



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مفيض الجود والنعاء الذي يطفئ الطاعنة والافتداء ويخفف الشقاء والغماء فمن أعظم النعم أن عرفنا أنفسنا بما
أوجدنا من غرائب حكمه وتصنيفه ودقائق حكمه وعجائب خلقه وأن هذا نالوا طبعه وتوحيده وشواهد ذلك وبجانب
أبديته ودلائل ستره قبحان من أقام في ملكوته الدلائل الواضحة على معرفته بأنه لا يشبه شيء من خلقه ولا يدرك
في صفته وجل من أن يذكر أحد كنه حقيقته وعز من هو هكذا ولا هكذا غيره فحمدته على ما ذكر فينا من المأمول التي
هي من موهوبه الجسيم وشهد أن لا إله إلا الله الذي من أجل إقامه علينا أن بعث لنا الرسل مبشرين ومنذرين ليهلك
من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى من الأنبياء والمفضل على الخلق جميعا الذي
أودعه ما يبعثه من خلقه وأسر عليه وأنزل عليه الكتاب الذي فيه البيان والبيان صلى الله عليه وآله الذين جعلهم
في دينه وقواما لشرعيته ودلائل واضحة لبياديه وجعل طاعتهم طاعة وتخل عنهم مخالفة فمن أخذ عنهم اهتدأ ومن جاد عنهم
ضل وعوى **وجعل** فيقول خيرة راحة راحة أحمد بن إسماعيل الجوزي حيث حصل لنا العلم اليقيني بأن مكلفون بأحكام
الدين علما وعلا وكان القرآن فيه البيان لكل شيء وهو الأصل القويم للأحكام والمبني عليه في معرفة الحلال والحرام
دوى عن الصادق جعفر بن محمد صلوات الله عليهم أنه قال إن الله تعالى أنزل في القرآن بيان كل شيء حتى والله ما تزلزل
يحتاج إليه العباد حتى لا يستطيع عند قول لو كان هذا أنزل في القرآن الأول أنزل الله فيه وعن أقر العلوم ما أنه قال إن الله
تبارك وتعالى لم يدرع شيئا يحتاج إليه الأمة إلا أنزل في كتابه ودينه لرسوله وجعل لكل شيء حدا وجعل عليه دليلا وجعل على من
تعدي ذلك الحد حدا وجب علينا صرف الهمة نحو فهم معانيه والخوض في أدراك مبانيه والخوض في بحثه والنقاط الخراب
من تبارك واقضاء الغرايد من كونه وامراره واعتناء الغوايد من فيض بيان وحيث كان القرآن منزلا بلسان عربي مبين قد
قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَفِي هَذَا اللِّسَانِ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ وَالْأَصْنَارُ وَالْأَشْرَافُ وَالْأَمْزِجُ وَالْأَنْهَى الْمُسْتَعْلَانُ
في معان عديدة والعام والخاص والمطلق والمقيّد والجل والمبني ونحو ذلك من الفنون وقد اشتمل القرآن على جميع تلك الفنون
وكان الطبقة العليا والمرتبة القصوى من النكات الأدبية والقواعد العربية وبلغ حلل الأعجاز في البلاغة والفصاحة حتى
أخوس كل لسن وأبكت كل فطن فإذا **يحمل** على المتدين أن يعتمد على فهمه وقايد في معرفة أكثر الأحكام من القرآن كيف وقد

كتاب الطهارة

ودفعهم عليهم السلام ان الرجل ينتزع الآية فيحرقها بعد ما بين السماء والارض فحتم عليهم السلام ما من امر مختلف فيه اثنان
 الا وله اصل في كتاب الله ولكن لا تبلغ عقول الرجال فالاولى ان لا تجاوز في معرفة الاحكام من القرآن ما اطلعت عليه اهل
 علمهم الشريعة ولا تقدم على قطع هذا الباب الا بالركوب في تلك السفينة التي من ركبها فاقم العوام للدين والمودع لديهم
 اسلم الدنيا العالمين بل قال الشيخ ابو علي الطبرسي في تفسيره الكبير قد جمع عن النبي صلى الله عليه وآله وعن ائمة عليهم السلام
 انه لا يجوز تفسير القرآن الا بالانوار الصريحة والنص الصريح وان كان الاظهر ان هذا الخبر يحمل على ما كان منه يحمل المعنى كقوله
 اجتمعتوا الصلوة واتوا الزكاة او مشركه كقوله ثلثة فريضة وكذا كل ما يراه من خلاف ظاهره فانه لا يجوز تفسيره الا بالانوار المروية عن معلى
 الوحي الا في صلوات الله عليهم واما ما كان له ظاهر مطابقا لمثل لا تقربوا الزنا ولا تشربوا الخمر وتخذوا ذلك فكل من عرفت
 التوقيع القاطع بها جازله الاحتياط على الظاهر كجواز الجمع بين الحام واليمن وكذا الناسخ والمنسوخ والجمع بين قوله
 تعالى وحملوا وفضلوا ثلثون شهرا وفضلوا في ثمانين وعلمه بنى مدح الله تعالى في قوله لعل الذين يستنبطونه وقد علموا
 بقوله اقلوا يدبرون القرآن على قلوبهم او ينقلبونها وقوله صلى الله عليه وآله انه في تارككم الى قوله كتاب الله وعرف في اهل بيتي وقوله
 عليه السلام في الخبرين المختلفين ايهما على كتاب الله وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط وتخذوا ذلك قابلا على جواز التحويل
 على الظاهر اذ لم يوجد فيه بصر في عند ذلك كثيرا ما دار في خلدي ان اجمع ايات الاحكام على التبع الذي ذكره جماعة من اصحابنا
 رضوان الله عليهم واقصر في حل معانيها والكشف عن مبانيها على ما جاء من طريق اهل البيت عليهم السلام مضيفا الى ذلك ما يحتاج
 اليه من البيان والمعا في الادب والتركيب الخفية وكان يعوقني عن ذلك انه ربح عندي في هذا الزمان بك العلم في اهل الدين
 شبره وتعليمه لمن يبتغي من المحصلين ان علم الدين في زماننا هذا قد كاد ان ينهض ايامه وتبين اعلامه وتندرس اثاره حتى
 حتى النفس متى بعض من كان احبا للناس الى واجلهم لدى بل اجابته واجبة على وهو الامنى اللودنى الشيخ محمد على ان اكبر في ذلك
 فاجبته الى مشو له مستعينا بالله الكريم المنان ظالبا منه ان يسهل على ما رفته ويسير في ما قصده ويهدي الى الحق والصواب
 ويحيله خالصا لو حمد فذخر الى في المرنج والماب فانه هو المعين الوهاب وتبين بقا ندا للدر في بيان ايات الاحكام بالآثار
واعلم ان العلماء فاقسموا فروع الدين في الكتب الفقهية الى اربعة اقسام هي العبادات وعقود وابقايات واحكام فاعلموا
 هي فروع الصلوة والزكاة والخمس والصوم والعترة والاحتكاف والحج والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والعقود
 وهي البيوع والرهن والكمالات والصلح والزراعة والمساقاة وتخذوا ذلك ما يقتضيه الى ايجاب قبول والابقايات هي كل ما يقتضيه الى ايجاب
 خاصة كالطلاق وما يقتضيه والعقود والافراد وتخذوا ذلك والاحكام وهي ما جلد ذلك وحيث كانت العبادات هي الافضل والام في نظر
 الشارع قدموا البحث عنها وحيث كانت الصلوة افضل وجوبها اتم قدموها على سائر العبادات وحيث كانت الصلوة مشروطة بالمطهارة
 قدم البحث عنها وحيث كانت الطهارة تنقسم الى الوضوء والغسل بالماء والتيمم بالارض وكانت الطهارة المائنة مقدمة على الترابية
 قدموا البحث عنها ولما كانت الطهارة المائنة اتم اتم تكون بالماء الطاهر فقدموا البحث عن طهارة الماء وطهارة التيمم وانفساهما الى اتم
 فلقد تروا الامايات لذلك على طهارة الماء وطهارة التيمم على ما ذكره الاحصاء ضوان الله عليهم **كتاب الطهارة**
وفي ذلك ايات الاولى في سورة الفرقان هو الذي ارسل الرماح بشر بين يدي رحمة واتوا من السماء ماء طهورا الذي ينزل
 بلدة ميثا ونسبه ما خلقنا انما ما فاقى كثير في الصحاح الطهور وما يطهر به كالسحور ونقل جماعة كثيرة من المفسرين وغيرهم ان
 طهورا يستعمل في لغة العرب على وجهين صفة واسما غير صفة فالصفة ماء طهور كقولك ماء طاهر والاسم كقولك لما يطهر به طهور
 كالوقود والعلود والسحور ونقل عن سيبويه انه يستعمل مصدر اتيتم مثل قولهم تطهروا طهورا حسنا كقولك وضوء حسنا ومنه
 قوله صلى الله عليه وآله لا صلوة الا بطهورا ويطهروا في الغاموس الطهور والمصدر واسم ما يطهر به او الطاهر المطهر انتهى
 وهذا استدلال هذه الآية كثر علمانا وغيرهم على طهارة مطلق الماء ومطهرته واعتراض على هذا الاستدلال بوجهين الاول ان
 الطهور من اسماء المبالغة في الطاهر ولا يدل على كونه مطهرا بوجهه وذلك لان قوله انما يبيد المبالغة فائدة فاعلموا حينئذ انما
 له فلو كان الطهور بمعنى المطهر لافادته طاهره في ذلك خلاف القانون ولا يستعمل فيما لا يبيد ذلك كقوله ثم شربا طهورا
 وكقوله ثم شربا طهورا لثابا بفتح طهور الوجه الثاني انه ليس في الكلام ما يدل على الصوم وانما يدل على ان ثابا من السماء مطهر

وقد
 الرقعة
 من هذا الكتاب
 في حديث عن ابي
 بصير قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وآله
 يقول في الحديث
 في حديث عن ابي بصير

قال في كتاب الطهارة
 في حديث عن ابي بصير

في حديث عن ابي بصير
 في حديث عن ابي بصير
 في حديث عن ابي بصير

في جواب السؤال الثاني
والجواب عن السؤال الثاني

في جواب السؤال الثاني
والجواب عن السؤال الثاني

والجواب عن السؤال الاول من الصحيح ذكره مكان ان ثبت لفعول ما لا يثبت لفاعل باعتبار حصول المبالغة فيه و
 زيادة المعنى قال سيبويه فاعل اذا حوّل الى فعل وفعل بهل واشد على ذلك قوله شعرا شأها كليل مؤشرا على ما سطر ابا و
 بات للتل لربهم حيث اعمل كليل مؤمن وجعله منصوبا به مع انه لازم وبذلك اسند الشيخ في بيانهم حيث لو جازا كليل ما يثبت
 في اسماء المبالغة التعدية وان كان اسم الفاعل منه غير متعد فاشد البينة **الثاني** انه يكون من قبل اثبات اللغاة بالترجيح و
 هو **الطاهر الثالث** انه يلزم على ما ذكرتم ان يكون مطروا فيه مع انه ليس كذلك اذ يقال ثوب طهور **الرابع** ان قد ذكر
 كثير من اهل اللغة ان الطهور هو الطاهر بنفسه المطهر لغيره ونسبة الشيخ في بيان اللغة العربية هو ذلك قال لا زهر في حيث ك
 الطهور في اللغة الطاهر عن غلب هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره وعن البريدي انه من اسماء المتعدية ويرشد اليه ما رواه
 ابن بابويه في العقبه عن الصادق عليه السلام انه قال كان بنو اسرائيل اذا اصاب احدكم قطرة بول فمضوا نحوهم بالمقار بعض
 قد وضع الله عز وجل عليكم باوسع ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون وروى الترمذي في
 ابيه عن موسى بن جعفر عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في ذكر فضل بيتنا صلى الله عليه واله واقربه على
 الانبياء واممهم ان الله رفع بيتنا الى ساق العرش واوحى اليه بما اوحى كانت لأم السالفة احوالهم اذى نجس قروا من
 اجنبياهم وقد جعلت الماء طهورا لامتك من جميع الاخبار والصعدي في الاوقات وعن امير المؤمنين عليه السلام قال التور
 وروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال جعلت في الارض سجدا وتراها طهورا و قوله صلى الله عليه واله وقد سئل عن الو
 بما البحر هو الطهور وما هو الحل ميتته ولولم يرد كونه مطهرا لم يستقم الجواب و قوله صلى الله عليه واله طهورا فاما احكم اذا وقع فيه
 الكلبان يغسله سبعاء وتحذرك ما روت الحاشية والعامة وتشهد له ايضا الاية الثانية كما استدكر انشاء الله ثم وهذا قال بعضهم
 ان الطهور بالغ مع من الاسماء المتعدية وهو المطهر غيره ويؤكد انه يقال ماء طهور ولا يقال ثوب طهور وايضا انه قد ثبت الطهور
 يستعمل اسماء المطهرة ولازم ذلك انه يكون مطهرا قال الشيخ ابوري كون الماء مما يطهره هو كون مطهرا لغيره فكانت سخا
 قال وانزلنا من السماء ماء هوالة الطهارة وبلزمت ان يكون طاهرا في نفسه **الخامس** ما ذكره الشيخ في باب انه لا خلاف بين اهل
 الحق في ان اسم فعول للمبالغة وتكرار الصفة لا ترى انهم يقولون فلان ضارب ثم يقولون ضروبا اذا تكررت ذلك فيكون
 واذا كان كون الما ظاهرا ليس مما يتكرر ويترادف فيجب ان يجزى في اطلاق الطهور عليه غير ذلك ليس بعد ذلك الا كونه مطهرا
السادس ان هذه الاية ذكرت في معرض الامتنان بالناس بان يراد الطهوية وآما الاية المذكورة فيمكن ان يحاج عنها بان
 الحمل على المبالغة في الوصف كما نص عليه سيبويه وقد اجابنا بوجهين احدهما ما روى من انه يقسم للرجل من اهل الجنة شهوة
 مائة رجل من اهل الدنيا فياكل ما يشاء ثم يسقى شرابا طهورا فبطهره ويصبر ما اكله وشربا يخرج من جلده الطيب ويحاج من المشك
 وفي حديث الجنان من روضة الكافي قال وعن عبيد بن النضر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من الحسد يسقط عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه السلام وبه قال جماعة من المفسرين من ان وصف ذلك الشراب بالطهور لا يطره شرابه عن المبل الى اللذات الحسية وآما ثبت
 فيمكن حمله على الضرورة لاستقامة الوزن والحاصل انه قد ثبت من اهل اللغة والحق وغيرهم استعمال طهور بمعنى المطهر
 هذا الاعتراض واما الاعتراض الثاني فتدابعه بان ذكره تعالى ماء بينهما غير متعين ووصفه بالطهوية والامتنان
 على العباد لا يناسب حكمته تعالى ولا فائدة في هذا الاختيار ولا امتنان فيه فالمراد كل ماء يكون من السماء وقد دللنا على
 على ان كل ماء من السماء مثل قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء بقدر ما يسكا في الارض وانما على ذهابه لقانون في حق
 تعالى القرآن الله انزل من السماء ماء فلكم ينابيع وقوله تعالى افرأيت الماء الذي تشربون انتم انزلناه من السماء ثم
 المتروكون وجه الدلالة ان هذه الايات ذكرت في معرض الامتنان مع التوفيق وكما لذلك لا يحصل الامع القول بان جميع ذلك
 من السماء كما قاله ابن بابويه في اول كتابه وجه نظره لا يبعد ان يكون المني التوفيق بالغة الاكثر فعنا اكثر استعمالا مع ان الله
 هو كل ماء وذلك شامل ماء البحر وقد روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في العقبه وفي الكافي عن جعفر عليه السلام انه قال لما اراد الله عز وجل ان يخلق الارض امر الرياح الاربعة ففزع من متن الماء

في أحكام المياه

صار موجاهتم اذ بد فصار زيدا واحدا فجعل في موضع البيت ثم جعله جلا من دبر ثم دعى الارض من تحته وهو قوله ثم ازا اولك
 بيتي وضع للناس للذي بينكم مباركا باقوله بقعة خلف من الارض الكعبة ثم مدت الارض منها في رواية اخرى انه جرت ضربت
 الرجح الماء صار له دخان فخلق من الدخان السماء في الكافي بسنده عن محمد بن عمران الجعفي قال قلت اتي شي كان موضع البيت
 كان الماء في قوله عز وجل وكان عرشه على الماء قال كانت مهابة يهناه يعني دقة في دوى في كتاب التوحيد عن داود الرقي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن قوله ثم وكان عرشه على الماء فقال لي ما يقولون قلت يقولون ان العرش كان على الماء والقبور
 قال كذبوا من زعم هذا فقد سيرة محمولة ووصفه صنعة الخلقين ولزم ان الذي يجله اقرى منه قلت له بيني وبينك فدا له
 فقال ان الله عز وجل خلق علمه ودبره الماء قبل ان يكون سماء وارض وجن وارض وشمس وقمر فلما ان اداد ان يخلق الخلق فشرهم
 بدينه فقال لهم من ربكم فكان اول من نطق رسول الله صلى الله عليه واله وامير المؤمنين والائمة صلوات الله عليهم فقالوا انت
 فخلقهم العلم والدين الحديث وبالحكمة ان الذي دل عليه الايات المذكورة هو ان المتصف بالطهونة هو الماء الذي نزل من السماء
 واسكنه الله الارض لكل ما يطلق عليه اسم الماء ويمكن ان يجاب بان اضافة الماء الذي نزل من السماء بالطهونة يستلزم ان
 ماء البحر بذلك لا مكان ان يكون المراد به ماء السحاب وماء السحاب من البحر كما دل عليه بعض الاجاب ان الجواب بان الماء الذي كان
 عليه العرش عن ماء البحر كما في تفسير علي بن ابراهيم في حديث طويل عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ثم يارض بلي ماء في
 اقلى الآفة فليست الارض ماؤها فاداء الماء السماء ان يدخل في الارض مستغنى لارض من قوله وقالت امما امرني الله ان ابلغ ما
 ما في قبلي ماء السماء على وجه الارض فبعث الله جبرئيل فشق الماء الى البحار وحول الدنيا ودعى اية تبارك الامر السحاب فخذ
 من ماء البحر فمطر حيث شاء الله وان السحاب يحل ماء ويدل على ان تصاف جميع المياه مطلقا بالطهارة ما رواه في الكافي والشيخ في
 باب عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الماء بطهيرة ولا يطهره الا من باب الغسل من الحي
 والثاني من الجهول والمعنى انه يطهر كل شيء يقبل الطهارة ولا يطهره اذا نجس شيء غيره والمراد هنا جميع المياه اذ لا عهد وعرض
 عن ابي عبد الله ثم قال الماء كله طاهر حتى تعلم انه نذر في الصحيح عن ابن سنان قال سئل عن ماء البحر الطهور هو قال نعم وصحة
 كل ماء طاهر حتى تعلم انه قد فسد هذا يدل على ان كل ما صدق عليه اسم الماء يكون طاهرا حتى يحصل العلم بالنجاسة ودعى عن علي
 انه كان يقول اذا نظر الى الماء الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ولم يجعله نجسا وهو اية مردى عنه في الوضوء البيت ودعى محمد
 بن حمران وجيل بن ذراع عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وقد ردت عنهم عليهم السلام
 الاخبار بان الماء اذا كان قد ذكر فلا نجس الا اذا تغير احد اوصافه بالنجاسة وان الكراف وما ثا وطل والافطرة لا بالبركة
 والتقدير بما بلغت مساحته ثلثة اشبار وطل وعرضا وحقا اظهر اية لانه واضح سند وما عداه اما زاد على ذلك فجعل على الاستحباب
 واما مطلقا ويجعل فيعلم عليه فافهم **الثاني** في سورة الانفال ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز
 الشيطان وليرذلكم على قلوبكم ويثبت به الاقدام في الاقدام في القدر وعبادة الاوثان والعدايات الشرية وفي
 الصحاح الرجز القدر مثل الرجز وفي المذهب الرجز والعذاب هذه الآية على ما نقلت في دفعه يرد ذلك لان الكفا
 سبقوا المسلبين الى الماء فاضطر المسلبون ونزلوا على تل من رمل سبيل لا تثبت به الاقدام واكثرهم خائفون لقلوبهم وكثرة الكفا
 لان اصحاب النبي صلى الله عليه واله كانوا ثلثة عشرة رجلا ومهم سبعةون رجلا يتعاقبون عليهم وفسران اخذ بها الذين
 بن العوام والاخرى للمقداد بن الاسود وكان المشركون القادتهم اربعة فرس وقيل ما تان فبات اصحاب النبي صلى الله عليه
 واله تلك الليلة على غير ماء فاحتمل اكثرهم فتمثل لهم ابليس فقال تزعمون انكم على الحق وانتم تصلون بالنجاسة وعلى غير حوز
 فداشدتكم ولو كنتم على الحق ما سبقوكم الى الماء واذا اضغغكم الطين قلوا كيف شاءوا فانزل الله تعالى عليهم المطر وذا
 تلك العلة والمراد بيطهر الله اياهم الماء توفيقهم بان يزيلوا النجاسة المحبنة عنهم كالحديث الاكبر والاصغر بالفضل والوضو
 ويروى النجاسة العينية كالمق وغيره والمراد بالرجز اما الوسوسة التي حصلت لهم من تلك المقالة او مطلق الوسوسة التي وسوسها
 اليهم في هذه الغزوة ولما ان براديه الجبابرة التي اصابتهم بالاحلام فدل على ان الاحلام من الشيطان كما يدل عليه بعض الاجاب
 ويمكن ان يزداد به الحق يكون الاسناد الى الشيطان من قبل اسناد الفعل الى السب وقيل المراد بالرجز العذاب وكان اسناد هذا

في بيان ان الماء الذي نزل من السماء هو الماء الطاهر الذي لا ينجس بالرجز ولا غيره

في بيان ان الماء الذي نزل من السماء هو الماء الطاهر الذي لا ينجس بالرجز ولا غيره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

تحت

كتاب الطهارة

في غسل الرأس

في غسل الوجه

في غسل البدن

في غسل الرجلين

من قدمه ما بين اطراف الكعبين الى اطراف الاصابع فقد جزمه قالوا قلنا اصلحك الله ابن الكلبان قال ايها بعض الفضل وبعظم
 الشان قلنا هذا ما هو قال من عظم الشان والكعب اسفل ذلك قلنا اصلحك الله قال غفيرة الواحدة تجزى الوجه وغفيرة للدواع
 قال نعم اذا بالفت فيهما والثنتان ثابتان على ذلك كله وروى في الغيبة في الصحيح عن زرارة انه قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 عن هذا الوجه الذي ينبغي ان يوضأ الذي قال الله عز وجل فقال الوجه الذي قال الله ثم وامر الله عز وجل بنسله الذي لا ينبغي
 لاحد ان يديه عليه ولا ينقص منه ان زاد عليه لم يوجب وان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى والابهام من قصاص شعر الرأس الى
 الذقن وما جرت عليه الاصبعان مستدبراهما من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له الصديق من الوجه فقال لا قال
 زرارة قلت اريت ما احاط به الشرح فقال كلما احاط به من الشعر فليس على العبا ان يبلوه ولا يصبوا عنه ولكن يجزى عليه الماء
 ذكرنا الصديق ليس من الوجه وهو المعنى به عندنا كبرهنا كما آله روى ان الاذنين ليسا من الوجه وهو المعنى به عندهم كليم
 روى في الغيبة ايها من ابى جعفر انه قال تابع بين الوضوء كما قال الله تعالى ابدا بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا
 من شيئين يدى شي تخالف ما احزنت به وكان امير المؤمنين ع اطاوضا لم يدع احدا يصبت عليه الماء فقبل له بايمن المؤمنين لو
 لا تدعهم يصبون عليه الماء فقال لا احب ان اسرك في صلواتي احدا قال تبارك وتعالى فمن كان برحولاء ربه فليعمل عملا صالحا
 ولا يشرك بعبادة ربه احدا وفي معنى هذه الاخبار روايات كثيرة من طريق اهل العضة عليهم السلام وجملة الكلام في هذا المقام هو
 ان من واجبات الوضوء النية ولعل في قوله الله اذا قمتم اسعوا بذلك لما عرفت من ان المعنى اذ تم او قصدتم لان الفعل الاختيار
 لا يقع من الفاعل بدونها وان المعنى ان الغسل للصلوة لانه من قبل اذا اردت لغاء الامة فليس شيئا كما عرفت فتشعر بلزوم قصد
 الاستباحة وقد اسندنا على ذلك بقوله عليه السلام لكل امرئ ما نوى وانما الايمان بالنيات وقوله لا عمل الا بالنية وسبأ في ذلك
 كلام انشاء الله ثم من واجباته غسل الوجه وقد علمت من الخبر المذكور ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ عن الرضا ع وقد مثل
 عن هذا الوجه فكتبنا من اول الشعر الى اخر الوجه وكذلك الجبينين وقد يفهم ذلك ايضاً من الاية الكريمة بموتة العرف وبأن الوجه
 ما يحصل به المواجهة واما وجوب البداءة من الاعلى فعلم من قوله عليه السلام في بيان صفة وضوءه صلى الله عليه واله فصبه على
 والفعل الواقع ببياننا الواجب يعني الوجوب ويشترط لينة استمراره افضل الاثثة عليهم السلام على ذلك المنوال وما ذكرناه هو المشهور بين الصحابة
 وخالفه ذلك المرتضى وابن ادريس فجوزا العكس على كراهة والتبادر وجوب الغسل بما يمتد غسلا كيف كان فلا يكفي المسح ولا يجزى
 المسح والذلك بالبداءة كان مراعاة المنقول حوط **وجز الواجبات** غسل اليدين بما يمتد غسلا على نحو ما عرفت وقد دل الخبر
 المذكور على وجوب تقديم غسل اليمنى قبل اليسرى ويدل عليه ايضاً ما رواه النجاشي في الفهرست بسنده عن عبد الرحمن بن عثمان بن
 عبد الله بن ابراهيم وكان كاتب امير المؤمنين ع انه كان يقول اذا وضأ احدكم للصلوة فليبدأ من اليمنى قبل الشمال من جسده ويدل
 على ذلك ايضاً اخبار كثيرة وهو من المجمع عليه بين علمائنا ويدل على وجوب البداءة بالمرفق الخبر السابق ايضاً بالتقريب المذكور وكونه ايضاً
 من صلواتهم عليهم السلام الذي استمر عليه وكون عكسه فعل مخالفين ويدل عليه ايضاً ما رواه في الكافي والشيخ في التهذيب عن
 الهيثم بن عروة التميمي قال سئلت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل فاعسلوا وجوهكم وابيديكم الى المرافق فقال ليس هكذا بل
 انما هي فاعسلوا وجوهكم وابيديكم من المرافق ثم امريه من مرفقه الى اصابعه وهذا الخبر يدل على ان الهنا بمعنى من الابدان يتبين وقد
 ذكر ذلك بعض افاضة القويين كابن هشام في المغني مستشهدا على ذلك بقول الشاعر يقول وقد عاليت بالكور فوقها اسقى فلا يروى
 الى ابن احرار اذ مضى ولان في لاية الشريعة لو فرض كونها الانتهاء فنقول يحتمل انها النهاية المحسولة كما يحتمل كونها النهاية المستقلة
 فهي محتملة فحاجة الى البيان ولا يصح الاستدلال بها خصوصاً انتهاء الغسل الموجب لزوم الابتداء بالاصابع وتتم معاشرة الامامة
 قد علمنا في التخصيص بما ذكرناه من وجوب البداءة بالمرفق على البيان من صاحب الشريعة صلى الله عليه واله كما عرفت ويجوز ان يكون
 في الغسل كونها الى معنى مع او من باب المقابلة وفيها نظر والاصوب الاستدلال على ذلك بما وصل اليه من طريق اهل البيت عليهم السلام
 بالاجماع **وجز الواجبات** في الوضوء مسح الرأس المتحقق بمسح البعض المذكور عليه بالياء المستقلة في التخصيص كما نص عليه كوا
 القويين ويدل عليه الخبر السابق وما رواه الشيخ في الحسن وغيره عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام لا تخبرني من اين علمت
 قلت ان مسح بعض الرأس وبعض الرجلين فضحك ثم قال يا زرارة قال رسول الله صلى الله عليه واله نزل به الكتاب من الله لا من الله

في أحكام الوضوء

عز وجل يقول فاغسلوا وجوهكم ففرقنا ان الوجه كله ينبغي له ان يغسل ثم قال وابدئكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال
وامسحوا برؤوسكم ففرقنا بين رؤوسكم ان المسح ببعض الرأس كان الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقلنا
وارجلهم الى الكعبين ففرقنا بين وصلهما بالراس ان المسح على بعضهما ثم فرقت ذلك من قول الله صلى الله عليه وآله للشارع
ثم قال فلم يجدوا ماء فماتوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وابدئكم فلما وضع الوضوء عن لم يجدوا الماء اثبت بعض الغسل محالاً
قال بوجوهكم ثم وصل بها وابدئكم ثم قال منه اي من ذلك التيمم المراد ما يمت به وهو الصند الطيب والاطهر ان يكون المراد بالوجه
المعوم من يمينه لانه علم ان ذلك جامع لم يخرج على الوجه لانه يعلق من ذلك الصند بعض الكف ولا يعلق ببعضها ثم قال ما روي الله
ليجعل عليكم في الدين من حرج والخرج الضيق يدل على ذلك انهم اخبروا كثيرة الا ان افضل ان يمسح مقدار ذلك اصابع كما يدل عليه
ما رواه الشيخ عن معتبر بن عمر عن ابي جعفر عليه السلام قال يخرج من مسح الرأس موضع تلك اصابع وكذلك الرجل وهذا هو المشهور
بين طائفتنا وظاهر ابن ابويه لزوم مقدار الثلاثة وذهب الشيخ في النهاية الى الوجوب مع الاختيار ومع الضرورة كقولنا يصح واحدة
والوجه ما ذكرناه من كون ذلك على جهة الاستحباب لصراحة الروايات الصحيحة بذلك مع الموافقة لما هو المطلق الامة والنقص دل على
وجوب كون المسح على مقدم الرأس كما هو مذهب اصحابنا فهو المبتدئ كاطلاق الامة والمقدم لها والظاهر من اطلاق الامة جواز التكرار
واستقبال الشتر منه وان كان افضل تركه ويدل عليه ايضاً صحة تخاذن عثمان بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الوضوء
مقبلاً ومذبراً ونقل عن الشيخ في النهاية والخلاف المرتضى في الانتفاء القول بعدم الجواز وهو ضعيف وظاهر اطلاق الامة ايضاً
جواز المسح على الشتر المحقق بالمقدم وهو مجمع عليه بين الاصحاب يدل عليه الروايات المتكثرة وظاهر اطلاق الامة يدل على جواز
المسح بلامساها الا ان الروايات والاجماع قد ثبت ذلك بيقينة البطلان وحسب الاجابات مسح الرجلين يدل على هذا الحكم ظاهر الامة
وصحح الروايات المستنفضة والاجماع اما الامة فتلق قرعة الجرح فالمراد وضع لاق الحبل على الجادة ضعيف لا يليق بكاتب الله سبحانه
سبحانه مع الاشتبا وحصول حرف العطف وكذا الجملة على النسل المتخفف فانه اتم اشتد ضعفا لانه يصير من باب التثنية والافعال واما قرعة
النصب فالعطف فيها على هل الرئوس لقرنه وليسوع مثله في القرآن وكلام الفقهاء ولا توجد الفصل بالمسح من اوضح القرآن
الدالة على ذلك كما صرح به في الرواية المتقدمة وكان عطفه على الوجوه واضح القبح ولا يصلح كون التثنية في المنسول قرينة كما
لا يصح بل كونه قرينة لما قلنا ليس بالبعيد واما قرينة الرقع فتحمل على قراءة الجزبان يكون التقدير وارجلهم مسوحاً كما
من الوجه وقد روي الشيخ عن غالب بن الهذيل قال سئل ابا جعفر عن قول الله عز وجل وامسحوا برؤوسكم وارجلهم الى الكعبين
على الخفض هي ام على النصب قال بل هي على الخفض وسئل عن المسح فقال هو الذي نزل به جبرائيل والخبار في ذلك عن اهل
البيت عليهم السلام قد بلغت حداً لا يمكن انكاره وظاهر الامة يقتضي الاجتزاء بمسح المسح وبذلك عليه اتم ما مر من الاخبار وهو
وهو المشهور بين الاصحاب وروي البرقي في الصحيح عن الرضا عليه السلام انه سئل عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفة
على الاصابع فقال للوان رجلاً قال باصبعين هكذا قال لا الابدعة وحمل على الاستحباب لصراحة الامة والروايات بالاكفاء بما دون
ذلك وللإجماع على عدم وجوب الاستيعاب العرضي والمشهور بين الاصحاب وجوب الاستيعاب الطولي ولو يحيط غير مستقيم بل
من بعضهم الاتفاق عليه ويظهر من كثير من الاخبار عدم لزوم ذلك كخبر ذرية المتقدم كما روي انه عليه السلام مسح ولم يستعمل
الشرابين ونحو ذلك واما الامة فاليها يحتمل كونها النهاية المسوخ لا للسخ فلا دلالة فيها على ذلك ومن ثم جاز المسح من كونه
وبرشداً به صحة تخاذلته قال عليه السلام لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومذبراً وذهب جماعة من اصحابنا الى وجوب الابتداء من
الاصابع وهو ضعيف واما الكعب فالظاهرة العظم الثاني في ظهر القدم كما يدل عليه صحة البرقي عن الرضا عليه السلام
قال سئل عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفة على الاصابع فتصهها الى الكعبين الى ظهر القدم وفي الحسن عن ابي
جعفر قال الوضوء والحلة واحدة ووصف الكعب في ظهر القدم وفي رواية اخرى انه وضع يده على ظهر القدم قال هذا هو
الكعب ما رواه الشيخ في باب حد الشرة عن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اخبرني ثم عن السارق قطع
يده اليمنى ودخله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ودخله اليسرى فقال ما احسن ما سئل اذا قطع يده اليمنى ودخله اليسرى سقط
جانبه الا يترد لم يقدر على القيام الى ان قال جعلت هذا وكيف يوم وقد قطعت يده فقال ان القطع ليس حيث رأت يقطع انما

تقطع الرجل من الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم عليه يصلي ويبعد بقية الحديث وتوذلك من الاخبار وقطاعها لاية اية لزوم المنع على
البشرة فلا يجوز على حامل من خن او خنرة الالقية او للضربة وعليه اجماع علماءنا والاختار به مستغنية جدا بل كادت تبلغ حد التواتر
وليس يظهر من لاية لزوم ترتيب بين الرجلين وبذلك قال الاكثر من اصحابنا ونقل ابن الجنيدي وابن ابويثيرة القول بلزوم تقديم اليمين
المقولة اية عن ابي بصير وسائر عن بعضهم انه جواز المسبة خاصة والقول بلزوم تقديم اليمين فوقى بصحة حديث مسلم عن جابر
الله ثم انه ذكر المنع فقال امسح على مقدم راسك وامسح على القدمين وابدأ بالثقل الايمن والامر للوجوب وقيل عليه اية الخبر الذي
تقدم في فهرستنا لفاشي عن جابر بن محمد بن عبد الله بن ابي رافع كاتبا من المؤمنين ثم وروى في ذلك اية الوضوء اية الا
ان الاقوى القول باستحسان ذلك لما رواه في الاحتجاج في مكاتبة المحبرة في كتابنا الى الناجية المقدسة وسئل عن المنع على الرجلين
يبدأ باليمين او يمسح عليهما جميعا فخرج التوقيع بجميع عليهما جميعا معا فان بدأ باحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمين وهذه الرواية
ندل على المنع من البداية باليسار وتكون سند القول الذي حكينا عن البعض **من الواجبات** الترتيب بين الاعضاء المذكورة وقيل عليه
مع اجماع الاخبار كما لخبر السابق المذكور في الفقه عن ابي جعفر وكما لخبر المذكور للبيان وصحة منسوب حاتم عن ابي بصير الله
في الرجل يوضأ فيبدأ باليمين قال يمسح باليمين ويبعد اليسار وتوذلك من الاخبار وقال في الانتفا ان وجوب الترتيب
انفرد به الامامية انتهى وقد يستدل عليه بالاية المذكورة اية من وجهين **احدهما** دلالة الواو على الترتيب لانه قول بجملة
من اعظم الصوتين قال ابن هشام في المغني قال باقاداتها الترتيب فطرب والرتبي والفرق فخله ابو حنيفة والزهري هشام والثاني
توذلك ذكر في شرح المنهاج ثم اضاف الى الجملة المذكورة ابا جعفر الديلمي ثم قال وهو الذي استشهد عن اصحابنا شافعي
هذه الدلالة نظر لانها انما تتم اذا كانت الواو متصفا في الترتيب وجبته فيه لا عبرة بذلك غير مسلم لانها تستعمل كثيرا في مطلق الجمع قال
يكن حقيقة فيه خاصة تكون مشتركة بينهما وبين الترتيب فتدخل الابهج في الجمل فلا تصلح الدلالة لاهموية الاخبار ولو سلم كون
الواو حقيقة في الترتيب خاصة نقول انها لا تدل على تمام المدعى لانها لا تدل عليه في اليمين واليسار **اقول** في الرواية المذكورة
عن ابي جعفر اشعار بان الواو يفيد ذلك حيث قال تابع بين الوضوء كما قال الله ابدا بالوجه **الثاني** وقد يشبهه اية ما ذكر في تفسير
قوله ثم ان الاضفا والمروءة من شأنا الله حيث قال صلى الله عليه واله ابدا بما بدأ الله به الوجه **الثاني** دلالة الفاعل عليه لا بد
خلاف انها توجب التعقيب اذا ثبت ان البداية في الوضوء بالوجه هو الواجب ثبت في باقي الاعضاء لان الامة بين قائلين قائل بتقديم
ويجوز ان يبدأ بالرجلين او لا ويحتم بالوجه وقيل يقول ان البداية بالوضوء بالوجه هو الواجب فوجب في باقي الاعضاء كذلك الا لزم
خوفا لاجماع المكيين فيه نظر من وجوه **الاول** اننا لا نسلم انها تفيد ترتيب الوجه على القول المذكور بل انما تفيد على تقدير التسليم
جملة الافعال على ذلك والبدء بالوجه انما كانت لضرورة النطق والتكلم بذلك **الثاني** اننا لا نسلم انحصار الامة في القولين كيف
الثاني قائل بنى الترتيب بين اليمين واليسار **الثالث** ان اخذت القول الثالث الخارج للاجماع انما يمنع عندا لهما من العامة اذا
رفع جمعا عليه وهنا ليس كذلك لانه لا يلزم من القول بلزوم الترتيب في الوجه والتعقيب فاعاده رفع جمعه عليه كما لا يخفى فان قيل خرج
الاجماع عند الامامية لا يجوز مطلقا كما ذكر في الاصول فلا يرد ما ذكرت قلت عرض المستدل ان رد على العامة القائلين بعدم وجوب
فانهم **من الواجبات** الموالاة وهو جمع عليه بين اصحابنا وقد يستدل عليه بالاية المذكورة وجه ذلك ان الامر في النسل والمنع للقول
اجامنا فسنلزم الموالاة وبوله عليه السلام في حجة الحلبي اتبع وضوءك بعضه بعضا وبالوضوء والبيان على ما مر من ان البيان للواجب
بعبارة الوجوب يقول ابي جعفر عليه السلام تابع بين الوضوء كما قال الله الخ كما فهم بعضهم واختلف الاصحاب في المنع المضمون من
الموالاة فيقول هي مراعاة الجفاف بمعنى انه يوالي بين غسل الاعضاء ولا يوثق بعضها عن بعض بعدا وما يجتنب ما تقدم وهو قول اكثر علماء
وقيل هي ان يتابع بين اعضا الطهارة ولا يفرق بينها الا عند انقطاع الماء ثم يعبأ واصل الى الماء فان جفت اعضا طهارة
احاد الوضوء وان بقي بين يده ندوة بني عليه وهذا مذهب الشيخ في الخلاف والنهاية وظاهره انه اذا اخل بالمابعة اختار ولم يحصل
الجفاف لم يبطل وضوءه ويظهر منه في المبسوط القول بالطلان بذلك والا فاقوى ما عليه الاكثر لانه لا يظهر من الروايات وان كان
القول بالمابعة حوطوا علم ان الظاهر من طلاق لاية حصول الامتثال والخروج من عبادة التكليف بالنسبة الواحدة وهو
المستفاد من الروايات الواضحة في معرض البيان والنسبة الثانية محبة وفي دليلها ما قل ويمكن في المسح مرة طاهرا لاية اخرى

وفي قولنا لا يجوز على حامل من خن او خنرة الالقية او للضربة وعليه اجماع علماءنا والاختار به مستغنية جدا بل كادت تبلغ حد التواتر

وفي قولنا لا يجوز مطلقا كما ذكر في الاصول فلا يرد ما ذكرت قلت عرض المستدل ان رد على العامة القائلين بعدم وجوب

في أحكام الجنابة

أيقم ولا تكررهما إجماعا بل لو كرر مع اعتقاده المشروعية كان مبدعا لأنه لم يرد فيه من الشارع توظيف وكذا هو الإلية الشبهة في جنبة
 البامضة لفعل الأعضاء ومنها بنفسه فلا يجوز التولية اختيارا وهو المفقود عند أصحابنا بل قال في المنتهية قولهم لما أجمعوا
 الانتصاراته مما انفردت به الإمامية ورواها عنهم من كلام ابن الجنيدي أنها الخطأ وهو ضعيف ويجوز ذلك عند الضرورة وذلك
 أيقم يجمع عليه بينهم كما قاله في المعبر في ذكر الاستعانة كما بدله عليه الخبر المذكور سابقا عن ابن المؤمنين عليه السلام قوله **وإن كنتم
 جنباً فاطهروا** الجنب يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما يقر رجل عدل وقوم عدل وجل جنب وامرأة جنب وأصل الجنابة
 البعد والمراد منها البعد عن أحكام الظاهرين بالجماع والمثني كما استدلوا بالمراد بالطهارة هنا الغسل لأن المتبادر منها في لسان الشارع
 الوضوء والغسل واليقين والبيان النبوي وقصرهم أهل الغيبة والجماع الأمة خصتها بالغسل مع التصريح بذلك في الآية الكريمة وهذا الجملة
 يجوز أن تكون معطوفة على جملة الشرط السابقة وهي قوله **ثم إذا قمتم إلى الصلوة** فلا تكون ح مندرجة تحت القيام إلى الصلوة بل هو
 مستقلة برأسها ويجوز أن تكون عطفاً على جزاء الشرط أي على جملة ما غسلوا بعد برئى محذوف والمعنى إذا قمتم إلى الصلوة فإن كنتم
 محدثين فوضؤوا وإن كنتم جنباً فغسلوا فندرج ح تحت القيام إلى الصلوة وعلى الأقل يندرج منها وجوب الغسل لنفسه وبذلك
 عليه قوله عليه السلام إذا التقى المختان وجبا الغسل وقوله عليه السلام إذا دخل وجبا الغسل ويحذف من الأخبار لكن ليس واجباً
 مضيقاً بل هو واجب مطلق وإنما يقتضي عندنا متى شرط بالطهارة وعلى الثاني يمكن أن يكون فيها دلالة على وجوبه للصلوة
 كما مر في الوضوء وبهذا لا يقيم بعض الأخبار كحسنه الكاهل قال سئل ما عبد الله عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فمخض في
 في الغسل فغسل أم لا قال جابها ما يفسد الصلوة فلا تغسل بوجه الدلالة أن الغسل لما كان للصلوة والمخض سقط لهما بأمرها
 بالغسل فيه أنه يمكن أن منه عليه السلام لها من الغسل الحديث الطاريء فانه مانع من دفع الحديث السابق فلا يجوز الغسل في هذه
 وقيد الوجه الأول أن كون الواو في الآية الشريفة للعطف غير متيقن بجواز كونها للاستيناف وعلى تقدير كونها للعطف على الجزاء
 فأنما يلزم الوجوب عند القيام إلى الصلوة لا عدم الوجوب في غير ذلك وبأن في كتاب العطف على الجزاء استلزام أن كتاب المحرف
 وأصل عدمه في ثبوت الثاني بقا. وإذا في الشرط فهو قرينة المحرف وبقية الآية فإن الوجوب فيها للصلوة وفي جميع هذه الأشياء
 بحث وذلك بأن يقال المتبادر من الواو والعطف والمحل على الاستيناف خلافة كالألف في العارفين بهما واحد المعية والسالب الكلا
 وبأن العرف والتبادر يشهدان بأن ذلك لها وبأن رعاية الاختصاص أمر مطلوب في القرنين وتفسير الأداة قرينة لذلك
 وبأن يقال إن في تفسير الأداة نكتة هي المبالغة في أمر الصلوة والتأكيد فيها حيث صدر القيام إليها بكلمة إذا الدالة على تيقن الوقوع
 تنبيهها على أنه تعالى لا يجوز العقل عدمه وفي الجناية بكلمة ان المفيدة للثبات مع تحقق الوقوع انتهى إلا أن فيه تنبيهها على أنه بالنسبة إلى
 القيام إليها كانه أمر مشكوك فيه أو بخلاف ذلك مما يهتكمه اللبيب العارفين بصناعة الكلام وبأن يقال إن ليس في بقية الآية دلالة
 على الوجوب للنسبة قد مر أن في كثير من الأخبار ما يدل على وجوب الطهارة مطلقاً لنفسها ولو سلم ذلك فأنما يكون بدلالة خاذاً
 كالأخبار والشهرة وكيف كان فالقول بوجوب الغسل لنفسه أقوى دلالة للأخبار وعليه كان لا يظهر في بقية الطهارة والوجوب
 للنسبة بدلالة الروايات وتظهر فائدة الخلاف في الشيء عند خلوة الزمة من شرط بالطهارة هل يفي في ذلك الوجوب والاستصحاب
 وفي عصيان لو ظل الموت قبل التكليف بشرط بالطهارة قال بعض الفضلاء إن هذا الخلاف لا جدوى له كثيراً إذا العائدة النسخة
 قلباً يتفق مؤيدوها ومعه بوجه من الخلاف وأما الأولى فلا ينبغي أن لا تمت عليهم السلام وأبنا عنهم لم يكنوا يوجبون تأخير
 الطهارة إلى الوقت بل كانوا يوجبون طهارة مع نقل الاتفاق على شريطة إبقاؤها قبل الوقت أما النية فلم يشترط وجوب نية
 الوضوء وعلى تقديره فأنما هو فيما كان معلوماً فبقاؤها بنية العبرة كافياً إذا ختم بها نية الرفع والاستباحة لصانعها
 فظهر أن تلك المناجرات بين الأصحاب لا طائل منها ثم الظاهر أن القائلين بالوجوب النفسي ما يكون بالوجوب النسي في أيقم بعد خلو
 وقت مشروط به انتهى وهو كلام جيد يعرفه المتتبع للأخبار فانه يرى في الخبر أن محمد بن مسلم عن أبيه عليه السلام عن أبيه عن
 أمير المؤمنين عليه السلام قال لا ينال المسلم وهو جنب ولا ينال الأهل طهارة قال جبار الماء فليست بالصبيحة قال في موضع
 ترويح إلى الصغر وجل فيلقاها وبناتك عليها فان كانا جلها قد حضرتها في مكانة ومكونة تحتها وإن لم يكن أجلها قد حضر بشيء
 مع أمنا من مشككة فيزدها في جسد في موثقة سماعة قال سئل عن الجنب يجب ثم يبدل التوم فقال أحبان يوثق

في جنبة الجنابة
 في جنبة الجنابة
 في جنبة الجنابة

في جنبة الجنابة
 في جنبة الجنابة
 في جنبة الجنابة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

والنسل افضل من ذلك وان هو نام ولم يتوضأ ولم يغسل فليس عليه شيء انشاء الله تعالى وقد روي عنهم السلام كانوا لا ينامون على
الجانب الا مع قصد العود الى الجماع وذلك يقتضي الاحتساب قبل الوقت وسبب الجنبه امر ان احل لها انزال المني التبرق كونه متبافا
بوجوب النسل كيف اتفق سواء خرج متدافقا او متساقلا بشهوة وغيرها في نوم ويقظة وهذا مما اجتمع عليه الامة والاخبار مستقيمة
الثاني جماع المرأة في قبلها حتى يلتقي الختان وهذا يجمع عليه ائمة بين الامة ويجوز النسل بذلك وان كانت الموطوءة ميتة وهو
يجمع عليه بين اصحابنا وظاهر الاخبار واطلاق هذا ال عليه وتخالف فيه بعض العامة ومقطوع الحشفة يعتبر فيه الراجح بقدرها على
ما ذكره الاصحاب ويدل عليه ائمة الخلاف كثير من الروايات وان جماع في الذبر ولم ينزل فيه خلاف فقال اكثر الاصحاب انه لا يوجب النسل
بذلك بل ادعى عليه المرتضى اجماع المسلمين بل ادعى انه من ضروريات الدين ثم استدلى على ذلك بمسوم قوله ثم اذ لمستم النساء
بعض الاخبار ذهب الشيخ في الاستبصار والنهاية الى عدم الوجوب وهو الحق عن ظاهر سائر كلام الشيخ في المبسوط ومختلف
استدله على ذلك بصحة الحديث ان يبيد الله ثم قال سئل عن الرجل ينجس المرأة فيمادون الفرج اعلمها غسلان هو انزل ولم ينزل هي
ليس عليها غسل وان لم ينزل هو ليس عليه غسل وهو مروي عن البرقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انزل الرجل المرأة في ذبرها فم ينزل
فلا غسل عليه وان انزل فعليه الغسل ولا غسل عليها ويمكن ان يجاب بان رواية الحلبي ليست صحيحة في ذلك لا مكان ان يكون المراد
بالفرج ما يشتمل الذبر وعن الثانية بالضعف وامكان ان يراد بالذبر هنا ما حل الموضوع الخاص وحمله بعض على التقية او على عدم
جنسية الحشفة وكيف كان فالظاهر ما عليه الاكثر وان كان ما ذكره من الدليل لا يتصور من نظر لقصور في السند وفي الدلالة لا
انه مؤيد بما ذكره السند من الاجماع واما على الغلام كذلك والبهيمة فحينه خلاف صحة القول بالوجوب غير نامة قوله تعالى
واين كنتم لم يمتي لما ذكر سخا نه حكم الواجد من الماء ابتعد بذكر اصحاب الاحاد والمراد بالمرض هنا ما يشتمل المرض الذي يغير معه
استعمال الماء والذي يكون سببا للجزع عن تحمله بحيث يوجب الغم او الظن بالبصيرة او التقرية بشدة المرض وزيادته ويطول البشمة وقد
يقول في ذلك على اخبار العدل الثقة وظاهر طلاق الآية انه لا فرق في المرض بين شديده وبشيرة الا ان يكون منه من مما ليس فيه كلفة
ومشقة بحيث يصدف عليه المرض عرفا كالصداع ووجع الضرس وروي في الصحيح عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنبه وبه خرج
ادبوح او يكون يخاف على نفسه البرد قال لا يغتسل بيمينه ونحوه في صححه داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام وعنه قال يوقم الجنب
والكسرة اذا اصابتها الجنبه ونحو ذلك من الاخبار قوله ثم على سقراي على حال مفر لا يحصل لكم فيه الماء كما يرش الماء لتكبر مغرور
هذا من البري على الغالب من ان فقدا الماء يكون في السفر في البراري والصحارى قوله ثم اوجاءوا احدكم من الغائط هو كتابة عن مطلوب
الحديث الا صغر من ابي تيمية الحال باسم الحبل او البول او الغائط خاصة او ما يخرج من السبلين منها ومن التبرج او العذرة خاصة واو
هنا بمعنى الاول كما ذكره الاكثر فيكون هذا قبل التسفر والمرض المذكورين ويحتمل ان يكون باقية على ظاهرها وتكون للتقيم والتوقف
والمعنى ان كنتم مرضى او كنتم صحا حاضرين او صحا حاضرين وحصل لكم الغائط ويكون ح اعتباره قبل الحدث في المرض والمسافر
معموما من شأ هذا الحال من العرف القاطع بحصوله طالما وتل هذا ارجح لسلامته من التحيز في استعمالها بمعنى الواو ولد نحو لافسما
الثالثة ح في دلالة الآية واما على الاحمال الاقل فيكون القسم الثالث مستفاد من خبرها كالاجماع كان خبر الغائط من
الاحداث مستفاد من الخبر فاقم قوله ثم لستم النساء قبل هو كتابة عن مطلق الموجب للغسل وقيل ما مل والاوضح انه كتابة عن الجماع
الموجب للغسل كما في قوله ثم من قبل ان تمسوهن واللس المتضمن معنى واحد كما قاله اهل اللغة وقد روي ان المتس هو الجماع وقد روي
عن ابن عباس انه قال ان الله سبحانه يحكمهم بيمينه مباشرة النساء بالمتس قوله فلم يجدوا بجملة انه معطوف على كنتم ويكون المراد بعد
الوجود الحجر وعدم التمكن من استعماله سواء كان من جهة فقده او من جهة حصول الضرر باستعماله وقيل المراد بعدم الوجدان
فقده لا ما يشتمل عدم التمكن من استعماله بل قبل ان هذا المعنى هو المتبادر من ظاهر الآية فيدخل فيه ح بعض افراد المرضي اصفى من كمال
المرض ما انفاله عن السقرا اليد ويحصله وكان ممن لا يضر استعماله ويكون ح بقية افراد المرض الذين يجوز لهم التيمم مستفاد حكمها
من ليل اخر وقال بعضهم هو معطوف على قوله جاء ويكون فقدا للتفرغ والغائط وما عطف عليه ويكون حكم من كان المرض مانعا
له من تحصيله استعماله مستفاد من دليل اخر كما عرفت ويمكن ان يكون معطوفا على لستم لانه اقرب لفظا والتوجيه كما مر من
جمل او على حقيقةها او بمعنى الواو بما ذكرناه من التوجيهات يندفع الاشكال المشهور الذي ورد على هذه الآية وهو انه سبحانه

في أحكام التيمم

جمع بين هذه الاشياء في القول الرب عليه سواء واحد وهو الامر بالتيمم مع ان سببية الاولين للثالث والراجح لو
 الطهارة عاطفا بينهما بالانقضاض لاستقلال كل واحد منهما في ترتيب الجزاء مع انه ليس كذلك اذ متى لم يجمع احدا لآخرين مع واحد
 من الاولين لم يترتب الجزاء وهو وجوب التيمم واعلم ان في العطف بالقاء اشعار بان المعبر عنه عدم الوجدان انما هو بعد حصول
 هذه الاسباب في زمان **الاول** المراد بوجود الماء وجود ما يكفي للطهارة ولو وجد ما يكفي لبعض الاعضاء فقط فهو في حكم القاء
 لها جميعا وخالفه ذلك بعض اهل الخلا في الثاني اذا وجد الماء لا يكفي للطهارة الا مع المخرج مع المضاعف بحيث لا يسلبه
 الاطلاق فهل يجرى المخرج كذلك والطهارة ام لا فيه خلاف بين اصحابنا فذهب جماعة الى الاول واخرون الى الثاني ومبنى القول
 على تفسير عدم الوجود للماء فان كان هو عدم التمكن ثبت القول الاول لانه مخرج متمكن منه فان كان معناه فعدمه ثبت صحة الثاني
 وقيل مبنى القول الاول على كون الطهارة بالماء واجبا مطلقا وما لا يتم الواجب المطلق الا به يكون واجبا ومبنى الثاني على انها
 واجبة مشروطة بوجود الماء وما لا يتم الواجب المشروط الا به ليس بتحصيله واجبا والظاهر القول بوجوب المخرج كما يجب سائر ما
 يتوقف عليه تحصيل الماء كالالات وبذل الثمن وجمعه اذا كان منفردا وكشف التراب عنه اذا كان تحت الارض والسعي اليه ونحو
 ذلك مما لا شك في وجوبه من المقدمات التي هي من قبيل الواجب المطلق وقد يستدل بهذه الالة على وجوب الطلب في الجملة لان
 كان الماء يمينه او يمينه لا يقال له لم يجد كما يستدل بذلك المرفى وقده اكثر لاصحاب كون الطلب غلوة منهم في الحرمة وسهولته التمسك
 واستدلوا عليه برواية السكوني وفي ذلك كلام وفي بعض الاخبار دلالة على الطلب ما دام في الوقت وحل على الاستحسان قوله تعالى
 قِيَمُوا صُعِيدًا طَبِيعًا اى اقصدا واصعيدا يقال همت اذا قصدت ثم كثر استعمال هذه اللفظة حتى صاروا التيمم مع وجهته والند
 فالتيمم في اللغة القصد وفي الشرح هو السعي على الكمية المنقولة عن صاحب التربة كما سياتي في التبعة طينة انشاء الله ثم اختلف
 في المعنى المراد من الصعيد فقال الجوهري هو التراب ووافقه ابن فارس وجماعة من اهل اللغة ونقل ابن دريد عن ابن عبيدة انه التراب
 الخالص الذي لا يخالطه من ولا شيء وقال الزجاج ان الصعيد ليس التراب انما هو وجه الارض واما كان وجهه فبني صعيدا
 نهاية ما يصعد من اطن الارض بل نقل عنه الطبري انه قال لا علم خلافا بين اهل اللغة في ان الصعيد وجه الارض وقبر منه ما
 نقله الجوهري عن ثعلب ما نقله المحقق في المعبر عن الخليل عن ابن الاعراب يدل عليه قوله ثم فصيح صعيدا لقا اى ارضا ملأ
 كما ذكره اهل التفسير قوله صلى الله عليه واله يحشر الناس في صعيد واحد اى في ارض واحدة وقوله صلى الله عليه واله على ما رواه
 الجهم بن جهم في الارض صعيدا وطهورا وفي المحاسن عن ابي عبد الله ع قال ان الله تعالى اعطى محمدا صلى الله عليه واله شرايح نوح
 وابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام الى ان قال وجعل له الارض سجدا وطهورا وروى الشيخ في الحسن عن ابي عبد الله ع قال ليس
 عليه ان ينزل الركبة ان ربا الماء هو ربا الارض فليتيمم وتحوز ذلك كما يدل على جواز التيمم باصدق عليه اسم الارض ومن ثم اختلف
 علمائنا في جواز التيمم في الحجر والجص وتحوز ذلك من الزخام والبرام فاما غير التراب والارض فلا يجوز فيه التيمم عند علمائنا
 اجمع كما قاله في المنتهى يدل عليه قوله ع انما هو الماء والصعيد وتحوز ذلك من الاخبار وخالفه ذلك بعض العامة فجوزوه في الز
 والزرنيخ والكحل وتحوز ذلك قاسا به الارض في النعومة والانفاق وجوز بعضهم في الملح ووجهه على ذلك القياس على التراب لثبته
 به وهو باطل اما القليب فالمراد به الطاهر وهو الذي اختاره اكثر علمائنا وهو الذي يظهر من الاخبار وقبله هو المباح وهو
 الذي يفهم من كلام القاموس ولو قبل المراد به الطاهر المباح لم يجد وقبل المراد به الميت دون ما لا يثبت كالسبعة وايدى بقوله
 تعالى والبلد الطيب يخرج نباته قوله ثم فاستحووا جوهم وايدىكم منه اى من ذلك الصعيد الطيب فمن هنا ابتدأته ويجوز ارجاع
 الصعدي الى التيمم اى الصعدي المفهوم من تيمموا كما يدل عليه ما مر في الحديث الذي ذكرناه في منع الرأس عن ذرارة عن ابي جعفر عليه
 السلام كما دللهم على ان الباء هنا للتبعض وان الذي يجب منه بعض الوضوء وبعض اليدين يدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 داود بن النعمان قال سئل ابا عبد الله ع عن التيمم قال ان عمادا احاط به جبانة فتمسك كما يتمك الذابة فقال له رسول الله صلى
 الله عليه واله وهو هيم به باحمار تمسك كما يتمك الذابة فقلنا له فكيف التيمم فوضع يديه على الارض ثم رفعها فضع بها وجهه
 وبهيه فوق الكتف قلنا وفي صحبة ذرارة عن ابي جعفر ع مثله الا ان فيها فتحة جبينيه باصابعه وكفيه احاط بالآخر ثم لم يبد
 ذلك وفي الحسن عن الكاهلي قال سئل عن التيمم قال ضربت يدي على البساط ثم مسح بها وجهي ثم مسح كفيته اخيرا على

ظهر

انما هو وجه الارض

انما هو وجه الارض

انما هو وجه الارض

فانما هو الذي في

۱۰۰

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَجْمَعِينَ

وَقَدْ تَرَكْتُهَا لِلْمَوْتِ

الشریفة

فأحكام التيمم

في
المساواة
نظره لا يثبت فيها
شك
منه

في
الاستصحاب
الاحتياط
في
الاحتياط
في
الاحتياط

في
الاحتياط
في
الاحتياط
في
الاحتياط

في
الاحتياط
في
الاحتياط
في
الاحتياط

الشرعية الاكتفاء بضربة واحدة للوضوء والغسل لتحقيق معنى التيمم بذلك ولا حاجة لحكم التكليف بما زاد على ذلك المساواة
للوضوء والغسل الذي يكفي منه المرة الواحدة ولدلالة طواهر الاخبار المذكورة وغيرها لانها سبقت للبيان ولم يذكر فيها سوى
الضربة الواحدة وآلى هذا ذهب ابن الجنيدي وابن أبي عمير والمفيد في المسائل الفرعية والمرنفي في شرح الرسالة وهو مذهب
أهل الخلاف انهم وقبل ضربة واحدة للوضوء وثنتان للغسل وهو مذهب الأكثر من علمائنا وقيل ضربتان لها وهذا
ينسب إلى المفيد في الأركان وقبل ذلك ضربتان واحدة بيده مع الوجه وثنتان لليمين واليسار بان يضربا اليسار لليمين
والعكس اليسار وهذا القول منسوب إلى علي بن بابويه وتنبه في المعبر إلى قوم متا ومنشأ الخلاف في الروايات ظاهرة
وطريق الجمع بينهما يحمل ما زاد على الواحد على الاستصحاب وجه كما استحسنه في المعبر وغيره وأن كان لا حوطا عليه الأكثر
مصيب إلى خلاف أهل الخلاف **الشاحح** الذي ذكره أكثر علمائنا أن التيمم في جميع الافعال الواحدة بدل عليه رواية عمار
بأنه أتانا لظهر عدم وجوب الوضوء في الكل ورشد إليه إطلاق كثير من الروايات الواضحة في معرض البيان واستوجه القول
في المنتهى أنه يجب بهتان واحد بدل الوضوء بضرب له ضربة واحدة وبذلك الغسل بضرب له ضربتين وهو ضعيف **الثاني** سماع جيتاد
من مساواة التيمم لما قبله في الآية الشريفة أنه يباح به كل ما يباح بالطهارة المائية وأنه يجوز أن يصلي بتميم واحد صلوات تعد
فإن من صلى بالتيمم لا يجب عليه الاعادة بعد التمكن من الماء وفي البحث فروع كثيرة تطلب من كتب الفقه قوله ما يزيد الله بصل
عليكم من حرج قدرته حدث زارة المذكور في مع الراس ما يدل على أن الحرج المنفي هو الضيق بإيجاب مع الوجه والبدن كله
بالقرب المضروب عليه بان يرتفع منه في البدن يصل إلى جميع بشرة الوجه والبدن والبدن ليكون على نحو الطهارة المائية
لما كان هذا من قبيل المنع لم يكلف الله به العباد ويحتمل أن يكون المنع ما يري بالافرا بالطهارة المائية ثم الترابية الا توسعة عليكم
لا الحرج والضيق ويحتمل أن المراد لم يجعل وجوبها عليكم مضيقا بل موسعا ويحتمل أن المعنى أنه لم يكلفهم بتحصيل الطهارة المائية
على وجه يستلزم انقلاص المال والتفرع بالنقص ونحو ذلك فإداه كلفة عليهم ولكن يبدل هذه التكاليف بطهارة من الذنوب لأن
هذه الافعال من العبادات المكفرة للذنوب كما دللت عليه الاخبار وروى في الفقه عن الكاظم ع أن من توضأ للغرب كان وضوءه
ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في النهار ومن توضأ لصلوة الصبح كان ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في الليل وروى أن من توضأ
فذكر اسم الله طهر جميع جسده وكان الوضوء إلى الوضوء كفارة لما بينهما من الذنوب ومن لم يطمئنه من جسده إلا ما أصابه الماء
وتخول من الاخبار فمن هنا يائنة واللام في طهركم للتبديل ومقول يزيد محذوف والمعنى يريد الوضوء والغسل والتيمم لا يجل
بظهركم ويمكن أن يكون جملة طهركم هي المفعول بزيادة اللام وتقديران بعدها كما جوزه الرضوي وقال البيضاوي في تفسير قوله
تعالى يريد الله ليبين لكم حيث يصلان مقدمة بعد اللام المزيدة هذا ويحتمل أن يكون المعنى بطهركم من الاحداث ويريد عنكم الموت
من الدخول في الشئ المشروط بالطهارة فالآية تدل على أن التيمم مبيح لما يباح في الطهارة المائية بل رافع للحادث في الجملة كما قاله الشهيد
الاول الآن ذلك محذور بمحصول حدثا والتكمن من الماء ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله لا يذركم الله حتى ينظروا
وقوله تعالى الماء وما الصبغة وتخول ذلك من الاخبار وقوله تعالى وليتم نعمته عليكم أي ليمت بشركه ما هو مطهر لا بد أنكم ومكفر
لذنوبكم في الدنيا وليتم برخصه انعامه عليكم بمزايمه وفرايضه لعلكم تشكرون نعمته ويحتمل أن يكون المعنى أنه فرض عليكم هذه
الاشياء والزمكم بها ليكون آياتكم بها ومداد منكم عليها سببا وسبيلا لدوام نعمة عليكم من قبيل لئلا تشكروا لزيدكم ويكفر
قوله تعالى لعلكم تشكرون إشارة إلى ذلك **الخامسة** في منون النساء قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم
سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط
أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا غيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفوا غفورا جملة وانتم سكارى
حالية من فاعل تقربوا وهذا عطف جنبا بالنصب عليه وحتى في قوله حتى تعلموا يحتمل أن تكون من قبيل لا تشرك حتى تدخل الشئ
ويحتمل أن تكون من قبيل من غير حتى تغيب الشمس وأما في قوله حتى تغسلوا فهي من قبيل الثاني لا غير والتكسر ما خوذ من سكرته النه
اسكن سكارا إذا سدت دمه ولما كان السكران لا يقع توجبه الخطاب إليه لروا العقله قيل المراد هنا الناصفة لا يعلم ما يقول في الجملة
وقيل المراد النهي عن السكر نفسه أي لا تشكروا وأنتم طاهرون بالصلوة وقال الأكثر المراد به سكر الخمر وغيره والظاهر

باب في الصلاة
التي فيها
الركعة
التي فيها
الركعة
التي فيها

باب في الصلاة
التي فيها
الركعة
التي فيها
الركعة
التي فيها

بذلك التعلل ترشدا الى ذلك ما نقل ان عبدا زعم بن عوف انه صنع طعاما وشرا بالجماعة من الصحابة قبل نزول حجر الحرفة فكلوا وشربوا
فلما اثموا دخل وقت المغرب فقدموا احداهم ليصومهم فقرأ عبدا ما سجدون وانتم جابدون ما عبدا فزلت الالية فكانوا لا يجتنبون
الحرفة او فاته الصلوة والحاصل انهم هو ان يكون في وقت الاشتغال بالصلوة سكارى اي بان لا يشربوا في وقت يؤدى الى التيمم
بالصلوة حال سكرهم فليس الخطاب بتوجيه اليهم حال سكرهم ولا يبعد ان يكون مراد القائل ان انتهى عن السكر نفسه هو هذا المعنى
وانتهى هنا عن الصلوة في هاتين الحالتين ولكن كثيرا ما يعتبر عن انتهى عن الشيء بالتهنى عن العرب منه فصدا للبيان في شدة
الاحترار عنه كقوله ثم ولا تقربوا الزنا ولا تقربوا ما الى يديهم ونحو ذلك كما هو مشايخ عند اهل اللسان واختلفوا في المعنى المراد
من الصلوة في هذه الآية الشريفة على ثلاثة اقوال **احد**ها ان المراد من الصلوة المنهى عنها هو مواضعها التي يغلب بقاءها فيها
اصح المساجد من قبل تسمية المحل باسم الحال مثل قوله ثم واتما الذين يبعثونهم في رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها رحمة الله
او يكون من مجاز الحذف مثل قوله ثم وجاء ذلك واسئل القهري ونحو ذلك كما هو مشايخ في علم البلاغة وهذا المعنى ذكره اكثر اصحابنا
واسندوه الى اثنا صلوات الله عليهم روي عن ابوبه في الملل يستند صحيح عن زرارة وعبد بن مسلم عن ابي جعفر قال قلنا الحائض
الحجب بدخلان المسجد لا قال الحائض والحجب لا بدخلان المسجد لا يجازين ان الله تبارك وتعالى يقول ولا جنبا الا عابري سبيل حتى
تغتسلوا وادخلان من المسجد ولا يصحان فيه شيئا قال زرارة قلت فما بالها باخذان منه ولا يصحان فيه قال لا يتم الا بغيره وان على
اختنا فيه اثمنا وبغيره اثمنا فقلت فما بالها باخذان منه ولا يصحان فيه قال نعم ما شاء الا السجدة وبذكر الله
على كل حال وروي نحوه هذه الرواية عن ابي بن ابراهيم في تفسيره ويعلم من هذا البيان ان الحائض في حكم الحائض فان قلت على هذا يلزم
ان يحرم على السكران دخول المساجد كما يحرم على الحائض وذلك غير معلوم القائل قلت لا بعد في القول بالتحريم بعد ما عرفت من جواز
البيان عن اهل البيت عليهم السلام ولم يحضرن الان ما ينافيه من الاخبار وعقدتم الوقوف على القائل لا ينفي القائل ولا ينافي في الحكم
بذلك مع وجود الدليل ولو سلم فنقول ان المحرم بالدخول للصلوة وحاصل هذا المعنى ان الله تعالى عن نهي من يترى المساجد في حال السكر
وذلك لان الاغلب ان الذي ياتي المسجد اتما بآية للصلوة وهو مشتمل على اقوال وادكار ويمع السكر من الانيان بها على وجهها فكان
المعنى لا تقربوا المساجد للصلوة في حال السكر ولا تقربوها في حال الجنابة واستثنى من هذه الحالة ما اذا كنتم عابري سبيل اي ما ترون
في المسجد ويجازين فيه والعبور الاجتياز والسبيل الطريق **الثاني** ان المراد نفس الصلوة ودرجتها اسندوه بعض ابي امير المؤمنين
قال بعض اصحابنا ولم يثبت ذلك وحاصل المعنى انهم هو احوال الصلوة في هذين الحالتين واستثنى من حال الحائض عابري سبيل اي ما ترون
غير واجدين للثناء كما هو الغالب من حال المسافرين فيجوز لكم تح الصلاة بالتيتم واختاره بعض اصحابنا لسلامته من ارتكاب القبح
وتغدير المحضوف الذي هو على خلاف الاصل وقدر ان مثل هذا يجوز شايع كما عرفت والاستثناء المذكور فريضة عليه لان ظاهر
عبور السبيل المروءة عليه والاجتياز وهو اعم من السفر فخصه به خلافا للمبادر ولا يحتاج اليه الى التقييد بالتيتم وهو خلاف الظاهر
ايتم ولا فريضة عليه مع ان مقتضى ذلك بطلان ظاهر التكرار لا نه سجا نفدين حكم الحائض لادم للثناء في انوالاية كما مر به **الثالث**
ما ذكره الصفي الحل في كتاب الصناعات البدئية وهو ان يكون المراد بالصلوة في قوله ثم لا تقربوا الصلوة معناها الحقيقي ويروى بها
عند قوله ولا جنبا الا عابري سبيل مواضعها التالية اعني المساجد وهذا نوع ثالث للاستخدام قال بعض الفضلاء وعدهم شوق هذا
النوع بين المتأخرين من اهل المسان والبيان غير ضار فالتصاحب هذا الكلام من اعظم علماء المعاني ولا مشاحة للاصطلاح **فليس**
يستفاد من قوله ثم حتى تغسلوا انه ينبغي للمصلي ان يعلم ما يقول في الصلوة ويتدبر في معاني ما يقرأ من الادعية والاذكار وقد ورد
بذلك اخبار كثيرة عن اهل البيت عليهم السلام كما سبأ في التبيين عليها انشاء الله ثم في كتاب الصلوة ويستفاد من التعبير بالعبور على التفسير
الاول تحريم البث في المساجد اي انها كما تدل على جواز العبور في مطلق المساجد كذلك تدل على تحريم البث فيها والحكم الثاني هو المشهور
بين الاصحاب قال سائر الكواهي وقيدوا الحكم الاول بما عذر المتجهدين وبطل على ذلك حصة جميل قال سئل ابا عبد الله عن رجل
يغسل في المساجد قال لا ولكن يتر فيها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله وقد استنبط غير الحقيقة من الآية
علم جواز مكث الحائض في المسجد اذا تيمم تيمما بها للصلوة فلا يجوز له الطواف بالبيت لانه لم يترك على دخول الحائض الى المسجد على الانيان
بالفعل لا غير وليس الطواف عبورا بخلاف صلواته فانه حلقها على الفساح مع وجود الماء وعلى التيمم مع عدمه وحل المكث في المسجد

في أحكام الحيض

الصلوة فاسد عن لا نقول به واجب بان هذا من قياس الاولوية وذلك لان احترام المساجد من حيث انها مواضع الصلوة فالبيع
 للتخول في الصلوة مبيع لذلك بطريق اولي والاظهر لاستدلال بامتناع الاخبار الدالة على تعميم الاباحة ويستفاد منها انهم بطلان صلوة
 التكرار للتعني ويستفاد وجوب الغشا ايضاً ان قلنا ان الامر بالشيء يكون في وجوب قضائه وقد قبل اشعارها بعدم الافتقار
 النقل الى الوضوء قوله ثم عقوا اي كثيراً الضمير والنجاء وزخوة اي كثيراً التثنية على ذنوب العباد ويحتمل ان المعنى انه لم يؤخذ
 بجناياكم فيشدد عليكم التكليف كما شدد على اليهود بل رخصها لكم ويسترها عليكم ويحتمل ان المعنى انه لم يفرض عليكم هذه التكاليف
 المتصلة لتكون حطة لخطاياكم واظهاراً لما اوقدتموه على ظهوركم لانه عفو عن ذنوبكم عظيم الذي لا يسره **السابع**
 في سوانة البقرة ويستلوك عن الحيض قل هو اذى فاجتنبوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاقربوهن من غير
 امركم الله ان الله يحب المتواضعين ويجوز لمسلطه من يجزي صدراً كما يجزي والمبيت تقول حاضت المرأة حيضاً واسم زمان اي مدة الحيض
 واسم مكان اي محل الحيض وهو القبل والحيض الاول مصدر لا غير لعود الضمير اليه اي يستلوك عن الحيض واحواله والتاثير والاداء
 في جميع من الصحابة كاقبل والاداء هو المكره المستند الذي ينفذ الطبع منه ولا يقتل الشيء من الحيض انما في محتمل
 الثاني الثلثة لكن يحتاج في الاول منها الى تقدير مصداق الشيء يستلوك عن زمان الحيض قال بعض العلماء الحيض هو اجتماع الدم ومنه
 سمي الحوض لاجتماع الماء فيه وفي العلل عز سبب الله ثم قال سئل سلمان رحمه الله عليه السلام عن ذوق الولد في بطن امه فقال
 ان الله تبارك وتعالى حبس عليه الحيضة فحملها رزقه في بطن امه وقال في الفاموس حاضت المرأة بحيض حيضاً سالت عنها واسمته
 عند الاصحاب ان الحيض لانه هو السبل من قوهم خاض الوادي اذا سال بقوة قيل ولا يبعد كونه شرها حقيقة في هذا المعنى لانه
 عدم النقل وعرض جماعة من اصحابنا بانه الدم الذي له غلق بانقضاء العدة ولقليله حد واكتفى بعضهم في تفرغه بذكر الاد
 المذكورة في بعض الاخبار مثل حسنة حفص بن الجعفي عن سبب الله ثم ان دم الحيض حار عتيق اسود له دفع وحرارة ودم الا
 الاستحاضة اصفر بارد وفي خبر اخر عنه قال دم الحيض لبيق به خفاء هو دم حار يجلد حوة ودم الاستحاضة دم فاسد دم
 واقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وبدل عليه مع استفاضة الاخبار والاجماع وقد ثبت الامة الشريعة على احكام **الاول**
 دم الحيض نجاسة مغلظة من حيث اشعار البشارة لانه اني بالاسم الظاهر ثم الضمير ثم نكر الخبر وصفه بالادى اي لا يصف
 عن قلبه كما لا يخفى عن كبره بل يجبا زالته كذا قبل ولا يخفى في ذلك والحق ان ذلك على ذلك بعض الاخبار والاجماع **الثاني**
 وجوب الاعتزال المؤكدة ما دامت حايضاً وهو ما اجتمعت عليه الامة بل يصح بعض الاصحاب بكفر مسخلة ما لم يتبع بشبهة محتملة
 لانكاره ما علم من الذين ضرره واجمع الكل على تحريم موضع الدم واختلفوا في جواز الاستمتاع فيما بين الشرة والتركبة
 بعد ان يقامهم على الجواز بما عدا ذلك فذهب المرتضى الى المنع وهو قول اكثر العامة وذهب اكثر اصحابنا الى الجواز وهو الاقوى
 لعدم قوله ثم الاصل اذا جهم خرج منه موضع الدم بالاجماع ففي معاده ولا اصل لان المتبادر من الاعتزال هو اعتزال موضع
 الدم ولان الحيض امان يرا به المعنى المصدق في زمان الحيض او مكانه وعلى الاول يحتاج الى الاضمار اذ لا معنى لكون الحيض
 ظرفاً للاعتزال فلا بد من اضاها مكاناً او زماناً لكن الاخبار خلاف الاصل وعلى تقديره اضاها المكان والى اذا ضاموا الزمان يتيقن
 بظاهره وجوب اعتزال النساء مدة الحيض بالكلية وهو خلاف الاجماع وبهذا يظهر ضعف الحمل على الثاني فتمتن الثانية وهو المطلوب كذا في
 في المشني وبدل عليه مع الشهرة الروايات المتكثرة كرواية عبد الملك بن عمرو قال سئلت ابا عبد الله ع عا صاحب المرأة الحائض
 منها قال كل شيء ما عدا القبل تنجس به وقوله موثقة هشام قد رواها اسحق وهذا الاخبار هي الكاشفة عن بيان المراد وعملها المعنى
 فذلك على ما ذكره المرتضى اي رواها بان حملت على النجاسة والاستحباب والتمني عن القرب يعني على البالغين والناكثين فلا شاكل
 فيه **الثالث** في غايته تحريم الوطئ قيل هي انقطاع الدم المعلوم بالاستبراء على النحو المذكور في الاخبار الواردة عن اهل البيت
 عليهم السلام وبذلك قال اكثر علمائنا ودية قال بعض العامة وقال ابن ابي عمير انه يحرم بعد الانقطاع وقبل الغسل لان يكون الرجل
 شبقاً وغسل فرجها فانه يباح له ذلك **وذهب** الشيخ ابو علي الطبرسي في الجمع الى ان حل وطئها مشروط بان توضع او تستل وترا
 بالوضوء وغسل الفرج **وذهب** اكثر العامة الى القول بالتحريم والاظهر ما عليه اكثر الاصحاب لما تضمنته الامة الشريعة من تخصيص
 الاعتزال بزمان الحيض او مكانه لانه انما يكون موضعاً له مع وجوده اذ ليس المراد ما كان موضعاً او ما يكون موضعاً اجمالاً فاذا

في نية الايمان

في نية الايمان

في نية الايمان

انقطع انتهى المحرم ويرشد الى ذلك بقوله الوصف كونه اذ في ما يقتضيه قراءة التحفيف يظهر فاق المتبادر ان المراد بيقين من الدم
وذلك كله قرينة على كون المراد من قوله ثم فاذا تطهر بمعنى طهره فيكون من قبل تطعمت الطعام بمعنى طهنته ويحتمل ان يكون المراد به
غسل الفرج وهو المعنى اللغوي اذ لم تثبت الحقيقة الشرعية ولو سلم يتعين الحمل على اللغوي للقرينة المذكورة على انه على تقدير ان
به المعنى الشرعي اعني غسل الفرج فلو قلنا انها مفهوم ما نعارضنا وما اقتضى الاباحة مفهوم غاية والثاني مفهوم شرط ولا يصلح لمخارضة
لان مفهوم الغاية اقوى كما ذكر في الاصول مع انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على الجواز والثاني على الكراهة لا يقال الامر بالوارد بعد
للاباحة فالمفهوم صح عدمها وهو المحرم لا نأفول دلالته المفهوم مع ما سبقه قرينة دالة على كون الامر هنا المطلق الرجحان الشك
لواجب كما اذا كان قد احتلها اربعة اشهر اخرها اول زمان الانقطاع او اوق ذلك انقضاء مدة التزويج في الايام والظواهر
للسندوث كالتبقي ومن يجاوز الوقوع في الزنا ويحذف ذلك عن حيث لا يمتنع المبادأة الى الجماع فمفهوم صح عدم الرجحان وهو انهم من الحر
أيقال ان المراد بالاباحة هنا معناها الاخص اعني تساوي الطرفين فان قيل لا يوجب لقراءة التحفيف على قرأته التشديد ومقتضاها
المحرم قبل الغسل لان معنى الاطهار والاضحى ويحتمل على ذلك قراءة التحفيف اذ الحقيقة الشرعية وان لم تثبت لكن لم يثبت فيها
على اننا لو سلمنا حمل الطهارة في قراءة التحفيف على المعنى اللغوي نقول ان دلالة على الجواز بالمفهوم وهي لا تعارض دالة التشديد على
لانها دالة منطوق مع ان مفهوم فاذا تطهرن يؤيد ذلك قلت قد عرفت ان سياق الآية الشرعية واللغة يقتضي كون المراد من الطهر
هو التقا كما يرشد اليه شيوخ الاطلاق على ذلك في الاخبار فلا بعد في حمل الاطهار على رادة انقطاع الدم او زيادة التنظيم الحاصلة
بسبب غسل الفرج ويحوى من الامور المستفزة او المراد الاثم من الوضوء ولو سلم انه لا يرجح لاحد الاخر من جوهر اللفظ نقول ان
الآية الشرعية خرج من الجمل المحتاج الى الكشف بقوى والذي دللت عليه ظواهر الاخبار هو القول بالجواز حتى موثق بن كبر عن ابى
عبد الله ثم قال اذا انقطع الدم ولم تستل طهارتها زوجها ان شاء وهو نص في المطلوب وفي السند المعتبر عن علي بن يقطين عن
ابي الحسن قال سئل عن الحائض ترى الطهر يقع عليها زوجها قال لا بأس بعد الغسل احب الي وروى ابي عبد الله بن النضر
عن سمع البند الصالح في المرأة اذا ظهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تستل وان فعل فلا بأس به وروى
مس الماء احب الي فلهذا الاخبار عليها المعول في بيان المعنى المقصود من الآية الشرعية وهو صريحه بعيدة عن قول الناذل جدا كما لا يخفى
وفي مقابل هذه الروايات اخبار اخر اذ تظاهرها على المنع وحملها على الكراهة كما اشهرت به الاخبار السابقة طريق الجمع بينهما مع
ان الحمل على التقيية ممكن لما عرفت من مواضعها الاكثر العامة وفي السند المعتبر عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ثم قال المرأة ينقطع عنها
دم الحيض في احوالها فقال ان اصاب زوجها شيئا فليستل فرجها ثم يمسها زوجها ان شاء قبل ان تغسل وبناء الخبر على اتيح
هذه الحالة فلا كراهة ولا تحريم بل يبيح قد استدرك الشيخ في باب هذه الآية بناء على قرأته للتشديد على استفادة وجوب غسل
الحيض من القرآن ووجهه غير ظاهر كما لا يخفى **الروايع** اختلفوا في معنى المراد في قوله ثم من حيث امره الله فغسل من حيث امره
بتجنيبه وهو غسل الحيض اعني قبل من قبل الطهر لانه قبل الحيض وقبل من الشكاح دون الجور وقبل من الجهات التي يحل
فيها دون الجهات التي لا يحل فيها كالصائمات والحرمات والمستكفات قال القرطبي لو اراد الفرج لقال في حيث فلما قال من حيث علمنا
انه اراد من الجملة التي امره الله منها واما قوله تعالى يجب التوازين ويحب المظهرين فقد مضى مضى بيان ذلك في اول الكتاب
السابعة في سورة التوبة انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا التبادر من المشرك هنا انه الذي
اثبت له شره كما اى اعتقدا لها غير الله ثم فالمشرك هو غير الموحدة فلا يدخل الكتاب الموحدة وبذلك قال بعض علماءنا وبعضهم
ويرشد اليه قوله ثم لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب المشركين وقوله ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين حيث عطف المشركين
بالواو المعقنى للبخارة ويحذف في بعض الاخبار كرسالة الوشاحن بسبب الله ثم انه ذكره ولذا انما واليهودى والمصراني والمشرى وكل
من خالف الاسلام وكان اشرك ذلك عند موته والناسيب وبذلك في رواية صحيحة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ثم قد سئل عن الكفر
والشرك ايها اقدم فقال الكفر اقدم وذلك ان الالبس لعنه الله اول من كفر وكان كفرا غير مشرك لانه لم يدع الى عبادة غيره الله وانما ادعى
الى ذلك بعد فاشرك وفي الحسن بن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ثم في حديث قال فيه من عبد الله دون المعنى فقد كفر ولم يبد
ومن عبد الاسم والمعنى فقد اشرك وعبد اثنين ومن عبد المعنى دون الاسم فذلك التوحيد ويحذف من الاخبار وقال كرسلا

في غير السفر
وانما عند فقد لا
فانه لا بأس به
لكن بعد غسل الفرج
ان امسك ولبس ثوبه
كما يدل عليه ما رواه
الشيخ عن ابي عبد الله
عنه الصادق عليه
السلام
ثم

في غير السفر
انما عند فقد لا
فانه لا بأس به
لكن بعد غسل الفرج
ان امسك ولبس ثوبه
كما يدل عليه ما رواه
الشيخ عن ابي عبد الله
عنه الصادق عليه
السلام
ثم

في بيان النجاسة

في بيان النجاسة

ان المراد بالمشركين هنا ما هم جناد الاصنام وغيرهم من اليهود والنصارى وخرابهم لانه قد قدمناهم مشركين بقوله عز من قائل قالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله اتخذوا اجارهم ورجعناهم اربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما امروا بسجدوا لها واحدا لا اله الا هو سبحانه وتعالى عما يشركون وهذه الآية المذكورة في سياق الآية المذكورة المتضمنة لوضفهم النجاسة فدل على التقييم قال في المدارك بعد نقله لذلك تمنع هذه المقدمة اذا المتبادر من معنى الشرك هو من اعتقد لها مع الله وقد ردت في اخبارنا ان معنى اتخاذهم الاجاروا الزهبان اربابا دون الله امتثالهم وامرهم ونواهيهم لا اعتقاد انهم الهة انتهى قول في حاشية ابن بدير وقد سئل ابا عبد الله ع عن هذه الآية فقال اما والله ما دعوهم الى عبادة انفسهم ولو دعوهم الى عبادة انفسهم لما اجابوا ولكن اهلهم حواما وحقوا جلهم خلا لا عبدوهم من حيث لا يشعرون وفي غير ذلك من ابي عبد الله ع من اطاع رجلا في عصية فقد عبد الله وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون قال يطبع الشيطان من حيث يعلم فيشرك وفي وثقة اخرى عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون قال شعل طاعة وليس شركا عبادة في رواية اخرى عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول امر الناس بمغزنا والزنا والشليم لنا ثم قال وان صاموا وصلوا ومشهدوا ان الله الا الله وجعلوا على انفسهم ان لا يردوا البنكا كما يردون ذلك مشركين وفي الحسن عز زارة عن ابي جعفر ع قال والله ان الكفر لا يتم من الشرك واعظم واشت قال ثم ذكر كفر الملبس حين قال له اسجد لادم فاني ان يسجد لك كفر اعظم من الشرك فاختار على الله عز وجل وابي الطاعة واقام على الكبار فهو كافر ومن فصحة بنا غيره بن المؤمنين فهو مشرك وفي رواية اخرى بن خليفة قال قال ابو عبد الله ع كل باء شرك اثم من عمل الناس كان وابيه على الناس ومن عمل الله كان وابيه على الله وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله ع في قوله ع من كان يرحم لقاءه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا قال الرجل يعمل شيئا من الثواب لا يطلب به وجه الله ثم انما يطلب تركية الناس يشتهر ان يجمع به الناس هذا الذي اشرك بعبادة ربه كذا ما روى ان امير المؤمنين ع لم يدع احدا يصيب على يديه في الوضوء وتحذرك من الاخبار المذكورة على اطلاق الشرك على من يفعل بعض المباحي وان كان من المؤمنين وقد ظهر من هذه الاخبار اطلاق الشرك على بعض طوائف الكفار وعلى بعض المنتسبين الى الاسلام بل على جميع الخالفين وعلى المرائي وبعض الصفا من المؤمنين ولا يجوز ان يكون الحكم بالنجاسة ثابتا لكل ما سنده الله ثم فحين صرف اطلاق الآية الكريمة الى المشرك الذي جعل معه تعالى لها اقضاء على وضع اليقين دون المشرك بحسب الطاعة او يقال يثبت الحكم لكل من اتصف بذلك الا من قام الدليل على خروجه فيكون من سبيل العام والخاص وهذا ليس بالبسيط تحقيقه بطلان المشرك على ممان احدها من جعل له شركا في استحقاق العبادة وذلك كشرك العرب اضربهم فانهم بعد علمهم بانصانع العالم واحد كما نوا يشركون الاصنام في عبادة حيث يحكي سبحانه عنهم فقال لهم بقوله ما ينبغي ان لا تقربوا الى الله زلفى وقوله ولئن سئلتم من خلق السموات والارض ليقولن الله وبذلك على هذا المعنى كثير من الايات والروايات التي من جعل له شركا في صفاته العالم وذلك كالشكوة القائلين بالورد والظلمة واضربهم جل رب العالمين وعظم من لم يكن له شرك في الملك كما يقول الظالمون وهذا المعنى اية يستفاد من الايات والروايات **الثالث** من ذنب البنية في صفاته الذاتية مما لا يلحق بالانسانية كاشاعة القائلين بزيادة صفاته على ذاته وكالكرايمية القائلين بانصافه سبحانه بالصفات الموجودة الحادثة وكالتصايف الذين قالوا ان الله جوهر واحد من ثلثا قانهم هي الوجود والعلم والحياة المعبر عنها عندهم بالاب والابن وروح القدس ويقولون ان الجوهر قائم بنفسه والاموم الصفة ثم قالوا الكلمة وهي اقوم العلم اتخذت مجيدا للمسيح وتلدت بنا سوسة بطريق الامتزاج كالخبر المأ عند الملكتية وبطريق الاشراق كما تشرق الشمس من كور على كور عند التسطوتية وبطريق الانقلاب كما وجد ما يجس صارا لاله هو المسيح عند البعوتية منهم من قال لظهر اللاهوت بالناسوت كما يظهر الملك في صورة البشرية قيل تركب اللاهوت والناسوت كالنفس مع البدن وقيل ان الكلمة قد داخل الجسد فصدر عنه خوارق العادات وقد تفارقة فخله الالام وكدها بالغلظة واللا لا يمنع ظهور الروحاني بالجماني كجبريل في صورة حجة الكلبى وبعض الجن في صورة الاناسى فلا يجد ان يظهر الله ع في صورة بعض الكاملين واولى الناس بذلك امير المؤمنين ع واولاده الذين هم خير البرية في الكمالان العلية والعلية فلهذا كان يصد عنهم من العلوم والاعمال ما هو فوق الطاعة البشرية وتحذرك من المذاهب الباطلة فيصدق على اهل هذه المذاهب انهم مشركون لان مبدوهم الذي يعبدونه ليس هو المبدؤ الذي ليس كشله شئ الذي لا تدركه الابصار ولا يحيطون به علما **الرابع** من ذنب

في بيان النجاسة

بعضهم يقول

بعضهم يقول

بعضهم يقول

اليهتم المقص في افعاله كالجزء والظلم وترك اللطف ونحو ذلك فان معبود هذا ليس هو المعبود بالحقيقة واما الجحش فقال في القاموس هو البع والكنز والحرث وكلف وعصه عند الطاهر وتقل عن المردى انه القند وقال الغزالي اذا استعمل الرجز كسرا وله بقاء جحش بكثرها وسكون الجحش ولكونه في الاصل مصدنا لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق ولذا لم يقل سحابة نجسون ووقع المصدر جحرا عن ذي جثة واما بقدر مضافا وبناؤه بالمشتق وهو باق على المصدرة طلبا للبالغة والحصر للبالغة والقصر هنا اضافي بالنسبة الى الطهارة اي ليس لهم وصف الا بالنجاسة فهو من قبيل قصر الموصوف على الصفة مثل اتمانيد شاعر واخلف المستوف في المراد بالنجاسة فقتل المراد خبثاتهم وسوء اعتقادهم وقيل المراد نجاسة ظواهرهم بالنجاسات المارضة لانهم لا يستلون من الجناية ولا يمتنعون النجاسات والذى عليه علمائنا ان المراد نجاسة ذواتهم بالنجاسة الشرعية كالكلاب والخنازير وهذا هو المتقول عن ابن عباس وهو مذهب الرازي وجماعة منهم ايته وهو الظاهر المتبادر لغة وعرفا ويرشد الى المبالغة التي اعظم افرادها نجاسة ابدانهم نجاسة العين فالحمل على كون المراد ذرى نجاسة وان الشريك بمنزلة النجاسة خلاف الظاهر على ان ملازمهم لها غالبا انما ترجح الظن بها لا القطع وذلك لا يوجب الحكم بها لان الاصل في الاشياء الطهارة وان الابهة الشريفة المشتملة على المبالغة ضرورة لا قطع بها لهم وقد اطلق علمائنا على نجاسة ما عدا اليهود والنصارى من اصناف الكفار واما هذان الصنفان فالشبه وعندهم ايته نجاسة لهم خالف في ذلك ابن الجنيدي وابن عسقل والمفيد في المسائل العربية وحنبالي الشيخ ايته في بعض كتبه والاحبار الواردة بذلك مختلفة محل الاخبار والذالك على الطهارة على النقية اظهر لان القول بالطهارة مذهب الفقهاء الاربعة سيما اكثرهم من فرقتهم وهم القائلون بلك الغالات الفاسدة المزينة لكفرهم كفر النعم الله ته واما قوله ثم وطعام الذين اتوا الكتاب جعل لكم فالحراية الجوبة بالقول كما دوى عن الصادق ع باسناد متعدة اذ يقال المراد حلية طعامهم من حيث انه طعامهم اي انه لا يجسر الطعام بمجرد انة طعامهم بل انما يحرم منه ما اشره من المائعات التي لا تقبل التطهير وقد استدك بعض علمائنا على نجاستهم ايته بقوله ثم كذلك يجعل الله الرجز على الذين لا يؤمنون لان الرجز هو النجس يدل على انه يؤكد بالنجس فقال رجز نجس فيكون نجسا وقال ع في باب الرجز هو النجس بخلاف قد دوى في بعض الاخبار ما يدل على ان الرجز هو النجس وقال في انه ان الرجز النجس وفي القاموس الرجز القند وهو وان كان اهم من النجس لان المناسب هنا ان يكون المجنول عليهم هو النجس اذ يقال الرجز اسم لما يكره فهو يقع على موارد بالتواضع فيجعل على الجحش عللا بالاطلاق وقبة تأمل كما سياتي انشاء الله ته واما اصناف المسلمين فقال المرتضى على ما نقله عنه محضر المحققين في الايضاح نجاسة خبرنا من لقوله ثم كذلك يجعل الله الرجز على الذين لا يؤمنون ولقوله ثم ان الذين عند الله الاسلام ومن يبيع عن الاسلام ديناهن فيقبل منه والامان يستحيل منابر للاسلام فمن ليس بمؤمن ليس مسلم قال في الايضاح وليس يجيد لقوله ثم قالت الاعراب امنا الآية وقوله عليه السلام امت ان قال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالامان هنا استل استعمال اللفظ الخاص في العام وقال المحقق في الاعتبار المسلمين طاهرة وان اختلفت ادهم عدا الخوارج والغلاة وقال الشيخ في كتابه نجاسة الحجرة والحجامة وقال ابن ادريس نجاسة من لم يتقدا الحق عدا المستضعفين ثم استدك على الطهارة بان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يجنب سوأ احدهم وكان يشرب من الموضع الذي تشرب منه عابشة وبعده لم يجنب على ته سوأ احدهم من الصحابة مع مبائهم له ولا يقال كان ذلك تقية لانه لا يصادوا اليها الامع الدلالة وعن علي ع انه سئل ابوضا من فضل جماعة المسلمين احب اليك انام ابوضا من كوايض محضر فقال لا بل من فضل وصوة جماعة المسلمين فان احب دينكم الى الله الحنيفة السمحة ذكره ابن بابويه في كتابه وعن عيص بن القاسم عن ابيه عبد الله ته ان رسول الله ته كان يغتسل هو وعابشة من ماء واحد ولان النجاسة حكم مستفاد من الشارع فيقف على الدلالة اما الخوارج فيقفون في علي ته وقد علم من الذين تحريم ذلك ضرورة وبهذا الاعتبار داخلون في الكفر لخرجهن عن الاجماع وهم المعينون بالتصايب واما الغلاة فخرجون عن الاسلام وان اتخلوه وفي المنع ضعف القول بنجاسة الحجرة وضعف قول ابن ادريس وقوى القول بنجاسة الحجامة اقول يمكن ان يقال من اضعف الشرك منهم كما ذكرناه بدخل تحريم الابهة ويؤكد رواية الوشا المذكورة دون من عدا ذلك لكن في نسخة من نسخة صلى الله عليه وآله واله معهم وكذا حجج الله صلوات الله عليهم كما هو معلوم بل فضاء وارجاء بيقية الاحكام عليهم كالنكاح والوارث والديات والقصاص بل سائر الاحكام الثابتة للمؤمنين ثابتة لهم الا ما شذ كما هو معلوم من الروايات المستفيضة المذكورة في هاتيك الابواب وهو المبلوغي والشبهة السمحة السهلة و

صوم الاجابة والذلة على الطهارة سواء صدق على الطهارة كما هو خبر حتى فهم من قبل المستثنون المعفون عن سائرهم كما لا شك
بزال به حدث البول والغائط رفع الفرج قوله ثم فلا يقربوا المسجد المراد به تمام الحرم من دميته التي باشرها بجوانه يمكن ان يراد
فمن المسجد والنهي عن القرب للبيا لانه كقولهم ولا تقربوا الزنا ولا تقربوا الصلوة وهذا امر للؤمنين بان لا يمكنهم من ذلك كما
بدل عليه صندا لاية واما العول بان المراد النهي عن الحج والعمرة خاصة دون المسجد كما قاله ابو حنيفة فباطل قطعاً لانه خلاف
المتبادر وقول على عليه السلام لا يحج بعد العام مشرك لا يدل على الجواز والمراد بغايمهم هو سنة دعت من الحجرة لما بعث صلى الله عليه
واله ابابكر بيوة برأته ثم امر الله بقره وان لا يقربها الا هو واحد من اهل بيته فبعث علياً عليه السلام فقرأها على اهل المواسم
وقبل هي سنة حجة الوداع اذا عرفت ذلك فقد استبعد من الاية الكبرية احكام **احكامها نجاسة** المشرك فيقتصر على نجاسة ما بان
برطوبة وتخليل طعامهم قد عرفت معناه **الثاني** كون نجاستهم من جهة الشرك فلا يحصل لهم الطهارة ما دام هذا الوصف ولو غسلوا
ابداً بهم بالماء فلا نظهر الا بالاسلم فما ورد عن الصادق في واكله اليهودي والنصراني والجوسي اذا اكلوا من طعامك وتوضؤوا
فلا بأس فحصول على الضرورة او على غير المانع او على النقية **الثالث** عدم جواز دخولهم المسجد الحرام بل مطلق المساجد كما يفهم
من تعليق الحكم على كونهم نجساً بل يعينهم انهم عدم جواز ادخال مطلق النجاسة الى المسجد وان لم تكن معتدبة كما قبل وبقره وجوب تعظيم الشئ
ومنه ما نقل **الرابع** عدم جواز التيمم من ادخالها اليها وقد يفهم وجوب اخراجها واذلتها عن المساجد **الثامنة** في سوء المائدة
يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والاذناب الاثم رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون قال في القاموس الخمر ما
من عصير العنب وعامة كالحمرة وقد بدكر والصوم اصح لانها حرمت والمدينة حرم عنب البصرة والتمر يمت لانها تحترق العقل فيسوء
اولاؤها تركت حتى ادركت واختبرت اولانها تحامر العقل اي تحالطه قال في ن الحزمة اللعة عصير العنب المشد وهو العصير الذي
يسكر كثيره وسمي خمر لانها بالتكر يغلى على العقل واصلة في الباب التقطية من قوم خمرت لاناء اذا غطيت انتهى فظهر من ذلك ان
الخمر اسم مختص بالمسكر المتخذ من عصير العنب وبذلك قال اكثر علمائنا ويدل على ذلك ما روي عن الباقر والصادق عليهما السلام
في حلة اسانيد ان الله ثم حرم الخمر بعينها وحرم رسول الله صلى الله عليه واله الشراب من كل مسكر وما حرم رسول الله ثم فقد حرمه
الله عز وجل فقوله بعينها اشارة الى ان المراد بها ما يتخذ من العصير العنبى ويحرم رسول الله ثم بقية الاشربة المسكرة من حيث
تغويض امر الدين اليه وقبل الخمر هو اسم كل مسكر ويدل عليه ما روي عن النبي انه قال الخمر من سبع من البع وهو المسك ومن
العنب ومن الزبيب ومن التمر ومن الحنطة ومن اللذة والشعب والسلك وفي خبر اخر الخمر من خمسة العصير من الكرم والتبغ ومن لبن
والبع من العسل والمر من الشعب والبتيد من التمر وقد روي في عدة اخبار بخلاف ذلك والظاهر ان اطلاق الخمر على غير العنبى المحض ط
سبيل المجاز والاستعارة من حيث المثل كما ذكره في الفعل ونقطة العقل يرشد الى ذلك ما روي في الجليل بسنده عن محمد بن سنان قال سمعت
ابا الحسن يقول سمعت رسول الله عز وجل الخمر ما فيها من الفساد ومن تشبهها عقول شاربيها ثم ساق ذلك الى قوله فبذلك قضينا على كل
مسكر من الاشربة انه حرام محرمة لانه ياتي من عاقبة ما ياتي من عاقبة الخمر الحديث وقد روي عنهم عليهم السلام في عدة اجابا ان الله
عز وجل لم يحرم الخمر لاسمها ولكنه حرمها لما فيها فان كان عاقبة عاقبة الخمر فهو حرام فممن ذلك ان الخمر اسم لشيء مخصوص وهو
من العصير العنبى ولكن بقية الاشربة المشدكة للخمر في العاقبة والاسكارا في الاسم فانما الخمر حرام عليه يمكن على تقدير ان يكون
عن ابن عباس في تفسيره لاية من قوله يريد بالخمر جميع الاشربة التي تشكر وليس مراده ان الخمر لاسم لجميع الاشربة وما ذكره في القاموس
من ترجيح هذا القول بانها حرمت وما في المدينة الا البر والتمر فيه نظر يمنع ذلك وروى عن جابر عن ابي عبد الله لانها تنضب للماء والمراد بها ما
يكفى لذلك مع امكان انها كانت تحمل الى المدينة على ان ذلك ليس بشرط في صحة جواز الحكم بالخمر بما يعلم من تحريم كثير من الخمرات
مع انها ما كانت في المدينة والميسر العاركة وروى عن ابي القاسم صلوات الله عليه انه قال يدخل في الميسر اللعب بالشطرنج والرد
وبغير ذلك من انواع القمار حتى لعب الصبيان بالجوز من القمار وروى الشيخ عن جابر عن ابي عبد الله ثم قال انزل الله ثم على رسوله
انما الخمر والميسر الاثم قبل ان يرسول الله ما الميسر قال كلما يعتبر به حتى الكعبة الجوز فبطل ما الاضباب قال ما ذبحوا الهتهم قبل الاثم
قال قتادهم التي كانوا يستعملون بها والاضباب هي الاصنام واحداها ضيب يمتد بانك لانها تنضب للماء والمراد بها ما
لها كما يدل عليه الخبر المذكور والاذناب الاثم وهي سهام كانوا يجعلونها للقمار قال علي بن ابي حمزة في تفسيره وروى عن الصادق

فَمِنْ بَيْنِ الْأَوَّلِيْنَ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الصالح والنافع
الملك والملك

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

جمع هذا القول في قوله صاحب القاموس
ولا

[illegible]

حقائق کا خلاصہ

الفقد
بالفعل واللام
المجهول والقوم
الغواصة والركب
بالراء المهملة والياء
ثم آتيا القوم
بالجاء المهملة والكسرة
ثم اللام الساكنة
التي هي المهملة واللام
التي هي المهملة والكسرة
والسين المهملة
المستعمل كقوله
المثل على صيغة اسم
المتفعل

في غير ذلك من الكتب
والأخبار

اتها عشرة سبعة لها انصبأ وثلاثة لها انصبأ لها فالتى لها انصبأ الفقد والتمام والسبل والنا من والجلس والرتيب والملق فالقد
له سهم والتمام له سهمان والسبل له ثلاثة والنا من له اربعة والجلس له خمسة والرتيب ستة والملق سبعة والتى لا انصبأ لها السبع
والمنج والوخد وفي القاموس والصحاح السبل له ثلاثة والرتيب ستة اسمهم وكانوا يجلدون الى الجرد فيخرونها ويحرقونها بخر اقل
عشرة وقبل ثمانية وعشرون وهو الاصح ثم يجتمعون عليه فيخرونها السهام ويذفون بها الى الرجل ومن الجرد على من يخرج له
التى لا انصبأ لها وهو القمار حرمة الله وقبل هي كعاب فارس والرقم التى كانوا يتقارمون بها وقبل هو القدامح التى كانوا يتفألون
بها في اسفارهم وابتداء امورهم وهي سهام كانت للجاهلية مكتوب على بعضها امرئى رقى وعلى بعضها نهان رقى وبعضها غفل كذا
عليه شئ فاذا ارادوا امرأ بهتمون به ضربوا تلك القدامح فان خرج السهم الذى طينه امرئى رقى مضى الرجل الحاجة وان خرج النان
لم يمس وان خرج الثالث عاودوها والرجل قد ذكرنا عن الشيخ انه قال ان الرجب هو الجرس لا خلاف وفيه قال الطبرسي انه
خير ان الخادم قال كتبنا الى الرجل مثله عن الثوب بجنبه الخمر ولحم الخنزير اصل فيه ام لا فان اصحابنا اختلفوا فيه فكتبنا نصل
فانه رجب فقطاهر ان المراد رجب وتدل عن الرجح انه قال الرجح في اللغة اسم لكل ما استغنى من عمل يقال رجب رجب اذا عمل
فتجاء وفي القاموس الرجب الكثرة القدر والمأثم وكل ما استغنى من العمل والعمل المؤدى الى العذاب وهو هنا خبر عن الجمع
صح ذلك مع كونه مفردا اما لكونه جنسا واما على تقدير مضافى فاعطى ذلك على الاول فلا بد من تقدير المضاف في الكل كما
كالشرب واللبس والعبادة والاستغناء على هذين التقديرين فالناسبان يكون الرجب بمعنى الماء ثم اهل هذا القبح ويمكن
يكون هو خبر عن الخمر فقط ويحرم العطوفات مقدرة من نحوه ومن عمل الشيطان صفته له وخبر بعد خبره تنبته الى الشيطان مع ان تلك
المدكورات اعين من فعل الله ثم دعا طهها من فعل المكلفين على ضرب من التجوز لانه لم يأت الفاعل الذى يحصل ذلك بتزنيه ووسو
وضمير جنيوه يرجع الى الرجب الى عمل الشيطان او الى التقاطي او الى كل واحد من المذكورات بناو بل المذكور او ما ذكره في ذلك
لاجل القدامح والغواصة والتواب الحاصل ترك ما نهى الله عنه واحكام ان المشورين لاصحاب بل عندنا كراهيل العلم ان الخمر نجسة
وكذا سائر المباحات المسكرة بل حكى عن المرتضى انه قال لا خلاف بين المسلمين في نجاستها الا ما يحكى عن شاذ لا احبنا بقولهم وعز
الشيخ انه قال ان الخمر نجسة لا خلاف نقل ذلك عنها في الخ وصرح بذلك في الاستبصار في ابواب اطعمة عند نقله لحد ثابى
بصره ذهب ابن بابويه الى الطهارة وهو الحقى عن ابن ابي عمير والجعفرى بذلك قال من العامة داود وربيعة كذا نقل في السنن
نقل ايضا عن ابن حنيفة انه قال كل المسكرات طاهرة الا الخمر واستدل على القول الاول بعد الاجماع بالادلة لا نرى وصفه بالرجاسة
وهي مرادفة للنجاسة كما حرر ولا نرى امرا بالاجتناب وهو موجب للتباعد المستلزم للنسج من الاقتراب بجميع الانواع وفيه انه على تقدير
كونه خبرا عن الجميع قد عرفت ان المناسب حمل على غير الخمر اذ يلزم استعمال المشترك في معنيين او الشئ في حقيقة ومجازه وعلى الاول
الاخرى بعد الحمل على الخمر ايضا لا يشتركة بين معان متعددة لغته ولا خبر تنبته مع اقضاء المقام ان يكون من جنس خبر العطوفات و
المبادر والاقتراب بالشرب واللبس نحوه كما عرفت فلا تعين ولو سلم ارادة تعين المنع بقوله ذلك لا يستلزم ان ذلك للنجاسة و
بالجملة الالية ان لم تكن ظاهرة في عدم الدلالة فهي محالة لا تصلح للدلالة فانظروا الاستدلال على هذا الطلب بالاخبار الواردة
كالخبر الذى ذكرناه عن خيران الخادم وكوثقة عمار عن ابي عبد الله م قال لا تنصلي ببيت خمر ولا تنكر لان الملتصقة لا تدخل ولا
تنصلي في ثوب اصابه خمر او مسكر حتى ينسل وفي مرسله بنوش عن ابي عبد الله م قال اذا اصاب ثوب خمر او نبيذ مسكوكا غسله ان
موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كله فان صليت به فاعسلوا ثوبك وعن ذكر بن ادم عن ابي الحسن م قال سالت ابا الحسن م
عن قطرة خمر او نبيذ قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال يفرق المرق او تطعم اهل الدقة والكلب والتم اعسله وكله قلت
فان قطره فيه دم قال الدم ناكله النار اذ قلت فخر او نبيذ قطره في عجين ادم قال فقال عند قلت ببيع من اليهود والنصارى و
ابن لهم قال نعم فاهم يسلون شربة قلت والفقاع هو تلك المنزلة اذا قطره شئ من ذلك قال فقال كره ان كلة اذا قطره شئ من
طعامي وفي حديث اخر عنه انه قال ميل من نبيذ ينجس حيا من ماء ويخوذ ذلك من الاخبار الواردة هذا المضمون وهي مذكرة
في مواضع في الابار وظروف الخمر وادنيه وفي ابواب لباس المصلى ويخوذ ذلك ويهيننا اخبار دالة على الطهارة وتجلوها على التقية
جمعا ورد هذا المحل بان اكثر العامة قالون بالنجاسة فلا يحسن الحمل على التقية واجيبا به يمكن ان يكونا التقية في ذلك من الية

في أحكام النجاسة

والحكم المولع بشرها لم يستعملها في ذلك الوقت فكان الحكم بالنجاسة شاقا عليهم ومورثا لزيادة الشناعة عليهم وروى
 عنهم عليهم السلام لو كان يتقون في ذلك لكانت تقبهم في محرمها الرمداء هم مع أنهم عليهم السلام كانوا بالنعون في ذلك أشد من النجاسة حتى كانوا
 بأن مدس الخمر كما بدو وثنا لا تقبل صلوة أو يمين أو ما وانه لو وقع في أصل فخلها ما أكلوا منها وبذلك وجب أن الحرمتنا
 كان من نص القرآن ومن ضرورات الدين فالحكم به لا فساد فيه لانه مرفوع الخاص والعامة فلا مجال للاختلاف ولا كذلك الحكم بالنجاسة
 لانه ليس بهذه المشابة لقول جماعة منهم بالطهارة أقول قد شاع الخلق الخمر على كل مسكر حتى قيل انه حقيقة فيه وتقدم ان أبا حنيفة
 يقول بطهارة جميع المسكرات ما عدا الخمر فيمكن تنزيل الاخبار الواردة بالطهارة على ما عدا المختار من المصبر العتيق ويكون حملها
 على النجاسة لا إشكال فيه مع أن الحكم والعامة يخاطبون من يستحل شرها من اليهود والنصارى فالحكم بالنجاسة مظنة الخوف و
 عمل الخطر فلا يبعد الحمل على النجاسة على أن اخبار النجاسة ثابتة بالشهرة بل بالإجماع فاعمل بها عند الشارح هو الرأى الساعد
 في سورة المدثر قد ثبت في كتابك فطره والبرق فطره قد تم المفعول لشدة الاهتمام بروى عبادة بن سنان في الحسن عن أبيه
 انه في قول الله ثم وثابك فطره قال فطره روى في صفة ثياب على أن الفطر على فوق الكعب لا الأثر في صفات الشاق والرد
 من بين يديه إلى ثيابه ومن خلفه إلى البية قال أبو عبادة الله هذا اللباس الذي يلبس المسلمين ان يلبسوه يقول الله ثم وثابك
 فطره روى عنها ولا تجرها وإذا قام قائما كان هذا اللباس عن أبي الحسن ان الله قال النبي ثم وثابك فطره وكانت ثيابا
 ظاهرة وأما امره بالتشمير وتحوذ ذلك من الاخبار التي بهذا المضمون في تفسير هذه الآية ولعل الغرض من ذلك هو البعد عن
 الرتبة الجاهلية وخيلاتها في طول الثياب كما يفهم من بعض الروايات ولا تدرى بعد عن الغرض عن التلطف بهننا معا
 ذكرها اهل التفسير فقبل ثيابك فطره من النجاسات أي زهها عنها وجتبا عنها أو المعنى اغسلها من النجاسات بالمال لأن
 المشركين كانوا لا يظهرون من النجاسات وكانوا المناسيب لقوله وديك فكري حيث راد تكبير الصلوة كما قبل فجلح على وجوب طهارة
 الثياب للصلوة ولهذا الوجه ذكر هذه الآية في هذا المقام وفيه مع أنه على خلاف ظاهر ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام
 أن استعمال الطهارة في إزالة النجاسة خلاف المبادر والحمل على المعنى اللغوي الذي هو النجاسة ممكن فجلح الامر بظهورها على
 روى ما روى عن أبي عبادة الله قال قال امير المؤمنين ع غسل الثياب بذهبها لم والحزن وهو طهور للصلوة وتشمير الثياب
 طهور لها كذا روى في ولكن هذا المعنى خلاف ظاهر حقيقة الامر خلاف السياق وقيل معنا غسل فطره من الذنوب والثياب
 عبارة عن التقى ويكون المراد طهرها من دنس الفعل من قولهم ليس فلان ثيابا اخرى فلا يظهر الثياب اذا كان ذاعقته وصلح
 وذكرها معان أخر منها ان المراد زوجة سالمة من عيبا لآن المرأة بغير عنها باللباس كما قال سبحانه من لباس لكم الآية والآية
 قد تم المفعول هنا اية للاهتمام وهو بالضم والكسر الاصنام والادنان وقيل المعاصي وقيل الفعل البقيع والذهب وقال الكشي
 هو بالكسر العذاب وبالضم الصنم وقال المعنى اهجها يؤدى إلى العذاب ولا يبعد ان يكون الكسر والضم لئلا يفتقد في الذكر والذكر
 وفي الغاموسة برادها العذر وعبادة الادنان والعذاب والشرك ولا يخفى ان الحمل على بعض هذه المعاني بالنسبة إلى بعض الثياب
 في الاول يكون تأكيد للحمل على رادة العذر بالنسبة إلى الطهارة من النجاسة في الاول والناسيل إلى وقيل المعنى اخرج جمل الثياب
 فليكن فانه داس كل خطيئة والظن ان توجه نحو هذا الخطاب إليه صلى الله عليه واله من بابا ك اعني واسمى إجابة لانه لم يزل ولا يزال
 على صفة العصمة مقدرا للذات جميل الصفات **العاشر** في سورة الواقعة آية القرآن كريم في كتابه يكون لا يمتنع إلا
 المظهر من الصبر المنسوب بان يرجع إلى الذي تلونه عليه والمنزل والقرآن هو جملة الكتاب وهو المرفوع على الناس والمكسوبة
 مصحفا سئل أبو عبادة ع عن القرآن والفرقان أيهما شيطان أو شيء واحد فقال آية القرآن جملة الكتاب والفرقان الحكم الواجب العمل
 وفي خبر آخر عن أبي عبادة ع قال من قرأ القرآن في المصحف مع بصيرة وخفف عن الدين وان كانا فدين وعنه قال قل له جلد
 هذا ان في حفظ القرآن على ظهر قلبه فقرأه على ظهر قلبه افضل وانظر في المصحف فقال له بل اقرأ وانظر إلى المصحف ووصفه بالكرام
 لانه جاء بالحق وحق الحرج اوله عام النفع كثير الخير يحصل ببلاده الاجر العظيم روى عن الباقر ع قال من قرأ القرآن قائما
 وصلوة كتابه لم يزل في كل حرف مائة حسنة ومن قرأ في صلوة جالس كتابه بكل حرف خمسين حسنة ومن قرأ في غير صلوة كتب له
 بكل حرف عشر حسنة ويحصل انكرهم عند الله اكبر واعلم لانه كلامه ولا يمحى من التفسير والتبديل ولا شق له على الاجمال

في بيان النجاسة

في بيان النجاسة

في بيان النجاسة

في بيان النجاسة

منه في كل صلاة
في كل صلاة

في كل صلاة
في كل صلاة

في كل صلاة
في كل صلاة

والمواظبة والتصايع وكتاب صفة بعد صفة او بحولان والمراد به اما اللوح المحفوظ الذي ثبت الله فيه القرآن والمكسوف والمستوفى
عن الخلق وقيل المراد به هذا المصحف الذي سجد الناس روح المراد بكونه مكسوفاً اي يكون مكسوفاً عن الباطل لا باهية من بين يديه ولا
من خلفه وهو مكسوف عن ان باي الناس مثله او عن التشبه والتبديل لا بمسألة الا المطهرون صفة لقران او كتاب او خبر او لا
المطهرون هم الظاهر من القاسات البنيية والحكيمة او المثلثة المطهرون من الكدورات الجسدية او ادناس المعاصي وعلم
ان المشهور بين علمائنا انه يجرى على الحديث مطلقاً من حروف القرآن بل قال في المعبر والمستهي ان القول بالتحريم على الجنب مذهب
علماء الاسلام ونقل عن ابن الجني القول بالكرهية واستدل الجمهور بهذه الآية ووجه الدلالة مبني على كون جملة لا يمس صفة
للقران او خبر اخر لان كون الجملة الخبرية هنا بمعنى الطلب يكون ذلك بتقدير مقول منه لا يمس والضمير راجعاً الى القرآن اولى
المنزل قبل وفي الاستدلال نظر بجواز رجوع الضمير الى كتابي اللوح ويكون الجملة صفة له بل هو اولى بقرنه والمعنى انه لا يقع
على الكتاب المكسوف الا المثلثة المطهرون بل على القول بكونها صفة للقران او خبر لان يجوز ان يكون كونه كذلك باعتبار الحال لا
اعنى ما قبل النزول الى اهل الارض واما بعد النزول فلا يرشد اليه ان الاصل عدم نقل الجملة الخبرية الى الانشاء والطلب
قد يجاب عنه بأنه على ما ذكرت يكون لا يمس تأكيداً لقوله مكسوف والناسين خير منه وبأن الطلوع المثلثة على اللوح غير ثابت
بل في بعض الاخبار ما يدل على خلافه وبأن سياق الكلام لا يظهر اثره في القرآن لا اللوح المحفوظ والتخصيص بالحالة السابقة غير
مشهور به واستعمال الخبر بمعنى الطلب شائع والمقام لا باء **اقول** وهذا بحث وهو ان القرآن على ما مر هو المقرا الى اللفاظ الكليات
واما المقسوس بين اللفظين فيسقى مصحفاً والمتن انما يتحقق بالنسبة الى المصحف لا القرآن ويمكن ان يجاب بان الاستدلال مبني على
ان القرآن يطلق على المصحف انهم كما يشهد به العرب باعتبار انه يقرأ منه او يقرأ به المكسوف المصحف كما مر ويرشد الى هذا القول ما ذكر
عن ابي عبد الله انه قال لا يمس اسمعيل يا بني اقرأ المصحف فقال اني لست على وضوء فقال لا يمس الكتاب من الورق واثاره
في خبر اخر وقد سئل عن قراءة المصحف وهو على غير وضوء فقال لا بأس ولا يمس الكتاب وفي خبر اخر عن ابي الحسن قال
المصحف لا يمس على غير طهر ولا جنب ولا يمس خطه ولا نقلته ان الله يقول لا يمس الا المطهرون ولا يمس صراحة هذه الروايات
واشاراً الى ذلك بان الضمير في لا يمس راجع الى المصحف فهو اما مبني على كونه المراد من القرآن او هو المعنى من الكتاب في الآية
الشريفة وبما جملة القول بالتحريم هو الاقوى وان كان لا يخلو الدليل من تأمل الظاهر هذه الروايات مع الشهرة بين الاصحاب
وامكان استيفادته من الآية ويؤيده عموم تعظيم الشاهدا **الحاوية عشر** سورة البقرة وما أمرنا الا بالعبادة لله
مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك برؤية الامر للوجوب والعبادة هي مثال الاوامر والتواهي الخاصة
والاخلاص على ما ذكره الاصحاب هو ان يجرى قصد التقرب بالفعل الى الله ثم عن جميع الشوايد ويرشد الى ذلك ما روى عن الصادق
في تفسير قوله تعالى ولينبوكم ايمانكم احسن مما يبين يعني كركركم علواً ولكن اصوبكم علواً واما الاصابة خشية والنية الصادقة
قال العمل الخاص الذي لا يزيد مبدحك عليه احد الا الله عز وجل والنية افضل من العمل الحديث وتقدم في السابقة رواية جراح
نحوها والظاهر ان المنا في الاخلاص منه ما كان طلبة فامة وجوز منها بدلك على ذلك ما رواه في اصول الكافي في الحسن عن زرارة عن
ابي جعفر قال سئلت عن الرجل يعمل النقي من الخير فيراه انسان فتره ذلك قال لا بأس ما من احد الا وهو عيبان يظهر له في الناس
الخير اذا لم يكن صنع ذلك لذلك وعرف بعضهم الاخلاص بأنه تزنيه العمل عن ان يكون لغير الله فيه نصيب وقيل هو اخراج الخلق
عن عمالة الحق وقيل هو ستر العمل عن الخلاق ونصفت عن الخلاق وقيل هو ان لا يربط ماله عليه عوضاً في الدارين ويرشد الى
هذا القول ما روى عن امير المؤمنين ما عبدتك خوفاً من عقابك ولا طمعا في جنتك ولكن وجدتك اهلاً للعبادة فبذلك ومن ثم
نقل عن كثير من الخاصة والعامة القول بطلان العبادة اذا قصد بها الثواب والخلاص من العقاب قالوا ان هذا قصد من
للخلاص الذي هو اعادة وجه الله وخده لانه قصد جلب النفع لنفسه او دفع الضرر عنها وامثله الاكثل من عظم شخصاً
من ماله او بدنه عنه سطوة وفيه نظر لنا فانه هذا القول لظاهر قوله تعالى بدعون ربه خوفاً وطمعا وبدعونا ربه خوفاً
وكثير من الايات والروايات من هذا اهل مراتب الاخلاص وافضل مراتب العبادة لان العبادة اذا وقعت على احد هذين
الوجهين تقع باطلاً لما روى في الكافي في الحسن عن ابي عبد الله قال العبادة ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فذلك عبادة

في بيان بعض الأرب

العبد في قوم عبدوا الله عز وجل طلبا للثواب فذلك عبادة الاثر وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له فذلك عبادة الاحرار وهو فضل
 العبادة فقوله افضل نماهر الدلالة على صحة التوجين الاولين وبديل عليه انهم ما دوى في الصحيح عنهم عليهم السلام انه من بلغه
 ثواب على عمل فعمله فصد ذلك الثواب وبه وان لم يكن كما بليت الى غير ذلك من الاخبار الواردة في معرض الترغيب في الصلوات
 والتج والزيارات وانواع القربات اذ لو كان قصد الثواب مثلاً موجياً لفتا العبادة للزم الاعزاء بالبيع كما هو واضح للسمع لا
 المناقل فيها على انه سبحانه هو الذي جعل الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية فالعامل القاصد لذلك المصدق بالوجود
 الوعيد لا يكون بذلك خارجاً عن طريق الاخلاص وقد ذكر اللذين في اللغة معانٍ والمناصب ان يكون المراد هنا الاسلام او
 العبادة او الطاعة او جميع ما يتبعه الله تعالى به واسئل بعضهم ان يكون المراد به الجزاء على ان المعنى امره بان يعبدوا الله تعالى
 له ما يوجب الجزاء والاجر وهي العبادة ولا يعبدوا غيره ولا يشركوا في عبادة الله وفيها اشارة الى ان الزيادة شرك كما مر في
 الآية السابعة وفي الحديث القدسي من عمل لي عملاً اشرك به عتري تركته لشركه وفي منافاة ضم التثنية والتثنية في نحوها
 للاخلاص كلام والحنيف المائل عن الطريق الباطل الى الحق ولا يصفى ما فيها من التاكيدات والمأمور على ما يقتضيه ظاهر
 اللفظ هم الكفار ولا يبعد اذاعة سائر المكلفين وقد استدل بهذه الآية على وجوب التثنية في كل عبادة حتى الطهارة ما ثبت
 تلبية بل وعلى اشتراط التثنية ووجه ذلك انه تم امر بالعبادة على وجه الاخلاص وهو لا يمكن الا مع التثنية والتثنية وهذا
 على تقدير كون المأمورين المكلفين واما على التقدير الاخر فيمكن التوجيه بان ذلك مما لا تخلف فيه ملة اي ان هذا الحكم عام
 اذ ان ذلك استفاد من قوله وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة المستقيمة الحققة وهذا مما يدل على ان الامر المذكور ثابت
 في شرعنا ونقل عن الخليل انه سئل عن هذا فقال القيمة جمع القيم والقيم القايم واحداً للمعنى وذلك في القاموسين لله بالحق
 وقد استدل به على وجوب التثنية بقوله صلى الله عليه واله دائماً الاعمال بالتثنية وقول علي بن الحسين عليه السلام في حسنة
 ابي حمزة الثمالي لا عمل الا بتثنية وقول الرضام لا قول لا بعمل ولا عمل لا بنية وفي الكافي عن ابي عثمان العبدى عن جعفر عن
 ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا قول لا بعمل ولا قول ولا عمل ولا بنية ولا بنية الا بعمل
 التثنية في الغزاة التي لا يكون بها الاضطرار ولا في الغزاة التي لا يكون بها الاضطرار ولا في الغزاة التي لا يكون بها الاضطرار
 وحكي الشبهة في الذكرى عن ظاهر ابن الجنيد الاستحباب وفي دلائل الادلة المذكورة على الوجوب بما قل سبباً على الكيفية التي
 ذكرها الاحصاء لكن الحق ان تخيل المنوي بوجه ما امر لا ينفك عنه المكلف بحكمه العقل كما يشهد به الوجدان ومن ثم قال
 بعض الفضلاء لو كلفنا الله بالفعل بانية كان تكليفاً باطلاً وذلك مما يدل على سهولة الخطيئة الثانية عشرة
 في سورة البقرة واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاثبت ان الله لا يقبل من عباده الا ما يشاء من عباده
 عبده مما عجز عن تمكينه من اختيار الاجر من اعني ما يريد الله تعالى وما يشهد به العبد كما انه يمتحنه ليعلم ما يكون منه حتى يجازيه بما فعله
 والقراءة المشهورة تضاً برهم ودفع ربه في ذنبه ابن عباس انه قرأ بالعكس والمعنى ان دعاء بكلمات فعلى الخبر هل يجيبه
 الى ما دعاه ام لا والكلمات قبل هي ما ذكره الله تعالى من الامامة وتطهير البيت ودفع قواعده والاسلم في قوله قال له ربه واسلم وقيل
 هي مناسك الحج وقيل هي الكواكب والقمر والشمس والحنان وذبح ابنه والنار والحجر وقيل هي السنن اعني السنن الحنيفة على ما
 ذكره ابن بابويه في الفقه وعنه وهي خمس في الرأس وخمس في الجسد فاما التي في الرأس فالمختصة والاستنشاق والسواك
 وقص الشارب والفرق لمن طول شعره واما التي في الجسد فالاستنجاء والحنان وحلق العانة وقص الاظفار وتنظيف الاظفار
 وكون شريعة نبينا صلى الله عليه واله والناحية لشريعة من قبله من الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين لا بنا في اثبات بعض الاحكام
 المتفق انما تعلق بالجموع من جش المجموع ومعنى انما هي هنا هو فضل تلك التكليفات اما على الوجه المأمور به وحيث كان سبب
 ذكر هذه الآية في هذا الاملاء هو تفسيرها بالسنن المذكورة فلندكر احكامها في الاول والثاني المضممة الاستنشاق والمضممة
 عبادة عن اذاعة الماء في الفم ثم يجبه الاول ان يبالغ في ابصاله الى اقصى الحنك ووجهي الانسان والثالث وبما لا يصح
 عليها والاستنشاق هو اجتذاب الماء بالانف قليلاً واستجباها في الطهارة بين الصغرى والكبرى لا خلاف فيه والاخبار به
 مستقيمة ونسب الى ابن ابي عمير القول بانها ليسا بفرض ولا سنة ويشهد له بعض الاخبار انه لا يكون المراد بذلك

في بيان بعض الأرب

في بيان بعض الأرب

في بيان بعض الأرب

في بيان بعض الأرب

نقل في هذا الخبر

نقل في هذا الخبر

نقل في هذا الخبر

نقل في هذا الخبر

الوجوب ظاهر ولا يبعد كون هذا مراد ابن أبي عمير بقوله وكذا ما رواه زرارة في الصحيح عن أبي جعفر أنه قال المضمضة والاستنشاق
ليسا من الوضوء لأن المراد انهما ليسا من افعال الوضوء بل هما من مقتضاتهما التي يستحب فعلها امامه كالسواك والتيمية ونحوهما
فلا يصح كثر من علمائنا باستحبابهما بلثاكت وانما مع اعواز الماء بكفي الكفا الواحدة واشترط بعضهم تقديم المضمضة على
الاستنشاق بل يصح باستحبابها عادة مع العكس والعلامة في النهاية قرب جواز الجمع بينهما بان يمتضمض مرة ثم يستنشق وهكذا ثلاثا
وتبعه على ذلك بعض المتأخرين ولم ينعش هذه القاصيل على ما هدد مقتضى الاطلاق فاذا في هذه السنة بالبركة كيف كان ويستحب الدعاء
عندها بالمنقول الثالث التبرك واستحبابه مذهب علماء الامة روى الخاصة والعامة عنه صلى الله عليه واله انه قال لو لان اشق
على امتي لامرهم بالسواك عند وضوء كل صلاة ودوى لو علم الناس ما في السواك لا يأتونه في الحاجة ودوى عن الباقر الصادق عليه السلام
انهما قال لا ركعتان سواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك ودوى انه سطر الوضوء وقال الصادق عليه السلام فيه اثني عشر خصله هو من السنة
ومطهرة للفم ومجادة للبصر وروى الحسن وبني الحسن الاسنان وبني هب بالحضر في هذا السنة ويستحب الطعام وبني هب بالعلم وبني هب
وبني عاف المحسنات وتفرج به الملكة والآخبار بذلك كثيرة وقيل انه واجب على النبي صلى الله عليه واله ويستحب عند الوضوء وعند الصلاة وعند
القران حتى الصائم في شهر رمضان والحرم ودوى عن الباقر انه قال لا تدعى في كل ثلاثة ايام ولو انتم مرة واحدة وبكره في الحام لما
دوى انه يورث وباء الاسنان وبكره انهم في الحام لما دوى انه يورث الفجر ويحقق السواك بالاصابيع وبقيصان الشجر افضل وافضله
شجر الاراك ونقل الكراهة بالرمان والريحان والراعي والخامس اخذ من الشارب قص الاطراف قال لا يطون احدكم شارب ولا شارب
يقطع عجا وعن أبي جعفر من اخذ من ظفاره وشارب كل جمعة وقال جن اخذ من الله وعلى سنة محمد وال محمد لم تقط منه قلة
ولا جراحة الا كتب الله بها حق ختمه ولم يمرض الا مرضه الذي يموت فيه ودوى عنه قم قص الشوارب واعفوا عن اللحية ولا تشبهوا
بالهود ودوى ان الجوس جواز الحام وورق الشوارب ونحوه في الحام ودوى من اخذ من شارب ثم غطاه
في كل جمعة لا يزال مطهر الى الجمعة الاخرى ودوى خذها ان شئت يوم الجمعة وان شئت شارب الايام وقال قم قصها اذا طالت
في صحيح ابن ابي عمير عن الصادق قم قلت له جئت هذا يستنزل الرزق بيثني مثل التعقيب فما بين الفجر الى طلوع الشمس فقال اجل
ولكن اجعل من يجر من ذلك خذ الشارب وتقليم الاظفار يوم الجمعة ودوى ان تقليم الاظفار يوم الخميس يدفع الرمد وفي خبر اخر من اخذ
من اظفاره كل خميس لم يرمد ولده والآخبار بذلك كثيرة وقيل ان الوضوء تحتها يمنع الطهارة فتمت ودوى في الكافي عن ابي الحسن عن
ابيه الله قم في قول الله عز وجل لم يجعل الارض كهانا احياء وامواتا قال دفن الشمر والظفر السادس في القاموس الفرق هو الطريق
في شعر الرأس ودوى ابن ابي عمير في الغيبة انه قال الصادق قم من اتخذ شعرا ولم يفرقه فرقة الله بمشار من نار وكان شعر رسول الله قم وقوله
لم يبلغ الفرق وهذه الرواية حملت على شدة الاستحباب وعلى عدم اعتقاد المشروعية او باعتبار انه يمنع من وصول المسح الى الشعر
او انه يمنع وصول الماء في حال الفصل الى اصول الشعر باعتبار اجتماعه في وسط الرأس واعلم ان الذي يظهر من الروايات ان يورق
شعر الرأس ليس من الواجب كما يفهم مما نقلنا عن الغيبة حيث انه صلى الله عليه واله لم يفعل ودوى انه من الصادق قم انه قال
لا حلق في كل جمعة ما بين الطلية الى الطلية وقال رسول الله قم لرجل احلق فانه يزيد في جمالك وقال الصادق قم حلق الرأس في غير
جمعة ولا عمرة مثله لا عدانكم وجمالكم ونحو ذلك من الاخبار والدالة على ان الحلق من شيم الاخبار وشميتها من شعار الاشراك لا يؤيد
انهم في هذه الاعصار عند بعض الكفار فمما ذكره العلامة في المنتبه والتحريم من استحباب الوضوء الى ان تبلغ شدة الادن لا يتوكلونه
وما يراهم من بعض الاخبار محمول على التقية او على ضرب من الجواز الساتر الحان وهو حال الصغر مستحب للذكر ان يحسنه الولي
وقيل يجب على الولي ذلك واما بعد البلوغ فيجب عليه لو تركه الولي وتيسر خفض الجوارى مطلقا وعن ابي عبد الله قم قال اختوا
اولادكم لسبعة ايام فانه اظهر واسرع لبنات اللحم ان الارض تكون بول الا خلف وفي خبر اخر ان الارض تجس من بول الا خلفا وبين
صباحا ودوى ان خنثى لسبعة ايام من السنة وان تحرقه لا بأس وفي خبر اخر اذا سلم الرجل اختن ولو بلغ ثمانين سنة وفي خبر اخر
عن الصادق قم قال الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء وعنه قم قال خفض الجوارى مكرمة وليس من السنة ولا مشاء واجبا
شئ افضل من المكرمة ودوى في كتاب الحسن وعلى الشرايع عن الصادق قم في خبر مضمون ان الانبياء كانت تسقط عنهم ظلمتهم
سراهم في اليوم السابع وانما ولد لا يريهم اسماء جليل بن هاشم سقط عنه مائة ولم تسقط ظلمته مائة في هاشم بن مائة

كتاب الصلوة

الاماء فبكت وبكى اسماء جليل بها فراه ابراهيم بيكي فاجرى دية فاسقطها عنه فلما ولدت سارة اسحق سقطت عنه ستره في البول
الشامع ولم يسقط خلفه فاضطربت وقالت ابراهيم ما هذا الذي حدث في اولاد الانبياء فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك
هاجوا لبيتان لا اسقط ذلك عن احد من اولاد الانبياء فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك
ذلك لغير امتنا من اولاد الانبياء واما امتنا عليهم السلام فيولدون بحقين كما يدل ما رواه في الكافي في باب واليد الامنة عليهم
حيث روى عن زرارة عن ابي جعفر قال الامام عشر حرامات يولد مطهرًا مخضوًا الحديث وبذلك على كونه في غير امتنا عليهم السلام
ما رواه في الكافي في باب التطهير من الفروع فانه روى هذه الرواية بعينها وقاله في غيرها فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك فاجرى دية في ذلك
في اولاد اسحق بعد ذلك فعلم من ذلك ان اولاد اسماء جليل هم جبرئيل ذلك وروى انه لا يبرأ ان تطوف المرأة حرة مخفوفة فاما الرجل
فلا يطوف الا مخفوفًا وانه لا يجزئ حتى يجزئ واما الصلوة فمع اسفار الخلفه والتطهير بالماء من البول فهي صحيحة وبدون ذلك تقع
باطلة كما صحح به جماعة وهذا مع التمكن من الاختان واحتمل بعضهم بطلانها سواء تمكن ام لا نظر الى ان الخلفه في حكم المنفذة
وهو بعيد ومنع بعضهم من امامته بالختان وجوز به مثله وقال في المخلصان كان مفطرًا في الاختان فلا يصلح امامته مطلقا
لانه فاسق والاحتجته مطلقا بحال الاصل المشام عن معارضة المسوق الثامن الاستبراء وقد مررت بالاشارة اليه في اول الكتاب
هو واجب من البول بالماء ومن العاط بالماء والاحجار ونحوه مخبر فيها مع عدم التقدي والابتع من الماء ايقه واقلة ذلك صح
بذلك من الاحجار ويؤيد على ذلك مع عدم المقابلة وبقية الاحكام مذكورة في كتب الفروع التاسع اذلة شعر المانة وهو مستحب
مؤكد للرجل والمرأة ويجوز حلقا ونفا والافضل ان يكون ذلك بالنورة واقلة ما بين ثلثة ايام لما روى انه طهور واوسطه خمسة
عشر يوما قال امير المؤمنين اجب المؤمن ان يطل في كل خمسة عشر يوما وقال الصادق في السنة في النورة في كل خمسة عشر يوما فان
اشعره يومًا وليس عندك فاستقرض على الله واكثره للرجل اربعون وللمرأة عشرين لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يبرئ عانته فوق اربعين يوما ولا يحل للمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تدع ذلك منها فوق عشرين يوما و
نكرو الثوب يوم الاربعاء لما روى عن امير المؤمنين انه قال ينبغي للرجل ان يتوضأ النورة يوم الاربعاء فانه يوم يحسن مستر وروى
في يوم الجمعة انها تورث البرص في جوارح ذلك طهور وانه من احسن الطهور فيمكن عمل المتبهي على التقية لانه موافق للمعنى
العاسر اذ لا شر الطين وهو مستحب مؤكدا قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يطوفن احدكم شعرا طيبه فان الشيطان يتخذه حجابا يستبره
وقال الصادق نق لا يطيفن الزاجحة المكروهة وهو طهور وسنة عامرية الطيب عليه واله السلام وكان الصادق يطلى ابطيه
الحمام ويقول نق لا يطيفن المنكين وهو في نصف البصر وقال حلقه افضل من تقه وطينه افضل من حلقه **كتاب**
الصلوة واليحيى في ذلك على انواع النوع الاول في ابدل على وجوب الصلوة والحق عليها والخشوع فيها وفيه
باب الاول في سورة النساء ان الصلوة كانت على المؤمنين كما با موثقا تخصيص المؤمنين بذلك لانهم المستفنون بذلك والقائمون
بالاوامر النواهي وقد مر ذلك في صدر الكتاب والكتاب هنا مصدر كتب من قبل الا في كتاب من قبل ان يراها قوله ثم ولا رطب
لا يابس الا في كتاب مبين والوقوف المفروض اي كتبها في اللوح بعنوان الفرض اذ ان الكتاب بمعنى المفروض والوقوف اي بمعنى المفروض
فهو من قبل التاكيد لما روى عن الصادق في تفسيرها انه قال كما با موثقا اي مفروضا وفي صحفة داود بن مرقد قال قلت لابي
عبد الله ثم قوله ثم ان الصلوة كانت على المؤمنين كما با موثقا قال كما با ثابتا وليس ان تجلت قليلا واخوت قليلا بالذي يترك
ما لم تضع تلك الاضاعة فان الله ثم يقول لعمري اصاعوا الصلوة واتقوا الشهوات فسوف يلقون خيرا وفي صحفة زرارة عن ابي
جعفر ثم ان الصلوة كانت على المؤمنين كما با موثقا اي موجوبا وفي صحفة زرارة والفضل قالنا لابي جعفر ثم ان الصلوة
عز وجل ان الصلوة كانت على المؤمنين كما با موثقا قال يعني كما با مفروضا وليس يعني دفق فونها ان جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن الصلوة
مؤداة لو كان ذلك كذلك لهلك سليمان بن داود من صلاها بغير وقتها ولكنه متى ذكرها صلاها واصل المعنى ان الصلوة من
المفروضات التي لا تسقط في حال لا في سفر ولا في حضر ولا في شبان ولا في صحة ولا في مرض حتى الغريق والمطارد فلا يتركها بل ياتي بها
كيف ما تيسر كما هو معلوم من اخبار اهل البيت عليهم السلام مفعلا وكذا لا تسقط عن الشيخ الكبير ولو كان في حال يجرى عنها من المفروضات
فانه قد يسقط في بعض الاحوال كالصوم بالنسبة الى الشيخ الفاني وكالحج والزكوة فانه من المفروض المشروط وقد يستغاد منها بغير

فان في كتابنا في الصلاة

في كتابنا في الصلاة

الصلوة على فائدة الطهارة ولو قضاء عند التمكن منها كما قال بعض العلماء وبالجملة لا يتعدى إلى أن وجوبها عليهم مطلق خبر مشروط
 وأما الحائض والنفساء فخرجتا بدليل أو بان الخطاب توجه إلى المؤمنين وأما وجوبها على المومنات فنسقاء من دليل آخر وقبل أن كتابا
 هنا بمعنى المكتوب المراد للمفروض والموقوف هو الحزب والادفات التي لا تزيد ولا تنقص وقبل الوقت بمعنى المقدار وكان مخصوصة
 في المحصر والتفكير كذا ذكر بعض المفسرين من العامة وتبعه بعض مفسري الامامية وأعلم أنه يستفاد من فرضها على المؤمنين على وجوبها
 على غير المكلف من الصغرة والمجنون لعدم انصافها بالايان نعم هما في حكمهم وأعلم إيمان وجوبها من ضرورتها للدين وهي من فضل
 الاحمال لما في صحة منوعة بن وهب أنه مثل إحياء الله عن فضل ما يقترب به العباد إلى ربهم فقال لا أعلم شيئا أبدا المرفة افضل من
 الصلوة وروى أنها صود الدين وأنه أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فان صحت نظره عمله وان لم تنجح لم ينظر في بقية عمله وان قلها
 مثل عهود الفسطاط اذا ثبت العود دفعت الاطباء والارناد والنشاذ انكسرت فلا ينفع طب ولا دواء ولا خشا وروى عن أبي
 جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان على باب دار أحدكم نهر فاغسل منه كل يوم خمس مرات كان يبقى على جسده من الدنئى ثوبان
 فان مثل الصلوة كشل النهر الجارى كلما صلى صلوة كثر ما بينه ما من الدنئى إلى غير ذلك من الروايات الواردة في فضلها تأمل
الثانية في سورة البقرة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فان ختمتم رجلا أو رجلا فأذا انتم فاذكروا
 الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون المراد بالمحافظة عليها مشقة الاحتناء بها بان يداوم عليها ولا يتركها وان باقى بمقدارها وافعالها
 على الوجه الكامل والاكمل وان يحافظ على ادائها في اوقاتها فباقيتها على الحد الأدنى امر بها الشارع قال الصادق الصلوة لها اربعة
 الاف عدد وعن الرضا لها اربعة الازباب وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد وفيه ناس من اصحابه فقال انددون ما قال ربكم قالوا الله
 ورسوله اعلم قال لا ربكم يقول ان هذه الصلوات الخمس المفروضات من صلاتهم بوقت وحافظ عليهم لعقبي يوم القيمة وله عند
 عهدا دخل به الجنة ومن لم يصلهم لوقته ولم يحافظ عليهم فذلك الى ان شئت خذت وان شئت غفرت له وقال الصادق
 ان العبد اذا صلى الصلوة في وقتها وحافظ عليها ارتفعت بيضاء نقية تقول حفظني حفظ الله وان لم يصلها لوقتها ولم يحافظ
 عليها ارتفعت سوداء مظلمة تقول ضيعتني ضيع الله وعن أبي جعفر قال سمعت ابا جعفر يقول ان اول ما يحاسب به العبد الصلوة
 فان قبلت قبل ما سواها وان الصلوة اذا ارتفعت في وقتها رجعت الى صاحبها وهي بيضاء مشرقة تقول حفظني حفظ الله واذا ان
 في غير وقتها بنجس رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة تقول ضيعتني ضيع الله وقال ابو جعفر لا يبيح الله ما خدعوك
 من شئ فلا تخرعونك في العصر صليها والشمس بيضاء نقية فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الموقر اهل وما له من ضيع صلوة العصر
 له وما الموقر اهل وما له قال لا يكون له اهل ولا مال في الجنة قال وما تصيبها قال يدعها والله حتى تصفر وتغيب الشمس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس متى من استخف بصلوة لا يرد على الرحمن ولا الله وقال الصادق ان شفاعتنا لانتال استخفا بالصلوة
 عن أبي جعفر قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصل فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر كافر
 الغراب لان مات هذا وهكذا صلوة لموت على غير ديني وقال الصادق انه لما أتى على الرجل خمسون سنة ما قبل منه صلوة واحدة
 فأتى شئ أشد من هذا والله انكم لتعرفون من جيرانكم واصحابكم من لو كان يصلي لبعضكم ما قبلها منه لاستخفافها ان الله لا يقبل
 الا الحسن فكيف يقبل ما استخف به وعن امير الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قام العبد من الصلوة فحفظ صلوة قال الله ثم المثلث اما ترون الى
 حبيدي كانه يرى ان قضاء حوائجهم يدعوني اما يعلم ان قضاء حوائجهم يدعوني وروى محمد بن الفضيل قال سئل عبد الله عما
 قول الله عز وجل الذين هم عن صلواتهم ساهون قال هو التفتيح وعن الفضيل بن يسار قال سئل ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم عن قول الله عز وجل
 الذين هم عن صلواتهم يحافظون قال هي الفريضة قلت الذين هم على صلواتهم دائمون قال هي النافلة واكوسطى بمعنى التوسط بين الصلوة
 او الوسطى في الفضيلة اي كثيرة الفضل وخصها بالذكر تحضيما ببدء التيمم اهتما ما يحفظها لافضليتها ولا ملأه ركوعها في
 شديد يصعب على المكلفين اتيانهم بها فيه والظاهر انها صلوة الظهور وتقتل عليه الشيخ في اجماع الفرق وروى عليه ماردا
 في تفسير النباشي عن زرارة ومحمد بن مسلم انها سالا ابا جعفر عن قول الله عز وجل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى قال
 صلوة الظهر وعن محمد بن مسلم عن امير الله صلى الله عليه وسلم قال الصلوة الوسطى هي صلوة النهار وهي الظهور اما يحافظ احبا
 على الزوال من اجلها ومارواه في الكافي والفعية والتهذيب في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر قال حافظوا على الصلوات والصلوة

تفسير في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

فما يدل على وجوبها الصلاة الخ

الوسطى وهي صلاة الظهر هي اول صلوة صلاها رسول الله ﷺ وهي وسط النهار ووسط الصلوتين النهار وصلوة الغداة و
 صلوة العصر قال في بعض القرائن حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر كذا في الكافي والفقهاء والذين في باب صلوة
 العصر ابو داود في تفسيره العباسي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال قلت لرد الصلوة الوسطى فقال حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى
 وصلوة العصر فوموا الله فاستبين والوسطى هي الظهر وكذلك كان يقرأها رسول الله ﷺ فلي هذه النسخة يكون في الاعلى الحث على
 صلوة العصر ايها هي الوسطى ولانما فاهح بين صدر الحديث وعجزه وعلى نسخة الكتابين يسندك به على كون الوسطى هي
 العصر او وقوعها بين صلوة الليل والنهار وبين ثلاثين واربعة او بين بجمعة واخاتية والى هذا القول ذهب المصنفين
 عليه الاتفاق وفي الاستدلال لا يجهز هذه الرواية نظر لنا فانه لا يصدر ولا يصدور مثل هذه العبارة عنه عليه السلام غير ما نوس
 كما لا يخفى على تقدير وقوعها منه فمخيلها على التقية اظهر لانها تال بهذا القول منهم اكثر ويؤيد القول الاول انه عليه السلام
 حلل كونها وسطى وذكر انها اول صلوة والانباء بها يدل على شرافتها وعلو شأنها ولا ينافي في الوقت الذي تقع فيه ابو داود
 وفي ساعته الاجابة التي طوي لمن دفع له عمل فيها كما ورد في الخبر ويؤيد بقم ما نقل عن زيد بن ثابت قال كان رسول الله ﷺ يصلي
 الظهر باجمرة ولم يكن صلوة اشدد على اصحابه منها فترت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فنقل عن ابن الجندب انه عا
 كونها وسطى انها بين الفلطين مسابيتين ويدل على القول الثاني ما روي من طريق العامة عن النبي ﷺ انه قال شغلونا عن صلوة
 الوسطى صلوة العصر ما رواه ابن بابويه في الفقيه عن الحسن بن علي بن ابي طالب عن النبي ﷺ في حديث طويل قال فيه واما صلوة
 العصر فهي الساعة التي اكل ادم فيها من الشجرة فاخرج من الجنة فامر في رتبة هذه الصلوة الى يوم القيمة واختارها لاشي فهو
 من احب الصلوات الى الله عز وجل واوصا في ان يحفظها من بين الصلوات ما رواه في تفسيره علي بن ابراهيم في الحسن عيسى
 انه قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر فوموا الله فاستبين وما مرة رواية الكافي في الفقيه ويؤيد ان وقعها وقد
 اشتغالهم في مواهلهم وتوابعهم فكان ذلك مستبها اذ باعنا على الاستخفاف بها كما يفهم من رواية ابي جعفر في القيمة ونحوها واما ذلك
 حث عليها ويكون هذا ايها وجها للتخصيص بعد التعميم وقد عرفنا ان الوجه حل هذه الاخبار على التقية وهذا القول اخر ايها قبل انها
 المشا لوقوعها بين صلاة ليلية واخرى نهارية او ثلثة وثلاثين وقبل هي صلوة المغرب لتوسطها بين نهارية وليلية او بين ثلثة
 او بين اربعين والاربع باعتبار العدد وقبل الصبح لتوسطها بين ثلثة في نهار وصلاح ليل وبين الضحا والظلمة ولا ينافي شهد هذا
 ملئكة الليل والنهار قبل هي محضه غير معرفة ليكون ذلك سببا للاقبال على الجميع كاخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة والولي
 واسم الله الاعظم والظم ان لم يقل بما عد الاولين من هذه الاقوال احد من اصحابنا هذا روي العباسي في تفسيره عن جند الرمن بن
 كثير عن ابي عبد الله ﷺ قال الصلوات رسول الله وامير المؤمنين والحسن والحسين وفاطمة والوسطى امير المؤمنين وقوموا الله فاستبين
 طائفتين للامنة عليهم السلام وقوموا الله فاستبين القنوت بطلق في اللغة على مكان خمسة الدعاء والطاعة والسكون والقيام والصلوة
 والامساك عن الكلام تقى على ذلك في العامور عند علمنا هو ذكر مخصوص في موضع معين من الصلوة سواء كان مقدر في البدن
 وربما يطلق على التكرار مع رفع البدن واختلفوا في المعنى المراد في الآية الشريفة قبل منه قوموا الله في الصلوة ذاك ابن الله في قيامكم
 والقنوتان بذكر الله قائما وقبل كما يوايكلتون في الصلوة فهو وقبل هو الركود وكذا لا بدى والبصر قال في مجمع البيان عن ابن
 عباس مضاء داعين والقنوت هو الدعاء في الصلوة حال القيام وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله ﷺ وقبل طائفتين قبل شانه
 وقبل ما كثر في تفسيره علي بن ابراهيم قال اقبال الرجل على صلوة وحافظته حتى لا يلعبه ولا يشغله عنها شئ وفي تفسيره العباسي
 في حديث نذارة عن ابي جعفر قال طيبين داعين في رواية سماعة قال هو الدعاء في رواية نذارة المدكوة عن ابي جعفر قوموا
 فاستبين في صلوة الوسطى قال وقد نزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ﷺ في سفر فقت فيها فلا يبعد ان يكون المراد في الآية الشريفة
 القنوت المصطلح عندنا فلا خلف لاصحابه في حكمة فذهب اكثرهم الى استحبابه قال ابن بابويه في الفقيه القنوت سنة واجبة من
 متعبا في كل صلوة فلا صلوة له قال الله ﷻ وقوموا الله فاستبين داعين ونقل عن ابن ابي عمير وجوب في الصلوة الجمعة
 وقال استحبابه من العامة الشافعي في صلوة الفجر خاصة بعد ركوع ثابتهاد فيها علها يستحبان تركها فانه لا يفتوا ولا قلاما
 باستحبابه في النصف الاخر من رمضان لاخير قال ابو حنيفة هو مكره الا في الوقت خاصة فانه مسنون وقال احمد ان وقت في صلوة

في قولنا الا في وقتها

في قولنا الا في وقتها

في فضل ركعة في الركعة

في بيان الآية الثانية

الصحيح فلا بأس ونقنت به امرء الجهوش والمعتد ما عليه الأكثر من الاصحاب يدل على بؤنة صحة صنوان الجبال قال صلى الله عليه وسلم
ابعد الله ما ما كان في كل صلاة بجمها ولا بجمها فيها وصحة زيادة عن أبي جعفر قال القنوت في كل صلاة فإن كانت
الثانية قبل الركوع وصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله قال سئل عن القنوت فقال في كل صلاة فريضة ونافلة وبطل
عدم الوجوب مضافا الى الاصل السالم عما يصلح للمداينة الروايات الواردة في معرض بيان الصلوة كصحة سجدة سجدة وبطل عليه
انهم صرحا بصحة البرزخ عن أبي الحسن الرضا قال قال ابو جعفر في القنوت ان شئت فاقن وان شئت فلا تقن قال ابو الحسن وان
كانت التقية فلا تقن وانما اتقن هذا فلا استدلال ابن بابويه بالآية على الوجه الذي ذكره واستدل له انهم رويته وبه عبد
ربه عن أبي عبد الله قال من ترك القنوت وعنه عنه فلا صلوة له والجواب عنها بعد الطعن في السند بان المتفق الكمال جعلا بين الاخبار
على انها اخص من المتعمم لا ينافيها في تركه وعنه عنه لا مطلق الترك وعنه الآية بما خالف ان راد منه غير الذكر المخصوص من المتعمم
المذكورة لغو او يخصص ذلك بصلوة الوسطى او الجمعة كما هو ظاهر الرواية المذكورة او يقال بزيادة الآية الاستصحاب والخبر الصحيح
قربة لذلك وهو الاظهر محل القنوت هو الركعة الثانية بعد القراءة قبل الركوع كما تقدم في صحة زيادة في كل صلاة وبطل عليه ايضا
اخبار اخر ونقل عنه في المتن اجماع علماءنا ورجحنا قبل بالتجيز بين فعله قبل الركوع وبعده وان كان الاقل افضل استدلالا
الاخبار الغير الحالية من الضعف وفي الجمعة قنوت قبل الركوع في الاولى ان كان مع وصحة مؤنية وغيرها والافضل ان ياتي
باخر في الثانية بعد لصحة ابي بصير وموثقة مناعة وما نقل ابن بابويه عن حريز عن زيادة وفي مفردة الوتر قنوتان قبله وبعده
ويستحبان بدعيونه بالاذكار المروية فان ختم فريضا لا اذكارا الآية هو جمع واجل وراكب وما حصل المعنى انه سبحانه لما امر بالمحافظة
على الاتيان بها على الوجه السابق احبته بما يدل على ان ذلك مخصوص بهن حال الضرورة واما في حال الضرورة فلا شيء بل يجوز
الاتيان بها ما شاءوا كما على ابي كريمة امكت كما ذكره الاصحاب في صلوة الحزن وقدرت به الروايات عن اهل البيت عليهم السلام
كما سبأ في انشاء الله ثم وعند الامن يؤتى بها على الطريقة التي امر الله ثم بها من المحافظة على الاتيان بها في حدودها ووقتها
وكما لها كعرفت فقد استفيد من هذه الآية والتي قبلها انكامل **الاول** لزوم المحافظة على الصلوات الموجبة لثبات الجهد والابتر
الجزيل كادل عليه في مواضع اخر كقوله ثم والذين هم على صلواتهم يحافظون وقوله هم على صلواتهم دامتون يمكن ان يقال ان
المحافظة والمدامته بمعنى واحد وقبل المحافظة متعلقها الافعال والحذود والشرائط والمدامته متعلقها التكرار بحسب الاوقات
وبقبل المحافظة على الفرائض والمدامته على التواظ وهو المروي كما مر **الثاني** وجوب الصلوات التسع المروفة لانها تدل على وجوب
ما صدق عليه الصلوة خرج عنه ما اجمع على نفيه والظاهر المدلول على وجوبه في هذه الآية هو الصلوات اليومية واما غيرها
فمستفاد من دليل اخر **الثالث** تخصيص الصلوة الوسطى بالانزاع المحافظة عليها وقد عرفت وجهه **الرابع** مشروعية القنوت في ركعة
في التواظ والفرائض ويدخل في ذلك وكما سبق **الخامس** مشروعية الصلوة حال الخوف عايشا وادابا **الثالثة** في بؤنة
ظنة وطمرا هلك بالصلوة واضطرب عليها لا شئك زونا فمن زفان والناية للفقوى ظاهر الآية وجوب امر هذه خاصة بالصلوة
ولا يبعد ان يفهم من الآية وجوبها على الامر فيها انهم ولكن ترك النص في ذلك احتياذا على ظهور كونها ما مؤد بها والاصحاب
عليها اى قبل ان تهلك على الصلوة وعبادة الله واستنبوا بها على قضاء حوائجكم كما قال واستنبوا بالصبر والصلوة واثبتهم
بالزوق والمعيشة فانه باتيك من عندنا ونحن نسوق اليك فخرج بالك الامر الاخوة ويدل على ذلك ما روي في غوالي **الثاني** على ان
انه قال امر الله ثم ان يحض اهل ذوق الناس ليعلم الناس ان لاهل منزلة ليست للناس فامرهم مع الناس فامته ثم امرهم خاصة
في قسنت على ان يبرهم مثلهم ثم قال بعد نزول الآية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى كل يوم عند صلوة الفجر حتى ياتي باب على ثم وفاطمة فيقول
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيقولون على وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم وعليك السلام يا رسول الله ورحمة الله وبركاته
ثم ياتهم بعضا في الباب فيقول الصلوة الصلوة برحمتك الله انما يريد الله ليهب عنكم الرجز اهل البيت يطهركم تطهيرا فم يروي
ذلك اذا شهد المدينة وفي حيون الاخبار مثل ذلك ولكن فيه وكان يحيى اباهم بعد نزول الآية تسعة اشهر كل يوم عند حضور
كل صلاة خمس مرات وروي في الكافي عن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام كان اذا حضر المغرب يوصي المسلمين بكلمات يقولها
الصلوة وحافظوا عليها واستكروا منها وتقرؤا بها الى الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم منصباً لنفسه بعد البشر له بالجنة من ربه وروي

فما يدرك علي وجوهها الخ عليها

اهلك الآية وكان يامر اهله وبصبر عليها نفسه وفي مجمع البيان قال ابو رافع نزل برسول الله ص في غيابة فبعثوا الى يهودي فقلنا
قل له ان رسول الله ص يقول يعني كذا وكذا من الذوق واسلفني الى هلالا جيب فاقبته فقلت له فقال والله لا ابغيه ولا اسلفه الا
بمن فاقبته رسول الله ص فاجزته فقال والله لو باعني واسلفني لقصبت واتي الامين في السماء الامين في الارض اذهب يدعي
الحديد اليه فخرت الآية فسلبه النبي صلى الله عليه واله وروى ابو سعيد الخدري قال لما نزلت هذه الآية كان رسول الله ص ياتي
بابا فاطمة وعلي ثم ستم اشهر عند كل صلوة فيقول الصلوة رحمكم الله انما يريد الله ليهذب عنكم الرجز اهل البيت بطهركم يظهر
و رواه ابن عقدة باسناده بطرق كثيرة عن اهل البيت عليهم السلام وقيل المامور اهل بيته واهل دينه وان المعنى واهل با محمل اهل
بيتك واهل دينك ورجاهم ايما انه يجيب على غيره ان يامر اهله بذلك بل ليل الناس كما روي عن عروة بن الزبير انه كان اذا روي
ما عند السلاطين فزاولا تمدن عيشك الآية ثم ينادي الصلوة الصلوة رحمكم الله عن بكر بن عبد الله المزني كان اذا اصلى
اهله خناصة قال فوموا وصلوا بهذا امر الله رسولهم ثم يلو هذه الآية ورجاه يوده قوله ثم قوا انفسكم واهليكم ما راد
تخصيص الال لشد الا هتمام باخوانهم اولان طلب المعيشة انما هو لاجلهم غالب فلا ينبغي ان يجعل ذلك مانعا عن الاقبال على
الصلوة ولا يبعد ان يكون المراد جميع الواجبات ولكثرة خض الصلوة بالذكر لا هتمام فاقم مشرعا علم انه يحتمل ان يكون الله
ترك التكتيب بالكتابة والتوجه الى الامر بالمعروف والنهي على مشقة الصلوة والامر بها وعدم تكليف برزق نفسه وعياله ويكون ذلك
من خصا به صلى الله عليه واله لانه قد جعل له في الاموال منها ويحتمل على بعد ان يكون هذا عام لكل من توجه الى الله ثم واقبل
عبادة ربه والى الامر بالمعروف والنهي على المشاق مع تمكنه من ذلك فادبه منه وحصول النسيان وروى عنه قوله ثم ومن يتق الله
يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقوله ثم ما اريد منكم من ذوق وما اريد ان تطعمون الآية وقوله فابغوا عند الله الرزق
واجتدوه وقوله وكان من دابة لا تحمل ذوقها الله برزقها واماكم وقوله وبسط الرزق لمن يشاء وفي الخبر عنهم عليهم السلام ان الرزق
مقسوم ستة عادل بينهم وضمنه وسبق لكم والعلم مخزون عند اهل فاطميه منهم ايماء الى قوله ورزقكم في السماء الآية والى قوله
فاستلوا اهل الذكر الآية ولهذا قيل من كان في عمل الله كان الله في عمله وقال بعض الفقهاء طالب العلم التوكل يحتاج الى الكسب
للرزق فانه ياتيه من عند الله بغير كسب من حيث لا يحتسب وروى عن النبي ص من طلب العلم تكفل الله برزقه قال في الدروس وفتر بان
يعطى عليه قلوبا اهل الصلاح وروى عن امير المؤمنين ع انه قال من اتاه الله برزقه لم يخط اليه برزقه ولم يبد له ولم يتكلم
بلسانه ولم يشد اليه ثيابه ولم يعرض له كان ممن ذكر الله عز وجل في كتابه ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب فان
قبل قد ورد عنهم عليهم السلام انه لم يسهب عاء الرجل يجلس في بيته يقول ربي ارزقني ولا يخرج ولا يطلب الرزق رواه في الكافي
و روى الشيخ عن علي بن عبد العزيز قال قال ما فعل عمر بن مسلم قال جعلت فداك اقبل على العبادة وترك فقال ويحيى ما احلم ان
تارك الطلب لا يستجاب له ان قوما من اصحاب رسول الله ص لما نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب فقلوا
الابواب واقبلوا على العبادة وقالوا قد كفينا فبلغ ذلك النبي ص فاسئل اليهم ما حكمكم على ما صنعت فقالوا يا رسول الله تكفل الله
لنا بارزاقنا فاقبلنا على العبادة فقال انه من فعل ذلك لم يستجب له طلبكم بالطلب ونحو ذلك اخبار كثيرة ووردت المحدث على الطلب
المعيشة وفتح تركها وهوايتهم من سنن الانبياء وعمل سيد الوصيين واولاده المعصومين الحج على الخلق اجمعين كما هو واضح على
صلوات الله عليهم اجمعين روى في الكافي عن الفضل بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع بضربا لم يدرى في الاستسج
وكان رسول الله ص يرضى التوى به فيه ويغرسه فيطلع من مباحته وان امير المؤمنين ع احب الف مملوك من ماله والاباء المذكورة للمنقصة
لكون الرزق من الله وانه هو المقدر له لا لنا في رجحان الطلب كما لا يخفى قلت اما بالنسبة الى التوجه الى العبادة وترك التكتيب بالكتابة
فلا شك ان ترك الطلب يرجح سببا بالنسبة الى من ليس له وجه معيشة بالكتابة بل يشك ان يكون حراما اما بالنسبة الى طلب العلم
افادة واستفادة وفوق وحكام بين الناس والاشتغال بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس في الاخبار ما يدل على مخرج ذلك
وارجحة التكتيب بل الذي يظهر من الاخبار رجحان ذلك بل وجوبه وانه فرضية على كل مسلم ومسلمة من محرم لو قادح
طلب قوت يومه الذي لا يمكن البقاء بدونه تعين الطلب في تلك الحال هذا ولا يظهر ان يكون المراد بالآية الكريمة الامر الذي لا يشك
طلب المعيشة وليس المراد ترك التكتيب بالكتابة فانه مرجوح في الجمل قطعا وما حصل المنة ان لا تهتم الطلب الرزق بل يكفوا في

من يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب

عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الصلوة

في صلاة الصلوة

حدثني
أخواتي أم سلمة
في صلاة الصلوة
في صلاة الصلوة

عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الصلوة

طلب والله نعم هو الذي جوف الرزق اليك ولا تطلب الفضول كما يفعل من قبل على الدنيا ولكن اهتم بالطلب الاخرة منها الامور والوجهية
 قال لهم من من من لا يريد الدنيا ولا اخرتها ولا اخوة له دنياه وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليكن طلبك للبعثه فوق كسب المصنع ودون طلب
 الحرص الراضى بدنياه المطمئن اليها ولكن ازل نفسك بمنزلة المصنف المتعفف وقم نفسك عن منزلة الواهن الضعيف وتكسب مالا
 بدمه **السر** ابعث في سورة المؤمن قد اطلع المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون الفلاح هو الفوز بالاماني والظفر بالملوك
 وهو هنا الخلاص من العذاب المقيم والخلود في النعيم الدائم ودخول قد على الماخول في القطع بذلك وهذه من البشائر المؤكدة
 وفيها ختم وترغبهم على الاضفاف بتلك الصفات لبنا والملك السعادة والخشوع خشية القلب قد ينسب الى الجوارح بانهم من كمالها
 بما امر به في الصلوة من النظر ووضع اليدين والرجلين كما هو مفصل في احاديث اهل البيت عليهم السلام روى الشيخ في الحسن عن ذرارة
 ابى جعفر قال اذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تقبل بوجهك عن القبلة ففقد صلواتك فان الله قال النبي قول وجهك شطر المسجد الحرام
 وجهك اكنتم قولوا وجوهكم شطره واخشع بصرك ولا ترفع الى السماء وليكن خذا وجهك في موضع سجودك وفي الغيبة اذا دخلت فقل
 فعليت بالضعف والامبال على صلواتك فان الله تعالى يقول والذين هم في صلواتهم خاشعون ويقولوا لها لكبريا الاعلى الخاشعين هو يستقبل
 القبلة بوجهك ثم قال واخشع بصرك ولا ترفعها الى السماء وليكن نظرك الى موضع سجودك واشغل قلبك بصلواتك فانه لا يقبل من صلواتك
 الا ما قبلت عليه منها بقلبك حتى انه ربما قبل من صلوة العبد بعد ما اذلتها او ضفها ولكن الله عز وجل يمتحن المؤمنين بالتواضع والذل
 فبما ملئت الصلوة مقام العبد للذليل بين يدي الملك الجليل واعلم انك بين يدي من يراك ولا تراه وصل صلوة مودع كانت في
 بعدها ولا تبت لمجند ولا براشك ولا بيدك ولا تشاب ولا تنطق ولا تكلم بها بما يغفل ذلك الجوسر ولا تلم ولا تفتخر وتزج
 كما يفرج البصر ولا تقع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ولا تفرق اصابعك فان ذلك كله فساد في الصلوة ولا تنم الى الصلوة
 متكاسلا ولا متساعشا ولا متشاغلا فانها من خلال الفراق فان الله تعالى يقول ان يقوموا الى الصلوة وهم سكارى او يفتنون
 وروى الحسن بن الحسن بن احمد في الصلوة قاموا الى الصلوة قاموا كسالى براؤن الناس ولا يذكرون الله الا طلبا وهذا الذي ذكره روى عن اهل
 البيت عليهم السلام بالسند المعتبر وهذا من الخشوع في الصلوة وفي رواية ذرارة بعد ذلك ولا تحدث نفسك ولا تثاب وروى
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه روى رجلا يبيت بالحجته في صلواته فقال اما ان لو خشع قلبه لحشعت جوارحه وقال الصادق عليه السلام لا يجتمع الرقة والهمة
 في قلب الا وجبت له الجنة فاذا حصلت فاجعل بقلبك على الله عز وجل فانه ليس من عبد مؤمن يقبل بقلبه على الله الا قبل الله بقلبه
 المؤمنين اليه وابده مع مودتهم اياه بالجنة وروى الشيخ عن عبيد الله بن عيسى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يتباكى الرجل في الصلوة فقال
 يخ تخرج ولو مثل راس الذباب عن جماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام ينبغي لمن قرأ القرآن اذا مر بآية فيها مسئلة او تحوف ان يستدل
 خبره ما روي ويشتد العافية من النار ومن العذاب وفي الحسن بن الفضل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن الحسين اذا قام
 في الصلوة تبتلونه فاذا سجد لم يرفع راسه حتى يرض عرقا وروى جهم بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ابي يقول كان علي
 بن الحسين اذا قام في الصلوة كانه ساق شجرة لا يترك منه شيء الا ما حرك الريح منه وروى ان امير المؤمنين كان اذا قام
 في الصلوة انزلت حنة النصال المنيعة في يديه الشريف ولم يحرك ذلك وذلك لشدة اقباله على الله في تلك الحال **النوع**
الثاني في دلائل الصلوات الخمس واوقاتها وفيه ايات **الاولى** في سورة بني اسرائيل اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غروبها
 وقرآن العجرا ان قرآن العجرا كان مشهودا ومن الليل فاسجد له او اقم له فانه لك عسى ان يبيشك ربك مقاماً محموداً اقامة الصلوة عبارة عن
 الاتيان بها وقيل هو تعديل مكانها وحفظها من الزيف من قام العود اذا قومه وقيل هو المواظبة عليها من قولهم قامت السورة اذا
 فنت وقيل هو الجهد في ادائها من غير فتور ولا وان والاول اظهر واللام في دلوك بمعنى عندا بمعنى بعد كما في قولهم لثقت خلوك
 من شهر كذا وقوله الصوم للرؤية ويحتمل ان تكون بمعنى من الاستدامة كما يشهره المبالغة بالي ويحتمل ان تكون تعليقة اي لاجل
 دخول هذا الوقت الشريف الذي تقع فيه ابواب السماء فتسبح فيه الملكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا زالت الشمس فافتح ابواب السماء وادع
 الجنان واسجب الدعاء فطوبى لمن رفع له عند ذلك عمل صالح وفي الصحاح دلكت الشمس زالت قال تعالى اقم الصلوة الاية ويقال
 دلوكها غروبها والاول هو المروي عن ائمتنا عليهم السلام كما استمر في انشاء الله تعالى وفي مجمل اللغته دلكت الشمس زالت وقيل ان دلوكها
 غروبها ونحوه في الكشاف وفي الفاموش دلكت الشمس غربت واصفرت ومالت اوزالت عن كبد السماء واستفادت من الدلائل لان

في بيتي الشريف

الإنسان بذلك جنبه عند النظر إليها في ذلك الوقت وفي الصباح الغاص الليل إذا غاب الشفق وفي الغاموس النسي عمر كظلمة
أول الليل وقبل غسق الليل شدة ظلمة وهو يكون عند انصافه وهو المروى عن امتناع جلهم السليم قرآن العجز حلف على الصلوة
القرآن نحو اللغة معناه القراءة وهو مصدر كغفران والاصل فيه الجمع وقد ضارنا سما لكاتب الله خاصة وسعى بذلك لجمعة لثبات
اليومية والمواعظ والوعد والوعيد والاحكام والترغيب والترهيب اسرار الحكمة والبلاغة والعصاة ونحو ذلك وهو علم
من الفرقان كما مر والمراد هنا صلوة الصبح من قبل حتمية النبي بايمانه في صحته فدان بن عيسى قال قلت لابي جعفر اجزى عما
فرض الله تم من الصلوة قال خمس صلوات في الليل والنهار قال بما هي الله وبتهن في كتابه فقال نعم قال الله عز وجل انبئتم
الصلوة لدلولك الشمس الى غسق الليل قد لو كما ذواها فانيما بين دلولك الشمس الى غسق الليل اربع صلوات بما هي الله وبتهن في
وغسق الليل انصافا ثم قال وقرآن العجز ان قرآن العجز كان مشهودا فلهذا الحاشية روى جيبند بن زاذان عن ابي عبد الله في
قوله ثم اقم الصلوة لدلولك الشمس الى غسق الليل قال الله افترض اربع صلوات اول وقتها من عند ذوال الشمس الى انصاف الليل
منها صلوات اول وقتها من عند ذوال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه قبل هذه ومنها صلوات اول وقتها من غروب الشمس
الى انصاف الليل الا ان هذه قبل هذه في رواية يزيد بن خليفة قال قلت لابي عبد الله في ان تمر من حظلة انا فاجنك بوقظ
ابو عبد الله في اذ لا يكون جليسا قلت ذكر انك قلت ان اول صلوة افترضها الله على نبيه في الظهور هو قول الله عز وجل اقم
الصلوة لدلولك الشمس فاذا زالت الشمس لم يمتك الا سبحانه ثم لا تزال في وقت الى ان يصير الظل قامة وهو اخر الوقت فاذا صار
الظل قامة تدخل وقت العصر فلم يزل وقت العصر حتى يصير الظل قامة من ذلك المساء قال صدق في رواية بكر بن محمد عن ابي عبد
الله في رواية قال فيها وقت عشاء الاخرة ذهاب الحرمة واخروفتها الى غسق الليل نصف الليل في رواية اخرى بن حماد قال قلت
لابي عبد الله في اجزى ما فضل المواقيت في صلوة العجز فقال مع طلوع الفجر ان قرآن العجز كان مشهودا
بعض صلوة العجز تشهد ما ملئكة الليل وملئكة النهار فاذا صلى العبد مع طلوع الفجر اثبت له مرتين اثبتها ملئكة الليل في
ملئكة النهار في الحسن من ذرارة قال كنت قاعا عند ابي عبد الله في فقال له حمران ما تقول فيما يقول ذرارة وقد خالفت فيما
ابو عبد الله في ما هو قال بنعم ان مواقيت الصلوة كانت مفوضة الى رسول الله في هو الذي وضعها فقال ابو عبد الله في فاقول
ان قلت ان جبرائيل انا في اليوم الاول بالوقت الاول في الغضلة وفي اليوم الاخير بالوقت الاخير في الاخير في يوم قال جبرائيل في
وقت فقال ابو عبد الله في ما حمران ان ذرارة يقول ان جبرائيل انا جاء مشير على رسول الله في وصديق ذرارة انما جعل الله ذلك
الى محمد في فوضه واسار جبرائيل به عليه اذا عرف ذلك منها فواندا لا في طهر من هذه الروايات ان الدلولك هو الزوال
بدل عليه انهم ما رواه ابن بابويه في حديث طويل عن الحسن بن علي في عن النبي في ان قال ان الشمس عند الزوال لها حلقة تدخل فيها
دخلت فيها زالت الشمس فيصبح كل شئ دون المرش محمد بن جلاله وهي الساعة التي يصل على بها في جل جلاله وفرض الله على
وعلى امتي منها الصلوة وقال اقم الصلوة لدلولك الشمس الى غسق الليل وهي الساعة التي يوق فيها بجهنم يوم القيمة فما من مؤمن
بوافق تلك الساعة ان يكون ساجدا او كاهنا او قائما الا حرم الله جسده على النار وروى العامة انهم عن النبي في ان قال امان
جبرئيل في لدلولك الشمس فصلى في الظل القامة ان النسي هو انصاف الليل ويؤكد ان الذي يظهر من الآية الكريمة عند بلوغ
الصلوات الخمس وبان اول وقت هذه الاربعة واسم جنبتي يكون الاخر هو انصاف الليل لانه الذي يظهر من اخبار اهل البيت
عليهم السلام واتخذ بذلك الليل والربح على الفضيلة الشارحة في الآية ايماء الى تعدد الصلوات الخمس والمشير بذلك القدر
بالدلولك والغسق وافراد العجز بالذكر في النبي عن انه يهيم في هذا الزمان وليس المراد الاستمرار بها في جنبه فمقتضى ان يكون الزوال
الارشاد الى ان لكل من الظهور والعصر المغرب والعشاء صلوة والوضع لذلك الكف الواو عن اهل البيت عليهم السلام السراجين
الكل على سنة اوقات هذه الصلوات على الاجمال والبيان هو الاخبار التي وردت بالتفصيل عن اهل البيت عليهم السلام وعليه جعل
الامامة وتنفى كثير من العامة الموانعة في ذلك وهو قول منيف وتخصيص الروايات بالادلة الخا مسست انهما اشتراهما في
كالظهور والعصر مثلا من الزوال الى الغروب وهذا هو الظاهر من ابن بابويه في الغيبة في بدل عليه حدابة جيبند بن زاذان المذكورة في
في المشهور بين علمائنا القول بتخصيص الاولى من اول الوقت بمقدار ادائها والثانية من الاخر كذلك وبدل على ذلك بعض الجاهل

من الامم التي لم يعرفها

الثاني ستم قبل هذا لانه على وجوب القراءة في الصلوة وذلك لان المعنى واقم قرآن الجهر فهو امر باقامة الصلوة بالقراءة
 حتى تمت الصلوة قرأنا فلا يكون الصلوة الا بقرآن واذا وجبت في الجهر وجبت في غيرها لعدم الغايل بالفصل وقية نظرا لان المعنى
 واقم الصلوة المبرع عنها بهذا الاسم وذلك لا يستلزم الا بوجوب الصلوة على ان وجوبها في الجهر لا يستلزم وجوبها في غيرها فالأمر
 على وجوبها الاخبار والاجماع قوله ثم ومن الليل فمجدد الخ في القاموس تهجد استيقظ كجهر ضد والتأفلة من النقل وهو الزيادة
 ومنه الاقبال والضمير المحرود بالياء راجع الى القران وقاطعة مضروب على الحال والمعنى فضل بالقران زيادة على الفرائض المحسنة المذكورة
 ويجوز ان يرجع الضمير الى الليل وان يكون ضمنا للتأفلة على المغولية للتهجد من حيث يقتضيه معنى صل اي بعض الليل صل
 فيه نافلة اي صلوة نافلة قبل ان يكون التهجيد لا بعد النوم وقبل ما سقت به في كل الليل يعني تهجيدا والتهجيد الذي يلقى المحرود
 عن نفسه والخطاب له ثم قبل ان على وجوب صلوة الليل واختصاصه به ثم يمنع من التأني فيكون استحبابا للغير ثم مستفاد
 دليل اخر وقيل ان المعنى نافلة ولا غير ذلك وإنما خصه عز وجل بالخطاب لما في ذلك من دعاء الغير للاقتداء به والحث على الاشتغال
 بسنته ولعل هذا القول هو الانسب بالسياق وقبل انها كانت واجبة عليه ففسخ وجوبها بهذه الآية قوله حتى ان الخ معنى حتى
 المنسوبة اليه سبحانه الوجوب والمقام بمعنى المبحث فهو مصدر من غير المحسنة والمعنى يبيحك بشاانت محمود فيه ويجوز ان يكون قد
 ضمن يبيحك معنى الاقامة اي بقيت مقاما يبيحك فيه الاولون والاخرون وهو المقام الذي يبطي فيه لواء الحمد فوضعت كلمة
 ويجمع تحت الانبياء والملوك فيكون اول شاخ واول مشق **الثانية** في سورة هود اقم الصلوة طر في النهار وقلنا
 من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات وذلك ذكر في الذكرين وفي تمام الرواية المذكورة في تفسير المولد عن زرارة عن ابي جعفر
 وقال ثم في ذلك اقم الصلوة طر في النهار وطر في المغرب والغداة والرفل صلوة المشا هو قول الاكثر فالأمر بالآتيح دالة على بعض
 الصلوات المحسنة وعلى ستة وقتها في الجملة وروشد الى ذلك ما رواه ابو حمزة الثمالي عن احدهما عليها السلام في حديث طويل عن علي
 قال سمعت جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اقم الصلوة طر في النهار الخ والذي يبيحك في الحديث راوند بران
 احدهم يقوم في وضوءه فتساقط عن جوارحه الذنوب فاذا استقبل الله ثم بوجهه وقلبه لم ينفصل عنه من ذنوبه شيء كما لو
 اتمه فان احباب شيئا بين الصلوات كان له مثل ذلك حتى يجد الصلوات المحسنة ثم قال باعلي تمامة الصلوات المحسنة لا متى
 جاء رضى اب احدهم فما يظن احدهم لو كان في جسده ذنوب ثم اغتسل في ذلك النهار خمس مرات كان يبعث في جسده ذنوب فكذلك
 والله الصلوات المحسنة لا متى هذا وقبل المراد بالطرفين الغداة اي صلوة الصبح والعقبة اي صلوة الظهر والمغرب اي صلوة المغرب
 وهو على القولين عطف على طرفي النهار وكان في حديث الثمالي دلالة على هذا والمراد اقامة الصلوة في هذه الاوقات الزمنية
 بمعنى الزلف من ازلها اذا قرية فكان المعنى ما حات متقاربة من الليل اي ما عاتة القرية من اخر النهار وقبل ذلك لما بمعنى يا
 من الليل فيكون عطفا على الصلوة اي اقم الصلوة واقم زلفا من الليل على معنى واقم صلوات تقرب بها الى الله سبحانه بعض
 الليل فعلى هذا يمكن ان يكون المراد صلوة الليل وربما احتل بعضهم ان المراد بالطرفين نصف النهار وفضلوة الصبح في الضيف
 الاول وبقية الصلوات المحسنة في النصف الاخر قوله ثم ان الحسنات قد عرفت في رواية الثمالي وجه الدلالة وان المراد بالحسنات الصلوات
 وهي مكفرة لما بينها وفي تفسير البياضي عن خراس عن ابي عبد الله في تفسيرها فالصلوة الليل تذهب ما عمل في النهار ويدل على ذلك
 انهم ما سبق في بيان فضل الصلوة وروى في الكافي عن ابراهيم بن عمر النخعي عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله في قوله ان الحسنات يذهبن
 السيئات فالصلوة المؤمن بالليل تذهب ما عمل من نيب بالنهار وفي تفسير البياضي عن ابراهيم بن عمر رضى الى ابي عبد الله في قوله
 عن ابراهيم الكرخي عن ابي عبد الله في قوله في اصول الكافي عن الفضل بن عثمان المراد في قوله سمعت ابا عبد الله في قوله قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع من كن فيه لم يهلك على الله بعد من الابهالك هيتم العبد بالحسنة فيعملها فان هو لم يعملها كتب له حسنة لحسنته
 وان هو عملها كتب له عشر ويهيم بالتسعة ان لم يعملها لم يكتب عليه شيء وان عملها اجل سبع ما حات وقال الحسن صاحب الشيا
 وهو صاحب الشمال لا يجل عنه ان يبعثها بحسنة نحوها فان الله عز وجل يقول ان الحسنات يذهبن السيئات والاستغفار والحيات
 وفي مجمع البيان وروى صاحبنا عن ابن محبوب عن ابراهيم الكرخي عن ابي عبد الله في قوله واظم انه ليس شيء اخوي عاقبة ولا شيء
 نداه من الخطيئة وانه ليس شيء يشاء طلبا ولا اسرع ذكرا للخطيئة بل الحسنات اما انها لتدرك العبد العظيم القديم المنيب غفيرا

لعل
وجه ذلك
أن المتبادر من
التأطلة متلوقة
التأطلة المتلوقة
وصيغة الأمر
تستعمل في الندبة
كثيراً

[illegible]

في صلاة الصلوة وأوقاتها

فقط ونقطه ذهب به بعد اثباته وذلك قوله ان الحسنات منهن التي تذكركم للذاكرين وفي ما الى الفيلح
 الى امير المؤمنين في حديث طويل اقامة بكل حسنة سبعة قال الله ان الحسنات الاية وروى في كتاب وايا الاعمال عن ابي بصير
 لا يترك الناس من فضلك فان الامر يصل اليك من دونهم ولا تقطع النار يكدوا وكذا فان عملك من يحفظ عليك ولم اربنا فاستد
 طلبا ولا استمع ذلك من الحسنات الهية للذنبا القديم ولا تصغر شيئا من الخير فانك تراه خدا جسد يتحرك ولا تصغر شيئا من الشرائع
 تراه خدا جسد يتحرك ان الله عز وجل يقول ان الحسنات الاية وفي تفسير البهاشي عن جماعة من مهران قال مثل ابو عبد الله عز وجل
 اصابتها الامن انما السطان فهو يصدق به ويصل قرانه ويحج بعفله ما اكتسبه هو يقول ان الحسنات منهن التي تذكركم
 ان كان خلط مع الحرام خلا لانا خلا جملنا فلم يرفا الحلال من الحرام فلا بأس ورعنا في رواية المفضل بن سويد انه قال انظر ما حب
 قعد به على اخوانك فان الله يقول ان الحسنات منهن السبوات ونحو هذا روايات اخرى كثيرة جدا وهي الدخول التكميل للشيء والها
 بذلك كما قاله جماعة من العلماء وقبل ان يزلها الله ثم يكفرها اقتضاه من على عبده وهذه الاعمال انسبب للتفضل بذلك فبسته
 التكفير اليها على ضرب من الجواز ويدل عليه بعض الاخبار ومسا في الكلام انشاء الله ثم في الاجاب والاشارة عند ذكر الامات
 المضممة لذلك قوله وذلك ذكرى للذاكرين بالاشارة الى اقامة الصلوة في تلك الاوقات وانها من ذكر الله للمؤمنين والاداء
 لمن اراد ان يكون من الذاكرين وانها عظة للمتقين حيث علموا ان ذكرهم الله سببا لذكر الله ثم اياهم ويجوز ان يكون الاشارة الى
 ما ذكره من كون الحسنات منهن السبوات اي من تذكرهم الله وعظمتهم من تذكرهم الله وتذكرهم الله وتذكرهم الله وتذكرهم الله
 الى هنا فبسته للتقنين وقيل الاشارة الى القرآن **الثالث** في سورة الروم سبحانه الله من يشيئ من يشيئ ولا اله الا الله
 في السموات والارض وحدها وحدها في الظهور والباطن في القاموس الصباح الفجر واول النهار والمساء ضده ونحوه فاما في الصالح وقيل
 عن ابن الجوزي ان الصباح عند العرب من ضة الليل الى احوال الى ان المشا الى اخر نصف الليل الاول وعن ابن العربي ان
 المساء ما بين الظهر الى المغرب وسبحان مصدق فهو غير بمعنى الامر بالانزلة والشاء عليه ثم في هذه الاوقات ودخول الغنم
 حصول التغير فيها والتقلب من حال الى حال وذلك بما يدل عليه من ان اصناف العالم لا يدخله التغير بل هو متغير في ذلك حيث
 كانت هذه الاية والدلالة منه ثم فهو المستحق للجد والاقناع في اختلاف هذه الاوقات ما يدل على تنزيهه كما ان في التواتر
 الارض ما يدل على انه مستحق للجد والاكلام على حقيقة الخبرية ونقص جماعة على ان المراد من الاية هنا الصلوات الخمس نقل انه
 مثل ابن عباس عن ابي عبد الله الحسن في القرآن قال نعم وقرأ هذه الاية ممنون صلوته المغرب والشاء وتصبحون صلوته الفجر
 صلوته الضرة تظهر من صلوته الظهر والتغير به اي بالتبني عنها كالتي يركع واليقود في موضع اخر عنها اي انه من قبل
 دتمية الكل باسم الجبره ويكن ان يكون ذلك من ميل الحلق المطلق وادارة المقيد وذلك لان الصلوة اية تنزيه لله ثم هي صلات
 الملوقة لان الملوقة لا يمتنع البقاء قوله وعشيتا يجوز ان يكون عطف على معنى في السموات لغيره ويجوز عطفه على من يشيئ من يشيئ
 جملته والجد عراضا بين المطفوف والمعطوف عليه وعلى الاول يجوز ان يكون المراد بالجد الصلوة على من يشيئ من الجواز ويكون
 وجه دتمية صلوته النهار جدا لان الانسان يتقلب في احوال وجبا للجد كما ان الليل كالنوم وقوابه توجه تنزيه الله ثم
 والثا في الظاهر كما يشهد عطف من يظهره وفي الغيبة عن الحسن بن علي ثم انه قال جاء نفر من اليهود الى رسول الله ثم مشاه
 اعلمهم عن مسائل فكان فيما سئل اخبرني عن اقص عز وجل لا شيء فرض هذه الصلوات الخمس على امتك في خمس مواضع ساءا
 الليل وانتهار فقال النبي ان الشمس عند الزوال لها خلفه تدخل فيها الى ان قال واما صلوته المغرب فهي الساعة التي ياب الله
 عز وجل فيها على ادم ثم وكان ما بين ما اكل ادم من التمرة وبين ما تاب الله عليه ثلثة عشرة سنة من ايام الدنيا وفي ايام الاخرة
 كالف سنة ما بين الصلوة في المساء صلى ادم ثلث ركعات ركعة خطبت وركعة خطبت حوا وركعة لتوبة ففرض الله ثم هذه
 ركعات على اتقوا هي الساعة التي يستجاب فيها الدعاء فوجد في ان جسيب لم يزل يدعها وهي الصلوة التي امرني في بها
 قوله فسبحان الله من يشيئ من يشيئ وجن يصفون الحديث وفي وايا الاعمال من قال جن يميني ثلث مرات سبحان الله جن يميني
 جن يصفون الى قوله وجن يظهره لم يفته خير يكون في تلك الليلة وصرفه عنه جميع شها ومن قال مثل ذلك جن يصفون لغيره
 خير ذلك اليوم وصرفه عنه شرة وفي نحو الى اللال عنه ثم من غير ان يصح سبحان الله جن يميني ثلث مرات سبحان الله الى نحو وايا

في بيان الاوقات التي
 في الصلوة

في بيان الصلاة
في كتابها

في بيان الصلاة
في كتابها

ما فاته في يومه وان قالها من يومه اذ لم يفته ليلة وفي جوامع الجامع عن النبي صلى الله عليه واله من منعه ان يكمل بالعقير الا وفي
فيلعل من كان الله من منعه ان يكمل بالعقير الا وفي جوامع الجامع عن النبي صلى الله عليه واله من منعه ان يكمل بالعقير الا وفي
هذا قد يجمع بها من قال باختصاص الوجوب باول الوقت على الصحيح حيث هيده سبحانه بالحجبة وفيه نظر لا مكان ان يكون المراد
الاشارة بذلك الى اول الوقت والى استحباب المصارعة فكيف وقد دلت الايات السابقة والروايات على التسعة وهذه السورة هي
سورة الروم كلها مكتوبة على قول الاكثر ونقل عن الحسن انه قال انها مكتوبة الالهة فانها مديونة **الرابعة** في سورة
طه فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اثناء الليل فسبح واطراف النهار ولكم رضى
اى اصبر على ما يقولون فيك من الكذب والبهتان كونك ساعدا او معزرا او مجنونا ونحو ذلك فانه لا يضرك وزنه الله ثم عملا بطلوع
به في هذه الاوقات واذكره فيها بحمد والثناء عليه على هدايته والظالمه وانعامه المجازى عليك في كتاب المختار عن ابن مسعود
الفصل قال سئلت ابا عبد الله ع عن قول الله ع وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقال فرضية على كل مسلم ان يقول
قبل طلوع الشمس عشر مرات وقبل غروبها عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخبز وهو على كل شئ قدير وروى في العلل في الحديث الطويل المروي عن الحسن بن علي عليه السلام عن النبي صلى الله
عليه واله قال واما صلوة الفجر فان الشمس اذا طلعت طلعت على طرف الشيطان فامرني الله ع ان اصلي صلوة الغداة قبل طلوع
الشمس وقبل ان يجعد لها الكافر فتبجها متى الله عز وجل وذكر جمع من المفسرين ان المراد من الالهة اقامة الصلوات الخمس فاشنا
بقوله قبل طلوع الشمس الى صلوة الفجر وقبل غروبها الى الظهر لكونها في النصف الاخير من النهار ومن اثناء الليل الى الشا
واناء الليل ساعدا تجميع اتي بالكسر والعصر فذلك على سعة الوقت وعدم الاختصاص باول الوقت واخوه كاحترام الان والروايات
والشهرة خصت الظهر من اوله والعصر من اخوه وكذا المشايخ بمقدار ادائها وعلى ان اخر وقت صلوة الفجر طلوع الشمس كما هو
قول الاكثر ويدل عليه مع ما سبق موثقة زارة عن ابي جعفر ع قال وقت صلوة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس و
موثقة عيندين زارة عن ابي عبد الله ع قال لا تقوت الصلوة من اداء الصلوة لا تقوت صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة
الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس ونحو ذلك من الاخبار وذهب بعض اصحابنا الى ان اخره للزوال الى الا
وقبل طلوع الحرة المشرقية وللضطر الى طلوع الشمس والمعتد الاول فبين في اثناء الليل ظروفي بمعنى في اوابداية وقدم
لجاءهنا لزيادة التخصيص والترجيح لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع لتفرقه من موم العاش وان النفس اميل الى طلب الاستمرار
من تعب الكد في النهار فكانت العبادة فيه احسن ولذلك قال ع ان ناشئة الليل هي اشد وطأ واقوم قبله ونقل عن ابن عباس انه قال
المراد من اثناء الليل صلوة الليل كله وقوله واطراف النهار قبل المراد صلوة الفجر والمغرب على التكرار في الفجر لشدة الاهتمام بها كما
تقدم في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى لانها اذا وقع منه الوقت تكسب مرتين كما مر وجل المغرب طرف النهار على
ضربين لجان لشدة قربها منه لان مبدئه وقتها استنار الفرض كما قيل ولان ما قبله هاب النفق داخل في النهار كما قيل وذكر جهم
ان المراد باطراف النهار صلوة الظهر وذلك لان وقتها عند الزوال وهو طرف النصف الاول فهاية وطرف الثاني فبداية وقيل
صلوة العصر فانه لا ينها الوسطى وانما قال اطراف لانه يصنف على كل ساعة من النصف الاخير انهارا طرف وفي تفسيره على ابي بصير
قوله ومن اثناء الليل فسبح واطراف النهار قال الغداة والعشي وروى في الكافي في الحسن عن زارة عن ابي جعفر ع قلت واطراف
النهار ولكم رضى قال يعني يقطع بالنهار وروى الشيخ في الموثق عن زارة عن ابي عبد الله ع في حديثه كونه ما جرت به السنة
في الصلوة فقال ابو الخطاب اريت ان قولى مراد قال فجعل وكان متجافا قال ان قوتب ضلها كما كانت تصلى وكما يستعاضعنا عمن
النهار فليست في ساعة من الليل ان الله عز وجل يقول ومن اثناء الليل فسبح قوله ولكم رضى معناه سبغ في هذه الاوقات بعبادة
ذلك ما روى به عنك **الخامسة** في سورة ق فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب
من الليل فسبحه واذ بار النجوى وروى في الكافي عن حفص بن غياث عن ابي عبد الله ع انه قال عليك بالصبر في جميع امورك فان الله
عز وجل يحب المجتهد حتى نالوه بالعظام ودموه بها فصان صلوة فانزل الله ع ولقد علم انه يضيق صدره كما يقولون فسبح بحمد
ربك وكن من الساجدين ثم كذبوه ودموه فخرن لذلك فانزل الله عز وجل قد علم انه يهزلك الذي يقولون فانهم لا يكذبونك

في صلاة القبلة

لكن الظالمين بايات الله يجهلون ولقد كذبت دسل من بلك فصرنا على ما كذبوا وذا حتى انا هم بضربنا فانهم انفسهم
 فصرنا بعدوا فاذكر الله تبارك وتعالى وكذبوا فقال قد صبرت في نفسي واهلي وعرضوا ولا صبر على ما ذكر الحق فانزل الله عز وجل
 ولقد خلقنا السموات الارض وما بينهما في ستة ايام وما مسنا من لغوب فاصبر على ما يقولون فصرنا النبي في جميع احواله
 قال في جميع البهائم في حملها ونسبها لا يروى عن ابي عبد الله انه سئل عن قوله فاصبر على ما يقولون فصرنا النبي فقال
 يقول جن صبر وجن مسمى عشر مرات لا اله الا الله وخلا لاسمك لاله الملك وله الحمد يحمي بهن وهو حتى لا يموت بعد المهر
 هو على كل شيء قد بر وقيل المراد صل في هذه الاوقات على نحو ما مر من كون المراد الصلوات الخمس وقيل المراد مطلق التسبيح بالقول
 الله تعالى لا يلبونه قوله وادبار السجود قرا اهل الحجاز وحرة وخلف وادبار بكنز الهرة وقرا الباقر بالغنح وروى عن ابي عبد
 الله انه لو تراخى الليل وقيل المراد الركعتان قبل الفجر وروى ذلك عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي صلوات الله
 ورواه ابن عباس عن جعفر عن ابي النبي وقيل المراد التواضع بعد المفروضات وقيل المراد التسبيح بعد كل صلوة وتعلم المستغفر من
 رديايات اهل البيت عليهم السلام وافضل ذلك تسبيح الزهراء صلوات الله عليها وروى صالح بن خنيس عن ابي جعفر قال ما جئنا الله
 بشئ من العبد افضل من تسبيح فاطمة ولو كان شئ افضل منه لعله وسئل الله فاطمة عن ابن ابي عمير قال سمعت ابا
 عبد الله يقول تسبيح فاطمة الزهراء في جبر الصلوة احب الي من صلوة الف ركعة في كل يوم وعن ابي عبد الله عن
 عبد الله قال ابا عبد الله انما امر صبيانا بتسبيح فاطمة كما امرهم بالصلوة فانما فاطمة لم يلزمه عبد الله في تسبيح فاطمة قال
 محمد بن مسلم ابا جعفر عن النبي فقال ما علمت شيئا موطفا غير تسبيح فاطمة وعشر مرات بعد العدة تقول لا اله الا الله وخلا
 لاسمك لاله الملك وله الحمد يحمي بهن ويميت يحمي بهن المجر وهو على كل شيء قدير ولكن الانسان يسبح ما شاء تطوعا ولا
 يجبر ان يراد مطلق التعقيات الواردة عنهم عليهم السلام في عقب الصلوة او هي كثيرة هذا وروى في الكافي في الحسن بن زناد عن
 عبد الله قال قلت وادبار السجود قال ركعتان بعد المغرب وفي قرب الاسناد وروى باسناده الى اسمعيل بن عبد الحاق عن ابي عبد
 الله وروى في تفسير علي بن ابراهيم بسند صحيح عن ابن ابي عمير قال سئلت الرضا عن قول الله عز وجل ومن الليل فسبح وادبار السجود
 قال اربع ركعات بعد المغرب وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن الرضا قال وادبار السجود اربع ركعات بعد المغرب وادبار السجود ركعتان
 قبل صلوة الصبح وفي هذا لا اله الا الله على ان المراد بقوله فسبح صلوة المغرب وعلى ان المراد من التسبيح الصلوة وتب من لا يترقى سورة
 الطور وسبح بحمد ربك جن تقوم ومن الليل فسبحه وادبار السجود اي من تقوم من نومك وفي تفسير علي بن ابراهيم عن ابي جعفر قال
 صلوة الليل فسبحه فالصلوة الليل وقيل من تقوم الى الصلوة المفروضة فقل سبحانك الله وبحمدك وقيل معنى وصل بامر ربك
 تقوم من منامك وقيل ركعتان قبل صلوة الفجر وقيل يجي تقوم من نوم الفائلة وهي صلوة الظهر وقيل من تقوم من المجلس فقل
 سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت اعزني وب علي وروى انه كان الجلس وروى عن علي بن ابي حنيفة ان كان الجلس الا انه
 فليكن اخر كلامه من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقيل معنى وادكر الله
 لما كنت من تقوم الى الصلوة الى ان تدخل في الصلوة فقل ومن الليل فسبحه يعني صلوة الليل وروى ذرارة وخمران ومحمد بن مسلم
 عن ابي جعفر وابعيد الله في هذه الآية قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الليل ثلث عشرة فتنظر في افاق السماء ويقرأ الحمد من آل
 عمران اخرها انا لا تخلف البعاد ثم يفتتح صلوة الليل الفجر قبل مناء صل المغرب والعشا الاخوة قوله وادبار السجود يعني
 صلوة الركعتين قبل الفجر على ما تقدم في صحيح ابن ابي عمير عن الرضا وفي الكافي في الحسن بن زناد عن ابي جعفر قال قلت له
 وادبار السجود قال ركعتان قبل الصبح وروى في قرب الاسناد بسند الى اسمعيل بن عبد الحاق قال سمعت ابا عبد الله يقول ركعتان
 بعد الفجر هما وادبار السجود لصل المراد الفجر الاول وقبل صلوة الفجر المكتوبة وقبل الفجر ان المعنى لا تسفل عن ذكر ربك صبا ومشا
 وروى في تفسير علي بن ابراهيم عن ابي جعفر قال لا يغفل عن خطك ونحوها في سورة المؤمن واصبر ان وقد الله حق واستغفر
 لنفسك وسبح بحمد ربك بالحق والابكار **النوع الثالث في القبلة وقيل في كل صلاة** وفي سورة البقرة **الاولى**
 قوله ثم قد نرى تقليب قلوبهم فاصبر ان الله مطلع على ما عملون وقيل في كل صلاة يعني في كل صلاة من ركعتي الفجر والظهر
 الذين ادنوا الكتاب ليعلون انما نحن من بينهم وما الله بغافل عما تعملون **الثاني** قوله ثم سيقول السفهاء من الناس ما كنتم

في تسبيح فاطمة الزهراء

في تفسير علي بن ابراهيم

في تفسير علي بن ابراهيم

في الصلاة
القبلة

في الصلاة
القبلة

عن قليم التي كانوا عليها قل الله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **الثالث** قوله وما جعلنا القبلة التي
كنتم عليها الا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه وان كانت كبيرة الاعلى الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله
بالتناس لم يفرقه بينكم قد علم الموقنين الآية وقوله شقرا قد اتركه القرن مضطرا فامله كانتا اوابهجت
بعضا ولا يحتمل ان يكون هنا للتقليل على اصل افادتها في دخولها على المضارع ويكون لتقليل الرتبة لقلة المرتبة فان الفعل كما يقل
في نفسه كذلك يقل باعتبار قلة متعلقه ولا يلزم من قلة الفعل المتعلق قلة الفعل المطلق لانه لا يلزم عدم المقدم المطلق كذا قيل
والرؤية هنا بمعنى العلم والتقلب هو التحرك في الجهات ويقال ولبت وجهك القبلة اي صيرت مقبلةا بوجهك والقبلة مثل الجلة
للحال التي يقابل الشيء عندها كما ان الجلسة للحال التي يجلس عليها ثم صار عليها الوجهة التي يستقبلها المصلي والذابح ونحوهما
الرضا المحبة والخطر الجباب والنحو والحرام المحرم كما ان الكتاب يعني المكتوب وحاصل المعنى ان الله قد يقول للنبى قد علم تردد
وجهك في جهة السماء اي توجهك نحوها انتظارا لنحو بل القبلة فلنحوك الى قبلة توجهها ونشوق اليها لا غرضك الصيغة الموافقة
الحكمة الالهية وهي قبلة ابيك ابراهيم قول وجهك اي صير وجهك نحو جهة المسجد وجانبه وسميت اي جعلت قبلة تلك الجهة
دوى الطريق في الاجتاج عن ابي محمد الحسن السكوني انه قال لما كان رسول الله قد بعثه امره الله ان يتوجه نحو البيت المقدس
في صلوة ويحجل الكعبة بين يديه اذا امكن واذا لم يتمكن استقبل البيت المقدس كيف كان فكان رسول الله قد فعل ذلك طول اى
مقدار صيرع بالامير الى ايام الهجرة الى المدينة مقامه بها ثلثة عشر سنة فلما كان في المدينة وكان متعبا باستقبال البيت المقدس
استقبله واخر من الكعبة سبعة عشر شهرا وجعل يوم من مودة اليهود يقولون والله ما ندري محمد كيف يصلى حتى صار يتوجه الى
قبلة واخذ في صلوة بهذا تاوتمسكنا فاستدرك على رسول الله لما انقلبه عنهم ذكر قبلةهم واجت الكعبة فجاءه جبرئيل
فقال له رسول الله يا جبرئيل لو ددت لوصرتنخ الله ثم عن بيت المقدس الى الكعبة فقد اذيت بما يفضل من قبل اليهود من
قبلهم قال جبرئيل فاسئل قبلك ان يحولك اليها فانه لا يردك عن جيلك ولا ينجيك من بيتك فلما استمع دعاه صعد جبرئيل ثم
عاد من مائة فقال افرأى محمد قد رزى الايات فقال لليهود وعنده ذلك ما وليهم من قبلهم التي كانوا عليها فاجابهم الله ثم باحسن جوابا
فقال قل للمشرق والمغرب وهو يملكهما وتكليفه القول الى جانب كقولكم الى الجانبين خويهم من يشاء الى صراط مستقيم هو
مصلحتهم وتوفيتهم طاحته الى خات النسيم قال ابو محمد وجاء قوم من اليهود الى رسول الله وقالوا يا محمد هذه القبلة بيت المقدس
فصليت اليها اربعة عشر سنة ثم تركتها الان فاحتكا كان ما كنت عليه فقد تركته الى اطل فانتما يخالف الحق بالباطل واو اطل كان ذلك
فقد كنت عليه طول هذه المدة فما يؤمن ان تكون الان على الباطل فقال رسول الله قد علم بل ذلك كان على حق وهذا حق يقول الله قلهم
المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم اذا عرف صلاحكم بالها البعاد في استقبال المشرق امركم به واذا عرف صلاحكم في
المغرب امركم به وان عرف صلاحكم في غيرهما امركم به فلا تنكروا تدبر الله في عباده وقصدوا الى صلاحكم فيقول يا رسول الله فلما امر
بالقبلة الاولى فقال لما قال عز وجل وما جعلنا القبلة التي كنت عليها وهي بيت المقدس الا لنعلم من يتبع الرسول الآية الا لنعلم ذلك
وجودا بعد ان علمنا انه سيجد وذلك ان هو اهل مكة كان في الكعبة فاذا الله ان يبين متبع همة ومن خالفه باسراج القبلة التي
كرهاها محمد باعربها ولما كان هو اهل المدينة في بيت المقدس امرهم بخالفها والتوجه الى الكعبة لبيت ما يوافق محمد ابا بكر
فهو بصدقة وبوافقة ثم قال وان كانت كبيرة الاعلى الذين هدى الله انما كان التوجه الى بيت المقدس في ذلك الوقت كبيرة الاعلى
من هدى الله عرفان الله بتعبه بخلاف ما يربى المرء لبيت طاعته في مخالفة هواه الحديث وروى الشيخ في الموقوف عن ابي جعفر عن
ابيعبد الله قال سئلت عن قول الله عز وجل وما جعلنا القبلة الآية امر به قال نعم ان رسول الله قد كان يقلب وجهه في السماء فلم
الله ما في نفسه فقال قد رزى الآية وفي الموقوف عن ابي جعفر عن احداهما في قوله سيقول السقاء الآية فقلت لما امر ان يصلى الى بيت
المقدس قال نعم الا ترى ان الله يقول وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الآية قال ان بنى الاشمل توهم وهم في الصلوة وقد صلوا
الى بيت المقدس فقبل لهم ان يبيتكم قد صرفنا الى الكعبة فحول السقاء مكان الرجال والرجال مكان النساء وصلوا الركعتين الباقيتين
الى الكعبة فوصلوا صلوة واحدة الى قبلتين فلذلك سمي بمخالف قبلتين وفي تفسير علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق قدس حوله القبلة
الى الكعبة بعد ما حصل النبي بمكة ثلثة عشر سنة الى بيت المقدس وبعد مهاجرة الى المدينة صلى اليها سبعة اشهر وقيل سبعة اشهر

في بيان القبلة

وقبل عشرة وقبل ثلثة عشر ثم اقبل فتعشر ثم اقل هذا القول الاخير نقله ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه وفيه اجابات
المسلمين قالوا صلونا الى بيت المقدس فضيع بارسول الله فاذل الله ثم وما كان الله ليضيع ايمانكم يعني صلونا الى بيت المقدس وفي
اصول الكافي في حديث ذواته عن الصادق ع يذكر فيه غيبة الايمان على جوارح ابراهيم الى ان قال ان الله عز وجل لما صرفه بيته الى
الكعبة من بيت المقدس قال وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لرؤف رحيم فسمى القبلة ايمانا وهذا قوله **الاول** في التفسير
الفاصل ما ولهم من قبلهم هم اليهود كما دل عليه الخبر المذكور وهو المروي عن ابن عباس انهم وقبلهم مشركوا العرب من اهل مكة وغيرهم
قالوا يا محمد رغبنا عن قبلتنا بالثقل ثم رجعت اليها فليس جئت الى دينهم وقبلهم المنافقون قالوا ذلك استهزاء بالاسلام **الثانية**
وجوه صرفه عن القبلة هو ما علم الله من تغيير المصلحة والتميز بين من يتبع وبين من لا يتبع كما تضمنه الخبر المذكور **الثالثة** قوله
القبلة التي كنت عليها هي بيت المقدس اي ما صرفناك عن القبلة التي كنت عليها او ان المعنى ما جعلنا القبلة التي كنت عليها فصرفناك
عنها وحذف لدلالة الكلام عليه وهذا القول هو الظاهر من الآية وهو الذي دل عليه الاخبار السابقة من انه كان مأمورا في حال
كونه بمكة بالصلوة الى بيت المقدس وقال بعض المفسرين انه لم يكن بمكة كان مأمورا بالصلوة الى الكعبة وانما صلى الى بيت المقدس الى
بيت المقدس قالوا ليهود يكون المعنى في قوله كنت عليها وانت عليها يعني الكعبة وهذا القول ضعيف **الرابعة** معنى لعلم من
الرسول هو حصول المعلوم من وجوده وهذا هو الظاهر من الخبر المذكور وقبل المعنى لعلم من بيت المقدس المؤمنين بهذا كما يقول الملك
فخفا بل ذلك اى فتح اوليائه وبرشد الى هذا القول ما ورد في بعض الاخبار انه لم يخط او لم يات به فغضب فسمى الجنازة على اوليائه
جنازة عليه وقبل لعلمكم مما علمه المحض الخبر الذي كان لا يعلم وقال الموصي قوله لعلم يقضي حقيقة ان يعلم هو غيره
عليه مع علم غيره الابد حصول الاتباع فاما قبل حصوله يكون العلم به سبحانه هو المتفرد بالعلم به **الخامسة** قوله وما كان الله
ليضيع ايمانكم معناه صلواتكم كما تضمنه الخبر المذكور وقيل المراد التيسير على ما احلهم سبحانه من المشيئة على الصبر على المشقة **السادسة**
لهم من يقول القبلة وقيل انما ذكر اخافهم عليهم بالوقاية الى الكعبة ذكر السبيل الذي استقوا به ذلك الاتمام وهو ايمانهم بما حو
اولا **السابعة** قوله ثم الله المشرق الآية المعنى انما لكم ما فله لتعرفوه فيها كيف يشاء بحسب ابراهيم من مصالح البيت وهذا المعنى
هو الذي دل عليه الحديث المذكور وقيل المعنى انتم خالقها وصانها وهذا المعنى يقر من الاول وقبل معناه انه مولى اشراف المشرق
من مشرقها واغربها في مخرجها وقوله يهدي من يشاء اي يفيض عليه الطاعة وتوقيفاته وبرشده بذلك بحيث يختار الدين الذي يصل
الى الجنة وتحاصل المعنى ان هذه الامكنة كلها لله سبحانه وتعالى فيصرفها ما يشاء متى شاء والى اى وقت شاء او امة تعالى لم يشرحه
مخصوصة لتكون التوجه الى غيرهما متوجها الى غيره بل نسبتها اليها بالمالكية والقدرة على التواءم والتوجه اليها تمامها هو بالتصديق
حسب ما امر به **السادسة** قوله ثم قول وجهك الى الامم من على القمم والمجزم وهو النسخ للتوجه الى بيت المقدس وهو نسخ
للتسعة بالكتاب لان التوجه الى بيت المقدس لم يكن معلوما من حق سبحانه والقرآن وحدهم بالامور لا تنظيم الشانه وتحقيقا لما مر من ان
بان ذلك اجابة له الى ما احتجتم عظم الحكم الى غيره من امتة نصريها بالمعلوم من طريق الثاني وتأكيد الامر بالقبلة وبين سبحانه انه يجب
التوجه الى القبلة في كل مكان من بروجها وسهل او جبل وقيل ان الاول خطاب له واهل المدينة والثاني لجميع الافاق ولو اقتصر على
الاول لجاز ان يظن ان ذلك قبلتهم بحسب ما قد عرفنا ان الشطر هو الجانب والحق وهو اشارة الى ان قبلة الثاني هي جهة الكعبة
كما ذهب اليه الاكرامى باغلب الظن بكونها في ذلك التمسك وحصل القطع بعدم خروجها عنه ولعله لسهة امر القبلة لا بعد الحوائج
في معرفة ذلك الى نحو ما يفرق طائفة الناس وسائر البلدان والامكنة في اسفارهم وذهابهم اليها فان الغالب من الناس يعرفون
سمت كل مكان بالشياخ والتواتر كما لا يخفى ويقصدون في اسفارهم فيكون ذلك هو السبب في عدم توجه المكلفين الى بيت المقدس
القبلة والسؤال عنه من صاحب الشرع وعدم اهتمام الشارع لبيان سائر اهل البلدان وبرشد الى كون امر القبلة منسوقا على الموجبة
انها مع شدة الاحتياج اليها في الصلوة والذبح واحوال الاموات والاجتناب عند الغلي ونحو ذلك لم يرد عنهم ثم في ذلك ما وصل
اليه الاحاديث ان غير نفي لسند جملة الدلالة اخذها ما رواه الشيخ عن الطاطري عن جعفر بن سنان عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم
عن اخيهما جلهما السلام قال سئل عن القبلة قال صبح المجدى في فناء وصل وطريق الشيخ اليه جبريل كوروا الثاني ما رواه ابن ابي
مرثله عن الصادق ع ان رجلا قال له انى اكون في السفر ولا اهتمك الى القبلة بالليل فقال انصرفنا الى الكعبة الذي يقال له الجدي

باب في بيان
القبلة التي
كانت عليها
هي بيت المقدس

وقوله
وجهك الى
الامم من على
القمم

قال نعم قال اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين يمينك وراوى الاول ابن مسلم وهو عراقي كوفي فيمكن ان يكون جعل هذه الصلاة
لجميع اهل العراق ولاهل الكوفة خاصة ولابعد ان يكون المراد بجعله في القفلا مثل خلف المنكب وبين الكعبين والرواية الثانية
براد بها اهل العراق وما والاها واضع كالاية والبناء على الموسعة سهلا للخطب في ذلك و يدل انهم على كون المراد جهة الكعبة
ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر انه قال لا صلوة الا الى القبلة قلت ابن جلد القبلة قال ما بين المشرق والمغرب قبله كل ذلك
هذا يدل انهم على الموسعة في القبلة ويرشد الى ذلك ملاحظة مسجد الكوفة ومسجد السهلة وقبور الامم عليهم السلام وما بينهما من
الاختلاف والحكم بالغلط في بعضها مع استمرار التلف والخلط على ذلك وعدم الداعي الى التحريف وعدم التأكيد مع وجود هذا فيهم
عليهم السلام وثقات اصحاب بيئته جد والبناء في معرفة القبلة على علم الهيئة مستسر للاكرام سيما في البراري والليل بل معتد كما
لا يخفى فكيف يحسن بناء التكليف بذلك على مشقة الحاجة كما عرفت وقد ذكرنا حجة واحدة لقبلة الحراسا في العراق مع انه
اذا حق ينلم بان موضع قبله احد ما غير الاخر لا خلاف عروض البلدان وطولها وذهب الشيخان الى ان الكعبة قبله من كل جهة
الحرام والمسجد قبله من كان في الحرم والحرم قبله اهل الدنيا من نأى عنها وتبناها على ذلك جماعة بل ادعى الشيخ على ذلك اجماع
الفرقة واستدلوا عليه بما رواه الشيخ عن عبد الله بن محمد الخليل عن بعض رجاله عن ابي عبد الله انه قال ان الله لم يجعل الكعبة قبله لاهل
المسجد وجعل المسجد قبله لاهل الحرم وجعل الحرم قبله لاهل الدنيا وما رواه بشر بن جعفر الجعفي ابو الوليد قال سمعت جعفر بن محمد
يقول البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله للناس جميعا وفي بيان حجة التحريف الى اليسار جاء الى ذلك
روى الشيخ ثقة الاسلام عن علي بن محمد رفته قال قيل لا يبعد الله ثم لما صار الرجل يعرف في الصلوة الى اليسار قال لان للكعبة
خروج اربعة منها على يسارك واثنان منها على يمينك فمن اجل ذلك وقع التحريف الى اليسار وسئل الفضل بن عمر ابا عبد الله
عن التحريف لاصحابنا ذات اليسار عن القبلة وعن النبي فيه فقال ان الحجر الاسود لما انزل به من الجنة ووضع في موضعه جعل
الحرم من حيث يلحقه التورون والحجر وهي عن يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال كل ثمانية اميال فاذا انصرف
ذات اليمين خرج عن حد القبلة لقله اضباب الحرم واذا انصرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة ورواه الصدوق انهم في
القبلة وصرح بعض علمائنا في الفرق بين القولين ان الشيخين واتباعهما يجعلون نفس الحرم قبله لمن خرج من الحرم سواء كان قريبا
منه او بعيدا عنه ولا يقولون ان قبله الثاني جهة الحرم ولهذا اوردوا عليهم لزوم بطلان بعض الصف المستطيل الزايد عن طول
الحرم **اقول** ليس بين هذه الروايات وبين الخبرين الاولين احتياج دابة محمد ومنسلة بن بابويه مناقاة بل ولا بينهما وبين الاية المذكورة
مناقاة اذ من توجه الى جهة المسجد يكون متوجها الى جهة الحرم لانه لا بعد ان يكون المراد جهة الحرم والمسجد وان ذكرها على
التقريب الى الافهام اظهاها السعة للجهة والاشارة الى الموسعة في امر القبلة كما مر وبذلك جمع في الذكرى بين القولين واستحسنه
بعض المتأخرين وحاصل الكلام في ذلك ان من تمكن من استقبال عين الكعبة كاهل المسجد ونحوهم يجب عليه ذلك وانما عليهم وان كان
من اهل الحرم فيجب عليه استقبال جهة الكعبة ولا يجب عليه استقبال عين الكعبة اجمالا لان ذلك معتد كما هو جلي فان قيل الاية
قد تضمنت المسجد وليس المراد عينه قطعا بل جهته كما يدل عليه التفسير بالشر وهو اوسع من جهة الكعبة فلا يلزم القول بلزوم
استقبال جهة الكعبة وكذا الكلام في الروايات المتضمنة لاستقبال الحرم فانه لا يجوز حملها على ارادة استقبال عين الحرم لان ذلك
معتد ومع انه يلزم كون بعض البلدان الواقعة على خط واحد فابد على طول الحرم كاهل العراق خارج عن القبلة فقبح ان يراد
الحرم وهو اوسع من الجهتين الاولتين فلا يلزم من استقبال جهة الاوسع استقبال جهة الاقل فلا ملازمة ايضا قلت على ما ذكرنا من كون
المراد بالجهة الغربية والسعة في امر القبلة فلا مناقاة فان الذي يكون اهل الحرم من الجهة امر وسيع تتداخل فيه الجهتان المذكورتان
وكما بعد كان التداخل بينهما كما هو واضح وقد ذكر علمائنا للجهة تعاريف منها ان الجهة هي خط ما زال الكعبة ذاهبا في
جهتها بحيث يجوز المكثف على كل جزء منه ان يكون فيه الكعبة بلا اجتماع ويقطع بغير خروجها عنه وعلى هذا التعريف اشكال
انهم هذا ويمكن ان يكون المراد بالمسجد في الاية الحرم ويكون التفسير عنه بانهم اشرفوا جوارحه فسموه للكل بانهم الحرم ولكل في صفة
بالحرام ايماء الى ذلك كذا قبل وبالحجة لا تفاوت في القبلة المعتبرة للبعيد فانها مبنية اما على العلامات الموضوعة لها شرعا على ما
ذكره الفقهاء مثل جعل الجدي خلف المنكبا لايمن واما على المقدّمات المقررة في علم الهيئة كما يتبينها الكل اقليم اقليم فالجهة ح

وقل
على خلاف
الكعبة على جهة الحرم
والله أعلم على القولين
للولية في الروايات
الاخرى عن يمين
الكعبة
مقدّم

في بيان التعاريف
لوجه القبلة

في بيان القبلة

هي السمات والجانب لما أخذ للوجه إلى القبلة المعبرة في الأمور المعينة على الوجه المقر شرعا وعقلا فلو اوجب له حظا من تلك العلامة
 والعلامات المذكورة كثيرة فمنها ما هو من كون لاهل المشرق كراعي العرب وما والاها وهو اربع الجدي خلف المنكب اليمين والشمس عند
 الزوال على طرف الحاجب اليمين فإلى الاف والمغرب والمشرق الاعتدالين على اليمين واليسار والقمر ليلة السابع من كل شهر عند
 المغرب بين البنتين وكذا البلة اخدري وعشرين عند طلوع الفجر والآخر بين بنتي على الغالب ومنها لاهل الشام اربع
 علامات يقع جعل الجدي خلف الكفا اليسرى وسهيل عند طلوع بين البنتين وعند غروب على العين اليمنى وبنت خنوس عند غروبها خلف
 الاذن اليمنى ومنها لاهل اليمن علامتان جعل الجدي بين البنتين وسهيل فغيبوبة بين النكتين ومنها لاهل المغرب جعل امان جعل
 الجدي على الخلد لايسر والثرى والبوق على اليمين واليسار واكثر العلماء نعموا بالجوم كما قال الله تعالى وبالجوم يهتدون وذكر
 الشاهد عن الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبرئيل القتي فائدة من كتابه اوضح العلة في معرفة القبلة تضمن ذكر العلامات وتفضل
 الشريعة قوله تعالى وفيه المشرق والمغرب فابينا قولنا فوجه الله ان الله واسع عليهم قوله الله المشرق والمغرب انما هو كتابه عز وجل
 وبجميع البلاد والعباد وما لك ما لا يموت شيئا فله وقدرة اوان المعنى ان البلاد والارض المنقطة إلى المشرق الى النصف الذي
 فيه محل طلوعها والمغرب الى النصف الذي فيه محل غروبها كلها ملك لله تعالى فأي مكان فعلتم التولية بمعنى قولت وجوهكم
 المسجد الحرام بدل قبل قوله تعالى قول وجهك الآتية قوله تعالى اي تذهبوا والمعنى قولوا وجوهكم فخرق المفعول للعلم به وجه الله
 اي جهة التي جعلها قبله لكم وامركم بها او المعنى فهاك ذاتة اي انه عالم وقادر وفهاك رضوان الله اي الوجه الذي يودي
 الى رضوانه واسمع المقدور عليهم بوجه الحكم والمعنى انه واسع الرحمة عليهم بموضعها قبل هذه الآية نزلت فخال اليهود
 وروى ابن بابويه في الخصال ان بعض اليهود سئل امير المؤمنين ع عن وجهه فانه لا ينحس ان يبار وخطب فصرها ثم
 قال اليهودي ابن يكون وجهه هذه النار فقال لا اقفها على وجهه قال في عرجه جعل هذا المثل لله المشرق والمغرب فابينا قولنا فوجه
 الله في كتاب التوحيد في حديث طويل يذكر فيه قدوم الجائدين مع مائة من الضاري بعد وفاة النبي ع وسؤال امير المؤمنين ع
 عن وجهه الرب فاصرم ما دارا فلما اشتعلت قال علي ع ابن وجهه هذه النار فقال الضاري هي وجهه من جميع خلقه فقال علي ع هذا
 النار مبدقة مصنوعة لا يعرف وجهها وخالقها لا يشبهها والله المشرق والمغرب فابينا قولنا فوجه الله لا ينبغي على ربنا خافته
 قد ورد في كثير من الاخبار وجهه الله حجة على عباده من الانبياء والاوصياء وروى في كتاب الاجتاج عن امير المؤمنين ع في حديث
 طويل قال السائل من هؤلاء الحجج قال هم رسول الله ص ومن جعل محله من اصفياء الدين قال فابينا قولنا فوجه الله في الاجتاج
 ايقن عن العسكري ع قال قال رسول الله ص لقوم من اليهود ليس قد الرمك في الشتاء ان تحترقوا من البرد بالشباب الغلاط والرمك
 في الصيف ان تحترقوا من الحر فبالا في الصيف حين امركم بخلاف ما كان امركم فيه في الشتاء فقالوا كذلك فقال رسول الله ص وكذلك
 تعبدكم في وقت اصلاح يعلم بشي ثم بعده في وقت اخر لصلح اخر يعلم بشي اخر فاذا اطعم الله في الحالتين استحقتم ثوابه فانه
 الله تعالى والله المشرق الآتية يعني اذا وجهتم بامرهم فثم الوجه الذي قصدون منه الله وتاملون ثوابه وفي جميع البيان قبل نزول
 الآية في صلوة التطوع على الراحة فصلها حيث توجهت اذا كنت في سفر واما الفريض فقول وجهك انتم قولوا وجوهكم سطره يعني
 ان الفريض لا يصليها الا إلى القبلة وهذا هو المروي عن ائمتنا عليهم السلام انتهى وقبل ان كان في مبدء الاسلام حجة في التوجه
 الى الصخرة او الى الكعبة هذه الآية فنحن يقولون وجهك سطر المسجد الحرام وقيل نزل في الدعاء والاذكار وفي من لا يهتدون
 وسأله معاوية بن عمار عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ ف يرى انه قد اخرج من القبلة يمينا او شمالا فقال له قد مضت
 صلوة وما بين المشرق والمغرب قبله ونزل هذه الآية في قبلة المحضر لله المشرق والمغرب فابينا قولنا فوجه الله وروى
 الشيخ عن الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن قال كتبت الى عبد صالح الرجل يصلي في يوم غيم في غلاة من الارض ولا يعرف القبلة
 فيصل حتى اذا فرغ من صلوة بدت له الشمس فاذا هو صلى لغير القبلة ايستد بصلواته ام يبيدها فكتب جديها ما لم يبقه الوقت ولم
 يعلم ان الله يقول وقوله الحق فابينا قولنا فوجه الله وروى عن جابر ان رسول الله ص بعث سرية كنت فيها اصابتنا ظلمة فلم نعرف
 القبلة فقال طايفة منا قد عرفنا القبلة هي هذه قبل الشمس فاصلوا وخطوا وخطوا وقال بعضنا القبلة هي هنا قبل الجنوب فخطوا
 خطوطا فلما اصبحت اطلعت الشمس اصبحت تلك الخطوط بغير القبلة فلما رجعنا من سفرنا سئلنا النبي ع عن ذلك فسكت فابينا قول الله

في بيان القبلة
 في بيان القبلة
 في بيان القبلة

في رواية عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في رواية عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في رواية عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الاية و قد استشهد من رواية معوية بن عمار ان من خضعت طيلة القبلة لمكة صلى حيث شاء صلوة واحدة و قدما اشرفت به رواية
 اية وهو مذهب جماعة من علمائنا منهم ابن ابي عمير وابن ابونوبه و بدل طيلة اية ما رواه ابن ابونوبه في الصحيح عن ذرارة و محمد بن مسلم
 عن ابى جعفر انه قال يجزى المحض ابدأ ايما توجه اذ لم يعلم ابن وجه القبلة و في الكافي فيناصح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا ان
 ذرارة قال سلك ابى جعفر عن قبلة المحض قال صلى حيث شاء و قال الحق في المعتمد المكنة في المنتهى و قد العلم بالقبلة يجهت
 فان غلب على ظنه جهة القبلة لا مادة حتى عليها و هو اتفاق اهل العلم و ائمة بصحة ذرارة و لو لم يحصل الامارة و اشبهت الجهات
 صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات وهو مذهب علمائنا و استدلوا على ذلك بما رواه الشيخ بسند صحيح الى عبد الله بن المغيرة عن
 اسماعيل بن عباد عن خراس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال قلت جئت في ذلك ان هؤلاء الخلفاء علينا يقولون اذا طبق علينا
 او اظلمت فلم نعرف التمام كذا و انتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان كذلك فليصل لاربع وجوه او قل في غرض هذا الكلام
 بما من ثلث وجوه **الاول** انها منسلة و جهات خراس و ما قيل **الثاني** انها قد ضمت بطران الاجتهاد في غير القبلة و الاصح
 بنون بر و الاخبار صرح في الدلالة عليه و دوى الكافي في الصحيح عن ذرارة قال قال ابو جعفر يجزى القرى ابدأ اذ لم يعلم ابن وجه
 القبلة و عن طاعة قال سئل عن الصلوة بالليل و النهار اذ لم تر الشمس ولا القمر ولا نجوم قال جهت ذرارة و اتهد القبلة جهلك
 و نحو ذلك في الموقن من جماعة **الثالث** انها مخالفة لظاهر الاية و الروايات المذكورة و مخالفة للاخبار الدالة على رفع الحرج
 و الضيق و قد جاب عن الاول بان الكافي قال ان عبد الله بن المغيرة من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و اخبارها باصل عظماء
 الاصحاب و الشهرة بينهم كما ذكره التهذيب لم يعم من الفاضلين الاجماع على ذلك كما عرفت و بعد ما عن قول و جاب عن الثاني بما
 ذكره الشيخ من محل اخبار الاجتهاد على الضرورة جماعيتها و خاصة صلوات الصلوة الواحدة الى اربع جهات فحصل للمعلم فلا يبدل عمدة
 الاجتهاد القيد للظن الا عند الضرورة او تحمل على فقد العلم و الظن معاً لانه لا طريق ح للاجتهاد و ذلك على فقد العلم خاصة و
 هذا التوجيه اقرب و عن الثالث بان الاية على تقدير تسليم دلالتها و الروايات من قبيل المطلق فيجب اطلاق الضرورة و انه لا حرج و لا
 ضيق عند الامكان و قد صرح جماعة بانه يقتصر على الممكن من الجهات فافهم و نقل ابن طائوس القول باستعمال القرعة و نفى عن الثاني
 بعض المتأخرين فاقوله اذا صلى لغير القبلة ظاهراً انها القبلة او لضيق الوقت عن الصلوة الى اربع جهات و الاخبار المكلف لها
 على القول بالتحريم ثم تبين الخطأ وهو بين المشرق و المغرب فان كان في اثناء الصلوة استداروا ثم صلواته وان كان ذلك بعد فصر
 صح صلواته و لم يجب عليه الاعادة وان كان الوقت باقياً و هو مجمع عليه بين علمائنا و بدل عليه محض معوية بن عمار و لو تبين انه
 صلى الى بعض اربعين او اليسار افا في الوقت خاصة و هو اية من الجمع عليه و بدل عليه اخبار كثيرة و لو تبين انه كان مستدبر القبلة افا
 مطم و به قال اكثر منهم الشيطان و استدلوا على ذلك بموثقة غار و هي خاصة في السند و المتن و من ثم ذهب المرحوم ابن ادرج
 تبعهما على ذلك جماعة الى انه يصح في الوقت خاصة وهو الاوى للدلالة اطلاق الاخبار المتكررة على ذلك و يشهد به عموم الامة
 كما عرفت **الحاشية** قوله و من حيث خوف قول وجهك شطر المسجد الحرام و اية للحن من ذلك و ما الله بعاقل فيما يتكلمون اى
 اى مكان و من اى بلاد و اردت الصلوة فول وجهك شطر المسجد الحرام و استقبل منه و قل عز في الامة الاولى و الصلوة ترجع الى التوجه
 اى الى الكعبة المأموذة من ذلك و احمل بعضهم ان يراى بالحج الثابت الذي لا يزل يرفع و قوله و ما الله بعاقل الحج وهو مخدوم
 في قوله ثم ان ذلك لما مضى **السابع** قوله و من حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم قولوا و هو
 شطره لئلا يكون للثاني عليكم جهة الا الذين طلبوا منهم فلا تقصوهم و اخوف و لا تيمم مني عليكم و لمكنكم فقد قد
 معنى صدر الامة و الكلام في وجهه فكارها ملكا قبل منه و **الاول** انما كان فرضنا ما صحاحكم كان قبله كان من مواضع
 التاكيد و التبيين للمكلفين الذين قد كانوا طبعوا على استقبال بيت المقدس فكرر ليكون اثبتة الغلوب **الثاني** انه احيد
 ليعتق به ما بعده و يتصل به فاشبه الاسم الذي تكرر ليعرضه باخبار كثيرة كقولك زيد فاضل فذكرهم زيد فاضل فالاوى
 لبيان الحكم و ليعتق به ما بعده من كون اهل الكتاب عاقلين بذلك و عن جليلة الثانية و الثالثة و منه ان المتصل بالثانية مثل الاولى
الثالث ان يقال ان المعنى متفاوت فالاول لبيان اصل الحكم الذي كان يعلق جهة انتظامه لانه ثبت لاصحابه الذين كانوا
 في المدينة و الثانية لبيان اثبات الحكم للثاني من المدينة اذا المعنى من حيث خرجت منصرفاً عن التوجه الى بيت المقدس و لو جهلك

في مقدمة آخر الصلوة

شطر المسجد الحرام والثالثة لبيان حاله في أي مكان من البلاد فتوجه نحوه من كل جهات الكعبة وسائر الأقطار التي أبعث الله عز وجل
 لتعبد الله فانه ذكر القبول ثلاث على تعظيم الرسول بابتغاء وضاعة وجري العادة الالهية تارة يولي كل صاحب حصة وأهل كل ملة
 جهة يستقبلها ويمتيز بها عن غيره وودع جهة الحالفين على نيت وقرن بكل حلة مغلوها كما يقرن المدلول بكل واحد من ذلك قوله
 لثلاثة معناه لثلاثة يكون لأهل الكتاب عليكم جهة إذا لم تصلوا نحو المسجد الحرام بأن يقولوا ليس هذا هو النبي المبشر به إذا ذكروا
 يصل إلى القبلتين أو أن معناه لا تعذر لو اتعوا أمر الله به من التوجه إلى الكعبة فيكون لهم عليكم جهة بأن يقولوا لو كنتم مغلوذات
 من عند الله لما علمتم عنه وأما قوله إلا الذين أتوا فبغير وجه **الأول** أنه استثناء منقطع كما يقال ماله على إلا الشدة والظلم
 أي لكن الشدة والظلم كقوله ثم ما علم به من علم الأتباع الظن فهو نظير قول النابغة لأعيب منهم خبران سيوفهم حين قولهم
 قراع الكتاب أيا كان منهم حب فهو هذا وليس فليس فكان المعنى في الآية أن كان على المؤمنين جهة ظلالهم في حجاجه وليس له
 جهة فإذا ليس عليهم جهة **الثاني** أن تكون الجهة بمعنى الحاجة فكأنه قال لثلاثة يكون للناس عليكم حجاج إلا الذين ظلموا فانهم
 يحاجونكم بالباطل فعلى هذا يكون الاستثناء متصلا **الثالث** أن يكون الابعثى الواو أي ولا الذين ظلموا قاله أبو عبيدة و
 بعض القويين وانكروا الفراء لم يرد **الرابع** أنه على ضمارة على مكانة قبل ثلاثة يكون عليكم جهة الأعلى الذين ظلموا فانه يكون الوجه عليهم
 قوله فلا تحسبهم هذه تسليبة وتطبيب لأنفس المؤمنين وأخبار بان الظالمين ليس لهم ظفر بالمؤمنين ولا يد فجاء على المؤمنين الخشية
 من الله ولا تم نعمتي عطف على قوله لثلاثة أي تم نعمتي عليكم هذا يعني إياكم إلى قبله بوجههم أو لما استعدون به أو نعم الدنيا كفر
 الأعداء عنكم ونعم الآخرة كالجهة وروى عن علي بن قال التمس ستة الأسلام والقرآن والجمعة والستر والعافية والنق حنا
 في أبدى الناس ولعلكم تهتدون أي يجب عليكم الهداية والتهتدوا إلى أبوابها وإلى التمس بها **السابعة** قوله
 ولكل وجهته هو مؤلفها اسم فاعل وقرئ مؤلفها اسم مفعول وقد نسب هذه القراءة إلى محمد بن علي الباقر عليه السلام وإلى ابن
 عباس والضمير المنفصل على القراءة الأولى راجع إلى الله والمفعول الثاني محذوف أي مؤلفها إياه ويحتمل إرجاعه إلى كل والمفعول
 الثاني أي محذوف أي مؤلفها وجهه وعلى القراءة الأخرى فالتعريف عابد إلى كل وجهته والوجهة بمعنى وهو مصدرا
 على غير القياس وحاصل المعنى لكل أهل ملة من اليهود والنصارى قبله ولكل نبي وصاحب ملة طريقة وهي الأسلام وإن اختلفت
 الأحكام أوجهة يستعبد بالتوجه إليها ولكل من المسلمين وأهل الكتاب قبله ولكل قوم من المسلمين جهة من جهات الكعبة يتوجهون
 إليها كما مر **الثامنة** في سورة الأعراف قوله قل أمر ربّي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادخوه مخلصين له الدين
 بذكرهم يتودون روي في تفسير الباقشي عن الحسين بن مروان عن أبي عبد الله في قوله قل وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد قال يعني لا يمتنع
 روي في باب عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال سئلت عن قول الله عز وجل وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد قال هذه القبلة التي هم مكان
 يكون المراد توجهوا إلى قبله كل مسجد في الصلوة على استقامة أو المعنى أقيموا وجوهكم إلى الجهة التي أمر الله بالتوجه إليها في
 صلواتكم وهي الكعبة وروى الشيخ عن الجبلي عن أبي عبد الله في قوله وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد قال مساجد محدثة قاصرة أو
 بقبها وجوههم شطر المسجد الحرام وقبل المراد بالمسجد أوقات السجود وهو أوقات الصلوة وقبل المعنى إذا أدركتم الصلوة في مسجد
 فصلوا ولا تقولوا حتى يرجع إلى مسجدى والمعنى أقصد المسجد في وقت كل صلوة أو المعنى اخلصوا في الطاعة والعمل وأخلصوا الإيمان
 وفي تفسير علي بن إبراهيم في رواية أبي الجارود عن أبي جعفر قوله كما بدأكم تتودون وفيها هدى وفيها حق عليهم الثلاثة أي
 خلفهم حين خلقهم مؤمنين وكافرا مشقيا وسعيدا وكذلك تتودون يوم القيمة مهتدين خال **النوع الرابع** في مقدمة
 آخر الصلوة وفيه آيات **الأولى** في سورة الأعراف يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم ودينا ولباس النفاق ذلك
 خبر ذلك من آيات الله لعلمهم بذلك روي عن الباقر الصادق عليه السلام في قوله يا بني آدم قالها عاتمة ومعنى أنزلنا قبل أنزل
 ذلك مع آدم وخوا من هبطا فالجمع وهو الظن وقبل النازل السبب كما لمطر وقبل المعنى خلقنا لكم بالندبات السماوية وال
 الأسبب النازل منه كما في قوله وأتزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج وأنزلنا الحديد ويحتمل أن المعنى أعطيناكم ووضعنا لكم وما أعطى
 الله لعبده فقد أنزل عليه وليس أن هنالدهلوا وسفلا لكن المراد العلو الرقي والتعظيم واللباس كلما يصلح للقب من وثب خبره من
 نحو الدرع والسوة العون والركب الآثام من مناع البيت من منعه وخطاره ونحو ذلك مما يحاجون إليه وقبل الركب المال وذا

في مقدمة آخر الصلوة

في الآية التي فيها

في الآية التي فيها

في تفسيره على ابن ابراهيم

الجال الى لباس يتجملون به ويتزينون وقرئ في السواد وديارها وهو بمعنى الرتب او جمع رتب وفي تفسيره على ابن ابراهيم لباس التقوى
 الثياب البيض وروى في الكافي في الموثق عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص البياض فانه طيب ظاهر وكفوا به موتاكم و
 روى فيه ابي عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع البياض الثياب البيض فانه لباس رسول الله ص والباسنا وفي رواية ابن الجارود
 عن ابي جعفر ع في تفسير هذه الآية فاما اللباس فالثياب التي تلبسون واما الزايش فالمتاع والمال واما لباس التقوى فالعفاف
 العفيف لا يبدل ولا عورة وان كان خاديا من الثياب والفاجور ادى العورة وان كان لا يشا من الثياب يقول الله ولباس التقوى
 خير وفي خبر اخر رواه في الكافي الجهاد لباس التقوى ودرع الله المحصنة وجنته وقيل المراد بلباس التقوى ما يتقى به من الحر
 والبرد والحرج ويخوذ ذلك من انواع الضرر كالتي تلبس من الحر وقيل ما يقصده العباد والحبشة من الله ص والتواضع كالصوف
 والشعر وروى في الكافي عن الحسن بن كثير الخزاز قال رابا ابا عبد الله ع وعلمه فقبض فخلط خشن تحت ثيابه ووفوقها جبة صوف
 فوقها جبة خفيفة فقلت فذلك ان الناس يكرهون لباس الصوف فقال كانا في محمد بن علي ع يلبنها وكان علي بن الحسين ع
 يلبنها وكانوا يلبنون اغلظ ثيابهم اذا قاموا الى الصلوة ونحو فعل ذلك وجعله الكلام ان اللباس قد يكون لستر العورة وهو المشا البني
 بقوله ياروي مواتكم فقد يكون السترا جبا وقد يكون مستحيا وقد يكون حراما كلبس الحرير على الرجال وقد يكون مكروها كالسواد
 وما شتم به الناس قد يكون للباس للجمال والزينة ولا يبعد ان يكون قد اشبه الله بقوله وردنا وقد ورد في استحباب البخل اجابكم
 وروى في الكافي عن معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله ع لعبد بن زياد اظها والتمه احبالي الله من حيايتها فابا ان تزين الاني
 احسن زني فقلت قال فارادى عبدا لا في احسن زني فومر حتى مات وفي خبر اخر ان الله يحب الجال والبخل ويبغض البوس الثياب
 وقال امير المؤمنين ع لست بزين احدكم لاحبه المسلم كما يزين للزينة الذي يهين براه في احسن الهيئة وعن ابي عبد الله ع قال اذا
 انعم الله على عبده بنعمة من نعمه وظهرت عليه بسى حبيب الله عدا بنعمة واذا انعم عليه بنعمة فلم تظهر عليه بسى بعض الله عدا
 بنعم الله عدا يكون لباس التقوى كلبس الصوف ونحوه في الخلوات ونحو الثياب بما يقصده التواضع لله ع فقل قراءة الزم
 قراءة الاكثر يمكن ان خبره ليبدأ محذوف اي وهو اقم لباس التقوى ويجوز كونه مبتدأ وذلك صفة وخبره او يكون اسم الاشارة مبتدأ
 فان وما بعده خبره والجملة خبر الاول واما على قراءة الضم فهو عطوف على لباس وعلى ريشا فكون اشارة الى ان اللباس يكون لهذه
 الثلاثة المذكورة وذلك خبر جملة من مبتدأ ونحوه يكون الاشارة الى مطلق اللباس بانه من اتم النعم وان ذلك من العلام الدالة على وجوب
 تعالى واتصافه بالعلم والقعدة والحق والاحسان ويمكن ان الاشارة بذلك خبر الى اخر اعني ما كان من اللباس للتقوى وان فتى
 لباس التقوى بالعفة كما مر في التبيان ظاهر لعلهم اي يحجب عنهم تذكرك هذه النعمة وهذه الدلالة او الاغم من ذلك والابطون
 الشيطان ولا يفتنوا بمتوبها وخدايعه فان ذلك موجب للحرمان كما فعل بالدم كما اشار اليه بعد بقوله يا بني ادم لا يفتنك
 الشيطان كما اخرج ابو بكر من الجنة الآية **الثانية** في سورة الاعراف يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا
 ولا تسرفوا انه لا يحب السرفين في تفسيره على ابن ابراهيم في تفسيره الآية قال في البين والجمعة يغسل ويلبس ثيابا بيضا وروى في
 عند كل صلوة وفي الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان في قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد قال في البين والجمعة وروى في
 عن علي بن سينا عن ابي عبد الله ع في قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد قال غسل عند لقاء كل امام واستجاب هذه الاضام
 المعروف من مذهب الاصحاب وبذلك عليه روايات متعددة ويظهر من ابن ابي عمير في كتابه القول بوجوب غسل الجمعة والاطهار
 واما التمشيط فهو اقم مستحب ويظهر من اطلاق الرواية انه عند الصلوات الواجبة والندبة وفي الفقه مسئلة ابو الحسن الرضا
 عن قول الله عز وجل خذوا زينتكم عند كل مسجد قال من ذلك التمشيط عند كل صلوة وفي كتاب الخصال عن ابي عبد الله ع في تفسيرها
 قال تمشطوا فان التمشيط طيب الرزق ويحسن الشعر ويخرج الحاجة ويذهب ماء الصلب ويقطع البلغم وكان رسول الله ص يترج قلعته
 او يبين مرة ومن فوقها سبع مرات ويقول ابر بندي في الذهن ويقطع البلغم وروى انه سيدا من تحت الى فوق او يبين مرة ويقرأ انا انزلنا
 الخ ومن فوق الى تحت سبع مرات ويقرأ العاديات ويقول اللهم سرح عني الهوم والنعوم ورحشة الصدور وروى عن الصادق
 ان من سرح لجمته سبعين وحدها مرة لم يهره الشيطان او يبين يوما وعن الكاظم ع اذا سرح اسك وجمعت فامر التمشيط على ص
 فانه يذهب بالهم والوباء وهذه الرواية الاولى رواها ابن طاهر في امان الاخطار والاهم من من الكافي وفي طب الائمة ع

في تفسيره على ابن ابراهيم

في تفسيره على ابن ابراهيم

في مفصلة آخر الصلوة

في تفسير قوله تعالى
وإذا قرأ القرآن فاستمع له
هاديا مستمعين

القط من قيام يؤت الفجر في مكادوم الاخلاق عن النبي من امتشط فاما ركة الدين وعن الكاظم ع يورث الضعف في القلب
 وروى الصدوق عن المعلى بن خنيس قال قال ابو عبد الله ع شريح العارضين بشدا الاضراس وشريح اللحية بذهابها ولو باو شريح
 الغوابين بذهاب بيلابل الصدور وشريح الحاجبين امان من الجذام وشريح الراس يقطع البلم وفي رواية بن السمت في اذكرة في
 الكافي قال قلت وما الوباء قال الحق في تفسير العباسي عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سئلت عن قوله خذوا زينةكم عند كل
 قال التمشط عند كل صلوة فزينة فافله وفي مجمع البيان اي خذوا ثيابكم التي تزينون بها للصلوة في الجماعة والايضا عن ابي
 جعفر الباقر ع في تفسير العباسي عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن الرضا ع قال هي الثياب وعن جهم بن ابي خنيس قال كان الحسن
 بن علي عليهما السلام اذا قام للصلوة لبس اجود ثياب به فقبل له بالبن رسول الله لم يلبس اجود ثياب فقال ان الله جميل يحب الجمال وانا
 اتجمل لمربي وهو يقول خذوا زينةكم عند كل مسجد فاجتنب لبس اجود ثيابي وفي التفسير المذكور عن الحسين بن مهران عن ابي
 عبد الله ع في قول الله عز وجل خذوا زينةكم عند كل مسجد يعني الائمة عليهم السلام وفي اصول الكافي عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي
 الهيثم عن ابي عبد الله ع انه قال وصل الله طاعة ولى امره بطاعة رسول الله طاعة من تولى طاعة ولى الامر بطاعة
 الله ولا رسوله وهو الاقرار بما ازل من عند الله عز وجل خذوا زينةكم عند كل مسجد والمتوا اليوت التي اذن الله ان ترفع الحديث و
 الزينة على معرفة الائمة عليهم السلام واخذ الاحكام عنهم هو المفعول لان الزينة الحقيقية هي ما كان على هذا من وعمل منها جهم وغيره
 فهو من العبايج والامور الشنيعة يدعون بذلك كل متدين وقيل منشاخذ ما استردون به عودانكم وانما قال ذلك لانهم كانوا يتزعمون
 ثيابهم للطواف روى سعد بن جبر عن ابي عباس قال كان العرب يطوفون بالبيت عراة وبعلون ذلك بانهم لا يطوفون بثياب عاصوا
 الله فيها فطاف امرأة على فريجها خوفة وسهر وهي تقول يوم يبدو بعضه وكلها فابدا منه فلا احل فتركت ونقلت ان الرجال كان يمشون
 بالثياب والشاء بالليل وذكر جميع من المفسرين ان المراد باخذ الزينة هو ستر العورة في الصلوة وفيهم من ذابها محمد بن الفضل المذكور
 وجوب الستر في الصلوة مع الامكان مقطوع به في كلامه لا محاب وله احكام مذكورة في الكتب الفقهية قوله كواواشروا الآية هي
 صورة الامر المراد الابهة قيل كان بنو اعامر في ايام مجهم لا ياكلون الطعام الا قوتا ولا ياكلون سواهم بطون بذلك مجهم فقال المسلمون
 نحن احق بفعل ذلك فتركت الآية وقيل ان المعنى لا يتجاوز من الحلال الى الحرام وقيل معناه لا يخرجوا عن حد الاستواء في زيادة المقدار
 وقد حكى ان الرشيد كان له طبيب نصراني فحاذق فقال ذات يوم لعلي بن الحسين بن واقد ليس في كتابكم من علم الطب شيء والعلم لما علم
 الايمان وعلم الايمان فقال له على قد جمع الله الطب كله في صفات من تكلم به وهو قوله ثم كواواشروا ولا تفرحوا بجمع بيتنا في قوله
 المعدة بيت الداء المرض جهمه هو وطء والحجبة راس كل داء واعط كل بدن ما عودته فقال الطبيب ما ترك كتابكم ولا بيتكم لجا بنوس
 لجا وقد قل في الفقه ان ليس فيما ينفع البدن اسرفا فيما اتلف المال واضر بالبدن قال بعض الفضلاء الظاهر ان الواو
 يتبع اولان الاسراف فيحقق بكل واحد منهما وفي الخبر عنهم عليهم السلام ان علام المسرف كل ما ليس له وليس ما ليس له وبظهر من الاخبار
 ان الاسراف ينقسم الى محرم ومكروه ولا يبعد ان يكون المراد من الاسراف هنا ما يشمل الاسراف المحرم والمكروه في الملبس والمأكول والشراب
 كلبس المحرمات ولبس ما لا يليق به ولبس ثوب الجمل في النوم والحذمة واكل المحرمات واشربها واكل واشرب ما يؤدى الى الهلاك
 الى الامراض ونحو ذلك كالاكل على الشبع وكما دافد فضل الاماء وحذف النوى كما ورد في الخبر ويمكن ان يكون المراد هنا المحرم من اللبس
 خاصة وهو الاظهر لان انتهى حقيقة في التحريم ولعوله لا يوجب المسرفين اي بعضهم وبرشد الى ذلك قوله ثم قل من حرم زينة الله
 التي اخرج لعباده اي الامور التي خلقها لنفعهم من فطن وكان وصف ونحو ذلك والقبليات من الرزق اي المستلزمات من الماء
 والمشرى بفتح لاء الانكار هو ما عدا ما يصدق عليه الاسراف كما اشار بقوله خلق لكم ما في الارض جمعا وقوله والانعام خلقها لكم
 وقوله لا اخذ فيها اوحي الى محرمها على طاعم الآية والاخبار الواردة بالاباحة كثيرة وبالجملة هذه الآية ونحوها تدل على الابهة والاضحة على
 ان الاشياء خلقت على الاباحة ويحكم به العقل انما خرج لبدل كالدن ولم الخبز والحباش ونحو ذلك وروى الكافي عن
 العباس بن هلال الشامي عن ابي الحسن ع قال قلت جئت فلانا ما احبب الى الناس من اكل الجشب يلبس الخشن ويشتري فقال اما
 علمت ان يوسف نبي كان يلبس اقبية الدجاج مزودة بالذهب ويجلس على عجال فرعون يحكم فلم ينجح الناس الى لباسه وانما احبوا
 الى قسطه وانما يحتاج من الامام الى ان اذا قال صدق واذا عدل انجز واذا حكم عدل ان الله لم يحرط طائفا ولا شرابا من حلال وانما حرم

في تفسير قوله تعالى
ولا تأكلوا مما اصابه
الطعام الا اذا لم يضر

ونسج
ذكر ما يدل
على ازالة الاباحة
من ذكر هذه الآية
نشأه الله

الحرام قل وكثر وقد قال عز وجل من حرم زينة التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وعزى سبحانه ثم قال بشاير المؤمنين جند
الله بن عباس الى ابن الكوا واصحابه وعليه قصص دقن وحلة فلما نظروا اليه قالوا يا ابن عباس انت خيرنا في انفسنا وقلوبنا هذا لباسنا هذا
وهذا اول ما اناصركم به قل من حرم زينة التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وقال عز وجل خذوا زينتك عند كل مسجد وعزى
محمد بن حنبل في نسخة قال من سفيان الثوري في المسجد الحرام فرأى ابا عبد الله ثم وطئ ثيابا كثيرة القيمة فقال والله لا تبته ولا ابته فدا
منه فقال يا ابن رسول الله مثل هذا اللباس ولا اخذ من ابائك فقال ابو عبد الله ثم كان رسول الله ثم في زمان ما لم يزل رسول الله ثم
مقتر وكان ياخذ لثمة وقناره وان الدنيا بعد ذلك ارتخت عز البها حتى اهلها بها البر ادها ثم تلا قل من حرم زينة الله التي اخرج
لعباده والطيبات من الرزق فضى احق من اخذ منها ما اعطاه الله غير ان با وورقي ما ترى على من ثوبا ثما لبست للناس ثم اجاب ببد
سفيان فخرها ثم رفع الثوب الا على واخرج ثوبا تحت ذلك على جلده غليظا فقال هذا البسة لنفسى غليظا وما رأيت للناس ثوبا اجبت
ثوبا احله غليظا خشن وداخرا ذاك ثوب لبس فقال لبست هذا للناس وللبست هذا لنفسك فخرها وتوحد ذلك من الاخبار الدالة على ان
الجلود لبس الناس **الثالث** في سورة المائدة حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الجحيم لا يخرجه من الارباب الميتة
الحيوان ذوال الروح وفارقة دوحه من غير ذكيرة شرعية وتجهل ان يكون المراد كل حيوان ما كوال اللحم من حيوة وفارقة الروح من غير
تذكية شرعية فيكون الضرب من جهة الموت خاصة فلي هذا يمكن ان يكون في الآية اشارات ما لا تحل الحيوة كالشتر والقول لا يكون
لبسه حراما كما ذكره الاصحاب وذلك عليه الروايات ثم الظاهر ان ذكرنا للاشارة الى بيان المستثنى المشار اليه بقوله لا ما يلبس عليكم
فالمخرج اكل الاشياء المذكورة كما يشترطه حريم الدم ولحم الخنزير وما بعده فان المتبادر تعلقه بالاكل خاصة وشرطه
مادوا في حيون لا جوارح البقرة انه قل في قوله حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قال الميتة والدم ولحم الخنزير معروضة
ما اهل لغيره بمعنى ما ذبح للاضنام واما المتخفة فان الحيوان ما كان لا يكون الذابح ولا يكون الميتة وكانوا يحقون البقر والغنم
فاذا انقضت وماتت اكلوها الحديث فان ظاهرنا نضمت الخبز هو حريم الاكل فيجوز المناسبة كراية في احوال الاطعمة لكن ذكر جمع من
اهل الاصول والتفسير انما امتنع على الخنزير والدواب لانها غير مقدرة تبتن فقد رخصنا فلذلك قبل انها من الجمل لاختلاف
ان يراد البيع او الاكل او نحوها ولا قرينة على تعيين احدها وقال بعض بقدر الانقاع لانه ليس ببعض المذكورات اولى من بقدر الاخر
فيقدر لفظ بتم الجميع لخرج عن الاجمال ولان تقدر الانقاع اقربا للحايات الى الحقيقة ولما كان من جملة ذلك تبين حلهما في
الصلاة ذكرت الآية في هذا المقام وتقدم جواز الصلوة في جلد الميتة ولو دبح سبعين دفعة من الجمع عليه من الاصحاب وبذلك عليه التصور
المستفظة بل لا يجوز لبسه وان دبح على المشهور ولا الانقاع بشئ منه سوى الشئ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن غيره واحد عن ابي عبد الله
في الميتة قال لا يصل في شئ منه ولا مشع وفي صحيح محمد بن مسلم قال سئل عن جلد الميتة اهل السنة الصلوة اذا دبح فقال لا ولو دبح
سبعين مرة وعن علي بن المغيرة قال قلت لابي عبد الله ثم جعلت هذا الميتة ينفع بشئ منها قال لا الحديث وطريق الحكم بالتذكية
اما العلم بذلك ووجوده في هذا المسلم او في سواهم سواء انجزوا بالبدا والتذكية او لم ينجرو سواء كان من يخل جلد الميتة بالذ
او بغيره اهل الكتاب ام لا والى ذلك ذهب الاكثر وهو الاقوى الا ان ينلم انه غير مدرك او ينجرو بالبدا والعدل الشقة بذلك وقد
استثنى من الميتة ما لا تحل الحيوة الامن بجس البشري على الاقوى وبذلك عليه مع الاجماع اشار هذه الآية كما اوينا اليه وقوله تعالى
ومن اصوافها وادبارها واسعارها ما حالكم فان اطلاقها شامل لذلك وبذلك على ذلك باقية الاخبار والمنكزة وربما استدل
بالآية على نجاسة الميتة وكأنه استنبط ذلك من نجاسة الدم ولحم الخنزير ولا يخفى انه لا دلالة فيها على شئ من ذلك وانما استنبط
الخامسة من دليل اخر وسياتي تنتم البحث فيها في كتاب الاطعمة انشاء الله ثم **السادس** في سورة النحل والاسنام علمها لكم فيها
وفى ومنافع ومنها ما تاكلون والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستقون بها يوم تظنونكم الاية صلا هنا
جملة من جعلها واسعة عنها ان خلق الانعام لغنمكم قال في القاموس المثلث وفردت عن عينه الابل والشاة وخاصة بالابل الجمع انعام استقر
ولا يبعد ان المراد هنا ما يبنوا البقر والجمال والبغال والحمير ونحوها من الوحش والاهل بل يتناول كثير من المهرمان كالتمود و
الفك ونحوها مما يحصل به الانقاع في الجملة فان ذلك مما يصدق عليه الانعام ويحصل به الامتنان التام كما يفضى المقام في ذلك
عليه قوله ثم احلت لكم بهيمة الانعام قال في نسخة لجمع البيان والبهيمة اسم لكل ذي ارج من دواب البر والجر قال الزجاج كل حيوان

في قوله تعالى
وما اهل الجحيم لا يخرجه من الارباب
الميتة

اي لم يزل
لهم بهيمة الا
ضام الا ما ينسحق
عليه اي بهيمة
الانعام خلاف لكم
الامثلة منها و
الحقيقة في الترتيب
في قوله
الميتة

والايات في قوله تعالى
وما اهل الجحيم لا يخرجه من الارباب
الميتة

في فقهنا الآخر الصلوة

في فقهنا الآخر الصلوة
في فقهنا الآخر الصلوة

فهو جهة انتهى والأصناف بآية أي جهة هي الأنعام المذكورة وفي تفسير أهل البيت عليهم السلام أن المراد بجهة الأنعام جهة التي توجد في بطون أمهاتها إذا اشترت قبل ذلك على التسمية أي وأطلق الفقهاء الأنعام في باب الزكوة على الأبل والبقر والغنم والبقير
قال بعض المفسرين ثم ذكر المنافع الحاصلة منها الذئب وهو بالكسر ويحرك بفتحة الهمزة في كسر الجيم وكرم والقاموس بالكسر تاج الأبل أو أبادها والاشقاق بها وما أداها من الأصواف والأوبار وفي تفسير علي بن إبراهيم قال أبو الجارود الذئب
حواشي الأبل وقيل بل هو ما أداها من البوت والشباب وحمله ومنافع مثل اللبن والركوب في حمل الأقال إلى بلد لم تكونوا بالعين لا
يشق الانفس والحرق وآبهم المنافع لكثيرها وصح ببعضها كالأكلة منها لثمة الاهتمام ثم أشار إلى نوع آخر من النعم بقوله جعل لكم
من يوتكم سكناً أي صبر لكم من البوت التي تصنعونها من الحجارة وغيرها من الآلات التي خلقها وبيترها لكم وأقدركم عليها ما
تتمكن إليه أنفسكم وتطمئن به قلوبكم ثم توسع قلبكم وبيتر حيث جعل لكم من جلود الأنعام يعني الأدم بوتا مقابا أو خياما وهو
المنافع المصنوع بها وقيل يجوز أن يتناول المتخذ من الصوف والوبر والشرقة يصنع منها ما هو مأخوذة من جلودها باعتبار
ثبوتها على الجلود وقد يصدق اسم الجمل على الأدم مع ما ثبت عليه والظاهر أن ذلك على سبيل الجواز فيكون على هذا القول من
استعمال الشيء في الحقيقة والجواز من باب صوغ الجواز مستصحبها يوم طعنكم ويوم أقامتم أو في الحضر والسرور في الاحتمال والاقامة
من المنافع المصنوع بها ما أشار إليه بقوله ومن أصوافها من النعم ومن أبادها من الأبل وأشارها من المراتنا قال أبو جعفر هي ممتعة
البيت وقال أبو زيد الأثاث المال أجمع الواحدة أثاثه وقال القرطبي هو متاع البيت لا واحد له قال في القاموس هو متاع البيت
بلا واحد أو المال أجمع والواحدة أثاثه وقال بعضهم الأثاث ما جدد من الفرش وما لبس فهو خروف وأشد شعر الحسن بن علي الطوسي
تقدم العهد من أم الوليد بنا دهر وأصا وأثاث البيت خروشا ومتاعها هو على ما ذكر أبو زيد من قبل ذكر الخاص بعد العام وظل
ما ذكر غيره يكون تأكيداً قال في القاموس المنفعة والتلعة فلا يبعد أن يكون المراد مطلق المنفعة كالجمود منه والجمال وحشايات
الملابس ويحذف ذلك كما لا يبعد من الأثاث عرفاً فيمثل الثياب والأكسية فأنه مما يهتمون به ويبتغون وقد يراد به التلعة التي ينفع بها
في نحو المناجر قوله إلى جنس أي إلى مدة من الزمان وقيل إلى يوم القيمة وقيل إلى وقت الموت أي موت الأنعام أو موت المالك وقيل إلى
وقت بلوغها أو فاتها إذا عرفت ذلك فقد استفاد من إطلاق الآية جواز اتخاذ الملابس من الصوف والوبر وطهايتها وجواز
الصلوة فيها والفرش والصلوة عليها إلا الجود الخارج بالدليل بل جواز ذلك من الجلود لكن خرج جلود الميتة بالدليل ومن ثم
ذكرت في هذا المقام قافيتهم اعلم أن صدق هذه الآية قد ذكر في أول سورة النمل أي جمل قال والأنعام خلقها لكم فيها ذرة ومنافع ومنها
تاكلون ولكم فيها جمال حين يرحبون وحين يشرون وتعمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالعين لا يشق لأنفسكم ركبكم لرفع حِمْلهم ولينزل
والبعال والحبر لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون وكانهم لم يذكرها هنا لعدم دلالتها على جواز الصلوة في ثوبها واستفادة
ذلك من الصوف ونحوه مما ذكر في الآية المذكورة وفيه أن استفادة ذلك من جلودها ذرة قريبة فاقهم الخامسة في سوا الظل
والله جعل لكم مما خلق من الأشجار ونحوها من الثياب أدمته وما يتخذ من جلود الأنعام وما ثبت عليها من الصوف ونحوه ظلالاً
تستظلون به من حر الشمس وجعل لكم من الجبال أنحاً تجمع كن وهو ما يحفظهم من البرد والحر والمطر وهو ذلك كالبيت الذي تحتها
منها ولو بالبناء من صخرها وكالكهف ونحوه مما يحفظهم من ذلك وجعل لكم سرائيل يمينكم الحرة وسرايل يمينكم باسم الآية جمع سرائل
قال الزجاج وهو كل ما يلبس في القاموس هو بالكسر التبريد والذرع وكل ما لبس وعلى كل حال يدل المتخذ من القطن والكتان
الصوف ونحو ذلك وعدم ذكر البرد لأن الخطاب قد توجه لأهل البلاد الحارة فكان ذلك لديهم أهم أو أكفأ بذكر أحد المقتضى
عن ذكر الآخر لا شترأ كهما في العلة وربما قيل إن وجه ذكره أن الحاجة إلى ما يدفع الحر أهم لأن البرد قد يدفع بغير السرايل
وأما السرايل التي نقي اللباس فهي الدروع ونحوها مما يلبسونه عند الحاجة ويحفظون به عن طعن الرماح ونحوها إذا عرف ذلك
فلا يبعد أن يكون المراد من الآية الأولى ما عدا اللباس من الأثاث والامتعة من هذه الآية اللباس راحة للتأسيس لا حرج على
التأكد ويكون المراد من هذه الملابس من غير الصوف والوبر والقول بالتبريد مع التأكيد غير بعيد بالجملة هي
دالة على جواز اتخاذ هذه الأشياء وأباحها ولبس من ذلك عن جواز الصلوة فيها إلا ما أخرجه الدليل كالحجر والرجال ومن ثم
ذكرت في هذا المقام قوله كذلك يمين يمينه طعنكم لعلكم تسلبون أي يبرئكم من تلك النعم المذكورة واستغناء لكم وأتمها طعنكم

في فقهنا الآخر الصلوة
في فقهنا الآخر الصلوة

في الصلاة السابعة والثمانين
بالقراءة

في صلاة النحر
في صلاة النحر

لعلكم تتقون لذلك وتغادون الى الاسلام وقرأ ابن عباس بنفع الله من السابعة من مقام المحرورين من القتل والمجازاة بسبب
الترابيل ومنه ومن شدة الحر والبرد ونحوه ومن ذلك ومن شدائد القصة وهو انها السابعة من سورة البقرة ومن اظلم
من منع مساجده ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين الاية الظلم هو الشدة في الحر والبرد
عن طاعة الله وخلاف العدل والمنع هو قصد المحلولة ومن كاد استغفام الانكار في مبتدأ واطلم خبره ومنعاً جدي مفعول اول منع
وان يذكر مفعول الثاني على معنى متردد في المساجد اذ صديها ويجوز ان يكون على حذف الجاء وحذف المضاف على ان يكون
مفعولاً لاى من ان يذكر او كراهة ان يذكر فان قيل على هذا في الوحيين تعبد المنع المقيد والمعلل لا المطلق فيعلم منه الجواز
في الجملة واجيب بان الغرض بان يكون ان من فعل ذلك فهو في حرام الظلم مع عدم القيد والعلة لا يعيد الا فيكون اظلم لا
ظالم ويجوز ان يكون بدلاً من مساجد بل اشتغال قبل سبب نزول الاية على ما روي عن ابي عبد الله هو ان قريشاً منعوا رسول
الله ثم دخل مكة عام الحديبية ومجد الحرام وقبلهم الزوم لما غزا على بيت المقدس وسقوا في خرابه حتى كانت ايام عمر فظهر
الله المسلمين عليهم فصاروا لا يدخلون الا خائفين وقيل بحت نصر خرب بيت المقدس واخانه على ذلك النضاري وعلى كل تقدير
واحد مما معنى الايتان بصفة الجمع والتجواب السبيل يخصص والمراد جميع المساجد وروي عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام ان المراد
جميع الارض لقول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجداً وتربتها طهوراً وقد يقال على هذا الحديث انه لا يناسبه الدخول خائفين بل لا
يناسبه السعي في خرابها ايضاً ويمكن ان يدفع بان الذي هذه صفة من الكثرة فهو في دخولها في ارض كانت يكون خائفين بل لا
المسلمين به واما السعي في خرابها فهو بالظلم والمجور ولو عيى على ذلك وفي معنى هذا الخبر ما رواه الشيخ عن عبيد بن زياد قال قال
ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم يقول الارض كلها مسجد الا برعاً طامعاً ومقبرة ولا يجاب ايضاً بان المراد المسجد الحرام مع المساجد التي بناها المسلمون لما
هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فان قريشاً هدموها ولا يرد هذا ان قريشاً لم يسموا في قريش المسجد الحرام لان غارة المسجد انما يكون بالصلوة
فيها فخر بها منع المصلين من الصلوة فيها ولا يجاب ايضاً بان المراد مواضع السجود فيه فانه يقال لكل موضع من المساجد العظيم مسجد
يقال له مسجد والمراد اسم الصلوة فيها وهي جميع الطاعات والادعية والاذكار والسعي في خرابها هو صدم اهلها
حسبها او اخراجهم منها او هدمها معاً قولاً اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين من المؤمنين ان يبطشوا بهم فيكون اخباراً منه
قال في نصر المؤمنين او يكون المعنى ما كان لهم في علم الله فيكون ذلك وعد للمؤمنين بالنصر واستخلاص المساجد منهم وقيل معناه
النهي عن دخولهم المساجد وتمكينهم منها نقل الله تعالى في هذه الاية امر النبي صلى الله عليه وسلم ما ينادي الا لا يخرج بعد الغمام مشركاً ولا يوطئ
هذا البيت عزمان فكانوا لا يدخلون بعد ذلك وروى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما كان للشرك ان يضرنا مساجد الله شاهدين على
انفسهم بال كفر يعني المسجد الحرام وقوله فلا يضرنا المسجد الحرام بعد غامهم هذا في الجملة كون المانع من الذكر فيها والسعي في
تخريبها في اعلل مراتب الظلم دليل على كمال عظمتها وارتفاع شأنها فيستفاد من انها احكام منها ربحان اتخاذ المساجد وروى الشيخ
في الحسن عن ابي عبد الله الخصال قال سمعت ابا عبد الله يقول من بنى مسجداً بنى لله بيتاً في الجنة وفي جوارحه ولو كمنهض فطاة ومنها
ربحان ابقاع ذكر الله فيها والاخبار الواردة في فضل الصلوة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الكوفة والمسجد ببيت المقدس
ومسجد الحلة والتوقي كثر جداً ومنها ربحان غارها بالسعي اليها بابقاع الصلوات فيها والادعية والاذكار واصلاح المستهد
منها وكنسها والاسراج فيها ونحو ذلك روي الصدوق في كتابه ان في التولية مكتوب بان يوفي في الارض المساجد فطوي بسجد
تظهره ببيت ثم دار في بيتي الان على الموقر كرامة الزائر الا بغير المشائين في الظلمات الى المساجد بالتور والساطع يوم القيمة
روي الشيخ عن علي بن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال من شئ الى المسجد يضع رجلاً على رطله لا يابس الا سجد له الارض
الى الارضين السابعة وفي خبر اخر عن الصادق عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان القرآن حديثه والمسجد بيتي في الله له
بيتاً في الجنة ومن علم قال من اختلف الى المسجد صاحب ايمان اخلصه الله في الله او علم مستظراً او اية محكمة او يسمع كلمة
ناله على هدى او سمع منظره او كلمة تفرقه عن ربه او يترك ذنباً خبيثاً او يسمع روي ان من كمن مسجد يوم القيمة وليه الجنة
واخرج من النار بمقدار ما يدرجه العبد غفر الله له وروي عن اسحق في مسجد سراجا من زول المشكة وحلة العرش يستغفر فيه ما دام
في ذلك المسجد يوم ونحو ذلك من الاخبار الواردة بهذا المضمون ومنها خبر في الخبرين انما يدرج في الخبرين الى ما يدرج في الخبرين

في فقهنا آخر الصلوة

فدخل فيه ضرب جلدانها وادخل شطرها في طريق اودار واخذ فرشها واشغالها بشئ ما في العبادة كالبيع والشراء ونحو ذلك
 كما يصير سبيل الترك العبادة فيها وقد يكون البيع ونحوه فيها مكرها اذا لم يكن بهذه المرتبة وقد يستفاد منها ايقاع رجحان تعظيمها
 بدخلها الامتطهر ولا يبرق فيها ولا يدخل اليها نجاسة ونحو ذلك من الاذبا المذكورة في الكتب الفقهية المدلول عليها بالروايات
 الواردة عن اهل البيت عليهم السلام قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب **السابع عشر** في سورة التوبة
 ايما يعثر مساجدا لله من امن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يحن الى الله فسنى ذلك ان يكون من الصلوة
 قبل هذه الآية قوله ما كان للمشركين ان يبرروا مساجدا لله شاهد بن علي انفسهم بالكفر او كانت يحبطا عالمهم وفي النارهم خالد بن
 عرف معاني التفسير فيمكن ان يكون المراد بيان الواقع وهو ان الذين يبررون المساجد يبرحون في ذلك هم المتصفون بهذه الصفات
 لا اهل الشرك ويمكن ان يكون الغرض بيان الغاية المترتبة على التبرر وهو حصول الثواب بحق المتصفون بهذا التبرر
 المؤمنون دون المشركين فان اعمالهم يحبطها كفرهم كما قال تعالى وورثنا الى ما عملوا فاجعلناهم هباء منثورا ويمكن ان يكون الغرض المحق
 على تعبيرها وان ذلك مما اشددت حنانيه سبحانه به وبيان ان فاعله والتاخي به في اعلى المرتبة اعظم المنازل ولعل الغرض من
 الانصار على الايمان بالله والصلوة والزكوة التمثيل بافعال القلب والبدن والمال والاهل والافضل من الاصول والفرع ويكون
 ذكر الزكوة تحية لان قول الصلوة مؤقوت على احوالها كما ورد في الخبر عنهم عليهم السلام قد بما يقال ان الايمان بالله والاهل والاعمال
 بتسليم الامر بالرسول صلى الله عليه واله والدعاء به واقامة الصلوة والالتزام بالزكوة تسليما للامان ببقية الافعال لانهما اصعب
 الباديات البدنية والمالية والاقبال بالانصب هو من عليه الايمان بالاسهل وهذا ايات تتصلق بالمساجد كونه باقية هذه الآية منها
 في سورة الاعراف واقبلوا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه لخليصين لا الذين يحتمل ان يكون اقامة الوجه كناية عن الصلوة ويكون
 المراد بالمسجد واحدا للمساجد المعروفة المبنية للعبادة اى صلوا في كل مسجد حضرت الصلوة واتم منه والحق صلوا في كل مسجد علمه
 اما تحية او غيرها مما يتفق حضوره من الغرائض او غيرها ولو قضاء ففيها حق وتجب على اقامة الصلوة في المساجد كما وردت في
 الاخبار ويحتمل ان يكون المراد بالمسجد موضع الصلوة من الارض كلها كما مر من قوله جل جلاله الا من كان منكم غافلا فليكن
 الى العبادة واقبلوا بها مع الاخلاص بها اى اقامة الافعال والشرط على التبع الذي قرره الشارع ويحتمل ان يكون اقامة الوجه
 كناية عن التوجه الى القبلة ويكون المراد بالمسجد اما الصلوة او موضعها اى توجهوا الى القبلة في اى مكان صلتم دوني الشفع عن
 ابن جرير عن ابن جندب قال سئل عن قول الله عز وجل واقبلوا وجوهكم عند كل مسجد قال هذه القبلة اية وروى عن الحلبي
 عن ابن جندب قال في تفسير الآية قال هي مساجد محدثة فامر ان يقبلوا وجوههم شطر المسجد الحرام وفي تفسير الباقين عن الحسن بن
 بن مهران عن ابن جندب قال في قوله واقبلوا وجوهكم عند كل مسجد قال يعني الامم عليهم السلام وادعوه حفظ على اقبوا اى ادعوه
 عند كل مسجد وخلصين حال من ضمير اقبوا وادعوا في الآية دلالة على الحق على الدنيا في المساجد والاخلص بالعبادة والدعاء وحمل
 عطف جملة ادعوه لخلصين على اقبوا على ان يكون الحال من ضمير ادعوا فلفظها دلالة على الحق على الدنيا مع الاخلاص بالدين
 الله في جميع ما يدعون به الله ومنها في سورة يونس واوحنا الى موسى واخبره ان نبأ قومك بضر بؤنا واجلوا بؤنكم قبله وادعوا
 الصلوة وبيش المؤمنين يقال نبوت له منزلا اى اخذت له واصلة الرجوع من اياه اذا رجع سعى المنزل بماء لكون صاحب رجوع اليه
 اذا خرج عنه والمراد اجلا مضرا اقامتكم واقامة قومكم واجلوا فيها بؤنا اى مزموم بذلك والكراد يجعلها قبله جعلها مستأ
 من قبل الطلاق الجزم وادعوا الكل اى صلوا في بؤنكم وانما امروا بذلك لجملة الخوف من فرعون وقبلة لانه على رجحان الصلوة في
 البيت عند الخوف وروى في كتاب حلال الشرايع باسناده الى ابي داود قال ان رسول الله صلى الله عليه واله خطب الناس فقال ايها الناس ان الله عز
 وجل امر موسى وهرون ان نبأ قومك بضر بؤنا واجلوا بؤنكم قبله وادعوا الصلوة وادعوا الصلوة وادعوا الصلوة وادعوا الصلوة
 طابا متى بمنزلة هرون من موسى فلاجل لاحدان يقرب لئلا يبت من مسجد ولا يبت من مسجد الا على وذرت من ساء ذلك ففهمنا و
 ضرب يده نحو الشام وفي تفسير علي بن ابراهيم باسناده عن منصور عن ابي ابراهيم قال لما خاف بنو اسرائيل جبارها اوحى الله
 تعالى الى موسى وهرون ان نبأ قومك بضر بؤنا واجلوا بؤنكم قبله قال امر ان تصلوا في بؤنكم ونبأ قوله تعالى وسورة التو
 والذين آمنوا وامنوا بآيات الله وقرآنا بين المؤمنين واوصيا الذين آمنوا بآيات الله وقرآنا بين المؤمنين واوصيا الذين آمنوا بآيات الله وقرآنا بين المؤمنين

في تفسير القرآن الكريم

في تفسير القرآن الكريم

سیدنا ابوبکر صدیق

فما لا ينال القاصدين
من النفع

في تقاضائ الصلاة

في ان الاذان والاقامة
في الصلاة

الهاذي من العقاب والجملة الالهة تدل على مشروعية الاذان وهو من المتفق عليه بين الامة بل هو من السنن الماكيدة وثوابه عظيم
روى الشيخ في الصحيح عن عوف بن وهب عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص من اذن في مصر من امصار المسلمين سنة وجبت له الجنة
وفي نسخة اخرى عن الصادق ع انه يفرز للمؤذن مدحونة ويثقله كل شيء متممة والاحبار بذلك كثيرة جدا وقد اجمع
اصحابنا على ان الاذان والاقامة وحى من الله ع على لسان جبرائيل كسايا العبادات ويدل عليه ما رواه في الكافي في الحسن ع
منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال لما هبط جبرائيل بالاذان على رسول الله ص كان راسه في حجر علي ع فاذا جبرائيل واقام فلما
انتهى رسول الله ص قال يا علي سمعت قال نعم قال حفظت قال نعم قال ادع بلا لافعله يدعي علي ع بلا لافعله وفي الحسن ع
والفضل ع عن ابي جعفر ع قال لما اسرى رسول الله ص الى السماء فبلغ البيت المعمور وحضرت الصلاة فاذا جبرائيل واقام فقام
رسول الله ص وصفا الملك والنبوت خلفه ولاننا في بين الخبرين لجواز حصول ذلك مرتين في السماء واحدة وفي الارض اخرى
واطبق العامة على نسبة الى رضى الله عنه بن زيد في منامه قال ابن ابي عمير اجمعت الشيعة على ان الصادق ع لم يوتما دعوا ان النبى
اخذا الاذان من عبد الله بن زيد فقال لولا لوى على بيتكم فترحمون انه اخذ من عبد الله بن زيد واكثر اصحابنا على استحباب الاذان
الاقامة في الصلوات لحسن اداء وقضاء للنفس والجامع للرجل والمرأة لكن بشرط ان تستر بذلك فقل بوجوبها على الرجال خاصة في
الصبح والمغرب والجماعة والاقامة فياعد ذلك وقبل يجب الاذان في الصبح والمغرب والجمعة وعلى الرجال خاصة في الجماعة والاقامة
يجب عليه في كل فرضية وقبل يخفى وجوب الاذان في الصبح والمغرب والاقامة في جميع المحل والظاهر الاستحباب في الكل **النوع**
الخامس في مقدار الصلاة وقبالات **الاولى** في سورة البقرة وقوتها اثبتت بقدمت وقد استدلت بقوله في مواضع
وجوب القيام في الصلاة وقوله الله على وجوب النية وقوله فاني على ثبوت النية وقدمت الكلام في الاجزى واما الاول فلعل
وجبه ان سباق الآية بشرط ان المراد القيام في الصلاة وان ظاهر الامر الوجوب وقد استدلت على ذلك بقوله ع فضل لربك وخمرة
بناء على ما روى في الكافي في الصحيح عن جابر عن جعفر ع قال قلت له فضل لربك واخر قال اخر الا اعتدال في القيام ان يقم
عليه مخرة والتقصير الدالة على وجوبه فيها مع الامكان مستبضة وهو من المجمع عليه بل هو ركن من اركان الصلاة واما ما ذهبوا اليه
صلوة قال في المعبر وهو مذهب علمائنا كآفة والظاهر ان الركن منه سماء المتحقق في اي جزء حصل منه من ابتداء التكبير الى حين الركوع
فهو ح ينقسم الى واجب ركن وواجب غير ركن كالوقوف بقرعة قال جعفر من المناخر ان الركن هو القدر المتصل منه بالركوع
لا يتحقق نقصانه الانفصال الركوع ونقل عن الشهيد ان القيام بالنسبة الى الصلاة على انحاء القيام في النية شرط كالنية وفي
التكبير تابع له في الركبة وفي القراءة واجب غير ركن والمتصل بالركوع ركن ومن الركوع واجب غير ركن هذا ويمكن ان يدعى على
وجوب القيام في الصلاة بقوله ع الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم الآية فانه وان كان ذلك اعلم الامة فلهذا في
الكافي في الحسن ع عن ابي حمزة عن ابي جعفر ع في بيان الآية المذكورة قال الصحيح يصل قائما وقعودا المرنض يصلي قائما وعلى جنوبهم
الذي يكون اضعف من المرنض الذي يصلي قائما فلم يبين ان مراده بتم بالذكر هنا الصلاة وانها تجزئ جميع هذه الاحوال
وتعلم من ذلك ان القيام واجب وعند تعدد القعود وعند تعدد فعل الجنب وعند تعدد الجنب يصل مستلقا كما يدل عليه قوله ع
اضطر غير باع ولا حاد فلا ثم عليه على ما هو في نسخة محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله ع عن الرجل والمرأة يذهب جثرو فاسباه الاطباء
فيقولون هذا وبك شهرا واربعين ليلة مستلقا كذلك تصل فترخص في ذلك ثم قل قوله ع فمن اضطر الالهة وسباق لهذا البحث مقام
اخر **الثانية** في سورة بن اسرائيل قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدالة كثيرة
تكثيرا في دعاء الحسين ع يوم عرفه الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا لم يكن له شريك في الملك فضاءه فيما استبح وكذا
من ذلك فلهذا بما صنع وفي كتاب التوحيد في خطبة الامير المؤمنين ع الحمد لله الذي لم يولد فيكون في امره شارك ولم يلد فيكون
موروثا هالكا وفي تفسير المصنف ع الحمد لله الذي لم يلد فيكون في امره شارك ولم يولد فيكون في امره شارك ولم يلد فيكون
لم يلد لان الولد يشبه اياه ولم يولد فبشيء من كان قبله وفاعل المعنى ان المستحق للحمد والشكر هو الله المتصف بهذه الصفات
الثالث الاول لم يتخذ ولدا اي لم يلد فيطرح عليه الهلاك فيكون موروثا الثانية انه لم يكن له شريك في الملك اي لم يولد فيكون
الوالد في العز والكبرياء او لم يكن له شريك في الملك مساويا له بالقدرة فيقع بينهما التفاضل والتضاد فيكون الفاعل الثالث

في ان الاذان والاقامة
في الصلاة

في ان الاذان والاقامة
في الصلاة

تفسير في التفسير

في بيان الآية الثانية

قوله
ولا تلهي
لزم التثنية
وذكر التكثير
جمع طه
منه

تفسير في الآية الثانية

انه ليس بواجب يحتاج الى ذلك بينه على ايجاد الاشياء قوله وتكثيرا وروى في الخطاب عن النبي كما عرفت واعطيتك
 ولا تلهي التكثير وروى في الكافي عن ابن محبوب عن ذكره عن ابي عبد الله قال قال رجل عنده الله اكبر قال اكبر من اتي ثوبه
 من كل ثوب فقال جلده فقال الرجل كيف اقول قال هل الله اكبر من ان يوصف وروى في حديث اخر نحوه وفي الفقه عن سليمان بن
 مهران قال قلت لابي عبد الله ع فكيف صار التكثير في هذا الصغاط هناك قال لان قول العبد لله اكبر معناه الله اكبر من ان يكون مثل
 الاصنام المصنوعة والالهة المعبودة دونه وروى انه مثل رجل امير المؤمنين ع فقال له يا ابن عم خمر الخلق ما معنى رفع يدي في التكثير
 الاول فقال ع معناه الله اكبر او احدا لا حد له في ليس كشئ لا يشر الا حواس ولا يدرك بالحواس وقد وجد في بعض النسخ
 انه اكبر من كل شئ ولا منافاة اذ لعل بالنسبة الى من يرف التوحيد وكثيرا ما يهون ع في ابواب التوحيد فانه يطلق على خلاف المراد
 مبالغة في تزيينه سبحانه عما لا يليق به بهذا وقد استدلت بعضهم هذه الآية على وجوب التكثير في الصلوة ووجهان يقال انهما دللت
 على وجوب ثوب من التكثير ولا خلاف في عدم الوجوب في خبر الصلوة فخصر الوجوب فيها وهو المظهر ولا يخفى ما فيه **الثالث**
 في سورة المدثر وروى في تفسير الميرزا عظمه وتزهده عما لا يليق به وقد استدلت بها ايضا على وجوب التكثير في الصلوة وقد عرفت ما فيه
اقول ويمكن الاستدلال على ثبوت التكثير في الصلوة وان لم يكن نصا في الوجوب بقوله ع فصل لربك واخر كما سبأ في انشاء الله ع فانه
 روى عنه بن زيد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في قوله فصل لربك واخر هو رفع يدي كذا وحكم وروى عبد الله بن سنان في
 الصحيح عنه ع نحو ذلك وروى جميل قال قلت لابي عبد الله ع فصل لربك واخر فقال بده هكذا يعني استقبل يديه حذاء وجهه
 القبلة في افتتاح الصلوة وبيان ذلك انها تضمنت رفع اليدين بالتكثير ورواية مقاتل بن حيان عن الاصبغ بن نباتة عن ابي عبد الله
 قال لما نزلت هذه السورة قال النبي ع بجزيل ما هذه الحزرة التي امرني ربى بها قال ليست بحزرة ولكنها باعرا اذا عرفت للصلوة ما
 ترفع يدي اذ اكرمت واذا ركعت واذا ركعت واسكن من الركوع واذا سجدت واذا ركعت واسكن من السجدة فانه صلواتنا وصلوة
 الملك في السموات السبع فان لكل ثوب سنة ودية الصلوة رفع اليدين على كل تكبيرة قال النبي ع رفع اليدين من الاستكانة
 وما الاستكانة قال الا فرجى هذه الآية فما استكانوا اليهم وما يضرعون وفي حديث وصية النبي ع في ركعة وعلبك رفع يديك
 في صلواتك وتعليقها فظاهر الآية والاجازة تدل على وجوب رفع اليدين بالتكثير كما هو المنقول عن المرتضى الا ان المشهور في حجاب
 وقد استدلت على الاستحباب بالاجازة الواردة في معرض البيان كهيئة قتاد ونحوها فانه لم يذكر فيها رفع اليدين او كان واجبا
 لما ذكره وبيحه على بن جعفر عن اخيه موسى ع قال على الامام ان يرفع يده في الصلوة وليس على غيره ان يرفع يده في الصلوة قال
 الشيخ في بيان فضل الامام اكثر فضلا واشد ايكدا انتهى ولعل في رواية الاصبغ اشعارا بذلك حيث جعله من الزينة ومن الاستكانة
 والمضجع والخشوع فان ذلك ظاهر في كونه من المستحبات وبذلك الشبهة بين الاخطاب والاحوط ان لا يترك الرفع لكثرة الزيادة
 الدالة على ذلك ووضوح دلالتها وقد استفيد منها انه ينبغي ان يكبر للركوع والسجدة والرفع منها وان يكون الرفع بالتكثير وانها
 بانتهاء الرفع وان يستقبل القبلة يبدى من الرفع وكون الرفع الى حذاء الوجه وكل ذلك من المستحب وتكبير الاحرام ركن في الصلوة
 ينظر بركها مطلقا وتام القول في ذلك مذكور في المذروع **الربعية** في سورة المزمل فافروا ما تبسم من القرآن علم ان يكون
 منكم مرضى واخرون يضربون في الارض ليجنوا من فضل الله واخرون يعالون في سبيل الله فافروا ما تبسم منه لما تضمنه من صمد الالهية
 الشطر المذكور من الليل مقتضى ذلك ان يطلبوا قراءة القرآن في الركعات ليستخرجوا ذلك الشطر من الليل او يحصلوا ذلك الشطر بينة لا
 ينقصوه ولما كان في ذلك مشقة خفف ذلك عنهم بقراءة ما تبسم المستلزم للاكفاء ببعض من الليل وروى على بن ابراهيم في تفسيره عن
 الجارود عن ابي جعفر ع في قوله ع ان ذلك يعلم انك الية عقل النبي ع ذلك وجبر الناس به فاستد ذلك عليهم وعلم ان من خصوص ذلك
 الرجل يقوم ولا يدرى متى ينصف الليل ومتى يكون الثلثان وكان الرجل يقوم حتى يصبح مخافة ان لا يحفظه فانزل الله ان ذلك يعلم
 انك تقوم الى قوله ان تحضوه يقول متى يكون النصف والثلث فخصت هذه الآية فافروا ما تبسم من القرآن واحلوا الله ما باتت في حفظ
 الا بصلوة الليل ولا جاء في حفظ صلوة الليل في اول الليل فلي هذا يكون المراد صلوا ما تبسم من الصلوة من اياها لاجزاء الجزم واداء
 الكل كما تقدم في قوله ان قران الهجر كان شهيدا ويكون المراد صلوة الليل ويكون الامر على الاستحباب او على الوجوب لكن في خبر
 الحسن كما قيل وسبحي الكلام في انشاء الله ع او يكون ذلك على الوجوب خاصة ويمكن ان يكون المراد افرأ ما تبسم لكم فيه اقبأ

في مكان الصلاة

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع البان من الرضا عن ابنه عن جده عليهم السلام قال اقرأ ما يستر منكم خشوع القلب
 صفاء الشدة وبر شدايته قوله اغلا بند برون القرآن وقوله الا لقراءة بلا تدبر وقوله لا يكون هم احدكم استغناء السودة ونحو ذلك
 كما يدل على هذا المعنى ويمكن ان يكون المراد بجماد قراءة القرآن اي انه لا يجر ولا يترك بل يقرأ كل يوم ويلتزم منه ما يقترن به
 الهه مادواه في الكافي عن فضال عن ذكره عن ابنه الله ثم قال المثلثة يكون الى الله عز وجل مسجد خراب لا يصل فيه اهله وعما
 بين جهال ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه وعن سعد بن طريف عن ابن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ عشرين
 في ليلة لم يكتب من الغافلين ومن قرأ عشرين اية كتب من الذاكرين ومن قرأ اية كتب من القانتين ومن قرأ ما في اية كتب من الحاشنين
 من قرأ ثلث مائة اية كتب من القانتين ومن قرأ خمس مائة اية كتب من المهتدين ومن قرأ الف اية كتب له قطار من بر القضا وخسة عشر
 الف مثقال من ذهب المثقال اربعة وعشرين مثقالا اصغرها مثل جبل احد اكبرها ما بين السماء الى الارض وقد يكون القرآن في
 للنظر في الهجرة والوقوف على دلائل التوحيد وايات الاحكام ونحو ذلك قال اكثر المفسرين المراد بقراءة شيء من القرآن في الصلوة
 والثناء ذلك على بعض الجهد وسورة روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر قال سئل عن الذي لم يقرأ بها من
 الكتاب في صلوة قال لا صلوة الا بقرآنها وفي صحه اخرى عنه قال من ترك القراءة متعمدا خاد الصلوة والاحياء والواحدة
 بلزومها في الصلوة كالموازاة وهو من الجمع عليه بين العلماء كافة بل حكى في المبسوط عن بعض اصحابه قوله تركتها وبقاها
 بها بعضهم على وجوب قراءة السورة في الفريضة مع الجهد وهو ضعيف وفي ذلك من كور في كتاب الفروع **باب ما يستر في الصلوة**
الحج يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون الركوع لفظة المنخفض وهذا الرفع اخذ
 قال الشاعر لا تهن الفقير علك ان ترك يوما والدمرة قد رقت وسترها هو انحاء المصل حتى يصل كفاه وكتب في التجرى لله المصطفى
 وسترها وضع الجبهة على ما يقع عليه السجود ووضع بقية الاعضاء السبعة على الارض وجعلها اذا عرفت ذلك فالمراد هنا الركوع
 في الصلوة والسجود فيها وختمها من بين بقية اضافها لانهما اعظم الافعال وبها يحصل الانعام التام وهما من اركان الصلوة تطل
 بتركيها عبادا وسماوا اجماعا روى الشيخ في الموثق عن سماعة قال سئل عن الركوع والسجود هل تزل في القرآن قال نعم قول الله عز
 وجل يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا وافعلوا الخير لعلكم تفلحون قال اما يجرى من الركوع فثلث سبحة تقول سبحان
 الله سبحان الله ثلاثا ومن كان يعوي ان يقول الركوع والسجود فليطول ما استطاع يكون ذلك في تسبيح الله وتحميده وتبجده
 والدعاء والتمتع فان اقرب ما يكون السجود في ربه وهو ساجد ويدل على ذلك ما رواه في الكافي عن ابن جعفر عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله في حديث طويل عن كريمة ان الله تبارك وتعالى فرض الايمان على جوارح بني آدم وسمته عليها وفقردها وفرض على الوجه
 السجود له بالليل والنهار في مواضع الصلوة فقال يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
 وهذه فرضية جامعة على الوجهين المذكورين والرجلين وقال في موضع اخر ان المساجدة فلا تدع مع الله احدا ونحوه روى عن
 ابيهم في تفسيره ونقل في الفقه عن امير المؤمنين في وصيته لابنه محمد بن الحنفية باي لا تقبل ما لا تقبل بل لا تقبل ما لا تقبل فان الله قد
 فرض على جوارحك كلها فابيض الى قوله ثم استعبد لها بطاعة فقال عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تلهوا هذه فرضية جامعة واجبة
 على الجوارح قوله هذه اي فرضية السجود فرضية جامعة للجوارح السبعة ويكون قوله فاعبدوا كالبيان للركوع والسجود
 للقبية على ان بذلك كمال العبادة او كالتمتع وكذا قوله وافعلوا الخير ذكر جمع من المفسرين ان المراد بالركوع والسجود هنا الصلوة
 فتمتع للشيء باسم اعظم اجازة ولم يقل صلوا الدفع نوه زيادة الدعاء واجدوا ربكم بفعل ما تستدرك من العبادات من الصلوة
 والركعة والحج ونحوها وافعلوا الخير اي لا تقتصروا على فعل الصلوة والواجبات من العبادات بل افعلوا غيرها من انواع البر كصلة
 الرتم ومكارم الاخلاق ونحو ذلك من انواع القرب وقد سئل الشافعي بهذه الآية على استحباب سجود الثلاثة عند حاجتها بها
 دواء هبة بن حاتم قال قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال نعم ان لم تجد لها ملقظا فاعلمها ومنع ابو حنيفة الاستدلال بها على
 ذلك لظهور دلالة الاقران بالركوع على كون المراد بسجود الصلوة والحج ان ما ذكره الشافعي محتمل ولا يبعد في محل الابتناء على المسئلة
 المتعددة واذا دلتها منها كما هو في كثير من الايات لان القرآن ذروا وسيقا في شاء الله ثم نقل مقالة لاحباب استحباب سجود الثلاثة
 وما يدل عليه من الاحياء **باب ما يستر في الصلوة** روى الشيخ في الموثق عن سماعة قال سئل عن الركوع والسجود هل تزل في القرآن قال نعم قول الله عز
 وجل يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا وافعلوا الخير لعلكم تفلحون قال اما يجرى من الركوع فثلث سبحة تقول سبحان
 الله سبحان الله ثلاثا ومن كان يعوي ان يقول الركوع والسجود فليطول ما استطاع يكون ذلك في تسبيح الله وتحميده وتبجده
 والدعاء والتمتع فان اقرب ما يكون السجود في ربه وهو ساجد ويدل على ذلك ما رواه في الكافي عن ابن جعفر عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله في حديث طويل عن كريمة ان الله تبارك وتعالى فرض الايمان على جوارح بني آدم وسمته عليها وفقردها وفرض على الوجه
 السجود له بالليل والنهار في مواضع الصلوة فقال يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
 وهذه فرضية جامعة على الوجهين المذكورين والرجلين وقال في موضع اخر ان المساجدة فلا تدع مع الله احدا ونحوه روى عن
 ابيهم في تفسيره ونقل في الفقه عن امير المؤمنين في وصيته لابنه محمد بن الحنفية باي لا تقبل ما لا تقبل بل لا تقبل ما لا تقبل فان الله قد
 فرض على جوارحك كلها فابيض الى قوله ثم استعبد لها بطاعة فقال عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تلهوا هذه فرضية جامعة واجبة
 على الجوارح قوله هذه اي فرضية السجود فرضية جامعة للجوارح السبعة ويكون قوله فاعبدوا كالبيان للركوع والسجود
 للقبية على ان بذلك كمال العبادة او كالتمتع وكذا قوله وافعلوا الخير ذكر جمع من المفسرين ان المراد بالركوع والسجود هنا الصلوة
 فتمتع للشيء باسم اعظم اجازة ولم يقل صلوا الدفع نوه زيادة الدعاء واجدوا ربكم بفعل ما تستدرك من العبادات من الصلوة
 والركعة والحج ونحوها وافعلوا الخير اي لا تقتصروا على فعل الصلوة والواجبات من العبادات بل افعلوا غيرها من انواع البر كصلة
 الرتم ومكارم الاخلاق ونحو ذلك من انواع القرب وقد سئل الشافعي بهذه الآية على استحباب سجود الثلاثة عند حاجتها بها
 دواء هبة بن حاتم قال قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال نعم ان لم تجد لها ملقظا فاعلمها ومنع ابو حنيفة الاستدلال بها على
 ذلك لظهور دلالة الاقران بالركوع على كون المراد بسجود الصلوة والحج ان ما ذكره الشافعي محتمل ولا يبعد في محل الابتناء على المسئلة
 المتعددة واذا دلتها منها كما هو في كثير من الايات لان القرآن ذروا وسيقا في شاء الله ثم نقل مقالة لاحباب استحباب سجود الثلاثة
 وما يدل عليه من الاحياء **باب ما يستر في الصلوة** روى الشيخ في الموثق عن سماعة قال سئل عن الركوع والسجود هل تزل في القرآن قال نعم قول الله عز

في مكان الصلاة

في مكان الصلاة

سُبْحَانَكَ يَا سُبْحَانَ

اق
 المأمور بان
 من اجل حجة واعل
 البتة كانت الاحد
 من غير الاعد
 بقتل التسع الامر
 بدل الاحد يكن
 امه الاخذ بالذل
 بالذل الهجة
 منق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فم

في وصيته لابنه محمد قال قد فرض الله على حواريك فرائض بحجة بها عليك الى قوله وقال ثم وان المساجد لله فلا تدع مع الله احدا يعني
 بالمساجد الوجوه والدين والركبتين وابهاى الركبتين وفي الكافي بسند حسن عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله ع في حديث طويل في
 منه ومجدها يعني ابا عبد الله ع على ثمانية اعظم الكعبين والركبتين وابهاى الركبتين والجنة والالف وقال بسبعة فرض بجود عليها و
 هي التي ذكرها الله ع وان المساجد لله فلا تدع مع الله احدا وهي الجنة والكعبان والركبتان والابها ما من ووضع الالف على الهمزة
 ستة وفي تفسير القمي عن ابي جعفر الثاني ع انه سئل عن المقصود من الشارح من في موضع يجبان يقطع فقال ان القطع بجبان
 يكون من مفصل اصول الاصابع فترك الكف قال وما الحجة في ذلك قال قول رسول الله ع السجود على سبعة اعضا الوجوه واليدين
 والركبتين والرجلين فاذا قطعت يده من المكنوع والمرغى لم يبق له يد يجود عليها وقال الله ان المساجد يعني به هذه الاعضاء
 السبعة التي يجود عليها فلا تدع مع الله احدا وما كان الله فلا يقطع فاحصل المعنى ان هذه الاعضاء خلقت لان يعبد الله بها فلا
 تشركوا معه غيره في سجودكم عليها هذا وقيل المعنى لا تاروا بصلواتكم احدا وقيل المراد بها المساجد المعروفة فانها محفظة بالله فلا
 فيها احد غيره معه وقيل المراد بها باقاع الارض لقوله ع جلست في الارض سجدا وقيل المسجد الحرام وقيل هو جميع مساجد الفتح و
 المسجد مصدق مبني بمعنى السجود ولا يخفى ما في هذه الاقوال بعد ما عرفت من النصوص الواردة عن هذا الوجه الا ان في حديثي
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن خالد عن الرضا ع قال المساجد لا تترك عليهم السلام وفيه عن الحسين ع وان المساجد لله فلا تدع
 مع الله احدا اي الاحد من ال محمد ولا تتخذوا من غيرهم ولها اماما فروع **الاول** وجوب السجود على السبعة المذكورة مذهب
 الاصحاب بل قال في التذكرة انه قول علمائنا اجمع وبذلك عليه مع الآية الاخبار المذكورة وغيرها **الثاني** فيستفاد من حجة حماد
 استحباب السجود على الالف كما هو المشهور بين علمائنا وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ذرارة قال قال ابو جعفر ع قال
 رسول الله ع السجود على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين والابها مني وترغم بانك ان غاما فاما العزم فلهذا السبعة
 اما الارغام بالالف فسنة من النبي ع وبعمهم من ظاهر ابن ابويه في كتابه القول بوجوب ذلك وهو ضعيف وروى في علم الوجوه
 الخبر المروي عن ابيه المؤمنين ع والذي رواه القمي في حقه هو المساجد بالسبعة **الثالث** يكفي في وضع الكعبين والركبتين في
 الابهامين ما يقع جلده الاسم منها قال بعض المحققين ولا نفرت في ذلك خلافا والاعتبار بالكعبين بين الابهامين الثاني ولانه المبادر
 الاجاد ولانه المتيق ونقل عن المرتضى انه جعل عوض الكعبين المفضل عند الزند وهو ضعيف لم نشره على شاهد كما عرفت به
 بعض المحققين والاولى رعاية طرية الابهامين كما دل عليه صحة حماد بن عيسى عن الصادق ع لما بين له كيفية الصلوة حيث قال
 واما مل ابهاى الركبتين **الربيع** يكفي في الجبهة ما يصدق عليه الاسم وهو قول الاكثر وهو الظاهر من اطلاق كثير من الاجاد وبذلك عليه
 صحيحا صحة ذرارة عن ابيها عليهما السلام قال قلت لرجل يجود عليه قلنوه او عامة فقال اذا مس شئ من جبهته الارض فجا بين يديه
 وفخا ص شره فقل جازعنه ونقل عن ابن ابويه وابن اذويه انه يجب وضع مقدار درهم وهو الذي يظهر من بعض الاخبار الا ان
 الحمل على الاستحباب وجه **الخامس** يجب وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وهو ما يصدق عليه اسم الارض وما انبت قال البر
 ياكل ولا يلبس فاده وقد دل عليه الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام وهو المعنونة عند الاصحاب **السادس** اعتبار
 في سورة الواقعة فتسبح باسم ربك العظيم ومثلها في سورة الاحق تسبح اسم ربك الاعلى العظيم يجوز ان يكون صفة الاسم ويجوز ان
 يكون صفة للرب وكذا الاحق اي عظم الله قدره بالاسماء العظام الدالة على وحدته وقدرته والاله الا هو وان ليس كل
 شئ ويجس الشاء عليه والاسم ربك العظيم سبحانه تاما لا الافة لجلال عظمته والمناسبة لمعوقدته واطاعته وازلت وتوسل
 وزنه عن الوصف بالاسماء الدالة على النقص فانه او افاض له وصفاته وفي الجمع ويجس بالقادر اذا قرأ هذه الآية ان
 يقول سبحان ربّي الاعلى وان كان في الصلوة قال المباشرة اذا قرأت تسبح اسم ربك الاعلى فقل سبحان ربّي الاعلى فما بينك وبين
 نفسك وروى الشيخ المفيد في روضة الواعظين عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جعفر عليه السلام انه قال وان الله ملكا قال له
 حرقا بل له ثمانية عشر الف جناح ما بين الجناح الى الجناح خم مائة عام ثم ادعى الله اليها الملك طر فطار مقدار عشرين الف
 عام ولم ينل راسا فامة من قوائم العرش ثم صاعفها له في الجناح والقوة وامروا بطير فطار مقدار ثلثين الف عام لم ينل
 اية فادعى الله اليها الملك لو طرت الى نفع الصور مع اجنحتك وقوتك لم تبلغ الى ثمان عشرة فقال الملك سبحان ربّي الاعلى

فأولت لدجل جهرا للقراءة فيما لا ينبغي المجهر فيه وأخفى فيما لا ينبغي الاختفاء فيه فقال في ذلك فعل ناسبا أو ما هنا فلا ينبغي عليه
ومقتضاه أن لا يفعل ذلك متعمدا فلهذا إعادة الأفعال هاتان الزايتان غاية ما يستفاد منها وجوب المجهر في بعض الاختفات في بعض لكن
لا يعلم أنه يجب المجهر والاختفات على الفضل الذي ذكرتم قلت لا اشتبا في موضع المجهر والاختفات بل هو معلوم بالجماع الفاضلين بالوجوب
والاستحباب هو أنهم معلوم من فعل التوجه وأهل البيت لا يتم اتما كانوا يجهرون في تلك المواضع وبخافون في الباقي ورشد
هذا القول يتم رواية ابن شاذان الأتية وبؤيداهم أنه يمكن أن يقال إن الآية من قبل الجمل واستغناء بها من فعلهم والمفعول
أنهم فعل كما هو المشهور وحيث أن الأمر للوجوب فالواقع في بيانه واجب التنبيل لما موربه هو ذلك فاما ما رواه الشيخ الصحيح
عن ابن جعفر عن أخيه موسى قال سئلت الرجل يصلي من الفريض بالمجهر في القراءة هل عليه أن لا يجهر قال لا يشاء جهره وإن شاء
لم يفعل فهو محمول على التقية لموافقته للجهرور وكذا الخبر الذي رواه عن ابن فضال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال
في صلاة النهار الاختفاء والسنة في صلاة الليل الاجتهاد فانه محمول على صلاة التوافل وعليه عمل الاصحاب في التوافل وفيما عدا
اليومية مع أن الجهر من ذلك بالجماع وذلك لأن الصبح من صلاة النهار والاختلاف في رجحان المجهر فيها وكذا اخبره المصنف
اخبره العشاء فانه لا خلاف في رجحان عدم المجهر فيها وهذا الحكم إنما هو في الرجل وأما المرأة فليس عليها الجهر قال في ذلك
وهو اجماع من الكل وفي المتن أنه قول كل من يحفظ عنه العلم نعم لا تقتصر الاختفات عن استماع نفسها ورشد في ذلك لبعضنا
ما روى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى قال سئلت عن النساء عليهن المجهر بالقراءة في الفريضة قال لا إلا أن يكون
امرأة تؤم النساء فيجهر بقدر ما سمع قراءتها والمذكور في باب فضل المساجد والجماعة قال سئلت عن المرأة تؤم النساء ما حد دفع
صوتها بالقراءة والتكبير فقال بقدر ما سمع وفي صحيح ابن فضال عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال في حق من لا يجهر
ذلك عليه العلامات أن وجدت والامكامة في هذا الحكم وأعلم أن المجهر والاختفات حقيقة متضادتان يمتنع تصادفهما في شيء من الصلاة
ولا يحتاج في كشف مذلولها إلى شيء أبدا على الحالة على العرف **فروع** ثلاثة الأول بسحب المجهر في البسطة في موضع الاختفات أي
في الركعتين الأولىين وهو قول أكثر أصحابنا إلا ابن الجهم فإنه خص ذلك بالامام وقال ابن البراج بالوجوب وأطلق وقال أبو الصلاح
بالوجوب في الحمد والسورة في أولي الظهر والعصر وأما الأخيرتان فالمشهور والاستحباب فيهما أيقن ولا فرق بين الحمد والسورة ولا
بين الجامع والمنفرد وبذلك على ذلك أخبار كثيرة وقال ابن ادرج في المسحبات إنما هو في الركعتين الأولىين دون الأخيرة فإنه لا
يجوز المجهر فيهما وذلك غير تمام الثاني الأذكار والأظهر استحباب المجهر فيها مطلقا للجامع والمنفرد وكراهته للمأموم الثاني
ما عدا اليومية من الصلوة واجبة ومندوبة المكلف فيها مخيرة لكن الأفضل الاجتهاد في الليلية والاختفات في النهارية وبما
دل على ذلك من سلب ابن فضال المذكورة وفيهنا معان أخر ذكرتم في تفسير الآية **الأول** لا يجهر بصلواتك كلها ولا تخاف فيها
كلها ويتبع بين ذلك سبيلان يجهر بصلوة الليل والخير وتخاف بصلوة النهار وبؤيد هذا الوجه ما رواه الصدوق بإسناد
عن ابن شاذان عن الرضا في العمدة التي من أجلها جعل المجهر في بعض الصلوات دون بعض الصلوة التي يجهر فيها إنما هي أوقات
مظلمة فوجب أن يجهر فيها يعلم الماتر هناك جماعة فان أراد أن يصل صلاة لأن لا يسمع من جهة السماع وأما
الصلواتان اللتان لا يجهر فيهما إنما هما بالنهار في أوقات مضبوطة فهي من جهة الرؤية لا يحتاج فيها إلى السماع وفي هذا الخبر دلالة
على وجوب المجهر ونحوه ما رواه عن محمد بن عمران عن أبي عبد الله **الثاني** ما رواه العياشي في تفسيره عن محمد بن سنان البلخي عن
أبي جعفر في قوله ويتبع بين ذلك سبيلان قال كان رسول الله إذا كان بمكة جهر بصوته فيعلم بمكانه المشركون فكانوا يؤذونه
فأنزلت هذه الآية عند ذلك وكذا أنهم روى عن ابن عباس قال كان يصلي بمكة فيسمع المشركون فيسبون القرآن ومن جاءه بقرآن
وخاصل المسح لا يجهر بصلواتك فيسبونك لا تخاف فلا يسمع منك أصحابك ومن يريد الاستماع إلى آيات القرآن ليعرف المراد
الصلوات بل حاله وسطى **الثالث** أن يكون ذلك خطا بالكلمين من باب يأك اعني واسمى بإجادة أي لا تعلق بصلواتك بحيث
بهم الزيادة ولا تخاف أي لا تشترها بحيث يظن بك تركها والنهار بها ويتبع بين ذلك سبيلان أي صلها على الحالة التي لا تقرب فيها
إلى شيء من ذلك وهذا الوجه بعيد **الربيع** أن يكون المراد من الصلوة هنا الدعاء فيكون انتهى عن الجهر الشديد والاختفات
التي لا يسمع فيه نعت وبؤيد الخبر المتقدم المضمن أنه لا يكتب من القراءة والدعاء إلا ما سمعت نفسك لا يقال الاختفات في

بعضها في بعض الصلاة

في مقامات الصلوة

الدعاء مطلوب لمؤله ثم ادعوا بكم تضرعا وخفية ودون الجهر من القول كما تقول المراد الجهر الشديد وما فيه مضرة او ياء
وسمعة فكيف وهم صلوات الله عليهم دعواوا من اصحابهم على دعائهم ودعواوا منهم اصحابهم وحفظوا عنهم ذلك لكن بعد هذا القول
ان حمل الصلوة على الدعاء خلاف المتبادر **الحاشي** انها منسوخة روى في تفسير العياشي عن ابي بصير عن ابي جعفر في قوله ولا تجهر
بصلواتك الآية قد مضى فاصدع بما توهم عن ذرارة وحران ومحمد بن مسلم عنده مثل ذلك ان المعنى في التسبيح فيها هو الاشارة
الى ما رواه ابيهم العياشي عن الثمالى عن ابي جعفر قال سئلت عن قوله ولا تجهر بصلواتك الآية قال تفسيرها لا تجهر بولاية على ولا
بما اكرمت به حتى امرك بذلك ولا تخاف بها يعني لا تكتمها علنا واعلم بما اكرمت وحاصل المعنى انه ثم امر النبي به بكمناز ولاية
على بن ابي طالب عن جعفر على ثم بعد ذلك فخرج هذا الحكم بقوله فاصدع اى اظهر واعل ولاية على ثم ونادى بها على رؤس الاشياء
وبدل عليه ايقر ما رواه عن جابر عن ابي جعفر قال سئلت عن تفسير هذه الآية في قوله ولا تجهر بولاية على قال لا تجهر بولاية على
ففي الصلوة ولا بما اكرمت به حتى امرك به وذلك قوله لا تجهر بصلواتك ولا تخاف بها فانه يقول لا تكتم ذلك علنا يقول اعلم بما
اكرمت فاما قوله وايضا بين ذلك سبيلا يقول سئل ان اذن لك ان تجهر بما روى في بولاية فاذن له باظهار ذلك في يوم غد نعم
فهو قوله اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وخذل من خذله **السابع** ما رواه العياشي ايقر في تفسيره عن
الحلي عن بعض اصحابنا عنه قال قال ابو جعفر لا يعبده الله عليهما السلام يا بني عليك بالحسنة بين التبتين نحوها قال وكيف ذلك
بابه قال مثل قوله ولا تجهر بصلواتك سبحة ولا تخاف بها سبحة وايضا بين ذلك سبيلا كان المعنى انه نهاه عن الافراط والتفريط
في الاحكام اى انه لا تجاوز الحد الذي قرره الشرعي ولا تنقص عنه كمثل اليد مثلا من المرفق **السابع** انها منسوخة بقوله ثم
ادعوا بكم تضرعا وخفية وهذا الوجه بعيد وغير ملائم لما ذكرنا من الاخبار الواردة في تفسير الآية **الثامنة** في سورة
الاحزاب ان الله وملئكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فروي برفع ملكه وهو عند الكوفيين عظم
على محل ان واسمها وعند البصريين مرفوع بالابتداء وخبر ان محذوف اى صلى والكلام في هذه الآية ينظم في امور **الاول** في بيان معنى
الصلوة عليه وكيفيتها ومعنى السلام عليه قال في الفتح الصلوة الدعاء والصلوة من الله الرحمة في الفاعل من الصلوة الدعاء والرحمة
والاستغفار وحسن الشاء من الله على رسوله روى في معاني الاخبار بسنده عن ابن ابي حمزة عن ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله ع عن قوله
الله عز وجل ان الله الاله فقال الصلوة من الله عز وجل رحمة ومن الملكة تركبة ومن الناس دعاء واما قوله وسلموا تسليما يعني التسليم
فيما ورد عنه قال فقلت وكيف فضلى على محمد وال قال يقولون صلوات الله وصلوات ملكه وانبيائه ورسله وجميع خلقه على محمد وال
وعليه وعليهم ورحمة الله وبركاته قال قلت وما ثواب من صلى على النبي واله بهذه الصلوات قال يخرج من الذنوب والله كرم ولا
امره روى ايقر عن ابي المفضل سمعت ابا الحسن ع يقول من قال في دعاء برصلاة الصبح وصلوة المغرب قبل ان يفتي حلقه ويكلم احدا ان
الآية اللهم صل على محمد وذريته فضي الله له ما نه حاجة سبعين في الدنيا وتلثين في الآخرة قال قلت ما معنى صلوات الله وصلوات ملكه
وصلوة المؤمن قال صلوة الله ورحمة الله وصلوة الملكة تركبة منهم له وصلوة المؤمنين دعاء منهم له في تفسير علي بن ابراهيم صلوات
الله عليه ورحمة وتزكية له وثناء عليه وصلوة الملكة تدعيم له وصلوة الناس دعاء لهم له والاخبار بفضل وقوله سلموا تسليما
له بالولاية وبما جاء به في روضة الكافي في خطبة لامير المؤمنين ع قال فيها ان الله وملئكته الآية اللهم صل على محمد وال محمد
بارك على محمد وال محمد وتغن على محمد وال محمد وسلم على محمد وال محمد كما فضل ما صليت ببارك وتزمت وتحننت وسلمت على ابيهم
وال ابراهيم انك حينئذ محمد وفي معنى هذه الاخبار روايات كثيرة وقد بينهم من بعض الاخبار ان المراد بالصلوة هنا مطلق الشاء عليه
الاغتناء باظهار شرفه روى في محاسن البرقي عن محمد بن سنان عن ذكره عن ابي عبد الله ع في قوله الله عز وجل ان الله وملئكته الآية
اشوا عليه وسلموا له ولا منافاة فيه للاخبار السابقة لان الصلوة عليه بالآية المذكورة من افراد الشاء عليه بل من كل ما كما يدل عليه ما
سندكره من الاخبار انشاء الله ثم من ثم قال بعضهم في تفسيرها انه ثم محمد ع بقوله ان الله وملئكته الآية ابلغ من تفسيره ادم ثم لا يجوز
له ان يفتي اما التسليم فيمكن ان يراد به التسليم عليه فعن الصلوة عليه ويدون ذلك كما تقول اللهم سلم على محمد وال محمد والتسليم
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وكما يسلم عليه الزائر من بعد وجوبه بشرط ان يكون في روضة الكافي في قوله تسليما
له والتسليم له في جميع ما جاء به سيما في امر الولاية فانه الصادق الصديق الامين وبذلك عليه ما سبق من رواية الحسن والمعاوية

الصلوة عليه تسليما
عليه تسليما

في فوائد الصلاة

في الكافي عن ابن القلاح عن ابي عبد الله ع قال سمع ابي رجلا متعلقا بالبيت وهو يقول اللهم صل على محمد فقال ابو جعفر لا تبسرها وتظلمنا
 حقا قل اللهم صل على محمد واهل بيته ع في كثر العرفان وعن جابر الجعفي عن الباقر ع عن ابي مسعود الانصاري قال قال رسول الله ع من صلى
 صلاة ولم يصل منها على ولا على اهل بيته لم تقبل منه وروى ابن ابي عمير الاخبار الدالة على لزوم الصلاة عليه صلى الله عليه واله فكل
 خبر دل على ذلك فهو مقترن بالصلاة على الال ودخل في كيفية الصلاة عليه كالاخبار السابقة الواردة في بيان لاية وغيرها وبوجه
 تفاخر الازكاد والادعية وغيرها المنقضة للصلاة عليه وعدم انكها عن الصلاة على الال فهي دالة على لزوم الصلاة على الال
 للصلاة عليه في الشهد وعنه ولاخفاء في ذلك الامر **الثالث** هل يجب الصلاة على النبي ع في غير الصلاة ام لا قال بعض المتأخرين
 يجب في العشرة واحدة وقال بعضهم في كل مجلس مرة وقال بعضهم كلما ذكر وهو المنقول عن ابن ابي عمير واختاره جماعة من متأخري الحديث
 وهو الاقوى وقيل عليه الاخبار السابقة ورواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا ذكر النبي ع قال
 الصلاة عليه فانه من صلى على النبي صلى الله عليه واحدة صلى عليه الفضل وفي الفص من المملوك ولم يبق شيء مما خلقه الله الا صلى على
 العبد لصلاة الله وصلاة مملوكه فمن لم يرجع في هذا فهو جاهل مغرور وقد برء الله منه ومملوكه ورسوله واهل بيته ولو قبل المائة
 الواحدة في الحديث الواحد والخطبة الواحدة والفضة الواحدة وان تكرر ذكره لم كان له وجبه بدل على ذلك كثير من الاخبار المروية عن
 اهل البيت عليهم السلام والخطبة المنقولة عنهم مع تكرار اسمه الشريف فيها لم بدون ذكر الصلاة عليه كلما ذكر فيكون المعنى في قوله كلما
 ذكره اي انه يصلي عليه في كل حديث وكل خطبة وقصة فتكون الكيفية عرفت ودعها قبل ان يكون في كل مجلس مرة مع التكرار صلى الله
 فاما اذا صلى ثم ذكر فجب كما في تحديق الكفارة بتعدد الموجب اذا تخلت عنه ما لا يخفى ثم اعلم ان ذكره يتحقق بذكر اسمه صلى الله عليه
 واله المعروف به عند الكل فاما الالقاء والكنى فان كانت ظاهرة الاستعمال بينهم فكذلك والافلا ولا يبعد ان يقال انه يتحقق
 ذكره بكل لفظ يقصد به الصلاة عليه عند ذلك احوط واما التسميه فهو كالصريح وهل حكم ذكره في الكتابة والاشارة حكم
 ذكره باللفظ والعبارة احوط ولا يظهر ذلك كما يظهر من النظر في كتب السلف والمحقق ولشمول الذكر له عرفا **الامر الرابع** في
 الصلاة عليه عند عدم ذكر اسمها بما يؤكدوا الاخبار بذلك مستغضة جدا وفي الكافي بالسند المعتبر عن عبد السلام بن نعيم قال
 قلت لابي عبد الله ع اني دخلت البيت ولم يحضر في شيء من الدعاء الا الصلاة على محمد فقال اما ان لم يخرج احدا افضل مما خرج
 به وفي الحسن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع صلى على اهل بيته يذهب البغاء وعن ابن
 القلاح عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع من صلى على الله عليه ومملوكه فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر وفي الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي
 جهم السلمي قال ما في الميزان شيء اثقل من الصلاة على محمد وال محمد وان الرجل لو وضع احماله في الميزان فيميل به فيخرج النبي ع الصلاة عليه
 فيضعها في ميزانه فيخرج وغير ذلك من الاخبار ويصعب عند طلب الحوايج والادعية في ذباية التكون عن ابي عبد الله ع ان من دعا ولم
 يذكر النبي ع ودفن الدعاء على ما سلف اذا ذكر النبي ع في الدعاء وفي صحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ان رجلا في النبي ع فقال
 يا رسول الله اني اجعل لك ثلث صلوات لابل اجعل لك نصف صلوة في لابل اجعلها كلها لك فقال رسول الله ع اذا تكفي مؤنة الدنيا و
 الاخرة وفي صحبة ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله ع ما معنى اجعل صلواتي كلها لك فقال يا بني لا حاجة لي بك حاجة فلا يسئل الله ع
 جل حاجة حتى يبدأ بالنبي فيصلي عليه ثم يسئل حاجته وفي صحبة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال من قال يا رب صل على محمد وال محمد
 مائة مرة قضيت له مائة حاجة ثلثون للدنيا وفي رواية اخرى قال قال ابو عبد الله ع من كانت له الى الله حاجة فليبدأ بالصلاة على محمد و
 اله ثم يسئل حاجته ثم يحتم بالصلاة على محمد واله فان الله عز وجل اكرم من ان يقبل الطرفين ويبيع الوسيط اذا كانت الصلاة على محمد
 وال محمد لا تحجب تحو ذلك من الاخبار وبسبب الصلاة عليه عند ذكر الله ع في الكافي عن جعفر بن عبد الله بن جعفر عن ابي عبد الله ع قال
 دخلت على ابي الحسن الرضا ع فقال لي ما معنى قوله وذكر اسم ربك فصلي قلت كلما ذكر اسم ربك فام فصلي فقال له لقد كلفنا الله عز وجل
 شططا فقلت فقلت فذلك كيف هو فقال كلما ذكر اسم ربك فصلي على محمد واله **الامر الخامس** في لزوم الصلاة على الال ثبت
 للصلاة عليه واما الصلاة عليهم على الانفراد فقال الجمهور والكرامة والحق اصحابنا على الجواز بل التحايل للاصل وجعل من خارج
 ما نفا من كتاب الاصل ولقوله ع مخاطبا للمؤمنين كانه هو الذي يصلي عليكم ومملوكه فمقتضى ذلك جواز الصلاة عليه ثم وعلى
 غيرهم من المؤمنين بل رجحان ذلك ولقوله ع والمؤمنين اذا اصابتهم مصيبة قالوا الله فانا لله فاجابون وانك عليهم من الله اي من

في فوائد الصلاة
 على النبي صلى الله عليه واله

في فوائد الصلاة
 على النبي صلى الله عليه واله

في فوائد الصلاة
 على النبي صلى الله عليه واله

صلواتهم ورحمة ولا يبين أهل البيت قد أصبوا بأعظم المصائب فاستحقوا الصلوة عليهم ولما دعى إلى إرفاق ما أخرج
 ركنه قال النبي صلى الله عليه وسلم صل على أبي ارفق والى ارفق ومقتضا جواز الصلوة على غيرهم صلى أهل البيت بالطريق الأولى ولأن الصلوة من
 الله بمعنى الرحمة يجوز أن تقول اللهم ارحم آل محمد جماعة فيجوز استعمال المراد لعدم المنع الشرعي المرفق واستدل المجتهدون بها
 صارت شعار للنبي صلى الله عليه وسلم وآله وأولادهم الرضى والجواب عن القول بالمنع بعدم قابلية مثل ذلك للخروج عن الأصل ولما رضى ما ذكرناه
 التلخيص عن الثاني يجوز ذلك وأنه مجرد مقتضى عناد ومتابعة للأهواء كما قالوا في تبيين القواعد عدولهم إلى تسليم واستدلالهم بكون
 الرضا خاضعاً لغيره شعار لقبولهم وأنه مجرد عصبية فأيذان **الأولى** استدلال بعض العلماء على وجوب التسليم المخرج من الصلوة بما
 نقره من تسليم واجب لقوله صلى الله عليه وسلم وسلموا تسليماً ولا شيء منه في غير الصلوة واجب فلم يرد وجوبه في الصلوة وهو الطرد الجواب بالمنع
 من التصريح لاحتمال كونه على تسليم الدلالة على الوجوب بمعنى الاقتداء وأنه تسليم على النبي صلى الله عليه وسلم وقد عرفت ذلك **الثانية** استدلوا
 علماءنا على أنه يجب إضافة التسليم عليها بالنبي صلى الله عليه وسلم ورحمة الله وبركاته إلى التشهد الأخير استدلال على ذلك بأن يقال شيء من التسليم على النبي
 واجب لدلالة الآية ولا شيء منه في غير الصلوة واجب فلم يرد وجوبه فيها وهو المقتضى والجواب بعد ملاحظة ما سبق ظاهر مع أن العلامة نقل
 الإجماع على عدم الوجوب وقد استدلل على الوجوب بما رواه أبو بصير عن الصادق ع قال ذاك ما عايناهما تماماً التسليم إن سلم على النبي
 ونقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ورواية أبي بصير عن الصادق ع قال سلمت أبا جعفر فقلت أنا جالس السلام
 علينا بها النبي صلى الله عليه وسلم الله وبركاته وأضرف هو قال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وفي رواية الحلبي عن
 الصادق ع كلما ذكرت الله صلى الله عليه وسلم والنبي فهو من الصلوة فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انضرفت وجه الدلالة أن هذه
 الروايات دالة على أن هذه العبارة ليست من السلام المأمور به المخرج من الصلوة فلم يرد أن يكون من جملة التشهد لإجماع حاصل منا
 على وجوبه كما تركنا فيل وهو كلام ضعيف جداً لأن الخبر الأول ظاهر الدلالة على دخولها في التسليم كما لا يخفى والثاني دال على أنه لا يحد
 الاضطرار بها وذلك لا ينافي في دخولها في التسليم المذكور في آنا واستناد دخولها في جملة التشهد لكن لإجماع إنما انعقد على وجوب التشهد
 خاصة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فكيف قد ادعى الإجماع على استحبابها كما مر وأعلم أن علماءنا قد اختلفوا في وجوب التسليم واستحبابه
 أن البيان المخرج من الصلوة هل هي السلام عليكم أو السلام علينا أو التحية بين العارفين والآجاء بظاهرها مختلفة والذي في نسخة
 من الروايات أن التسليم واجب وإن التسليم عليكم هي التي يقع بها التحليل من الصلوة وهي الواجبة ولأن مقتضى طلبها ولما يجمع عليها
 لكن يقدم السلام علينا بالذكر وبها يحصل تمام الصلوة ويكون السلام عليكم جوازاً عنها واجبة للآذان والاعلام بالتحليل
 لما كان قد مر عليه بالدخول بها بالكثير وبذلك يحصل الجمع بين الآجاء فاهم **النوع السادس** من المندوبات في
فيايات الأولى في سورة البقرة وقوله تعالى قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم أسدلاً بها على وجوب القنوت وببعضهم على استحبابه وقد تقدم الكلام فيها
 وأن الظاهر الاستحباب وذكرنا في **الأول** وجوب الدعاء في القنوت لأمور الدنيا إذا كانت مشروطة وهو المعنى به عند أصحابنا
 بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك وبطل على ذلك موقفة عبد الرحمن بن أبي عبد الله ع من الصادق ع قال القنوت في الفريضة الدعاء
 في الوتر الاستغفار وقوله الدعاء شامل لأمور الدنيا لأن معناه الطلب من الله وفي رواية موقفة أخرى أي هو ما مضى الله على الدنيا
 وعرف ذلك من الأجل وكثير من الروايات الواردة في كيفية القنوت متضمنة لطلب الغافية وسنة الرقوع ويحذف ذلك من الأمر في النبوة
 وتخالص في ذلك بعض الماتمة وقالوا بالمنع لأنه يشبه كلام الأديين وهو باطل كما يحكي **الثاني** اختلف أصحابنا في جواز الدعاء
 في غير موضعين عندهم والقول بالجواز للصحة والشيء في النهاية وبعدهما جازعته بل قال الحق الشيخ على لا يعلم قال بالمنع سوى
 سعد المذكور وقال في المتن ولا من جهة سعد في ذلك انتهى وهذا القول قوي للأصل والاطلاق كثير من الروايات مثل قوله صلى الله عليه وسلم
 كلما ناجت دينك بالصلاة فليس بكلام ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ما مضى الله على الدنيا وهو ما مضى الله على الدنيا
 مهم يارد عن جواد ع قال سلمت عن الرجل يتكلم في صلاة الفريضة بكل شيء باجوبة قال نعم قال بن بابويه في الفقيه ولو لم يرد هذا
 الخبر لكانت اجوبة بالخبر الذي روي عن الصادق ع أنه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه مني والنهي عن الدعاء بالغافية في الصلوة
 غير موجود والجملة **أقول** والاحوط تركه بالغافية سيما في المسجد لا مكان حمل الاطلاق الوارد في الروايات على الشايع المتعارف
 الذي هو العربية إذ لم يهتد من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من أحد من الأئمة في القنوت بغير العربية صال إلى هذا القول بعض المتأخرين **الثالث**

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

استدلوا بغيره
 المح كذا في النسخة
 في أيدينا وقلنا لا نسلم
 ونفع اليوم الشايع
 عندهما

في المنكرات

قبل هو تابع للصلوة في الجهر والاختفاء وقبل كلة جهاد وهو الاظهر لصحة ذواته عن أبي جعفر قال القنوت كله جهاد فانه يخرج
في استحباب الجهر فيه مطلقا فاما ما رواه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي مائة انشاء اجهر فيه وان شاء لم يجهر فلا يشاء الا جهر
لانما يدل على دفع المخرج عن الطرفين وهو لا ينافي كون الجهر افضل على انه لو كان التقصير منه عدم رجحان احدهما للزم ان يكون في
الجهرية كذلك وهم لا يقولون به في الجهرية ففتح ان يكون المراد رفع المخرج وكذا ما روي ان صلوة النهار عجا و فانه عام يقتضي اداء
على استحباب الجهر بالقنوت خبره من الاذكار **الابح** لو نسيه حتى ركع فان ذكره قبل الهوى الى التجرود قضاء وهو مذموم لا صاحب
وبذلك طلبه صحة محمد بن مسلم ورواية فالا سئلنا ابا جعفر عن الرجل يبني القنوت حتى يركع قال بقيت بعد الركوع وفي صحة اخيه
عن محمد بن مسلم عنه مثله الا انه قال فيها وان لم يدرك حتى ينصرف فلا شيء عليه في ذلك بمغرومه انه لو ذكره قبل الاضراف قضاء ولو في
الرابعة ولم ادخل من الاضراف قال بذلك نعم قال المفيد ولم يذكر حتى يركع في الثالثة قضاء بعد الفراغ ومغروم عبادة يدل على
قضاء في الثالثة قبل الركوع وفي موثقة حماد بن ذكرو وقد اهوى الى الركوع قبل ان يضع يديه على الركبتين في جميع فاما وبلغت ثم
ليركع وان وضع يديه على الركبتين فليضع في صلواته ولا شيء عليه وهذا الخبر نحوه مفيد بقوله في صحة ابي جعفر في فضله بعد ما
ينصرف وهو جالس بقوله في حسنة ذواته ان ذكره وهو في بعض الخبرين استقبال القبلة ثم ليقله **الثانية** في سورة الكوثر
فصل لربك وانحر قال العلامة في المنته ذهب المفسرون الى ان المراد صلوة العيدين ونسبوا الذكر الى بعض المفسرين ونسبوا الكثر الى كثر
المفسرين ونسبوا جماعة الى القيل وعلى هذا يكون دليلا على وجوبها ويكون الشرايط مستفادة من السنة كما في خبرها من الصلوات والى
من قوله واخر غير الابل واذبح الاضحية ويكون المراد الاضحية الواجبة ويكون وجوبها عليه خاصة
للاجماع على عدم وجوبها على غيره والاحبار المتكثرة وربما نقل عن ابن الجندب القول بالوجوب ونقل عن ابي بصير ايدى
على وجوبها على الواحد لا يند في حمل ذلك على تأكيد الاستحباب ولم ارفى الاثا والمروية عن اهل البيت عليهم السلام ما يدل على التيقن
الذي ذكره والذي رايته هو وضع اليدين بالتكبير الى العرق وقد ذكرنا الاخبار الدالة على ذلك فيما تقدم **الثالثة** في سورة
البقرة قوله ثم قلا اطيعوا المؤمنين الذين هم في صلاتهم خاصون والكلام فيها قد مضى مفصلا وانما ذكرت هنا للتنبيه على اهمية
من الخشوع وانه من المستحبات المؤكدة **الاربعة** في سورة النحل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم لما كان
الشيطان للانسان عدوا مبينا فهو مترصد له دائما وقد ذكر الله ثم قبل هذه الآية العمل الصالح للذكر والاني ومنه قراءة القرآن
ادبته الى ما يوهن كبد وهو الاستغادة به سبحانه وهي طلب العياد وهو المبدأ وهو المراد الاستغادة من وسوسة وتبسطه ومكانه
المؤدية الى الشيطان والغلط وعدم التفكير في معانيه والخشوع ونحو ذلك من المفاسد والمعنى اذا اردت القراءة فعبث عنها بالقراءة من
قبل الحلاق الموزم على لازمه لان الافعال الاختيارية بلزمتها الاداة والظهور ذلك وبناديه في نحو هذا كقولك اذا اكلت الطعام
فتم واذا سافرت فصدق والمراد قبله الشيطان على ما في الصحاح والعاموس معروف وكل جمات متمرد من الجن والانس والذوات
وهو اما من شطن بمعنى بعداى عن الطاعة وقال ابن السكيت شطنه بشطنه شطنا اذا غلبه عن نية وجهه فيمكن ان يكون منه في قوله
فيه اصلية وقال بعضهم يجوز ان يكون من شاطي شيط بمعنى هلك قاله في العاموس في قوله زائدة والرجيم من الرجيم وهو الذي هو
المرجوم باللعن وروى في معاني الاخبار بسنده الى عبد العظيم بن عبد الله الحسيني قال سمعت ابا الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام
يقول معنى الرجيم انه مرجوم باللعن مطرود من الجهر لا يذكره مؤمن الا لئلا يذوق في علم السابق اذا خرج الغائم ثم لا يبقى مؤمن في زمان
الارجمه بالحجارة كما كان قبل ذلك مرجوما باللعن وفي تفسير العياشي عن جماعة عن ابي عبد الله في قوله ثم واذا قرأت القرآن
الآية كيف قال قال تقول استعذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم قال ان الرجيم اخبث الشياطين قال قلت لم سمي الرجيم قال
لانه يكون في العلم يرمي قلت فما بلغت منها شيء قال لا قلت فكيف سمي الرجيم ولم يرمي بعد قال لانه درجة من الجن والانس في عبد
الله ثم قال سئلته عن التوعد عند كل سورة ففتحها قال نعم فتعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذكرنا ان الرجيم اخبث الشياطين قلت لانه
الرجيم قال لانه يرمي وذكر نحو ما قبله وبهنا ابحاث **الاول** في كيفية التوعد وصورته ان يقول عوذ بالله من الشيطان قاله
علما ناكاة وهو الموافق لظاهر القرآن وروى بهاد وادوات كثيرة منها ما رواه في البيهق عن موسى بن جعفر في احتجاجة على التو
في الذوقية حيث قال لم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بنم الله الرحمن الرجيم ومن ذنبت داود وسليمان وابوب الاية ومنها ما رواه

في رواية الشيخ
في رواية الشيخ

في رواية الشيخ
في رواية الشيخ

في رواية الشيخ
في رواية الشيخ

ان غواني الشافعي عن عبد الله بن مسعود قال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اخذوا بالله السميع السليم فقال لي يا ابن ام عبد قل اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم هكذا اقرأه جبرئيل عليه السلام منها قوله تعالى الحلقى المذكورة ومنها ما رواه في روضة الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال فيها
 استعبد بالله من الشيطان الرجيم ثم قرأ العصفري الانسان لفي خسر السورة وتوخذ لك من الاخبار وقال الشيخ ولو قال اعوذ بالله السميع
 السليم من الشيطان الرجيم كان جازيا لقوله صلى الله عليه وسلم فاستعبد بالله ان السميع السليم انتهى وبذلك عليه السلام رواية سماعة المذكورة وما رواه
 في قرب الاستاذ باساره الى حنّان قال خلقا بن عبد الله بن المنذر فقال فتعود اجهاذا اعوذ بالله السميع السليم من الشيطان الرجيم وثق
 بالله ان يحضر من ثم يترجم الله الرحمن الرحيم والطلاق بعض الاخبار ورواية بن مسعود وغيره في التندو وكوصفها ما كان حملها على الا
 الفضيلة **الثاني** اكثر علمانا والاشهر عندهم استحباب التوبيد بل قال في مجمع البيان والاستعاذة عند التلاوة مستحبة
 غير واجبة بلا خلاف في الصلوة وخارج الصلوة وقال في المنتقى انه مذموم علمانا اجمع وبمثل بعض الاحكام وهو ابو علي ولد
 الشيخ الطوسي المولى بالوجوب لظاهر إطلاق الامر في الآية وإطلاق الامر في بعض الروايات التي هو حقيقته في الوجوب الأول أو
 للأصل ولشيوخ استعمال الامر في المندوب وما رواه في الكافي عن فزارة بن اخف عن ابي جعفر قال سمعته يقول ان كتاب زلزال السماء
 بسم الله الرحمن الرحيم فاذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تبتلى الا تستغفر اذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم سترتك فيما بين السماء والارض وبذلك
 على ذلك اية اخبار كثيرة منقول فيها بيان صلواتهم عليهم السلام ولم ينقلوا فيها التوبيد ولو كان واجبا لما تركوه وبذلك عليه السلام كبر من الخطبة
 والروايات المشيلة على ذكرها من القرآن ولم يذكر فيها التوبيد ولو كان واجبا لما تركه كالتحريم الذي رواه في الاحتجاج باسناده الى محمد بن
 علي الباقر عليها السلام في حديث يقول فيه حاكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاوحى الله الى بسم الله الرحمن الرحيم فابها الرتل بلع ما ازل اليك من
 ذلك الآية وفي تفسير العياشي في حديث عن ابي عبد الله عليه السلام يقول فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا
 كلمة الكفر الآية وتوخذ لك عالم يشتم على التوبيد وهذه الآية لزمع اقترانها بالشبهة بل الاجماع كما عرفت كافي في ثبوت الدعوى **الثالث**
 المشهور بين علمانا استحباب الاخفات بها في الصلوة بل نقل في اكثر الاماكن على ذلك ولم ادره خبر ايدل عليه بصريحه وقبحه جازان صحيح
 في الجهر ورواه الشيخ ابيه في التهذيب عنه وخطبة روضة ظاهرة الدلالة على ذلك لاني في غير الصلوة وهو الذي يشهر بعض
 الاخبار **الرابع** استحباب التعداد بخمس اقل ركعة من الصلوة ثم لا يستحب في باقي الركعات قال في المنتقى وهو مذموم علمانا وبذلك كبر
 من العامة وقال بعضهم يتوخذ في كل ركعة وتبعا لما لا يثبت استحبابها والتبضع الاول لحصول الامتثال للمرة الواحدة ولان المقصود منه
 الالتجاء الى الله سبحانه من بعد الشيطان في تلك العبادة وقد حصل في اول ركعة ولان الملتقى من افعالهم صلوات الله عليهم هو حصوله في
 المبدأ من غير ذلك لا على التكرار كصحته زائدة الواقعة في معرض البيان حيث قال فيها بعد دعاء التوجه ثم تعود من الشيطان الرجيم ثم قرأ
 فاتحة الكتاب وتوخذ لك حنة الحلقى في الجملة استحباب التكرار على نحو المذكور يحتاج الى دليل والآية اتمت على الاستحباب عندنا
 لقراءة والآية مستمرة الى انقضاء الصلوة وتبست بمكره حتى يلزم تكرار الاستعاذة وكذا الكلام فيمن قطع القراءة في غير الصلوة
 لعرض في غيره العبد اليها فانه لا ينبغي القول بعدم استحباب تكرار الاستعاذة هنا لاستمرار تلك الاداة التي حصلت بمبدأها التعداد
 لان القطع لا ينافي لاستمرار الحكمي الامع استطالة الفصل فانهم متعمدون رواية الحلقى المذكورة دلالة على تكرارها في مفتتح كل سورة
 ويمكن ان يكون ذلك في غير السورة او يكون المعنى عند كل سورة هي مفتتح تلاوته اي انه السورة الاولى من السور التي يبتدئ بها
 الحائض من التوبيد من سنن القراءة لا الصلوة خلافا لبعض العامة فلا يستحب للمؤمن ان يكون لا يعرف **السابع** من ان قيل ان
 التوبيد ما لا يثبت له سلطان على الذين امنوا وعلى دينهم يتوكلون ومقتضاها ان اهل الايمان لا يحتاجون الى التوبيد لانه ليس له
 عليهم السلطنة قلت ارتفاع السلطنة عنهم يقتضي افتقارهم الى الاستعاذة والالتجاء والمعاونة على فاعلة محاب للمؤمنين كما
 ورد عنهم عليهم السلام ان الشياطين كلهم بجورهم الى المؤمنين لان حيزهم قد ازموهم طريق الضلال فخلصوا منهم في روضة الكافي
 عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى على دينهم يتوكلون فقال يا ابا محمد يسلط الله من المؤمنين على
 دينهم ولا يسلط على دينهم سلطان على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون ولا يسلط على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون
 عنه في قوله تعالى سلطان الله في الدنيا والآخرة انهم من المؤمنين على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون ولا يسلط على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون
 في حديث عامية التفسير في قوله تعالى على دينهم يتوكلون لا يسلط على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون ولا يسلط على ائمة الله في قوله تعالى على دينهم يتوكلون

هذا الحديث في نسخة
 غير صحيحة

هذا الحديث في نسخة
 غير صحيحة

۱۰۰

في
 الصبح
 وقد جئت الزبل
 لا أفرح هوجو
 ي مدعو وني
 لقاموس جئت
 كرج ثقل عند
 لتمام الوعد
 فبيل وكرمي
 احش
 قمع

تجارتی و صنعتی

[illegible]

قرأ أبو عمرو وابن طاهر بكسر الواو والمدى والظاة وموافقة ما وافقه الغلب للسان أو الغلبة للستر بالخشوع والخضوع والاعمال
الاخلاص وقرا الباقر بن بغي الواد وسكون الطاء معضوذاً على شق لان الليل للسكون والليلات قوله أو يوم قبله قد تقدم معنا وروى
عن أبي جعفر في قوله ان ذلك في النهار سبحاً طويلاً يقول فرأى طويلاً لنومك وخارجك وفي قوله تبتل البنية تبتلاً يقول اخلص البنية
روى هو روى البنية وتحريك السبابة في في معاني الاخبار عن علي بن جعفر عن موسى بن جعفر في التبتل ان تبتل كقوله في الدعاء اذا تحنن
وفي النكا في بنية الى اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال هو الدعاء باصبع واحداً تشبه بها وفي خبر اخر التبتل تحريك السبابة البنية
يرضها الى التاء وجلا ويضعها وفي خبر اخر هو الابهاء بالاصابع وفي اخر روى بذلك الى الله وتضرعك وحاصل المعنى انه يحصل التبتل بكل
واحد من الامور المذكورة واكملها ان يخلص البنية ويضع البنية وتحريك السبابة مع الوجع والخوف والضرع الى الله سبحانه وفي ذلك
دلالة على استحباب رفع اليدين بالقنوت في الصلوة وبذلك عليه ما ذكره في جميع البيان انه روى محمد بن مسلم ورواه وحرمان عن ابي جعفر
وابي عبد الله ان التبتل هنا رفع اليدين في الصلوة فان الظاهر ان ذلك في قنوتها ويحتمل ان يراد ما يشبه الرفع بالتكبير فيها اذ عرف ذلك
فتستفاد من الآية احكام **الاول** ظاهر صيغة الامر في قوله قم الليل الدلالة على لزوم صلوة الليل وجوبها لان المراد القيام الى الصلوة
اجماع المفسرين الا من قد قال ان المراد قراءة القرآن فظاهر الخطاب بشراً بخصوص الوجوب صلى الله عليه واله قال ابن ابي عمير كما
بعد نقل الآية فصارت صلوة الليل فريضة على رسول الله صلى الله عليه واله سنة وناقلة انتهى وروى في وجوبها عليه قوله تعالى
من الليل فمنجدنا به نافلة لك روى الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي قال كما جالسنا عند ابي عبد الله صلى الله عليه واله ما نقول في
الموافل فقال فريضة قال فغير غنا وخرج الرجل فقال ابو عبد الله صلى الله عليه واله انما اعني صلوة الليل على رسول الله صلى الله عليه واله عز وجل يقول
ومن الليل فمنجدنا به نافلة لك وبذلك قال علماءنا وعد في وجوب قيام الليل من خصائصه فان قلت في الحديث المذكور الذي رواه
محمد بن مسلم ما يدل على عدم الوجوب عليه وهو قوله لان لا ليلة لا يصل فيها شيئاً وذلك لانها لو كانت واجبة لما جازله تركها
في بعض الليالي قلت ليس في الخبر دلالة على كون الترتل كان على جهة الاختيار واذا كان كذلك يحمل على الضرورة وهذا ونقل في كتب
التفسير انه كان قيام الليل واجباً على النبي صلى الله عليه واله واصحابه في مكة قبل فرض الصلوات الخمس ثم نسخ بالحنس ونقل عن عائشة ان الله
افترض قيام الليل في اول هذه السورة فقام صلى الله عليه واله واصحابه حوله فامسك الله خاتمها اثني عشر شهراً في التمام حتى انزل
التخفيف فصارت قيام الليل نطوعاً بعد ان كان فريضة وعن ابن عباس لما انزل المرتل كانوا يقولون نوحاً من قيامهم وشهر رمضان
فكان بين اولها واخرها سنة وعن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله
وجوبها عليه واستحبها على غيره والمراد باخر السورة هو قوله ثم فارقوا ما تيسر من ذلك في جسدك من قوله وادع طبعك
على النصف على بعض الوجوه المذكورة ان ابتداء وقصولة الليل قبل الانتصاف وهو خلاف النقول قال الحق في المستبرق وقصولة
الليل بعد انتصافه وكلما قرب من الفجر كان افضل وتقبله علاننا اجمع والاخبار اربعة مستفيضة في انه بعد العشاء الاخرة ما كان يصلي
شيئاً الا بعد انتصاف الليل وهو المنقول عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله في ذلك ولو صح ذلك لوجب له ما كان لا يكون ذلك من الامر كما بينهم من
بعض الاخبار وان ذلك وقت العز كما لا يمتنع فيكون التقدير ان هذا الحكم كان ما قبله من عدم فعله لا يدل على عدم الوجوب
الثاني وتبتل القرآن في الصلوة وغيرها وهو من التسنن لا الكثرة ولا يبعد ان يكون الفرض من ذلك التفكير في ما بينه والنام في قيام
ليقرأ الحكم والمجرات التي اشتمل عليها القرآن والدلائل على الاحكام الاصولية والفروعية بالامر وايمره وبتركه عن نواهيه ولما في ذلك من
الاجلال والتعظيم للكلام الجيد **الثاني** يستفاد منها الحث على صلوة الليل وانها افضل من بقية التوافل والروايات وبذلك قوله
لعلمه عليه صلوة الليل ثلثاً وهو ذلك من الاجاد الواردة بالحث عليها وكثرة ثوابها ومدائح اهلها وقال الشيخ في الخلاص **باب**
ان ركعتي الفجر افضل من الوتر قال في المدالك ولم نقف لها على دليل يستدل به **الخامس** قوله ثم واذكر اسم ربك استدل به على وجوب
البسملة في اول الحمد والسورة وقبل المراد بها الدعاء بذكر اسماء المحسن وصفاته العليا كما في قوله وفيه الاسماء المحسنة فادعوا بها
ولا يبعد ان يكون المراد هنا الدعاء في السورة ونحوه من الاذكار في الصلوة كما يشبهه عطف التبتل عليه **الثاني** والسورة
المذكورة ان ذلك تمام يوم ادى من الليل ونحوه وثلاث وظائف من الذين يحل الله سبحانه والليل والنام والنام والنام
فان حلت كما في قوله من القرآن الآية مقدمة بيان هذه الآية وقد كررنا بعض احوالها وهو انه قرأ من كثير فاهل الكوفة ومنه

فمن صلوة الليل
واجب على النبي
صلى الله عليه واله

في الآية الثانية

في احتكامه بعد تعالوا صلوا

وثلث بالثقب والباقون بالجزء على النصب يكون عطف على ادنى كانه في موضع النصب وادنى بمفعول اول واقرباى يقوم نصفه وثلث والضمير راجع الى الليل وعلى قراءة الجزء فاعطف على الجزء وادى يقوم اقل من ثلث الليل واقل من نصفه وثلث والضمير يعود الى الليل وتلك الى الثلثين وحاصل المعنى انك تقوم في بعض الليالي من ثلثين وفي بعضها من ثلثين من الثلث فذلك انكم لا تقدر ان تكون على حصة ما قلناه وافترض عليكم كما بقى من رواية ابي الجارود فيما سبق وهذا اخفاه بقوله فاقرأوا ما تيسر من القرآن على ما استطعتم حتى تبلغوا ما قلناه من انوا يؤمنون الليل كله حتى انتهيتم اقامتهم ويمكن ان يكون المراد عقوه عن عقوبة هذه الخالفة وقوله علم ان يكون منكم من صلى الخ بيان في علل الرخصة والتخفيف وذكر له امورا الاخرى لضبط الاوقات وحصر الساعات فان العالم به هو الله ثم والثاني والثالث المرض والسفر والرجوع الخروج للقتال ويمكن الاستدلال بهذه الآية على وجوب صلوة الليل فذلك لانه لم يرفع عنهم اصل القيام بالليل بل انما خفف عنهم فان قبل يلزم على هذا وجوبها على الكل وذلك باطل اجماعا قلت ظاهر هذا ذلك لكن علم وجوبها على غيره ثم حصل من ذلك ما عار كالاجماع والاشعار المستنبضة الدالة على التذنية فتكون الآية مستعمل في طلق الزمان من باب عموم المجاز وذلك شايخ في الكلام بل

الثالثة في سورة الذاريات كما وابلد من الليل ما يجتوون والاشجار وهم يستغفرون المجموع اليوم وما رابدة او مضبوطة او موصولة قيل المراد الاستغفار في الوتر وروى بها جعفر قوله ثم الغتوت في الوتر والاستغفار وقيل المراد صلوة الليل بدل صلوة ما روى في الكافي في الصحيح والشيخ بالسند المعتبر عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل كانوا قبل من الليل ما يجتوون قال كانوا اقل الليل يقومون فيها **اقول** لا بعد ان يقال المراد صلوة الليل والاستغفار في الوتر معا وروى بها جعفر بن محمد بن المنذر المذكور بل نقل ذلك في مجمع البيان صرحا عن ابي عبد الله ع ان المراد صلوة الليل وادى كانوا يستغفرون في الوتر سبعين مرة في السفر ويمكن ان يكون المراد مطلقا كراهته ثم بدل عليه ما روى في الصحيح عن ابي جعفر ع في قوله ثم كانوا قبل من الليل ما يجتوون قال كان القوم ينامون ولكن كلما اقبل احدكم قال الحمد لله والاله الا الله والله اكبر قمت من قدام الله فاستغفرت ما تقدم في ضمن الايات المذكورة استحباب التواضع والارابة وقد تضمن ذلك ما روى في الحرس عن ابي جعفر ع قال قلت لداود الليل ما جتوون قال ما يجتوون الاخرة ويرجوا رحمة ربه قال يعني صلوة الليل قال قلت له واضرار النهار لعلك ترضى قال يعني تطوع بالنهار قال قلت له واذا بار النجوم قال وكنتان قبل الصبح قلت واذا بار السجود قال ذلكتان بعد المغرب والغرض التنبه على ان التواضع اليومية مستفاد من القرآن والآيتين ذلك مستفاد من الكتب الفقهية **النوع السابع** في احكام متعلقة بتعلق بالصلوة وفيه آيات **الاولى** في سورة النساء واذا جئتم بحجة فحيوا احسن منها اذ ذوات الله على كل شئ حسيبا قال في المداوي الحجة لغت السلم على ما نص عليه اهل اللغة ودل عليه العرف وقال في القاموس الحجة هو السلم ونحوه قال في لغة مجمع البيان فان في كثير العرف لم يرد بحجة سلم عليكم بل كل حجة ويرد احسان واستند في ذلك الى ما روى عن ابي جعفر ع في تفسيره عن الصادق ع انه قال الحجة السلم وحيه من البر الا حشا ويشد اليه ما روى عن ابي جعفر ع في كتاب المناقب قال من جاء به للصبر بظا رجا نذ فقال لها انت حرة لوجه الله فقل له في ذلك فقال ادنا الله عز وجل فقال اذا جئتم بحجة الآية وكان احسن منها احتاقها ما رواه ابن ابي عمير في كتاب الحصال فيما علم امير المؤمنين ع احصاه قال اذا حضر احدكم فعولوا برحمتكم الله ويقول هو يفر الله لكم وبرحمتكم الله ثم واذا جئتم الآية وقوله في الدعاء وجا كما الله من كاتين اقول لانه في اطلاق الحجة قبل الاسلام على ما جعل السلم وعينه من الحيات المعروفة عند الجاهلية كان صبا حاد وابت للتعن ونحو ذلك فلما جاء الاسلام اقتصر من الحيات على السلم وتطلب منه الاستعمال كما هو الشايخ في العرف وهذا اهل البيت عليهم السلام حيث لم يستعملوا سوا بل روى في الكافي عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع يكره للرجل ان يقول حييا الله ثم يسكب حتى يبيتها بالسلم هو الذي ورد عنهم عليهم السلام الحق على افشائه وناكيدا استحبابه روى في الكافي بالسند الموثق عن محمد بن جعفر ع قال ان الله عز وجل يحب اشياء السلم في خواص عن ابي عبد الله ع قال البخل من بخل بالسلم فاطلاق الآية يحمل على ذلك فاما الرواية المذكورة في الاستحباب لاطلاق الحجة على غير السلم من انواع البر والاحسان على تقدير صحتها يمكن ان يكون ذلك من البطون التي اخبروا بها عليهم السلام فلا يتأني في كونه المراد من ظاهرها السلم خاصة او بكونه ذلك من باب عموم الجواز العرفي او يقال المراد بالآية المعنى العام وان اخضع السلم ببعض الاحكام كوجوب الرد مثلا اذا عرف ذلك فهذا **امورا الاول** استحبابا فشاء السلام وتاكيد وما يسهل من الفضل حتى قيل انه مندوب افضل من رده الواجب بدل صلى ذلك ما مر وما رواه ايضا في الكافي عن ابي عبد الله ع قال من التواضع ان تسلم على من لم يبعث وعنده انه

في الآية الثانية التواضع

في الآية الاولى من النوع السابع

في الآية الاولى من النوع السابع

اولی

۱۰۰

لعل
مراد بن
اذرين ان
المسلم اذا سلم باحد
الالفاظ المذكورة
رد عليه بذلك اللفظ
لان الرد باقوا لفظ
شأنها ليس
منه علة
منه

تذکرہ شریف
بازار کتب خانہ
کتاب خانہ

من قال السلام عليكم فهي عشر حسنات من قال السلام عليكم ودعاه الله فهي عشرون حسنة ومن قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فهي ثلثون حسنة عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السليم يتلو قوله فربضه وقال صلى الله عليه وآله من بدأ بالكلام قبل السلام فلا يجزيه قال بدأوا بالسلام عن أبي جعفر قال كان سلمان رضي الله عنه يقول انشؤا سلام الله فان سلام الله لابننا للظالمين وفي هذا المعنى اجابوا في الثاني وجوب رده نطقا وقولا ولو كان في حال الصلوة وهو من الجمع عليه بين علمائنا كما قال في التذكرة والظاهر في رده كما صرح الاكثر به وبذلك عليه الخبر المذكور وعنه وقطع اصحابنا بانه يرد في الصلوة بمثله لصحة محمد بن مسلم قال دخلت على ابي جعفر وهو في الصلوة فقلت السلام عليك فقال السلام عليك قلت كيف أصبحت منك فلما انصرفت قلت له يرد السلام وهو في الصلوة فقال نعم مثل ما يرد له في رواية سماه عن ابي عبد الله قال سئلت عن الرجل يسلم عليه وهو في الصلوة قال يرد سلامه عليه ولا يقول وعليكم السلام وغير ذلك من الاخبار وقال في المعتبر اذا قال سلام عليكم رده مثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام لانه كلام ليس من القرآن وهو من كلام الاصحاب قاله الشيخ وهو حسن وبظهر منه ان رده جواز سلام عليكم كونه من القرآن دون عليكم السلام فيه عليه انه لو قال السلام عليكم فلا يجوز رده عليه بمثله روى عن ابي جعفر ان قال سلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في الصلوة فده عليه ثم قال ابو جعفر ان السلام اسم من اسماء الله عز وجل فيظهر منه ان وجه الجواز كونه من اسماء الله ثم قال المرتضى في الانتصار بما جاز في الامانة يرد في السلام في الصلوة بالكلام فتدواف وفي ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري لان الشيعة يقولون يجازي بقول المصلي في رده السلام مثل قال السلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام واتج على ذلك باجماع الطائفة ثم قال لو قيل هو كلام في الصلوة قلنا ليس كل كلام في الصلوة خارجا عن القرآن معطوفا لان الدعاء كلام ولم يدخل تحت المحظور يمكن ان نقول ان لفظ سلام عليكم من الفاظ القرآن ويجوز للخط ان يلفظ بها نالها للقران فتداف رده السلام اذا تناهى بين الامرين قال العلامة في كلامه اشعارا بشرط كونه نالها للقران وليس بمعتد انتهى والظاهر ان غرض السيد الرده على الطائفة وان كونه قرانا انما هو باعتبار الفظة ونظمه وحسنه الرده لا يخرج عن ذلك فافهم ثم الظاهر التبرع باللام لانه في الرده بالمثل وكذا سلام الله عليكم قال ابن اديب في السرائر ويرد المصلي السلام اذا سلم عليه فلا لاضداد ولا سطح ذلك صلوة سواء رده بما يكون من لفظ القرآن وبما يخالف ذلك اذا قال بالرد الواجب التي تبرز فعتبه اذا كان المسلم عليه قال له سلام عليكم او سلام عليكم والسلام عليكم السلام فله ان يرد عليه باي هذه الالفاظ كان لانه رده سلام مأمور به وينبغي رده سلام لقراءة قران اذا سلم الاول بما قدمنا ذكره وان سلم بغير ما ذكرناه وتبيناه فلا يجوز للمصلي الرده عليه لانه ما تعلق بدنة لانه غير سلام واجتبه في الذكرى بنوم الامة واستضعافا لخبر الواحد وضعفه ظاهره هل يجوز الرده بالاحسن قبل بنوم الامة وعدم دلالة الرواية على العسر لان ما يقتضيه الاحتياط كاستيفاء دعاءه وهو جائز كما مر واحتل بعضهم المنع والاول اقرب والثاني حوط وقال الشافعي لا يرد بلفظ بل بالامانة براسه وسببه وبما قاله مالك واحد ومنع ابو حنيفة الرده مطلقا الثالث هل يجب على الراذ اسماع المسلم تحفقا او تقديرا نعم لعدم صدق الحقيقة عرفا بل رده لانه الظاهر من الاخبار والمبادر وبذلك عليه ايضا ما دواه في الكافي عن ابن القلاح عن ابي عبد الله قال اذا سلم احدكم فليجهر بسلامه لا يقول سلمت فلم يرد واو لعله يكون قد سلم ولم يسمعه فاذ ارد احدكم فليجهر بده ولا يقول السلام فلم يرد واعلى فانه يرد بمؤمه على المصلي وغيره وقبل لا يجبا لاسماع وهو ظاهر المعبر وقواه بعض المتأخرين ويدل على ذلك ما روى الشيخ في الموقوف عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله قال سئلت عن المصلي فقال اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانتهى الصلوة فده عليه بما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك روى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال اذا سلم عليك الرجل وانتهى صلى قال رده عليه خفيا كما قال وهذا الخبر عده في المتن في الصحيح وحملنا على التقية وقال الحق فلما عمولان على الجواز لعدم الرجحان والمثل الاول الذي روى الصدوق في كتابه عن محمد بن مسلم انه سئل ابا جعفر عن الرجل يسلم على العوم في الصلوة فقال اذا سلم عليكم مسلم وانتهى الصلوة فسلم عليه تقول السلام عليكم واشربا صنعت والظن ايضا حمله على التقية اربع اذ لم يرد المصلي السلام فله ان يطل صلوة بغيرها قالها بالاطلاق ان اني جيت من لا اذكر وقت وجبة الخطاب بالرد لصدق التقية عن المعنوي للفناء وهو مبني على ان الامر بالشئ بمقتضى التقية عن ضده الخاص والظن خلافه الحاشي تحقيق السلام من الحاجة بوقوعه من واحد يحصل الامثال بالازد من واحدة من الامور والكفاية ويدل عليه ما دواه في الكافي عن حماد بن ابراهيم عن ابي عبد الله قال اذا سلم من العوم واحدا جنة عنهم ولولا ذلك لم يجز عنهم وهو رواية عن ابي بكر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ومحمد بن عبد الرحمن بن الحجاج مروي عن ثلثة الاول اذا كان

في احكام سجدة تجاوب الصلوة

الراة غير مكلف كالصبي فهل يحصل الامتثال ونجها ان اظهرها الحصول سيما اذا كان ابن عشر عتير للمنوم ولان سجدة شرعية كما يظهر
من بعض الاخبار ويحصل العدم لانه واجب ولا يقط بالمندوب وهذا بالنسبة الى الصبي واما الجون فلا يحصل بركة الامتثال على الظن
لعدم القصد ويحصل الامتثال بركة الكافر اذا كان في جملة الجماعة المنومة ولو كان الراة من غير الجماعة المعينين بالسلم يحصل الامتثال
لظلاله والروايات الثاق لو كان المسلم غير مكلف فهل يجب الردية اذا كان صبيًا مبرأ وجهاً فظهر ما ذلك بالنسبة الى الصبي المنوم
واما الجون فلا لعدم القصد الثالث اذا قام غير المصل بركة السلم فهل يجوز رد المصل قبل ان يظن ان الامر به اذا كان المصل هو المقصود
بالسلم وقبل التحقق الامتثال وعدم ثبوت استصحاب الردية بعد سقوط الوجوب في حكم هذا لقيام بعض الصلبيين **السابع** من واجبات
رد غير السلام من افراد الحق كما قاله الاكثر للاصل وعدم التلبس الذي اهل الوجوب اما الامة فلا يصلح للادلة لما عرفت من اقامة الحق
صارت كالحقيقة الشرعية في السلام خاصة وكما يظهر من كلام بعض اهل اللغة ولان الذي يظهر من الروايات تخصيص الوجوب بالسلام
كموله من بدأ بالكلام قبل السلم فلا يجزئ اذ غير السلام من الافراد داخل تحت عموم الكلام يتم في غير الصلوة بسجدة مرة وفيها يفتي
بقصد الدعاء اذا كان ممن يستحق ذلك لا من جواز لنفسه ولغيره وبدون ذلك يجوز **السابع** في ذكر السلام على الصلوة
لما رواه عبد الله بن جعفر الجعفي في كتابه قرب الانسداد عن الصادقة قالت استمع ايتم يقول اذا دخلت المسجد الغوم يصلون فلا تسلم
عليهم وصل على النبي الذي علمهم السلم ثم اقبل على صلواتك واذا دخلت على قوم جلوس وهم يجثون فسلم عليهم وما رواه في كتابه
عن جعفر بن محمد عن ابن جهم السلمي قال لا تسلموا على اليهود ولا على النصارى ولا على المجوس ولا على عبدة الاوثان ولا على مواليهم
المخزول ولا على صاحب الشطرنج ولا على الخث ولا على الشاعر الذي يفتن الحسنة ولا على المصلي لا يستطيع ان يرد السلم لان التسليم
من المسلم تطوع والرد عليه فرضة ولا على اكل دبا ولا على رجل جالس على غائط ولا على الذي في الحمام ولا على العاسق المغفل
واما اهل التهي هنا على الكراهة جماعية وبين ما مر من الاخبار وذكر جمع من اصحابنا لا كراهة للمنوم ولما ورد من انهما
سلم على رسول الله في اثناء الصلوة ورد عليه السلم ولم يذكر ذلك وما تقدم من صحة محمد بن مسلم المتقدمة انه سلم على الباقر
وردتم ولم ينكره ويمكن حمل خبري الحسنة وقرب الانسداد مع عدم صحتهما على عدم تأكيد الاستحباب وهو الاقرب **الثامن** من واجبات
يستحب التسلم على جماعة منهم من تضمن خبر الحاصل المذكور وفي خبر اخر ولا على المتكلمين بالامهات وفي حديث اخر انتهى عن التسلم
من طلبة اربعة عشر رجلا من اهل التائيل وروى في الكافي عن محمد بن الحسين وفيه قال كان ابو عبد الله ع يقول ثلثة لا تسلموا
الماسي مع الجنادة والماسي الى الجنة وفي بيت تمام **الثاني** سمع من ينجبه ان يبذل بالسلم وروى في الكافي عن جراح المدائني عن
ابيعبد الله ع قال يسلم الصغير على الكبير والمارة على الفاعل والقليل على الكثير وفي خبر اخر اراك بيدا الماسي واصحاب البغال يبذلون
اصحاب الحيرة واصحاب الجبل اصحاب البغال وفي مقولة للاخبار كثيرة **الثالث** انه يستحب التسلم على الشا لما رواه في الكافي
الحسن عن دعي بن عبد الله عن الصادقة قال كان رسول الله ع يسلم على الشاة ويرفعون ثم وكان ابنه المومنين ع يسلم على الشاة وكان يكره
ان يسلم على الشاة ممنين ويقولون ان يجيئني صوتها فدخل على اكراما اطلب من الامر والظان ذلك من ابا القاسم والثاني عليه
والا فهو معصوم صلوات الله عليه **الحادي عشر** فذكرنا بركة التسلم على اهل المل من الكفار واذا سلموا عليك فقل في الرد عليه
قليل لما روى عن امير المؤمنين ع انه قال لا تبدوا اهل الكتاب بالتسليم فاذا سلموا عليك فقولوا وعليكم وفي حديث اخر اذا سلم عليك
والتصريف والمشرقة فقل عليك وفي خبر اخر عندهم انهم سلموا عليه فردد عليهم بلفظ عليك وفي خبر اخر يقول في الرد سلام وروى هذه
الاخبار في الكافي **الثاني عشر** ان القهيري بين الرد بالمثل والاحسن ونقل جمع من الفضل عن ابن عباس ان الاحسن للرد على المسافر
وبالمثل للرد على اهل الكتاب وهذا القول لا ينافي المفعول عن اهل البيت عليهم السلام كما عرفت من انه يرد على اهل الكتاب بلفظ عليك
والظان الاحسن منها ان يقول في الرد السلام عليكم ورحمة الله والتسليم عليكم ورحمة الله وبركاته ان قال المسلم السلام عليكم وانما
السلم عليكم ورحمة الله فليقل في الرد التسلم عليكم ورحمة الله وبركاته وهذه منتهى التسلم فاذا قالها المسلم تعبيراً اذ ورد على
ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي عبيدة الحذاء عن ابي جعفر ع قال تراهم المومنين ع يقوم فسلم عليهم فقالوا عليك السلام ورحمة الله
وبركاته ومغفرة ودوناه فقال لهم امير المؤمنين ع لا تجاؤوا مثل ما قالت المشرك لا يباين ابراهيم ع انما قالوا ورحمة الله وبركاته عليكم
اهل البيت **قائلة** اخلفت الاقوال في معنى التسلم عليك فليقل معناه الدعاء اي سلمت من المكان وقبل معناه اسم السلام عليكم

في احكام سجدة تجاوب الصلوة

في احكام سجدة تجاوب الصلوة

المتكلمين
بالامهات
كادون العتير
منه بعض
الاخبار

في احكام سجدة تجاوب الصلوة

وقبل قضاء اسم الله جل جلاله في شدة حفظه كما يقال الله معك وأذقلت السلام علينا أو التمس على الاموات فوجهه ان يقال هو طاعة بالسلامة لصاحبه بالسلامة من افات الدنيا ومن عذاب الآخرة واختاره الشارع وجعله تحية لما فيه من المعافاة والبشرى بالسلامة ولا ينافي السلام الذي هو من اشياءه ثم يمتنا وتبركا وروى في الكافي في الحسن عن ابن اذينة في حديث طويل عن الصادق ثم يذكر فيه عدة الادلة وبقيت افعال الصلوة الى ان قال فقبل بحمد الله عليهم فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فاشهد الله عز وجل اننا ناسلم والحمد لله والبركات انت وخرقتك الحديث ولندكر هنا اية تفريغ هذه الآية وهي قوله ثم في سورة التوراة اذا دخلتم بيوت فسلموا على انفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة الآية وروى في كتاب معاني الاخبار بسنده الى ابي الصباح قال سئل ما جعفر عن قول الله عز وجل اذا دخلتم بيوت فسلموا على انفسكم الآية فقال هو تسليم الرجل على اهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه فهو سلمكم على انفسكم وفي تفسير طبرسي ابراهيم عن ابي الجواد عن ابي عبد الله ثم قال يقول اذا دخل الرجل منكم بيته فان كان فيه احد يسلم عليكم وان لم يكن فيه احد فقل السلام علينا من عند ربنا يقول الله عز وجل تحية من عند الله مباركة طيبة وقبل اذا لم ير الداخل بيته احد فانه يقول السلام عليكم ورحمة الله بفضله الملكين الذين عليه مشهود في كتاب الخصال عن امير المؤمنين ثم نحوه وزاد ويقرأ هو الله احد من يدخله فانه يقرأ بغيره جوامع الجامع وصفها بالبركة والطيب لا ينادى به مؤمن او مؤمن برجوها من الله زيادة المحبة وطيب الرزق واية اخرى في هذه السورة اية وهي قوله ثم ولا تغفلوا بها عن غيري وكنتم حتى تسكنوا وتسلموا على اهلها عن الصادق ثم قال لا تسبنا من وقع التسليم والتسليم في دوامات اخراته طلب الاذن والتسليم وفي بعضها تسلم ثم يتاذن وروى عنه هو تسلم الرجل بالتيه والتكبير **الثانية** في سورة الانعام قل ان صلواتي وسكنتي ومحبي وحياتي لله رب العالمين لا اله الا هو وبذلك امرت وانا اول المسلمين المراد بالصلوة الدعاء المباداة المعروفة والتسليم هو سائر العبادات وافعال الحج خاصة والحيات والامات العبادات التي تقع حال الحيوة والتي تقع بعد الموت وتحتل ان يكون المراد نفس الحيوة والموت اي بيده الموصو بالحيوة ويحتمل ان يكون المراد جميع اموري واحوال من المحرور دفع التوف في حاله جوفى وبعد ما في الله خلاصة والوصف بالربة للتبني على انه المستحق للعبادات من هذه الجهة كما انه مستحق لها لانه وقوله لا اله الا هو قبل التبرية او الله او كلهم ما قوله وبذلك امرت الخ اي بتلك الامور وانا اول من اجابوا اطاع من اهل ذلك الزمان فاستفاد من الآية لزوم التبريد والاخلاص بقدرة الكلام في ذلك قبل ويستفاد منها ان صحة الصلوة بل وصحة سائر العبادات متوقفة على معرفته والاقرار بوحدايته وكونه ربا للعالمين اي جبريا ومنه انهم يستلزم ذلك العلم بكونه قادرا على الحكم اذا اخلاص يستلزم ذلك فلا تقع عبادة الكافر الجاحد بشي من هذه الاصول واقام من كان مقرا بهذه الاصول لكن لم يكن ذلك عن دليل فنفى الظاهر مسلم وجبات غير صحيحة وقال بعضهم بالصحة بل ربما اقل عليه الاجماع وربما يظفر ذلك من بعض الاخبار **الثالثة** في سورة المائدة انا انزل اليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون الوت فدرجاء في اللغة بمعنى الناصر والمجرب والجهت وقدرجاء بمعنى الموتى للامر الذي يلى تدبيره والاولى به كما يقال ولي الدم وولي الطفل وولي المرأة اذا كان بيده نكاحها والسلطان وولي الرعية وهو ذلك قال المبردا اصل الولي الذي هو اولي اي احق ومثله الموتى والجملة المراد هنا الثاني اي الاول بهم من انفسهم ومن بيده امورهم لانه الاصل في معنى الولي والانشية هذا المقام فتعين الحمل عليه وحاصل المعنى انه سبحانه وتعالى بين من له الولاية على الخلق والقيام باموورهم وتجب طاعتهم عليهم فقال انما وليكم الله ورسوله اي الذي هو ولي مصالحكم وتدبيركم هو الله ورسوله والذين آمنوا الموصوفون بهذه الصفات وقد جاءت الاخبار من الخاصة والعامة واجمع المفسرين بانها تركت في حل ثم وهي من اوضح الدلائل على امامته بعد النبي ثم بلا فصل بذلك اللفظ انما على المحصر والتخصيص نفى الحكم عن غيره لانه وعرفا كما هو بين والمجتهد روى في الكافي بسنده عن الصادق جعفر بن محمد عليهم السلام في قوله انما وليكم الله ورسوله الآية فاما ما يعني اوليكم اي احق بكم واما مؤدركم انفسكم واموالكم الله ورسوله والذين آمنوا يعني علينا واولاده الانتم عليهم السلام الى يوم القيمة ثم وصفهم الله عز وجل فقال الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون وكان امير المؤمنين في صلوة الظهر قد صلى ركعتين وهو راكع وعليه حلة قتيمة فيها الف دينار وكان النبي ثم اعطاه اباها وكان النجاشي هذا له الف دينار فقال السلام عليك يا ولي الله واولي المؤمنين من انفسهم تصدق على من كان في حلة واوى بيته ان تحملها فانزل الله فيه هذه الآية وصيرت خيرة الله بنعمته وكل من بلغ من اولاده مبلغ الانامة يكون هذه النعمة مثله فيصدقون وهم راكعون **الباب الثاني** الذي مثل امير المؤمنين من الملائكة والذين يشلون الانامة

في رواية اخرى

في رواية اخرى

في رواية اخرى

في احكام متعلقة بتعلق بالصلوة

من اولاده يكونون من الملتك في حديث اخر عن الصادق عن ابنة عن جده صلوات الله عليهم في قوله ثم يمزون نعم الله ثم يذكرونها قال لما نزلت انما وليكم الله الآية اجتمع نفر من اصحاب رسول الله في مسجد المدينة فقال بعضهم لبعض ما نقولون في هذه الآية فقال بعضهم ان كفرنا بهذه الآية نكفر بربنا وانما هذا ذل جن دسأط علينا ابن ابي طالب فقالوا قد علمنا ان محمدا صادق فيما يقول ولكننا نؤله ولا نطيع حليته فيما امرنا قال فنزلت يمزون نعم الله ثم يذكرونها يعني يمزون ولا يرة على ابن ابي طالب واكرمهم كما فر في امانى الصدوق باسناده الى ابي الجارود عن ابي جعفر في قوله ثم انما وليكم الله الآية قال انه رهاط من اليهود اسلموا منهم عليه بن سلام واسند ثعلبية وابن محبوب وابن ابي عمير قالوا بنى الله ان موسى او صلى الى يوشع بن نون فبنى بيتا بارسول الله ومن ولينا بعدك فنزلت هذه الآية فقال رسول الله قوما قوما فواتوا النبي قوما قوما فواتوا المجد فاذا سائل خارج فقال باسائل ما اعطاك احد شيئا قال نعم هذا الخاتم فقال من اعطاكه قال اعطاه بنو ذلك الرجل الذي صلى قال على اي حال اعطاك قال كان راکفا فكبى النبي ثم وكبر اهل المسجد فقال النبي على ابن ابي طالب ولبيكم بعدى قالوا وارضينا بالله ربنا وبالا سلام ديننا ومحمد نبينا وبعلين بن ابي طالب ولينا فانزل الله عز وجل ومن يتولى الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون فروى عن عمر بن الخطاب انه قال والله لعند نضدت باريبعين خاتما واداع ليزل في ما نزل في علي بن ابي طالب فانزل وفي معنى هذه الاخبار من طرق العامة اخبار كثيرة لا يقال يجوز كون المراد الموالاة في الدين والنصرة والمحبة فينظر الاستدلال بها على الامامة لا نقول هذا خبر يحمل هنا لوجهين اما الاول فلذالة العطف على ثمره بلان الله ورسوله ووليه في اختصاص بالنصرة بهم ولا خفاء في ان نصره الله ورسوله مشتملة على التصريح في امورهم على ما ينبغي فكذلك نصره من قصد الدين امنوا فان حزب الله هم الغالبون في امورهم معقول بالشك بالاولوية والاولوية والاشد بل ذكر بعض المحققين ان للولي معان عشرة ومن جملة الكل الى الاولى بالنصرة واما الثاني فخصر احكامها في الخصص في الخصص في هذا المعنى لو من دون اخر او كل المؤمنين مشتركون في هذا المعنى كما قال سبحانه والمؤمنون بعضهم اولياء بعض في بيان ذلك ان لفظة انما تفيد المحضر كما صرح به ائمة البلاغة وغيرهم وهو المنقول عن اهل السنة والنصرة والمحبة عامة بل لا يرد في الامة واجماع الامة فلا معنى للحمل الولي هنا عليه لان المراد بالذين امنوا بعض المؤمنين لو ضعفتم هم بايحاء الركون في حال الركون في الصلوة وليس هذا الوصف ثابتا لكل المؤمنين كما هو بين ولانه لو كان ثابتا لكل لكان لولي والولي عليه واحد المضان والمضاف اليه واحد ايضا وذلك باطل واذا ثبت ان المراد بعضهم كان ذلك لبعض حليته بدل ان الامة اجماعا على ان المراد اما بعض المؤمنين فهو على ما واما جميع المؤمنين فيدخل فيهم ويكون المراد الجميع باطل كما عرفت فتعين البعض وتعين كون البعض هو على ما اذ لو كان خيرة لزم خرق الاجماع المركب ومخالفة اجماع المفتين في نزولها مندم وطرح الروايات المستفظة كما عرفت ويخوذلك يجاب عن قول من يجوز كون الواو في قوله وهم واكون للخطا اي يقيمون الصلوة من قبل قيمته الكل باسم الجماعة او حمل الركون على المعنى اللغوي هذا مع ان فيه عطف لاسمية على الفعلية والشكر والغير المعيند يجوز ذلك بجماب عن قوله ان حمل الو على ما زعمتم لا يناسب ما قبلها وهو قوله لا تتخذوا اليهود اتح لان الولي فيها بمعنى الناصر جونا ولا ما بعدهما وهو قوله ثم ومن يتولى اتح فوجب حمل ما بينهما على النصرة لسلام اجزاء الكلام هذا مع ان الآية الاولى جندة وعلى تقدير تسليم كون المراد منها النصرة لادلالها على كون المراد هنا ايتم كذلك لعدم الملازمة اكثر من ايات القرآن يكون اونها في شيء واخوها في اخرها والوسط عبرها وليس طريق الاها في المعنى من محسنات القرآن وقد يجاب ايتم عن هذا بان الولاية بمعنى الامانة والتصرف في الامور عام من الولاية بمعنى النصرة في الجملة في الولاية بمعنى الامانة معيد للمعنى الولاية في الآية الاولى على ما تم وجب باعتبار استلزام معنى الامانة لغير الخاص بذلك تحصل المناسبة واما الآية الاخيرة فلا دلالة فيها على معصودهم الا اذا حمل حزب الله على معنى اضار الله كما تحمل بعضهم وهو كما ترى ويجوز ذلك يجاب عما قبل ان الذين امنوا صيغة جميع فلا يجوز ان يتوجه الى هذا مع ان استعمال صيغة الجمع للواحد للتعظيم شائع في اللغة وفي كلام الفضلاء وقد ورد في القرآن كثيرا مع انه قد ورد في اخبار الخاصة كالخبر السابق وقوع الصدق بمثل ذلك من كل واحد من امتنا صلوات الله عليهم لا يقال المحضر انما يكون نفيا لما وقع فيه تردد وازع ولا خفاء في انه عند نزول الآية لم يكن امامة واحد من الملة وانيتم ظاهرا لاثبات الولاية بالفعل وفي الحال ولا شبهة في ان امامة على ما انما كانت بعد النبي في وجوب الاذن ان المحضر في بالنسبة الى من يتولى الله في ذلك الزمان ويكفي المحضر حليته بانه سيقع التردد والتزعاج وانقلاب الجم الغفير على الاعتقاد

في بيان ان علي بن ابي طالب هو المولى

في بيان ما يجليله

في بيان ما يجليله

ثم ان هذه من مقامات المسائل الدينية وقامتهم لبيانها بكل بيان فلذا اكد وقرب بولاية ولايته وسوله ثم وجاب الثاني باقا اول الامر
ذلك ولا نسلم بطلان ذلك لا مانع من ثبوته له بالحوال وكون الولى صفة مشبهة والتعبير بالجملة الاسمية من اوضح الدلائل على الدوام والثبوت
وبوبه استظاف التثنية في غزوة تبوك لم وعدم عزله الى زمان الوفاة فيعلم الانمان والامور وبوبه ايقم حديث المنزلة على ما حقه
هذا وكوسلنا عدم الثبوت بالفعل نقول ان الله سبحانه له بان يجبر بانه الامام حين لا حيقا وهو بعد فوته ثم بلا فضل وهو ظاهر **و** يدل
على ذلك ايقم حديث الامالى المذكور وهذا **الاولى** ان الفعل القليل لا يطل الصلوة كصدقة في اشائها كما تقدمت الاخبار وبوب
جواز هذا الحكم ما روى من دفع الحصى عن الجنة وقسوة جن الجود ورفعه منها والصنق على البدا والحايظ للاعلام ونحو ذلك فاهو
مذكور في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام **الثانية** حواشية التصديق في اثناء الصلوة وانما يكون في ذلك القصد في
مثل ذلك لا ينافي بنية الصلوة كالصلوة في الموقفين ونحو ذلك وبالجملة الذي يظهر من الاخبار انه لا يشترط في الصلوة استمرارية
فلا يدل بكون الاستمرار الحكيم وهذا هو المعنى بحدنا صاحبنا **الثالث** الذي يظهر ان صدقة كانت من المندوب في نسبتها
ح زكاة على ضرب من الجازان ثبت كونها حقيقة شرعية في الواجبة **الرابعة** اكثر الاخبار ان صدقة كانت بخاتم روى موسى
الساباطي عن ابي عبد الله انه ان الخاتم الذي يصدق به امير المؤمنين ثم وزن حلقة اربع مثاقيل وهي باقوتة حمر اقوتة خراج الشا
ونحو الخاتم ثمانية حمل من فضة واربعة احوال من الذهب وهو كان لطوق بن حرا فذقله امير المؤمنين ثم واخذ الخاتم من اصبعه
واى به النبي ثم من جملة الفساق اعطاه اياه النبي ثم مجمله على في اصبعه والخبر السابق يدل على انها كانت بجلد وكون ذلك وقع منه
مرتين احدهما بالخاتم والاخرى بالجلد بعد ويحيط بالبيان مع النقل ان الصدقة بالجلد وقت من احدا لائمة عليهم السلام ولا بعد
في جواز نسب ما صدر عن اولاده صلوات الله عليهم اليه ويجعل اتم في مرة واحدة اعطى الحللة والخاتم **الرابعة** في سورة
طه اتيانا الله لا اله الا انا فاعبدني وادم الصلوة **لذكرى** ان الساعة آتية أكاد أخفيها يخبر كل من ينسبها كشيء يدعى بكلمة التوحيد
ثم رتب على ذلك العبادة للإشارة الى انها لا تصح الا بعد الاقرار بالوحدانية وفيها دلالة على لزوم الاخلاص بالعبادة له سبحانه قوله
لذكرى اى عند ذكر الصلوة اذا كنت قد نسبتها فاذا ذكر الصلوة اى قضها في وقت ذكرها من ليل او نهار واتما قال لذكرى لم
يقول ذكرها اما لانه اذا ذكر الصلوة ذكر الله ثم اوجده المضاف الى ذكر صلواته او لان خلق الذكر والشيان منه وبهذا قال
اكثر المفتين **و** يدل عليه ما رواه الشيخ في باب عن ذرارة وفي الكافي والاستبصار عن عبد بن ذرارة عن ابي جعفر قال اذا فاتك
صلوة فذكرتها في وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك كنت من الاخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك فان الله عز وجل
يقول اقم الصلوة لذكرى وان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك كنت من الاخرى في وقت فابدأ بالتي انت في وقتها واقل الاخرى **و** في
اخر عن ابي جعفر وقد مثل من جل صلى بنير طه وادنى صلوات لم يصلها اتمام عنها قال يصلها اذا ذكرها في اى ساعة ذكرها في
ليل او نهار ونحو ذلك من الروايات واكثر الاخبار دال على ان جنان تقدم الغاية مطلقا على الحاضرة عند عدم صيق وقتها **و** ذهب
ومن تبعه ان ذلك على جهة الوجوب بل اذعى عليه الاجماع وانما لو قدم الحاضرة والحال هذا بطلت **و** ذهب جماعة منهم ابنا بابويه
الى ان ذلك على جهة الاستحباب **و** ذهب جماعة منهم المحقق الى وجوب تقديم الغاية المتخدة خاصة واستحباب المتخدة وهذا القول
هو الاقوى ويدل عليه صحيح من الاخبار وقيل المعنى اقم الصلوة لاجل ذكرى لانها مشتملة على التقيد والتشيع والتعظيم وقيل لان
اذا ذكرها بالمدح والثناء عليك وقيل المعنى صلى ولا تصل لغيري وقيل لتكون ذاكر الى غيرنا من قبل لاوقات ذكرى وهي موافاة
الصلوة قوله ان الساعة آتية اى الغيبة مقطوع بمجيئها لا شك فيه قوله اكاد اخفيها اى اريد ان اخفيها عن جهادى لشدة غائبيتهم
الابنية فالغائبة عظم التحويل ليكونا حرم على شدة الحذر **و** في تفسير على بن ابراهيم اكاد اخفيها من نفسى هكذا تركت قلت كيف
يخفيها من نفسه قال جعلها من جنة وقت **و** حنبه في جمع البيان الى الصادق ثم الى ابن عباس وهو كذلك في مصنف ابي المعصوم
تبعيد الوصول الى العلم بها اى لا يظهر عليها احدا وهذا جار على عادة الرباذا بالعوا في كتمان الشئ في كتمته حتى من نفسى
وقال جمع من اهل السنة والتفسير ان معنى اخفيها اظهرها والهمزة للتبليغ كقولهم سكتي فاشكيتي واجمعت الكتاب ودخلت كاداكندا
المعنى يتربيان اقبها للجر من خبره شروق الامة دلالة على المحل على الاحمال الصالحة مع المسارعة واجتناب المعاصي قبل تلك الالهوا
وجوزكون الوعد الوعيد غاية كآمر الكلام فيه وعلى الجازاة على تلك الاحمال كما في قوله ثم من يعمل مثقال ذرة خيرا يره الامة

في احكام سجدة شغل بالصلوة

وعنه من الايات وتجددك على عدم جواز تولية غيره شيئا من العبادات البدنية كما يدل عليه اية قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سخر
 الا ما اخرج الدليل كالتبلي في الحج المندوب مطلقا والواجب بعد الموت وفي حال الحيوة مع الحجز وكالصلوة والصوم ونحو ذلك
 افعال البر بعد الموت وقد ورد بذلك اخبار كثيرة من طريق اهل البيت عليهم السلام حتى قال بعض اصحابنا انه ورد في ذلك اربعون
 حديثا قال الصادق عليه السلام يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والعتاة ويكتبها له في غفلة وللميت
 خبر اخر حتى انه يكون في حقيق موتته عليه ذلك الصديق ثم يوفى فيه فقال له خفف عنك هذا الصديق لصلوة فلان اخلك عندك
 وفي خبر اخر انه يفرج بذلك كما يفرج الحي بالهدية وفي خبر اخر انه يخفف عنه بذلك ولو كان ناصبا واما العبادات المالية فيجوز
 التوكيل في فعلها والنيابة فيها وهي داخلية في مفهوم ما سمي واكثر العامة يمتنعون النيابة في الصوم والصلوة استنادا الى عموم الآية
 وتخصيصها بالاخبار كما عرفت **الحاشية** في سورة الفرقان وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن اذنان يذكر اذ اذ
 تكونوا وروى ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام انه قال كلما فلك بالليل فاقضه بالنهار قال الله تعالى وهو الذي جعل الليل الآخرة يعقون ان يقضى الله
 ما فاته بالليل بالنهار وما فاته بالنهار بالليل وفي تفسير علي بن ابي حمزة قال حدثني ابي عن صالح بن عتبة عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال له وجعل جعلت فداك يا رسول الله ربنا فاستنى صلوة الليل الشهر والشهرين والثالثة فاقضها بالنهار ويجوز ذلك قال مرة عن ذلك
 والله فاهلنا ان الله يقول وهو الذي جعل الليل الآخرة فهو قضاء صلوة النهار بالليل وقضاء صلوة الليل بالنهار وهو من
 سترال محمد المكون من والآخبار في ذلك من طريق اهل البيت عليهم السلام كثيرة واختلف علمائنا في استحباب تعجيل فائتة النهار
 بالليل وفائتة الليل بالنهار وان المستحب اخير النهارية الى النهار والليل الى الليل فالأكثر على الاول وتدل عليه ظاهر الآية
 مع الخبرين المذكورين يدل عليه اية ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله انه
 يباهي بالعبد يقضى صلوة الليل بالنهار ويقول يا مملوك انظر الى عبيدي يقضى ما لم افترض عليه اشهدوا اني قد غفرت له
 حديث اخر عن علي بن الحسين عليهما السلام انه كان يقضى صلوة الليل بالنهار وما فاته بالليل يقضيه بالنهار وعبره ذلك من الاخبار
 نقل عن ابن الجبند والمعينداهما ذهبا الى الثاني يدل على ذلك بعض الاخبار اية وطريق الجمع بين الاخبار بالحمل على الاختلاف
 وبان في الاول المساعدة الى الجبر والمغفرة **قائلة** بجملة الترتيب في العوايت الواجبة واما المستحب فالأحوط فيها ذلك ويجوز
 فائتة الحضرة ما ولو وصلت سفر أو بالعكر والجهر والاختلاف فيها كالأداء ويؤتى بها في جميع الاوقات بلا تكرار يدل على ذلك
 الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام **السادسة** في نوبة التوبة فاذا انقضى الأشهر الحرم الى قوله كان تابوا واما ما
 الصلوة وأتوا الزكاة فكلوا مما أسدوا بها على ان تارك الصلوة كان على وجه الاستحلال لعدم تحقق اعتقاد وجوبها من المشرك والحكم
 المعلق على مجموع لا يتحقق الامع تحقق المجموع فكيف في حصول نقيضه فوات واحد من المجموع وفي الدلالة على ذلك نظر لانها انما تضمنت
 حكم المشركين والكفار الذين لم يدخلوا في الاسلام واما من دخل في الاسلام ثم ارتد فلا بد ان يكون هذا حكمه لكن المقصود من طريق اهل
 البيت عليهم السلام الدلالة على كفر تارك الصلوة ولزوم قتله كقصة كثيرة كقصة ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان تارك الفريضة كفر في حقه يدل
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة الفريضة متعمدا او متهاونا بها فلا يصليها وعن
 مسعدة بن صدقة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام ما بال لزان لا تنهيه كفرا وتارك الصلوة فنهيه كفرا وما الحجج في ذلك فقال لان الزان
 وما اشبهه انما يفعل ذلك لما كان الشهوة لانها تغلب وتارك الصلوة لا يتركها الاستحفاق بها وذلك لانك لا تجد الزان باقيا في المرأة
 الا وهو مستهلك لا ياباها فاصدا اليها وكل من ترك الصلوة فاصدا لتركها فليس يكون قصده للذة فاذا نفيت اللذة وقع الاستحفاق
 واذا وقع الاستحفاق وقع الكفر المعروف من مذهب اصحابنا ان المرتد على قسمين ظهري وملي **والاول** ان كان ذكرا يقتل
 ولا يشتاب وتبين منه زوجة وقتل منه عدة الوفاة وقسم امواله بين ورثته والآخر يخلد في السجن وتضرب اوقات الصلوة
 حتى يتوب **والثاني** يشتاب مدة يمكن فيها الرجوع وروي ثلثة ايام **السابعة** في سورة البقرة يا ايها الناس اعبدوا
 ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لفظ الناس عام لسائر المكلفين من الكفار وغيرهم فالآية دالة بغيرها على كون الكفار
 مكلفين بالفروع الاسلامية كما انهم مكلفون بالاصول يدل عليه اية قوله تعالى ما سلككم في سقر لو انك من المصلين وقوله فخلع من
 بعدهم خلف اصابوا الصلوة ويدل ذلك قالا لا امامية والشافعي يدل عليه اية كثيرة من الاخبار وخالفه ذلك ابو حنيفة فذهب الى

على بن ابي طالب
 ذكر ذلك في
 كتابه المتعبد
 سلمان الورد
 لسكان النجف
 فضله يافعا
 الصلوة من
 الاوقات
 في سجدة

في نوبة التوبة
 مستحلا
 مراد به قلة
 لا تتركها على وجه
 غلظ الامور المذكورة ولا
 شتان من كراهة الصلوة

في نوبة التوبة

كوفهم عنهم كلفين بالفروع لعدم صحتها منهم حال الكفر وعدم وجوب القضاء بعد الانسلام فلا فائدة للتكليف والحوادث
 شرط صحة الايمان بها وهو الايمان وهو مقدم لهم فيصنع التكليف بها والفائدة ح العقاب على التردد وأعلم انه يجب على المرتد لها
 فاب ان يقضي ما فات من الصلوات زمان دنة قال في التمه وهو قول علمائنا اجمعين وبها يرضى العامة وبها يدل عليه عموم الآية
 والاختار الواردة عن اهل العصمة عليهم السلام ولعل الاستدلال بها مبني على ان الامر بالشئ كاف في لزوم قضائه وقد يستدل بها
 ايضاً على مشروعية العبادة مطلقاً بدون احتياج الى التوقيت لاما ثبت التمه منه من الاحوال والكميات وبذلك تادل الدليل عليه
 وقد يستدل بها ايضاً على ان البند لا يستحق بالعبادة جزاء لانها امتداد على الوجوب والتكرار على نفسه الاجداد والخلق وفيه نظر نحو ان يكون
 ذكر ذلك محترضاً وترغيباً كيف والامات الكثيرة صريحة في المجازاة كما مر في الاشارة اليه ثم في بعض الاخبار لا على كون الجزاء مقتلاً
 منه سبحانه وذلك لغرض الاعمال لا انه اذا وقع العمل تاماً لا يستحق به جزاء فافهم **النوع الثامن** فيما عدل اليومية من
 الصلوة واحكام تلحق اليومية اربعة آيات **الاولى** في سورة الجمعة يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
 ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون خسر المؤمنين بالخطاب لما مر في آية الطهارة والمراد بالذاهنا الاذان ومنها ليلياً
 على حذف مضافاً من صلوة يوم الجمعة ويحتمل ان تكون بمعنى في وتسميت الجمعة لانه تجمع فيها الخلائق لانه خلعت في سنة بام وكما
 الابتداء في خلق يوم الاحد وروى في الكافي عن ابي حمزة عن ابي جعفر قال قال رجل كيف سميت الجمعة قال قال الله عز وجل جمع
 فيها خلقه لولايته محمد وخصيته صلوات الله عليهم في الميثاق فتاه يوم الجمعة لجمعة فيها خلقه وقبل ان كان في اللغة القديمة يعني
 ذلك اليوم العروبة واول من تهاها جمعة كعب بن لوى لاجتماع الناس منه النبي وقال ابن سيرين اهل المدينة جئوا قبل ان يقدم اليهم
 رسول الله ثم وقبل ان تنزل الجمعة وذلك انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه وكذلك للنصارى ايضاً يوم فلجعل نحن يوماً يجتمع فيه
 بذكر الله سبحانه ونتم ففعلوا اليهود السبت والنصارى الاحد فخلوه يوم العروبة جمعة فاجتمعوا الى سعد بن زقادة فصلى بهم فسموه
 يوم الجمعة والمراد بذكر الله هنا الصلوة لاشتمالها على ذكره الاكل واحتمل بعضهم ان يكون المراد الخطبة وهو بعيد وجوز بعضهم ان يكون
 مما قرأ ابن مسعود فامضوا الى ذكر الله وروى ذلك عن علي بن ابي طالب قال في مجمع البيان وهو المروي عن الباقر والصادق عليهما
 السلام وفي الكافي عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر قال قلت قول الله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله قال صلوا وتجلوا فامضوا فامضوا فامضوا
 المسلمين وثواب اعمال المسلمين على قدر ما مضى عليهم والحسنة والسيئة تتضاعف منه قال قال ابو جعفر والله لعذر بلغنى ان احصا
 التبتى كما نوا يجتمعون الجمعة يوم الخميس لانه يوم مضى على المسلمين وفي صحيفة اخرى عدم انه قال ان من الاشياء اثنا عشر
 واشياء مضيت فالصلوات قاموا مع الله منه تقدم مرة وتؤخر اخرى والجمعة تاضيق فيها فان وقتها يوم الجمعة ساعة تروى في التمه
 وقت الضيق فيها وقت الظلمة في غيرها وفي علل الشرايع باسناده الى الجلي عن ابي عبد الله قال اذا قتلت الصلوة انسا الله ثم فاتها
 سبياً وليكن عليك لتبكت والوفاء اذا ذكرت فضل وما سبق فافهم فانه يقول يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا الى ذكر الله ومعنى فاسعوا هو الانكشاف في تفسير علي بن ابراهيم قوله فاسعوا قال الاميراع في المشي وفي رواية الى المجادفة عن
 جعفر بن يعقوب يقول اسعوا الى مضوا وقال اسعوا اليها وهو قصر الشاير في نقى لابط وتعليم الاطفال والنسل وليس افضل ثيابك
 الجمعة فهو السعي يقول الله من اراد الاخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن اذا عرفت ذلك فافهم فافهم **الاولى** المراد بالسعي المضى والذاهنا
 كما قاله الاكثر وقيل المراد بالامر كالمريضة اليه الامر بترك البيع وتبديل جلته رواية جابر المذكرة ونحوها وروى على الاول القراءة
 المذكورة وانه المتبادر من لفظ السعي عرفاً ولغته وان المقص الايمان بها على اى وجه فذكر يجب بالامراع اذا توقف الايمان بها عليه ولو
 قبل التلذذ كالتا في من موضع اقامتها بحدود الفرضين فالقول بمرتبى على العال به قد يوجب التحصيل المباركة الى المسجد التوتيت
 فيسجدوا لله عبداه بن سنان قال قال ابو عبد الله ففضل الله الجمعة على غيرها من الايام وان الجنان تروى في يوم الجمعة
 وانكم تساقون الى الجمعة على قدر سبقكم الى الجمعة وان ابواب السماء لتفتح لصعود اعمال العباد وبؤيده استحباب كونه في هذا اليوم
 سبكتة دونها وكما ورد في بعض الاخبار فيمكن حمل الاخبار المذكورة على الاستحباب او على جلال لا يحصل اذا كانها الا بالامراع كما يشتر
 التوقيت وتكونها من المضيق فافهم الاكثر **الثانية** في الاية على وجوب صلوة الجمعة لان الامر للوجوب هو هنا التلذذ
 بافعال التلذذ كما في تعقيب الامر بقوله وذرنا والاشارة وتوقيتها لانتشار ونحو ذلك ضرورة من التأكيد والحق وروى على ذلك

في بيان ان الصلاة
 في يوم الجمعة
 هي من جملة
 ما يجب على
 المؤمن

يوم الجمعة
 من جملة ما
 يجب على
 المؤمن

في بيان ان الصلاة
 في يوم الجمعة
 هي من جملة
 ما يجب على
 المؤمن

في بيان ان الصلاة
 في يوم الجمعة
 هي من جملة
 ما يجب على
 المؤمن

فيما عدا التوبة من الصلاة

الاخبار المستفيضة جدا بل يكاد تواترها كقصة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل فرس في كل سنة ايام حشا
 وثلثين مملوءة واجبة على كل مسلم ان يمشيها الاخنة المربوض والمملوك والمساقر والمرأة والصبي وصحة ذواته عن ابي جعفر انه
 قال لا تأمروا من الله عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة حشا وثلثين مملوءة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة
 ودفعها عن سبعة عن الصغير والكبير والمجنون والمساقر والمملوك والمرأة والصبي والاعمى من كان على راس ازيد من مائة وخمسة
 منسوبة عن ابي عبد الله ع قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا اخنة فما زاد فان كانوا اقل من خمسة فلا الجمعة لهم والجمعة حجة
 على كل احد لا يفتد الناس فيها الاخنة المرأة والمملوك والمساقر والمربوض والصبي ويحذف ذلك من الاخبار الصريحة الدالة وقد اشهر بين
 الاصحاب توقفه جوبها على حضور الامام او نائبه الخاص بل اسنده في المعنى الى علما شاموا فادعوا الى الاجتماع وبه قال جميع من المأ
 كاني حنفية واما في زمن الغيبة فذهب جماعة منهم الشيخ في قدح الى الوجوب القهري بينهما وبين الظهور فضلا جمعة افضل وروى
 جماعة الى عدم الجواز والذي يظهر من الاخبار عدم توقف الوجوب على حضور الامام او نائبه الخاص له والاداء من ذلك الوجوب
 القهري لا القهري والى ذلك ذهب بعض المتأخرين وهو الاقوى والذي يظهر انما يكفي حصول امام عادل يحسن الخطبة ولا يشترط
 كونه فيها جامعاً للشرائط الفتوى وهو النائب العام كما قبل ذلك هنا شرط اخر منها العدد وهو خمسة اقدم الامام وفاء لا كثر
 اقتضاه في تفسير الآية على موضع الوفاق والدلالة الاخبار الصحيحة على ذلك كقصة منصور المذكون وصحة ذواته قال كان ابو
 جعفر ع يقول لا تكون الخطبة والجمعة صلوة ركعتين على اقل من خمسة رهط الامام واربعة وصحة ابي التماس من ابي عبد الله
 قال ادق ما يجرى في الجمعة سبعة او خمسة ادناه وقبل سبعة في الوجوب القهري وخمسة في الوجوب القهري جميعا بين الاخبار المذكورة
 بين اخبار اخذت على التسعة ومنها الخطبتان ومنها الجماعة فلا يصح خلافه في نقل على الشرطين الاجتماع وبذلك عليها الاخبار المتخذة
 وبقية الاحكام المذكورة في كتب الفروع مفصلة **الثالث** في قوله ودفع البيع بصره على تحريم البيع بعد انشائها كما دل عليه الامر
 بالنهي بالالتزام قال في التذكرة وعليه اجماع العلماء كافة وقال ابن بابويه في كتابه كان بالمدينة اذا اذن المؤذن يوم الجمعة فاشتموا
 حرم البيع لقوله ثم اذا نودي بالجمعة فروع **الاول** البيع الواقع في انشاء التسبيح هل يجرى ام لا ظاهر اطلاق الابد وكلهم الاصحاح
 التحريم ويحتمل الغنم بل هو جازع بعد عدم منافاة التسبيح اليها والاصل **الثاني** هل يجرى من غير البيع من العقود والمعاملات
 الاكثر بالعدم وفي المستتر ذلك هو الاستصحاب بالذهب لان تقديره الى غير مقياس ممنوع مع مخالفة للاصل ولعموم ما دل على الآبا
 وقبله بالتقدير نظر الى العلة الموجب اليها بقوله ذلك خبركم فيكون من قبل منصوص العلة وامكان حمل البيع في الآية على المعاصرة
 المطلقة التي هي معناه الاصل ولان الامر بالتسبيح يستلزم التهي عن كل ما ينافيه ويكون محض البيع بالذكر جوا على الغالب لا يكون
 هو المقص بالتحريم لا غير وفيه نظر لانه على تقدير تسليم صحة منصوص العلة نقول ان العلة هنا غير ظاهرة وحمل البيع على المعاصرة
 المطلقة خلاف المعنى الشرعي والمرتبة والامر لا يستلزم التهي عن الاضداد الخاصة كما حق في الاصول ولو سلم فاما يقتضي تحريم **الثاني**
 خاصة لا مطلق المعاصرات **الثالث** لو باع اثم وكان البيع صحيحا لان العقد صمد عن اهله صحيحا الوفاء به ولعموم ما دل على
 صحة البيع ولو لم يأت بالآية اتما دلت على التحريم لا نفى الصحة لان التهي عن المعاملات لا يستلزم النشأ وقال بعض اصحابنا وبعض
 الخلاف بعدم الصحة بناء على القول بان التهي عن المعاملة موجباً للنشأ **الرابع** لو كان احد المتعاقدين من لا يجز عليه الجمعة
 قبل اخذ الاخر التحريم ولا يبعد ثبوت التحريم له للمعاصرة على الاثم **السادس** في لايته اشارة الى اختصاص الامر بالسبي
 بالاحرار لان العبد مجبور عليهم فلا يمتنا وطم الخطاب وفيه نظر لعموم التكليف لمن كان التكليف بالصلوة ونحوها فالخرج له النص
 ثم فيها دلالة على عدم الوجوب على من لم يدخل في المكلفين كالصغير والمجنون ومن لم يكن متمكنا من التسبيح كالمريض والاضيق
 في القبر يصحفة المذكور دلالة على خروج المرأة وكذا الشياق **الحامس** في قوله فيل فيها دلالة على وجوبها على العبد والعزبان لا
 ما خرج بدليل كمن بعد ان يد من مريض وفيه تأمل لان تعليق الحكم على التذكار يؤذن بان الخطاب من جميع ذلك تخفيفا وتعددا
 هو العزبان فيكون دخول غيره بدليل **السادس** في الامر بالتسبيح في وقت النداء متبها باحة الانشأ بعضها
 دلالة على تحريم التسبيح بعد الزوال وبذلك عليه اية قوله الصلوة يوم الجمعة والانشأ يوم السبت وعليه نقل الاجماع قوله ذلكم
 خبركم اي ذكر ما والسبي ترك البيع لان نفع الاخرة خير ابقى ان كنتم تعلمون اي من اهل العلم والعرفان او بما يرتب على ذلك

منه انما في كل سنة ايام حشا وثلثين مملوءة واجبة على كل مسلم ان يمشيها

في كل سنة ايام حشا وثلثين مملوءة واجبة على كل مسلم ان يمشيها

في كل سنة ايام حشا وثلثين مملوءة واجبة على كل مسلم ان يمشيها

منه

منه عليه السلام

وما عند الله من الخير **الثاني** فاذ فضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لتعلمون ان
المواد بقضائها هنا ضلها وبقيها دالة على كون المراد بالذكر في قوله الى ذكر الله هو الصلوة كما حذرنا الانتشار والتفرق والابتعاد فمن
الله هو طلبه ذقه على وجه مباح وفيه اشارة الى ان الاذواق كلها منه ثم كما دلت عليه ايات اخرى في تفسيره على بن ابراهيم يعني اذا فرغ
من الصلوة فانتشروا في الارض قال يوم السبت وروى عن ابن عمر بن عبد الله قال ان لاركنة الحاجة التي كهاها الله ما ارك
فيها الا لئلا يمس ان يراى الله اضحى في طلب لعل ما احتج قول الله عز اسمه فاذا قضيت الصلوة الآية ارايت لو ان رجلا دخل بيتا
وطبق عليه باب ثم قال ودنى منى هل على كان يكون هذا احد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم قال قلت من هؤلاء قال رجل يكون عند المرأة
فدعوا عليها فلا يستجاب له لان عضمتها في يده لو شاء ان يحل سبيلها والرجل يكون له الحق على الرجل فلا يشهد عليه فمخذه حقه
فدعوا عليه ولا يستجاب له لانه ترك ما اوتيه والرجل يكون عنده الشيء فلا ينتشر ولا يطلب ولا يلبس حتى يكمله ثم يدعوا فلا يستجاب
له وروى عن ابن عبد الله قال الصلوة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت وروى في الحاشية عن ابن ابي اوفى ان انتشارا لثلاثا
عند الله ثم عن قول الله ثم فاذا قضيت الصلوة الاية قال الصلوة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت وقال السبيل لنا والاحد لبقى امية
ودوى السبت لبقى هاشم والاحد لبقى امية فافقوا خدا للاحد ودوى بن ابوييه في من لا يحضر الجمعة ولا منافاة في ذلك لان المنسوب الى بنى هاشم
منسوب اليهم جلهم السليم وبنو النجاشية فافقوا خدا للاحد ودوى بن ابوييه في من لا يحضر الجمعة ولا منافاة في ذلك لان المنسوب الى بنى هاشم
والاحد لبقى الهاشم والنجاشية لبقى السليم وبنو النجاشية فافقوا خدا للاحد ودوى بن ابوييه في من لا يحضر الجمعة ولا منافاة في ذلك لان المنسوب الى بنى هاشم
ان كون الاحد لبقى السليم في هذه الرواية انما هو في بعض الافعال فلا ينافي في كون لبقى امية في بعض احواله كما يشترط قوله انقوا خدا للاحد
وكذا الكلام في البقية فانه روى بن ابوييه ان من تعدت عليه الحاج فليطلبها يوم الثلاثاء فانه اليوم الذي لان الله من الحد يد
لداود عليه السلام رواه مسند عن الصادقة ودوى عن ابن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان يوم الجمعة يوم الجمعة
وسوله وملكته وتوخذ ذلك وقال في الفقه وبكره السفر والسعي في الحاج يوم الجمعة بكرة من اجل الصلوة فاما بعد الصلوة
فما ينبت برك به ودد ذلك في جواب السعي عن ابن الحسن بن محمد في الكافي بسنده الى ابي فضل الطاطري شيخ من اهل المدينة قال
سئمت ابا عبد الله صلى الله عليه وآله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى احدكم المَكُوبَةَ وخرج من المسجد فليطعن باب المسجد ثم يقول اللهم عوفي
فاجبت دعوتك وصليت مكوثك وانتشرت في ارضك كما امرتني فاستل من فضلك لعل بطاعتك واجتبا بخلك والكفاف من الذ
وبعد اذا عرفت ذلك فالامر هنا بالانتشار لا بالاجتماع كما في قوله اذا حللت فاضطادوا وقوله فاذا نظرت فاقوهن وبذلك
استدل من قال بان الامر بالوادع عقب النهي بالاجتماع كما في قوله اذا حللت فاضطادوا وقوله فاذا نظرت فاقوهن وبذلك
بدليل كالايجاع بالنسبة الى الآية المذكورة وفي الآية دلالة على ان من رجعت عليه الجمعة هو من كان فبالا لتوجه الخطاب اليه وفيه
مدة على الانتشار فخرج المرنض والاعشى والشيخ الهم والمجون والصغير فله واذكروا الله كثيرا الى على احسانه اليكم بالتوفيق والاعانة
والعسى اذكروه في تجاراتكم واسواقكم واذكروا وادامه وواهيته عند طلب الرزق فلا تأخذوا الا ما اخل والذكر حال العقد فعدوا
استجاب الدعاء اذا دخل السوق واذ اشرب شيئا من متاع او غيره والظان المراد امان الذكر على جميع الاحوال لغيره خواجه ابدلك عز
الغافل ويكون من الغافلين بالقلل والواب النعيم **الثالث** واذ اذوا حجة او طهوا انفسهم اليها وروى في كافي
ما عند الله خير من الله ومن الجنة والله خير الرازيين في عبود الاخبار في وصف عبادة الرضا انه كان يقرأ في سورة الجمعة
فلما عند الله خير من الله ومن الجنة للذين اتوا الله خير الرازيين وروى في غوالي الثاني دوى مقاتل بن سليمان ومقاتل بن قبا فالاينا
رسول الله صلى الله عليه وآله بمطلب يوم الجمعة اقدم دجة الكلبين من الشام حجة وكان اذا قدم لم يبق في المدينة حاق الاية وكان يقدم اذا قل
بكل ما يحتاج اليه الناس من دقيق وبر وجزء ثم يضيءه الجبل لوزن الناس بعدد من يخرج الناس فيبتاعوا منه فقدم ذات جمعة كان
قبل ان يعلم رسول الله صلى الله عليه وآله بمطلبه على المنبر فخرج الناس فلم يبق في المسجد الا اثنا عشر رجلا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لولا هؤلاء لومت
لهم الحجاة من السماء ونحوه فقل في مجمع البيان عن جابر بن عبد الله الانصاري ان امة قاله لوتا بعتهم حتى لا يبقى احد منكم لسا
بكم الوادي نارا ونقل عن ابن كيسان ان الذي بقوا احد عشر رجلا بن عباس عاينه والله وكلها الهى عن ذكر ائمتهم والمراد هنا
روى في الفقيه وفي الخطبة ما اوصى به النبي صلى الله عليه وآله علية ما على ثلاث عيسى بن القبا سماع الله وطلب العبد اتيان باب السلطان

فما عدا الوقت من الصلاة

فمن لم يركب الصلاة
فمن لم يركب الصلاة
فمن لم يركب الصلاة

عن أبي الحسن الأول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع خصال يفندون القلب بنبين التفاف في القلب كما بنيت لما الشجر استماع القوم
والبدن وان كان بابا السلطان وطلب الصيد وروى زادة عن أبي جعفر قال هو المؤمن في ثلثة اشياء التمتع بالثناء ومعاكفة الاخوان
والصلوة بالليل والكراد بالتجارة المال المتعل بعد المعاصرة مع قضاء الكسب والرزقة هنا يحتمل ان تكون بصيرة ويحتمل ان تكون
قلبية اي دلالة التجارة قادمة والتمتع بها يرجع الى التجارة لانها المعصودة بالذات من الخروج لما نقل انه قد صابهم جوع وغلا سعر فساد
بالخروج خشية ان يسيقوا ويقتلوا القدر اذا رادوا فحارة انفسوا اليها واذا رادوا هو انفسوا اليه فحدث لوجود الدلالة عليه فالترديد
للدلالة على ان منهم من خرج للتجارة ومنهم من خرج للهو وقد علم التجارة للترقي بالغة في الدنم باهم خرجوا الى ما لا حاجة لهم اليه فقام
القول في قوله خبر من الله هو من التجارة بمالته في المدح فاقهم والردايات دل على انه كان يخطب قائما وفي الصحيح عن أبي بصير انه سأل
عن الجمعة كيف يخطب امام قال يخطب قائما فان الله يقول وتكون قائما وفي صحيح ابن أبي عمير عن أبي عبد الله ع انه قال انضروا
وتكون قائما يخطب على المنبر قال جابر بن سمرة ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب الا وهو قائم فمن حدثك انه خطب وهو جالس فكذب
بالجملة ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب الا وهو قائم وذلك في بيان الواجب عند دل على الوجوب وهو مذهب اصحابنا ونقل طبري في النكحة
الاجماع وفي صحيحه معوية بن وهب ان اول من خطب هو جالس معوية واستاذن الناس في ذلك لوتبع كان في كتيبة ثم قال الخطبة
هو قائم خطبان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها فاما ما بين الخطبين **واعلم** ان ابن ابويدي في ثواب الاحمال
عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال من الواجب على كل مؤمن اذا كان لنا شعبة ان يقرأ في ليلة الجمعة بالجمعة وسبع اسم ربك لا على
وفي صلوة الظهر بالجمعة والمنافقين فان اخذ ذلك فكا كما يعل بعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ثوابه وجزاه على الله ثم الجمعة قال بعض العلماء
وما رايته هذه الرواية الا في ثواب الاحمال وفي سندها محمد بن حنان وهو مجهول واسما جليل مهران وهو مختلف فيه ومع ذلك
مخالفة للاجماع لانه لم يقل احد بوجوب التوريتين في ليلة الجمعة وخالفه الصحيح على ان يقطين قال سئل با الحسج عن الرجل يقرأ
في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة متعديا قال لا بأس بذلك وهوها من الروايات وهي محمولة على تأكيد الاستحباب وكذا ما روى عنهما
والمتنود بين الاصحاب استحباب قراءة الجمعة والمنافقين في الظهرين ونقل في بيع قول بوجوب التوريتين فيهما واستحب المعبر الى ابن
ابويدي في كتاب الفقيه وصريح كلامه ينادي باختصاص الوجوب في الظهر مع امكان حمل جواردة على تأكيد الاستحباب ونقل عن المرتضى
القول بوجوب التوريتين في صلوة الجمعة والاطهر الاستحباب الصحيح ابن يقطين المذكورة وغيرها وقال في المدارك استحباب قراءة
التوريتين في الظهر يوم الجمعة لم اقف على رواية تدل بمضمونها على احوال وروى الشيخ في الحسن بارهين بها شمس عن الحلبي قال سئل
ابا عبد الله ع عن القراءة في الجمعة اذا صليت وحده اربع اجهر القراءة قال نعم وقال في سورة الجمعة والمنافقين يوم الجمعة وهذه
الرواية ظاهرة الدلالة على ذلك بل كالتصريح به وفي حصة حزين بن زيد قال قال ابو عبد الله ع من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين
احاد الصلوة في سفر وحضر دالة على ذلك ايضا لان الثابت في السفر هو الظهر وفي الصحيح عن سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله ع
التأخر يوم الجمعة ست ركعات قبل ذوال الشمس فكيف كان عندوها والقراءة في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين وبعد الظهر
ثمان ركعات فان ظاهر اطلاعيها ان لم يكن ظاهرا في الظهر فهو شامل له **السابعة** سورة الاحق من تركي وذكر اسم ربه
فصل فيمن لا يحضر الفقيه ومثل الصادق ع هو الله عز وجل فدايع من تركي قال من خرج الفطرة قبله وذكر اسم ربه فضلى قال
خرج الى الجبانة فضلى وروى الشيخ في الحسن عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله ع في قوله فدايع من تركي وذكر اسم ربه فضلى قال
يروح الى الجبانة فضلى والمراد هنا صلوة العيد كما هو واضح وفي تفسير علي بن ابراهيم قال صلوة الفطرة والاضحى وقد تقدم في قوله
فضل لربك واخران قول جمع من المفسرين فيها ان المراد بالاضحى الا بال ويا الصلوة صلوة العيد يدل على وجوب صلوة العيد
ردايات متعددة كقوله في صحة ذكاة صلوة العيد في قضية واجمع علماءنا على انها فرض عين واختلف فيه العامة فذهب
الى انها واجبة على الكفاية والشافعي ومالك على الاستحباب ولا في حنفية ودان احدهما انها سنة والاخرى انها واجبة وسر
وجوبها عند الاصحاب ثواب الجمعة وتقادعها بمورد **الاول** انه في حال النية لا يجزى بها قال الشهيد الثاني في رد المحتار لا
مدخل للفقيه حال النية في وجوبها في ظاهرها الاصحاب انتهى وفي الدليل ما نقل **الثاني** ان التخلف عن الخروج مع الامام لعذر
يجتنب له فلهما منفردا وبقية قال اكثر الاصحاب وتدل عليه صحة عيد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال من لم يمشد جماعة الناس

عن أبي عبد الله ع
عن أبي عبد الله ع
عن أبي عبد الله ع

في البعد بن فليحستل وبتطبت بما وجد وصل وخذ كما يصل في الجماعة وصحة الحلبي قال مثل ابو عبد الله عن الرجل لا يخرج في يوم
الفطر الا صلى عليه صلوة وخذ فقال نعم ونحو ذلك رواية منصور بن حازم ونقل عن ظاهر المقنع وابن أبي عمير عن مشروعة الانبار
فيها مطلقا ويمكن ان يستدل لها بصحة محمد بن مسلم عن احمدها جلها التسليم قال مثلك عن الصلوة يوم الفطر والاصحى قال ليس صلوة الا
مع امام ونحو ذلك من الاخبار والتم ان المراد في الوجوب وبذلك يحصل الجمع بين الاخبار **الثاني** مع اختلاف الشرايط يستحب
الائتان بها جماعة وفردى وبذلك قال اكثر الاصحاب ونقل عن المرتضى وابي الصلاح القول بتعين الانفراد واقول ان ادب من
نعم لم ينقل في المتن في الحكم باستحبابها جماعة وفردى خلافا لالبعض الخاتمة وقد دل على القول الاول رواية سماعة عن ابي عبد الله
قال لا صلوة في البعد بن الامع امام وان صليت وخذ فلا بأس فان الظاهر ان المراد في الكمال ودبما يدل عليه صحة عبد الله بن
المذكورة باطلا منها ما رواه عبد الله بن الخيرة عن بعض اصحابنا قال مثلك يا عبد الله عن صلوة الفطر والاصحى قال صلواتها
ركعتين في جماعة وغير جماعة وصحة الحلبي عن ابي عبد الله عن قال في صلوة البعد بن اذا كان القوم خمسة وسبعة فاتهم بمجموع
كما يصنعون يوم الجمعة ودبما يدل عليه انهم الاخبار والذات على انه لا صلوة يوم الفطر والاصحى الامع امام فان تكبر الامام شيئا
باق لا امام امام الجماعة لا امام الاصل فلي هذا يكون المراد في الكمال وبذلك الشبهة بين الاصحاب الاستصحاب التسبب فيها
بل لا يجبدان يكون الا حوط انها لا تصل على الانفراد الامع تعدد الجماعة وعلما اجتماع العدد لانه ذلك هو المستفاد من ظاهر النص
فافهم وتعارفها انهم في الوقت والكيفية وبعض احكام **الخامسة** في سورة التوبة ولا تصل على احد منهم مات ابدركا
ثم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وما تواروا وهم فاصحون المراد هنا صلوة الاموات والمراد بالقيام على القبر قيام بالدعاء له فقد
على عدم جواز الصلوة في حق من لا دقات على احد من الكفار والمنافقين الذين ما تواروا على كفرهم ونفاقهم وعلى عدم جواز الدعاء لهم
على قورهم وصلوات الاموات عبارة عن مجموع مركب من التكبيرات والاذكار على وجه المنقول فالتحقيق متعلق بتلك الماهية وروى
الكافي في الحسن عن محمد بن مهاجر عن امة سلمة قالت سمعت ابا عبد الله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على من
ثم تكبر ودعا للمؤمنين ثم تكبر الرابعة ودعا للبيت ثم تكبر واشرق فلما نزل الله عز وجل عن الصلوة على المنافقين كبر وتكلم ثم كبر
وصلى على الانبياء ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة واشرق ولم يدع للبيت وفي الحسن عن حماد بن عثمان وهشام بن سالم عن ابي
عبد الله عن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على قوم خمسة وعلى قوم اربعين اربعا فاذ كبر على رجل اربعا اتمهم بغير اتفاق وفي رواية
اخرى عن ابي عبد الله عن قال كان يعرف المؤمن والمنافق يتكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على المؤمن خمسة وعلى المنافق اربعا وروى الشيخ الحسن
عن الحلبي عن ابي عبد الله عن قال لما مات عبد الله بن ابي بن سلول حضر النبي صلى الله عليه وسلم جنازة فقال عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ام يهلك
الله ان تقوم على قبره منك فقال يا رسول الله ام يهلك الله ان تقوم على قبره فقال له وذاك وما يدريك ما قلت اني قلت اللهم احش
جوفه نار او املا قبره نار او اصله نار او قال ابو عبد الله عن قال يا رسول الله ما كان يكره في نفسه الميتا شي عن ذنوبه قال قلت
ابا جعفر فيقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن عبد الله بن زباد اذا فرغت من ابيك فاحلني وكان قد توفي فانه فاعلم فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلنه للقيام فقال له عمر البير قد قال الله ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تم على قبره فقال له وذاك او جعل انما اقول اللهم املا
قبره نار او املا جوفه نار او اصله يوم القيمة نار او نحو ذلك في تفسير علي بن ابراهيم وغو الى الثاني وفي رواية حان بن سليمان بن ابي
انه قال لم يسمع عند ذلك ما راينا صلواته على جنازة ولا قتاله على قبره ثم قال ان ابنه رجل من المؤمنين وكان يحق علينا ادواجه
اذا عرفنا خلفه فالتدري يظهر من هذه الاخبار ان النفي الوارد في الآية الشريفة متناول للمنافقين وانما يتعلق بالدعاء لهم خاصة
دون بقية الاذكار والتكبيرات والاطلاق الصلوة على ذلك جوا على اللغة ويمكن ان يكون المراد بالصلوة المنهي عنها في الآية الشريفة
الصلوة الكاملة اي المستقلة على الدعاء للبيت والتكبيرات الحسن والاذكار ويكون اطلاق الصلوة على المجموع المركب من قبل فتبين
باسم الجزاء واصحابنا وضوان الله عليهم حملوا هذه الاخبار على الصلوة على المنافقين الذين اظهروا كلمة الاسلام وابطوا الكفر والظن
وحاصل الكلام ان من كان محالها بالكفر ولم يظهر الشهادتين فلا يجوز الصلوة عليه لا بارتع تكبيرات ولا بجزء من كان مؤمنا
حكمه فيجب عليه الصلوة بحسن تكبيرات مع الدعاء له ومن لم يدخل في رتبة المؤمنين من المنافقين وحبرهم من منافق الفرق الذين ظهروا
الشهادتين فقد اختلف في الصلوة عليهم طائفتان قد ذهب المعيد وابن ادريس وابو الصلاح الى عدم الوجوب لا للضرورة واجاب براديد

باب في الصلاة على من مات

اي
ان قال
دعي لمجموع
صلوة باختيار
استماعها على الدعاء
الذي هو صلوة
لغة
متينة

فَمَا عَدَا الْيَوْفِ وَالصَّلَاةِ

مفتی

منه من الزمان

هذا الحديث يدل على وجوب الصلوة في كل وقت

تحقق التفرقة بين يوم وكونه يريدين وانما اربعة وعشرين ميلا ووجوب الاطراف وما وجب منه القصران المختلفان في روى
في الكافي عن عبد الله بن سليمان العامري عن ابي جعفر قال لما عرج رسول الله ص نزل بالصلوة عشر ركعات كثر ركعتين فلما ولد
الحسن والحسين صلوا التسليم زاد رسول الله ص سبع ركعات شكر الله فاجاز الله له ذلك وتولاهم في شياطينه الصيق وقها لانه يحضرها
ملكه الملائكة انما رافعا الله بالصلوة في التفرقة وضع عن امته ستة ركعات وترك المغرب لم ينقص منها وفيه ما رواه في
العلل عن الصادق ع الا ان فيه اضافة ركعتين ولدت فاطمة ع الثانية ردتا لانه على كون القصر شرطا في التفرقة وهو مجمع عليه
بين علماء الامنة والنصوص من طريق الخاصة والعامة كثيرة واجمع اصحابنا على تحديد المسافة التي ثبت بها القصر بعبارة قال اكثر العامة ونقل
عن داود ان احكام التفرقة تتعلق بالطول والقصر والاطل وحده المسافة الشافعي بمثلين ستة عشر فرسخا وربعه قال مالك واحد وقال ابو حنيفة
واصحابه ثمانمائة مرحل اربعة وعشرون فرسخا واجمع علمنا على لزوم القصر في مسير يوم يريدين ثمانية فراسخ والنصوص من طريق اهل
البيت عليهم السلام مستفيضة كما في نسخة المقدمة وصححه ابي ايوب عن ابي عبد الله ع قال سألته عن القصر قال في يريدين او يواض يوم ويوم
وقد رددت روايات متعددة اتم بتحديد المسافة بأربعة فراسخ كصحته زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله ع يقول بقصر الرجل الصلوة في
مسيرة اثني عشر ميلا وصححه اسماعيل بن الفضل قال سألته ابا عبد الله ع عن القصر فقال في اربعة فراسخ وصححه معوية بن وهب قال قلت
لابي عبد الله ع ان اهل مكة يقولون الصلوة في عرفات فقالوا يلهم او يوجههم واتى سفر الله منه لا يتم موثقة معوية بن وهب قال قلت لابي
عبد الله ع فيكم احصر الصلوة فقال في يريدين لا ترى ان اهل مكة اذا خرجوا الى عرفات كان عليهم القصر وعرفات من مكة اربع فراسخ كما
علمت الاصحاح وغيرهم ويثبتون الوجدان وفي معنى هذه الاخبار روايات متعددة واختلف اصحابنا في وجه الجمع بينهما فذهبوا الى ان
ليتم احوال الاربع على مريد الرجوع ليومه وانما من لم يرد الرجوع ليومه فقام فيه على قولين احدهما المنع من القصر وهو مذهب الجمهور
وابن ادريس والثاني التحريم بين القصر والتمام وهو مذهب ابن ابي عمير والمحدث الشيخ في النهاية الا انه منع من القصر في الصوم وبذلك يجمع
في كتابي الاخبار فحمل الاخبار الثمانية على الوجوب واخبار الاربع على الجواز والتحريم فوجه جماعة من المتأخرين وهذا ان الوجوه انما فيها
صححه ابن عمير والمقدمة لان المراد اتمامهم في عرفات عند ذهابهم للبحر كما وقع الفرض في بهر حنة الحلبي عن ابي عبد الله ع قال ان
اهل مكة اذا خرجوا حججا قصروا واذا ذاروا البيت وجئوا الى مناهلهم اتوا الصلوة في رواية اخرى عن ابي عبد الله ع في قوله
كانهم لم يجئوا مع رسول الله ص ومن المعلوم ان الخروج للبحر لا يتحقق فيه الرجوع ليومه ووجه مناهلها اي الجواز والتحريم ظاهر
وحمل التهيؤ منها على الكراهة او على ان المنهي عنه هو التزم الاتمام لا يحنى بعبء ولم اعثر في الروايات على ما هو صريح في الكراهة
التحريم بل لا على ما يشهد بذلك ولا يظهر في الجمع بينهما ان تقول ان المسافة ثمانية فراسخ اما كلها ذهابا او اربعة ذهابا واربعه ايابا
يوم واحد اما ذهابا واثني عشر ذهابا اياها ابن ابي عمير في قوله تعالى من محمد بن يعقوب الكافي وروى عنه ابيه صححه جميل عن ذوق قال
سئل ابا جعفر عن القصر فقال يريدين ذهابا ويريدان اياها وكان رسول الله ص اذا نزل ذابا بقصر وذباب على يريدين وانما فعل ذلك
لانما اذا رجع كان سفره يريدين ثمانية فراسخ ورواه صفوان عن الرضا ع عن رجل خرج من بغداد يريدان البحر فاجل على راس
ميل فلم يزل يمشي حتى بلغ النهران وهما اربع فراسخ من بغداد ايظن اذا اراد الرجوع وقصر قال لا يقصر ولا يقصر لانه خرج
منه وليس يريد السفر ثمانية فراسخ انما خرج يريدان البحر فاجل في بعض الطريق فتأدى به السير الى موضع الذي بلغه ولو
انه خرج من منزله يريد النهران ذهابا واثني عشر اياها كان عليه ان يهوى من الليل تقرا وصححه معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله ع
اذا ما يقصر فيه المسافر الصلوة فقال يريدين ذهابا ويريدان اياها ورواه الشيخ عن محمد بن الحسن القصار عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جعفر
المروزي قال قال العنقية القصر في الصلوة يريدين او يريدين ذهابا واثني عشر اياها الحديث فان المتبادر منها ان السؤال عن القصر لما مودبه
شرا وهو الواجب والمتبادر ان المناط هو الثانية الملققة من الذهاب والاياب على نحو المذكور وليس فيها استبعاد الرجوع ليومه
واما صححه محمد بن مسلم ايم عن ابي جعفر قال سئلته عن القصر قال يريدين قلت يريدين قال انما اذا ذهب يريدان ورجع يريدان فليس
فيها ما يدل على القصر بل الرجوع ليومه بل انما ذكر شغل اليوم للتقريب الى الافهام بانه لو فعل ذلك في يوم لشغل لان ذلك شرط في
القصر فهو من قبل ما عرفت صححه ابي ايوب عن قوله يواض يوم اذ ليس المراد ان لا يقصر الا اذا قطع المسافة في يوم واحد بل المراد مجرد
التجديد وان فطنة في اكثر من يوم فان قيل ليس في الاخبار ما يدل على التقييد بما قبل العشرة قلت المراد العشرة النورية موقوفة ثبوتها

ذكر الحديث
بعض الروايات
ان الاحاديث
المقدمة لاربع
تدبر من عشرة
عشر من حديث
لهما من حديث
اشلا لان احاديث
الثانية ليس فيها
شغل بل انما هو
ذهاب واحد
الاربع منها تصغير
على الثانية وليس
فيها ما يشغل
الرجوع ليومه بل
يعد من ذلك
التي

ذكر في الله
مؤمن في باب
الكل في الجمع والاياب
حده وقال هو جليل
بالتدوية
منه

على لبدل فاقامة ما حصل وجب الفضة فيه نظرياً فليعلم ما سبق واستدل بقرينة الآية من حيث انه قد صح فيها بالاقطار على ركعتين من غير تقصير فيجعل على خلافه ومنه نظر لان المتبادر منها صلوة الجماعة **الثاسعة** اعلم ان حضرة صلوة الخوف كحضرة صلوة التفرقة في ثقلها بالركعة بخلاف سنة كرات وهذا في غير صلاة الخوف والافضل في الكيفية لكم معاً كما سيأتي ان شاء الله **السابعة** سورة النسا واذا كنت منهم فانت لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة اخرى فليصلوا فليستلوا معك الآية الطائفة اولها واحد كما سئذكره بعد ان شاء الله ثم واليها لرح اسم لما بدفع الانسان به عن نفسه من جلد وجبهه واقامة الصلوة لهم اي لان باتموا بركعة صلوة الجماعة ويحتمل ان يكون المراد فاقامة طائفة واحدة للحدود والشرائط والالتزام بها على وجه الكمال والتمام باخذ السراح هو الطائفة المصلية مع الامام وهو الظاهر وقوله فاذا سجدوا يعني الطائفة المصلية اي اتموا صلواتهم فليكونوا من وراء يعني فليصبروا بعد فراغهم من الصلوة مصافحين للعدو ولتأت طائفة اخرى فليدخلوا في صلواتك قال علي بن ابي ربهيم في تفسيره نزل لما خرج رسول الله ص الى الحديبية يريد مكة فلما وقع الخبر الى قريش بعثوا خالد بن الوليد في ما في فارس ليستقبل رسول الله ص فكان بخاراض رسول الله ص في دوس الجبال فلما كان في بعض الطريق وحضر صلوة الظهر اذن بلال وصلى رسول الله ص بالناس فقال خالد بن الوليد لو كنا حملنا عليهم وهم في الصلوة لاصبناهم فانهم لا يعطون الصلوة ولكن نجى لهم لان صلوة اخرى هي حباليهم من ضيائنا انصارهم فاذا دخلوا فيها حملنا عليهم فنزل جبرائيل ص هذه الآية ففرق رسول الله ص اصحابه فرقتين فوقف بعضهم تجاه العدو وقد اخذوا اسلحتهم وفرقة صلوا مع رسول الله ص قائماً ورموا ووقفوا موضع اصحابهم وجاء اولئك الذين لم يصلوا افضلهم رسول الله ص صلى الله عليهم الركعة الثانية وسلم عليهم وروى في الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ص قال صلى رسول الله ص باصحابه في غزوة ذات الرقاع صلوة الخوف ففرق اصحابه فرقتين اقام فرقة بازاء العدو وفرقة خلفه فكبروا وكبروا فاضوا وركعوا وسجدوا وسجدوا ثم استتم رسول الله ص قائماً وصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا الى اصحابهم فقاموا بازاء العدو وجاء اصحابهم فقاموا خلف رسول الله ص فصلى لهم ركعة ثم شهد وسلم عليهم فقاموا وصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ونحو حجة حجة الحلي عنه ص الا في التسليم فان ظاهرها انه صلى الله عليه وآله اظاهه حتى فرغوا وسلم هم واضربوا بقتلهم وانه صلى بالفرقة الاولى من صلوة المغرب ركعة وبالثانية ركعتين واضربوا اي بقتلهم واطلم ان صلوة الخوف اذ لم ينه الحال الى المطاردة والمناوشة لها ثلاثة انواع **الاول** صلوة ذات الرقاع وكيفيتها معلومة كما ذكرنا من الاخبار **الثاني** صلوة بطن الخيل وهي ان يصلي بطانة ثم بالاعزى وكانت الثانية له نداء روى ذلك العامة عن جابر بن عبد الله عن النبي ص وعلى القول بالمنع من عادة الجامع يشكك اثبات مشروعية هذه الصلوة لانها غير منقولة فيما وصل اليها من اخبار اهل البيت عليهم السلام كما اعترف به بعض المحققين **الثالث** صلوة عسفان وهو ان يصف المسلمون صفين ويحرم بهم جميعاً ويركع بهم ويجعل بالاولى خاصة وتقوم الثانية للحراسة فاذا قام الامام بالاول سجدة الثاني ثم ينتقل كل من الصفين مكان صاحبه فاذا ركع الامام ركعوا جميعاً ثم يجلس بالصف الذي يليه ويقوم الثاني للعدو كان اول الحراسة ثم اذا جلس بهم سجدوا وسلم بهم جميعاً ووقف فيها الشيخ والمحقق في المعبر والعلامة في النهاية لعدم ثبوت ثقلها من اهل البيت عليهم السلام صلى الله على هذا يكون المراد بالآية الكريمة صلوة ذات الرقاع لانه المروي عن ائمتنا صلوات الله عليهم وبذلك لا كبر من العامة وقبل ان المراد هنا ان الطائفة الاولى اذا وقعت من ركعة يسلمون ويمضون الى وجه العدو فاني الطائفة الاخرى فصلت بهم ركعة وهذا مذهب جابر ومن يرى ان صلوة الخوف ركعة واحدة كما مر فقله وقبل المراد صلوة بطن الخيل فروع القول وتما يظهر من الآية الكريمة تخصيص صلوة الخوف على هذا المنوال به كما قاله بعض العامة لكن هذا مروي عن الدليل الثاني وعدم دليل صريح في كونها من خواص صلى الله عليه وآله الثاني ظاهر الامر يقتضي وجوب اخذ السراح في حال الصلوة مع العدو وبذلك قال اكثر اصحابنا ولعل في مفهوم الاجماع عليكم الآية دلالة على ذلك ونقل عن ابن الجنيدي القول بالاستجاب حمل الامر على الارشاد والخص في هذه الحال وهو غير بعيد ولا يظهر من يجب في بعض الاحوال وفي قوله وهذا الذي ذكره الآية انما هو الى حمل اخذ السراح الثالث فيها دلالة على الحق العظيم على صلوة الجماعة كما استفاضت به الاخبار **الثانية** سورة النسا الآية واذا قصصتم الصلوة فاذكروا الله قياماً وموداً وعلى رؤوسكم فاذا اطعتم قالوا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين كما باؤوا فها هو على الاخبار والمعنى اذا اذنتهم فقل الصلوة فقي تفسيره علي بن ابي ربهيم قال الصبيح يصلي قائماً والليل يصلي قاعداً من لم يقدر فضبطها بوياء وقدم في يوم الخامس رواية الكافي وروى في الغيبة عن الصادق ع ان

في صلاة الخوف

في صلاة الخوف

في صلاة الخوف

فوائد التوبة الصلوة

المرضى يصلون فاما ان لم يجد على ذلك صلى بالشا فان لم يجد صلى مستلقيا يكبر ثم سجد فاذا اراد الركوع خفض عينيه ثم سجد فاذا سجد فتح عينيه فيكون ذلك رفع راسه من السجود ثم يتشهد وينصرف وفي رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يستطع الجلوس صلى على الجانب الايمن فان لم يستطع صلى على الجانب الايسر والا استلقى ولا خلاف ظاهر بين الاصحاب في لزوم تقديم الاصطجاع على الاستلقاء واما تقديم الجانب الايمن على الايسر فظاهر على استحبابه وقال اكثر المفتين ان المراد بقضاء الصلوة هنا اذا نكحها في قوله ثم فاذا قضيت مناسكتكم الآية والمعنى اذا فرغتم منها فاذكروا الله ثم في هذه الاحوال وادعوه بالظهر بالعدو والضرع عليه كما في قوله ثم اذا قضيت فنه فاقبوا واذكروا الله كبر العلكم فليكون الحاصل انه ينبغي ان يعقب الصلوة بالذكر والادعية ويكون منه إشارة الى انه لا ينبغي ان يترك ذكر الله على حال واحتمل بعض العلماء ان يكون المعنى اذا روي صلوة الخوف فصلوها بحسبها لا مكان وكان في قوله اخلصتم ايما الى ذلك ان قلنا ان مناء سكتكم واستقرتم بربوا خوفكم واضطربكم ويحتمل ان المعنى استقرتم في اوطانكم واقمت في مضاركم فاتهم الصلوة التي اذن لكم في قصرها واتوا بها نامة الاصل والشرائط المقررة المأمور بها لمحافظة عليها **الثانية** سورة البقرة فان ختم فيها لا اورد كذا فاذا امنتم فاذا ذكر الله كما حكمكم ما لم تكونوا تعلمون هذه الآية فقد عتب قوله ثم حافظوا على الصلوات الآية روي في التهذيب والكافي في الموثق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ثم قال سئلت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل فان ختمتم فرجا لا اورد كذا انا كيف يصل وما يقول اذا خاف من سبع او لص كيف يصل قال يكبر بربوى ايما براسه روي في الغيبة في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق في صلوة الزحف قال تكبر وهليل يقول الله عز وجل فان ختمتم فرجا لا اورد كذا في تفسير العياشي عن زرارة عن ابي جعفر قال قلت لعلوة الموافقة قال اذ لم يكن النصف من صلاة اياما واجلا كنت اورد كذا فان الله ثم يقول فان ختمتم فرجا لا اورد كذا انا قول في الركوع لك وكنت واسدني وفي السجود لك سجدة وانت ربي ايما توجهت بك دابتك غير انك توجه من تكبر اول تكبيرة وفي الحسن عن محمد بن خدا عن ابي عبد الله ثم قال اذا جالت الجبل تضطرب بالسوف اجزاء تكبر ان هذا قصير اخر عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله ثم قال كانت امير المؤمنين والناس يوم صفين صلوة الظهر والعرب والشا فامرهم امير المؤمنين ان يسجدوا بكبرا وهليلوا قال وقال فان ختم فرجا لا اورد كذا فامرهم ثم فصوا ذلك دكبا وادرجالا وروي في الكافي في الحسن والشيخ في الصحيح عن زرارة وفضل وعبد مسلم عن ابي جعفر قال في صلوة الخوف عن المطاردة والمداوغة وتلاهم القائل فانه يصل كل انسان منهم بالايما حيث كان وجهه فاذ كانت المسابقة والمعاينة وتلاهم القائل فان امير المؤمنين ليلة صفين وهي ليلة الهزيمة لم يكن صلواتهم الظهر والعصر والمغرب والشاء عند وقت كل صلوة الا التكبير والتهلل والشيخ والتعبد والدعاء فكانت تلك صلواتهم لم يأمروهم بأعادة الصلوة وفي حديث البان يروي ان عليا عليه السلام صلى ليلة الهزيمة خمس صلوات بالايما وقبل التكبير وان النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب صلى بالايما والذي ظهر من هذه الاخبار وعبرها كما ورد في معناها ان الخائف يصل بحسب مكانه واقفا او دكبا او ماشيا ويستقبل القبلة بتكبير الاحرام ثم يستمر ان والا استقبل ما امكن وصل مع التقدير الى اي جهة امكن ويحذر على قريوس سرخبران كان دكبا ان امكن فاه لم يمكن او في الركوع والسجود وباقى بقيه الادكار والقراءة على حسب امكانه ومع التقدير يقتصر على تكبيرتين عوضا عن الشائبة وثلاث عن الثلاثية بقوله في كل تكبيرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وروي الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة قال حدثني بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ثم قال قل ما يجري في هذا المسابقة من التكبير تكبيرتان لكل صلوة الا المغربان لما ثلثا قال في المسابقة هذه الرواية وان كانت مرسله الا انها مطابقة لعمل الاصحاب واعلم انه ليس في الرواية ما يدل على لزوم هذه الكيفية في الشيخ لكون طاعتها على هذا الوجه احوط خوفا من مخالفة الاصحاب والادعاء على اجرائها والاحوط ان يضيف اليها شيئا من الدعاء كما تضمنته الصحبة المذكورة وان يضيف اليها التبر والتكبير الاحرام والتشهد والتسليم هذه شدة صلوة الخوف وقد تعلق القصر فيها بالكثرة والكيفية كما عرفت قوله فاذا فاذ ذكر الله الخ اي صلوا صلوة الامن مثل ما حكمكم من الكيفية فاموصولة وقبل المراد بالذكر التلاوة عليه سبحانه والشكر له لاجل انهم **الحاشية** في سورة الاحشاج فاذا ارغفت فاقصب والي ذلك فادع المروي في ما حدث اهل البيت عليهم السلام فامرهم من جهة الوداع ومن تمام التوبة فانصب امير المؤمنين على بن ابي طالب في خلقه وقال في مجمع البيان مناه اذا فرغت من الصلوة المكتوبة فاستجب الى ذلك في الدعاء وارغب التبر في المسئلة فيل قال وهو المروي عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام وقال الصادق ثم هو انما

منه في الصلاة المكتوبة

منه في الصلاة المكتوبة

عشره في فضله

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فِيمَا عَدَا التَّوْحِيدِ الصَّلَاةَ

بجزئك قرأته وإن أحببت أن تقرأها فقرأها بحافظ فيه فإذا جهرا فاضت قال الله تعالى وانصتوا لعلكم ترحمون وفي الصحيح عن معوية بن وهب
عن أبي عبد الله قال سئل عن الرجل يؤتم القوم وانت لا ترضى به في صلوة يجهر فيها بالقراءة فقال إذا سمعت كتاب الله يقرأ فاضت له
قلت فانه يشهد على بالشرك قال ان عصي الله فاطع الله فرد في حله قال بن برنخس ثم ذكر قصة ابن الكواهي ان عليا كان في صلاة
الصبح فقرأ ابن الكواهي وخلفه ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لتزكوا بطاعتكم ولتكون من الخاسرين فانصت على
تخطي القرآن حتى فرغ من الآية حتى انه ضل ذلك ثلاثا وروى بن ابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال وان كنت خلف الامام فلا
تقرآن شيئا في الاولين وانصت لقراءة ولا تقرآن شيئا في الاخيرين فان الله عز وجل يقول للمؤمنين واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
خلف الامام فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فالأخيران بقا الاولين وروى في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام في خطبة يوم الجمعة الى ان قال ان كتاب الله اصدق الحديث واحسن القصص قال الله عز وجل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
وانصتوا لعلكم ترحمون فاستمعوا طاعة الله وانصتوا ابتغاء رحمة الله وفي تفسير العياشي عن زرارة قال سمعت ابا عبد الله يقول
الانصت للقرآن في الصلوة وفي غيرها واذا قرأ عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع اذا عرفته لك فمنا وانا **الاول**
فثبت في الاصول جواز تخصيص الكتاب بالاجماع فالظاهر تخصيص ظاهر الامر في الآية بالمأموم خلف المصلي في قراءة في اولي الجبهة
للاجماع على عدم وجوب الاستماع وغيره وبدل عليه اية صريحة صحيحة بزيادة المذكور وظاهر رواية المرافق ابن ابي ربيعة
ما نقلهم كانوا يتكلمون في أثناء الصلوة حتى نزلت هذه الآية وبدل على عدم الوجوب في غير مع الاصل والاجماع فضل الصحابة و
التابعين وغيرهم للتواصل الجبهة في المساجد لم ينقل عن احد منهم انه اجتنب ذلك وانكروا وبدل عليه اية حسنة الحلبي عن ابي عبد
الله قال اذا صليت خلف امام لا يفتدي به فقرأ خلفه سمعته لم يزد ولم ينقص منه يعلم ان صحة معوية محمولة على التقية واما زرارة
زرارة الاخرة في عدم صحة سندها ومعارضتها لما تقدم يمكن حملها على اكد الاستحباب ودعها اشرب ذلك من كون على في لاجل التظيم **الثاني**
الظاهر ان معنى الآية الكريمة اذا قرأ القرآن جهر او سمعته قراءته فاستمعوا فيها منه انما اذا لم يمنع يجوز له القراءة وان كان مأموما
المرضى وبدل على ذلك صحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا عبد الله عن الصلوة خلف الامام اخر خلفه فقال اما التي **الثاني**
فيها بالقراءة فان ذلك جعل البينة فلا يقر خلفه واما الصلوة التي يجهر فيها فانما امرها بالجهر لينصت من خلفه فان سمعت فانصت وان لم
تسمع فاقرب وورد بهذا المعنى روايات متعددة وعلما انهم في هذه المسئلة اقول اكثر حتى قال في روض الجنان انه لم يبق في الفقه على
خلاف في مسئلة يبلغ ما في هذه المسئلة من الاقوال والظاهر تحريم القراءة على المأموم خلف المصلي مطلقا الا اذا كانت الصلوة جهرة ولا
يمنع المنعمة فان ترجح يستحب له القراءة لصحة عبد الرحمن المذكورة وغيرها وتحملا لمرضاها على التدب جميعا بينهما وبين صحة على بن
يوسف عن ابي الحسن في الرجل يصلي خلف من يفتدي به يجهر بالقراءة فلا يمنع القراءة قال لا بأس ان سمعت وان قرأ يستحب للمأموم
في الصلوة الاختيارية في الركعتين الاولتين الشيخ لصحة بكون محمد لا يفتدي عن ابي عبد الله في ان اكره للراي ان يصلي خلف الامام صلوة
لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كانه حمار قال قلت فذلك فضع ما اذا قال بسج ودرواية هشام بن سالم عن ابي جعفر عن الصادق
قال اذا كنت امام قوم صلينا ان تقرأ في الركعتين الاولتين وعلى خلفك ان يقرأ فاتحة الكتاب وعلى الامام التسبيح بمثل ما سجع القوم في الاخيرتين
والمقام فاما كانت في الركعتين الاخيرتين على الذي خلفك ان يقرأ فاتحة الكتاب وعلى الامام التسبيح بمثل ما سجع القوم في الاخيرتين
الثالث المراد الصلوة الاختيارية لما عرفت **الثالث** يجب القراءة خلف من لا يفتدي به لانقاء القدوة ولانه منفرد في نفسه
وان تابعه ظاهرا بدل على ذلك حسنة الحلبي المذكورة وغيرها ولا يجب عليه الجهر بالقراءة بل يكفي ولو مثل حديث النفس وبدل
ما صرح عن ابن ابي عمير عن محمد بن اسحق ومحمد بن ابي حمزة عن ذكره عن ابي عبد الله قال يجزئنا اذا كنت معهم مثل حديث النفس وهذا
المعنى روايات متعددة وفي بعضها انه يكفي الحمد وخداعه عند عدم التمكن من التوراة **الرابع** في الموضع الذي لا يجوز فيه القراءة
اذا قرأ من غير ما وهل فتد صلوة الظاهر ان ذلك لظاهر التي الوارد في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا صليت خلف امام فانه لا
تقرأ خلفه سمعت فائمة اولم تسمع الا ان يكون صلوة يجهر فيها ولم تسمع فاقرا وتجوها من الاخبار وبدل عليه ما اقتضاه ظاهر
الامور التي عن الصادق الحاضر في القول **الخامس** قيل ان الامرا بالانصات والاستماع الى الامام انما هو في الخطبة يوم الجمعة
وقيل انه في الخطبة الصلوة جميعا واما كان في صحة محمد بن مسلم المذكورة دلالة على ذلك وقيل المعنى اغلوا بما فيه ولا تجادوا **سادس**

فيما عدا التوحيد

فيما عدا التوحيد

فانما ينبغي للعاقل
والسليم ان يحوط على
الصدق في كل امر

تاریخ ۱۳۰۲

منه

فما عدا التوقيت من الصلوة

وإنما هو في الصلاة
وإنما هو في الصلاة
وإنما هو في الصلاة

إياه بتدوين وهو اختيار أبي حمزة بن أبي المزدحم عن أمثنا عليهم السلام قال في جوامع الجامع وموضع التجدد عند الشبهة
تبدون وهو المزدحم عن أمثنا عليهم السلام وعند أبي حنيفة لنا مؤمن وكونه بتدوين أقرب وفاقا للعلامة في النهاية بقا للعلال الشيخ في
فيه قال مالك وقال الشيخ في وقت موضعه وأبعد الله وهو غير بعيد في رتبته كونا لأمر للمؤرخ كما تذكره انشاء الله تعالى الآن
الاطهر ما ذكره في ذلك وقال بعض فضلائنا الا حوط التجدد فيها وفيه نظر **الثالث** في اخرونه الفهم واحدا الى ابعثا خروجه
اقرب دليل الاخطاب على الوجوب في هذه الاربعة مع الاجماع ودأبه ابي حنيفة المذكورة وما نقل عن أمثنا المؤمنين انه قال عزائم
البيد اربع وارواها الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال اذا قرأت شيئا من العزائم التي يجزئها فلا تذكر قبل
سجودك ولكن تكبر من رضع راسك والعزائم اربعة اكم التجدد وتم تنهبل والقلم واقرأ باسم ربك ويحكي ان يستدل على ذلك انهم بانها وردت
بصورة الامر بالسجود الظاهر في الوجوب فان قبل الابه المذكورة ليست كذلك قلت حضرا لايمان بذلك ظاهر فيه فان قلت ذلك منقوض
باحتسابه في خارج مع انه لم يلفظ الامر بترك ذلك بل لا بد من الاجماع والاخبار وقد اجابنا به بان المراد بها سجود الصلوة بل دليل اقوى
بالركوع كما مر وأما ما عدا هذه الاربعة فلا يجزئها السجود وطلبه الاجماع واحتسابا وبذلك عليه ما مر وهو احد عشرة في الاعراق والاربع
والفرد وتجا شرايلا ومزيم والجمع في موضعين والفرقان والنقل وصرا لا تشقان وقال ابن بابويه يستعان بجذ في كل سورة فيها
سجدة **و** فيما شهد له ما رواه في العلل عن جابر عن ابي اقرم ان ابي علي بن الحسين عليهما السلام ما ذكره نعمة عليه السجدة لا في
اية في كتاب الله فيه سجود لا سجدة في التجدد قال في الشهي عند ذكره لبارة ابن بابويه قد نقل فيه ال عمران لقوله ما مر من افتق
لربك واسجد وخيرها فاستهوى لا يستد في ان مراده ما ذكرنا الاصحاب وبذلك على الاحتساب فيها مع رواية العلل والجامع الاحتساب
دأبه ابي حنيفة المذكورة وذلك لانه ليس المقص في التجدد الوادع فيها الا باحثة بسق المشاوي لا يلا يكون ذلك في البداية بل رفع الوجوب
وبذلك في الجملة ودأبه حنيفة بن عمار قد نقلت في بركة الركوع والسجود واسقط الشافعي سجدة مر وقال بسجدة الاربعة عشر الباقية واسقط
ابو حنيفة اخر الحج وقال بوجوب الباقية واسقط مالك سجدة الفصل **الثاني** في الاشرط في وجوب هذا السجدة الطهارة وبذلك عليه
الطلاق لاية وحجته محمد بن مسلم المذكورة وصريح موثقة ابي حنيفة ودأبه ابي حنيفة وعبرها وهو المشهور بين علماءنا وبذلك عليه الشيخ في
المبسوط والاستبصار ان الطهارة شرط وهو الظاهر من ابن الجني لا انه قال ان لم يكن طاهرا يقيم واشترط الطهارة قول اكثر أهل الخلاف على
ما نقله في التمهيد وبذلك عليه موثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ع قال شئت عن الحائض هل تقرأ القرآن وتجدد سجدة اذا
سمنت العزائم قال لا تقرأ ولا تجدد واجاب عنه الماترون بالحمل على السجدة المستحبة وان الشهي عن القراءة اي لا تقرأ العزائم حتى
سجد يكون من قبل اطلاق السبب على السبب يكون ذلك على الكراهة او تحمله على التيقن **الثالث** في ظاهر اطلاق لاية انه ليس هذا
السجدة تكبير الافتتاح ولا تكبير السجود نعم يستحب عند رفع كانه متضمنة صحيحة بن سنان المذكورة وكذا لا يشترط فيها استقبالا القبلة
ما يدل عليه وليس فيها تشهد ولا تسليم جاعا ولا يجزئها ذكرهم زوى في الكافي في الصحيح عن ابي حنيفة الحدا عن ابي عبد الله ع
قال اذا قرأ أحدكم الحمد من العزائم فليقل في سجوده سجدة لك تقبدا ورعا لاستكبر عن عبادتك ولا تستكبر ولا تستعظما بل انما
ذلك خائف مستعبر وقال الصدوق في كتابه من رتب شيئا من العزائم الاربعة فليسجد وقبل ما تكروا وعرفنا منك ما انكروا واجابنا
ما دعوا اليه لعنوا المعنوم ثم رفع راسه وبكبرتم قال دروي انه يقول في سجود العزائم لا اله الا الله حيا حيا لا اله الا الله بما واما
لا اله الا الله عبودا ورضا سجدة لك بادت تقبدا ورعا لاستكبر ولا تستكبر ابل ناعبد ذليل خائف مستعبر ثم رفع راسه ثم تكبر
فصل بعض علمائنا انه دروي ان يقول منه كما يقول في السجود وكل ذلك على التيقن وكذا انهم لا يشترط فيها التستر ولا خلو البدن والثوب
من النجاسة التي لا يفي بها في الصلوة وهل يشترط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والسجود على التبتة واحتسابا المساواة بين
الموقف والمسجد احتمالا لان اظهرها الغنم ودأبه ذلك احوط **الرابع** يظهر من اطلاق لاية والاحاديث انها تفعل في جميع الاوقات
وفي موثقة عمار عن ابي عبد الله ع في الرجل يسمع التجدد في الساعة التي لا تستقيم الصلوة منها قبل غروب الشمس وبعد الظهر قال لا
يجزئ ويحكم عمله على الناظر او على سماع غيره من الانصاف والتقية وانها على النور وتقل عليه الاجماع وبذلك انهم على ذلك مع
ظاهر الابه طواها الاحاديث التي ذكرناها قبل وبعد غيرها وانها تعدد كل ما تعدد السبب في موضع صحيح محمد بن مسلم المذكورة ولو
دنيا ان يباين كما ذكرنا الاصحاب وبذلك عليه صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سئل عن الرجل يقرأ الحمد يمشي

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

۱۰۰

فَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ
الْأَرْضُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ

خاتمه

في وجوب الزكاة وحملها

فقال اقبوا الصلوة واتوا الزكاة فمن قام الصلوة ولم يؤت الزكاة علم بهم الصلوة ويحتمل ان يكون المراد بالمال ما عداها من الخوف
 كما سبق في تفسير قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم واحتمل بعضهم ان يكون المراد بالمال الزكاة المفروضة ويكون تكرارها لثقة
 هي ان الاول بيان المصروف والثاني لبيان وجوب اصل الفعل وقته نظر لان ذوي القربى واليتامى لا يجوزوا عطايتهم منها الا مع الحاجة
 كونهم لهم وامر داعي لتفتوح يكونون داخلين في المساكين الا ان يقال خصتهم بالذكر مع دخولهم فيهم لثقة الاهتمام بجاهلهم وانما اثنوا
 بها افضل كما يدل عليه ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن موسى قال قلت لابي قرابة انفق على بعضهم فافضل بعضهم على
 فيما بين ان الزكاة فاعطيتهم منها قال مستحقون لها قلت نعم قال هم افضل من غيرهم اعطيتهم قال قلت فمن الذي يلزم من ذوق قرابة
 حتى لا احسبها الزكاة عليهم قال بولك وامك قلت ابني واخي قال لا والذان والولد وقته بعد ويحتمل ان يراد بالاول الزكاة المفروضة
 وذكرها عقب الصلوة لثقة الارباط كما عرفت وروى الشيخ عن علي بن حسان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال صلوة مكتوبة
 ختمت عشرين حجة وختمت عشرين بيت مملوء ذهباً ينفع في ربح حتى ينفد قال ثم قال ولا اطلع من ضيق عشرين بيتاً من ذهب بمائة
 عشرين ديناراً قال قلت ما معنى خمسة وعشرين قال من منع الزكاة وضعت صلواته حتى يركب وقد لالته لاية على وجوب الزكاة غير
 واضحة فافهم قوله واليؤمنون بهم اى ما عدا هذا الله عليه من الافعال الغير النجسة والمكروهة ودينار يدخل العهد لعن الله وهو
 المعبر عنه بالوعد فيحمل الواجب لو فاء به والمندوب كما في قوله تعالى والذين هم لاماناً بهم وعقدهم داعون واحتمل بعضهم وهو للمنفذ
 والنذر قوله والصابرين في البأساء اى لبوس الفقر والقرارة اى الوجع والعلقة وجن البأس اى وقت لقاء العدو وعند الشدائد
 والمراد انهم لا يعضون الله في جميع هذه الاحوال ذوي الفضيلين يشار الى عبد الله ع قال الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد فاذا
 ذهب الرأس ذهب الجسد وكذلك اذا ذهب الصبر ذهب الايمان وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سمعته يقول ان الحر حق على جميع احواله
 ان تائبته صبرها وان تداك عليه المصائب لم تكسر وان اسرفه واستبدل بالبشر صبر الحديث وفي خبر اخر من صبر على المكان في
 الدنيا دخل الجنة وعن ابن ابي عمير عن ابن مسعود عن ابي عبد الله ع قال سمعته يقول ان الحر حق على جميع احواله
 وفي خبر اخر عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع سبأى على الناس زمان لا ينال الملك فيه الا بالقتل والجحيم ولا الغنى الا بالعسر
 الجذل ولا الهبة الا باستفحال الدين واتباع الهوى فمن ادرك ذلك الزمان فصر على الفقر وهو يتقدر على الشراء وصبر على البغضة وهو
 يتقدر على المحبة وصبر على الذل وهو يتقدر على المراءاة الله ثواب خبير من صدق في قوله او تلك الذين صدقوا في حقهم
 الايمان وفي موافقة علمهم لباطنهم واولئك هم الجاثمون لوظائف التقوى المحبتون لما يحضرونه وما يلقونها الا الذي يربون
 وما يلقونها الا ذو حظ عظيم وقد تضمنت الاية الشريعة الاشارة الى جملة الاصول والفروع والى ان الايمان ليس بمركب **الثاني**
 في سورة تم الجدة وقبل المشركين الذين لا يؤمنون الزكاة وهم بالآخرة كافرين هذه الاية صريحة الدلالة على وجوب الزكاة على الكافر
 للوحد والتم على عدم ايمانها ولا معنى للوجوب لاهلها ولتزم منه تكليفه بآثار الفروع لعدم الغول بالفضل والنقص والاجماع على
 على عدم الصحة منهم في حال الكفر لعدم الاخلاص والغيرة ولا يجب عليهم قضاءها اذا امنوا بدلالة النص والاجماع على ذلك ايتم
 سبأى ما يدل على ذلك انشاء الله تعالى فان قلت يمكن ان يكون الوعيد باعتبار الوضوء بالشرك او بعد العتداء بالآخرة هو الكفر بالآخرة
 وانكار يوم القيمة والبعث والثواب والعقاب فلا يكون فيها دلالة على وجوب الزكاة قلت الحكم مرتب على الاوصاف الثلاثة وتوسط
 الزكاة بينهما حتى يجمع في مدخلية في الوعيد بل لا يبعد دلالتها على كون حالها مستحلاً كما لها في الانصاف بالكفر بدوى في الكفر
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قول الله عز وجل ربنا رجوفى لعل احل حالها
 بما ترك وفي رواية اخرى عنه قال عليه السلام من منع قيراطاً من الزكاة فليمت ان شاء يهودياً وان شاء نصرانياً وهو ذلك من الاجماع
 وهو محمول على المستقل ويمكن ان يحمل على ذلك انهم ما دوا ان النبي ع قد اخرج خمسة نفر من الجنة قالوا من سجدنا لا يصلون فيه
 انتم لا ترون وعن ابي عبد الله ع قال دمان في الاسلام خلال لا ينفق فيها احد حتى يبعث الله تعالى ثماناً اهل البيت فاذا بعث الله عز وجل
 وتجل حكمهما بحكم الله لا يريد علمهما ببيعة الزكاة بل يرفعهم عن الزكاة بصبر عنقه وقدمه في قوله تعالى فاذا جلع الاسير
 الحرم الى قوله فان تابوا واتقوا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا سبلهم اسنداً لجماعة يعا على كسر مشكل تلك الصلوة فبستل بها
 اتم على كسر مشكل تلك الزكاة **الثالث** في سورة الاعلان يتطوفون ما تجلوها يوم القيمة لاية ذوي الكفاية المحتر

في وجوب الزكاة وحملها

في وجوب الزكاة وحملها

عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل سيطقون ما يجعلوا به يوم القيمة الآية فقال يا محمد ما من احد منكم من كثر
ماله شيئا الا جعل الله عز وجل ذلك يوم القيمة شبا ناسا من ارمطوقا في عنقه ينهل من لجمه حتى يفرغ من الحساب ثم قال هو قول الله عز وجل
سيطقون الآية يعني ما يجعلوا به من الزكاة ومثله دواء بسند صحيح وفي التوفيق عن ابي بصير بن ابي داود قال سمعت ابا عبد الله ع يقول مانع الزكاة
يطوق بحبة قترها ما كل من دما عنه وذلك قول الله عز وجل سيطقون ما يجعلوا به يوم القيمة وفي سند اخر عن ابي عبد الله ع ان الله ع
يبتلي يوم القيمة ناسا من يوزنهم مشددة ايديهم الى اعناقهم لا يستطيعون ان يتناولوا بها فتن املة منهم ملائكة يبيعونهم بغير ائيل
يقولون هؤلاء الذين منوا خيرا قليلا من غير كثير هؤلاء الذين اعطاهم الله فغنوا حق الله في اموالهم وسند اخر عنه ع قال ما من ذي
ذهب او فضة يمنع زكاة ماله الا حبسه الله ثم يوم القيمة يباع فقره وسلط عليه شجاعا افرع يريده وهو يجيد عنه فاذا راي انه لا
يتخلص منه امكته من يده فقصمها كما يقضم الفضل ثم تصير طوقا في عنقه فذلك قوله ع سيطقون ما يجعلوا به يوم القيمة وما من
مال ابل او غنم او بقر يمنع زكاة ماله الا حبسه الله يوم القيمة يباع فقره وضيقا كل ذي ظلف يظلمها وتنهش كل ذات ناب نابها واما
ذي مال كرم او زرع يمنع زكاتها الا طوقه الله ربعة ارضه الى سبع ارضين يوم القيمة وفي رواية اخرى قلدة الله ربته ارضه بطوق
من منع ارضين الى يوم القيمة ونحو ذلك من الاخبار الواردة في منع الزكاة وكيفية العذاب كثيرة ولعل الجمع بين ما اختلفت فيه الكيفية
باختلاف المانعين اعادنا الله بكرمه من ذلك ويكون التقوي بما جعلوا به من قبل اطلاق السب على السب وهو مبني على تجتم الزكاة
كما هو ظاهر كثير من الاخبار في تجتم الاعمال ودلالتها على وجوب الزكاة واضحة **باب ما يمنع من الزكاة** في سورة براءة والذين يكرهون الزكاة
الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيسبوا اليهم يوم يحيى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجوهمهم وظهورهم هذا ما كن
لانفسكم قدوة والله عاب ما كنتم تكفرون الكثر المال المدفون كما قاله في الفا موسى والظان المراهق المال المحفوظ وان كان فوق الارض
ولما كان حفظه قد يكون حواجا لا يخرج الحق الواجبة فضلا عن المدفونة وقد يكون قصدا الى تحصيل اموال خفية قد يقره بقوله لا
ينفقونها الخ اشارة الى ان المدفون هو هذا النوع روى في الكافي عن هشام عن ابي عبد الله ع قال راس كل خطيئة حبا الدنيا وقصة
ما ذنبنا رضايان في غنم قد فرقا رعاها احدهما في اولها والاخر في اخرها باسند فيها من جبال المال والشر في دين المسلم وفي خبره
انه قال ما فرض الله على هذه الامة شيئا اشد عليهم من الزكاة وجعلها هلك عامتهم وبوتة ما من من ان مانع الزكاة يخرج عن الاسلام
وفي الخبر ان الحسن قال امير المؤمنين ع قال رسول الله ع الدنيا والدارهم اهلكا من كان قبلكم وهما هلكاكم وفي خبر اخر
قال الذهب والفضة حمران ممنوخان فمن اجتمعا كان منهما روى الشيخ في الامالي باسناده انه لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ع كل
مال تؤدى - كونه ظليلا بكنز وان كان تحت سبع ارضين وكل مال لا تؤدى زكوة فهو كنز وان كان فوق الارض وفي خبر اخر من ادنى
ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه وادى شكر ما انعم الله عليه في ماله اذا هو حقه على ما انعم عليه فانه ما فضل به من السعة على غيره
ولما وفقه الله لاداء ما فرض الله عز وجل عليه واعانه عليه وبالجملة من ادى الحقوق الواجبة من الزكاة وغيرها فليس من المانعين هذا
العقاب فذلك الآية على وجوب الزكاة كما يدل عليه ما رواه ابن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في حديث ذكر منه الكبار قال ومنع الزكاة للموت
لان الله عز وجل يقول يوم يحيى عليها في نار جهنم الآية فاما ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره في حديث ذكر منه ان عثمان بن عفان نظر الى كعب الايجا
فقال له يا ابا ابي ما تقول في رجل ادى زكاة ماله المفروضة هل يجب عليه فيما بعد ذلك شيء فقال لا ولو اتقن لبنة من ذهب لبنة من
ما وجب عليه شيء فرفع ابو ذر رضي الله عنه عضفا فصر بها راسا كسب ثم قال له يا ابن اليهودية الكافرة ما انت والنظر في احكام المسلمين
قول الله صدق من قولك قال والذين يكرهون الذهب والفضة ولا ينفقونها الآية وفي رواية الى الجارود عن ابي جعفر ع في قوله
الذين يكرهون الذهب الآية فانه حرم كنز الذهب والفضة وامرا بافاعة في سبيل الله قال وكان ابو ذر العفاري يصد كل يوم وهو قائما
فنادى يا علي صوته يشتر اهل الكوز بكي في الجباه وكي بالجيوب وكي بالظهور ابدا حتى يرد الحربة اجوافهم فلو بنا في ما ذكرنا لان
في الاموال حقوقا غير الزكاة كما سبنا في انشاء الله ع ثم يمكن ان يراد مانع تلك ويمكن ان يكون مراده ان الزكاة لبس مثل الخس لا يجزى
تكرارها في كل سنة قوله ينفقونها الضمير يرجع الى الكوز والاموال والى المفضة وحذف من الاول دلالة الثاني قوله فيسبوا
على سبيل الله خبر الذين وضع دخول الغناء باعينا فتمت الاستدلال على الشرط وقوله يوم الخ هو ظرف فيسبوا او صفة لعذاب
حال وحصر هذه الاعضا بالكنز لا مشهور ان يكون الوجه كناية عن المقادير الواجبة بها والجواب والظهور كناية عن قيمة البند

باب ما يمنع من الزكاة
في سورة براءة
والذين يكرهون الزكاة

في وجوب الزكاة ومحلها

في وجوب الزكاة ومحلها

كله اولا في الجهة يحصل به التثوية وبكى الجيوب والظهور يحصل ايضا الحراة الى الجوف اولا في هذه الاعضاء يحصل الاثر
 عن الفقهاء اذا سلمهم كغير الوجوه والاعراض عنه يجعله خلفه او بينا او شمالا **الخامسة** سورة البقرة وما امرنا الا بما
 الله تعالى له الدين ونهوا الصلوة وبؤوا الزكاة وذلك دين القيمة وقدر الكلام في صدورها وهي صريحة الدلالة على وجوب الزكاة
 كما في قوله اجعلوا الصلوة واؤوا الزكاة ونحوها من الايات المتقدمة لوجوب الزكاة وهي كثيرة الا انها من الجهلات المبينة بالسنة النبوية
 وروى في الكافي في المحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير وبريد والفضيل بن يسار عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قالوا في
 الزكاة مع الصلوة في الاموال وسنها رسول الله في شعبة شيئا وعفنا عما سواها من الذهب والفضة والابل والبقر والغنم والحمير
 والشعب والتمر والربيع وعفنا رسول الله عما سوى ذلك ونحو ذلك اخبار كثيرة وما تقدمت من الوجوب في الشعة جمع عليه ونحو
 فيما عداها من الجيوب كما دلت عليه الاخبار ولها احكام وشروط وتفضل الكل في الكتب العنقية **قائلة** نذكر فيها ما يدل على
 فضيلة الزكاة وهي امور متعددة منها قوله تعالى واصصا بالصلوة والزكاة فان التخصيص بالوصية عليها يدل على الفضيلة كما دلت
 في بعض الاخبار ومنها قوله تعالى قد اخرج من تركي وذكر اسم ربه فضلي حيث قدم الزكاة فانه يدل على شدة الاهتمام الدال على الفضيلة كذا
 الوارد في بعض الاخبار في تفسير هذه الاية ان المراد صلوة المند زكاة العطرة ومنها اقتضاها بالصلوة في الايات التي هي افضل الاعمال
 ومنها الاخبار الدالة على توقف قبول الصلوة التي هي افضل الاعمال على احوالها وقد تقدم بعضها والآية الدالة على فضيلتها
 وفضلها كثيرة **السادسة** في سورة الذافات وفي مواهيم حق معلوم للسائل والمحروم روى في الكافي عن جماعة من
 عن ابي عبد الله قال قال الله عز وجل فرض في اموال الاغنياء فرضا لا يجهلون الا اباؤها وهي الزكاة بها حقوا دماهم وبها سوا مسلمين
 لكن الله عز وجل فرض في اموال الاغنياء حق غير الزكاة فقال عز وجل وفي مواهيم حق معلوم فالحق معلوم غير الزكاة وهو شي مريض
 الرجل على نفسه في ما له يجب عليه ان يفرضه على حسب طاقته وسعة ماله فيؤدى الذي فرض على نفسه ان شاء في كل يوم وان شاء في كل
 جمعة وان شاء في كل شهر وقد قال الله تعالى اقرضوا الله فرضا حسنا وهذا غير الزكاة وقد قال الله تعالى اقرضوا الله فرضا حسنا
 رية والماعون ايقم وهو الفرض يفرضه المتاع بعينه والمعروف بصفة ما فرض الله تعالى في المال من غير الزكاة قوله الذين يصلون ما
 امر الله به ان وصل من ادى ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه وعن ابي بصير عن ابي عبد الله في قوله الذين يصلون ما
 ان رجلا جاء الى ابي علي بن الحسين عليه السلام فقال اخبرني عن قول الله عز وجل وفي مواهيم حق معلوم للسائل والمحروم ما هذا الحق
 فقال له علي بن الحسين في الحق المعلوم الذي تخبر به من مال ليس من الزكاة ولا من الصدقة المفروضة فقال فاذا لم يكن من الزكاة ولا من الصدقة
 فما هو فقال هو الشيء يخرج من الرجل من ماله ان شاء اكثر وان شاء اقل على قدر ما يملك فقال له الرجل فما يصنع به قال يصل به رحمه
 ويعقوبه ضيقا ويحل به كلاً ويصل به اخاله في الله والناية تنوبه فقال الرجل الله اعلم حيث يجعل رسالته ونحو ذلك حصة ابي بصير
 ورواية السامع عن جابر وعنه ما ورد بهذا المضمون والظاهر من رواية العثم ان هذا الحق ليس من الواجب الذي يعاقب تاركه كما هو
 المشهور بين اصحابنا من انه ليس في المال والجميع الزكاة فيجوز اطلاق الفرض في الرواية السابقة ونحوها على ما ذكره الاستصحاب في تفسيره
 لصاحب المال ان يقرض على نفسه ذلك ويجعله طيبة عليه وبمثلة الدائم المستمير ليكون شكر النعمة ومستزاد لها والظان مراد الاصحاب
 ما قد امكن قبل يمكن ان يستدل بها على الترغيب في نداء الامثال ونحوه وتعين شي ولو بالوصية وعندها بعد مع ان الذي يفرض
 من بعض الاخبار مرجوحة ان يلزم انسان نفسه شي على هذا النحو مثل ما رواه الشيخ في الموقن عن اصحابي بن عمار قال قلت لابي عبد الله
 ان جعلت على نفسي شكر الله ركعتين اصلهما في الحصر والسفر فاصلهما في السفر بالثمن فقال نعم ثم قال اني لا اكره الاجابة بان يوجب الله
 على نفسه وروى ابن ابونعير في الصحيح عن بكر بن محمد الاذني عن ابي بصير عن ابي عبد الله لو حلف الرجل لا يملك انفسه بالحايط لا يملك الله حتى
 يملك انفسه بالحايط ولو حلف الرجل ان لا يخط براسه الحايط لو كلف الله به عز وجل شطاً ما يخط براسه الحايط وقيل يجوز ان يكون الاشياء
 في الالة الى ما تقر وجوبه شرعا مثل الزكاة والحس فيكون المدرج باختيار الكسب والاخراج وفيه ان هذا خلاف المفهوم من ظاهر الآية
 ومن الروايات كما عرفت وقبل ان يستدل بها على وجوب زكاة النجان وقية انها لا تملك عليه باحدى الدلائل لان ظاهرها الحث على الله
 من المال وان لم يكن ما يقر به وان لم يكن ما يعلق به الزكاة والحق في مثل الواجب المندوب مع التضييق في الرواية بانه ليس من الزكاة ولا
 الصدقة المفروضة قوله للسائل والمحروم فالحق معلوم للسائل والمحروم فقد روى في الكافي في الموقن عن ابي عبد الله انه

في الزكاة السائل والمحروم

الزكاة هي الصدقة
المنقولة
من المالك
الى غيره

فانما لا ياتي الا بالحق والحق لا ياتي الا بالحق

الطوق
الوظيفة من
خارج الأرض
وأنسى غرب
من

فانما من خلق الله تعالى

في قبض الزكاة اعطاهما للفقير

فوجوب الزكاة الملك وهو موضع وقاف بين الاصحاب فلا يجزى على المملوك ان قلنا ان لا يملك بل يملك لا يجزى عليه وان قلنا ان يملك فهو الغنم
 لصحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال سئل رجل ما اذا حاضر من مال المملوك عليه زكاة قال لا ولو كان له الغنم وهم في الكفا
 في الحسن عن عبد الله بن سنان ابي عبد الله ع قال ليس في مال المملوك شيء ولو كان ألفا فلو احتاج لم يعط من الزكاة شيء ونحو
 ذلك من الروايات وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يود شيئا وهو المعروف ابي من مذهب الاصحاب وذلك لانه لم يملك ملكا تاما
 بل هو ممنوع من التصرف فيه بمنزلة المكاتب ويدل عليه ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال ليس في مال المكاتب زكاة وفي غيره
 عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله ع مملوك يده مال احبته زكاة قال لا قلت ولا على سببه قال لا لانه لم يصل الى سببه و
 ليس هو للمملوك الخا حس في قوله من مواهب اشاد يكون الزكاة تتعلق بالعين لا في الذمة وهو المشهور بين الاصحاب بل قال في الذمة
 انه قول علمنا اجماع وبه قال اكثر اهل الخلاف وهو الذي يظهر من الاخبار وهي صحة عبد الرحمن بن عبد الله ع قال قلت لابي عبد
 حلية السلم رجل لم يرك ابله وادناه غامس فباعها على من اشتراها ان يركها لما مضى قال نعم تؤخذ زكوتها ويتبع فيها البايع ويؤخذ
 زكوتها البايع و ما رواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع ان الله تبارك وتعالى يترك بين الفقراء والاغنياء في الاموال فليس لهم
 ان يضرؤا الى غير شركائهم والشركة انما تصدق بالوجوب بالعين وعلى الشهيد في البيان عن ابن حمزة انه نقل عن بعض الاصحاب جوا
 في الذمة وهو ضعيف والذي يظهر ابي ان تعلما بالمال بطريق الاستحقاق لان جواز الدفع من غير العين والغنية بطريق التقفل
 واحتمل بعضهم انه بطريق الاستباق كقولهم الزهر وتعلق ارش المجانية بالجند فلا يرد ان تعلما بالعين باي جواز دفع الغنية ومنه في
 العين فافهم **السادس** كون الصدقة مطهرة لخالها اي منبهة للذنوب والذات والتركيب مبالغة في التظهير او تكون حبانة عن
 تقطع شأنهم ولا شاء عليهم او هي بمعنى الانماء اي انه تعالى جعلها سببا للانماء والبركة والزيادة في الاموال فالتاء للتأنيث ويجوز كونها
 الخطاب اي تظهيرهم انت ايها الاخذ وتركهم بواسطتها وفي الغيبة فيما كتب الرضا ع ان حلة الزكاة من اجل قوت الفقراء وتخصيصها
 الاغنياء لان الله عز وجل كلف اهل الصفة بثان اهل الزمان والبلوى كما قال تبارك وتعالى لعلكم تلبسون في اموالكم وانفسكم في اموالكم
 الزكاة وفي انفسكم توطين الانفس على الصبر مع ما في ذلك من اداء شكر نعم الله والطبع في الزيادة مع ما فيه من الزيادة الخفية وروى
 الشيخ عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال قال ابو عبد الله ع ما من رجل منكم بالصدقة وادفعوا بالذخاء واستنزلوا
 الرزق بالصدقة فاقها تعلق من الحسنة شيطان وليس شيء اقل على الشيطان من الصدقة على المؤمنين وهي تقع في يد الرب تعالى
 قبل ان تقع في يد العبد وروى عن مبارك العنقري في قال قال ابو الحسن ع ان الله ع وضع الزكاة قولا للفقراء وتوفيرا لافعالهم
 وروى عن جميع عن ابي عبد الله ع قال ما من رجل ذي الزكاة فقصدت من ماله ولا منها احد فزادت في ماله وفي ذابته اخرى عنده
 ما من رجل يمنع دزها في حقة الا انفق اشين في غير حقه وفي غير احوالهم ملعون ملا يركي اي انه يبعد عن البركة والزيادة **الشيخ**
 قوله وصل عليهم الخ اي ادفع لهم والسكن ما يسكن اليه المرء وتطمئن به نفسه وذلك ان دعاءه صلى الله عليه واله معلوم الاستجابة كما
 يرشدا ليه قوله والله سمع تخليم اي انه قد جمع دعاءكم ولا يرد عليكم باوهم وافقارهم اليك لان رخصتهم فظاهر الامر بفضلي
 وجوب ذلك عند قبضتها منهم وبه قال اكثر من الاصحاب ويدل عليه بعض الاخبار وقيل ان ذلك على جهة الاستحباب فائدة البخشى ونحو
 ذلك على النبي والامام صلوات الله عليهم تظهير النسبة الى الساعي والغنية قبل يحجب عليهم ذلك ابي بليل الناسي ويدل بالعدالة
 فلكل ظاهرة التخليل المقتضى للاختصاص به وبالامام صلوات الله عليهم قلما يظهر من فعل امير المؤمنين ع حيث لم يامر ساكنه بذلك
 مع قبله لشار الاداب وهذا القول هو الاظهر واما المستحق فلا يجزى عليه ذلك ونقل على ذلك الاجماع ويدل عليه ظاهر الاخبار
 والالزام تاخير البيان لذكره في كثير من الاخبار **الثامن** في قوله ع خذ ولم يقل مرهم دلالة على ان له ما لا
 على جهة الغمرا اشار بان من اخذت منه فقرا تكون محزنة بل مثاب على رغبته ويكون دعاءه لهم طلبا لتوفيقهم للهداية وقوله
 ما افترض الله عليهم من تحت ان الغالب على الناس الحرص على الاموال وهو من اكثر ما يدخلون بسبب المصيبة وفي قوله ع ولا
 ينفقون الا وهم كارهون اشاد بعدم القبول والاثابة فافهم **التاسع** فيها دلالة على جواز الصلوة على غير النبي ع منقذوا
 قرة الكلام في ذلك **العاشر** دلالتها على قول التوبة وان كانت عن الذنوب العظام وذلك من اعظم ما امر الله به على هذه
 الامة وفضل عليهم به وروى في الكافي عن الحسن بن ابي حمزة قال سمعت ابا جعفر ع يقول ان الله ع اشاد بها توبة عبد من

في قبض الزكاة اعطاهما للفقير

في قبض الزكاة اعطاهما للفقير

اضل راحته وزاده في ليلة ظلماء فوجدها فاشكها بقرينة بعد من ذلك الزمان اجلته بين وجدها وفي خبر اخر ان الله عز وجل
 المفقون التواب ومن لا يكون ذلك منه كان افضل والزوايا في هذا المعنى كثيرة وكذا الايات كل ذلك نختار منه ثم فلفها وضمه **الحاشي**
 حشش فيها دلالة واضحة على فضيلة الصدقة والحث عليها والترغيب اليها حيث عبر بالخذ واضاف الى نفسه سبحانه فتم دوى عن ابي عبد الله
 انه قال لم يخلق الله شيئا الا وله خازن مخزنة الا الصدقة فان الرب يطيبها بنفسه وكان اذا صدق بشئ وضع في هذا السائل ثم اودع منه
 فقبله وشتمه ثم رده في هذا السائل وعنه عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله ص خصلتان لا احب ان يشاركني فيها احد وصوتي انه
 من صلو في صدقة حتى من يدي الى هذا السائل فانها تقع في يد الرب وعن ابيها عليه السلام عن علي بن الحسين ع كان اذا اخطى السائل قبل
 يد السائل فقبل لم يفعل ذلك قال لانها تقع في يد الله قبل يد البعد وقال ليس من شئ الا وكل به ملك الا الصدقة فانها تقع في يد الله
 قال افضل اذنة يقبل الخبز والدرهم والآخبار بهذا المعنى كثيرة وفي بعض الاخبار وبأخذ الصدقات اي يقبلها من اهلها ويطيب
 عليها **الثاني عشر** في تعقيب التواب بالرحيم دلالة على ان التوبة منه سبحانه على جهة الفضل وفي التعقيب بصيغة المبالغة دلالة
 على الحث عليها **الثاني عشر** في سورة البقرة يا ايها الذين امنوا اتقوا من حثبات ما كسبتم وما انخرجناكم من الارض ولا يسموا
 الحثبات منه تنفقون ولستم يا خبيثين لان تنصوا فيه واخذوا ان الله عز وجل يحب من يصدق دوى في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في قوله
 الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اتقوا من حثبات الآية قال كان رسول الله ص اذا امر بالحق ان يرتكبه من قوم بالوان من التمر وهو من
 اذوى لتمر يؤذونه من زكوتهم تمر يقال له الجرد والمخافرة فقبله اللحم عظيمة الثوى وكان بعضهم يجمع بها من التمر الجرد فقال
 رسول الله ص لا تحضروها بين التمرتين ولا تجبوا منها بشئ وفي ذلك نزل ولا يسموا الحثبات منه تنفقون ولستم يا خبيثين الا ان
 تنصوا فيه والاعراض ان ياخذها بين التمرتين ونحوه دوى لما شئ من نفسه من يجمع بين عمار من يجمع بين عمار عليه السلام في
 رواية اخرى عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في قوله ثم اتفقوا من حثبات ما كسبتم قال كان القوم قد كتبوا مكاسب سوء في الجاهلية فلما
 ارادوا ان يخرجوها من مواهلهم ليصدقوا بها فابى الله تبارك وتعالى الا ان يخرجوا من طيب ما كتبوا واذا ان المراد من ذهب منه الاعراض
 الحزمية فصادرت متعلقة في ذمتها كالدائن فلها امرهم بانفاق ما طاب من كسبهم عوضا عنها اذا عرفت ذلك فالمراد بالانفاق هو التصد
 في سبيل الخير ودفع البز من الصدقة الواجبة وغيرها وانما حملناها على ذلك لان ظاهرها العموم ولما فيه من الجمع بين الروايات المذكورة
 في تفسيرها والمراد بالطيب المحلل وقبل الجرد والادان بل اذ لا اعم منها ومما دلالة على ان الصدقة من الحلال المكتسب اعظم اجزاء
 ذلك لانه اشق على المنفق كما يهد به الوجدان وبعض الاخبار وقوله ثم لهما والوبر حتى تنفقوا مما يحبون ويدخل فيها كسبهم ذكوة الذهب و
 الفضة بل والانعام الثلاثة وفي قوله وما انخرجناكم من الارض الغلات الاربع فقله ولا يسموا معنا لافضل
 والحديث يثبت الرذوى والحرام اي لا تصدقوا بها لا تأخذونه من غيركم الا بالمساحة والمساحة او المعنى الا ان تخطوا من الثمن فيه
 وتنقصوه حتى لا يذلة على امر لا يجوز اخراج المشغوش من النقدين عن الجياد ولا المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار ولا الرز
 عن الصحاح من الانعام ويدل عليه صحيحه محمد بن جابر عن ابي عبد الله ع قال ولا تؤخذ هزلة ولا ذات عوار ونحوها من الاجساد
 المخلان الآية اشاد بجواز دفع الغنم بل وجواز الدفع من غير الجبن الذي تعلقت به الزكوة وهو المعنى به عند طائفة من الروايات فان
 قبل ان يكون من منات بعضية فتدل على عدم الجواز قلت كونها بانية اظهر واحتمل بعضهم كونها ابتداءية وعلى تقدير كونها تبعية فاما تدل
 الاخراج من من من كسبهم لان من كسب الذي تعلقت به الزكوة وهما فائدة **الاولى** بناء على ما ذكرنا من جعل الانفاق على مطلق الرخا
 قد يستدل بها على استحباب الزكوة في جميع ما يكال او يوزن عدا ما خرج بل بل كالحضر **الثاني** في استدلاله بعموم الكسب على ثبوت الزكوة
 في مال التجارة الا ان الاصل والبيان ان الاصل في ذلك على جهة الاستصحاب كما دل على اعتبار النصاب فيه المتأ
 وان يطلب برأى مال او زيادة وان يحول عليه الحول حتى ما وقع من زيادة قال كنت فاعدا عند ابي جعفر وليس عنده غير اربعة جعفر
 باذرة ان اباد زرع عثمان نازعا على عهد رسول الله ص فقال عثمان كل مال من ذهب وفضة يداو ويعمل به ويجتره فبنة الزكوة
 حال عليه الحول فقال ابو ذر انما ما اتجر به او يدور على يدي فيه ذكوة انما الزكوة فيه اذا كان ذكوا او كراما او صنوفا قافا حال عليه
 الحول فبنة الزكوة واخصا في ذلك الى رسول الله ص فقال القول ما قال ابو ذر فقال ابو عبد الله ع ما تريد الى ما يخرج مثل هذا
 الناس ان ينفقوا اضرارهم وما كسبهم فقال ابو ذر انما لا تجد منها بذا وفي رواية ابي بكر وعبد بن جماعة عن اصحابنا قالوا ما

في الزكاة الثانية

منه من الزكاة

في قبض الزكاة وعطائها

ابو عبد الله لم يبر في المال المضطرب به زكاة فقال له استأجيل ابنه يا ابي جلت فداك اهلك فقوله اصحاب فقال اي شيء اراد
ان يخرجه فخرج فخرج بقاء العين تمام الحول ليس بشرط في التجارة فكيف خلاف حكم المأبوت وبهذا جزم العلامة ومن تأخر عنه بلاد
في التذكرة الاجماع وكذا قوله في الشرح والذي يظهر من المقتضى وابن ابوبن في كتابه اشترط ذلك وبصرح في المستبرر القول الاول
الظاهر لانه حنة محمد بن مسلم عن ابى عبد الله لم يبر في المال المضطرب به زكاة فقال له استأجيل ابنه يا ابي جلت فداك اهلك فقوله اصحاب فقال اي شيء اراد
اخرى فقلت ان قال كل مال علمت به فليكن منه الزكاة اذا حال الحول ومن تأخر عنه قال وتسلط عن الرجل يكون عنده المال مضطرب فقل
عليه في ذلك المال زكاة اذا كان يخرجه فقال ينبغي له ان يقول لا اصحاب المال زكاة فان قالوا ان زكاة فليس عليه غيره ذلك وان لم يبر
ان زكاة فليكن الجديث وعن ابى الطار والخطاط قال قلت لابي عبد الله لم يبر في المال المضطرب به زكاة فقال له استأجيل ابنه يا ابي جلت فداك اهلك فقوله اصحاب فقال اي شيء اراد
زكاة فقلت فاني احره ثمانية اشهر راد عن اربعة اشهر قال عليه زكاة وبصرح في ظاهره وقال لا حل ان بقا العبد
تلم الحول ليس بشرط وقياس مال التجارة على غيره باطل لانه يحصل فيه الزكاة تجازان لا بشرط منه ما بشرط في غيره ودوايه فداوة
المدن كون النقي منها متوجه الى الوجوب كما يشهره قوله زكاة وكذا رواية ابن بكير وكذا الاخبار والمنفعة لتعلق الزكاة بها اذا
اقول لطلب الفضل فانه لا دلالة فيها على ذلك بل قاية ما فيها انها لو بقيت حولا فاما تعلق بها الزكاة اذا لم تطلب بالقيصة لانه لا
بها لتعلق بها وبالجملة ليس في الاخبار ما هو صريح الدلالة على الاشتراط ففهم **الثالث** اشتراط ما اخرج من الزكاة
لوزم الاخراج من سائر الماشد والكنوز والكاشف عن مقدار ما يتعلق به ومقدار ما يلزم اتفاقه هو بيان الشارع فانما يجبه فيه المحرط
ما سباني انشاء الله ثم **الرابع** قد يستفاد من قوله يتمم الجنب انما لو كان القضاء ليس بالجدد كذا لا اخرج منه كذا لو كان
المقد كذا ومشوشا او الانعام كلها مرهنة مثلا لانه لا يصدق عليه قد الردي دون الجدي ثم لو كان بعضه جديا وبعضه رديا
فالأحوط الاعطاء من الجدي وكذا الحرام المخلط بالحلال ولم يمتدح ولم يمتدح صا حدة فان اتفاق خمسة داخل في الحب لعدم علمه بالحرم
بمنه **الخامسة** قد يستفاد منها جواز تولى المالك للاخراج كما مر الكلام فيه وأصله ان الله خلق عن صدقاتكم وهو ما خولكم
ارشدكم جند لانه انما يريد لكم الخير **الثالث** في سورة الزم فما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم
من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
الله لم يبر في قوله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
يكون المراد ان هذا النوع من الربا ليس هو الذي قال الله وحرم الربا ويحتمل ان يكون المعول ليس بما يسطر به الاجر والثواب كما يدل
عليه ما روي عن ابى عبد الله لم يبر في قوله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
وبوفيه باكثر مما اخذ بلا شرط بينهما فان اعطاه اكثر مما اخذ على غير شرط بينهما فهو مباح له وليس له عند الله ثواب فيما افترض
هو قوله فلا يربوا عند الله أما الحرام فالرجل يفرضه فضا وبشرط ان يرد اكثر مما اخذ منه فهذا هو الحرام وتام الكلام في هذا
انشاء الله ثم في موضعه قوله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
اي ما ردم به اخوانكم وافضتموهم لاطمئنا في زيادة فالمراد بالمضعفون ذوو الاضعاف من الاجور والثواب ويحتمل الاضعاف للمالك كما
مر في قوله ثم تتركهم ورسول الله ما روي عن ابي عبد الله في قوله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
عن الزهراء صلوات الله عليها ويحتمل ان يراد بالاضعاف ما يدخل الامرين معا وفي قوله لا يربوا عند الله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
الاضعاف على الاطلاق والنية وابتغاء ما عند سخطه وان ما لم يقصد به وجه الله ثم طيس له ثواب فان هذا ينافي ما مر سابقا
حصول الثواب بعبادة الاجراء والعبادة باتباع العبادة خوفا منه سبحانه وطمعا بما اعد داخل في ارادة وجهه سبحانه كما مر حقيقة
فانهم قبل وفي لانه على وجوب النية في الزكاة ولا يخفى ما فيه **الرابع** قد يستفاد من قوله وما آتيتكم من يالبر في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتاكم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون الزيادة والمراد هنا الزيادة في الحلال دوى الشيع في الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابيه
والعالمين عليها والمؤلفة فلو بينهم وفي الثواب والنفار من ذبي السبل في حق الله والله عليهم حكيم فربما يرضى بعبادة
على المصد والمؤكدة من قبل هو الحق مصدقا وقرئ شاذ بالرفع اي تلك فرضية والله عليهم بامور عبادة حكيم في وضعها مواضعها
طقن المنافقون على رسول الله ثم بانه يغفل الصدقة من اجب كما حكى عنهم عز وجل بعوله ومنهم من يترك في الصدقات لانه انزل
الاية المصدقة باداء المحضر قطعاً لا لهما علم ودفعاً للتمه التي انهموه بها وبيان اختصاصها المذكورين وانهم هم مضرها وليست

ثم انما يريدكم الخير

التي هي خير

لغيرهم فيها نصيب فبها دلالة على ان المراد بالصدقة هنا الزكاة المفروضة وهو المستفاد من الاخبار وان لا يجب بطلها في الاصناف المذكورة بل يجوز تخصيص صنف واحد بها بل شخص واحد وان كثر قال في التذكرة انه مذنب علنا شائبا جمع وهو قول اكثر الجمهور اربعة بدل على ذلك الاخبار والمستنبضة كحسنة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن ابي عبد الله ع قال كان رسول الله ع يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضرة لاهل الحضرة لا يقسمها بينهم بالسوية وانما يقسمها بينهم على قدر ما يحضر منهم وما يرى وقال ليس في ذلك شيء موقت وصححه احمد بن حنبل قال قلت لابي الحسن ع رجل من واليك له قرابة كلهم يقول لك وله زكاة ابجوزان يعطونهم جميع زكوتهم نعم ونحو ذلك من الاخبار والكثيرة وقال بعض المأتمرة وجوب البسطة لانه بقا جملها لم يلزم التملك وعطف بعضهم على بعض واد الشئ وهو ضعيف لما عرفت من كون الصدقة فيها الاختصاص ببيان المصروف وهو لا يقتضي احصائها في هذه الانواع لا ينظر فيها بل يتم بكون ذلك مستحبا بدليل خارج كما روي عن زرارة وابن مسلم عن ابي عبد الله ع قال قلت فان كان في المضرعة واحد قال فاعظمهم ان قدر جميعا ولتذكر في الاية في انواع الاول الفقراء والمساكين والكلام في ذلك يقع في مقامين **الاول** هل هذا ان القفان مترادفان ام متغايران متغايران لاختلاف في ذلك فذهب جماعة منهم المحقق الى الاول وحده والاصناف سبعة وذهب الاكثر الى الثاني ثم اختلف هو في ما يمتنع التقارب فمتنا اختلافهم اهل اللغة في ذلك بل الاخبار والظاهر ان الفقير هو المتعفف الذي لا يسئل والمساكين هو الذي يسئل لما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع قول الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين قال الفقير الذي لا يسئل الناس والمساكين احمد بن محمد والباقر احمد بن محمد وهذه الرواية عدها الشهيد الثاني في الصحيح وفيها الكاهلي وثيق بن بعبد واما ابو بصير فانه لث الثقة ورواه عنه ابن ابي عمير ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره من ان العالم ع بين الاضاف فقال ان الفقراء هم الذين لا يسئلون الناس المحاق والمساكين هم اهل الزمان من العباد والمريضان والمجذومين وجميع اصناف الرماء والرجاء والنساء والصبيان وقال ابن ابونعير في كتابه الفقراء هم اهل الزمان والحاجة والمساكين اهل الحاجة من غير اهل الزمان وقيل الفقير هو الذي لا يسئل له والمساكين الذي له بلغة من العيش والى هذا القول ذهب الشيخ في المجلد وابن البراج وابن حنبل وابن ادرجس وقيل لا يسئل واليه ذهب الشيخ في تبيين المعنى في المتعة وابن الجوزي وسائر وقال الشهيد الثاني اعلم ان الفقراء والمساكين مثنى ذكر احدها خاصة على جهة الاخر غير خلاص نص على ذلك جماعة منهم الشيخ والعلامة كما في اية الكفارة المخصوصة بالمساكين فدخل فيه الفقير واما الخلاف فيها لوجها كما في اية الزكاة لا خبر ولا صريح انها متعارفان لنص اهل اللغة وصححه ابي بصير ثم نقل الرواية المذكورة ثم قال ولا يمتنع في تحقيق ذلك للاتفاق على استحقاقها من الزكاة حيث ذكر ادخل احدها تحت الاخر حيث يذكر احدها واما ظاهر الفائدة فادخلها في ادوقها واوصى اسوها خالافا فان الاخر لا يدخل فيه بخلاف العكس انتهى روى في الكافي في الحسن عن ابن مسكان عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل جعل للفقراء في اموال الاغنياء ما يكفيهم ومثلها صححه عبد الله بن سنان وعن مبادك العقري في قال قال ابو الحسن ع ان الله عز وجل وضع الزكاة فواتا للفقراء وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله ع ان صدقة الخلف والظلف تدفع الى المتجملين من المسلمين فاما صدقة الذهب والفضة وما ياكل الفقير فما اخرجت الارض للفقراء المدقعين وهذه الروايات ونحوها تدل على دخول المساكين في صدقة الفقراء قطعها ولا الروايات الدالة على الفرق لكان القول بالترادف غير بعيد المقام **الثاني** في الحد المتوخى لشارول الزكاة وفيه من الضعيف فانه في المتن الاصل به علم الضمان الشامل للمعنيين اذا تحقق استحقاقها من الزكاة بلا خلاف واختلف الاصحاب فيما يقتضيه الضمان المانع من الاستحقاق فقال الشيخ في الفتاوى من ملك ضا باجب فيه الزكاة او فمصة وقال في طهوان يكون قادرا على كفايته وكفايته من كفايته على الدوام ثم كتب ما ذكره في بعض اصحابنا والى ابي حنيفة وقال الاكر هو من ملك قد كفايته طول سنة على الاضداد وصريح كثير من الاصحاب كالشيخ والمحقق والعلامة وغيرهم يجوز تناول الزكاة لمن كان له مال يسعش به او ضيقة يستغلها اذا كان بحيث يجره عن استثناء الكفاية ومقتضى ذلك ان من كان كذلك كان فقيرا وان كان بحيث لو ائتمر من المال المملوك له لكاهه وحاصل المعنى ان من كان له مال يجره به او ضيقة يستغلها فان كاهه الربح او الغلة له ولغيره لم يجره لانه اذا زكوة والاخبار له ذلك ولا يكلف الاتفاق من داس المال ولا من ثمرة الضيقة وهذا هو المستعمل في بيتنا ذلك بما اذا كان المال قليلا بحيث لو ائتمر في ذلك العام لم يبق له ما يستدبره للتجارة والاستغلال للفتوت ورواه طبري ورواه مستعدة كصحة معوية بن زهد قال سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يكون له ثلثة ائمة وديهم او اربعة ائمة

هذا حديث صحيح في الصحيحين

هذا حديث صحيح في الصحيحين

في قبض الزكاة والعطايا الشرعية

وله حال وهو محترم فلا يصيب نفعه منها أبداً ولا يأخذ الزكاة أو يأخذ الزكاة قال لا يل نظر إلى فضلها فبقوتها نفسه ومن
وسعه ذلك من عباده وأخذ الصدقة من الزكاة ويصرف بهدا ولا ينفقها ورواية هرون بن حمزة عن أبي عبد الله ع قال قلت له يروي عن
النبي ع أنه قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوى فقال لا تصنع لغني قال قلت له الرجل يكون له ثلثمائة درهم في صناعة ولديها
فإن قبل عليها أكلها عباده ولم يكفوا برحمتها قال فليست بمنفصل منها فإياك وهو من وسعه ذلك ولما أخذ من درهم من عباده لم ينفق
من الأجر والاولى في هذه الحال أن يجعل ما يستفضل لنفسه ولبعض من يحول ويأخذ الزكاة للباقيين كما تضمنته الرواية الثاني لما يملك
عليها وهم حال الصدقات الساعون في جبايتها وتحصيلها بأخذ وكاتب وحساب حفظ وقمة ونحو ذلك قد أجمع عليها وأكثر العادة
على استحقاق هؤلاء من الزكاة وإن كانوا أغنياء لا طلاق لاية والطف بالواضع في المشورة في المعنى والأعرب وقال بعض العامة
أن ما يأخذ العامل يكون اجرة لا زكاة وهو ضعيف وبعبارة العامل التكليف والإيمان والعدالة والثقة بما يملكه من العمل ولا يكون
هاتمين واعتبر بعض علماء النجاشية الثالثة المؤلفة واستحقاقهم منها من الزكاة بدل عليه بض القرن الكريم واجماع العلماء كافة ولو
اختلفوا في اختصاص الثالث بالكنز أو شامل للسلبين فلا يمتنع من إحصاءه إلى الأول بل قال في المؤلفة عندنا هم الكفار الذين
يسألون بشئ من مال الصدقات إلى الاسلام ويتأثرون ليستعان بهم على قتل أهل الشرك ولا يعرفوا محابنا مؤلفة من أهل الاسلام انتهى فبقية
من دعوى الجمع على الاختصاص بهم وبغيرهم من كرام بن الجند على ما نقل عنه اختصاص الثالث بالمال المتألفين ونقل عن المحدثين ضربان
منهم ومنهم ومنهم وهو المنقول عن الشافعي وفي تفسيره على بن إبراهيم عن العالم المؤلفة قلوبهم يوم وحدث الله ولم يدخل المعرفة قلوبهم
أن محمد رسول الله وكان رسول الله ع يتألفهم ويصلحهم كما يعرفوا فجعل الله لهم ضريبة في الصدقات لكي يعرفوا ورضوا ونحوه
في الكافي عن زرارة عن أبي جعفر ع في رواية أبي الجارود عن أبي جعفر ع قال المؤلفة قلوبهم أبو سفيان بن حرب بن أمية ومسلم بن عمار
وعبد جبار من أضرابهم وروى في الكافي في الحسن عن زرارة عن أبي جعفر ع قال سئل عن قول الله عز وجل والمؤلفة قلوبهم قال هم نؤ
وحدث الله عز وجل وخلصوا عبادة من عبادة من عبادة الله وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ع وهم في ذلك شكاً في بعض
ما جاء به محمد ع فامر الله نبيه أن يتألفهم بالمال والعطايا لكي يحسن إسلامهم ويثبتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وأقر به فهداه
الأخبار أنه على صدق التأليف على من هذا حاله من الاسلام فليس من قال باختصاصه بالكنز أو داخل مثل هؤلاء منهم وهذا التمهيد
يقطع بعد النبي ع وبه قطع ابن أبيه في كتابه وهو المنقول عن أبي حنيفة وقال الشيخ في بعض من النبي خاصة لأن الذي يتألفهم
إنما هو الإمام الجهاد الذي هو موكول إليه وهو غائب وقيل لا يقطر وهو الأقوى ظاهر إطلاق الآية ولا يصح عليه كان يستعمل
جن رفاته ولا ينفذ بعده ولا أنه قد يكون للدخول في الاسلام واستقراره فالمصلحة مستمرة ولا أنه قد يجيب الجهاد في الدفاع في حال النبوة
مجهدة لاحتياج موجودة في رواية زرارة عن أبي جعفر ع المؤلفة قلوبهم لم يكونوا في يومهم في جوارحه من مال كان مؤلفة
قطا الكرمهم اليوم ومنهم يوم وحدث الله عز وجل من المشرك ولم يدخل معرفة محمد ع قلوبهم وما جاء به فتألفهم رسول الله ع وتألفهم
المؤمنون بعد رسول الله ع لكي يعرفوا الزايع في الرقاب الغدول من اللطم إلى أن يكونوا لغيرهم ولا يمان بأنهم أرفع وأشد في
الاستحقاق حيث جعلوا وعاء وموضعاً لها لجل فك الرقاب وتخلص الغارمين والصرف في السبل والفاذا في السبل من الاضطراب والفا
أو أنبئهم على أن الأربعة الأول يعترضونها لأنفسهم ويصرفون فيها كتباً وأغلق الأربعة الأخيرة فأنها تصرف في الجهات المعنية
والرقاب الذين يعطون هذا التمهيد أصناف الأول المكاتبون وأعطاهم مجمع عليه بين الأصحاب لكن بشرط أن لا يكونوا من نوعهم
بصرفه في الكتابة وأحضر بعضهم قصود الكتب عن مال الكتابة وأعتبر بعضهم حلول التيم وظاهر العموم بهذه الثاني البنياء الذين
تحت الشدة وهو مجمع عليه أيضاً وبدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن حمزة بن أبي نصر عن أبي عبد الله ع في الرجل يجمع عند الزكاة
بشئ بها فتمت بفتحها فقال إذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم ثم قال لأن يكون عبداً مسلماً في ضرورة بشرية وبسنة الثالث خرم
العبد عند فقده استحقاقه في العترة عليه فمعه الأصحاب وقيل عليه مؤلفة حمزة بن زرارة قال سئل أبا عبد الله ع عن رجل كان
زكاة ماله الف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك إليه فغفل إلى ملوك يباع فاشترى بذلك ألفاً للدهم التي أخرجت من زكاة فأنفقها
هل يجوز ذلك قال نعم إلى أربع جزاء العلامة في القواعد لا عتاق من الزكاة مطلقاً وشراء الامتياز وقواه وله في الشرح ونقل عن
المحدثين وابن إدريس وقواه بعض المشائين وهو الظاهر من ابن أبيه في العترة وبدل عليه إطلاق الآية وكثير من الروايات والأهلية

في الزكاة والعطايا الشرعية

في الزكاة والعطايا الشرعية

بما روي لا يمتنع انما من ما ذكره علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم قال وفي الركاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطاء وفي الظهار وفي الإيما
وفي قتل الصيدين الحرم وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون بحمد الله لم ينهوا في الصدقات بل كبر عنهم وتوقف بعض العلماء في العمل بغير
هذه الرواية لانها مرسله وقال الشيخ في الاحوط اعطاهم ثمن الزينة من ثمن الفقراء وجوز في المعسر من ثمن الغارمين وعلى ما مر من
عدم لزوم البسط بهل الامر في اعطاهم من جهة حاجتهم واقفادهم وعدم غناهم من غير نظر الى شخصهم في اي صنف من الاصناف
الخاصة بالغايرين فانما في العطاء العزيم الذي عليه الدين وقد يكون الذي له الدين ونحوه في الغايرين وعزيم من اهل اللغة والركاب
هنا الاول كما نص عليه المسترون والفقهاء والمحدثون واستحقاقهم هذا السهم مجمع عليه بين المسلمين كما نقله غيره واحد من علماء الكوفة
الغارمين ان لا يكون متمكنا من القضاء وان لا يكون استدانته في معصية وبذلك عليه رواية علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم قال الثاني
قوم قلن وقت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله ثم من غير انفاق على الامام ان يقضي ذلك عنهم ويقفكم من مال الصدقات وما
دوى عن الرضا انه قال يقضي ما عليه من ثمن الغارمين اذا كان انفق في طاعة الله عز وجل وان كان انفق في معصية الله فلا شيء
لذلك على الامام وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن في رجل غارف فاضل فوفى وترك عليه ديناً قد اتم
به لم يكن مضداً ولا منفراً ولا مرفوعاً بالمسئلة هل يقضي عنه من الزكاة الالف والالفان قال نعم وظاهر الاطلاق انه لا يجوز اعطاء المتفق
في غير الطاعة وان مات وفيه تأمل من حيث اطلاق الامة وعدم صحة استدلالها من ثم ذهب في المعبر الى الجواز الاول احوط ويجوز
الاعطاء من ثمن الفقراء قطعاً ان لم يشترط العدا له فيه وان جعل خاله فيها انفق فالتجوز في مال المعسر لما رواه محمد بن سليمان عن رجل
من اهل الجربة عن الرضا قال قلت فهو لا يعلم فيما انفق في طاعة او في معصية قال ليس به مال فبرقه عليه وهو صاغر والرواية عن
فتية السند مع امكان حملها على المتهم بالاتفاق في المعصية كما يشهد به قوله وهو صاغر او تخصيص الحكم بالودعة كما يدل عليه تنبيه
الخبر اية ويدخل في عموم الامة مقاصد الغريم جواربها وكذا لو كان الدين على من يجب نفقته بل انفق عنه كما يدل عليه الاخبار
الساردس في سبيل الله لا خلاف بين الامة في ان السبيل بينهما في الزكاة لكن اختلفوا في تفسيره فقال الشيخ في النهاية يخص بالجهاد لان
اطلاق السبيل يخصص في الامة وهذا قال الفقهاء الاربعة الاخذ فانه اضاف الى ذلك الحج والمشورة بين اصحابنا انه يتم كل مصلحة للمسلمين
الفاطر والمساعد ويدخل فيه قضاء الدين عن اموال المؤمنين ونحو ذلك من الطرق التي ياد بها وجهه سبحانه وتعالى كونه الزائر وشراء
الكتب وما يحتاج اليه المشتغلون في تدريس الدين وبذلك على ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم قال في سبيل الله قوم يخرجون
في الجهاد وليس عندهم ما ينفقونه وقوم من المسلمين ليس عندهم ما يخرجون به وفي جميع سبيل الخير فعلى الامام ان يقضيهم من مال الصدقات
حتى يمتدوا على الحج والجهاد وما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن علي بن يقطين انه قال لا بأس بالرضا ان يكون عنده مال من الزكاة فأتج
مولي والارابي قال نعم ورد في مناقب الاخبار باسناد الى الحسن بن عمر قال قلت لابي عبد الله ع ان رجلاً اوصى الى في السبيل قال انصرف في
الحج فاني لا اعرف سبيلاً من سبيل افضل من الحج وفي خبر اخر عن السكوني قال سبيل الله شيعتنا وبهم من الرواية الاولى اشترط الاحتياج
في الجهة التي يطلبها وان كان غنياً اي ما كالتقوت سنة وبذلك يحصل الفرق بينهما وبينما احتل بعضهم هنا عدم الاشتراط للفقراء والاد
احوط السابغ ابن السبيل وهو المنقطع به في غير بلد وان كان غنياً في بلد سمي بذلك لملامته للسبيل اي الطريق فكانها ولدته وهذا
تفسير كثر طائفاً وبذلك قال بعض العامة كابن جنبة ومالك وقال المعتمد وقد جاءت رواية امر الضعفاء من اضعف حاجته الى ذلك
وان كان له في موضع اخر غناء وبنار ونحوه قال في طهوية قال في المدارك والرواية بدخول الضيف في ابن السبيل لم تقف عليها في شيء من
الاصول ولا نقلها ناهي في كتاب الاستدلال اقول لا يبعد ان يكون المراد بها ما ورد ان من دخل بلدة فهو ضيفها هلها وقال ابن الجبند
هو المانح في طاعة الله او المنشي للفرقة لذلك اي المنيلا وليس عنده ما يكفيه لسفره ويوجهه الى منزله اذا كان فاضله في سفره
من جهة او بما يشبهه وفيه ان المنشي للفرقة لا يصدق عليه ذلك الا جازاً اي من باب التسمية التي يابول اليه ولا قرينة وشروط الاصحاب كون
مباحا واما الجبند في الواجب المندوب كما عرفت وفي رواية علي بن ابراهيم عن العالم انهم ابناء الطريق الذين يكونون في الاسفار في
طاعة الله فيقطع عليهم ويذهب عالمهم على الامام ان يقدم الى وطنهم من مال الصدقات وهو يخطي ما ذهب اليه واجاب عنها في الحج بان
الطاعة تصدق على المباح عني ان طاعته متعديا ببيع الفضل على وجهه الذي لم ينفقه من الصدقات مع ان الرواية خبر رتبة السند كما عرفت
والعمل بخصها احوط وظاهر الرواية يقضي ان يشترط في جواز اعطائه هجرة عن مال خفي فيه يبيع واجازة ونحو ذلك ثم لا يشترط

تفسير ابن ابراهيم في تفسيره

في تفسيره عن العالم

في تفسيره عن العالم

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

الجزء من الاستدانة للعلوم وديارهم من بعضهم قد تم الاشتراط مطلقا مستدلا بالاطلاق ومقتضى ذلك الكفاية التي تجوز بها العادة
 الى ان يصل الى بلد او الموضع الذي له فيه مال فلو اتفق ان يفضل تمام اعطاه فضل كان حصل له في الاشياء ميزات او نحو ذلك فالأظهر
 لا يبعد تسميته في اوصاف المستحقين **الاول** الايمان اي الاستلام مع الولاية لادعائه لانه عشر صلوات الله عليهم وهو مجمع عليه بين
 الاصحاب كاحكامه في المتحقيق ان الخائف لو استمر بغير حيلة اعادتها اذا كان اعطاهما غير اهل الولاية وان لم يجبه عليه اعاده غيبها من العجا
 وبذلك على ذلك اخبار كثيرة ومع عدم المستحق بغير حيلة حفظها ولا يضربها عند الموت وبشرى بها سنة وتبعتها الا في العظم فقد روي
 انه يضربها الى المستضعفين وهم الذين لا يماندون الحق من اهل الخلاف وبذلك افضى جماعة من علمائنا وذهبوا لاكثر الى المنع ان يقر وهو
 الاقوى لا يمكن حمل ما روي بذلك على النقية كما يشبه بعضها وهذا الشرط في غير الموقوفة وبعض افراد سبيل الله كما لهذا **الثاني**
 العدالة وبذلك قال كثير من الاصحاب كالمرغوق والشيخ وابن حزم وابن البراج واكثر ابن الجوزي بجماعة الكبار بخاصة واقصرنا بابوية
 وسلا على اعتبار الايمان ولم يشترطوا شيئا من ذلك والتمذهب جماعة للآخرين وهو الاظهر لاطلاق الولاية والربا بان عدم ما يصنع للتشديد
 الا في العامل وقدره اما اطفال المؤمنين يجوز ايجاعا **الثالث** ان لا يكون ممن يحب نفقة اجماعا كالا يوتون وان علوا ولا اولاد وان علوا
 والزوجة والمملوك وبذلك عليه الاخبار المستفيضة ويجوز لمن ربيته نفقة على غيره تناولا من غير الخطا به لانفاقا اذا كانوا بصنعة الفقرا
 مع عدم بيان او عدم بدله ومما قيل بالجواز في اعداء الزوجة والظاهر المنع نعم يجوز لهم اخذها اذا كان عندهم من يحب نفقة عليهم او
 للتوسعة لما رواه الشيخ في الصحيح عن جند الرحمن بن الحاج عن ابي الحسن قال سئلت عن الرجل يكون ابوه او عمه او اخوه يكفيه مؤنة
 باخذ من الزكاة فموت به اذا كان لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج قال لا بأس بذلك ويجوز لو كان عاملا او غنيا او غارما او مكاتب
 وكذا يجوز للزوجة دفعها الى الزوج **الرابع** ان لا يكون هاشميا اي من ولدها ثم وهو مجمع عليه والنصوص به ايضا مستفيضة
 الذي يظهر من الاخبار ان الحر عليه الزكاة المفروضة خاصة فيجوز تناوله غيرها كزكاة مثله وما اضطر اليه من المفروضة من غيره
الخامسة في نؤدة البقران تبدل الصدقات فيما هي وان تحفوها وتؤتها الفقراء فهو خير لكم وتكفونكم من سيئاتكم **السادس**
 بما تملكون خيرا فمن شيئا ابدانها فأكبره من صوبته على التبرع للفاعل المضرب للمذكور والابناء هو المخصوص بالمدح فحذف واقيم المضاف اليه
 وهو ضمير الصدقات مقامه لدلالة المقام والفعل على مضمره وارشاد السباق وحاصل المعنى ان اظهارها افضل واسرارها افضل
 وظاهر الآية ان ذلك في الصدقات الواجبة والمندية والتمذهب بعض العلماء لكن روي في الكافي في الحسن عن ابي المبرك عن ابي عبد الله
 قال قلته قول الله ثم ان تبدل الصدقات الآية قال ليس من الزكاة وعن صفوان بن يحيى عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله قال قلته وان تحفوها وتؤتها الفقراء فهو
 خير لكم قال هي سوى الزكاة علامته غير متروكة هذا روي التماس في تفسيره وفي صحيحه ابي بصير عن ابي عبد الله قال كلما فرض عليكم
 فاعلونه افضل من اسرارها وما كان تطوعا فاسرارها افضل من اعلانها ولو ان رجلا عمل زكاة على عاقبة كان ذلك حسنا جميلا وروي
 الوثيق عن ابن بكير عن رجل عن ابي جعفر ثم ان تبدل الصدقات فتما هي قال معنى الزكاة المفروضة فالقلت وان تحفوها وتؤتها الفقراء فهو
 توتوها الفقراء قال يعني التافلة انهم كانوا يحبون اظهارها للفرار من وكتمان التواكل في وقتهم فاما قال ابو عبد الله ثم الصدقة
 في الترافل من الصدقة في العلامية وكذلك والله العباد في الترافل من العلامية فحصل الآية على خبر الزكاة المفروضة او حمل
 صدورها على المفروضة وحملها على غيرها كما تضمنه من سبل ابن بكير المذكورة فوافق قول الاكثر من ان اظهارها المفروضة افضل منها
 تضمن ذلك فائدة كرفع التبرع عن بعض العباد ونحو ذلك ويؤيد القول بكون اظهارها المفروضة افضل استحباب حملها الى الامام ابتداء
 ونحو خبر جند الطلب ومطلقا كما مر فان ذلك يقتضي اظهارها والاعلان كما لا يخفى وقد تضمنت الآية فوائد **الاولى** اشعارها بجواز
 قول المالك لاخراج الزكاة وقدم الكلام فيه **الثانية** في قوله تكفونكم رغبة في عدم جرمه فالرفع على معنى تكفونكم وتكون الجملة
 مستأنفة حطفا على الجملة المقدمة واما الجزر فلي موضع الجزاء ومن هنا فائدة كما قبل والظاهر انها للتبعض فقبل هي الذنوب والاعتبار
 والظن التبرع كما يدل عليه الاخبار المستفيضة وقد مر شرطها وفيها دلالة على ثبوت التكفير والاجابات كما قال جماعة من المعتزلة وهو
 لما صرح بها كرا الاصحاب من بطلان القول بذلك والباقي ان التكفير هنا منه سبحانه وقم عبارة عن الفضل وجملة الاحكام والحق ان بعض
 الحسنات بل هنن التبرعات ويكفرها كالمصلاة والحق والزيارات ونحو ذلك من الاعمال الصالحة كما نطق بها الالهام وصرح به الرعايات
 اذ قد روي فيها انه يخرج من ذنوبه يوم ولدته امته وكذلك بعض السيات يجهل الحسنة كالشركة كما قال ثم لتشاركك ليجعل عملك

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

في قبض الزكاة وعظامها المتحققة

تمالى وقد منا الى ما عملوا مجملناه هباء منثورا وسيا في ثمانية الوتر الثالث من كتاب الجهاد ما يدل على ذلك اية وقد يكافى المشرك في الدنيا باخسانه لموت وليس له قبله ثم حسنة وعكسه المؤمن قال الصادق ع ان العبد اذا كثرت ذنوبه ولم يكن حسنة من العمل ما يكفرها ابتلاه بالحرز يكفرها عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع من اسدى الى مؤمن مفرقا ثم اذاه بالكلام او من عليه فدا بطل صدقة وسبى في قوله ثم لا يبتلو اصدقاكم الآية ع عنه قال قال رسول الله ع ان الله عز وجل قال وعزى وجلالى لا اخرج عبدا من الدنيا وانا اريد ان ارحمه حتى استوفى منه كل خطيئة عملها انا اجمع في جنته واما بصيق في رقة واما بخوف في دنياه فان بقيت عليه بقية سالت عليه عند الموت وعزى وجلالى لا اخرج عبدا من الدنيا وانا اريد ان اعذب حتى اوفيه كل حسنة عملها انا اجمعة في رقة واما بصيق في جنته واما باشن في دنياه فان بقيت عليه بقية هونت عليه بها الموت والآخر والوارد بهذا المعنى كثيرة وخلاصة الكلام في هذا المقام انه قد وعد بالوعدا الذي لا خلف فيه انه لا يضيع عمل عامل وان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وان من يعمل سوءا يجز به وان الحسنات يذنبهن السيئات وان الشرك يحبط العمل ولا يبتلو اصدقاكم بالمر والاذى ونحو ذلك من الايات والروايات المنقمة للتكفير والاجابة وهي كثيرة جدا والفقهاء والاعباط والتكفير منهم من قال بان المناخر يسقط المتقدم ومنهم من قال بانها لا تفي الا بالاكتر وينفى من الاكتر بالافل ما سواه ويبقى الزائد مستحقا وان ساء ما صار كان لم يكن وهذا هو المعبر عنه بالموازنة وهذا باطلا لا لاسلام الظلم كما ان القول بطلانها مطلقا باطل لو رددت الايات والروايات بذلك فلا بد من التوفيق بينهما بان يقال بتكفير بعض الحسنات ببعض السيئات او كلها واجباط بعض السيئات كالشرك وبعض من اوجب الله مودته ومحبة لبعض الحسنات او كلها وليس في ذلك ظلم ولا قبح لجواز كون الجزاء على بعض الاعمال متوجبا بشرط مراعاة كالا جبر على العمل المشروط بربوته صحيحه يرد عن ابي عبد الله ع انه قال كل عمل عمل الله هو في حال غضبه وضلالتهم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يوجب عليه الآ الزكوة فانه بعد هذا لانه وضعها في غير موضعها الحديث فان ظاهرا ان الثواب على الاعمال وقع مرعى بمحصل الايمان ويجوز ان يكون لها خاصية يتو بت عليها ذلك كما رتب العقر وقلة الاملاك وغزو الانهار وغلل الاسعار وحطاط الاشرار على بعض المعاصي وطول العز وسعة الرزق ودفع البلاء المبرم ونحو ذلك على بعض الظاهر واذا كان ذلك بمقتضى وعده وعيده وشروطه فلا ظلم ولا فحج وسيا في التنبية على ذلك انشاء الله ثم في مواضع فافهم **الثالثة** في قوله رافة بما عملون خير اى بما اعلنتم واخصيته فلا ينفوت شيئا علمه فقبه زباده يخرى على الاخفاء ويكن ان يكون فيه اشارة الى الرزق النية وقصد وجهه ثم بتلك الاعمال لان ما لا يقصد فيه القربة لا ينشئ صاحبه الثناء منه ثم ولا منه غير فيكون المعنى انه خير ما قصد واخصر منه فيما اعلنته واخصيته **الثالث** في مورد تنعج الاخراج وفيه ايات **الاولى** في سورة البقرة وما تنفقوا من خير فلا تنسكم وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوفى اليكم وانتم لا تظنون ان المراد بالجهر هنا المال كما في قوله ثم وانه يحب الجهر لشبهه بالانفاق في وجوه البر وحلف لدلالة المقام على ان المراد الخرى على الاتفاق كما وكيفا حيث يعلم عود النفع اليه ويمكن ان يكون المراد بالجهر ما يمل الاعمال من قبل قوله وما تنفقوا لانفسكم من خير تجدوه عند الله قوله وما تنفقون الخ هو مبنى على التخيى فبذلك دلالة على النية والاخلاص بذلك وقبل هي جملة مبنية بنفسها معطوفة على ما قبلها وهو خبر على ظاهره اى انه ثم اخبر عن صفة انفاق المؤمنين المخلصين بانهم لا ينفقون الا على هذه الصفة وابتغاء مفعول لاجله وخال والوجه هنا كما بينا عن التمر وقيل الجملة خال عن ضمير المنفقين اى ان الجهر يعود اليكم في حال كونكم لا تقصدوا ابتغاءكم الارضاء الله ثم قوله يوفى اليكم توفية الثواب اكمال وعلاؤه بالى تضمنه معنى الايضال والتاديب والمعنى يوفون جزاءه بلا نقص ولا ظلم وقيل يعطون جزاءه وافروا فيها دلالة على نفى الاجباط والطلاوق لاية يدل على حصول الجزاء باعطاء غير العارف وبتشابه ما ذكر في سبب النزول من ان المسلمين كانوا يمتنعون من التصديق على غير اهل دينهم فانزل الله ثم هذه الآية و يدل على ذلك ما رواه في الكافي عن حماد بن ابي نصر قال قلت لابي عبد الله ع ان اهل السواد يمتنعون علينا وفيهم اليهود والنصارى والجوس فصدق عليهم قال نعم وعن عمر بن يزيد قال سئلت ابا عبد الله ع عن الصدقة على اهل البوادي والسواد قال صدق على الصبيان والنساء والرمضاء والضعفاء والشيخ وكان ينهى عن ذلك بل ينهاى اصحابا لشعور وروى عن الصادق ع ان كنت مع ابي عبد الله ع بين مكة والمدينة فمرنا على رجل في اصل شجرة وقد القى بنفسه فقال ما بنا الى هذا الرجل في اخاف فلصا به عطش فلت اليه فاذا هو رجل من العرنيين حول الشجرة فله اعطيت انت فقال نعم فقال انزل بنا مضادف واسعة فزلت وسقيت ثم ركب فسرنا فقلت هذا نضرك فصدق على نضرك فقال نعم اذا كان في مثل هذه الحال وروى

في قوله رافة بما عملون خير اى بما اعلنتم واخصيته فلا ينفوت شيئا علمه فقبه زباده يخرى على الاخفاء ويكن ان يكون فيه اشارة الى الرزق النية وقصد وجهه ثم بتلك الاعمال لان ما لا يقصد فيه القربة لا ينشئ صاحبه الثناء منه ثم ولا منه غير فيكون المعنى انه خير ما قصد واخصر منه فيما اعلنته واخصيته

عن الفضل بن الشمر عن قول ابن سفيان في الروم ذات القرنين قال الاضحية زاد وروى شعورهم وكسافى بطونهم لثمة يبرون به من

في مواعيد الخراج

على من خفي عن الصادق أنه خرج في ليلة قد رشت برئيد ظلمة من ساعده بحراب مخرج من حله من خبز وتصديق به على قوم كانوا هناك
جلت فذلك يعرف هؤلاء الحق فقال لوعرفه لو اسماهم بالذمة الحديث في الحسن عن محبوب بن حماد قال قال ابو عبد الله م اصنعوا للفقير
الى كل احد فان كان اهله والا فان اهله وفي بعض الاخبار اعظم من وقت لم يلق في ذلك اخبار كثيرة وروى الكوفي في
رجال بسند الى عبيد بن يزيد قال سئلت ابا عبد الله م عن الصدقة على الناصب والزبانية فقال لا تصدق عليهم بشئ ولا تسلمهم من الماء
استطعت وقال ان الزبانية هم الناصب يمكن حمل على خصوص ناصب العذار لم صلوات الله عليهم وتحو من نصيب شيعتهم من حيث الموالاة
والمناصرة لهم م او تحمل الاخبار الاولى على المستضعفين منهم ومن لم يعرف حاله والضرورة الواقعة الى الهلاك اما من عرف بانه من وخرج له
الحق وارتكب خلافة وعاند فلا يصدق عليه بشئ ولا يمان ولا يعمل معه خلاصة او يدخل عليه فيه راحة ومنفعة الا في حال النجاة
والخوف او على ضرب من التاليف ودخول في مذهب الحق والدين المستقيم **الثانية** في البقرة اية الفقراء الذين احسروا
في سبيل الله لا يستطيعون صرنا في الارض نجيتهم الجاهل اغنياء من التعفف فرفهم دينهم لا يستولون الناس الجاهل وما يتفقوا من حرم
فأمر الله بهم يعلم الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أموالهم غدا بهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون كان ذلك من
قبل الاستيناف البيان الواقع جواب السؤال مقدراً لأنه لا موصى على الاتفاق فيما سبق وبين ما ينبغي ان يكون عليه المنفق من الصدقة اشتر
ذلك بالسؤال عن بيان حال المنفق عليه فاللام متعلقة بخواصلها مقدراً الى انهم اولى بها لأنها مختصة بهم ويجوز كون الجار في موضع الزرع
خبر المبتدأ محذوف اي لم حق عليهم جثاتهم حصراً انفسهم وجسودها في سبيل الله وقد تقدم تفسير السبيل بما يدخل الجهاد وعنه ويدخل
المشتغلون في تحصيل العلوم الدينية وترويج الحالم الشريعة المحمدية لانه زمانها هذا هو الجهاد الاعظم والسبيل الاقوم فالالتفات اليهم
بالسؤال والافصال مما ورد الحث عليه في الاخبار المستفيضة كيف والعلماء ورثة الانبياء وهم حصون البلاد لا يستطيعون شدة عنايتهم
بنكضها في الارض لاكتساب وتحصيل البسطة ومن لم يعرف حالهم بنظر انهم اغنياء من جهة تعففهم عن السؤال وعن التعرض لاختلا الاموال
وقبولها يعرف كونهم فقراء وان تعففهم ليس من جهة التناجس اليهم والنظر في احوالهم وتتبع اطوارهم من العبادة والتشعق واداء الامارة
وهو ذلك مع ثبات حالهم وضعفهم ونحو ذلك مما يدل على احتياجهم ويحتمل ان يكون قوله لا يستولون بياناً للتيار اي يسامهم الدالة على
تعففهم هو انهم لا ينفقون بالسؤال والكرادبة الا للحاج اي انهم مع اضطرارهم وسد حاجتهم لا يستولون بياناً للتيار اي يسامهم الدالة على
يلقون وقبل المراد انني اصل السؤال كقولك ما رايت مثلاً وانت تريد ان لا يسأل مثلاً قبل وورشداً اليه وصفهم بالتعفف في المسئلة
قوله تعرفهم بينهم وذلك لان السؤال في الظاهر على فقرهم ولو سئلوا لفرقوا بالسؤال وفيه تأمل وفي الآية دلالة على ان السؤال
وكرهه حيث جعل عدمه مدحاً والاخبار الدالة على ذلك كثيرة بعد كقولنا من المؤمنين م من فتح عليه باب مسئلة فتح الله عليه باب
فقر م عن الصادق م قال قال رسول الله م ان الله تبارك وتعالى أحب شيئاً اتفقه وابتغى لخلق بعض خلقه المشلا واجتنبه لغيره ان يستل
وليس شيء أحب الي الله ان يستل فلا يصح احدكم ان يستل الله من فضله ولو شبع نزل عن الصادق م انكم وسؤال الناس فانه ذلة الله
وهو يقولون حساب يوم القيمة وقبل ان الآية نزلت في فقره الصدقة وتعلق في جميع البيان عن ابي جعفر م وكانوا اربعة من رجل منكم
فريق كانوا في صدقة المسكين يعلون القرن بالليل ويملقون النوى للثهار وكانوا يخرجون مع كل سرية بعثها رسول الله م فتح الناس
عليهم فكان الرجل اذا كان عنده فضل ما هم به اذا استنى قوله فما تنفقوا من جراح به فخر يض على الاتفاق جثاة لا يصنع ولا يعقل
عنه سواء وقع سرا او جهرا بل لا اوها راود بما كان فيها اشاد ورحان التزويه وزوم فصد القرية قوله الذين ينفقون الخ مسئلة
فلم اجزهم خبر دخلت الفاء للدلالة على ترتيب عدم الخوف على دوام الاتفاق في هذه الاوقات والاحوال ولعل الغرض ايقاع التصديق
لبلا مترا وخلافة ونها كذلك ويمكن ان يكون الغرض ايجادها مطلقاً والمعرف عند الخاصة واكرام العامة انها نزلت في حقهم وروى
القباشي في تفسيره عن ابي اسحق قال كان لمي بن ابي طالب اربعة دراهم يملك غيرها فصدق بداهم بها واوبدهم لبلادهم وروى
وبداهم حلانية مبلغ ذلك النقي م قال باطل ما حلك على ما صنعت قال انما زمو عود الله قال الله الذين ينفقون الآية وروى في
الكافي في الحسن عن ابي جعفر عن ابي عبد الله م قال قلت قول الله عز وجل الذين ينفقون الآية قال ليس من الزكاة وروى في النقيب عن
الشيعة انها نزلت في الثقة على الخيل قال ابن ابويه بعد نقله نزولها في امير المؤمنين م ان الآية اذا نزلت في شيء من الزكاة في كل ما
فيه فالاعتقاد في تفسيرها انها نزلت في امير المؤمنين م وروى في الثقة على الخيل واشياء ذلك انتهى وظاهر إطلاق الآية استقبلاً اتفاقاً

في بيان الزكاة

في بيان الزكاة

جميع مال المنفق كما يرشد اليه سبب النزول وفي قوله تم ولا تبسطها كل البسط وما بان دلاله على ان المستحب هو القصد في الانفاق وهو قوله
لا تظلموها ويمكن تغييرها من تلك زمام نفسه فارتبط بها **الثالث** في سورة البقرة يستلوك ما ذا ينبغيون قل انفقتم من غير
فلا والدين والافريقين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما فضلوا من غير فان الله به يعلم قل انما نزلت في عمرو بن الجحش وكان شجاعا كبيرا
كثيرا قال يا رسول الله بماذا اصدق وعلى ما اصدق فنزلت فليكون الجواب عن بعض التوال وان لم يكن مذكورا في الآية كفا بقية
الحال كما اتفق عن الجواب عن البعض الاخر بالاباء الذي يقول من غير ما يمال للنتبه على ان كل ما يصدق عليه ذلك فهو صالح للانفاق
يكن ان يقال ان هذا من باب المعالطة وهو كل كلام السائل على غير مطلوبه فاجب ببيان المصنف لانه اقيم في نظر الشارع وانما يرتبها
والجزم عليه والمواد بالوالدين الابوان ويحمل الاباء وان علوا والافريقين من سواهم من الاولاد وغيرهم ولا يبعد ان يكون المراد هنا القصد
المندوب بل هو الظاهر على وجان الصدقة على المذكورين ويشرع فيهم في الذكر بترتيب الفضل روى عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول
الله صلى الله عليه وسلم اني الصدقة افضل قال على الرثم الكاشح وفي غير موضع قال من وصل فربنا يجمعنا وعمره كتب الله له حجتين وعضتين ولكن
من حمل عن جبهته بضاعه الله له الاجر ضعفين وفي غير موضع الرثم باربعة وعشرين وقال لا صدقة في ذرهم تحبوا والافراد
على ذلك وعلى فضلها على اليتامى والمساكين كثيرة ويحتمل ان يراد ما يميل الواجب اعدا الزكاة او ما يميل الواجب مطلقا خرج منه الزكاة بالنية
الى واجبي النفقة بدل بل على انه قد مر انه يجوز اعطائهم منها على بعض الوجوه وما قيل انها وردت في الزكاة ثم نضت ببيان مصادرها
الثمانية السابقة لم يثبت من طريق الخاصة مع انه لا وجه للشيخ هنا لعدم المناقاة والاصل عدمه قوله وما فضلوا الخ فيه غير نص على الاطلاق
على نحو ما مر ولا يبعد ان يراد بالجزم هنا ما يميل الاحمال البدنية **الرابع** في سورة البقرة يستلوك ما ذا ينبغيون قل السائل
انهم هو عمرو بن الجحش سئل ولا عن المنفق والمصرف ثم سئل عن كيفية الانفاق قل العفو في رفعه على الجبهة ليلتدأ محذوف اي هو
قرئ بالنصب مقبول محذوف اي انفقوا العفو اي ما يستر لكم بذه من غير ان يبلغ الجهد وروى في الكافي في المحسن عن ابن جبريل
عن ابن عبد الله بن مسعود انه الوسط وفي تفسيره على بن ابراهيم قال لا افتاد ولا اسراف وفي جميع البيان عن الباقر انه ما فضل عن قوت السنة
نسخ ذلك باينة الزكاة اي انهم كانوا مأمورين بان يأخذوا من مكاسبهم ما يكتفونهم لعائلتهم وينفقون ما فضل ثم نسخ ذلك باينة الزكاة
هو منقول عن السدي وفيه انه يخالف لظاهر الجزم الاول ونحوه وخلافه الاصل مع انه ليس بخالف لاية الزكاة ولا يحكم بالشيخ وروايتهم
من كلام بعض ان قوله ثم نسخ ليس من الرقاية فلا اشكال وتبين عباس هو ما فضل غزا لاهل واليهال والفضل عن القنا وقيل
المال والطيبة وعلى كل حال مقتضى لاية كادلت عليه الروايات ان الرأبج في الانفاق والصدق هو القصد فلا ينبغي الصدق بجميع
المال بحيث يبلغ الجهد ولو بما كان حراما كما اذا استلزم ذلك تصبيع واجبي النفقة واهلها نفسه وبذلك على ذلك اية ما روى ايضا
عليه السلام في تفسيره قوله ولا تفسدوا قال كان فلان بن فلان الانصاري سفاها وكان له حوت فكان اذا اخذ بصدقه يدوي ويصلي يصلي
شيئ فحصل الله ذلك سفاها ما روى في التفسير عن الوليد بن صبيح عن الصادق ع انه جاءه سائل فاعطاه ثم جاءه اخوه فاعطاه
جاءه اخوه فقال دمع الله عليك ثم قال ان رجلا لو كان عنده مال يبلغ ثلثين الفا واربعين الف الفاشاء ان لا يبقى منها شيئا الا وضعت في
لعل يبيع لئلا مال له فيكون من الثلثة الذين برء دعاتهم قال قلت من هم قال اخدمهم رجل كان له مال فانفقته في وجهه ثم قال يا رب ارضني
بقول الرب ايم ارضك وروى حماد القاسم عن ابن عبد الله بن مسعود قال لو ان رجلا انفق ما في يده في سبيل من سبيل الله ما كان احسن ولا اوفى لله
الله يقول ولا تلعوا يا بنيكم الى التهلكة واحضوا ان الله يحب المحسنين وفي رواية عبد الله بن مسعود قال سئل عن الصدقة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة صدقة عن ظهر غف ومعه روى الترمذي عن الصادق ع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد وابدأ من قول
وفي رواية اخرى افضل الصدقة صدقة تكون عن فضل الكف والاحياء والوارد به هذا المعنى كثيرة فكيف مع انضمامها الظاهر هذه
الاية وظاهر قوله ولا تفسدوا قوله لا تبسطها ونحوها فان ذلك مما ينبغي عند الرب فان قيل هنا ايات وروايات دالة على خلاف ذلك
كقوله ثم يوزون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وقوله ينبغيون اموالهم بالليل والنهار على ما مر في قوله وصدق به
كان عنده وروى ابن ابي عمير في كتابه من سئل عن الصدقة افضل قال جهدا لميل اما سمعت قول الله عز وجل
يوزون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة هل ترى فيها انصافا ورواها في الكافي عن ابن جبريل عن احمد بن عليهما السلام وفي رواية
عن ابن عبد الله بن مسعود قال سئل عن الرجل يمس عند الاقوت يوم ابسط من عند قوت يوم على من ليس عنده شيء ويبسط من عند قوته

في اموالهم الخراج

على من دونه والسنه على موزلك ام ذلك كله الكفاف الذي لا يلزم عليه فقال هو امر ان افضلكم فيه احرمكم على الرغبة والارادة على نفسه
 فان الله عز وجل يقول ويؤتون على انفسهم الآية والامر الاخر لا يلزم على الكفاف واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن يتول وما روي
 في سبب نزول هلال في شأن اهل البيت عليهم السلام حيث صاموا لكثا وعندا لا فطار بصدقون بجميع ما عندهم من الخبز نحو ذلك من التيا
 المضتمه لهذا المعنى قلت ما تضمنته هذه الادلة فهو من الايات على النقص لا على من يقول بها اذا كان في مرتبة من التوقل والوقوف بسجدة
 وتعالى ومن الذين اطاعوا الى قوله لكل منفق خلف وكن باعنده الله اوفى بما عاهدك فاق امره واجح وهو في مرتبة من الفضل الا اذا استلزم
 هلاك نفسه فانه ليس بذلك استلزام الاتفاق حرمان من يقول وتصدق على هذا فلا تاتي في بين الاجار والايات وفي بعضها اشارة الى
 على انه ليس فيها نصريح باتفاق جميع المال سوى ما اختص به اهل البيت عليهم السلام مع انه قد روي عنهم عليهم السلام انه ليس الا بشا وان قيم
 مالك بين اخوانك نصفين بل الايات ان قسمته كذلك وتزويد من الضمما لا وتقل ان ذلك في ذم العالم عليهم السلام **الخامسة**
 في سورة البقرة مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة من ثمن سنبلة ما ترحمة والله بضاعه عظيم يشاء
 الله واسرع عليهم سبيل الله الجهاد وهو الحج والظان المواد جميع القرب قال في الجمع وهو الرزق عن ابي عبد الله ع والظان المعصوم
 تشبهه حال المنفقين بحال ذابح الحجة بكثرة العوائد ويمكن ان يكون المعصوم تشبهه نفقتهم فالحذف على الاول من الثاني وعلى الثاني من
 الاول وفي هذا التشبيه اشارة الى انه ينبغي التوق واخيار الجهد والاحسن فيما ينفق ومن ينبغي عليه واخيار الا زمان الصالحين
 الاصلح لذلك كما يختار الاربع لبدنه وارضه فان قبل هل يوجد في السنبلة مائة حتى يضرب الله به مثلا فقلت نعم يوجد في الذرة والذرة
 اكثر من المائة وقد يوجد في الارض والشجرة في الارض الجيدة على انه يمكن ان يكون ذلك من باب التمثيل الذي يكون فيه صورة وان لم يقع
 وحاصل المعنى انه يتم جعل النفقة في سبيل الله بسببها وتقول ايضا عظماء ان هذه الاضغاف لمن اذاد واجبت من المنفقين ويدل
 عليه ما رواه في كتاب ثواب الاعمال عن ابي عبد الله ع قال اذا احسن العبد المؤمن ضاعف الله له عمله بكل حسنة سببها ضعف وذلك قول الله
 عز وجل والله بضاعه لمن يشاء وفي تفسير علي بن ابراهيم قال ابو عبد الله ع والله بضاعه لمن يشاء من انفق ماله ابتغاء مرضات الله و
 جعل ان المعنى انه سببها من ريد على السبب ان يشاء تفضلا من حيث انه فاعل لما يريد ويمكن ان تكون المضاعفة لمن يشاء باعتبار حال المنفق من
 الاخلاص والسر والجهد ونحوها وحال المنفق عليه من الصلح وشدة الحاجة والقربة ونحوها وحال النفقة وزمانها ومكانها ونحو ذلك
 كما روي في الصدقة في مكة مشرفها الله ثم الدرهم بمائة الف والمدينة بعشرة الاف والكوفة بالف وروى في الكافي في حديث طويل عن
 الرضا ع ان رسول الله ع قال المستر بالمسنة تعدل سبعين حجة وفي رواية سعد بن طريف عن ابي جعفر ع في قول الله عز وجل فاما من اعطى
 واقفق وصديق بالحسن ان الله يعطي بالواحد عشرة الى مائة الف فما زاد فسيبسه للبشري قال لا يريد شيئا من الخير الا بخر الله له واما
 من يجمل واستغنى وكتب بالحسن ان الله يعطي بالواحد عشرة الى مائة الف فما زاد فسيبسه للبشري قال لا يريد شيئا من الخير الا بخر الله له واما
 الروايات الواردة في تضاعف نفقة الحج والزيارات ونحو ذلك كثيرة وبين ذلك ما يقع ان هذا المضاعفة العشرة كما قال من جاء بها
 بالحسنة فله عشر امثالها وما روي من ان درهم الصدقة عشرة وحاصل الجواب الدافع لهذا المقال ان العشرة اقل الجزاء ثم يتزايد بها
 اختلاف الاحوال وقد اجابهم بان العشرة في الطاعات والمضاعفة ان يندى في الاتفاق وقبوع بغيره مستقيم بالتسوية الى رواية الصد
 بعشرة واجيب اياهم بان هذه المضاعفة خاصة بالاتفاق في الجهاد وقيمة ما عرف من عموم السبيل ورد الاخبار في حصول المضاعفة
 فقبحه وفي الآية دلالة واضحة على كمال التحريض على الاتفاق الشامل للواجب المدب وهذا روي لبيان في تفسير الآية بسند ع
 ابي عبد الله ع انما حجة طاعة عليها السلام والسبعة سنابل سبعة من ولد هاشم عليهم السلام قلت الحسن قال الحسن امام من الله مقرر من طاعة
 ولكن ليس من سنابل السبعة اولهم الحسن واخوهم القائم فقلت في قوله في كل سنبلة مائة حبة فقال بولد الرجل منهم في الكوفة مائة من صلبه
 وليس ذلك الا هؤلاء السبعة **السادسة** في سورة البقرة الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يذكرون ما انفقوا منها ولا اية
 لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قوله معروف ومعمرة خبر بصدقته ببيعها الذي والله خير عليهم بايها الذين امو
 لا يطلبوا صدقاتكم بل اني اؤدئ كما الذي ينفق ماله زاء الناس ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر فسله كمثل صفوان عليه راب كاذبا وبدا
 فتركه صليلا لا يقدرون على شيء مما كتبوا والله لا يهدي القوم الظالمين لما ذكر سبحانه الاتفاق واحواله والتحريض عليه اعقب بذكر
 الثمن عن اتباعه بما يظله وروى في الحديث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عن علي ع قال قال رسول الله ع ان الله كره لكم ايها الائمة

في اموالهم الخراج

ان يقال ان
 المراد شاع من
 سبيل الله بضعه على
 النقص المذكور في
 الضموم يكون جذا
 الاكثر منهم ثم لم يكن
 الكوفة عن ان يواحدة
 فيها مع انه لو
 منهم انه ذلك

في اموالهم الخراج

منه ما جلت في فقهنا
وفي الذين يفتون
والأئمة

اربعاً وعشرين خصلتها ومنها كونه في الصدقة وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكملهم الله المتان الذي لا يقطر شيئا إلا
ميتة والسبل إذاؤه والمنفق سلعته بالحلف الفاجر وفي حديث آخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كره خصال
كرهتهم للزواضي من ولدي واتباعهم من بعدى البشة الصلوة والرفث في الصوم والموت بعد الصدقة وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام
من أسدى إلى مؤمن من دونهما ثم أذاه بالكلام أو من طينه فقد بطل صدقة وقد آذيه في جمع الدين ثم ضرب فيه مثلاً كالذي ينفق ماله دوناً
الناس إلى قوله الكافين ولقد ذكر جملة ما تضمنته الآيات في فوائد الأولى التي ذكرها بنفق المرفوف كقولنا حسن إلى فلان أو نشتة أو ربيته في
مخذلك وبدخل فيه استخدام في بعض جواهر واستعمال بعض أمواله بسبب الاتفاق عليه والادى بالكلام وغيره ومنه يبين الوجه عند الاتفاق
الثاني تشرياً لآية وظاهر الروايات أن المتأذي الميطل لذلك هو ما كان من جهة الاتفاق وأنه لو توخا كان كذلك أما لو كان متعلقاً
غيره ذلك فلا يبطله الثالث قوله ثم قول معروف فالح كان يقول وسع الله قلبك ونحوه وروى في الفقيه عن الوضاح عن أبي جعفر
قال كان فيما نحى الله به موسى أن قال يا موسى أكرم السائل ببدل يسيراً وبرء جميلاً نة باتيك من ليس فأش ولا جان ملائكة من ملائكة
يملكون في الجنة وديار لولك فما قولك فانظر كيف انت صانع بأمرهم من والمغفرة المغفوع ساءة الاتج والحاح السائل وما يقول
من الكلام القبيح ونحو ذلك أو يراد المستر على السائل ومثاله ويمكن أن يراد مغفرة من الله مترتبة على الرضا الجليل وأنتم التفصيل هنا
مطلوب عن المشاورة لاخير في الصدقة المبسوطة بالادى واقصر عليه لدخول المتبرع في البعثة قوله تبطلوا أي تحبطوا خصوصاً
بالمرؤ الذي أي بكل واحد منهما وقوله كالذي أي الخ صفة لمحدد في إبطال المثل الذي ينفق ماله ولا يقصد به رضا الله ولا تواتر
الآخرة ويجوز أن يكون الجاز في محل النصب على الحال من منزهة لمخاطبين ثم أكد ذلك محضاً لهم ومباغاة في بيان عدم الانتفاع بغير
المثل للمراق في انفاقه فجعله النفقة بمنزلة التراب على الحجر لاملس وما تعلق به من الزيادة بمنزلة المطر العظيم النازل على تراب الحجر
بجيش لا يبقى منه شيئاً فهو لا يقتلون على شيء ينفقون به من كسبهم لزواله منهم لأنهم لم يقدموه إلى الله ولم يقصدوا به ليدتوه لهم ويحفظه عنده
فحال المتبرع لصدمته بالمرؤ الذي كمال مؤله الخاستر فيها دلالة على أن المتأذي ولو كان في مستقبل الاوقات تبطل أحوال الاتفاق و
يحبطه وهو الظاهر من الروايات المذكورة وليس في ذلك فح ولا ظلم لأنه من قبيل الوعد المشروط بشرط مرعى كما هو الظاهر منها وقد مر الكلام في ذلك
وقد يقال المعبر بطلان وقوع الاتفاق مقاماً لأحدهما وقد فهم هذا من التشبيه بالمرؤ المعبر فيه المقارنة فلا تدل على الإبطال السابق كما
هو المتعارف فيه قلت لادلالة في التشبيه المذكور على أن يد من الشاركة في إبطال العمل مع أن ظاهر لفظ ثم وكثير من الروايات بخلافه وروى في
الكا عن علي بن أسباط عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام قال لا بقاء على العمل أشد من العمل قال وما الإبقاء على العمل قال بطل الرجل حيلة
وينفق نفقة الله وحده لا شريك له فكتب له ستر ثم يذكرها فحق فكتب له علانية ثم يذكرها فحق فكتب له داء وقوله في الرواية السابقة
بعد الصدقة ونحو ذلك السار المستر الظان قوله ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر حيلة صميم ينفق ونفاق المراد عدم الإمان
والتصديق بالله واليوم الآخر يمكن أن يكون من قبيل إطلاق في المزمع وإرادة نفى اللزوم كنفى العلم عن لم يعمل به وذلك لأن من عرف الله ثم
دعم أنه هو الذي يحول النعمة وأمره بالاتفاق وعرفه أنه لا يضيع لديه بل من ان يقصد بافاعة مرضاته سبحانه ويطلب ما عنده من الجزاء
لم يقصد ذلك فكانت له يوم من فقدنا نظير قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يترك عاتقاً من أربعين يوماً وقوله من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يبعث بجليل إلى الحام وروى في الكافي في الحسن عن أبي المبر عن يزيد بن خليفة قال قال أبو عبد الله عليه السلام كل داء شرك الله من عمل
للناس كان ثوابه على الناس ومن عمل لله كان ثوابه على الله وعن جراح المدايني عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
الرجل يجل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجهه الله إنما يطلب تركية الناس يشتهى أن يجمع به الناس فهذا الذي أشرك بعبادة ربه وفي حديث آخر عن
علي بن إبراهيم عليه السلام أنه قال من عمل لله في دواية أخرى وكله إلى حيلة وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبأ على الناس
فمن أنجب فيه سبأ ثم رزقهم وتحسن فيه علانية ثم طمأ في الدنيا لا يريدون به ما عند ربهم يكون دينهم دواء لا يخالطهم خوف جهنم الله
بعقاب من دعونه حصاء العز في فلا يجابهم وقد مر في آياتنا المشركون بحضرة أن إطلاق الشرك على المراق إنما هو شرك الطاعة فيدخل
فيه المؤمن وقيل لا وفي قوله ولا يؤمن بمعنى أو يمكن أن يراد من لا يؤمن بالبعث ويكون التشبيه بالمرؤ والكافر ويمكن أن يراد هنا بالمرؤ
المتأذي الذي أظهره الإسلام واطن الكفر وعدم التصديق بالله ويؤيده ما رواه الشيخ في تفسيره عن الفضل بن صالح عن بعض أصحابه
عن أبيان والصادق عليهما السلام أنها زلت في عثمان وجرت مغوية واتباعهما عن مسلم بن المنذر عن أبي جعفر في قوله لا يبطلوا صدقة

بالحق والادنى الحمد والحمد عليهم السلم هذا ما قبل قال ترك عثمان بن عفان عن ابي بصير عن ابي عبد الله في قوله يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والادنى الى قوله لا يمددون على شيء مما كتبوا قال صفوان ومحمد والذين ينفقون اموالهم رياء الناس فلان ذلك من متاع الدنيا وما فيها من قوله والله لا يهدي القوم الكافرين اى ان هذه المواعظ الحث انما تنفع المؤمنين ووالكاوفين وقيل المعنى انه لا يعطيهم مما سخط المؤمنين من زيادة اللطاف والتوفيق وقيل لا يهديهم الى الجنة بما علمهم كما يهدي المؤمنين وقيل لا ييبس الكافرون على اعمالهم اذ كان الكفر يحفظها وما نفعنا من استحقاق الثواب عليها وقيل المعنى لا يطفئ بهم لطفنا بجرهم على فعل الطاعات ثم امرته لما ذكره حال الاتفاق مع المؤمن الذي وحال المرائي اعقبته بذكر حال الخطيئة في الاتفاق وما بينهما من اليون مبالغة في التحريض على فعل ذلك فقال مثل الذي ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتبشيرا واذعانا واخلصا ما شيئا من انفسهم لطلب الجزاء من الله ثم منزها عن الحق والادنى وغير مشوب بالرياء وقصد التهمة والمداينة فمثل اتفاق هؤلاء كمثل حنة اى جتان بربوة مثلثة الرأى وتبرق اى موضع مرتفع يحفظ عنه الماء ولا يجتمع فيه لان شجره اركى ونوره ازهى كما قال قد شابه ذهر الزبي فكأنما هو معتبر وقيل المراد بالربوة الارض الطيبة لانها ترابا وانزلها المطر كما قال ثم وترى الارض جامدة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت اصابتها وابل اى مطر عظيم فانت كلها اى ثمرها ضعفت اى مثلى ما كانت ثمرها لم يصبها وابل فظل اى مطر ضعيفا وما يقع بالليل على الشجر والنبات وهو المعبر عنه بالنداء فانه يكفيها لحسنيتها وحاصل المعنى ان نفقة هؤلاء زكية وفاديتها عابدة اليهم البشع وان اخلفت كيتها باعتبار حال النفقة والمنفق ودمايتها ومكانها كما تقدم وروى العياشي عن ابي عبد الله ع انها نزلت في علي ع والله جاتلون بصبره فخره على الاخلاص وتحمده عن الزبارة وروى عن ابي عبد الله ع قال ما من عبد استر حيزا فذهبت الايام حتى يظفر الله له شرا وعن حمزة بن زيد قال اني لا تشاء مع ابي عبد الله ع اذ لا هذه الاية بل الانسان على نفسه بصيرة ولو القى ما يذره يا ابا حفص ما يصنع الانسان ان يعتد الى الناس بخلاف ما يعلم الله منه انه سئل الله ع كان يقول من استر بهيرة البسة الله رذاها ان خير فخيرا وان شرا فشر او في حسنة ذرة عن ابي جعفر ع قال سئل عن الرجل يجلد الشيء من الجهر به انما انفسه ذلك قال لا بأس ما من احد الا وهو يجب ان يظهر له في الناس الجهر اذا لم يكن صنع وضع ذلك لذلك

السابعة سورة الاحق قد افلح من ترك ذكرا سم ربه فضلى ذكر جرح من المفسرين ان المراد ذكوة الفطرة وصلاة العبد ورواه ابي بصير في الصحيح عن ابي بصير ع ذكوة قال قال ابو عبد الله ع ان من اتمام الصوم اعطاء الركوة يبقى الفطرة كما ان الصلوة على النبي ع من تمام الصلوة لانه من صام ولم يؤد الركوة فلا صوم له اذا تركها متعمدا ولا صلوة له اذا ترك الصلوة على النبي ع ان الله عز وجل بدأ بها قبل الصلوة فقال قد افلح من ترك ذكرا سم ربه فضلى وعنه روى مرسل عن الصادق ع وحلى بن ابراهيم في تفسيره ووجوب الفطرة بما اجمع عليه العلماء كما قد اتم من سنة من العامة والآخبار الدالة على ذلك مستفيضة لكن ذلك بشرط واحكام مفصلة في الكتب الفقهية

كتاب الخمس وقية ايات الاولى في سورة الانفال واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وانما السبل ان كنتم امنتم بالله وما ازلنا على عبدينا يوم الفرقان يوم النقي الجمعان والله على كل شيء قدير فانهم بالغوا على ان اخذوا ما قبل بالعطف على الاولى وتعذر خبرها للدلالة الكلام الثاني عليه والاكلام في الآية وفي مقامات الاولى في المعنى المراد بالغنمة فقتلهم ما اخذ من دار الحرب يقتل وترشد الى السياق بذلك يفرق بينهما وبين الانفال كما يبيح الله الله ع وهو قول كثير من المفسرين وبقوله قال كثير من اصحابنا جعلوا بوشا الخمس فيما عدوا ذلك من انواع السبعة بدليل خارج وقال المصنف في المغنمة القتلى كلها استغنى بالحرب من الاموال وما استغنى من المعادن والغنم والكنوز والغنم وكلها فضل من ارباح التجارات والزراعات والقتلى من المونة والكفاية طول السنة على الاضداد ونحوه قال الشهيد في البيان والطريق في مجمع البيان بل ادعى ان في عرف اللغة يطلق اسم الغنم والغنمة على جميع ذلك وروى في نسخة صحيحة عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ليس الخمس الا في الغنائم خاصة وعلى ذلك حمله في الاستبصار وروى ثقة الاسلام والشيخ عن حكيم مؤذن ابن جيسى عن ابي عبد الله ع قال قلت له واعلموا انما غنمتم من شيء الاية قال هي والله الا عادة يومنا يوم الان ان ابي جهم شعبة في عملين كوا وفي وثيقة جماعة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال في كل ما افاء الله من قليل او كثير وفجرا او غنائة ما يغنيك في تجارة من دجها وسحره بئد الغرام او جارية وبالحيلة الذي يستفاد من كثير من الاخبار ان غنمة ليست مقتصة بالماخوذ من دار الحرب بل هي اعم من ذلك ولعلنا انظر كلام اهل اللغة في وجوب الخمس لانك فيه للدلالة الآية وخصوصا المستفيضة والاجماع قال الصادق ع ان الله ع لما حرم علينا الصدقة ازل لنا الخمس فالصدقة طين اسرام والخمس لنا فريضة و

عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
في قوله يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والادنى الى قوله لا يمددون على شيء مما كتبوا قال صفوان ومحمد والذين ينفقون اموالهم رياء الناس فلان ذلك من متاع الدنيا وما فيها من قوله والله لا يهدي القوم الكافرين اى ان هذه المواعظ الحث انما تنفع المؤمنين ووالكاوفين وقيل المعنى انه لا يعطيهم مما سخط المؤمنين من زيادة اللطاف والتوفيق وقيل لا يهديهم الى الجنة بما علمهم كما يهدي المؤمنين وقيل لا ييبس الكافرون على اعمالهم اذ كان الكفر يحفظها وما نفعنا من استحقاق الثواب عليها وقيل المعنى لا يطفئ بهم لطفنا بجرهم على فعل الطاعات ثم امرته لما ذكره حال الاتفاق مع المؤمن الذي وحال المرائي اعقبته بذكر حال الخطيئة في الاتفاق وما بينهما من اليون مبالغة في التحريض على فعل ذلك فقال مثل الذي ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتبشيرا واذعانا واخلصا ما شيئا من انفسهم لطلب الجزاء من الله ثم منزها عن الحق والادنى وغير مشوب بالرياء وقصد التهمة والمداينة فمثل اتفاق هؤلاء كمثل حنة اى جتان بربوة مثلثة الرأى وتبرق اى موضع مرتفع يحفظ عنه الماء ولا يجتمع فيه لان شجره اركى ونوره ازهى كما قال قد شابه ذهر الزبي فكأنما هو معتبر وقيل المراد بالربوة الارض الطيبة لانها ترابا وانزلها المطر كما قال ثم وترى الارض جامدة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت اصابتها وابل اى مطر عظيم فانت كلها اى ثمرها ضعفت اى مثلى ما كانت ثمرها لم يصبها وابل فظل اى مطر ضعيفا وما يقع بالليل على الشجر والنبات وهو المعبر عنه بالنداء فانه يكفيها لحسنيتها وحاصل المعنى ان نفقة هؤلاء زكية وفاديتها عابدة اليهم البشع وان اخلفت كيتها باعتبار حال النفقة والمنفق ودمايتها ومكانها كما تقدم وروى العياشي عن ابي عبد الله ع انها نزلت في علي ع والله جاتلون بصبره فخره على الاخلاص وتحمده عن الزبارة وروى عن ابي عبد الله ع قال ما من عبد استر حيزا فذهبت الايام حتى يظفر الله له شرا وعن حمزة بن زيد قال اني لا تشاء مع ابي عبد الله ع اذ لا هذه الاية بل الانسان على نفسه بصيرة ولو القى ما يذره يا ابا حفص ما يصنع الانسان ان يعتد الى الناس بخلاف ما يعلم الله منه انه سئل الله ع كان يقول من استر بهيرة البسة الله رذاها ان خير فخيرا وان شرا فشر او في حسنة ذرة عن ابي جعفر ع قال سئل عن الرجل يجلد الشيء من الجهر به انما انفسه ذلك قال لا بأس ما من احد الا وهو يجب ان يظهر له في الناس الجهر اذا لم يكن صنع وضع ذلك لذلك

عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
في قوله يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والادنى الى قوله لا يمددون على شيء مما كتبوا قال صفوان ومحمد والذين ينفقون اموالهم رياء الناس فلان ذلك من متاع الدنيا وما فيها من قوله والله لا يهدي القوم الكافرين اى ان هذه المواعظ الحث انما تنفع المؤمنين ووالكاوفين وقيل المعنى انه لا يعطيهم مما سخط المؤمنين من زيادة اللطاف والتوفيق وقيل لا يهديهم الى الجنة بما علمهم كما يهدي المؤمنين وقيل لا ييبس الكافرون على اعمالهم اذ كان الكفر يحفظها وما نفعنا من استحقاق الثواب عليها وقيل المعنى لا يطفئ بهم لطفنا بجرهم على فعل الطاعات ثم امرته لما ذكره حال الاتفاق مع المؤمن الذي وحال المرائي اعقبته بذكر حال الخطيئة في الاتفاق وما بينهما من اليون مبالغة في التحريض على فعل ذلك فقال مثل الذي ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتبشيرا واذعانا واخلصا ما شيئا من انفسهم لطلب الجزاء من الله ثم منزها عن الحق والادنى وغير مشوب بالرياء وقصد التهمة والمداينة فمثل اتفاق هؤلاء كمثل حنة اى جتان بربوة مثلثة الرأى وتبرق اى موضع مرتفع يحفظ عنه الماء ولا يجتمع فيه لان شجره اركى ونوره ازهى كما قال قد شابه ذهر الزبي فكأنما هو معتبر وقيل المراد بالربوة الارض الطيبة لانها ترابا وانزلها المطر كما قال ثم وترى الارض جامدة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت اصابتها وابل اى مطر عظيم فانت كلها اى ثمرها ضعفت اى مثلى ما كانت ثمرها لم يصبها وابل فظل اى مطر ضعيفا وما يقع بالليل على الشجر والنبات وهو المعبر عنه بالنداء فانه يكفيها لحسنيتها وحاصل المعنى ان نفقة هؤلاء زكية وفاديتها عابدة اليهم البشع وان اخلفت كيتها باعتبار حال النفقة والمنفق ودمايتها ومكانها كما تقدم وروى العياشي عن ابي عبد الله ع انها نزلت في علي ع والله جاتلون بصبره فخره على الاخلاص وتحمده عن الزبارة وروى عن ابي عبد الله ع قال ما من عبد استر حيزا فذهبت الايام حتى يظفر الله له شرا وعن حمزة بن زيد قال اني لا تشاء مع ابي عبد الله ع اذ لا هذه الاية بل الانسان على نفسه بصيرة ولو القى ما يذره يا ابا حفص ما يصنع الانسان ان يعتد الى الناس بخلاف ما يعلم الله منه انه سئل الله ع كان يقول من استر بهيرة البسة الله رذاها ان خير فخيرا وان شرا فشر او في حسنة ذرة عن ابي جعفر ع قال سئل عن الرجل يجلد الشيء من الجهر به انما انفسه ذلك قال لا بأس ما من احد الا وهو يجب ان يظهر له في الناس الجهر اذا لم يكن صنع وضع ذلك لذلك

هذا هو الكتاب المحسن

ذكر في الروضة
هذه الرواية في
حديث زوج عليه
السلم يوم
الغدير

هذا هو الكتاب المحسن

هذا هو الكتاب المحسن

الكرامة لنا خلال فالتى يجب فيه المحسن اقسام الاول غنائم دار الحرب وهو جمع عليه وتلك عليه الاية والروايات الكثيرة في محبة
مال البغاة التى حواها المنكر كما قاله جماعة من اصحابنا الثاق المعادن سواء كانت من مطبعة كالدنيا وغير مطبعة كالباقوت وما يبعث
كالغبر والمسندين مع الاجماع الاخبار المستفيضة وسياق مقالة بعض الاصحاب بدوهم في لانفال الثالث الكون وهو كل مال مذخور تحت
الارض ويدل على ذلك الاجماع والنصوص اربع ما يخرج بالنصوص ويدل عليه اربعة الاجماع والنصوص الخامس الارباح الفاضلة عن
مؤنة السنة وجوب المحسن فيه هو المشهود بين الاصحاب بل يقل عليه المتأ الاجماع وتواتر الاخبار عنهم من مظاهر بعضهم العدم والمعد
الاولى لثابت ارض الذى اذا اشتراها من مسلم ذكره الشيخ والاكثر ويدل عليه صحة ابي عبيدة الحداد قال سمعت ابا جعفر يقول يا ذى
اشترى من مسلم ارضا فان عليه المحسن وحكى في الفقه عن كثير من اصحابنا انهم لم يذكر هذا قطا فاهم عدم الوجوب فيه والعمل بالرواية اولى
الا انها غاية عن بيان المضرب وان كان صرفة اليهم اولى لكن الظاهر ان المراد ارض الزراعة سواء كانت من الحر اجتهاد لا وقيل بالتعظيم السابغ
الحرام المختلط بالحلل ويدل عليه بعض الاخبار كرواية السكونى عن ابي عبد الله ع قال في رجل الى من المؤمنين فقال في كسبت الاغصنة
في مطاير حلال او سواها وقدرت التوبة ولا ادنى الحلال من الحرام وقد اختلف على فقال امير المؤمنين ع تصدق بمحس ما لك فان الله
عز وجل يرضى من الانبياء والمحسن وسائر المالك وليس اية في ذلك بيان المضرب بل في قوله في الرواية المذكورة تصدق الشاهد بعدم الاختصاص
نظرا الى ان الصدقة لا يجوز لجميع هذه الاقسام تفصيل احكام مذكورة في الكتب الفقهية وزاد بعضهم على هذه الاقسام الميراث والمدة
والهبة والصدقة وبعضهم المثل الجبل والمن وبعضهم الصنع وشبهه بدلالة بعض الاخبار وحملها على الاستحباب اظهر فان قبل مقتضى
دوايه حكيم وموثقة بما ذكره من ونحوها تعلق المحسن في القليل والكثير من دون اعتبار النصاب كما هو ظاهر الاية ورواية حمزة
المحسين لاشترى قال كسبت الى ابي جعفر الثاني ع اخر عن المحسن على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضرب وعلى الضيق
وكيف ذلك فكسبت بخط المحسن بعد المؤنة قلت مقتضى هذه الالفاظ هو التعظيم كما ذكرت الآن بعض هذه الاقسام فبها النص ببلوغ النصاب
كالكثر وكما لا راج فان متعلق المحسن فيها ما زاد على مؤنة السنة له ولغيره كما وقع التصريح به في بعض الاخبار وكما هو ظاهر الرواية المذكورة
وبدل عليه اية ما رواه على بن مهزيب قال قال علي بن ابي طالب ع ما روي عن ابي عبد الله ع قال في رجل الى من المؤمنين فقال في كسبت الاغصنة
واى شئ حقه علم ادوم اجماع فقال يجب عليهم المحسن فقلت اى شئ فقال في امتعتهم وضياعهم والتاجر عليه والصانع بيده وذلك اذا
امتلكهم بعد مؤنتهم فيمكن ان يقال انه يجب في هذا القسم مطلقا الا انهم صلوات الله عليهم اسقطوه عن شيعتهم عفوا وقضلا منهم عليهم
لاجل طبيا لولادة كما مر في رواية حكيم ويدل عليه اية ما رواه عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله ع على امرئ كل غنم او اكتسب المحسن بما
اصاب لغاطه عليها السلم ولن يلى امرها من بعدها من ذنبتها الحج على الناس فذلك لم خاصة يضعونه حيث شاؤوا وسمي عليهم الصدقة
الخطاط محيط متضا بمشنة ودائق فلنا منه دائق الامر اخللنا من شيعتنا تطيبهم به لولادة وروى في روضة الكافي عن حاتم بن حميد
عن ابي جعفر ع قال قلت لمان بعض اصحابنا يفترون ويقذفون من خلفهم فقال له الكف عنهم اجل ثم قال والله بها باحرة ان لا تسكنهم
اولاد بنيا ما خلا شيئا قلت كيف لي بالخروج من هذا فقال باحرة كتاب الله المنزل يدل عليه اية الله تبارك وتعالى حملنا اهل البيت ع
ثلاثة في جميع النوع ثم قال عز وجل واعلموا انما اختمتم من شئ الاية فمن اصحاب المحسن والفق وقد روي عن جميع الناس ما خلا شيئا من الحديث
فخرج دوى الشيخ في ذبادات المكاسب السبع من بين من الحارث بن الحارث الازدى عن امير المؤمنين ع في رجل وجد كذا ذبا عجا ثم شأ
على رجل اخر فقال له الصاحب انك اذا خست ما اخذت فان المحسن عليك فقلت انت الذى وجدك وكذا وليس على الاخر شئ لا انما اخذت من غنمه
فهذا الخبر ونحوه يدل على تعلق المحسن بالثمة المقام الثاني في بيان المستحق والاطهر انهم اولاد عبد المطلب خاصة ذكورا واناثا ويدل عليه
رواية حماد بن عيسى عن بعض اصحابه عن ابي الحسن ع انه قال وهو لاء الذين جعل الله لهم المحسن هم قرابة النبي ع وهم بوا عبد المطلب انفسهم
للتكر والائى ليس فيهم من اهل بيوت فرس ولا من العرب اخذ وهو الظاهر من كثير من الروايات وقيل بدخلة في ذلك بنو المطلب بقر قال
كثير من العامة ويدل عليه رواية زائدة عن ابي عبد الله ع انه قال لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلب الى صدقة انا الله جعل
لم في كتابه ما كان فيه سعة من المحسن وهذه الرواية غير نفعية الشد مع امكان حملها على النفقة والاولى وان كانت كذلك لا انها
نايت بالاجماع وكثير من الروايات على ان الامر في هذا سهل لعدم معلومية المطلب في هذه الايام بل غير ذرية الرسول ع يكاد ان
يوجد على التعيين المقام الثالث في بيان كسبة الغنمة وقد اختلف في طلبها شاعروهم والاشهر ان يقيم ستة اقسام ثلثة للامام وحده

في شرائط الحكماء

سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى وثلاثة للباقيين كما تضمنت الآية وبذلك على ذلك مع ظاهر الآية والرواية السابقة من غير قوة
عبد الله بن بكير عن بعض اصحابه عن اخيه عليهما السلام في قوله تعالى واطلوا الآية قال غرض الله عز وجل للامام ثم وغرض الرسول للامام
غرض ذي القربى لغزاة الرسول الامام واليتامى ما في الال الرسول والمساكين منهم وابناء السبيل منهم فلا يخرج منهم الى غيرهم وما لا
الشيخ من محمد بن الحسن الصفار عن اخيه محمد قال حدثنا بعض اصحابنا رفع الحديث قال الحسن من خمسة اشياء الى ان قال فاما الحسن فيقسم
على ستة اشياء سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل فالتى سهم الله فلو سئل الله
رسول الله احق به فهو له والذى للرسول فهو لذي القربى والحق في زمانه فالنصف له خاصة والنصف لليتامى والمساكين وابناء السبيل
وما دون ذلك الكافي في الحسن عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن عبد الصالح ثم في ذلك ومثله روى الشيخ عن يونس والاشجار في
المعنى كثيرة وحكي الحق والعلامة عن بعض اصحاب قولنا بانه يتم خمسة اشياء سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى لهم والباقي للباقي
اليتامى والمساكين وابناء السبيل والى هذا القول ذهب اكثر العامة قالوا ومغرة خمسة وللرسول ان الرسول خمسة كقوله تعالى والله ورسوله
احق ان ترضوه والرسول والافتاح بل كرام الله ثم على جهة التبرك واليتيم لان الاشياء كلها لله عز وجل وان من حق الحسن ان يكون
مقبرا الى الله لا غير وان قوله وللرسول ولذي القربى الخ بيان لان مضره هؤلاء فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم بقضيل هذه الوجوه
على غيرها كقوله تعالى ومملكتك ورسوله وجبريل وميكائيل وبذلك عليه ما ذواه الشيخ في الصحيح عن يونس بن عبد الله عن عبد الله بن محمد قال قال
كان رسول الله ثم اذا اناه المغنم اخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقيم ما بقي خمسة اشياء بها خمسة ثم يقيم اربعة اشياء من الناس الذين
قالوا عليه ثم قسم الحسن الذي اخذه خمسة اشياء ياخذ خمسة اشياء من ذي القربى واليتامى والمساكين
وابناء السبيل يعطى كل واحد منهم جميعا وكذلك الامام ياخذ كما اخذ رسول الله ثم وهذه الرواية وان كانت صحيحة السند الا انها ذواتها
واحدة معارضة بالروايات المستفيضة الصحيحة الدالة على ان الباقي للباقي لان الحمل على اليتيم او القربى بغير جواز
مع ان ظاهر الرواية غير ملائم للبدعي لان الظاهر منها ان الساقط سهمهم لا سهم الله عز وجل فيكون ساقطه صلى الله عليه وآله
توقيرا للباقيين نقصا منه لا ان ذلك وقت لازم وقد دل كثير من الاخبار على ان الله يقسم سهمهم عن كفايتهم اعطاهم ما يكفيهم من عند
رسوله لا ياتيهم ما روى في الكافي في الصحيح عن البرقي عن الرضا قال سئل عن قول الله عز وجل واعلموا انما غنمنا الاية فقيل له
فما كان الله فلم يقل رسول الله ثم وما كان رسول الله فلا امام فقيل له ارباب ان كان صنف من الاصناف اكثر وصنف اقل فما
يصنع به قال ذلك الى الامام ارباب رسول الله ثم كيف يصنع البس انما كان يعطى على ما يرى كذلك الامام وكما في هذا المعنى قوله وكذلك الامام
الخ لان المعنى انه ثم ياخذ سهمهم الله لنفسه ويتفضل على من يشاء كما فعل الرسول ثم اوان التشبيه في اصل الاخذ هذا واجاب بعضهم بانه
يمكن ان يكون الحنبل الذي اخذه ثم بمنزلة سهمين لانه لا يجبان يكون السهام متساوية المقدار بل يجوز التفاضل فيها كما دل عليه بعض
الاخبار وبقية بغير وجه يمكن حمل الرواية على الحقيقة وقال بعض العامة انهم يقيم على اربعة اشياء سهمهم ذي القربى لغزاة النبي ثم والاشياء
الثلاثة لم يذكر بعد ذلك من سائر المسائل وهو مذهب الشافعي وقيل انهم يقيم على ثلاثة اشياء لان سهم الرسول فاقطع بوقا عهدهم
لان الانبياء عليهم السلام لا توثق بها برعمون وسهم ذي القربى فاقطع لان ابا بكر وعمر ابيهما ولم يتكر ذلك احد من الصحابة عليهما
وهو مذهب ابي حنيفة واهل العراق وسهمهم من قال لو اعطى فخره ذي القربى سهمها والاخرون ثلاثة اشياء جازوا وجعل ذي القربى اسوة
الفضل ولا يفردهم سهمهم فجازوه هذه الاقوال كلها باطله بعد ما عرفت المقام **الربيع** في بيان كيفية القسمة والمشهور بين الاصحاب
ان للامام النصف سهم الله وسهم رسوله بالولاية وسهم ذي القربى بالاصالة والثلاثة الباقية لمن سقى الله عز وجل بل نقل الشيخ على
ذلك اجماع الفرقة وبذلك على ذلك الاخبار المذكورة وغيرها فاما مستفيض جدا ونقل المرتضى عن بعض علمائنا ان سهم ذي القربى لا يفر
بالامام بل هو لجميع قربة الرسول ثم من جهاثم قال الخ ورواه ابن ابويه في كتاب المغنم وكتاب من لا يحضره الغيبة وهو اختيار
الجبندان في وهو قول اكثر العامة وقد استدلل به في المذكرة ورواه ابن ابويه والشيخ عن ذكرنا بالمالك ان سئل ابا عبد
عليه السلام عن قول الله عز وجل انما غنمنا الاية قال اما نحن الله فلو سئل الله فليضع في سبيل الله واما نحن الرسول فلا فدية ونحو
ذي القربى فهم اقرباؤه واليتامى واليتامى اهل بيته فجعل هذه الاربعة اشياء فيهم فاما المساكين وابناء السبيل فقد عرفنا ان لا كل
الصدقة ولا تحمل لنا في المساكين وابناء السبيل والجواب عن ذلك بعد الاغراض من السندان ما دل على القول الاول اكثر رواية

واضح دلالة فانه ليس في الروايتين المذكورتين تصريح باعطاء جميع اقدار الجملتين التامة بل فيها واضح اثر الحقيقة في الالهام والكل
ظاهر هذا واستدل الحق في المعبر على اختصاص ذي القربى بالامام بان قوله ولذي القربى لفظ مفرد فلا يتناول اكثر من واحد فنفى
الى امام لان القول بان المراد واحد لا يخلو بالاجماع لا يقال يمكن اعادة الجنس كما في السبيل لاننا نقول لنزيل اللفظ الموضوع للواحد
على الجنس يحتاج في حمل اللفظ عليه الى الصارف عن اعادة الحقيقة ولا مانع هنا من الحمل على الحقيقة وليس كذلك قوله وابن السبيل
في اعادة الواحد هنا اخلا لا بمعنى اللفظ اذ ليس هناك واحد يمكن حمل اللفظ عليه ويتوجه عليه ان اعادة الوحدة من ذي القربى غير ظاهرة
بل انما هي اعادة الجنس كما في قوله ثم وات ذا القربى حقه وقوله واياء ذي القربى ونحو ذلك من الايات والحق ان مثل هذا اللفظ ما
الموضع يكون ظاهرا في الوحدة والنظر الى كثرة الاستعمال يكون ظاهرا في اعادة الجنس فلا يحتاج في هذا المقام على البيان من بعد
النزول قوله انكنتم الخ جواب الشرط هو ما تقدم او مقدم من جنسه اي اخلوا بالحق هو لا واخلوا بذلك لانه المقصود في قصد
الكلام بالعلم وتكرار التاكيد بان وقبيل ذلك بالامان مباينة في التاكيد وما اتره هو جبريل والمملكة ويوم القرون هو يوم بدر يوم
الله فيه بين الحق والباطل ونصر فيه جمع المسلمين مع ظلمهم وكثرة المشركين لان المسلمين كانوا ثمانية وثلاثة عشر رجلا وكان منهم نبي
واحدة وكان المشركون تسعة اهل الف وكان منهم مائة واربعة وتسعون رجلا عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر قال النسل في نسبه
عشر موطنا ليلة سبعة عشر من شهر رمضان وهي ليلة النقي الجمان ليلته بدرواوه الشيخ في الصحيح عنه وفي تفسير القياشي عن اسحق بن
عمار عن ابن عبد الله ثم قال في تسعة عشر من شهر رمضان يلقي الجمان قلت ما معنى قوله يلقي الجمان قال يجمع فيها ما بين يدي من قديمهم و
ناخيه وادارته وقضاؤه ونقله ان كان يوم بدريوم الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة اثنى عشر مضت من الهجرة على راس
ثمانية عشر شهرا وهذا قوله في الطوائف الثلاثة اعني ايتاي والمساكين واتباء السبيل انتسابهم الى عبد المطلب جد النبي
صلى الله عليه واله وهو المشهور بين الاصحاب والاختار الدالة على ذلك كثيرة وقد مر طرف منها وروى في الكافي عن سليمان بن قيس قال
سمعت امير المؤمنين يقول لعن الله الذي عصى بني القري الذين قهرهم الله بنفسه وفيه فقال ما انا الله على رسوله من اهل القري وفيه
والرسول ولذي القربى والمساكين متاخصة ولم يجعلنا سبها في الصدقة اكرم الله نبيه واكرمنا ان يطعمنا او ساع ما في ابدى
الناس وتعل عن ابن الجيندانة قال ان اهل هذه الصفات من ذي القربى وغيرهم من المسلمين اذا استغنى عنها ذوى القربى مستند في ذلك
الى الطلاق لانه بعض الاخبار وهذا القول ضعيف لما عرفت من الاخبار الدالة على تخصيص الحكم والخاص مقدم على العام مع امكان حمل
الخاص من الاخبار على الحقيقة ولو افقت اكثر العامة **الثانية** من سبب الانتساب اليه ان يكون بالاب فلا يعطى من انتساب الام حصة
وبذلك قال اكثر الاصحاب محبتين على ذلك بان الانتساب ما يصدق حقيقة اذا كان من جهة الاب فلا يقال يمتي اوفيتي الامن انتسب اليه
كما قال بنو بنو ابناش وبناتنا بنوهن ابناش الرجال لا باحد ويقول الكاظم في مرسلته تحاد بن عيسى ومن كانت امه من بني هاشم و
ابوه من بني مضر فميراث فان الصدقة تحمل له وليس له من المحسنين لان الله ثم ادعواهم لا باهم ورسد اليه ان المتبادر عرفا من قولهم هذا
المال وقف وصدقة على فقراء او مساكين او ايتام ال فلان وروى عن ابن ابراهيم عن ابيه في حديث عن الجواد امه قال احلهم
يذهب على اموال عمت وايتامهم ومساكينهم وفقراءهم وبناء سبيلهم فما خذتم في بيعوا فاعطوا خلق في حل اياه ظن اني قول لا افضل والله ليس
الله يوم القيمة عن ذلك سواء لاحيثا فالتبارة من ذلك ان من ينتسب اليهم بالاب لان من انتسب اليه من جهة الام فانتسب اليه
غيرهم لا اليهم وهو الذي بالاكرام والتزوي عن اوساخ الناس وهذا هو الاقوى واكثر المرفوعة الاستحقاق من الجنس والانتساب بالام
اختار ابن حمزة حجتا على ذلك بان ولد البنت ولد البنت قطعا واجهبا بان الاستعمال اعم من الحقيقة ولا بعدا
وقوله ثم ولا تنكوا ما منع اباكم ونحو ذلك من الاطلاقات الشاملة لولد البنت قطعا واجهبا بان الاستعمال اعم من الحقيقة ولا بعدا
يكون الثمول لذلك انما كان لدليل اخر وقدرته كلفظ الابهاء وبالجملة ملاحظة ما ذكرنا من الدليل وجوبا وتكافؤا في هذا الباب
ونحوها ومما في انشاء الله ثم في كتاب الميراث اشارة الى ذلك **الثالثة** من سبب انتساب كل طائفة على واحد
وهذا هو المعروف من ذهب الاصحاب ذلك لان الامم للجنس كما في اية الزكاة ولنعقد الانتساب بمنع الخطاب به ولاق الخطاب لجميع
المسلمين بالدفع الى الجميع بان يعطى كل بعض بعضا وبذلك على ذلك انهم جميعهم البرنطى المذكور **الرابعة** من ان الامم مسوقة لانتساب
المصرف يجوز تخصيص النصف الذي لغير الامام بطائفة من الطوائف الثلاثة واما اختصاص النصف الاخر بالامام فالتخص عليه وهذا هو

هذا هو الوجه في انتساب الامم الى الامام
في كتاب التبيين

في كتاب التبيين

في شرائط أحكامها

المشهورين المتأخرين وبذلك عليه صحة البرزخ المذكورة وقيل يجب البسط على الثلثة طوائف بناء على أن اللام للملأ والاختصاص في
الظن بالواو يقتضي التشريك في الحكم وفيه نظر يعلم مما مر في آية الزكاة **الحامسة** اليتم هو الطفل الذي لا بله وظاهر إطلاق
الآية والروايات أنه لا يمتنع فيه الفقر والأدلة على ذلك في المساكين ولأن ما قبله لا يعتبر فيه ذلك فذكر في سياق ذلك بدون اعتبار وصف آخر
يشعر بذلك وبذلك على ذلك أي ما رواه في حيون الأخبار عن الرضا في مجلس له مع المأمون أن قال وأما قوله واليتامى والمساكين
اليتم إذا انقطع يمه خرج من اليتامى ولم يكن له منها نصيب كذلك المستكين إذا انقطع مسكنه لم يكن له نصيب من المنعم ولا يحمل له أخذ
وسهم ذي القربى إلى يوم القيمة قائم للفقير والغني لا لآلة لا أحدا غني من الله عز وجل ولا من سوله فجعل نفسه منها ساهما ورسوله
سهما الحديث وجه الدلالة أن التوقيت بانقطاع البسم يدل على أن المانط في الاستحقاق هو الانصاف بالتم لا غير في هذا ذهب الشيخ
في طراز وادرس وقيل بالمرأحة لأن الحسب غير مساعد فيخص به أهل الخصاصة كالزكاة ولأن الطفل لو كان له آية ومال لم يستحق
شيئا إذا كان المال له كان أولى بالحرمان إذ وجود المال له مانع من وجود آية وفيه نظر لا نأنا لأنهم انقطع المساعدة ولا يكون المال
المنع من آية ولا مانع من كون ذلك لأجل توفر ماله وترقي حاله مع أن مثل هذه الاحتمالات لا تصلح حجة بعدل بها عن الإطلاق لكن في منزلة
تأخر عن بعض أصحابه عن أبي الحسن الأول قال ووضعا للحسب الباقي بين أهل بيته منهم لا يتامى منهم وسهم لمساكينهم وسهم لا يتامى منهم
يستم بينهم على الكفاف والسعة ما يستغنون به في سنتهم فان فضل عنهم فهو للوالدين وان عجز ونقص عن استغنائهم كان على الوالدين ان ينقو
من عند الحديث في رواية احمد بن محمد يعظم على قدر كفايتهم فان فضل شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم اتمهم ومقتضى هاتين
الروايتين ونحوها اعتبار الفقر كما لا يخفى فتكون رعاية احوط ومقتضاها ايضاً ان لا يبطل الطوائف الثلاث زيادة على ذلك الحاضر هو
الذي ادى به الاصحاب **السادسة** ظاهر إطلاق الآية والروايات أنه لا يشترط العدل في المستحق ولم يشر على ما يكون مفيداً لذلك
ولا يستحق بالقرابة هذا النصيب فهو من قبل التشريك وهذا هو المشهور بين الاصحاب وربما قيل بالاشتراط وهو مع جهالة تصنيفهم
بشرط ظاهر **الثانية** يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم الآية وقدر الكلام فيها الإيمان في حوال الزكاة وفي ذلك لها
على الحسن **الثالثة** في سورة بنو اسرائيل وآت ذا القربة حقه والمساكين وابن السبيل في سورة النحل أن الله يأمر بالعدل والإحسان
إيتاء ذي القربى الآية في تفسير التيسار عن عبد الرحمن بن عبد الله قال لما أنزل الله وآت ذا القربة حقه والمساكين قال رسول الله
صلى الله عليه وآله بأجر شيل قد عرفت المسكين فمن ذا القربة قال فأربك قد علمنا وحسنا وفاطمة عليها السلام فقال إن ربي أمرني أن
أعطيك ما آفأه الله على أعطيكم فذلك في الاحتجاج عن علي بن الحسين عليها السلام في حديث طويل يقول فيه بعض الشافعيين إنما قرأ هذه
الآية وآت ذا القربة حقه قال نعم قال نعم فأنزل الله عز وجل نبيته من أن يؤتيهم حقه من عن أبي سعيد الخدري قال لما نزلت وآت
ذا القربة حقه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة في تفسير علي بن ابراهيم يعني قرأته رسول الله ثم وزلت في فاطمة عليها السلام
لهما فذلك والمسكين من ولد فاطمة وابن السبيل من آل محمد وولد فاطمة عليها السلام في الكافي عن أبي عبد الله ثم في حديث طويل إلى أن قال وآت
ذا القربة حقه وكان علياً وكان حقه الوصية التي جعل له والاسم الأكبر وميراث العلم وأما علم النبوة من آل الحسن موسى ثم لما ورد
على المهدي ورآه برد المظالم فقال يا أمير المؤمنين ما بال مظلمتنا لا ترد فقال وما ذاك يا أبا الحسن فقال أن الله تعالى فتح علي بن أبي
فلك وما والاها لم يوجب عليه جليل ولا ركاب فأنزل الله تعالى على نبيته وآت ذا القربة حقه ولم يرد رسول الله ثم من فاجع في ذلك
جبرائيل ثم وراج جبرئيل ربه فادعى اليه أن ارجع فذلك إلى فاطمة عليها السلام الحديث في حيون الأخبار أنه لما نزلت الآية على رسول
الله قال ادعوا إلى فاطمة ثم فدعت له فقال يا فاطمة فقالت لبيك فقال هذه فلك تمام بوجه عليه جليل ولا ركاب هي لك خاصة دون
المسلمين وقد جعلها لك لما أمرني الله به فخذوها لك ولولدك فالمراد بذي القربى هم الأئمة كما دل عليه هذه الأخبار وغيرها وذكره
أيضاً كثير من العامة ويدخل في الحق الحسن كما ذكره بعض المفسرين **السابعة** في سورة الانفال يستولونك عن الانفال قبل أن تقال الله
ورسوله وأتوا الله وأصلحو ذات بينكم واجتنبوا الله وذسؤله ليكنتم مؤمنين قرأ ابن سعد وسعد بن أبي وقاص يستولونك الانفال وهذا
القرءة منسوبة إلى علي بن الحسين والباقر والصادق صلوات الله عليهم قال ابن جني القراءة بالنصب ودية عن السبب للقراءة الاخرى
وذلك لأنهم لما سألوها عنها تعرضنا لطلبها واستغلاما لحالها هل يجوز لهم طلبها بالقراءة بالنصب بضمج بالناس الانفال ديبان
الغرض في السؤال عنها حتى ذكر بعضهم أن عن زائدة في الكلام ونشأ إليه ما رواه الشيخ في التهذيب مروفا يستولونك عن الانفال أن

في شرائط أحكامها

في شرائط أحكامها

في شرائط أحكامها

تعيّنهم منه قل الانفال لله ورسوله وليست يستولونك عن الانفال اي عن حقيقتها وما هيته وقيل النصب يرفع الحاض اي عن الانفال كونه
 امرت الخيرة فعل ما امرت به من الانفال جميع نفل بالتحريك قبل وبلا مسكان وهو لغة الغنيمة والهبة فآله في القاموس وفي الصحاح الثأ
 عطية التطوع من حيث لا يحتسب ومنه نافلة الصلوة والنفل بالتحريك الغنيمة والجمع الانفال وقال لا ذهر في النفل ما كان زيادة على الأصل
 سميت الغنائم بذلك لان المسلمين فضلوها على سائر الامم الذين لم تحل لهم الغنائم والرماد هنا ما يستحقه الامام على حصة الخوض كما
 كان للنبى صلى الله عليه وآله كما هو مفصل في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام فروى الشيخ في الموثق عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله
 من قوم فرض الله طاعتنا الانفال ولنا صنوا الاموال في موثقة زائدة عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله هي كل ارض جلي اهلها من غير ان يحمل عليها
 بحمل ولا رجال ولا دواب وهي نفل لله وللرسول وفي صحيحه داود بن فرقة قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وآله من قطاع الملوكة كلها للامام ليس للثأ
 فيها شيء وحسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله انه قد يقول ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هرقة دم او قوم صولحو اذ
 اعطوا ابا دينهم وما كان من ارض حربا وبطون اودية فهذا كله من لقي والانفال لله وللرسول يصير حيث يحب بجملة ما دلّت
 عليه الاخبار وحصره بعض علمائنا خمسة انواع بل ستة **الاول** الارض التي تملك بغير قتال سواء جلى اهلها او سلبوا هابن
 قال **الثاني** الارض الموات سواء ملكت ثم باد اهلها او لم يجر عليها ملك **الثالث** رؤس الجبال وما يكون بها وبطون الاودية
 والاجام **الرابع** اذا فتح ارض او الحرب فما كان لسلطانهم من قطاع وصفايا فهي للامام اذ لم تكن منصوبة من مسلم او مظاهر له
 ان يظفون من الغنيمة ما شاء من الجارية الروقة والمركب لغاره والسيف الفاظع والدرع ونحو ذلك **الخامس** اذا غزا قوم بعين
 اذن الامام فالغنيمة كلها للامام وهذا الحكم ذكره الاكثر بل نقل عن ابن ادريس انه رآه في ذلك الاجماع وبديل عليه ما رواه الشيخ
 عن العباس الوراق عن رجل سئله عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله قال اذا غزاه قوم بعين امرا للامام كانت الغنيمة كلها للامام واذا غزاه امرا للامام
 فغنائم كان للامام المحسن ويظهر من بعض المتأخرين الميل الى مساواة ذلك لما يغنم باذنه في لزوم المحسن خاصة لظاهر إطلاق الآية وفي
 هذه الرواية بالارسال ولحسنة الحلبي عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله عن رجل من اصحابنا يكون في قواهم فيكون منهم فصبب غنيمة فقال يود
 خمسنا ويطلب له ويمكن ان يجاب بان الرواية وان كانت ضعيفة بالارسال لانها انجبرت بالشهرة وبما ادعاه من الاجماع وبما جاز
 رواية الحلبي بما كان محل الغنيمة على العائدة المكتسبة من الجوار ونحوها من الحرام المحتل بالجلال **السادس** المعادن ذكره جماعة
 منهم الشيطان وبديل عليه ما رواه العياشي عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر يقول ان الانفال قلت وما الانفال قال منها المعادن
 الاجام وكل رطب لها وكل ارض لها وروى عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله عن داود بن فرقة عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله عن ابي بصير في قنبر
 في الموثق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله وذكر نحوه فهذه الاجاب مخالفة للروايات المستفظة الدالة عن اللزوم في المعادن انما
 هو المحسن خاصة وبمكن حملها على المعادن التي يكون في الارض المفتوحة عنوة او ما يكون في الارض المحتلة للامام لما تقدم من ان الواجب
 منها المحسن لا غير كما مر فتأمل وهذا قسم ضائع وهو من مات وليس له وارث وبديل عليه صحيحه بان بن خلف عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله في الرجل
 يموت ولا وارث له ولا مول قال هو من اهل هذه الاية يستولونك عن الانفال نحوه صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله عن غيره ما ذكره
 مقطوع به في كلام الاصحاب وهذا **الاول** ذكر المفسرين انها تزل في اهل بلد وروى في مجمع البيان ان غنائم يردك كانت للنبى
 صلى الله عليه وآله عليه والخاصة فشئوه ان يعطهم وكتبه الى الباقر الصادق عليهما السلام ونحوه ذكره في كثر العرفان ثم قال فسمتها بينهم
 تفضل الله منهم وروى عن ابي بصير في الموثق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله انها تزل في اهل بلدك انهم الناس
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ثم تزل فيك فضعف كما نوافد حجة النبي صلى الله عليه وآله وصفت اثارا على النهب فرقة طلبت العدو واسروا وغنوا فلما
 جمعوا الغنائم والاسارى تكلت الاضار في الاسارى فزل الله تبارك وتعالى ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى تخفى في الارض فلما اح
 الله لهم الاسارى والغنائم تكلم سعد بن معاذ وكان ممن اقام عند حجة النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله ما صنعت ان طلب العدو رهانة في
 الجهاد ولا جينا من العدو ولكننا خضنا ان يفرى موضعك فيميت عليك خيل المشركين وقد اقام عند الحجة وجوه المهاجرين والاضار
 لم يشك احد منهم والناس كثير يا رسول الله صلى الله عليه وآله والغنائم قليلة ومتى تعطى هؤلاء لم يبق لاصحابك شيء وخاف ان يقيم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلب القتل بين من قاتل ولا يعطى من تخلف على خيمة رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا واختلفوا فيما بينهم حتى ساءوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا من هذه
 الغنائم فانزل الله صلى الله عليه وآله ان يستولونك الاية فجمع الناس وليس لهم في الغنيمة شيء ثم انزل الله بعد ذلك واحلوا انما غنيمت الاية ففهم رسول

بغير قتال

بغير قتال

في بيان الفقه الكفيل

الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ابن أبي وقاص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مثل ما تقطع الضعيف فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم تكلمنا منك ولم
تفصروا الا بصحفا ثم قال فلم يحضر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بدو قسم بين اصحابه ثم استقبلوا اخذ الحسن بن عبد الله بن قزلة الله بشلو
عن الانفال بعد انقضاء حروب بدو فكتب ذلك في اول سورة وكتب بعده خروج النبي صلى الله عليه واله وسلم الى الحرب الثانية من اختلاف المفسرين في الانفال
فقال ابن عباس رجاء جماعة انها غنمة بدو وقال قوم هو قال السرايا وقيل هي ما شئتم من المشركين من عند وجادة من غير قال وقال قوم
هي الحسن وهذه الاقوال كلها ليست بشيء والقيح ما تقدم عن الائمة صلوات الله عليهم الشا لشر قال جماعة من المفسرين ان هذه
الاية منسوخة بقوله صلى الله عليه واله وسلم واعلموا انما غنمتم الاية وهذا القول باطل لان متعلق الحسن غير الانفال والفرق بينهما ظاهر لا سيما
كما بيناه فلا وجه للتخالف في سورة الحشر وما افاء الله على رسوله مما اودعتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يعلّم
رسوله على ما يشاء والله على كل شيء قدير ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فليقبلوا الرسول واولي القرى والباقي والباقي
ابن السبيل كما يكون دولة بين الاغنياء ومنكم وما انتمكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب
التي بمعنى الرجوع والابحاف الازحاج للسر وسرعة والقاء فيه جواب الشرط اي ما افاء الله على رسوله من اموال بني النضير
سيرة اليها بالخيول والركاب بل انما مشيت اليها على ارجلكم لانها كانت على سبلين من المدينة ولم يجر هناك قتال وحرب ولكن الله سلب
رسوله عليهم بالقاء والرحمة في قلوبهم وفي الكافي ان الله صلى الله عليه واله وسلم جعل الدنيا باسرها الخليفة حيث يقول للملكة ان جاعل في الارض خليفة
فكانت الدنيا باسرها لادم ثم وصارت بعده لارباب ولده وخلفائه فما غلب عليه اعدائهم محربا وعلية سمي قباؤه وهوان يعني اليهم
بطلته وحرب وكان حكمه فيه ما قال الله واعلموا انما غنمتم من شيء الاية فهذا هو الفقه الراجح وانما يكون الراجح ما كان في يد غيره
فاخذ منهم بالسيف واما ما رجع اليهم من غير ان يوجع عليه بخيل ولا ركاب فهو الانفال لله وللرسول خاصة وليس لاحد غير ذلك
وانما جعل المشرك في شيء قوتل عليه الى آخر ما ذكره وروى ابيه في الكافي عن ابن عمر الزبير بن جراح عن ابن عباس مذكرا بطلان ما يروى
فيه ان جميع ما بين السماء والارض لله عز وجل ورسوله ولا يتابعهم من المؤمنين من اهل هذه الصفة فاكان من الدنيا في ابدى
المشركين والكفار والظلمة والنجاس من اهل الخلفاء لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم والمولى عن طاعتها كما كان في ابدىهم ظلوا فيه المؤمنين من اهل هذه
الصفات وغلّبوا عليهم عليه ما افاء الله على رسوله فهو حقهم اي افاء الله عليهم ورده اليهم وانما معنى الفقه كذا صار الى المشركين ثم
رجع ما كان غلب عليه وفيه ما رجع الى مكان من قولوا وفعل ففقد فاء مثل قول الله عز وجل فان تافا فان الله غفور رحيم اي هو
ثم قال وان عزمو الطلاق فان الله مبيح حلیم وقال وان طافا فان الله عز وجل فان تافا فان الله غفور رحيم اي هو
الاية يعني بقوله تعالى ترجع قدي الدليل على ان الفقه كل راجع الى مكان قد كان عليه اوفيه ويقال للشمس اذا زالت قد فاء الشمس
حين يفت الفقه عند رجوع الشمس الى ذوالها وكذلك ما افاء الله على المؤمنين من الكفارات كما هي حقوق المؤمنين رجعت اليهم بعد
ظلم الكفار اياهم ومقتضى ذلك ان الفقه شامل للنبية والانفال وهو الذي دل عليه الاية الشريفة جت قبله بقوله فما اوجعتم
اشارة الى ان هذا القسم من الفقه داخل في الانفال كما دل عليه اية ما مر من الرواية عن ابي الحسن وعذوله على المهدي في مرضه وعذوله
من الاخبار المذكورة وعجزها مثل ما رواه في الكافي في الحسن عن حفص بن البصري عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله وسلم قال الانفال ما لم يوجع عليه بخيل
ولا ركاب او قوم صالحوا او قوم اعطوا ابا دينهم وكل ارض حربة وبطون الاودية فهو لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهو الامام من بعده بضعه حيث
يشاء ورواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد قال حدثنا بعض اصحابنا رفع الحديث قال الحسن من خست شيئا الى ان قال
وما كان من فتح لم يقاتل عليه ولم يوجع عليه بخيل ولا ركاب له خاصة وليس لاحد منه شيء الا ما اعطاه هو منه ثم قال وما كان في القرى
من مهربات من لا وارث له فهو له خاصة وهو قوله عز وجل ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الحديث وطأصل المعنى المستفاد من صحيح
الاخبار ان ما افاء الله على رسوله بلا قتال يكون من جملة الانفال المختصة به ثم من بعده بالامام م وانما يفعل في ذلك ما يشاء وليس
لاحد فيها نصيب وهذا الحكم مقطوع به عند الاصحاب بقول بعض المفسرين انهم لم ينظف قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى
الاية على ما قبلها لانها بيان لها غير اجنبية منها بين رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيها ما يصنع في الفقه وامره ان يضعه حيث يضع الحسن من الغنائم على
والقيح في التوجيه ان يقال ان هذه الجملة متنافية وذلك لان الفقه لما كان شاملا للنبية والانفال كما عرفت حيث دل على القسم
الثاني بقوله فما اوجعتم اشترط ذلك بالسؤال عن القسم الاخر فبينت ثم بالاية الثانية ويدل على ذلك ما ذكره في الرواية المروعة عن

الشيخ محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد قال حدثنا بعض اصحابنا رفع الحديث قال الحسن من خست شيئا الى ان قال وما كان من فتح لم يقاتل عليه ولم يوجع عليه بخيل ولا ركاب له خاصة وليس لاحد منه شيء الا ما اعطاه هو منه ثم قال وما كان في القرى من مهربات من لا وارث له فهو له خاصة وهو قوله عز وجل ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الحديث وطأصل المعنى المستفاد من صحيح الاخبار ان ما افاء الله على رسوله بلا قتال يكون من جملة الانفال المختصة به ثم من بعده بالامام م وانما يفعل في ذلك ما يشاء وليس لاحد فيها نصيب وهذا الحكم مقطوع به عند الاصحاب بقول بعض المفسرين انهم لم ينظف قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الاية على ما قبلها لانها بيان لها غير اجنبية منها بين رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيها ما يصنع في الفقه وامره ان يضعه حيث يضع الحسن من الغنائم على والقيح في التوجيه ان يقال ان هذه الجملة متنافية وذلك لان الفقه لما كان شاملا للنبية والانفال كما عرفت حيث دل على القسم الثاني بقوله فما اوجعتم اشترط ذلك بالسؤال عن القسم الاخر فبينت ثم بالاية الثانية ويدل على ذلك ما ذكره في الرواية المروعة عن

من يراث من لا وارث له الخ حيث لم يجعل بينهما ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال سمعت يقول النبي والافعال ما كان
من ارض لم يكن فيها هراة الكماء وقوم صولحو واعطوا من يديهم وما كان من ارض حرة او بطن واد فهو كله من النبي فهذا الله طريقه
فما كان الله فهو رسول الله يصنع حيث يشاء وهو الامام بقدر الرسول وقوله ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجنته عليه من خيل ولا نكا
قال لا ترى هو هذا وما قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى هذا بمنزلة المغنم كان ابي يقول ذلك ليس لنا فيه غير سهمين
سهم الرسول وسهم العربي ثم من شركاء الناس فيما بقي فان قيل هذا التوجيه لا يستقيم لان مقتضى هذه الآية قسمه جميع ما افاء الله
على من ذكره من اهل الواجب لهم انما هو المحسن ومن ذلك يعلم ان في دلالة الرواية انهم نظر الضميمة انهم في العينة سهمين والشركاء
الناس فيما بقي قلت يمكن ان يكون المعنى الله فيها حق والرسول حق وكذا الباقي وهو المحسن وحاصل المعنى انه تقسم اشارة بغنى الايجاب
بالخيل والركاب الى عدم استحقاق الناس شيئا فيما افاء الله ولزم من ذلك ان جميع ما افاء الله على رسوله لفرقة ثم بالافاء واقضى
ذلك ان ما افاءه من اهل القرى يكون كله للجاهدين لانهم اخذوه بالايجاب بين سبحانه ان الله ورسوله وذريته سهمان لان ذلك تشبيه
ثم على يد رسول الله وحاشة لهم وحيث ان يكون الاشارة بالآية الاولى الى الافعال وقوله ما افاء الله من اهل القرى اشارة الى مخرصة
كسبهم والصفر ونحوه من غير القرى التي انتهى فرقة عربية فانها ليست من القمام حقيقة حتى يكون المتعين له المحسن خاصة وليست من الافعال
حتى تكون خاصة له صلى الله عليه واله بل هي في حكم العينة في اصل متهمتها بين الله ورسوله وذريته ولعل في قوله في الرواية المذكورة
بمنزلة المغنم ولم يقل مغنما اشارة الى ذلك واما توجيه الرواية على المعنى الثاني يمكن ان يكون المراد من الناس الثلثة الاصنام من بينها
والشركاء معهم في الباقي اي يكون للامام الثلج وهو سهم الله ليكون له ثلثة اسهام والثلثة الباقية لغيرها سهم ويدر
على ذلك ما رواه في الكافي عن سليمان بن قيس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول عن النبي صلى الله عليه واله الذي عني بنو القرى الذين قرعهم بنفسه وذرية
صلى الله عليه واله فقال ما افاء الله على رسوله من اهل القرى لله الى قوله والمسكين متاخاخرة ولم يجعل لنا سهمها في الصدقة اكرم الله
واكرمنا ان يطعننا او ساء ما في ايدي الناس ونحوه ودون جمع البيان عن المهاجرين عن علي بن الحسين عليه السلام قال وقال جميع
هم ياتي الناس عامة وكذلك المساكين وبناء السبيل انتهى هكذا يمكن توجيه الرواية على المعنى الاول بقرينة كون ذلك من المحسن الذي
هو الحق الثابت لهم في المغنم ويمكن جعل الرواية على التقية قوله كيلا يكون الآية موعلة لانقسام النبي الخاص الى الانعام المذكورة
من حق النبي ان يعطى الفقراء ليكون لهم بلغة يعيشون بها لادولة بين الاغنياء يتداولون ويدور بينهم كما كان في الجاهلية ان رؤسا
منهم كانوا يتاثرون بالنعمة لانهم اهل الزاينة والدولة والعلية والمغنى كمالا يكون اخذوا ثلثة واثرة جاهلية ودون يعجزون الاجبا
عن الرضاة من بعض الاسلام وشرائع الدين والبراءة من نفي الاغنياء وشردهم وادى الطرداء النساء وجعل الاموال ولتبين الاغنياء
واستعمل الفقهاء مثل معوية وعمر بن العاص وقتل الانصار والمهاجرين واهل الفضل والصلاح من السابقين قوله ما اتاكم الرسول
اي من امر النبي والنعمة فخذوه اي تمسكوا به لانه واجب الطاعة وهو حلال لكم وما نهيككم عن ابائكم من ذلك فاجتنبوه ودون
اخبار اهل البيت عليهم السلام ان الله قد فوض الى رسوله امر الدين والى الائمة صلوات الله عليهم قوله واقول الله ان الله شديد
العقاب لا يخفى ما فيه من المباعدة في النهي عن مخالفة الامر وكتاب الصوم وفيهايات الاولى
في سورة البقرة كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وقد خصص المؤمنين بالخطاب والصيام والصوم مصدران
لصلم وهو لغة الامساك وشرحا هو السبادة المعروفة في الامساك عن اشياء مخصوصة على وجه مخصوص عن هو على صفات مخصوصة
قوله كما كتب الخ يجوز ان يكون التشبيه في اصل الصوم اي فرض عليكم الصوم كفرضه على من قبلكم من الامم فان الصوم من السبادة القديمة
وجوز ان يكون التشبيه فيه من حيث العدد والوقت المبين بقوله ايما ويقول شهر رمضان اي فرض عليكم صيام شهر رمضان كما فرضه
على الذين من قبلكم ويكون المراد من قبلنا الانبياء والاولياء يدل على ذلك ما رواه في الفقيه عن سليمان بن داود المزني عن حماد
بن فضال قال سمعت ابا عبد الله يقول ان شهر رمضان لم يفرض الله صيامه على احد من الامم قبلنا فقلت له فقول الله عز وجل على
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فقال انما فرض الله صيام شهر رمضان على الانبياء ودون الامم ففضل الله به هذه الامة وجعل
صيامها فرضا على رسوله وعلى امتهم وفي الحقيقة التجاذبية ثم اثر نابه على نازل الام واصطفاه بفضل الله واهل الملل ودون
ايهم في الفقيه عن الحسن بن علي بن ابي طالب انه قال جاء نضر بن اليهودي الى رسول الله صلى الله عليه واله فساله عن مسائل كان يفتاها

هذا في كتاب الصوم
الكتاب الثاني في الصوم

في شرائط الحكماء

انما قال له لاني شئ فرض الله عز وجل الصوم على امتك بالتهار ثلثين يوما وفرض على الام اكثر من ذلك فقال النبي ص ان ادم لما
اكل من الشجرة بقي في بطنه ثلثين يوما فرض الله على ذرية ثلثين يوما الجوع والعطش والذي باكلونه بالليل فضل من الله عليهم وكذلك
كان على ادم فرض الله ذلك على امتي ثم تلا هذه الآية كتب عليكم الصيام الى قوله اياما معدودات قال اليهودي صدقنا محمد قوله لعلمكم
تتقون اي المخاصي فان الصوم يكسر الشهوة التي هي منشا المخاصي وروى في جود الاخبار عن الفضل بن شاذان عن الرضا ع ان الله ص
امرا بالصوم لكي يبرز الم الجوع والعطش فيستدلوا على فقر الاخرة وليكون الصائم خاشعا ذليلا مستكينا ما جودا محتسبا عارفا صابرا
لما اصابه من الجوع والعطش فيستوجب الثواب مع ما فيه من الانكسار عن الشهوات ويكون ذلك واعظا لهم في العاجل وايضا لهم على ما
ما كلفهم ودليلا في الاجل ولا يبرز فواشدة تبلغ ذلك على اهل الفقر والمستكة في الدنيا فوذا اليهم ما افترض الله عليهم في مواهمهم
وهنا فوائد **الاولى** في قوله الذين امنوا يقبض على خلق هذا الحكم بالمكلف لان الايمان عبارة عن التصديق والاذعان بالوجود
الوعيد الموقوف على بصور الاطراف وذلك لا يحصل الا من البالغ العاقل فيخرج الصيغ والجهون ونحوها **الثانية** في قوله ضالي
لعلمكم تتقون اشارة الى ان التكليف التبعية الطائفة مفرقة الى الطاعات اجتنابا لكثير من المخاصي كما مر في قوله ان الصلوة تنهى عن
المعصية وفيها ايضا منافع دينية كما في قوله ثم ولكم في العضاص حيوة وقد ورد في الاخبار الواردة في بيان علل محرمات الهزات منافع
شئ **الثالثة** في قوله كما كتب على الذين من قبلكم اشارة الى الترتيب الى الفعل والتسليم لهم فيعيد التاكيد في الحكم لما يحصل من الانسياق
للتفكير والتحريض لها على الفعل **الثانية** في التوراة المذكورة اياما معدودات فمن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وعلى الذي
يظفونه فدية طعام مسكين فمن طوع جيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون استجاب اياما على الظرفية والعاملية
الصيام وعمل الصلوات المرفعة جازا وروى في القرآن ولا يضركم الفصل هنا بالاجتناب لان المعنول ظرف بكنية بوجه الفعل ويجوز ان يكون
العامل كتب او مقدرا اي صوموا ومعنى معدودات موقفات بعد معلوم ويمكن ان يكون المراد فليل جريا على المتعارف من التغيير
ذلك عن القليل واختلاف المستوفى في المراد بالايام المعدودات والظاهر انها شهر رمضان على طريق الاجال والتفصيل لانه وقع
في النفس لانه تم اوجبا ولا الصوم ثم كونه اياما معدودات ثم كونه شهر رمضان وبهذا قال لاكثر وهو الذي يظهر من الروايتين
المذكورتين وقيل انها كانت ثلثة ايام من كل شهر او يوم عاشورا ثم دنع بشهر رمضان والصواب ما ذكرنا من ان مستحق الايام
الاية بقدر اول جميع المكلفين في جميع الاحوال لكن قد استثنى من ذلك جماعة بعض القرآن او بالاجماع اما لان فيه حرجا واما
لفقد بعض الشرايط المعبرة في الفقه شرعا ولندكر ذلك في جملة فوائد **الاولى** المرض هو ما يعلم من بعض القرآن والاطلاق لا يثبت
كل مرض وبما اخذ بعض العامة فاج الاطوار بطلقة واعتبر بعضهم ان يجهد الصوم جهدا لا يحتمل وتوسط اصحابنا في ذلك ونحو
بمرض يضطر الصوم بزيادة او بسبب البرء وبطوئه او بحدوث مرض اخر والرجوع في ذلك الى المكلف نفسه فتق عليه على طنة حصول ذلك
بامادة او تجربة او قول عارف من اطباء وجب عليه الاطوار وبشهادة ذلك مع الاجماع ما رواه الشيخ في الحسن عن ابن اذينة قال كتبت
الى ابي عبد الله ع امثله ما حدث المرض الذي يعطر صاحبه والمرض الذي يدع صاحبه الصلوة فقال بل الانسان على نفسه بصيرة وقال
ذلك النبي هو اعلم بنفسه و ما رواه ابن بابويه في الموثق عن بكر عن زرارة قال سألت ابا عبد الله ع ما حدث المرض الذي يعطر به الرجل
ويدع الصلوة من قيام قال بل الانسان على نفسه بصيرة هو اعلم بما يبطئه و ما رواه في الصحيح عن جابر عن ابي عبد الله ع قال الصائم اذا
خاف على عينه من الرماد افطر وقاله كلما اضرب بالصوم فالافطار له واجبة في صحة الاذنى حدة انه اذا لم يستطع ان يتحرر و ما رواه
القياسي في تفسيره عن ابي بصير قال مثلت ابا عبد الله ع عن حدث المرض الذي يجب على صاحبه فيه الاطوار كما يجب عليه في السفر في قوله
من كان مريضا او على سفر قال هو مؤتمن عليه مفوض اليه فان وجد ضعفا فليفطر وان وجد قوة فليصم كان المريض على ما كان ونحو
ذلك من الاخبار **فخرج** الصحيح الذي يخشى المرض بالصيام هل يباح له الاطوار ام لا احتملان وظاهر الاية بشهادة المثنى في ظاهر صحيح
المذكورة يشهد للاول وبشهادة الاية ظاهرا قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله يريدكم اليسر ولا يريدكم العسر **الثانية**
السفر وهو اي ما علم من بعض القرآن وقد علم ما مر في كتاب الصلوة بيان حله وبقيته واحكامه وقول الصادق ع ما بين الاطوار والقبض
واحدا اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت وقوله على سفر اي على حال يصدق عليكم فيها كونكم مسافرين فاطلاقها يدل على انه متى
ذلك ولو في غير النهار وان لم يبيت النية للسفر افطر الى ذلك ذهب المصنفين وعلى ابن ابي عمير وابن ادرس يدل عليه ايضا

يكون ان
يكون المراد
من ذرية ادم
هنا الانبياء
نحوه

في شرائط الحكماء

في شرائط الحكماء

في شرائط الحكماء

في شرائط الحكماء

ما رواه الشيخ عن عبد الله بن أبي السهم في الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال يعطرون خراج قبل ان تنبأ النبي ﷺ فذهبوا
منهم المعيد وابن الجعد الى نهران حصل الخروج قبل الزوال وجبا لفرضه الصلوة والصوم وان كان بعد الزوال وجبا التمام في الصوم والتم
في الصلوة والى ذلك ذهب ابو الصلاح الا اذا وجب مع الخروج بعد الزوال الصوم والقضا يدل على هذا القول ما رواه الشيخ
الحسن وابن ابونير في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم قال فقال ان خرج
بيته قبل ان ينصف النهار فليطهر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه وفي الصحيح عن الحلبي عن محمد بن مسلم ع
ابي عبد الله ع قال اذا سافر الرجل فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم وبعد منه من شهر رمضان وما رواه في الكافي
في الحسن عن عبيد بن ذرارة عن ابي عبد الله ع في الرجل يسافر في شهر رمضان بصوم او يعطرون فقال ان خرج قبل الزوال فليطهر
خرج بعد الزوال فليصم ونحوها موثقة بعبيد بن ذرارة ابق عن ابي عبد الله ع وصحة هذه الاخبار واختار هذا القول اكثر المشايخ
وقال الشيخ في النهاية اذا خرج الرجل الى السفر بعد طلوع الفجر اتي وقت كان من النهار وقد كان بيت نيت من الليل للسفر وجب عليه
الاطوار وان لم يكن قد نيت نية من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه تمام ذلك وليس عليه قضاء ثم قال ومضى بيتا السفر من
الليل ولم يتقوله الخروج الا بعد الزوال كان عليه ان ينك بقية النهار وعليه القضاء وهذا يدل على اعتبار النية من الليل والخروج
قبل الزوال جواز الاطوار قال في كتاب الاخبار اذا نيت نية وخرج قبل الزوال وجب عليه الاطوار وان خرج بعد الزوال استحب له ان
الصوم وجاز له الاطوار وان لم يكن قد نوى السفر من الليل فلا يجوز له الاطوار على وجه استدلال ذلك بما رواه عن سلمان بن محمد
قال سالت ابا الحسن ع عن الرجل يوى السفر في شهر رمضان فخرج من اهله بعد ما يصبح قال اذا صبح في اهله فقد وجب عليه صيام
اليوم الا ان يدع دجاجة وهذا الخبر يمكن حمله على ما اذا نوى السفر في ظرف الشهر من دون ان يبيت يوما خاصا فيستحب حصول ذلك
في جواز الاطوار فيدل على اعتبار نية النية وعنه ابي الحسن موسى ع في الرجل يسافر في شهر رمضان فيعطرون منزله قال اذا حدثت
في الليل بالسفر فطرا فخرج من منزله وان لم يحدث نفسه من الليل ثم بدا في السفر من يومه ثم صومه وعن صفوان بن يحيى عن
عن ابي بصير قال اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فاتم الصوم واحتد به من رمضان ولا يخفى ما في هذه الاخبار من
الشديد ويستدل بالجمع بينها بما يرفع الاختلاف بالكلية وذلك لان مقتضى الروايات المستمرة لنية السفر من الليل ان نوى ذلك لزم
الاطوار وان خرج بعد الزوال والالزمة الصوم مطلقا ومقتضى رواية عبد الله بن ابي لزم الاطوار مطلقا ومقتضى رواية الحلبي في
اتقانها في الاطوار وعدمه هو الخروج قبل الزوال وبعده خاصة فالقول على ما يوافق ظاهر القرآن من هذه الاخبار كما هو القول
قوي ويشهد له قوله في عدة اخبار اذا قصرت افطرت ونحوها مما دل على اطلاقه على الزوال والافطار في السفر والاقرب من جهة الجمع
انه ان نواه من الليل وخرج قبل الزوال فعين الاطوار وان خرج بعده جازا لا انا لافضل الصوم وان لم يوه من الليل فان خرج قبل
الزوال فهو بالخيار الا ان افضل الاطوار وان خرج بعده فذلك الا ان افضل الصوم ويشهد له ما رواه الشيخ في ذوات الصحيح
عن دنا عن موسى قال سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يريد السفر في شهر رمضان فقال اذا صبح في بيته ثم خرج فان شاء صام واد
شاء افطر قوله يريد السفر في شهر اتم اي يقصده في جملة الشهر وليس المراد ان يبيت في ليلة معينة ليوم بعينه ولعل الجمع بينه وبين
سلمان المذكورة بعد الاغماض عن التمسك بها على الخروج بعد الزوال ويكون على جهة الاختيار وهذا على الخروج قبله وحسب
العلامة في لفت على الخروج بعد الزوال وقال ان القول بذلك ليس بجديد عن الصادق ع قال ولو قيل بالقبح مطلقا اذا خرج المسافر
ان اصبح كان وجها قويا وبه يحصل الجمع بين الروايات المختلفة وحمل بعض المناظر على ان المراد انشاء خروج بعد الزوال فيصوم
ان شاء خرج قبله فيفطر ولا يخفى ما فيه من البعد والظاهر حمل رواية سليمان على النية لان فقهاء العامة جدا اجمعا لو لم يلبس
بالصوم اقل النهار ثم سافر في انشاء لم يجز له الاطوار **الثالث** قوله عدة من ايام اخر الموصوف هنا مدكر فقياس الصفة
لاخر ولكن الموصوف لما كان مدكرا لم يعقل جاز في صفة ان تجري مجرى صفة جميع المؤنث وقدر في الرفع اي فلينه عدة لحوادث
او فرضه عدة وبالنسبة اي فليصم ومقتضى ذلك انها لا يترخصان في الصوم في تلك الحال وان الاطوار عزيمة وقد تضافرت
الاخبار المروية عن معدن الوحي والتبريل الاله في حصة ذرارة عن ابي جعفر ع قال سمى رسول الله ع قوما صاموا من افط
وقصر عصا فقال هم العصابة الى يوم القيمة وانا نفر ابناهم وابناء ابناهم الى يومنا هذا وفي صحيح صفوان بن يحيى عن

الاصحاح
في النية
اول الليل
بالفقد
من اخر
طوال
هنا

في رواية
عن ابي بصير
عن ابي عبد الله
ع في الرجل
يسافر في شهر
رمضان فيعطرون
منزله

في فواضع سقوطه

في فواضع سقوطه

في فواضع سقوطه

الحسن انه سئل عن الرجل يبيت في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من البر الصيام في الشهر وخبره لك من الاخبار وهو ما اجمع عليه اصحابنا ايما ووافقنا عليه كثير من الصحابة وقال اكثر العامة ان الافطار على الرخصة وهو بمنزلة عن الصواب لا تخلف ظاهر الكتاب فقول هذا لو ضامنا ما لم يكن الحكم كان ذلك غير محذور وغير مخرج عن عهدة التكليف بالقضاء الا ان ذلك لا ينسب الى شهر رمضان غير من الصوم الواجب فيعلم حكمه من السنة وقد روت الروايات الكثيرة على المنع من ذلك سابقا اما استثنى وهو من باب الاصحاب الا ما ينسب الى المعين من انه يجوز صوم ما حدا شهر رمضان من الواجبات في السفر وهو ضئيف واختلفا لاصحابنا فيمنعوا المند سفره فيلجوا في الجواز فيلزم مع الكراهة وقيل المنع الا ما استثنى وهو الاحوط ويصح الصوم من له حكم المقيم كما علم في كتاب الصلوة ثم ظاهر اطلاق العدة يقتضي التبرؤ في القضاء بين المتابعة فيه والتفريق وهو المشهور بين الاصحاب الا انهم اختلفوا في ايها افضل فقال الاكثر باستحباب المتابعة لما فيه من الاحتياط للبراءة والمساعدة الى الاقتبال والحذر من الموانع الساترة والصومات الدائرة على ربحان المتابعة الى الجزاء ويدل عليه صحيح ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال من افطر شيئا من شهر رمضان في عدن فان قضاء متبعا فهو وان قضاء متفرقا فحسن في صحيح الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اذا كان على الرجل شيء من شهر رمضان فليقضه في اقل شهر شاء ايا متباعدة وان لم يستطع فليقضه كيف شاء ويحص الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن قال قلت فان بقي عليه شيء من صوم رمضان ايقضه في ذي الحجة قال نعم ونقل هنا قولان اخوان حكاهما ابن ادريس في مسأله عن بعض الاصحاب احدهما استحباب التفريق والاخر المتابعة في ستة ايام والتفريق في الباقي ودليلهما غاي صالح لمعارضته ما ذكرنا ثم ظاهر اطلاق ايها انه لا يجب ان يكون القضاء على الفور وهو المعروف من مذهب الاصحاب ويدل عليه ايضاً الروايات المذكورة وغيرها وادبها بظاهر من عبارة ابي الصلاح القول بوجوب المؤقتة وهو ضعيف مع امكان حمل عبارة على ما كذا لاستحباب التبرؤ وقوله وعلى الذين يطيقونه يكون الصبر واجبا الى الصوم او الى الاطعام بموئنة المقام واسما بعض الاخبار بذلك ففي تفسير علي بن ابيهم منسوب الى الصادق ع على الظن من كلامه انه من شهر رمضان فافطر ثم صح ولم يقص ما فات حتى جاء شهر رمضان اخر فليمن ان يقضي تصدق عن كل يوم مدام يطعم وروى في الكافي في الموثق عن ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فليطعموا مستكين فقام الذين يطيقون الصوم فاصابهم كبراه عظاما وشبه ذلك فليمن لكل يوم مدام قال في جمع البيان قد روى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال وعلى الذين كانوا يطيقونه وذكر مثل فلي هذا في الآية حذف ومثله كثير في القرآن وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في قول الله عز وجل وعلى الذين الدين الآية قال الشيخ الكبير الذي باخذ العطاش وفي صحيحه اخرى عن محمد بن مسلم قال في الجعفر يقول الشيخ الكبير الذي به العطاش لا حرج عليهما ان يظروا يصدق كل واحد منهما في كل يوم مدام طعام ولا قضاء عليهما فان لم يقدر اقل شيء عليهما ونحوه روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع الا انه ذكر الصدقة بمدين وروى ابن ابوي نيف في كتاب الفقيه عن ابيهم بن ابي زياد الكرخي انه قال قلت لابي عبد الله ع رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاضعف ولا يمكنه الركوع والسجود فقال ليوم برأيه اياه الى ان قال قلت له فالصيام قال اذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه فان كان له مقدرة فصدقة مدام الطعام بدل عن كل يوم احب الي ان لم يكن له بد من ذلك فلا شيء عليه وهذه الاجاب صريحة الدلالة على ان الصدقة بمدين على القادر ومنها يعلم مرجع التميز في الآية الكريمة وان لا فرق بين من اطاق الصوم بمشقة وبين من لم يطقها عادة وبين من لا يطيعه اصلا وهذا هو المشهور بين الاصحاب وقال في جمع البيان وعندها ان كان قادرا فادان ولا مند واحد ولا عرف هذا القول الا للشيخ في نية التهذيب ولم تقف على ما يدل على هذا التفصيل والرواية المذكورة عن ابن مسلم مطلقة وحملها على الاستحباب جمعا لا بدعية كما يحل ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قلت له الشيخ الكبير لا يقدر يصوم فقال يصوم عنه بعض ولده قلت فان لم يكن له ولد قال فاد في قرابته قلت فان لم يكن قرابة قال يصدق بمدين في كل يوم فان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه فان صيام الولد والقرابة محمول على الاستحباب وقيل انما يجب الفدية على من اطاق الصوم بمشقة انما من لا يطيعه فستقط عنه والى هذا القول ذهبنا المعين والمرضى وسلا روايت ادريس والعلامة في الحج ونقل في المتن عن اكثر علماءنا واستدل بالعلامة بمفهوم الآية وبالاصل ولا يخفى ما في ذلك انما الاصل بمدين عنه بالادلة المذكورة وانما المفهوم فهو ما من قبل مفهوم الوصف وعلى القول بحجة فقد عرفت احتمال ارجاع التميز الى الاطعام او قل معنى من كان يطيعه كما عرفت احتمال

هذا هو الأصل في الصوم

هذا هو الأصل في الصوم

الوقت
الضيق
الغنى والكلال
والأحيا
من

كون الآية منسوخة بقوله من شهد منكم الشهر فليصمه كما يقول بعض العامة وبالحجة دلالة هذا المفهوم خبر مسلم ولم ينعقد هذا
التفصيل على دليل سوى ذلك كما اعترف به الشيخ في باب والآثار المذكورة وغيرها مطلقاً بثبوت الغدية فيجب العمل بها واعلم ان مقتضى
ان الشيخ والشيخ لا يجيبان القضاء جليهما مع التمكن وهو ظاهر الاكرو ويظهر من الحق القول بوجوب القضاء واطلاق الادلة بدفعها
ذو العطاء فالظاهر ان تلك الاطلاق الرواية بسقوطه وقيل يجيب القضاء عند حصول البرء من ذلك الداء وقيل ان كان من جواز الزوال
يجب على صاحبه القضاء بعد البرء ولا كفارة اختاره العلامة في جملة من كتب لانه مرض فلا يقبل عليه الكفارة مع القضاء كثير وقيل ان
خبره جواز الزوال فلا يجيب القضاء ولا كفارة لوربى على خلاف الغالبية ذهب اليه سائر بعض المتأخرين واطلاق الدليل بدفع ذلك
بحوزلدى العطاء التمثيل من الشرب وغيره او يجيب الاقتصار من الشرب على ما تدفع به الضرورة قال الاكرو بالاول لاطلاق الاخبار
قبل الثاني لثبوتها عن ابن عبد الله في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه قال يشرب بقدر ما يسكن ريقه ولا يشرب حتى يروى
والظاهر موده هذه الرواية غير ذي العطاء الذي هو الداء المعروف فلا يباحض الاخبار المطلقة الواحدة فيه وانما الحامل للمقرب
القبلة الذين سواء كان خوفهما على انفسهما او على الولد كما صرح به بعض اصحابها فليجوز القضاء بلا خلاف بين علماء الاسلام كما قاله
في المتن والمختلف وانما الكفارة فالظاهر انها واجبة لصحة محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول الحامل للمقرب والمرضع القبلة الذين
خرج عليهما ان يفطر في شهر رمضان لانهما لا يطيقان الصوم وعليهما ان تصدق كل واحد منهما في كل يوم يفطر فيه بمدة من طعام
عليهما قضاء كل يوم يفطر فيه بقضائيه وقال بعض جلسائنا وهو مدعي الشافعي ان اذا كان خودهما على انفسهما فليجوز القضاء دون
الكفارة واطلاق الرواية بدفعه قوله ومن شقوع خير بان اعلم اكثر من مسكين واحد او اطم مسكين الواحد اكثر من قدر الكفارة او
زيادة الادام فتوى النطق بذلك خير له واحسن وان تصوموا خير لكم اي صيامكم خير لكم لما فيه من المصالح الكثيرة والمزايا العظيمة
والظاهرة وان ثواب الصيام للضعيف الفادرا اكثر من ثواب الغدبة العاجز انكم تملكون ما فيه من المصلحة او الفضيلة وان كنتم من
اهل العلم والتميز فيكون فينا اشارة الى فضيلة الصوم وقضائه كثيرة على ما جاءت به الاخبار ويحتمل ان المعنى ان الصيام لمن لا
يطيقه لا يجهد ومشقة من الضعيف وذو العطاء والحامل قليلة الذين خبر من الافطار مع الغدية وذلك لان غاية ما يستند
من الاخبار وكلام اصحابه هو جواز الافطار لهم لا وجوبه وانما المرجح من المسافر قليل كذلك لما عرفت من دلالة ظاهر الآية والروايات
على وجوبه وعرضان من صام في تلك الحال مع عدم بدى الشيخ عن عتيق بن خالد قال سألت ابا عبد الله عن رجل صام وهو مريض
قال تم صومه ولا يبيد بمجرده وحمله على من كلفه في حال لم يضرب الصوم به ولم يكن بلغ الى حد وجوب الافطار فليجوز هذا يمكن دخول هذا
الفرد من المريض في جملة من يكون الصيام خيراً له وهذا فابدان **الاول** في الاصحاب اختلفوا فيما يستمره المرض الى رمضان اخر من
الاكرو الى ان يصوم الحاضر ويقتضاه الاول لكن يصدق عن كل يوم بمدة من طعام وهو الاقوى الصحيح زيادة عن ابي جعفر في الرجل
يمرض في ذلك شهر رمضان ويخرج وهو مريض فلا يصح حتى يذرك شهر رمضان اخر قال يصدق عن الاول ويصوم الثاني وان كان
صح فيما بينهما ولم يصمه حتى ادرك شهر رمضان اخر صامهما جميعاً ويصدق عن الاول وحسنه محمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله
قال سألنا عن رجل مرض فلم يصم حتى ادرك شهر رمضان اخر قال فقال ان كان قد برئ ثم توفي قبل ان يذرك رمضان الاخر صام لك
ادركه وصدق عن كل يوم بمدة من طعام على مسكين وعليه صيامه وان كان لم يزل مريضاً حتى ادرك رمضان اخر صام الذي ادركه
وصدق عن الاول لكل يوم بمدة على مسكين وليس عليه قضاء **والثاني** في الاصحاب اختلفوا في القبح الكافي عن ابي عبد الله عن علي بن جعفر
عن اخيه موسى بن جعفر قال في المعتبر مع ظهور هذه الاخبار واشهادها وسلامتها من المعاصرين يجيب العمل بها وحكي في المستبر
والتمس عن ابي جعفرين باويرة او جنة هذه الصورة القضاء دون الصدقة وحكاها في الخ عن غيره من الاصحاب ايتم واستدل له بمؤ
الاية الشريفة وقوله في العبرة ان هذه الاخبار الدالة على سقوط القضاء مرتبة من طريق الاحاد فهي لا تعارض
وهو ضعيف لما قرئ في اصول من يثبت جواز تخصيص مؤم القرن بها وتقييد مطلقته ونقل الشهادة الدوس عن ابن الجندان
عليه القضاء والصدقة احتياطاً ويدل عليه ما رواه الشيخ عن جماعة قال سئل عن رجل ادرك رمضان وعليه رمضان قبل
ذلك لم يصمه فقال يصدق بدل كل يوم من رمضان الذي كان عليه بمدة من طعام وليصم هذا الذي ادركه فاذا افطر فليصم من
الذي كان عليه فاذا كنت مريضاً فمض على ذلك رمضان لم اصم بهن ثم ادركت رمضان فاصدق بدل كل يوم فامض بمدة من طعام

في نواضع شريعة

ثم عايناه الله وصمنه من واجب هذه الرواية ولا يصفى الشد وتانياً بالحمل على الاستصحاب مما بين الأدلة وبرئانه ما رواه
 الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال من فطر شيئاً من شهر رمضان في هذا ثم ادرك رمضان آخر وهو من غير
 فليصدق بمداكل يوم فاما انما في صمت وضعت **فروع** الاول على القول الاول لو صام ولم يكفر هل يكون حراماً لا الظاهر
 انه لا يكون حراماً ولا لكان قولاً بالتخيير وهو خلاف ما صرحوا به وهو الذي يظهر من الاخبار المذكورة وصح في الخبر بالاجزاء وهو
 ضعيف الثاني ان الصدقة بمدة مطلقاً وهو الذي دل عليه الروايات المذكورة وقال في النهاية مع التمكن مدان ومع عدمه مد
 ولم نفت على ما يدل عليه الثالث ان التقدي هذا الحكم اعني سقوط القضاء لزوم الكفارة الى من فاته الصوم بغير المرض من الاعذار
 ثم حصل له المرض المستمر واليه ذهب جماعة منهم الشيخ في ذلك وبذلك عليه صحة بن سنان المذكورة بل والطلاق صحة زيادة وهذه
 جماعة الى عدمه متمسكة بما يسمون ما دل على لزوم القضاء وجوابه انه قد فسخ بما ذكرنا الرأى انه لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء
 غيره من الاعذار فالظاهر لا يعتد به هذا الحكم بل يتعين القضاء عملاً بمقتضى العموم وعدم ما يدل عليه بخصوص ويحمل القول
 بالتقدي وهو بعيد الخامس هل تنكر في التدين قطع به في التذكرة وقيل لا تنكر لصالاة البراءة وهو خير المنة وهو
 الاظهر السادس حكم فوات بعض شهر رمضان حكم فوات الكل السابع لا فرق بين فوات رمضان واحداً واكثر فيصوم الحاضر ويقتض
 عن ما فات عن كل يوم بمداكل يومين باويرة في كتاب من لا يضره الغيبة القول بل يوم قضاء الثاني بعد الثالث والصدقة عن الاول
 وهو ضعيف الثامن متى الصدقة المذكورة هو المسكين كما يظهر من الروايات المذكورة وقيل متى استحق الزكاة **التبني**
 اذا ترك الصوم لم يرض ثم روي فانه عازماً للقضاء فليكن القضاء خاصة وان تركه فانه فليكن مع القضاء فدية كذا قال المحقق في التبع
 تبعاً للشيخ في يومين كما في الاخبار وبه قال الاكثر وظاهرهم ان المتهاون هو غير العاذم على القضاء حيث جعلوه فيما العاذم استدلالاً
 من سلم المذكورة حيث علق فيها الحكم على المتواني الشرعية العلة في ذلك ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله قال اذا مرض الرجل من
 رمضان الى رمضان ثم صح اي عند الثاني فاماً عليه لكل يوم افطره بيطعام وهو مد لكل مسكين قال وكذلك بقى في كفارة البين
 وكفارة الظهار مداً وان صح فيما بين الرمضانيين فاماً عليه ان يقضى الصيام وان تهاون به وقد صح عليه الصدقة والصيام جميعاً
 لكل يوم مداً اذا فرغ من ذلك رمضان وبوجه الدلالة انه قد افرد المتهاون الصحيح بالتحسين وجعله فيما للضعف مع حضور الواجب عليه
 بالقضاء فبقي ان يرد بالمتهاون غير العاذم على القضاء لا بالحق بالعقوبة حيث اخر الواجب الى بدل وبذلك عليه ايضاً مع الاستدلال
 بالطلاق الية فاتها انما تضمنت القضاء خاصة كما قاله في الصحاح وذلك لا يستلزم عدم المزمع فليكن الحكم عليه لا يدل على ما ذكره
 من التفصيل فاما روايتنا بن جبير فلا بد لانه فيها ايضاً وذلك لان قوله اذا مرض الى رمضان ثم صح اي عند رمضان الثاني فيجب عليه
 صومه وقوله فاماً عليه الخ اي من رمضان الاول الذي تركه بسبب المرض وقوله وان صح فيما بين الرمضانيين اي ان صح فيما بينهما لم
 يصح حتى دخل الثاني فاماً عليه ان يقضى الصيام اي في صيام رمضان الثاني وقوله فان تهاون وفي بعض النسخ بالواو وهو هنا
 بمعنى القاء والغرض من هذا الكلام الاشارة الى انه ان كان تركه لقضاء الاول في هذه الحال تهاوناً اي لا عند فليكن القضاء والقدر
 جميعاً بعد فراغه من صيام الثاني وبذلك يفهمه على انه اذا كان الترك لعذر كالسفر والحضر نحوها فليس عليه الامران جميعاً بل
 عليه احدهما خاصة وهو الفدية لانه لا اختياراً **باب** ما بقى على ذلك ويظهر من هذا انه لا دلالة لها على ان المتهاون غير العاذم على القضاء
 كما قاله بل المراد منه الترك لعذر وان تركه لا عند كان عليه الامران ومن تركه لعذر كان عليه الفدية خاصة واليه ذهب
 جماعة منهم الصدوقان والمحقق في المسبر والشهيدان ولزوم الامر من غير العاذم هو المشهور بين الاصحاب خالف في ذلك
 ابن ادريس فاجب القضاء خاصة استدلالاً بالطلاق الية واعتماداً على ان اخبار الاحاد ليست بحجة وانها لا يمتد بها الاطلاق
 القران وهو ضعيف **فروع** هل يختص هذا الحكم بما اذا كان الفوات بالمرض ام يتعدى الى الفوات بغيره من الاعذار كالسفر والظن
 الروايات الاول وهو الذي ذكره الاكثر وفصل في الخ **باب** الثاني فيما اذا كان لا خير القضاء وتانياً لا اكفاء بالقضاء اذا كان
 الثاني بغير زمان واستدل على الثاني بغير ما دل على وجوب القضاء التام من المعارض وعلى الاول بان الكفارة وجبة اعظم
 الاعذار وهو المرض ففي الادون اولي قال وليرى للدين ابا لياس في شيء كما توجه بعضهم بل هو من كمال التبني واستوحش
 بعض المناظرين وفيه ما قل ولا يلحق استمرار الفطره وقضاء اخر واستمر المرض في سقوط القضاء لصوم ما دل على لزوم القضاء

في نواضع شريعة

في نواضع شريعة

في نواضع شريعة

في بيان الأمانة في الشهر
المعظم من الصوم

في بيان الأمانة في الشهر
المعظم من الصوم

خرج عنه استمراد المصنف بدليل دلالة لا يلزم منه إسقاط العبث في أعظم الاعتدال وهو الرضا مائة الادون الثالثة
في السورة المذكورة شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة وليذكروا الله على ما
هديكم ولعلكم تشكرون ذكر سبحانه هذه الآية عقب ما ذكرنا كذا أوجب الصوم في هذا الشهر وعرضنا عليه حيث بين مشرفة بوزن
القرآن فيه وبين أنه دبره عليكم وأن في ذلك تذكير لله ثم وبطريقه وشكر نعمه الوافرة ولهذا كثرت فيه مواهب الله وعقبات من التار
كما دلت عليه الأخبار الكثيرة ويعظم هذا الشهر بقرآن من إضافة إليه سبحانه لأن رمضان اسم من أسماء الله ثم معناه شهر الله كما
بدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن هشام بن سالم عن سعد عن أبي جعفر قال كنا عنده ثمانية رجال فذكرنا عنده رمضان
فقال لا تقولوا هذا رمضان ولا ذهب رمضان ولا جاء رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل لا يجوز ولا يذهب وإنما
يجوز ويذهب الزمان ولكن قولوا شهر رمضان فإنا الشهر مضاف إلى الاسم والاسم اسم الله عز وجل وهو الشهر الذي أنزل فيه
القرآن جملته مثلا وروى عن عياض بن برهم عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر
رمضان فأنتم لا تدرون ما رمضان فعلى هذا يكون مجموع المضاف والمضاف إليه علما ومنعه من الصرف للعلمية والالف
التون وقيل إن العلم هو رمضان أي علم للشهر كبرج وشبان وإضافة الشهر إليه من قبيل إضافة العام إلى الخاص كقولهم الجمعة
مؤيدة ما دوى في بعض الأخبار من وقوعه بمرجعا عن إضافة كقوله صلى الله عليه واله من صام رمضان إيمانا واحتسابا الحديث
وقوله من أدرك رمضان لم يغفر له الحديث وتحو ذلك والآلام محفوظة لا يصف بها وبجواب عن النهي الوارد في الأول بالعلم على
الكراهة ودبرها قيل إن رمضان علم والجمع أيقظ علم فلهذا علمان وعلى هذا لا يحتاج إلى ارتكاب حذف المضاف فمما وقع بمرجعا ويكون
النهي عن استعماله بمرجعا للكراهة من حيث الاشتراك في الاسم كما ورد النهي عن الكناية بأبي عبيد وأن ذلك النهي بالنسبة إلى من لا
يعرف وأما العارف فلا يكره له استعماله بمرجعا وبذلك يذبح الثاني واختلوا في اشتقاقه فمن الخليل أن من الرض يستكين الميم
هو مقرب إلى في وقت الحزيف بطه رجلا أرض من العباد سمي الشهر بذلك لأنه يطهر الأبدان من الأوقار والأوزار وقيل من الرض
بمعنى شدة الحر من وقع الشمس وقال أبو عبيد في الكشاف رمضان مصدق ومض إذا حرق من الرضا سمي بذلك أما لا درجهم
فيه من الرض الجوع أولان الذنوب ترمض فيه أي تحترق وقيل إنما سمي بذلك لأن الجاهلية كانوا يرمضون أسلحتهم فيه ليقتضوا
منها أوطارهم في شوال قبل دخول الأشهر الحرم وقيل لهم لما نقلوا أسماء اليهود عن اللغة القديمة سموها بالرمض التي وقعت
بها فوافق هذا الشهر أيام رمض الحزف منيت بذلك وقال ابن السكيت أنه مأخوذ من رمضه رمضه إذا جعله بين حجرين
ودقته وذلك لأن الصائم يجعل طبيعة بين حجرين الجوع والعطش الملين الحواس للنفس كي لا تعارضها في مقصداها وهذه
الأقوال المبنيّة على وجود الصوم في هذا الشهر وقت التسمية كما مر أن الصوم عبادة قديمة وهو مرفوع خبر مبني على حذف
عليه قوله ثم فيما سبق أي أما معدودات أي هي شهر رمضان وعلى البدلية عن الصيام على حذف المضاف أي كتب عليكم صيام
رمضان ويجوز كونه مبتدأ خبره الذي أنزل والموصول صفة والخبر من شهد ويكون صحة دخول الفاء فيه لضمته مع الشرط والاية
دالة على نزول القرآن فيه وبذلك عليه الأخبار الكثيرة كالحديث المذكور ما رواه في الكافي والشيخ في باب الأيم في الحسن عن عمرو بن
عزير عن عبد الله قال إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض فحره الشهور شهر الله شهر
رمضان وقلب شهر رمضان ليلة القدر وذل القرآن في أول ليلة من شهر رمضان فاستقبل الشهر بالقرآن فان قيل قد ثبت نزول
كثير من آيات القرآن في غير شهر رمضان بل كره كأهوبين في كتب التفسير وغيرها ويمكن أن يجاب بأن المراد ابتداء نزوله فيه ولا
أن المراد نزوله كله منه لكن إلى البيت المعنوي ثم نزل في ظرف مدة إلى الدنيا كما يدل عليه ما رواه في الكافي عن حفص بن غياث عن أبي
عبد الله قال سئل عن قول الله عز وجل جعل شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وأما أنزل بين عشرين سنة بين قوله وأخوه فقال
أبو عبد الله قال نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعنوي ثم نزل في عشرين سنة ثم قال النبي نزل صحف إبراهيم في
أول ليلة من شهر رمضان وأنزلت التوراة لست مصين من شهر رمضان وأنزل الأجيل ثلاث عشرة ليلة خلت من شهر رمضان وأنزل
الزبور لثمان عشر خلون من شهر رمضان وأنزل الفرقان في ثلاث وعشرين من شهر رمضان ونحوه رواه ابن أبي عمير في الأمان والبر

في فضيلة شهر رمضان

في فضيلة عن الصادق عليه السلام روى الشيخ في باب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذلك التورية في ست من شهر رمضان ونزل الأجل في ثلث عشرة والنزول في ثمان عشرة والفرقان في ليلة القدر وفي بعض نسخ القرآن بدل الفرقان ويمكن الجمع بين ما دل على نزوله في أول ليلة وبين هذه الأخبار بأن يحل الأول على نزوله على رسول الله عليه السلام وهذا على نزوله إلى البيت المعمور والسماء الدنيا كما هو بعض الأخبار ويقال ابتداء نزوله في أول ليلة منه وتامه في ليلة القدر قوله عليه السلام هدى وبيئات جمعة باعتبار الآيات والآيات ما خلاصتها بهذا إلى الحق وإلى الطريق المستقيم ويفرق بين الحق والباطل في ذكر البيئات بعد الهدى إشارة إلى أنواع متعددة من الهدى إلى الأمور شتى وهما منصوبان على التلليل أو خالان من القرآن وقد روى في كتاب معاني الأخبار عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن القرآن قال الفرقان انهما شئ واحد شئان فقال عليه السلام جمل الكتاب الفرقان الحكم الواجب العمل به قوله عليه السلام ثم سئل سئل منكم الشهور التي الظان شهد بمعنى حضرية كلا أو بعضا كما يرشد إليه المقابلة بقوله ومن كان الخ قضب الشهر على مفعول فيه فكذلك ضمير بيته أي يحرم فيه مخزف الحجاز ووصل بالفعل ويحتمل أنه مفعول به أي فليضم ما حضر فيه وربما دل على ذلك ما رواه الشيخ عن عبيد بن ذرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل من شهد منكم الشهر فليصمه قال ما أبديتها من شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه إذا الظاهر أنه قصد بيان جوف ليلة ويقتل نصب الشهر على أنه مفعول به ويكون ذكر الموضع والمساو من قبل المستثنى من عموم من شهد وأصل ذلك على عينا قيدا لصحة وجوده على من شهد وقدر بيان دلالة الآية على عدم جوازه من الموضع والمساو وتكريره للتأكيد ولبيان أنه يتم لنا أشار إلى شرافة هذا الشهر وعظمت الزم عباده صومه على كل حال لينا لو ما أحق للصائمين فحتم القضاء لهما في الأيام الأخرى التي لا مشقة فيها ولا عسرا فتمت روحه وأبو يكون الشكر والاشارة إلى ما رتب على ذلك من قوله ولتكموا العدة الخ وأصله إن المشهورين لأصحاب جواز السفر المباح في شهر رمضان على كراهة إلى أن يمضونه ثلثة وعشرون قرولا بدل عليه ذوات كثيرة كصححة العار عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سئل عن الشهر يرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه أيام فقال لا بأس بدينار يضر ويفطره يصوم وصححة عمار بن مروان عن الصادق عليه السلام قال من سافر ففطره ونحو ذلك من الأخبار المستفيضة ونقل عن أبي الصلاح أنه منع الفحار من ذلك وهو الظاهر من المصنف في المقنعة وقد يستدل بظاهر هذه الآية وبما رواه الشيخ عن علي بن أسباط عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا دخل شهر رمضان فليصمه فيه شرط قال عليه السلام فمن شهد منكم الشهر فليصمه فليس للرجل إذا دخل شهر رمضان أن يخرج الآتي حج أو عمرة أو مال يخاف هلاكه ولو لم يكن له يخرج في ثلاثين مال أخيه فادامضت ليلة ثلث وعشرين فليخرج حيث شاء ونحوها رواه أبي بصير عن الصادق عليه السلام وما رواه الصادق عليه السلام في فضيلة عن الصباح بن سنان عن أبيه عليه السلام والجواب عن الآية بالجمع من دلالتها على ذلك لما عرفت من أن المعنى من حضر فليصمه ما إذا حضر لا أنه يجوز له السفر ولا فطره وأما آراءنا في تضعيف السند مع إمكان حملها على الكراهة جعنا عليه السلام برشد إليه صححة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحا ثم يبدله بعد ما يدخل رمضان أن يسافر ففطره في شهر رمضان فقال يقيم أفضل لأن يكون له حاجة لا بد منها أو يخوف على ما له قوله ولتكموا العدة الخ يجوز عطفه على اليسرى يريدكم اليسرى إسقاطه عنكم في تلك الحال ويريد كما لا علة ما فطرتموه في حال المقدرة ويجوز أن يكونا لطف على جهة مقدرة مشبهة عليكم أو لتكموا ما فعلون أو المعنى مشعركم ما ذكره بين فتكموا العدة وتغفلوا الله في مثال ما أمركم ولعلكم تدخلون بذلك في جملة الشاكرين وتكبروا الله في هذا الشهر بإنشاء عليه والحمد لله على هدايته لكم وأرشاده إلى ما يوصلكم إلى شكره والعبادة نعم عليكم روي ليرة في الحاسن عن بعض أصحابنا رفعه في قول الله عز وجل ولتكبروا الله على ما هديكم قال التكبير التعظيم والهداية الولاية وفي خبر آخر ولعلكم تشكرون قال الشكر المعرفة ويمكن أن يكون المراد التكبير المستوفى في الفطر الذي هو بند أربع صلوات كما قاله الأصحاب عليه السلام يدل عليه ما رواه في الكافي عن سعيد القاسم قال قال أبو عبد الله عليه السلام أما إن في الفطر تكبير لكنة مسنون قال قلت وابن موقال ليلة الفطر في المغرب وعشاء الآخرة وفي صلوة الفجر وفي صلوة العيد قال قلت كيف أقول قال تقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدينا وهو قول الله عليه السلام ولتكموا العدة يعني الصلوات وتكبروا الله على ما هديكم عليه السلام روى في الفقيه عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنما جعل يوم الفطر العيد إلى أن قال وأما جعل التكبير فيها أكثر منه في غيرها من الصلوات لأن التكبير إنما هو التعظيم لله وتمجيد على ما هدى وحلفه كما قال عز وجل تكبوا

في فضيلة الشهر الحرام
رمضان

في تفسير قوله تعالى
فلا تأكلوا أموالكم

في قوله تعالى
فلا تأكلوا أموالكم

على ما هذاكم ولعلكم تشكرون الحديث وقد استدل بعضهم بقوله ثم ولتلكوا العدة على أن شهر رمضان لا ينقص أبدا وذلك لأن علة
شهر رمضان محصورة يجب صيامها على الكمال ولا يدخلها نقص ولا اختلال وقد يستدل له بما رواه الشيخ عن يعقوب بن شبيب قال
قلت لأبي عبد الله ع أن الناس يقولون إن رسول الله صام تسعة وعشرين يوما أكثر مما صام ثلثين فقال كذبوا ما صار رسول
الله صام إلا ما وذلك قوله ثم ولتلكوا العدة فشهر رمضان ثلثون يوما وشهر شوال تسعة وعشرين يوما وساق الحديث إلى أن قال
ثم الثور على مثل ذلك فشهر ربيع وشهر ربيع وشهران لا يتم أبدا وهذا الحديث أقيم دواء ابن بابويه في كتابه بهذا السند وما
في الكافي عن محمد بن اسماعيل عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله ع قال الله تبارك وتعالى خلق الدنيا في ستة أشهر ثم اخترها عن أيام
السنه والسنه ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما لا يتم شعبان أبدا ورمضان لا ينقص والله أبدا ولا يكون فريضة ناقصة لأن الله عز وجل
جل يقول ولتلكوا العدة وشوال تسعة وعشرين يوما الحديث وفي تفسيره الميسر عن ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله ع قال
قلت له جلست فذاك ما نحدث به عندنا أن النبي صام تسعة وعشرين يوما أكثر مما صام ثلثين أحيى هذا قال ما خلق الله من هذا
ما صامه النبي ثم الأثني لأن الله يقول ولتلكوا العدة وكان رسول الله ع ينقص ويحذف ذلك مما روى في هذا المعنى وكتب في الرد
هذا القول إلى ابن أبي عمير والمرضى إلى شاذ من علمائنا وهو الخليل بالتدريج على ما فتره به المحقق في المعتبر وكتب القول بذلك إلى
الحشوية قالوا شهر والسنة ثمان ثلثون يوما وتسعة وعشرين يوما فشهر رمضان لا ينقص أبدا وشعبان لا يتم أبدا وقد ينسب القول
بذلك إلى المصنف بعض كتب مع أنه نقل عنه بعض المحققين من علمائنا أنه ألف رسالة في ذلك وذكر فيها أن القول بأن شهر رمضان
لا ينقص أبدا قول جماعة من العامة والعامة وآبن بابويه بعد نقله لرواية يعقوب ونحوها بالغ في العمل بمقتضاها حتى قال من خالف هذا
الأخبار وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامة في صحتها اتقى كما ينبغي العامة ولا يكلم إلا بالحقبة كما كان من كان إلا أن يكون مسترشدا
فميرشد وبين له أن البدعة إنما مات وتبطل بتركها ولا قوة إلا بالله انتهى وبصحة قال الشيخ في باب فانه بعد نقله للأخبار الكثيرة
المعتبرة الدالة على أن شهر رمضان يدخله ما يدخل الشهر من نقصان وأن المناط في العمل هو الأهلة ذكر هذه الأخبار وما
في ردها وتوجيهها بما لا مزيد عليه وبصحة على ذلك من آثاره وهو الذي يشهد به الوجوه بل ظاهرا للقرآن وأما الآية المذكورة
فليس فيها دلالة على ذلك بل لا يجب ظهور ذلك لها على المشهور لأن المعنى يتناول عادة الشهر ما كان أو ناقضا **الآية الرابعة**
في السورة المذكورة وإذا سألته عني في قريب أجيب دعوة الداع إذا دعاه فليسبغ الوضوء إذا دعاه فليست بواجبة
ذكرت هذه الآية في هذا المقام سيما للقرآن ولخصتها الدعاء واجبة وقد ورد في الخبر أن الدعاء من الصائم لا يجزئ كان الدعاء
صار من الأمور اللازمة للصائم ومن غطاه بغيره كما شهر رمضان الذي يقتضيه إيجاب الجان ونقصه بغيره الشاغل وقد ورد
فيه من الأدعية والأدكار شئ كثير كما ذكره الأصحاب في كتب تحفهم وروى أنه سئل سائل رسول الله ع فقال قريب ربنا ففتننا
أم أبيك فناديه فترك لا يترك قبل أن يهود المدبته قالوا يا محمد كيف ديمع بتنا دعائنا وانت تزعم أن بيننا وبين السماء مسير خمسين
عام ونحن نطلب كل عام مثل ذلك فترك وقبل وجهه ذكرها هنا إنما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة وحتمهم على القيام بوظائف التكليف
والشكر عقب هذه الآية فقال في قريب أي العلم والعدة وإصطال المطالب وقضاء الواجب لمن يقصد بذلك فهو من الفضل
بما لم يقرب مكانه منهم أجيب دعوة الداع إذا دعاه هو قربة للقرب ووجهه بالاجابة بل يبرح على الدعاء وتكراره في جميع
الأحوال وفي قوله ولو لم يؤمنوا بحد على الصدق بذلك يحصل لهم الزيادة إلى الحق وإشارة إلى أنه لا يجوز أن يأنوا مكرهه بسبب
الاهمال ولا يفتنوا من رحمة الله بسبب التأخير فالعلم المصدق بالله بهر ما لا يختلف في وعده ثم وأما بيع التأخير فعلمه المشا
إلى الأمان لأسباب ومصالح المبدأ كما ورد بذلك الأخبار عن أهل البيت عليهم السلام نحو ما رواه في الكافي في الصحيح عن البرقي قال
قلت لأبي الحسن ع جلست فذاك ألقى قد سألت حاجته منذ كذا وكذا سنة وقد دخل قلبه من إبطائها شئ فقال يا أحمدا يا كذا الشيطان
أن يكون له عليك سبيل حتى يظن أن أبا جعفر كان يقول إن المؤمن يسئل الله عز وجل حاجته فيؤخر عنه قبل إجابتها حتى
لصوته واستماع صهيته ثم قال وما أنواله عز وجل عن المؤمنين ما يطلبون من هذه الدنيا خير لهم مما جعل لهم فيها أن أبا جعفر
كان يقول ينبغي للمؤمن أن يكون دهاؤه في الرخاء نحو ما من دجائه في الشدة ليس إذا أعطى فترطوا لتلوا الدعاء فانه من الله عز وجل
بمكان أن قال إن صاحب الحق في الدنيا إذا سأل فأعطى طلب غير الذي يسئل وصغرت النعمة في عينه فلا يشبع من شئ وإذا

التيمة كان المسلم من ذلك على خطر المحذور الذي يجب عليه وما يحاط من الغشقة فيها اخبرني عنك لواق قلت لك قوله اكن توبة
مق قلت له جعلت فداك اذا لم اثق بقولك فبين اثق وانت حجة الله على خلقه فقال فكن بالله اوثق فانك على مؤهل من الله اليس الله
عز وجل يقول واذا ستلك عبادي عتيا في قريبا يجيبه عوه الداع اذا دعاي وقال لا تقنطروا من رحمة الله وقال والله يعبدكم
منفرة منه وفضلا فكن بالله اوثق منك بغيره ولا تجعلوا في انفسكم الا خيرا فانه مغفور لكم وعن ابني بصير قال سمعت ابا عبد الله
يقول ان المؤمن يدعوه ويؤخر اجابته الى يوم الجمعة وعن ابني بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ع بسباب الرجل للدعاء ثم يؤخر
ثم عشرين سنة وفي نسخة هشام عن ابني عبد الله ع قال كان بين قول الله عز وجل قد اجبت دعوتكما وبين اخذ فرعون اربعين
وفي رواية اخرى عن ابني عبد الله ع قال ان المؤمن ليدعوا الله في حاجته فيقول الله عز وجل اجروا اجابته شوقا الى صوته
ودعا ثم اذا كان يوم القيمة قال الله عز وجل عبدى دعوتنى فاخرت اجابتك وثوابك كذا وكذا ودعوتنى في كذا وكذا فاخرت
اجابتك فثوابك كذا وكذا قال فيمتنى المؤمن ان لم يستجب له دعوة في الدنيا فاما يرى من حسن الثواب وفي بعض الاخبار ان غير المؤمن
قد يجعل اجابته كراهية ان يسمع صوته ونداءه وبالجملة يجب ان يستفاد الدعاء في طلب الامور الباطية لا يجب بمقتضى دعاء الله
لا خلف فيه لكن قد تؤخر الاجابة لمصالح شتى كما تضمنت الاخبار المذكورة وغيرها وقد يجب اذ لم يكن بالاداب والاكفياك والادب
كما روى في نسخة هشام عن ابني عبد الله ع قال لا يزال الدعاء محجوبا حتى يصل على محمد وال محمد وفي الصحيح عن الحرث بن المغيرة قال
سمعت ابا عبد الله ع يقول يا اكم اذا اراد احدكم ان يشل من دبره شيئا من حوائج الدنيا والاخرة حتى يبدأ بالشاء على الله عز وجل
الدخ لرد الصلوة على النبي واله عليهم السلام ثم يشل حوائجه وقد روي اخرى انما هي المدحة ثم الشاء ثم الاقوال بالذنب ثم الشاء
وبالجملة للدعاء ادب وكيفية واوقات امكنة كما هو مذکور في كتب الادعية واذا عرفت ذلك فلا بد مما ذكره اهل المتشرقات
المشهور من انه قد عول الدعاء على لم يحصل الاجابة **الخامسة** في التوبة المذكورة احل لكم ليلة الصيام الرقعة اذا كنتم
يايكم وانتم لايستطيع علم الله انكم كنتم تتحاون انفسكم كتاب عليكم وعما عنكم فالان باشره من وابسوا ما كتب الله لكم وكلوا
اشربوا حتى يبتين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود من الفجر ثم اموا الصيام الى الليل ولا تباشره من وانتم عاكفون في المساجد
ذلك حد والله فلا تفر بوما كذلك بين الله اياته للناس لعلهم يتقون الفقرة المشهورة الصيغة احل بالبناء للجهول قد دفع
الوقت وقربنا اذا بالبناء للفاعل ونضرب الوقت والمواد هنا به الجماع وقبل هو الفحص من القول عند الجماع والصحيح الاول وهذا
باللصق معني الاضواء وديمية كل منها بالناس على التشبيه لان كل منهما يوارى عودة صاحبه ويسترها بكسر الشهوة والميل
ابداها الى الخير وقيل لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه اشتمال اللباس والجملة متنافضة لبيان سببا للاحقة وذلك لان الصبر
عنها صعب شاق حيث كن بمنزلة اللباس الذي يصون صاحبه ولا يستغنى عنه واما سببا لزلزل فقد روي في باب والكافي في الصحيح
عن ابني بصير عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل احل لكم ليلة الصيام الاية فقال زك في خوات بن جبريل الاضادى وكان مع
النبي ع في الخندق وهو صائم فامسى على تلك الحال وكا واقبل ان تنزل هذه الاية فانام احدهم حرم عليه الطعام والشراب
فجاء خوات الى اهل خندق منى فقال لهم هل عندكم طعام فقالوا لا نعم حتى نصلح لك طعاما فانك قدام فقالوا لا نعم
فبات على تلك الحال فاصبح ثم دعا الى الخندق فجعل يمشي عليه فزبه رسول الله ع فلما راي الذي به اخبره كيف كان امره
الله فيه الاية وفي تفسير علي بن ابراهيم عن ابيه وفيه قال قال الصادق ع كان النكاح والاكل محرمين في شهر رمضان بالليل بعد
النوم يعني كل من صلى المشاء وانام ولم يفطر ثم انبته حرم عليه الافطار وكان النكاح حراما بالليل والنهار في شهر رمضان كما
يجل من اصحاب النبي ع يقال لخوات بن جبريل اخو عبد الله بن جبريل الذي ذكره رسول الله ع بمهمة الشعب يوم احد غدير
من الرماة ففارقا اصحابه وبقى في اثني عشر رجلا فقتل على باب الشعب وكان اخوه هذا شيخا كبيرا ضعيفا وكانا ثمانا فبطا
عليه امرأة فنام قبل ان يفطر فلما انبته قال لاهله قد حرم على الاكل في هذه الليلة فلما اصبح حضر حضر الخندق فاعطى عليه
فراه رسول الله ع وول له وروى ان القصة مع فبن بن صرمة كان يعمل في ارض له فلما اصبح لا في جهدا فاجبر رسول الله
وكان شبان من المسلمين يسكنون ليلا الغلبة شهوةهم وذكر في الكتاب والبيضاوتى ان كان في اول فرض الصوم اذا امسى
حل له الاكل والشرب والجماع الى ان يصلي المشاء الاخرة او يرد فاذا صلى اليها او قد ولم يفطر حرم عليه ذلك الى الغابة

في احكامها

في احكامها

في احكامها

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس العاشر

في فوائد متعلقاته

قالوا ان من نوى الشرم من الليل ثم اصبح ولم يقض له الخروج فان صومه ذلك صحيح فطعامه مضى شطر منه بلا نية وكذا المسافر اذا قد
 قبل الزوال والمرضى اذا برئ قبله ولم يتناول شيئا كما دلت عليه الاخبار وتخصيص هذا بالغدز وفيه تأمل وهذا كله في الصوم
 المعين بوقت واما غيره كقضاء شهر رمضان فيجوز الى الزوال قطعا وكذا الثاني ونقل عن ابن الجبند جواز تجديدها بعد الزوال
 بدل عليه صحيحه عند الرحن بن التجاج قال سالت ابا الحسن عن الرجل يصنع ولم ياكل ولم يشرب ولم يوصوما وكان عليه يوم من
 شهر رمضان ان يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النقاد قال نعم له ان يصومه ويستدبر من شهر رمضان ومرسلة الرحن
 عن ذكره عن ابي عبد الله ع قال قلت له الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصنع فلا ياكل الى العصر يجوز له ان يجعله قضاء
 من شهر رمضان قال نعم وتحتها من الاخبار وهذا في الفرض واما صوم التأخلة فالظاهر جواز تجديدها الى الغروب كما ذهب
 اليه الشيخ وجماعة وبديل عليه بعض الاخبار وفي بعض الاخبار انه يجب له من الوقت الذي نوى فيه **فخرج** لو نوى الاظفار
 في يوم من شهر رمضان ثم جد قبل الزوال قال لاكثر لا ينعقد وعليه القضاء ويظهر من الحق القول بالانقضاء وهو اللانتم لما افاده ابن الجبند
 والمرضى على ما نقلناه عنها ولا يبعد استفادته من اطلاق الآية وبعض الزوايان اما لو نوى الصوم ثم نوى الاظفار ولم يقض ثم جد
 النية فالشهور ان صومه صحيح ونقل عن بعضهم القول بالفساد والاول اقوى لما ذكرناه **السابع** قوله انما الصيام الى الليل
 هو بيان التحديد بآخر وقت روى الشيخ عن ابن ابي عمير عن ذكره عن ابي عبد الله ع قال وقت سقوط الفرض وجوب الاظفار من الصيام
 ان تقوم بجمل الغيلة وتتقعدا لحرمة التي ترتفع من المشرق فاذا جانت قمة الراشراى ناحية المغرب فقد وجب الاظفار وسقط الفرض
 وتحو ذلك اخبار كثيرة ومقابلها اخبار كثيرة ايضا ذلك على ان المعبر امتداد الفرض وبه قال الجمهور وبعض اصحابنا ولا اكثر على الاول
 وهو الاقوى قيل وفيها دلالة على تحريم الوصال وقته نظرا لما اتفقت عليه على انتهاء الوجوب الى ذلك لا على عدم جوازه في الليل
السابع قوله ولا يتأشروهن الخ ذلك لاية الشريعة على مشروعية الاحتكاك كما دل عليه ايقم قوله ثم طهر ابنتي للطائفتين
 والمالكين وبديل عليه ايقم مع الاجماع السنة المستفيدة من انه لم يحتك وامر به وقد كره احكامه مفصلة في الكتب الفقهية
 ولشراى بعضها على ما تضمنته الآية الشريفة **الاول** الاحتكاك لغة هو الاقامة والاحتكاك في المكان ونقل في الشرح الى كون محو
 في مكان مخصوص شرط بالصوم ابتداء الثاني قيل المراد بالباشرة هنا ما يثمل اللس والتقبل والجماع قال في المذاكر قطع الاصابع تحريم
 كل من ثلثة علا بالطلاق الآية الا انهم قيدوا بالثبوت بالثبوت واختلفوا في انه هل يندبها الاحتكاك ام لا قولان اتفاقا والثاني في الخ
 اقول لم اظفر في الروايات الواردة عن اهل البيت عليهم السلام على ما يدل على التعيم بل فيها ما يدل على خلاف ذلك فحق حسنة الحلبي عن
 عبد الله ع قال كان رسول الله ص اذا كان للشر لا واخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شمر شمر الميزر وطوى فراشه فقام بعضهم
 واعتزل النساء فقال ابو عبد الله ع اما اعتزال النساء فلا فان القاتان تشييرا الميزر كما يندب عن التوجه الى العبادة وطوى الفراش كما يندب
 الجماع خاصة قال الشيخ في ب بعد نقله لهذا الخبر ونقله للاخبار الدالة على لزوم الكفاية بالجماع في دفع الثاني بسها المراد بقوله
 اعتزال النساء فلا يخاططنهن ومجاستنهن ودون الجماع والذي يحجزه على المستكف من ذلك الجماع دون غيره فهدا نصريح
 منه بتخصيص التحريم بالجماع وهذا هو الظاهر ايضا من ابا بويه في الغيبة وهو المتبادر من اطلاق باشرة النساء مع اصالة الاشارة
 الثالث ظاهر اطلاقها يدل على شمول التحريم لليل والنهار وهو المفتى به وبديل عليه اخبار كثيرة حتى انه لو جامع بالتهار فغلبت كفا
 وبالليل كفا واحدة التاب اشهرت لاية بان محل الاحتكاك المساجد وعليه اجمع العلماء كفاة وانما اختلفوا في تعيين قيل مسجد
 مكة والمدينة ومسجد الكوفة والبصرة واصناف بعضهم مسجد المدائن وصا بطه عند هؤلاء ان يكون مسجدا صلي فيه نجا ودعى بوقصا
 او جمعة على اختلاف بينهم وتظهر الغاية في مسجد المدائن فان المنقول ان الحسرة صلي فيه جماعة لا جمعة وقيل المراد المسجد الجامع
 هذا هو الاقوى لدلالة اكثر الروايات عليه كرواية علي بن عمران عن ابي عبد الله ع عن ابنه ع قال المستكف حينكف في المسجد الجامع
 رواه يحيى بن العلى الرازي عن ابي عبد الله ع قال لا يكون اعتكافا في مسجد جماعة **رواية** داود بن سرجان عن ابي عبد الله ع ان عليا
 عليه السلام كان يقول لا ارقى الاعتكاف الا في المسجد الحرام او في مسجد الرسول ع او في مسجد جامع وهذه الرواية رواها في الغيبة عن
 البرنظي عن داود بن سرجان وطريقه اليه صحيح وتحتها رواية ابي الصباح وبديل على القول الاول ما رواه عن ابنه ع قال قلت لابي عبد
 الله ع ما تقول في الاعتكاف في مسجد في بعض مساجدها فقال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة قد صلي فيه امام قبل صلوة جماعة وهذا

الرواية رواها في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن طريقه اليه صحيح والروايات الاولى اكثر واقراب الى ظاهر القرآن مع امكان حمل الاخرة على نفي الكمال ونقل عن بعض العامة القول بجواز في جميع المساجد نظرا الى عموم الجمع المحلى بالدم وقد ينسب الى بعض الاحطاب اية الخاتمة قبل في الاية دلالة على بطلان الاحتكاك اذا حصلت المباشرة المذكورة لان النهي في العبادة مبطل ولا ان المباشرة مبطل للصوم الذي هو شرط في الاحتكاك وبطلان الشرط مستلزم لبطلان المشروط وفيما ننظر في ذلك فنذكر هذه الجملة في سياق الصوم اشعار بكون الاحتكاك لا يكون الا بالصوم وهو الذي استفاضت به الاخبار واجمع عليه علماءنا وآفقنا على ذلك كثير من العامة وجوز لنا في الاحتكاك بين صوم السابغ حدا لاحتكاك اقله عند الاحتكاك ثلثة ايام وعلى ذلك دلت الروايات عن اهل البيت عليهم السلام والظاهر ان اقل من ثلثة ايام بلياليها واختلف في ذلك العامة فقال مالك لا يجوز اقل من عشرة ايام وابو حنيفة حدة يوم واحد ولا يحد عندنا لثبته بجواز عند ولو سبعة **الثامن** قوله تعالى ذلك حدود الله التي هو اشارة الى جميع ما ذكر من الاحكام وهو من قبل التاكيد والتقييد بالقرب بما لفت في ذلك كما يظهر من قوله من حرام حول المحمي او مكان يقع فيه **كتاب الحج** والبحث منه يقع على استماع الاول مما يدل على وجوبه وان كان من ضروريات الدين وهو ايمان بل والاية الاولى من النوع الثاني تدل على الوجوب اية كما سياتي ان شاء الله تعالى في سورة العنكبوت انا اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للبالمين فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن قبله كان ايمانا لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غي عن المالمين قوله اول بيت وضع للناس يجعل ما لا يرى ان المراد اول بيت اوجده الله مكانه وعينه وميزه وشخصه قبل اتخاذ الارض ويدل على ذلك ما رواه ابن ابويه في كتاب الفقيه عن محمد بن عثمان الجعفي انه سأل ابا عبد الله ع اتي شئ كان موضع البيت حيث كان الماء في قوله ع وكان عرشه على الماء قال كان بها بيضاء يعني دة وفي الكافي عن ابي خديجة قال ان الله عز وجل ازل الحجر لادم من الجنة وكان البيت درة بيضاء فرفعه الله عز وجل الى السماء وبقي اسمه وهو بجبال البيت يدخل في كل يوم سبعون الف ملك ابراهيمون الباء ابا فامر الله عز وجل ابراهيم واسماعيل صلي الله عليهما ببيتان البيت على القواعد وسياق انشاء الله ما يدل على انه رفعه ايام الطوفان **الثاني** كون المعنى اول موجود من الارض يدل عليه ما رواه في الكافي عن ابي حسان عن ابي جعفر ع قال لما اراد الله عز وجل ان يخلق الارض امر ابراهيم فضربت من تحتها موانع ابراهيم فاضا وزيدا واحدا فجعل في موضع البيت ثم جعله جبلا من زبد ثم دحا الارض من تحت وهو قول الله عز وجل اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وفي تفسيره علي بن ابراهيم دوى عن ابيه عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله ع انه قال للابريش بالبرش هو كما وصف نفسه كان عرشه على الماء والماء على الهوائى والهوائى لا يحق ولم يكن يومئذ خلق غيرهما والماء يومئذ عذب فارت فلما اراد ان يخلق الخلق وذكر الى اخر ما نقلنا عن الكافي ودوى عن عمرون الاخبار عن ارضاء في جواب مسائل محمد بن سنان علة وضع البيت وسط الارض انما الموضع الذي من تحت دحبتا الارض وكل دحج هبت في الدنيا فانها تخرج من تحت الزكن الثاني وهي اول بقعة وضعت في الارض لانها وسط ليكون الفرض لاهل المشرق والمغرب واحدا في ذلك سواء ودوى في الفقيه عن عيسى بن يونس عن ابي عبد الله ع في جوابه لابن ابي العوجاء خلق الله البيت قبل دخول الارض بالغي غام ودوى في الكافي عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر ع ان الله ع خلقه قبل الارض ثم خلق الارض من بعده فدخلها من تحت **الثالث** كونه اول بيت بنى على وجه الارض ويدل عليه ما ذكره ابن ابويه في كتاب الفقيه قال الله ع ازل البيت من السماء وله اربعة ابواب على كل باب قنديل من الذهب ودوى عن موسى بن جعفر ع انه قال في خمسة وعشرين من ذى القعدة ازل الله الكعبة البيت الحرام من ضام اليوم كان كفارة سبعين سنة وهو اول يوم ازل فيه الرحمة من السماء على ادم ع اقول لا بعيدا البيت المنزل من السماء هو الذرة البيضاء المذكورة في رواية ابي خديجة المذكورة كما يظهر مما ذكره العياشي في تفسيره عن ابي لود قال قلت لابي ابي طالب ع ما اول شئ نزل من السماء الى الارض قال اول شئ نزل من السماء الى الارض فهو البيت الذي بمكة ازل الله به قوته حمراء ففسق قوم نوح في الارض فرفعه الله حيث يقول واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل صلي الله عليهما مباركا ودوى في كتاب الخصال عن ابي عبد الله ع ان اسما مكة خمسة ام القرى ومكة وبكة والبسا انا ظلموا بها بنهم اى اخرجتهم واهلكتهم وامرحم اذ لموها وحوار في علل الشريعة باسناده الى العزقي عن ابي عبد الله ع قال انما سميت مكة بمكة لان الناس بيتا كون حولها واسناده الى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام سميت بذلك لبكاء الناس حولها ومنها باسناده الى سعيد بن عبد الله الاعرج عن ابي عبد الله ع قال موضع البيت بمكة والنز

في الرواية الاولى انه نزل من السماء الى الارض وهو البيت الذي بمكة ازل الله به قوته حمراء ففسق قوم نوح في الارض فرفعه الله حيث يقول واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل صلي الله عليهما مباركا ودوى في كتاب الخصال عن ابي عبد الله ع ان اسما مكة خمسة ام القرى ومكة وبكة والبسا انا ظلموا بها بنهم اى اخرجتهم واهلكتهم وامرحم اذ لموها وحوار في علل الشريعة باسناده الى العزقي عن ابي عبد الله ع قال انما سميت مكة بمكة لان الناس بيتا كون حولها واسناده الى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام سميت بذلك لبكاء الناس حولها ومنها باسناده الى سعيد بن عبد الله الاعرج عن ابي عبد الله ع قال موضع البيت بمكة والنز

في الرواية الثانية انه نزل من السماء الى الارض وهو البيت الذي بمكة ازل الله به قوته حمراء ففسق قوم نوح في الارض فرفعه الله حيث يقول واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل صلي الله عليهما مباركا ودوى في كتاب الخصال عن ابي عبد الله ع ان اسما مكة خمسة ام القرى ومكة وبكة والبسا انا ظلموا بها بنهم اى اخرجتهم واهلكتهم وامرحم اذ لموها وحوار في علل الشريعة باسناده الى العزقي عن ابي عبد الله ع قال انما سميت مكة بمكة لان الناس بيتا كون حولها واسناده الى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام سميت بذلك لبكاء الناس حولها ومنها باسناده الى سعيد بن عبد الله الاعرج عن ابي عبد الله ع قال موضع البيت بمكة والنز

مكة وفي الموقوف عن الفضيل عن أبي جعفر قال إنما سميت مكة بكة لانه يركبها الرجال والنساء والمرأة تصل بين يديك وعن يمينك و
 شمالك ومالك ولا بأس بذلك إنما يكره في منازل البلدان وهو روى الشيخ في الحسن عن معوية عن أبي عبد الله ثم روى الحلبي عنه
 سميت بذلك لان الناس يركب بعضهم بعضا بالأيدي وقيل سميت بذلك لانها تترك احناق الجبابرة اي بدتها وفي المختار عن عبد الله
 بن سنان عن أبي عبد الله ثم قال مكة جملة القرية وبكة جملة موضع الحجر الذي يركب الناس بعضهم بعضا وعن جابر عن أبي جعفر قال
 ان بكة موضع البيت وان مكة الحرم وذلك قوله امنوا قتلها اسمان للبلد والباء والميم يتعاقبان قوله ثم مبارك وهذا البيت
 خالان من المترادفة من الضمير المستكن في الظرف ومن منه وضع البركة ككثرة المنافع الدينية والخرافية كما ورد في الاخبار انه
 ان الحج إليها يزيل العسر ويكثر المال ويحط الذنوب ويخو ذلك من المنافع وجملة في بابات بيتا مفسدة لكونه هدى اى كالة
 وروى في الكافي الحسن عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عن قول الله ثم ان اول بيت الية فاهذه الايات المينات قال نعم
 ابراهيم حيث قام على الحجر فارت فيه قدماء والحجر الاسود ومنزل اسمعيل ثم وسيتاني في الية الثانية اية ما يدل على ان فيها نارا
 ابراهيم ثم اقول على هذا يكون مقام ابراهيم بدل البنفس من الكل ويكون البقية مطوية من الايات الهاوية للعالمين اهلا الصحا
 الفيل وما جرى على تبع الملك حيث نوى ان يقتل مقاتلة اهل الكعبة فسالت حينها حتى وقتنا على غنبة فقال عن سبعة لك
 افعالوا ما نرى الذي احببناك اليا نويت في هذا البيت لان البلد حرم الله والبيت بيت الله فقال عن الحج من ذلك قالوا تحل
 نفسك بغير ذلك فحدثت فنهت بجزيرة حجت حلقه حتى ثبتا في مكانهما القصدة وخبر ذلك من الايات قوله ثم من دخله كان امنا
 جملة ابتدائية او شرطية معطوفة من حيث المعنى على مقام لانه في معنى امن من دخله اى ومنها امن من دخله فلي هذا تكون هذه الية
 ثانية والايتان جمع كما قيل فيصح كون ذلك بيانا لقوله ايات وقيل كونه مقام بيانا لانه بمنزلة الجمع كقوله ثم ان ابراهيم كان له
 وقيل لاشتماله على الايات وقد ذكرت الاخبار الكيرة على ان المراد امنه من محظاته وعذابه في الدنيا والاخرة اعنى العارف بحق اهل البيت
 عليهم السلام روى التياشي في تفسيره عن علي بن عبد العزيز قال قلت لابي عبد الله ثم بخلت فذلك قول الله عز وجل فيها ايات بيتنا فقال
 ابراهيم ومن دخله كان امنا وقد يدخل المرحى والتدري والخردى والزندى الذى لا يؤمن بالله قال لا ولا اكرمه قلت فمن جملة
 فذلك قال ومن دخله وعارف بحقنا كما هو عارف به خرج من ذنوبه وكفى هم الدنيا والاخرة وفي الكافي عن عبد الحاق الصيقل قال
 سألت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل ومن دخله كان امنا قال لقد سئلني عن شئ ما سألني عنه اخذ الامن شاء الله قال من ام
 هذا البيت وهو يعلم انه البيت الذى امر الله عز وجل به وعرفنا اهل البيت حق معرفتنا كان منافي الدنيا والاخرة وفي امالى
 الصدوق باسناده في حديث طويل عن النبي ثم وفيه يقول جل جلاله في حق علي وجملة العلم الهادى من الضلالة وبابى الله
 اولى منه ويبنى الذى من دخله كان امنا يجوز ان يكون الفضل في الخبر هنا الانشاء والتعظيم يرجع الى مقام ابراهيم بان يكون المراد بجمع
 الحرم ورجع الى شريه قوله ثم واتخذ من مقام ابراهيم محط وقوله ولم يرد انا جعلنا حوما امنا ويرجع الى الحرم من قبل الاستخدام
 اى لئلا من ولا يذب ولا يؤذى مادام فيه ويكون سبحانه وتعالى اولى بكرام من دخل حرمه فيقيم المعنى الاول وبذلك يبين ما رواه الكافي
 في الحسن عن ابي عبد الله ثم قال سئل عن قول الله عز وجل ومن دخله كان امنا قال اخذت العبد في غير الحرم جناية ثم فر الى الحرم فميت
 لاحدنا باخذة في الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يباع ولا يطعم ولا يبق ولا يكلم فانما افضل به ذلك هو مثل ان يخرج فيؤخذ واذا
 جنى في الحرم جناية ايم عليه الحد في الحرم لا تلم بدع الحرم حرمته وهوها رواية على بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ثم وفي حنيفة عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله ثم قال سئل عن قوله ومن دخله كان امنا البيت حتى ام الحرم قال من دخل الحرم من الناس مستنجزا به
 فهو امن به من محظاته ومن دخل من الطير والوحش كان امنا ان يهاج او يوذى حتى يخرج من الحرم وتحوها اخبار كثيرة وروى في العلل
 باسناده عن ابي عبد الله ثم ان ذلك مع القائم ثم وان المعنى من ايمه ودخل حرمه ومعنى على يده ودخل في عقده لاحكامه كان امنا
 وكذا في قوله ثم سبوا منها ليالى واياها امنين قوله ثم والله على الناس ارحم روى في الكافي الحسن عن عثمان اذ سئل قال كتب اليه
 ابي عبد الله ثم بمائل بعضها مع بن كبر وبعضها مع ابي القاسم فجاء الجواب باملا ثم سألت عن قول الله عز وجل والله على الناس
 حج البيت من استطاع اليه سبيلا يعنى به الحج والعمرة جميعا لانها مفروضان الحديث وهذا مسأله الاولى لفظ الناس هنا
 ظاهر العموم فيمثل التكرار فيه من يصح وجبة الخطاب اليه من المكلفين فخرج غير البالغ والعامل ويقول من استطاع الية

ثم انفسه في قوله ما يدل على وجوه
 هذه الاماكن

في ان لفظ الناس في قوله
 الله عز وجل

بذل من الناس يخرج غير المستطيع وبذلك على ذلك مع الاجماع قوله رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يعقل وما رواه
 الشيخ عن شهاب قال سئل عن ابن عمر بنين حج قال عليه حجة الاسلام اذا احلم وكذا الجارية عليها حجة الاسلام اذا طشت وتحول ذلك من الاجبا
 وبذلك في غير المستطيع المملوك فلا يجب عليه وبذلك عليه مع الاجماع روايات كثيرة كرواية علي بن ادم بن علي عن ابي الحسن قال ليس
 على المملوك حج ولا غيره حتى يعقل وصححه علي بن جعفر عن اخيه موسى قال المملوك اذا حج ثم اعق فان عليه اعادة الحج ونحوها
 من الاخبار وحتى لو حج باذن مولاه فلا يجر نية عن حجة الاسلام لو اعق وايسر ونقل على ذلك في المنتم اجماع اهل العلم **الثانية**
 الاستطاعة فقال المالكية انها بالبدن فيجب على من قدر على المشي والكسب في الطريق ولو دأب الناس اذا كان من عادته ذلك وقال
 الشافعية انها بالمال فقط ومن ثم اوجبوا الاستنابة على الرمن المعذور اذا وجد جوة من يوبه والذي عليه الاصحاب انها تحقق بملك الرمن
 والراحلة او التمكن منهما عينا او ثمنهما ونفقة عياله ذهابا واباء وامكان الميبران يكون صحيحا على الترتيب فادخل الاستسكا على
 الراحلة وفي الوقت سنة لقطع المسافة والانيان بالافعال ويدل على ذلك مضاعف الى عدم تحقق الاستطاعة عرفا بدون ذلك قالوا اجماع
 الامامية وصححه محمد بن يحيى الخثعمي قال سأل الفضل الكاشي ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا ما يعني بذلك قال من كان صحيحا في بدنه على سبيله زاد وراحلة فهو ممن يستطيع الحج وصححه ذريح عن الصادق ع
 من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يمنعه من ذلك حاجة تحجب به او مرض لا يطيق فيه الحج او سلطان يمنعه فليمت بهودا او ضرا نيا وبذلك
 على ذلك يقر قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله عليه السلام جئتكم بالشرقية النجدة
فروع الاول لو بذل له الزاد والراحلة على نحو المذكور وجب عليه الحج وبذلك عليه مع الاجماع وصححه الاستطاعة بذلك
 روايات كثيرة لصححه محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر ع قول الله ثم لله على الناس الاية قال يكون له ما يحج به قلت فان عرض عليه الحج
 فاستغنى قال هو ممن يستطيع ولم يستغنى ولو على حاد جتمع ابتقال فان كان يستطيع ان يمشي بعضا ويركب بعضا فليقبل ونحوها اجاز كثيرة
 واطلاق النص يقتضي انه لا فرق بين كون البدل واجبا او غيره ونقل عن ابن ادريس انه اعتبره ذلك تملك البدل وفي التذكرة اعتبر
 وجوب القبول سند وشبهة والظاهر يعتبر احدهما اذا لم يكن البادل موقوفا به دفعا للتعريض بالخطر على النفس المستلزم للفرج العظيم و
 المشتقة المنقولة من الاستفاد من الاطلاق ايتم ان لا فرق بين بدله عن الزاد والراحلة دائما نيا ولا بين بذلها وبهتة ولا بين كون البدل
 له مذبونا او لا وقال جمع من الاصحاب لو وهب له مال يستطيع به لم يجب قبوله والظاهر ان مرادهم انهم لم يهيبه له بقصد ان يحج به الثانية
 الزاد والراحلة يشترطان في حق المحتاج اليهما بعد المسافة فاهل مكة ومن قرب منهم لا يستبرأ الوجوب عليهم الراحلة اذا كانا واقفا ودون
 على المشي وهو المستفاد من ظاهر الاية وعموم كثير من الروايات كصححه معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل عليه دين اعطيه ان
 يحج قال نعم ان حجة الاسلام واجبة على من اطاع المشي من المسلمين ورواية ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع في قول الله عز وجل ولله على
 الناس الاية قال يخرج ويمشي ان يكن عنده قلت لا يقدر على المشي قال يمشي ويركب قلت لا يقدر على ذلك يعني يخرج عن المشي قال يجزم
 القوم ويخرج منهم ويستفاد من اطلاق هذه الروايات انه يجب على المتكبر من المشي وان كان يمشي ولم يقل به احد من الاصحاب ومن ثم
 حملها الشيخ على الاستصحاب ويمكن التخصيص بقرب المسافة ويمكن الحمل على القينة لما عرفت من انه مذهب المالكية الثالث الظاهر لا
 يشترط في تحقق الاستطاعة الرجوع الى الكفاية لاطلاق الاية والافعال وقيل بالاشتراط لما رواه الشيخ عن ابي الربيع الثاقبي قال سئل ابو
 عبد الله ع عن قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فقال ما يقول الناس قال قلت له الزاد والراحلة
 قال فقال ابو عبد الله ع سئل ابو جعفر ع عن هذا فقال هلك الناس اذا لم يكن من كان له زاد وراحلة قد رما يوت به رجلا له زاد
 به عن الناس بطلق اليه في ايامه لقد هلكوا اذا قيل له ما السبيل فقال السعة في المال اذا كان حج يفيض ويبقى بعض لقوت عياله
 اليس فرض الله الزكاة فلم يجعلها الا على من ملك ما في دينهم وهذه الرواية مع عدم صلاحيتها لما رخصه القرآن والاحباب لا يصح
 بنحوه الراوي عن غير وجه الدلالة على هذا القول بل ظاهرة الدلالة على اعتبار النفقة لعياله مدة الذهاب والاباء فقط كالا
 يعني فان قبل قد نقل في كتب من المصنفات اورد هذه الرواية بنحو اخر والاصل في هذا القول وهو قد قيل لابي جعفر ع ذلك فقال هلك
 الناس اذا كان من له زاد وراحلة لا يملك غيرهما ومقدار ذلك مما يوت به عياله ويستغنى به عن الناس فقد وجب عليه ان يحج ثم حج
 فبشئ الناس بكثرة فقد هلك اذا قيل له ما السبيل عندك قال السعة في المال الخ والجواب بتدليس صحته هذا النقل انه لا يدل على

في غير الزاد والراحلة

في غير الزاد والراحلة

في غير الزاد والراحلة

في بيان ما يدل على وجوبه

الرجوع الى الكفاية لان اقصى ما يدل عليه بقاء شيء من المال بهون به عياله ولا بعد في تقديره بمدة الذهاب والا ياب خاصة كما هو
الظن من هجر الرواية فافهم الرابع ربما يظهر من الآية على ما مر من تفسير الاستطاعة انه لا يجب على الممنوع من الحج مرض ونحوه الاستثناء
وبه قال ابن اذرين واستقر به في الحج وقال جماعة من اصحابنا بالوجوب استدلالا بالكثير من الاخبار وفيه ان يكون هذا القول من قبيل الاستثناء
على تفسير الاستطاعة بالمال خاصة كما قاله بعض العامة وهو خلاف الاجماع كما عرفت مع ان الاخبار يمكن حملها على من استقر الحج عليه
ثم عرض له المانع كما يظهر من صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال كان على قم يقول لوان رحلا اذ اذ ان الحج فرض له مرض او غلظ
سقم فلم يستطع الخروج فيحضر بجل من ماله ثم ليثبت مكانه ويمكن حملها ايضا على الاستحباب وهذا يمكن ان يقال انه كما يجب الاستطاعة
مباشرة كما دللت عليه الآية وبوجه التذويب شبه الدليل كذلك تجب الاستثناء لئلا لا الاخبار وليس في الآية منافاة لذلك لان غاية
دلالها انما هي الوجوب مباشرة على المستطيع بالمعنى المذكور وهو لا ينافي وجوب الاستثناء للدليل الاخر **الثالثة**
وجوبه على الفور واستدل بحمله بهذه الآية ووجه الدلالة ان المراد بها الامر من الخبر والامر للفوز واستدل له ايضا بقوله تعالى
الحج والعمره لله وجهه نظر لان الامر بما يدل على مجرد الايمان بالمهية كما حقق في الاصول ويمكن ان يستدل له بقوله ثم فرضوا الى
الله لما ورد من تفسيرها بالحج ويرد عليه ما ورد على الاول لان الحكم بالفور يجمع عليه على ما نقله جماعة منهم المحقق في المشقة
عليه صحيحه ذريح المذكورة من حيث تضمنها الوعيد فانه دليل التضييق وصحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال قال الله ثم
ولله على الناس الآية قال هذه لمن كان عنده مال وصحة وان كان سقوف للتجارة فلا يصدع وان مات على ذلك فقد ترك شهرته من
شرايع الاسلام اذ هو محرم ما يحج به وفي رواية محمد بن الفضيل عن الكاظم ع في قوله ثم هل يثبتكم بالاخيرين اعمالا انهم الذين
يتأدون عن الحج ويؤفون وروى زيد الشحام عن ابي عبد الله ع التاجر يوفى الحج قال ليس له عذر فان مات فقد ترك شريعة من شرايع
الاسلام وخيرها من الاخبار ومعنى الفور يلزم المبادرة اليه اقل عوام الاستطاعة مع الامكان والافعيما بليته وهكذا ولو وقع على
مقدمات تيقن الايمان بها على وجهه بذلك كذلك وقال بعض العامة انه واجب موضع الرجوع وجوبه في العمر مرة واحدة وما زاد من
البه مستحب ووجه دلالته الآية على ذلك ان الامر يدل على التكليف بايجاد المهية وهو يتحقق بالمرة والتكليف بما زاد على ذلك
يحتاج الى دليل وبذلك عليه ايضا ما رواه في عبون الاخبار عن الفضل بن شاذان في ابي الحسن ع قال قال فلما امر بالحج وحده
لا اكثر من ذلك قيل لان الله ثم وضع الفرائض على ادى القوم كما قال عز وجل فما اسئس من الهدى يفتى ثا ليعسع القوم الضعيف
وكذلك سائر الفرائض انما وضعت على ادى القوم قوة قال الشيخ في بيان الحكم بكون الواجب مرة واحدة لاحدا وفيه بين المسلمين
ثم نقل رواية خديجة بن منصور عن ابي عبد الله ع قال انزل الله الحج على اهل الجنة في كل عام وصحيحه ابي جبر القتيبي ونحوه وصحيحه
على بن جعفر عن اخيه موسى ع قال ان الله عز وجل فرض الحج على اهل الجنة في كل عام وذلك قول الله عز وجل والله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غفي عن العالمين قال قلت ومن لم يحج متافدا كفرا قال لا ولكن من قال هذا ليس هكذا فقد كفر
واجاب عنها بان المراد انه يجب على اهل الجنة على سبيل البدل بمعنى ان لم يحج في السنة الاولى حج في الثانية وهكذا وهو حمل بينه
وحملها جماعة منهم المحقق على كون المراد بالفرض كذا الاستحباب لمصادمة الاجماع وحملها بعضهم على الوجوب الكفاي لما ورد في
الاخبار انه لو ترك الناس الحج سنة واحدة لزل جملهم العذاب وانه يجب على الوالي ان يجبر الناس على الحج وان لم يكن لهم مال النفق
جلهم من بيتا لمال ويمكن الحمل على الانكسار والخامسة قوله ثم ومن كفر فان الله غفي عن العالمين اي فعل فعل الكفر ويجوز ان يكون
المراد بالكفر هنا الترك لانه اعد معانيه وبذلك عليه صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قول الله عز وجل ومن كفر يعني من ترك
ويمكن ان يكون المعنى من كفر بسبب انكار الحج لان وجوبه صار من ضرورات الدين والمنكر للضرورة كافر وبذلك عليه صحيحه على بن جعفر
المذكورة وعليه يمكن تنزيل صحيحه ذريح المتقدم ويمكن ان يكون المعنى كفر بترك الحج وبرسالة به ما ورد في كثير من الاخبار من
الطلاق الكفر على اصحاب الكبار كما اشرفنا اليه فيما مر سابقا وهو مقابل للايمان الذي يدخل فيه الفرائض وترك الكبار في صحيحه
معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل له مال ولم يحج قط قال هو من قال الله ثم ونحشر يوم القيمة اعلموا ان الله تعالى
الله اعلم قال نعم الله عن طريق الجنة وقد مرت وايضا للفضل وقد اكد سبحانه امر الحج حيث عبر عنه بصيغة الخبر وورد بالجملة
الاسمية والتعريف بقوله الله على الناس المعيد لزوم في افعالهم والتعظيم والتعظيم من التارك بالكفر ولما اصابنا

في بيان ما يدل على وجوبه

في بيان ما يدل على وجوبه

في بيان ما يدل على وجوبه

في ذكر البيت الثاني

الى نفسه اردفه بما يدك على عدم احتياجه الى ذلك ولم يقل عني عنه اي عن حج القارئك بل قال عن العالمين لما فيه من اللذة على شئنا
عنه برهان وكان ذكر الاستثناء الكامل ادل على كمال الخط والمخلان **الثاني** في سورة الحج واذا نانا لا يربهم مكان
البيت ان لا تشرك به شيئا وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود واذا نانا لا يربهم مكان
من كل حج عتيق لبيته وامنائه لهم ويذكر اسم الله في ايام معلومة على ما ذكره من جهة الاقام فكلوا منها واطعموا البائس
الفقر ثم بقصوا اللههم ولبؤوا فواندودهم وليطوفوا بالبيت البتيت اي وادركوا جعلنا مكان البيت مباءة اي موطننا ومنكنا او حرجا
يرجع اليها ابراهيم ثم حج وزيارته وعبادة او عند اداة بناه وقبل اللام زائدة لان بوءه بتعدى بنفسه وكذا العرب تاتي البيت
وهو ددم حق امر الله ثم ابراهيم ثم فبا وقعدت رواية الكافي عن ابي خديجة ان البيت كان دزة بضاء ففقد الله وبقيت
صحة مؤمنين عمار عن ابي عبد الله ان الملكة قالت لادم ما حجنا هذا البيت قبل ان يحج بالبنى عام وفي رواية محمد بن ابي
عن ابي جعفر عن ابي عبد الله السلام ان الله تبارك وتعالى اوحى الى جبرائيل ان انا الله الرحمن الرحيم واني قد رحمت ادم وحواء
لما شيكا الى ما شيكا فاهبط اليهما بجنتهم من جنتهم وعرها عني بمزاق الجنة واجمع بينهما بالجنة فاني قد رحمتها لبعثتهما
ودحشتهما في وحدتهما وانصب الجنة على التربة التي بين جبال مكة قال والترعة مكان البيت فواحد التي رضىها الملكة قبل
ادم فبط جبرئيل على ادم بالجنة على مقدار اركان البيت فواحد فصبها الى ان قال ان الله اوحى الى جبرائيل بعد ذلك
ان ابط الى ادم وحواء فجمعتهما عن مواضع فواحد بيتي وارض فواحد بيتي للملكة ثم ولدا ادم فبط جبرائيل ثم الى ادم وحواء فجمعتهما
من الجنة ونحاهما عن رعدة البيت ونحى الجنة عن موضع التربة ووضع ادم على الصفا وحل على المروة فقال يا جبرائيل اسخطم الله
حولنا وفرقت بيننا ام رضىا ونقد برعلينا فقال لهما لم يكن ذلك بخط من الله عليكما ولكن الله لا يشعل بما يفعل يا ادم ان السميز
الف ملك الذين ازلهم الله ثم الى الارض ليوفونك ويطوفون حولك كما نوايطوفون في السماء حول البيت المعبود فاحي الله الى ان اغتياك
وضع الجنة فقال ادم قد رضىنا بنقد رضى الله وناقدنا فمنا فوضع قواعد البيت الحرام بحجر من الصفا وحجر من المروة وحجر من كون
وحجر من التلم وهو ظهر الكوفة ووحى الى جبرائيل ان ابنه وائمة فاقطع جبرائيل الاحجار الاربع بامر الله ثم من مواضع من جهتها
فوضعها جبرائيل في اركان البيت على قواعد التي قد ردها الجبار ونصبها على ما اتم ووحى الى جبرائيل ان ابنه وائمة
بجادة من ابي جعفر واجعل له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا قال فامته جبرائيل فلما ان فرغ طاف حوله الملكة فلما نظر ادم وحول الى
الملكيت بطوفون حول البيت نطقا فلما فاسبعة اشواط ثم خرجا يطلبان ما اكلان قوله ان لا تشرك بجان مفترعة بفعل دل طين لجانا
لان البتوة من اجل العبادة فكانت قبل وامرنا واعتدناه وقلنا لا تشرك في شيئا في العبادة وطهر بيتي من الشرك وعبادة الاوثان وق
على نابرهم في تفسيره عن الصادق قال يعني حج عنه المشركين وفي الكافي عن محمد الجلي عن ابي عبد الله قال ان الله ثم يقول
في كتابه وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود فبينى للعباد لا يدخل مكة الا وهو طاهر قد غسل عرقه والادى
نظرة وروى الشيخ في الصحيح عن الجلي عن ابي عبد الله ثم نحوه واداء بالقائمين والركع السجود المصلين قبل وفيه دلالة على جواز الصلوة في نحو
الكعبة وفي رواية مؤمنين عمار عن ابي عبد الله ثم ان الله تبارك وتعالى حول الكعبة عشرين ومائة رحمة منها ستون للطائفين واربعون
للمصلين وعشرون للناظرين وفيه دلالة على وجوب الطواف على الصلوة كما وردت ببعض الاخبار اية لكن فيه تفصيل قوله واذا نانا
الناس اي مرهم بالحج رجلا لاجم داخل مثل طواف طير وعراق جمع عرق وفي مجمع البيان في الشواذ قرأ ابن عباس وابن عمر وعكرمة
والحسن بن جابر بالتشديد والقسم وهو المروي عن ابي عبد الله والصالح من الابل المقول من السبر والسبق البند وفي تفسير جلي
ابرهم قرأ بون من كل حج عتيق فلي هذا يكون صفة للرجال والركبان وعلى الاذن صفة لكل صامرا لفة في معنى الجمع او كانت
موضوعة لكل افة واختلغا في الخطاب بهذا الخطاب فيقول هو بنينا صلوات الله عليه والو قبل هو ابراهيم وكل من قبلين هذا
فلما روى ما رواه في التلم في الصحيح عن مؤمنين عمار عن ابي عبد الله قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام بالمدينة عشرين سنة لم يحج ثم ازل الله
تعالى عليه واذا نانا في الناس بالحج الآية عامر المؤمنين ان يؤذوا على اصواتهم بان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج في عامه هذا فلي من حضر
واهل الحوائى والاعراب الحديث ويشهد الثاني لاجرا كثيرة منها ما رواه عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله قال لما اوحى الله

ثم فاقطع جبرائيل الاحجار الاربع بامر الله ثم من مواضع من جهتها

في بيان ما يدل على وجوب

الى ابراهيم ثم ان اذن في الناس بالتحج اخذ الحجر الذي فيه اوقد منه وهو المقام فوضعه بجدار البيت لاصفا بالبيت بجبال الموضع الذي هو
فيه اليوم ثم قام عليه فنادى يا اهل جنات بما امره الله عز وجل فلما تكلم بالكلام لم يجتله الحجر فخرق رجلاه فيه فقلع ابراهيم رجلاه
من الحجر فلما حدثت وفي تفسير علي بن ابراهيم قال فلما فرغ ابراهيم من بناء البيت امره الله ان يؤذن في الناس بالتحج فقال يا ايها يبلغ
صوتي فقال الله اذن عليك الاذان وعلى التلاخ وارفع المقام وهو يومئذ ملصق بالبيت فارفع به المقام حتى كان اطول من
الجبال فنادى وادخل اصبعه في اذنه واذن وجبه شرقا وغربا يقول ايها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فاجيوا ربكم
فاجابوه من تحت الجور السبع ومن بين المشرق والمغرب لم يقطع القرب من اطراف الارض كلها ومن اصلاها الرجال ومن ادخاها
النساء بالنسبة لبيتك اللهم لبيتك اولا رزقهم يا اهل بيتك من حج من يومئذ الى يوم القيمة فهم من استجاب لله وذلك قوله
هذه ايات بيتات مقام ابراهيم يعني نداء ابراهيم على المقام وروى في الوثائق في الغلل وفي الكافي وغيرهما عن عبد الله بن سنان عن
ابي عبد الله قال لما امر الله تم ابراهيم وابنا حبل ببناء البيت ونم بناءه امره ان يصعد مكانه بنادى في الناس لاهلهم التحج فلو
نادى هلموا الى الحج لم يحج الا من كان يومئذ لسانا مخلوقا ولكن نادى هلم التحج فلبى الناس من اصلاها رجال لبيت الله لبيت
ذا على الله من لبيته عشرين وخمسة من لبيته عشرين وخمسة من لبيته واحدة حج واحدة ومن لم يلب التحج
وجبه الفرق بين هلم وهلموا ان الواو لمن يعقل ولعل وجها للجمع بين هذه الاجازة فام اولا على المقام فلما عرفته بما
تحول عنه الى الركن اذ انما فعل ذلك على الموضعين واما وجه الجمع بين الرواية السابقة وخبرها فهو ان الخطاب كان لا يربط
ويشبه حكمه ثم لبيت الله يكون ما موراد بالناية فاقم قيل وفي تقدم الرجال اشار بان حجة المشي على الركوب وافضلته وروى
عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال ما عبد الله بشئ اشد من المشي ولا افضل ونحوها ورواه محمد
بن اسحاق عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن فضل المشي فقال الحسن بن علي عليه السلام قاسم دية ذلك من انظر
وعلا وثوبا وثوبا وادبنا وادبنا واوجع عشرين حجة ماشيا على قدميه وهذا الخبر اخذ في الحديث على الركوب لانه افضل
المشي ويمكن الجمع بينهما وجوه **الاول** كون المشي افضل بالنسبة الى من لا ينفقه ذلك عن الدماء واذا المفاصل **الثاني**
انه افضل اذا كان من ساق مقبل لحد ونحوه بحيث اذا لم يركب كما يدل عليه موثقة بن بكير قال قلت لابي عبد الله ما اثار يرد الخروج العمدة
فقال لا تستواء وكبو افعلت اصلحك الله انه بلغنا ان الحسن بن علي عليه السلام حج عشرين حجة ماشيا فقال ان الحسنة كان يمشي يمشي
وقد علمه ورواه **الثالث** ان يكون الركوب افضل اذا علم انه يصل الى مكة قبل المشاة فيستكثر من الطواف ويبندبه وروى
عليه موثقة هشام قال دخلنا على ابي عبد الله ثم اتانا وعينته بن مضبة بضعة عشرين رجلا من اصحابنا فقلنا جعلنا الله فداك انما
المشي والركوب فقال ابا عبد الله بشئ افضل من المشي فقلنا ايما افضل فاجل الى مكة فقيم بها الى ان يقدم الماشي او يمشي فقال
الركوب افضل **الرابع** كون الركوب افضل اذا كان المباحث على ذلك توفير المال مع استغنائه عما اذا كان المباحث كسر النفس
والم مشقة العبادة فالمشي افضل **الخامس** حمل اصلية المشي على ما اذا كان المشي من مكة لاستيفاء افعال الحج كما يظهر من صحيح
وقاعة قال سالت ابا عبد الله عن مشي الحسنة من مكة او المدينة قال من مكة **السادس** حمل اخبار المشي على النية كما يظهر من
الاخبار وقال بعض الفضلاء لا يراو قوله منافع لهم هي منافع الدنيا والاخرة كما يشهد الله ما ورد في الاخبار ومن ان الحج يكسر المال
ويحط الذنوب وفي الكافي عن الربيع بن خثيم قال شهدت ابا عبد الله وهو يطاف به حول الكعبة في حمل وهو شديدا المرض فكا
كلما بلغ الركن الثاني اخرهم فوضعه في الارض فاخرج يده من كوة المحل حتى يجدها على الارض ثم يقول اوصوني فلما ضا ذلك
مراد في كل شوط قلت له يا ابن رسول الله ان هذا بشئ طيبك فقال اني سمعت الله عز وجل يقول ليشهدوا منافع لهم فقلت نعم
الدين او منافع الاخرة فقال الكل في رواية هجر قال له ابو الورد حمل الله انك لو كنت اودت بذلك من المحل فقال ابو جند
الله ثم يا ابا الورد اني احب ان اشهد المنافع التي قال الله ليشهدوا منافع لهم انه لا يشهد لها اخذ لا تفعل الله انما انتم مجرور
مغفور لكم واما غيركم فيحفظون في اهلهم واموالهم وفي يحبون الاخبار في باب ذكر ما كتب به الرضا ام الى محمد بن سنان في جواب
مسألة في الغلل وحلة الحج الواقعة الى الله عز وجل وطالب الزيادة والخروج من كل ما اقترن بالبيتا ما مضى مستانفا
لما يستقبل وما منه من استخراج الاموال ونسب الابدان وحظرها عن الشهوات واللذات والتقرب بالعبادة الى الله عز وجل

افضل المشي والركوب
في بيان ما يدل على وجوب
الحج الى البيت العتيق

والخضوع والاستكانة والتذلل لما خضعوا له من الخصال والبر والامن والخوف ذابا في ذلك ما دام وما في ذلك من المنافع لجميع الخلق
من المنافع والرفعة والرهبة الى الله ثم ومن ترك فساد القلب وجسارة النفس وشبان الذكر وانقطاع الرجاء والامل وتجرد الحق
وحظر النفس عن العناد ومنفعة من في شرق الارض وغربها ومن في البر والبحر ومن في البحر ومن تاجر وجالب وبائع ومشتري
وكاسب ومسكين وقضاء حاجات اهل الاطراف والمواضع المتكلم بها الاجتماع فيها كذلك ليس بشيء منافع لهم وزاد في كتابه الله عز
ابن شاذان مع ما فيه من الثقة ونقل اخبار الائمة عليهم السلام الى كل صفة وناحية كما قال عز وجل فلو لا نفر من كل فرقة طايفة ليذكروا
في الذين وليندروا يومهم اذ ذبحوا اليهم لعلهم يحذرون وابشيد وامنافع لهم قوله وبذكرنا اسم الله في ايام معلومات روى
في كتاب عوالي الثاني من الصادق ع ان الذكر في قوله وبذكرنا اسم الله هو التكبيرة عقيب خمسة عشر صلوة اقلها ظهر العيد
عن الباقر ع مثله وقيل الذكر هو الذكر المطلق والذكر حال التذبح وفي معاني الاخبار في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سمعت يقول قال علي ع في قوله عز وجل وبذكرنا اسم الله في ايام معلومات قال ايام المشرك بهذا الاسناد عن
الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكاظم ع ان ايام المعلومات هي ايام التشريق روى عن علي بن ابي
عن محمد بن احمد بن علي بن الصلت عن يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ع في قوله تعالى
واذكرنا اسم الله في ايام معلومات قال المعلومات والاعدادات احدى ايام التشريق وروى الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى
قال سمعت ابا عبد الله ع يقول قال ابي في قوله الله واذكرنا اسم الله في ايام معلومات قال ايام الشكر قوله واذكرنا الله في ايام معلومات
قال ايام التشريق وفي جميع البان واختلفت في هذه الايام وفي الذكر فيها فقبل هي ايام المشرك قبلها معلومات المحرم على علمها
من اجل وقت الحج في اخرها والاعدادات ايام التشريق عن الحسن وجاهد وقبل هي ايام التشريق يوم الحر وثلاثة بعده والاعدادات
ايام المشرك عن بن عباس وهو المروي عن ابي جعفر ع انتهى وقال في الدروس الايام والاعدادات ايام التشريق واخرها غروب
الشمس من الثالث والامام المعلومات عشر ذي الحجة وهو المروي في الصحيح عن علي ع وفي النهاية العكس وقال الجعفي ايام التشريق هي
المعلومات والاعدادات وبوب القول الاول ماسيا في حدة قبل الاية خمسة محمد بن مسلم من كون المراد بالاعدادات والتكبير ايام
التشريق وان التكبيل في يومين والتاخير كما تضمنت الاية هو النحر الاول والثاني وذلك لا يكون الا في ايام التشريق ولعله لا ينبغي
اطلاق المعلومات على ما يثبت ايام التشريق ويكون المراد بقوله في رواية زيد الشحام واحدة هذا المعنى وعلى هذا يعني ما ورد من كون
المراد بالذكر التكبير عقيب خمسة عشر صلوة لوقوعه في الايام المعلومات بهذا المعنى قوله ع على ما ذكره من جهة الانعام هو من اضافة
والبعيم هو الذي لا يفسح والمراد هنا الابل والبقر والغنم والجمال وعلى المعنى الاخير يتعلق بالذكر والمراد التسمية اي يذكرنا اسم الله
حين النحر والتذبح وعلى المعنى الاول من كون المراد التكبير عقيب خمسة عشر صلوة يكون متعلقا بالجار مجزعا اي شكا على هذه التسمية كما
يرشد اليه قوله ع في سورة التكوير الله اكبر على ما ذكرنا من جهة الانعام قوله ع فكلوا منها اي من لحمها واطعموا البائس الفقير
روى في الكافي عن السكوني عن ابي عبد الله ع في قوله الله عز وجل واطعموا البائس الفقير قال هو الزمن الذي لا يستطيع ان يخرج
لزماسة وقد مر في تفسير قوله ع انما الصدقات للفقراء وبان في وجهه ان الفقير هو الذي لا ينال الناس والمساكين اجمعين
والبايس اجمعهم فظهر من هذه الروايات ان البائس هو الفقير الشديد الحاجة ولعل التسمية للاهتمام بشانه وانه لا يملك طعاما
والافضل وظاهر الاية الدلالة على لزوم التذبح او النحر على الحاج مطلقا ولكن النص والاجماع خصه بالمتبع القارن بحاجته
سبحي للتبني عليه انشاء الله ع وظاهرها اية وجوب الاكل والاطعام اي الصدقة على المساكين من دون تبين مقدار ما يؤكل
وما يصدق به ويدل على ذلك ان ابن ابي عمير ع في النحر وهو الاقوى ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محبوب بن حماد عن
ابي عبد الله ع قال اذ ذبحت او نحر فكل واظم كما قال الله ع فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز فقال القانع الذي ينعى بما
والمعتز الذي يستره والسائل الذي يسئلك في يد والبائس الفقير وفي الصحيح عن الباقر ع الصادق عليه السلام انما قال ان
يقول الله ع امران يؤخذ من كل بدنة بضعة فامر فليحت فاكل هو وعلى ع وهو من المرق وكان النبي ع اشرك في هديه
غيرها من الاخبار والدلالة على ذلك قد ذهب بعض علمائنا الى انه يجب صرف في الصدقة والاهناء والاكل ولم يبين قدرا او
الى هبة الا انه لا يرد عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن سيف الثمار قال قال ابو عبد الله ع ان سعد بن عبد الملك ع قال

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ جَحِلًا غَلِيًّا

فلما قال في سكت هذا فكيف صنع فقال له اني اطعم اهلك ثلثا واطعم القانع والمعتز ثلثا واطعم المساكين ثلثا فقلت المساكين هم
 السؤال فقال نعم وقال القانع الذي يقع بما ارسلت اليه من البضعة فما فوقها والمعتز ينبغي له اكثر من ذلك وهو اخفى من القانع
 بعترتك فلا يشك ولا ينافي هذا الخبر الاية والروايات السابقة لانها لم تنص على لزوم الاكل والصدقة بالكل الا ان هذه الرواية
 وردت في الشارح ولعل التبسيط لاكل باطعام الاهل مبنى على الغالب من انه باكل منهم وروى ابنه القدر ثلثا فانما يبلغ في
 اكله ذلك عادة الاممهم ظاهرا جعل المساكين فيما للقانع والمعتز هذه الرواية انما عبر بها عن القول بان لا يستبرأ منها
 والحاجة فيكون اعطاهما على سبيل الهدية كما قاله البعض ويكونان اقسام الفقير فتكون اقساما لثلاثة قانع وهو الذي لا يرضى
 لنفسه للسؤال ولا يشترط معتز وهو الذي يرضى نفسه للسؤال ولا يشترط المساكين هم السؤال وسيا في التزيادة بيان الفرق
 بين المعتز والقانع هذا وقال الشيخ والسنة ان باكل من هذه لثمة وبطعم القانع والمعتز باكل لثمة وبطعم القانع ثلثه وبطعم
 للاصدقاء الثلث الباقي وقال ابو الصلاح السنة ان باكل بعضها وبطعم الباقي قبل مرادها استحباب الاكل وهو ظاهر عبارة ابي
 الصلاح واما عبارة الشيخ فلا يبعد ان يكون مراده استحباب لثمة ثلثا وبالجملة القول بوجوب الاكل ولو قلنا والصدقة بالكل
 هو الاظهر ولوقته ثلثا كان احسن قوله ثم لم يقضوا تفهم روى في الغيبة في الصحيح عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله ع ان لثمة هو الحلق وما في جلد الانسان وفي الكافي عن ابي الصباح الكاظمي ع عن ابي عبد الله ع في قول الله ثم
 ليعضوا الاية وذكر مثله وحيث كان معاد لفظ ثم الترتيب دلل الاية مع الروايات على لزوم ما خيرا حلق عن الذبح المؤخر هو
 الرمي يكون الترتيب واجبا والذهب للشيخ في ربط واكثر المتأخرين ويدل عليه اية ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع
 قال اذا ذبحت اضحك با خلق واسك والقاء فبعد الترتيب وعبر ذلك من الاخبار وذهب جماعة من اصحابنا الى ان الترتيب مسقط
 بينهما واستدلوا على ذلك بروايات يمكن حملها على الجاهل والتاسي وفي اصول الكافي عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا جعفر ع يقول
 الناس منكم وما يملون قال فقال كمال الجاهلية اما والله ما امروا بهذا وما امروا الا ان يقضوا تفهم ولبوفوا نذرهم
 فيموتون بنا فيجبرونا بوليتهم ويمرضون علينا قصصهم وروى في الغيبة عن زبقي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع والبرقي عن الرضا ع
 في تفسيره ان قصص الشارب والاطفار وطرخ الوسخ وطرح الاحرام عنه وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل
 ثم ليعضوا تفهم قال ما يكون من الرجل في حال احرامه فاذا دخل مكة طاف وتكلم بكلام طيب كان ذلك كفارة لذلك الذي كان
 منه وفي صحيحه رواية انه حقوق الرجل من الطبيب فاذا قضى شكه حل له الطبيب وفي رواية ذريح عن ابي عبد الله ع قال النفس لها
 الامام وفي صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اتيت ابا عبد الله ع فقلت له جعلني الله فداك قول الله ثم ليعضوا
 تفهم قال اخذ الشارب وقص الاظفار وما اشبه ذلك قال قلت جعلت فداك فان ذبحنا الحماري خذني عنك ان قلت
 ليعضوا تفهم لهما الامام ولبوفوا نذرهم تلك الناس قال صدق ذريح وصدقت ان للفران ظاهرا وباطنا ومن يحملها
 يحمل ذريح قال بن ابوي بريد بعد نقل هذه الاخبار وانها كلها متفقة غير مختلفة والثقة معنا كلها وردت به هذه الاخبار
 اخبرنا الاخبار في هذا المعنى في كتاب تفسير المنزلة في الحج انتهى قوله ولبوفوا نذرهم فمعهما في رواية ذريح ويحمل انه ما نذره في جهنم
 من انواع البر وما نذروا من غير الابل وقرى بلشديد القاء قوله ثم ولبوفوا البيت العتيق يدعى في حيوان الاخبار عن الرضا ع الى
 محمد بن سنان في حلة الطواف ان الله عز وجل قال للسلطنة اني جاعلة في الارض خليفة قالوا انجمل فيها من بعد الاية فزاد على
 عز وجل هذا الجواب فدموا افلاذوا بالمرش واستغفروا فاجاب الله عز وجل ان يستبد بحمل ذلك الباء فوضع في السماء الراية بيتا
 بجلا المرش يعني الضريح ثم وضع في السماء الدنيا بيتا يعني المعور بجلاء الضريح ثم وضع هذا البيت بجلا البيت المعور ثم امر
 آدم ع طاف بقباب الله عز وجل عليه فخرى ذلك في جلدته الى يوم القيمة وروى في رواية الاستاذ عن احمد بن محمد بن احمد
 بن ابي نصر قال سالت الرضا ع عن قول الله ثم ليعضوا تفهم ولبوفوا نذرهم قال نعم قال فليعلم الاظفار وطرح الوسخ عنك والخروج
 عن الاحرام ولبطوفوا البيت العتيق طواف الفريضة طواف الحج الذي هو دكن فيه بلخلاف وهو المعبر عنه
 اكثر الاخبار بطواف الزياره ويمكن ان يراد ما يدل طواف الثلث لانه واجب يحصل غلبه النساء كما يشهد به صيغة المبالغة
 وروى الشيخ عن احمد بن محمد قال قال ابو الحسن ع في قول الله عز وجل ولبطوفوا البيت العتيق قال طواف الفريضة طواف النساء

في بيان ما يدل على وجوب
 الترتيب في ذبح النحر

الضريح
 بيت القناد
 البيت ثم الى البيت
 بيت خالف مشقة
 الحاء المائلة
 من
 ان الطرح
 في السماء الثالثة
 وفيما في البيت
 البيت

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

والله اعلم

قوله

في أخبار وأنواع شئ من حكا

في أخبار وأنواع شئ من حكا

قوله فان حضرتم فما استيسر من الهدي يجوز ان يكون موضع ما ارتفع اي ضلعيكم او لضباي فاهذا او ابسوا ولا حصن او المنع
للرجل الذي قد منعه الخوف والمرض من التضرع فلا حضر فهو محض ويقال للرجل الذي حبس قد حضر فهو محض وقيل ان الغرض
ان يقام كل منهما مقام الاخر وخالفه المبرد والرياح كذا في مجمع البيان والذي في لسان الفقهاء بل في الاخبار استعمال كل من
احق الحضر والمحضور وكيف كان فالحضر المنع عن اتمام افعال الحج بالمرض والصد بالعدو وظاهر اتفاق الاصحاب على تغير الصد
والحضر كذلك وبذلك عليه صحة معوية بن غمار عن ابن عبد الله ثم انه قال المحضور غير المصدود وقال المحضر هو المريض والمصدود
هو الذي يرده المشركون كما روى رسول الله ثم واحطاه ولبس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحضور لا تحل له النساء
سواء في انشاء الله ثم بعض الاخبار ايقم ذلك على ذلك وقال في القاموس المحضر كالضرب والنصر والتصديق والحجر عن السفر وغيره وقال
صديقه لا عن كذا اي منعه ونحوه قال في الصحاح ومقتضى كلامهما ترادف اللغتين وهو الذي يظهر من لغة مجمع البيان كما عرفت وهو
قول اكثر الجمهور ايقم ونقل الثيبا بوري وغيره اتفاق المفتين على ان قوله ثم فان حضرتم الآية تركت في حضر الحديبية ونقل عن الثيبا
ومالك ان المراد هنا حضر العدو ويأيدوه بقوله ثم فاذا امنتم وبما نقل انها تركت في علم الحديبية وبما نقل عن ابن عباس انه قال لا
الاحضر العدو وقال ابو حنيفة المراد به كل منع من عدو او مرض او غيرها والرواية المذكورة واتفاق الاصحاب بكذب ذلك كذا
انما لفظ امنتم فلا يخصص العدو بل يشمل المرض كما سبأ في انشاء الله ثم قوله فما استيسر اي بسوا ما امكنكم من ابل او بقر وغيره
بمعنى يستر ويستر مثل استصعب بمعنى صعب تصعب الهدي جمع هدية كجدي جمع جدية او مفرد مؤنث هدية وجمعه هديات
انما من الهدية او من هذه اذا ساق الى الرضا دالة بياق الى الحرم وبذلك على الاكتفاء بانها اراد مع الاجماع ما مر من رواية ابن
شاذان المذكورة في المسئلة الرابعة من الآية الاولى وغيرها وقوله ولا تعلقوا الخ يمكن ان يكون انتهى عن الاختلال ويكون
بالخلق من قبل التعبير بالجزء عن الكل ويحتمل ان يكون انتهى عن الخلق نفسه ويكون انتهى عن بقية حجة ان الاحرام معلوما من
الغوى او من دليل اخر وظاهر الآية والروايات وعليه الفتوى بشمول الحج والعمرة في هذا الحكم فحكمه مكة ان كان معتبرا
ان كان حاجا وقال بعض الناقمة لا احصا في العمرة وقترا لثافي الحل بالموضع الذي صدقته والحقيقة بالحرم وبذلك على
ما ذكرناه ما رواه في الكافي في الصحيح عن معوية بن غمار عن ابن عبد الله ثم قال سألت عن رجل احضر فبث بالهدي قال يواعد صاحب بيتا ان كان
في الحج فحل الهدي يوم الحرة فاذا كان يوم الحرة فليقتصر من دابة ولا يجتهد عليه الخلق حتى يعقوا المناسل وان كان في عمرة فليقتصر مقدار
دخول صاحب مكة والساعة التي بعدهم فيها فاذا كان ذلك الساعة فصر واحل وان كان مرض في الطريق فبث ما يخرج فاذا رجع
وجع الى الهدى ومخرجه او اقام مكانه حتى يبرأ اذا كان في عمرة فاذا برئ فعليه العمرة واجبة قلت ان كان عليه الحج فخرج واقام
فقاتل الحج قال عليه الحج من قبل فان الحسين بن علي عليهما السلام خرج معتمرا فمرض في الطريق وبلغ عليا ثم ذلك فخرج في طلبه فادركه
بالسقاء وهو مريض فقال يا بني ما تشكى فقال تشكى واشى قد عالجته بميدنة فخرجها وخلق دابة وذه الى المدينة فلما برئ من وجهه
احتمل فارتيت حين برأ من وجهه قبل ان يخرج الى المدينة حل له النساء قال لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت والصفاء والمره قلت
فما بال رسول الله ثم جرجع من المدينة حلت له النساء ولم يطف بالبيت قال ليسا سواء كان النبي ثم مصدودا والمحضر محض
وما ذكرناه من لزوم بئ الهدي او قيمته هو قول اكثر علماءنا وبذلك عليه مع ظاهر الآية والخبر المذكور ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة
عن ابي جعفر ثم قال اذا احضر الرجل بئ هدية الحديث وفي الموقوف عن زرارة قال سئل عن رجل احضر الحج قال فليبعث هدية فاذا كان
مع اصحابه وعلم ان يبلغ الهدى محله وعلم من يوم الحرة اذا كان في الحج وان كان في عمرة فبث بمكة وانما عليه ان يبعث هدية فان كان
فاذا كان ذلك اليوم فقد وني واذا اختلفوا في الميعاد لم يضروا انشاء الله ثم وفي الكافي في الموقوف عن زرارة عن ابي جعفر قال المصدود
يلبث حيث صدق ويرجع صاحبه فيا في النساء والمحضور ويبث هدية ويعدله يوما فاذا بلغ الهدى محله احل هذا في مكانه ونقل عن ابن
الجندب انه خير بينه وبين الذبح في مكان المحضر وعن الجعفي انه يبيع في مكان المحضر ما لم يكن ساق وعن ملاوان المنطوق بخر مكانه
يحل حتى من النساء وبذلك على ذلك ما رواه ابن ابي عمير عن الصادق ثم قال المحضور والمضطر يحران بينهما في المكان الذي يضطر
فيه وفي الصحيح عن معوية بن غمار عن ابن عبد الله ثم في المحضور ولم يبق الهدي قال بسنك ويرجع قبل ان لم يبعث هدية قال لا يصوم في
الصحيح عن ابي عبيد بن موسى عن ابن عبد الله ثم قال خرج المحضر ثم معتمرا وقد ساق بدنته حتى انتهى الى التقا فبثهم فخلق مشرسة وغيرها

في أخبار وأنواع شئ من حكا

دلت
الرواية على
ان ذلك اقل من
جهد الذم لاننا
قدمنا او اخر
منه

عَلَى الْخَلَاءِ الْمُرْسَلِينَ
فِي الْأَمْوَالِ الَّتِي نَكَسَوا

و
التام
اطلاق الرأيا
والاستناد إلى
طلبنا سألين بصريح
بدن حوى لاحكام
مع ان الكلام
حجة مثله
مهور
منة

في المنازعات وشكها

فقدرك الذي قد رت على قلت ما تقول في الحج قال لا بد ان يحج من قبل قال قلت فاجزئ عن المصود والمصدود ههنا سواء قال لا
 فظهر منها ان المصود يحل له الشاة اما مطلقا او مع الاشتراط وهو خلاف المشهور فحمل على المأجور الذي لا يتمكن من الرجوع
 جها بين الاخبار وقال جمع من علما ان الله لو كان الحضر في العرة المستمع ههنا لكان حل الشاة لانه لا طواف فيها لاجل الشاة وفيه
 نظر لا يظهر من الاخبار كون الحل هنا هو طواف الشاة بل المفهوم منها توقفه على الطواف والسعي من غير تعيينه بكونه طواف الشاة
 بل ضم السعي بشرطه غيره **الرباع** ظهر منها ايضا ان المصدود غير المصود كما عرفت وان المصدود يقتصر في تحمله الى الهدى
 النوى به ذلك وانه لا يجب بشئ بل بدخول مكان الصدقة ان يحل من كل شئ حتى من الشاة ونقل عن ابن اديس القول بجلد غيره
 لاصالة البراءة ولان الآية انما تضمنت الهدى في المصود وهو خلاف المصدود وفيه نظر لانه صلى الله عليه واله حين صدق في
 الحديبية ذبح وفعله وقع بياها ولو تفقد ذرارة ومرسلة بن ابوبه المذكورين ولا صالة لبقاء الاحرام فيستصحب حكم الاحرام الى
 بطل حصول التحلل ونقل عن ابي الصلاح القول بوجوب بشئ الهدى اخذ بعنونه الآية حيث قيل ان المراد باحضره المنع مطلقا
 وادعى في مجمع البيان انه مروى عن ائمتنا عليهم السلام وجعل الشاة في الاضطرار وفيه نظر لانه خلاف المنقول كما عرفت **الخامس**
 اذا ساق الهدى قال لانه يكفى به لاصالة البراءة والطلاق لاخبار بل يظهر ذلك من بعضها كما لا يخفى بل لا يبعد لانه لا يرفع
 حيث قال فما استنبهت بهذا قال اكثر ويستحب الى الشاة وجاعة القول باستحباب بشئ الهدى مع هدى السياق وتساويهما في الاحتياط
 والمخرج من الخلاف ونقل عن جماعة منهم ابنا ابوبه القول بانه لا يكفى هدى السياق بل لا بد ان يبعث معه هذا اخر التحلل والبراءة
 لهم على مستند من الاخبار واستدل بعضهم بان الاشارة والتقليد سبب للزوم هدى السياق والحصر الصواب في هذا التحلل
 اختلاف الاساليب بوجها اختلاف السببات وفيه نظر لا يخفى وقيل بالتفصيل وهو انه اذا احصر ومعه سياق فان كان قد اوجب عليه
 باسعاد ونحوه بشئ هدى اخر ولا اكف به ولا يخفى ما فيه **السادس** المعروف من مذهبا لا يستحب ان لا يبدل الهدى التحلل
 فلو عجز عنه وعن ثمنه بقي على حرامه ولو تحلل لم يحل واستدلوا على ذلك بان النص انما قلوا بالهدى ولم يثبت بدلته غيره وفيه
 استغناء البدلية لزوم الحكم بالبقاء على الاحرام الى ان يحصل التحلل وربما يؤيد به الآية حيث علق فيها التحلل على بلوغ الهدى محله
 لو كان له بدل لذكره ونجرت الغاية عن كونها غاية ولان البدلية انما ثبتت لهدى التمتع بنص القرآن وهو لا يقتضي التمتع الى
 غيره ونقل عن ابن الجندان قال بالتحلل بمجرد النية عند عدم الهدى لانه من لم يتيسر له هدى وهو عجز واضع لانه لم يقل ان
 حتى يكون عدمه مؤثرا بالتحلل لكن دياعه دفع الحجج الدائم لذلك نعم صحيحة معوية ودواية ذرارة المذكورة فان تضمنت البدلية
 بعد في العمل بها عند حصول الظن بعدم القدرة على ذلك بعد دفع الحجج وعلى تقدير العمل بها لظان الصوم بقدره ههنا لا
 ايام كما صرح به في الكافي في دواية ذرارة وليس كذلك الهدى حتى يلزم التسعة اذ ارجع فيكون عشرة كما قبل لكن يرد ان
 في المصود فلا يلحق به في هذا الحكم المصدود **السابع** روى حمران عن ابي جعفر قال ان رسول الله صلى الله عليه واله حين صام بالجدبية
 قصر واحل وغرأى اوقع هذه الثلاثة وهي دالة على لزوم التقصير المصدود وهو الظاهر من كلام كثير من العلماء وخبره بين وبين
 الشاهد وهو الاخرى وعدم الترخص لها في بعض الاخبار لا ينافي ذلك وفي المقام احكام واجبات واستقصاها مفصلا في الكتب الفقهية
الثالث قوله ثم من كان مرتضا اي مضطرا محتاجا منه الى الحل اما رغبة بالكلية او لعدم فائدة توقيه اذى من راسه كالهوام فهدى
 اى قالوا اجبا وظلمكم فهدى اذا حلقت فيشعر بانه في هذه الحال يتعين عليه العدا ومقتضاها ان لو بقي على تلك الحال لكان انما وقية الله
 يجوز ان يكون الفرض بيان الجواز ثم بين سبحانه ان الغدبة بالامور المذكورة دوى في الكافي في الحسن عن حمزة عن اخيه عن
 عبد الله قال مر رسول الله صلى الله عليه واله على كعب بن جحرة والعل بن ناز من راسه وهو عمر فقال له اتؤذيك هو امك فقال له نعم قال
 هذه الآية في كان لآية فامر رسول الله صلى الله عليه واله ان يخلق وجعل الصيام ثلاثة ايام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدين وال
 شاة قال ابو عبد الله صلى الله عليه واله وكل شئ من القرآن او فضاجه بالخير او بخار ما شاء وكل شئ في القرآن من لم يجد عليه كذا فالاول بالخير
 وهذه الرواية رواها الشيخ في التهذيب في الصحيح عن حمزة عن ابي عبد الله صلى الله عليه واله ما تضمنته من وجوب الغدبة فهو
 مجمع عليه كما نقل في المستم والاعراف في التفسير منها بين الامور الثلاثة وكذا لاختلافه في تقدير الصوم بالثلثة والثلثة
 الشاة لعدم اختلاف في تقدير الصدقة وما تضمنته الخبر من الهام الشاة لكل واحد مدين هو قول اكثر وعبد عليه اية رواية

في ان المصود لا يحل له

في ان المصود لا يحل له

في ان المصود لا يحل له

زيارة المذكورة وذهب بعضهم الى وجوب اطعام عشرة لكل مسكين مد واحد واستدل على ذلك برواية عمار بن يزيد عن ابي عبد الله
قال قال الله في كتابه من كان مرضيا الآية فمن عرض له اذى ودفع نقاطي ما لا ينبغي للمريض اذا كان صحيحا فالصيام ثلاثة ايام والصحة
على عشرة مساكن فيشبعهم من الطعام والشك شاة يذبحها فياكل ويطعم واما عليه واحد من ذلك وهذه الرواية مع جهالة سند
وتصنيفها ما لا يقول به احد من علماءنا وهو الاكل من الفداء غير صحيح لانه لا يملكه الا على التقدير بل لكونها مخالفة للاولى كية الطعنا
والطعم والشيخ جمع بين الروايتين بالتخيير واعلم ان الحكم منوط بالخلق لا بالمرض فلو خلق لالذلك فالحكم في الكفارة كذلك
بطريق اول وبذلك عليه ايقم صحة زيارة عن ابي جعفر قال سمعته يقول من نف ابطه او قلم ظفره او خلق داسه او لبس ثوبا لا ينبغي
له لبسه او اكل طعاما لا ينبغي له اكله وهو محرم فضل ذلك ناسيا او جاهلا فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فعليه دم شاة وقص
الرواية بعين الشاة في الحلق لا الضرورة وهو غير بعيد لكن يغفل في المنته الاجماع على التخيير بين الثلثة فيكون تخصيص ذكرها
لكونه احدا لا فرد واعلم ايضا ان ظاهر الآية ان متعلق الحكم هو خلق شعر الراس اي ما صدق عليه ذلك سواء كان حلقه كله او
بعضه فلو نف بعض الشرات لم يحكم عليه بذلك وكفارة تحوكت من طعام وكذا الكلام في خلق شعر غير الراس ولكن يهمل من بعض
العلماء انه عمم الحكم بل صرح الشهيد بالتعميم وقوله ما قلنا ابعث قوله ثم فاذا امنت اى اذا كنتم في حال من وسعة فدين على الحج فيخرجون
بالمرض ولا مضددين بالعدو ونحوه فمن تمتع بالعمرة الى الحج اى انفع بالتقرب بها الى الله ثم متعت بالانقطاع بذلك الى التقرب بالانقطاع
بها الى الحج فآبى الى الالة والتسببه ويجعل ان المعنى ان من انفع ببيتها باستباحة ما كان قد حرم عليه الى ان وقع الاحرام بالحج وبذلك عليه
فلا يرى ابن شاذان في العلل عن ارتصاف انه قال امر ما بالتمتع بالحج تحقيق من تركه ورجحان بلم الناس من حرامهم ولا يطول ذلك عليهم
فبدخل عليهم الفشا وان يكون الحج والعمرة واجبين جميعا فلا تفضل العمرة ويطلب ولا يكون مفردا من العمرة ويكون بينهما فصل ويميز
وان لا يكون الطواف بالبيت محصورا لان الحرم اذا طاف بالبيت قد احل الاعملة فلو لا التمتع لم يكن الحج ان يطوف لانه اذا طاف احل
فدا حرامه ويخرج من قبل اداء الحج ولا يجوز على الناس الهدى والكفارة فيذبحون ويحرقون ويقرضون الى الله جل جلاله فلا تطول
مرارة الدماء والصدقة على المسلمين والحاصل ان التمتع لثلاثة اقسام لا انقطاع وانما سمي هذا النوع من الحج بذلك لما يتخلل بين عمرته
وحجته من اقلل المقصود لوجاز الانقطاع والتلذذ بما كان قد حرمه الاحرام فبذلك مع الاتساق بينهما وكذا كونهما كالشيء الواحد فيكون التمتع
الواقع بينهما كما انه حاصل في اثناء الحج او لانه يرجع ميقانا لانه لو احرم بالحج من ميقات بله لكان يحتاج بعد فراغه من الحج الى ان يخرج
الى ادى الحل فيخرج بالعمرة منه واذا تمتع استغنى عن الخروج لانه يحرم بالحج من جوف مكة فعنى التمتع فيها الى الحج لانقطاع بوابها
التقرب بها الى الله عز وجل قبل الانقطاع بالحج الى وقت الحج وهذا هو جهان بتفاوتان من هذه الرواية فلا يبعد ان يكون المراد ما قبلها
مما هو في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله ثم قال ان الحج متصل بالعمرة لان الله عز وجل يقول فاذا امنت من تمتع الآية فليس ينبغي لاحد
الا ان يمتنع لان الله عز وجل قال ذلك في كتابه وستة دمول الله ثم في رواية ابي عبد الله عن ابي عبد الله ثم في قول الله عز وجل فمن نسي
بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى قال شاة وهذا بحث الاول فثبت ان التمتع بل وجوبه كما يعلم من سنة النبي و
امره وقوله ثم واستقبلت من امرى ما استندت وكسفت كما يصنع الناس والآخبار الواردة بذلك من الطرفين مستفيضة جدا وروى الشيخ
في الحسن عن مؤيد بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول الحج ثلاثة اصناف حج مفرد وقران وتمتع بالعمرة الى الحج وبها امر رسول الله
والفضل فيها ولا يامر الناس اليها وعن منصور الصيقل قال قال ابو عبد الله ثم الحج عندنا ثلاثة اوجه حاج متمتع وحاج مفرد للحج وقفا
وانقسامه الى الثلاثة انواع كما مرت الاشارة اليه موضع فاق بين العلماء واتحصاه في ذلك مستفاد من السنة الثاني فثبت وجوب
الحج وهو جمع عليه بين علماء الاسلام حكماء في المتن وبذلك عليه حسنة الحلبي المذكورة وقول ابي جعفر في صحة زيارة في التمتع وعليه
الهدى فقلت وما الهدى فقال افضل بنية واوسط بقره واخره شاة وظاهرها مشمول للعمرة بذلك والمنقل وان الواجب اصدق
عليه هدى وهو ما يتبر من الاضام الثلاثة كما ذلك عليه الصحة المذكورة واما رواية عبد الله بن باب التمثيل باقل ما يجب من الاضام
لكن ذكرنا الاضام ان لا يجزى من الابل الا الشئ وهو الذي له خمس سنين ودخل في السادسة والثاني من البقر والعمر بالمستهة
دخلة الثانية ويجزى من الضان الجوع لسنة وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن بعض بن النعمان عن ابي عبد الله ثم عن حماد بن عمار
يقول الثانية من الابل والثنية من البقر والثنية من المعز والجذعة من الضان وصححه ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول يجزى

في فقهنا في الحج والعمرة
فانما التمتع

في فقهنا في الحج والعمرة
فانما التمتع

في فقهنا في الحج والعمرة
فانما التمتع

في فضل أنواع من الحج

الضمان الجذع ولا يجوز من المزمع الا الشئ وصححه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله قال ادنى ما يجرى من اسنان النعم في الهدي الجذع
من الضمان قلت فالمرق لا يجوز الجذع من المزمع ولم قال لان الجذع من الضمان يلحق والجذع من المزمع لا يلحق وفي صححه حماد بن عثمان
عن ابي عبد الله قال اشنان البقر شئها ومشتها سواء والتبج ما دخل في الثانية قال الجوهر في الشئ الذي يلحق بشئ ويكون ذلك في
الظلف والحافر في السنة الثالثة وفي الخف في السنة السادسة وفي القاموس النقية الناقة الطائفة في السائمة والغرس في الدخلة في
الرابعة والشاء في الثالثة كالبقرة وحكي عن ابن الاعراب ان ولدا الضان انما يجذع من سبعة اشهر اذا كان ابواه شابين ولو كانا هريبا
لم يجذع حتى يستكمل ثمانية اشهر وقال العلامة في المنع الجذع من الضان ما كمل له ستة اشهر وهو موافق لكلام الجوهر في وقيل ما كمل له سبعة
اشهر ودخل في الثامن والرجوع في مثل الى الرب يمكن لا خلاف في اللغة وبشرط كونه تاما فلا يجزئ الا عور ولا الاعرج البين المزمع
ولا مكسور القرنا الداخل ولا مقطوع الاذن ولا الخصى ولا الجيوب ولا المربض ولا المهزلة وهي التي ليس على كلتها شم كما وردت به
الضرورة وهي المختصة لموم الاينة والسحبان يكون سمينا بنظره سواد وبشيء في سواد وبشئ في مثله وان يكون قاعته به وظاهر
المقنعة الوجوب وقدر الكلام في قيمته وزوم الاكل منه ويكره بالجاموس والنور والوجوه كما قيل ومن وجد الثمن ولم يجد الهدي
خلفه عند ثقتة بدينه عن طول ذي الحجة فان لم يجد فيه اخوه الى العاقل فيذبح فيه وقيل يعقب ثلثه الصوم وان وجد الثمن وقيل
هو مخير بين الصدقة بالثمن وبين الصوم وبين ان يخلفه عند الثقة والاول اظهر لمدلالة الاخبار المستمرة على ذلك ثم ظاهرها
ايضا انه يجب لكل متمتع هدي ومع الحج عنه وعن ثمنه يصوم وقد ورد في بعض الاخبار انه عند الضرورة يجوز ان يشترى الصدقة
بثلثي السبعون في هدي واحد وبه قال بعض الاصحاب والسند ضعيف فانه يدل عن مفسد في الامة واطلاق الاخبار بمثل ذلك لا يثبت
ثم ظاهرها ايضا انه لا يجوز ان يتولى الذبح بنفسه متى اذا لم يحسن الذبح وان كان الافضل والاولى لذلك يجوز ان يشترى هديا
استحب ان يجعل يده مع الذابج كما يدل عليه بعض الاخبار ومن ظاهرها يعلم ان الهدي ذكرا واسمة وبه قال اكثر اصحابنا وقالوا
هو جبر ان لنقص اخوانه لو وقع في غير المواعيت وينسب الى ظاهر الشئ في خطوه وهو باطل لان مكدماته لا يثبت على انه يجزئ
بنفس الاحرام للعمرة لانه تم علقه على التمتع بها وهو يحقق بذلك وقال الشافعي لا يجب حتى يعقب برفة ومالك حتى يذبح الجمره والاشنة
دلت على ان زمان الذبح هو يوم القروا يام التشريق فلا يجوز ذبحه قبل احوام العزرة اياها عامتا ومن العامة ولا بد لاحلال منها وقبل احوام
الحج ولا بد وقبل يوم القروا اياها عامتا وخالف في ذلك بعض العامة **الثالث** قوله من لم يجد هديا لم يجد الهدي ولا منه من المتمتعين
دوى في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن ابي الحسن قال قلت لرجل متمتع بالعمرة الى الحج في عتبة ثياب يبيع من ثيابه
ويشتري هديا قال لا هذا يترتب به المؤمن يصوم ولا يبيع ثيابه فخلبه صيام ثلاثة ايام في الحج اى في ذى الحجة كما يدل عليه ما رواه
الكافي في الصحيح عن رفاع بن موسى قال سالت ابا عبد الله عن المتمتع لاجل الهدي قال يصوم قبل التزوية يوم ويوم التزوية ويوم
عرفة قلت فانه فلم يوم التزوية قال يصوم ثلاثة ايام بعد التشريق قلت لم يقم عليه جملة قال يصوم يوم الحصة وبعده يومين قلت وما
الحصة قال يوم نقره قلت يصوم وهو مسافر قال نعم البس هو يوم عرفته مسافرا انا اهل بيت نقوله للبقول الله عز وجل فصيامة ثلاثة
ايام في الحج يقول في ذى الحجة ونحوه صححه معاوية بن قمار الا انه قال قلت فان لم يتم عليه جملة ابصومها في الطريق قال ان شاء صامها في
الطريق وان شاء اذ رجع الى اهله وبالحج صومها طول ذى الحجة الا ما استثنى قول علمائنا واكثر العامة وبذلك عليه اية صححه
ذوان عن ابي عبد الله قال لا يجزئ الهدي فاجبان بصوم الثلاثة ايام في العشر الاخرة فلا بأس بذلك وحكي عن بعض العامة
فلا يجوز وجوبها بمضى يوم عرفة ولا يربطه بطلانه وهذه الثلاثة بشرط فيه التوالي اجماعا وبذلك عليه طواهر بعض الاجماع
استثنى بن حماد عن ابي عبد الله قال لا تصوم الثلاثة الايام متفرقة واستثنوا من ذلك صورتين احدهما ما اذا صام يوم التزوية ويوم
فانه يؤخر الثالث الى بعد التشريق وبذلك عليه بعض الاخبار وهو وان كان ضيقا ومغاضبا باخبار اخر معتبرة الاسناد كصححه عليه
بن القاسم عن ابي عبد الله قال ثلثة عن متمتع بدخل في يوم التزوية وليس منه هدي قال فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويشترط
لبلة الحصة فيصنع صائما وهو يوم النقر ويصوم يومين بعده ونحوها صححه حماد وصححه معاوية ورافعة المذكورتين الا انه يجوز
الاصحاب فانما العلامة في الحج نفل الاجماع على ذلك وفيه ما نقله الاحوط راية الاخبار الصحيحة الثانية ما نقل عن ابن حمزة انه اذا
افطر يوم عرفة لصنع من التواء وقصر صام يومين قبله فانه يؤخر الثالث الى بعد ايام التشريق وتبقى عنه الباس في الحج وفيه نظر لمد

في فضل أنواع من الحج

في فضل أنواع من الحج

في كونه من غير
بذل الجهد

الدليل الصالح لذلك ومقتضى الآية ان زمان الانتقال الى الصوم هو زمان الذبح بعد تخرجه منه وبذلك عليه ما رواه في الكافي عن
احمد بن عبد الله الكوفي عن الرضا المتع تقدم وليس معه هدي بصوم ما لم يجب عليه قال يسنن الى يوم الحرفان لم يجب فهو من لم
يجدا لا انا لاصحاب قاطون يجوزها في الساب والثامن والثاسع من ذى الحجة بل استحبابها وعليه ذلك الاخبار الصحيحة ولو صححت
هذه الرواية لا يمكن تحملها على من جعل خاله في محبته فانه لا يجوز له الصوم في هذه الحال او على الاستحباب في هذه الحال وهل يجوز
تقديمها من ذى الحجة قال جماعة من علماءنا نعم ويشهد له اطلاق صحيحة رفاة المذكورة وما رواه في الكافي والتهذيب عن
ذوارة عن ابى عبد الله ع قال من لم يجد الهدي واحبان صوم الثلاثة الايام في اول الشهر فلا بأس بذلك وهذا القول لا بأس به
بالنسبة الى من علم خاله في غنى وله هدي عليه وحشى فوات الصوم بقدر ما يسوغ التقديم في ذى الحجة بعد التلبس بالمعزاج
بل قال في المتن انه لا يعرف فيه خلافا الا من ائخذ على ما روى عنه انه يجوز تقديم صومها على احوام العترة وهو خطأ ويحقق التلبس بالمعزاج
بدخوله في حرام العترة واعتبر بعضهم التلبس بالحج والاقلا ظهر ولا يجوز صوم هذه الثلاثة الايام في ايام التشريق وهو المشهور
بذلك عليه بعض الاخبار وجوز جماعة صوم الثلاثة عشر من يوم الحسنة وبذلك عليه ائمة بعض الاخبار وهو الاظهر لكن اذا لم يستطع
بجمله وتعد عليه المقام بمكة لصحة رفاة المذكورة ويجوز ابن المجيد فيها الدلالة بعض الاخبار ايقه ولو خرج ذوالحجة ولم يضم تيق عليه
الهدي في الغالب وهو قول علماءنا اجمع وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابى عبد الله ع انه سئل عن رجل ضل عن
الثلاثة الايام التي على المتمتع اذ لم يجد الهدي حتى يقدم الى اهله قال لا يثبت بدنه وحسنة من صوم عن ابى عبد الله ع قال من لم يستطع
الحج حتى اهل الحرم فعليه دم شاة وليس له صوم وبدن بمق وهو الظاهر من الاية كما تضمنته صحيحة رفاة السابقة وصح في المتن
ان من فاته الصوم في ذى الحجة استقر الهدي عليه ويذبح شاة كقائه لا يذبح مستلما على ذلك بحسنة مضروا المذكورة وهو بعيد جدا كما
لا يفي وأما ما تضمنته صحيحة معوية السابقة من جواز الصوم في الطريق او في اهله المقضى للجواز في خبر ذى الحجة فظاهر فلا يثبت ما ذكرنا
من لزوم ايقاع الصوم في ذى الحجة لاحتمال كونه من يصل اليه من يصوم في اهله قبل ان يمضي ذوالحجة فجاوبنا الروايات وكذا صحيحة
سليمان بن خالد قال سألت اباعبد الله ع عن رجل تمنع ولم يجد هديا قال يصوم ثلثة ايام بمكة وسبعة اذا رجع الى اهله فان لم يستطع
اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فعليه عشرة ايام اذا رجع الى اهله ونحوها والظاهر في هذه الحال محذورين بثلثة الهدي والصوم عند اهله
وان خرج ذوالحجة وبه يحصل الجمع بينهما او يقال انه اذا رجع الى اهله فان تمكن من ثمن الهدي بشة والاعتق عليه صوم العشرة قبله
وان خرج ذوالحجة وهو المفهوم من اطلاق النخس في باب الذبح من التهذيب ويشهد له ائمة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن احدهما عليهما السلام الصوم الثلاثة الايام ان صامها فافروها يوم عرفة وان لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله
لا يصومها في السفر والشيخ حل الامر بالتأخير على الاباحة ويمكن حمل حسنة الحلبي السابقة على من تمكن من صومها بمكة لكن ذى
هذا لا يثبت عليه بثلثة الهدي فاما من لم يتمكن فله صومها عند اهله على كل حال ومن ضلهم الثلاثة ثم وجد الهدي ولو قبل التلبس
بالسبعة اكتفى بالصوم ولم يجب عليه الهدي وهو قول اكثر الاصحاب ويدل عليه ظاهر الاية فانها تدل على انتقال غير الواجد الى
الصوم وبالايتان بالبدل يحصل الامتنال المخرج عن التكليف وبذلك عليه رواية حماد بن عثمان قال سألت اباعبد الله ع عن متمتع
ثلثة ايام في الحج ثم اصاب هديا يوم خرج من معي قال اجزأه صيام هذه الرواية وان كانت غير نفية السندا لا انها موافقة لظاهر
القران والجمهور من صاحب التدريس حيث وصف هذه الرواية بالوثقة مع ان فيها عند الله بن بحر على ما في الكافي وفيه بعض فسخه
ابن يحيى والاول ضعيف والثاني مجهول وقيل يجب عليه الهدي لرواية عتبة بن خالد قال سألت اباعبد الله ع عن رجل تمنع وليس
معه ما يشتري به هديا فلما ان صام ثلثة ايام في الحج اشتري هديا فخره او بدع ذلك ويصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله
قال يشتري هديا فيضره ويكون صيامه الذي صامه نافلا له وتحمل الاكثر هذه الرواية على الاستحباب **اقول** ويمكن حملها على
صام اول الشهر ثم وجد الهدي ايام التشريق وبذلك عليه موثقة ابى جعفر عن احدهما عليهما السلام قال سأله عن رجل تمنع فلم
يجد هديا حتى اذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة ايدج او يصوم قال بل يصوم فان ايام الذبح قد مضت فان ظاهرها انه لو وجد
ايام الذبح اعنى ايام التشريق لوجب عليه ذلك ويمكن حمل ائمة على من كان بطن اليسار قبل مضى ايام الذبح او على من كان في موضع
فيها واين قبل ان يمتها فان من هذا شأنه يجب عليه الهدي كما هو منقول عن اكثر من الاصحاب قوله وسبعة اذا رجعتم

في افعال الشك من احكامها

في فقهنا من احكامها

الى اهلهم كما هو المتبادر من الرجوع وبذلك علمنا الاخبار المستفيدة وبسناد من قوله اذا جتمع ان من لم يرجع صام السبعة
مكتوبة لكن ينظر بصيغتها ملة يمكن الوصول منها الى بلده ان لم ترد على شهر فان زادت كفى مضى الشهر وبدأ الشهر من انقضاء
الشهر وبذلك علمنا هذا التفصيل قول الصادق في صيغة معوية بن غاروان كان له مقام بمكة واذا ان يصوم السبعة ترك الصيام
بقدر منتهى الى اهله او شهراتهم صام قال الشهيد وانما يكفي الشهر اذا كانت قامة بمكة والاعتين الانظار مقدار الوصول الى اهله
كيف كان انقضاءه على موقع العقد وتمسك بقوله اذا رجعت محلا الرجوع على ما يكون حقيقة او حكما والظان مضى الشهر كما في لو
اقام بغير مكة وذكر مكة هنا جريا على الغالب فالمراد من لم يرجع الى اهله فيشمل من يرجع الى اهله او اهله ولا يشترط في السبعة التوجه
على المشهور بين الاصحاب بل قال في التذكرة والمتن انه لا يفرق فيه خلافا وبذلك علمنا ما رواه الشيخ عن اسحق بن غار قال قلت لابي الحسن
موسى بن جعفر علمنا السليم في قدمت الكوفة ولم اصم السبعة ايام حتى فرغت في حاجة الى بغداد قال صمها ببغداد قلت افرقتها قال
نعم وهذه الرواية وان كانت ضعيفة الا انها مواهنة لظاهر الاطلاق المفهوم من الآية وللاصل وانجبارها بفعل الاصحاب
فعل عن ابن ابي عمير والى الصلاح القول بوجوب الموالاة فيها كالثلثة وقواه في الجمع واستدل عليه برواية عن جعفر بن محمد
موسى بن جعفر قال سئلت عن صوم الثلثة في الحج وسبعة ايام يصومها متفرقة او يفرق بينهما قال يصوم الثلثة لا تفرق بينهما
والسبعة لا تفرق بينهما وفي طريقها محمد بن احمد النوفلي وهو مجهول فلا يصلح لقبه القرآن وخالفه الاصل والشهرة ومع هذا
فيمكن حملها على الاستصحاب وقصدها عن الثلثة يشترط بذلك فائدة اذا صام الثلثة عند اهله فلفظ انه يجب فيها المتابعة اية لا
لاطلاق الروايات ويجوز ان يمتنع بها بالسبعة من دون ان يعيصل بينهما للاطلاق اية فاذا صام السبعة متصلة بالثلثة فصلت بجملة
منها في هذه الحال واللازم المتابعة في الثلثة فقط ويجوز التفرق فيما بينها لفظ الثاني خلافا لاصل والاطلاق الروايات كما في
دوامات من وجب عليه الصوم ولم يصم وجب عليه وليه قضاء الثلثة وعليه اتفاق اصحابنا الا ما يظهر من الصدوق وانما السبعة فذهب جماعة
الى الوجوب اية متمسكا بصوم ما دل على وجوب قضاء ما فات الميت من الصيام وخصوصا صيغة معوية بن غاروان عن ابي عبد الله قال من مات
ولم يكن له هدى لمقتة فليصم عنه وليه وقال الشيخ وبجاءة بعدم الوجوب للاصل والحسنة الحلبي عن ابي عبد الله قال من مات
تمتع بالعمرة الى الحج ولم يكن له هدى فصام ثلثة ايام في ذى الحجة ثم مات بعد ان رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة الايام اولى
ان يصوم عنه قال ما ادرى عليه قضاء ويمكن الجواب بحملها على من لم يتمكن من الصيام او بالفرق بين من صام الثلثة وبين من لم
يهتمها قوله تلك عشرة من كذا الحساب وقادتها عدم توهم كون الواو بمعنى او كما في قوله ثم مشى ثلاث وربع وجالس الحسن بن
سبير وان يعلم العدد جملة كما علم فصيلا فحصل علمان وان يرد بالسبعة العدد دون الكثرة فانه يطلق عليه ما وقوله كاملة صفة للشئ
بالمقتضى في مخالفة العدد او بنبذة كمال عشرة فانه اول عدد كامل اذ به تنتهي الاحاد وتتم مراتبها ودوى على ثمانية اربع عن ابنه
في قوله ثلثة في الحج وسبعة ايام رجعت كاملة فقال كمالها كمال الاضحية وروى الشيخ عن عبد الله بن سليمان الصيرفي قال قال
عبد الله بن مسعود في ما قول في قول الله ثم فمن تمتع بالعمرة الى قوله كاملة اى شئ يمين بكاملة قال سبعة وثلاثة عشرة قال
وثلاثة قال ويحتمل على ذى حمى ان سبعة وثلاثة عشرة فقال اى شئ هو اصلك الله قال انظر الى العلم في ما وشئ هو اصلك الله قال
الكاملة كمالها كمال الاضحية سواء ايت بها ام لم تات وحاصل المعنى ان العشرة تامة في البدنية اجزاء وثوابا الى بيع قوله ذلك
لمن لم يكن اهله خاضري المسجد الحرام الاشارة بذلك الى التمتع واحكامه يوضع اللام الموصولة للاشارة الى البعيدة كانا الكاف والمتوسط
والجدة منها للقرين كما صحح به الحنفية وقال الشافعي الاشارة الى الهدى والصوم وهو بمنزلة من الصواب ومقتضى كلامه ان التمتع
لخاضري المسجد الحرام لكن لا يلزم لهم الهدى وهو قول الشيخ في ذاك واكثر اصحابنا على خلافه ذكرناه وللدلالة الاخبار والكثرة على ذلك
مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر قال قلت لابي موسى بن جعفر لاهل مكة ان يمتنعوا بالعمرة الى الحج فقال لا يصلح ان يمتنعوا
القول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله خاضري المسجد الحرام وفي الصحيح عن عبد الله بن سليمان بن خالد وابي جعفر عن ابي
عبد الله قال ليس لاهل مكة ولا لاهل مراء ولا لاهل سمرقند ذلك لقول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله خاضري المسجد
الحرام وعبرة لك من الاخبار من هذا من خاضري المسجد الحرام من حج الاسلام القرآن والاقراد ويجوز لهم القدول الى التمتع
عند الضرورة وبه قطع الاصحاب ودلت عليه الروايات وكذا يجوز لهم التمتع في الحج المنقطع به والمنذور وهل يجب عليهم الهدى

في فقهنا من احكامها

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

فانزلنا من السماء ماء فاصبح من الجبال اطلال

في افعال الحج والعمرة

كان غير اثنين الا انواع الثلاثة وصرح كثير من الاصحاب وبغير نظر لان مقتضى الآية ان التمتع فرض من لم يكن اهله خاضعي المسجد
 هذا من يصدق عليه ان اهله خاضعون ثم عقب سبحانه امره بالاحكام المذكورة بالقدرة والتوفيق عن مخالفة الحدود التي جعلها
 وبنيها صاحب الشريعة صلى الله عليه واله العبادية بيناته شديد العذاب والعقاب لمن خالف تلك طاعة سبحانه بالزامهم بما يؤيد
 الى عنوانه **الثاني** في التوبة المذكورة الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا ذك ولا فوق ولا جدال في الحج وما
 تقبلوا من خير بركة الله وتزودوا فلا خير الزاد التقوى والتقوى بالاولى الابواب فيها فوائد **الاولى** الحج مبتدا وهو على حد
 المضاف الى شهر الحج او زمانه واسم خبره ليصح المحل كقولهم البرد شهران ويجوز ان يكون التقدير الحج حج أشهره والاضافة للانتفاع
 بل يجوز المحل من غير ان كتاب الحدف على ضرب من التجوز والانتفاع كما قيل معلومات للتاس بالبيان من صاحب الشريعة والمراد ان زمان
 الحج لا يتغير في الشريعة وهو رد على الجاهلية في قولهم بالشئ روي في الكافي في باب من ذرارة عن ابان بن تغلب عن ابان بن جعفر ونحو
 سؤال وذو القعدة وذو الحجة ليس لاخذان حج فيما سواه من روي في الفقيه الصحيح عن ذرارة عن ابان بن تغلب عن ابان بن جعفر ونحو
 في الكافي عن سماعة عن ابان بن عبد الله م وفي الحسن عن ابن اذينة قال قال ابو عبد الله م من احرم الحج في غير اشهر الحج فلا حج له وفي
 الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابان بن عبد الله م قال الحج أشهر معلومات سؤال وذو القعدة وذو الحجة من اراد الحج فشرعه اذا
 نظرا الى هلال ذي القعدة ومن اراد العترة وشرعه شهر روي من اهله انه قال عليه السلام ما خلق الله في الارض بقعة احب
 اليه من الكعبة ولا اكرم عليه منها وها حرم الله الاشهر الحرم الاربعة في كتابه يوم خلق السموات والارض ثلثة منها متواليين
 وشهر مفرد للعترة وجب وتوحد ذلك من الاجازة لما لم يزل على كون اشهر الحج هي ثلثة المذكورة والبداهة اكثر الاصحاب من منعه
 في النهاية وابن الجيند وبغيره قال جماعة من النامة منهم مالك وهو القول الاصح لدلالة الاخبار عليه ولا من معنى كونها اشهر الحج
 وقوع افعالها فيها ومقتضى ذلك انه يجوز وقوع بعض الافعال في تمام كل واحد منها ففي تمام سؤال وذو القعدة يصح وقوع احكام
 حج القارن والمفرد وفعال العترة المستمتع بها للحج الداخلة فيه ويقع فيها ايتم توفير الشرع في ذي الحجة يقع كثير من افعال الكفوف
 للزيارة للطاقين والمفرد وطواف النشا والذبح وتبدله عند الضرورة والري ايام التشريق فانه لا خلاف في صحة جميع ذلك في كل
 الشهر كما هو مذكور في الكتب الفقهية مفصلا ولا في الاشهر جمع واقله ثلثة واطلاق الاسم على الكل حقيقة وعلى البعض مجازا ايضا
 اليه الامع القرينة وهي مفقودة هنا وقيل هي سؤال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ورواه علي بن ابراهيم باسناده والبداهة
 المرتضى وسلاويان بن عيسى بل قال في جميع البيان واشهر الحج عندنا سؤال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة على ما روي عن ابان بن جعفر
 وظاهره دعوى الاجماع على ذلك وقال الشيخ في ذلك وقد روي ذلك في بعض رواياتنا وبه قال جماعة من النامة منهم ابو حنيفة ونقل
 ذلك ايضاً عن ابن عباس وعماهد والحسن وقال الشيخ في الجمل وابن البراج وسنة من ذي الحجة وهو المنقول ايضا في نقله
 الدروس عن الحلبي قال وثمان من ذي الحجة وقال في طوق والى طلوع الفجر يوم التزود وهو المنقول عن بعض المفكرين من النامة
 وقال ابن ادريس والى طلوع الشمس من يوم التزود وقال العلامة في المنتهى وليس يتعلق بهذا الاختلاف حكم وفي الحج التحقيق ان هذا النزاع لفظي فاما
 ان ارادوا باشهر الحج ما يصوت الحج بقواته فليس كما ذهب الى ذلك من اشهره لما ياتي من قوت الحج بدونه وان ارادوا بما يقع فيه افعال
 الحج فهي ثلثة كما لان باقى المناسك تقع في كل ذي الحجة فكل ظن ان النزاع لفظي وهذا كلام جيد من لانه لا خلاف في قوت
 الحج بقوات الوخوفين ونهاية زمانها ما طلوع الشمس او ذوالها من يوم التزود كما لا خلاف في وقوع بعض الافعال في كل الشهر كما ذكر
 فظهر من ذلك ان هذا الاختلاف لا مثرة له في باب الحج بل يظهر ما يدين في نحو التزود وشبهه في الدين المضرب لمدة اشهر الحج
 ويجوز ذلك وهو راجع الى تخصيصه لاول اشهر المعلومات وقد عرفت ان القول الاول هو الاصح واقاما ذكره في الجمع من الرواية
 عن ابان بن جعفر والشيخ في ذلك فليقتدروا وجودها وصحتها بمكن عملها على اعادة بيان نهاية الزمان الذي بقوات الحج بقواته وذلك لا
 ينافي صحة كون الشهر كله من اشهر الحج من حيث وقوع بعض الافعال في كاله فان قيل كل ما ذكرتم من كون مرادهم ما بقوات الحج بقواته كيف
 يصح اطلاق القول بالعترة مع ان الشهر عندهم ان العترة باختيار في الشهر مبتداً طلوع الفجر ونهاية طلوع الشمس ومسمى الوقوف
 يدرك به الحج وكذا كيف يصح اطلاق القول بالعترة مع انه يدرك الحج باذراك اختيار في الشهر وهو في اليوم العاشر من لعل العاقل
 بالعترة يصح عنده الحج باذراك اضطرار في المشا او الاضطرار بين كما ورد في بعض الاخبار والحدود بالزوال فصح اطلاق ح ولو كان

ثم بين ان الاشهر الثلاثة
 هي اشهر الحج

وتجوز في كل اشهر

تفسير قوله تعالى
فمن كان منكم غافلاً فليخبر
بما غاف عنه

مجلس فیض الہدی

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

بغير الله واحصاؤه لا يحضر الجلال في هاتين الصفتين من انواع القسم ومن ذلك يعلم انه يحقق الجلال باخذها الصفتين كما هو
 اعتد العولين وقيل ان الجلال انما يتحقق بمجموعهما ولو اضطر الى البين باثبات الحق او نفى باطل لا قرب جواز بلا كفارة نعم لو كره ذلك فحق
 جلال يلزم فيه الكفارة لما فيه من الزيادة على القدر الضروري وبذلك عليه رواية ابن جبر ومحمدة معوية المذكورتان وبويدة انهما
 في الكافي في الصيغ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سئلت عن الحرير يردان يغسل العمل فيقول لصاحبه والله لا تغسله فقول والله
 لا غسله فيقال له حررا ايلزمه ما يلزم صاحب الجلال قال لا انما اذا بهذا اكرام اخيه انما ذلك فيما كان موصيته فقول انما ذلك فيما
 كان فيه معصية يدل على ان ما لم يكن فيه معصية فليس من الجلال انتهى عنه وما كان لا ثبات الحق او نفى الباطل فليس فيه معصية
 وقيد ايضا وبذلك الاختصار ويكونه يحقق بواحدة وهذا الخبر يدل ايضا على ان كل ميم يقصد فيها الطاعة لله وصلته الرحم فهو
 جازة وليس هي من الجلال كما قال ابن الجني ونفى عنه الباس في الخ الحاصصة قوله وما تغفلوا الخ حث على فعل الخير في ضمنه
 الحج الواقع في هذه الاشهر وهو حث على الحج فيها فانه من اعظم افعال الخير وان اجتناب ما نهى الله عنه بقدر من الحج من اعظم البرا
 وهو الباقيات الصالحات يحتمل ان يكون الفضل في قوله وما تغفلوا من خير ما اشارة الى الحث على فعل الواجب والمنع من انواع الخيرون
 قوله خير الزاد التقوى وانتون اشارة الى الحث على ترك المحرمات والمكروهات من انواع الشر **الثالث** في السورة المذكورة ليس لكم
 جناح ان تشؤوا فضلا من ربكم فاذا افضتم من عرفات فاذا كروا الله عند الشرا حرام واذا كروا كما هديكم وان كنتم من قبله لولا الصالحين
 هنا مسائل **الاولى** ليس عليكم جناح ان تناقروا بمسند ومجمر ومذبحكم ولا اثم في ابغاثكم وطلبكم الفضل الزاد انما
 ونحوها من المكاسب قيل كانوا يثمنون بالتجارة في الحج فرفة الله سبحانه عنهم وفي هذا نص في الاذن بالتجارة كانه مجمع البيان هو
 المروي عن ائمتنا عليه السلام وقيل كان في الحج اجوا ومكاردون وكان الناس يقولون انه لا حج لهم فبين سبحانه انه لا اثم على الحاج ان
 يكون اجيرا لغيره او مكاريا وقيل لا جناح عليكم ان تطلبوا المغفرة من ربكم ردا جابر عن ابي جعفر انتهى فظهر من ذلك ان الحج مع قصد
 التجارة صحيح وكذا التجار والمكاري والايض وان ذلك لا ينافي في الاخلاص وكذا الحج عن الغير والروايات الواردة بذلك كثيرة روى
 الكافي في الموقوف عن الفضل بن عبد الملك قال سئل ابو عبد الله ع عن الرجل يكون له ابل يكرها فيصيب عليها فيج وهو كرى نفى عنه
 حجة او يكون يحمل التجارة الى مكة فيج فيصيب الما الى تجارة او يضعه اتمكون حجة تامة او ناقصة او لا يكون حتى يذهب الى الحج ولا
 ينوي غيره او يكون بنوها جميعا البضى ذلك حجة قال نعم حجة تامة وروى الشيخ في الحسن عن معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع
 عن رجل حج عن غيره بجزية ذلك عن حجة الاسلام قال نعم قلت حجة التمال تامة او ناقصة قال تامة قلت حجة الاجير تامة او ناقصة قال تامة
 وفي رواية اخرى من حج عن انسان ولم يكن له مال حج بدا جزأت عنه حتى يرضى الله ما حج به وبوجه عليه الحج وفي رواية عبد الله بن مسعود
 قال كنت عند ابي عبد الله ع اذ دخل عليه رجل فاعطاه ثلثين دينارا فحج بها عن اسماعيل ولم يترك شيئا من العنة الى الحج الا اشتراط عليه
 حتى اشترط عليه ان يسوي وادي محشر ثم قال يا هذا اذا تملت هذا كان لاسما عيل حجة بما اتفق من ماله وكانت لك شاة باثنت من
 بذلك وقد ورد في بعض الاخبار استحباب البيع والشراء هناك ولا ينافي في ذلك ما رواه الشيخ عن عبد الله بن حماد الانصاري عن محمد بن
 بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله ع ياتي على الناس زمان يكون فيه حج الملوك ورجل الاغنياء وتج المساكين
 مشكلة لا مكان حله على ما اذا تجرد فضدهم لذلك عن قصد الثواب والاجور والامثال والاعمال بالنيات وبمكن الحيل على كون المراد
 ليسوا بتلك المرتبة التي اعدها الله للحاج بل انقص فضله ان يكون المعنى ان هؤلاء يتكبرون الحج ويبدلون عند يستغفرون بذلك الامور التي
 فاذا افضتم من عرفات اي دغتم وانصرفتم عنها بعد الاجتماع فيها من افاض الماء اذا صبه بكثرة واصلا فاضتم انفسكم فخذوا المفعول
 لمعوميته وعرفات جمع عرفة وبها سميت البقعة المباركة التي يجبا الوقوف بها في الحج كما سميت بمفردها وانما صرفت مع ان فيها مع
 العلنية الثانية لانهما سمي به التجميع يحكي على ما كان عليه فالتون الذي فيها هو تون القابلة لالتون التمكن حتى يلزم حلفه
 قد يحلف التون من عرفات السمي به الواحد فشيها بالواحد لانه لا يكون الا مكورا ويظهر من الكشف ان عرفات منصرفة
 لعدم وجود الثانية المعبر عنها منصرف منها وذلك لان التاء الموحدة لفظا هي تاء الجمع ولا يمكن تقدير تاء اخرى كما هو شرط
 الثانية المنعوى لان هذه التاء باعتبار اختصاصها بالجمع المؤنث فانه من ذلك قسمة عرفة لان جبرائيل عليه السلام قال لا يبرهيم ثم هلتا
 اخترف بذلك واعرف مناسكنا فلذلك سميت عرفة كذا قال في الفقيه ورواه في العلل باسناده الى معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع

في فضل أنواع الصيام
 في الحج والعمرة

في فضل أنواع الصيام
 في الحج والعمرة

نظر في الحج
فصل في الحج
الحج واجب على كل
مكلف قادر على
تحمل المشقة

وقوله الله في الكافي عن أبي بصير عن أبي جعفر وأبي عبد الله وقيل إنما سميت بذلك لأن إبراهيم ع عرفها بما تقدم له من الثقل لها وأول
دعى ذلك عن علي ع وقيل لأن آدم وحوا اجتماعهما فتعارفا وقد رآه أصحابنا أيقه وذكره في مجمع البيان وجوها متعددة وفي الآية
دلالة على وجوب الكون بعرفة وأنه من فرائض الحج وبقر ذلك بوجهين أحدهما أن الأفاضة مقدمة للذكر لما مؤيد به قوله
فاذكروا الله عند المشعر الحرام والآخر للوجوب فتكون الأفاضة المستلزمة للكون بها واجبة ودقبا لا تسلم وجوب الذكر في
وإنما الواجب الوقوف فقط كما يستحي إنشاء الله ثم وأجب بأن مقتضى الأمر للوجوب والعذر عنه يقتضي دليل ولو سلمنا فلما
نقر وجوب الأفاضة بوجه آخر وهو أن تقدير الكلام إذا أفضت من عرفات ففعلوا بالمشعر فاذا ذكر الله ثم فيه وإذا دل الدليل على
استحباب الذكر خرج عن الظاهر وبقي الآخر يتناول الظاهر بأن تقول الأفاضة مقدمة للكون بالمشعر وهو واجب فتكون واجبة
فيلزم نظر في ذلك أنما يتم لو كان الآخر بالذكر مطلقا لكانت هنا مشروطة بالأفاضة فهو من قبيل إذا ملكك الضاب فرك في ذلك بوجه
تحصيل النص الثاني أن الأفاضة ما موردها في قوله أفضوا من حيث فاض الناس كما يستحي بإنشاء الله ثم وهي مشروطة للكون بها
وبهذه الآية ما رواه العياشي في تفسيره عن رفاعه عن أبي عبد الله ع قال سألت عن قول الله ثم أفضوا الآية قال إن أهل الحرم
كانوا يقفون على المشعر الحرام ويقف الناس بعرفة ولا يفوضون حتى يطبع عليهم أهل عرفة وكان رجل يكتفي بإتيان مكة وكان له حمار فاره وكان
يبيت أهل عرفة فاذا طلع اليهم قالوا هذا بوسيتهم فافضوا فمرهم الله ثم إن يقفوا بعرفة وإن يفوضوا منه فمخوها رواه زيد الشحام
عنه ع قد روي الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال قال أبو عبد الله ع إذا غربت الشمس فافضوا مع الناس وعليك التكنة والوقار
وافض من حيث فاض الناس واستغفر الله أن الله غفور رحيم الحديث فائدة الأخبار دالة على أن الأفاضة من عرفة وأن ذلك هو
من الآية الكريمة فدللت على وجوب الوقوف بها فاما ما رواه ابن أبي عمير في الغيبة من رواية الشيخ في كتابه عن ابن فضال عن بعض أصحابه
عن الصادق ع قال الوقوف بعرفة شتمه بالمشعر فضيلة وقول الشيخ بعد نقلها المراد أن الوقوف بعرفة علم فرضه من جهة التندوة
النص بظاهر القرآن والوقوف بالمشعر علم فرضه من القرآن لقوله ثم فاذكروا الله عند المشعر الحرام ولم يكن في ظاهر القرآن أمرا بالوقوف
بعرفة فلا جمل ذلك أضيف إلى السنة فحينئذ نظر لأن الأمر بالذكر محمول على الاستحباب كما قاله هو والأكثر من الأصحاب فلا يكون الآية
دالة على وجوب الوقوف فيه أيقه لأنه مقدمة للستحباب وأن كان مراده أن الذكر هنا عبارة عن الوقوف فحينئذ نظر خلاف الظاهر فكيف يدعى
دلالة ظاهر القرآن عليه وبالجملة دعوى دالة القرآن على الوقوف بالمشعر وعدم الدلالة على عرفة غير واضحة فاما أن يقال أنه
لا يدل على شيء منها أو يقال بدلالة علمها معا كما عرفت من الوجهين بل لا يبعد أن يقال إن دلالة على وقوف عرفة أظهر فافهم
أن هذه الرواية ضعيفة التند والاطلاق السنة أيقه على الواجب خلاف الظاهر فلا تصح لما روي ظاهر القرآن والأخبار وعلى تقدير صحة ما يرويها
على أن المراد ما استدل الله لليتين وفرضه عليهم وكذا المشرك يكون تفضيلا المستحب من باب التفتن وأن المراد أن الوقوف بها سنة فحينئذ
الناس بخلاف الوقوف بالمشعر كما تشبهه الأخبار المذكورة وغيرها كصحة معوية الآية والكلام في استفادة ذلك من القرآن والآمل أن
في كونه واجبا وكونه كما يطل الحج بتركه حدا قال في المنتبه وعليه ما جماع علماء الإسلام وله وقتان اختيارى واضطرابى والاول من فرائض
التمتع يوم التاسع إلى المغرب والثاني من المغرب إلى فجر الليلة العاشرة والآخر منه منتهى وما زاد على ذلك واجب غير أن فلو أفاض قبل
المغرب ثم ولزمه الكفارة ولا كذلك الوقت الاضطرابى فانه لا يجزئ استيعابه بل يكفي منتهى ولو عارضه اختيارى المشرك قدم عليه وحل
عرفة مخوة وعرفة وثوبة وذى الحجاز ولا ذاك إى أن الموقف ما احاطت به هذه الحجة أما هي فبها فاجتمع عنه لا يجوز الوقوف بها
عليه الجماع الأصحاب بل قال في المنتبه وقال الجمهور وكافة الأماحكي عن مالك أنه لو وقف بطن عرفة أجزاء وكثر الدم وقيل على ذلك
الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام **الثالث** فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام قال الجمهور في المشاعر موضع المناسك
المشعر الحرام أحد المشاعر وكثير الميم لفته وقال أيقه ويقال للزفة فجمع لا اجتماع الناس فيها وفي القاموس المشعر الحرام وتكسر منه
المرد لفته وعليه بناء اليوم وهم من طنة جبلا هرب ذلك البناء وقال أيقه المزد لفته موضع بين عرفات ومعنى لأن يهبط إلى الله تعالى
أو لا ذلك الناس إلى من بعد الأمانة وأجى الناس إليها في ذلك من الليل ولا لها أرض مستوية وكوشة وروى ابن أبي عمير في الصحيح
عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله ع قال في حديث إبراهيم ع أن جبرائيل ع انتهى به إلى الموقف واقام به حتى غربت الشمس ثم فاض من
قال يا إبراهيم اذلف إلى المشعر فحينئذ لفته وعز ابنه عجل بن جابر وغيره عن أبي عبد الله ع قال سميت بجمع لأن آدم ع جمع فيها بين

نظر في الحج
فصل في الحج
الحج واجب على كل
مكلف قادر على
تحمل المشقة

المتولين المغرب والشاء وعلا الشعر من المازين الى الحياض الى وادي محترق ومجمع عليه بين الاصحاب بل قال في المتن لا غل في غلها
وتبدل عليه صحته معونه بن عمار قال حد المشعر الحرام من المازين الى الحياض الى وادي محترق في صحته فدان حد المزدلفة
ما بين المازين الى الجبل الى حياض محترق في الكافي في حنيفة الجلي عن ابي عبد الله قال ولا تصل المغرب حتى تاتي جمعا الى
ان قال وانزل بطن الوادي عن يمين الطريق فربما من المشعر ويستحب للصعدة ان يقف على المشعر ويخطأ برجله ولا يجاوز
الحياض اينما المزدلفة الحديث فمهم منه ان المشعر اسم للجبل وبشدا البنية حصص معونة بن عمار عن ابي عبد الله قال صح
على ظهره يدها تصل الفجر فقف ان شئت في بطن الجبل وان شئت حيث تبيت الحديث وفي رواية اخرى قال يستحب للصعدة ان يلا المشعر
الحرام وان يدخل البيت ويدخل عليه ابقه قوله ثم عند المشعر الحرام ولم يقل في المشعر المزدلفة وجع اعم ويكون اطلاق المشعر
عليها الوادي في بعض الاخبار على ضربين من التوقيد بذلك قال الشيخ وجماعة وان هذا الجبل يسمي فرحا وقسم ابن الجيندبا
وتب من المناقاة وقال في الدرر من الظاهر المسجد الموجود الان واظم انه قد استدل بعض الاصحاب بهذه الآية على وجوب الوقوف
بالمشعر كما نقلناه عن الشيخ لان الذكر ما مودبه وهو يستلزم الكون وفيه نظر لان الذكر اثنان يراى به مطلق الدعاء والثناء
والصلوة على النبي كما تقدمت صحته معونة وغيرها واقام ان يراى به صلوة المغرب والشاء كما قيل وكل ذلك مستحب يكون الامر بالذكر
على الاستحباب كما صرح به اكثر الاصحاب وبذلك عليه بعض الاخبار ومقتضى المستحب يكون مستحبا وهذا في استفادة من الكتاب والسنن
في وجوبه وكونه مكانا تركه عدا فلا يجمع له قلعتان اختيارا واضطراري والاول من الفجر الى طلوع الشمس والثاني من طلوعها
الى الزوال وهذا انما كانا لجماعتين وبذلك على ذلك كثير من الاخبار والبيت به واجب على الاظهر واختلفوا في الزمان من وقوف المشعر
والاكثراة يحصل بمائة ولولاه لطلوعها فاض قبل الفجر بعد ان يكون وقف بقرات لم يطل بحد وقيل انما يحصل بعد الفجر قبل طلوع الشمس
وهذا لنهر المضطر واقام له مجوزا عاما بل قال في المتن انه قول كل من يحفظه العلم وبذلك عليه اخبار كثيرة **الى ابعثوا** واذكروا
كما هديكم كروا مبالغة في المحافظة والالاء الى انه ينبغي ان يكون رعاية لمحي الهداية الى ما يوصلكم الى رضا واداء لشكر هذه
النعمة وان المراد ذكر احسانا جيلاد حيث كانت النعمة جليلا وان المراد ذكره ذكر احدى الطريقتين المتلقاة منه سبحانه بان يكون له
التي وصف بها نفسه وان كنتم من قبل ارشاده لمن الضالين الجاهلين بذلك وان هي الخففة من العقيلة بلك لا الام القارة بينهما
وبين الثافية وقيل انها نافية واللام بمعنى الاكولة وان نظمت لى الكاذبين **الى ابعثوا** في التوبة المذكورة ثم افيضوا
حيثما فاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم المراد بالناس ادم وابراهيم واسماعيل وغيرهم من الانبياء السابقين والام القارة
وبؤيده قراءة من قرأ الناس بالكسر يعني ادم من قوله فنى ولم يجد له عزما روى التيامتي في تفسيره عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله
في قوله ثم افيضوا من حيث فاض الناس قال يعني ابراهيم واسماعيل وعن جابر عن ابي جعفر قال هم اهل اليمن وفي نسخة الكافي في
سعيد بن المسيب قال سمعت علي بن الحسين عليها السلام يقول ان رجلا ادى امر المؤمنين فقال اخبرني ان كنت عالما عن الناس واشباه
الناس وعن الشناس فقال امير المؤمنين ما ينبغي جباري فقال الحسين اما قولك اخبرني عن الناس فمضى الناس ولذلك قال تبارك
اسمه في كتابه ثم افيضوا من حيث فاض الناس من قول الله الذي فاض الحديث واخلفه هذه الآية على قولين احدهما ان الافاضة من
المزدلفة الى معنى بعد الافاضة من عرفات والخطاب عام معطوف على مقدار افيضوا من عرفات فاذا افضتم منها فاذكروا الخ ثم
افضوا من حيث الخ فتكون محل حقيقتها ما في الراعي الزمان من التفاوت بين الافاضتين ويكون فيها دلالة على وقوف المشعر
الافاضة لذلك وادعى في كثر العرفان ان هذا الوجه مروى عن الصادق ولم اره فيما وصل الى الثاني ان الافاضة من عرفات
وعليه اكثر المفسرين وهو الصحيح وعليه ذلك الاخبار التي ذكرها وغيرها وصحة معونة بن عمار والمدكورة رواها في الكافي هكذا
عليه السلام اذا ضرب الشمس في عرفه فافض مع الناس على التكية والوقار فافض بالاستغفار فان الله ثم يقول ثم افيضوا من حيث فاض
الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ورد في ابقه عن عترة جعفر عن ابي عبد الله ثم في حديث طويل قال نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالطاه هو واصحابه ولم ينزلوا الدرة فلما كان يوم التوبة عند الزوال امر الناس ان يفتلوا ويهملوا بالجمع وهو قول الله ثم الذي
انزل على محبيه فابتوا ملأ ابراهيم فخرج النبي واصحابه مهلين بالجمع حتى ان مئى فضل الظهر والعصر والمغرب والشاء الاخر والفجر
ثم غدا والناس معه وكانت مئى من المزدلفة وهي جمع وميمون الناس ان يفيضوا منها فاضيل رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجوعه

في الفقه وأصوله من حكاية

الناس الذين
والناس الذين
افضل الله عليهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في الفرائض والنواحي

هو النعم الحقيقي فالقضاء في جنبه نعم احمق فينبغي ان يعدلوا الى ذكره وفي نفسه علي بن ابراهيم فاذا ذكر الله كذا ذكر
 اباكم او اشد ذكرا قال كانتا لمرها فاوقفوا بالمشعر فقاخرون بابائهم فيقولون لا واپك لا واپي فامرهم الله ان يقولوا الا واهة وبلى والله
 وفي تفسير المياشي عن ذرارة عن ابي جعفر نحوه بدون لفظ بقاخرون وفي هذا دلالة على ان المراد مطلق الذكر وانه الذكر عند المشر
 كما قيل وتبشر ايهم بان المراد ذكره عند قضاء كل منكم منكم لا بعد الفراغ من الجميع كما هو مذكور في الاخبار والمستنبضة الادعية
 والادكار عند كل واحد من الناس على ما هو مفصل فيها ولعل هذا هو الاظهر **الثالث** ما اذا واليه سبحانه بقوله وفي
 الناس اتخ من انقسام الطالبين في تلك الاماكن او مطلقا الى قسمين ففهم من يطلب نعيم الدنيا ولا يطلب نعيم الاخرة اما لعدم ايمانه
 بالشعور ولا يهتم في طلب الدنيا وطلبها عليه واهتمامه بها بحيث يغفل عن الاخرة وان كان مؤمنا بالبيت فيقول ربنا اتنا في الدنيا
 اى اجل عطائنا في الدنيا فهذا يعطينا الله ما سئل له دنياه وان كان خيرا مؤمن وليس له في الاخرة نصيب فبها دلالة على ان المراد
 بالذكر ما يشتمل الدعاء ودلالة على شدة الحرص على ذلك حيث انه سبحانه يعطي الذكر الداعي وان لم يكن مستحقا واهلا لانه ينظر
 اليه كما يدل عليه ما رواه ابن ابي عمير في كتابه من روى عن ابي جعفر قال ما يقف احد على تلك الجبال يزول فاجر الاستجاب لله له في
 البر فيستجاب له في اخره دنياه واما الفاجر فيستجاب له في دنياه وفي الكافي عن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله ع قال سئل رجل
 بعد منصرفه من الموقف قال ترى يحجب الله هذا الخلق كلهم فقال ابي ما وقف بهذا الموقف احدا لا يغفر الله له مؤمنا كان او كافرا
 الا انهم في مغفرتهم على ذلك منازل مؤمن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعتقد من النار وذلك قوله عز وجل ربنا اتنا في الدنيا
 حسنة وفي الاخرة حسنة وقمنا عذاب النار واكثر لهم نصيب كما كتبوا الله سيج الحساب فيهم من غفر له ما تقدم وقيل له احسن فلما
 بقى من عمره وذلك قوله عز وجل من يجمل في يومئذ فلا اثم عليه الى ان قال وكما وقف هذا الموقف ذنبه المحيوة الدنيا غفر الله
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ان تاب من الشرك فلما بقى من عمره وان لم ييب وقاه الله ولم يجرمه بجر هذا الموقف وذلك قوله عز وجل
 كان ربنا الحيوة الدنيا وزييناهم فيها وهم فيها لا يحسون اولئك الذين ليس لهم في الاخرة الا النار وحبط ما صنعوا فيها
 وباطل ما كانوا يعملون وفي هذا الخبر دلالة على ان المراد بالعلم الاول هو من عبر عنه سبحانه في هذه الآية بقوله من كان ربنا الحيوة الدنيا
 وفي مصنفه معاوية بن جعفر عن ابي عبد الله ع قال طفت بالبيت سبعة اشواط وتقول في الطواف اللهم اني استسألك ان قال وتقول فيما بين
 الركعتين والجزء الاسود ربنا اتنا الائمة فصححة عبد الله بن سنان ان ملكا موكل يقول امين وفي مصنفه جميل عن ابي عبد الله ع ان الحسن
 رضوان الله والجنة في الاخرة والمناش وحسن الخلق في الدنيا وروى هذه الرواية في معنى في الاخبار والآثار قال والسعد في الرزق
 المناش وحسن الخلق في الدنيا وروى عن النبي ع قال من ادى قلبا شاكر اولنا اذ اكراد ووجهة مؤمنة تحسب على امره دنياه واخرته فقد
 اوفى في الدنيا حسنة وفي عذاب النار وعن علي ع انها المرأة الصالحة في الدنيا وفي الاخرة الجنة وقمنا عذاب النار بالعفو والمنفرد
 جنبنا المناصى المؤدية الى النار وروى عن علي ع ان عذاب النار امره التوبة وفي كتابه لا حجاج روى عن موسى بن جعفر ع ح
 ابيه عن ابيه عن الحسن بن علي عليهم السلام قال بينا رسول الله ع جالس اذ سئل عن رجل من اصحابه فقال يا رسول الله انه قد صار في
 البلاد كهيئة الفرج لا ريش عليه فقامه فاذا هو كهيئة الفرج لا ريش عليه من شدة البلاء فقال له كنت تدعو في حصنك دعاءه قال نعم كنت
 اقول يا رب اربنا حقوبت ما جفت بها في الاخرة فجلها في الدنيا فقال له النبي ع الاقلت اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة
 حسنة وقمنا عذاب النار فقال فكما انما خلطت من حقال وقام صحيح الحديث قوله اولئك اتى الفريق الثاني كما دلت عليه الاخبار المذكورة
 وقيل هو اشارة الى الفريقين معا فعلى هذا يكون قوله لم نصيب كما كتبوا الى من جنته او من اجله ان خيرا اخيرا وان شرا فشر ولا يخفى
 ما فيه والمراد هنا بالكسب العمل الذي تترتب عليه الفائدة والرجح كالدعاء والذكر ونحوهما من الاحمال قوله والله سبحانه
 يمكن ان يكون كناية عن قرب القيمة من قبل قوله ثم اقرب الساعة وقوله في امر الساعة لا كلح البصر هو اقرب الى ان يوشك ان
 يعقب القيمة ويحاسب عباده باعمالهم فيكون فيها تحريضا على المباداة الى الاحمال الحسنة والاكثار منها وعلى المباداة الى التوبة عند
 المناصى والانتظار عنها ويمكن ان يكون المراد انه سبحانه سبب الحمازة على حال العباد فيها ابقه ترغيبا في الدعاء والاحمال
 الحسنة ويمكن ان يكون المراد انه سبحانه سبب العباد على كثرتهم وكثرة اعمالهم في مقدار الحمازة او قل كما ورد في بعض الاخبار انه سبحانه سبب
 في مقدار حبل ثاة **السابع** في التوبة المذكورة واذا جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واخذوا من مقام ابراهيم مصلى

في الفرائض والنواحي
 في الفرائض والنواحي
 في الفرائض والنواحي

في الفرائض والنواحي
 في الفرائض والنواحي
 في الفرائض والنواحي

وَعَهْدَنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتَنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ الْمُرَادُ بِالْبَيْتِ الْكَبَةِ غَلَبَ عَلَيْهَا كَمَا غَلَبَ الْبَيْتُ عَلَى
 الشَّرَاءِ وَالْمَثَابَةِ مَعْلُومٌ وَاصْلَهُ مَثُوبَةٌ مِنْ ثَابِ بِثُوبٍ مَثَابَةٌ وَمَثَابَةٌ قُلْتُ حُرُوكَ الْوَاوِ إِلَى الثَّاءِ وَقَبْلَتِ الْفَاءُ وَالْمَثَابَةُ الْمَرْجِعُ لِأَنَّ الثَّاءَ
 يَثُوبُونَ إِلَيْهِ كُلُّ غَامٍ فَالْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ وَالْإِزَامِ أَيْ ثُوبًا وَبُثُوبًا مَاقَدٌ وَدَدَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ النَّاسُ لَكَانَ عَلَى الْوَاوِ
 أَنْ يَجِيزَهُمْ عَلَى الْإِيْتَانِ إِلَيْهِ كُلِّ غَامٍ وَمَا دَدَ أَنَّهُ مِنْ فَرَجٍ مِنْ مَكْدَرٍ وَهُوَ يَسُودُ عَدَمَ الرَّجْعِ إِلَيْهَا بِمَرَاتِنِ عَمْرٍ كَمَا وَقَعَ لِيَرْدِيَنَّهُمْ
 حَيْثُ قَالَ عِنْدَ مَنْصَرِفِهِ مِنْهَا إِذَا جَلَسْنَا فَلَا يَمْنِيْنَا فَلَا نَعُودُ بَعْدَهُ سِينًا لِلْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ مَا بَقِيَْنَا شَقَصَهُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَجُودَ بَعْضُهُمْ
 أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ مَوْضِعُ ثَوَابِهِمْ فِي حَجَّتِهِمْ وَعَمْرَتِهِمْ وَاتَّخَذُوا قِرَاءَةَ الْبُحْرَانِ غَامًا وَنَافَعَ بِكُفْرٍ لِحَاجَةٍ عَلَى حَيْثُ نَفَعَ عَلَى حِلَّةٍ جَعَلْنَا الْبَيْتَ
 مَثَابَةً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَجُودُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى ذِكْرِهِ فِي قَوْلِهِ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا قِرَاءَةَ الْبُحْرَانِ بِالْفَتْحِ عَطْفًا عَلَى جَعَلْنَا عَلَى
 إِرَادَةِ الْقَوْلِ أَيْ وَقَلْنَا اتَّخَذُوا هُنَا فَوَائِدَ **الْأَوَّلَى** مَدِيسْتَقْدَامٍ مِنْ كَوْنِهِ مَثَابَةً اسْتِحْبَابًا تَكَرَّرَ الْحَجُّ بِسَبَابِهِ لِقَادِمِ شَرَايِطِ الْأَمْرِ
 الْإِسْتِطَاعَةِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ كَيْفَةً حَتَّى رَوَى فِي الْكَافِي عَنْ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍاءَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا قَالَ مِنْ مَضَى لَمْ يَخْسُ سِنِينَ وَلَمْ يَغْدُلْ
 رُبَّةً وَهُوَ مَوْسِلَةٌ لِحُجْرِهِمْ عَنْ جَمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَمَّا أَنَّ اللَّهَ مَلَكَ يَأْتِي عِبْدًا حَسَنًا إِلَيْهِ وَاسِعَ إِلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَمْ يَغْدُلْ
 فِي كُلِّ خَمْسِ أَعْوَامٍ مَرَّةً لِيُطْلَبَ تَوَافُلُهُ أَنْ ذَلِكَ لِحُجْرِهِمْ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَتِهِ تَكَرُّرَ الْحَجِّ لِمَنْ هَذَا خَالَ **الثَّانِي** قَوْلُهُ أَمَّا أَيْ مَوْضِعُ
 أَمَّا لَا يُوَدِّي مِنْ دَخَلِهِ كَقَوْلِهِ تَعَمَّامًا وَيُحْتَفُّ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِ وَالرَّبُّ تَعَالَى الْبَيْتَ وَالْحَرَمَ حَتَّى كَانُوا لَا يَتَقَرَّبُونَ مِنْهُ أَحَدًا وَلَوْ كَانُوا
 قَاتِلِينَ بَعْضُهُمْ وَكَانَتْ هَذِهِ بِحِجَّتِهِمْ قَدْ تَوَارَتْ وَأَذْكَاءُ ذَلِكَ مِنْ سَامِعِيهِمْ وَقَدْ تَرَاهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْحَرَمَ كُلَّهُ وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّفُ
 لِلْحَاجِّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ إِذَا اتَّجَاهَ إِلَيْهِ وَلَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا دَامَ فِيهِ وَعَلَيْهِ دَلَّتِ الْأَخْبَارُ وَبَقِيَ الْقَوْلُ عَلَيْنَا نَحْمُضِقُ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ كُلَّ الْمَشْرِقِ
 حَتَّى يَخْرُجَ مِقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بَعْدَ خُرُوجِهِ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ فِي الْحَرَمِ فَيَقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ وَقَدْ مَرَّتْ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مَا بَدَلَتْ عَلَى ذَلِكَ **الثَّالثُ**
 قَوْلُهُ مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَقَامِ مَكَّةَ أَوَ الْحَرَمَ فَإِنَّ أَرَادَ بِالصَّلَاةِ مَا يُمَثِّلُ الْيَوْمِيَّةَ وَالْمَصْلَى الْمَجْدُ الْحَرَامِ وَالْمُرَادُ بِهَا صَلَاةُ الطَّوْفِ
 وَالْمَصْلَى الْمَجْدُ وَخَلْفَ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ وَجَانِبَهُ فَتَكُونُ مِنْ هُنَا لِلْبَعْضِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ الْمَذْكُورَةُ كَأَنَّهَا مَوَاقِفُ الْمَشَارِقِ مِنْ الْأَطْلَاقِ عَمَّا
 أَنَّ الْمَقَامَ هُوَ الصُّخْرَةُ وَبَدَلَتْ عَلَيْهِ آيَةُ مَا رَوَاهُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ الْجَعْفَرِيُّ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجَارِبُنَا
 اعْظُمُ فَرِيَّةُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رِغْمُونَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَيْثُ صَعَدَ إِلَى السَّمَاءِ وَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى صَخْرَةٍ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَلَقَدْ
 وَضَعَ عَيْنَهُ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ قَدَمَهُ عَلَى صَخْرَةٍ فَأَمَرْنَا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ نَحْمُضِقَ مَصْلَى الْحَدِيثِ وَقَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَمَّا أَنَّ اللَّهَ قَالَ ذَلِكَ
 ثَلَاثَ أَجْعَادٍ مِنْ الْجَنَّةِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَحَجْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَرَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مَعْوِيَةَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا قَالَ إِذَا
 فَرِحْتَ مِنْ طَوَافِكَ فَاتَّخِذْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ
 الْأَخْلَعُ الْمَقَالُ الْقَوْلُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَانْصَلَبَتْ فِي غَيْرِهِ فَعَلِمْنَا عَادَةَ الصَّلَاةِ وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ وَصَلَّتْهَا
 عِنْدَ الْمَقَامِ فَقُلْتُ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مِنْ زَائِدَةٍ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ زَيْدٍ فِي الْأَثْبَاتِ وَتَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ عِنْدِهِ أَوْ تَكُونُ مَثَلَهَا فِي قَوْلِهِ دَايَةً
 مِنْكَ أَسَدًا وَتَكُونُ قَوْلُهُ مَصْلَى أَيْ مَوْضِعُ صَلَاةٍ وَالْمُرَادُ صَلَاةُ الطَّوْفِ فَتَدُلُّ عَلَى جُوبِ صَلَاةِ الطَّوْفِ أَمَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ بِضَمِّ الْأَوَّلِ
 فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى فَهِيَ آيَةُ كَذَلِكَ لَمَّا عَرَفْتَ مِنْهَا آيَةَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ فَلَمَّا عَلِمْنَا بَيَانَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَقَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ
 اصْطَبَانَا بِهِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الطَّوْفِ فَرِيَّةٌ مِثْلُ الطَّوْفِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِذَلِكَ فَظَاهِرٌ لَمْ يَقْبَضِ الْوَجُوبُ وَلَا صَلَاةٌ وَاجِبَةٌ عِنْدَهُمَا
 إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ عَمْرٍ صَلَاةُ الطَّوْفِ بِإِخْلَافِ آيَةِ الْقَوْلِ بِجُوبِهَا فِي الطَّوْفِ الْوَاجِبِ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ الْأَحْبَابِ بِأَنَّهُ لَا يَنْقَلِبُ فِي كَثَرِ الْعَمْرَةِ
 الْأَجَاعَ عَلَى ذَلِكَ وَبَقِيَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَا لَكَ تَقُلُّ الشَّيْخُ فِي عَنْ قَوْمٍ مِنْ اصْطَبَانَا الْقَوْلَ بِالْإِسْتِحْبَابِ وَتَقُلُّ بْنُ أَدْرِجٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْهُمْ
 وَبَقِيَ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِحَالَتِ الظَّاهِرِ الْآيَةِ وَالرُّوَايَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا تَامًا لَا يَحْصُو كَثَرُ حَقِّهَا لَوْ سَبَّحْنَا
 عَلَيْهِ الرَّجْعُ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَآلِخْتُ ذِكْرَ إِذَا مَا تَقَضَّاهَا عَنْهُ وَلَيْتَ وَبَدَلَتْ عَلَى ذَلِكَ مَا
 دَوَاهُ فِي الْكَافِي عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكَافِي قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا عَنْ جَلْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ
 فَقَالَ كَانَ بِالْبَلَدِ صَلَاتِي وَكُنْتُ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ
 أَنْ يَرْجِعَ وَهُوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ يُوَكَّلُ مِنْ صَلَاتِهِمَا عَنْهُ وَعَمَلٌ بِهِ فِي طَرَفٍ وَحَيْثُ ثَبَتَ لَدَيْنَا كَوْنُ الْمُرَادِ بِالْمَصْلَى
 الصَّلَاةُ وَكَوْنُ الْمُرَادِ بِالصُّخْرَةِ مُتَعَدِّدَتَيْنِ كَوْنُ الْمُرَادِ بِمَا يَقْرَبُ مِنْهَا وَثَبَتَ بِالْبَيَانِ مِنْ صَحَابِ الشَّرْعِ أَنَّهُ خَلْفُهَا وَهُوَ الْبَيْتُ الْمَقْدِسُ

في افعالها وأركانها عشر من أركانها

الان لما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كان في زمن ابراهيم مملوق بالكعبة ثم حوّل في زمن الجاهلية الى الموضع الذي هو فيه الان ثم ارجعه رسول الله صلى الله عليه وآله الى الموضع الذي كان فيه زمن ابراهيم ثم في خلافة الثاني ارجعه الى مكانه في الجاهلية واثبتنا صلوات الله عليهم اجمعين عرفنا بالصلوة خلفه في هذا المكان فيجب اتباعهم واعلم ايتم ان ظاهر الآية والاجاز والمذكور ونحوها لا يجوز ان يقع هذه الصلوة الا عند المقام وهو قول اكثر الاصحاب وهو المقول عن مالك وقال فان لم يصلها خلف المقام فعليه دم وقال الشيخ في حق يستحب ان يصلها خلف المقام فان لم يفعل وفضلها في غيره اجزا وتقلد عن الشافعي وعن الثوري ان محلها الحرم وقال ابو الصلاح محلها المسجد الحرام مطلقا ووافقه ابن ابوي نفي في المقنع في طواف النساء خاصة ورجا يند لهذا القول بما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن الصادق قال كان ابي يقول من طاف بهذا البيت سبوقا وصلى ركعتين في أي جواب المسجد ما كتب له ستة آلاف حسنة الحديث وما رواه عن ذرارة عن اخيه عليهما السلام قال لا ينبغي ان يصل ركعتي طواف الفترة الا عند مقام ابراهيم ثم واما التطوع فيحتمل من المسجد والجواب لا يصفى السند وثاننا بان كان حمل الاولى على طواف النافلة بل لا يتعدان يكون ظاهرها ذلك وعن الثانية بان استعمال لفظة لا ينبغي في غير الجاهل بكثرة الجملة هاتان الروايتان غير صحيحتين الدلالة على الاستحباب فلا تضلحان لمعارضتهما ظاهر القرآن وصريح الروايات وقد ظهر من رواية ذرارة انه يجوز صل صلوة طواف النافلة في أي جواب المسجد شاء وبذلك عليه ائمة الاصل وبان ظاهرا كثيرا للاخبار الدالة على لزوم كون صلوة الطواف خلف المقام بل صريح بعضها انه طواف الفريضة التي بعث في قوله طهر الخ أي امرنا بها بان يفعل الطهارة وبما الناس بها وقد مر في الآية الثانية ما يدل على ذلك من الاخبار ويقوم من ذلك ان المراد التطهر من نجاسة العينية والحكيمة كما هو المعنى به عند اصحابنا من طاف على غير طهارة او كان معه نجاسة مع علمه بها بطل طوافه وقد يفهم من الآية انه لا يجوز ادخال النجاسة الى المسجد لان المعنى جنبنا بيتي أي مسجدي النجاسة ومنها الآية دالة على رجحان الطواف والاعتكاف والصلوة فيه وقد بشرت قد نيم الطواف بان يحتمل على الصلوة وهو كذلك بالنسبة الى القاطن بمكة كما دل عليه رواية السبعة في السورة المذكورة ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن طوع جوازا فان الله شاكركم الصفا والمروة للجبين المعروفين بمكة وهما الان دكان هناك سميا بذلك لان المصطفى آدم هبط على ذلك الجبل فقطع له اسم من اسم آدم ثم لقوله ثم ان الله اصطفى آدم ونوحا وهبطت حوا على المروة فسميت بذلك لان المروة زلت عليه فقطع الجبل اسم المرأة كما رواه ابن ابوي وعينه وسأله الله جمع شجرة وهي العلامة أي ظلام مناسكة ومتعبدة التي تعبد بها خلقه وقال الجوهري هي اعمال الحج وكل ما كان علما لطاعة الله واداءها عند الاصمعي شجرة وعند بعضهم شاة وروى في الكافي عن سهل بن زياد عن قال ليس لله ذلك حب اليه من الشيء وذلك انه بذلك فيه الجبارين وفي حديث اخر عن ابي عبد الله قال جلل النبي بين الصفا والمروة مدله للجبارين فمن حج البيت وقصده اداء المناسك المعروفة واعتمر أي زاره للعمل المخصوص من الاعتمار وهو الزياره فلا جناح عليه ان يطوف بهما أي ينسج بينهما والجناح الاثم واصلة من الجحوخ وهو الميلان عن القصد واصلا يطوف يطوف فادغست النساء في الطاء وقرئ يطوف من طاف والتطوع التبرع من طاع يطوع وفرأ حرة والكسائي بطوع بالياء وتشديد الطاء وسكون العين والياء بالثاء ونح البين على انه فعل ماض وعلى الاول هو مضارع مجزوم باذاعة الشرط هنا وانما الاول انما تضمنت لاية الكعبة مشيرة السعي وعلم كونه واجبا من فعله كما تضمنت صحته ذرارة المذكورة في تفسير قوله لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة بل هو ذكر بطل الحج بركعة كما دل عليه الاخبار المستفيضة من طريق اهل البيت الذين هم معدننا الوحي الاممي صلوات الله عليهم في صحبة معونة بن حمزة قال قال ابو عبد الله من ترك السعي متعمدا فعليه الحج من قابل وعلى ذلك انعقاد اجماع الامامية وبه قال كثير من العامة وقال ابو حنيفة انه واجب غير ركن وقال بعضهم انه سنة لان دفع الجناح لا يستلزم الوجوب بل هو اعم منه والعام لا يستلزم الخاص وهو ضعيف لانما لم يقع من الاحكام هو الحرام فيبقى اللفظ مشتملا بين الاحكام الاربعة الباقية فهي بالنسبة اليها من الجمل الهك الى الكسف من صاحب الشريعة ثم وقد علم من ثمرته ان ذلك على جهة الوجوب وروى في الكافي في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله في حديث يذكر فيه كيفية حجة الى ان قال ثم قال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدأ بابداء الله ثم وان الجبلين كانوا يظنون ان النبي بين الصفا والمروة شي صنعه المشركون فانزل الله ان الصفا والمروة الى قوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما المسجد

مجلس في تفسير القرآن
في تفسير القرآن
في تفسير القرآن

كتاب الحج

باب في فضل الصلوة

ميجوز

باب في فضل الصلوة

فدل على ان في الجناح واجع الى تحريم من كونه من افعال المشركين وفي غير اخرائه سئل ابو عبد الله عن النبي بين الصفا والمروة فريضة تام
سنة فقال فريضة قلت ولست قال الله عز وجل فلا جناح عليهما ان بطوف بهما قال كان ذلك في عمره الغفلة ان رسول الله سمى طاهرا
ان يرضوا الاصنام من الصفا والمروة فسل عن رجل ترك النبي حتى انقضت الايام واعينت الاصنام فجاء اليه فقالوا يا رسول الله
ان فلانا لم يبع بين الصفا والمروة وقد اعينت الاصنام فانزل الله عز وجل فلا جناح عليهما ان يطوف بهما اى وعليهما الاصنام وقيل
كان على الصفا صم يقال لعمامات وعلى المروة صم يقال له نائل وكان المشركون اذا طافوا بهما سموها فخرج المسلمون من الطواف
بها لاجل الصم فاذل الله هذه الآية فخرج رفع الجناح عن الطواف بهما الى عين الطواف فان قيل ما تقول
فيما رواه في الكافي عن عبيد بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عن رجل طاف بالبيت اسبوعا طواف الفريضة ثم سعى بين الصفا والمروة
اربعة اسواط ثم غمر بطنه فخرج وقضى حاجته ثم غشى اهله قال ينسل ثم يعود فيطوف ثلثة اسواط ويستغفر ربه ولا شيء عليه قلت
فان طاف بالبيت طواف الفريضة اربعة اسواط ثم غمر بطنه فخرج فقضى حاجته فغشى اهله فقال قد حجه وعليه بدنة ويستل
ثم يرجع فيطوف اسبوعا ثم يغشى اهله لم يجز عليه حتى يغشى اهله قبل ان يفرغ من سعيه كما جعلت عليه هذا حتى يغشى
اهله قبل ان يفرغ من طوافه قال ان الطواف فريضة ومعها صلوة والسعي سنة من رسول الله قلت ليس الله يقول ان الصفا
المروة من شعائر الله قال بلى ولكن قال ومن يطوف خيرا فان الله شاكر عليم فلو كانا السعي فريضة لم يقل ومن يطوف خيرا فهدى الله
بذل على كون السعي سنة وليس بواجب فينا في ما ذكرتم قلت الجواب ولا يصفى استدلالا من رجاله عند العزيم البندى وهو
ضعيف كما ذكره في صحته وجس وثانها بان كان محل الفريضة على ما ثبت وجوبه من نص القرآن كالطواف فوله ويطوفوا بالبيت
والسعي فثبت وجوبه من بيانه ثم لا من نص القرآن كما عرفت وفي هذا الجواب تام لا قد روى الشيخ في الصحيح عن معوية بن وهب
عن ابي عبد الله قال قلت رجل سعى بين الصفا والمروة قال يبيد السعي قلت فانه خرج قال يرجع فيبيد السعي ان هذا ليس كرمي الجارح
الذي سبى والسعي بين الصفا والمروة فريضة وقاله رجل ترك النبي متعمدا قال لا يجز له اقول ويمكن ان يقال بالطلاق الفريضة على ما
عليه نصا وعلى ما دل عليه من جملة اجمال وان كان لا يوافق السنة على الاخير في نظرنا الى ان التخصيص على الوجوب تاما علم من بيانه
فما ينظر الى كونه الفريضة عليه الجملة يقال له فريضة بالقبلة الى ما لم يدل عليه القرآن بوجه كالتوفى والنظر الى كون الحضور في
علم بالبيان يقال له سنة وثانها بان كان محل الفريضة على ما ثبت وجوبه من نص القرآن كالطواف فوله ويطوفوا بالبيت
من بيان الشارع صلى الله عليه واله وسلم انه عليه انعقاد اجماع الامامية من الصفا الى المروة سوط ومنها الى الصفا اخر وهكذا حتى يتم
بالمرودة وهو ايضه معلوم من البيان والاجماع ونقل عن بعض العامة ان من الصفا الى الصفا سوط وهو باطل **الثالث** في زيادة
بالصفا اما على القول باعادة الواو والترتيب فالمراد بوضع واما على القول بالاحرف فله قوله بعد ما بدأ الله به والاحزاب والواو بذلك
مستغنية جدا **الرابع** في ابعث المشركين الاخطاب استجاب الطهارة فيه ونقل عن بعضهم القول بالوجوب وهو ضعيف لانه لا خلاف
العدم **الخامس** قوله ومن يطوف الخ اى فعل هذه الطاعة اى السعي المذكور وفعل طاعة فرضا كانت او نفلا او مواد تطوع فخرج
حصره بخلافه اى واجبا والمواد تطوع في السعي ان يصعد على الذكيتين وبها في الادعية والادكار المروية في ذلك ويتدرج في ذلك
من زاد في سعيه سوطا فانه يجب له كما لمسته اسواط فيفضل سعيان فان الله شاكر اى يجاز على فعل الطاعة بالاضافة الكثرة
علم بما يغفلون سواد جهم لا يصنع لديه من شئ ولا يخفى ما في ذلك من الحق على فعل الطاعة **السادس** في سورة الحج والذبح
جئنا ها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صوائقا فاذا وجبت جوؤها فكلوا منها واطعموا الطامع والمستر كذلك فخرج
لكم لتكفرون ان قال الله جوهها ولا وما بها ولكن ياله النوى منكم كذلك فخرجها لكم ليكفروا الله على ما هداكم وبشير
قاله يجمع البيان البدن جمع بدنة وهى الابل المبدية بالنسبة قال الزجاج تقول بدنت الابل اى متمنها وقاله الصحاح والمبدية
نافرة او بقرة فخرجتمكم بذلك لانهم كانوا يصومونها لمجمع بدن بالضم والبدن اية النفس والاكثار وكذلك البدن مثل
وحصره قاله القاموس البدنة محركة من الابل والبقرة لا يصح من النعم بهدى الى مكة للذكر ولا لاني الجمع ككتب بعضها
بما مل مقتدر على شريطة التفسير وقد مر من الشارح ومن هنا للتبصير في حوزان تتعلق بالفعل المذكور ويجوز تعليلها بمقتضى
المدن كرواى جعلناها من اهل دارهم دنيا ومن كلامات مناسك الحج وعبادته من موقعها الى البيت واشعارها وتقليدها وخرها والاعطائها

منها ولكم فيها خير كثير ومنافع شتى دينية وأخرية في ظهورها وبطونها ولحومها فاذا كانت هديا وادتم بخرها فاذا ذكرنا اسم الله عليها
 حال كونها صواق اي مصفوفة يقال صفنا لابل قوائمها وهي صفاة وصواف كذا قال في القاموس وقيل مصطفة اي قائمات في صف واحد
 وفي تفسير علي بن ابراهيم قوله اذكرنا اسم الله عليها صواق قال خرقا غائمة وروى في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله ع في قوله نعم واذا
 اسم الله عليها صواق قال ذلك حين نصف للحر تربط يديها ما بين الختالي الركبة ودون جوبونها اذ وقعت الى الارض وعن ابي بصير
 الكافي قال تلك ابا عبد الله ع كيف تخر البدنة قال تخرها وهي قائمة من قبل اليمين وفي الصحيح عن ابن خزيمة قال دأب ابا عبد الله
 بخر بدنة معقولة يدها اليسرى ثم يقوم من جانب يدها اليمنى ويقول بسم الله والله اكبر اللهم هذا منك ولك اللهم قبله متى ثم يطعن ثلثا
 ثم يخرج السكين بيده فاذا وجبت قطع موضع الذبح بيده فظهر من ذلك انها تخر قائمة مبروطة اليدين معا واليسرى خاصة ولعل ذلك
 على جهة التحيز جدا بين الروايتين وهذا على جهة الفضلية ولا يجوز تخرها وهي غير قائمة وقال الشيخ في التنقيح لابل ان تخر وهي قائمة
 وبه قال جميع الفقهاء وقال عطاء بخرها بان ذكرنا قولنا قوله نعم فاذا ذكرنا اسم الله عليها صواق واجماع الفرة وروى ان النبي ع كانوا يخر
 البدنة معقولة اليسرى وهي قائمة على ما بقي من قوائمها انتهى واما البقرة فزاد في ثلث قوائمها الاربع ويطلق الذنب والنعمة يثقلها
 ويطلق واحدة وفي مجمع البيان تخر وهي صفاة اي قائمة ربطت يداها ما بين الرسغ والختالي الركبة عن ابي عبد الله ع وقال يخرها
 ابو جعفر صوافي بالتون انتهى وقرأ ايهم صوافي اي خواص الله وفي الصحيح عن صفوان ابن ابي عتبة قال قال ابو عبد الله ع اذ الشتر
 هديك فاستقبل القبلة واخره واذا ذبحه قل وجهك وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان يثقل
 وسكنى ويحيى ويما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك بسم الله والله اكبر اللهم تقبل
 ثم امر السكين ولا تضعها حتى تموت ومعنى وجبت جنوبها اي سقطت بذلك على ذلك الخبر المذكور وروى في الكافي في الموقوف عن
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع في قول الله نعم فاذا وجبت جنوبها قال اذا وقعت على الارض فكلوا منها واطعموا الفقراء والمساكين
 الفاعل الذي يقع به ما اعطيته ولا يحيط ولا يكمل ولا يلوى شدة غضبا والمعتزل الماذن لك لظف وقدمت لانه القيمة كون البدن من
 سائر الحج من دخل الهدى والحقا بادون الكفارة للامرا بالاكل الممنوع من الكفارة وتضمنت بالاكل من وقتها وليس الفضل
 في الامرها الا باحة كما قيل من ان الجاهلية كانوا يجرعون ذلك على انفسهم لان ذلك خلاف الظاهر واما اللو جوبا والخلق الرخا وقل
 الكلام في ذلك والفاعل هو من وقع بالكثر لارضى ما اعطيت ويجوز ان يكون من وقع بالنعمة اذا خضع والمعتز من اعتراه اذا ما وفصله
 وقربا لاسناد في الصحيح عن البرقي عن الرضا ع قال سألته عن الفاعل والمعتزل قال الفاعل الذي يقع به ما اعطيت والمعتزل الذي يعتزل
 قد مر الكلام في ذلك اي قوله لا يخال الله لحوها الخ اي لم ينتفع بذلك لانه سبحانه غني عن ذلك واما امره بذلك فباعتبار ما ينتفع التا
 بالصدقة عليهم بذلك والاعنى ان ينال رضا الله لحوهم هذه البدن وادامة ما لها ينتفع بها الفقراء فقط بل ينال رضا التقوى
 منكم بامثال الامور ونواهيها واخراج تلك البدن من مال طيب عن سقاء النفس وقصد التقرب بها الى سبحانه والى ربه تعالى
 وروى في الظاهر اسناده الى ابن بصير عن ابي عبد الله ع قال قلت له ما علة الاخصية قال انه يميز لها بينا عند اول فطره ففطر منها الا
 ولينما الله عز وجل من يتقوا الله قال الله عز وجل اني نال الى قوله ولكن يناله التقوى منكم ثم قال انظر كيف قبل الله قربان هابيل واد
 قربان قابيل في جوامع الجامع وروى ان الجاهلية كانوا اذا خروا الطوى البيت بالدم نلتا حج المسلمين وادوا مثل ذلك فزلت وفي
 علي بن ابراهيم قوله عز وجل لتكبروا الله على ما هداكم قال التكبيرا ايام التشريق عقب خمس عشر فتلوه وفي الامصار حقه عشر صلوات
الثامنة في سورة الفتح لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق لندخلن المسجد الحرام انشاء الله امنين مخلفين رؤسكم ومقصرين
 لا تخافون فليعلم ما لم تعلموا تجمل من ذلك مخا فربها يجوز ان يكون نفسا الرويا على البدلية من الرسول او منصوبا بفعل مقدرا اي فان
 مقتضى الرويا او بضمها صدق ما ينهى الى مغنولين او التمسب بزع الحافض اي في الرويا واما قوله بالحق يجوز ان يكون في موضع الحال
 من الرويا او بضمها صدق مقدرا اي صدقا بالحق والباء للندبة واد بالحق الثابت في الوقف المقدر له والحكمة المقضية للامتن
 بين الثابت على الايمان وبين المثلزل وقيل يجوز ان يكون الباء للتمس والحق هو الله ثم انفقوا بالمال في اللدم في التدخل على هذا
 جوابا لاسم وعلى الاولين جوابا عن محذوف والتعليق بالمشيئة يجوز ان يكون تليبا للعباد او هو قيد للدخول فان منهم من مات قبل
 او مرض او غاب ويحتمل ان يكون ذلك حكاية لما قاله رسول الله ع لاحبابه وقصده عليهم من امر الرويا اي لندخلن كما كنتم انشاء الله

منها ولكم فيها خير كثير ومنافع شتى دينية وأخرية في ظهورها وبطونها ولحومها فاذا كانت هديا وادتم بخرها فاذا ذكرنا اسم الله عليها

منها ولكم فيها خير كثير ومنافع شتى دينية وأخرية في ظهورها وبطونها ولحومها فاذا كانت هديا وادتم بخرها فاذا ذكرنا اسم الله عليها

او هو قديم لا منين دوى في الغلل عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع الفرق من السنة قال لا قلت فهل فرق رسول الله ص قال نعم قلت
 كيف فرق رسول الله ص وليس من السنة قال من اصابه ما اصاب رسول الله ص يفرق كما فرق رسول الله ص والا فلا قلت كيف قال
 ان رسول الله ص لما صد عن البيت وقد كان ساق الهدي واحوم اراه الله الرقيا بالحق لندخل المسجد الحرام انشاء الله امنين على
 رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم رسول الله ص ان الله سيفي له بما اراه فمن ثم وقر ذلك الشعر الذي كان على راسه حين حرم ان
 خلعه في الحرم حيث وعده الله خروجه لئلا حلقه لم يعد في توفير الشعر ولا كان ذلك من قبله **اقول** هذا الخبر يدل على ان
 الرقيا كانت بعد خروجه من المدينة بعد الايام ونقل جميع من المعتصمين ان هذه الرقيا كانت بالمدينة قبل ان يخرج الى المدينة وانه اخبر بذلك
 اصحابه فخرجوا وحسبوا انهم داخلون في مكة في عامهم ذلك فلما صدوا قال المناقون ما حلقنا ولا قصنا ولا دنا المسجد حتى قال عمر
 ما شككت من اسلبت الا يومئذ فانزلت وكان دخولهم في العام القابل وروى في الاحتجاج عن موسى بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 بن علي عن علي بن ابيهم السلم ان بهوديا من الشام واحبارهم قال لامي المؤمنين ع فان هذا يوسف قاسي ملأه العزبة وجس في السجين نوقيا
 للمعصية فالق في الحب وحيد قال له علي ع لقد كان كذلك ومحمد ع قاسي ملأه العزبة وخرق الاهل والاولاد منها جرحا من حم الله ع
 وامنه فلما راى عز وجل كائنه واستشعاه الحزن اراه يبارك ويقسم اسمه ثم يوازي دوا يوسف ع في قلوبها وابان العالمين صلتها
 فقال له لقد صدق الله رسوله الرقيا بالحق لندخل لا يتهمة هذه الرواية تشرب ان الرقيا كانت قبل الخروج وانما خبر بذلك الا انها في
 صريحة وروى في الكافي عن عمران بن ابي جعفر قال قال رسول الله ص حين صعد الجديبية فصرخوا هل فرأيت من هذا ولم يجبه عليه
 الحلق حتى مضى المشركا ما المحضرة فاما يجب عليه التقصير فاما قوله فجعل من دوز ذلك فخا وتيا فالمراد فيه خبر لا ثم لما رجع من مكة
 عز الجبر كذا نقله علي بن ابراهيم في تفسيره وقبل المراد صلح الجديبية ثم اعلم ان مقتضى لا يترك الحلق والتقصير من سلسل الحج والعرو
 يعلم كونه واجبا من البيان الوارد عن محمد بن الوحي الالح وهو المعروف من مذهبا لاصحاب بل قاله المنته ان كونه نكاحا واجبا قولنا اجمع و
 نقل عن الشيخ في التبيان انه مشدق بن واجب وهو غريب الخافعة للبيان والاحبار الواردة بالامرية وفيه يوم الحج بعدد الحج الهة ارجح
 في رطله كما يدل عليه بعض الاخبار وفيه قال بعض الاصحاب ونقل عن ابي الصلاح انه جوز ما جاز الى ايام الشريفة واسيخنة في المنته ولا
 الجمع بين الحلق والتقصير ولا يستحب فقهاء ان يكون الواو في قوله ومقصرين بمعنى او او المختص بكم حلقين وبكم مقصرين فعلم ذلك
 من المتن والاجماع وتنادى في هذه التقصير بما يتحقق به سواء وبكوفي فيه الاخذ من الشعر مطلقا وان قل وفي المنته اقله تلك شرات ونسبه
 الى طائفة لا فرق بين ان اخذت بجدية او غيرها او تنقذ وقرض السن وبذلك على ذلك بعض الاخبار وهذا بالنسبة الى منزله مشروفا ما عثر
 فيقط عنه ذلك ويمر موسى على راسه وظاهرها ان التقصير بينهما الحاج والمعتصم مطلقا وهو كذلك على المشهور بالنسبة الى غير الموا
 والمعتصم بالعمرة المتمتع بها فانه يستحب عليهما التقصير اما المرأة موضع وفاق واما المعتصم المتمتع فهو المشهور وبذلك على ذلك كثير
 الاخبار ويستحب الى الشيخ في القول بان التقصير حرم والحلق افضل وهو ضعيف وعن العلامة في المنته انه حرم وان قلنا انه حرم و
 هو ضعيف ايضا لانه خلاف لما مؤدبه فلا يحصل به الامتثال الخرج عن عمدة التكليف وقال الشيخ في جملة من كتب لا يجرى الصلوة
 والملبدا لا الحلق وزاد في باب المعقوص شعره وقال ابن ابي عمير ومن لبس شعره او عقصه فعليه ان يحلق واجبا ولم يذكر حكم
 الصلوة ونقل عن يونس بن عبد الرحمن ان من عقص شعره او ظفره او لبسه اي الزينة بجمع او ربط بعضه الى بعض بغيره كان في
 تقصير عليه الحلق في الحج وعمرة الافراد استدوا على ذلك بصحة مؤيد بن حماد عن ابي عبد الله ع قال اذا حوت قصصت راسك لبنة
 فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير وان انت لم تفعل فخير لك التقصير والحلق في الحج وليس في التقصير في صحة هاشم
 عنه ع اذا عقص الرجل راسه او لبسه في الحج والعمرة فقد وجب عليه الحلق فيه وصحة مؤيد عنه ع قال يجب الحلق على من لم يفرج
 لبته ودخل حج نداه لم يخرج قبلها ودخل عقص راسه واجاب عن هذه الروايات الاكثر بجملة على الاستصحاب جمعا بين الادلة الدالة على
 التقصير كالاية ونحوها من الاخبار وفيه نظر لان ما دل على التقصير اتما دل بطريق العموم وما دل على الحلق بطريق الخصوص وهو
 مقدم على العام فالقول بذلك اعنى والله لا يشك في ذلك في الكتب الغنيمة **العاشر** في سورة البقرة واذكروا الله في ايام
 معدودات فمن لم يفعل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه بل اثم في تأخر الله واصلوا انكم اليك تحشرون المعدودات هي ايام
 التشريق والذكر هو التذكير فيها وبذلك على ذلك ما مر في الثانية من النوع الاول والخامسة من الثاني وبنيها ما رواه الشيخ في

من فرق بين الحلق والتقصير
 من فرق بين الحلق والتقصير
 من فرق بين الحلق والتقصير

من فرق بين الحلق والتقصير
 من فرق بين الحلق والتقصير
 من فرق بين الحلق والتقصير

2 مجلد

فمن كان منكم غافلاً فليحذر

تفسير في تفسيره

في جميع البيان من مائة في هذين المؤمنين فلا اثم عليه ومن ادعى اجله فلا اثم عليه وروى ابن ابي عمير في الصحيح عن معوية بن عمار عن
ابن عبد الله م قال اذا اردت ان تنفر في يومين فليس لك ان تنفر حتى تزدل الشمس فاذا تاخوت الى اخر ايام التشريق وهو يوم النحر
فلا طيلك اتي ما عرفت ورويت قبل الزوال وبعدة قال ومنه يؤول قول الله عز وجل من يتجلى في يومين فلا اثم عليه ومن
فلا اثم عليه لمن اتقى قال يتقى الصيد حتى ينفر اهل منى النفر الاخير وفي رواية اخرى له عنه م قال ينبغي لمن تجلى في يومين ان يبتعد
عن الصيد حتى ينقض اليوم الثالث وعن ابن محبوب عن ابي جعفر الاحول عن سلام بن المستنير عن ابي جعفر م انه قال لمن اتقى الزحف
الصوق والجذال وما حرم الله عليه في احواله وفي الصحيح عن محمد بن مسلم والحلي جميعا عن ابي عبد الله م في قوله م الحج اشهر طي
الى قوله في الحج فقال ان الله اشترط على الناس مشطاً وشرط لهم مشطاً فمن وثق في الله وفي الله لم يخطئ الا الذي اشترط عليهم
ما الذي شرط لهم فقال اما الذي اشترط عليهم فانه قال الحج اشهر طي وعلومات فمن فرض ان قوله في الحج واما ما شرط لهم فانه قال
من تجلى في يومين الى قوله لمن اتقى قال يرجع لاذن له وعن علي بن عطية عن ابيه عن ابي جعفر م قال لمن اتقى الله عز وجل ودوى
انه يخرج من ذنوبه يوم ولدته امه وروى في الكافي بسند صحيح الى محمد بن المستنير عن ابي عبد الله م قال من اتى النساء في نسائه
لم يكن له ان ينفر في النفر الاول وفي رواية اخرى الصيدا م وروى الشيخ الرواية الاولى بالتسليم المذكور والثانية عن حماد بن عثمان عن ابن عبد
الله م في قول الله عز وجل من تجلى في يومين فلا اثم عليه لمن اتقى الصيد يعني في احواله فانما صاب له ان يكون له ان ينفر في النفر الاول وفي
التسليم من الباقين ومحمد بن يحيى الصيرفي ومحمد بن يحيى م وروى في الكافي عن اسماعيل بن نهج القماني قال كذا عن ابي عبد الله م
ليلة من الليالي فقال ما يقول هؤلاء فيمن تجلى في يومين فلا اثم عليه ومن اتقى فلا اثم عليه قلنا ما ندري قال بل يقولون من تجلى في
اهل البادية فلا اثم عليه ومن اتقى من اهل الحضرة فلا اثم عليه وليس كما يقولون قال الله عز وجل من تجلى في يومين فلا اثم عليه الا
عليه ومن اتقى فلا اثم عليه الا لا اثم عليه لمن اتقى انما هي لكم والناس سواد وانتم الحاج وعن عبد الله م قال قال ابو عبد الله م كان
ابي يقول من اثم هذا البيت حاجاً ومعتبراً من الكبر رجع من ذنوبه كهيئة يوم ولدته امه ثم من اتقى من تجلى الاية قلت ما الكبر قال رسول
الله م اوقا عظم الكبر خمس الخلق وسفه الحق قلت ما عصب الخلق وسفه الحق قال يجهد الحق ويطن على اهل من فعل ذلك فاذع الله
وفي الحسن عن ابي جعفر م قال من تجلى الاية قال يرجع لاذن له وروى في كتاب معاني الاخبار مثله وفي تفسير العياشي عن ابي جعفر م
ابن عبد الله م قال انا الصديق المومنين يخرج من بيته حاجاً لا يخطو خطوة ولا يخطو مبراً حلة الا كتب الله له بها حسنة ورفع له
فاذا وقع بمصرات فلو كانت ذنوبه عدد الثرى رجع كما ولدته امه فقال ليستألفا العمل يقول الله عز وجل من تجلى الاية وعن ابي حمزة
الثمالي عن ابي جعفر م في قوله من تجلى الاية قال انتم والله هم ان رسول الله م قال لا يثبت على ولاية علي م الا المتقون وعن حماد بن
قوله لمن اتقى الصيد فان ابتلى بشئ من الصيد ففداه فليس له ان ينفر في يومين اذ لم يثبت ذلك وهذا هو اندال والى جعل الاحكام
الاقتداء فيما للتجمل وفترة الاكثر بالانتهاء من الصيد والنساء في احواله وان الرخصة فيه انما يكون لمن اتقى ذلك استناداً الى رواية محمد
بن المستنير ومحمد بن حاتم وان كانتا مجموعتين الاسناد الا انها انما يجزئنا بعلمهم بل باجماعهم ونقل عن ابن ابي عمير انه فتره باقواء كل مطور
يوجب الكفارة استناداً الى رواية سلام ومفادها اثم تأويلها الكفارة واما صحيحة معوية المذكورة على انه يتقى الصيد في اليوم الثالث فيمكن جعلها
على الاستحباب كما تشبه رواية الثانية وروى عليه في رواية سفيان وكذا ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله
من فر في النفر الاول حتى يحل له الصيد قال اذا ذلت الشمس من اليوم الثالث وعن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله م قال من اراد النفر في
النفر الاول فليس له ان يصيب الصيد حتى ينفر الناس فيها محمولان على الاستحباب م ويمكن الحمل على الصيد الحر في الاخرى فيمكن
الحمل م على القية كما اشار اليه في رواية سفيان المذكورة وبذلك على ما ذكرناه انهم الاخبار والذلة على انما اذا طاف طواف النساء
احل من كل شئ حرم منه وقد نسب الى ابن الجندب القول بتحريم الصيد على النافر في الاول وان حل له ما حله فاحرم بسبب الاحرام ولا يخفى
ما فيه الذي يظهر من كثير من الروايات المذكورة وغيرها ان الانتهاء قد يلزم لاهم والذوب عن الحاج المولى لاهل البيت عليهم السلام
على لغة في كتابه من الضلال واما تفسيرها بانتهاء الكفارة كقصة رواية سفيان فيمكن ان يراد بها الكبار التي اشار اليها فادوا
ابن ابي عمير عن علي بن حشاش الواسطي عن عبد الرحمن بن كثير عن ابي عبد الله م قال الكبار سبع فبنازلت منها السحت فاولها الشرب بانه
العظيم وقتل النفس التي حرم الله واكل مال اليتيم وعقوق الوالد والذين وفدتا المحسنات والفرار من الزحف وانكار حق الله فتره لان

عنه
كسر بوضع
وفج اخذوا
عنهم ما في
جنتهم والذين
بها كذا في القاموس
في اللغة
المطبعة

تفسير قوله
يَجْلِي فِي يَوْمَيْنِ
يَجْلِي فِي يَوْمَيْنِ

يرجع اليهم صلوات الله عليهم ويحتمل ان يراوا الكبار من الذنوب ويكون الانقضاء قدام الله تعالى في الاجل وحاصل المعنى انه ينصرف
 مات جميع ذنوبه ولم ياتوا حله ينصرف فيها بقى من عمره ما عدا الكبار ويتردد الى ذلك بعض الاخبار وقوله استأنف العمل في بعض
 الاخبار انه لا يكتب عليه ذنب بعد ذلك وما الى اربعة اشهر بالجملة لا يندى في حل الانقضاء في الآية الشريفة على ارادة جميع هذه المعاني كما
 في غيرها من الايات وقالوا انما صلوات الله عليهم السليم من ان للفران ظهرا وظهرها هذا وينسب الى ان الصلاح القول بانه لا يجوز النفر الا في
 الضرورة اليه وليس بمعتد لعدم الدليل والحال انما ذكرناه وظاهر الآية **الثانية** ظاهرها جواز النفر في اليوم الثاني مطلقا
 لكن الاخبار الكثيرة قدت ذلك بكونه بعد الزوال وقبل الغروب كهيئة منوية المذكورة وغيرها وبذلك افق الاصحاب وما ورد في
 بعض الاخبار من جواز قبل الزوال بضعيفة ويمكن خله على المضطر ووافقنا على ذلك من المائة الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز قبل
 الفجر فاذا طلعت الشمس من الثاني الى تمام الايام الثلاثة وظاهر الآية حجة على ظهورها في التخييل في يومين يقتضي الدخول في اليوم الثاني
 في النفر الثاني فيجوز في اي ساعة من النهار شاء الجماعة وبذلك عليه اية الاخبار ولكن يجب ان يكون بعد الزوال وذلك يستلزم ان يكون
 بعد طلوع الشمس لان وقتها بدلوها **الثالث** يقتضي جواز النفر في يومين سقوط الرمي في الثالث وهو الذي بضعيفة
 يضم اطلاق الاخبار في خلاف ذلك وقاله الدروس بضعيفة من حتى اليوم الثالث عشر لم اقتض على استحباب الامة في يومين
 في اليوم الثالث عشر ثم قال ابن الجندان في حتى الثالث عشر في الثاني عشر بعد في يومه **الرابع** يقتضي كون متعلق النفر
 اليومين والثلاثة ان المبيت بمسكن في الليلة الواحدة واجب كما هو المعنى به وعليه ذلك الاخبار واما الكون بها في الايام فهو مستحب
 لا واجب ما خلا النفران الرمي وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي الرادى قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي مكة اياما
 من بعد من اخر من ذبابة البهت يطوف بالبيت تطوعا فقال المقام بمضى افضل واجباتي في ذلك من الاخبار الحاشية لا يبعد
 ان يكون الانقاء في الاحرام شاملا للاحرام العرة المتمتع بها لدخولها في الحج كما عرفت ويحتمل ان المعبر احرام الحج خاصة والظاهرة انه
 يحمل الصبيد بالطواف الحج والسعي واما النساء فاما يحمل بطواف النساء فائدتان الاولى فمقدم في قوله نعم واذا سئل ابراهيم في
 الآية قول بان المراد افعال الحج الثانية قال في الدروس انما ايام من على الرأ فالنساء الحرة والحادي عشر والفر الثاني عشر والفر
 والثالث عشر الصدد وليست حتى اليه التحصين وقطع هي ليلة الرابع عشر قوله واقوال الله الخ تحريضا وعدا للقتل لا امو
 ونواهي ووعيدا للخالف لذلك **النوع الثالث** في امور من احكام الحج وقوابه وفيه آيات **الاولى** في نوز
 للمائدة يا ايها الذين آمنوا ايلونكم الله ديني من الصيدين ما لا يديكم وديما حكم لي علم الله من يخافه بالنسبة من اعتدى بذلك فله
 عذاب آليم حص المؤمن بالخطاب لما مر واللام لتوطئة القسم ولا ابتداء والتاكيد والابتداء الاختيار والتكاليف كما هو جاري
 مقتضى حكمتها كابتداء قوم طالوت بالنهر في بني اسرائيل البت وبقرض المؤمنين من نجاسة البول ونحو ذلك مما جرى في الامم السالفة فخرى في
 هذه الامة مستثناة من مباحثهم كما قال فيكون في هذه الامة جميع ما كان في الامم السابقة عذو الغل والنقل والقلة والقلة وضل ذلك
 بظهور المعلوم ويجازى على الطاعة والمصية والتكبر في ديني يحتمل ان يكون للتكثير من لبيان الجسور بذكره عليه ما رواه في الكافي في
 الحسن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن قوله سبحانه يا ايها الذين آمنوا ايلونكم الله الآية قال حشر عليهم الصيدين كل مكان نحو
 في منهم ليلوهم الله به في الحسن عن منوية عنه في تفسيرها قال حشر رسول الله ع في الحديبية والوحوش حتى قالها اليدين
 وديما حكم ويحتمل ان يكون للتوبيخ ومن التوبيخ وهو ما عدا صيدا الجوز وما عدا ما تضمنه ما رواه في الحسن عن جابر عن اخيه عن
 ابي عبد الله ع قال كلما خاف الحرم على نفسه من السباع والحيات فليقتله وان لم يردك فلا تزد و عن عياض بن ابراهيم عن ابيه ع
 قال يقتل الحرم الزبور والشر والاسود والندرو والذئب وما خاف ان يعض عليه وفي رواية اخرى قال يقتل الحرم والاحرام
 العقرب والقارعة ودم الثراب والحداة وجاما قيل ان التبعيض باعتبار الحرم على اوقات الاحرام وظاهر من الاخبار ان تناول الكبد
 والرماح كناية عن كثرة الصيد وحصوله في كل مكان بحيث صار يمكن تناوله باليد وغيرها من الالات الصيدين كصيد بجمع الصيد
 او اذ باننا له الايدي فراخ الطير وقصار الوحش والبيض والذى تناله الرماح الكبار من الصيد قال في مجمع البيان وهو مروي عن
 عبد الله ع وقيل المراد بالاول صيدا الحرم لاستيناسه بالناس وبالثاني صيدا الحرم لانه لا يذبحه الله عليه السلام
 وهو سبحانه عالم بجميع الاشياء كلها وانها وجب ثباتها ازلا وابدا ولا ينفوت شئ خلقه وهو بكل شئ عليم وخبرنا عن ابي عبد الله ع عامه

في هو من حكم الحج وقوانينه
 في هو من حكم الحج وقوانينه
 في هو من حكم الحج وقوانينه

في الإتيان الثاني من قوله
الثاني في قوله
الثاني في قوله

في قوله
في قوله
في قوله

من يظن أنه يظهر ما كان معلوما بعلية الأذى وبتميز الطبع من الخاص وبترتب عليه الجزاء لمقتضى حكم العدل فلا يكون للناس على الله حجة فالغيب هو ما غاب من أحوال القيمة وهو لها وقيل حال الخلوة والتفرد أو المراد كفا النفس والأفعال الغالبية فهو منصوب للحال على الحال أي بخلاف غايبا كقوله حتى الرحمن بالغيب ويحشون ربهم بالغيب فمن تجاوز ذلك الله وحكمه وفعل ما نهاه عنه فله عذاب

مؤمل الثاني في سورة المدكورة لا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتل منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من الصيد يحكم به ذوا عدل منكم هذا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك شيئا مما ليدؤن وقال امرئ عني الله عما سلف ومن هنا ينقسم الله منه والله عز وجل وأما نفي الصيد من الصيد هنا والخمر جمع حرام ورجل حرام ومحرمة بمعنى كلال وحمل في موضع النصب على الحال فيمثل أحرام الحج وأحرام النمرة وقرأ أهل الكوفة ويعقوب بن حمزة متونا ودرج مثل صفة له على معنى فغلبكم أو فلو أن جزاء غائل والباقون بقتله وإضافة إلى مثل وقال في مجمع البيان ودروى في الشواذ قراءة أبي عبد الرحمن بن حمزة متون مثل بالنصب بغيره بفعل مقدر أي يهدي ومن التزم صفة الجزاء أو بيان فيكون صفة للبدل وجعل يحكم صفة أخرى له وأحال من المستكن في الجواز والمحرور إلى الجزاء وقرأ محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم السلام ذوا عدل وهذا منصوب على المضدنية وأحال من المحرور والباء بالغ الكعبة صفة لأن إضافة في تقدير الفضال فلا تقيدها بالعدول بالكثرة بالفتح بمعنى المثل سواء كان من الجنس أو غيره وقرأ أهل اللغة وابن عاصم كفارة بغير توفين وجر طعام بالاضافة البيانية والباقون بالتوفين ورفع طعام على البدل من كفارة أو عطف البيان وصيا نصب على التمييز لعدل وقوله فينتقم الله منه جواب للشرط على إضمار مقدر أي فهو ينتقم الله منه ويمكن أن يقال إن هذه الجملة للجزاء المقدرا أي فليس عليه من الكفارة المذكورة شيء وإنما ينتقم الله منه في الآخرة إذا عرفت ذلك فهنا أحكام **الأول** التمييز بالقتل دون الذبح والذكاة للإشارة إلى تعميم الحكم فيتمثل جميع أنواع القتل ما حي وبخبر كان ولو بالاشارة والدلالة والمشاركة وتماثل القاتبة المسوفة والمكوبة وغلق الباب عليه ونحو ذلك كما هو مفصل في الأخبار **الثاني** يظهر من إطلاق الصيد في الآية الشريفة تعلق الحرمان بجميع الحيوانات الطيرة وغيره المأكول وغيره الأما استثنى بدليل كما المذكور في الروايات السابقة وكما لاهل من المأكول وكما ليجزى ويدل على ذلك إيقاع إطلاق الآية الثانية المنصبة لحرمان صيد البر وصيحه منوية بن حمزة عن الصادق قال إذا حرم اتق قتل الدواب كلها إلا الأفيق والعقرب والفارة والحديث ورواية عمر بن يزيد عن أبي عبد الله أنه قال واجتنب في أحرام صيد البر كله وهو الذي يظهر من رواية حماد بن المقدورة ورواها الشيخ في الصحيحين بدو إرسال ومن رواية بن عبيد الله ورواها القول يظهر من جماعة من علمائنا منهم المحقق فيج والعلامة في حد وهو المنقول عن أبي الصلاح بل قال في مجمع البيان وهو مذهب أصحابنا وأما ما في الأكرافان لكثير منهم خصه بالحيوان البري المحلل للتمتع بالاصالة وأباح قتل غيره إلا الأسد والغلب والانب والضب والقنفذ والبرص وإلى القول الأول ذهبوا بخيفة إلى الثاني ذهبوا لثاني وقال الشيخ في هذا وحشي غير المأكول أتمام ثلاثة الأول ما لا جوار فيه بالاعتناء بالحية والعقرب والفارة والكلب المعور والحداة والغراب والذئب والثاني يجب فيه الجزاء عند من خلفنا ولا يرض لأصحابنا فيه والأول أن نقول لا جوار فيه لأنه لا دليل عليه ولا أصل برأوة الذمة وذلك كالموتولين ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب فيه والثالث يختلف وهو الجوارح من الطير كالباذ وأسباه فلا يجب عندنا فيه شيء من الجزاء وقد دوى أن في الأسد كبشا والرواية ضعيفة مع أنها وردت في قتل في الحرم وأحوال أن يكون القاتل محلا ولم تظهر في الروايات على ما هو مخرج الدلالة على جوار قتل مطلق السباع ونفى لزوم الكفارة عليه من الجواز فقامر من ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله أنه سئل عن رجل دخل فقتل هذا إلى الحرم الدان بجزءه فقال هو سبيج وكلما أدخلت من السبيج إلى الحرم سيرا فلك أن تخرجه فليست صبيج في جوار القتل أيقه كما لا يخفى فالاعتناء هو القول الأول **الثالث** أن هذا النهي هل يلحق حكم الذبح فيلحق مذبوح الحرم بالميت ومذبوح الوثني في الجاسة وعدم الانتفاع بشيء منه ولا يكون لأهنا بحرم التصرف كالشاة المنصوبة إذا ذبحت بينوا ذن المالك وبمخرج على ذلك جواز أكله اختيارا والحلل اختلف في ذلك العامة والحلقة وموضع الخلاف ما إذا ذبح الحرم في محل فذهب الأكثر إلى الأول وفيهم الشيخ في جملة من كتب وابن التاج بل قال ابن إدريس إذا ذبح الحرم صادمة بل اختلف وقاله المتأثر قول علمائنا اجمع وذهب ابن بابويه في النجاة إلى الثاني وهو المنقول عنه في المقنع وعنه في جماعة ونقله في الدرر عن ابن الجنيذ وقال المعين في الغنمة ولا بأس أن يأكل الحل ما صاده الحرم وعلى الحرم فداء ثم قال لا يجوز أكل ما ذبح الحرم من الصيد على حال لأنه بمنزلة الميت وكذلك إذا ذبح الحل في الحرم استدل الأولون بظاهر هذه الآية حيث دل على النهي

في احوال حكم الحج وتوابعه

المقتضى لفساد المنع عنه المترتب عليه عدم جواز الانتفاع به وبظاهر التقرين في الآية الثانية المتناول لفعل الصيد واكله وبدل عليه
ايضا ما رواه الشيخ عن ذهب عن جعفر عن ابنه عن علي بن علقمة السلمي قال اذا ذبح الحرم الصيد لم ياكله الحلال والحرام وهو كالميتة واذا ذبح
الصيد في الحرم فهو ميتة حلال ذبحه او حرام في الموثق عن اسحق عن جعفر عن علي بن علقمة السلمي كان يقول اذا ذبح الحرم الصيد في الحرم
فهو ميتة لا ياكله رجل ولا يحرم فاذا ذبح الحلال الصيد في الحرم فهو ميتة لا ياكله رجل ولا يحرم وفي رواية لا ياكله الا بين نظر لا يحال كون
الشيء راجعا الى الفعل دون ما يتعلق به والتقرين في الثانية انما هو على الحرم وفي الاخبار ضعف استدلال الاخرين بصحة منصوص
خاتم قال قلت لابي عبد الله ع رجل اصاب صيدا وهو حر من كل منه وانا حلال قال نأكلت فاعلاقت له فجل اصاب بالاحرام فاقا
ليس هذا مثل هذا رحمة الله ان ذلك عليه وصحة حوز قال سألت ابا عبد الله ع عن حر اصاب صيدا ياكل منه الرجل قال لا ياكل
على الحلال شيئا انما القذا على الحرم ونحوها صحة معوية بن عمار قاله رواية اخرى حسنة قال قال ابو عبد الله ع اذا اصاب الحرم
الصيد في الحرم وهو حر فانه ينبغي له ان يذبحه ولا ياكله احد واذا اصابه في الحلال ياكله وعليه هو الفداء والاطهر في توجيه
هذه الاخبار والجمع بينهما ان يقال بالفرق بين ما ذبحه الحرم وبين ما ذبحه بقتله بيمينه اياه في الحلال وبين ما قتل مطلقا في الحرم
فالاول والثالث يحرم مطلقا والثاني يحرم على الحرم ودون الحلال والظن ان هذا هو الذي راده الشيخ القيد بل لا يبعد ان يكون هذا
مراد ابن ابي عمير ومن قال بمقالة فيصح ما ادعاه في المنته من الاجماع ويدل على ذلك ايضا صحة الجعلي قال الحرم اذا قتل الصيد فعليه
جوازه ويصدق بالصيد على من يذبحه الاخبار الدالة على رجحان اكل الصيد على كل الميتة عند الاضطرار والشيخ رحمه الله
هو محل هذه الاخبار على ما اذا ذكره المحل وبه روى الحجة ثم ذبحه وهو بعيد كحل الاخبار الاولى على الكراهة **الربيع** قوله ومن
قتله منكم مستمدا دل النهي على الاثم بارتكاب الميتة عنه اردف بما يدل على ان الاثم والجزاء انما هما على المستمدا لذلك لا الثاني
والخطي وليس ذكر العمد لتقيد وجوب الجزاء به خاصة فانه واجب على كل حال وعليه علماء اجمع وآل يذهب اكثر العامة فاتهم
الفقهاء الاربعة والاعاير والواردة بذلك من طريق اهل البيت صلوات الله عليهم مستفيضة فزوى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد
قال سألت ابا الحسن ع عن حر يصيد الصيد بجهالة او خطأ او عديم فيه سواء قال لا تملك جعلت فداي ما تقول في رجل اصاب صيدا
بجهالة وهو حر قال عليه الكفارة قلت فان اصابه خطأ قال واقي شيئا الخطأ عندك قلن يري هذه القلة فبصيب فخطأ اخرى فقال
نعم هذا الخطأ وعليه الكفارة قلت فانه اخذ ظاهرا مستمدا وذبحه وهو حر قال عليه الكفارة قلت الست قلت ان الخطأ والجهالة في
المد ليس بجواز فاني شئ يفضل المستمدا من الخطأ قال لا اثم ولعب بدينه وفي موثقة معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال ليس عليك فداء
شئ انيت وانت محرر جاهلا باذا كنت محزنا في حنك او صرناك الا الصيد فان قليلا لغذا بجهل كان او عدا لا قال الله فدا وجبه عليك
الحديث وعلى هذا يكون قوله ومن عاده فينتقم الله منه لتخليط الحرمة فيه وانه لا كفارة سوى ذلك كما في بيانه انشاء الله تعالى ويمكن ان
يقال ان التقيد بالعمد يمتنع على سبب نزول الآية فقد دوى انه عن لم في غزوة الحديبية خارجا من حنك عليه ابو البشر فطعن به
فقتله فقتل فان قتلت الصيد وانت محرر فزنت ويمكن ان يقال ان حكم العمد علم من الكتاب فبغير علم من الشئ هذا وقال قوم من
العامّة اذا تم العمد والقتل وهو ذاك لاخر اثمه فلا كفارة لعظم الذنب وقال آخرون لا كفارة في قتل غير المد بظاهر القرآن وهو ضعيف
الحامس في قوله مثل ما قتل اختلف في هذه المائلة اهي باعتراف الخلقة والصورة ام باعتبار القيمة قال ابو حنيفة والثاني فتدبر
الصيد فان بلغت قيمة ثمن هدي تجزى من شراؤه وبين ان يشتري طعاما يتصدق به وان شاء صام عن طعام كل من كان يومها فان
يبلغ ثمن هدي او لم يبلغ طعام من كان يوما او يتصدق به والاول ذهب معظم اهل العلم وهو مذهب الاحطاب هو الثاني
من المثلية ومن قوله من التمس وكذا من قوله هذا بالغ الكعبة ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال في قوله
عرب بخرى جزاء مثل ما قتل من التمس قال في التمام بخرى وفي حار وحش بخرى وفي الظبي شاة وفي البقرة بقرة ومثله رواية ابو الصباح في
صحة سلمان بن عمار قال قال ابو عبد الله ع في الظبي شاة وفي البقرة بقرة وفي الحمار بدنة وفي النعام بدنة وفيما سوى ذلك فخرية
وحاصل المعنى انه ليس كل صيد له مثل كما هو واضح بين فقص سبحانه الى بيان هذا الفرع بخرج الدلالة وهو ان الصيد الذي
له مثل في الانعام فجزاءه مثل والى ما عداه بطريق التنبية والامانة وهو ما لم يكن له مثل فهو متان احدهما ما عدا جزاء فخرية
الحين والثاني ما لم يبين له جزاء فالتعبد كما هو مفصل في الكتب الفقهية مشتمل اعلم ان الظن من الآية والاعاير والواردة في بيانها

في تفسير قوله تعالى
ومن قتلته منكم مستمدا

في تفسير قوله تعالى
ومن قتلته منكم مستمدا

المائلة نوعية فجزى الصغير والكبير والذكر عن الأنثى والعكس وقيل تعتبر المائلة الحقيقية وهو لا حوط السائر من المعروف
قوله جلاء مثل ما قتل من النعم من الذلالة على أن الجزاء قد يكون المثل وقد يكون غيره افتقر ذلك إلى من يحكم بالمثلية وبالقيمة لأن
الأنواع قد تشبه وتتشابه كثيرا وبما نل بعضها بعضا وتختلف قيمتها وحشكان الغالبية في البقيات لاثبات الأحكام شهادة العديين
احتاج هنا إلى تمييز ذلك وتخفيض الغداء الذي يحصل به البراءة بأن يحكم بذلك رجلا من المسلمين العاديين بذلك بل ولو
كان أحدهما القاتل جازا إذا كان خطأ لا غدا لأنه ساق فلا يقبل قوله ونحوه واشترط به اثنان وهل المراد بالعدل الحاكم فيعتبران بكونا
فقيهين عالمين بالأحكام الشرعية أو الشاهد فلا يمتد ذلك فيما الظاهر الأول ويؤيد الثاني أنه لا يمتد إلى الحاكم القدر والظاهر الحكم
على الشاهد جبري في الكلام ويؤيد الأول القراءة المروية عن الباقر الصادق عليه السلام وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن
جعفر في قوله عز وجل يحكم به ذوا عدل منكم قال العدل رسول الله ثم قال الإمام من بعده يحكم به وهو ذو عدل فإذا علمت ما حكم به
الله ثم قال الإمام فحسبك فلا تسأل عنه وما رواه في الكافي في الحسن عن إبراهيم بن عمر الجاني عن أبي عبد الله ثم قال سألت عن قول الله
عز وجل ذوا عدل منكم قال العدل رسول الله ثم قال الإمام من بعده ثم قال هذا مما أخطأت به الكتاب وفي الموق من ذنابهم وفي
الحسن عن حماد بن عثمان قال تلوت عند أبي عبد الله ثم ذوا عدل منكم فقال ذوا عدل منكم هذا مما أخطأت به الكتاب وفي تفسير العياشي
عن حماد بن زرارة عن أبي جعفر ثم ذوا عدل منكم يعني رجلا واحدا
الإمام ثم فظهر من هذه الأخبار أنه على منزلة ذوا عدل يكون المراد الرسول والإمام صلوات الله عليهم أجمعين لا أنهم الحكماء العدلون
على القراءة الأخرى يكون المراد واحدا من الحج صلوات الله عليهم أجمعين أهل التشهد والتأويل بوجوب أن يكون المرجع القراءتهم فيهم
وقد وردت عنهم الأخبار بفضيل ذلك وبيانها ما ذكره بعض في توجيه هذه القراءة من أن المراد من عدل من يعدل ومن يكون للدين
كما تكون للواحد كقوله شمر بن نكث مثل من أذهب صلبا من ألبقت إليه السابغ في قوله بالغ الكعبة المراد البله غير المرفي وهو يتحقق
بدخول الحرم والمبادر أن المراد بغير هناك لا مجرد وصوله وقد ذكرت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام أن كان في أحرام العتبة
ففي الكعبة وإن كان في أحرام الحج فبني في حصة عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله ثم من وجب عليه فداء صيدا صابا محرما
كان حائجا محرما الذي يجب عليه يعني وإن كان معتمرا محرما فبالكعبة وعن أحمد بن محمد عن بعض رجاله عن أبي عبد الله ثم
قال من وجب عليه هدى في أحرامه فله أن يخرجه حيث شاء الأنداء الصيدين الله ثم يقول هذا بالغ الكعبة قال في المدارك وهذا مذهب
الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا فاما ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال يندى لهم فداء الصيدين من حيث صاده فالمراد شراء الغداء
لا ذبحه ونحوه فإن من وجب عليه كفارة الصيدين لا يفضل له شراء الغداء من ذلك المكان وإنما قلنا أن ذلك على جهة الاختصاص لما رواه
زرارة عن أبي جعفر أنه قال في الحرم إذا أصاب صيدا فوجب عليه الهدى فله أن يخرجه إن كان في الحج بمنى حيث يخرج الناس وإن كان في
حرمه مخراجه بمكة وإن شاء تركه إلى أن يقدم فبشرية فانه يجزي عنه فقوله فإن شاء ألحقه رخصة في تأخير الشراء وأما ما رواه الشيخ في
الصحيح عن منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله ثم عن كفارة العمرة المفردة أين تكون فقال بمكة إلا أن يشاء صاحبها أن يؤخرها
إلى متى ويحتملها بمكة أحبائي وأفضل فالمراد كفارة غير الصيدين فلا منافاة لأن الأخبار اتفادت على لزوم الذبح والخرق في التوجيه
في كفارة الصيدين خاصة فجوز الذبح في غيره حيث شاء فجلا بالأصل لأن ظاهر الأصحاب لا الشيخ فيجب لزوم ذبح ما يلزم في أحرام
العمرة في مكة وما يلزم في أحرام الحج في متى وأعلم أن مقتضى بغيره هناك أنه يجب الصدقة بلحمة في ذلك المكان الذي ذبح أو يخرجه
على مساكنه وهو الذي أفق به الأصحاب وقال أكثر العامة محل الذبح والنحر الحرم وأما الصدقة ففندا الشافعي أن عليها الحرم
وعند أبي حنيفة حيث شاء الشاه من ما تقتضيه من الأضام والضيام فيل أن يقوم الصيدين المقتول حياتهم بجعل طعاما وقيل بيوهم
المائل من النعم ثم بجعل قيمته طعاما وجعله ذلك النصوص الواردة عن أهل البيت صلوات الله عليهم وهو مذهب الأصحاب وقد
مر أن الذي له مثل مثل النعام وبقرة الوحش وخماره والطبي ونحوه الثعلب والأرنب ففي مثل النعام بدنة ومع الجوزة في اليد
ويغض ثمنها على البر ويصدق به لكل مسكين من ذلك على الظاهر إلى مسكينين مسكينا ولا يلزمه الصدقة بما زاد على ذلك كما أنه لا يلزم
الأكل إذا لم يمت ثمنها بذلك فإن جرح ضام عن كل مدين يوما فإن جرح ضام ثمانية عشر يوما وفي فواخها مثل ما في النعام على الأكل
وفي بقره الوحشية وخماره بقره أهلية ومع الجوزة يغض ثمنها على البر لكل مسكين من ذلك ولا يلزم ما زاد على اثنين مسكينا كما لا يلزم

في قوله بالغ الكعبة
في قوله بالغ الكعبة

في فروع الحكم الصحيح

الاكمال لو نقص فان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثلثة ايام وفي الظني ثلثة ايام مع العجز بعض ثلثة ايام على البر ويصدق به ولا يلزم ما زاد على عشرة فان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثلثة ايام وقد وقع الخلاف بين الاصحاب في بعض هذه الاحكام باختلاف الروايات وفي الثلث والاربعة وقال بعض الاصحاب انها كما الظني في الابدال المذكورة والبر في قيمة هذه النعم في موضع الذبح والخمر وهو مكره ومضى لانه المتبادر من الاخبار وقد يظهر من بعض الاخبار انه في الموضع الذي اصاب فيه الصيد في اثم اخير هذه الثلثة فما قدر فيه جوار فقيمة مع تعدده وما لم يقدر له جوار فقيمة الصيد وقت اثم الاثني عشر ان هذه الابدال هل هي على الترتيب او على التخيير ذهب اكثر الاصحاب الى الاول وبه قال ابو حنيفة والثاقفي وبذلك عليه وجهه ابى عبد الله عن ابى عبد الله قال اذا اصاب الحرم الصيد ولم يجد ما يكف به قوم جوارهم ثم قومتهم لدرهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما ونحوها من الاخبار وذهب جماعة من الاصحاب وبعض العامة الى الثاني لظاهر الآية ولقول الصادق في صحبه حين كل ثلثي في القران او ضا حرمه بالخيار وكل ثلثي في القران فمن لم يجد فضله كذا قال اولي الخيار وهذا القول لا يخلو من قوة لا يمكن حمل الروايات الاولى على التقية او على الاستصحاب لان الاحوط ما عليه الاكثر لا يمكن ان يكون ذلك من باب التام والحاضر وعلى القول بالتخيير فالظاهر للفقهاء وقيل هو الحكم العام قوله لا بد من ذلك وبالامر حله للجوار بانواعه الثلثة لا بد من سوء عاقبة منتهى حرمة الاحرام والابوالمكره والضرر في العاقبة ومنه قوله ثم واخفاهم اخذوا وبيلوا الطعام الوكيل ما يغفل على المعدة فان قيل ينبغي الجزاء وبالا مع ان عبادته لمصلحة فتكون رحمة ويمكن ان يجاب بان تشديد التكليف بعد الضمان فيقتل على المكلف كما حرم على غيره اسرائيل النعم لما اعتدوا في السبت فقتل ذلك عليهم وان كان ذلك مصلحة لهم وحيث كان الامور الثلثة منها ما يتعلق بالمصلحة على الطبع ومنها ما يتعلق بالبدن فيقتل عليه صح فيه ذلك وقيل يمكن ان يقال ان هذا التكليف مع عقوبة لا مكفر وقوله ثم عفى عما سلف من الصيد لكم في الجاهلية او قبل نزول القران والبيان او كما سلف منكم في هذه المرة التي وقعت منكم ومن عاد الى مثل ذلك مرة اخرى متعمدا لذلك فلا جزاء عليه غير الانتقام وبذلك استدل جماعة من الاصحاب منهم الصدوق والشيخ في رواية ابن البراج وهو ظاهر الكليني والاكبر وذلك لانه لم يجر جزاء العود الى الصيد للانتقام بعد ان جعل ابتداء الغدبة فاقضى ذلك عدم وجوبها مع العود حيث المقابلة ولا في التفصيل في الاية فاطلع للشركة فكما لا انتقام في الاول فلا جزاء في الثاني وبذلك عليه ما رواه الشيخ في التصح عن الحلبي عن ابى عبد الله قال الحرم اذا اصاب الصيد فليجوز له ويصدق بالصيد على مسكين فان عاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جزاء وبه تقدم الله منه والنعم في الاخرة وفي الصحيح عن ابى عبد الله عن بعض اصحابه عن ابى عبد الله قال اذا اصاب الحرم الصيد خطا كفارة فان اصابه ثانيا خطا فليكن عليه الكفارة اذا كان خطا فان اصابه متعمدا كان عليه الكفارة فان اصابه ثانيا متعمدا فمؤن يقيم الله منه ولم يكن عليه الكفارة وما رواه حفص الاحور عن ابى عبد الله قال اذا اصاب الحرم الصيد فمؤن الرابص صيدا قبل هذا فان قال نعم فقولوا ان الله ينتقم منكم واحدا والنعم وان قال لا فاحكموا عليه بجزاء ذلك الصيد ونحو ذلك من الاخبار وذهب الشيخ في قوله وان ادرى ابن الجند والمريض ابو الصلاح الى تكرار الكفارة بتكرار الصيد بعد ما قال الشيخ في الخلاف وهو مذهب عامة اهل العلم واستدلوا على ذلك بعبارة قوله من قتل متعمدا فانه يتناول البسدي والغايد وتبريا للانتقام على العود لا بوجبا سقاط الجزاء لانه لا يمنع ان يعادى بالعادة فيثبت عليه الامران والجملة هذا خير صالح القاضي لان شرط حصول المناقة وهي مفقودة وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجلا اصاب صيدا قال عليه الكفارة قلت فانه عاد قال عليه كفاة واحدة وفي الحسن بن معاوية عنه في الحرم يصيد الصيدا عليه الكفارة في كل ما اصابه الجواب عن الاية معلوم تأخر عن الروايتين بانهما من المطلق فيمكن التقييد بالخطا وبامكان الحمل على التقية لان ذلك مذهب اكثر العامة وبامكان حمل الاية على الاستصحاب بجماعة آتية لا دلالة للثانية لا مكان ان يكون القصد منها تنبيه افراد الصيد لا التكرار وموضع الخلاف عند العبد في الحرم في احوالهم واخذوا ما ابتدوا الخطا او بالمعسر فيكره قطعوا وقال بعض الاصحاب العبد بعد الخطا لا يكره ايده وفيه نظر والحق بعض الاصحاب في الاحرام الواحد الاحرامين المرتبطين حج التمتع مع غيره ولا بعد منه وهذا كله في صيد الحرم اما صيد الحرم في الحرم فاعترف بعض الاصحاب بانهم ليس فيه نقص على الخصوص في التماس التكرار كما تقدمت من رواية الحلبي ان الانتقام في الاخرة وتجمل ان في الدنيا ايقيم بذلك عليه ما رواه في الكافي عن زيد النخعي عن ابي عبد الله في قوله عز وجل من عاد فينتقم الله منه

في ان ان كان في الحكم على الترتيب في كل

في تفسير قوله تعالى

في ان ان كان في الحكم على الترتيب في كل

تكملة

في الإتيان الثالث من الوجوه
الثالث في الصيد في البحر

قوله
الطهور
ماء أي الذي
دفع الحدث به خلافا
للمنع المأخوذ والمراد
بالحل أن الطاهر هو
أن ما خرج منه
مات خارج المشاء
يكون حلالا
ميتا

في تفسيره ما في
الكتاب

قال إن رجلا انطلق وهو محرم فاخذ ثوبا فجعل يفرز به إلى النار وحمل القلب بجمع ويحدث من استه وجعل اصحابه يهتفون بما يصنع
ثم ارسله بعد ذلك فبينما الرجل قائم اذ جاءته حية فدخلت في فيه فلم تدبر حتى جعل يحرك كما يحدث الثقل ثم خلت عنه قوله والله
عز وذا انتقام منه مبالغة في التحذير عن مخالفة امر من لا يبال وهو ذوا انتقام من يعصيه ويتقدي حلاله **الثالث في الصيد في البحر**
المدونة أحل لكم صيدا البحر وطعامه متاعا لكم وللميتة وحرمت عليكم صيدا البر ما دمت من حرما وأتقوا الله الذي إليه تحشرونه
التيان يقتضيان الخطاب للمحرمين فتكون لبيان ما يحل لهم من الصيد والاضطهاد بعد ان اطلق النهي عن الاضطهاد في الآية السابقة والمراد بالبحر
هنا مطلق الماء ويصيده ما لا يعيش لآمنه كالحياتان والضفادع والسلاحف ونحوها من الحيوانات الطيور وغيرها مما يبيض ويخرج في الماء
في الكافي في الحسن عن حريز عن اخيه عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يصيد البحر السمك ويأكل ما له وطير به بتر قد قال أحل لكم صيدا
البحر وطعامه متاعا لكم قال ما له الذي يكون وفصل ما بينه ما كل طير يكون في الاجام ويبيض في البر ويخرج في البر فهو من صيدا البر
ما كان من صيدا البر ويبيض في البحر فانه من صيدا البحر وفي الحسن عن مؤيد بن عمار عن ابي عبد الله ع كل شيء يكون اصله في البحر فيكون في البحر
والبحر فلا ينبغي للحرم ان يقتله فان قتله فليته الجزاء كما قال الله عز وجل وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال من طرقت صلوات الله
عليه على قوم يأكلون جرادا فقال سبحان الله وانتم محرمون فقالوا وما هو من صيدا البحر فقال لهم ان سؤوا بالماء اذا وفي تفسير المتأخرين
زيد النخام عن ابي عبد الله ع قال ما له عن قول الله عز وجل أحل لكم صيدا البحر وطعامه متاعا لكم وللميتة قال هي الحيات المالح وما
تزدت من ابقه وان لم يكن ما لها فهو متاع فتوكله وطعامه هو عطف على صيدا البحر ومتاعا نصب على الصددية والتعليل وتسمى
طعاما لا تزدخ لان يطعم اى انه يأكله الحاضر بتر قد منه المسافر والحل والحرم فلي هذا يكون لبيان جواز اكل ما صيده من ما يغو
ان يؤكل من السمك الذي له فلس والطيور التي لها قانصة وصينية او يكون دفيغه اكر من صيفه والاول يكون بالخس المضد في
بيان جواز الاضطهاد مطلقا ويجوز ان يكون الاول بمعنى المصيدية لكن يكون المراد به الطريق والطعام ما كان ما لحا او يكون بالخس
العام للصيد والاضطهاد ولا ينبغي استفادة هذين الوجهين من الاخبار وان كانا لا يظهرا بالجملة هذا الحكم موضع توافق بل في
في المنتقى اجمع المسلمون كافة على تحليل مصيدا البحر صيدا واكلا وبيعا وشرا بما يحل اكله لا خلاف بينهم فيه انتهى فاما ما رواه في الكافي
عن المختار عن احدهما عليهما السلام قال لا يأكل المحرم طير الماء فمحول على الطير الذي يكون في البر والبحر كما تضمنته حصة مؤيد بن
ونحوه فالانم الماء غالبا واختلف العامة فيما يحل اكله من صيدا البحر فقال بعضهم جواز اكله خلال لقوله الطهور ماء والحد
ميتة وهو مذهب الشافعي ومالك وقال بعضهم يحل منه السمك وما له مثل في البر يؤكل وقال ابو حنيفة لا يحل الا السمك وكل هذه المذاهب
بالنصوص الواردة عن الامامة في اطلاقها وقامع الامامة قوله حرمت عليكم صيدا البر يمكن ان يكون المراد ما صيده فكل على محرم جميع
الانقاعات براكلا وبيعا وشرا ونحو ذلك وان صاده الحل ويمكن ان يراد المعنى المضد في اى الاضطهاد فتدل على تحريم الاشارة و
الدلالة والاعزاء ولا ينبغي حملها على ما يدل هذين المعنيين لان الكل محرم قتل المحرم باجماع الاحكام والروايات به مستفيضة وقد
وافقتنا على هذا الحكم جماعة من العامة وقال جمهورهم انه لا يحرم ما صاده الحل على المحرم الا ان يدل عليه او يثير ليه وبه قال ابو حنيفة
واصحابه وعند مالك والشافعي ما لا يباح له منه ما صيد كجلده وهذا كله باطل لمخالفة لظاهر الآية والافراد والاجماع قوله ما اذا
حرما اى متصفين بوصف لا حرام فتدل على انه لا يحل له الصيد الا اذا طاف طواف النساء وذلك انه لا يحل له النساء التي هي من محرمات
الاخام الا بركا دلت عليه النصوص بقاء شيء من محرمات الاحرامية يقتضي بقاء الاخام والى هذا ذهب جماعة من علماء شافعية والعلامة
بل حكى عنه في الدرر ان ذلك مذهب علمائنا والذي دلت عليه النصوص انه اذا خلق فتدحل له كل شيء الا النساء والطيب وهو
رواية عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال علم انك اذا طقت وانك فتدحل لك كل شيء الا النساء والطيب ومقتضاها حلية الصيد
بدلك قال الشيخان في المغنمة والتهذيب والتهذيب في الدرر ان لا آفة فيه بما اذا كان جد الرمي والذبح وفي صحيحه يستحب لبياض النساء
ابا عبد الله ع عن المتبع قال اذا خلق واسر بطلية بالحناء وحل له الثياب والطيب وكل شيء الا النساء ودحا على مرتين وثلاثا قال ومثلها
الحسن عنها فقال نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء الا النساء ومقتضاها حلية الثياب وبذلك قال بابويه وفي كثير من الاخبار
بالطواف والسعي يحل من كل شيء الا النساء فاذا طاف مرة اخرى حل من كل شيء الا النساء فلو لم يعلم آفة الروايات على ما يدل على توقف حلية الصيد على طواف
النساء فاما صحة مؤيد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال اذا ذبح الرجل فخلق فتدحل من كل شيء الا النساء والطيب فاذا ذاب البيت

في أوّل حكم الحج وقابله

ثم يذبح الأضحية
ويأخذ من دمها
ويطهر بها
الوجه واليدين
والرجلين

أي
الذي كان
في
الضلع

وطاف وسوي من الصفا والمروة فدخل من كل شئ أحرم منه إلا النساء فاطاف طواف النساء فدخل من كل شئ أحرم منه إلا الصيد
فهي مذكورة الظالمات منها للجماع والنصوص المستفيضة مع ذلك يمكن حملها على الصيد المحرق لا الأضحية وعلى الاستحباب لا على تعجيله في وقت
كأمر قوله وانقوا الله الذي إليه تحشرون فيه فمن رجع على مخالفة وجب عليه المباداة بانه البنية زجور فيقاتهم بما علموا وبجانبهم بما
ضلوا **الرابعة** التوراة المذكورة يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا أشعار الله ولا الشعر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آيين البيت
الحرام يبيعون فضلا من دينهم ورضوانا وادخلتم فاضطادوا ولا يحرم منكم شأن قوم انصدكم عن المسجد الحرام ان تسدوا الشوارع
شعيرة أو شعارة والمواد مناسك دينه وعلامه ومعبداته التي تقبدها خلفكم كما تقدم ويكون عطف الأمور المذكورة من قبل عطف
الخاص على العام والمراد باحلالها هتك حرمتها وعدم تعظيمها والقيام بما فرض الله فيها على خلقه ويمكن ان يكون المعنى لا تحلوا حرمات
الله ولا تسدوا حدوده أي عالم حدوده وامره ودينه وفروا به واحكامه ويمكن ان يكون المراد بها الصفا والمروة والهدى من البيت
وبغيرها وذلك ان حاشية العرب كانوا لا يرون الصفا والمروة من الشعائر ولا يطوفون بينهما فهاهم عن ذلك قال في مجمع البيان وهو قوله
عن أبي جعفر ولا الشعر الحرام أي لا تسحلوا القتال فيه والسبي كما قال يسلونك عن الشعر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كثير والظاهر المراد
بالدم في الشعر الحرام لأم الجحش فيكون المراد شعر الحرام الأربعة كما قال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا منها اربعة حرم فلا
تظلموا فيها من أنفسكم روي في الفصول عن الباقر قال هي حرم بين جادي وشبان وذو القعدة وذو الحجة والحرم في الفقيه عشرة
قال ما خلق الله في الارض بقعة احب اليه من الكعبة ولا اكرم عليه منها ولما حرم الله عز وجل لا شهر الحرام الأربعة في كتابه يوم خلق
السموات والارض ثلثة منها متواليات للبحر وشهر معز للمعز وجب وقد مرت هذه الرواية فلي هذا يكون معنى استقلالها عدم ايصال
افعال الحج والعمره فيها بان لا يرد لها فضلا ولا يبطونها ويبدل في ذلك قل النفس والسبي يدل على ذلك ايتم موثقة بزيادة عن
ابو عبد الله رجل قتل في الحرم قال عليه دية وثلاث وحق حصة مويبة بن حمارة عنه قال من قتل في شهر حرام فليدية وثلاث وكذا في
موثقة اخرى لزارة وفي رواية اخرى في شهر الحرم وقيل هو شهر رجب الذي كان مضى بحر من فيه القتال وقيل ذوالقعدة واحدا
الهدى والقلائد وهو ما قلناه من الهدى بغير نحو وتكها وعدم الابتنان بها او عدم صرفها في جهاتها او منع أهلها من ذلك
بالصيد والغنم والسرقة وعطف القليل من عطف الخاص لبيان كونه اشرفا نواصدا وقيل يجوز ان يكون انتهى عن التفرغ لنفس القائل
على ضرب من المبالغة في انتهى عن التفرغ للهدي على وجهه لا تحلوا اطلاقا فضلا عن ان تحلوا كما هي عن ابداء الزينة مبالغة في
التهني عن ابداء مواضعها ولا آيين البيت الحرام أي قاصدين بحجهم واداءة بدمهم بذلك فضلا من دينهم ورضوانا أي بشيئهم ورضوان
عنهم فالجمل في وضع الحال من ضمير اثنين وقيل هي صفة لامين فيكون المراد المسلمين لانهم هم الذين يطلبون ذلك فتكون الآية محكمة غير متضمنة
ويؤيد ما نقل ان سورة المائدة اخرا القرآن زولا فاحلوا حلالها وحرموا حرامها وقيل المراد المسلمون والكفار وانهم كانوا يبتغون من
الله ارباحا في تجارتهم ورضوانا منه وثوابا عنهم فان المشركين كانوا يظنون في أنفسهم انهم على سداد من دينهم وان الحج يعمرهم الى
الله فوصفهم الله بظلمهم فيكون انتهى عن استحلالهم ومنهم من سجد البيت وان كانوا مشركين ويؤيد ما ذكر في مجمع البيان من انه
عن الباقر انها نزلت في الحظ من هذا البكر في انه جاء الى النبي و دخل المدينة وحده وخلف خيله خارج المدينة فقال للنبي صلى الله
عليه وسلم ما تدعو فقال له الى شهادة ان لا اله الا الله و اقام الصلوة و ايتاء الزكاة فقال حسن ولكن في من شاوره و خرج فزبج من سرفح
المدينة فساقه و انطلق ثم اقبل من الشام القابل حاجا مع حاج اليمامة قد قلدها وكان المسلمون والمشركون يحجون جميعا فاراد
المسلمون التفرغ لهم بسبب ما جرى لهم فنزلت الآية فلي هذا فالاية منسوخة بما دل على منع المشركين من دخول المسجد الحرام وتقبله
فاقتلوا المشركين قتل ان لم ينسج من المائدة سواها وادخلتم من الأحرار فاضطادوا لما كان من جملة الشاير الاحرام ومحرماته التي
منها الصيد بين منتهى فته وخصه بالذكر من جهة حرصهم عليه وشدته ما ابتلاه الله به من جهة والامر هنا لا باجتماعا ولا
يلزم منه كون كل مروجع بقدا لخطر لا باجتماعا قتل ولا يحرم منكم أي لا يحل لكم شأن قوم وشدته تقضهم وعداوتهم لاجل انهم صدقوا
عن المسجد الحرام الى عام الجحديبية على الاعتداء عليهم والانتقام منهم وارتكاب ماهاكم الله عنه ويجوز ان يكون يحرم منكم بمعنى
يكسبكم فيكون مقتضاها الى مغلوبين فالقول الثاني يكون قوله ان تعدوا وقرا ابن كثير وابن عمر ان صدوكم بكسر الهمزة على
ان تكون مشطية وجوابها محذوف يدل عليه يحرم منكم وباقي معصدا لاية ظاهرها **ثالثة** فليست تنبسط من قوله ولا آيين البيت الحرام

في الزيادة على ما في المتن

في الزيادة على ما في المتن

في الزيادة على ما في المتن

انه لا يجوز قتل الصيد وهو يوم المحرم كما قاله الشيخ وجماعته وميله عليه بعض الاخبار لانها غير مقيمة التندوم مع ذلك ففي ما ذهبنا اليه
 اخرى ذلة على الجواز فاحمل على الكراهة طريق الجمع وبه قال الاكثر ومثله الاضطهاد في حرم الحرم وهو يدين كل جانب **الخامسة**
 في حوزة الحج ذلك ومن عظم حرمات الله فهو خير له وقوله ثم ومن عظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب قبل المراد بالحرمات هنا
 الحرم والمبجود الحرم والبلد الحرم والشجر الحرم والحرم والشعار مناسك الحج كلها ويمكن ان يكون المراد بها ما اوجبه الله قدس
 او ذبا اليه وما حرمه او كرهه والشعار غلام الدين وتطعيمها الاعتناء بشانها وشدة الحفاضة عليها والانيان بالاحوط والانيان
 في جانبها الحافظة بان كتاب ما دبرها يضاف الى انها لا يفضلها كالمعنى المحض منه كما قال علي صلوات الله عليه خلال بين وحرام بين شيئا
 بين ذلك فمن ترك ما اشبه عليه من الائم فهو لما استبان له تركه والمعاصي حتى الله عز وجل من ربح حقها وشك ان يدخلها
 للتعظيم مراتب وقد جات جعلنا الله ثم واياكم من يعظمه بالاحلى ويجعله بالاكبر اذا عرفت ذلك فقد يستدل بهذه الآية على عدم جواز
 ان يرفع بناء فوق الكعبة لان ذلك من الحرمات والشعار لما تورد بتعظيمها وبذلك قال الشيخ وجماعته ويستدل لذلك بقوله
 في محبة محمد بن مسلم لا ينبغي اخذ ان يرفع بناء فوق الكعبة وقال الاكثر بالكراهة للاصل ولظهور اداة الكراهة من الخبر والتعظيم
 في الآية كما يتناول ترك الحرمات كذلك المكروهات كما عرفت ان له مراتب **السادسة** في السورة المذكورة ان الذين كفروا
 يصدون عن سبيل الله والمجدد الحرم الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد يظلم ظلمات من السماء
 اليم عطف المضارع على الماضي هنا لان المراد به الماضي نظير قوله ثم الذين امنوا وطمعن قلوبهم بذكر الله كما يدل عليه قوله
 الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ولعل النكتة هنا الاشارة الى استمرار الصد عنهم والسعي في جميع الاوقات عن طاعة الله كما
 تقول فلان يغلبي ويمنع او الاشارة الى استحضار تلك الحضور العظيمة المنبثة عن شدة الكفر والعداوة لله سبحانه وقيل يجوز
 ان يكون المراد كفروا في الماضي وهم الان يصدون فاجل حال من ضمير كفروا اي وهم يصدون وارجح ان يكون المراد كفروا
 ولعل النكتة فيه الاشارة الى التمسك بظلم فذهبا النفس في تقديره كل مذهب من جنس الجحيم والخسران والاهانة والمجدد
 الحرم عطف على سبيل الله من عطف الخاص لبيان شدة العداوة لله ويجوز ان يكون عطفها على لفظ الجلالة والمراد بالمجدد نفسه
 او مكة او الحرم كله كما سياتي في الكلام فيه انشاء الله والعاكف المقيم والباد غير ومقول ورد محذوف لقصد التعظيم اي امراد
 الايجاد الميل عن الطاعة والعدول عن القصد والباء فيها الملازمة بتعلق استمرارها لا مترادفة من ضمير ورد واستدخاله
 صفة لمحدود اقيمت مقامه ويجوز ان تكون الباء الاولى وايدعوا الثانية للتحذير اذا عرفت ذلك فهنا مسائل **الاولى**
 يستدل بهذه الآية على عدم جواز منع احد من سكن دونه مكة وبهنا حكمه بطلان المسألة وبوضحة ما روي على بن ابراهيم في تفسيره
 قولنا ان الذين اى قوله والباد قال ترك في قرين من صدق وارسول الله ثم عن مكة قوله سواء العاكف فيه والباد قال اهل مكة ومن
 جاء من البلدان فممن سواء لا يمنع من التزول ودخول الحرم وفيه البلاغة من كتاب كبة الى قمر بن البتاس وهو عامل على مكة
 واسر اهل مكة ان لا يخذوا من ساكن اجزاء قال الله سبحانه يقول سواء العاكف فيه والباد والعاكف المقيم به والباد الذي يجمع البين
 خبر اهله وفيه رتبة اسناد الخبرية باسناده عن ابي جعفر عن ابيه عن علي بن ابيهم التمس كره اجابة بوث مكة وقرا سواء العاكف فيه
 والباد وروى الشيخ عن الحسين بن ابي العلاء ذكر ابو عبد الله ثم هذه الآية سواء العاكف فيه والباد قال كانت مكة لبس على
 شئ منها باب وكان اول من خلق المصراعين على بابها معاوية بن ابي سفيان وليس ينبغي لاحد ان يمنع الحاج شيئا من الدور وماذا
 والحسين هذا قد حكى ابن طاووس تركيته في البشري فتكون الرواية من الصحيح قد رواها في الكافي عنهم عن الحسين بن سعيد ثم ذكر
 فيها وكان معاوية صاحب السلسلة التي قال الله في سلسلة ذرعهما الآية وكان فعون هذه الامة وروى في كتاب الكل للشيخ
 عن الحلبي عن ابي عبد الله ثم نحو ذلك والي ذلك ذهب الشيخ في جماعته من الاطباء قالوا ان المراد بالمجدد الحرم هنا جميع الحرم
 اما من باب تسمية الكل باسم الحرم وما بان اطلاق المجدد على الكل حقيقة وبه شاهد اليه قوله ثم سبحانه الذي سري بعبه ليلامة
 المجدد الحرم لان الاسراء كان من مكة شرعها الله ثم لا نصلي الله عليه وآله كان في بيت خديجة وفي الشجر وفي بيت ابي هاشم
 اختلاف في ذلك وروى على بن ابراهيم في تفسيره حديثا طويلا عن الصادق ثم انه قد كان رافدا بالابطح ثم اسرى به وقيل في ذلك
 المجدد على الحرم كله ما رواه الشيخ في الموثق عن حديث عن الصادق ثم انه لا يصلي المستكفي في بيت غير المسجد الذي اعتكف فيه

بمكة فانه يستفك بمكة حيث شاء لانها كلها حرم الله الحديث والاحبار الواردة في ثواب الصلوة بمكة وان الصلوة فيها بمائة الف
صلوة ومن ثم قال نحر المحققين ان مكة كلها مسجد والى هذا القول ذهب كثير من العامة منهم ابو حنيفة واجابا كقولنا عن الروايات
التدريج ظهورها في الكراهة وعن الامة المذكورة بقدوم ظهورها في ذلك لاحتمال كون المعنى المساواة في العبادة في نفس المسجد وليس في
منع البادئ وبالعكس من الطواف والصلوة في اي ساعة شاء من ليل او نهار او يكون المغنى جعلناه قبله لصلوة الناس وغيره كذا في الامور
والدخول ومنسكا لمجتمعا والطواف منه والعكف والباد في ذلك سواء ويؤيد الاصل كون المتبادر نفس المسجد وعن الثانية بانه
من باب الجواز الشايع في مثله او باعتبار عروضة براءته اسرى بمصلى الله عليه واله من نفس المسجد كما يدل عليه ما روي في بعض الروايات
عنده ان قال بينا انا في المسجد الحرام في الحجر عند البيت بين الناييم واليقظان اذا تاني جبرائيل بالبراق الحديث والى هذا القول ذهب
الشافعي الثاني قبل الاتحاد هو الميل عن قانون الادب كالبراق وعمل الضايغ وغيرها والظلم ما يتجاوز فيه قانون الشريعة
من ذلك انتهى عن فعل المكروهات والحرمات وقيل هو قول لاد الله ويلي والله وقيل هو الاحتكار وهو بناء على ان المسجد الحرام
الحرم وقيل هو دخولها بغير احرام والحق ان المراد بالاتحاد هو مطلق الظلم الحاصل بفعل المنهي عنه وذلك لما مر به وقيل هو ذلك
اخبار كثيرة من طريق اهل البيت عليهم السلام كالذي رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل ومن
يرد فيه بالحاد بظلم الآية قال كل الظلم منه الحاد حتى لو ضوت خادمك بغير ذنب طلبا خشيت ان يكون الحاد او نحوها صحته مؤيدة
في الكافي عن ابى الصباح عنده قال كل ظلم يظلم الرجل نفسه بمكة من سرقة او ظلم احدا وشئ من الظلم فاني اراه الحاد ولذلك كان
يتقن ان يتمكن الحرم وقي خبره ان كان ينهي ان يتمكن الحرم وقي بعضها ادنى الحاد الكبر وقي بعضها انتم احرم يقتل طير من سباع الطير
كان على الكعبة لا يهر به طير من عام الحرم الا قتله فامر بقتله وقال انه الحديث الحرم وفي هذه الروايات دلالة على كون المراد بالمسجد
الحرام جميع الحرم وقي بعضها انها تزل في الذين تقادوا في الكعبة على نحو ما تزل في امير المؤمنين ع **الثالث** في قوله تعالى
من عذاب اليم دلاله على ان كل ذنب يذنبه المكلف هناك يكون من الجائر من حيث لو عيذ عليه بالنار ويؤيده ان فيه عدم التعظيم لما هو
به في تلك المساحة وفي بعض الاخبار ان الحسنات في الحرم مضاعفة والسيئات مضاعفة بل قد يستفاد منها ان من احدث في الحرم بما
يوجب حدا او تعزيرا بما قد زيادة على المقر حيث وصف العذاب بالليم وهو ايضاً مستفاد من بعض الاخبار بل يشتر بالتعليق في الآية
كما اتفق به الشيخان وجماعة وهو ايضاً مستفاد من بعض الاخبار وقد يستفاد ايضاً منها ان من احدث في الحرم بغير عيذ عليه الحد فيه كما
دلت عليه الروايات لا تزل حرمه **السابعة** في سورة البقرة واذا قال ابراهيم بن جعفر هذا بلد آمننا وادركنا اهله
من القرية من امن منهم ما لله واليوم الاخر قال ومن كفر فاصحبه طيلة ايامه اضطر الى عذاب النار ويوشى المصير اذا بالبلد مكة و
المؤمننا اهله او اذا امن فيكون المراد الامن في الاخرة من عذاب الله او من احوال الدنيا وما يجري على اهلها من قبل الجارين ومن
قبل الله كالعطف والمجذب والخفف ونحو ذلك مما جرى على غيرهما من البلدان كما قالتم فليست داريت هذا البيت الذي اطمعهم من جوع
وامتهم من خوف وبرد واليه الاخذ الدالة على ان مكة ما قصدوا اجابا والاقصه الله كما اشهر اليه من حكاية تتبع وغيره ويمكن ان يكون
المراد انه لا يصاد طيره ولا يعضد شجره ولا يحتل خلاه على نحو ما مر في قوله ثم من دخل كان آمناً والذي يظهر من الاخبار المذكورة
في الآية الرابعة وغيرها مثل قوله صلى الله عليه واله يوم النحر ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام الى ان تقوم
الساعة لم تحل لاحد قبل ولا بعدى ولم تحل في الساعة من النهار ان الحرم كان منا قبل دعوة ابراهيم فعلى هذا يكون دعوة ابراهيم
موكدة او انه طلبا منا غير الامن السابق كان يكون الذي طلبه الامن من الجوع والعطش والخوف حتى يحصل لاسماعيل واهله
حيث خلفهما في ذلك الوادي وليس فيه ماء ولا ائمن بل ولا كانت تهرب الزبكان وفي تفسير علي بن ابراهيم في الصحيح عن هشام عن ابي عبد
الله ع في حديث قال بينا انا في مكة من بناء البيت قال ربنا اجعل الآية قال من ثمرات القلوب اي جيبهم الى الناس ليا واليه يوم
اليوم وفي تفسير العياشي عن علي بن الحسين عليهما السلام في قوله ربنا اجعل الآية ايا ما عني بذلك واو لئلا يذبحه وشيعته وصبيه قال ومن كفر
الآية قال عفي بذلك من محمد وصيته ولم ينبع من امته وكذلك والله هذه الامة وروى عن ابى الحسن ع انه سعى الحافظ طائفا لان
ابراهيم ع دعا ربنا برزق اهل من كل الثمرات قطع لم قطعة من الاذن فاقبلت حتى طافت البيت سبعاً ثم اوقها الله في موضعها
فانما سميت بالطائف اطوافها بالبيت وفي رواية اخرى انها سارت بثمارها حتى طافت بالبيت ثم امرها ان تضرع الى هذا الموضع الذي

في قوله تعالى ومن كفر فاصحبه طيلة ايامه اضطر الى عذاب النار ويوشى المصير اذا بالبلد مكة و

في قوله تعالى ومن كفر فاصحبه طيلة ايامه اضطر الى عذاب النار ويوشى المصير اذا بالبلد مكة و

في قوله تعالى ومن كفر فاصحبه طيلة ايامه اضطر الى عذاب النار ويوشى المصير اذا بالبلد مكة و

في فضيلة مكة وفضلها
في الحج والعمرة
في زيارة البيت
في زيارة القبور

في زيارة القبور

يسمى بالكايف وفي رواية بن تغلب عن الباقر ان المراد ان الثمرات تحمل اليهم من الافاق وقد استجاب الله له حتى لا يوجد له بلاد الشرق والغرب ثمرة الا توجد فيها حتى يحكي انه يوجد فيها في يوم واحد فواكه ربيعية وصيفية وخريفية وشتائية وقوله من امن هو بدل الله من اهلكه وختمهم بالذكر استعطاها ولا تترك لما اخبره بان من خذيت من هو ظالم بقوله لا ينال عهدي الظالمين فادبها الله فاحض المؤمنين بطلب الرزق لهم وقوله قال ومن كفر فاعل الله هو الله ومن امن اسم موصول مبتدأ وجملة فامتنع خبره واسم شرط والجملة المقرنة بالفاء جزاء الشرط والمعنى من امن منهم ارزقه ومن كفر فامتنع ويجوز ان يكون اسم الموصول علقا على امن من عطف الفيز كطف ومن ذبح حتى كلف الكافة بما حلك بتقدير وادرك من كفر على معنى الاخبار لا الامري انه تم اخبر بان رزقه في الحياة الدنيا شامل للكافرين مبسوط لمن عصا ولا يبعد ان يكون النطف على محذوف اي قال تم في استجابة دعاء ابراهيم اذن من امن ومن كفر ثم قيد رزقه للكافرين بانه مقصور على الدنيا وان متاع الحياة الدنيا قليل ثم بيوه في الاخرة الى العذاب النار الذي يحصل منه التي هي بئس المصير والمنزل فاي ثمة قد يستفاد من هذه الآية فضيلة مكة وفضلها في الجادة بها حيث وصفها بالامن والنعمة اهلها بكثرة الرزق والاخبار الدالة على فضيلتها على ما نزل الباع كثيرة وقد ذكرنا بعضها فيما مر وهي ان شجر رجحان الجادة فيها فاما ما ورد من الاخبار الدالة على كراهة الجادة فلا نأخذ في ما ذكرناه لرجوع الكراهة الى بعض الاسباب الى اصل الجادة **الثامنة** في السورة المذكورة واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت وايضا جيل رثا تقبل منا ائمانات التبع التبع المصداق لان الفضل حكاية الحال وقيل هو خبر بمقتضى الامر في بعض الاخبار والاية دالة على ذلك والقواعد جميع قاعدة من العهود وهو البتة والاستقرار والارد هنا الاصل والاساس الذي يبنى عليه وعبر بصيغة الجمع لان البيت ربيع ذا اربعة اركان فكل ركن قاعدة ورسمها يكون بالبناء عليها فهو لازم البناء فيكون من اطلاق اللازم واردة الملزوم وهو تنقيص الحفظ وقيل ويجوز ان يكون المراد بها الشافات لان كل ساق قاعدة للذي يبنى عليه وروى في موضع فوهما الجادة يعلق بالقواعد واستقرها لانها وذكر اكثر المفسرين ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام معارضا القواعد فبنيهما يكون اسماعيل عطف على ابراهيم ولعل التكة في الفضل بينهما بيان كونه المقدم في ذلك او لما موردا ببدء ونحو ذلك وعن ابن عباس كان ابراهيم يبنى واسماعيل بناوله الجادة ولما كان له دخل في البناء عطف عليه ويجوز على هذا ان يكون اسماعيل مبتدأ خبره محذوف اي بناوله والجملة حال وفي اخبارنا دالة على القول الاول فزوى الكليتي بسند عن الصادق قال ان الله تبارك وتعالى امر ابراهيم ان يجمع ويجمع واسماعيل ويكنى المحرم فحج على جبل احمر وما معها الاجبرائيل الى قوله فلما كان من قابل اذن لابراهيم في الحج وبناء الكعبة وكانت العرب يجمع اليه واما كان ردما الان قواعد مرفوعة فلما صعد الناس جميع اسماعيل الجادة وطرحتها في حجر الكعبة فلما اذن الله له بالبناء قدم ابراهيم فقال يا بني امر الله ببناء الكعبة وكشف عنها فاذا هو حجر واحد احمر فاحض الله ثم ايسر بناها عليه وانزل اربعة امدان يجتمعون اليه الحجاء فكان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام يضمان الحجارة والملك كانا ولها حتى تمت اشغالها ذواها وهما لباين بابا يدخل منه وبابا يخرج منه الحديث وقد تقدم في اول الكتاب رواية في خديجة المتقدمة انه ثم امر ابراهيم ثم اسماعيل ببناء البيت فانه شيرا بهما البانيان وقد يفهم من بعض اخبارنا ما يدل على القول الثاني اي قال في جميع البناية وقوله ان اسماعيل اول من شق لسانه بالعربية وكان ابو يعقوب وهما بيناها اي ابن ابي يعقوب واسماعيل العربية باباه هاله حبرا فابراهيم يبنى واسماعيل بناوله وهو المروي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قال يا ابراهيم اني قد جعلتك اماما للناس في الدين فاعبد الله بن مسعود وفيه دالة على ان امثال الامور الثانية عبادة بطلب قبولها او يقال ان الذي يبنى البناء يكون عبادة فنية دالة على ان الدعاء عقب الفرائض من العبادة وفي شأنها مندوب اليه كما فعله عليهما السلام وقد يستدل بها على ان العمل المقرون بالاخلاص لا يجب قربا للثواب الجزاء عليه والام يكن في طلبه فائدة وذلك لان القبول عبادة عن الرضا الذي هو عبارة عن اعطاء الثواب والجزاء عليه ويمكن الجواب بان القبول له مراتب فيمكن توجه الطلب هنا الى خلاها او يقال ان الطلب هنا توجه الى جبل العمل من جملة الافعال السجدة للشرائط القبول ويكون على وجه الانقطاع اليه سبحانه او كان السؤال بالواقع كما في قوله وبنا حكم بالحج اذا عرفت ذلك فها هو **الاول** قال بعض المفسرين ان ابراهيم اول من بنى البيت وقال بعضهم انه اول من حفر هذان القولان باطلان لاستفاضة الرواية عن اهل البيت صلوات الله عليهم انه بنى قبل ذلك اية وجهه الانبياء وروى في بعض الروايات في الغيبة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله انه ان ادم هو الذي بنى البيت ووضع اساسه واول من كساه الشجر واول من حج اليه وروى

في احوال حجكم وتواضعكم

في الكافي عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا جعفر ع يحدث عطا قال كان طول سفينة نوح ع الف ذراع وما في ذراع وعرضها ثمان مائة ذراع وطولها في السماء مائة ذراع وطاف بالبيت وسعت بين الصفا والمروة سبعة اسواط ثم استوى على الجودي وتحول ذلك من الاخبار وقد تقدم في اول الكتاب من الاخبار ما يدل على ذلك انما **الثانية** يستفاد من رواية محمد بن اسحق المدكورة سابقا ان البيت قد كان دفعة الملكة وبنت قبل ادم ع حيث قال فيها واضرب الخيمة على الترتة التي بين جبال مكة قال والترتة مكان البيت وقواعد التي رفعتها الملكة قبل ادم ع وتقع بين ادم ع وجبرائيل ع هو الذي بناه فلا بنا في رواية ابي بصير لا محال ان يكون ادم ع هو الذي بناه وكان جبرائيل ع مينا له على ذلك بان كان بيني معه وابنا وله ويحتمل ان معنى ان ادم ع بنى البيت انه بنى لاجله وجهته فاقمهم وقد مر اية في صحيحه من رواية ابي بصير ع في الحديث انما جبرائيل ع بنى هذا البيت قبل ان يبعث النوح ع ولا بنا في اية خبر ابي بصير لا محال انه اول النسخة الى بنيهم ع وروى اية في الكافي عن عمران بن عبيدة عن الصادق ع قال قال اما بعد و هذا البيت فان الله تبارك وتعالى قال للملكة اني جاعل في الارض خليفة فودت الملكة على الله عز وجل فقالت اجعلن فيها من يفسد فيها ويهلك الغنم فاعرض عنها فوات ان ذلك من محضه فلا دت برسه فامر الله ملكا من الملكة يجعل له في السماء السادسة سمي الضحاح بازاء عرشه فضير لاهل السماء يطوف به سبعون الف ملكة كل يوم ثم لا يوردون ويستقر فلما ان هبط ادم ع الى السماء الدنيا امره بمهمة هذا البيت وهو بازاء ذلك فضيره لادم ع وذريته كما صير ذلك لاهل السماء وفي المرتة دلا على تقدم بناءه وتحول ذلك روى عن محمد بن عروان الا انه قال فخلوه التوبة فامرهم ان يطوفوا بالضحاح وهو البيت المعنوي وقد مر في رواية ابن سنان ان الضحاح في السماء الرابعة وان البيت المعنوي في السماء الدنيا **الثالثة** من روايات الكافي مستند عن الصادق ع قال ان ادم ع لما هبط الى الارض هبط على الصفا وهبط حوا على المرتة فقال ادم ما فرق بيني وبين زوجتي لاد قد حرمت على فكنت ادم معتز لا حوا الى ان قال ثم ان الله عز وجل من عليه بالتوبة وتلقاه بكلمات فلما تكلم بها نأب الله عليه وبسأله جبرائيل فقال التلم عليك يا نأب ان الله ارسلني اليك لاعلمك المناسك التي تظهر بها فاحذيرها واظلق بها الى مكان البيت وانزل الله عز وجل غمامة فاظلمت مكان البيت وكانت الغمامة بجبال البيت المعنوي فقال يا ادم خطير بك حيث اظلمت هذه الغمامة فانه سيجر لك بيت من مهاة يكون قلبك وقبلة عقبك من بعدك ففعل ادم ع واخرج الله له تحت الغمامة بيتا من مهاة وانزل الحجر الاسود وكان اشده بياضا من اللبن واصووه من الشمس واما السود لان المشركين تمتصوا به الحديث وفي تفسيره على بن ابراهيم في الحسن عن ابي عبد الله ع قال لما بلغ اسماعيل مبلغ الرجال امر الله ابراهيم ع ان يبني البيت فقال لا رب في اية بقعة قال في البقعة التي ازلت على ادم القبة فاضاء لها الحرم فلم تزل القبة التي انزلها الله على ادم قائمة حتى كان ايام الطوفان ايام نوح ع فلما عرفت الدنيا رضع الله القبة وعرفت الدنيا الاموضع البيت فمضى البيت العتيق لانه احق من الفرق فلما امر الله عز وجل ابراهيم ع ان يبني البيت لم يند في اية مكان ببنيه فبعث الله جبرائيل ع فخط له موضع البيت فانزل عليه القواعد من الجنة الى ان قال فبني ابراهيم البيت ونقل اسم الحجر من ذي طوى فوضع في السماء ستة اذرع الحديث **الرابعة** قال في القبة روى انه كان بستان ابراهيم ع الطول ثلثين ذراعا والعرض اثنين وعشرين ذراعا والتمك ستة اذرع وفي الكافي عن ابي عبد الله ع قال ان قريشا في الجاهلية هدموا البيت فلما اودوا بناءه حيل بينهم وبينه والقي في روعهم الرهب حتى قال قائل منهم ليات كل رجل منكم باطيب مال ولا تاوا بما لا اكتبتموه من قطعهم وحم او حرام ففعلوا وخلي بينهم وبين بناءه فبنوه حتى انتهوا الى موضع الحجر فتشاجروا فيه ايتهم يضع الحجر في موضعه حتى كان يكون بينهم شيء فحكموا اول من يدخل من باب المسجد فدخل رسول الله ع فلما اتاهم امر بنوب قبط ايتهم وضع الحجر في وسطه ثم اخذ القبايل يوجب الثوب فبنوه ثم قال له صلى الله عليه واله فوضعه في موضعه فخصه الله به وفي رواية اخرى عنه ع قال كانت الكعبة على عهد ابراهيم ع ستة اذرع وكان لها بابان فبناها عبد الله بن الزبير فزعمها ثمانية عشر ذراعا فهدمها الحجاج وبنها سبعة عشر ذراعا وفي رواية اخرى قال كان طول الكعبة يومئذ ستة اذرع ولم يكن لها سقف فحفظها لوق بن ثمانية عشر ذراعا ولم تزل ثم كسرها الحجاج على ابن الزبير وجعلها سبعة وعشرين ذراعا وسئل عن الحجر من البيت هو اوفيه شيء من البيت فقال لا ولا طرفة ظفر ولكن اسماعيل ع دفن امة فيه ففكر ان يوطأ فخر عليها فحرقها فبورا ببناءه وفي اخرى عنه فبر اسماعيل ع وفيه ايتهم حلا في بنات اسماعيل وعن ابي جعفر ع قال لم يزل بنو اسماعيل ولا البيت يعنيون للناس حجهم وامر دينهم يتوادونهم كابر عن كابر حتى كان في

في احوال حجكم
وتواضعكم
في احوال حجكم
وتواضعكم

في احوال حجكم
وتواضعكم
في احوال حجكم
وتواضعكم

في بيان احوال المؤمنين

عندما

في بيت المقدس

في بيت المقدس

عدنان بن ادد فقال عليهم السلام قد كنت قلوبهم وسندوا واحدوا في دينهم واخرج بعضهم بعضا منهم من مخرج
كراهية القتال وفي ايديهم اشيا كثيرة من الخيعة من تحريم الامتهات والبنات وما حرم الله من الكناح الا انهم كانوا يفتخرون امرأة الابد
ابنة الاخ والجمع بين الاثنين وكان في ايديهم الحج والتلبية والنسل من الجاهلية الا ما احدثوا في تلبيتهم وفي جمعهم من الشرك وكان في ايديهم
اسما عيل وعدنان بن ادد وموي ودويان معذب عدنان خافان يدين الحرم فوضع انصابه وكان اول من وضعها ثم ظلمت جرمهم بمكة على
ولاية البيت فكان بل منهم كابر عن كابر حتى ظلمت جرمهم بمكة واستحلوا حرمها واكلوا مال الكعبة وظلموا من دخل مكة وعزوا بنواؤا
مكة في الجاهلية لا تظلم ولا يبي فيها ولا يستحل حرمها ملك الا هلك مكانه فلما تاب جرمهم واستحقوا فيها بشا الله عليهم الزنا والقتل
وافنام فظلمت خراقة واجتمعت لبلوا من يقيم من جرمهم عن الحرم فظهرت خراقة جرمهم اقولت خراقة البيت فلم يزل في ايديهم حتى جاءه
بن كلاب واخرج خراقة عن الحرم ودل البيت وظلم عليهم **الثاسعة** في السورة المذكورة ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا
امته مسلمين لك فابنا مناسكا وب علينا انك انت التواب الرحيم قاله جميع البيان الاسلام هو الاقرب الى الله ثم بالخصوع والاذبح
ما اوجباه وهو الايمان واحدهنا وعند المعزلة وفي الناس من قال بينهما وفي رواية قوله سبحانه ان الذين عند الله الاسلام
من يبيع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه انتهى في نظر لان المشهور من اصحابنا هو ان الاسلام اعم منطلقا من الايمان وعليه ذلك الانجيل
المروية عن اهل البيت عليهم السلام وفي قوله تعالى فالت الاعراب ما تاملتم تؤمنوا ولكن قولوا المسلمين لان الله واضح على ذلك حيث قاله من
انهم امنوا فقد كذب ومن عظم انهم لم يملوا فقد كذب نعم هو في هذه الاية ونحوها من ميل اطلاق العام واردة الخاص اي يكون المراد
ما براد في الايمان وذكر جماعة من الاصحاب ان الاسلام هو الاقرار باللسان والايمان هو الاقرار مع التصديق بالقلب هذا هو الايمان
بالمعنى الاعم والآخر هو ان يعتقد مع ذلك بالولاية للائمة الاثني عشر صلوات الله عليهم وحيث كان للايمان مراتب ودرجات كما
في الاخبار كان طلبها عليهم السلام لاصلاها درجة واكملها منزلة ويجوز ان يكون الطلب هنا للثبات والاستمرار في مستقبل العزما
وقههم في ماضية الله ثم ثبتنا على الدين العون والصرط المستقيم ويجوز ان يكون ذلك على جهة الانقطاع اليه سبحانه اي اجعلنا
متقادين لا امراد ونواهيك ويكون ذلك تعبدا كما في قوله رب احكم بالحق وقوله ومن ذرئتنا اي اجعل بعض ذرئتنا من افراد
جنس النذية اي اولادنا واتملم يدعوا للجمع النذية لانه سبحانه اعلم ابراهيم بان من ذرئته ظالم لا ينال العهد في جميع الابد
عن الصادقة ان المراد بالامة بنواها ثم غاصت ولا يبعد ان يكون المراد محمدا والصلوات الله عليهم خاصة لانهم هم المصدرون
لتلك الدعوة المستجابة وفي تفسير النجاشي بسنده عن ابي عمر الزبير بن عدي عن ابي عبد الله ع قال قلت اخبرني عن امة محمد ع قال امة محمد
بنواها ثم غاصت قلت فما الحجة في امة محمد ع انهم اهل بيته الذين ذكرت دون غيره قال قول الله واذ برح ابراهيم الى قوله التواب
الرحيم فلما اجاب الله ابراهيم واسماعيل جعل من ذريةهما امة مسلمة وبث رسولها منها يعني من اهل بيته وبن كنههم ويسلمهم الكتاب
والحكمة وردوا برهيم دعوتهم الاولى بدعوة الاخرى فمثلهم فظهر من الشرك ومن عبادة الاصنام ليعلم امرهم ولا يتبعوا غير الله
اجنبى وجزا الى قوله عن ذرئهم فهداه ذلك لانه لا يكون الا امة المسلمة التي ثبت فيها محمد ع الامن فذرية ابراهيم ع لقوله واجنبى بنى
نجد الاصنام وقبها ذلك على استحقاق الدعاء للذرية قوله وارنا مناسكا اي عرفنا مواضع المسكن والعبادة وبكيفية العمل بها
بها على الوجه الذي رضاه بذلك ما رواه في الكافي عن كلثوم بن عبد المؤمن الحزازي عن ابي عبد الله ع قال امر الله عز وجل
ابراهيم ع ان يحج ويحج باسم عيل معه ويكف الحرم فحج على جبل حرم وما معها الا جبريل ع فلما بلغا الحرم قال له جبريل ع يا ابراهيم
فاغسل اقل ان تدخل الحرم فغسل واغسل اواها كيف تهينان للاحرام فغسلتم امرها فاهل بالحج وامرهما بالنسب لاربع الف
لوقبها المرسلون ثم سار بها الى الصفا فغسلها وقام جبرائيل ع بينهما واستقبل البيت فكبر الله وكبر الله وهلل الله وهلل الله و
حمدا ومجدا لله ومجدا واسمى عليه وغسل مثل ذلك وقدم جبرائيل ع وتقدم ما يشيان على الله ومجدا لله حتى انتهى بهما الى موضع
الحجر فاستلم جبرائيل ع امرها ان يشيها وظاف بها اسنوها ثم قام بها في موضع مقام ابراهيم ع وصلى ركعتين وصليا ثم اراهما المناسك
وما ينال من فلما قضيا مناسكهما امر الله ابراهيم بالانصراف وقام اسمعيل ع وحده وما معه احد غيرهما فلما كان من قابل اذن الله لابراهيم
في الحج وبناء الكعبة وكانت العرب يحج اليه وانما كان قدما الان فواحدة مرفة الحديث قوله وب علينا قال ذلك اما على جهة التبليغ
والشهادة والانتقال اليه سبحانه ليقضى بها وانما لانها كانتا بعيدان فاستبهما من المقصود فيا يليق بجوابه من العبادة وان لم يكونا

في الوانغ واما ترك الاول كما دوتى ان حسنات الابراشيما المقربين وليس فيها دالة على حوازا الصغرة من الانبياء واول كتاب البتبع

منهم لوجود الدلائل العقلية والتقليدية على ثبوت العظمة لهم كما حقق في حجة انكنا التوابى الغالب للتوبة من عظام الذنوب وكثير
 القول لها الرجم بالعباد العظوف عليهم بالعفو والتوفيق وفيها دالة على استحباب طلب التوبة وان لم يعلم من نفسه صدق المعصية
فائدة في قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله استدل بها الشيخ فط على ان المسلم لو حج ثم ارتد بطل حجه ووجب عليه حاد
 اذا عاد الى الاسلام واجتج على ذلك ايضا بان اعتاده بدل على ان اسلامه لم يكن اسلاما فلا يصح حجه فهو كالكافر الاصل وهو ضيقا
 لصحة الحلاق الاسم عليه في تلك الحال وترب جميع الاحكام عليه كما قال تعالى ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا فاطلاق عليهم في تلك الحال الايمان
 ولان الاجباط مشروط بالوفاة على الكفر ولا بد لهم عليه ان لا يجب على المرتد قضاء شيء من الاعمال فاما ان الرد وهو باطل اجماعا ولما
 دواه زارة عن ابي جعفر قال من كان مؤمنا حج ثم اصابته فتنة فكفر ثم تاب يجب له كل عمل عمل ولا يبطل من شيء ومن ثم ذهبنا
 الى خلافة الثانية قوله تعالى واذن من الله ودسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ودوتى الكافي وغيره عن الصادق ع ان يوم الحج الاكبر
 هو يوم الحرة والحج الاصغر النمرة وروى عنه ابيه عن فضيل بن عياض قال سئلت ابا عبد الله ع عن الحج الاكبر فان ابن عباس كالا يقول
 يوم عرفة فقال ابو عبد الله ع كان من المؤمنين يقول الحج الاكبر يوم الحرة ويحج بقوله عز وجل منيها في الاضرب اربعة اشهر
 عشرون من ذي الحجة والحرة وصفر وشهر ربيع الاول وعشرون من ربيع الآخر ولو كان الحج الاكبر يوم عرفة لكان اربعة اشهر
 وروى ابن ابويه في الغيبة عن الصادق ع انما سئى الحج الاكبر لانها كانت سنة حج منها المسلمون والمشركون ولم يحج المشركون بذلك
 السنة وفي تفسير العياشي عن ابي جعفر قال يوم الحج الاكبر خروج القائم عليه السلام **كتاب الجهاد** وهو فصول
 بكسر الجيم اما من الجهد بفتح الجيم وهو التعب والمشقة الباردة او من الجهد بالضم والفتح وهو الطاعة وشرعا هو بذل النفس والمال
 لاعلاء كلمة الاسلام والاقاربها واقامة شعائر الايمان فدخل في القيد لا يخرج قتال البغاة وهو من اعظم اركان الاسلام وفضل عظيم
 ورد في الخبر عن النبي ع انه قال في كل بر حتى يقتل في سبيل الله فاذا قتل في سبيل الله فليس فوزه بر وعن امير المؤمنين ع ان الجهاد
 باب فتح الله لخاصة اولياءه وموخر كرامة منظم ونهته ذخوها والجهاد للباس التتوي ودرع الله المحصنة وحسنه الوشقة
 من تركه رعبه عند الله ثوبا لذلة وشمله البلاء وفارق الرخا وضرب على قلبه بالاشياء ودرسه بالصغار والاعمال وسيم
 الحصف ومنع الصف وادبل الحق بتضييع الجهاد وعصبا لله بتركه بضرة وقد قال الله ان تضروا الله يضركم ويثبت اقدامكم
 والاعباد بذلك كثيرة وقال الصادق ع الجهاد على اربعة اوجه فجهاد ان فرض وجهاد سنة لا يقام الا مع فرض وجهاد سنة فاما اخذ النفس
 فجهاد الرجل نفسه عن معاصي الله وهو من اعظم الجهاد وجاهدة الذين يلونكم من الكفار وفرض واما الجهاد الذي سنة لا يقام
 الا مع فرض فان مجاهدة العدو فرض على جميع الامة ولو تركوا الجهاد كاهم العذاب وهذا هو من عذاب الله وهو سنة على كل
 وخذ ان ياتي المدوم مع الامة فيجاهدهم واما الجهاد الذي هو سنة فكل سنة قامها الرجل وجاهدة اقامتها وبلوغها فالعمل
 التي فيها من افضل الاعمال لانها اجلاء سنة وقال النبي ع من سن سنة حسنة فلا جوارها ومن عمل بها الى يوم القيمة من جبار ينقص
 اجورهم شيء وفي المحصنة بسنة عن امير المؤمنين ع قال الجهاد على اربعة اشياء على الاشرا المعروف والنهي عن المنكر والصدقة في المواطن
 شتان الفاسقين فمن امر بالمعروف شططه المؤمن ومن نهى عن المنكر او غم الف الشيطان ومن صدق في المواطن فحق الذي عليه ومن شو
 الفاسقين وعصية الله فم غضب الله والقرض من ذكرهذين الخبرين بيان انه قد يطلق الجهاد على غير المعنى المذكور في الآيات والروايات
 الدالة على وجوب كثيرة الا انه من الواجبات الكفائية اجماعا وقد يجب حينما اذا هم المسلمين العدو ولم يكن في المعصية على مقام
 وكما اذا استنهض الامام م والجهاد مشروط واحكام مفصلة في الكتب الفقهية والمقصود هنا ذكر الايات المتعلقة به وهي انواع **الاول**
 فيما يدل منها على وجوبه وفيه ايات **الاولى** في سورة البقرة كآية عليكم القتال وهو كره لكم وعنى ان تتركوا شيئا وهو كره لكم
 وعنى ان تتركوا شيئا وهو كره لكم والله يعلم وانتم لا تعلم وانتم لا تعلمون اي فرض عليكم الجهاد في سبيل الله والكره بالفتح المشقة التي تحمل على الشتر
 وبالضم المشقة حمل عليها ادم تحمل وعن الكشاف انه كان يقول انهما الشان فاصل المعنى انه كره عليكم والحال هو شاق عليكم لما فيه
 من حمل النفس على المالك وقتل العزيب والحميم والصدق فلذا كان كرهها لكم انها كرهت طابع لا يحط لان كلما كان على خلاف الحق
 فهو مكره على النفس لانها جعلت على حجة الحيوة وان كتاب الامور النحلة والمستلذة قال النبي ع حجتا الجنة بالمكاره وخت النار

في الوانغ واما ترك الاول كما دوتى ان حسنات الابراشيما المقربين وليس فيها دالة على حوازا الصغرة من الانبياء واول كتاب البتبع

في الوانغ واما ترك الاول كما دوتى ان حسنات الابراشيما المقربين وليس فيها دالة على حوازا الصغرة من الانبياء واول كتاب البتبع

في الوانغ واما ترك الاول كما دوتى ان حسنات الابراشيما المقربين وليس فيها دالة على حوازا الصغرة من الانبياء واول كتاب البتبع

في الوانغ واما ترك الاول كما دوتى ان حسنات الابراشيما المقربين وليس فيها دالة على حوازا الصغرة من الانبياء واول كتاب البتبع

في الآية الثانية من سورة التوبة

في الآية الثانية من سورة التوبة

في الآية الثانية من سورة التوبة

بالتواتر وقيل انه كره لكم قبل الامر بالتكليف لان المؤمن لا يكره ما فرضه الله عليه لما قاله لا اسلام الا على ان يكتب عليكم القتال في حال كنتم
تكونون ثم اعقبه ببيان ان فرضه عليكم مضلحه لكم ومنفعة دينوية واخرية وتركه مشروضا فيهما كما تقدمه الحديث المذكور عن امير
المؤمنين فهو سبحانه في علمه بواجب الامور في كاليه كالطبيب يحمل المريض على ما يكرهه ويمنع عن الذي يجهل ولا يبعد ان يكون لبعض
بعض التنبية على انه قد يظهر وجه المضلحة في بعض التكليف كما يقوله العدلية بالمشية الى حسن بعض الاشياء وجهها وانما قد يدرك
بالنظر سيما اذا انقضت النفس في ذلك وتوطئت فيها دالة على حسن الاشياء وجهها عقليان وانما قد ينفى فكيفه الشرع المطلق على الاشياء
والامور والخصية وعلى ان احكام الشرع تابعة للمصالح القابلة في الافعال وان خفيت علينا وهي صريحة الدلالة على وجوب الجهاد وقفا
اطلاقها انه عني الا ان المستفاد من الاخبار وانقاد الاجماع اوجبا للحمل على الوجوب الكفائي وفي قوله عليكم دالة على خروج الشرع
عن هذا التكليف وكذا غير المكلفين كالصبيان والمجانين واسانة الى خروج من لا يقدر على القتال عن ذلك كما روي في قوله **الثانية**
في سورة الحج وجاهدوا في الله حن جهادهم هو اجبتكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ميثاق في هذه الآية دالة على وجوب الجهاد بالجهاد
المذكور فالمعنى جاهدوا في نصر الله واجلاء دينه واجلاء كلمته وهو الظاهر من قوله في الزبارة اشهد انك جاهدته الله حن جهاده
ويدل عليه ايضه ما رواه في عيوننا لاجاد عن الرضا وقوله ان زبدين على لزيد ع ما ليس له حق وانما كان اتقى الله ثم من ذلك انه قال
اذ حوكم الى الرضا من ال محمد فكان زيد والله من خطبة بهذه الآية وجاهدوا في الله حن جهادهم هو اجبتكم ويثبت حمل الآية على
ما يدل جاهد النفس الواحدة والامانة عن المعاصي وارتكاب الشبهات فانه من اعظم الجهاد كما تقدم في الحديث السابق وبمكس جملها ايضه على ما
يفل الجهاد في مطلق العبادة بان يكون المراد ان ياتي بفنون العبادات والقرابات وباتي بها على اكل وجهه وعمل في سباق الآية اشعاعا بل
وفي روايات متعددة انها نزلت في اهل البيت عليهم السلام **الثالثة** في سورة البقرة وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا
تقتلوا الذين لا يحاربونكم من المشركين ولا الذين لا يقاتلونكم منكم فقتلوا في سبيل الله وقصدوا غير دينه واجلاء كلمته لا الخطاب بدينية
ضغائن واحقاد المراد بالذين يقاتلونكم الكفار واطلاقا الا من اخرجهم الدليل وذلك لانهم بصدده قتال المسلمين ومن المرتددين لذلك
فهتم في قصدهم ذلك واستحلالهم له في حكم المقاتلين وقيل المراد اهل مكة الذين حاربوا المسلمين من قبل برشد الى ذلك ما قبل ان يسب
التزل صلح الحديبية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج هو واصحابه في العام الذي ارادوا فيه العمرة فصدتهم المشركون عن البيت الحرام
فخرجوا الهدي واحلوا ثم صالحوهم المشركون فقل ان يرجع من حامد ويود في العام القابل فخلوا له مكة ثلثة ايام فخرج بصره القضاة وقاتلوا
المسلمون ان لا يفي لهم المشركون ويقاتلهم في الحرم والشجر الحرام فذكره هو ذلك فترك وقيل معناه قاتلوا الذين توقع منهم القتال دون
غيرهم من المشايخ والصبيان والفقراء ونحوهم او المراد قاتلوا المبادرين في القتال دون الكافرين عنه كما قيل وعلى هذا تكون منسوخة
اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم قوله ولا تقتلوا اي لا يكون قتالكم في غير السبيل بان تغفلوا ذلك لضغائن واحقاد ويقتلوا المعادين
بالقتال قبل عرض الاسلام عليهم ولا تغفلوا في قتالهم واهلاكهم ما لا يجوز كالاحراق بالنار والغناء الستم بالماء كما هو مذكور في اداب القتال
وعلى الوجوه الباقية يكون المنهي عن قتال من لم يوتر باقتاله او جازة من ساق قتاله الى غيره كالنساء والصبيان هذا وقال في
جمع البيان روى عن مشايخهم انهم ان هذه الآية ناسخة لقوله كوا ايديكم وقاتلوا الصلوة وكذا قوله وقاتلوا حيث شققتهم فاسخ لقوله
ولا تقطع الكافرين والمنافقين ودع اذهم **الرابعة** في السورة المذكورة وقاتلوا حيث شققتهم اي حيث وجدتموهم في حل ادوم
وسواء قاتلوا او لم يقاتلوا او فيه دالة على بيان المعنى الاول في الآية السابقة وان جرحهم من حيث اخرجوكم اي من مكة اخرجوهم منها
كما اخرجوكم وقد فضل ذلك صلى الله عليه واله يوم الفتح فاخرج من لم يسلم من المشركين وبها استدلل الغنم على عدم جواز استيلاء
المشركين من مكة فادرس الحجاز كالمدينة والطائف وما والاها بل ميل لا يجوز استيلائهم جزيرة العرب كلها لشرفها بكونها من مكة للرسول
الذين منهم النبوة وقد روى عن ابن عباس ان النبوة اوصى باخراج المشركين من جزيرة العرب وقال لا يجتمع دينان في جزيرة
العرب وقال لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ولا اترك فيها الا مسلمانا وروى الشيخ في كتابه القوم من التهذيب عن
علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سئل عن اليهود والنصارى والجوش هل يصلح ان دينكوا في دارهم فقال اما
ان يلبثوا بها فلا يصلح وقال ان نزلواها وادبروا عنها بالليل فلا بأس بجزيرة العرب من عندنا الى دفين عبادان طولا
من نهامة وما والاها الى اطراف الشام عرضا والرفق المزارع ومواضع المياه وحدها بلدي اليمن وقبائل جزيرة حيط بها

فما يدل على وجوبه

فيما يدل على وجوبه

شعبان من دجلة والفرات كذا قيل والنظاها كانت قرية قريبة من ساحل البحر قريبة من البصرة من سمت المشرق كما يفهم من الزجرات
انما سميت قرية العرب بالجزيرة لان بحر الهند الذي هو بحر الحبشة وبحر فارس والفرات ودجلة محيط بها وتبعتها الى العرب لانها
منكمهم ومعدنهم والفتنة اشد من القتل اى الفتنة التي اقتتوا بها في ذنبهم حتى اشركوا بالله وصاروا يرضون بكم الذوائر
ونصبوا لكم العداوات اشد واعظم من قتلهم اياهم والمعنى الهبة والبلاء الذي ينزل بهم الناس من اخراجهم من اوطانهم
اشد من القتل لان الانسان قد يمتحن الموت عند نزول مثل ذلك وقيل المعنى شركهم في الحرم وصدهم اياكم عنه اشد من قتلهم
اياهم فانهم كانوا يستعظمون القتل في الحرم ويصيون به عظيم ثم قيدوا لاق لا يترقبونه ولا تقايلوهم عند المسجد الحرام حتى
يقايلوكم فيه اى لا ينادوهم وقايلوهم بذلك وتهتكوا حرمة المسجد ثم صرح بما دل عليه الكلام بالمعنى بقوله فان قاتلوكم
واستدركوا بذلك فقاتلوهم وذلك لانهم لم يردوا الحرم حرمة قيل هذا مستوخ بقوله فقاتلوهم حيث وجدتموهم فانها من احوالهم
فيه من الشرك والقتال والعداوة لكم وانابوا الى الله فان الله عفور رحيم سلف من المناصير رحيم بخلفه حيث يقبل التوبة ويعفو
عن الذنوب الذي قد سلف ثم بين المصلحة والغاية من وجوب قتال المشركين بقوله وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة في الدين ولا شرك
بالله ويكون الذين لله خالصا فيدل على انه لا يقبل منهم الا الاسلام والدخول في الدين والقتل كما وردت به الاخبار عن الائمة الاولين
صلوات الله عليهم ويمكن ان يكون المعنى قاتلوهم واستمر على ذلك الى ان يكمل الاسلام وتغلبوا كلمة وتغلبوا الشريك فانها
عن الكفر والعداوة ودخلوا في الاسلام فلا عدوان اى لا تستدوا وجلبهم بالقتال في هذه الحالة لانهم قد صاروا منكم والعدوان
لا يكون الا على الظالمين المشركين بالله ثم حيزه وقسمته مثل عدوانا من باب المشاكلة مثل حواء ميتة ميتة مثلها وفي تفسير
البيان من الحسن بن صالح الهروي يرفعه عن احمد بن حنبل قال لا بد من قتال المشركين الى ان يقاتلوا على دينهم فقتل الحنبل
وفي تفسير علي بن ابراهيم قال اخبرني من رواه عن احمد بن حنبل قال لا بد من قتال المشركين الى ان يقاتلوا على دينهم فقتل الحنبل
في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابن عبد الله بن عمار قال قلت لابي عبد الله في رجل قتل رجلا في الحرم وسرق في الحرم فقال يقوم عليه الحد وصار له لانه
لم يرد الحرم حرمة وقد قال الله ثم من اعتدى عليكم فاعتدوا بمثله ما اعتدى عليكم يعني في الحرم وقال فلا عدوان الا على الظالمين في
الاية دلالة على عدم جواز قتال من دخل في الاسلام وجاز من اعتدى عليه مطلقا فان قيل كيف يصح العدوان على ذرية قتل العترة
ولم تقع منهم جناية وهو سبحانه لا يظلم مثقال ذرة وانما لا ترد اذرة وزر اخرى قلت قد روى الشيخ وغيره بسنده عن النبي انه قال
من شهد ما فكر هم مكان كمن غاب عنه ومن غاب عن امرضيه كان كمن شهد وتحو ذلك من الاخبار يجوز ان يكونوا من رضى بها الاباء
وبؤيده قوله ثم ان الله لم يفرق بين احوالهم في الفتنة في احقادهم وديارهم من بعض الاخبار انه قبل ظهور الحجة ثم يظهر لى امية دولة
الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله ان الله مع المتقين
الاراد بالشهر الحرام هنا الاشهر الحرم كما اشترى اليه قبل ولما كان اهل مكة ممنوا النبي ثم عن الدخول في عام الحديبية في شهر القعدة
من سنة ست من الهجرة وهتكوا الشهر الحرام اجاز سبحانه للنبي ثم واحط به ان يدخلوا في شهر ذي القعدة من سنة سبع لعمرة القضاء
ليكون ذلك مقابلا لانتهم في العام الاول وانهم يجوزوا الفضا حرة كل شئ حتى تهلك حرمة الشهور كما دل عليه الحديث المذكور وبطلان
ذلك انهم ما رواه البيان في تفسيره عن الخليل بن الفضل قال سالت عن المشركين ايبتدئهم المسلمون بالقتال في الشهر الحرام فقال اذا كان
المشركون ابتدوهم واستحلوا ثم راي المسلمون انهم يظهر من قبلهم فيه وذلك قوله الشهر الحرام الاية واتقوا الله في الجاهزة والفتنة
لحدوده ولا تخافوا مع التقاتل لا تمنع من اتقاء فقد ظهر من هذه الاية جواز القتال في الشهر الحرام وفي الحرم لمن لا يرى له الحرمه جواز
المقاتلة فيها وانما يجوز قتال العادي مطلقا بل قد يجب وانما يجوز المقاتلة منه في النفس والمال وكل ذلك مجمع عليه بين الصحابة
وقلت عليه الاخبار المستفيضة **الحاشية** في سورة النساء ايتها الذين امنواخذوا حذرکم فانفروا بثلثي او انفروا بجميعة
الاية صريحة بالدلالة على وجوب المجاهد والتأهب لقتال الكفار اى الزواجر لا استغلال ولا احتياط باخذ السلاح وغيره وجابوا
لئلا يهينوا عليكم فيظفروا بكم والمعنى خذوا والايات حذرکم وهو السلاح فهو على صيغة المضارع قاله الجمع وهو الروي عن ابن جعفر و
نقل ايقر ان الروي عن ابن جعفر ان المراد بالثبات التراب والجمع السكرو في تفسير علي بن ابراهيم قوله يا ايها الذين امنوا الى قوله ان الله على
اذم ان ممتهم شهيدا قال الصادق ثم والله لو قال هذه الكلمة اهل المشرق والمغرب لكانوا بها خارجين عن الايمان ولكن الله تعالى مومنين

فيما يدل على وجوبه

تفسير ابن كثير في سورة التوبة

بأقوامهم فظهر منه ان الخطاب لكافة المسلمين المؤمنين الخاضعين لهم وغيره **السابعة** في سورة المدونة وما لكم لا تنفون به
 سبيل الله والمستضعفين من الجن والانس والذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهليها واجعل لنا من انك وبنينا
 واجعل لنا من انك نصيرا ما على الاستغناء التوحي متضمنة للتح وهي مبتدأ والجاء واخرجوا في موضع الخبر وجعله لا تنفون في موضع
 على الحال والمفعول اي ثبت لكم حال كونكم تاركين القتال والمستضعفين عطف على لفظ الجلالة او على السبيل على حذف المضاف اي نصرة
 المستضعفين واخراجهم فنقل ان ذما من المسلمين خلقوا بكم عجزا من الهجرة فاجتمع الكفار على افتنائهم عن الاسلام وتوحدوهم بالمكر
 استضعافهم فدعواهم فترك الية في الحق على استنقاذهم ودفع الايدي عنهم فكان فتح مكة على يد رسوله الامين صلوات الله عليه
 فكان لهم وليا وضيوا واستقل على مكة عتاب بن اسيد وجعله الله له نصيرا حتى الية دلالة على وجوب الهجرة عن بلاد الشرك الى ارض
 الواحدة وعن رعاها عن ذلك وجوب السعي لاستنقاذهم والمداخلة عنهم وفي تفسير القياشي عن ابي جعفر قال غن اولئك بمجزة
 ابو جند الله **السابعة** في سورة المدونة فليقاتل في سبيل الله الذين يشررون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله
 او يقاتل قسوة فؤاده اجر عظيم لما امر المسلمين كافة بالجهاد في سبيل الله وقصد احياء دينه واخلاء كلمته وبين بقوله ان منكم من
 يبطلن الخ اعقبه بخصيص الامر بالقتال بالمؤمنين الذين هذه صفتهم تنبئها على اتمهم هم القايئون بذلك المستعونه واهمهم القاتلون
 بالثواب والاجر المرتب على هذا العمل والشراء يستعمل بمعنى البيع وبمعنى الاشتراء والمراد هنا الاول ثم في الية دلالة واضحة على وجوب الجهاد
 والحق عليه والترغيب فيه حيث بين انه يفوز باحدى الحسينين او كليهما اما الفوز بالآخرى والدين بالانكسار والعز والشقاء والاول
 لازم على كل حال **الثامنة** في سورة المدونة فليقاتل في سبيل الله لا تكلفوا لنفسك ولا لنفسك وجرح من المؤمنين عتبه الله ان تكلفوا في الدين
 كفروا والله اشد بائسا واشد تنكيلا الغناء اما للفرج على قوله وما لكم لا تقاتلون الخ واما جواب لقوله ومن يقاتل الخ والخطاب للنجو
 صلى الله عليه واله امره ان يقاتل في سبيل الله وحده روي في الكافي في حديث طويل عن ابي عبد الله ع ان الله اعطى محمدا ثم خلقه
 اشياء كثيرة الى ان قال ثم كلف ما لم يكلف احد من الانبياء انزل عليه سيف من السماء في غير عهد وقيل له فاقبل في سبيل الله لا تكلف
 نفسك وفي حديث اخر عنه ع ان الله ع كلف رسول الله ع ما لم يكلف احد من خلقه كلفه ان يخرج على الناس كلمته وحده بنفسه
 ان لم يجد من يقاتل معه ولم يكلف هذا احد من خلقه قبله ولا بعده ثم تلا هذه الية فقاتل الخ وفي تفسير القياشي عن سليمان بن خالد
 قال قلت لابي عبد الله ع قول الناس لم يمت ان كان له حق فامنع ان يعوم به قال فقال ان الله لم يكلف هذا الا انسانا واحدا
 الله ع قال فقاتل في سبيل الله لا تكلفوا لنفسك ولا لنفسك وجرح من المؤمنين على القتال فليس هذا الا رسول الله ع وقال لغيره لا تمهروا لقتال
 او تمهروا الى فتنة فلم يكن يومئذ فيه يمينه على امره ونحو ذلك روي عن الثاقبي وعن بعض عنه ع فقل من ذلك ان هذا من خواصه
 كما اخضعنا اشياء دون غيره من الائمة عليهم السلام وغيرهم من امته لا تكلفوا لنفسك ولا لنفسك لانه لا خير في ذلك فاعطى
 فلا تم تظفنا لما فتن عن الجهاد متمك فان ضر ذلك عليهم وعليك ان تحرض المؤمنين على ذلك وبعثهم عليه حتى انه ان يكف
 باشر الكفار ويكفك مؤمنهم ويكسر شدة مؤمنهم فانه اشد نكاية ومناوذة كرجاحة من المفتزين وغيرهم ان معنى ع من الله تعالى
 الوجوب وهذا وصدته سبحانه بالظفر وكما به منهم المشركون **الثاني** ما يدل على فضيلة الجهاد وقيل عليه الية السابعة ونحو
الاول في سورة النسا لا يستوي الفاهدين من المؤمنين غير اولي الضر والجاهدين في سبيل الله يا مؤمن
 وانفسهم ع كل الله الجاهدين يا مؤمنهم على الفاهدين درجة وكلوا وعدا لله الحنفى وفصل الله الجاهدين على الفاهدين
 اجرا عظيما ودرجاة بينة ومغفرة ودرجة وكان الله غفورا رحيما فترى غير الرافع والنصب الرافع على انه صفة الفاهدين او بدل
 المنصب على الاستثناء منهم او حال عنهم ولا يتصور في حال خلوتهم من الضر ويحوز الجرح على انه صفة للمؤمنين او بدل منهم و
 درجة يجوز نصبه برفع الحافض اي بدرجة او على انه صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا بدرجة او على التمييز قبل ويجوز على الجاهدين
 على معنى ذر درجة ونحوه نصبيا او دجاء بدل وقوله كلا نصب بوجه ملامتهم فان قيل بيان التفضيل بحسب الظاهر
 تناقض حيث بينه ان لا بدرجة ثم بينه بدرجة وتبين الجواب بان هذا على جهة التوق والاضراب عن الاول وهو من البلاغة
 ويمكن ان يكون ذلك للاشارة الى بيان تفاوت احوال الجاهدين كما وكيفا فبعضهم درجة فلا يخبر كثر ويمكن ان يقال ان الفاهدين
 عن المؤمنين فيمان اخذها من الاضر وبعك فندعه باذن من الامام والقيام من بكاتبة والثاني من به ضرر يمينه منه

تفسير ابن كثير في سورة التوبة

فيما يدل على فضيلة الجهاد في الآخرة

كالمرضا والعبيث ولا ذلك يخرج اليه فني المساواة وقع بين القسم الاول وبين المجاهدين في الآخرة متوجها واما القسم الثاني فني
المساواة بينه وبين المجاهدين ايضا حاصل لان القيمة مشتركة بينهما ويزيد المجاهد بالفعل والمساواة ايضا ثم لما كان نفي المساواة بجملة الآية
بالبين وهو قوله وفضل الله المجاهدين على القاعد من درجة ولما قصت الضرورة ان من قتل عدوا ليس كمن قتل عدوا وجب كون
الفضل على الاول اعني من قتل عدوا اكثر وآية الاشارة بقوله اعطيتا درجات من درجة للثوب ودرجة اي فضل
وقيل المجاهد اذا لاقى من يجاهد الكفار والافزون من يجاهد نفسه وعليه دل قوله وجها من الجهاد الاضطراري الجهاد
وقيل للدرجة ارتفاع شأنهم عند الله والدرجات منازلهم في الجنة وقيل للدرجة ما يحصل لهم في الدنيا من الثناء الحسن والقيمة
الدرجات في الآخرة وبالجملة الآية صريحة بالدلالة على فضيلة الجهاد والاعبار بالوادة بذلك كثيرة وقد ذكرنا فيما سلف بعضها وما
في مجمع البيان وجاء في الحديث ان الله سبحانه فضل الله المجاهدين على القاعد من سبعين درجة بين كل درجة بين سبعين درجة
للمرضى الجهاد المضمر في تلك الآية في جماعة تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه واله يوم تبوك وعدا لله اولي الضر وهو عبد الله
بن ابي مكتوم واداء ابو حمزة الثمالي في نفسه وفيها دلالة على سقوط الجهاد عن اولي الضر وعلى انه واجب كفايا والاما كان
القاعد للضرورة معتذرا ولما استحق الوعد بالجنة **الثانية** في سورة براءة ما كان لاهل المدينة ومن حولها من الاعراب
ان تخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظنون موطنيا يغيظ
الكفار ولا بنا لؤن من عدية ينزل الا انهم لم يهملوا صلح ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا يفتنون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعوا واديها
الا انهم لم يخرجوا من الله احسن ما كانوا يعملون المراد باهل المدينة من سكانها من الاضداد والمهاجرين والعرب بالضم وبالفتح خلاف
الجم وهم سكان الاضداد والاعراب منهم سكان البادية خاصة وليس جمعا العرب بل لا واحد لها قال جماعة منهم صاحب الصحاح
والقاموس وقيل هي جمع العرب كالأحجام جمع عجم والظما شدة العطش والنصب الشد الغصنة الجوع والموطن ما بالمعنى المضاد
او مكان الوطن والمراد وطنيا بالقدم او بالحافز والقتل مضاد ومناه هنا ما يصل اليهم مما يؤمهم وضرهم من مفاياه الاعداء
من قول او فعل والنفقة الصغيرة والكبيرة بمعنى القليلة والكثرة والوادي في الاصل كل منفرد بين جبال واكام يكون مجعا
للليل وهو اسم فاعل من ودق اذا سال فهو صفة للناء ثم سمي به المحل ولعل المراد هنا مطلق المكان من قبل اطلاق القيد واذا
المطلق وحاصل المعنى انه ليس لهم في شيع الله ودينه الخلف عن رسول الله في الجهاد معه بان يرغبوا في حفظ انفسهم انفرادا
عن نفس رسول الله الذي جعل الله ثم اوليهم مع حصول هذه الفائدة العظيمة لهم في خروجهم معه فان من قبل ذلك يوجب
ان يعذبه بنفسه ويقطع بغير الخلف عنه وفيها دلالة على ان الخلف لا يقتضي رغبة عن الخروج معه جاز كما لمعتد ومن
الضرر ومن اذن له في ذلك ودلائلها على فضيلة الجهاد واضحة وقد استدلت بها على ان الجهاد واجب على الايمان وفيه نظر لاحقا
كون ذلك في مبدأ الاسلام حيث كان فيهم قلة كما برئ من الله قوله بعد وما كان للمؤمنين لينفروا كافة الآية او يقال ان اللوم لمن
للرغبة بنفسه عن نفس النبي ثم اوليهم استقرهم وفيها ايقم دلالة على حصول الاجر بالظهور وخبره لكل من خرج في اي سبيل وطريق
من سبيل الله كرايه العصومين عليهم السلم والمهاجرة في تحصيل العلم ونحو ذلك وانما يحصل بذلك وان تعدت خصوصية السبيل
في شرائط الوجوب وكيفية القتال ووقت وشئ من احكامه وفيه آيات **الاولى** في السورة المذكورة ليس على الضعفاء ولا على
المرض ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون خرج اذا قصوا الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله حقور ذمهم انما يجب الجهاد
على كل مكلف من ذكر غيرهم ولا اعنى ولا معتد ولا مريض بغير عن الركوب والعدو ولا فقير بغير عن نفقة عياله وطريقه ثم سئل
اما صلح الوجوب على غير المكلف من الصبي والجهون فقد علم سبق كما اشترنا اليه وكذا الشاهد من المراد بالخوالف قوله رضوانا
بكروا مع الخوالف واما البقية فتدل عليه هذه الآية لدخولهم والاعنى والفتنة حصول الضعفاء لظواهرهم فالباس
العقبة على الجهاد فلا يجب على المعتد وان وجد مطية ولا على الاعنى وان وجد قنارا ولا يخل بحكم الامد نظاها لطلاق المومن
تعلق الحكم على معنى المرض ولما وجهه وتحديد بما يشق عليه الركوب والشئ والعدو مشقة لا يخل مثلها عادة اوجه واما المعنى
فيختلف باختلاف الاشخاص حتى ترد في تفسير قوله ولا على الذين اذا ما اولئك لظواهر الآية انهم مشقة فلا يلبنونها ويدينون ذلك
المملوك لانه لا يملك فلا يكون واحدا ولو قلنا بان يملك يكون ايتى خارجا عن هذا التكليف المشروط فيه العدة على الضرورة

منه
فيما يدل على فضيلة الجهاد في الآخرة

فيما يدل على فضيلة الجهاد في الآخرة

في الزمان الثاني من الزمان

ع
لأنه
الأول من لم يطف
على الصبر من الجاهل
أما روافد الله في البقاء
المصطفى الجهاد
لمودة

في الزمان الثاني من الزمان

العبد يجوز عليه في ماله فلا يبتدع على شيء فلو اذن له مولاه وجب لعدم المانع وقيل لا يجزيه وقيل يجب عليه مطلقا قتل النبي
الناجى بنفسه القادر بما له هل يجب عليه الاستنابة أم لا هو لان وظاهر الاطلاق هو الثاني وقوله الاصل وقيل يجب عليه ذلك
لقوله ثم ذكر هو ان يجاهدوا بمواهم وانفسهم الآية فاستحق القتل على عدم اتفاق المال مع القدرة عليه وليس ذلك مع الجهاد
والا لكان انفاة على نفسه فيكون لامعة وهو المطوفية نظرا لاحتمال كون الذم هنا متوجها الى من كره الامرين معا قوله رضي الله
رسوله اي اذا كان انما هم سالما من اتفاق والمذاهنة ومن كان خالصا ليمان فهو في هذا الحال من الحصين الذين لا يسئل
في ذلك **الثاني** في سون البقرة يستلوك عن الشهر الحرام قال في رواية كبريى صد عن سبيل الله وكفرية والمجاهد الحرام
أفله منه كبريى صد الله والفتنة اكبر من القتل الآية قال بدل اشمال من الشهر فهو المقص بالحكم والثالث هل المشركون يدل عليه ما ذكر
في سبب التزول وقيل هم المشركون ليحلوا الحكم فيه وقال مبتدأ وكبريى صد عن سبيل الله ثم صد عن سبيل الله مبتدأ اي مع
عن طاعة الله وكفرية اي بالله عطف عليه والمجاهد عطف على السبيل ولا يقدح هنا الفصل والاجتناب بين المصدروا ومعه قوله لقوته
الحل لان الكفر بالله وقع هنا كاليان والفتنة للصدق عن سبيل الله فاما كاشي الواحد وقيل هو عطف على الشهر الجهاد بالبا
وقيل هو على ارادة المضاف اي صد عن سبيل المجد فخذ المضاف وبقي المضاف اليه على الجز وفيها تأمل واخراج اهله من
من المسجد الحرام عطف على صد والوارد التقي وكونهم اهلا باعتبار كونهم القائمين بمجوفة وكبريى صد عن سبيل الله خبر عطف
وصح ذلك لان اسم الفضيل يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اي هذه الامور التي فعلتها المشركون اكبر عند الله من القتال في
الشهر الحرام فالتسوال عنها واجتنابها اولي وقيل المعنى الامور المذكورة اكبر عند الله فاضلت التبعة خطأ وظننا منهم انه ليس
بالشهر الحرام وفيه نظر لان الفعل خطاء وظننا ليس ينزل ثم طمس من الصغير فضلا عن كونه كبريى لان يقال انتم من ابا الجاهل على جميع
الفاقد والوارد بالشهر الحرام هنا وجب كما يعلم مما نقل في سبب التزول وهو ان التقي بعث من يميزها عند الله من جمل الاستدراك ان
عنه قبل قتال بدر وجهين في مجادى الاخوة يرضون عواقرهم عليها فحاج من الطائف وكان في العير عبد الله بن الحضرة وثلاثة
معه فالتقوا بهم اقل يوم من رجب وهم يظنون من مجادى الاخوة فقتلوا عبد الله واستاروا اثنين من اصحابه واستاقوا العير فقاتل
فريد بن سقيل محمد صلى الله عليه واله الشهر الحرام شهر رايه فيه الحايث فخر رسول الله صلى الله عليه واله والاسارى وكتب فريد بن التقي في
عن القتال في الشهر الحرام تشييعا ونقل الله اذى دية بن الحضرة ويحتمل ان يراد الجنس فيشمل المديعة كما مر في سابق وهو دالة على
تحريم القتال فيه مطلقا لكن قيدت بما دل على حوا قتال من ابتداء القتال فيه ومن لا يرى له حرمته كما مر عليه عمل الاصحاب قال بعض العامة
انه كان حراما مطلقا ثم نسخ وقيل لعزيم بان لم ينسخ والفتنة التي يقتنون بها الناس عن الاسلام ويصدقونهم عن الدخول فيه كما فعلوا
في المستضعفين اكبرا ثم عند الله من القتل اي القتال في الشهر الحرام او القتل مطلقا كما اخبر سبطان عنهم انهم لا يزالون بهذه الصفة
بقائهم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا الى ذلك وعاينهم الشيطان على الاقنات من الذين والاخراج منه وذلك بالنسبة الى
من لم يثبتوا الايمان في قلبه ثم ذكر سبطان حال المرتد عن الدين بان من يرد عن دين الاسلام قام بيت بل ميت ويوافي دية وهو على
الكفر فاولئك جعلت عالم اي بطلت وصارت مكان لم تكن ولم يترتب عليها الاحكام في الدنيا كالطهارة والسلامة من القتل والسلب
والكفن والدفن في مقابر المسلمين ونحو ذلك مما يثبت للمسلمين ولم يحصل لهم الجزاء والثواب عليها اتيق في الاخرة لان شرط استحقاق
الثواب يوم القيمة الموافاة على الايمان كما هو صريح هذه الآية وخبرها ورواية ذرارة عن ابي جعفر قال من كان مؤمنا
فخرج ثم صابته فتة فكفر ثم تاب بحسب له كل عمل عمله ولا يبطل منه شيء وصححه يزيد بن مغيرة العجلي قال سالت ابا عبد الله عن رجل
خرج وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة فاصب متدين ثم من الله عليه فخرج هذا الامر يقضي بجهة الاسلام فقال يقضوا حله
فقال كل عمل عمله وهو في حال ضلاله ثم من الله عليه وعزته الولاية فانه يوجب عليه الازكية فانه وضعها في غير موضعها
لاهل الولاية واما الصلوة والحج والصيام فليس عليه قضاء وما رواه في اصول الكافي في الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال من
كان مؤمنا فعمل غيرا في ايمانه فاصابته فتة فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له وحسب بكل شيء كان عمله في ايمانه ولا يبطله الكفر فاما ما
كفره ونحو ذلك من الاخبار وعليه عمل الاصحاب وروى قال جماعة من العامة كالشافعي فعمل هذا يكون قوله ثم ومن كبريى الايمان فقد
خط عمله ونحوها ما هو مطلق مقيد بهذه الآية ونحوها وينفرد على ذلك ان ما وقع منهم من الاضلال حال الايمان كالطهارة و

في شرايطه كيفيته وقتها وشروطها

الصلوة والصوم والحج والزكاة وتحول ذلك ثم انما ثم عاد الى الايمان فلا يجبر عليه عادة شئ من تلك الافعال وان كان وقتها باقيا
لوقوعها مستحقة للشرائط وبذلك قال الاصحاب لا التحج فذكرها انا الشيخ خالف فيه وهو ضعيف ونقل عن جماعة من العامة منهم ابن
حنيفة القول بان نفس الردة منبذة للعلم وان لم يمت على الكفر وهذه الامة واجماع الضاربة بوجه طينة ويؤيده قوله ثم ان الله لا يضيع
عمل عامل منكم وقوله من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وتحول ذلك فماد دل على الجازاة بالعمل خرج عنه من واهه كافوا وبقي الاخر تحت المزمع
ثم انما الظاهر من مفهوم الامة قول التوبة من المرتد مطلقا سواء كان عن فطرة او ملة وقيل على ذلك اطلاق كثير من الروايات كرواية الحسن بن
محبوب عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله في الموت يستتاب فان تاب اقبل والا قتل والمرأة اذا ارتدت استسيت فان تاب
ورجعت والا قتل الحق وضيق عليها في جنتها ورواية جميل عن احمدها عليها السلام في رجل رجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب
والا قتل الحديث وتحول ذلك من الاخبار وهذا المذهب ينسب الى ظاهرنا بنحو وهو مذهب العامة والمشهور بين الاصحاب بان القتل
اي من حمل به امة واحدا بوجه مسلم لا يقبل توبته ولا يستتاب فيجب قتله وتبين منه ذوبته وتعد من عدة الوفاة وتقيم امواله
بل هذا هو المذهب عندهم ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن المرتد فقال من رغب عن
الاسلام وكفر بما انزل الله على محمد بعد اسلامه فلا توبته ولا يقبل توبته ولا يستتاب فان تاب رجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب
عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسين قال سألت عن مسلم تضرع اليه لايستتاب فقلت فضرعني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستتاب
فان رجع والا قتل وفي الصحيح عن الحسين بن سعيد قال قرات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا ع رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشك
وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل وفي الموقوف عن عمار الساباطي قال سمعت ابا عبد الله ع يقول كل مسلم يتر
مسلمين ارتد عن الاسلام ومحمد بن عبد الله بن توبة وكذا غيره فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وادواته بائنة منه يوم ارتد فلا تقرب من
ماله على ورشة وتشتد امره عدة الموتى عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يستتاب وتحول ذلك رواية عثمان بن حنيف عن جندب عن
ابي امير المؤمنين ع فقه الروايات مخالفة للروايات الاولى وطريق الجمع بينهما يتبين ان يكون ما ذكرنا من التخصيص فكيف بعضنا
بذلك فحق مقتدة الاطلاق الامة والاخبار المطلقة ويؤيده ان الامة وردت في مبدأ الاسلام ولم يبعد في ذلك الوقت فخر في فرض
الاطلاق الى الملى ولو جوب قتله لما منع من قبول توبته كما ورد فيمن سب النبي وما قيل من انه لا يقبل توبته بحسب الظاهر اما بما بينه
بين الله وذلك كما اذا لم يطعم عليه احدا ولم يقد على قتله او تأخر قتله وتاب فقبل توبته في هذه الحال وتصح عبادته ومثله
ويشابه على احواله ولكن لا يؤيده ذلك في حقه ويجوز ان يجتهد العقول عليها بعد انقضاء العدة بل عليها على احتمال المطلقة بائنة ويجوز ان يحد
عليها وهي عدة ضمنية خلاص ظاهرا لاخبارا المذكورة مع امكان حمل الاخبار الاولى على المقتية لواقعها العامة كما عرفت واما دلالة
الامة فهي من دلالة المفهوم وهو من قيل مفهوم الضميمة وقيل القول بانه لا يصح لمخاضة الاخبار المفصلة الدالة بتطوقها وان
من اطاع هواه في الارتداد عن الفطرة فقد وطن نفسه على الموت كافرا واختار العذاب الابدي والخلود الترمذي في جهنم وتبعد علمه
بالحال واختياره الضلال لا يلوم الانفس وقد يقال انه في هذه الحال لا يخرج عن درجة التكليف بالايمان والعبادة في حقه التكليف
موقوف على قبول التوبة والالكان تكليفا بالحال ولا معنى لقبول التوبة الا حصة عبادته وترتيب الجزاء والثواب الاخرى عليها ويمكن
ان يجاب بالمنع من التوقف لواقع التكليف في الوقت الذي كان المكلف فيه مستحقا للشرائط فيستمر بما يتخلل انما منع من حصة التكليف
اتماطر بعد ذلك وذلك من قبل المكلف نفسه واختياره الردة وما كان كذلك لا يصح للناحية وان صار ممنوع الازالة بحسن التكليف نظر
ذلك ويمكن ان يقال ان عبادته في هذه الحال تكون مجزية الا انها غير مقبولة اى لا يجازى عليها لان قبولها فرع قبول التوبة وحيث
انتهى حصة التكليف بما بدون وقت وظاهر ذلك في عدم قبول التوبة ظاهرا وباطنا ما رواه الشيخ عن جماعة عن ابي جندب ع في قوله
الله عز وجل ومن يقتل مؤمنا متقدا قال من قتل مؤمنا على دينه فذلك المتعد الذي قال الله في كتابه واحدا له هذا عظيم اثم لا رجل
يقع بينه وبين الرجل شئ فضربه بسيفه فيقتله قال ليس ذلك المتعد الذي قال الله عز وجل فان ارتد الامة على الخلود وظاهر هذا
شامل للشاب وغيره بالنسبة الى من قتل رجلا لا يمانه كما يقتضيه الخبر ما رواه في الصحيح عن جندب ع بن سنان وابن بكير عن ابي جند
الله ع قال سئل عن المؤمن يقتل مؤمنا متقدا الم توبة فقال ان قتل لا يمانه فلا توبة له الحديث ودواه فيمن لا يحضر العفة افيرو
صريح في نفي التوبة وموافقة ظاهر الامة وروشد اليه اية ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن ابي جندب ع في قوله لا توبة الا لذي

في شرايطه كيفيته وقتها وشروطها

الحاشية
من كتاب في
كتاب الزكاة

الزكاة من الثروة
التي هي في اليد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في نظم من و... في سر الكيفية...

ولا دبره اذا جعله بينه والمعنى لا تجعلوا ظهوركم قايلاً لهم اي لا تنهزوا في وقت القتال لئلا كان او نهذا ولا يمرضوا اخذكم من قايلاً منهم الا مقراً للقتال اي ناداكوا موقفاً وما تلا عنه لا يقصد الهزيمة بل طلباً للاضلع في القتال كان يقصد الغزاة الكثرة والصلح لامة حربية وعن مقابلة الرجح او الثمن او عن هابط الى حلو او طلب مشروباً وما كولا اضطر اليه او نحو ذلك قايلاً فيه الصلح للقتال ولا مقبلاً الى فئة اي الى جماعة اخرى من المسلمين يستجيبونها للقتال طيلة كانت او كثيرة بشرط صلاحيتها للاستعداد سواء كانت فترية او بعيدة الا ان يكون القبول الى البعيدة يخرجهم عن كونهم مقاتلين فانية تامل وانتصاها على الحال ويجوز ان يكون على الاستثناء من المولين اي لا رجلاً مقهراً او مقبلاً والاول اظهر فائدة بنصب من الله اي حمل غضبه واستحقاقه ورجع به وما واهجه ثم دبش المبشيرة قد يستفاد منها احكام **الاول** التقيد بالكفار ليدل على ما اوصاف الكفار كما تحزب من عبادة الاوثان والتمس والنجوم والذهب وكما مثل الكتاب من اليهود والنصارى والمجوس وكما لبغاة لانكارهم اعظم ضرر في الذين فخرهم بذلك عن حكم المسلمين كما يدل عليه قوله ثم وان نكثوا ايمانهم بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا انتم الكفر الآية ومولاه صلى الله عليه واله يا علي حارب ورسلك سلمي وغير ذلك قايلاً على خروجهم عن الاسلام ودخولهم في الكفر ويخرج من ذلك غير المكلف كالصبيان والمجانين ان قلنا ان الكفر هو التكذيب فلا يجوز قتلهم كما يدل عليه ايضاً قوله ثم اقلوا المشركين ولا تقاتلوا المسلمين يحكمهم الشيخ الفاني والشاء والدال على ذلك صريحنا اذ لا اخرى كقوله صلى الله عليه واله ولا تقتلوا مشركاً ولا صديقاً ولا امرأة ونحو ذلك من الاخبار **الثاني** عدم جواز الفرار وظاهرها العموم في جميع الافعال وفي كل الكفار وكل المسلمين كما دللت عليه الروايات من طريقها اليه عليهم السلام وعليه عمل الاصحاب وقبل انما كان ذلك يوم بدر وقتله في جميع البيان عن اكثر المفسرين قالوا لا بد ان يكون يومئذ فئة للمسلمين يجاز الفناء اليها فاما بعد ذلك فان المسلمين قد كثروا فبعضهم فئة لبعض وهو ضعيف **الثالث** عدم جواز القتل وان كان مطلقاً لكنه مقيد بما اذا لم يرد العدة على الضعف كما يدل عليه ما سياتي في درجتها قبل مجملها على طاعتها بالنسبة الى اهله عليهم السلام والحاضر من مع في الحرب ومن غيرهم من المؤمنين **الرابع** تضمينها الوعيد على الفرار بالتأويل على كونه من الكبار وقاية ذلك الاخبار ودوي بن ابوبه في الفتية عن عبد الرحمن بن كير عن ابي عبد الله ع قال الكبار يسع فينا الزلزل وبنا استحل الى ان قال واما الفرار من الزحف فقد اعطوا امير المؤمنين ع فيغيبهم طائفتين غير مكرهين ففرقوا عنه وخذلوه وعن عبد العظيم بن عبد الله الحسن ع عن ابي جعفر محمد بن علي الرضا ع عن ابيه عليهم السلام قال حرم الله الفرار من الزحف لما فيه من الوهن في الدين والاستحقاق بالارسل والائمة العادلة عليهم السلام وترك نصرهم على الاخذاء والعقوبة لهم على ارتكاب ما دعوا اليه من الاقارب والربوبية واطها العدل وترك الجور واما ما في الفتا والما في ذلك من جوء العدة على المسلمين وما يكون في ذلك من السبي والقتل وابطال حق الله عز وجل وغيره من الفتا **الخامس** هل هذا الحكم مختص بالجهاد مع الامام العادل او يشمل الدفاع عن النفس وعن بيضة الاسلام احتمالان واعلم ان في حكم هذه الآية قوله ثم في السورة المذكورة وايها الذين امنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله ذكراً كثيراً لكم يفتخرون في الاطلاق والتعبد وجوب الثبات والراد فئة من الكفار كما يدل عليه توجيه الخطاب الى المؤمنين حيث هو متال من مخالفتهم واعتبه بقوله واذكروا الحق للثبته على انهم لا يظفروا بالاخذاء والغنائم والغزو بذلك لا ينصر الله فليعلم ان يذكر الله ويستمدد به على ذلك يتما عند لقاء الصفين وافضل ان يدعوا بالما نور عنهم عليهم السلام ومنه ما روي عن النبي ع من الدعاء في ذلك الوقت اللهم منزل الكتاب ترخي الحساب مجري الحساب هازم الاحزاب يا صريح المكرهين يا مجيب المضطررين يا كاشف الكرب العظيم اكشف كربى وضيقى فانتك تعلم خالى وحال اصحابى فاكفى بقوتك عدوى **السادس** في السورة المذكورة وايها النبي ع المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بايهم قوم يقهقرون الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة تصار يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله ومع الصابرين القويين والخصيصة والعرض بمعنى وهو التزنيب والحق على النبي والمراد حب المؤمنين على الجهاد ببيان فوائد الله الدينية كالاهواز والغنائم والاخرية بالغوا بالدعوات العالية في الجنة وقوله ان يكن منكم الف وهو شرط في صورة الجهاد الا انه بمعنى الامر متصفاً للوحد للصابرين للقتال بالنصر من الله ثم على العدة وهو سبحانه لا يظف الميعاد ضيقه تقوية لغلوبه ونشاطه وحث على الاحكام والضرب عليه وبيان انه يحصل الوهن والقتل في الكفار عند اللقاة يتباهونهم لا يفقهون بما اخبر الله

في سر الكيفية...

في سر الكيفية...

في بيان الجهاد في حق الله ورسوله

وقد
التأويل
أنه قد
بالنظر
منه

في بيان الجهاد في حق الله ورسوله

وأمر ولا يستدقون به كما فعله المؤمنون بما أهداه الله لهم من الفوائد المترتبة على ذلك لما حصل لهم على كل حال أن غلبوا وأن غلبوا
وان قتلوا وان قتلوا ودسب ذلك لا يبالون بالحياة ويحسون العزات فاما الكفار فلا يحصل لهم النشاط الداعي الى الثبات كما
حصل للمؤمنين أو المعنى ان المؤمنين يعلمون بانهم انصار الله وعونه في المقاتلة بالكسب حقيقة هو الله ثم فكيف يقدم على مقتنا
وأنما يقدم على ذلك من لا يفقه ولا يعلم من المقاتلة والمغالبة بالفتح وهم الكفار وهذا التكليف انما يكون العشرين بما بين والما
بالف كان في مبدأ الاسلام ثم دفع ذلك عنهم بعد مدة بالاية الاخرى وهي قوله الان خفف الله عنكم الحج فحى وان كانت فرق
مع الاولى في المصنف متصلة بها في الكتابة فيه الا ان زمان نزولها مختلف وهو المعبر به بالفتح لا بالاداء وبذلك عليه
ما رواه في الكافي عن سعد بن صديق عن ابي عبد الله ع في حديث طويل يقول فيه اما علمتم ان الله عز وجل فرض على المؤمن
في اقل الامر ان يقاتل منهم الرجل عشرة من المشركين ليس له ان يولى وجهه عنهم ومن ولاهم يومئذ يره فقد تبوء مقعدة
التار ثم حوّلهم رخصة منهم فصار الرجل منهم عليه ان يقاتل رجلين من المشركين تخفيفا من الله عز وجل للمؤمنين ففتح الرجل
العشرة ووجه دفع ذلك ان الله علم ان ذلك يثقل على المسلمين وتغيرت المصلحة فخل ذلك ولائها كان في المسلمين قلة كلمتهم
بالجيم الاول ولما كثروا ففتح عنهم الى الحكم الثاني والمراد بالضعف هنا الضعف البدني وقبل ضعف البصيرة وذلك لان المسلمين في
ابتداء الامر لم يكونوا كاهلهم اقوياء البدن بل كان فيهم القوي والضعيف ولكن كانوا اقوياء البصيرة واليقين ولما كثروا المسلمون و
اختلفت من كانا ضعف بصيرة ويقينا نزل التحفيف والاول ظهر وقرئ ضعفا بضم الصاد وفتحها وهما لغتان فيه وقرئ ضعفا بضم
الجمع وروى التياشي في تفسيره عن فوات بن اخف عن بعض اصحابه عن امير المؤمنين ع انه قال ما نزل في الناس اذمة قط الا كان شيعو
فيها احسن حالا وهو قول الله الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ومقتضى الآية وجوب ثبوت الجمع لمثلية كالمائة للثلاثين ونحوها
فلو زاد الكفار على الضعف لم يجز الثبات وهل يلزم من ذلك وجوب ثبوت الواحد لاثنين قيل نعم وبه قال جماعة عن الاحاطاب وهو
لا يظهر وبذلك طلبه الحديث المذكور وما رواه الشيخ عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله ع قال كان يقول من فر من رجلين في الفساق
من الزحف فقد فر ومن فر من ثلاثة في القتال من الزحف فلم يفر ويؤثره انه يمكن ان يكون اية جوت على الغالب من ان المقاتلة انما تقع
بين الجمع من المسلمين والجمع من الكفار لا التقصيص بهذا العدد وذهب ابا جواز الفراد على ذلك لثقله بنظر الى ان جماعة المسلمين
اذا كانوا على النصف من المشركين بل زيادة وجب الثبات فان الهيئة الاجتماعية لها دخل في المقاومة ولا يلزم من ذلك وجوب ثبات
الواحد لاثنين فينتهي بالاصل السالم عن المعارض واما الروايتان فيجاب عنهما او بالضعف التند ثانيا انه يمكن جعلها على ما اذا كان
ذلك وقت المباداة في ضمن الجيش او على الاستجابة ولا يخفى ما في **الاول** قد عرفنا ان عدولها وجوب ثبات الجمع لمثلية
وانه لا يجب لو زاد على هذا فهل يجوز ان يملأ من مائة بطل مثلا عن مائة منيف وواحد لا يجوز بحمل الثاني لانه سبحانه صدد ذلك بالضعف
فيهم منه ان ليس المناط في ذلك العدد خاصة بل مع مقابلة الاوصاف فلا ضعف هنا فلا يجوز الفراد على هذا يجوز هرب ما من ضعف
من المسلمين من مائة بطل وفيه تأمل **الثاني** لو زاد العدد على الضعف وعلم بالجهز وجب الهرب لثقله بل في نفسه الى المهلكة وحكا
الحسين ع كانت يا من الله وحكم بالفتنة مع انه كان جبر متمكن من الفراد سيما في اشارة الى ذلك بقوله ولو ظن السلامة قيل ليجز
له القتال **ثالث** روى التياشي في تفسيره عن امير المؤمنين ع في حديث طويل يقول في اخوه وقدا كره على سعة ابي بكر مفضيا اللهم انك تعلم
ان النبوة صلى الله عليه واله قد قال ان تموا عشرين فجاهدوهم وهو قولك في كتابك ان يكون منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين قال ويصعب
هو قول اللهم فانهم لم يتموا عشرين حق قالها ثلثا ثم انصرف في هذه الرواية كلاله على وجوب جهاد المرتدين عن الاسلام وهو كذلك
دلالة على عدم وجوب الجهاد على ما نقص عن العشرين ويمكن ان يجاب بان العدد كان على مقدار المائتين فصاعدا كما يدل عليه الاقوال
وقوله ع ارتد الناس بعد رسول الله ع الا ملئت ولعل هذا الحكم خاسر له بمهدي عهده اليه رسول الله ع وان كانت اية منسوخة
فانهم **السابعة** في سورة التوبة يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقاموا بهم جهنم وبئس المصير فثبت
هذه الآية وما قبلها جهاد الكفار والشامل للانواع الثلاثة كما اشترط اليه ودلت عليه الروايات وقوى الشيخ عن حقن دماء عن ابي
عبد الله ع قال سأل رجل ابي عن حرب امير المؤمنين ع وكان السائل من عبيدنا قال له ابو جعفر ع بئس الله عملا حصل الله عليه والدية
اسلافك ثلث منها شاهدة لا تعد حجة بضم الح وباء وادها وادها حتى تطلع الشمس من مغربها فاذا طلع الشمس من

في شرط الوجوه وكيفية القتال وقتها

منها آمن الناس كلهم في ذلك اليوم فوعد لا يمنع فشا ايماها لم تكن امت من قبل وسيف منها مكفون وسيف منها مغنود مسلك
 حيزا وحكمه اليافا ما السيوف الثلاثة الشاهرة في سيف كل مشرك الرب قال الله تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم فمؤلا لا يقبل منهم
 الا القتل والدخول في الاسلام والسيف الثاني على اهل الذمة قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر الاية فهو لا يقبل منهم
 الا الجزية او القتل والسيف الثالث على مشركي الجحيم يعني الترك والخرز والديلم قال الله تعالى فمؤلا لا يقبل منهم الا الجزية او القتل
 لا يقبل منهم الا القتل والدخول في الاسلام ولا يحل لنا نكاحهم ما داموا في الحرب واما السيف المكفون على اهل البقي قال الله تعالى وان
 طائفتان من المؤمنين اقتتلوا او قوم منهن على غير الله قتلا فلو كان من المؤمنين من يقاتل بك
 على التا وبطل كما قلت على التزبل فمثل النبي من هو فقال هو خاف القتل يعني امير المؤمنين الى ان قال واما السيف المغنود فالسيف
 الذي يقام به القضاء قال الله تعالى النفس بالنفس الاية فسل الى ولهاء المقول وحكمه اليافا ما السيوف الثلاثة الشاهرة في سيف كل مشرك الرب
 جدهما او جدهما واحدا منها او شيئا من سيرة واحكامها فذكر بما انزل الله على محمد صلى الله عليه واله فقل هذا الخبر على اصناف من يجي
 فلما كان الصنف الثالث المذكور في هذه الرواية مواضعا للادلة الحكم صلات صنف من يجي جهاده ثلثة كذا ذكره الاخطاب بقى الكلام
 في جهاد المنافقين الذين تضمنتهم هذه الاية ولما قوت من اظهر الاسلام وكتم الكفر فيمكن ان يكون المراد بهم الصنف الثالث اعني اهل البقي
 ويدل عليه ما رواه علي بن ابراهيم في تفسير سورة التحريم بسنده عن سليمان الكاتب عن بعض اصحابه عن ابن جندب الله في قوله يا ايها
 النبي جاهد الكفار والمنافقين قال هكذا تزلت فجاهد رسول الله ص الكفار وجاهد على المنافقين فجاهد على جهاد رسول الله
 وروى الشيخ في الامالي باسناده الى ابن عباس قال لما تزلت يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين قال النبي صلى الله عليه واله
 العامة يعني الكفار وانه جبري لم يزلت يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين قال النبي صلى الله عليه واله لا يجزئنا الا مؤمن ولا
 يبغضنا الا منافق وقال في مجمع البيان روى في قوله اهل البيت عليهم السلام جاهد الكفار والمنافقين قالوا لان النبي لم يكن يقاتل المنافقين
 ولكن كان يتألفهم ولان المنافقين لا يظهرون الكفر علم الله بكفرهم لا يبيع قلوبهم اذا كانوا يظهرون الايمان ثم ذكر في سورة التحريم انه
 روى عن ابن جندب الله انه مر اجاهد الكفار والمنافقين قال ان رسول الله ص لم يقاتل منافقا قط ائما كان يتألفهم ويؤيده ما روى
 عنهم عليهم السلام انه لم يزل الله يضرب هذا الدين باقوام لا خلاف لهم وفي تفسير علي بن ابراهيم في قوله لا يقاتل النبي لم يجاهد المنافقين
 بالسيف ثم روى عن ابن جعفر قال جاهد الكفار والمنافقين بالزام الغرض وقتل عن ابن عباس ان جهاد الكفار بالسيف وجهاد المنافقين
 باللسان برهنا بما امة الحجة عليهم والوعظ فقل هذا يكون البدع وعترك خلاف الحق في حكم المنافقين وجوب جهادهم ويدل
 عليه قوله صلى الله عليه واله اذا ظهرت البدع في امة فقل للناس ان يظهر علمه ومن لم يفعل فليعلم انه لا امر بالنظر يكون
 بالقول والفعل **الثامنة** في السورة المذكورة قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر ولا يخرجون ما حرم الله عليهم و
 رسوله ولا يدعون من الدين اووا الكتاب حتى يخطوا الجحيم عن يد وهم صاغرون هذه الاية دالة على وجوب قتال اهل
 الكتاب كما تضمنتها الحديث المذكور وقد وصفهم الله بصفات اربع كل واحدة منها موجبة لقتالهم **الاولى** كونهم لا يؤمنون بالله
 في من الامر ذلك لانهم يعتقدون ان عبودهم على صفة جحش ان يكونوا موصوفين بها والله سبحانه وتعالى كونهم عن ابن جندب الله في قوله
 بن الله وهو ذلك ما اظهرنا في قوله ثم ائما المشركون بخس الاية فعبودهم اذا غير الله كما وصفهم بقوله سبحانه الله تعالى فمؤلا لا يقبل منهم
 هذه الاية على ما ذهب اليه الاخطاب من انه لا يجوز ان يكون في جملة الكفار من هو طارفا بالله وان اقربا للسان نعم يكون معتقدا
 لاحن علم وتز يلبها على كون المراد انهم بمنزلة من لا يؤمن بالله ولا يقرب في عظم الذنب خلاف الظاهر **الثانية** كونهم لا يؤمنون
 باليوم الاخر اي بالبث والنشور كما هو في قولهم لن نموتنا التا والابا اما بعد فدان **الثالثة** كونهم لا يخرجون ما حرم الله كك
 المحرمات واكل لحم الخنزير ونحو ذلك والمراد بالرسول نبينا ومجمل موسى وخمسة عليهم السلام جبري بالنبي وبدينه واول
 باشاعة غيروا وخالقوا **الرابعة** كونهم لا يدعون من الدين اي الاسلام الذي هو الحق الثابت للتاسخ للاديان اي لا يستقدن حق
 ذلك وهما سائل **الاولى** قوله من الذين ادوا الكتاب يخطا الجحيم كما قاله الاخطاب ويدل عليه ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن
 ابن عمر عن عاتبة بن مهران عن ابن جندب الله عن النبي ان قال ان ذمة الجوس مثل ذمة اليهود والنصارى فقال اقم اهل الكتاب
 عن ابن عمر عن عاتبة بن مهران عن ابن جندب الله قال اما ان الجوس كما يقال له خا ماست وفي رواية اخرى اسمهم بنهم ذاست وروى الشيخ عن ابن

في شرط الوجوه وكيفية القتال وقتها

في شرط الوجوه وكيفية القتال وقتها

في الزيادة والزيادة

الشيخ الفاضل في الدين والعلوم
الشيخ الفاضل في الدين والعلوم

فان

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

فانفسروا في الغنائم ولا

سُبْحَانَ
وَمَجْدُكَ
الْمَلَكُوتِ
الْعَلِيِّ

ولان ذلك احد الى مثلها فلم يقبله لاجل انك اما علمت انه بنى ورواية اخرى ان امير المؤمنين سئل عن المباداة بين الصغار
 بين اذن الامام قال لا باس به ولكن لا يطلب لك الا اذن الامام وطريق الجمع بين الاخبار واحد وجهين الاول حمل النهي على الكراهة وبه قال
 الاكثر والثاني في المنع من طلبها الا باذنه وجوازها مع طلب العدو بل جوازها مع **الحاشرة** في سورة المائدة يا ايها الذين آمنوا
 برزق منكم عن دينه منوق بالي الله يقوم بجهنم ويحيون اوله على المؤمنين عزة على الكافرين بجاهدون في سبيل الله ولا تخافون
 لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم قوله قد ذكر سبحانه في كتابه وما عجزت الارسول قد خلت من قبل الرسل
 ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم الآية والمراد ان تادم عن الدين كما تضمنت الخبر المشهور انه اذا نزل الناس بعد رسول الله لم
 ثلثة فتكون الآية المذكورة اخبار الزمان في حياة الرسول بما يقع بعده وانه صلى الله عليه واله فلهذا ذكر المفسرون ان الآية
 المذكورة فيها من الكاينات التي اخبر الله ثم عنها قبل وقوعها واختلوا فيمن وصف بهذه الصفات من هم فني بفسير على بن ابراهيم
 يا ايها الذين آمنوا الى قوله عزة على الكافرين قال هو مخاطبة لاصحاب رسول الله صلى الله عليه واله الذين غصبوا عهدهم وادخلوا في
 الله منوق بالي الله الآية نزل في القائم واصحابه وفي تفسير التياق من بن سنان عن سليمان بن مهران قال قاله لو ان اهل السماء والارض
 اجتمعوا على ان يحولوا هذا الامر من موضعه الذي وضعه الله فيه ما استطاعوا ولو ان الناس كفروا جميعا حتى لا يبقى احد جاء الله
 الامر باهل يكونون هم اهلهم ثم قال اما تمتع الله يقول يا ايها الذين آمنوا من يرتد اياته وذكر اكر اصحابنا ائمة امير المؤمنين ثم واصلها
 حنن قالوا التاكثير والمادقين ودوا ذلك عن عمار وحذيفة بن عباس قال في جميع البيان وهو المروي عن ابي جعفر
 وقد اشتهر عن علي بن ابي حمزة البصري والله ما قتل اهل هذه الآية حتى اليوم وتلاه هذه الآية في قوله ان التوبة وصفه بهذه الصفات
 المذكورة في الآية من نديه لفتح خبر بعد فراد من فر عن ذلك بقوله لا عطين الراية هذا رجلا يحب الله ورسوله كرا وغيره فادلا
 يرجع حتى يفتح الله على يديه ثم اعطاء الراية وفتح الله على يده واتصافه بالدين والتهول على المؤمنين والشد على الكافرين وفتحها
 في سبيل الله واقامة حدوده بحيث لا يخاف في الله لومة لائم قال لا يكره احد بل لا يداني في ذلك واتصف غيره بكونه فظا فليظ القلب
 بالجهنم في الحرب والافتة والطيس كما هو معلوم فلا يصح لذلك المنصب العظيم كما هو واضح لمن طلب الحق بالدليل وجانب متابعة الاباء
 والاهواء فالمراد هو من خالف رسول الله صلى الله عليه واله في وصيائه الذين جعلهم الله حجة على عباده واقامهم اعلاما لدينه فانكروهم حقهم وادان
 غير هذا هم وهم الذين اخبر الله عنهم بالردة كما اخبرنا ما في من يجاهد هم على ذلك وقد مضت على صلوات الله عليه سنيين
 فيها الجهاد لفقد الاخوان ثم وجهه بضما فجاهد حتى دعى فاجاب فلم يتمكن من بعده الاضي من ولاده صلوات الله عليه وسلم
 سون بالي الله بولده المهدي يقوم بهذه الصفات جملنا الله من اضارته واعوانه وسيظهر على الذين كرهه ولو كره المشركون
الحادية عشر سورة محمدية فاذا قيمتم الذين كفروا تضربوا رقاب حتى اذا اخفتموهم قتلوا الوفاق فاما ما بعد ذلك
 فداء حتى قطع الحرب واداء ذلك ولو شيا ما الله لانصرهم ولكن يسئلو بعضكم بعضا الذين قتلوا في سبيل الله قلن يصل
 انما لهم سبيلهم ويصلح باهم ويدخلهم الجنة عزهم اهل الخطاب للجماعة والحق للرسول والامام من بعده والمواد باللقا هنا اللقا
 في الحرب والمقاتلة وتضرب رقاب على من طعنهم وعلمكم ضربا الرقابا وقاضوا الرقاب ضربا فخذنا لفضل وقدم لمصدر
 واصيف الى المغول قصد للتاكيد والاختصار وهو كناية عن القتل على اي وجه كان كما هو جاري العادة في القتال بالرمح والبلل
 وغيرهما وليس المراد تخصيص ذلك بضرب الحق والاشنان يحقق بكثرة الجراح بحيث يصير من بذلك طاجرين عن المقاتلة وبكثرة
 القتل فيهم المضعفة لهم الكاسرة لشوكهم والوفان بالكسرة والفتح ما يوثق بكناية عن لاسرهم وقدا تقصيل لخاصة الامر
 على معنى اما آمنون جلهم متاوعفوا واما قتاد فهم بما ترون من مال وغيره وادار الحرب لانها اللان من لها من سلاح و
 جهة وبخود ذلك والاسناد مجاز في اهل الحرب والمراد انقضاء الحرب وانفسا لها فتكون حتى غاية اللين والفدا وقيل المراد
 بالادوار الا انهم اى يصنع اهل الحرب شوكهم وكهرهم بان ينسلوا ويدخلوا في الدين فقل هذا يكون حتى غاية لمجوع الاحكام
 المذكورة يعني انها تجري فيهم الى زوال دين الشرك بالكناية وتيدل على الاول خبر طلحة الذي سنده انه وعلى الثاني قوله
 في رواية حفص المذكورة ثلثة اسنياف شاهرة لا تمتد حتى تضع الحرب اوزارها ولن تضع الحرب اوزارها حتى تطلع الشمس من
 فان ذلك اشارة الى ظهور المهدي على الله فخره وعند ذلك يزول دين الشرك اذا عرف ذلك فهنا وانما الاولي مقف

ممكن
 حل هذا
 على المباداة بين
 مة لا يطلب لك
 بالخصوص اذ
 المراد المخرج الى
 ما بين الصغار
 ذلك ببيان
 الحان ف
 في رواية اخرى ان امير المؤمنين
 في قوله عزة على الكافرين

الكل
بفتح الكاف
ابى القليل
لتيق
منه

الذي يكون في ذل كما كان
مختلفا في الجاهلية

ثم نقل الله صلواته على من يرد من الرجال من ليس له عشرة يمنعون من الفتن في دينه وبره من كان له عشرة الشا في الامتحان
بالحق المذكور والمواد العلم بايمانهم هنا ما يثبت الظن ولهذا فضل بقوله الله اعلم بايمانهم اي هو المطلع على السرائر والعالم
بالحقائق وبجقيقة حالهم فانهم انما كلفتم بما يظهر لكم ولا تكلفون العلم بالواقع فاذا حصل لكم العلم بظاهر حالهم ولو من خواصها
على الحق المذكور فلا ترحصون الى الكفار اي يحرم عليكم جرحهم على ذلك والاستفاف على الارجاع بل يجب الممانعة والمدافعة
عنهم وهو يثبت ذوات الازواج وغيرهم وذلك لان الاسلام قطع الوصلة ورفع السلطان وارجاعهم يستلزم الوصلة والسلطان
غالبا بان يترقبوه ويترقبون منهم وذلك غير جائز كما اشار بقوله لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن والتكوار لبيان انه يحرم على
الكافر التزوج بالمسلمة ابتداء واستدامة ويكون معاقبا على ذلك عند الله كما عاقب بغيره من ارتكاب المحرمات لما ثبتت
تكليفهم بالفروع ويحرم على المسلمة ايض التزوج بالكافر ابتداء واستدامة وقيل الاول لبيان الفرقه وانساح حكم الزوجية والآخر
لمنع الاسترداد وقيل هو للتاكيد والمبالغة ورعاية المطابقة ومقتضاها انساح النكاح بمجرد الاسلام ولا يحتاج الى الطلاق
سواء كانت مدخولا بها ام لا وبذلك قال ابو حنيفة ومع ذلك لا يرى لها عدة الا ان تكون حاملا ومدتها صاحبنا انه ان كان
اسلامها قبل الدخول انقضت في الحال لانه لا عدة لها والوقوف استقره على انقضاء العدة فلواسم الزوج في شاتها فواحق بها هذا في
خير اهل الكتاب واما منهم فان كان المسلم الزوجة فالظاهر انها كذلك وان كان الزوج فالمشهور انه على نكاحه **الشا** مقتضى
الاية الرد على الازواج ما انفقوه عليهم من المهر خيره الا ان الاصل بخصوه بالمهر خاصة نظرا الى انه عوض البضع وقد منع منه
فترة طيلة كما هو مقتضى العدل دون الهبة والثقة فانه ليس بهذه المشابة وقد وافقنا على ذلك الشافعي في احد قوليه وانكره
العامية وحججه ان بضع المرأة ليس بمال يدخل في الامان حتى يبرده وانجابا انه اجتهاد في مقابلة النص لا تهجد ردة عنه
انه ردة مهر من جاءت مسلمة في صلح الخديبية وادعاء الشيخ لم يثبت ما يدل عليه مع مخالفته للاصل وظاهرها ايض ان الرد على من جاء
بطلبه من الازواج دون غيرهم من الاباء والاعمام والاخوة ونحوهم قال بعض العلماء ولا نعلم في ذلك خلافا وظاهرها ايض عموم
دفع المهر وان كان من المحرمات كالمهر الا ان الاصل بخصوه بالحل فلا يجب ان يدفع اليها ما انفق عليها من المحرمات ولا قيمته وان
قبضت منه خال كفرها وظاهرها ايض انه يجب فيه اليه سواء دخل بها او لم يدخل والخاطب بالدفع هم المسلمون فيكون الدفع
من بيت مال المسلمين لانه من المصالح للاسلام وقيل لا يجب به الامام ونائبه فلو قدمت بلدا ليس فيه الامام ولا نائبه فلا يجب
الدفع اليه وان منع من زوجته وهذا كله في زمن الهدنة وبدونها لا يدفع اليه شيء لانه حربي وما له في حرمه سوى **الرابع**
تضمنت جواز نكاح المسلمين المؤمنات المهاجرات لانساح نكاحهن الا انها ان كانت غير مدخول بها جاز ذلك في الحال والا
توقف جواز نكاحها على انقضاء العدة كما ترى وكذا على ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر قال ان اهل الكتاب جميع من له ذمة اذا اسلم احد الزوجين فيها على نكاحها وليس له ان يخرجها من دار الاسلام
الى غيرها ولا بيت متها ولكنة بايتها بالنهار واما المشركون مثل مشركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم الى انقضاء العدة فاذا انقضت
المرأة ثم اسلم الزوج قبل انقضائها فهي افرأه وان لم يسلم لا ينفك انقضائها العدة فدانته ولا يسبل لعلها وكذلك جميع
من لا ذمة له ولا ينفك المسلم ان يترجح يهودية ولا نصرانية وهو يحد حرة او امه وغير ذلك من الاخبار المروية عن اهل البيت
عليهم السلام وجواز نكاحهن مشروط بدفع المهر اليهن كغيرهن من المؤمنات كما اشار بقوله اذا اقيمتوهن اجورهن وصحي بهن
ما يقوم من جواز الانكاح بما دفع الى الازواج الكفار عن قبلهن وفي تفسير علي بن ابراهيم في قوله واقيموا قوم ما انفقوا يعني رد المسلمة
على زوجها اذا فاتهم بترجها المسلم وهو قوله ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا اتيتموهن اجورهن انتهى وظاهره ان المسلم
يدفع اليها القصدان وهي تدفع اليه زوجها الكافر ثم يترجها المسلم على ذلك **الخامس** في كماله امتسكوا بضم الكوا في نكاح
الكافرات والعصمة ما يمتك به من عقد او مللغة النكاح وسبق النكاح عصمة لانه لغة المنع والمرأة بالنكاح تكون ممنوعة
من غير زوجها وفيها دلالة على عدم جواز نكاح الكافرة مطلقا حرة وبينة وذمية دائما ومنقطعاً وبالملك وفي كثير من الاخبار دلالة
على ذلك قال علي بن ابراهيم في رواية ابي الجارود عن ابي جعفر في قوله ولا تمتكوا بضم الكوا في قوله من كانت هذه امرأة كافرة
يعني على غير ملية الاسلام وهو على ملية الاسلام فليمنع من عليها الاسلام فان قلت فهي امرأته والافهي بنية منه فهي الله فان

في بيان النكاح

في بيان النكاح

في بيان النكاح

في بيان النكاح

في ذكر أحكام متعلقين بها

بعضتها وفي الكافي عن زرارة عن أبي جعفر قال لا ينبغي نكاح أهل الكتاب طنة جعلت فداك وابن عمر بن الخطاب قال قوله ولا تمتسكوا
بعضكم الكوافرو في الحسن عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم قال هذه منسوخة
بقوله ولا تمتسكوا الكوافرو في رواية أخرى عن أبي الجارود عن أبي جعفر أنها منسوخة بقوله ولا تمتسكوا المشركات حتى يؤمنن ونحو ذلك
من الأخبار الدالة بطلانها على المنع من نكاح الكوافر وهما أخبار كثيرة دالة على جواز نكاح الكنائسية ومن ثم اختلف علماءنا في
الجمع بينهما فبعضهم قال لا يمنع مطلقا وتحمل الأخبار الدالة على الجواز على التقية وبعضهم حملها على المنع ومنع الدوام الاعتدالية
وبعضهم جواز المنع ومالك اليمين ومنع الدوام وبعضهم منع من ذلك مطلقا الاعتدالية وبعضهم قال لا يجوز مطلقا وحمل
المنع على الكراهة وأما نكاح غير الكنائسي فلا خلاف فيه عدم جوازه وهو مجمع عليه بين علماءنا وسيأتي الكلام فيه في محله انشاء الله
تعالى **السادس** من قوله واسئلوا ما انفقتم أي من مهورنا ثم التواني صرحنا إلى أد الشك والتحقق بالكفار مرتدات عن دين
الاسلام والأمر بالإباحة كما في قوله ولا يسئلوا أي الكفار ما انفقتما انفقوا على شأنهم المهاجرات كما مر بيانه والمراد بالكفار من كان له عهد
عقد ذلكم الإشارة إلى جميع ما ذكر من الأحكام في الآية يحكم بينكم جملة مستأنفة أو حال ثم بين أن ذلك لم يقتض حله بالمصالح الواجبة
لحكمة وتدبيره فيما فيه صلاحكم وقال علي بن إبراهيم في قوله واسئلوا ما انفقتم يعني إذا انحلت امرأة من المسلمين بالكفار دخل الكفار
أن يردوا على المسلم صداقها فان لم يفعل الكافر وغنم المسلمون غنيمة أخذ منها قبل الفدية صدق المرأة اللائحة بالكفار
وهذا هو معنى قوله وإن فاتكم النكاح وحاصل المعنى أنه إذا انفلت شئ من ذواجكم إلى الكفار الذين بينكم وبينهم عهد فاطلبوا
الصدقات فإن استنوا من ذلك فزروهم الكفار عقيب ذلك وأصبتم منهم غنيمة فاعطوا الذين ذهب ذواجهم الصداق من الغنيمة
فيل هو من العقبى أي الغنيمة وقيل من العقوبة أي أصبتموه في القتال بعقوبة حتى غنمتم وقرئ فاعقبتم وعقبتم بفتح العين
وعقبتم بفتح القاف ونفخها وكسرهما وروى في الملل بسند معتبر عن يونس عن بعض أصحابه عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
رجل لحضرت امرأته بالكفار وقد قال الله عز وجل في كتابه وإن فاتكم النكاح وحاصل المعنى أنه إذا انفلت شئ من ذواجكم إلى الكفار الذين بينكم وبينهم عهد فاطلبوا
امرأة أخرى غيرها حتى تزوجها فإذا تزوج امرأة أخرى غيرها فقل الإمام أن يطيئه مهر امرأته الثانية فأنه كيف صار المهر
يرد من على زوجها المهر بغير فعل منهم في ذهابها وعلى المؤمنين أن يردوا على زوجها ما اتفق عليها بما يصبها المؤمنين قال يرد الإمام
عليها صابوا من الكفار ولم يصبوا لأن علي الإمام أن يجرها من تحت يده وإن حضرت الغنيمة فله أن يسل كل نايبة توبه قبل الفدية
فإن بقي بعد ذلك شئ فتمه بينهم وإن لم يبق لهم شئ فلا شئ لهم فدل هذا الخبر أن المراد بالمعاقبة هي معاقبة زوجة أخرى وما يرد
على أن المراد بالكفار هم أهل العهد ما رواه أبو الجارود عن أبي جعفر وإن فاتكم شئ من ذواجكم فاطلبوا من الكفار من أهل عهدكم
فاسئلوهم صداقها وإن لم يصب من شأنهم شئ فاعطوهم صداقها ذلك حكم الله بينكم ونقل علي بن إبراهيم أن المراد بالكفار
الذين لا عهد بينكم وبينهم **الثانية** في التوبة المذكورة بإيائها النبي إذا جاءكم المؤمنات ببايعة على أن لا يشركن بالله شيئا
ولا يسفرن ولا يزينن ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بيهتان بغيره بين يديهن ولا يطينن ولا يصبينكم معروف فبايعة منهن
استغفرهن الله إن الله عفور رحيم روى في الكافي في الوثائق عن ابن عباس عن أبي عبد الله قال لما فتح رسول الله مكة متكبا على الأبواب
ثم حاة النساء ببايعة فأنزل الله عز وجل هذه الآية قالت هند أم الولد فندبتنا بهم صفارا وقلتم كبا وقاتلهم حكيم
بننا لحارث بن هشام وكانت عندكم ممة بن أبي جهل رسول الله ما ذلك المعروف الذي مرنا الله أن لا يصبينكم قال لا لطن
خلدا ولا تخشن وجهها ولا تشقن مشر ولا تشقن جيبا ولا تودن ثوبا ولا تدعين بويل جانيهين رسول الله ثم على هذا قالت رسول
الله كيف نبايعة قال اتقى أصابع النساء فابعد من ماء فادخل يد ثم أخرجها فقال ادخل أيديكن في هذا الماء فهي بايعة
وفي رواية أخرى ولا يخلفن عند قبر ولا يشترن مشرا وفي رواية أخرى صلى الله عليه واله فاحطه عليها السلام إذا مات فلا تخشن
على زوجها ولا ترخي على مشرا ولا تنادي بالويل ولا تقيني على بايعة ثم قال هذا هو المعروف الذي قال الله عز وجل في رواية أخرى
وقد شل عن قوله ولا يصبينكم في معروف قال هو ما فرض الله عليهم من العتلة والزكاة وما أمرهم به من خير والمراد بقتل الأولاد
مباشرة وتجبها ولو بشرها للقاء وقبل هو وأبناها والبيتان قيل هو الحاق الولد بزوجه وليس منه وكانت المرأة تلفظ الولد
فقول زوجها هذا ولدي وقيل هو أن تحمل به من الزنا وتسميه إلى زوجها لأن بطنها الذي يحمل بين يديها كما أن زوجها الذي

في تفسير قوله تعالى واسئلوا ما انفقتم

في الآية التي في سورة النور

ذكر
أنها
منسوخة
عن أبي
عليه السلام
في قوله
ولا يصبينكم
معرفة

في بيان الشرائع الشرعية
التي هي في الجهاد

قوله
منها الكوفة
جزء من ميثاق
بالتاء والتاء
من الباقين فثبتوا
بالتاء والتاء
بفتح الياء

في بيان الشرائع الشرعية
التي هي في الجهاد

بعد من بين رجلها والظان المراد الأعم من ذلك فيمثل ما يقتضيه بالبدن والرجلين واليدين والخصائر **الثالث في منونة**
النساء بإيها الذين آمنوا إذا صرتم في سبيل الله فبيئوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الجوهرة الدنيا فبيئنا الله
معاكم كثيرة كذلك كنتم من قبل من الله عليكم ميثاقنا أن الله كان بما تعلمون خبيراً حميداً وابن طامر السلم بغير الف والباءون الثلاثة
ومعناها وأحدثت مؤمناً أي مصداقاً بالاسلام عن قصد وأذعان وأتمأ قلها خوفاً والعرض المال كنتم من قبل أي كنتم كهاً وأفلتت
أظهرتم الاسلام قبل منكم والمخنة كنتم مستخفين بالاسلام خوفاً على انفسكم فبيئوا أي توقفوا وأطلبوا البيان من صاحب الشريعة وأعادها
للتأكيد وقرأ الكسائي بالتاء المنقطعة تلك والباءون بالتاء فوقها نقطتان وفي تفسير علي بن ابراهيم في قوله بإيها الذين آمنوا الآية
فأما نزلت لما رجع رسول الله من غزوة خيبر وبث أسامة بن زيد في خيل إلى بعض اليهود في حاجة فذلك ليدعوهم إلى الاسلام وكان
دجل من اليهود يقال له مرداس بن هنيك الفدكي في بعض القرى فلما احسن هيل رسول الله جمع اهله وماله وصار في حاجة إلى الجهاد
فأقبل يقول شهيدان لا اله الا الله وشهدان محمد رسول الله من فتر به أسامة بن زيد فطعن فقتله فلما رجع إلى رسول الله من
أخبره بذلك فقال له رسول الله من قتل وشهدان لا اله الا الله والي رسول الله فقال يا رسول الله ائتماها لها تنوداس من القتل
فقال رسول الله من قتل وشهدان لا اله الا الله والي رسول الله فقال يا رسول الله ائتماها لها تنوداس من القتل
يقابل أحد شهدان لا اله الا الله وأن محمد رسول الله فخلق عن امير المؤمنين في حروبه وأمر الله في ذلك ولا تقولوا لمن ألقى إليكم
السلام الآية وقيل كان امير الشريعة المقداد في الآية دلالة على ان الشهداء اذا قالها الكافر يحرق بها الدم والمال ويدل على ذلك
أخبار كثيرة ايقنتم فما علم ان اسلامه كان لا عن اعتقاد بل كان يتخلص به من القتل فانه لا يقبل منه كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه
وله في القتل المذكور ولا ما كان في نفسه علمت بل لا يبعد استفادته من قوله في الآية الشريفة فبيئوا الخ فاقوم ويدل على ذلك ايقنتم ما في
الشيخ عن جعفر بن رزق الله قال قدم إلى المتوكل رجل ضارب في امره فسلطه واراد ان يعقم عليه الحد فسلم فقال يحيى بن اكرم قد هممت
إيمانه مشركه وفعله وقال بعضهم يضرب تلك حدود وقال بعضهم يقتل به كذا وكذا فامر المتوكل بالكتاب إلى الحسن الثالث وسؤاله
ذلك فلما قدم الكتاب كتبته بين يدي حتى يموت فأنكر يحيى بن اكرم وأبكر فقهاء المسلمين قداماً وكروا هذا فيمن لنا بما أوجبت عليه الضرب حتى يموت فكتب بسم الله الرحمن
الرحيم فلما راوا بأسنا قالوا ائتما بالله وخذوا كفرننا بما كآبه مشركين فلم يكن ينفعهم إيمانهم الآية قال قمر به المتوكل فضرب حتى مات ولا
تدل على ذلك أسامة بن زيد حيث قصد ذلك مال الدنيا ولم يكن فعله الله وصدقه في الخلف عن حرب على من غيره مقبول لأنه قام الدليل
على وجوب الجهاد معه كما يجب مع رسول الله من كفت وقد سمع مقالة النبي من با على حرب حربي ومسلمة فيهما ايقنتم دلالة على جها
التي ثبت في الامور وعدم الجهاد فيها وطلب البيان حذراً من الخطأ والوقوع في المحرمات **أبج ح** سورة الانفال وان جحوا للسلام
لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم جحوا أي ما لوالا إلى السلم أي الصلح وتوكل الحرب فاجعها أي مل إليها وأنت الضمير لأن السلم بمنتهى
المسلمة والمصالحه قرأ أبو بكر بكسر السين والباءون بعضها دونه الكافي عن الحلبي عن ابي عبد الله في قوله عز وجل ان جحوا إلى السلم
فاجعها علمت ما السلم قال الذخيرة امرنا ونقل علي بن ابراهيم في تفسيره بديانة فزع أصحاب رسول الله من جن نظرنا إلى كثرة فخره
وقوته فأنزل الله عز وجل على رسوله فان جحوا إلى السلم فاجعها وتوكل على الله وقد علم الله انهم لا يجحون ولا يجيبون إلى السلم وإنما
اراد بذلك تطيب قلوب أصحاب النبي وقال في سورة الانفال قوله وان جحوا إلى السلم فاجعها وتوكل على الله وقد علم الله انه هو السميع
عوله ولا تقنوا وتدعوا إلى السلم وانتم الاعلون والله معكم وقيل عن ابن عباس انها منسوخة بقوله اقلوا المشركين وعن الحسن وقاد
انها منسوخة بقوله فاتوا الذين لا يؤمنون بالله وقيل انها ليست بمنسوخة لأن لايتين المذكورتين وثلاثي سنة في سورة براءة و
صالح رسول الله من اهل بخران بعدها صلحهم على الف حلقة الف في صفراء الف في رجب فترك على جواز المهادنة أي الصلح على ترك
مدة معينة بموضع وغير عوض لكن قيل ان ذلك مخصوص باهل الكتاب لا بقاطلها بقصته فيقال لا كراهتها جائزة مطلقاً وهو الأقوى ولذا
صلح الحديبية على ذلك ومثل صلح الحسن مع معاوية ثم ظاهر إطلاقها يقتضي جواز المهادنة على كل حال لكن خصها العلماء بما
إذا كان منها مصلحة للمسلمين ولا يبعد توجيه النسخ المذكور فيما نقله علي بن ابراهيم بكون المراد نسخ مقتضى إطلاقها لا نسخ الجواز
مطلقاً كما يشتر به قوله وانتم الاعلون أي ان المهادنة لا يجوز إذا كان في المسلمين قوة وفي الكفار ضعف سيما إذا خشي قوتهم و

في ذكر الحجة المتعلقة بالجهاد

اجتماعهم ان لم يبادرهم بالقتال فانه لا يجوز مهاذنتهم في هذه الحال بلا خلاف كما قاله في المنتهى وهي منوطه بنظر الامام انا بيه وقيل
 كان جوانها مبنيا على المصلحة فقد تكون واجبة مع الحاجة اليها وفيه صريح الاكرو وقال في التذكرة والمنتهى انها لا تجب بحال لعموم
 الامر بالقتال وليفعل الحسين ^م واجب بان الامر بالقتال مقتضى قوله ولا تلحقوا بالذين لم يقاتلوا فانه لا يفتكركم واما فضل الحسين فانه لم يعلم
 من ان المصلحة كانت في المهادنة وترك الحرب ولعله علم انه لو هادن يزيد لعنه الله لم يبق له وان امر الحق كان يضعف كثير ^{بجهد}
 بلمتس على الناس مع ان يزيد لعنه الله كان معلنا بها لغة الدين وملاها كابنه لعنه الله ومن هذا سانه لا يمنع ان يرى اما
 الحق وجوب جهاده وان علم انه يستند على انه في الوقت الذي تصدى للحرب لم يقبل طريق الى المهادنة كما يعلم من قوله لو ترك العطا
 لعنا ونام فان بن زيا لعنه الله كان غليظا في اخر اهل البيت عليهم السلام شديد العداوة لم يرتبما فعل بهما هو فوق القتل اغناقا
 مضاعفة وقدمت اشارة الى ذلك واعلم انه في الحال التي يكون في المسلمين ضعف وجاز لهم الهدنة لا تقدر مدة الهدنة بزمان بل تجوز
 ولو الى عشرين سنين اما لو كان فيهم قوة واقضت المصلحة الهدنة فانه لا يجوز الى سنة فافوضها بلا خلاف قال في طوق قال في المنتهى لا يجوز
 انجاها واستدل بقوله فاذا انسلخ الاسهم الحرم الالية وتجوز اربعة اشهر فادونها انجاها لقوله ثم براءة من الله ورسوله الى الذين
 عاهدتم من المشركين فينصوا في ارض لا بركة اشهر حيث اباح للمشركين السياحة في اربعة اشهر امين في هذه المدة اما ما بين الالية
 والسنة ففيه خلاف بين العلماء وتام الكلام في الاحكام والشروط في ذلك المذكور في الكتب الفقهية **الخامسة** في تنويع
 الحديد الذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء وعند ربيع دوى الشيخ عن ابي حصين عن سمع عن ابي بن الحسين عليه السلام
 يقول وذكر الشهداء قال فقال بعضنا في البطون وقال بعضنا الذي ياكله السمع وقال بعضنا في غير ذلك مما يذكر فيه الشهادة فقال
 انسان ما كنت اري ان الشهيد الامن قتله نسيب الله فقال علي بن الحسين عليه السلام ان الشهداء اذا القليل ثم قرأ هذا الآية قال هذا
 لنا ولشيعتنا وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال من قتل دون مظلمة فهو شهيد وبهذا الاسناد عن ابي مريم عن
 ابي جعفر قال قال رسول الله من قتل دون مظلمة فهو شهيد ثم قال بابا مريم هل تدري ما دون مظلمة قلت جلت ذالك الرب
 يقتل دون اهله ودون ماله واشباه ذلك فقال بابا مريم ان من الفقه عرفان الحق وفي خبر اخر من اعتدى عليه في صدقة ماله فقال
 قتل فهو شهيد وفي الصحيح عن الحسن بن ابي العلاء سالت ابا عبد الله عن الرجل يقتل دون ماله فقال قال رسول الله من
 قتل دون ماله فهو بمنزلة الشهيد فقلنا لا ايقاقل افضل فقال ان لم يقاقل فلا بأس اما ان انا لو كنت لم اقاتل وتركه وفي بعض الاخبار
 اذا مات المؤمن على فراشه فهو شهيد والخبار في نحو ذلك كثيرة وجملته الكلام في المقاتلة انه ان كان مطلوب العدو اخذ المالا فالتقا
 جارية وهي مع ظن السلامة واجبة ويظهر من المحقق في وجوب القول بالوجوب والامتنع وهو بل قد يكون محرمة اذا خشي الهلاك لقوله
 لا تقاتلوا ولا تلحقوا بالذين لم يقاتلوا فانه لا يفتكركم الى التهلكة وان كان مطلوبه النفس فجب المقاتلة دفاعا وسيأتي في الذيات اشارة الى ذلك انشاء الله تعالى
 واعلم ان الشهيد المقتول في الجهاد احكاما خاصة به فانه لا يستباح لا يكتف بل يدفن بشا به ونحو ذلك مما هو مذكور في الكتب الفقهية
 واما غيره فشارك له في الثواب الجملة دون بقية الاحكام **السادسة** في سورة الانفال واحكامها ما استطعتم من قوة
 ومن رباط الخيل ترهبون به عداكم وذكر اخر من رزقهم لاسلحوا ثم الله يعلمهم وما شفيع لمن ثوى في سبيل الله وقوله
 وانهم لا يظلمون الاعداء والاستعداد بمقتضى قوله من قوة المراد ما يكون سببا للاقتتال من اعداء من اعداء الحرب ودوى في الكا
 من عبد الله بن المغيرة دفعه قال قال رسول الله من في قول الله ثم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية قال الرزق ودواه في مجمع
 البيان عن عتبة بن عاصم عن النبي ثم ودواه في العفة اقم عنه وفي رواية اخرى قال من من الخضب بالسواد وعن الصادق عليه السلام
 ان الخضب بالسواد انى للشاء ومهاجرة للعدو في تفسير علي بن ابراهيم قال السراح وفي تفسير المياشي عن ابي عبد الله قال سعة
 ورس في الجمع دوى من النبي ثم انه قال رتبوا الخيل فان ظهورها لكم عز واجواها كن ودوى في الكافي عن ابن طبرقور
 قال سألني ابو الحسن في شيء تركت حمارا فقال بكم ائتمت قلت ثلثة عشر دينا فقال ان هذا هو السرق ان شئني حمارا ثلثة
 عشر دينار او تدع برذنا قلت باستدنى ان مؤنة البرذون اكثر من مؤنة الحمار فقال الذي يؤن الحمار يؤن البرذون اما قلتم ان مؤنة
 ان ربطا دابة متوقفا به او يضيظ به رقدنا وهو منسوب الى انا والله ذمة وشيخ صدقه وبلغه امله وكان عونا على حوائجهم
 ترهبون حال من يغير احدوا او من قوة ونباط الخيل والصفة لها افراد الصغار لان المراد بها سببا لانقضالها ويجوز ان يكون المراد

في غير ذلك من الجهاد

في غير ذلك من الجهاد

في عمل مضى على التعليل وقد استدل بهذه الآية على استحباب الرابطة في الثور وحد من هجوم العدو على بيضة الاسلام ولعله قوله وما
تتفقوا الخ اشارة الى ذلك ويدل على ذلك صريح ما رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن مسلم ورواه عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
قال الرابطة ثلثة ايام واكثر اربعون يوما فاذا جاء وزد ذلك فوجهها ودعوى ذلك من الاخبار وقد يستدل على ذلك ايضا بقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اصبروا وصابروا وصابطوا الآية في اعيان الثور والطرق التي يخشى منها الهجوم على الاسلام وروى في الكافي
عن ابان بن ابي مسافر عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا وصابطوا على المصاب
رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قال صابروا على المصاب وفي خبر اخر من صبر على المكاره في الدنيا دخل الجنة وقد ذكرنا
سابقا بعض الاخبار في بيان الصبر وان يكون على فعل الطاعات ايضا ويجوز ان تحمل المصاهرة هنا على ما يؤول المصاهرة على محام
الهُوى والمقاساة للحرب الثبات على مكافاة شدايدها ورابطوا انفسكم على ذلك وعلى ما يراى الطاعات لما روى عنه صلى الله
عليه واله انه قال من الرابطة انظار الصلوة بعد الصلوة وروى في ايض عن ابي عبد الله ع في قوله تعالى اصبروا الآية فاصبروا
على الفريضة وعن ابي السباع ع قال اصبروا على الفريضة وصابروا على المصاب ورابطوا على الائمة وفي معنى الاخبار
عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال اصبروا على المصاب صابروا على الفتن ورابطوا على من يقتلون به في تفسير الامثالي عن بعض السلف
قال قلت لابي عبد الله ع تبقى الارض يوما بغير عالم منكم فيقول الناس ايه فقال لا ايبدا الله بابا يوسف لا تخلوا الارض بغير عالم منها
ظاهرا يفرج الناس ايه في خلاصهم وخلاصهم فان ذلك لم يكن في كتاب الله قال الله يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا وصابطوا
دينكم وصابروا وعدكم من يخالفكم ورابطوا امامكم واتقوا الله فيما امرتكم به وافترست عليكم وفي رواية اخرى اصبروا على الاذى
فينا وصابروا وعدكم مع وليكم ورابطوا على المقام وفي اخرى اصبروا على المصائب وصابروا على الفتن ورابطوا على الائمة وروى
الله يقول مراد المعروف وانفوا عن المنكر والاخبار الواردة بهذا المضمون كثيرة مشتملة على خلاف في جوازها في حال ظهور
الامام مع تمكنه وكونه صاحب السلطنة واما في حال الغيبة واهم الثمك فيه خلاف فذهب اكره الاصحاب الى الجواز اذ لم يظفر
بالسوء ولان الغيبة فيها حفظ بيضة الاسلام فيستمر الحكم فيها ولا ينافي جهاد حتى يشترط فيها الامام وذهب الشيخ الى المنع
رواه عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله ع جعلت فداك ما تقول في هؤلاء الذين يقتلون في هذه الثور قال فقال الويل
يقتلون قتلة في الدنيا وقللة في الآخرة والله ما الشهاد الا شيعتنا ولو ما نوا على فرسهم وفي الصحيح عن علي بن مهران قال كتب
رجل من بني هاشم الى ابي جعفر الثاني ع اني كنت نذرت نذرا منذ سنين ان اخرج الى ساحل من سواحل البحر الى احيثما ياربطيني
المنظورة نحو رابطيني بحدية وغيرها من سواحل البحر افرى جعلت فداك يخاطبني بلزمني الوفاء به ولا يلزمني واقدى الخروج الى
ذلك بشئ من ابواب البر لا يصير اليه انشاء الله فكتب بخطه وقرأ ان كان سمع منك فذلك احد من الخالفين فالوفاء به ان كنت
شعته والا فاصرف ما وبت من ذلك في ابواب البر وفقنا واياك لما يجب ويرضى وفي الصحيح عن يونس قال سأل رجل ابا عبد الله ع في
انا حاضر فقال له جعلت فداك ان رجلا من مواليك بلغني ان رجلا يبطي سيفا وغرزا في السيل فاما فاخذها منه ثم لقيه اصحابه فقتلوه
ان السيل مع هؤلاء لا يجوز دأموه برحما قال فليقتل قال فطلب الرجل فلم يجد وقيل له قد قضي الرجل قال فليربط ولا يمت
قلت مثل فزدين وعقلان والديلم وما اشبه هذه الثور قال نعم قال فان جاء العدو الى الموضع الذي هو فيه مرابط كيف يصنع قال
يقا تل عن بيضة الاسلام قال يجاهد قال لا الا ان يخاف على ذراري المسلمين قلت اربك لو ان الروم دخلوا على المسلمين لم يمنع لهم
ان يمنعوهم قال يربط ولا يقا تل فان خاف على بيضة الاسلام والمسلمين فاقبل فيكون قتاله لنفسه لا للسلطان لان في دؤوس الامم
دؤوس ذكر محمد صلى الله عليه واله قوله تعالى لا يبينهم به فيكون الاستثناء متصلا ويحمل ان يكون المعنى انه لا يجوز له الجهاد
لانه لا يكون الامم الحق ولكن يقصد بذلك الدفاع عن ذراري المسلمين فالاستثناء منقطع وفي هذه الاخبار دلالة واضحة على
مرجعية الرابطة مع غير امام الحق بل عدم جوازها وحملها على كون الثمى متوجها الى من قصد بذلك متونة السلطان وحفظ ملكته
مكن الا انه لا يجوز من بعد قوله واخرين من دؤوس لا يبعد ان تكون الاشارة بذلك الى المناضلين والبيعة السابعة في حق
الامم ان الذين توفاهم الملكة ظاهري ائمتهم قالوا ائمتهم قالوا كما استضعفون في الارض قالوا لم تكن ارض الله واسعة متناهية
فيها اقلكت قالوا ائمتهم دؤوس مصير الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون جيلة ولا يمدون سبيلا

في قوله الرابطة وكيفية

في قوله الرابطة وكيفية

في قوله الرابطة وكيفية

في ذكر احكام معتقديهم

بحسب الله ان يفتوحهم نسبة التوقي الى الملكة لانهم اعوان ملك الموت الذي هو عزرايل وهو يقبضها ثم يسلها اليه ثم يتم
 ينسب اليه ثم والى الملك كما رواه ابن بابويه في كتابه وقطبا الى حال عن المفعول اي انهم ظلموا انفسهم حيث تركوا العمل والطاعة وعللوا
 بعدم التمكن غير مقبول لتمكنهم من الهجرة فذلك لا يبرهن على وجوب الهجرة وبذلك على ذلك اي قوله ثم باعبادى ان ارضي واستغناي
 فاصبرون اي لا عند ذلك في ترك الطاعة لتمكنكم من الهجرة الى ارض يمكنكم فيها اظهار الايمان والاحلاص في العبادة وقال الصادق
 عليه السلام معناه اذ عصي الله في ارض انت فيها فخرج منها الى غيرها ويدل على رجحان الهجرة اي قوله ثم ومن يخرج من بيته مهاجرا
 الى الله ورسوله ثم يذكر الموت فقد وقع اجرة على الله وكان الله غفورا رحيما ويدل على وجوبها اي قوله ما روى عن النبي
 قال لا اتي من كل مسلم نزل مع مشرك في دار الحرب ونحو ذلك من الاخبار والحكم بوجوب الهجرة من بلاد الشرك التي لا يمكن
 فيها اقامة شعائر الاسلام مستمر لمؤم الادلة ووجود المقضي وهو الكفر الذي يجر عنه عن اظهار شعائر الاسلام وبذلك
 صرح في المتن والقواعد وغيره من علمائنا وما نقل من ان سبب التزول هو ان جماعة من اهل مكة اسلموا ولم يهاجروا فلا
 يختص الصلوات واما ما روى من ان قال لا هجرة بعد الفتح فبعد تسليم حصته يجب ان المراد في الكمال والمساواة في الاجور والنوا
 لمن هاجروا قبل الفتح كما في قوله ثم لا يستوي منكم من اتقى قبل الفتح وقالوا ذلك اعظم درجة من الذين امنوا من بعد الفتح وبذلك
 ان يجاب اي قوله بان المراد لا هجرة واجبة لاهل مكة بعد فتحها ودخول اهلها في الاسلام ومثل كل بلاد تقع من بلاد الشرك ويدخل اهلها
 في الاسلام طوعا فانه لا يجب الهجرة منها لزوال المقضي والمراد في لزوم الهجرة الى المدينة فانه بعد الفتح قوت شوكة الاسلام
 حلت اركانها وهما فواتها **الاول** الذين توفيقهم الملكة الخ قيل انهم قيس بن الحاك بن المعيرة والحرب بن ربيعة وقيس بن
 الوليد وابو الحاصن بن مينة وعلي بن امية ورواه ابو الجارود عن ابي جعفر وفي تفسير علي بن ابراهيم قال انها نزلت فيمن اعترل
 المؤمنين ثم ولم يقاتل معه فقالت لهم الملكة عند الموت فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض اي لم نعلم مع من الحق فقال الله لم تكن
 ارض الله واسعة فهاجروا فيها اي دين الله وكتاب الله واسع فتنظروا فيه فاولئك ما وهم جهنم وساءت مصيرا وروى عن علي بن
 الحسين عليه السلام قال قال امير المؤمنين في الارض سيرة حسنة عام الحراب منها اربعة اربعة والعشرين منها سيرة حسنة **الثاني**
 قد استدلت بعض الاصحاب بهذه الآية ونحوها على وجوب المهاجرة عن بلاد لا يمكن فيها اقامة شعائر الله الايمان وهو ما
 به قوله تجب المهاجرة عن بلاد النقيصة ويدل على ذلك الحلاق الحديث المذكور عن الصادق واما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم
 عن الصادق في رجل اجنب ولم يجد الا التلج او ماء جامدا قال يتيم بدولا اري ان يعود الى هذه الارض التي توقي دونه حيث
 انتهى عن العود اليها يكونها موقفة لديه في جزر الاحكام ولهذا القول مؤيدات كثيرة فان قيل ودعت الاخبار بالنقيصة والحد
 عليها ومقتضى ذلك عدم لزوم المهاجرة بل مقتضى ما رواه في الغيبة عنه من قوله ان استطعتم ان تكونوا الخطباء والمؤذنين
 فافعلوا الحديث رجحان مجاورة اهل الخلاف ومعاشرتهم قلت يمكن ان يجاب بان ذلك عند عدم التمكن من المهاجرة كما هو مقرر
 من احوال المؤمنين في اكر الامان فانهم لا يستطيعون حيلة لعلوم الهوى عجل الله لنا الفرج وسهل الخرج **الثالث**
 اهل الشؤى المذكورون لا يجب عليهم الهجرة لوجود العذر بالمرض والفقير ونحو ذلك من الاسباب والذي دل عليه النصوص
 الواردة عن اهل البيت عليهم السلام ان المراد ضعفاء العقول الذين ليس لهم قوة مفرضة وفطنة يعرفون بها الايمان ولا كفر كما
 ومن كان عقله مثله من الرجال والنساء وروى في معالي الاخبار في الصحيح عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي جعفر انه قال في المستضعفين
 الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا لا يستطيعون حيلة فيدخلون في الكفر ولا يهتدون سبيلا الى الحق فيدخلون فيه فولا
 الكفر والايان في شئ وفي جوارح لا يستطيعون حيلة الى النصب فيضون ولا يهتدون سبيلا الى الحق فيدخلون فيه فولا
 يدخلون الجنة باعمال حسنة واجتباب الهادم التي نهى الله عز وجل عنها ولا يبالون منازل الارواح في جوارح لا يستطيع الكفر
 فيكفروا ولا يهتدون سبيلا الايمان فيؤمنون والصبيان ومن كان من الرجال والنساء على مثل عقول الصبيان ممنوع عنهم العلم ومن
 نفسيهما متى من بلان بن خالد عن ابي جعفر قال مثلك من المستضعفين فقال البلاء في خدورها والخدم تقول لها احمل
 فلا تدري الا ما طلت لها والجليب الذي لا يدري الا ما طلت له والكبير القاني والصبي الصغير فولا المستضعفون وفي نهج
 البلافة لا يقع انهم المستضعفون على من بلغت فيه منها اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى اذ لا يدرى

في الصحيحين

في الصحيحين

في الصحيحين

يرون الاختلاف فاذا عرفنا الاختلاف فليس بضعيف والاخبار بهذا المعنى كثيرة وقال في الذكرى المستضعف هو الذي لا يعرف الحق ولا
يعاند فيه ولا هو الى احد بينه وحكي عن المفيد في الغيبة انه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراء وقال ابن ادريس هو الذي
لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يقصر اهل الفضل على اعتقادهم وهذه المذاهب متقاربة وقيل انه الذي لا يعرف الحق
الحق وان اعتقده قال الشيخ حلي في شرح المواعد وهذا فاسدان من الاعتقاد معتقدا امامية فهو مؤمن اجاحا وان لم يعرف
الدليل القضيلى ونحوه قال في رد المحتار الخ بعث من خرج مهاجرا الى الله ودسوله صلى الله عليه واله يثمل من مخرج
لمعرفة امام الحق وطلب الدين والثقة فيه والنجاة والزيارات ونحوها مما يقصد بالذهاب اليه امتثال امر الله عز وجل ودفع الكفار
عن عباده الاحل قال سالت ابا عبد الله ع عن قول العامة ان رسول الله ص قال من مات ولمسلم له امام مات ميتة جاهلية قال
الحق والله قلت فان اماما هلك ودجل بخراسان لا يعلم من وصيته لم يسمع ذلك قال لا يسمع ان الامام اذا هلك فستجوز وصية
حلي من معرفته في البلدة حتى المقرح من ليس بمختصة اذا بلغهم ان الله عز وجل يقول فلو لا نفر الاية قلت ففروم فهلك بعضهم قبل
ان يصل فيعلم قال قال الله عز وجل يقول ومن يخرج الاية الحديث وفي وصية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ص قلت له ابيع النكاح
اذا مات العالم ان لا يعرفوا الذي بعده فقال اما اهل هذه البلدة فلا يبيع المدينة واما غيرها من البلدان فيقد يسيرهم ان الله يقول وما
كان المؤمنون ليفروا كافة فلو لا نفر الاية قلت ادبت من مات في ذلك فقال هو بمنزلة من خرج من بيته مهاجرا الى الله عز وجل
حجرا الى الله عز وجل قال رسول الله ص من ادى مكة حاجا ولم يزد الى المدينة جوفته يوم القيمة ومن اتى ذنبا
فجبت له شفاعتي ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة ومن مات في احد الحرمين مكة والمدينة لم يرض ولم يحاسب من مات بها
الى الله ثم حشره الله يوم القيمة مع اصحاب بدر وفي جميع البيان رد عن النبي ص انه قال من فر بدينه من ارض الى ارض وان كان
شبرا من الارض استوجب الجنة وكان رفيق ابراهيم ومحمد صلى الله عليه عليهما **الثامنة** في سورة النحل من كفر بالله من بعد ايمان
الا من اكرم وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرع بالكفر صدرا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم من كفر بالله ولكن من شرع
كالبيان له وجعله فعليه غضب من الله على الرفع جرحه وحقق دخول الفاء لتضمن البتة معنى الشرط والامن اكرم مستثنى من ذلك وحاصل
المعنى ان الكفر والايمان ليسا من افعال اللسان بل هما من افعال القلب رد في الكافي عن ابي عمرو التميمي عن ابي عبد الله ص انه قال
اقام فرض الله على القلب من الايمان فالقرار والمعرفة والعقد والرضا والتسليم بان لا اله الا الله وحده لا شريك له والهاو
لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وان محمد عبده ورسوله والافراد بما جاء به من عند الله من نبي او كتاب فذلك ما فرض الله على القلب
من الاقرار والمعرفة وهو عمله وهو قول الله الامن اكرم وقلبه الاية وهو ذلك رد في الفقيه عن امير المؤمنين ع في وصية لابنه
محمد بن الحنفية والاية نزلت في عمار وذلك ان جماعة من اهل مكة استلموا ثم قتلوا فارتد بعضهم طوطا وبعضهم اكره وهو عمار وابوه ياسر
وبقيته وصهيب وبلال اما سميت فربط بين يميني وقلبيها بحرية وقيل لها انك اسلمت طلبا للرجال وقتل ياسر معها واما
عمار فاعطاهم بلسانه ما ارادوا منه ونجاست النبي ص ورواه عنه وذكر اهلهم بخير فالاية دالة على جواز ذلك ونحوه في هذه الحالة
بل ارجحه عند خوف القتل ويذكر على ذلك ما رواه العياشي في تفسيره عن معمر بن يحيى بن سالم قال قلت لابي جعفر ع ان اهل
الكوفة يرون عن علي ع انه قال استدعون الى سبي البراء متى فان دعيت الى سبي فسبوني وان دعيت الى البراء متى فلا تسبوني
فان علي بن محمد ع فقال ابو جعفر ع ما اكرم ما يكذبون علي ع انما قال استدعون الى سبي والبراء متى فان دعيت الى سبي
فسبوني وان دعيت الى البراء فاني علي بن محمد ع ولم يقل فلا تسبوني متى قال قلت جلت ذلك فان اراد الرجل يمضي على القتال
لا يترأف قال لا والله على الذي مضى عليه عمار يقول الامن اكرم وقلبه مطمئن بالايمان وفي الكافي عن سعد بن زرارة عن ابي
الله ع نحوه وفيه قال له السائل رايت ان اخا القتل دون البراء فقال والله ما ذاك عليه وما له الا ما مضى عليه عمار بن ياسر
حيث اكره اهل مكة وقلبه مطمئن بالايمان فانزل الله فيه الامن اكرم الاية فقال له النبي ع واما حاد واضد فقد نزل عندك
وامر ان تتودان حادوا فان قيل قد يستفاد من هذين الخبرين ونحوهما عدم جواز اختيار القتل في هذه الحال ويذكر عليه انه هو
قوله ع ولا تلقوا بايديكم الى القتل فلو لم يرد جرحه بالامر بالقتل وانها هي التي قلت يمكن حمل ذلك كله على
الخصلة والجواز من باب الثقة والرافعة والموضحة لا الوجوب كما يرد عليه العياشي في تفسيره عن ابي عبد الله ع قال قال قصصا من الرافعة

في بيان الرافعة

في بيان الرافعة

في بيان الرافعة

كتاب الامم والمعروف والمنكر

احبا اليك ام البراءة من اجل فقال الرخصة احب الي اما سمعت قول الله في جهاد الامم اكره الاية وهذا ظاهره عدم الوجوب كما هو متفق
 صيغة التفضيل وما رواه في الكافي عن عبد الله بن عطاء قال قلت لابي جعفر رجلا من اهل الكوفة اخذا فقتلها ابراهيم من المؤمنين
 فمرا واحدا منهما وابي الاخر فقتل سبيل الذي برأ وقاتل الاخر فقال اما الذي برأ فمرا فقتل في سنة واما الذي لم يبرأ فمرا فقتل في سنة
 الجنة وما رواه في الحسن عن محمد بن مروان قال قال ابو عبد الله ما منع ميتهم من النقية فوالله لقد علم ان هذه الاية تزل في جهاد
 واصحابه الامم اكره الاية فان ميتهم من كبار التابعين وخوفا من المؤمنين مع علمه بالحكم وقدم على القتل ولو كان ترك النقية في
 مثله غير جائز لكان من اهل النار حيث اني بنفسه الى التهلكة وليس كذلك كما هو واضح وكذا ما نقل من حكاية بين السكيت واضربته
 قتل من جهة التشيع وعدم استعمال النقية ومن ثم قيل ان اختيار القتل في هذه الحال افضل لان في ترك النقية اعراضا للدين و
 له وقد ظهر من الاية الكريمة على جواز النقية في الجملة والاعراض الواردة بذلك من طريق اهل البيت صلوات الله عليهم مستغفلة
 جدا فروي في الكافي في الحسن عن هشام بن سالم وحضره عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل اولئك يؤتون اجرهم مرتين بما صبروا
 قال بما صبروا على النقية ويددون بالحسنة السنية قال الحسنة النقية والسنية الاذاعة وفي خبر اخر عنه قال سمعت ابا عبد الله
 في النقية ولا دين لمن لا نقية له وفي اخر النقية من المؤمنين وعونه وفي اخر عن ابي جعفر النقية في كل شيء يضطر اليه من ادم فدا له
 الله له وعونه لئلا يجمع الامامية وانكرها اكثر اهل الخلاف وتجهت انهما نفاق لتضمنها اظهارا من ابطالان خلافا ولا يها لوجها
 الجاهل على الانبياء اظهارا وكلمة الكفر النقية فالادام كما للمروم في ابطالان وهي حجة ضعيفة جدا لما ذكرنا من الدليل ولان النفاق
 ابطالان الكفر واعتقاده والنقية ابطالان الايمان واعتقاده فالفرق بينهما واضح وعدم جوازها على الانبياء من حيث انهم ارسلوا
 باعلان الدعوة الى الاسلام فهو خارج بالاجماع واصحابنا قفوا النقية الى ثلاثة اقسام الاول حرام وهو في الدعاء فانه لا نقية
 فيها فكل ما يستلزم ابا حرام من لا يجوز قتله شرعا لا يجوز النقية فيه لانها انما وضعت لحسن الدم فلا تكون سببا للاحاد
 وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي حمزة الثاني قال قال ابو عبد الله ما جعلت النقية لعجن بها الدم فاذ جعلت
 النقية لدم طارئة الثاني ابا حمتها وهو في اظهار كلمة الكفر كما عرفت الثالث وجوبها وهو ما اعدا القسعين المذكورين في
 الادلة المذكورة على ذلك وقد ذكرنا بعضها ونقل على ذلك اجماع الطائفة الحققة وهذا مع تحقق الضرر بتركها واما مع عدمه
 تكون مستحبة **كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر** وبذلك عليه آيات **الاولى** في سورة البقرة

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلاة واتوا الزكاة وادخلوا في الدين
 وفي اللغة تستعمل في معان منها الجماعة وهو المراد هنا تحصيل التبيين وبالأول قال اكثر المفسرين والمعروف قبل هو ما امر الله
 ورسوله والاطهر منه ما كان خيرا واجبا شرعا فبمثل الواجب والتدب وهو الذي يستفاد من الاخبار والمنكر ما كان فضلا فيجاس
 وجوبا لامر بالمعروف والواجب والنهي عن المنكر معلوم من دين الاسلام وبذلك عليه هذه الاية وعبرها من الايات والروايات وفي الشيخ
 عن محمد بن عرفة قال سمعت ابا الحسن يقول تاملوا في المعروف والنهي عن المنكر وليست على عليكم شراركم فيدعون خياريكم فلا تبيحوا
 لهم من ابي جعفر وابي عبد الله عليهم السلام قالوا بل نعوم لا يدينون الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعن الرضا قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امتنى بواكلا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلتاذن بوقايح من الله وعن جابر عن ابي جعفر قال يكون في اخر الزمان
 قوم يتبع فيهم قوم فراون بنفرون ويتكون حلفاء سفهاء لا يؤججون امر بالمعروف ولا ينهون عن منكر الا اذا امنوا الضعيف
 يطلبون لانفسهم الرخص والمعاذ يريبعون ولا تال العلماء وساد علمهم يقبلون على الصلوة والصيام وما لا يكلمهم في نفوس ولا
 مال ولو اصررت الصلوة بسائر ما يعملون بما واهم وابنائهم لرفضوها كما رفضوا انتم الفرائض واشرفها ان الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فريضة عظيمة فيها مقام الفرائض هنا التي تم غضب الله عليهم فيعتبهم بعقابهم فيهلك الابرا في دار العجاء والصغار
 دار الكبار ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الانبياء ومنهاج الصالحين فريضة عظيمة بها تمام الفرائض من الدنيا
 وتحمل المكاسب وترد المظالم وتعلم الارض وينصف من الاحياء ويستقيم الامم فانكروا بقلوبكم والفظوا بالسنتكم وصكوا بها جباههم ولا
 تخافوا في الله لومة لائم فان انقضوا الى الحق وجعوا فلا سبيل علمهم انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبنون في الارض غير الحق
 لهم صلب انهم هنالك فجاءهم ابناءهم وابنائهم وبنوهم يظلمونهم بقلوبكم حينئذ يبين سلطانا ولا باعنا مالا ولا مريدين بالظلم ظلمات حتى ينفقوا الى

في بيان ان النقية المنكر

في بيان ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

امر الله ويمضوا على طاعته وقال ابو جعفر رحمه الله تعالى في تفسيره ان معنى ما في قوله من قومك مائة الف ان يعين الف من شرهم وسين الف من خيادهم فقال يارب هؤلاء الاشرار فابال لاخيار فافادى الله اليهم داهنوا اهل المعاصي ولم يغضبوا المعصية وروى عن النبي صلى الله عليه واله قال لا يزال الناس بخير ما امروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ونهوا على البر فاذ لم يفعلوا ذلك نزعت منهم البركات ويستلط بعضهم على بعض ولم يكن لهم ناصر في الارض ولا في السماء وقال الصادق عليه السلام لقوم من اصحابه انه قد حق لي ان اخذ البري منكم ثوبا وكيف لا بحق في ذلك وانتم يبلغكم عن الرجل منكم البقيع فلا تنكروا عليه ولا تنهروا ولا تؤذونه حتى يتركه وقال امير المؤمنين ع من ترك انكار المنكر قبله رديه ولسانه فهو ميت بين الاخياء وفي الحسن عن جماعة من اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال ما قدمت امة لم تأخذ لضيقها من قوتها بحقة غير متنع وعن جابر عن ابي جعفر ع قال قال رسول الله ع من طلب عرضاء الناس لم ينجح الله كان حامدا من الناس فاما من ارتطاع الله عز وجل مما يغضب الناس كناه الله عداوة كل عدو وحسد كل حاسد وبغى كل باغ وكان الله له ناصرا وظهيرا ونحو ذلك من الاخبار وهو ما اجتمعت ائمة على وجوبه واما الخلاف في مقامين **الاول** ان وجوبها هل هو عقلي والسمع مؤكدا وكاشف له او سمعي والاول ذهب الشيخ والعامة وجماعة لانه لطف وكل لطف واجب ولا نفي تركه يلزم حصول التادي على ما يوجب البلاد والانتقام والضرب العام ودفع الضرر واجب والى الثاني ذهب المرتضى وابو الصلاح وابن ابي عمير وقوة فخر المحققين في الايضاح واختاره الشيخ على انه شرعي وذلك لانه لو كان عقليا للزم وقوع كل معروف وانقاع كل منكر او اخلاصه بقراب الوجب واللازم يقتضيه باطل المزوم مثله بيان الشرطية ان الامر بالمعروف عبارة عن الحل عليه والنهي عن المنكر عبارة عن المنع منه فلو وجب بالعقل لوجب عليه تمام اكله بوجوب العقل بوجوب على كل من حصل وجه الوجوب حقه فكان يجب عليه تمام الحل على المعروف والمنع عن المنكر فان فعلهما اى الجاهم الى ذلك لزم الاول ولا لزم الثاني ويمكن ان يجاب بان الواجب في حقه تمام هو التوقيف والامتناع ورفع البركات وتسلط الاشرار واهلاك قوم ونحو ذلك وقد فعله تمام وبالجملة الواجب العقلي قد يختلف باختلاف المنسوبة اليه فكما انه يجب على بعض باليد واللسان وعلى اخرين بالقلب كذلك جاز ان يكون بالنسبة اليه تمام بذكرنا **المقام الثاني** ان الوجوب هل هو عينى او كفاي والى الاول ذهب الشيخ وابن حمزة والى الثاني ذهب المرتضى وابو الصلاح وابن ابي عمير وبهذه الاول ظاهر الاخبار وللتاني الالية المذكورة بناء على ان من التبييض ما رواه الشيخ عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا جندب ع وسئل عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوجب هو على ائمة جميعا فقال لا ففعل لم قال اما هو على الموتى والمكاف العالم بالمعروف من المنكر لا على الضعفة الذين لا يمتدون سبيلا الى اى من اى يقول من الحق الى الباطل والكتليل على ذلك كتاب الله قول الله عز وجل ولتكن منكم اية فهذا خاص غير عام كما قال عز وجل ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون ولم يقل على امة موسى ولا على كل قوم وهم يومئذ لا يمتد لهم ولا عدا ولا طاعة قال مسعدة وسمعت ابا جندب ع وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي ع ان افضل الجهاد كلمة عدل عند امام جائر فاعتناه قال هذا على ان امر بهد معرفة هو مع ذلك يقبل منه والا فلا ولا يجب ان الالية بان ايجابه على البعض لا ينافي وجوبه على البعض الاخر للاميل على انه يمكن ان يكون من التبيين وبانه لو كان كفايا لم يجب على امة بل يكفي فيه الواحد وفي هذا ما تامل يعلم مما مر وما ياتي وعن الرواية بضعف سندها عدم دلائلها بل ظاهرها وجوبه على كل من اجتمعت فيه الشروط المذكورة عينا والتحقق في هذا المقام ان يقال لاشك في وجوبها على جميع المكلفين وانه اذا حصل متعلقها بفعل واحد من المكلفين او بدواع من الله ع سقط عن الباقي لكن متعلقها هو الغضب لله ع وعدم الرضا بالمعصية كما يظهر من الروايات ولا ندم ذلك ان يظهر للمعاصي احدا لا يخاف عند حصول الشرط ما دام المعاصي متصفا بصفة العصيان وهذا يقتضي كون الوجوب على الاحيان فاقموا اذا قدرتم ان المعروف هو ما كان ايجابا لا محبة فيقسم الى واجب والى الذنب باعتبار وجوب متعلقه ونهيه ولما لم يقع المنكر الا على وجه البعض كان النهي عنه كلة واجبا وقيل انه يفتي الى الحرام والى المرجوح فله فبقسم النهي الى الواجب مستحب باعتبار متعلقه ونهيه ولا يجب النهي على المنكر ما لم يستكمل شروطا ان وهى العلم بكونه منكرا وجوازا للتأثير وان يكون الفاعل له مصوتا ولا يكون في الانكار معصية فحق الخبر عنهم عليهم السلام من خلق الله او سيفا فليرى ولا يهوى ولا انكار وراثته لقلبهم لللسان ثم اليد قال الصادق ع حسب المؤمن اذا رأى منكرا ان يعلم من بينه انه

من جنس وجوبه ما عقلي وسمعي

من جنس الوجوب عقلي او كفاي

من جنس الوجوب كفاي او شرعي

في أحكامها كيف يشاءون

لكانه فهذا يدل على ان انكار القلب ليس بمشروط باحد الشرط المذكورة سوى العلم به والاخبار المذكورة وجبرها ذلك على ذلك
وفي نهي الثلاثة فانها عن المنكر تها هو احسن فاما احسنهم بالثاني بعد الثاني وفي ايضهم لمن الله الامرين والمعرفين المتأدبين والناظرين
عن المنكر العالمين به وروى في الكافي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت اخبرني عن الدعاء الى الله والجهاد في سبيل
الله اهو لعموم لا يحل الا لهم ولا يقوم به الا من كان منهم ام هو مباح لكل من اراد الله عز وجل وامر برسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان كذا
ظن ان يدعو الى الله عز وجل والى طاعته وان يجاهد في سبيله فقال ذلك لقوم لا يحل الا لهم ولا يقوم بذلك الا من كان منهم قلت
من اولئك قال من قام بشرائط الله ثم في القتال والجهاد على الجاهدين فهو ما اذن له في الدعاء الى الله صلى الله عليه وسلم ومن لم يكن قائما بشروط
الله في الجهاد قلى الجاهدين فليس مما اذن له في الجهاد ولا الدعاء الى الله حتى يحكم في نفسه بما اخذ الله عليه من شرائط الجهاد
الى ان قال ومن كان على خلاف ذلك فهو ظالم وليس من المظلومين وليس مما اذن له في القتال ولا بالثاني عن المنكر والامر بالمعروف
لان ليس اهل من ذلك ولا ما اذن له في الدعاء الى الله الى ان قال ولا بما امر بالمعروف من قدام من يؤمر به ولا ينهي عن المنكر من قدام
ان ينهي عنه ثم قال ثم ذكر من اذن له في الدعاء اليه بغيره وبغيره وسوله في كتابه فقال ولست كن منكم امته الاية ثم اخبر عن هذه
الامته ومن هي وانها من ذرية ابراهيم واسماعيل من سكان الحرم ممن لم يبدوا بغير الله قط الذين وجبت لهم الدعوة دعوا ابراهيم
واسماعيل من اهل المسجد الذين اخبر عنهم في كتابه انه اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا الحديث فظهر من ذلك ان من ارتكب
خوفا او ترك واجبا فليس اهل للامر بالمعروف والنهي عن المنكر بغيره ما ورد في بعض الاخبار ان موعظة مثل لا يفتق بها بل
ترى موعظة من القلوب كما يرز الماء عن الصفا فاذكر بعض الاطباء من كونهما يجبان عليه ايضا لانه لا يفتق بغير الاخذ بالثواب
الواجب لا عرف ولا يخفى ما فيه وهذا فاولا **الاولى** قال الله تعالى في سورة العنكبوت وللمؤمنين فيها كرامة على انهم لا يجوزون ما
وبنهي من يحصل له عند امره وهينه ذلة وصغر ويدل على ذلك ما رواه الشيخ عن ابي الحسن الاحمسي عن ابي عبد الله قال قال الله عز
وجل فوض الى المؤمنين اموره كلها ولم يفوض اليه ان يكون ذليلا اما سمع الله يقول في سورة العنكبوت وللمؤمنين ما لم يفر
عن هذا ولا يكون ذليلا قال ان المؤمنين اعز من الجبل يستقل منه بالماء وللمؤمنين ما لم يفر عن هذا ولا يكون ذليلا قال
سمعنا باعبد الله صلى الله عليه وسلم يقول لا ينبغي للمؤمن ان يدل نفسه قبله وكيف يدل نفسه قال تعرض لما لا يطيق وفي رواية اخرى لا يدخل
بتعد منه وفي رواية اخرى من تعرض للسلطان جازا صابته طيبة لم يجر عليها ولم يردق الصبر عليها وفي رواية اخرى انما المؤمنون
وينهي عن المنكر مؤمن فينتظروا جاهل فيعلم واما صاحب وطوسيف فلا وفي رواية اخرى وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
الجهاد كلمة عدل عند امام جاز ما مناه قال هذا على امرين مرتين وهو مع ذلك يتقبل منه والاملا وتوحد ذلك من الاخبار **الثانية**
غير المكلف كالصبي قد يمرض وينهي وجوبا كما اذا علم اضراره لغيره وقد يكون ذلك على وجه التدب كان يكون ذلك بقصد التبرع **الثالثة**
يجب الابتداء بالايضا لا يترى الاعراض والوجه والهجرة ثم اللسان ثم اليد بالضرب والجس وما شابهه ولو اقتص الى الجرح او القتل قبل
يجب وهو الظاهر من اطلاق الاخبار المذكورة وخبرها وقيل لا يجوز الا باذن الامام **الرابعة** انما المحدث مع ظهوره فلا ينبغي
الامر صلى الله عليه وسلم من نصبة ومع خيبة ظلموا الذين كرامتها على ملوكه وهو المشهور بين الاصحاب وكذا على الزوجة والولد كما
قيل بل قيل يجوز ذلك للفقهاء الامامية العارفين بالاحكام الشرعية كالمحكم بين الناس مع الامن من سلطان الوقت وانما يصح على الثاني
مساعدةهم وكان هذا القول لا يبعد من الاخبار وسيأتي التبيين عليه ايضا في الحديث انشاء الله تعالى وعلى هذا يجوز تولي ذلك من قبل
السلطان الجاهل اذا عرف انه يمكن من اقامتها على الوجه الشرعي ولو اضطر الى ذلك فلا اشكال في الجواز لعنوم الامر بالتقية ولكون
عليه اعتمادا على الحق ما استطاع ما لم يكن قتلا لغير مستحقة فانه لا تقية فيه كما ذكرناه سابقا **الثانية** في التوبة المذكورة كنتم
خبر امته اخبرت للناس تأمرهم بالمعروف ونهون عن المنكر وتؤمنون بالله قد يستعمل كان فيما يقصد فيه الاستمرار بدون انقطاع
وهو المراد هنا كونه كان الله غفورا رحاما وهو ذلك ويجوز في مثلها ان تكون هي التامة اي وجدت في امره منصوص على الجاهل
المقتدة بما بعدها اي ظهرت لغير الناس اي يقع بعضهم بعضا واما من الخ من قبل البيان الجبرية وقيل المنة كنتم في علم الله اذ في
الروح او بما بين الامم المتقدمة او بمعنى صناديقهم على الايمان بالله لانه يستلزم الايمان بجاؤا والرسول والانباء فان قيل يظهر
من الاية ان خير هذه الاممة من جهة الانصاف بالصفات الثلاث مع انها حاصلة للامم السابعة فواوجه القصد قلنا قلنا

في كل من جاز في الجهاد
عنه اوسع في حديثه او
اوضح

في بيان الاية الثانية
التي دخل فيها

فيما يدل على ان الله عز وجل لا يخلق الا بالعلم

استخرج منها ما ثبت الله تعالى فيها من اسم الخ في عمل الجرح عطف على التمييز الجرح واللام على القول بجواز بدونا حاداً لها
 ويجوز ان يكون في عمل النصب على الميتة او على عمل الجاز والجرح او بالعطف على ما يشي وفي تفسير علي بن ابيهم قوله والارض الى
 قوله وراذين قال لكل ضرب من الحيوان قد ناسنا مقددا وهذا ظاهر فيما عدا الوحده الاخر وفي ان المذبح الحيوانات التي
 ليس الانسان سببا لريزها كالوحوش والطيور وما رزجوانات البر والبحر ويجوز ان يكون المذبح الحيوان والخدم والماليك
 بل والدواب وما رزجوا ما يظنون انهم يزرعونهم ظناً كاذباً فانه قد رزقهم فظنهم فاسد وان من شئ لا اعتدنا خيراً
 اى ما من شئ من المكات وما يتفجع به العباد الا نحن قادرون على ايجاده وتكوينه اضعاف ما وجدته فالكلام على الجود
 اما على تشبيهه بقدره على كل شئ واجاده بالخراين المودع فيها الاشياء واما على تشبيهه مقدرة الاشياء المحرقة التي لا تخرج الا كلفه
 واجتهاد وبه تتركه بقدر معلوم على حسب المصلحة المقضية كما وكيفاً وفي تفسير علي بن ابيهم قال الخزانة الماء الذي ينزل من السماء
 فبنت لكل ضرب من الحيوان ما قدر الله له من الغذاء وفي روضة الواعظين للنفيد روى عن جعفر بن محمد عن ابنه عليهما السلام عن
 جده امته قال في العرش مثال جميع ما خلق الله من البر والبحر قال وهذا تاويل قوله وان من شئ لا اعتدنا خيراً فظهر من الآية ان
 كون الارض محل المعاش والارتزاق وانما يباح فيها الانتفاع والتصرف بجميع ما يمكن من اقسام الانتفاع والتصرف لا ما دل الدليل
 على منعه كما سياتي انشاء الله **الثاني** في نوره الاخراف ولقد تمكنا في الارض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون فكيف
 هو اقدارهم على التصرف بانواع التصرفات وهي دالة على تحذير الله لا في **الثالث** في نوره البقرة يا ايها الناس كلوا مما في
 الارض خلا لا تطيبوا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين يمكن ان يراد الاكل بخصوصه وان يراد جميع التصرفات والآد
 اظهر وحلاً لا يصح لصدره من وجوبه وطيباً مؤكداً ويجوز ان يكون حاشا لامن الجرح وادخل في مفعول كلوا ويكون المراد بالطيب
 طاب بالقبلة الى الطبع اى لا يكون من الخبائث او يراد الطاهر وقد روى في الكافي في الصحيح عن البرقي قال قلت لابي الحسن جلد
 ادعوا الله ان يرزقني الحلال قال ان رزق ما الحلال قلت جلدك اما الذي هذا قال لكسب الطيب فقال كان علي بن الحسين عليه
 السلام يقول الحلال قوت المصطفيين ولكن قل اسئلك من رزقك الواسع وفي نسخة اخرى عن ابي جعفر ان الحلال قوت النبيين
 ولكن قل اللهم اني اسئلك رزقا واسعاً طيباً فظهر من ذلك ان الحلال حقيقة في الحالى من الشك والشبهة والكراهة وان اطلق
 على ما يقابل الحرام مجازاً وان المراد بالطيب ما قبل الحرام فلا يبعد ان يكون ذكره بعد الحلال قسوة لارادة المعنى المجازى فافهم
 وفي الآية دلالة على الاباحة العامة الشاملة لما عدا الحرام ويدخل في ذلك جواز الاكل بما يمتزج من الثمرة كما قال بعض الاصحاب
 ودل عليه بعض الاخبار كما سيجي انشاء الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان فيما بين لكم من تناول الحرامات والتصرفات فيما بينكم
 الله عز وجل **الرابعة** في نوره طه كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيل علمكم غصبي ومن يحمل طيب غصبي عند
 هو في آداب الطيبات المستلزمات او الحلالات ولا تطغوا في التكبر ونحو ذلك من المعاني الشرعية او تمنعوا الحقوق اللازمة حتى يستحق
 في سورة الملك هو الذي جعل لكم الارض ذللاً فامشوا في نساكها وكلوا من رزقها واليه الشورى الدلول كناية عن سهولة السلوك
 وعدم الصعوبة ومناكبها طريقتها ونجاها وجبالها من ذلل البعير اى رفع عنه الصعوبة في ذكوبه ومخيله وفي الآية دلالة على
 في الاكساب والتماس الرزق بل ونجاة والاحبار الواردة بذلك من طريق اهل البيت عليهم السلام كثيرة وروى الشيخ عن ابي خالد الكوفي
 رفته عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الباءة سبعون جزءاً افضلها طيب الحلال عن ابي حمزة عن ابي جعفر من طلب القنيتا
 عن الناس وسعى على اهله وتعطفا على جاره لعن الله عز وجل يوم القيمة وجهه مثل القمر ليلة البدر وعن علي بن عبد العزيز قال
 قال ابو عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعل صير من مسلم قلت جعلت فداك اقبل على العبادة وركب القنينة فقال ويها ما علم ان قارك الطلب لا يستجاء
 لذنوبه وما من احباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترك ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب اطلقوا الابواب واقبلوا على العبادة وقالوا
 كيتنا بخل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ما حملكم على ما صنعتم فقالوا يا رسول الله نكف الله بآذاننا فقلنا على العبادة فقال
 لم انتم فعل ذلك لم يجهل علمكم بالطلب وفي الصحيح عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع الا ان الرزق
 الامين نفت في روعه ان لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها فقوا الله عز وجل واجلوا في الطلب ولا يجهل علمكم استبطاء شئ من الرزق
 ان تطلبوه دني من محبة الله فان الله قسم الارزاق بين خلقه خلا لا ولم يمتها حراماً فمن اتقى الله عز وجل وجبر رزقه الله من حله

فيما يدل على ان الله عز وجل لا يخلق الا بالعلم

فيما يدل على ان الله عز وجل لا يخلق الا بالعلم

في تفسير المصنفين
في تفسير المصنفين
في تفسير المصنفين

في تفسير المصنفين
في تفسير المصنفين

ومن ههنا حجاب الشتر وحمل ياخذ من غير حله وقص به من دفة الحلال وحسب عليه يوم القيمة وفي جوارحه صلوات الله عليه
ان لا يعض الرجل فاغراه الى دية ويقول اللهم اذكرني وبترك الكلب وتحذرك من الاخبار ولا تصاب قهوا والطلب لا اكتساب الى الا
الحنة قتها واجب وهو ما اضطر اليه ولا جهة له غيره ومنها مندوب وهو ما طلب به التوسعة على الخيال والتوسل الى صنایع المرد
والحج والزيارات وتحذرك من القربان روى الشيخ في الحسن عن ابن ابي عمير قال قال رجل لابي عبد الله ع والله اننا لنتطلب الدنيا
ونحن نؤتي بها فقال يحب ان تصنع بها ما اذا قال اعود بها على نفسي وعيالي واصل منها واتصدق واجتج واعتمر فقال ابو
عبد الله ع ليس هذا طلب الدنيا هذا طلب الآخرة ومنها مباح وهو ما قصد به جمع المال الحلال عن جهة منهى عنها ومنها مكروه
وهو ما اشتغل على ما ينبغي الشتر عنه كالصنایع المكروهة ومنها حرام وهو ما اشتغل على جهة جمع كالصنایع المحرمات وسياتي
الاشارة اليه انشاء الله ع والآيات الدالة على هذا القسم كثيرة القسم الثاني الاشياء التي وردت في التكب بها وقد
جواز اكلها وفيه آيات **الاولى** في سورة يوسف اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم ذلك انما قال له الملك ثانيا
مكن امن وعلم يوسف بصدقه في هذا المقال طلب منه الولاية فذلك على جواز الولاية من قبل الظالم كما قال جماعة استدلالهم
الاية والظاهر لم يفعل ذلك اختيارا بل اتما كان ذلك منه عند الضرورة والحاجة مع علمه بان يتمكن من ابطال الحق الى اهله
يشهد لذلك ما رواه ابن ابى بويه في عمون الاخبار بالسند الحسن عن الزيان بن الصلت قال دخلت على علي بن موسى الرضا ع فقلت يا
رسول الله ان الناس يقولون انك قبلت ولاية العهد مع اظهارة الرهد في الدنيا فقال ع قد علم الله كراهتي لذلك فلما اخبرت
بهن يقول ذلك وبين القتل اخبرت القبول على القتل ويحرم اما طلبوا ان يوسف كان نبيا ورسولا فلما دفعته الضرورة الى تولى
خزائن الرهد قال اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم ودفعني الضرورة الى تولى قول ذلك على اكرامه واجبار بعد الاشراف
على الخلافة على اني ما دخلت بهذا الامر الا دخول خارج منه قال الله المشتكى وهو المستعان وفي جوارحه صلوات الله عليه
يا هذا ايها افضل النبي والوصي فقال لا بل النبي قال ايها افضل مسلم او مشرك قال بل مسلم قال فان العزير عن مصر كان
وكان يوسف نبيا وان المؤمن مسلم وانا وصي يوسف سال العزير ان يوليته حين قال اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم
ي حافظ لما في يدي عليم بكل لسان وانا اجبرت على ذلك وروى في الخراج والخراج عن محمد بن زهد الرازي عن الرضا ع نحو
ذلك والحق ان هذا الجواب لاشك ان المحضوم الذين لا يميزون الحق واهله لانه صلوات الله عليه هو الحق على الخلق وهذا
لما نص من الله ورسوله وهو ميراثه من ابيه وجده صلوات الله عليهم اجمعين وانما غضبهم قهوا من الله الظالمين لهم من لا يميزون
فقوم انما اخذ ميراثه وقتل حقه وكرهته لذلك ونقله عن القبول لعلمه بان لا يتمكن من ذلك وانه يصير سبي القتل صلوات الله
وكذلك يوسف ع وهذا لاشك فيه عند المؤمنين بالله ورسوله ع واما غيرهم من المؤمنين فلا يجوز لهم ان يقولوا لهم علا الان
يعتدوا بذلك ايضا لالتنع الى المؤمنين ودفع الضر عنهم وعن انفسهم فاما ما يبدل على الاول فاخبار كثيرة منها ما رواه الشيخ في
الصحيح عن يونس بن يعقوب قال قال ابو عبد الله ع لاسنهم على بناء مسجد وعن حميد قال قلت لابي عبد الله ع اني وليت عملا
في من ذلك يخرج فقال ما اكر من طلبه ان يخرج فصر عليه قلت فما ترى قال ادعني تنقني الله عز وجل ولا تعود وعن يونس بن حماد
قال وصفت لابي عبد الله ع من يقول بهذا الامر من يعمل عمل السلطان فقال اذا لوكم يدخلون عليكم الرق ويغنونكم في خواجكة
قال قلت له منهم من يعمل ومنهم من لا يعمل قال من لم يفعل ذلك منهم فابرا الى الله منه بريحت الله منه وغير ذلك من الاخبار واجبا
ما يبدل على جواز الثاني فاخبار كثيرة كالتدبير في الكافي عن زباد بن ابي سلمة قال دخلت على ابي الحسن موسى ع فقال له يا زباد
تعمل عمل السلطان قال قلت اجل قال لي ولم قلت فارجع مرة وعلى خيال وليس وراء ظهري شي فقال له يا زباد لان اسقط من
فانقطع قطعة قطعة احب الي من ان اتولى لاحد منهم عملا او اطا بساط رجل منهم الا لما ذقلت لا ادري الا لتخرج كربة عن يمين
او قلت استروا قضا دينه يا زباد ان هو ان ما يصنع الله عز وجل بمن تولى لهم عملا بان يضرب عليه سواد من دار الى ان يفرغ الله
من حساب الخلق يا زباد فان وليت شيئا من اهلهم فاحسن الى اخوانك فواحدة واحدة والله من وراء ذلك بان ياد ايتما رجل منك
تولى لاحد منهم عملا ثم ساوى بينكم وبينهم فقولوا له انت منقول كذاب يا زباد اذا ذكرت مقدرك على الناس فاذكر مقدرة الله عليك
غدا وفادما انتا اليهم وبقا ما ابقيت اليهم عليك وما رواه الشيخ عن الحسن بن الحسن الانباري عن ابي الحسن الرضا ع قال كتبت

فيما رواه القوي عن التميمي

اليه اربعة عشر سنة استاذني في عمل السلطان فلما كان في اخر كتاب كتبت الي اذكر في اخاف على خيط عنق وان السلطان يقول
ولسا اشدك انك تركت عمل السلطان للرخص فكذب اليه ابو الحسن ففهمت كما كنت وما ذكرت من الخوف على نفسك ان كنت تعلم انك اذا
وليت عملت في عملك بما امر به رسول الله صلى الله عليه واله ثم تميز اعوانك وكما يك اهل ملتك واذا صار اليك شيء فاستيقظ
المؤمنين حتى تكون واحدا منهم كان ذا بلدا لا اهل وعزالي جبير عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول ما من جبار الا ومعه مؤمن
يدفع الله به عن المؤمنين وهو اقل المؤمنين خطا الصفة الجبار وكذا حال ابن يقطين وما ورد في ثنا
وعبر ذلك من الاجار المتضمنة للجواز هذه الشرط فظهر من الاخبار المذكورة وغيرها ان التولية من قبل الجار محرمة وقد تكون
مكروهة وعكم بعض الاصحاب بزوال الكراهة عند خوار الضرب بل قد تجب اذا الزم بها الزامنا فلم انه عند مخالفة يحصل له اذا
لغيره من المؤمنين الضرر الشديد كالقتل والسبي ونهب الاموال وقد يوجب اذا علم انه يتمكن من العدل واما ما امر بالمعروف
النهي عن المنكر ومية فامل **الثاني** في سون المائدة سماعون للكذب كما لو ان السمع المراد بالاكل هنا التصرف بما ينجو
كان واما التفت فقال انه القاموس هو القتم وبضمتين الحرام وما بحث من المكاسب اسمع الرجل في تجارة اذا اكتسب التفت وهو
في الصالح واستقامة من التفت وهو الاستيصال يقال سمعت داسحة اى استاصلته وبيعت الحرام به لانه يعقب عذبا لاستيصال ولا لانه لا يركه
فيه ولا لانه يفت مرقه الانسان وروى في الكافي عن عمار بن مرزبان قال سئل با جعفر عن الغلول فقال كل شيء غل من الامام فهو
واكل مال اليتيم وشبهه سمعت والتفت انواع كثيرة منها اجور الغواص ومن الخمر والميلد والمنكر والربا بعد البقرة فاما الرشا
في الحكم فان ذلك الكفر بالله العظيم ورسوله ع وعن التميمي عن ابي عبد الله ع قال سمعت ثمن الميتة وثمان الكلب ثمن الخمر
البيع والرشوة في الحكم واجور الكاهن وعن جماعة قال قال ابو عبد الله ع التفت انواع منها كسب الحرام اذا شارط واجور الزانية
ومن الخمر واما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله العظيم وعن زيد بن فرقد عن ابي عبد الله ع قال سألته عن التفت فقال الرشا في الحكم
وفي الحسن عن عبد الله بن سنان قال سئل ابو عبد الله ع عن قاضي بين قريتين باخذ من السلطان على القضاء الرزق قال ذلك التفت
وفي رواية اخرى ثمن العدة من التفت وروى الشيخ عن ابي جبير عن ابي عبد الله ع قال ثمن الكلب الذي لا يصيد سمعت ولا يمشي
الهر في رواية اخرى قال ثمن كلب الصيد لا باس به ولا ياكل لثمنه وفي رواية اخرى عن الرضا ع قال ثمن الجارية المنيعة ثمن
كلب وثمان الكلب سمعت والتفت في النار وعن منيع بن عبد الملك عن ابي عبد الله ع قال الصناع اذا سهر والليل كله فهو سمعت وفي
نحو اخر من باب ما هو في كسب ولم يعط العين حظها من التوم فكسبه ذلك حرام وهذا فائدة **الاولى** اقتضت لانه يحرم اكل التفت
ويظهر من القصة ان الحرام مطلقا ومن الاخبار ان انواع المذكورة ولا يبعد اعادة العنوم والاعبار لانه في ذلك خلاف في حرمه
ذلك الا في كسب الحرام فان المشهور كراهته وكذا الصناع اذا سهر والليل كله فان لا يظهر فيه الكراهة الشديدة ويظهر ايقاعها
عظيم الا في كسب تلك الانواع لانه لا يرد من ذلك فيدخل في ذلك الا كسب بمعونة الظالم ونفع كتب الطلال وتعليم النحر والكنهات
والعبادة والشعبه ونحو ذلك من الحرمات **الثاني** الحكم على تلك الايمان بالتحريم وانها سمعت يعيد تعدي التحريم الي غير المكتسب
ايتم فالتمس الذي اخذ عوضا عن الميتة مثلا كما يكون محرما على البايع كذلك يحرم على غيره ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن
محمد بن الحسن الصفار انه كتب الي ابي محمد رجل اشترى ضيعة او خادما بها لا اخذ من قطع الطريق او من سرقه هل يحل له ما يدخل من
ثمرة هذه الضيعة او يحل له ان يطأ هذا الفرج الذي اشترى من سرقه او قطع الطريق فوقعه لا خيرة في شئ اصله حرام ولا يحل لمنه
الثالث الرشا المذكور في الرواية يحرم على المرتضى سواء حكم لباذله او طينه بحق او باطل واما المرتضى فالتا انه يحرم عليه اعطاء
ذلك مطلقا العنوم الرضاية ولا يمتنع على الحرام وقيل انه ان توصل به الى حق لا يمكنه تحصيله الا بغيره فحرام **الرابع** كل ما
يجب على الانسان فعله كقتيل الاموات يحرم اخذ الاجرة عليه والاكساب به ومن ذلك القضاء بين الناس اذا عين عليه بل لا يبعد
اخذ الاجرة عليه مطلقا سواء كانت من المخاكين او من اهل البلد او من السلطان الجار والعدل وقيل يجوز مع عدم التبين الحكم
والوجوب عليه عينا وقيل مع احتياجه وعدم غناه وكذا الاذان والصلوة بالناس فانه لا يجوز اخذها على ذلك ثم قيل لا باس
بالاذن من بيت المال وهو ليس ببيع بل الخا هسن ثمن الكلب مطلقا حرام الا كلب الصيد قد باقيل بجواز بيع كلب الماشية
والحايطة والرزق نظر الى ان لها دية وهو ضعيف واما ما تضمنه الخبر من جواز بيع الهرة فهو معتول به ولا يبعد القول بجواز

في الرواية الثانية الضميمة

في الخبرين كل النسخ

في الخبرين كل النسخ

كتاب المغائب

هذا الحديث في المغائب
الثالث

في المغائب في المغائب

هذا الحديث في المغائب
الرابع

بمع مطلق السماع يدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن العيص بن القاسم قال سئلت أبا عبد الله ع عن اليهود وسباع الطير هل يلحقون القاذرين فيها قال نعم ويحرم الكتاب بأشياء أخرى سئلت في ذكر بعضها انشاء الله ثم **الثالث** في سورة النور لا تكبروا أنفسكم على
الباطل وإن أدركت بعضكم لبعض منكر فليمنه ذلك فممن ظن الله أن الله من جنته من قبل نزلت في عبد الله بن
ابن وكان له ست جواريك فنهى عن الكسب بالزنا فأتوا نزل عنهم الزنا اتين رسول الله ع فشكون إليه فنزلت هذه الآية وقيل الشاكي
ثنتان منهم وفي تفسير علي بن إبراهيم قال كانت العرب وفرس يشترن الاماء ويصنعون عليهن الضريبة الثقيلة ويبيعون اذهبن
وازين واكسبن فنهاهم الله عز وجل عن ذلك فقال ولا تكبروا الى قوله عفو رديهم اي لا تأخذوا من الله بذلك اذا كره من عليه
وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر ع قال هذه الآية منسوخة نسخها فان اتى بها حصة فليمن نصف ما على المحصنة من العذاب
هنا فوايد **الرابع** في ذلك الآية على محرم اكرههم على الزنا ولم يحرمهم الا كسب بذلك واخذ الاجرة وهذا الحكم ثابت في الاما
والحرير وذكر الاماء جريا على ما كان واقعيا لا تخصيصا وعلى ذلك ذلك الروايات المذكورة المتضمنة انه من تحت وخيرها وعليه
انقضاء الاجماع **الثاني** في التقيد بزيادة النص لا يعيد بمفهومه الا باحتياط على تقدير عدم اتمام الآية نزلت على سبب خاص في
التفريق عن تلك الصفة كما ذكرنا لان الشرح مراد والمفهوم انما يتقرر اذا لم يكن في الكلام فائدة سواء واما لانهم اذا لم يردن
فلا يأتوا الا كراه كما هو واضح واما لان ذلك جرى مجرى النابى قال بالاحمال ان الاكره لا يحصل الا عند اعادة النص والكلام
الوارد على سبيل النابى لا يكون له مفهوم الخطاب كما مر في قوله قصر من الصلوة ان خصم واما لان هنا بمعنى اذا كما يعلم من سبب
النزول ويكون اشارة كلية ان ح على ذلك التبيين على ان اكثر الباحيات كن يفعل ذلك برغبة واردة منهم واما لان المفهوم انما يكون
محتملا لم يارضه منطوق وهنا عارضه الايات والروايات الدالة على تحريم الزنا والاجماع **الثالث** قوله ومن كرههم اتى
الجواب بخلافه وتقدير الكلام فالوزر عليه واما المكرهات فلا وزر عليها لانه من جند علمه باكرههم عفو رديهم بالحق هذا
وبدل على ان الوعد بالمغفرة انما هو لمن فراه بن عامر وسب بن جبير بن جند اكرههم لمن عفو رديهم وروى ذلك عن ابي عبد الله ع
نقله في جميع البيان فالآدم متعلق بعفو رديهم وبذلك عليه انهم ما استفاض فله حصة ثم رفع عن اثم الخطا والسيئات وما اكرهوا عليه
فان قيل فله من مع الاكره لا وزر عليه فلا حاجة الى المغفرة قلت الوزر مرتبط على الزنا فنهى والسفاح وحيث كن في ذلك مكرهات
او عدل من بالمغفرة والعفو فصار الاكره سببا لذلك كما ان عدم العلم والسهو في فعل المعصية سببا لها والحاصل ان فعل المعصية
من حيث هو يقتضي ترتب الاثم عليه ومن ثم ترتب الاثم على القاتل مع كونه مكرها لها كان الذنب الصادق منه لانه ثم عامل من هذه
من المكرهين بالمساحة والتجاوز لطفامنه ووجهه وقد يجاب بان الاكره قد يكون على حد نودى الخالفة فيه الى القتل والتكليف
بذلك كما يودى الى الضرر الشديد الذي لا يقبل وقد يكون على حد نودى ذلك فجاز ان تكون في بعض هذه الواجبات اثم فيضلع ان تكون
هي متعلق الوعد بالمغفرة ويحتمل ان يكون الوعد بالمغفرة واجبا الى التوبى الذين يتوبون عن ذلك فيكون وعدا لهم بالمغفرة عما
سلف من هذه المعصية **الرابع** ما تضمنته رواية ابي الجارود من كونها منسوخة وهي ضعيفة السند ومنا فينماد على رفع
الحديث عن المكره على الزنا ولو صححت لا يمكن توجيهها الى من امكنها التخليص من الزنا بفعل الضرر اليسير ومن كانت منهم من ذلك
وسئلت في انشاء الله الكلام في ذلك في ابواب الحدود **الرابع** في سورة لقمان ومن الناس من يشترى لوطا حديثا ليضل عن سبيل
الله ويخذلها ههنا اولئك هم عذاب مبين قاله جميع البيان اكرههم بن علي ان المراد بل هو الحديث القضا وهو قول ابن عباس
ابن مسعود وخبرها وهو المروي عن ابي جعفر ع وابي عبد الله ع انتهى روى في الكافي في الحسن بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال
سمعت يقول القضا قال الله ومن الناس من يشترى لوطا حديثا ليضل عن سبيل الله ع قال سمعت يقول القضا قال الله
ومن الناس الآية وفي خبر اخر عنه قال القضا مجلس لا ينظر الله الى هذه وهو قال الله عز وجل ومن الناس لوطا وفي اخره ع
الله عليه التاروخوه روى في معاني الاخبار في الحسن بن علي ع في الكافي في ع الوشاح عن الرضا ع قال سمعت ابا
الحسن الرضا ع يقول سئل ابو عبد الله ع عن القضا فقال هو قول الله عز وجل ومن الناس لوطا وفي خبر اخر قال سئل ابا جعفر ع
عن كسب الغنيمات فقال التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرايين ليس به بأس وهو قول الله عز وجل ومن الناس
الآية فالآية دالة على تحريم القضا ولا يرد عليه تحريم الاكسب والكسب وشره المغنية وبينها ذلك والايات القضا

فيما عدا النبي عن التكسير

ذلك تأييداً لعدو يعاون عليه من قبل طينة ايقه مادواه الشيخ عن الماطري عن ابي عبد الله قال قال عن بيع جوار والمختار قال
 شراهم وبينهم حرام وعلمهم من كفر واستماعهم نفاق وعن فضيل بن عياض قال سمعت ابا عبد الله يقول المغنية ملعونة ملعون
 من اكل كبشها ونحو ذلك من الاخبار والذلة على ذلك ولا خلاف بين علماءنا والاطهر ان مجاله فسرقة الى العرف فاستحق فيه خفاء جرم
 وان لم يطرب والعرف فيه مختلف باختلاف اصناف الناس فقد يكون الصوت على كيفية يصدق عليه غناء فيعرف قوم دون آخرين وج فلهذا
 ينقض الحرثيم بالكلية ثم يترك الثاني وعرف جماعة بانه الصوت المشتمل على الترتيب والاطراب فلا يجوز مبدؤن الوصفين وان وجد
 احدهما واعلم انه لا فرق في تحريمه بين كونه في قراءة قرآن او دعاء او غيرها وبذلك على ذلك مع الصومات مادواه في الكافي عن عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اقراوا القرآن بالحن الرب واصواتها واياكم ولحن اهل الفسق واهل البكا
 فانه سبقي بقدي اقوام يرتجون القرآن ترجيع الغناء والنوح والزهبانية ولا يجوز قرايتهم قلوبهم مقلوبة وقلوب من ينجيه شام
 واستثنى من ذلك امران احدهما الحذاه بالمد وهو سوق الابل والغناء لها فاك في الصحاح ولعل ذلك جوا على النابية الا انه لا يجوز
 لغير الابل من الجمل والبغال والحمر وهو حلال ويذكر على ذلك مادواه في الفقيه عن الشكوف باسناده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 المسافر لحذاء الشتر الا ما كان فيه خنا ولا يبعد ان يقال ان الحذاء ليس من افراد الغناء بناء على تحديده بالعرف فلا يحتاج جوازها الى اثبات
 الثاني فعل المرأة في المنزل اذا لم تتكلم بالباطل ولم تقل بالملاهي ولا ينع صوتها الاجانب من الرجال وبذلك على ابا عبد الله المحتر
 المذكور مادواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اجر المغنية التي ترق العزاس ليس به باس ليست بالتي يغل عليها
 الرجال وعن ابي بصير عنه قال المغنية التي ترق العزاس لا باس بكبشها وهذا هو المشهور بين الاصحاب وذهب جماعة منهم الى
 في التذكرة الى تحريم الغناء مطلقا وهو غير جدي للذليل المذكور المؤيد بالثبوت ولا يبعد في المسامحة في مثلها في التفرقة
 يقصد بذلك سرعة التبر لا الطرب هذا ويمكن حمل اللغو المذكور في الآية على ما يمثل القصص الباطلة والاحبار الكاذبة والاشياء
 التي لم تشتمل على حكمة ولعل في ادواه على بن ابراهيم في تفسيره اشار بذلك حيث روى عن ابي الجادر عن ابي جعفر في قوله ومن الناس
 الآية فهو المضرب للحرث بن علفه وكان النضر ذا رواية الاحاديث واسماهم وربما يظهرون ذلك ايضا من الاخبار السابقة الذلة على
 ان اللغو اخرها اخر غير الغناء **الحائس مستر** في سورة المائدة يا ايها الذين امنوا انما الحمر والميسر والاكصاب والاذلام رجس من عند
 الشيطان فاجنبوه لعلكم ترحمون روى الشيخ عن جابر عن ابي عبد الله قال لما انزل الله صلى الله عليه وآله انما الحمر الاية قيل يا رسول
 الله ما الميسر قال كل ما يقر به حتى الكعاب يجوز فقبل ما الاكصاب ما ذبحوا الا لهنهم قيل فما الاذلام قال قد حرم التي كانوا يستقيمون
 بها وقد مضى الكلام في بيان ذلك كله في كتاب الطهارة والآية دالة على تحريم جميع الانقاعات والاكصاب هذه الاشياء المذكورة
 على ما يقتضيه هناك من ان المحكوم عليه يكون رجسا هو ساط تلك الامور المذكورة وقد امر سبحانه باجتنابه فيمثل جميع الانقاعات
 وهو الذي افي به الاصحاب ويذكر على ذلك بقية مادواه بن ابوبية فيمن لا يحضر الفيت عن شيبان واقدر عن الحسن بن زيد عن
 الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليهم السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع الردوان يشترى الحمر وان
 يسقى الحمر قال لم ين الله الحمر فادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها وادرسها
 الشيخ عن صابرو قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يواجر بيته فبئاع فيه الحمر قال حرام اجره وعن ابي بصير عن حماد قال قلت لابي عبد الله
 الصبيان يلعبون بالبض والجوز ويقامرون فقال لا تأكل من غنائه حرام وعن الشكوف عن ابي عبد الله قال كان ينعى عن الجوز
 به الصبيان من الغار ان يؤكل وقال هو سبقي وفي الصحيح عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن قال الرد والشرطي والاربع عشرة بمنزلة
 واحدة وما قمر طينة فهو ميسر ونحو ذلك من الاخبار اذا عرفت ذلك فالمراد بالحمر هنا سائر المسكرات اما لانه حقيقة فيه واما لانه قد علم
 من طريق اهل البيت عليهم السلام ان ما كان عاقبة طاعة الحرفي لاشكار فهو مسكر في الحكم وبقيده مكاتبه الصغار المذكورة في
 روى عنه ان الله اذا حرم شيئا حرم منه ذوقه لم ين الله اليهود حرموا النجوم وابعوها واكلوا اثامها وقد ورد عن الرضا
 بيان للناموس عزهم الحمر من القرآن ان الهم هو الحمر يعنيها فقوله ثم ولا تشاؤوا على الائم والمعدان بل دخل في عمومها سائر ما
 يتعلق بها من غرسها وتعليقها واجارة الدابة والداؤها وبيع الصبايل حمل خز ونحو ذلك من الالات والامور المؤدية الى الاغاة
 باي نحو كان نعمت اخذها الفصل خلا لا باس به كما ورد في بعض الاخبار وكذا يبيع السب على من عليها يبيع الحمر فان الاطهر في الكلام

فيما عدا النبي عن التكسير

فيما عدا النبي عن التكسير

فيما عدا النبي عن التكسير

وأما الميسر فيدخل فيه سائر أنواع القمار ويلزم من ذلك تحريم عمل الله وحفظها وبينها وأعادتها بل منع الخشب ونحوه لمن يغلبه لذلك
ويذكر على تحريم اثنا عشر ما ذكرنا بل وقد انتهى عن الجلوس إلى مجلس يكون فيه ذلك وعن النظر إلى اللاهي بذلك والتسلية عليه وقتل من
بعض الشافعية القول بجواز اللعب بالشرط محتمل عليه بأن فيه خفية للخطر وهو اجتهد في مقابل النقص وأما الاضطلاع على
حوم تحريمها بينها وشرائها وبيع الخشب وشبهه ليعمل صنابل يبيع على من عهد منه عملها كما قال بعض علماءنا وتحريم اثنا عشر ما
تأذكرناه أيقم وكذا الكلام في الامتثال في هذه الأحكام ونقل عن ابن بابويه فيمن لا يحضر الفعنة أنه سئل الصادق ع عن قول الله
عز وجل فاجنبوا الرجن من الأوثان واجنبوا قول الزور قال الرجن من الأوثان الشرع وقول الزور النفاق والرجس من الشرع
فإن اتخاها كفر واللعب فيها شرك وتعليمها كبيرة موبقة والسلام على اللاهي فيها معصية ومقلتها مكفلة لم تحزيرها والناظر لها
كالناظر إلى هرج أمه واللاعب لترد قمار مثله مثل من يأكل لحم الخنزير ومثل الذي يلعب بها من غير قمار مثل من يضع يده في لحم
الخنزير أو في دمه ولا يجوز اللعب بالحوائم والأربعة عشر ذلك وإشباهاه قارح حتى لمبا الصبيان بالجوز هو القمار وأياك و
الضرب بالصنوج فاق الشيطان يركض مكن والمملكة تستفرغك ومن يبيع في بيت طنبور أربعين صباحا فقد باع بعضه من الله عز
وجل **السابعة** في منونة النساء لأنكم أموالكم بينكم بالباطل أي بالوجه الذي لم يجر الشارع ولم يهره كالغصب والزنا
والمقبوض بالعقد الفاسد والنسب بما يحفى والاحكام ونحو ذلك ومنه الاستدانة اخيا إذا لم يكن له جهة وفاء كما سنده في
آية الذين أنشأ الله قمر والمراد النهي عن التصرف في مثل ذلك وذكر الأكل لأنه اعظم المنافع وأكل الأكل قد يطلق على وجوه كثيرة
كما يقال أكل مال وإن وافقه في خيرة الأكل وبذلك على ذلك أيقم قوله الم سلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه وقوله الم سلم
المسلم لا يجل له ماله إلا من طيب نفس منه ونحو ذلك من الأخبار الدالة على عدم جواز التصرف بماله الغير وظاهر الإطلاق أنه لا يفرق
في ذلك بين فرق المسلمين وإن كانوا أهل بدعة كما صرح به الأصحاب وقد يستثنى من ذلك أمور **الأول** ما ذكره سبحانه في قوله
لنبي على الأضي حرج ولا على المريض حرج ولا على النفسك أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت أباكم أو بيوت أمهاتكم
أو بيوت أخواتكم أو بيوت أخوانكم أو بيوت عمامكم أو بيوت خوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملككم مفاتيح أو صدقكم
عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو اشتا أن تاكلوا عند المفترقين للإيات ذكر هذه الآية في بحث المكاسب لغتها التصرف بماله الغير بها
الفقهاء في أبحاث الأضحية على جواز الأكل من بيوت المذكورين ولندكر ما تضمنته في جمل مسائل الأولى في الحجج عن الثلاثة المذكورين
المراد به نفي الحجج في مواكلتهم وبذلك على ذلك ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبي الجارود عن أبي جعفر ع أن أهل المدينة مثل أن
يسلموا أو يبيعوا الأضي والأضي والمريض أن يأكلوا معهم قالوا الأضي لا يضر الطعام والأعرج لا يضر الخياط والمريض لا يأكل
كما يأكل الصبي فزادوا لهم طعامهم على حاجته وكانوا يرون عليهم في مواكلتهم جناح وكان الأضي والأعرج والمريض يقولون لعلى
نؤذيهم إذا أكلنا معهم ولما قدم النبي ص سألوه عن ذلك قال نزل الله ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت
ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أي البيوت التي تملكونها وتملكون التصرف فيها حلالا للفظ على حقيقة ولعل الشك في ذكره
مع ظهور الإباحة الإشارة إلى التنبه في الأوقات والحالات والإشارة إلى المساواة في الحكم المذكور فيها مباغتة الله تعالى
على أنه ينبغي لكم أن تحصلوهم بمنزلة أنفسكم في الإباحة والرخسة وقيل المراد بيوت الأزواج والعيال وذلك لأن بيت المرأة كبيت
أو المراد ما لغيره فيها ووجدتموه ولم تملكوها بغير ذكر وقيل المراد بيوت الأولاد كما يدل عليه ما روي عنه أنه قال أكل ما يملك
من كسبه وولد من كسبه وما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال سئلت عن الرجل يحتاج إلى مال أبنته قال يأكل منها
شأن من غير سرقة وقال في كتاب علي صلوات الله عليه أن الولد لا يأخذ من مال والده شيئا إلا بأذن والده يأخذ من مال أبنته ما شأ
له أن يبيع على جارية أبنته إذا لم يكن الابن وقع عليها وذكر أن رسول الله ص قال رجل استعوى مالك لا يملك والآخبار الواردة بهذا المضمون
كثيرة وفي بعضها أنه لا يصلح له ذلك لا بعد الفوت بغير سرقة إذا اضطر إليه وفي بعضها أن الأم لا تأكل منه إلا خبزها وفي بعضها أن سائر
عن أبي عبد الله ع قال إذا اتفق عليه ولد بأحسن الثقة فليس له أن يأخذ من ماله شيئا كان لوالده جارية للولد منها نصيب فليس له
أن يطأها إلا أن يفوتها فبغير ولد قيمتها عليه قال وتعلم ذلك وحصل الجمع بين الأخبار أنه إذا كان الولد بكرا وكان غنيا
أو قاربا بفقته فلا يجوز له أخذ شيء من ماله إلا بالاذن وإن كان فاضلا وأخذ بعد الثقة وما زاد على ذلك له أن يأخذ من ماله

في رواية الإمام الكاظم
في القبول الثاني

في رواية الإمام الكاظم
في القبول الثاني

فيما ذكره في التفسير

يقوم الحاربية على نفسه اذا اراد نكاحها اما الاباء فلا يبعدان برادهم ما يشغل الاجداد بغيره صيغة الجمع الشائعة الاستعمال في ذلك وان الجدا قرب من الم والحال ويحمل عدم الدخول لانهم ليسوا با حقيقه بل دليل صحة التلبه الاصل في الاطلاق الحقيقه والجمع جاء باعتبار جمع المادونين في الاكل قضيه للطايقه وكذا الكلام في الامهات بالنسبه الى الجدات واما الاخوة والاخوات فالظن من الاطلاق شمول الاخ للاب والام واحدهما والدخول الاخوة من الرضاع في هذا الحكم لعموم قوله انه كالنسبه المصاحه هي الخواين اوجع مفتاح والمواد با ملككم مفاخره مال الموكن بالنسبه الى الوكيل ومال الزوج بالنسبه الى الزوجه ويدخل في ما رواه في الكافي في الحسن عن ابن ابي عمير عن ذكره عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل وما ملككم مفاخره قال الرجل يكون له الوكيل في مال مفاخره بنيرانه عن زرارة عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل وما ملككم مفاخره اوصا بكم قال هؤلاء الذين سعى الله عز وجل في هذه الاية باكل بنيرانه منهم من التمر والمادوم وكذلك تطعم المرأة من منزل زوجها بنيرانه فاما ما خلا ذلك من الطعام وعن جميل بن قزح عن ابي عبد الله ع قال للمرأة ان تاكل وتصدق وللصديق ان ياكل من منزل اخيه وتصدق وروى الشيخ في الوثوق عن ابن بكير قال سئل ابا عبد الله ع عما يحل للمرأة ان تصدق من مال زوجها بنيرانه قال المادوم فاما ما رواه في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع انه سئل عن المرأة ان تعطى من بيت زوجها قال لا الا ان يطلها فلو خفيته ان يطلع على غير المادوم والتمريل لا يبعد انه يجوز لها التصرف بما جوت به العادة كاعارة الاواني للمجار والطبخ لهم والسقي من البئر واعطاء السائل في نحو ذلك كما لا ينص على منعه ولم تعلم منه الكراهة لعدم الرضا به وقد دخل في هذا العموم الوصية على مال الايتام وسيا انتم وما يحل الانسان في ذوقه ولم يعلم به وبني العبد واما الصديق فخرج فيه الى العرف وفي صحيحه الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن هذه الاية ليس عليكم الاية ما يعني بقوله اوصا بكم قال هو والله الرجل يدخل بيت صديقه فياكل بنيرانه وفي جامع البحار عن الصادق ع من عظم حمة الصديق جلد من لادن والثقة والانبساط وطرح الحشمة بتمتلة النفس والاب والابن وقال علي بن ابراهيم في تفسيره انها نزلت لما هاجر رسول الله ص الى المدينة واخاب من المسلمين من المهاجرين والانصار فكان بعد ذلك اذا بعث رسول الله ص احد من اصحابه في غزاة او سرية يدفع الرجل مفتاح بيته الى اخيه في الدين ويقول خذ ما شئت وكل ما شئت فكانوا يمتنون من ذلك حتى رجا من هذا الطعام في البيت فانزل الله ليس عليكم ان تاكلوا جميعا واشتاوا يعني ان حضر صاحب اولم يحضر اذا ملككم مفاخره وذكر المفترضون لقوله جميعا واشتاوا وجوها الثلاثة بشرط في جواز ذلك عدم الانقضاء والاشارة في الاية الدالة على عدم جواز ما رواه في الكافي عن زرارة قال سالت ابا عبد الله ع عن تفسير هذه الاية ليس عليكم جناح الاية قال ليس عليكم جناح فيما اكلت وما ملككم مفاخره ما لم تشترطوا ان لا ياكل بل لا يظن انها غاليا بكرة هذه المالك لذلك وقد يستفاد هذا الشرط من بعض الاخبار وهو المختص لظاهر الاية وبذلك يفرق بين المذكورين في الاية وبين غيرهم فانه لا يباح لهم الا مع العلم بالرضا ولو بالهوى واشهاد الحال وهذا بالنسبة الى غير مال الولد بالنظر الى الثقة المحتاج اليها فانه يباح لذلك وان علم بكرة هذا الولد لذلك بشرط بعضهم كونا الملاك امرهم بالخير وفي يومهم وهو تقييد للاية بغيره ليل ويدفعه اية ما رواه البرقي في الحسن عن ابي اسامة عن ابي عبد الله ع في قوله ليس عليكم جناح الاية قال باذن وبنيرانه وقيده بعضهم جواز ذلك بالتحقق فتاده وهو انهم يقيدها بغير دليل مع ان ظاهرا الاخبار ويدفع كما تدفع قول الجبائي بانها منسوخة بقوله لا ياكل مال امرئ من غير الاطية بنفسه التي ابعثت في بعض الاخبار المذكرة جواز التصديق من ماله والظن بغيره بما جوت به العادة من الطعام التي لا تأكل والهز وهو ذلك او بمن حصل له الوثوق التام بضاء المالك وعدم كراهة لذلك فحجب الانقضاء على ذلك فلا يجوز الحمل ولا تناوله في المأكول اما بدل عليه بمفهوم الموافقة كثيرا الماء وغسل البدن والوضوء او بطريق الالتزام كالكون في يومهم في تلك الحالة لا يتعدى هذا الحكم الى غير البيوت **الامر الثاني** الاكل بما يميز به الانسان من ثمرة الخلل وغيره من الاثمار والمباح والادع وبذلك قال اكثر الاطحاب بل ادعى جليلة الشيخ في الخلاف الاجماع ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الرجل يمر بالخلل والتسبل والتمر فيجوز له ان ياكل منها من غير ان يصاحبه من ضرره غير ضرره قال لا بأس وفي الصحيح عن ابي اودع عن بعض اصحابنا عن محمد بن مرزبان قال سالت ابا عبد الله ع امرت بالتمرة اكل منها ما اكل ولا تحمل قلت جئت من اكلها قد اشتريتها واشترتها وما الم قال اشتريتها وما لي لم في الصحيح عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله ع

منه من الزكاة الفلاني
بما ملك انما ذكره بالاضحية

فيما ذكره في التفسير
فيما ذكره في التفسير

فيما ذكره في التفسير
فيما ذكره في التفسير

قال سألته عن الرجل يمر بالبستان وقد حيط عليه ولم يحيط عليه هل يجوز له ان يأكل من ثمرة وليس يحمله على الاكل من ثمرة الا الشجرة ولا
ما يعني به من ثمرة وهل له ان يأكل من جرح قال لا بأس ان يأكل ولا يحمل وعن الاصبغ بن نباتة عن امير المؤمنين ع لا يقطع من
شجرة شيئا من الفاكهة واذا مر بها فليأكل ولا يقصد فسادها ولا يقطع من ثمرها شيئا ولا يقطع من ثمرها شيئا ولا يقطع من ثمرها شيئا
معتبة كما ذكره جماعة من اصحابنا ومع ذلك هي مؤبدة بالشجرة بل بالاجماع الذي نقله الشيخ وهو ان لا يقطع من ثمرها شيئا ولا يقطع من ثمرها شيئا
شيئا ومثيرة بان لا يقصد ذلك بان يخرج عن كونه ما اذا وقفتها العائلون بذلك انهم بان لا يقصد الدابة العالة على عدم جواز
زاد بعضهم علم العلم والظن بالكراهة وعدم الرضا وفيه نظر يعلم من قولنا اشترطنا ان لا يقطع من ثمرها شيئا ولا يقطع من ثمرها شيئا ولا يقطع من ثمرها شيئا
بالسومات السابقة وبما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن ع عن الرجل يمر بالبستان من الزرع والنخل والكرم
والشجر والمبايع وغير ذلك من الثمرات هل يأكل من ثمرها من غير اذن من صاحب الثمرة او امره القيم فليس له ولا
الحديث الذي يسمون بتناوله من قال لا يحمل ان يأخذ منه شيئا والجواب عن هذه الرواية ان المراد بها النسخة عن ان يحمل معه شيئا لا
عن الاكل او على ما اذا نهاه ويحكم الحمل اي على عدم جواز الاخذ من الثمر بان يكون الضمير الجوز راجعا الى كماله عليه ما رواه
الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن البستان يكون عليه المملوك او الجارية من البستان فيؤتيه من الثمر
بستانه فقال ان كان بهذه المنزلة لا يملك من البستان شيئا فاحب ان اخذ منه شيئا ويحكم عليه على الكراهة **الامر الثالث**
مال الناصب روى الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال اخذت مالا فاصبته بدمي وادفع اليها الحسن ع عن المعلى بن
الحسين عنه وذكر مثله عن اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله ع مال الناصب وكل شيء يملكه ضلال لك الامر ان كان كاحل اهل
جابر وذلك ان رسول الله ع قال لا تنبوا اهل الشرك فان لكل قوم نكاحا ولولا اننا نخاف عليكم ان يمتلئ بكم رجل منهم ورجل
خير من الف رجل منهم ومائة الف منهم لا نرناكم بالقتل لم ولكن ذلك الى الامام وروى في الغليل بسند صحيح عن داود بن فرقد قال قلت
لابي عبد الله ع ما تقول في قتل الناصب قال خلل الدماء كقبي فقلت فان قدوت ان قلبه عليه خايطا او فقرة في ماء كبريت
به قلبك فافعل قلت فان ترى ما قال ابي اهلكه قوه ما قدرت عليه **اعلم** ان الناصب اطلاقا لا يكون من ضرب العداوة للشيعة
وخارجهم الثاني من ضرب العداوة لاهل البيت عليهم السلام الثالث من ضرب العداوة لشعبة اهل البيت من جهة موالاتهم لهم وروى
في الغليل عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ليس الناصب من ضرب اهل البيت لا ذلك لا يجوز جلا يقول اما بعض محققين والحق ان
الناصب من ضربكم وهو يعلم انكم تقولون انكم من شعبتنا **اقول** لعل المراد ان اطلاق الناصب والعداوة للشيعة عنوان ذلك لا على
اهل البيت عليهم السلام الرابع من ضرب غير امام الحق وتو لا به ويدخل في هذا جميع فرق اهل الخلاف والاطلاق على الثاني والرابع راجع الى الروايات
كثيرا لا يستلزم اكثر مما يطلقه الفقهاء الامامية على المعنى الثاني بل قال ابن بابويه فيمن لا يعضد العقب بعد قتله لرواية سليمان الحارثي
ابي عبد الله ع قال لا ينبغي للرجل المسلم ان يزوج الناصبة ولا يزوج ابنته ناصبيا ولا يزوجها عنه قال مصنف هذا الكتاب من ضربها
لال محمد صلوات الله عليه لم فلا يضيف له في الاسلام فلهذا حرم نكاحهم وقال النجاشي ع صفان من ائمة لا يضيف لهم في الاسلام الناصب
بني حنيفة وغال في الذين ما روى منه ومن تحمل لعن امير المؤمنين ع والخروج على المسلمين يقتلهم حوت منا كته لان فيها الالقاء
الايدى الى التهلكة ان الجهال يوهمون ان كل مخالف ناصب وليس كذلك فظهر من كلامه تخصيص اطلاق الناصب بالمعنى الثاني في
ظاهر هذه الاخبار باحتمال اهل الخلاف او من ضرب العداوة منهم لاهل البيت عليهم السلام لانها مخالفة للاخبار المستفيضة في
لنذكر منها شطرانها ما رواه ابن بابويه في كتاب الفقيه في الصحيح عن زرعة عن جماعة عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع ومن
يقبض من فضي مناسك في حجة الوداع فقال ايها الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه فاني لا ادرى لعلى لا اعلم في هذا الوقت بعد
عامنا هذا انهم قال اي يوم اعظم حرمة قالوا هذا اليوم قال اي شهر اعظم حرمة قالوا هذا الشهر قال اي بلدة اعظم حرمة قالوا بل
فان دما نكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقونه فيها لكم عن ائمة الحكم لاهل البيت ع
نعم قال اللهم اشهدوا ان من كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمن عليها فانه لا يحمل دم امرئ مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه فلا تظلموا
انفسكم ولا ترجوا بعدى كفارا منها ما رواه ثقة الاسلام في الروضة عن زرارة عن ابي جعفر ع قال ان الناس لما صنعوا ما صنعوا
مايتوا انكم تمنع امير المؤمنين ع ان يدعو الى نفسه الا نظر الناس في حق وان يردوا عن الاسلام فينبذوا الاوثان ولا يشهدوا ان لا

منه ان لا يملك من البستان شيئا
منه ان لا يملك من البستان شيئا

كتاب الحج

اله الا الله وان محمد رسول الله و كان الاحبا اليه ان يقرهم على ما صنعوا من ان يرتدوا عن جميع الاسلام وانما هلك الذين ركبوا ما
 ركبوا فانما من لم يضع ذلك دخل فيما دخل فيه الناس على غير علم ولا عداوة ولا منبر المؤمنين فان ذلك لا يكره ولا يخرج من الاسلام
 فذلك كتم على امره وباع مكرها حيث لم يجد اعوانا ومنها ما رواه ابن ابويه في الصحيح عن العلاء بن رزين عن ابي جعفر انه سئل عن
 جمهور الناس فقال هم اليوم اهل هذنة وقد ضالهم وتوذي امانتهم وتغفر ما منهم ويجوز منا كتمهم وموارثهم في هذه الحال
 ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن علي الحلبي قال استودعني رجل من موالى بني مروان الفدينا فغاب فلم اذرها فاصنع بالدينا فاني باعته
 الله ثم فكرت ذلك لقلت انت احق بها فقال لا ان ابي ثم كان يقول يخفى عنهم بمنزلة هذنة توذي امانتهم وتردضالهم ونقية الشهاد
 لهم وعليهم فاذا تفرقت لاهواء لم ينع احد المقام اى اذ لم نعلم منهم بذلك وعاملناهم معاملة سائر الكفار في استحلال اموالهم ودماهم
 يكون ذلك سببا للارخال عن الدنيا وعدم الاستقرار بها والحق ان هذا الحكم مستمر الى ظهور القضاة بحل الله فرجه ومنها ما رواه
 الحسين الشيباني عن ابي عبد الله قال قلت لار رجل من مواليد لي خيل مال بنى امية ودماهم وانه وقع لهم عنده وديعة فقال ادوا
 الامانات الى اهلها وان كانوا مجرمين فان ذلك لا يكون حتى يقوم قائمنا فيحل ويجزى الاشارة بقوله فان ذلك الى استحلال الاموال
 الدماء ومنها ما رواه في الكافي عن القاسم الصيرفي قال سمعت ابا عبد الله يقول الاسلام يحسن به الدماء وتوذي به الامانة وتستحل
 الفروج والوثوب على الايمان ومنها ما رواه عن عمران بن اعين عن ابي جعفر قال سمعت يقول الايمان ما استقر في القلب واخفى به الى
 الله عز وجل وصدق العمل بالطاعة لله عز وجل والتسليم لامره والاسلام ما ظهر من قول او فعل وهو الذي عليه براءة الناس من
 كل ما به رجعت الدماء وعليه جوت الموارث وجزاء النكاح واجتمعا على الصلوة والزكاة والصوم والحج فخرجوا بذلك من الكفر الى ان
 قال قلت فهل للمؤمن فضل على المسلم في شيء من الفضائل والاحكام والحدود وغير ذلك فقال لاها يجزيان في ذلك عجزى واحد ولكن
 للمؤمن فضل على المسلم في اعمالها الحديث ومنها ما رواه عن صفيان بن السمط عن ابي عبد الله في الفرق بين الاسلام والايمان فقال الاسلام
 هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله و اقام الصلوة و ايتا الزكاة وحج البيت وصيام شهر
 في هذا الاسلام وقال الايمان معرفة هذا الامر مع هذا فان اوتياها ولم يعرف هذا الامر كان مسلما وكان ضالعا عن سماعه عن ابي عبد الله
 قال لا اسلام شهادة الا لله الا الله والتضديق برسول الله ثم به رجعت الدماء وعليه جوت المناكح والموارث وعلى ظاهرها جماعة الناس
 والايمان الهدى الحديث والآخبار الواردة بهذا المعنى كثيرة جدا وظاهرها تحريم مال من انصف بكلمة الاسلام وان لم يكن مؤمنا وان لا
 يحل الاطية نفس وعليه عمل الاصحاب تحريم المالا و اجراء جميع الاحكام بل يقتل غير واحد من علماءنا الاجماع على تحريم ما لم يحرمه الله
 من اموال البغاة ومقتضى ذلك انه لا يحل اموال غيرهم من اهل الخلاف بالطريق الاولى فلي هذا ينبغي حل تلك الاخبار المذكورة على
 الا باعدها من ابا حنيفة له بخصوصه جمعا بين الروايات وتحل على المعنى الاول كما ذكره ابن اذرج في الترتيب حيث قال المراد بالتأصيل
 لا يتم بنصبون الحرب للمسلمين ولا فلا يجوز اخذ مال مسلم ولا ذمي على وجه من الوجوه انتهى دلل في قوله في الخبر لا يجوز انكاح
 الشرك الخ اشعار بذلك لا يقال اهل الحرب واموالهم وسنائهم في المسلمين وقتلهم جائز وشراء السرفقة منهم جائز وكذا المسببة على يد
 سلاطين الجور كما وردت به الروايات بل شراء زوجة الكافر منه فلا يصح تحمل هذا الخبر على المعنى الذي ذكره ابن اذرج في تضمنه المنع من
 غير الاموال لانه يمكن ان يجاب بان هذا الخبر يمتنع على ما تقدمت لاشارة اليه من انه لا يجوز الجهاد والاختتام الاتع امام الحق وقد
 ان كل من ختم شيئا بعينه كالحق لا امام محرمه على غيره الا انهم صلوا الله عليهم قدا باحو الشيعتهم شراء مثل ذلك بقتل
 منهم عليهم السلم على شيعتهم يكون في هذا الخبر كذا على الرخصة لهم ايتم في اخذ اموال اهل الحرب ولو بالانتهاج والسرقة اذا لم
 يستلزم القتال والجهاد ويقال المعنى ان اموالهم حلال ثراؤها وكذا جميع ما يملكه الا المواة ويكون المنع منها على ضرب من الكراهة
 لا يمتنع ما في هذه التاويلات من البعد ولو حمل على ناصب العداوة لاهل البيت عليهم السلم لكان له وجه وهو ان تحمل اخبار المنع على
 غيره من اهل الخلاف جمعا الا اننا قد اطلعناك على انه مخالف لما نوى الاصحاب الا ان يدعى ان الناصب غير البايع فالمنع من اخذ مال لا
 يستلزم المنع منه في مال الناصب ولا ينبغي ما فيه فامل كتاب التجارة وفيه ابواب الاولى في سورة التوبة
 الذين آمنوا لا ياكلوا اموالكم بينكم باطلا لان تكون تجارة عن راض منكم ولا تقاتلوا انفسكم ان الله كان بكم ذميا الخطاب عام لسائر المكلفين
 والمزاد لا ياكلوا اموال بعضكم فخر من المضاف للعلم به ويجوز ان يكون الاضافة هنا المطلق للاختصاص والمراد الاموال التي خلقها الله

فانما الشيطان من الشيطان
 فانما الشيطان من الشيطان

في الاموال
 في الاموال

لنفسكم والآية تضمنت ثلثة احكام الاول منها قد مر بيان الثاني اباحة ما كان بسبب التجارة فحرم بالرفع فكان ح تامة والمعنى الا ان
تقع تجارة وقهرى بالنسبة للمعنى لان تكون التجارة تجارة عن راض والآن تكون اموالكم تجارة فحذف المضاعف والاستثناء على جميع الثقات
منقطع والتجارة تستعمل مصدرها واسمها لا يعيان المتلوك بقصد المعاوضة مع قصد الاكتساب وحفظها بالذكرا ما لانها اغلب طرق
التكسب واما لانها كثيرة الخيرة كما قال ان تمتعنا عشار الزن في التجارة ويجوز ان يكون المراد بها هنا جميع الطرق التي يكتسب بها
من باب اطلاق المفيد واردة المطلق بموتة المقام ولعله لا ينبغي هنا ثم وصف التجارة بقوله عن راض منكم اى يرضى كل واحد منكم بالذ
وظاهر لا يرضى ان يكون عن راض كافى في حصول الملك من غير توقف على امر اخر ولا ينافى في ذلك كون الزوم يتوقف على تفرق المجلس
كما هو مذهب الاصحاب وبذلك حلت قوله بقاء البتة بالخيار ما لم يفترقا فبذلك قال الشافعية وقال في ذلك الحنفية والمالكية واكتفوا
بمجرد التراضى في زوم العقد وان لم يفترقا فلم يشترط خيار المجلس وهو باطل للدليل المذكور **فروع الاول** يستفاد من اطلاق
الآية والاكفاء بالتراضى في الاباحة حصول التملك ولو لم ينادل على الرضا منها من غير توقف على العقد سواء كان البيع جليلا او
خفيرا وبذلك لم يفرق اطلاق ما ياتي من قوله ثم احل الله البيع وحرم الربا واطلاق الاخبار الدالة على حل البيع واعتقاده فانه ليس فيها
ما يدل على تقيده تلك الصيغة خاصة وهذا القول يشبه ظاهر كلام المعيد وقال في المسالك قد كان بعض مشايخنا المعاصرين يذهب
الى ذلك اجماع لكن يشترط في الدال كونه لفظا واطلاق كلام المعيد اعم منه انتهى وذهب العلامة في الآية الى انه يبيع فاسد وان لا يجوز لاحدهما
التصرف فيما صار الى اصله والتميز بين الاصحاب ان هذه الملاحظة الجامعة لشروط البيع سوى اللفظ المخصوص لا تقتضي الزوم بل يقتضي
اباحة تصرف كل منهما فيما صار الىه ولكل منهما الرجوع في المعاوضة مادامت العينة باقية فاذا ذهبت لزمت بل قال الشيخ على في شرح القواعد
المعروفة بين الاصحاب انها بيع وان لم تكن كما لعقد في الزوم ثم قال واحل الله البيع يتناولها لانها بيع بالاتفاق حتى بين القابل
بفسادها لانه يقول انها بيع فاسد انتهى وفيه تماثل وهذا المراد بالاباحة الحاصلة من هذه الملاحظة قبل ذهاب العين فادة ملكة
كما يبيع في زمن الحيا ودون التصرف بمحقق لزومه والاباحة المحضة التي هي بمعنى الاذن في التصرف وبخلاف يحصل الملك بوجهان فكل
الفايدة في ثلثها الحاصل في البين **الثاني** يستفاد ايضاً من الاطلاق صحة بيع المكروه والفصول اذا حصل الرضاء بعد ذلك كما قاله
كثير من الاصحاب بل لا كراهية يصدق ح على ذلك انه اكل تجارة عن راض منها ولقصد هاهما مدلول اللفظ وتحقيق بقية الشرط
في البيع سوى الاكراه وقد زال وعلم الاذن في الفصول وقد حصل وبذلك يفرق بينهما في هذا الحكم وبين الصبي ومستبو القمل
وبان الخطاب مما توجه الى المكلفين **الثالث** قد ذكرنا احتمال ان يراد بالتجارة ما يمتثل انواع المكاسب لاجارة والهبة فدل
الآية على اعتبار الرضا في ذلك كما يثبت في سائر العقود وعلى الاكفاء في الملاحظة بجملة التراضى في ذلك وبه قال جماعة من الاصحاب
الحكم **الثالث** ما اشار اليه بقوله لا تقتلوا الخ يمكن ان يراد القتل حقيقة اى بشئ من الاسلحة وشرب السم ونحو ذلك وما يمتثل
المؤذية الى القتل كقتل غيره فانه يصير قتل النفس قصاصا ويمكن ان يراد به التهي عن ارتكاب المعاصي والاثام وما يكون سبباً لها
المقتضى في الآخرة ويمكن حمل الآية على جميع ذلك وقد روي ان من قتل نفسه فهو في النار **الثاني** في نوبة البقرة الذين ياكلون
الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يخبطه الشيطان من المس ذلك لانهم قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا
فمن جاءه مؤذنة من ربه فانه يهلك ما سلف امره الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار وهم فيها خالدون الى قوله انهم كتب الربوا
بالواو كالصلوة والزكاة للتفخيم على اخذ ذنبت الالف بعد ما تشبهوا بالجمع والطلاق لاكل واردة الاخذ والتصرف مجاز مشايخ في كلام آية
وفي القرآن كثيرا والتخبط الضرب على غير استواء والمت الجون والصرع وظاهر الآية ان نسبة الصرع الى الشيطان على جهة الحقيقة يشهد
لكثير من الاخبار ولا يبعد في ان يسلط الله الشيطان على بعض الناس فيضربه عقوبة للذنبا لم يبه او امتحانا كما يسلط بعض الناس على
بعض فينبلهم ما لم يقبل الشيطان لا يصرع الانسان حقيقة لكن ربما غلبت عليه المنة او السوداء فيضل اليه الشيطان امورا هائلة
وبوسوس اليه فيقع الصرع عنده ذلك من قبل الله ونسبته الى الشيطان باعتبار الوسوسة مجازا وعلى القولين يمتثل تشبيه حال كل ارا
فيكون ان يكون ذلك بعينه في الدنيا كما مرشدا اليه ما رواه العياشي في تفسيره عن شهاب بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ان
الربا لا يخرج من الدنيا حتى يخبطه الشيطان ويمكن ان يكون في الآخرة ويهدله ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن ابي عبد الله ع
هشام عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص لما اسري الى السماء رايت قوما يريد احدهم ان يقوم فلا يقدر ان يقوم من عظم بطنه

منه في الزوم من غير توقف

في الآية الثانية التي هي في الربا

في تحريم الربوا

في بيع وشراء

من هؤلاء ما جبرائيل فقال هؤلاء الذين لا يكون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يحبط الشيطان من المس ولعل المواد انتم كما انتم
واشباحهم فاقم وهذا قوائد **الاولى** تضمنت الآية تحريم الربوا وهو في الشئ بيع المثل مع الزيادة العينية كدفع بدرهمين او الحبة
كبيع درهم بدرهم المدة معينة ويبدل فيه ذبا المشقة الذي كان متوافعا عند الجاهلية وهو ان يدفعوا المال الى مدة على ان ياخذوا
كل شهر فدا مئتين ثم اذا حل الدين وطلب المدينون برأى المال فان تمدد عليه الاذاء زادوا في الحق والاحل وروى ابن ابوشبة
عن ابن سنان عن الرضا عليه السلام في الربا بالمشقة لعله ذهاب المعروف وتلف الاموال ورضية الناس في الربح وتركهم للقرض والعرض
من صنایع المعروف ولما في ذلك من الفساد والعلم وفناء الاموال وهدت الربوا في كل ميكل او موزون والاحبار في ذلك مستغفون عن
البهت عليهم السلام والمواد ما علم انه كان ميكل او موزونا في عصرهم صلوات الله عليهم واتما لم يعلم حاله فيبيع فيه العادة ولو اخص
به بعض البلدان فكل بلد حكمه والاحوط عموم التحريم واتما ما ثبت انه غير ميكل ولا موزون في عصرهم صلوات الله عليهم فلا يشك
فيه ذلك كالمعدود على الاظهر **الثانية** من الناس من يقولون انما الربوا مثل المبيع في كونه مشتملا على الزيادة واتما عكوا ذلك
لاهتمامهم باستحضار صورة التشبيه وموضع التوافق ليعيدوا عليه ولقد صدقوا في جعله اصلا والمبيع فزا وفي قوله احل البيع
دلالة على جواز انواع البيع الا ما خرج بدليل **الثالثة** قوله احل الله البيع وحرم الربوا انكار للقضية التي رعوها وهدم
من حيث ان الحل والحریم احكام الله وليس التماثل كافيا في الحكم فيها دالة على ان القياس باطل وان التماثل الظاهري ليس بحجة لوجوه
الاختلاف لحكمة لا يعلمها الا الله ثم **الرابعة** المراد بالموظعة الاتجار عن خله خوفا من الله سبحانه والتوبة اليه سبحانه عن
المعادة اليه فخرج ما سلف من الربوا ولا يجهل عليه رده الى اصحابه وامره الى الله في العفو والصفح عن جرمه وهذا بالقبض على الجاهل
بجريمته كما يظهر من تشبيههم له بالمبيع ويدل على ذلك ما رواه العياشي في نفسه عن محمد بن مسلم ان رجلا سأل ابا جعفر ع وقد عمل
بالربوا حتى كثر ماله بثمان مائة من الفقهاء فقالوا ليس به مثل منك شي لان رده الى اصحابه فقال له ابو جعفر ع عجزك في كفاية
عز وجل قوله من جاءه مؤظعة من ربه فانه في فله ما سلف وامره الى الله والموظعة التوبة وروى في الكافي في الحسن بن محمد بن مسلم
احد ما علمها السلام في قوله من جاءه مؤظعة من ربه الآية قال المؤظعة التوبة وفي الحسن بن ابي المغيرة قال ابو عبد الله ع كل
ربا اكله الناس بجهالة ثم تابوا فانه يعقل منهم التوبة واما رجل فادما لا كثيره من الربا فجهل ذلك ثم عرّفه بعد فادما ان
فما مضى فله ويدعنه فيما يتناف وفي الحسن بن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اني رجل ابي فقال اني ودرت ما لا وقد علمت ان صاحب
الذي ودرت منه كان يربي وقد اعرف ان فيه ربا واستيقن ذلك وليس بطيب في خلالي حال علمي فيه وقد سألت فقهاء اهل العراق
واهل الحجاز فقالوا ما اجل اكله من اجل ما فيه فقال له ابو جعفر ع انك تعلم ان فيه ما لا تعرف ما تعرف اهل فخرنا من مال الله ودمه
سوى ذلك وان كان مختلطا فكله هينا حراما فان المال مال الله اجنب ما كان صاحبه يفعل فان رسول الله ع قد وضع ما مضى
من الربا وحرم عليهم ما بقي من جهله وسع له جهله حتى يعرف فاذا عرف تحريمه حرم عليه وتوجب عليه فيه العقوبة اذا ركب كما يجزى
على كل من اكل الربا وعن ابي الربيع الشامي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل ابي بجهالة ثم اراد ان يتركه قال اما ما مضى فليتركه
فما يستقبل قال عز وجل من عاد فليكن اصحاب النار هم فيها خالدون وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل
باكل الربا وهو يرى انه خلل قال لا يضرم حتى يصيب متعلا فاذا اصابه متعلا فهو بالمتعة التوبة قال الله عز وجل وفي العقبة قاله كل ربا
اكله الناس بجهالة ثم تابوا فانه يعقل منهم اذا عرفت منهم التوبة وقاله اما رجل فادما لا كثيره من الربا فجهل ذلك ثم عرّفه بعد فادما ان
ان يفرغ ذلك منه فما مضى فله ويدعنه فيما يتناف ويخوذ ذلك من الروايات فلهذا الاخبار ظاهرة الدلالة وموافقة لظاهر الآية في
الجاهل بجهريمه لا يجب عليه رده بعد ان عرفه وناب وبذلك قال جماعة من الاصحاب منهم الشيخ في النهاية والصدوق في الفقيه و
ظاهر الفقيه وذهب جماعة الى وجوب رده ومنهم من يزدجر والعلامة في الحج واستدلوا على ذلك بالآية لانه من قوله ثم فاكم في
اموالكم وبانه باطل وقال ثم ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل واجابوا عن الآية بان المراد ما سلف في زمن الجاهلية قبل نزول التحريم
او ان المراد سقوط الدين عنهم بالتوبة بشرطها ومن جملة الشرايط اداء مال الغير اليه ونحوه اجابوا عن الروايات ولا يخفى ما في هذا
التوجيه من البعد وخالفه الظاهر لان قوله له ما سلف عام شامل للمال ولان الجاهل غافل فلا ذنب عليه فعليه رده الناس في نعمة ما
يقبلوا وقوله رفع عن متى ما لا يظنون فالاولى ان يرجع قوله فله ما سلف الى المال ولا يلا في بين العالم والجاهل في كون التوبة

في بيع وشراء

منقطة للذنب فلا وجه للتقيد بالجهالة الاكون التوبة منقطة للمال ولا يظفر من الرواية السابقة ونحوها ان القول بوجوب
الزكاة في هذه الحال مقالة العامة وقضاها عنهم جلهم السلام ان الحق في خلافهم واما الامة التي استدلوها بها فيجوز تنزيلها على اخذ حصة مما
من الزكاة لحد للمتابعين كما سيجي انشاء الله ثم واما من جعله مستمدا فوجب عليه الرد اذا عرف صاحبه ولا يصدق به كما هو في المال للجم
مالك هذا اذا عرفنا المقدار والاصالح صاحبه او صدق بما يغلب على ظنه الوفاء به ان جعله وقيل يصدق بحسن ماله ويحكم ان يستد
له بما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال اني رجل امير المؤمنين ع فقال اني كتبت مالا اغضت في غطالة لادرا ما وقد
اردت التوبة ولا ادري الحلال من الحرام وقد اخلط على فقال لم تصدق بحسن ماله فان الله يرضى من الاشياء ما يحسن وما رمال لك
فاما الخمر المذكورة عن الحلبي فيمكن تحمله على ما اذا كان المورث جاهلا فيكون الرد المذكور في غير الخمر محمولا على الاستصحاب او على وجوب
رد العزل من جهة سبق علم الوارث بذلك ونقل عن ابي عبد الله ع بالعل بظاهره وقوايته الظاهر من ابن ابي عمير في العقيقة حيث نقل الرواية
المذكورة ورواية اخرى بمعناها وبوتة هجوم قوله ثم اذا اخلط الحلال بالحرام فكل حتى تعلم الحرام بعينه الحرام مستمدا فتمت غلوة
العائد الى الزكاة ببيان ومعرفة بذلك فيجمل بخدا التوبة وقد ثبت ان اكل الربا من الجبار وهي لا تخرج عن الايمان واصحاب الجبار
ليبنوا من الخلد بن فيمكن تحمله على المستحل لذلك لان تحريمه من ضرورات الدين فليست له ح يكون كافرا ولا كافرا بخلاف النار او
بذلك لما رواه في عبودنا الاخبار عن محمد بن سنان عن الرضا ع قال علمه تحريم الزكاة بالبيت لما فيه من الاستحسان بالحرام المحرم وهي
كبرية بعد البيان وتحريم الله لها ولم يكن ذلك منه الا استخفافا بالحرم والاستخفاف بذلك خول في الكفر ورواه في العقيقة ابن ابي عمير
في تفسيره عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال ان التوبة مطهرة من ذنوب الخطيئة وقال ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من
الربوا انكم من المؤمنين الى قوله لا تظلمون فهذا ما دعاه الله اليه عباده من التوبة فمن خالف ما امر به من التوبة سخط الله عليه وكان ناسيا
او نسيا حق ويحكم ان يرد بالجلود هذا المكش الطويل والعذاب الشديد لا الابد في ورشدا لينة ما ورد من التشديدات في تحريم ذلك
ابن ابي عمير في العقيقة عن الحسن بن المختار عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال دهم باشد من ثلثين عند الله ذنبا كلها بذات محرم مثل
الحالة والمنة وفي صحة هشام بن سالم عنه ما اشده من سبعين ذنبا كلها بذات محرم وروى علي بن ابراهيم في تفسيره في الحسن عنه ما
دهم ربا اعظم عند الله من سبعين ذنبا محرم في بيت الله الحرام وقال الربا سبعون جزءا اشد من سبع التجل امة في بيت الله الحرام
ولمن رسول الله ع الربا وكله وموكله وباعه ومشتريه وكاتبه وشاذهي **السار** استمدا أكد سبحانه تحريم الربا بقوله يعني
والحق نقصان الشيء لا يجد حال ان يتلف وفي العقيقة مثل رجل الصادق ع عن قول الله عز وجل يعني الله الربوا الآية وقد روي
من باكل الربوا بنوما له قال فاقى عن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع قال دهم ربا يعني الذين فان تاب منه ذهب ماله وافتقر وقوله في الصدقات قد تقدم
في بيان فضل الصدقة وانها تزيد المال وفي تفسيره العياشي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال قال رسول الله ع انه ليس شيء الا
وقد وكل الله به ملكا غير اصدقة فان الله ياخذ ويؤتيه كما يري احدهم ولله حتى تلقاه يوم القيمة مثل احدى ونحوها
روى الصدوق في مالنية وقوله لا يجب كل كفاي مصر على استحلال الحرمان والمسخف بها وهو مبالغة في كفاي لا يميم للمهلك
في كتاب الحرمان المتأدي بها فنيها كالا على تشديد تحريم الربا وان من خصارة الدين والدنيا **الثالث** في الرد
المذكورة بالايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا انكم من المؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان
يؤم عليكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون فراعاصم وحرمة اذ نوا بجد لالف وكسر الدال بمعنى اعلوا خيرةكم والباقون بالعقب
اغلوا اسم واخر فوادي علي بن ابراهيم في سبب التروا لانهما نزل قوله ع الذين ياكلون الربوا الآية قام خالد بن الوليد الى رسول الله ع
فقال يا رسول الله ربا ابني في شقة فاصاني عند موتة باخذ فانزل الله هذه الآية وكتب هذا الوجه في جميع البيان الى الباتمة
وحاصل المعنى ايها الذين صدقوا بالاستماتركوا ما بقى عند الذين تعاملتم معهم من الربوا والزكاة انكم صدقة قلوبكم وآخ
بايها الذين صدقوا بالاستماتركوا ذلك انكم حاملين بمقتضى الايمان وقبلة اشارة الى ان الايمان عمل فان لم تتروا ذلك
فاغلوا انكم خارجون الله ورسوله حيث استسلمت ما نهاكم عنه فوجب قبالكم لقوله ع من اخذ الربوا وجب عليه القتل والمعنى انكم خارجون
له ورسوله في الاخوة فخر اكم النار ومن فعل ذلك جبر مستحل وقب فقتل في الثالثة والرابعة فيمكن ان يكون عاقبة الله لهم ورسوله
بهذا النوع ولعل في تنكير جوب اشارة الى ذلك وان تبتم وعلمتم بمقتضى ايمانكم فلكم رؤس أموالكم واتركوا الزكاة لا تظلمون المذكور

هذا ان الربا في نفسه غلوة
الغاية الى الربوا

في الآية ان الربا في نفسه
فيما حكم الربوا

في تحصيل الرتبة

ياخذ الزيادة التي بقيت عندهم ولا يظلمون بل ينقصون من رؤس أموالكم شيئا فيكون كالتأكيد والبيان لقوله اتقوا وذرُوا والمعنى ان
تبعتم بعد ان علمتم ذلك بعد البيان والعلم بالقرينة فلكم رؤس أموالكم وارجلوهم ما اخذتم زابدا على ذلك فلا دنيا في ما تقدم من عدم
لرؤس رؤس ما فعلوه في حال الجحالة بذلك وبالجملة هذه الآية غير صحيحة الدلالة على لزوم الرتبة مطلقا كما قيل فافهم وروى في الكافي
على بن ابراهيم عن ابي ابي عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الرجل يكون له دين الى اجل مستي فباية غريمه فيقول
افدني كذا وكذا واضع عنك بقية او يقول افدني بفضا وامتد ذلك الى اجل فباي بقي عليك قال لا اري به باسا انتم ردد على ابي
ماله قال الله عز وجل فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون **الاربعة** في سورة النور يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي
اضمنا فاما مضاعفة وانفقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا النار التي اعدت للكافرين الآية صحيحة في المتن عن الرواة وكانها وردت جوا على ما
منعنا من رباؤه الشبهة وهو ان كان الرجل اذا حل له الدين زاد فيه واخره الى اجل ثم اذا حل زاد فيه رايه واخره وهكذا
يستغرق بالشئ القليل مال المدينون فيها من عن ذلك وقيل معنى الاضغاف المضاعفة لا تزيد واهل أموالكم فمضاعفة مضاعفة
روى في الكافي عن سماعة قال قلت لابي عبد الله ع اني قد رايت الله قد ذكر الربا في غير آية وكرهه فقال وتذكرى لم ذلك قلت لا
قال لا تسمع الناس من اصطناع المعروف وفي حصة هشام عنه نحوه واتقوا الله في ترك الربا ونحوه من المحرمات لغزو ربا الفلك
وقرنه بقوله واتقوا النار انما بان ههنا يستلزم دخول النار المعدة للكفار وروى فيها هنا بذلك اما للثبوت على شدة العذاب ولا
اكله يستلزم الخلود على ما روي عنه تبليها **الاول** روى ابن بابويه في الفقيه في الصحيح عن ابراهيم بن عيسى عن ابي عبد الله ع
في قول الله تعالى وما اتيتكم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله قال هو هدية لك الى الرجل تطلبه منه الثواب افضل بها فلو
ربا يوكل ثم ذكر آية في كتابه ان الربا ربا ان ربا يوكل ما لا يوكل اما الذي يوكل فهو هدية لك الى الرجل زيد الثواب افضل
وذلك قوله وما اتيتكم من ربا الآية واما الذي لا يوكل فهو ان يدفع الرجل الى الرجل عشرة دنانير على ان يرد عليه اكثر منها فهاذا
الربا الذي نهى الله عنه فقال يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا الآية عن الله عز وجل ان يرد اكل الربا الفضل الذي اخذه عنه
عن راس ماله حتى التزم الذي على يده فاحمله من الربا واعلم ان يصنع فاذا وفق للتوبة او من دخول الحرام لينقص المحرم عن دينه
قد عرفت وجه الدلالة في الآية ويمكن جعل اذهب التزم على الاستحباب **الثاني** قد علم من السنة استثناء بعض افراد الربا كآلة
قال رسول الله ع ليس بيننا وبين اهل حربنا ربا ناخذ منهم ولا نعطيههم وقال ع ليس بين الرجل وبين ولده ربا وليس بين السيد وبين
عنده ربا وقال الصادق ع ليس بين المسلم وبين الذي ربا ولا بين المرأة وبين زوجها ربا والحكم الاول يجوز اخذ من الحر ربا خلا
فيه بين الاحطاب والافرق بين الحرب والعهود وغيره ولا بين كونه في دار الاسلام او دار الحرب واما اعطاء الزيادة فالمشهور عنه
الجواز قال جماعة من الاحطاب الجواز الاول اقوى افضا وايضا خالف النص على موضع البقين واما الحكم الثاني والثالث فالحكم
فقوله لا بيننا وبين اهل حربنا ربا لا ينعلم على ذلك بل عليه ايضا ما رواه الشيخ عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال ليس بيننا
ودولة ولا بينه وبينه ولا بين عبده ولا بين اهله ربا الحديث وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغريمين فيجوز لكل واحد منهما اخذ الزيادة
خالف في ذلك بن الجند حيث خص الجواز بالولد وشرط ان لا يكون للولد وارث ولا عليه دين والطلاق القصر بغيره ولا يعتد
الحكم الى الام ولا الى الجد ولا الى ذلك الرضاع والشهوة لافرق بين الزوجة الدائمة والمقطعة للاطلاق وخصه في النكاح
بالدائمة واما الحكم الرابع فهو مذهب ابي بابويه والمرضى للرواية المذكورة والمشهور عنه لعدم الدلالة على المنع
والرواية غير نافية التند وغير معضدة بما يدل على اعتبارها **الثالث** خص الاكثري بوث الربا في البيع دون سائر المعامضة
ولعله المتبادر من قوله ثم احل البيع وحرم الربا اي فيه وهو الظاهر من كثير من الروايات واذن بعضهم ان ذلك الصلح وانما
اثبت في كل معاوضة على الاطلاق قوله وحرم الربا وقوله **الخامسة** في سورة المطففين وبلى للمطففين الذين اذا
على الناس يستوفون واياها لو لم يوردوهم بحسب الظن الكيل والوزن على وجه الحيانة والطفيف القليل وعلى الناس
يمكن ان يكون صفة لحد وفيها كمالوا احاطهم على الناس ويتعلق بيها الوالدة من معنى القامل والميل ويستوفون وقدم التفسير في
اذا كانوا لوهم مئنا كالواهم ووزواهم يحسنون اي ينقصون منها ما لا كلام من باب الحذف والايضا لا يمكن ان يكون على حذف مضافا فاما المضاف
اليه مقامه اي كمالوا مكملهم وموزوهم واحمل بعضهم ان يكون هذا الضمير واجبا الى المطففين بان يكون ناكرا للفاعل وهذا

في الآية التي فيها
الربا والافرق

قال
على من فعل
ذلك بغير
المعنى فلا يمتنع
ما مر
منه

في الآية التي فيها
الربا والافرق

بأنه يبيع كتابه ألف بعددوا الجمع وبقا المقصود بيان حاله في الاخذ من الناس والدفع اليهم وليس المقصود مجرد مباشرة الكيل والوزن
فلو حل عليه فانتا المقابلة بين التمين وخرج الكلام عن النظم الصحيح ويمكن ان يجاب عن الاول بان رسم القران ايقان عليه ومن الثاني
بانه يبيع من التوبيع وهو الاشارة الى انهم لو تعرضوا بانفسهم لذلك يفتنون ولم يبالوا فكيف اذا تعرضه عنهم لاجلهم وفيه
على بن ابراهيم قال في رواية ابي الجارود عن ابي جعفر قال قلت على بن ابي الله ع من قدم المدينة وهم يومئذ سوء كبراء فاحسنوا بعد الكيل
فاما الويل فبلغنا والله اعلم انها بر في جهنم وفي الكافي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في حديث طويل قال فيه واقرن في الكتاب ويقل
للمطققين ولم يجعل الويل لاحد حتى يهتبه كما قال الله تعالى فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم فالآية وما في معناها من الايات كقول
او فوالكيل وقوله ولا تنقصوا المكيال والميزان ونحوها ذالة على عدم جواز النقص فيما وانه يجب الوفاء بذلك وقد يستنبط من
ذلك انه بسبب إعطاء الرأب واخذ الناقص هذا من الوقوع بموضع النقص ذكر اهتد التقرض للكيل والوزن لمن لا يستنبط
بذلك على ذلك ما رواه الشيخ عن حماد بن بشير عن ابي عبد الله ع قال لا يكون الوفاء حتى يميل الميزان وفي رواية اخرى لا يكون
الوفاء حتى يرفع وفي رواية اخرى بن حماد قال قال من اخذ الميزان فوئى ان ياخذ لنفسه ويا لم ياخذ الا راجحا ومن اعطى فوئى
ان يعطى سواء لم يعط الا فاضلا وفي رواية اخرى عن مشي الخياط عن بعض اصحابنا عنه قال قلت له رجل من نيت الوفاء وهو اذا
كال لم يحسن ان يكيل قال فما يقول الذين حوله قلت يقولون لا يوفى قال هذا لا ينبغي لانه يكيل وقد يستنبط من الآية ايضا بطريق
الثنية عدم جواز النقص بالعدد والذراع بل عدم جواز النقص وفي عموم قوله لا ينقصوا الناس شيئا منهم الآية دلالة قوية على
السادسة في سورة البقرة يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طغيات ما كنتم وما اخو حاكم من الارض ولا يهتوا بالحديث منه فيقولون
وقد مر الكلام فيها واستدل بها بعض الاصحاب على لزوم التقية في الاخذ والبيع الحلال من الحرام وفيه نظر وكما استدلت على ذلك بعض
قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والايات الدالة على التقوى لا يمكن ان يكون له وجه والدال على هذا الحكم صريح الروايات كقوله
من اتجر بغير ثقة فقد ارتطم في الربو وقوله اتقوا ما جواما لم يتقوه ونحو ذلك والحكم فيه على جهة الفضل والاستصحاب **السابعة**
في سورة الاعراف اخذ العفو وامر بالمعروف واعرض عن الجاهلين في تفسيره يماضي عن علي بن النعمان عن سمع ابا عبد الله ع وهو يقول
ان الله اذن رسول فقال يا محمد اخذ العفو الآية قال اخذ منهم ما ظهر وما نكبر والعفو الوسط وفيه عن الاخبار عن الرضا ع قال
ابا الحسن ع يقول لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يكون فيه ثلث خصال سنة من سنة وسنة من سنة وسنة من سنة الى قوله واما السنة
من سنة فنداء الناس فان الله امر نبيه صلوات الله عليه واله بمداواة الناس فقال اخذ العفو الآية وروى عن الصادق ع ان
الله عمنه بنبه فيها بمكادام الاخلاق وقد استدلت بها بعض الاصحاب على استحباب الافالة وكرهية الرجوع الى المؤمنين لامتعة الصمود
وكرهية الرجوع الى الموعود بالاختنا وكرهية معاملة الادين والسفلة الذين لا يبالون بما قيل لهم وما قيل فيهم الذين هم الجاهلون
في الحقيقة لان معقوا اعراض عنهم كره في جانب عنه وذلك يشترط في معاملة من لا يستدل بها على ذلك بعبد لا انه يحمل
الدال على ذلك النصوص الواردة عن اهل البيت عليهم السلام **الثامنة** في سورة النساء ولئن حمل الله لكافري من المؤمنين
سبيلا فيقولوا لاخبار عن ابي الصلت الهروي قال قلت للرضا ع ان في سواد الكوفة قوما يرعون ان النبي ع لم يقع عليه السهو وقلوا
فقالوا كذبوا لعنهم الله ان الذي لا يسهو هو الله الذي لا اله الا هو قال قلت بالرسول الله وفيهم قوم يرعون ان الحسين ع لم يسهو
وانه الحق شبهه على خطله بن اسعد الشافعي وانه دفع الى السماء كاره حيتي بن مرهم ع ويحققون بهذا الآية فقال كذبوا عليهم غضبه
ولعنه وكفروا بتكذيبهم النبي ع في اخباره بان الحسين ع سيفل والله لقد قتل الحسين ع وقتل من كان خيرا من الحسين امير المؤمنين ع
والحسن بن علي عليهم السلام وما منا المقتول واى والله لمقتول بالتم باغتيال من يتال من يتال الى اعرف ذلك بعهدهم واني من رسول الله
اخبره بر جبرئيل عز ربا العالمين فاما قوله عز وجل ولئن حمل الله الآية فانه يقول لئن حمل الله لكافري من المؤمنين ع ولقد اخبر الله ع
عن كفار قتلوا النبيين بغير الحق ومع قتلهم اياهم لئن حمل الله لهم على انبياء عليهم السلام سبيلا من طريق الحق وهذا الحديث صحيح
الدلالة على ثبوت السهو عليه صلى الله عليه واله في الآية وبذلك على ذلك اية اخبار كثيرة وبه صرح ابن ابي عمير في كتابه وجعله اسما من
الله ع كذا نكروا اكثر الاصحاب اجابوا عن هذه الاخبار بوجوبها الحمل على التقية ويدل اية على افضلية امير المؤمنين ع
على الحسين ع بل على افضلية الحسن ع والاخبار الدالة على افضلية امير المؤمنين ع على الحسين ع ويمكن تنزيل هذا الخبر على

في رواية اخرى
السنة من سنة

في رواية اخرى
السنة من سنة

لقد علمنا هذا وقد استدل بها كثير من اصحاب وعلمهم على عدم جواز تسلط الكافر على المسلم بوجه من الوجوه لان السبيل مذكور في سياق
 التقي فقيدا العوم فبدخل في ذلك ان المبدأ الاسلام ومولاه كافر فانه يمتنع على بعض من مسلم وانه لا يجوز بيع العبد المسلم من كافر ولا
 اجازة منه ولا رهنه عنده ولو وضع على يد مسلم ولا كونه وكلا على مسلم وان كان موكله مسلما ولا كونه وصيئا على اولاد المسلم
 ولا حوالته عليه وتوحد ذلك من الاحكام المذكورة في كتب الفقهاء **كتاب الدين** وتوابعه وفيه آيات **الاولى** في قوله
 البقرة يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم في سبيل الله فاعلموا ان الله لا يبيعكم بعنقكم فاعلموا ان الله لا يبيعكم بعنقكم كما علم الله عليكم
 وتعلم ان الذي عليه الحق وليتقوا الله ولا يجهن من شيا فان كان الذي عليه الحق منفعيا او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو
 فليتمل له بالعقد واستشهدوا شهودين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فامرأتان من رضون من الشهادتين ان قيل
 اخديهما الاخرى ولا يابى الشهاد اذا ما دعوا ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله ذلك انما عينا الله وقوله لهما
 واذا في ان لا تزنا بوا لا ان تكون تجان حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح الا تكتبوها واستشهدوا اذا تبايعتم ولا يصح ان
 كاتب ولا شهيد وان تغفلوا فانه شوق يكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم في السطاح تدابوا تابوا بالدين
 استدانوا استقرضوا وقال في مجمع البيان تدانتم اي تعاملتم وذا بر بعضكم بعضا وقوه في وقت وقصد هاهنا المعنى لبيان القطة
 فلا يرد ما قيل انه يخرج تفسير المفاعل بالمفاعلة ولا يبعد ان يكون المراد هنا كل معاملة يكون فيها احد العوضين مؤجلا وميلا
 فيه الاجازة وعوض الجاهل ونحوها كما ينفوخ فيه التاجيل بشرط وبوجه عتوم الغاية والغرض المقصود لذلك فدل على جواز
 الغرض ولو منع عند اشتراطه وبذلك علمنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسن بن سعيد قال سالت عن رجل فرض رجل درهم الى اجل
 متى ثم مات المستقرض اجل مال الفارض عند موت المستقرض منه او للورثة من الاجل ما للمستقرض في حياته فقال اذا اتفقت
 حل مال الفارض ونحو ذلك من الاخبار وبوجه عتوم الامر بالوفاء بالشرط والعقود الا ان اصحابا طبقوا على كونه من العتوم
 الجاهزة وانه لو شرط الاجل فلا يلزم للاصل ولان الآية ليست ناصة في ذلك لاحتمال ان يكون الغرض من الكتابة الاحتفاظ على
 احد رامن نظرا لبيان ونحو ذلك وامكان حمل الرواية على الاستصحاب لشرط تاجيل في عقد لازم فالاقوى لزومه وقد روي
 نصها بالموصوف وبمخرج الضمير كيدا ولا يرد له على احكام متعددة الاولى اباحة الادانة والاستدانة وقد ثبت ان الشيء
 المحتر والمحب صلوات الله عليهم ما رواه وعليهم دين وبالحجة ثبوت من طريق اهل البيت عليهم السلام ضروري والاول لا خلاف فيه
 رجحانه مع دلالة الادلة عليه واما الثاني فلا خلاف في رجحانه ايضا مع الحاجة بل قد يجب مع الضرورة وبذلك علمنا ما رواه الشيخ
 عن موسى بن بكر قال قال ابو الحسن من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على عياله او نفسه كان كالمجاهد في سبيل الله عز وجل قال
 طلب عليه ذلك فليستند على الله عز وجل وعلى رسوله وما يعوت به عياله الحديث وروى في الفقيه انه قال الصادق عليه السلام
 النورة في كل خمسة عشر يوما فان انت علمت عشرة يوم وما وليس عندك فاستقرض على الله عز وجل وروى انه جاءته ام سلمة الى
 النبي فقال يا رسول الله جعفر اخي وليس عندي من الاضيحة فاستقرض راضق قال استقرض وضيق فانه دين مقضى وسئل
 الصادق عن رجل ذي دين يستدين ويحج فقال نعم هو اخي للدين ونحو ذلك من الاخبار ويدل عليه ايضا فلهم عليهم السلام
 ما رواه الشيخ عن ابن القلاح عن ابي عبد الله ع عن ابيه عن علي صلوات الله عليهم قال يا اباكم والدين فانه مذلة بالتهار ومهانة
 وقضاء في الدنيا وقضاء في الآخرة وما رواه في الفقيه عن السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى
 الله عليه واله يا اباكم والدين فانه مشين للدين ونحوها فانه محمول على الكراهة عند عدم الضرورة وعدم الحاجة اليه ويمكن الحمل
 ايضا على من لم يكن عنده وفاء ولا بقوة ولا بالفعل وبذلك علمنا ما رواه الشيخ عن سلمة قال قلت لابي عبد الله ع الرجل متى يكون عند
 الشيء يتبلغ به وعليه دين ايطعمه عياله حتى ياتي الله عز وجل بميسرة فيقضى دينه او يستقرض على ظهره في خشت الزمان وشق البكا
 او يقبل الصدقة قال يقضى بما عنده وينه ولا ياكل اموال الناس الا عند ما يودي اليهم حقوقهم ان الله ثم يقول ولا تاكلوا اموالكم بينكم
 بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا يستقرض على ظهره الا عند وفاء ولو طاف على ابواب الناس فردوه باللقمة واللغتين
 والتمرين الا ان يكون له ولو يقضى من عنده الحديث وظاهره ان ذلك في تلك الحال اكله بالباطل فيكون حراما وبذلك علمنا ما رواه الشيخ
 عن ما نقل عنه وقد بعض اصحاب هذا الخبر بما اذا لم يكن المغان مطلقا على حال المستدين بل انما كان لا يعلم انه ليس له حاجة وفاء لانه

فانما هو في الدين والالتصاف
 بوجه من الوجوه

مستدرك
 اخديهما

في الدين والالتصاف
 بالدين والالتصاف

في الأصول العامة للدين
موجز

يكون خديعة والاولى حمله على الكراهة الشديدة اذا امكن الاكتفاء بالصدقة ولو بالتوال وتبدل على شك كراهية الغدول عنه الى السوا
المكون والذي يظهر من الجمع بين الاخبار انه عند الحاجة وجود جهة الوفاء ولو بالقوة وتبدل في ذلك العزم على قبول الصدقة واحدة
المعاداة والعزم على التسليم لخصيل ما يؤدى به الذين والولاء الذي يعلم انه يقضى به فلا كراهة بل قد يكون ذاجعا لفضل تحصيل القرية
والغضا بل المستحب سيما عند عرض بعض المطالب المهمة التي لا يقول فيها الا على الله سبحانه فيستدين لهدايا الى المواضع التي خيلها
سبحانه محل الاستجابة كقبول التبتى والائمة صلوات الله عليهم وتيج البهت ونحو ذلك مما ورد في الحديث يدل على ذلك ما ذكرناه من
الاخبار وغيرها كما روى عن علي بن الحسين عليها السلام انه كان يستدين المال فاذا حال عليه الحول فكاه ودفعه الى صاحبه وبوبه
ان الخبز برصه انما هو لانه يورث الذل والهلم وكونه اكل المال الناس بالباطل فمضد وجود جهة الوفاء مع العزم على ذلك يرتفع هذا
الحقد وروا مع عدم الحاجة او عدم جهة الوفاء فيكون مكروها وقد تكون الكراهية شديدة كالاستدانة عند عدمها بل قد تكون
حراما كان يفر على عدم الوفاء فافهم الثاني قد افهم قوله يدين الى اجل باحة المعاملة بالدين مؤجلا حسيته وسما لان الدين
حق يثبت في الذمة فهو اعم من المؤجل وغيره وربما نقل عن ابن عباس انها نزلت في السلم خاصة وهو يبيع مضمون الى اجل معلوم
ولو صح ذلك لم يناف ارادة التعميم اذا السبب لا يخص الثالث افهم بقية المسئلة انه لا بد من كون لاجل مصونا عن الزيادة والنقصان
والتعدير بالمسئلة يدل على انه لا بد من كون الدال على ذلك لفظا ولو بالقرينة فلا يكفي العند الرابع الامر بجباية الدين لشدة بده
المال بطول المدة وعند عرض الشبان او الموت ويكون فاطما السيل التزاع في الزيادة والنقصان فالأمرح يكون هنا للادب
وعند بعضهم انه للتدب وعند آخرين انه للوجوب والاخير ضعيف لصالته عدمه واستمرار السلف على تركه غالبا ولعموم قوله
عليه السلام الناس متسلطون على اموالهم يفعلون بها كيف شاؤوا وهذا ظاهر الحاشي امر الكاتب ان يكتب الدين على وفق ما تراضيا
عليه بل يحفظ ولا زيادة ولا نقصان فيدل على انه ينبغي ان يكون الكاتب عدلا ما موافق لما عليه معرفة باساليب الكلام ومعرفة
الاحكام الا اذا كانا غافرين بذلك فكتب بحضرتهما ومشهدا لثاني لا ياب كاتب اي لا يمنع كاتب ان يكتب الصلة على الوجه الذي
تراضيا عليه اذ اشكرهما انهم الله عليه بمعرفة الكتابة وفضله فلا يجزى على غيره بذلك ويحتمل ان المعنى ان يكتب على الوجه الذي
علمه الله من الكتابة بالعدل والانصاف ومجانبة الجور والاعتناء اي على الوجه الموافق للشريعة في ذلك الواقعة وحاصل المعنى انهم
اذا دعوه للكتابة على الوجه السائفة شرعا فلا يمنع من ذلك بل يكتب والا فلا والجمع بين النهي عن الالباء والامر بها الحق على ذلك
وكونه ادعى الى الفعل وكانت الكتب على عهدهم فلهذا ذلك اكد وبعضهم جوز ان يتعلق الكافي بالامر فيكون النهي عن الالباء مطلقا
والامر بها مقيد انهم الامر بها يمكن ان يكون للادب وان يكون للتدب والاستصحاب ذلك لانها لصاحب الدين ليست بواجبة كما عرفت
فيستبان يكون واجبة على غيره بلزم وقال بعض المفسرين بالوجوب المسمى او عند عدم غيره وقال الاكثر انه فرض على الكفاية لان البتة
ان الغرض حصول الكتابة لا حصولها من مباشرين ولا لها في معنى الشهادة ولا لها من باب التعاون على البر والتقوى ولا لها من
الامور العامة المتولى المستازم اهلها راسا الخلل بالنظام وقيل انها كانت واجبة ثم نكث بقوله ولا يضار كاتب ولا شهيد ومنه قوله
في هذا المقام انه يجوز اخذ الاجرة على الكتابة بناء على ما ذكرناه من عدم كون الامر للوجوب فيما اخذها من الامر بل بذلك وذلك لان
الكتابة منفعة محله ولم يجب عليه بذلها وعلى القول بالوجوب لا يجوز كما لا يجوز اخذها على سائر الاعمال الواجبة وبذلك الشيخ
منعهم يجوز الادب من نيت المال لانه من المصالح وقيل يجوز اخذها من الامر بها اذا لم يوجد بيت المال وان قلنا بانها واجبة لاصلا
حتم بذل المنفعة فحاشا وبقية نظروا على ما ذكرنا انهم لا يجب عليه شيء مما يتوقف عليه الكتابة كالورق والقلم والمدا والامع الاجرة وشروط
ذلك عليه وعلى القول بالوجوب يحتمل وجوبها عليه على القول بالوجوب مقدمة الواجب المطلق وهو بعيد والظاهر ان صاحب الدين
لمصلحة هذا اذا لم يوجد بيت مال والا كانت منه ثم على القول بالوجوب هل الوجوب على الفور ام لا الظاهر الثاني الامع استلزام
الراضي تضييق الحق فيضيق عند ذلك التتابع الامتثال والاملاء واحد وخصه بالذي عليه الحق لانه الغادوم ولا من المشهود عليه
وفي حكم الاملاء صاحب الحق اذا كان بمنع من الذي عليه الحق ومشهد مع تصديقه بذلك عند الاستدانة عليه فالامر بها
لادب وبيان الاولى به ثم بين انه يجب عليه تقوى الله في الاملاء بان لا ينقص من قدره شيئا ولا من صفته ولا يذكر في املاء من الاسباب
الحقة والظاهرة والعلل ما يكون منطلا للحر والامر به من ذلك نحو ان يغفل صاحب الحق او عدم معرفة باساليب الكلام وهذا

في شرائط أحكامه

وأحفل بعضهم وجوع الأمر بالانتهاء إلى الكاتب فيكون هو معنى الكتابة بالعدل وقيادته يكون صحيحا كذا والتاسين خبر من ثم بين سبحانه
 حال من لا يصح منه الامتثال بأن كان سفيفا وهو الذي ينفق ماله في غير الأغراض الصالحة والذي يضيع أو كان ضعيفا وهو ناقص
 العقل أما لكبر أو لصغر أو لغير ذلك والذي لا يستطيع الامتثال فهو الأبرار والآخرين وهو ما من لا يقدر على النفاذ الكلام روى التيا
 في نفسه عن ابن سنان قال قلت لأبي عبد الله ع متى يدفع إلى الغلام ماله قال إذا بلغ وأوش منه رشده ولم يكن سفيفا أو ضعيفا فأنق
 منهم من يبلغ خمسة عشر سنة وستة عشر سنة ولم يبلغ قال إذا بلغ ثلثة عشر سنة جاز أمرو إلا أن يكون سفيفا أو ضعيفا قال قلت
 وما السفيف وما الضعيف قال السفيف الشارب الخمر والضعيف الذي يأخذ واحدا بأشدين وروى الشيخ في الموثق عن الحلبي عن عبد
 الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال السفيف الذي يشترى الذم بأضغافه والضعيف الأبله قوله بطلان وليه أي ولي هؤلاء
 القهري يبيع إلى صاحب الحق لا تراه بدينه وهو ضعيف كما لا يخفى والمراد بالولي من إنه النظر في ماله كالأب والجد والأب والوصي
 الشرع وقد تضمنت الآية أحكاما وهي شرعية الولاية على هؤلاء وصحة المعاملة ببناءهم عنهم وصحة الاستدانة لصلحهم ودفع
 حقة مباشرتهم لعمود المعاملة وصلحية تلقى الدين في ذمتهم مع مباشرة الولي لذلك وأنه يجب على الولي مراعاة المصلحة للولي
 عليه وقدم بحقه وذلك لقوله تتم بالعدل أي في الامتلاء في المعاملة بطريق أولى وجواز الترجمة عن المأجور عن الكلام ولزم في
 المترجم كلاما قيل ومقتضى الآية بثبوت الحق بمجرد أقوال الولي عن هؤلاء وهو دليل جريان النيابة في الأقوال ولعله مخصوص بما
 تعاطاه القيم أو الوكيل قلت ليس هذا من باب الأقوال بل هو امتداد وتبعية للأعطاء عن الحق الثابت بالبيان والمعتبر بمنزلة الشاهد
 المقر لما من الأشهاد وذلك لأنه لما كان مجرد وجود الصلة والكتابة غير كاف لإثبات الحق لأن من شاء كتب كما بارشد في ما
 يكون سببا للتوثيق المأل وحفظه وهو الأشهاد فالأمر هنا بقوله لا رشاد إذا الاستصحاب لما عرفت وروى في الكافي في الصحيح
 الكافي عن حماد بن أبي نصر قال قال أبو عبد الله ع أربعة لا يستجاب لهم دعوة أحدهم رجل كان له مال فادانه بغير ربيعة يقول الله
 عز وجل ألم أركب بالشهادة وهذا الخبر يدل على شدة الاستصحاب الشهادته من تحمل الشهادة فالحلقة هنا على من طلب ليحتملها
 باب عجز الماشقة في الفرق بين الشاهد والشهيد أن الأول بمعنى الحدث والثاني بمعنى الثبوت فانه إذا قبل الشهادة فهو شاهد
 باعتبار حدث تحمله فإذا ثبت تحمله لم يمانين أو أكثر فهو شهيد ثم يطلق الشاهد عليه بعد تحمله بحال التسمية الشيء على ما كان عليه
 قلت فيه نظر لأن الحق أنه لا يشترط بقاء المعنى في صحة إطلاق المشتق حقيقة كما ذكر في عمله ولكن استتماله في هذا المعنى ويشوع فيه وهو
 اشارة الحقيقة ثم اعتبار الانشئة في الشهادة قد استدلل به بعض المالين على عدم قبول الشاهد والمبين في الذين وهو باطل لأن هذا
 الدلالة إنما كانت بمعنى عدم القولين بحجة كيف قد دلل البيان النبوي على ذلك فروى الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال دخل الحكم بن عبيدة وسلم بن كهيل على أبي جعفر ع فقال له عن شاهد يمين قال قضى به رسول الله ع وقضى به على عندكم بالثبوت
 فقال هذا خلاف القرآن قال وابن وجد بموته خلاف القرآن فقال لا والله ثم يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فقال لها أبو جعفر ع فتقول
 وأشهدوا ذوي عدل منكم هؤلاء تقبلوا شهادة واحد يمين ثم نقل حكايته مع شريح في ذرع طمحة وروى خبر عنه ع قال كان رسول
 الله ع يقضي بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق وذلك في الدين وفي خبر آخر قال ع لو كان الأمر لي لاجرا بشهادة الرجل الواحد إذا
 علم منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله أو روية هلال فلا والآخر الواردة بذلك من طريق أهل البيت
 عليهم السلام مستغنية وعليه إجماع الإمامية وافتنا على ذلك الشافعي قوله في الرواية في حقوق الناس المراد بها ما كان مالا
 كان المقص منه المالدية أي لأصحاب ولا تقبل في القضاء ولا في الزنا وقوله ع من رجالكم يدل على اشتراط الإسلام في الشاهد فلا يقبل
 شهادة الكافر وإن كان ذميا أو كان المشهود عليه كافرا وبذلك عليه إقراره قوله ع ذوي عدل منكم بقوله إن جاءكم فاسق فامروا بالشيخ
 الحسن بن أبي عبيدة عن أبي عبد الله ع قال يجوز شهادة المسلمين على جميع أهل الملل ولا يجوز شهادة أهل الملل على المسلمين وقالت
 الشيخة تقبل شهادة أهل الذمة للمسلمين وعليهم وبذلك على ذلك موثقة سماعه قال سألت أبا عبد الله ع عن شهادة أهل الملل قال
 فقال لا يجوز لأهل الملل أن يثبتوا على غيرهم جاز شهادتهم على الوصية لأنه لا يصلح ذهاب حق أحد وصيحه ضربه الكتابي
 سألت أبا جعفر ع عن شهادة أهل مله هل يجوز على رجل من غير أهل ملته فقال لا لأن لا يوجد في تلك الحال غيرهم فإن لم يوجد
 خبرهم جازت شهادتهم في الوصية لأنه لا يصلح ذهاب حق مسلم ولا تبطل وصيته وبنيته أنه يمكن أن يقال ليست الآية تنافية

في شرائط أحكامه

فيما يشترط في الشهادة
والعلم والعقل

لهذه الدلالة بل شامله لهم لما ثبت من انهم مكلفون بالمزوع وتخصيص الخطاب بالمؤمنين من حيث كونهن المستغنيين كما مر مراراً وكذا الرواية
انما صنعت بقول شهادتهم على المسلمين وجواز صدوق شهادة اهل الذمة على مثلهم وان خالفهم في المسئلة كاليهود على النصارى وظاهر
الروايات المذكورة بدفعه وظاهر ما ذكرناه انه لا يقبل شهادة الكفار مطلقاً على مسلم وهو مجمع عليه بين الاصحاب لا شهادة الذمى في
الوصية ضد عدم المسلم كما سيأتى بياناً فشاء الله ثم في احكام الوصية وقد بينهم من الاية اشترط الايمان والعقل والعقل
بهم ذلك من ملاحظة الاستلزام والغرض والغاية من ذلك وهو استبعاد الحق فانه لا يحصل الوثوق من خبر الفاسق والمجور
ومن اعتبارها في الكاتب فاقهم وتدل على اشراط البلوغ لعدم صدق اسم الرجل على غير البالغ فلا يقبل شهادة الصبي غير المميز
هو موضع وفاق بل قبل لا يقبل مطلقاً وبه قال فخر المحققين ونقل جماعة الاتفاق على عدم قبول شهادة من كان سنة دون العشر
والمتنور عدم قبولها مطلقاً الا في الجرح والقتل مدلة عليه ما رواه الشيخ في الحسن عن جميل قال قلت لابي عبد الله ع يجوز
شهادة الصبيان قال نعم في القتل يؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ بالثاني منه ومثلها حسنة محمد بن حران ولفظ الرضا بن وان
كان متصفاً للقتل خاصة الا انه يمكن ان يدخل فيه الجراح بطريق اولي كذا قيل وفيه تأمل لا محالة ان يكون وجبه القبول شدة
الغاية بالتحفظ على التعمادون الجراح واقصر في الدروس على استثناء الجراح بحيث لا يبلغ النفس وهو الظاهر من الشيخ في قوله
في التامع وفيه انه مخالف للنص المذكور والمستفاد من النص اشترط ان يؤخذ باول كلامهم وزاد بعض الاصحاب اشترط اتمام
على مباح وان يؤدوا الشهادة قبل التفرق ولعل الشرط الاخير مستفاد من اشراط الاخذ باول كلامهم واما الشرط الثاني فلا تدل
عليه النصوص بوجه مع انهم غير مكلفين بجميع الاشياء مباحة لهم وهذا وقيل يقبل شهادة الصبي اذا بلغ عشر مطلقاً ومستند
ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بوبن الخزاز قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل يفتقر من جوف شهادة الغلام فقال اذا بلغ عشرين قال قلت
امرء قال فقال ان رسول الله ع دخل بياضته وهي بنت عشرين وليس يدخل بالحادية حتى تكون امرأة فاذا كان للغلام عشرين جاز
وجازت شهادته وهذه الرواية موقوفة على اسما عجل وقوله ليس بحجة مع انه استدرك ببلوغ البنت على بلوغ الغلام ولا يصح ما
وقبها ايضاً محمد بن عيسى عن يونس ومن ثم طرأوا العمل بها واعترف جماعة ان القائل بذلك غير معروف مع انها لو صححت لا يمكن تقيدها
بما سبق وقد يستفاد من الاطلاق قبول شهادة الوالد والولد والابن والابنة والزوج والزوجات والامام في ذلك لا ما خرج من دليل وليس فيها
دلالة على عدم قبول شهادة المملوك كما قيل لما عرفت من ان المراد منهم المسلمين وسياتي تحقيق ذلك في الشهادات اتم التاسع ما اشنا
عليه بقوله فان لم يكن اى فان لم يكن الشهادتان رجلين ورجل وامرأتان اى فليكن رجل وامرأتان او فليشهدن وهو انه على قبول شهادتهما
الشاهديتين في الرجال في الدين وهو موضع وفاق وقد دللت الاخبار المروية عن اهل البيت عليهم السلام على قبول شهادتهم في
الرجال في الدين وهو امر منفرد في اشياء اخوائية والمتنور بين الاصحاب قبول شهادتهم من صفات الرجال في كل ما كان له الا
كان المقص منه المال واما شهادة امرأتين مع يمين طالبا الحق فالظاهر بقبولها في الدين وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجوزي
عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله ع اجاز شهادة النساء في الدين وليس ممن رجل و ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن منصور
حاذم ان ابا الحسن موسى بن جعفر ع قال اذا شهد طالبا الحق امرأتان و يمين فهو جائز وصحة حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله ع
ان رسول الله ع اجاز شهادة النساء مع يمين طالبا الدين بخلافه ان حقه الحق ومنع ابن ادريس من ذلك وكذا العلامة في
موضع من الخبر وهو ضعيف لصحة المستند وليس في الاية منع لذلك كما عرفت في الشاهد واليهما العاشر ما اشار اليه بقوله من
ترضون من الشهداء فانه يدل على اشراط العدالة صريحاً بعد التنبيه عليه بقوله منكم وذكر هذا بعد التنبيه على انه شرط
فيهم ايضاً ويدل عليه ما رواه الشيخ عن عبد الكريم بن ابي بصير عن ابن جعفر ع قال يقبل شهادة المرأة والشوة اذا كن مستورات من
اهل البيوتات معروفات بالستر والعفاف مطيعات للازواج فاركانت البدأ والبرج الى الرجال في ادبيتهن وفي حنينة الرضا اليه
على جواز الاكتفاء بما ظهر لنا من حاله وليس الشرط منه العلم بالواطن لانه لا طريق لنا الى معرفة المرضي عند الله سبحانه ويدل عليه
ما رواه يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله ع قال سألت عن البينة اذا قيمت على الحق اهل القاصون فيبقى يقول البينة من غير
مسئلة اذ لم يعرفهم قال فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان يأخذوا بها بظاهر الحال والايات والتأنيح والموادني والتباج و
الشهادات فاذا كان ظاهراً ظاهرها ما تواترت شهادته ولا يشترط ان يكون من اهل البيت ع ما رواه ابن بابويه في المجلس سنة عن طهمة

في شرط الحكماء

قال الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام وقد قلت له يا ابن رسول الله سمعنا خبري عن قبول شهادة وعن لا يقبل فقال يا علقمة كل من كان على
 فطرة الاسلام جازت شهادته وقال فقلت له شهادة مقبولة للذنب فقال يا علقمة لو لم يقبل شهادة المقربين للذنوب لما قبلت الا
 شهادة الانبياء والاصفياء صلوات الله عليهم لانهم المعصومون دون سائر الخلق فمن لم يترك ذنبا ولم يشهد عليه
 شاهدان فهو من اهل العدالة والستر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه مذنباً ومن اعتابه بما فيه فهو خارج عن ولاية الله ثم ذكره
 داخل في ولاية الشيطان ولقد حدثني ابي عن ابيه عليه السلام ان رسول الله سمع من اعداء من اعدائهم ما فيه من الله بغير ما في الجنة
 ابداً ومن اعتابه مؤمناً بالبر فيه فقد انقطع العصبه بينهما وكان المعتاب في النار والذنب في الجنة والمصير الحديث فيها ان الروايات
 ذاتان على جواز التأويل في قبول الشاهد على الظاهر وانما يكفي في الحكم بحسن الظاهر عدم الاطلاع على مقادير الذنوب ويدل
 عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله سمع في أربعة شهداء على رجل محض بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعدل
 الاخران قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يبرؤن بشهادة الزور واجزت شهادتهم جميعاً واقيم الحد على الذين شهدوا عليه
 انما عليهم ان يهدوا بما بصروا وعلموا وعلى الوالي ان يجر شهادتهم لان يكونوا مبروفين بالنسب وعن العلاء بن سينا قال سمعنا
 ابا عبد الله سمع عن شهادة من يلبس بالحمام فقال لا بأس اذا كان لا يعرف بشيء وعن عبد الله بن المغيرة عن الرضا قال كل من دل على
 الفطرة وعرف بصلاح في نفسه جازت شهادته وبرئ منه اليه اي قوله نعم وقولوا في الناس حسناً على ما ورد في تفسيرها عنهم عليهم السلام
 واما ما روي عن ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله سمعتم ترفع عدالة الرجل حتى يقبل شهادته له وعليهم قال فقال ان يعرفوا
 والعتاف والكف عن الفرج والبطون اليد والتمن ويرف باجتناب الكبار التي وعد الله عليها النار من شرها والجور الزنا
 الربا وعقوق الوالد والفرار من الزحف وغير ذلك والدال على ذلك كله والسائر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش
 ما وراء ذلك من عثرته وعيبه ويحبب عليهم توليته واظهار عدالة في الناس لتعاهد الصلوات الحسنة اذا اطلب عليهم وحفظ
 مواقيتهم باخضرار جماعة المسلمين ولا يختلف عن جماعة في مصالحهم الا من علة وذلك ان الصلوة ستر وكفارة للذنوب ولو
 ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على احد بالصلاح لان من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين الا ان قال ومن لزم جماعة هم حرمت عليهم عيبه
 وثبت عدالة بينهم هذه الرواية وان رواها الشيخ بسند لا يخلو من اشكال لان رجالها محمد بن موسى وهو مشرك وفي الحديث
 بن علي عن ابيه وهو ان كان هؤلاء فضال فهو لا يروى عن ابيه وان كان ابن علي بن النعمان فهو لا يروى عن ابن عتبة الا ان ابن ابي عمير
 رواها ايضاً عن ابن ابي عمير وليس في خطه عيب الا في الحديث بن محمد بن خالد البرقي والظاهر ثقة فالرواية من الصحيح على الظاهر قوله يعرفونه
 بالستر الخ ويعرف باجتناب الكبار الخ يدل على انه لا بد من الاطلاع على ذلك الحاصل بالمعاشرة او بشهادة من عرّف بذلك بالجملة
 لا بد من البحث عن احواله والتفتيش ليعلم ذلك ولا يكفي عدم الاطلاع والمحو الى على اصله عدم ان كتاب ثني من ذلك ويدل عليه
 ايضاً كثير من الاخبار الدالة على اعتبار العدالة في هذا ذهب جماعة من اصحابنا الى هو المشهور بينهم واستدلوا عليه بهذا الرواية
 وبقوله نعم واشهدوا ذنوب عدل من رجالكم وتوجه الاستدلال بهذه الآية انه وصفها بالعدالة ولا بد من اشكال الوصف بها على ما
 فايد على الاسلام لان الاسلام قد دل عليه بقوله في الآية السابقة من رجالكم فيجب حمل هذا الاطلاق على المعتمد ويمكن ان يجاب عن الآية
 لادالة لها على تكلف حصول العلم بامر زائد على الاسلام اذ لم يظهر الفسق بل يقول مجرّد العلم بالاسلام كاف في الحكم بالعدالة لانها لا
 في المسلم بمعنى ان حاله يحل على القيام بالواجبات واجتناب المحرمات ومن ثم لا يجوز رميه بترك الواجب وفعل محرماً اذ ظاهر حاله كما
 تشهد له الاخبار المذكورة بل لو سلمنا ان العدالة امر زائد على الاسلام وهي الملكة النفسانية الباعية على ملازمة التقوى والمروءة المعقولة
 باجتناب الكبار وعدم الاصرار على الصغائر كما قيل يقول يكفي في الحكم بها على الشاهد وعدم العلم بارتكابها شيئاً من المذكورات لا
 لم تقع في الآية شرطاً بل وصفها ومفهومه ليس بمحجّر ويجاب عن الرواية بان المراد ان الملازمة والمواظبة على الصلوة كافية في الدلالة
 على العدالة ولا يحكم عليه بالستر والعتاف اذ لم يكن يظهر منه ان كتاب ثني من الكبار ولا يجيب التفتيش عن ذلك والتفتيش او يقال انه قد
 ورد في الاخبار ان الصلوة مكفرة للذنوب كما مر في كتاب الصلوة فالعلم بكونه ملازمة لها كاف في الحكم عليه بالعدالة واجاب الشيخ عنها
 لاستبصار ايضاً بان المعصود بالصفات المذكورة في الخبر الاخبار عن كونها فاحشة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمستدل
 البحث عن حصولها وانسانها ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادته من كان ظاهراً بالاسلام ولا يعرف منه شيء من هذا الاشياء

يدل
 على ان لا بد
 من الشاهد
 في الجرح كآلة
 بعينه

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

فانه من عرف فيه احدها قدح ذلك في شهادة او يكون المقصود ان لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس وانما يجوز ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يصدق منهم ويوجب تعسفهم من تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج ان يعلم ان جميع الصفات المذكورة في الخبر منقبة عنهم لان جميعها بوجوبها قدح في قبول الشهادة انتهى ومن ثم ذهب جماعة من الاصحاب الى الاكتفاء والاعتماد على ظاهر الاسلام كما دلت عليه الاخبار السابقة منهم ابن الجوزي والمفيد وبعض كتبه والشيخ في كتاب الاستبصار والاعتماد بل ادعى عليه في الجمع الفرقة وقال ان البحث عن عدالة الشهود ما كان في ايام النبوته ولا ايام الصحابة ولا ايام التابعين وانما حمل شريك بن عبد الله القاضي ولو كان شرطاً ما اجمع اهمل الامصار على تركه انتهى ويثبت بهذا القول ما رواه في الكافي عن سلمة كهيل قال سمعت علياً يقول الشرح في حديث طويل واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض لا يجوزوا في حلالهم منه ومنعوا من دونه بشهادة زور او ظنين وفي معنى هذه الاخبار احاديث كثيرة تدل على ذلك فهذا القول فوق لكن بعد العلم بكونه من اهل الايمان لا في ظاهر الاصحاب الاتفاق على اشتراطه وبذلك عليه بعض الاخبار وقد عرفت انه قد يفتقر من لا ياتيه نظر الى ان الخطاب لم يحتمل المراد الايمان بالمعنى الاخر ومن الاية الدالة على اعتبار العدالة نظر الى ان العدالة لا تحقق في غير المؤمن فاقم وبرد من الشهود الظنين والتمس ونحوهم على ما هو مفضل في الاخبار وكلام الاصحاب وسيأتي في بحث القضاء والشهادة ان شاء الله تعالى في ذلك ايضا الحادي عشر قوله ثم ان تفضل احديهما فذكر كراهية بكسر الهجزة فهي شرطية وجزاء الشرط عند كراهية الباقيون بفتحها وتذكر هو من الذكر الذي هو ضد النسيان والمفعول الثاني محذوف اي الشهادة وقراء كثيره ابو عمرو فتيبة فذكر كراهية التحفيف والنسيان لاذكر فهو بهذا المعنى اي وهو بيان لمصلحة عدم الاعتماد على الواحد وجواز قيام امرأتين مقام رجل في الشهادة وذلك لضعف عقولهن غالباً ونقصا هن فكان طرق الشتيان عليهن اقرب فكان شهادة المرأتين عن شهادة رجل ومن ثم قيل ان قوله تذكر هو من الذكر المقابل للامتناع اي انضمام احديهما الى الاخرى يجعلها كمن الرجال ولا يخفى ما فيه من التسف فان قيل المصلحة في الذكر فلما جعلها الضلالة قلت لانها سبب في ذكر السبب ثم اتباعه بالفرع المبلغ وانتم في الدلالة فان قيل كان القياس ان يقول عند كراهية الاخرى قلت قد يذكر المظهر في موضع الضمير لبعض العوايد فاعلمها مشقة العناية والاهتمام بايضاح الدلالة على المقصود او رعاية تقديره الفاعل على المفعول وقيل ان ضمير احديهما الاول راجع الى الشهادتين وضمير الثانية راجع الى المرأتين الثاني عشر ما رواه ابنه ولا يابا الشهداء اذا ما دعوا قيل المراد اذا دعوا الى اقامة الشهادة وقيل الى اقامتها وتحملها وقيل الى تحملها وهو الاظهر وبذلك عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع في قول الله تعالى ولا يابا الشهداء قال قبل الشهادة وتوكل ومن يكتمها فانه ثم عليه قال بعد الشهادة وعن داود بن سرجان عن ابي عبد الله ع قال لا يابا الشاهدان ان يجيب حين يدعى قبل الكتاب عن جراح المذايق عندهم قال اذا دعيت الى الشهادة فاجب والظان المراد ان يدعى الى تحملها وظاهر الاية وهذه الروايات وجوب الاجابة وبخبرهم الاباء والمثبورين الاصحاب انه على الكفاية الا اذا انحصروا لم يوجد سواء فيجب حينئذ مع احتمال الوجوب عينا مطلقاً وهو بعيد وذهب ابن ادريس الى عدم الوجوب مطلقاً للاصل وان اطلاق الشهادة حقيقة تماماً يكون بعد التحمل يكون المراد الا الاول رواه الشيخ عن ابي الصباح عن ابي عبد الله ع في قوله ولا يابا الشهداء اذا ما دعوا قال لا ينبغي لاحد ان يدعى الى شهادة فيشهد عليها ان يقول لا اشهد لكم عليها ونحوها رواية سماعة عن ابي عبد الله ع ورواية محمد بن الفضيل عن ابي الحسن ع ووجه الدلالة في ظاهر قوله لا ينبغي الكراهية ويمكن ان يجاب عن ذلك بان الاصل يخالف بالدليل المذكور وعن الروايات بان لفظ ينبغي لا هو احدله في الكراهية ان وقع بياناً للتعسف في الاية الكريمة الذي لا اصل فيه التحريم فيكون المراد به ذلك مع دلالة الروايات المعبرة على ذلك ولما اداء الشهادة فلا خلاف في وجوبه على الكفاية الامع انحصاره في العدد المعبر فبنتين وبذلك على ذلك قوله ثم ومن يكتمها فهو اثم قلبه الاخبار المستفيضة ثم ظاهر الاطلاق يقتضي عدم الفرق في وجوب الاداء بين من استدعى لتحملها وبين من سمع ولم يستدع فيه قال كثير من الاصحاب بل قيل هو المشهور بينهم وذهب جماعة منهم الشيخ وابن الجوزي وابو الصلاح الى تخصيص الوجوب بالاداء لا بالادعاء الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها ان شاء شهد وان شاء سكت وفي الحديث عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو بالخيار ان شاء شهد وان شاء سكت وقال اذا شهد لم يكن له الا ان يشهد وفي رواية اخرى عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر ع عن الرجل يحضر حجاب الرجلين فيطلبانه

في تفسير قوله ان تفضل احديهما فذكر كراهية

في تفسير قوله ان تفضل احديهما فذكر كراهية

عجلی

وَفِي الْمَدِينَةِ بَنَاتٌ ذَاتُ بَرَاجٍ
يُفَتَّرْنَ لَهُنَّ الرِّجَالُ قِصَعًا
مُتَشَابِهًا مَذْمُومًا

وَأَنفَسْرُ قَوْلِ الدُّعَاءِ
وَأَيُّهَا الْمَوْلَى الْوَلَدُ الْوَلَدُ

بخطي اول يكن مكتب لا تشهد ويظهر من الشيخ في يومه والمفيد وابن المجيد جواز الشهادة اذا عرف خطه وشهد معه عدل وان لم يذكر الشهادتين
ضم على بن بابويه ذلك ان يكون صاحب الحق ثقة ويبدل على ذلك ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حمزة بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله
جعل يشهد على الشهادة فاعرف خطي وخاخي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا فقال اذا كان صاحبك ثقة وممكن رجلا ثقة فاشهد
له وفي باب ومعه بدل معك وهذا الخبر واضح الدلالة على ما ذكره وطرحه بعض الاصحاب نظر الى مخالفة الاخبار المستفيضة ومنهم
من حمله على ما اذا حصل العلم بالمدعى من شهادة الشاهد ودورية الخط والحاتم ان يكون ذلك فنية فيشهد بالعلم ويمكن ان يكون
المراد ان يعرف انه رسم الخط والحاتم بمعنى انه ذكر ان كتب على ذلك الصلح المعين وضرب عليه بجامته الا انه لم يذكر ما فيه وجهه والحاتم
انه يقطع ويحرم باهم اشهدوه على هذه الدعوى الا انه لم يذكر الكيفية والكيفية وتلك لا تعد في جوازها في هذه الحال مع حصول
الشروط المذكورة فائدة ثانية ذكر على بن ابراهيم في نفسه ان في البقرة خمسمائة حكم وفي هذه الاية خاصة خمسة عشر حكما وقيل كذا
خمسة عشر وبهناك في نضاعيف الكلام فيها على الدلالة على احكام اخر **الثانية** في السورة المذكورة وان كان ذو عشرة
الى مائة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون كان تامة وقبل يجوز ان يكون ناقصة محذوفة الجزاء كان ذو خمسة وعشرين او ثمانين
ذا عشرة والمعنى وان كان المديون ذا عشرة والنظرة مرفوعة على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الجزاء الحكم نظرة او حكم
نظرة من الانظار وهو التأخير والعسر من يعجز عن اداء ما عليه من الدين فالجملة المحذوفة هنا بمعنى الامر ان على وجوب الانظار وعذر
جواز مطالبته في تلك الحال ولا يحسب عليه قوت يومه وما عليه من ثياب بدنه وفرسه وكوبره وخادمه ودارسكاه المعتاش المثلثة
ذلك لا يجب صرفه في الدين وفي جمع البيان عن ابي عبد الله ثم انه قال هو اذا لم يقدر على ما يفضل عن قوته وقوت عياله على
الاقتضا وروى الشيخ في الحسن عن الحلبة عن ابي عبد الله ثم قال لا اتباع الدار ولا الجارية في الدين وذلك انه لا بد للمرجل من
ظل دينه وخادم مجده وفي الصحيح والحسن عن ذرارة قال قلت لابي عبد الله ثم ان على رجل دين او قد اراد ان يبيع داره فيعطى
قال فقال ابو عبد الله ثم اعينك بالله ان تخرجه من ظل راسه اعينك بالله ان تخرجه من ظل راسه وفي الحسن عن بريد الجلي
قلت لابي عبد الله ثم ان على ديني او ظنة قال لا يتام واخاف ان بت ضيعتي بعيت وما لي شيء قال لا تبع ضيعتك ولكن اعط بعضا وامسك
وعن سعد بن صدقة قال سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام وقد سئل عن رجل عليه دين وله نصيب في دار وهي قفل عليه فخرها بلعت
غلها قوته ودرهمها لم يبلغ حتى يدين فان هو باع الدار وقضى دينه بقي لا دار له فقال ان كان في داره ما يقضى به دينه ويفضل
ما يكفيه وعياله فكيف الدار ولا فلا ويجوز ذلك من الاخبار الثلاثة على عدم تكليفه ببيع مثل ذلك وصرفه في الدين وان مثله
ليسمى ميسرا وهذا **الاول** ظاهر الاية انه لا بد من بثوث الصنة حتى يخل بسبيله وطريق بثوث ذلك ثم اذا طلب منه الخواتم
الاخيار فان كان له اصل مال قبل ذلك وكان اصل الدعوى ما لا يكلف البينة على لغة فان لم يقبها حبرا الى ان يبين الاختيار
ويبدل على ذلك ما رواه الشيخ عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابنه عليهما السلام عليهما كان يجبر في الدين فاذا ثبت له اقل من حقه
خل بسبيله حتى يستفيد ما لا وان لم يكن شيء منهما بل كانت جناية او صدقا ونفقة قبل قوله في يمينه لعدم الرتبة في دعواه و
يدل عليه ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابنه عليهما السلام عن علي بن ابي حمزة استعدت على زوجها انه لا ينفق عليها وكاد
ميسرا فاجابني بحسنه وقال ان مع الصنفين **الثانية** ظاهرها انه بعد بثوث الاختيار يخل بسبيله وليس للدين ان يجره على
ويبدل على ذلك ما رواه في الكافي عن جعفر بن سالم عن ابي عبد الله ثم قال خلوا سبيل المسر كما خلا الله وجهه ذلك من الاخبار
الدالة باطلاها على ذلك ختم هو في نفسه يجب عليه السعي اداء ما عليه ولو بالاختار من الزكاة لعموم قوله كل شيء يكفر القتل
في سبيل الله الا الذين لا كفارة له الا اداء وهذا هو المشهور بين الاصحاب واليه ذهب الشافعي وذهب الشيخ في رواية الى انه يسلم
الغرماء استنادا الى ما رواه عن السكوني عن جعفر عن ابنه عليهما السلام ان عليا كان يجبر في الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى الغرماء
وان لم يكن مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم صنعوا ما شئتم ان شئتم اجروه وان شئتم استعملوه والى رواية ضعيفة مخالفة لظاهر الرواية
والروايات الثلاثة على انه يخل بسبيله اذا ثبت حاله مع امكان حملها على التقية لانها مواصلة لما ذهب اليه ابو حنيفة على ما نقل عنه
وقتل ابن حمزة فحكم بانه يخل بسبيله اذ لم يكن له حرفة ولا يدفع الى غرمائه يستعملوه منها وباعه من ماضل عن قوته وقوت عياله
استدلالا بالرواية المذكورة وقته ما ذكرنا ثم انما اعم من مدعاه واقول على تقدير صحة الرواية يمكن حملها على ما علم انه انفق استدا

في رواية الشيخ في الصحيح
في بعض حكم الدين

في رواية الشيخ في الصحيح
في بعض حكم الدين

مَنْ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى الْمَغْرِبِ إِلَى
مُحْوٍ لِلنَّجْمِ

فیضانِ صلاحی الہیہ
تخلیۃ الیوم
دین

فَضْلُكَ لَنَا كَمَا لَكَ فَضْلُكَ

هذا من فضل النبي صلى الله عليه وآله

في بيان انما هو في الدين

الموقع عند الاتفاق واودة الاعتم مكنة ويبدج فيه جميع الطاعات الواقعة لوجهه ثم البدنية والمالية ومن ذلك فراض المؤمنين
 محتاجين المال فتدلى على مشروعية القرض ورجحانه بل على شدة الحرص عليه والترغيب باعتباره ما رث عليه من الاضغاف الكثيرة وروى
 في معاني الاخبار عن ابي ايوب الخزاز بسنده عن الصادق ع قال لما تزلت اية من جاء بالحسنة فله خير مما نقول رسول الله ثم
 زدني فانزل سبحانه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فقال رسول الله ع رب زدني فانزل الله من ذلك الاية فقال رسول الله
 ان الكثير من الله لا يحصى وليس له منه شيء وروى في الكافي عن الجعفي ويونس بن طبيان قال سمعنا ابا عبد الله ع يقول ما من شيء
 احب الى الله من اخراج الذرة الى الامام وان الله يجعل له الدية في مثل جبل احد ثم قال ان الله ع يقول في كتابه من ذلك الذي لا
 قال الله في صلة الامام خاصة وفي حديث ابي ذر عن الروضة في الصحيح عن يونس وعبد العزيز بن المهدي عن رجل عن ابي الحسن
 الماضي قال صلة الامام في دولة الفتن وفي من لا يحضره الفقيه نحوه وكذا في ثواب الاعمال عن سفيان بن عمار قال في ابهام الضام
 ثم رخصها بالكثرة ايماء الى انها لا يحصى الا الله وان ذلك يختلف باختلاف القرض والمقرض والمقرض بالوقت والمكان ونحو ذلك
 من الاحوال يرشد اليه ما رواه في الكافي عن جرمان بن عمار عن ابي جعفر قال قلت فهل للمؤمن فضل على المسلم في شيء من الفضائل
 الاحكام والحدود وغيرها فقال لاها مجزيان في ذلك مجزي واحد ولكن للمؤمن فضل على المسلم في اعمالها وما يتقر بان به الى الله قلت
 اليس الله يقول من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وزعمت انهم يحتمون على الصلوة والزكاة والصوم والحج مع المؤمن قال اليس قال
 الله عز وجل ايضا عفا ضعا فاكثرة فالمؤمنون هم الذين يضاعف الله عز وجل لهم حسناتهم لكل حسنة سبعين ضعفا فهذا فضل الله
 وبرهنا الله في حسنة على قدر صحة ايمانه اضا فاكثرة الحديث وقد مر سابقا في الكتاب العزيز بات كثره والذ على المحط
 اقراض الله ثم كونه في سورة الحديد من الذي يقرض الله فرضا حسنا يضاعفه له وله اجر كريم وقوله ايضا فيها ان المصدقين
 والمصدقات واقرضوا الله فرضا حسنا يضاعفه لهم اجر كريم وقوله ان تقرضوا الله فرضا حسنا يضاعفه وهو تعالى مقابلة
 في المعنى وقد بسند على شرعية القرض بقوله ثم الامن امر بصدقة او معروف والعرش القرض على ما دل عليه الخبر المروي كما مر
 واما الاخبار والدالة على رجحان القرض والحث عليه فهي اكثر من ان تحصى والقبض المنع والبط التوسيع على ما رواه في التوحيد
واما قواعب الدين فانواع الاول الرهن بغير اية واحدة وهي في السورة المذكورة ثلوا الاية السابقة وان كنتم على غير
 لم تجدوا كايافا فها من قبوضة فان من بضمكم بعضا فلهو ذى الذي اؤتمن امانته ولبق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه
 اثم عليه والله بما تعملون عليم قرآن كثير وابوعمر وقرآن على وزن فعل كرسل وكبت والباقون دهان وهو خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ
 محذوف الخبر اى لو وثقة او فعلكم والخطاب المتعالمين بالدين المؤجل كما يشترطه قوله ولم تجدوا كايافا من حيث انه لما مورد بكاتبه كما
 ويشترطه ايمه السياق فدللت الاية على مشروعية الرهن في التفرع ويكون استفادة مشروعية بالخصر معلومة من السنة والاجماع وكذا
 ان يقال بدلالة الاية عليها معا ويكون التقيد بالتفريع مخرج الغالب لان التفريق كان مظنة لفقد الاشهاد والكتاب امر على سبيل
 الارشاد الى حفظ المال بذلك وقد تضمنت الاية فوايد **الاولى** وصف الرهان بالمقبوضة بدل على شرط القبض والى هذا ذهب اكثر
 الاصحاب بل قال في جمع البيان فان لم يقبض لم ينعقد الرهن بالاجماع والى هذا ذهب اكثر العامة وبطل على ذلك ما رواه الشيخ في الوقت
 عن محمد بن يقين عن ابي جعفر الباقر ع قال لا رهن الا بمقبوضا وفي تفسير الباقى عن محمد بن يقين عن ابي جعفر مثله وذهب جماعة
 من الاصحاب ومنهم الشيخ في الخلاف وابن اذهر الى عدم الاشتراط وما الى فيه في الحج والتهنيد الثاني في المسالك والى هذا ذهب من
 العامة مالك للاصل ولعموم الاوامر الدالة على الوفاء بالعقود واجابوا عن الاية بانها دلت بطريق الخطاب وهو ليس محجج عند
 المحققين وبان القبض لو كان شرطا في الرهن لكان ذكر القبض تكرارا لا فائدة فيه فكما لا يحسن ان يقول دهان مقبولة لا يحسن
 ان يقول مقبوضة فبطل الامر بالرهن بالمقبوض على تحقق الرهن بدون القبض لانه ساءه رهننا قبل ذكر القبض والحج وخلافه في
 الاية ودعت لبيان الارشاد الى حفظ المال وذلك انما يتم بالاقتباس كما لا يتم الا بالارتهان فالاحتياط لحفظ المال يقتضى القبض
 كما يقتضى الرهن وكما ان الرهن ليس شرطا في الدين فكذلك القبض في الرهن وبوجهه التقيد بالتفريع عدم الكتاب ولو فقه
 عن الاقباض في تلك الحال لكان مظنة للايكار ولا يحصل الاستيثاق لانه لا يمنع قول مدعى الرهن عند التنازع وبان الرواية
 ضعيفة لجهالة في السند باشراف الراوى وقية نظرا لان الظان المراد به الجمل المقتضى مع انه رواها محمد بن يعقوب والجملة السند قوي

في أحكام الرهن من قبيل الدين

في أحكام الرهن من قبيل الدين
في أحكام الرهن من قبيل الدين

معتبر والمن مطابق للقرآن إلا أنه يحتمل أن المعنى لا رهن تكمل به الغاية لا مقبوضا ويكون المراد بالقبض التضييق بما تكمل به الغاية
لا الكيفية بالإضمار مع أنها موافقة لقول أكثر العامة محلها على التقييد ممكن فاقم والمسئلة محل تردد **الثانية** من قول المؤلف يكون
القبض شرطاً فهل هو شرط لصحة كونه رهنًا بمعنى أنه لو لم يقع لكان الرهن باطلاً وهو شرط للرهن بمعنى أنه لو لم يقع لكان صحيحاً
أنه ليس بلاندم يجوز له الرجوع فيه بغيرهم من بعضهم الأول كناية عن الجمع المسطورة وهو الظاهر من الرواية المذكورة نظر إلى أنه في
الجابات وصريح جماعة بالثاني كالعامة في التاكيد بل يظهر من المسالك أنه قول كل من قال بالاشتراط وفيه تأمل يظهر من جملة
عباداتهم وتقريرياتهم وعلى كلا الوجهين لا يشترط دوامه بل يكفي متناه فلو حصل المسمى ثم عاد إلى الرهن أو تصرف فيه جاز وهو موافق
وفاق بين الأصحاب بل نقل عليه الإجماع وخالف في ذلك أبو حنيفة فاستمر استدامة نظر إلى الوصف المذكور وهو ضعيف لعدم
بقاء المعنى فيه **الثالثة** من حيث قلنا أنه لا يشترط الدوام في القبض يكفي حصول متناه ولو بعد مضي زمان من العقد لصحة حصول
القبض في الجملة فاقم **الرابعة** من ذلك الإرشاد إلى الاستيناف لحفظ المال بالرهن أنه لا يصح رهن ما لا يمكن استيفاء الحق منه كالعقار
التي لا يقع تملكها كالحرق والعيان التي لا يصح بيعها كالأعيان البهية والآلات الفار وعو ذلك وعلى القول بكون الوصف في
على اشتراط القبض بذلك يقع على عدم جواز رهن الدين والمنافع والطير في الهواء والتمك في الماء التي لا يمتنع عنها **الخامسة**
يشتر لا يرشاد بذلك إلى حفظ المال كون الرهن أمانة لا ضمن الأمع التقدي والتقريب إذا لو كان مضموناً مطلقاً لم تحصل الغاية الكمال
بل ربما كان ذلك باعثاً لأن مال كما إذا هلك الرهن فيكون ذلك نفيًا ويؤيد على ذلك إبقاء الأخبار المروية عن أهل البيت عليهم السلام
وعليه أصحابنا وخالف في ذلك أبو حنيفة فذهب إلى أنه مضمون بأقل الأمرين من قيمة الرهن وقد روي الدين **السادسة** من
الإرشاد إلى ذلك بأنه ينبغي المحافظة على المال ويؤيد عليه قوله ما أن الله يكره الضيق والقتل وكثرة السؤال واضاعة المال في
نحو ذلك من الأخبار **السابعة** من الاقتضار على الرهن في الالية ويكون الغرض الاستيناف لحفظ المال يشترطه لو تنازع
أحداهما هو رهن وقال الآخر هو أمانة فالقول قول الأول ويؤيد عليه رواية ابن أبي عمير ورواية عباد بن صهيب عن الصادق
عليه السلام وبذلك قال الصدوق والشيخ في ذلك قال الأكثر القول قول مدعي الوديعة فلا فصل ويصحح محمد بن مسلم عن الباقر و
فضل بن حمزة فقول المرهق أن احترف الرهن بالدين والآل القول قول مدعي الوديعة وهو توجيه حسن فالقول به محجة
الثامنة من رتبها اشترت بالتقريب المذكور أن الرهن أولى بالرهن من بقية الغنم أو قصرت أموال الرهن عن الوفاء سواء
كان حيا وميتا وهذا هو المشهور بين الأصحاب ويؤيد عليه الغنومات المفيدة لكونه وثيقة للدين ولكثرة روايته عند الله
حكم عن الصادق ع ورواية سليمان بن حفص المرزقي عن أبي الحسن ع صريحاً في الدلالة على أنه بعد موت الرهن يقيم الرهن على
جميع أرباب الدين بالمحصص ولم اعثر لها معارض صريح وتعلمها على بن بقدر الحكم بما لا من الرهن بعينها لأنها غير صحيحة
فالمسئلة محل اشكال **الثانية** من حيث كان الخطاب موجهاً إلى المتعاملين بالدين دللت الالية على أن الحق الذي يشرع أخذه
عليه هو ما كان ثابتاً في الذمة وإن لم يكن بثبوته مستقراً كالتمن في مدة الحياة فلا يقع الرهن على الأعيان أمانة كانت في يده كالأمانة
والعارية الغنم المضمونة إجماعاً مضمونة كالمضمونة بالمقبوضة بالسوم والغاية المضمونة وبه قال أكثر الأصحاب كذا الجملة
قبل الشروع فلا يصح الرهن عليها قاله الأصحاب وكذا بعد الشروع قبل تمام العمل عند الأكثرية وقال في التذكرة يجوز أن
تأمل **الحاشية** قوله فإن من ألح أي وثق واعتمد بعض الديانين من بعض المدينين ولم يحسن جوده ولا ضياعاً فلم يكت ولم يأخذ
فلو ذ أي يقضي **الحاشية** أي استدان أمانة أي دينه وسماء بذلك مع كونه في ذمته مضموناً عليه لا يمانه عليه بدون كتابه وورقه
دليل على الله ربه ولا يحمده ولا ينقصه من حقه شيئاً حيث اعتمد بذلك على الله سم ولم يستوثق من حقه ويحتمل أن يكون المراد الأمر
بالإتقاء في هذا وغيره وتكون التثنية في ذكره هنا زيادة التحريض والمبالغة من حيث أنه لم يعتمد فيه إلا على الله سم وهذا محتمل
أن يكون الاستيناف راجعاً إلى قبض الرهن لا إلى أصل الاستيناف أما بان يكون استمره من مجرد العقد وتركه عند الرهن الرهن
على القول بأن القبض ليس بشرط وأما بان يكون استمره من قبض ثم رجعه إلى الرهن وتركه عند أمانة استمره من أن استدامة القبض
ليست بشرط وهذا المعنى قريباً **الحاشية** من عشرة النسخ عن كتاب الشهادة عند الاحتياج إليها لا يثبت الحق لما مر في الرواية من
المراد به بعد الشهادة وذلك إجماع عند من كان من ذلك وعدم ارتيابه وإضافة الأثم إلى القائل لأنه محل الكتمان ولا أنه أمير الجواج

في أحكام الرهن من قبيل الدين
في أحكام الرهن من قبيل الدين

الذي يعقل ويعلم ويصدق عن امره ودينه كما ذكرنا سابقا في وصية امير المؤمنين عليه السلام محمد بن الحنفية وفي نهج البلاغة عنه و
بما في الصدور تجاذى المباد فتنسب الى القلب بهذا الاعتبار والافانثا ثم جميع الجوارح وقد روي في الكافي عن جابر عن ابى جعفر
قال قال رسول الله من كنتم شهادا او شهدا بفاليه قدم امره مسلم الى يوم القيمة ولو جهه كدوح نمره الخلاق باسبه ودينه وفي الفقه
عن جابر عنه ثم عليه كافر قلبه وفي الامالي عنه ومن كنتم اطمع الله لمح على ذنن الخلاق وهو قول الله عز وجل ومن كنتم اتقا
وقيدنا ذلك بغير الارباب لما عرفت من انها لا يجوز الا مع الجزم وقيدناه اي بالتمكن ليجزى بذلك من لا يتمكن من اقامتها اتمام الخوف
على نفسه او ماله ويخرج من هذا العنوم اي ما اذا كان المشهود عليه مؤمنا معتبرا عند حكام الجور فانه لا يجوز وقد ورد ذلك للاخبار
الثانية عشر كون كتمان الشهادة من الكبائر لتوعد الله سبحانه عليه بالاثم والعذاب ويدل على ذلك عموم ما رواه فيمكن لا يجوز
الفقيه عن كثير التواقي قال سألت ابا جعفر عن الكبار فقال كتبنا او عد الله عليه النار وما رواه عن عبد العظيم عن الجواد عن ابائه
عليهم السلام عن الصادق ثم وذكر الكبار الى ان قال وكان الشهادة لان الله يقول ومن يكتمها فانه اثم قلبه ولله من احكام كثيرة
اقصرا منها هنا على ما اشترت به الاية واحتملت **النوع الثاني** في الضمان وفيه آيات **الاولى** في سورة يوسف وكين
جاء به بخل يعبر انا به زعيم **والثانية** في سورة ناسم انهم بذلك زعيم الزعيم والضمين والكنيل بمعنى واحد وهذا قول
الاولى دلالة على مشروعية الجعالة والضمان في الجملة والآخبار الواردة بذلك مستفيضة وهو من الجمع علي بين المسلمين **الثانية**
اذا حصل الضمان انتقل المال الى ذمة الضامن وليس للمضمون له المالم بالحق من المضمون وهو موضع دفاق بين الاصحاب وخالف في
ذلك العامة وذهبوا الى ان الضمان ضم ذمة الى ذمة فيكون المضمون له غيرا في مطالبة اياه ماشا **الثالث** يظهر منها جواز
تعلق الضمان بالمال سواء كان لازما كالدين الثابت في الذمة والاجارة او مترلا لكن يؤل الى لزوم كالتن في مدة الخيار وهو
المسعى بضمان العهد وضمان الذم وكذا مال الجعالة قبل فعل ما شرطه وقد وقع التراجع بين الاصحاب في جواز في مال الجعالة ثمة
فيها بعضهم مطلقا لظاهر الاية وان مالها يؤل الى اللزوم بتمام العمل وقد وجد سبب اللزوم وهو العقد فيكون كالتن في مدة الخيار وقد
بدل عليه اي اطلاق بعض الاخبار كقوله ثم الزعيم فارم ونفا بعض مطلقا لان الجعالة من العقود الجائزة يصح لكل من الجاعل في
العامل فتحمل قبل العمل وبعده مالم يمتد ومن احكامها انه لا يصحى العامل للجل لا بعد تمام العمل فلا يثبت لمال الجعالة اضلا الا
ان يحمل العمل فلا يصح تعلق الضمان به وهذا بخلاف الحق في مدة الخيار لانه ثابت في ذمة المشتري في ملك للبائع غاية ما بال
انه مترل ولما له لوابقى على حاله الى اللزوم وقضيل بعضهم جونه بعد الشرع في العمل ونفا قبله وفيها نظر لانه لا دليل على
ثبوت الحق في الحال كيف وظاهر الاية ينافيه وربما يشهد له ايض اطلاق ما رواه الشيخ عن عطاء عن ابى جعفر انه قال من ترك دينه
دينه وكفالة رسول الله ميتا ككفالة حيا وفي الدلالة على ذلك تأمل وما ذكره الاصحاب من كونه يورث انتقال الحق الى ذمة الضامن
يشمل الانتقال في الحال في المال لا يقال لاية تضمنت حكاية منادى يوسف ولا يلزمنا شرعا لا نقول جميع ما حكاه ثم من شرع من كان قلنا
من الانبياء عليهم السلام قد بقينا الله تعالى به وهو حجة علينا الآما قام الدلائل على نفع العوم قوله ثم فيها ثم عقبرها من الايات
كما هو معلوم من الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام المقصنة لذلك **القول** ابعث قد اسدل بها على انه لا يشترط العلم بكيفية الما
المضمون لاختلاف الحمل بالزيادة والنقصان ويشهد لذلك اطلاق الاخبار فلو ضمن ما في ذمة زيد كان عليه ما ثبت بالبينة ويؤيد
ان الضمان عقد كيان فيه الفرد لجوازه من المتبرع وضمان المهدة وفيه نظر لاختلاف ذلك بالزيادة والنقصان المفضى باعتبار
الجعالة البكيت الى عدم اقدم الضامن على مثله لانه عرفة فلا يصح فيه كالبيع للفرد والضرر المنفى ولا مكان صرف حمل البعير الى
الفرد الغالب من المتعارف فلا عرفة مثله ولا ينقص بالافراد لعدم الفرد في مثله لصنفه على القليل والكثير وكون الرجوع فيه الى
تفسيره وموضع النزاع فيما اذا امكن العلم به بعد ذلك اما لو لم يمكن استعلامه لم يصح الضمان قوله واحدا كما لو قال ضمنيت لك شيئا
تأمل على فلان **الخامسة** حيث عرفت ان الضمان موجب لا نقال الحق الى ذمة الضامن بشرط ان الضامن ان يكون مكلفا جازيا
التصرت فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولا المملوك الا باذن موكله **السادسة** بناء على ما عرفت ايضا يشترط رضا الضامن
خارم فلا يجوز عليه ولا يعتبر رضو المضمون عنه كاداء الدين وهما موضع دفاق واما المضمون له فالمشهور واشترط رضاه في حصة
الضامن لما عرفت من انتقال الحق الى ذمة الضامن والناس يختلفون في سهولة الاداء فالرجعة مختلفة في مثله فلا بد من رضا في

في احكام الضمان

انما انما لا يشترط العلم

في اجكا الضمان الصلح

للقدر وهدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضمان للغير
قال اذا رضى الغرماء فقد برئت ذمة الميت ونقل عن الشيخ قول بعدتم الاشرط لما روى انه من امتنع من الضلوة على ميت عليه درهم
دنيا حتى يضمنها على ثم لم يشلهم عن رضا المضمون له ويمكن ان يجاب بان الضامن كان مثل علي ثم وهو وثيق لاداء الحق من اليد
اوانه كان حاضرا فرضوا وان رضى المرسول كان قائما مقام رضاه لانه اولى بالمؤمنين نعمه قد يستدل بهذا القول بما رواه الشيخ
في الموثوق عن الحسن بن الجهم عن ابي الحسن في رجل مات وله علي دين وخلف ولدا رجلا لا دناء وصنيا فافجأ رجل منهم فقال انني
حل من مالي عليك وانت في حل من مالي اخواني وانا ضامن لرضاهم عنك قال يكون في سعة من ذلك وحل قلت فان ابراهيم
كان ذلك عنة قلت فان رجع الورثة على فقالوا اعطنا حقا قال لم ذلك في الحكم الظاهر فاما بئسك بين الله عز وجل فانها
في حل اذا كان الرجل الذي حللك يضمن عنهم رضاهم فحل لما ضمن لك ويمكن ان يجاب عن هذا الخبر انه لا بعد من صحة السند فلا يفتى
ما دل على الاشرط المقرن باضالة بقاء الحق في ذمة المضمون عنه وثانيا بانه ضمن المال لضمن رضاه المضمون له فلا يفتى في الاول ان
ان المعنى ضمن ان يرضيهم اي يعطيهم رضاهم من المال وكانوا قد رضوا بذلك الضمان وانتقال حقهم الى ذمة ائمتهم ثم ان اخاهم بعد
ذلك لم يعطهم ما ضمنه لهم فرجعوا الى المضمون عنه وليست عندنا بنية على ان اخاهم قد كان ضمن او لم يكن ههنا بنية شهيد على
ائمتهم قد كانوا رضوا بذلك فمن ثم حكم بصحة الحكم ظاهر لا باطنا على ان هذا الخبر يضمن الابراء والاسقاط من حق الغير فمقتضى
هذا لا صاحب ولو صح لا يمكن الجمع بينهما بالحمل على صحة الضمان باطنا واما في الظاهر فيحتاج الى الرضا فانهم في عيشة
في الضامن ان يكون ملبا او علم المضمون له باعذاره دفعا للغرر الموجب للضرر المنقضي من غير بظهور ما ذكرنا الله يحصل رفا
ذمة المضمون عنه وان لم يرض المضمون له وههنا احكام اخروا كورة في الكتب الفقهية **الثالث الصلح في ذمة**
الاولى في سورة التوبة لا خير في كثير من نجوهم الا من امر بصدقة او معروف او اضلاع بين الناس النجوى انت بين اثنين يفتى
نجوة نجواي ساررت وكذلك ناجيت وناجى العوم وناجواي سادوا والنجوى قد يكون ساهما وقد يكون مضرا كذا في الصحاح
والآهنا بمعنى لكن ويجوز ان يكون للاستثناء على حذف المضاف اي لا نجوى من الخ ويكون المراد نفى الخير عن جميع نجوهم الا
ما استثنى او يكون التقيد بالكثير للاستحباب للقلوب ولكونه داخل في الاعتراف والاذعان والخرج عند الخطا والفتيان
ما استكروا عليه والمراد بالمعروف ابواب البر وقد مر عن الصادق انه القرص وروى في الكافي عن ابي الجارود عن ابي جعفر
قال فاحذركم بشئ فاستلوا عن كتاب الله عز وجل ثم قال في حديثه ان الله نهى عن القيل والقال وفساد المال وكثرة السؤال فقلوا
وسلوا فان هذا من كتاب الله فقال ان الله سمع يقول لا خير في كثير من نجوهم الحديث وفي تفسير علي بن ابراهيم في الحسن عن الصادق قال
ان الله عز وجل نهى عن القيل في القرآن قلت وما القيل قلت قلت قال ان يكون وجهك عرض من وجه اخيك فتضل له وهو قوله
لا خير في كثير من نجوهم وفي غيره عن امير المؤمنين قال ان الله فرض عليكم ذكوة جاهكم كالفرض عليكم ذكوة ما ملك ايديكم
والاصلاح بين الناس يراد به اصلاح ذات البين وبذلك استدلى على مشروعية الصلح بالمعنى المتعارف من حيث يكونه فاطحا للثنا
وداها للبيان بين المتخاصمين سواء كان على دين وعين ومنفعة ونحو ذلك قد يرد بالاصلاح ما يمثله الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والاشاد الى ما يوجب رضا الرحمن والمؤذي بالجنان ونحو ذلك من مكاد الاطلاق وروى في الكافي عن ابي بصير الواسطي عن بعض اصحاب
عن ابي عبد الله قال الكلام ثلثة صدق وكذب واصلاح بين الناس قال له جلت هذا ما الاصلاح بين الناس قال سمع من الرجل كلاما
يلغنه فحيث به نفسه فقول سمعت من فلان قال فيك من الخير كذا وكذا بخلاف ما سمعت عنه وفي كتاب الخصال عن جعفر بن محمد عن ابيه
عن ابيه عليهم السلام عن علي قال قال رسول الله سمعت ثلثة يحسن فيهم الكذب المكيذة في الحرب وعدك ذكرك والاصلاح بين الناس
الثانية في سورة المائدة واذا امرأة خافت من بعلها لما يظهها من الخائل والامارات تشورا نجوا عنها وترفع اصحابها
كراهتها او اعراضا بتقليد الحادثة والرجعة عن الجماعة ونحو ذلك من الامارات فلا جناح عليهم اي لا حرج على كل واحد
من الزوجين ان يهتليا بغيرهما فاعزاهل الكوفة ايضا لما يشذوا عن الام والبراء وقرأ اهل الكوفة بصلح الباء
كسر اللام وسكون الصاد فيكون بمعنى ضا الحاد وهو بان هب بعض الحقوق اللازمة لها عليه كالنعم والنفقة او بعض المال فقل
ذلك لستين له الى صحتها وعدم مفادتها ويكون ذلك صلحا لثانها معه ووسيلة الى استقامتها ولا اثم عليه في قوله لا ينها

اي اعطيهم ما يرضون

في الآية الاولى والاصلاح

في الآية الثانية والاصلاح

شرح في الزمان الثالث

في الزمان الأول والثاني

كالا ثم علمنا في بدله له بل الصلح في مثل ذلك غير من تركه لما فيه من المنافع الدنيوية والاخروية وفيها دلالة على مشروعية الصلح بل
 دجانه وعلى حوا جعل عوض الصلح ببعض المنافع واسقاط بعض الحقوق كما تدل عليه الاخبار وفي تفسير العياشي عن اخيه محمد بن
 الله عز وجل وان امرأة الآية قال نسوز الرجل ان يتم بطلاق امرأته فقوله ادع ما على ظهرك واعطيك كذا وكذا واخلك من بوي
 وليق على ما اضطلح عليه فهو جائز وفي الكافي في الحسن بن الحلبي عن ابي عبد الله ع وان امرأة الآية قال هو المرأة تكون عند الرجل فيكرها
 فيقول لها اريد ان اطلقك فقول لا تفعل ان اكره ان تفت في ولكن انظر في ليلتي فاصنع بها ما شئت وما كان سوى ذلك من شيء فقولك
 ودعني على مالي وهو قوله ثم فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وهو هذا الصلح ونحو ذلك روى عن ابي بصير عنه وعن علي بن ابي
 حمزة عن ابي الحسن **الثالث** في السورة المذكورة وان خصم شقاق بينهما اي خلافا ونزاعا بوثا العرف بينهما فابعدوا حكما من اهل
 وحكام اهلها الامر لا ردا وشا والخطاب للحكام الذين يرجع الناس اليهم في احكامهم ويمكن ان يكون الخطاب كادرب الزوجين وقيد الحكم
 بكونهم من اهلها واهلها لكونها ارضي بها واعرف باحوالها وادفع اللثمة ان يريد الاصلاح بوفيق الله بينهما الصلح لا بد من رجوع الى
 والثاني للزوجين ويمكن ان يرجع كلاهما الى الحكيمين او الزوجين والاول هو الظاهر فيه تنبيه على ان من اصلح نية فيما يجراه اصلح الله
 مبتغاه ودلالة على مشروعية الصلح بالمعنى المعروف **الرابع** في سورة الانفال فانفقوا الله واصليوا اذان بينكم اي الذي دفع
 بينهم مبانة ومنازعة اي مذهبهم بالصلح وقطع المنازعة ويمكن تحمل الاصلاح على ما يسهل المساعدة بالمال والجاء ورفع الخصومات
 نحو ذلك وترشدا ليه ما روي انه قد جعل عند بعض اصحابه ما لا يدفع ح الخصومات من شبعة **الخامس** في سورة الحجرات
 ايما المؤمنون اخوة في الايمان والذين فاضلوا بين اخوتكم والنكتة في وضع الظاهر موضع المضمرة لشدته الاهتمام وكون الاخوة من الاسباب
 الغريبة الموجبة للتعطف والارفاق والباغية على الحق على دفع الشاذع ودفع المبانة وتحصيل الوفاق فيها دالة على الصلح بالحو
المشهور السادس في سورة الحجرات فان فاءت فاضلوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين وفيها دالة على التمسك
 بالصلح والاصلاح وقدم الكلام فيها فهذا الايات الدالة على مشروعية الصلح ويدل عليه ايضا آية اخرى في سورة البقرة وهي
 قوله ثم لا تضلوا الله غرضه كما نكم ان تروا وتنفقوا واصلوا بين الناس كما ساء في تفسيرها في بحث الايمان انشاء الله ثم وبدل عليه
 ايضا ما رواه الشيخ في الحسن بن حفص بن البصري عن ابي عبد الله ع قال الصلح جائز بين الناس وروى عن النبي ع انه قال الصلح جائز
 بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وهذا فوائد الاول يظهر من الايات ان الصلح لقطع المنازعة وعلم من السنة انه جائز
 ان لم يكن هنالك منازعة وخاصة وبذلك قال اصحابنا وكثير من العامة واشترط فيه بعضهم سبق الخصومة الثانية مقتضى الايات
 ان مشروعيته لدفع انكباب مخالفة الله ودفع الحاصلة من المنازعة فاللزام لذلك انه لا يجوز على ما فيه مخالفة الله كان يصالح
 على استرقاق خرا وشرب خمر او لا يطأ حليلة او لا يتعقب بالمال ونحو ذلك من الامور الغير الشايعة شرعا كما دل عليه الخبر المذكور في الثالثة
 يظهر من الخلاف الايات والروايات ان الصلح عقد براسه وليس مرفعا على غيره وبذلك افتى الاصحاب سوى الشيخ في خلافته جعله فرضا على عقود
 خسة على البيع اذا نقل الملك بعوض وعلى الاجارة اذا وقع على منفعة مقددة بمدة معلومة بعوض معلوم وعلى الهبة اذا تضمنت
 العين بلا عوض وعلى العارية اذا تضمنت اباحة منفعة بلا عوض وعلى الاراء اذا تضمنت اسقاط حق وهذا مذهبنا المشافعي ايضا و
 على الاقل يكون من العقود اللازمة وعلى الثاني يلحقه ما لم يجر من العقود الراجعة بظهر من الاطلاق ايضا انه يجوز مع الانكاح
 الاقرار وقع جلهما بالحق المتنازع فيه وعلمها به اما علم احدهما وجعل الآخر فلا للمرد الحامسة يظهر منها رجحان الصلح وعظم
 منفعة اذ مع قطع النزاع يحصل تمام نظام التوقع وفوايد المعاش ويحصل الشاخي بذلك لاجور العظم وروشد البينة ما روى عنه
 صلى الله عليه واله انه قال اصلاح ذات البين افضل من عامة الصلوة والصيام وعن الباقر ع ان الشيطان يفرح بين المؤمنين ما
 يرجع احدهما عن ذنبه فاذا فعلا ذلك استلقى على فخاه ومد يده وقال فرحت فرحم الله امرأتين ولتين لنا يا معشر المؤمنين يا معا
 وتماطفوا ونحو ذلك من الاخبار **السابع** الوكالة وقد استدلت على استفادتها من القرآن بثلاث ايات **الاولى** في سورة البقرة
 الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وجه الدلالة ان من بيده عقدة النكاح بثل الوكيل ولا يخفى ما فيه وسبحي الكلام
 فيه انشاء الله في موضعه **الثانية** في سورة الكهف فابعدوا احكامكم بقرعكم هذه الآية في المدينة فليست لها اذ في طعنا فليكن
 بقرعهم وليست لطف وحاصل المعنى عطفوه ذراهم في اقموه مقام انفسكم في الاستماع لكم وهذا معنى الوكيل وفيه ان المبعوث احد

كتاب في حكاية من الجودي

في الزينة الثالثة عشرة

في الزينة السادسة عشرة

في الزينة السابعة عشرة

ومن الجايز ان يكون هو صاحب الورق ويكون اضافتها اليهم مجازا على انها حكاية عن فعل من ليس فعله حجة **الثالثة** في التوثيق
 المذكورة فلما جازا قال لفتية لينا غدا نأوجه الدلالة ان العرب تسمى الوكيل والحادم فحق والمراد به هنا بوشع بن قنم كما رواه العياشي فغير
 من ابي حمزة عن ابي جعفر ونحوه روى علي بن ابراهيم في تفسيره ورواه في كتاب كمال الدين باسناده الى الحكم بن منكين عن صالح عن جعفر بن محمد
 عليهما السلم وليس غا ما فتعين ان يكون وكلاهما في الدلالة لا نظر لان بوشع كان وصيا للموسى لا وكلا على انا ولسنا اطلاق الفس
 على الوكيل فلا نسلم انحصاره فيما ذكر فلا يتم دلاله الا بان على مشروعية الوكالة وقيل في ايتبع الحكمين اشارة الى مشروعية الا
 البحث وكيال والقصد اثبات المشروعية من القرآن وعدم وضوح دلالة على ذلك لا ينافي بثبوتها من السنة والاجماع **كتاب**
 جمل من العقود وفيه مقدمة وبجاء **أما** المقدمة فيها اية واحدة في سورة الانعام مشتملة على احكام كلية وهي يا ايها الذين امنوا
 اوفوا بالعقود وفي بعضه واو في بعض واحد والمراد ما يعقد الناس على انفسهم او في معاملاتهم فيدخل فيه العقود والايقاعات وقيل
 المراد اليهود التي عقدها الله على عباده والزعمهم بها من الكافي وروى علي بن ابراهيم في تفسيره في الحسن عن ابي عبد الله
 بالعقود قال بالعقود وروى ابيهم عن ابي جعفر الثاني ان رسول الله ص عقد عليهم لملي صلوات الله عليه بالجملة في عشرة من اهل
 ثم انزل الله يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود التي عقدت عليكم لامي المؤمنين والحمل على الجميع اولى عموم اللفظ وعدم شور الخصم
 ثم اعلم ان مقتضى الوفاء بالعقود لقيام بمقتضاها فان كان لازما وجبا لوفاء بلزومه وان كان جازيا استحب الوفاء به وقد يكون فاسدا
 فلا يكون متعلقا الخطاب وح يكون في ذلك اجمال يعلم بيانه اما من الكتاب ومن الشريعة النبوية صلوات الله على صاحبها والدة وقد علم
 من الشريعة ان من العقود ما هو لازم من الطرفين كالبيع والاجارة والمرادعة والمساواة والصنع والوقف والنكاح والهبه في بعض
 والكتابة ومنها ما هو لازم من احد الطرفين كالزمن والكفالة ومنها ما هو جازي من الطرفين كالوديعة والعارية ومنها ما هو جازي
 يصير لازما كالبيع قبل فراق المجلس وكا لوصية قبل الموت ومنها ما هو بالعكس كالبيع اذا تبين ان به عينا ونحو ذلك على ما هو مقتضى
 في الكتب الفقهية وكذا الايقاعات منها ما هو لازم كالعق والتمذرو والعهد واليمين والافرار ومنها ما هو جازي كالعهود والنذر
 الواقعة بغير اضطرار لفظ الجلالة ويظهر من الاية ايتم انما يجب الوفاء بالعقد اذا كان صادرا من المكلف الغير المنع من التضرر
 لان مثل هذا الخطاب انما يتوجه الى من كان كذلك وذهبما يظهر منها ايتم ان الشرط الجازية اذا اخذت في العقود اللازمة تكون لازمة
 حملا بالعموم وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ص قال المسلمون عند شرطهم الاكل شرط لها
 كتاب الله عز وجل فلا يجوز في جهة اخرى قال سمعته يقول من شرط شرطها لعل الكتاب الله عز وجل فلا يجوز له على الذي اشترط عليه
 عند شرطهم فيما وافق كتاب الله عز وجل وحيث دلت الاية على لزوم الايقاء بالعقود على الاجمال فلندكر ما ورد من الايات في خصوص
 مشروعية شئ منها وذلك انواع **الاول** الاجارة وقيمة الايمان في سورة القصص **الاولى** يا ايها المستأجرون ان جزموا استأجروا
 القوي لا يمين وهي ذلة على مشروعية الاجارة في زمن شعيبه وقد مر انما حكاها الله تعالى عن من كان قبلنا من الانبياء ويكون تابنا
 حجة في شرعنا **الثاني** اني اريد ان انكح احدى بناتي على ان تاجرني ثمانى حجج وهي ذلة ايتم على مشروعية الاجارة
 روى في الكافي عن ابن سنان عن ابي الحسن ص قال سئلت عن الاجارة فقال كذا لا بأس به اذا فسخ قد رطاقة قد اجر موسى ففسخ
 اشترط فقال ان شئت ثمانى حجج وان شئت عشرة فانزل الله فيه ان تاجرني الاية واراد بالجميع حجج وهي حج البيت الحرام ويكون اطلاقها
 على الثمنين من قبل حقيقة الثمن بما يقع فيه كما يقال مكنت ثمانى مصنفات ورسد الى ذلك ما رواه العياشي في تفسيره عن الحلبي
 سئل ابو عبد الله ص عن البيت اكان حج قبل ان يغشاه الله نسيته قال نعم وبصدق في القرآن قول شعيبه حين قال لموسى
 حيث تفرج على ان تاجرني ثمانى حجج ولم يقل ثمانى سنين وقد روى انه وفي باب بعد الاجلين وانه دخل بها قبل قضاء الاجل
 تضمنت الامة جواز مواجاة الانسان نفسه وجواز جعل مثله مفرا وجواز كون ذلك لغیر الزوجة وسياق الكلام في الاخيرين انشا
 الله في كتاب النكاح واما الاول فهو المعنى به من الاضباب لكن على كراهية لعدم ضبطه للايتان بما يمكن منه من العمل غالبا كما
 دل عليه الحديث المذكور وروى المفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله ص يقول من اجر نفسه فقد خطر على نفسه الزنى وفي رواية
 اخرى كهي لا يحظره وما اصاب فهو له الذي اجوه واما موسى فلعلمه بالايان بما كان في راسه وفي الاية اشارة الى انه
 يجب ضبط مدة الاجارة وقد يستدل على مشروعية الاجارة بقوله تعالى فان ارضعكم فانه يرضعكم فانه يرضعكم فانه يرضعكم

الشيء الثالث في بيان
أحكام الشراكة

الثالث في بيان المضاربة
وأحكامها

الرابع في بيان الإقراض
وأحكامه

الخامس في بيان
أحكام البيع والشراء

الشركاء وفيه ثلاث آيات **الاولى** في سورة النساء فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً ذلك على شركائكم الذين في النسبة لجنهم في الخطا
وهيها فاما غنمتم من شيء فان فهو حصصه للرسول ولذي القربى الآية حيث دلت على الاشتراك بين الاضاف والمدكورين **الثانية**
فهم شركاء في الثلث وكذا بآيتها دلالتها على الاشتراك **الثالث** ايما الصدقات للفقراء الآية دلالتها على الاشتراك في ذلك
ايتم وفي دلالة الآيات تامل اما الاولى فليما اكون المراد بالحدة الاكل منها لا الشراكة بالمعنى المصطلح واما الثانية فللدلالة على
الاشتراك في الميراث كما يقال التام من الكلا والماء والتا وشركاء وليس المراد بالمعنى المصطلح اعني اجتماع حقوق الملاك في الشيء
الواحد على سبيل الشباع واما الثالثة فلانها تثبت ذلك على القول بوجوب البسط وقد عرفت ان اللام لبيان المصنف على ان لو اذ
الشركة متعينة فيه اذ للمالك ان يخص بها صنفا واحدا بل واحد من صنف وله الاخراج من غير ذلك المال وله التما ونحو ذلك فاما
الشركة بالمعنى المصطلح كذا قيل والحق ان دلالة الآية الثانية على ذلك واضحة لانه لا معنى لاشتراكهم في الثلث الا اجتماع حقوقهم
فيه على سبيل الشباع وكذا الكلام في الآية الاولى كما دلت عليه الاخبار الواردة في تفسيرها نعم الآية الثالثة غير واضحة دلالة
وتد في بعض الاخبار انه تم فرض في اموال الاغنياء يعلمون به الفقراء كما مر لا يدل على الشركة بل المعنى انه فرض عليهم ان يعطوا من اموالهم
ذلك المقدار كما فرض عليهم نفقة واجبي النفقة واعلم ان ما ذكرنا من معنى الشركة بالمعنى المصطلح هو المتبادر لغيره وعرفنا الا انه ليس
داخلا في العقود المفقعة الى الاجاب والقبول المحكوم عليها بالصحة والبطالان ولعل ذكرهم لها في بابها من العقود لكون العقد احدا بينهما
وقد يكون سببها ارضا وقد يكون مرجا وقد يكون استيلاء على مباح ونحو ذلك كما تضمنته الآيات المذكورة **الثالث** المضاربة وهي عقد
من الضرب في الارض لان العامل يضرب فيها للشيء التجارة وابتغاء الربح بطلب صاحب المال فكان الضرب مبتاعا منها وان اطلق
المفاعلة عليهما لان كلا منهما يضرب في الربح بسهم واعلم ان من دفع العينة ما لا يتجر به فلا يخلو اما ان يشترط كون الربح بينهما
او احدهما او لا يشترط فالاول هو المضاربة واهل الحجاز يسمونه قراضا وان شرطاه للعامل فهو قرض وان شرطاه للمالك فهو بضاعة
كذا اذا لم يشترط شيئا الا ان للعامل اجرة مثله ح وعقد المضاربة مركب من عقود كثيرة لانه مع صحة العقد وعدم ظهور ربح ودفع عينه
ومع ظهور شرك ومع القدي غاصب ومع تصرفه وكبل ومع فساد العقد اجز واستدلوا على مشروعتها بثلاث آيات **الاولى** في سورة
البقرة فان يشرؤا في الارض وابستؤوا من فضل الله الثانية في سورة النساء فاذا صرستم في الارض والثالثة في سورة الممتل واخروا
يقرؤون في الارض يقرؤون من فضل الله وجه الدلالة انها دلت على مشروعية التكتب اعم من ان يكون بمال نفسه او مال غيره على الو
المدكور في معنى المضاربة فالدلالة عليها من حيث العموم وفي الدلالة تامل الرائج الاصناع وهو عرف معناه وفيه ثلاث آيات كلها في
سورة يوسف **الاولى** قال ليقينا نه اجعلوا بضاعتهم في ديارهم الثانية **وحيثما بضاعة من رجاء** اي قليلة الثالثة **ولما فتواستاعهم**
جدا وبضاعتهم والبضاعة في هذه الآيات هي من طعام اشتره من يوسف وفي تفسيره العياشي عن احمد بن محمد عن الرضا قال
كانت بضاعتهم المقل وكانت بلادهم بلاد المقل فان قيل المراد بها في آيات مال اخوة يوسف الذي اشترى به طعاما لانفسهم كما تد
عليه الاضافة مع انه مخرج من قبلنا ولا تخبر فيه قلت روى العياشي في تفسيره عن ابي بصير عن ابي جعفر انه لما اشتد حزن يعقوب
حق تعوس ظهره وادبرت الدنيا عنه وعن ولده حتى احتاجوا حاجة شديدة وغيت ميرتهم فنفذ ذلك قال يعقوب لولده اذهبوا فاجتسؤوا
الآية فخرج منهم نفر وبعث معهم بضاعة يبيروا الحديث وهذا يدل على ان المال كان ليعقوب والاضافة تكفي فيها ادنى ملازمة وما
قال من مخرج من كان قبلنا حجة علينا كما مر الحاشي الايداع وهو الاستنابة في الحفظ والعقد المعين لذلك الامانة اعم من ذلك لاحتقها
فيضمن الرهن والعارية والاجارة والبضاعة ونحو ذلك كما وردت به الاخبار فحق حسنة الحلبي عن ابي عبد الله قال صاحب الودية
والبضاعة مؤتمنان ونحو ذلك من الاخبار والدلالة على انضمام المستعير والمرهن ونحوها بكونها امنا والآيات الدالة على المشروعية
ثلاث وهي الدالة على المعنى العام غير اننا جعلنا العنوان الودية يتعالم **الاولى** في سورة النساء ان الله بامركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها ودلالتها على وجوب رد الامانات الشاملة للودبعة وغيرها ومشروعيتها واضحة روى في معنى الاخبار عن يوسف بن عبد
الرحمن قال سالت ابا جعفر عن قول الله عز وجل ان الله بامركم الالة فقال هذه مخاطبة لنا خاصة تبارك وتعالى كل امام متان
يؤدى الى الامام الذي بعده ويوصي اليه ثم هي جارية في سائر الامانات ولقد حدثني ابي عن ابيه ان حلي بن الحسين قال لاصحابه عليكم
بإداء الامانة فلو ان قاتل الحسين بن علي ثم ائمتي على السيف الذي قتله لاديت به اليه وفي الكافي عن ابيها له قصة قال قال ابو عبد

في أحكام الأيمان

الله لا ينظر الى طول ركوع الرجل وسجوده فان ذلك شيء اعتاده فلو تركه استوحش لذلك ولكن انظر الى صدق حديثه واذا
 امانته وروى عن حماد بن عمار بن مهران وعن ابي كهمس عن ابي جندب الله ثم غو ذلك ونقل في جميع البيان اقول لا اخذها كل من اؤمن امانة من
 الامانات امانات الله ثم اوامره ونواهيه وامانات عباده فيما آمن بعضهم بعضا من المال وغيره وهو المروى عن ابي جعفر وابي عبد الله
 عليهما السلام وفيه قال ابو جعفر ان اداء الصلوة والزكاة والصوم والحج من الامانة **الثانية** في سورة البقرة قال من جحدكم
 بعضا فليؤد بها الذي اؤتمن امانته وهذه ظاهرة الدلالة على ارادة اداء الدين وقد مر بيان وجه التسمية بالامانة وانما يجوز
 حملها على ارادة الوديعة ويمكن حمل الاسم الموصول على الجنس فيحمل على ارادة المعنى العام الشامل للوديعة **الثالثة**
 سورة العنكبوت ومن اهل الكفاية من ان امانة يقضي بؤده البك ومنهم من ان امانة يدين بؤده البك الامانة على ما
 وهذه ايضا ظاهرة الدلالة على ارادة مطلق الامانة وان كان اداة الوديعة اوضح والمندرج فيها النصارى لانهم لا يستولون
 اموال من غير الفهم في الاعتقاد والمندوم اليهود فانهم يستحلونها كما حكى عنهم ثم يقول ليس علينا في الامين سبيل ولا آية
 عندهم من ليس على دينهم فبالع في ذمهم وكذبهم بقوله ويقولون على الله الكذب وقال في جميع البيان روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم هذه الآية قال كذب اخذ الله ما من شيء كان في الجاهلية الا دهره تحت قد في الامانة فانها مؤداة الى البر والفاجر
 وروى في الكافي عن الحسن بن مصعب الهذلي قال سمعت ابا عبد الله ثم يقول لك لا عد ولا حد فيها اداء الامانة الى البر
 والفاجر والوفاء بالعهد الى البر والفاجر وروى الوالد بن يربن كانا اوفاجون وعن الحسين الشيباني عن ابي عبد الله ثم قال قلته
 ان رجلا من مواليك يستحل مال بني امية ودمانهم وان وقع لهم عنده وديعة فقال ادوا الامانات الى اهلها وان كان مجوسا
 ذلك لا يكون حتى يعوم فاشتماء فيحل ويجرم وفي خبر اخر عنه قال ادوا الامانات ولو الى قاتل ولد الانبياء وفي خبر اخر طوائف
 لقائل على ثم امانة لا يثبتها اليه ويحوز ذلك من الاخبار والدلالة على لزوم اداء الامانة وهما فائدتان **الاولى** في الامانة اسم من امته
 على كذا وان ثبتت فاضلها من الامن الحاصل من حسن الظن بالمستامن فيجزم على الامين الحيانة والتعدي والتفريط ويجوز عليه
 بما جرت العادة فيه بالحفظ ومقتضى ذلك ان الامين لا يضمن اذا لم يتجلف في مقتضى الامانة وعليه ذلك الاخبار وقال ابو جعفر
 محمد بن بابويه معنى مشايخنا رحمهم الله على ان قول المودع مقبول وانته مؤمن ولا يمين عليه وقد روى ان رجلا قال للصا
 اني ائتمنت رجلا على مال او دعة عنده فخافني وانكر ما لي فقال لم يضل الامين وانما ائتمنت الحان وهذا الخبر يدل على ان قول
 قول الامين وقد يجاب بان غرضه بيان نصية وذبحه عن استنباط مثل بيان الحكم **الثانية** مقتضى اداء الامانة الى اهلها انه لو لم
 يكن من اهلها بان كان كان غاصبا لها فلا يجب ردها اليه بل لا يجوز له ذلك ويدل عليه ما رواه الشيخ عن حنيفة بن غياث قال
 سئل ابا عبد الله عن رجل من المسلمين اودع رجلا من النصوص دراهم او متاعا او اللص مسلم هل يرد عليه قال لا يرد عليه فان
 امكن ان يرد على صاحبه فعلى والا كان في يده بمنزلة القطعة بصيبتها فيعرفها حولا فان اصاب صاحبها رجلا فاعلى ولا تصدق
 بها فان جاء بعد ذلك خبره بين الاجور والعزير فان اختار الاجور فله وان اختار العزير عزمه وكان الاجور **الثالثة** مقتضى
 عموم الايات انه يجب رد الامانة وان لا يجوز المقاصة منها وشهد لذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد قال
 سألت ابا عبد الله عن رجل وقع في عنده مال فكارى عليه ثم خلف ثم وقع له عندي مال اخذته لكان مالي الذي اخذته
 جحد واخلف عليه كما صنع قال ان خانك فلا تخنه ولا تدخل فيما عسمة عليه وبهذا المعنى روايات اخر متعددة وقيل يجوز المقاصة
 وشهد له ما رواه الشيخ في الحسن عن ابي بكر الحضرمي قال قلت له رجل لي عليه دراهم فخذني وخلف عليها يجوز لي ان دفع له
 قبل دراهم ان اخذ منه بغير حق فقال نعم وما رواه في الصحيح عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل عصبه جلا ما لا اوجبا
 ثم وقع عنده مال بسبب دية او فرض مثل ما خاند او غصبه ايجل له حبة عليه لم لا يكتبه نعم يجز له ذلك ان كان بغير حق
 وان كان اكثر مما اخذ منه ما كان عليه ويسلم الباقي اليه انشاء الله ثم وتحوز ذلك اخبار اخرى اية على ذلك والوجه في الجمع
 بينهما باحد وجهين احدهما انه يحمل اخبار المنع على ما اذا تنازع معه وطلب منه اليمين وحلف له فلا يجوز المقاصة في هذه
 الحال واخبار الجواز على خبر ذلك الثاني حمل المنع على الكراهة سيما الوديعة وعلى كل حال يكون ذلك مخصصا للموازية **الرابعة**
 مقتضى عموم اية انه يجب ردها على صاحبها ولو كان كافرا او بدلا عليه الاخبار السابقة ايضا وهو المشهور بين اصحاب

في المنع على اية الامانة

في مقتضى اية امانة الدين

في مقتضى اية امانة الدين
 في مقتضى اية امانة الدين

الثاني في بيع العاين

ونقل عن أبي الصلاح أنه إن كان صاحبها حياً وجب على الأمين أن يخلها إلى سلطان الإسلام وهو ضعيف الخاستر ذكر
بعض الأصحاب أن الأمانة تنقسم إلى ثمانية تكون من المالك كالودعة والغارية والرهن والاجارة ونحو ذلك مما سطره المالك عليه وقد يكون
من الشترع وهي المتعة بالأمانة الشرعية كالقطة وما دخل إلى منزلك وملكت من مال النيز كما إذا شترع الرجز والماء ونحو ذلك مما عثر
من هذا العاصب بعد الأجر إلى هذه الجحون والصبي خوف تلافها ونحو ذلك كثير والآية الأولى ذال على الغنم كما عرفت ويجب
في القسم الثاني إغلام المالك والولي لا يبعدان يكون ذلك على الفور لكن مع التمكن وعدم المانع فلو أهلك كان مفراً ونحو ذلك الكتب
المرسلة والودعة والغارية إذا مات المالك لم يعلم الوارث فانه يجب إغلام الوارث على الفور ونحو ذلك وأما القسم الأول فمجهول
على الفور عند طلب المالك لا بد منه **السادس** الغارية وهي ذن في الانشعاع بالبيع تبرعاً وموضوعها كل عين ينفع بهامع بقائها
تستاقها أتما من المار أو من العري أي عن الغرض ومن عار إذا ذهب ربح واستدل على مشروعيةها بآيتين **الأولى** في سورة البقرة
وتعاقوا على البر والتقوى وهي ذال على ذلك بالعموم حيث إن المعنى طيفادون بتضمنكم بعضاً على الاحسان وصنابع المرفوع اجتناباً للمعاصي
وامثال لاوا من غير دخل فيه الغارية **الثانية** في سورة الماعون ويمتنون الماعون روي الكافي عن جماعة من مهران عن أبي
عبد الله قال والماعون أي هو القرض بقرضه والمتاع بغيره والمعرف بضمه الحديث وفي الحسن عن أبي بصير عن أبي عبد الله في قوله
في مواضع حق معلوم وقوله عز وجل ويمتنون الماعون قال هو القرض بقرضه والمعرف بضمه ومتاع البيت بغيره فقلت إن لنا جوازاً
اعزاهم متاعاً كره واحد له علينا جناح ان تمنهم فقال لا ليس عليكم جناح ان تمنوهم إذا كانوا كذلك وفي من لا يحضره الفقيه وهي
ومول الله من بيع أحد الماعون جاره وقال من منع الماعون جاره بمنعه الله خير يوم القيمة ووكلة إلى نفسه ومن وكله إلى نفسه فاسو
حاله وفي تفسير علي بن إبراهيم الذين هم يراون فيما يفعلون ويمتنون الماعون مثل التراج والتار والخز وشابه ذلك من الذي يحتاج إليه
الناس وفي رواية أخرى الخمس والزكاة وقال في مجمع البيان اختلاف في قيل هو الزكاة المفروضة عن علي في روي ذلك عن أبي عبد الله في
وقيل هو ما يتقاروه الناس بينهم من الدلو والفأس وما لا يمنع كالماء والملح وروي ذلك من عواظهم من ذلك أن الماعون يشتمل على
ما جرت به العادة من الأواني ونحوها من منافع البيت وفي الآية مبالغة زائدة في الذم على المنع من عااة الماعون حيث عطف على
التمنع من الصلوة والزكاة المحرم وأضاف الويل إليه ومن تم حملها بعضهم على الزكاة المفروضة كما دلت عليه الرواية المذكورة ويمكن التوجه
أيضاً بان يكون الذم هنا موقفاً إلى من جمع الصفات المذكورة أي تضييع الصلوة والربا بها ومنع الماعون فلهذا استحق اللوم الزائد
أن لا تدل على أن من أضعف بالمنع من الماعون خاصة يكون بهذا المثابة وهذا ولو قيل تحريم المنع عند اضطرار الجار إلى ذلك فليس ذلك
البعيد وكيف كان فهو ذال على ربحان الإحارة لمن طلبت منه لكن بينهم من الآية الأولى أنه يشترط في ذلك أن لا يكون فيها إسعاف على
ما كرهه الشارع ومن الرواية يعرفهم اشتراط عدم الضرر على المالك ويؤيد ذلك ما رواه في الكافي في عدة روايات عنهم قالوا لا
تبدل لأخوانك من نفسك ما ضره عليك أكثر من منفعتهم ورواها عنهم أي من دواها تحت عموم البر والتقوى أنها تكون غير مضمونة
على المستعير إلا مع التقوى والتمسك كما هو المعنى بين الأصحاب وعليه ذلك الأخبار والمروية عن أهل البيت عليهم السلام وللغاية أحكاماً
مذكورة في محالها **السابع** الشبق والرمية اختلاف الأصحاب فيها فبعضهم هو من عقود الاجارة وهو لازم وقيل هو جالبة فلا يقتصر
إلى قول فيكون من الجائر وقيل هو عقد راسد على كل حال لا خلافاً بين المسلمين في شرعية ما فيه من الغايمة العظيمة وهي الارتباة
لجأ هذه الكفار وقد مر أن المجاهد من أفضل الطاعات وأعظم أركان الإسلام وبهذه الغايمة يخرج عن اللهو واللعب المذموم في قصر القرائ
وعن الرهان المنهق عنها ومن ثم كان الجائر من ذلك مقصوداً على ما روي عنهم وهو أن المصلحة تستقر من الرهان وتلق صاحبها
في المضل والخف والخافز في جوارح الأسبق لا في فضل وخف وخافز ويدخل في الفضل الشارب الحراب والسيف ويتناول الخف
والفيل كما يتناول الحافر الخيل والبغال والحمير وقد استدل على مشروعية من القرآن بآيات **الأولى** في سورة الأنفال وأعدوا
لهم ما استطعتم من قوة ومن دباط الخيل زيهمون به عدا الله وعدوه ووجه الاستدلال أنه بقا المرء المؤمن أن يستعد للحاجة والحاجة
للاسلام بما دخل في ستمهم واستطاعتهم ومن ذلك الرياضة في تحصيل أسباب الغلبة التي عظمها ما روي في الحرب وتحصيل الخد
فيها وقدر ما سبق أن التيقم قال القوة التي قالها تلك **الثانية** في سورة يوسف وإذا ذهبنا نسبي أي تساقب الشاي المتبادر
أن ذلك يكون في الأمور المذكورة ولو قيل أنه عام شامل للعدو على الأقدام وهو غير مانع في شرعنا فلهذا تخصيصه لدليل إنا في الشريعة

الثاني في الشبق والرمية

في أحكام الشفعة للشافعية

بش ينفق بـ يوسف منهم وتقرهم على ذلك بـ على أنه كان مشرعاً عندهم وقد حكاه في كتابه ولم يثبت نحوه فيكون ذلك حجة كما من
 مراد الشافعية في الحشر أو جزم عليه من قبله لا يكاد يقدّر الكلام فيها ووجه الدلالة هنا أنه لم يثبت لهم نصيباً في ذلك من
 حيث أنهم لم يحصل منهم المشاركة لأفراغاً ولا دكناً على أخذها بالقبلة وهذا يقتضي صحة المسابقة عليها وتيمناً من الشافعية
 وهي مأخوذة من قولك شغفت كذا بكذا إذا جعلته شغفاه كان الشفع جعل ضيقه شغفاً بصيبه صاحباً وهو في الشفع كان يبيع أحد
 الشريكين في العقار حصته لاخر فلكل واحد من هذا الاخر مثل الحق الذي اشتري به ان كان مثلياً والقيمة وليس في الكتاب العرف
 ما يدل على خصوص شرعيتها صريحاً بل كان مشروعيتهما لازالة الضرر الحاصل من مزاحمة الشراكة لما روى عن أبي عبد الله م قال
 قضى رسول الله ص بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن وقال لا ضرر ولا ضرار أمكن ان يستدل عليها بقوله م ما جعل عليكم
 في الدين من حرج ويقول بريد الله بكم اليسر ولا يزيد بكم العسر ويقول بولوا شاء لا عنتكم ويحذركم ما في مناهها فان هذه الايات
 بمنزلة ما فيها ويدل عليها من السنة أخبار كثيرة كما رواه الشيخ في الحسن عن هرون بن حمزة العنوني قال سألت عن الشفعة في الدور شيئا
 للشربك وتعرض على الجار وهو حق بها من غيره فقال الشفعة في البيع اذا كان شريكاً فهو حق بها من غيره بالحق وفي صحة هذه
 من نسيان عن أبي عبد الله م قال لا تكون الشفعة الا لشريك ما لم يقاسمها فاصاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة وتوذلك من الروايات
 وعليها اجماع المسلمين ولها احكام وشروط تعلم من اماكنها **التاسع** اللقطة وهي اما انسان او حيوان او مال ولم يرد في القرآن
 يدل على مشروعيتهما بخصوصهما واستدل بعضهم على ذلك بمؤم قوله م تناووا على البرز التقوى وقوله فاستبقوا الخيرات الاستدلال
 بهذا المؤم على مشروعيتهما مطلقاً غير تام لانه يفيد الرجحان وقد وردت الاخبار التي عن اخذها كأدواء الشفع في الضيق عن
 الحسين بن أبي السلال ذكرنا لابي عبد الله م اللقطة فقال لا تعرض بها فان الناس لو تركوها لجاء صاحبها حتى يأخذها وفي الضيق
 عن الجلي عن أبي عبد الله م قال كان علي بن الحسين م يقول لا هله لا تمسوها وفي الضيق عن محمد بن مسلم عن اخذها عليها السلام قال سألت عن
 اللقطة قال لا تعرضها فان بليت بها تعرضها سنة الحديث فهذه الاخبار وما في معناها دالة على مرجوحية اخذها فكيف يتناولها العوم
 المدن كونه قد يكون بعض الافراد باجاً كاللقطة في المهلكة وكما مال اذا عرف او ظن انه لواحد من المؤمنين وكان في موضع تلف فهو ملك
 الحال لا يعقد خوله تحت المؤم المدن كونه من الاحسان المأمور به ومن ثم صرح كثير من اصحابنا بان اخذ اللقطة في تلك الحال باج
 لكن على الكفاية واما ما حكاه م فهو كونه لقطه الغرغور وقوله بلقطه بعض اتيان فلا يدل على المطلوب والاخبار الدالة على مشروعية
 اخذها احوالها كثيرة فلهذا اخذنا الاخبار السابقة على الكراهة جميعاً بما فيها فاما موثقة زرارة قال سألت ابا جعفر ع عن اللقطة فاذن
 فيه من فضة قال ان هذا ما جاء به السيل وان اريد ان تصدق به فليس فيها دالة على الرجحان لجواز كونه ما يسل به حيث دخل السيل
 بـ اولى بيان الجواز ونحو ذلك واللقطة احكام مفصلة في الكتب القديمة **العاشر** الغصب هو في اللغة اخذ الشيء ظلماً وسراً
 الاستيلاء على مال الغير عدواناً ويدل على تحريمه ايات منها في سورة النسا ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل اي لا يأكل بعضهم مال بعض
 بالباطل وقوله وان كثير من الاحبار والرهبان انما يكونون اموال الناس بالباطل وقد مر الكلام في ذلك وانها مساولة للغصب غير
 ومنها ما في سورة البقرة من اعنتك عليهم فاحذروا عليهم اي اعنتك عليهم في ما اعنتك عليهم وفي سورة حمسق وجوام سبعة سبعة منها وفي سورة
 المذكورة ولكن انصرف عن ظلمة فلك ما جعلهم من سبيل لا يبرحوها فانها تدل بمؤمها على ذم الغصب تحريمه حيث تمام مستند
 ظالم ومسيئاً وذلك متناول للمال وغيره وكل ذلك مما هي امة عنه فانه لا يجب المستدعي ولا الظالم وقد تبدل بالايات التي في الاخرة
 على جواز المعاصاة كادلت عليه الاخبار المرفوعة عن اهل البيت عليهم السلام وقد مر الكلام فيه وهذا وانما **الاول** في استفادة
 ان الشيء المذصوب لا يدخل في ملك الغاصب لانه تناوله بالباطل فيبقى على ملك مالكه وكذا فوائده فيجوز مع فوائده ان كان المذصوب
 عيناً موجودة ولا فائدة ان كان مثلياً وقيمته الاصل الى حين التلف او يوم التلف او يوم الغصب ان كان قيمياً **الثاني** في
 وجود العين المذصوبة يجوز للمالك ان يتراعها سواء كانت عند الغاصب عند غير لائها لم يخرج بذلك عن ملك مالكها بخلاف
 اخذها حيث كانت وان لم يذن له من هي في يده في ذلك وان تلفت فمع بدل العوض فليس للمالك اخذها الا باذنه لان الغاصب لا يتراعها
 جهات الغضا من امواله سواء كان متعبدل العوض فلما لم يتراعها من امواله الغاصب سواء بدله على ذلك ما رواه الشيخ
 في الضيق عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب جلاماً لا اوجارية ثم وقع عنده مال بسبب دينة او فسخ في غنائه و

الشافعية في أحكام الشفعة

الشافعية في بيان اللقطة

الشافعية في بيان الغصب

لا يحل له حبسه عليه أم لا مكتبة ثم يحل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكفر فياخذ منه ما كان عليه ويستلم الباقي اليه ان لم يرد عليه
 برز واج قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي يجد اياخذ وان لم يعلم الجاهل بذلك
 قال نعم وفي رواية اخرى انه يجوز له ذلك لكن بعد ان يقول اللهم ان اخذ ظلم ولا خيانة وانما اخذته مكان مالي الذي اخذتني لم اؤذ
 شيئا عليه **الثالث** تسمية ما اخذ جزءا ومقاصة عدوى وسببته مجاز والمعاد بالمثل المقدار اي انه يقاصة وباخذ منه على قدر حقه
 لا يزيد على ذلك وهو الذي دل عليه الروايات المذكورة **الرابع** اطلاق القدي وتلك التسمية اليك فيمثل الشتم ونحوه من الالهات
 مع انه لا يجوز لمقاصة في مثل كاذك عليه الاخبار فهي المخصصة لها بما يتعلق بالمال والجرح والقتل **الخامس** قد يستفاد من هذه
 الايات اذا تعاقبت لا يذرى على العين المخصوصة اختيارا مع العلم بالنصب انه يبيى كل واحد منهم اكله بالباطل ومعتدا ومبشأ فعلى
 يكون المالك محجرا في المطالبة بحقه من اياهم شاء لانصافهم بالعدوى وله المقاصة من اياهم شاء ايضا لانصافهم بظلمهم اياه فله عليهم
سبيل السادس قد عرف ان العين المنصوبة لا تخرج عن ملك مالكها فيجوز دها وان تغيرت صفاتها كالخطة لحيها او بنجر او شجرة
 دهاها كالورق في السفينة والحشيشة في البستان طرأ عليه بسبب ذلك نقص اخذ منها الاثر وتفاضل النصب احكامه من كونه في الكت
 الفقهية **الحادي عشر** الاقرار وهو لغة الاثبات من قولك فرائضتي بيرة وارة يقره وفي اصطلاح الشئ هو الاخبار عن حق وجب كونه
 لك على او عندي وفي ذمقي وما اشبه ذلك ثم الحق قد يكون مالا وقد يكون عقوبة وقد يكون نسيان والمال قد يكون مبيتا مفصلا وقد يكون
 مبيها فيلزم تقييده ويدل على مشروعيته اخبار كثيرة كقوله ع قولوا الحق ولو على انفسكم و يدل عليه من الكتاب قوله ع في سورة النساء
 كونوا مؤمنين بالعتق شهد الله له ولو على انفسكم ودل عليها على المدعى واضحة لان شهادة المرفوع على نفسه عين اقراره بما يلزمه من الحقوق
 وقد استدلل على ذلك ابيهم بقوله ع فاعترفوا بنهبهم فصحا لاصحاب السيرة حيث ثبت الذم واللعن عليهم بالبغض عن رحمة الله على اعترافهم
 وافراهم على انفسهم فيعلم من ذلك ان اقرار الانسان على نفسه جائز شرعا ويصح على اللزوم وبقوله اقرتم واخذتم على ذلك اصر فاولوا
 اقرارنا فانها تدل على لزوم الحكم للمقر وبقوله ع ما كنتم نذير قالوا بلى وقوله الست ربكم قالوا بلى حيث رتبنا مستجاب العقوبة على اعترافهم
 واقرارهم **فائدة** **الاولى** لو قيل له عليك كذا او اقرت بان لي عليك كذا فاما ان يجب بقوله انا مقرتك براءا انا مقرتك انا مقر
 براءا انا مقر فالتصور اربع ففي الاولى يكون اقرارا بذلك لعود العتمة اليه ودلالة اللام على التخصيص بالمقر له وتوجه الخطاب اليه فان قيل
 اسم فاعل محتمل للاستقبال فلا يكون نصا في ارادة الاقرار كقوله انا اقرتك به لتمام احتمال ارادة الوعد بذلك مع اصالته البراءة قلت قد
 ان احتمل ذلك لانه لا ان الحوادث العرفية قاطعة في ارادة الافراد بالحال وداخلة لاحتمال ارادة الاستقبال مع انه قد قيل انه اذا قال
 انا اقرتك به يكون اقرارا ايقه لان قرينة الخصوصية وتوجه الطلب ظاهرة في ارادة التخصيص بها واما الثانية فلا بعد ان يكون ذلك اقرارا
 ايقه لانه المتبادر ولا يقتضيه ما كان احتمال ارادة الاقرار بغير ذلك كما لا يقدح امكان الاحتمال في غير الافراد من العقود والابحاث
 فكيف مع وجود قرينة الدعوى والخصوصية وشهادة العرف ثم لو وجدت قرينة دالة على ارادة الاقرار بالفضيلة والصلاح ونحو ذلك
 او ارادة التخليع والاستهزاء فلا يكون ذلك اقرارا ويثبت لما ذكرنا اطلاق قوله ع اقرنا حيث لم يذكرنا متعلقا بالاقرار واما الثالثة
 فذلك لان ايقه لفظه ارادة الاقرار فان قيل هذا وان كان ظاهرا في ارادة الاقرار به الا انه غير ظاهر في ارادة كونه للخطاب بل يجوز كونه
 لغيره والجواب المنع من عدم ظهور ارادة كونه للخطاب بل قرينة الدعوى والخصوصية من اعدل التواهد على تبادر كونه المراد ونحوه
 الاحتمال الخالف للظاهر لا يقدح كما لا يقدح احتمال الاستقبال كما عرفت وبشبه لما ذكرنا الاية ايقه ومثل انا مقر به قولك لا انكر ما
 تدعيه اولس منكر له او اقرت به واما الرابعة فصحت ان لا يكون اقرارا لعدم التعرض للمقر به وله فيجوز كونه لغرض المدعى او بما
 ينافي الدعوى ويبطالها او بان الله واحد محمد صلى الله عليه واله بنى او نحو ذلك هذا مع اصالته البراءة ويحتمل كونه اقرارا بغير
 ضد فله عقبا للدعوى وموافقة لاستعمال اللغة وللدية المذكورة حيث انه لم يذكر متعلقا لا اقرارا كقائه بما تقدم ولا نكواه
 لكان عندنا صان حل كلام العقلاء عليه وبالجملة المتبادر في مثل كونه اقرارا بذلك للمدعى فالقول به غير بعيد ثم اذا وجد من القول
 ما يشتركون متعلقة غير ذلك كالتمنيح والاستهزاء ونحو ذلك فلا يكون اقرارا لعدم ظهوره وتبادره **الفائدة الثانية** في
 قبله ليس لي عليك كذا فان قال بلى كان اقرارا وذلك لان بلى لا يجاب بعد النفي سواء كان مجردا كقوله ع زعم الذين كرموا الذين
 يبعثون اقل بلى وربي اومقرونا بالاستغناء حقيقيا كان نحو اليس زهد بقايم فقول بلى او توحيها نحو ايجب الانسان ان لن يجمع عطا

كما في غيره من الروايات

في غير هذه الروايات

قلب

الثاني عشر في بيان الواجب

فصل في الترتيب

في بيان الدين الشافعي
المختص

فَقَالَ لِلْعَالَمِ أَوْفَعَا
النَّحْبُ وَزِيَادَةُ الْحَرْ

فانما المصنف

سیدنا ابو جعفر محمد بن اسماعیل

عليه افضل من الصدقة على الاجنبي ذلك الوصية لغير الوارث بمنزلة الصدقة بالقرابة عليه والوصية مرفوعة بكتبته تدبر الفعل لان
المعنى ان يوصى والايضا ومن ثم ذكر التفسير ارجع اليها في قوله بذكر الخ ويجوز كونه من جهة الفضل ولكونه مستندا الى مجاز التثنية
وقيل يجوز ان يكون دفعها بالامانة والوالدين الجبر والجملة جواز الشرط بتقدير العاء الرابطة على حدث من فعل الحسن الله يشكرها الله
الثاني من كتب معنى من الراد هنا التذنب وزيادة الحق وبذلك على ذلك ما رواه ابن ابويونس في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن
الكوثر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي قال من لم يوص عند موته لدن في قرابة فقد ختم حمله بمصيبة وهي جهالة على كذا الاستحباب
ودعاها الشيخ بهذا السندانية الآتية قيد القرابة بمن لا يرث فعلى هذا يمكن حمل على القرابة العامة المضطر والاية ظاهرة لان على جواز الوصية
للوarith مطلقا ونحوه من الاقارب وبذلك على ذلك الاخبار المستفيضه من طريق اهل البيت عليهم السلام وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن ابي جندب الله قال سالت عن الرجل يكون له الولد من غير ان يفضل بعضهم على بعض فقال لا بأس قال حوز حدثني عن مغيرة بن
اناس سمعا ابا عبد الله ع يقول صنع ذلك على ابيه الحسن ع وفعل ذلك الحسن بن علي ع وفعل ذلك الحسين بن علي ع وفعلت انا وفي الموثق عن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه قال تجوز الوصية للوارث ثم تلا هذه الآية ان ترك جوا الوصية للوالدين والاقرابين ونحو ذلك من الاخبار
وعليه اتفاق الاصحاب وذهب اكثر العامة الى عدم جوازها للوارث استنادا الى ما رواه عن النبي ع انه قال ان الله اعطى كل ذي حق
حقة الا الوصية للوارث واختلفوا في تنزيل الامة فتمهم من جعلها منسوخة باية الميراث ومنهم من جعل الوالدين على الكاف في بارة
الاقارب على غير الوارث ومنهم من جعلها منسوخة بما يتعلق بالوالدين خاصة وكل ذلك ضعيفا اما اولا فلما لفتة لاجماع الفرقة المحقة
الروايات الواردة من طريق اهل العصمة صلوات الله عليهم واما ثانيا فلما منع صحة الجبر ولو صح فهو جبر واحد لا يجوز ان ينسخ القرآن
كما هو قول الاكثر ولو سلم جاز حمله على التخصيص بما زاد على الثلث ومع وجوده من مستغنى واصل الاخبار اى الوصية واجبة لو ارثت وهما
من المنع كما مر في الاصول واما الترتيل يكون اية الارث ناسخة فتنوع ادشطره حصول المناهضة وهي مفعولة هنا لجواز كون الوصية
بما زاد عن ما يثبت من الميراث مع ان من الاقارب من لا يكون وارثا فلا يتم الحكم بكونها ناسخة على الاطلاق ومع ان الاصل عدمه فاقاما
رواه العياشي في تفسيره عن ابن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع انه قال هي منسوخة بغيرها اية من غير الترتيل
هي المواريث وبذلك قال علي بن ابراهيم في تفسيره فالوجه فيها الحمل على التثنية او يقال ان الوصية كذلك كانت منذ الاسلام على سبيل
الفرض والالتزام ثم نسخ الوجوب وبقي الجواز كما ذكر في الاصول واما ما رواه ابن ابويونس في الصحيح عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى
محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن مرزبان عن معاوية بن مهران عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل الوصية الى قوله فحقا على
قال هو شي جعله الله ثم لصاحب هذا الامر قال قلت فقال لذلك حلقا لنم قال قلت وما هو قال ان ما يكون ثلث ثلث فان ظاهرو
يعطى تخصيص الحكم بصاحب الزمان ع فلا يتم فيمكن الجواب ان ارادة البطون من الايات لاشا في ارادة الظواهر بل يكون الكل مراد
يمكن ان يقال المعنى ان يكون هذا الحكم على سبيل الوجوب والفرض في زمن القائم ع وظهور الحق كما في كثير من الاحكام التي يستغنى الحكم فيها في
ويبقى فيها بمرالح صلوات الله عليهم وعجل الله ظهوره وجعل من اضاف **الثالث** المراد بالاقرابين المعروفون بنسب عرفا وعادة
كانوا ودرهم لا ذكورا واناثا وذلك لانه لم ير من الشارع تخصيص تعيين للاقرابين في حال في معرفتهم الى العرف لانه الحكم في مثل ذلك
فلو وصى لقرابته واطلق انصرف الى ذلك وللشيخ قول بان المرادهم من بقية اية باخواب ام له في الاسلام اي ان جميع الطبقات الى ذلك
يدخلون في القرابة وان بعدوا واما لم يكونوا كافهم لا يدخلون في القرابة شرعا لقوله صلى الله عليه واله قطع الاسلام ارحام الناس
وقوله ثم ان لم يزل من اهلك مع ان اية قال الحق ولا شاهد لهذا القول ونقل عن ابن الجبيرة انه قال من جعل وصية لقرابته وذكر
غيره من كانت من قرابته من جهة ولده او والديه والامجاد والفرقة ولذا لا ياب الرابع لان رسول الله ع لم يجاوز ذلك في حق
سهم ذوي القرابة من الحسن وغيره لان محله في المحسن لا يدل على نفي القرابة مطلقا عما عداه فان ذلك معنى اخر للمعنى وجاز
ذلك لامر خاص من جهة المحسن فلا يلزم ذلك في حق غيره **الرابع** يستدل بالارادتها على جواز الوصية للذمي من الاقارب بل للقرابة
بشيء الاول اية صوم قوله ثم لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الى قوله ان تبرؤم والوصية بربوبية الله اية صوم ما دل على
الحق على صلة الزم من الايات والروايات وخصوصا ما تقدم في بحث الابداع من رواية الحسين بن عاصم ما رواه الشيخ الصحيح عن محمد
مسلم عن احمد بن علي بن السلام في رجل وصى بماله في سبيل الله قال عظم من وصى له وان كان هوديا او نصرانيا او مجوسي فذلك

عظمتی

سنة ١٢٠٠

فقد بينوا غير العتق

فقد بينوا غير العتق

فقد بينوا غير العتق

كيفية يكون ذلك افضل من الوصية لغيرهم وهذا التفصيل حسن وتلك لا بعد استفادته من هومات بعض الاخبار الثامنة ما
 تضمنت من عدم جواز اعتبار الوصية بالمعروف وصرفها على الوجه الذي امر به لا يجوز ذلك للوصي ولا لغيره وبذلك على ذلك لا يخفى
 المستفظة والمراد بما عود وصول العلم اليه بذلك وتحققه عنده وتلك اثم ذلك اذا خبره وبذلك ويكون ضامنا لما غيره وبذلك
 على ذلك ما رواه في الكافي عن ابي سعيد عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل اوصى بحجة فجعلها وصية في سنة فقال بغيرها وبجاءها
 في حجة كما اوصى به فان الله تبارك وتعالى يقول من بدل بعد ما سمعنا فاما اثم على الذين يبدلون وراعي ان في هذا الخبر صحة
 محمد بن مسلم المذكورة سابقا ونحوها دلالة على ان المراد من لاية عموم الحكم بحرم التبدل في جميع الوصايا كما ذكره الاصحاب بل
 استدلوها على تحريم التبدل في الوقت وغيره واذا ثبت ذلك فقول مقتضى ان لا اثم بالتبدل للوصية يقتضي خروج الوصية
 عهد التكليف بالواجبات التي تركها بموته بعد وصيته بها كالحج والزكاة والذين ويخول ذلك من المعوق الواجبة وان لا اثم عليه بذلك
 وهذا يتم فيمن عثر على اذنه والانيان به ولم يتمكن منه ثم اذرك الموت واوصى به فيكون اثم على التبدل للوصية واما من ترك
 من الانيان به واهمل مقتضاي ذلك فالظاهر ان اثم عليه بسبب قصيره وان اثم التبدل اية ولذا فمن لم يوص او وصى له فاسق نعم لو
 ضمنه الوصي او متبرع اخر فان دمه الميت بربا بذلك كما يدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع في الرجل
 يموت وعليه دين فضمن ضامن فقال اذا رضى به فقد برئت ذمة الميت ونحوها **الثاسعة** من خاف من موص الى امر اهل الكوفة
 غير حفص ويعقوب موص بالتشديد والبالا من التحقير والاول من دعي والثاني من كره والجحف حرم ان يرضى الوصية والاثم الوصية ليؤتيها
 كاد عليه الخبر المذكور وقيل الجحف خلل ذلك خطه والاثم فعله غذا ومن كفاية عن الوصية وهو الحاكم وضمنه بينهم يرجع الى الوصية و
 مولهم والاصلاح ردها الى المعروف وقد مر بيان ذلك في الخبر المروي عن الصادق ع وقضاء امير المؤمنين ع وروى في العلل في الصحيح عن
 بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله ع في قوله من خاف الى قوله فلا اثم عليه يعني اذا اعتذر في الوصية وفي الكافي عن علي بن ابراهيم عن جابر
 قال قال الله عز وجل اطلق للوصي ان يغير الوصية اذا لم تكن بالمعروف وكان فيها حيف ويرد الى المعروف لقوله من خاف الى قوله
 الصحيح عن محمد بن سودة قال سالت ابا جعفر ع عن قول الله تبارك وتعالى من بدل بعد ما سمعنا فاما اثم على الذين يبدلون قال نفيها
 التي بعدها من خاف من موص الى امر موصي اليه ان خاف جفعا من الموصي اليه جفعا في ولده ثلثه فيما اوصى به اليه فيما لا يرضى به
 الله عز وجل من خلاف الحق فلا اثم على الموصي اليه ان يبدله الى الحق والى ما يرضى الله به من سبيل الخير فلهذا الاخبار دلالة على ان الحق هنا
 بمعنى العلم بوقوع ذلك الامر الحرف منه وتلك في قوله بعد ما سمعنا على ما عرفت اشارة الى ذلك واستعمال الحرف بمعنى العلم وادى في كلام الله
 اثم كقوله الا ان يخافا الاية ما حذر الله وقوله وانذره الذين يخافون ان يهتروا ويخول ذلك ونصب الجحف والاثم بهذا الفعل والجا
 متعلق به او بالجحف والاثم ويجوز كونه متعلقا بمقتضى حال منهما اي جفعا او اثم كايضا من موص قيل ان الاوصياء كانوا يحضون الوصية
 بعد نزول قوله من بدل الى قوله الذين يبدلون ولو كانت الوصية بهما كانت لولا بالكلية فصح بقوله من خاف الى قوله على ذلك ما
 رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن سودة قال سالت ابا جعفر ع عن قول الله تبارك وتعالى من بدل بعد ما سمعنا فاما اثم على الذين يبدلون
 قال نفيها الاية التي بعدها من خاف الى امره قال يعني الموصي اليه ان خاف جفعا من الموصي فيما اوصى به اليه فيما لا يرضى الله به من خلاف
 الحق فلا اثم على الموصي اليه ان يبدله الى الحق والى ما يرضى الله به من سبيل الخير ولا بعد في هذا القول حقيقة الخبر الدال عليه ويمكن ان يكون
 المراد بالشيء هنا التخصيص بعد التعميم والتشديد بعد الاطلاق مجازا وهو الاظهر لان استعمال الشيء بهذا المعنى كثير في الاخبار كما مر سابقا واما
 انه كما يجوز له تغيير الوصية المشتملة على الباطل بعد موت الموصي كذلك يجوز له ان يمتنع عن ذلك قبل موته ويؤثر عليه بالشيء الصحيح اذا ظهر له
 منه ذلك وظن به ذلك فيكون الحرف هنا مستغلا فيما لم يقع كما هو العالي في استعماله وتلك في جميع اليان قول بعض الفقهاء غير ان الاول
 قول الاكثر والمراد عنهم صلوات الله عليهم ثم اثم عتق غيرهم مع الاثم مع ان تغييرها وتبديلها الى المعروف لازم جريا على سابق الاية الاولى حيث
 قال فاما اثم على الذين يبدلون وصية لسان الى ان التبدل اتماما يوجب في هذا الحال من قصد بذلك امثاله واستعمال سنة نبوة
 واعتبه بقوله عنودهم بعد الاصل اذا قصد ذلك رجاء له في العقاب عن الموصي الجابر في وصيته بسبب هذا الفعل **الثانية** في
 سورة النساء من جدد وصية وصي بها او جدد وصية لغيره ذكر سبحانه هذا اللفظ ثلث مرات في ثلاث ايات وقيد في واحدة منها بقوله غير مضار وهو حال
 من غير مضار والظرف متعلق بما تقدم من سنة الميراث اي انه يعتم ذلك بعد انفاذ الوصية والذين في حال كونه غير مضار ووصيته

فَيَا تَعْلَى الْوَصِيَّةِ

بان لا يوصي ازيد من الثلث او لا يقر بدين لغيره بقصد حومان الورثة وهذه الآيات ونحوها دالة على اخير الميراث عن الوصية والدين
والاخبار الواردة بذلك مستفيضة وهو من الجع عليه فودي الشيخ في الحسن عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال ابنه المؤمن ان الدين
قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث بعد الوصية فان اول العضا كتاب الله وعن انا عيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليهما
السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان اول ما يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث وفي تفسير العياشي عن محمد بن قيس قال
سمعت ابا جعفر يقول في الدين والوصية فقال ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث وفي مجمع البيان
عن ابنه المؤمن ان قال انكم تفرقون في هذه الآية الوصية قبل الدين وان رسول الله صلى الله عليه وآله فقي بالدين قبل الوصية فهذا لا يخفى
ذاته على ان الدين مقدم على ما سوى الكفن فلو كان مستغنيا للثمة بطلت الوصية والميراث وهي المقتدة لاطلاق الآية لان او
فيها للتوقيف وتعديم احداهما منفردا يستلزم تعديمها فالحق انها مقدمة على التورث مجتمعين ومتفرقين ويكون التثنية في تعديم الوصية
في الذكر وعطف الدين الذي لا يشبهه في لزومه وتقدمه على التورث التثنية على انها كذلك ويجوز ان تكون او هنا بمعنى لا على ما يخطو
كذا بعد انفاذ الوصية الا ان يحصل هناك دين فهو المقدم وتكون الاخبار المذكورة فتهمة ذلك الآية دالة على شرعية الوصية
تقدمها على الميراث واطلاقها يدل على لزوم انفاذها مطلقا والآية السابقة والاخبار منعت من غير المعروف وما زاد على الثلث كما مر
وهي المقتدة لها وهذا مسئلتان الاول في ظاهر الآية والاخبار المذكورة وغيرها انه لا يكون استحقاق الارث الا بعد الدين ومقتضى ذلك
انه اذا مات وكان الدين مستغنيا للثمة لم تنتقل الى الوارث وكان على حكم مال الميت وان لم يكن مستوعبا انتقل منها الى ملكهم انفا
عنه والى هذا القول ذهب الشيخ والاكبر من الاصحاب ويدل عليه اية ما رواه في الكافي في الموثق عن عباد بن صهيب عن ابي عبد الله
في رجل فرط في اخراج زكوة في جهنم فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فرطه من الزكوة ثم اوصى به ان يخرج ذلك في
اليوم يجب له ان لا يجاز ان يخرج من جميع المال انما هو بمنزلة الدين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يوفدوا ما اوصى به من الزكوة
فان ظاهرها يضيئ ان لا يدخل في ملكهم ويدل عليه اية ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير باسناد له عن رجل يموت ويترك عينا او عليه
دين انفق عليهم من ماله قال انما استيقن ان الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال
وروي عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن مثل فظا هو قدم الاتفاق عليهم انه لا ينتقل اليهم بوجه ولا يجاز الاتفاق عليهم ولا
يكونون مؤدين للدين بقدر ما انفق عليهم كمال المدين قبل موته فانه يجوز له ذلك وان كان الدين مستوعبا لما يملكه واما الاتفاق
عليهم من وسط المال فطلب على الظن من ملكهم المالك في الجملة وذهب بعض الاصحاب الى انتقالها الى الوارث مطلقا لكنه يمنع من القبول
فيها الى ان يوفي الدين كسب الراهن من القصر في ماله المهرمون ويكون الوارث غير افي جهات الوفاء منها او من غيرها والمتع في الروايات التي
يجل على هذا واستدل على ذلك باستحالة بقاء ملك بغير مالك والميت لا يقبل الملك لانه جاد والدين لا ينتقل الى ملكهم انما خافوا
لا الى غير الوارث فمقتضى انتقالها الى الوارث وحمل الآية على الملك المستقر بعد اداء الدين وفيه نظر لان الاصل عدم التشديد والحمل
ولمنع البقاء بغير مالك بل هو على حكم مال الميت كيف وظاهر حجة شيخ بن يعقوب قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يموت ماله من
فقال له ثلث ماله للورثة اية فان الامم تبيد ذلك وكذا نحوها من الاخبار ويبقى على حكم ملكه الكفن وما يحتاج اليه من مؤنة التجهيز
وبن ثم نقل في الايضاح عن بعض الفقهاء ان عدم اهلية الميت للثمة ممنوع وبيده اية ما روي من انه لو اوصى بثلث ماله ثم
قتل خطأ نفذ وصيته في الدين اية وانه لو نصب شيئا ثم وقع فيها صيد بعد الموت فانه يكون ملكه وانه لو وصى عليه جان
بعد موته كان ارض الجناية وتظهر الفائدة في تمام الحادث بعد الوفاة وقبل وفاة الدين فلي الاول بين العين وعلى الثاني يكون
للوارث الثاني الوصية ان كانت لجهة خاصة كالفقراء والمساكين في حكم الوصية بالثلث في وجوه البر او في العبادات ونحوها
فهذه لا يعتبر فيها سوى الايجاب وموت الموصي ولا يعتبر فيها القبول بل تنتقل الوصية الى تلك الجهة الميتة بموت الموصي لا خلاف
حيث تكون نافذة وبهذه تلك الاطلاق لا يبرأ الروايات وان كانت خاصة كزيد مثلا فلا خلاف في توقف دخولها في ملك الموصي
على الايجاب والموت اية وهل يعتبر مع ذلك قبولها اية ام لا اختلفت في ذلك العامة والخاصة فيلزم ان يملكها بموت الموصي ملكا تاما الا
يوقف على القبول في الجملة باعتبار كونه كاشفا عن دخوله في ملكه من جنس الموت وهذا القول منقول عن ابن الجندب والشيخ في بعض كتبه
لنحوه في القواعد بل يشهد ذلك الى الاكثرية قال الشافعي على ما نقلت عنه ومما يوقف دخوله في ملكه على القبول قال لا يشترط في ذلك

الدين والوصية
كأنه لا خلاف في خبره
مقتضى ذلك انه لو
كان عليه دين ولم يبر
عنده سوا قية الكفن
فقد على الدين
احد

في ان لا ينتقل الى الوارث
في ان لا ينتقل الى الوارث

في ان لا ينتقل الى الوارث
في ان لا ينتقل الى الوارث

اولاً بجزء السبب لانه السبب التام في ذلك وقبل حصوله تكون على حكم مال الميت او تنتقل الى الوارث انتقالاً متبركاً لا تستقر بوجه الوارث
وتنتقل الى الوصي له اذا قبلها وهذا القول منقول عن الشيخ في موضع من الخلاف وعن ابن اديس وبه قال المحقق والعلامة في التمهيد
بعض العامة وقيل انه لا اعتبار للقبول اصله بل ينتقل الملك اليه بالوفاة على وجه القهر كما لا ريب في استقراره بذلك بل بمعنى
حصوله متبركاً لا يستقر بالقبول ويبطل استمراره بالرد فينتقل الى الورثة الوصي وهذا القول نقله في الايضاح عن الشيخ في ط
مذهبنا وللبعض منهم وعن العلامة في التذكرة وبه قال بعض العامة وقيل بالتوقف بقوله العلامة وولد وبه ثبت القول الاول
ظاهر اطلاق الاية حيث جعل ملك الوارث بعد الوصية والذين لم يقيدها بالقبول والاضمار والحذف على خلاف الاصل فلا يجوز
انتقال متعلقها من الشركة الى الوارث ولا يبقى على ملك الميت لانفاء اهليته ولا الى ملك غير الوارث والموصي له اجماعاً عاقلين انتقالاً
الى ملك الموصي له والارز بقاؤه بغيره ملك وهو باطل وفيه ان غاية ما ينشأ منه عدم دخوله في ملك الوارث اما بقاؤه على حكم
مال الميت الى ان يحصل القبول فيدخل في ملكه او الرد فيدخل في ملك الوارث فلا مانع منه كما في المسئلة السابقة وبه ثبت الثاني
الملك حادث لا قبله من سبب ليس هو الموت وجده والاكتفى من غير قبول ولا الايجاب فحده لذلك ولاها معاً لهما لو كفيهما ما صح
الرد بعدها قبل القبول كما لا يصح بعده لكنه يقع الرد بعدها ولا يقع بعد القبول وليس الفارق لاحصول الملك في الثاني دون الاول فقل
يكون قبل القبول اما على حكم مال الميت ويكون ملكاً للوارث لكنه غير مستقر كما عرفت ويجاب عن الاية بان المراد بعد وصية مقبولة
وبه ما عرفت من ان الاصل عدم الاضمار والحذف وبه ثبت الثالث ظاهر الاية على نحو ما مر ونعم عدم تحققها قبل القبول بل بغيره
عدم لزومها لان الوصية مشابهة للارث من حيث انه يملك بمجرد الموت وان فارقه في جواز اذا التزم احصل من الملك فصار ذلك
وتعلم ما فيه مما مر وبه ثبت الرابع عارض الادلة بل ترجيح فيوقف واعرضه العلامة بان البحث عما في نفس الامر والتوقف انما هو
بالنسبة اليها اذا عرفت ذلك فظهر فائدة الخلاف في مواضع كقواعد الموصي به الحاصلة بين الموت والقبول فانها للموصي له على
الاول والثالث وللوثة على الثاني وتحد ذلك كما هو مستطرد في الكتب المطبوعة **الكتاب في الوصية باليهنم الذي لا يعلم**
من الكتاب بالالتقير والبيان لو ادعاهم عليهم السلم منها الوصية بالجزء وقواماً ان يضيفه الى المال والى ذلك وعلى كلا التقديرين هو
عشر ما اضيف اليه على ما ذهب اليه جماعة من الاصحاب وهو لا يوقى لدلالة ما رواه الشيخ في الموثق عن معوية بن عمار قال سأل ابا عبد
الله عن رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من عشرة قال الله ثم اقبل على كل جبل منهم جزء وكانت الجبال عشرة وفي الحسن
ابن تغلب قال قال ابو جعفر الجزء واحد من عشرة لان الجبال كانت عشرة والطيور اربعة ونحوها رواية في بصير عند الرضائي بن شاذان
الرواية الاخيرة رواها في الاستبصار في الصحيح عن عبد الله بن سنان ولم يذكر فيها بن شاذان ولذلك صفها العلامة في الخ والتشديد
الردوس بالتحقق والاطهر ان عدم ذكره فيه سهو من كتاب الاستبصار للتصريح به في الكافي والتعذيب واما اضطرابه من المستبعدان
مثل بن سنان سأل بن ابي ليلى عن مثل هذا السؤال وذهب جماعة الى ان الجزء واحد من سبعة لما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي نصر عن
الحسن عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله ثم يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم قلت في رجل اوصى بهم من
ماله فقال لهم واحد من ثمانية ثم قرأ انما الصدقات للفقراء الآية ونحوها صححه ائمة اهل بيته من اهل الرضا وغيرها والشيخ حل هذه
الاخبار على الاستصحاب اي انه يستحب للورثة انفاذها من سبعة وقال الشافعي ليس فيه مقدار ولا امرية الى الورثة ومنها الوصية باسم
والشهور ان من الغرض المذكور وغيره وقبل هو سدن لما قيل انه كذلك في لغة العرب ومنها الوصية بالشيء وهو عند الاصحاب من ذلك
ما خذ من اية الحسن فانه يقسم ستة اقسام دينية فاعمل الحاكم في ذلك المقص عنهم عليهم السلام من ان الشيء في كتاب الله تعالى واحد من ستة
الحاشية سورة المائدة يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم اذا حضر احدكم الموت فحين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اثنان من غيركم
ان اتم صريته في الارض فاصابكم مصيبة الموت فحسبوا من بعد الصلوة فيصبيان بالله ان ابراهيم لا يشري به ميثاقاً ولو كان ذا فري لا تكسر
شهادة الله انا اذ ائمن اليمين فان عثر على انهما استحقا ايما فخران يومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاولان فيصيان باقية لهما
حق من شهدتهما وما احسبنا اننا اذا ائمن الظالمين ذلك ادنى ان يأتوا بالشهادة على وجهها او يحاويان رد ايمان بعد ايمانهم شهادة
مبتدع عند الخبر اى عليكم شهادة بينكم واشان فاعمل محض ذى شهد على حد ابيك بن يدضارع لخصومة ويجوز ان يكون اثنا عشر
سادساً خبرا يكون هو الخبر على حد ضان اى الاشهاد الذي امرت به وتقام به الحقوق فيما بينكم عند الحكم شهادة اثنين

هذا في جعل العاقلة

في جعل العاقلة

في بعض أحكام الحج

يجل مع حصول الرتبة في الشهادة لا بد من ذلك وأنه إذا حصلت أمانة أو حجت الطق جبايتها ما يجلف الوارث أو من يقوم مقامه من
 الأولياء المطلعين على ذلك على بطلان دعواها أو نفى العلم بذلك فيقص شهادتها وأخذ منها المال وهذا حكم محقق بالوفاة
 بلائنه هذه الأدلة وهو المحقق لقوله من حلف له فبصدق ونحوه من الأخبار الدالة على أنه بعد الاحاقف والحكم فلا يمنع
 الدعوى وأجيباً به بأن القصة تضمنت بعد ان ظهر عندها ذلك المال ادعيها انهما اشترياه فهو دعوى ثانية مجردة عن
 فالهين ح على الوارث من حيث نكازة وقد بينم انهما اذا انكرا عن البين يقضى عليهما بالنكول وهل يجيب الغليظ عليهما باليهز
 بان يجلفا بعد صلوة العصر بالامكنة كما نقل انه من حلفهما عند المنزح احتمالان قال بعض الاصحاب بالاول وقال الاكثر بالعدم
 حلا للنقض على الارشاد السابغ فاعرف فيما سبق انه بشرط في الشاهد الايمان والعدالة وانما جازت شهادة الذين في
 الوصية خاصة بالنقض والنقض ضمن المال فلا يمنع شهادتهما في غيره كالولاية ونسبة كثر الفرقان الى الاصحاب وفيه ما ملأ
 كلام كثير من الاصحاب مطلق واكثر النصوص بانه مطلق بل الامة بانه مطلقه وبوبه ما عرفت من ان جهة جواز ذلك حفظ الحقوق
 فالقول بالتعبد له ونحوه وجيه وليس في النصوص ما يدل على الحصر في الاموال فيستل ايضاً واعترا فربما والحقوق كثر
 وتزدج الولد الصغير وحلى وصق ونحو ذلك فافهم ولتنبع ذلك بايات لها تعلق بالمقام **الاولى** في سورة النساء والاولى
 أموالهم ولا تستبدلوا الطيب بالطيب ولا تاكلوا أموالهم الى أموالكم انه كان حواكباً في القاموس اليتم بالضم لا افراد وفقدان الاب وبخلافه
 في البهايم ففقدان الام والبيتم الفرد وكل شئ بعد نظيره وفديتم كعلم وضرب بما ويقع وهو يتم ويمان ما لم يبلغ الحلم الجمع ايتام ديناً
 ونحوه في الصحاح ففقدان من اللغة ان البيتم انما يطلق على ما دون البلوغ كما هو في العرب وفي الشرح ابقه لقوله لا يتم بعد الحلم فاجاب
 لمن بيده ما لم من روى وصق ونحوهم ان يدفع اليهم ما لم بعد البلوغ والتمس كما يدل عليه ما ياتي والطلاق اليتم عليهم لعربهم
 بالصغر من قبل تسمية الشئ بما كان عليه وفيه اشارة الى لزوم تعجيل الدفع اليهم وعدم جواز التاخير سيما اذا طلبوه منه كما يدل عليه
 ما رواه ابن ابويثية في الغيبة عن محمد بن عيسى عن رواف عن ابي عبد الله ع في رجل مات وادصى الى رجل ولد له من غيره فادركه الغلام
 وذهبا الى الوصي فقال له رد على مالي لا تزوج فابى عليه فذهب حتى ذبح قال يلزم ثلثي ثم راء هذا الرجل ذلك لوصي الذي سبه
 المال ولم يعط فكان يترجى ويجوز ان يكون المعنى جروا عليهم النعمة صغاراً وابق لهم منه فادفعوه اليهم بعد انقطاع التيمم
 يمكن ان يكون الخطاب متوجها الى من قبض اموالهم بنزوجه شرعي ان يدفعوها الى القيم بامورهم والمراد ما يتم ذلك كله وانما قوله
 ولا تستبدلوا الطيب بالطيب فالمراد لا تستبدلوا الحرام من اموالهم بالحلال من اموالكم فان الحرام خبيث اي ردي في الاخرة والمعنى لا تستبدلوا
 اموالهم بدل تصرفكم في اموالكم فالتعنى من التصرف فيها على الوجه الغير الشرعي والمعنى لا تاكلوا اموال الله ع قد فقها اليهم فان امثال
 امر الله طيب لا يخاله الخمر ومخالفة خبيث لا يخالها الى الشر وقيل اتم كما فوا باخذون الطيب من اموالهم ويجعلون بدله خبيثاً ردياً
 فهو من ذلك ثم أكد بقوله ولا تاكلوا الخ اي لا تاكلوها مضمومة الى اموالكم اجمع اموالكم فتفقوا لها مائة ولا تسودوا بينكم وبينهم النعمة
 بل انفقوا على قدر كفايتهم قال في مجمع البيان روى انه لما نزلت هذه الآية كرهوا مخالفة اليساى فشكوا ذلك الى رسول الله ع فالتفت
 ويسئلونك عن اليساى قل اصلح لهم خبر وان مخالطوهم فاعوانكم في الدين وهو المردى عن البقرة والصدق عليها السلام وروى الشيخ
 عن جماعة قال تالت ابا عبد الله ع عن قول الله ع وان مخالطوهم فاعوانكم يعني اليساى اذا كان الرجل يلى الايتام في حجره فيخرج من مال
 على قدر ما يحتاج اليه على قدر ما يخرج لكل انسان منهم فيخالطهم ويأكلون جميعاً لا يرز من اموالهم شيئاً اناهي النار وفي حديث اخر
 يخرج من اموالهم قدر ما يكفيهم ويخرج من مال قدر ما يكفيك ثم تنفقه قلت ارايت ان كانوا ياتوا صغاراً وكباراً وبعضهم اهل كوة من
 بعض وبعضهم اكل من بعض مما لم جميعاً فقال اما الكوة فعلى كل انسان ثمن كوفته واما الطعام فاجعلوه جميعاً قال الصغير ويشتان
 يأكل مثل الكبير وبالجملة المراد انهم عن اكل اموالهم ظلم الذي هو من البكا والى بوعده الله عليها بالنار يقولون انما يأكلون في بطونهم
 ناراً ويستقلون سفيراً كما وصفه بانه حواكباً اي ذنباً عظيماً فمقيد بما ياتي من الاليتين والروايات الكثيرة الدالة على جواز الاكل بالجملة
 والنقص في الجملة لا يقال اكل مال البيتم محرمة على الاطلاق منقداً ومنقذاً خص النعمى بأكلة منقداً لاننا نقول قدر دل على تحريم الاكل
 منقداً بامر بالدفع وحينئذ لا يستبدل ثم اتى الى ما هو من قبل الفرد الحق الذي هو اكل اموالهم بالشراكة والاضطهاد بالانفاق
 وبقرانه على هذا الوجه اتم حرام لكنه مقيد بما زاد على ذلك الكفاية وما يحتاجون اليه ويمكن ان يجاب به بانهم لما كان عمره على جهة

في ان النكاح النصف
 من مال الزوجين

رواه
 من مال
 ابيهم

الانفراد معلوما وكله الى الظهور فاقصر على كماله مع الانضمام او يقال خصه بالذكر لانه يعلم منه الخبر منفردا بطريق واحد
يقال خصه بالذكر لما فيه من التفرع والتغير والتنبه على انه نعم قد انعم عليكم باموال فلا تقصوه وتخاللوه الى ما حرم فرج اذا منع
اليهم من قبض ما له جره على ذلك يدل عليه ما رواه الشيخ عن سعد بن اسحق عن ابيه قال سألت الرضا ع عن حق ايتام بهذا ايتامه ويرض
عليهم ان باخذوا الذي لهم فبايون عليه كيف يصنع قال رد عليهم ويكرههم **الثاني** في السورة المذكورة وهو انما يتامع حتى اذا
بلغوا النكاح فان استتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبذرا وان كبروا ومن كان منهم غيبا فليس يعطى من
فقير غلبا كل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاستيدوا عليهم وكلوا بالله حبيبا هذه الآية مقتبة لا خلاف الاية السابقة حيث
انه انما يدفع اموالهم اليهم بعد حصول البلوغ والرشد ولذا ذكر مشرحها في ضمن فوائد **الاولى** الخطاب للولياء الذين يهدمون
اولم كان بيدهم مال وان لم يكن ولها ولا وصيتها ولا ابتداء الاختيار وهو يختلف باختلاف اهل المكان الذي نشأوا فيه واخوانهم
فان كان من ذوى المكاسب يجتنب بالبيع والشراء والاجارة مثلا وان كان من اولاد العلماء والوزراء او الرؤساء يجتنب بما يناسب حاله
هكذا ولا يكتفى بموافقة الشيء موضعه وحفظه واصلاحه مرة واحدة بل لابد من التكرار الى ان يحصل العلم بانتهى لصفته
وهو المراد ما يناسب الرشداى ايضا وقد يكتفى فيه بالظن النافع للعلم وقهرها حتم بمعنى احتم اي خدمتم فخدمتم هكذا ليسين كما
فقطم فتمكثون اي ظلمتم وحتى هنا في ابتداء وما أبدعها جملة مستأنفة وهي جملة الشرط والجملة الشرطية الثانية جوابا فاعلموا
وابطه للشرط الاول والثانية للثاني وروى ابن ابويه في الفقيه عن الصادقة انه سئل عن قول الله عز وجل فان استتم منهم رشدا
فاذفعوا اليهم اموالهم قال يناسب الرشد حفظ المال وفي رواية اخرى ان احلم ولم يكن له عقل لم يدفع اليه شي **الثاني**
المراد ببلوغ النكاح بلوغ الحدا الذي يعتد به في موافقة والازال او الحدا الذي يمكن فيه الاحتلام وليس المراد بالبلوغ
الاحتلام لان في الناس من لا يجتنب او يتأخر احتلامه وبذلك على ذلك ما رواه في الكافي والشيخ وابن ابويه في الحسن عن عبد الله بن سنان عن
عبد الله ع قال اذا بلغ الغلام اشد ثلثة عشر سنة ودخل في الاربع عشرة سنة وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتم ولم يعلم وكب
عليه التيات وكبته له الحسنا وجازله كل شيء الا ان يكون ضعيفا او سفيفا وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال انما
يم اليهم الاحتلام وهو اشد وان احتم ولم يوش منه رشدا وكان سفيفا او ضعيفا فليمن عنه وليه ماله وروى الشيخ ايضا عن عبد
الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال سأله ابي وانا خاضع عن قول الله عز وجل حتى اذا بلغ اشد قال الاحتلام قال فقال يجتم في ست
عشرة وسبع عشرة سنة ونحوها فقال اذا انت عليه ثلث عشرة سنة ونحوها فقال لا اذا انت عليه ثلث عشرة سنة كبته له الحسنا
عليه التيات وجازله الا ان يكون سفيفا او ضعيفا فقال وما السفيفه فقال الذي يشتري الدرهم باضعافه قال وما الضعيفه
الابله فقوله ثلث عشرة ونحوها المراد الدخول في الاربع عشرة وقوله لا مورد لتحديد الاحتلام بالازال وانما هو الى سبع عشرة
وبان انما المناط بلوغه الزمان الذي يمكن فيه حصوله وهو مضى الثلث عشرة سنة ودخوله فيما زاد عليها وارشاد الله تعالى
عن جيب بن زيد عن جعفر بن محمد عنهما السلام قال قال امير المؤمنين ع يشترى الصبي تسعة ويومر الصلوة لتسعة ويومر الصلوة لتسعة
ويجتم لاربع عشرة ومنتهى طوله لا حدى وعشرين ومنتهى عقله ثمان وعشرين الا القارب ورواها ايضا في الكافي وفي الموثق عن عمار
السامعي عن ابي عبد الله ع قال سئلت عن الغلام متى يجز عليه الصلوة قال اذا انت عليه ثلث عشرة سنة فان احتم فباد لك فقد جبت
عليه الصلوة وجوز عليه القلم والجارية مثل ذلك ان اقل لها ثلث عشرة سنة او خاضت قبل ذلك فقد وجب عليها الصلوة وجوز عليها القلم
وفي الموثق عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اذا بلغ الغلام ثلث عشرة سنة كبته له الحسنة وكبته عليه التيات وعوفه
اذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك وذلك لانها تحيض لتسع سنين وفي الموثق عن ابي حمزة عن الباقر ع قلت جعلت فداك كم تجزى
الاحكام على الصبيان قال ثلث عشرة سنة واربع عشرة سنة قلت وان لم يجتم قال وان لم يجتم قال الاحكام تجزى عليه وعن سليمان
بن حفص المرزقي عن الرجل ع قال اذا تم للغلام ثمان سنين فجاز امره وقد وجبت عليه الفرائض والحدا واذ اتتم الجارية تسع سنين
فكذلك ورواها ايضا عن الحسن بن راشد عن العسكري ع وفيها جاز امره في ماله وسبع بدل تسع وهو الظاهر بالنسبة الى المقام وعن
حمزة بن حمران قال سألت ابا جعفر ع قلت متى يجب على الغلام ان يؤخذ بالحرد والنامة ويقام ويؤخذ بها فقال اذا خرج من النعم
وادركت ثلث فذلك حد يرون قال ذلك اذا احتم وبلغ خمس عشرة سنة واشهر او ابنت قبل ذلك اقيمت عليه الحرد والنامة واخذ بها

في رواية اخرى انما يتامع حتى اذا بلغوا النكاح فان استتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبذرا وان كبروا ومن كان منهم غيبا فليس يعطى من فقير غلبا كل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاستيدوا عليهم وكلوا بالله حبيبا هذه الآية مقتبة لا خلاف الاية السابقة حيث انه انما يدفع اموالهم اليهم بعد حصول البلوغ والرشد ولذا ذكر مشرحها في ضمن فوائد

المراد بالبلوغ النكاح بلوغ الحدا الذي يعتد به في موافقة والازال او الحدا الذي يمكن فيه الاحتلام وليس المراد بالبلوغ الاحتلام لان في الناس من لا يجتنب او يتأخر احتلامه وبذلك على ذلك ما رواه في الكافي والشيخ وابن ابويه في الحسن عن عبد الله بن سنان عن عبد الله ع

في بعض أحكام الحج

أخذت له قلت فالجارية متى يبيع عليها الحرد الثالثة وأخذت بها وأخذت لها قال إن الجارية ليست غلاماً إن الجارية إذا روي
 ودخل بها لها تسعين سنة ذهب عنها البتة ودفع اليها ما لها وأجاز أمرها في الشراء والبيع وأقيمت عليها الحرد الثالثة وأخذت لها بها قال
 الغلام لا يجوز أمره في الشراء والبيع ولا يخرج عن البتة حتى يبلغ خمس عشرة سنة أو يحتمل أو يشترط ويثبت قبل ذلك وعن يزيد الكاشي عن
 أبي جعفر قال الجارية إذا بلغت تسعين سنة ذهب عنها البتة وروى جعفر عليه السلام الحرد الثالثة عليها ولها قال قلت للغلام إذا روي
 أبوه ودخل بها له وهو غير مدرك لقيام عليه الحرد وهو في تلك الحال قال فقال أما الحرد الكامل الذي تؤخذ به الرجال فلا يكون
 بجلد في الحرد ذلك على مبلغ سنة فهو خذ بك ما بينه وبين خمس عشرة ولا يبطل حرد الله في خلقه ولا يبطل حقوق المسلمين بينهم
 وهذا أخبارنا وتضمن الحديث بعشرين سنة وبعضها بخمسة أشياء لا أنها في مواضع خاصة كالوصية والعقود والصدقة فقد استفيد
 من الآية والروايات أن الصبي محجور عليه إلى أن يحصل له البلوغ والرشد إذا عرف ذلك فغير البلوغ باحد أمور ثلثة **الأول**
 السن وكما كانت الأحاديث فيه مختلفة كما عرفت اختلف فيه أصحابنا في قولهم هو خمس عشرة سنة في الذكر وتسع في الأنثى هلا لآية لأنه
 المنعود وهذا هو المشهور بينهم بل قال في المسالك كإدراك ذلك إجماعاً قالوا لا بد من استكمال السنة الأخيرة فيما عدا الأول
 دفقوا لأصحابنا كما نقله الحق الشيخ على في شرح القواعد بعد في المسالك وقبل بالاكتماء في الذكر أربع عشرة سنة وقبل ثلث عشرون
 والدخول في الأربع عشرة وهذا هو الأقوى لحسنه عند الله المذكورة بل وصفاً في المذرك بالفتحة وهو غير بعيد لأنه ليس في رجالنا
 إلا الحسن بن علي الوشائي ونقل في كتب الرجال أنه من وجوه هذه الطائفة وعيوبها والحق أن مثل ذلك شهادة بالتوثيق إن لم يكن ادخ
 من فهم لغة وربما يشهد له أئمة استجازه أحمد بن محمد بن عيسى عنه وقيض العلامة الطبري إلى أحمد بن عاتق مع أنه يدينه والروايات
 الآخر المذكورة وفيها الموقر وأقصر المسالك على نقل مضمون موثقة أبي حمزة ثم قال ليس فيها نص صريح بالبلوغ مع عدم صحة سندها
 كأنه لم يتبع حال تحرير المسئلة الروايات لدلالة عليها مع أن ظاهر الرواية المذكورة إرادة جميع الأحكام التي هي له وعليه منها
 أخذنا من الوصفي المنوط بالبلوغ وبالجملة دلالة الروايات المذكورة على ذلك واضحة وأما ما دل على التحديد بالحسن عشرة سنة فحجابه
 أولاً بصنف السند وثانياً بإمكان التخصيص بالحرد الكامل كما هو كالصريح في رواية الكاشي وأما رواية الثمان فيمكن تخصيص جواز
 الأمر بالصدقة والوصية ونحوها من وجوه البر بعد أن يكون مميزاً كما هو مذهب بعض أصحابنا كما خصص الأكثر منهم روايات
 الشريفة لك أئمة وأما قوله لم فيها وجبت عليه الفرائض فالمراد بثوبها عليه بمنزلة كبرائه بالحدود الثمانيات فلا منافاة على أن دلالة رواية حمزة
 على نفي التحديد بما دون الحس عشرة سنة من قبل دلالة المفهوم وهو مع القول بكونه حجة لا بما رضى المطوق مع إمكان حمل على النقيضة
 لموافقة بعض المأتم وأما ما نقل من شهره القول بها فهو بين المتأخرين ومثله لا يعتد جازر للضعف وأما المتقدمون فلا يمل منهم ذلك بل
 يظهر من ابن بابويه خلافة حيث نقل في كتاب من لا يحضره الفقيه رواية عبد الله المذكورة وظاهر العمل بها كما ذكر في أوّل الكتاب ونقل
 في ترمذ الصبي بالصوم إلى أربع عشرة وأخمس عشرة كما هو مضمون رواية معوية بن وهب ظاهر أن التردد بينهما من الراوى فالمراد
 حين الدخول في الأربع عشرة لا كمالها وفي الكافي بالواد ودلالة لها على ما ذكرنا أوضع وهي رواية صحيحة وأما بلوغ التسع في النساء
 فهو المشهور بين أصحابنا والأخبار الدالة عليه كثيرة ونقل عن الشيخ في طوابين حجة القول بالمشهور عن ابن الجبلة أنه لا يرتفع عنها الجهر إلا
 بالترجيح وهما ضعيفان وأما أهل الخلاف فذهب الشافعي إلى التحديد بالحسن عشرة في الذكر والأنثى وأبو حنيفة وصاحبنا في الذكر
 ثمان عشرة سنة والمرأة عندهما كالذكر وعنده سبع عشرة سنة وقال مالك البلوغ أن يخلط الصوت ويبشق الغضروف وهو راس اللف
 وأما السن فلا تعلق له بالبلوغ وقال داود الحكم بالبلوغ بالسن ورواية ابن عمر عن النبي أنه رده عن الجهاد عام بدو وله ثلث عشرة
 سنة ثم رده في أحد روايات أربع عشرة سنة وعرض عليه في الخندق وله خمس عشرة سنة فأجابه في المقاتلة وأسهم له وأما الحنثي فلا
 نص عليها في هذا على الخصوص فليحتمل بالذكر في ذلك عملاً بالاستصحاب الثاني في الإنبات والمراد إنبات الشعر الخشن على الحانة فإنه
 دليل على البلوغ عند علمائنا أجمع قال في التذكرة والحق بذلك أحضر الشارب في الدلالة على ذلك وقواه الشهيد الثاني في الرد
 ورجحاً به لما طلاق الرواية المذكورة وذكر في تفسير طبري أن إبراهيم وظاهره أنه من الرواية قال بعض من يوجبها ويثبت حاشتها فإذا كان
 ذلك فقد بلغ من دفع اليه ما له إذا كان رشيداً انتهى وأما في إطلاق هذا الرواية المذكورة أشعاراً لكونها إنبات فبعضها وبذلك
 صرح بعض أصحابنا والشعور وأنه دليل على رشده وتمامه في إطلاق الإنبات والرواية المذكورة الدالة على تعلق البلوغ على الإنبات

في بعض أحكام الحج
 في سن البلوغ
 في سن البلوغ
 في سن البلوغ

في سن البلوغ
 في سن البلوغ
 في سن البلوغ

الثالث في دفع المالك
للمنفعة المقتضية

في دفع المالك
للمنفعة المقتضية

في دفع المالك
للمنفعة المقتضية

والطعن في الأربع عشرة سنة وتعلق اجراء الاحكام على ذلك فلو كان لا يثبت بلوغ المالك للتقصير وجبه فقامل وانكروا
حينئذ كون الالبات عزيمة للبلوغ مطلقا وقال الشافعي هو دلالة في حكم المشركين واما المسلمين فينبغي قولان **الثلث** خروج الماء
الذي منه الولد من الموضع المتعارف لئلا يوافيها واقعة او نوما يجمع او غيره لكن لا بد ان يكون ذلك الزمان المحتمل للبلوغ قبله لا يكون
في ابل على البلوغ وان كان بصفته وحده الزمان المحتمل جانيا للغة بالشبهة الى المرأة كاللشع والطن في العاشرة كما هو ظاهر الاجناب
يصح به بعض الاحاطة اما ان يعلق في الرقيات ما هو صحيح الدلالة عليه نعم قولنا مير المؤمنين في الرواية المذكورة وبجملته الاربع
عشرة محتمل لارادة ذلك اي يكون المواد الاخبار والاحكام بمجرد بيان اقل زمن يمكن فيه الاحكام كما بين منتهى الطول والمقتل الا ان
عمارا لطلاق رواية حرمان منافية لذلك لبقية ما هو اذ وقوعه قبل ذلك من ثم امكن حله على اذ بهان زمان التكليف اجراء الاحكام
كما يقتضيه ما قبله من قوله يفرق ويؤمر به في ما يمتنع من الرقية المذكورة عن الشافعي التحديد في الذكر الا ان يسمع او يسمع
اشهر من العاشرة او بعد تمام العاشرة وهو بعيد ووجه ان يثبت الطعن في الاشهر عشرة وتمامها محتمل لغيره فبغيره لا يفتل لبعض
انه قد ولد لصبي ولد وهو ابن اثني عشر سنة وهذا الامر ان يثبت فيها الرقابة والنساء وهو موضع وفاء عند الاحاطة به قال اكثر
اكثر العامة **الثلث** دلالة على اعتبار الرقابة قد عرفت ان معناه ان يكون له عقل يبلغ به امواله ولا يجمع غالبيا في العائلات و
التصرفات اللازمة به وهل يعتبر مع ذلك كونه عدلا فاه الاكثر متا من العامة وابينة الشيخ والشافعي في تفسيره على ان ابراهيم قوله في
اليتامى الآية قال من كان في بدء مال بعض اليتامى فلا يجوز له ان يوتي به حتى يبلغ النكاح وبجملته فاذا احلم وجب عليه الخ رد واما قوله
ولا يكون مضطرا ولا مشاربا الحز ولا رايانا فاذا ان من الرشد في اليه المال وظاهر مقالة انها من الرقابة لا فواء ويمكن ان يستد
لهذا القول مما رواه العياشي في تفسيره عن علي بن ابي حمزة قال سئل عن قول الله ولا توفوا السفهاء اميالك قال هم اليتامى لا يطول
حتى يبرؤوا منهم الرشد قلت فكيف تكون اموالهم اموالنا فقال اذا كنت اثار لم وعز من بن بعقوب قال لمسا لتا بعد انهم
ولا توفوا السفهاء اموالكم قال من لا شق به وفي رواية اخرى كل من شربا المشرك فهو سفيف عانة قال نعم فان استم منهم رشدا والفاق
موصوف بالحق لا بالرشد كما قال وما امر في عون برشد مع انه كان براعي مصالح الدنيا على اتم وجه قاتان لمجر على الصغير مضيق
حتى يبرؤم الدليل ولا دليل وفي الكل نظر لما عرفت من تفسير الرشد في الآية من يكون له عقل المعاش واصلاح المال كما هو المفهوم من
المرفايض مع ان موزد الرواية الاولى مع الاخاض عن مندها خاص وامكان ان يادسفه المعاش وبالجملته السفه والغواية قد يكون
مقلما امورا المعاش قد يكون امورا المعاش والمناط في الفجر هو الاول دون الثاني وقد دللنا في الروايات على زواله على انا لواعبنا
البدالة في الرشد بالرغم الحج في المعاملات **الرابع** فبهم من الآية تقديم الاختيار على البلوغ ولعل ذلك لان مناط الرشد
هو عقل المعاش وجوده لا يتوقف على البلوغ ولا يحتاج الى فجة من الزمان لتحصيل الوثوق بكثرة المعاشرة والامحاطات بترتب
على ذلك المشاركة في دفع المال الى اهله كما يقتضيه الامر به في قوله فاذا فضاو ذهب بعض العامة الى انه انما يكون بعد البلوغ نظرا
الى انه ثم اوجب دفع اموالهم بعد ان يبرأ من الرشد فلو كان الابتلاء قبل ما يباذل فكيف الوجوب وضعفه ظاهر لان لزوم تاخير الدفع
عن حصول العلم بالرشد لا يستلزم وجوب تاخير التحصيل عن البلوغ **الخامس** فاستدل بعضهم بالآية على صحة تصرفات الصغار في
الواقعة باذن الولي لان الابتلاء المأمور به قبل البلوغ وهو انما يحصل اذا ذل له الولي في البيع والشراء ويحتمل ان يحصل الرشد
من الاختيار وقية فامل **السادس** استدلوا بطلاق الآية يقتضي جواز دفع المال اليهم بالوجوب على الفور كما يقتضيه التقيد بالغا
وذلك لانه علق الامر بالدفع على استيناس الرشد فلو توقف مقب على امر لم يكن الشرط صحيحا وسيأتى تمام الكلام في ذلك في الاية التي
انشاء الله مقصداها ايق لزوم دفعه اليهم بعد حصول الامر من غير توقف على اذن الحاكم ولان المقضي بالفجر هو السفه فلا بد
زال المقضي في بيان يزول وبذلك عليه اية ظاهر اطلاق الروايات فلو اهل ثم ضمن يتما عند الطلب كما دلل عليه منسلة محمد بن
المذكورة في الآية السابقة في ذلك ذهب جماعة من الاحاطة ذهب جماعة منهم المحقق الى انه يتوقف زواله الى حكمه لان حكمه
ولا يثبت ولا يزول لا بدليل شرعي وان السفه امر خفي والانظار فيه يختلف فاسبان يكون ذلك موطا بنظر الحاكم **السابع**
مقتضى مفهوم الشرط عدم جواز الدفع اليهم عند عدم الرشد ولو طعن في السن كما يدل عليه قوله ولا توفوا السفهاء اموالكم
عليها هو في رواية الثمالي وصححه هشام المذكورين ونحوها وبذلك قال الاحاطة وتقل عن ابي حنيفة انه زاد على

في بعض أحكام الحج

في بعض أحكام الحج

زمان بلوغه سبع سنين ثم يعطى مال الميراث لا وذلك لأن السبع سنين مدة يعتبر فيها تغيير احوال الانسان ومن ثم امر الصبي بالصوم والصوم بعدها بمنزلة ما وضعه ظاهر الشا من تركه تقصير التقى عن اكل مال اليتيم وقد وقع التقى عن مكر وامتناع فيه والمراذبه مطلق التصرف كما مر والاسراف والبذار ومنسوبان على التقليل والاول ايماء الى العقوبة الاخروية فالمراد به الاسراف على النفس التو دخول النار والثاني الى العقوبة الدنيوية أي محرم زمان يكبر وافتقار العداوة والشقاء المورثة هلاك الاموال والافتن كما يحو في الآية الاتية او لاجل المبادرة الى فيها البهيم اذا كبر والماسر من وجوبه على الفور وقيل المعنى لا تأكلوها لاسرافكم ومبادرتكم كبرهم تقربون فانفاقها وتقولون ننفقها قبل ان يكبروا فينتفعوا بها متا وتقييد الاكل بما ذكر مع انه محرم على الاطلاق ما فيه من ذبادة القبح ويجوز ان يكونا صفة لصدر محذوف بين الله ثم فيه نوعي الاكل أي اكل الاسراف واكل البذر ومن ان يكبروا فافانحروا فيكون ان يكبروا في محل النصب على التقليل للبذر ويجوز ان يكون نصبه اسراف على الحال والبذر كما مر او كلاهما على الحال أي مشرفين ومبادرين كبرهم وعلى الوجهين الآخرين ان الاسراف هنا هو خلاف المعروف كما هو المبادر في العرف فيدل بمفهومه على ان الاكل بالمعروف جائز كما هو المستفاد الاخبار من الآية ومنها يعرف المعروف الجاهز فعليه فيكون باق الآية من قيل التصريح بما علم جواز من طريق المفهوم والبيان والتفصيل ان من بذر مال الانعام اما ان يكون غنيا او يكون فقيرا فبها ما جاء في الاول والمراد بهذا الخطاب الوصية المتكفل بحفظ المال واصداحه ولو تبرعوا ببدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل قاتلوا كل باليعرف قال المعروف هو الموت واما حتى الوحي والقيمة في مواهم ما يصلحهم ورواه ايضا في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عنه ويدخل في ذلك مضمون الحاكم الذي جعله حفظ المال اما لا بد عدم دخوله فيه لما عرفت من ان اليتيم هو فاقد قد قدم في بحث المكاسب بيان الكلام في حكم الشا في المراد بالعتى مال وقت الستة اشهر ولولا القوة وهو العتى الشرعي واحتل بعضهم ان المراد العتى العرفي هو والمادة الشا المراد بالمعروف قد القوت كما دللت عليه الرواية المذكورة وقد يندرج فيه نحو وطى بيا واستخدام خادمهم والشراب من ماله اذا كان في ضمنه ماله ثم ويدخل في ذلك ايضا جواز الاقتراض من ماله بكون ملتبا وجواز التجان لهم بماله لمن كان ملتبا بل يدخل فيه كما كان مصادره لهم اكثر من مصادره كما يدل عليه قوله ثم ولا تملوا مال اليتيم الا بالحقى احسن وقيل هو ان ياخذ بقدر عمله واجرة مثله وهو المستفاد من رواية هشام الآية وقيل هو اقل الاخر من القوت واجرة مثله لعله لا يبعد استفادته من الجمع بين الاخبار فافهم الرابع في ذكر شي من الاخبار التي يبنى عليها الحكم رد الشيخ عن البرزخى قال سئل ابا الحسن عن رجل يكون في يده مال لا ينام فيحتاج اليه فيعده فباخذ به ويؤى ان يرد قال لا ينبغي له ان يأكل الا ان لا يدرى لا يدرى كان من يتيه ان لا يرد اليهم فهو بالمرل الذي قال الله عز وجل ان الذين يكونون اموال اليتامى ظلما وعن جماعة عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف قال من كان يلبس شيئا لليتامى وهو محتاج ليعمل له ما يقيمه فهو يتقاسى امواله ويقوم في ضمهم فلياكل بغيره ولا ينفق وان كانت ضعيفهم لا تشغلهم عما يحتاجون له من اموالهم شيئا وفي رواية جعفر بن سدير عنه قال اذا اظلم حوضها وطلب ضالتها وهما جوباها فلان يصيب من لبنها من غير هذا الصرع ولا فساد مثل وعنه ابي الصباح عن ابي عبد الله في قوله ومن كان فقيرا لآية فقال اذا دخل رجل يفت من المعيشة فلا بأس ان يأكل بالمعروف اذا كان يبيع لهم امواله فان كان المال فلياكل فلا بأس منه شيئا الحديث ونحوه ردوى اليتامى في تفسيره عن زارة وروى ابقه عن ابي مخنف بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله في تفسيره الآية انه قال هذا رجل يفت نفسه لليتيم على حوث او ماشيته ويشغل فيها نفسه فلياكل بالمعروف وليس ذلك له في الدنيا والندام عنه موضوعة وروى الشيخ في الحسن عن الكاهلي قال قيل لابي عبد الله ما اذا دخل على اخ لنا في بيت ايتام ومعهم خادم لم يفتقد على بساطهم ونشر بين ما هم زيجنا خادمتهم فبما طيبنا فيه الطعام من عندنا بسا زينة من طعامهم فارتى في ذلك فقال ان كان دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس وان كان فيه ضرر فلا وقال بل الانسان على نفسه بصيرة وان لم يفتي عليكم وقد قال الله فان تعالوا فم فاحذروا الله يعلم المشد من العلم وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله في رجل دخل في مال يتيه فاستقرض منه شيئا فقال ان على من الحسين طيبها التمس فلان يستقرض من مال اليتامى كانوا في حجره فلا بأس في ذلك وفي الكافي عن علي بن المغيرة قال قلت لابي الحسن ان لي ابتاع بيتية فزمتها اهدى لها التقى فاكل منه شرا اطعمها بعد ذلك التقى من مالي فاقول يا رب هذا بذل فقال لا بأس اذا عرفت ذلك فذهب بعض اصحابنا الى انه لا يجوز للعتى تناول شيئا من مال اليتيم لظاهر الامر المقصود بذلك واليه ذهب الشافعي وقيل يجوز ذلك لكون لا يجوز ومقدار اجرة مثله حلالا لم يحل الاصح كما بشر

في بعض أحكام الحج

في بعض أحكام الحج

لفظ الاستعانة وبذلك عليه ايقاع الاطلاق ما رواه الشيخ عن هشام بن الحكم قال سئلت ابا عبد الله ع من بولي مال اليتيم ما له ان ياكل منه فقال
 ينظر الى ما كان غيره يقوم به من الاجرم فلما كل بقدر ذلك وكذا اطلاق حسنة الكاهل ونحوها الا انه لا يبعد فقيدتها بالاحبار
 المذكورة الدالة على ان ذلك انما هو للتحاج المستغل باصلاح اموالهم بحيث يتغلب ذلك عن مال نفسه وان لا يكون المال غلبا وهذا
 في غير الاجور الذي يستاجر الوصي او القيمة لاصلاح ماله فانه لا شئ يجوز اعطاء الاجرة له من ماله وكذا يجعل ونحوها الحاكم
 في جواز الاستبجار والمجالة لكن اذا لم يوجد من يترج بذلك والا فلا وما المحتاج مع حصول القود التي ذكرناها فلا حرج عليه في
 ذلك قطعاً مع عدم الاسراف والافساد لادالة الآية والروايات على ذلك ومراعاة اقل الامر من القوت واجرة مثله احوط لآية مجمع
 بين الاخبار ولانه الاحسن في حفظ مال اليتيم كما يقتضيه قوله تعالى لا تقربوا مال اليتيم الى ابواله حتى يفسد ثم ظاهراً لانه والاخبار دالة
 لا يجب رد عوض ما اكل بعد النشأ لانه في ذلك من قبل الاجور وهذا هو المشهور وقيل المعنى ان من كان فقيراً فليأخذ فدا الكفاية
 والحاجة فترضا ثم يرد عوض ما اخذ اذا ايسر فقله في مجمع البيان عن سعيد بن جبير في مجاهد بن جابر العالقية والزهرى وعبد السلام
 قال وهو مروي عن الباقر ع وهذه الرواية لم اقف عليها ولم ادره نقلها من حيث انها تضمنت تعديرا لاخذ بقدر الكفاية والحاجة
 خاصة ولو ثبتت كذلك لا يمكن حملها على الاستعانة لخالفتها لما ذكرنا وربما استدرك لهذا القول رواية البرقي المذكورة وبجواب
 عنها مع ضعف سندها بانها ليست بصريح في ذلك لجواز كونه اخذ لعز القوت بل انما اخذ لقضاء دين عليه نفسه او لجارة او نحو
 ذلك ونقل عن بعض العامة قولاً بأنه لا يجوز اخذ من ماله مطلقاً عملاً بعموم واو اليشا في اموالهم حتى يقل بعض المشتري ان قال
 ابن عباس ليس هو الاخرى لاكل من مال اليتيم بل معناه فلما اكل الوصي من مال نفسه بقدر الحاجة حتى لا يضطر الى اكل مال اليتيم وقد
 شهد بهذا القول ما رواه العياشي في تفسيره عن فاعة عن ابي عبد الله ع في قوله فليأخذ فدا الكفاية قال كان في يقول انها منسوخة
 وهذا القول ضعيف لانه خلاف ظاهر الآية وعبرج الروايات واما الرواية المذكورة فلم يثبت صحتها فلا تصح للمعارض ولا للشيخ على القول
 بجواز حقه بجزء واحد مع انه يستفاد من كثير من الروايات اطلاق النسخ على بقية الاطلاق وقد عرفت انه لا يوجب الاكل لكل محتاج بل
 انما يكون لمن جمع الشروط المذكورة فيجوز حملها على ذلك وقد مر نظيره ابقا لظاهر الامر بالاكل الوجوب فخرج الى الجواز والاباحة
 التاسعة من الامر بالاشهاد عند التبع حمله بعضهم على الوجوب ايد ذلك بان فيه مباداة الى حفظ المال وعدم التصبيع لانه قد
 ينكر اليتيم التسليم اليه والاشهاد والاستحباب والارشاد الى المصلحة كدفع التهمة عنه باكله وسقوط الضمان لو انكر التسليم ظاهراً
 الآية انه لا تمنع دعوى الوصي التسليم الى البيت ولا لانه لا يكلف عليه بذلك بل على ذلك عموم الاخبار وبذلك افي الاصطلاح
 اليه ذهب الشافعية وذهب الحنفية الى انه يصح مع العيين كبار الامناء وفيه انه خلاف ظاهر الآية مع انه امين من جهة التوثيق
 لامن جهة البيت وليس له نيابة عامة كحاكم الشرع ولا كمال الشفقة كالاب مع انما يمنع ان كل امين يصدق كذلك نعم انما يصدق
 بدعوى التلف والافاق فانه لا يكلف البيت في هذه الحال بما في التكليف في مثله بالاشهاد من المشقة ولا شعار تبسيد التبع
 بالاشهاد بذلك ثم اشار بقوله وكفى بالله حسيباً الى ان الاشهاد انما يدفع الامور الظاهرة واما الخلوص المباحي والبواء للذمة
 من ذلك فهو موقوف المتولى لذلك والشاهد عليه والمعاقب لمن رده منه شيئاً فحينئذ من الخبز وكل ما يخفى وما لا يخفى **الثالث** في
 التوبة المذكورة ونحو الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً فاحافوا عليهم فليقتلوا الله وليقولوا اولاد سيدنا ان الذين ياكلون
 البشائر ظالمات انما ياكلون في بطونهم نادراً ويستصلون سعيهم لجملة الشرط والجزاء صلة الوصول وظلماً حال اوصفة لمخروف اي كلاً
 ظلاً وهو خلاف المعروف فيمنع ذلك لانه على جواز اكل مال اليتيم بالعرف على نحو المذكور حتى يعيونا الاخبار فيما كتب الرضا ع الى محمد بن سنان وهو
 اكل مال اليتيم ظلاً لعل كثير من وجوه الفساد اول ذلك انه اذا اكل مال اليتيم ظلاً فقد اعان على قتله اذا البيت غير مستغن ولا يحمل
 لنفسه ولا علم بشانه ولا من يقوم عليه ويكفيه قيام والدني فاذا اكل ماله فكان قد قتل وصيره الى الفقر والفاقة مع خوف
 الله وجعل له من العقوبة في قوله ولجنس الآية وتقول ابي جعفر ع ان الله ع وعرف في كل مال اليتيم عقوبتين عقوبة في الدنيا و
 عقوبة في الآخرة فمن يحرم اليتيم مالاً مستغنياً باليتيم واستقلاله بنفسه والسلامة للعقبان بصينهم ما اصابه لما اوعد الله فيه
 من العقوبة مع ما في ذلك من طلب اليتيم ثاره اذا ادرك ووقع الثناء والعداوة والبغضاء حتى يتفانوا وفي ثواب الاعمال في الصحيح
 عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال ان في كتاب علي ع ان اكل مال اليتيم سيدرك وبال ذلك عقبة من بعد فان الله عز وجل يقول

في ان مال اليتيم
 عند الموت
 على اليتيم
 على اليتيم

في ان مال اليتيم
 عند الموت
 على اليتيم
 على اليتيم

۱۰ بعضی حکام را محسوس

والجنى الى قوله فلا ستديدا واما في الاخرة فان الله عز وجل يقول للذين اكلوا اموال البناى الاية وفي الموقوف عن سماعه قال سمعته يقول ان الله عز وجل اوعده مال اليتيم عقوبتين اما احدهما فعقوبة الاخرة النار واما عقوبة الدنيا فهو قوله عز وجل والجنى الى قوله فلا ستديدا يعنى الجنى ان اخلفه في ذرية كما صنع هؤلاء البناى وعن المولى بن خنيس عن ابي عبد الله ع قال من اكل مال اليتيم سلط الله عليه من بظلمه او على عقبه او على عقب عقبه حتى ينفق على بن ابراهيم في الحسن عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص لما امر به بنى الى السماء وايت قوما تغتصبه اجوافهم النار وخرج من اديبارهم فقلت من هؤلاء يا اخى جبرئيل فقال هؤلاء الذين اكلوا اموال اليتامى ظلموا وفي الكافي عن ابي جعفر ع بحى يوم القيمة والنار تلهب من جذبه حتى يخرج لهب النار من فيه بغيره اهل الجمع لانه اكل مال اليتيم وفي تفسير البناى عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال قلت له كم يجب لكل مال اليتيم قال في درهمين وفي رواية ابي بصير عن ابي جعفر ع قال درهم ونحو اليتيم وفي مجمع البيان مثل الرضا ع كم ادنى ما يدخل به اكل مال اليتيم تحت الوعيد في هذه الاية فقال قيلتة وكثيرا واحدا اذا كان من نية التبرء اليهم فليمتوا الله من هذا الصنيع الموجب لها تين العقوبتين ولبعولوا اى يفعلوا ما يصلح اموالهم ولا يفسد لانه كثيرا ما يطلق القول ويراد الفعل ويجوز ان يكون المراد امرهم بان يقولوا للبناى مثل مقالته لا اولادهم اى بالرحمة والشفقة كما هو في الاية الاية وهو القول المعروف بالاحسان وقوله لا يكون نار المراد سببها اى بها سبب لدخول النار بطوهم كما يكون سببا لدخولها وهو المشار اليه بقوله سيصلون سببا كما دل عليه الاخبار وظاهر من الاخبار ان الخطاب والتخدير في الايتين للادوية والعامة من با صريح اموال البناى وقيل ان الخطاب في الاية الاولى للذين يجلسون عند المريض ويقولون ان اولادك لا يمتنون من الله شيئا فقد تم المالك في سبيل الله فيفعل المريض بطوهم فيبقى اولاده ضايعين كلا على الناس فامرهم ان يجاؤا الله في هذا المقام ويقدر ان اولادهم هم المحملون ويفعلون هم ما هم اشاروا به ويؤيد هذا القول قوله وليقولوا فلا ستديدا والى بعد في السورة المذكورة ولا تؤنوا الشفها اموالكم التى جعل الله لكم قايما وادرزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولوا لا عمرو قايما وادرزقوهم غامر قايما بغير الف والباء قايما بالالف وتقل ان فيه ثلاث قايما وقيم وقوام والمراد ما به قوام معاشكم ومعادكم وانفسهم خلافة الرشاد وقد مر انه قد يكون متعلقا بالمعاش وقد يكون امر المساد واختلف في معنى الاية على احوال احدها ان الخطاب فيها الاولياء امرؤا يمشوا اموال اليتامى ويحرم عليهم الثقة وما يحتاجون اليه وان رفقاؤهم بالقول وحسن المعاشرة والملازمة الى البلوغ والرشاد فاستتمها هاهنا البناى واما اضاف الى اموال اليتيم لانها من جنس ما يعتم به الناس معاشهم وانها بايديهم وتحت تصرفهم والاضافة يكون فيها ادنى ملازمة اولاد منهم من يؤل ماله اليهم كان يكون هو الوارث جوا على الغالب من كون المتولى ذلك يكون من الافراة وبطل على هذا القول ما نقلناه من تفسير البناى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع الثاني ان الخطاب يقيم الاولياء وذلك لانه لم يأتهم كلامه السابق على هذه الاية الا امر ببيع مال اليتام اليهم عبثه بذكر ان يجوز دفع المال اليه منهم وهو من بلغ سفيها فالمراد بالشفقة على هذين القولين من كان ناقص العقل وغير مصلح لامواله والذى للحرثيم الثالث ان الخطاب ليس للمكلفين من المؤمنين ان لا يضيعوا اموالهم الى من لا يؤثرب في الدنيا او حفظ الاموال وادجاعتها اليهم وانفاذها الى ما يريدون او على ما يريدون فيكون المراد بالشفقة من اشفقة المعنيين المذكورين العنق وانشاء المال ويدل على هذا القول روايات متعددة منها ما رواه البناى في تفسيره عن يونس ع يقول قال سالت ابا عبد الله ع في قوله لا تؤنوا الشفها اموالكم قال من لا سقى به وعن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي جعفر ع قال سالت عن هذه الاية فقال كل من شرب الخمر فهو سفينة وما رواه في قرب الاسناد عن هرون بن مسلم عن سفدة بن زياد قال سمعت ابا الحسن ع يقول لا يمين يا ابراه فلا تاريد اليمين افلا اذقه بضاعة ليشتري بها عصب اليمين فقال له يا بنى لا تشترى قال ولم قال لانها اذا ذهبت لم توجب عليها ولم يخلط عليك لان الله تبارك وتعالى يقول ولا تؤنوا الشفها اموالكم الاية اى سفينة سفينة لئلا من شارب الخمر وتحوه روى عن ابراهيم بن ابراهيم في تفسيره عن حماد بن جسر عن ابي عبد الله ع قال في رواية ابي الجارود عن ابي جعفر ع في قوله ولا تؤنوا الشفها اموالكم ليقها للشام والولد اذا علم الرجل ان امرأته سفينة مفسدة وولد سفينة مفسدة يمنع لان ديلها واحدا منها على ماله الذى جعل الله لهما قايما يقول معاشا قال وارزقوهم من ذكروهم وقولوا لهم قولوا لا عمرو قايما ومعاشا العدة اى ما يقدمه بسلام مالم اليهم اذا كبروا وانه حافظ ذلك لهم لمصلحةهم ونفعهم ويحذر ذلك قايما سلمه عن اخيه ويكون ما عا على طاهره والآخر كثيرة ويدخل في هذا الحكم الوصية اليه

ومن

المصنف

بالسيفه
والنبله

فَمِنْ رِيعِ الْاِثْنَيْنِ الْاِثْنَانِ
وَمِنْ خَلْقِ الْعَبْدِ

في بعض أحكام الميراث

شيء ومن زعمه مازدا حقا فهو بنو من سيرا وجهه هل يستوفى قوله ملوكا يخرج الحران جميع الناس عبيدا لله وقوله لا يقدح في
 شيء من الصفات فالجملة صفة أخرى للبند يخرج بها المأذون له والمكاتب وقوله ومن زعمه موصولة كناية عن الحر الذي ملكه
 ما لا وفاق عليه نعمه وقوله على التصرف في ذلك وهل للأبكار ويراد بالبند الجسد فلهذا اعتبر بصيغة الجمع في قوله يستوفى وهو مثل
 غيره سبحانه لما يشرك به من الأصنام فمثل الصنم بالبند ونفسه بغيره بالحر وقيل هو تمثيل للكافر والمومن فان الكافر لا خير عنده والمومن
 يكتسب الخير وقيل ان البند هو الصنم لقوله ان كل من في السموات والارض الا انا نحن عبيدا ومن زعمه عابدا للصنم والاول جاد
 لا ينافي الثاني فكيف ينافي رتب العالمين وبالجملة الآية دالة على ان البند ممنوع من التصرفات ويترك عليه ايقام الاجزاء الواردة عن
 معادن الوحي فترى في الفقيه في الصحيح عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله ع قالا المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه
 الا باذن سيده قلت فان السيد كان زوجا لغيره من المملوك قال السيد ضرب الله مثلا عبدا ملوكا لا يقدر على شئ فاقضى الظاهر
 وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل يبيع امراة من رجل اخر ايفرق بينهما اذا شاء فقال ان كان
 مملوكا فليفرق بينهما اذا شاء ان الله ع يقول عبدا ملوكا لا يقدر على شئ من الامران كان زوجا لها فافترقا فافترقا
 الصحيح عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال سأله ذريح عن المملوك باخذ اللقطة فقال وما للمملوك واللقطة والمملوك لا يملك
 من نفسه شيئا فلا يقر من المملوك لها فانه يبيع ان يقرها سنة في جميع فان جاء طالبها دفعها اليه والا كانت في ماله فان ما كان
 ميراثا لولده لم يرد له الحديث وتحوذ ذلك من الاجزاء الدالة على عدم انفاد تصرفه الا ما دل الدليل على استثنائه كجواز طلاقه
 لامرأة اذا كانت حرة او مملوكا لغير مولاه وتحوذ ذلك اقراره فانه يتعلق برقة ويتبع به بعد الفلح ويدخل في العوم عدم جواز الوصية
 اليه لاستدعائها القدرة على التصرف فيها اوصى به وهو غير قادر على ذلك ثم اذا اذن له سيده زال المانع فصح وقد يستدل بها
 ايقم على انه لا يملك فان ملكه مولاة فيدخل فيه ايقم عدم جواز الوصية له لان شرطها ان يكون الموصى له من يملك وجبة ذلك انه لا
 توجه نفى القدرة الى الفعل ونفى ايجاده حقيقة لانه باطل ضرورة فمقتضى ضرورة الى اقربا المجازات وهو نفى الملك وما هو اعم من الملك
 وجواز التصرف واختلف الخاصة والعامة في هذا الحكم فذهب جماعة من الاصحاب انه يملك منهم الصدوق على ما نقله في الايضاح
 بل قال في المسالك القول بالملك في الجملة لا كرواية ذهب مالك وقيل لا يملك مطلقا وهو مذهب اكثر المتأخرين قال في الكروية قال الشيخ
 في الجهد واحد واكثر اهل العلم وقال الشيخ في يملك ما ملكه مولاة وفاصل الضريبة وارسل الجارية فقال المحقق في بيع ولو قبل يملك
 مطلقا لكنه يجوز عليه بالرق حتى ياذن المولى كان حسنا والرقابات الواردة من طريق اهل البيت عليهم السلام اية مختلفة ولعل القوي
 يملكه اذا ملكه مولاة اقوى وقبحه فاضل الضريبة وليس في الآية منافاة لذلك لان نفى القدرة انما جاء من قبل المولى وحيث حصل
 منه الاذن في ذلك زال المانع ومن ثم لو اذن له في جواز الوصية اليه لم يرد ذلك على ذلك صحيحه عز بن يرد قال سألت ابا عبد
 الله ع عن رجل اراد ان يعق مملوكا له وقد كان مولاة باخذ منه ضريبة فرضها عليه في كل سنة ورضي بذلك المولى فاصاب المملوك
 في تجارة ما لا سوى ما كان يعطى مولاة من الضريبة فقال اذا ادى الى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضة فهو للمملوك
 قال ثم قال ابو عبد الله ع ليس فرض الله على العباد فربما يرضى اذا اذنها اليه لم يسلهم عما سواها قلت للمملوك ان يصدق بما اكتسب
 يعق بعد الفريضة التي يوجبها الى سيده قال نعم واجوز ذلك له قلت فان اعق مملوكا عما كان اكتسب مولى الفريضة لمن يكون ولاه العتق
 فقال يذهب ميتا الى من احب فاذا ضمن جبرية وعقده كان مولاة وروى قلت ليس قال رسول الله ع الولاء لمن اعق فقال هذا سائلا
 لا يكون ولاه لغيره مثل ذلك فان ضمن الذي اعقته جبرية وحده لم يرد ذلك ويكون مولاة وبره فقال لا يجوز ذلك لارث عبد حر ومنا
 رواه ابن ابوي في الصحيح عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله ع في رجل اعق عبدا له مال من مال العبد قال ان كان علم ان له
 ما لا يتبعه ماله ولا حق في العتق وفي رجل باع مملوكا له مال قال ان علم مولاة التي باعها ان له مالا فاللها للعتق وان لم يعلم البايع
 فاللها للبايع ومخاها صبيحة عبد الرحمن وموتقه بن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله ع وجه الدلالة انه اضافة اليه باللام وهي قيد الملك
 وان البيع والعق انما هو على رغبة العبد فلو كان المال ملكا للسيد لم ينتقل عنه بمجرد ايجاده الصيغة على العبد نفسه وان علم ان
 له مالا لا يقال يلزم على ما ذكرتم انه لا يكون للمولى وان لم يلزم به وهو خلاف الرقابات المذكورة لاننا نقول العبد وان كان مالكا
 له ليعتق لان للمولى تسلط عليه في الجملة كما اذا مات فانه يرد وان اعقته فهو مملوك لولا ذلك العبد لانه على حد ملكا لغيره

في ان العبد يملك

تعلق البيع والعق بوقت ومع علم المالك بذلك وجه التبره يكون ما عند العبد لولا الذي باعوا وعقروا ولا كذلك ضرورة
ذلك وعدم استثنائه فانه يكون للشري للمبتدئ المستقل اليه بالشراء والعبد المقتل عنهم جهالة الباع في هذا الحال وما دواء الشيخ
في الصحيح عن الفضل قال قال غلام مسندني لا يعبده الله تعالى قلت لولا اي معنى بعبادته وروى انا اعطيت ثلثمائة فقال ابو عبد الله عليه السلام
يوم شرطت لك مال فخليلك ان عطيتك فان لم يكن لك مال فليس عليك شيء وهو ظاهر الآية لا على الملكية والاحبار والآلة على التوبة
حلتها على فاضل الصرية وما ملكه مولاة طريق الجمع بينهما وجمع بينهما في المسالك بوجه آخر وهو ان محل الاخبار والآلة على الملك على ان
المراد بها ملك التصرف فيها وابطاحه والاحبار والآلة على العدم على ان المراد عدم ملك رغبة المال واستدل هذا القول ابقه بقوله
ثم وانكوا الاباء منكم والصالحين من عبادكم واما انكم ان يكونوا فقراء فيهم الله من فضل وجه الآية ثم املهم بالنساء هو انما
يتقصد به الذي يصح ان يملك وما يجاب بان المراد اغناهم بالصحة فيعيد من الظاهر وسيا في الكلام فيها ثم **النوع الثالث**
حشر في الغايات المحقرة كالوضوء والتكفي والصدقة والهبة وغير ذلك وليس في الكتاب بان تدل على ذلك بخصوصه بل تدل بها
وظواهرها على فعل الخيرات فتناول ما ذكرناه كونه في سورة الاحزاب اننا لو البرحق تفقوا بما يقولون وقوله وليكن منكم من يتذكر
الى الخبر وقوله ويناديون في الخيرات وقوله وما يفعلوا من خير فلن يكفروا هذه الآية تدل على عدم جواز الاحبار وقوله في سورة المزمل وما
تقدموا الانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا وتحذركم من الايات وقد ذكرنا بما تقدم بعض ما يدل على ذلك ابقه وتمام
الكلام في فتا الامور المذكورة مستوفى في كتاب الفتا **الكتاب الثاني** عشر التذد والعهد والعهد بعينه اجابات **الاول** التذد وفيه
اثنان **الاول** في سورة البقرة وما انفقتم من نفقات او تذرتم من ذر فاق الله بغيره مما للظالمين من انفسا وما اسم موصول متضمن هذه
الشرط مبتدأ ووجه فاق الله بغيره الخبر اي انه عالم بما تفعلونه وبما قصدتموه في فعلكم من خير وشرا لا يفتقر الى تبيين من ذلك فيها حتى على
وايقاعه على الوجه الذي ينال به السعادة وتحذير عن الاثيان به على خلافه ثم صرح بالوجه بقوله وما للظالمين اي المانعين من الصدقة
الواجبة او الصادقين لها في غير الوجه الذي امروا به والذين لا يؤفون بالتذد او المراد الاثم من ذلك فاجاب **الاول** في عطف
التذد على النفقة او شاد الى مشروعية التذد وتدل عليه مع ذلك اجماع الامة والاحبار المستفيضة قيل بل تدل على وجوب التذد
وفيه تاويل ما ورد من كراهية ان يوجب الانسان على نفسه شيئا لم يفرض عليه كوثقة استحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان جعلت على
وكنت اصلها في الحضرة السفر فاصلها في السفر فقال نعم ثم قال ان اكره الايجاب وقد ذكرنا ما سلف ما يدل على ذلك ايضا
الثاني تعقبه بالوعيد يدل على وجوب الوفاء به وتدل عليه اجماع الاحبار **الثالث** التعقيب بالوعيد
ايضا يدل على انه انما يلزم وينتقد من البالغ العاقل المختار القاصد دون الصبي والمجنون والمكره وفاقد الفقد بسكوا واخاء او اعداء
النية ويحذركم ذلك وتدل عليه اخبار وهو المقتضى من الاحطاب **الرابع** التذد عبادة متلقاة من الشارع وقد دلت الاخبار انه
لا يعتقد حتى يتي شيئا ويقول الله فزوني في الكافي في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل لله عليه نذرا ولم يعبه فانه
ان سمي فهو الذي سمي وان لم يسم فليس عليه شيء والشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول على نذر قال ليس بشيء
حق هي التذد ويقول على صوم لله او يتصدق او يتقوا ويهدي هذا في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
قال الرجل على الشيء الى بين الله المحرم او هو محرم بحجة او على هدى كذا وكذا فليس بشيء حتى يقول الله على الشيء الى بينه الحديث وفي رواية
ابي الصياح ليس التذد ديني حتى يتي شيئا لله صياها او صدقة او هديا او حقا ويحذركم ذلك من الاخبار وقد ورد في بعض الاخبار ان من
نذر لله ولم يتي شيئا فليصدق ببني او يصل ركعتين او يصوم يوما ودوى ذلك الشيخ عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان
امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر ولم يتي شيئا قال ان شاء الله صلى ركعتين وان شاء صام يوما وان شاء تصدق برخيصة ينسب الى بعض
الاصحاب القول بالوجوب والتحليل على الاستصحاب هو الظاهر **الخامس** التذد من اطلاق التذد في الآية انه يشترط في الصيغة مع
والقصد لفظ باللسان ولا يعتقد بالقصد والضمير خاضع وهو الظاهر من الاخبار المذكورة حيث عبر بالقول الذي هو لغة وعرفا
عبارة عن اللفظ وتدل عليه ايضا ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن غيره عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يوجب
لدا الجارية فتؤديه امرأته وتعاود عليه فيقول هي جليتك صدقة قال ان كان جعلها لله وذكر الله فليس له ان يهر بها وان لم يكن ذكر
الله فهي حارة يصنع بها ما شاء والتذد هو من الحديث وان اردت ان تجعل للمساكين وقال الشيخ في النهاية يكفي في انعقاد النية

النية الاولى للصدق
بالنذر

النية في النذر
بالنذر

في أحكام التذرية

والفصد وهو المنقول عن ابن الجراح وابن حزم وكذا هو المفيد وتوقف فيه في المخرج واجتبه له الشيخ بقوله ثم انما الاعمال بالنيات تامنا
 لأمرو ما نوى وانما الحصر والباء للثبوت فهو يدل على الحصر التي فلا توقف على غيرها ولا في الأصل في العبادات اللفظية بالاعتقاد
 الصبر وقد تحقق هذا وأما اللفظ فاقفاية اعلام النعمان في الضمين وانه ثم عالم البستر فيحقق عند التذرية بعد الصبر عليه ان
 يوجد لفظ دال عليه وفيه نظر لان الحصر انما اذا عدم الصحة بعد التذرية لا كونه علة نامة لها اذ من الجائز كونها جزءا للشيء كما هو
 المتبادر من نية الاعمال مع انه يجوز كونها بمعنى مع ولذا لا يستقر الشرح على تعليق الاحكام بالالفاظ دون الاعتقادات ثم لو اصر
 شيئا او حكاه لانسان او كنه في مكتوب ثم قال ان فعلك ما اصرته او حكاه فيك لا يفتقر الى ان كان الاعتقاد وجبه لحصول نية التذرية كما
 ونهية متعلقة كناية واجبالا **المشاعر** حيث عرفت انه عبادة متلقاة من الشرح والاحكام المذكورة ذلك على شرط ان يكون
 فيهم منها لا بد من نية القربة اي يشترط ان يفصد بقوله الله معناه وهذا من جهة الاصحاب على هذا ينبغي ان يشترط في صحة التذرية اسلام
 كما قاله الاكثر نظر الى عدم تحققها منه ولا بعد القول بصحة من الكافر المقرب اليه اذا جرت منه الصيغة المعتبرة وفصد بها التقرب الى الله
 لان المعتبر من القربة ارادة التقرب لاحصول التقرب **المشاعر** اطلاقها وظاهر الروايات المذكورة وغيرها الواردة في معنى
 قبل على لزوم التذرية المتبرع به اي الذي لم يتلق على شرط واستشهد له ابيهم بالطلاق قوله ثم اني نذرت لك ما في بطني محررا وهوقوله
 الاكثر بل ادعى عليه الشيخ في الاجماع ونقل عن المرتضى القول بعدم الانقياد مدعيها الى ذلك الاجماع ابقه ومستند بما ذكره عن
 تغلبان التذرية عند العرب وعد بشرط والاصل عدم النقل واجيب بجمع الاجماع ومعارضة بمثل ومعارضة ما نقل عن تغلبان
 نقل عنهم عليهم السلام واما صحة المعلق على شرط فلا خلاف فيه ونقل عليه الاجماع سواء كان الشرط شكرا او جزا او استدفاها
المشاعر اطلاق لزوم الوفاء بالتذرية يقتضي التبرع بكل مود والبيان الواو من الشريعة خصه بما كان راجحا في الدين او
 الذي يافروى الشيخ في الموقوف عن زارة قال قلت لابي عبد الله ثم اني نذرت في مقصبة قال كلما كان لك فيه منقصة في دين او دنيا
 حث عليك وفي وثقة لها اخرى قال قلت لابي عبد الله ثم اني نذرت في مقصبة قال كلما كان لك فيه منقصة في دين او دنيا
 حث عليك وفي رواها عنه في الكافي في الحسن في الصحيح عن الرضا قال قال رسول الله ثم لا نذرت في مقصبة ولا يمين في قطعة ولم
 الاتجار وما في معناها ندل على ان الذي يجب الوفاء به من التذرية هو ما كان راجحا ولو كان من جوارح او مباحا فلا يفتقر وهذا هو
 المشهور بين الاصحاب وقبل يجوز كونه مباحا متساويا الطرفين دنيا ودنيا وهو ظاهر الدورس ويدل عليه مفهوم موثقة نذرتك
 المذكورة ومن سئل عن نذرتك في حنجره السابقة لضمها للزوم مع اباحة النكاح وما رواه الشيخ عن الحسن بن علي عن ابي الحسن قال قلت له
 ان لي جاريا ليس له مني مكان ولا ناحية وهي تحمل الفم الاتي حلفت فيها يميني فقلت الله على الابهة ابدوا لي اني نذرتك
 مع تخفيف المؤنة فقال الله يقولك له قوله الله على ظاهره صفة التذرية فيكون ولحلفت فيها يميني على ضرب من الجواز والرواية
 على ما اذا لم يكن فيها صلاح ديني او ديني واستوى الامر ان فيه على حدسوا كما قاله في الاستنباط وبمضمونها افني في يميني
 الجراح ويؤيد هذا القول عموم طلاق الابهة لانه اخوة الذليل ويمكن ان يجاب عن الاول بان دلالة المفهوم صيغة وعن الثاني بالانكاح
 وبانه لا يابى ظاهره من كون مقاديرها كانت موجودة وبما كان الحمل على الاستحباب وعن الثالث صيغة التذرية بما كان حملها على ان ترك
 البيع كان اصل له ودعا كان في تنكير الحاجة ابناء الى ذلك وبما كان الحمل على الاستحباب على ان ظاهرها ينطلي لزوم الوفاء وان كان القدر
 في خلاصه هو مترك قال ابن ادرس بعد نقله لفظي الشيخ المذكورة لا خلاف بين اصحابنا ان التذرية اذا كان في خلاف ما نذر صلاح
 او ديني فليفعل ما هو اصل له ولا كفارة عليه ثم طرح الرواية بكونها خبر واحد فاما **المشاعر** في الوعيد على مخالفة نية
 بكونها انما يلزم للتذرية اذا كان مقدورا للتأدير يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن رجل
 هو يهدي الى الكعبة كذا وكذا ما عليه اذا كان لا يقدر على ما يهديه قال ان كان جعله نذرا ولا يملكه فلا شيء عليه وان كان ما يملك
 غلاما او جارية او شبهه باعده واشترى بمئنة طين او طيب به الكعبة وان كان ذبته طين عليه شيء دعوته من الاخبار وبه افي الاصحاح
العاشرة اطرافها يقتضي عموم التكليف بالوفاء والشهود بين الاصحاب انه لا يستغنى عن المالك ولا الزوجة الا باذن المالك
 الزوج والحق به العلامة الولد الا باذن الوالد والاب وبجهر على ذلك في الدورس قال في المسالك فلا تنقض على ذلك كذا ما رواه
 في اليمن انه يجوز ان يورث من قبل الاول والابنة المقتضية انه لا يورث على ثمة وبالاخبار الواحدة بمسأله والثاني بما رواه في

في ان التذرية
 لا يفتقر الى ان
 يكون راجحا في الدين
 او دنيا

قال
 دابة المرو
 بها من العرب
 والصلح والمارة لما
 لم تكن قابله لصالح
 ابي وليت مشا
 تنفع للمها نطل
 نذرها اخلاصها
 فان الجان والذل
 يمكن جعلها من يهد
 لذلك المكان كونه
 جوازها عرق
 للاستنباط هنا
 منه

في أحكام النذر والعهد لعين

في النذر الحلال والحرمة
وأنه لا يملكها

ان يتعلق برخصة ودخل هذا هو للتقوية ويجوز ان تكون للتخليل ويكون ان تبرز الخ متعلقا بالفعل او برخصة اي لا يحصلوا الله عرضة
لان تبرأ لاجل ايمانكم وبذلك على حصة الاخلاق الايمان وارادة متعلما مع انتم من الجواز الذي لا يحتاج فيه الى الفعل ما رواه الشيخ في الحسن بن
سعد الاخرج قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يحلف على البين فيرى ان تركها افضل وان لم يتركها خشي ان ياتم ايتركها فقال لما سمعته
قول رسول الله ع اذا رابت خيرا من يمينك فدعها وعن محمد بن سنان عن رجل عني ابا عبد الله ع قال من حلف على يمين فمراى غيرها
خيرا منها فاق ذلك فهو كفارة يمينه وله حنطة وتعود ذلك كما اطلق فيه البين على متعلما ويدل على ارادة هذا المعنى هنا ما رواه
الكافي في الوثيق عن ابي بصير بن عمار عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل ولا تجعلوا الاية قال اذا دعيت لصلى بين اثنين فلا تقل على
بين ان لا افضل و في تفسير القياس عن زرارة وحران ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام في قوله ع ولا تجعلوا
عرضة لايما كنتم قال يعني الرجل يحلف ان لا يكلم اخاه وما اشبه ذلك نحو ذلك من الاخبار الدالة على كون المراد بالعرضة الحاجز كما
عن كتاب فضل الجهر بسببها القسم بالله فان يمينه هذه لغو كما يدل عليه حنطة متعبد ومرسل بن سنان المذكورين وغيرهما وبقي الاصل
وقال كثير من العامة وجوب الكفارة بغيره والمعنى على الاطلاق الثاني الذي عن الحلف وعن ابدا في الايمان ويكون قوله ان تبرأ
الخ علة للشي من الذي لان تبرأ اي تكونوا من اهل البر والتقوى والاصلاح وذلك لان الغالب على من كثر منه الحلف حصول الحجة
فينسب عنه الاضمار بالبر والتقوى ولا تبرأ على الله ع فيقول وضع كلامه من قلوب الناس فلا يقبل قوله في الاصلاح بين الناس لا ينجح
كلامه كما قال ع ولا تطلع كل خلاف مهيمن وفي تفسير علي بن ابراهيم لآية قال هو قول الرجل في كل حال لا والله وبلى والله ويرشد
ما ذكرنا من حصول الحجة لمقتضى يمينه غالبا ما رواه في الحقيقة في الصحيح عن بكر بن محمد عن ابي بصير ع انه قال لو حلف الرجل ان لا
يملك انفة بالحايط لا يتركه الله حتى يملك انفة بالحايط ولو حلف الرجل ان لا يسطع واسه الحايط لو كل الله به شيطانا حتى يسطع براسه
وبدل على ارادة هذا المعنى من الآية ما رواه عن عثمان بن صفى عن ابي ايوب عن ابي عبد الله ع قال لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين
فان الله عز وجل قد هي عن ذلك فقال عز وجل ولا تجعلوا الله عرضة لايما كنتم وروى الشيخ هذه الرواية عن عثمان بن عيسى عن ابي بصير
الخراساني وروى عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال من جأله ان يحلف به اعطاه الله خيرا ما ذهب عنه وفي الصحيح عن ابي سلام المعبد الشيخ
المعبد انه سمع ابا عبد الله ع يقول لشد براسه من حلف بالله كاذبا كفر ومن حلف بالله صادقا اثم لان الله ع يقول لا تجعلوا الله عرضة
لايمانكم ونحو ذلك مما تضمن هذا المعنى من الاخبار والآان مقتضاها الحرهم مطلقا وهو مخالف للاخبار الكثيرة الدالة على الجواز ومن
ثم حملها على ما عدا من الاحكام على الكراهة جمعا بينها واما ما وقع منهم صلوات الله عليهم فيمكن ان يكون ذلك مع بيان الجواز وان
كان مع نية الاستثناء بمشيئة الله والتطوع بها ولو ستر او بعد مدة فانه لا اثم ولا كفارة في هذه الحال لقول ابن المؤمنين ع من استثنى
في يمين فلا حنط عليه ولا كفارة وقوله يوم صفين والله لا تلتن معاوية واصحابه ثم قال ستر اثم خيل له ما اودت بذلك فقال الحرب
خديعة او بالحمل على انه كان ذلك منهم لحاجة كوكيد كلام او تنظيم امر فانه لا كراهة في هذا حتى يصحح علي بن مهزيار قال كتب رجل الى
ابي جعفر ع يحكي له شيئا فكسبه والله ما كان ذاك واني لا اكره ان اقول والله على حال من الاحوال ولكنه عني ان يقال ما لم يكن وقذهب
الاكثر الى انها تنقسم الى الاحكام الخمسة فحب لا يباد مؤمن وعقوبة الكاذبة ظلم واستحباب دفع ظالم عن ماله المحف به وتكره مع عدم
الاجحاف وقلة المال او اذا كثر وما عدا ذلك فباح وروى الشيخ في الصحيح عن علي بن الحكم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال
اذا ادعى عليك بمال ولم يكن له عليك فاذا ان يظنك فان بلغ مقدار ثلثين درهما فاعطه ولا تحلف وان كان اكثر من ذلك فاحلف
لا تعطه وقوله والله سمع عليم اي سمع لاقوالكم عليم بما انظروا عليه ضمائركم فنيهم وعد المطيع ووعيد الخالف مما امر به وهي
الثانية من السورة المذكورة عفتا بالاولى لا يؤاخذكم الله بالنفوس في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله عفو رحيم قال ع
الصحيح لنا يلو نواي قال باطلا يقال الموتى باليمين ثم قال والتقوى في الايمان ما لا يقدر عليه القلب كقول الرجل له كلامه بلى والله كما
والله وفي القاموس هو السقط وما لا يستدبر من كلام وغيره ولا يؤاخذكم الله بالنفوس في ايمانكم في الحلف اذ كفرتم وفي لغة جمع البيان
اصل النواي الكلام الذي لا فائدة فيه ثم قال في بيان المعنى اختلفوا في بين التوفيق وهو ما يجري على عادة اللسان من قول لا والله
وبلى والله من غير عقد على يمين يقطع بها مال ولا يظلم بها احد عن ابن عباس وعائشة والتقى وهو المروي عن ابي جعفر ابي عبد
الله عليه السلام وهو قول القاضي وقيل هو ان يحلف وهو يري انه صادق ثم يبين انه كاذب فلا اثم عليه ولا كفارة عن جماعة

في النذر الحلال والحرمة
باليمن

في النسخة المرفوعة
للعقود المرفوعة

في النسخة المرفوعة
للعقود المرفوعة

قول به خيفة واحط به وقيل هو يمين العناب وقيل كل ميم ليس له الوفاء بها فهو لا يمشي ولا يجازي ولا يفعل ولا ينفذ ولا يجوز ان يكون
خالصا للنفوس والاعمال الفعل وروى في الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل لا يؤخذكم الله في التوفى بما كنتم
قال هو لا والله وتبلى والله وفي الكافي والتهذيب عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله ع هو لا والله وتبلى والله ولا يعقد على شيء
فظهر من ذلك ان المراد باليمين اللغو هو ما جرى على عادة اللسان من غير قصد وان المراد عدم المواخاة في الدنيا بالكفارة والتعزير
وفي الاخرة بعدم العقاب كما يقضي عموم النفي وان المراد بما كسبت قلوبكم ما قصدت وعرفت عليه اي ما وافق اللسان القلب فيه فثبت
على انه يشترط في انعقاد اليمين النية فلا ينعقد بيمين المجنون ولا السكران والساهي والتائم ولا الغضب ولا الجور والمكروه ولا من سبق له
جرأ على عادة اللسان او في اللجاج او الاجلة ويحذر ذلك كما تجرد عن القصد وبديلة على ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن صفوان بن
بهي قال سألت ابا الحسن ع عن الرجل يحلف وضميره على غيره اسف عليه قال لا يمين على الضمير وعن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد
الله ع يقول وسئل عما لا يجوز من النية على الاضمار في اليمين فقال يجوز في موضع ولا يجوز في اخر فاما ما يجوز فاذا كان ظلو ما نما
حلف به وروى اليمين على نية واما اذا كان ظالمها فيمين على نية المظلوم وفي الصحيح عن ابي الصبح قال والله لقد قال لي جعفر بن محمد
عليه السلام ان الله علم بنية صلى الله عليه واله التبريل والتا وبطل فعلم رسول الله ع عليا ع قال عليا ع الله ثم قال ما صنعت من شيء
ادخلتم عليه من يمين في نية فانه من في نية وعن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله ع لا يمين في غضب ولا في قطيعة ورم ولا في
جور ولا في اكرام قال قلت اصلحك الله ما فوق بين الجوز والاكراه قال الجوز من السلطان ويكون الاكرام من الزوجة والامانة لا يكون
شي وبذلك افي الاحطاب وخالف في ذلك بعض العامة فحكم بانعقاد اليمين بالقسم الصحيح وان لم يقصد الا انما هو وقف على القصد فاما
بصريح كالكمائة بالحق والقدرة والكلام ويحذر ذلك انتهى وضعفه ظاهر ثم اعقبه لك بقوله عفوا اي لا يمين في التوبة عليها على ان
رفع المواخاة مجرد احسان منه وامتنان حيث كان ذلك تاما لميسر الغرض عنه غالبا فحكم عن مواخاةكم بذلك ويجوز ان يكون المنة
ان يفر لكم ما كسبت قلوبكم بالكفارة او بالتوبة او مطلقا باحسانه الجميل والطفه الجزيل **فائدة** قوله ع واذكرتلك اذا نسيت دوى
الشيخ في هذه اسانيد عن الصادق ع انه اذا حلف الرجل فسي ان يستني فليستني اذا ذكر دوى انه ان استني باينه وبين اربعين يوما
دوى ان من حلف سني فليستني سني ومن حلف حلاية فليستني حلاية وروى عن استني في يمينه فلا حلف عليه ولا **الثالث**
في سورة المائدة لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كيونهم او غير ذلك من غير قصد في ايمانكم بل يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
ثم ابن عامر عاقدتم واهل الكوفة غير حفص عقدتم بالتحفيف والباقون بالتشديد ومعنى الكل واحد لان عاقد بمعنى عقد ومعنى
موافقة اللسان والقلب كما مر في كسبت قلوبكم وان عقدا بالتشديد هنا بمعنى عقدا بالتحفيف وبالجمله ليس المراد التكثير لان الواحدة
باليمين قد تحصل بالواحدة اجماعا روى علي بن ابراهيم في تفسيره عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض رجاله عن ابي عبد الله ع في قوله لا
تخرجوا هيبات ما احل الله لكم قال قلت هذه الاية في امير المؤمنين ع وبلال وعثمان بن مظعون فاما امير المؤمنين فحلف ان لا ينام الليل
ابدا واما بلال فحلف ان لا يظفر بالنهار واما عثمان فانه حلف ان لا ينام الا بالليل فدخلت امرأة جميلة فقالت تعال
مالي اذ لم تعطه فقالت ولمن اترين فوالله ما اتريني دوى منذ كذا وكذا فانه قد تزهت لبس السوح وتزهت في الدنيا فلما دخلت
الله ع اخبرته عايشة بذلك فخرج فنادى الصلوة جامعة فاجتمع الناس فضعوا المنبر فحمد الله واشي قلبه ثم قال ما بال اقوام يحرمون
على انفسهم الطيبات الا ان انام الليل وانكم واضطررنا النهار فمن رغب عن سني فليس مني فقام هؤلاء فقالوا يا رسول الله قد حلفنا
على ذلك فانزل الله لا يؤخذكم الاية فيظهر من هذا ان مثل هذا اليمين داخل في اللغو الذي لا يؤخذ به لغيره ويقهر منه ان كل من
حلف على شيء وكان خلافا من فمينه داخل في اللغو وان لا كفارة فيه حتى لو طرأت الاولوية والحرية بعد اليمين اهل اليمين
وبذلك افي الاحطاب وبذلك على ذلك الاجناد والكثرة كحسنة سعيد الاعرج ومرسلة بن سنان المذكورين في الالة الاولى وما روى
عن زرارة عن ابي جعفر ع قال كل يمين حلف عليها ان لا يفعلها تاما لغيره منفعته في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه واما الكفارة في
يحلها الرجل والله لا اذن والله لا اشرب الخمر والله لا اخون واشباه هذا ولا اعصى ثم فعل عليه الكفارة فان قيل ما حلف عليه امين
المؤمنين ع وبلال من قيام الليل وعدم النوم وصيام النهار امر راجح فكيف يكون من اللغو قلت الرواية مرسل ولو قلنا بصحتها يمكن

الحلف

في ارض النجوى
ذلك الحكماء

تفريده الضابط
تفريده الضابط

الإلهام
فالتوسية انطو
الطاعة والبر والخير
على إيمان الواجب
المباح والعصية طاعة
يشتد الحر والكرم
فان الأولى بقا
ويزاد الف الف
صد لا عصى
اللعن على قرات
فالتوسعة
فذلك

النزاع
في الوالد
هو الأب أو
والدة فلاس
على اذنها
منه

طالع من ان العينين والاسنان

الحلف على رجل من المسلمين كاذبا فيورطه او يبين عليه فيذهب ما له او فتنه وهذه من الكجاء التي توعد الله عليها التار في قوله
بشرون بعهد الله واما هم ثنائيلوا الآية وقال الاصحاب لا يبعد اليقين على الماضي فيها او اثباتا وسوا كان صادقا بيمينه او كاذبا
كان صادقا فهو من التور وان كان كاذبا فهي العنوس سميت بذلك لانها تنسب بالكاذب والاثم ولا كفارة لها سوى التوبة والاستغفار
فان نقصت لهذا الحق امر مسلم اضاف الى ذلك اذالة اليه اذ عرفت ذلك ظهر لك ان المراد بقوله ولكن ياخذكم بما عقدتم الايمان اذا تم
فخلف وقت المواخذة للعلم به ولذا لا تنسوا الكلام عليه ويجوز ان يكون المعنى نك ما عقدتم فخذنا المضاف لدلالة الشياق عليه
لمعلومية ايتم فكفارة اي كفارة حنثه او نكته وكذا قوله كفارة اي انكم اذا حلفتم اي اذا حنثتم او نكثتم لانها لا تجب بنفس اليمين بل انما
تجب به وبالحنث اجماعا وعليه ذلك الاخبار ومقتضى ذلك عدم التكفير قبل الحنث وبه صرح كثير من الاصحاب بل نسيه بعض الى الاصحاب
مؤذنا بدعوى الاجماع وبذلك عليه بعض الاخبار ونقل عن الشافعي القول يجوز تقديم المال دون الصيام يجوز تقديم الزكاة على الحول
وتل في الحلق الآية دلالة على ذلك الا ان الاجماع والابصار الدالة على نفي الوجوب قبل الحنث تمنع ذلك فاقم واما قوله واخطوا
ايما نكم فسناء بزيادتها ولا تحضوا واخطوا انفسكم وادروا عنها المواخذة والكفارة او اخطوها على الوجه الذي حلفتم عليه والنية
التي الرمتوا انفسكم بها ولا تنوها ولذا ذكر بقية ما تنقصه الآية في جملة فوائد **الاولى** الكفارة مستقاة من الكفر بفتح الكاف هو
القطعة واصلها السر سميت بذلك لانها فتن الدن قال الجوهري وتكفير اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها والاسم الكفارة وهذا
هي منقطة الدنبا وحقيقة العقوبة احتمالا لان يظهر ان من يتبع الاخبار ولعل الاول اظهر وقيل الكفارة مطلقا لا تنك في سقوط
العقاب بل لا بد مع ذلك من التوبة المشتملة على الندم والزمز على عدم المعاودة وهو المستفاد من بعض الاخبار ولذا لو لا ذلك لوقع
الاستغفار فاقول بذلك غير بعيد **الثانية** انها واجبة على الاطلاق لا على الفور للاصل وعدم دلالة الامر عليه كما هو
اصح القولين وقيل انها على الفور لانها باعتبار فتنتها انقطاع الدن وتخفيفه كالقوبة من الدنوب التي هي واجبة على الفور
فيه نظر لمحصل الفرق باعتبار فعلها لمحقوق المانية **الثالثة** الكفارة تنقسم الى انواع فمنها كفارة حجرة ومنها حجة ومنها
كفارة جمع بينهما ما اجمع فيه الفقهاء والترتيب هي كفارة اليمين كما هو ظاهر الآية الشريفة وبذلك على اجماع الامر فيها مادام
حزب حجة عن أبي جعفر قال سمعت يقول ان الله فوض الى الناس في كفارة اليمين كما فوض الى الامام في الحاد بين حنثه ما يشاء وقال كل
شيء في القرآن او ضاحية فيه بالخيار في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدين
حنطة او مدين من لبن وحنط او كونهم لكل انسان ثوبان او عنق رقبة وهو في ذلك بالخيار في الثلاثة صنع فان لم يعقد على واحدة
من الثلاثة فالصيام ثلثة ايام فالختير في الخصال الثلث والترتيب الصيام فانه مرتبط على الجز عن الايمان بواحدة منها والابصار بذلك
مستفيضة وهو من المتفق عليه عند الخاصة والعامة وحجت كانت الحصاد في هذه الكفارة اذ يقال فذكرها على مذهب الآية الشريفة
فالاول الاطعام وبيان في مسائل الاولى ظاهر اطلاق الآية يقتضي اطعامهم من الخبز ونحوه فاطعمه اهل بيته وتحت ان يصم ذلك
شيا من الادم كالخل والزيت وبذلك على ذلك روايات كثيرة ففي صحيحه ابي بصير قال سألت ابا جعفر عن اوسط ما تطعمون اهل بيته
ما تقولون به عيالكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك فقال الخل والزيت والتمر والخبز يشبعهم به مرة واحدة وعن ابي حمزة
عن ابي عبد الله في اوسط الخل والزيت وارضه الخبز والتمر والصدقة مدين حنطة لكل مسكين وصحبه الحلبي المذكور وغيرها
تدفعوا اذا لا كفارة بتسليم المدين لكل مسكين الا انه يمتلئ يكون ما يبيع طعاما كالخبز والدقيق والتوبق والحب لا السبيل فيكون
بين ان يجعل لهم طعاما لياكلوا حتى يشبعوا وبين ان يسلم كل مسكين مدين الطعام ولا يبعدنا ولا اطلاق الطعام في الآية لذلك لا
يجاز في قوله من اوسط منصوبا محل صفة مصدر محذوف عن اوسط او خبر لبيتنا محذوف وفي حنطه الحلق عن ابي عبد الله
في قوله عرجه جل اوسط ما تطعمون اهل بيته قال هو كما يكون ان يكون في البيت من ياكل اكثر من المدين ومنهم من ياكل اقل من المدين
ذلك وان شئت جعلت لهم ادا ما والا ادا ما ملح وارضه الخل والزيت وارضه اللحم ويظهر من هذه الرواية ان الاوسط عيش
القدرو من الروايات السابقة انه باعتبار النوع فيمكن ان يكون الاول للتسليم والثاني عند اطعامهم ومما جاءه الامر في رواية في هذا
من ان المراد ما يبيع طعاما هو قول الشيخ في رواية جماعة من الاصحاب ذهب جماعة منهم الشيخ في رواية اخرى ان يخرج ما يبيع على
قوة واستقر في الجمع ايجاب الحنطه والدقيق والخبز وجوز في الدروس باجزاء التمر والزبيب اية وقال ابن ادريس والعلامة في الخبر

في قوله كفارة
الكفارة

في قوله كفارة
الكفارة

في أحكام اليمين

يجزئها من كل ما يمتطي طعاما الا كفارة اليمين فانه يجزيان يجرزها من الطعام الذي يطعمه اهله لقوله من اوسط ما نظمون اهليكم عند
تعالى ذلك والخلق في باقي الكفارات والاطهر ما قلناه **الثانية** ظهر من الاخبار المذكورة وخبرها الاكفاء بقسليم المداق ما صلت عليه
الطعام كما هو المتبادر من طلاق اليمين وقوله المشهور بين الاصحاب وبه قال الشافعي وفي بعض الاخبار انه يجزيه مدان مع القعدة والاخت
وبه قال الشيخ وجملة الاكثر على الاستصحاب وعلى المقتية لانه نقل عن ابي حنيفة القول بان الواجب مدان من بر صناع من غيره وبه
صحة هشام مد من حنطة وحنطة لتكون الحنطة في طنة وحنطة في حنطة فمحمولة على الاستصحاب **الثالثة** المسكين وهو من لا يملك
قوت السنة وقد تقدم الكلام فيه في الزكوة **الرابعة** ظاهر خلافها يقتضي جواز اطعام من انقص بالمسكنة سواء الذكر والانثى
والصغير والكبير منفردين ومنصتين وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن ابي الحسن قال سألته عن
رجل عليه كفارة طعام عشرة مساكين يعطي الصغار والكبار سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغار والرجال على
نساء فقال كلهم سواء ويقتضى ان لا يترك من المسلمين وعيالا لهم عام العدة التي تلزم اهل الصنف من لا يصب وعنه السكوني عن حماد
عن ابيه عنهما السلام ان عليا قال من اضم في كفارة اليمين صفارا او كبارا فليزود الصغار بقدر ما اكل الكبار وفي وثقة
عن ابي عبد الله قال لا يجزئ اطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكثرة وقد عرفت ان اطعام يحقق بقسليم المدان
المستحق وباشباعه مرة واحدة ففي التسليم لا يفرق بينهم قطعا وكما لا خلاف فيه كما قاله في ذلك نعم الا في بعض الصغار ان يسلم
الى وليه واما الاشباع فقال الشيخ لا يكون في جملتهم صبي صغير ولا شيخ كبير ولا مريض ونحوه قال ابن الجبلة لانه قال اذا زود
فدوما باكل الرجل بما زود كما استند الى رواية السكوني المذكورة وقال الاكثر يجوز منصتين الى الكبار ولو افرده واحسب كل شيء
بواحد ودليل الاول طلاق اليمين وظاهر حنطة الحلقي وعليه منزل صحة يونس وعلى التسليم ودليل الثاني رواية عياض **الاشارة**
مطلقة شاملة حال الانفراد والاجتماع مع الكبار فتجوز على الانفراد لعدم القابل بالعمل باطلا فها ولشبهة العمل بمضمونها كذا في
الحاشية اختلف الاصحاب في اشتراط الايمان في المسحق للكفارة على احوال خالفها انه لا بشرط بل يكفي الاسلام حيث لا يكون محكوما
بكفره كالتا صلب لعموم الامة وصحة يونس المذكورة وموثقة بسحق بن حماد قال سالت ابا ابراهيم عن اطعام عشرة مساكين واطعام
سنتين مسكنا ايجز ذلك لادسان واحد عطاءه قال لا ولكن يعطى انسانا انسانا كما قال الله ثم قلت فيعطيه الرجل قرابة ان كان
محتاجا قال نعم قلت فيعطيه ضعيفا من غير اهل الولاية قال نعم واهل الولاية احتياطي وانيها اشتراط دفع الامكان فان لم
يجد تمام العدة كذلك جاز اعطاء المستضعف من الخالفين وثالثها اشتراط كونه مؤمنا او مستضعفا ورابعها اشتراط الايمان
مطلقا حتى لو لم يجزها الى ان يتمكن وخامسها اشتراط الايمان كذلك والعدل والعدل الاول ظهر الرابع اقوى والخامس
ضعيف الساحق تعليق الحكم على العدد يدل على لزوم اعتباره فلا يجوز اعطاء ما دون العدة وان كان بقدر اطعام العدة
اجماعا او مكررا في عدته من الايام وخالف ابو حنيفة في الثاني فجوز اطعام المسكين الواحد في سنتين يوما وهو ضعيف لا خلاف
الظاهر من الامة ولو وثقة اسحق المذكورة وهذا مع التمكن وامتناع عدمه فلا مانع من التكرار كما هو المشهور بين الاصحاب يدل عليه
السكوني عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من لم يجد في الكفارة الرجل والرجلين فليكره عليهما حتى يستكمل المشقة
اليوم ثم تعطينهم خلا وهذه الرواية وان كانت ضعيفة لانهما مضجرة بالشبهة بالعمل بمضمونها بين الاصحاب الثاني الكسوة
بعض الاخبار انها ثوبان وفي بعضها ثوب واحد يوازي بر عورته واختلف الاصحاب في طريق الجمع بينهما فقال الاكثر الواجب ثوب
واحد وحملوا رواية التوبين على الاستصحاب هو الاقوى لظاهر طلاق الامة ولا اصل ولست امنت من طرح رواية التوب الواحد
وقيل التوبان على القادر والواحد للمعجز وقيل التوبان للثمة لانه لا تنفع صلواتها الا في دفع وخارجه الواحد للرجل لصحة
صلواته فيه وقيل بل لزوم التوبين مطلقا استضافا لادل على الواحد في نظر صحة سنته ولو قيل ان المراد بالواحد ما كان كبيرا انما كان
بدينه والتوبين ما حصل من مجموعها ستر جميع البدن كما جمع بينهما وهذا في الاول يمكن في التوب مائة ولو زاء او ستر
فلا تجزئ المنطقة ولا القلنسوة ولا الثوب **الثانية** لا يشترط كونه جديدا بل يكفي ولو غسلا بقيت اكثر منفعة نعم الجدي افضل
الثالثة التوب على قدر المكسوة الكبير على قدره والصغير على قدره ولو كان منفردا فاعطى الكبير ما يوازي الصغير فالظاهر
علم الاجزاء لعدم عطف الكسوة على مثل غيرها **الرابعة** يستبرأ من الكسوة ما جرت به العادة وقال بعض الاصحاب يجب كونه

في خبر آخر ان كفاية
النفق

في خبر آخر ان كفاية
النفق

في خبر آخر ان كفاية
النفق

في خبر آخر ان كفاية
النفق

لا يرد في القبول والرد

في باب الضيق والفقير

في باب الايمان واليقين

في باب الايمان واليقين

من جنس ما يصل فيه الخامسة لا يخرج اعطاء القيمة بل لا بد من اعطاء العن الثاثة الرتبة وظاهر الاطلاق يشمل الذكر والامراة والصغير والكبير والمسلم والكافر هنا فوائد الاولى اتفق الاطهار على اشتراط الايمان او من يحكم في كفارة القتل واختلفوا فيما اذا فذهب الاكثر الى اشتراط لقوله ثم ولا يفتنوا الحديث منه متفقون ولو اذنبه سبعتين عيرة عن الصادق ثم قال سألت ابو جعفر السليم ان يبين ملوكا مشركا قال لا اولي ذكره بعض اهل الاصول من محل على كفارة القتل وفي الكل شرط ومن ثم ذهب جماعة منهم من ابي جعفر الشيخ طوق الى عدم الاشتراط والتمسح بالاولى والاعمالون بالاشتراط اختلفوا في ذلك الزنا وكل القول بالاشتراط في المزدحم الايمان من الاطوار هو الاقرار بالشهادتين لاغتناء الخاص اعني الصديق القلبي لعدم الاعتراف عليه غالبا ولاغتناء الاخص وهو الاقرار بما قامه الاثمة الا عشرة لانه امر متاخر عن اشتراط الايمان الواردة في الكفارة في القرآن وربما قيل باشتراطه وقوعه مع امكانه اولى واحوط الثانية يجتنب في افضلها حيا قبل الاعتراف لانه المتبادر من الاية والزوايا وبما في الاحكام الثالثة يشترط فيها السلامة من اليقين الموجبة للعقوب كالجلد والاعتراف لانه لا يجب فيها استناد العقوب الى التوبة فلا بد من اليقينة والعقد الى ذلك وهذه الاسباب موجبة للعقوب فيكون سابقا على الاعتراف ونحوه من يفتق عليه كالأب الرابع الصوم وهو ثلثة ايام كما هو صريح الاية الشريفة ويشترط فيها ان تكون متواليه كما ورد به النص عن الاثمة عليهم السلام وهو الذي افتى به الاحكام واليها يذهب ابو حنيفة وذهب مالك والشافعي الى جواز تفريقها فاقسم قوله فمن لم يجد المراد لم يجد الاشياء المذكورة ولا اثما لها وفي وثقة اسحق بن عمار عن ابي برهم ثم قال سئلت عن كفارة البهين في قوله فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ما حد من لم يجد فان الرجل يشترط كفته وهو يجب فقال اذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله فوضو من لم يجد والمراد به لم يجد احدا من الثلثة كاملة فلو وجد بعض احدها انتقل الى الصوم قوله كذلك اي مثل ذلك البيان بينكم اياه اى احكامه واعادتم شراييه لعلكم اذا علمتم بها كما بين لكم تشكرون اي يعقدون من الشاكرين او تشكرون نعمه البيان المستعمل لكم الفرج والخلاص مما ألزمتكم به انفسكم **الخامس عشر الحق** وقابله وفيه ايتان **الاولى** في سورة الاحزاب واذا قول للذي اتم الله عليه بالاسلام وانعت عليه بالحق والحرص من قدارق والمشا واليه بذلك دين خاثر وذلك انه نقل ان زيدا اسره بعض الغزاة في جملته اسارى وكان قد دفع بنهم النبي ثم جاء خاثره يريد ان يفتكاكه من رسول الله ثم قال له رسول الله ثم اذهب اليه فان رآه فهو لك جبرئيل فلما اتاه ابي طالبه وكره مفارقة رسول الله ثم فترأ منه ابو جعفر رسول الله ثم بذلك فاعقته وجعله ولدا فكان يدعى زيد محمد ثم روى علي بن ابراهيم في نفسه عن ابنه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ثم قال سئلت عن رسول الله ثم انما تزوج بخديجة بنت خويلد خرج الى سوق عكاظ في تجارة لها وراى زيدا يباع وذه فلما كسا خديجة فاشترته فلما نبأ الله رسول الله ثم دعا الى الاسلام فاسلم وكان يدعى زيد محمد فلما بلغ حادثة بين شراجيل الكلبى خبر ولده زيد فقدم مكة وكان رجلا جليلا فانا ابا طالب وقال يا ابا طالب ان ابني وقع عليه السبي وبلغني انه صار الى ابن اخيك فساله ما يبنيه واما ان يعاينه واما ان يعتقه فحكم ابو طالب رسول الله ثم فقال رسول الله ثم هو حر فليذهب حيث شاء فقام خاثره فخذ بيد زيد فقال يا بنى الحق بشرك وحسبك فقال زيد لست افارق رسول الله ثم فقال له ابو ادمع حبك ودينك وتكون عبدا لقرش فقال زيد لست افارق رسول الله ثم ما دمت جانا غضب ابو جعفر فلما مضى قرش اشهدوا اني قد برئت منه وليس هو ابني فقال رسول الله ثم اشهدوا ان زيد ابني ارضه وبرئني فكان زيد يدعى عن محمد الحديث وسبى الكلام انشاء الله ثم في بقية الاية والقرض منها بيان مشروعية الحق والاعمال والذالة على مشروعية ورجمانه واكد الحق عليه كثرة وله احكام مدكورة في الكتب الفقهية **الثانية** في الحق في المكاتب وهي في سورة النور والذين يبيعون الكتاب بما ملكت ايمانكم فكلوا مما كسبوا منهم خيرا واولهم من مال الله الذي آتاكم والكاتب مضد ان من المزدحم من الحب فاصله القتم والمجع متى هذا النوع بذلك لانضمام اليوم فيها ولا ينفقون في الكاتبة من حيث كونها تقع بمجة موقلة باوقات وقوله كما ملك الحق بيان لما تقدمه والكاتبة باعته بعقل جابرة وكاتبة لا لشارة الى حظرا من الاحرار والذين يبتدوا وكاتبهم المخرج صح دخول الفداء لقتنه معنى الشرط ويجوز نصبه على مشربة التفسير واصناف الملك الى البهين لانها اشرف اولا ان الكتب بما اكل فان شرط وجزاء محذوف لدلالة الاول عليه والذي انا م صفة للمصا اليه اي الذي هو التتم ويجوز كونه صفة للمصا ومفعوله الثاني محذوف اي اعطاكوه وهذا احكام **الاول** في الاية على مشروعية الكاتبة في الجملة وهو محم عليه بين الاسلام واعرف في ذلك الذكر والاعتراف مطلقا واذا اطلبها الملوكة فهي مستحبة تنزل الامر على ذلك لانه مستحب

في أحكام القبول والكتابة

فيه ولا يجمع الاصحاب على ذلك ولعموم الاخبار والدلالة على تسلط الناس على اموالهم وخصوص بعض الرقابات ولا صلة عدم الوجود
 نقل عن بعض العامة القول بالوجوب وصريح كثير من الاصحاب باستحبابها من دون التلبية في استفادة من الاخبار تا مل الثاني ظاهر
 اطلاقها يدل على الاستحباب سواء طلبها بالقيمة او بالزيادة وبافتقار دليل على ذلك اطلاق كثير من الاخبار دابة وفي الاخير منها اذا كان
 منه اجحاف تا مل الثالث ذلك الاية على تقييده لك بمحصل العلم بالخبر وقد فسر الخبر بالدين والدنيا وروى في الفقيه الصحيح
 عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل فكا بتوهم ان علمهم فيهم خيرا قال الخبران يشهدان
 اله الا الله وان محمدا رسول الله ع ويكون عمله يكتبه ويكون له حرفة وفي الكافي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله
 قال ان علمهم ديننا وما لا يهدى ا فتي جماعة من الاصحاب منهم الشيخ وبه قال الشافعي ما لك فعلى هذا لا تقع مكاتبه الكافرة
 اكفى بعضهم بالمال ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال كاتبتوهم ان علمهم لم يلا و نحوه روى
 محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام فعلى هذا يصح مكاتبه الكافر اكفى بعضهم بالدين ويدل على ذلك ما رواه في الكافي في القبول
 عن ساطع قال سألته عن العبد بكاتبه مولاه وهو يعلم انه ليس له قليل ولا كثير قال يكتبه وان كان يسهل الناس ولا يمنع المكاتبه
 من اجل ان ليس له مال فان الله يرزق العباد بعضهم من بعض والؤمن معان ويقال الحسن معان ولعل هذا القول اولى مكان
 ما تقدم على الاستحباب لان في دالة الاية والرقابات على المنع من كتابة الكافر تا ملا لان غاية ذلك عدم الرجحان وهو اتم
 من الاباحة والمنع سببا على القول بجواز عق الكافر فان الجواز هنا اولى لان الكتابة محتملة ان يكون عتقا بعوض او بباعا للعبد
 من نفسه او مقامه مستقلة كما هو الاظهر فعلى الاخيرين لادجبه للنع واما قوله واتوهم الخ فلا دلالة له اية على ذلك كما سيأتي
 انشاء الله ثم قلتم برادبا لعلم هنا ما يمثل العلم الشرعي والظن القوي لشيوع استعماله في ذلك سببا على القول بالخير لان ذلك
 من الامور الخفية **الرباع** في تعليق الامر بالكتابة على البناء اشعارا بشرائط كون المملوك مكلفا وكا انه من الجمع عليه بين الاصحاب
 وبوجه ظاهر الرقابات المتقدمة لكتبية الكتابة والشروط الواقعة فيها فانها مشغرة بكونها من العقود اللازمة فيها اشتراط كونها مكلفا
 كادت على اشتراط كون المالك مكلفا جازا للتصرف بانه واشتراط الاسلام ضعيف ثم لو لم يثبت ان كاتبتوهم اذا كان ذلك موافقا لمصلحة
 كما هو المشهور بين الاصحاب ويدل على ذلك مع العمومات ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله ع قال قلت له اني
 كاتبت جارية لانيام لنا واشترطت عليها ان هي عجزت فهي رد في الرق وانما في حل فاما اخذت منك قال فقال للشرطك وسيقال لك ان
 علمهم كان يقول يفتق من المكاتب بعد ما ادى من كاتبت فقل انما كان ذلك من قول علي ع قبل الشرط فلما اشترط الناس كان لهم
 شرطهم فقلت له ما حدث الجرح فقال ان قضائنا يقولون ان عجز المكاتبان يؤخر الجرح الى الجرح الاخر حتى يحول عليه الحول قلت فاما
 انت فقال لا ولا كرامة ليس له ان يؤخر بخلاف اجله اذا كان ذلك في شرطه **الخامس** تضمنت الاية الكتابة وقد ورد البيان عليه
 السلم انها تكون بمحض بوقت واكثر وانها على نوعين مطلقة مشروطة وهي ان يشترط عليه ان عجز فهو رد في الرق والظاهر ان حد
 فاجبر الجرح عن محله كما دل عليه الخبر المذكور وغيره والمطلقة يفتر منه بعد ما ادى والشرطية لا يفتر منه شئ حتى يؤدى الجميع
 والاقوى انها من العقود اللازمة مطلقا لعموم ما دل على لزوم الوفاء وظاهر الرقابات ثم لو اتفقا على التقابل صح ولا يتطل موت
 المولى فيقوم مقام الوارث في المطالبة بالالمكاتبه اما لو مات المكاتب فان كانت مشروطة بطلت وكذا لو كانت مطلقة ولم يؤد شيئا
 ولو ادى شيئا فتر منه ومن اولاده بعدد وقتهم ميراثه على ذلك وعلى اولاده ان يؤدوا بقية مال الكتابة فاذا اذ ذلك فخر ذوا
السادس من بيان قوله واتوهم الخ فتر في الكافي عن الفضيل عن ابي عبد الله ع في قوله واتوهم من مال الله الذي انما فاك
 تضع عنه من يتوهم الخ لم تكن تريد ان تنقصه ولا تريد خوف ما في نفسك فقلت فكم فقال وضع ابو جعفر عن مملوك القام من ستة الاف
 وعن محمد بن مسلم عنه قال الذي اضمرت ان تكتبه طينه لا تقول كاتبت بحسنة لان وارك له القاء ولكن انظر الى الذي اضمرت عليه فاعطه
 منه و نحو ذلك روى في الفقيه عن القسم بن سليمان عن ابي عبد الله ع وحصل الرقابات ان مال الله الذي امر ابا بياتا نه من هو ان يحل
 عنه بعض مال الكتابة فجا اوافل واكثر وقد تضمنت الرقابة المذكورة سدس مال الكتابة وفي مجمع البيان وباروى ذلك عن ابن ابي عمير
 وكل ذلك على جهة الاستحباب كما تقتضيه الرقابات وقال اكثر العامة تحبا خاصة من الزكاة ان كان المولى من محبة عليه والاستحباب
 من مال نفسه وقتل هذا القول عن كثير من الاصحاب وقيل تحبا لاهانه مطلقا وقيل تحبا لانيام من موت مكاتبه مطلقا اذا كان المولى

في حكم القبول والكتابة

في حكم القبول والكتابة

موسى بن جعفر النعمان

فان اذ كان في الدنيا
الاولى من الدنيا
على شئ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في شرحه في ذلك

بالامر بالشيء امر بذلك والشيء بدل على ذلك وادب حاصم المذكور حيث قال امرتكم باقرين امر الله بها فقد لا لاية على رجحان الشك
كما دل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن صفوان بن مهران عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع تزوجوا ورجوا الاخر حظ
امرهم مسلم اتفاق قيمة ايمته وما من شيء يثمر في الاسلام احب الى الله من بيت يثمر في الاسلام بالنكاح الحديث وبدل على ذلك ايقام اخبار
كثيرة فروي عن ابي جعفر ع قال قال رسول الله ع ما ينبغي بناء في الاسلام احب الى الله من التزويج وعن ابي عبد الله ع عن ابيه ع
قال قال النبي ع ما استفاد امرؤ مسلم فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة ستة اذ انظر اليها وتطبعها اذا امرها وتحفظها اذا
غاب عنها في نفسه ومانه وعن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع تزوجوا فان رسول الله ع قال من احب ان يبيع سقيا من سقيا يترقى
وترسل الى ذلك النكاح ان في النكاح امورا مطلوبة حسنة وفوائد مندوبة اليها فتمتها تكثير الولد كما رواه ابن بابويه في الصحيح عن علي بن زياد
محمد بن مسلم ان ابا عبد الله ع قال ان رسول الله ع قال تزوجوا فانكم تكاثروا فيكم الامم عدا في القيمة حتى ان السقط ليجي محبنا على النجاسة
فيقال له ادخل الجنة فيقول لا حتى يدخل ابواي الجنة قبلي وفي خبر اخر عن ابي اقرم ع قال قال رسول الله ع ما يمنع المؤمن ان يتحل هذا
لعلى الله ان يزره من ثقل الارض بلا اله الا الله وفي الكافي في الحسن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لما لقى يوسف
اخاه قال يا اخي كيف استطعت ان تزوج بالشابغدي فقال ان ابني قال ان استطعت ان يكون لك ذرية تنقل الارض بالسبي فافضل مني
ذلك كما في الاولاد من الفوائد الاخرية ومما دفع الوسوسة الشيطانية والتخلص من الوحدة المنهي عنها كما روي ان من تزوج احوز
نصف دينه وفي خبر اخر فليتنق الله في النصف الباقي ولعله التزويج قوله ما احب ان الدنيا وما فيها واني بت ليلد وليس لي ذرية
ومنها ما ورد في ذم القرب كما قال ع ردال موتاكم القرب وفي خبر اخر شارحوا موتاكم القرب الى خبر ذلك من الفوائد المترتبة على النكاح
والحكمة عليه اذا عرفت ذلك ظهر ان استحباب ذلك ثابت للرجال والنساء ولمن اشتهت نفسه للنكاح ومن لا تشتهيه وبها فاقى اكثر
الاحصاء وقبل ان من لا يشتهيه يستحب له ان لا يزوج ذنبه ذلك الى الشيخ في مستدركه بقوله ع حكايته عن يحيى ع وكان سبدا وحصول
حيث مدحه على كونه حصورا لا يشتهي النساء والقوم المتبادر من قوله ع زبن الناس حب الشهوات من النساء خرج منه ما اجتمع
المسلمون على رجحانه فبقي الباقي وبان فيه ترضينا لنحل حقوق الزوجية الباعث على الاستغناء عن كثير من المقاصد الاخرية والجواز
عن الاول بان مدحه بكونه لا يشتهي النساء لا يدل على ان كون التزويج مع ذلك مجزوا بل يفيد انه اذا لم يشته النساء تنفع للعبادة
والتوجه الى الله سبحانه بقليل غرض من الشهوة الطبيعية المانعة من ذلك غالبا وان كان التزويج مع ذلك اجمالا ايضا لما فيه من الفوائد كما
عرفت ويمكن ان يجاب بانه مدحه بذلك لعلمه بالنسبة الى شرعه واهل زمانه بان يكون ذلك اجمالا بالنسبة اليهم خاصة دون شرا
لما عرفت من لادلة الدالة على الرجحان مطلقا وتبينها من تافت نفسه بعيد جدا بل باباه بعضها وفي هذا الجواب نظر لما تضمنته حسنة
ابن سنان المذكورة من كونه واجبا في تلك المملكة ايضا الا ان يقال ان المراد الشرعية التي كان فيها يحيى ع اعني شهره موسى وقصص عليهم
وعن الثاني بان الذم مختص بمحنة ذلك للشهوة الطبيعية دون ارادة الطاعة وامثال الامر وقصد الفوائد الاخرية وعن الثالث بان
نحل تلك الحقوق بربط عليها مطلقا بخروجه وثمرات دينية ثاقبة على ما ذكرنا من استحبابه لمن لا يشتهه فنل هو افضل من النحل للثبات
ام لا فاولان اظهرها الاول لدلالة كبر من الاخبار المذكورة على ذلك وبدل عليه ع قوله ع ركعتان يصلهما ان تزويج افضل من سبعين ركعة
يصلهما الاخرين وان كثرة الطريقة من السن وتجاوز ذلك من الاخبار واخرج للمول الثاني بخو الوجه الثالث وجوابه يعلم من جوابه
ان النكاح بالنسبة الى العواض يقسم الى الاحكام المحبة فيجب عدم خوف الوقوع في الزنا بدونه وتحريم اذا استلزم ترك واجبه كالخروج
مع الزيادة على الاربع ويكره عند عدم التؤن والطول على قول وما زاد على الواحدة عند الشيخ ويستحب فيها عدا ذلك واما المباح فلا
تحقق له على القول المشهور وفرضه من حرة فيمن يشتهي النكاح ولا يقدر عليه او بالعكس فجعله مستقبا من جميع الوصفين ومكرهها
فقدما وقد يمرض التقسيم الى الاحكام بخو خروجه هو بالنظر الى المنكوحه فالمرء ككناح العقيم ومن كانت شرة لانه مع خبره في الحر
كنكاح ام الزوجة ونحوها ما يجره عينا او جمعا والواجب كنكاح الاجنبية اذا علم وقوعها بالزنا بدونه والمسقط كنكاح القربة لما
من الجمع بين الصلة وفضلية النكاح وقبل يكره نكاح القرابة القربة لما روي من النهي عن ذلك المعلن بان الولد يخرج مفاد باخي
محضا والمباح ما عدا ذلك التاثير في توجبه الخطاب الى الاولياء والموالي بالنكاح دلالة على ان العبد والامة لا يستبان بالنكاح
من دون اذن المولى ولا المرأة بدون اذن وليها خرج عنه التبريد بل بقيت البكر والاختار الدالة على وقف جواز نكاح المملوكه

الفائق
مصدق البوار
والقيمة العدل
او القام
بالامر والاية التي
لا تخرج لها اي
من عذر

انما واحد
منه
في الاشارة
في النكاح

نظر في العبد والامانة
بنيان النكاح
في الزنا بدونه

في الزمان الماضي على
استقلاله والاب بذلك

قوله
لا ينفصلا
يؤيد على أنها
لم تعدت على ضمها
بضمها من ابها
فلما بطل ذلك
لنكاحه واجلأية
يدل على أنه لا فرق
بين أن يكون

[illegible]

منه عفو القادر على كل شيء

استيادها واما هي يجوز لها الاستبداد ايتم بكتابها الا انه يشترط عدم كراهتهما لذلك ولما انقضت ما ضلت وابطاله فخرج لو كان الاربابا
 حجة منقطعة فالأظهر الجواز هذا الوجه سيما اذا انتمى الرجل عدم المتكفل بالنفقة والمؤنة طارا وخوفا لئلا يكيد عليه عنوم صحبه
 مفرزا ولا لينة ومثله لو دل شاهد الحال على الاذن لها بالاكفاء بل هذا أولى وأما بقية احوال المسئلة فاحدها التشرية بينهما وبين الولي
 وبذلك قال الحنفية وبذلك حله بعض الاخبار الا انه يمكن حمله على الاستصحاب او على المقتضى الثاني استمرار الولاية عليها لكن في الدائم
 دون المنقطع وهو قول الشيخ في باب وذلك بشرط ان لا يفتنى اليها وبذلك حله بعض الاخبار والا انه ضعيف السند ومعارض باوضع منه
 سندنا لك عكس وهو مجهول القائل كما ذكره بعض العلماء الرابع كالاول لانه خصصته بينهما وبين الاب ومن غيره من الاولياء
 هذه الاقوال كلها في البكر البالغة الرشيدة واما غير البالغة والبالغة العبر الرشيدة فلا خلاف في ثبوت الولاية عليها واما التتبع
 في التوازيات بكاريتها بالجماع في قبلها فالتشديد بين الاصحاب انهم اذا كانت كاملة فلا ولاية عليها وبذلك حله في ذلك اخبار كثيرة واما
 في ذلك كبر من العامة واليه ذهب ابن عتيق وهو شاذ ضعيف الرابع بغير في طلاق الامة دلالة على عدم اعتبار البنت اي
 التمكن من النفقة بالقوة والفعل وهو قول الاصحاب وذهب الشيخ في طه وفي كره الى اعتبارهم وحصل الكلام في هذا الحكم انه
 كلام في شرائط الكفاءة وفي صحة النكاح واختلفوا في تفسيرها فقال بعضهم هي المائنة بالاسلام خاصة وذهب الاكثر الى اضافة الايمان بالدين
 الاخضر واصناف بعضهم الى ذلك اعتبار البنت لكن لم يجعله شرطا للصحة كما في الاولين لانه كلام في جواز تزويج المرأة المؤمنة للمؤمن
 الغير اذا كانت عالة بما له واما جعله هذا القابل بشرط لزوم العقد اذا كان العاقد الوكيل المطلق او الولي وهي مع جهاتها بحاله
 وفي وجوب الاجابة فانها الفسخ على القول باعتبارها ولم رد الخاطب وبذلك حله في القول بعدم اعتبارها مع اطلاق الامة واما ان تعد
 كصحة حتى ين مهر يار قال مرات كتاب ابن جعفر الى ابن شيبه لاصحابها في ختم ما ذكرت من خبرنا انك وانك لا تجد احدا مثلك فلا
 تنظر في ذلك ويحك فان رسول الله قال اذا جاءكم من رضىون خلفه ودينه فزوجوه فانكم ان لا تفعلوا لئن كنتم في ارض فسا
 كبير ورواية عيسى بن عبد الله عن ابنه عن جده عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه الحسين بن سارة عن ابن جعفر الثاني عن عوه وروى
 محمد بن محبوب مرسل عن الصادق في حديث انه قال رجل للثقوم من تزوج فقال له الاكفاء فقال يا رسول الله من الاكفاء فقال المؤمنون
 بعضهم اكفاء بعض ويحذف ذلك من الاخبار والدالة بسوئها والاطلاقها على ذلك واستدل على القول باعتبارها برواية محمد بن الفضل عن
 عن ابن عبد الله قال الكفو ان يكون عفيفا وعنده ديار والجواب عن هذه الرواية بضعف السند واحتمال ان يراد على مراتب الكفاءة
 فلا بد في اطلاقها على من عقد ليسار ويؤيده ان الغير في المؤمن ليس من صفات النقص بل هو شعار الصالحين وسما المؤمنين فلا يكون
 شرطا ولا مستلزما على الفسخ نعم كره في عدم لزوم الاجابة لان الصبر على الفسخ ضابطا اذا كانت من ذوي الشرف وكذا الخلاف لو تعد
 عجر واحصاه فدل على ان لها الفسخ في هذه الحال استنادا الى قوله اسالك بمرور وستر مع باحسان وذلك لان الاشك ابودن اجوله
 عليها خلاف المعروف فتبين الاخر والى رواية رجب الفضل بن دينار عن الصادق قال اذا نكح عليها ما يعين حوبها مع كونه والاخرى
 بينهما وهذا القول شد ضعفا لان الظاهر من الرواية ان المراد اذا امتنع من الاتفاق مع قدرته على ذلك جبر الحاكم في هذه الحال
 على اطلاق الخاف مستمرا فيستدل باضافة الغنا اليهم ان العبد يملك كما ذكرنا انما واجبه ان المراد انما هو مبدع فبذلك
 بان المراد انما هو باذن مواليتهم في التصرف في اموالهم وفي الاكفاء الثاني في سورة التور وكسب شعير الذين لا يجدون نكلا
 حتى ينسبهم الله من فضله الاستعفاف هنا بمعنى العفة ويجوز ان يكون بمعنى طلبها على ما هو حقيقة الاستعفاف اي يطلب من نفسه ذلك برضاها
 عن ارتكاب المعاصي او يطلب لاسباب التي تقع الشهوة ويحول بينه وبين ارتكابها فاحش كالصوم ونحوه والمراد بالنكاح استباحة
 ويجوز ان يكون المراد المنكحة الحرة الواقعة له والمناسبة لحاله والا تم وحاصل المعنى انه يقر امر الدين بغيرهم النكاح بان يحد
 انفسهم على الصبر على مقام المروبة وعدم ارتكاب الزنا الى ان ييسر الله لهم ويمكنهم من التزويج بالحرار المؤمنات ولا يسلك الاما
 كما يدل عليه ما باقي في الآية السادسة من قوله وان صبروا خير لكم فالامر على هذا يكون للاستصحاب ويمكن ان يراد ما يعين الحرار
 الاماء فالامح لا يجاب فلا بد في ما مر من امر الفقراء بالتزويج فهو كونه ارجح من التخلي للعبادة لان ذلك ليس في مصلحة النكاح وقد اوجب الله
 بان الاولى ودعت للتزويج من رد المؤمن لاجل ضرره والتزويج من رد المؤمن لاجل ضررها وهذه الامر الفقير بالصبر عند عدم تمكنه
 من الزواج ولا يفتنى ما في هذا الجواب بعد مرفك ما مر من الاخبار والدالة على الامر بالزواج في هذه الحال وكونه سببا للفناء ويؤيدها

في التوازيات بكاريتها بالجماع في قبلها فالتشديد بين الاصحاب انهم اذا كانت كاملة فلا ولاية عليها وبذلك حله في ذلك اخبار كثيرة واما في ذلك كبر من العامة واليه ذهب ابن عتيق وهو شاذ ضعيف الرابع بغير في طلاق الامة دلالة على عدم اعتبار البنت اي التمكن من النفقة بالقوة والفعل وهو قول الاصحاب وذهب الشيخ في طه وفي كره الى اعتبارهم وحصل الكلام في هذا الحكم انه كلام في شرائط الكفاءة وفي صحة النكاح واختلفوا في تفسيرها فقال بعضهم هي المائنة بالاسلام خاصة وذهب الاكثر الى اضافة الايمان بالدين الاخضر واصناف بعضهم الى ذلك اعتبار البنت لكن لم يجعله شرطا للصحة كما في الاولين لانه كلام في جواز تزويج المرأة المؤمنة للمؤمن الغير اذا كانت عالة بما له واما جعله هذا القابل بشرط لزوم العقد اذا كان العاقد الوكيل المطلق او الولي وهي مع جهاتها بحاله وفي وجوب الاجابة فانها الفسخ على القول باعتبارها ولم رد الخاطب وبذلك حله في القول بعدم اعتبارها مع اطلاق الامة واما ان تعد كصحة حتى ين مهر يار قال مرات كتاب ابن جعفر الى ابن شيبه لاصحابها في ختم ما ذكرت من خبرنا انك وانك لا تجد احدا مثلك فلا تنظر في ذلك ويحك فان رسول الله قال اذا جاءكم من رضىون خلفه ودينه فزوجوه فانكم ان لا تفعلوا لئن كنتم في ارض فسا كبير ورواية عيسى بن عبد الله عن ابنه عن جده عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه الحسين بن سارة عن ابن جعفر الثاني عن عوه وروى محمد بن محبوب مرسل عن الصادق في حديث انه قال رجل للثقوم من تزوج فقال له الاكفاء فقال يا رسول الله من الاكفاء فقال المؤمنون بعضهم اكفاء بعض ويحذف ذلك من الاخبار والدالة بسوئها والاطلاقها على ذلك واستدل على القول باعتبارها برواية محمد بن الفضل عن عن ابن عبد الله قال الكفو ان يكون عفيفا وعنده ديار والجواب عن هذه الرواية بضعف السند واحتمال ان يراد على مراتب الكفاءة فلا بد في اطلاقها على من عقد ليسار ويؤيده ان الغير في المؤمن ليس من صفات النقص بل هو شعار الصالحين وسما المؤمنين فلا يكون شرطا ولا مستلزما على الفسخ نعم كره في عدم لزوم الاجابة لان الصبر على الفسخ ضابطا اذا كانت من ذوي الشرف وكذا الخلاف لو تعد عجر واحصاه فدل على ان لها الفسخ في هذه الحال استنادا الى قوله اسالك بمرور وستر مع باحسان وذلك لان الاشك ابودن اجوله عليها خلاف المعروف فتبين الاخر والى رواية رجب الفضل بن دينار عن الصادق قال اذا نكح عليها ما يعين حوبها مع كونه والاخرى بينهما وهذا القول شد ضعفا لان الظاهر من الرواية ان المراد اذا امتنع من الاتفاق مع قدرته على ذلك جبر الحاكم في هذه الحال على اطلاق الخاف مستمرا فيستدل باضافة الغنا اليهم ان العبد يملك كما ذكرنا انما واجبه ان المراد انما هو مبدع فبذلك بان المراد انما هو باذن مواليتهم في التصرف في اموالهم وفي الاكفاء الثاني في سورة التور وكسب شعير الذين لا يجدون نكلا حتى ينسبهم الله من فضله الاستعفاف هنا بمعنى العفة ويجوز ان يكون بمعنى طلبها على ما هو حقيقة الاستعفاف اي يطلب من نفسه ذلك برضاها عن ارتكاب المعاصي او يطلب لاسباب التي تقع الشهوة ويحول بينه وبين ارتكابها فاحش كالصوم ونحوه والمراد بالنكاح استباحة ويجوز ان يكون المراد المنكحة الحرة الواقعة له والمناسبة لحاله والا تم وحاصل المعنى انه يقر امر الدين بغيرهم النكاح بان يحد انفسهم على الصبر على مقام المروبة وعدم ارتكاب الزنا الى ان ييسر الله لهم ويمكنهم من التزويج بالحرار المؤمنات ولا يسلك الاما كما يدل عليه ما باقي في الآية السادسة من قوله وان صبروا خير لكم فالامر على هذا يكون للاستصحاب ويمكن ان يراد ما يعين الحرار الاماء فالامح لا يجاب فلا بد في ما مر من امر الفقراء بالتزويج فهو كونه ارجح من التخلي للعبادة لان ذلك ليس في مصلحة النكاح وقد اوجب الله بان الاولى ودعت للتزويج من رد المؤمن لاجل ضرره والتزويج من رد المؤمن لاجل ضررها وهذه الامر الفقير بالصبر عند عدم تمكنه من الزواج ولا يفتنى ما في هذا الجواب بعد مرفك ما مر من الاخبار والدالة على الامر بالزواج في هذه الحال وكونه سببا للفناء ويؤيدها

في التوازيات بكاريتها بالجماع في قبلها فالتشديد بين الاصحاب انهم اذا كانت كاملة فلا ولاية عليها وبذلك حله في ذلك اخبار كثيرة واما في ذلك كبر من العامة واليه ذهب ابن عتيق وهو شاذ ضعيف الرابع بغير في طلاق الامة دلالة على عدم اعتبار البنت اي التمكن من النفقة بالقوة والفعل وهو قول الاصحاب وذهب الشيخ في طه وفي كره الى اعتبارهم وحصل الكلام في هذا الحكم انه كلام في شرائط الكفاءة وفي صحة النكاح واختلفوا في تفسيرها فقال بعضهم هي المائنة بالاسلام خاصة وذهب الاكثر الى اضافة الايمان بالدين الاخضر واصناف بعضهم الى ذلك اعتبار البنت لكن لم يجعله شرطا للصحة كما في الاولين لانه كلام في جواز تزويج المرأة المؤمنة للمؤمن الغير اذا كانت عالة بما له واما جعله هذا القابل بشرط لزوم العقد اذا كان العاقد الوكيل المطلق او الولي وهي مع جهاتها بحاله وفي وجوب الاجابة فانها الفسخ على القول باعتبارها ولم رد الخاطب وبذلك حله في القول بعدم اعتبارها مع اطلاق الامة واما ان تعد كصحة حتى ين مهر يار قال مرات كتاب ابن جعفر الى ابن شيبه لاصحابها في ختم ما ذكرت من خبرنا انك وانك لا تجد احدا مثلك فلا تنظر في ذلك ويحك فان رسول الله قال اذا جاءكم من رضىون خلفه ودينه فزوجوه فانكم ان لا تفعلوا لئن كنتم في ارض فسا كبير ورواية عيسى بن عبد الله عن ابنه عن جده عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه الحسين بن سارة عن ابن جعفر الثاني عن عوه وروى محمد بن محبوب مرسل عن الصادق في حديث انه قال رجل للثقوم من تزوج فقال له الاكفاء فقال يا رسول الله من الاكفاء فقال المؤمنون بعضهم اكفاء بعض ويحذف ذلك من الاخبار والدالة بسوئها والاطلاقها على ذلك واستدل على القول باعتبارها برواية محمد بن الفضل عن عن ابن عبد الله قال الكفو ان يكون عفيفا وعنده ديار والجواب عن هذه الرواية بضعف السند واحتمال ان يراد على مراتب الكفاءة فلا بد في اطلاقها على من عقد ليسار ويؤيده ان الغير في المؤمن ليس من صفات النقص بل هو شعار الصالحين وسما المؤمنين فلا يكون شرطا ولا مستلزما على الفسخ نعم كره في عدم لزوم الاجابة لان الصبر على الفسخ ضابطا اذا كانت من ذوي الشرف وكذا الخلاف لو تعد عجر واحصاه فدل على ان لها الفسخ في هذه الحال استنادا الى قوله اسالك بمرور وستر مع باحسان وذلك لان الاشك ابودن اجوله عليها خلاف المعروف فتبين الاخر والى رواية رجب الفضل بن دينار عن الصادق قال اذا نكح عليها ما يعين حوبها مع كونه والاخرى بينهما وهذا القول شد ضعفا لان الظاهر من الرواية ان المراد اذا امتنع من الاتفاق مع قدرته على ذلك جبر الحاكم في هذه الحال على اطلاق الخاف مستمرا فيستدل باضافة الغنا اليهم ان العبد يملك كما ذكرنا انما واجبه ان المراد انما هو مبدع فبذلك بان المراد انما هو باذن مواليتهم في التصرف في اموالهم وفي الاكفاء الثاني في سورة التور وكسب شعير الذين لا يجدون نكلا حتى ينسبهم الله من فضله الاستعفاف هنا بمعنى العفة ويجوز ان يكون بمعنى طلبها على ما هو حقيقة الاستعفاف اي يطلب من نفسه ذلك برضاها عن ارتكاب المعاصي او يطلب لاسباب التي تقع الشهوة ويحول بينه وبين ارتكابها فاحش كالصوم ونحوه والمراد بالنكاح استباحة ويجوز ان يكون المراد المنكحة الحرة الواقعة له والمناسبة لحاله والا تم وحاصل المعنى انه يقر امر الدين بغيرهم النكاح بان يحد انفسهم على الصبر على مقام المروبة وعدم ارتكاب الزنا الى ان ييسر الله لهم ويمكنهم من التزويج بالحرار المؤمنات ولا يسلك الاما كما يدل عليه ما باقي في الآية السادسة من قوله وان صبروا خير لكم فالامر على هذا يكون للاستصحاب ويمكن ان يراد ما يعين الحرار الاماء فالامح لا يجاب فلا بد في ما مر من امر الفقراء بالتزويج فهو كونه ارجح من التخلي للعبادة لان ذلك ليس في مصلحة النكاح وقد اوجب الله بان الاولى ودعت للتزويج من رد المؤمن لاجل ضرره والتزويج من رد المؤمن لاجل ضررها وهذه الامر الفقير بالصبر عند عدم تمكنه من الزواج ولا يفتنى ما في هذا الجواب بعد مرفك ما مر من الاخبار والدالة على الامر بالزواج في هذه الحال وكونه سببا للفناء ويؤيدها

في سنة ١٢٨٥ هـ

مجلس اول

في شرعية فساد غير ذلك

النظر في التأمل وجدوا المثلون واهل الملل الخالفة للاسلم ما غالى القديح في القرآن ولو شئت لك كلما اسقط وحق وبذلك تأمروا
 هذا المجرى لطال الحديث وفي تفسيره على ما يرويه من قوله وان ختم الى قوله ورباع ذلك مع قوله ويستفونك النساء فلان الله يفتيك
 فيمن وما ينلي عليكم في ناسي النساء الذي لا تؤمنون ما كتب لهم وتربون ان تنكحوا ما طاب لكم الآية فضعف الآية في الروايات
 وبضعفها على راس المائة وعشرين اية وذلك انهم كانوا لا يسلطون ان يترجوا بنية قدر بوهامنا لو ارسل الله من عن ذلك فانزل
 الله يستفونك النساء الى قوله ذلك ورباع فعلى ما ذكره من كون المعنى انهم كانوا لا يسلطون ذلك لكون المراد الرغبة عن النكاح على
 حد من ان وذكر في مجمع البيان ستة اوجه اخذها انها نزلت في التيمية تكون في حجر دليها برغبة ما لها وجالها ويريد ان ينكحها
 صديق مثلها فهو ان ينكحها من الان تستطو الهن في كمال مهود مثلهن وامر ان ينكحها ما سواهن من النساء الى اربع من هنا
 وروى في التفسير اصحابنا وقالوا انها مقصلة بقوله ويستفونك الآية الثانية الاقتصار على الاربع يدل على عدم جواز ما زاد على
 ذلك والآحاد الواردة بذلك من طرف العامة والخاصة كثيرة وهو مذهب طلبة بين علماء الاسلام الاما ينقل عن القاسمية من ان زيادة من
 جواز التسع لكان الواجب بلزومهم جواز ثمانية عشر نظرا الى التكرار المذكور في بعض النسخ والمغذول وهو باطل كما عرفت الثالث رخصا
 هذا الاذن والاباحة انما هو لاجل احوالهم الذين لم يمتدحوا على الاختيار في الاحكام المذكورة دون الملوك الذي لا يقدر على شيء
 وهو الذي يظهر اية من سياق الآية كما لا يخفى وقبل مقتضاها العموم لسائر المكلفين المخاطبين فيمثل الملوك ومن ثم اجاز ما لا كان من قبل
 للبدن بترجى اربعا مطلقا وهو ضيقهم فدللت الاخبار على انه اذا اذن له مولا له نكاح اربع اماء او حرتين او حرة وامتنع
 عندنا موضع وفاق وخالف في ذلك العامة فجوز له بعضهم اربعا مطلقا وبعضهم اثنين مطلقا على النصف من الخبر فلا يجوز له الزيادة على
 ذلك به قال الشافعي ابو حنيفة واصحابه واتحدفق الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن البند بترجى اربع حرات
 قال لا ولكن بترجى حرتين وان شاء اربع اماء وفي عيون الاخبار فيما كتب الرضا ع الى ابن سنان قال حلة بترجى الرجل اربع حرة و
 تحريم ان يترجى المرأة اكثر من واحد لان الرجل اذا تزوج اربع حرة كان الولد منسوب اليها والمرأة لو كان لها زوج واحد او اكثر من ذلك
 لم يفرق الولد بين هؤلاء مشتركون في نكاحها وفي ذلك خلاف الاثبات والروايات والمعارف وعلة تزويج البند اثنتين لا اكثر من اثنتين
 رجل حر في الطلاق والنكاح لا يملك له نفسه ولا له مال انما ينفق عليه ويكون فرقا بينه وبين الحر وليكون اقل اشتغال له من خدمته ولو لم
 والآخبار الواردة بهذا المعنى كثيرة واما لفظ النساء فهو عام للحر والاماء فيخص بالاختيار والذلة على انه لا يجوز للحر الزيادة
 على الاثنين من الاماء وهو موضع وفاق بين الاقطاب فدل على انه يجوز له نكاح الامتين وان وجد الحول ولم يخف النكاح
 هو احد القولين في المسئلة وكذا يحل له نكاح حرتين وامتنع اولئك حراته وقد دل على ذلك الاخبار وهذا كله بالنسبة
 الى العقد الثاني فاما المنقطع فجوز لها ما شاء ابدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن بكر بن محمد الازدي قال سألت ابا الحسن
 عن المتعة هي من الاربع فقال لا وفي صحته ذراة يحل كم شئت وفي رواية اخرى تزوج منهن الفافاتهن ستاجرات وفي اخرى
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله انها ليست من الاربع ولا من التسعين وغير ذلك من الروايات فحق محضه لعموم الآية وهو المشهور بين
 الاقطاب وقد بين البراج الى انها من الاربع مستدلا على ذلك بسوم هذه الآية وموثقة عاذا الشافعي عن ابي عبد الله عن المتعة
 هي احد الاربع وعنه ابن ابي عمير عن ابي الحسن قال سألت عن الرجل يكون عنده المرأة يحل له ان يترجى باخها متعة قال لا قلت حكى
 عن ابي جعفر انها هي مثل الاماء يترجى ما شاء قال لا هي من الاربع والنجواب ان الروايات الاول كرها لوجع في جانبها مع انه معتبر
 بالتقليد والعمل المشتمل على التقليل ارجح ويمكن حمل الروايتين على الانكار او على كون المراد بالاربع الدائم والمنقطع وملك البين والتقليل في
 وقوع مثله في الخطابات ومحاسن الكلام كبر يمكن حملها على الاتقاء عليهم الرأية تزلزل احد فرجها بالنسبة الى النكاح واسعد في الروايات
 اي تحسبكم واحدة او اما ملك عطف على واحدة والعدل يكون بالثقة وانه متبني وقوله اذن ان لا تقولوا اني ضرب من الامم و
 ولا تشقوا من قولهم حال الرجل عياله اذا ما هم وانفق عليهم او اقرب من ان لا يميلوا ويجوزوا من قولهم حال الحاكم في حكمه اذ اجار وعاها اليها
 اذا مال وروى في الكافي بسند صحيح عن الصادق ع ان قوله وان ختم لا يعتدوا فواحدة بمعنى الثقة واما قوله فلن تستطيعوا
 استدوا بين النساء الآية بمعنى المودة وحاصل المعنى ان كثرة الشاغل ما كان يلزمه التهمة بين من اجار الثقة عليهم في ما يحبون اليه
 استحقاق المساواة في الميل القلوب كما دللت عليه الاخبار وكان ذلك مظنة لوقوع الجور وانكار عدم العدل لم يحاط من لا يامن في

في انك لا تعلم على انك لا تعلم
 في انك لا تعلم على انك لا تعلم

تفسير قوله انك لا تعلم
 في قوله انك لا تعلم

نفسه ان يقتصر على واحدة او ملك البين لانه اخذ مؤنة واسلم وذلك لان امانك لا يمتد من الواحدة من الزوجات ويجوز للمهرين
 ولا يكلف في الاتفاق عليهن ككليف الاتفاق على الزوجات فيكون لادن في الابع مقيد بذلك الحاشية يستفاد من عموم الامة جواز نكاح
 هذا العدد من النساء مطلقا الا ما خرج بدليل كالكوافر والنايسة والمحرمة والنسبة او السببية كما سيجي بيان ان شاء الله تعالى
 الاطلاقا بل على انه لا يحصر ملك البين وان يجوز له نكاح ما شاء منهن منفردات ومع الحرار على تفصيل ذلك على ذلك الاجازة
 وهو جمع عليه بين المسلمين السابقة قد استدل بظاهر الامر على وجوب التزوج وهذا خطأ لان الامر بالنكاح هنا وقع مقبلا بمشغ
 وثلت ودياع ولا قائل بوجودها لاشقين والثالث والابع ولا استحبابه فمقتضى صرفه الى الاباحة الثامنة الصدقة بضم الدال وفحوا
 والصدق بفتح الصاد وكسره المفعلة لغة اهل الحجاز والخطبة العظيمة على غير جهة المشامة سمي بالمهر لاشراك الزوج والزوجنة في
 في اللذة وسائر فوائد النكاح فكان دفع المهر اليها من قبيل العطية واخص هو بالدفع اليها دونها لان سلطانها في ذلك اكمل كما
 يرشد اليه ما رواه في العلل عن الصادق ع انه قال انما صار الصداق على الرجل دون المرأة وان كان فعلها ما واحدا وان الرجل
 اذا قضى حاجته منها قام عنها ولم ينظر فزاحها والصداق عليه دونها لذلك فعلى هذا يكون انصاف الخطبة على المصدقة
 والاعمال او لانه بمعنى اعطوا ويجوز ان تكون منصوبة على الحال من الفاعل اي فاحلين او من النساء او من الصدقات اي مولات ويكون
 الناحل هو الله تعالى فيكون خلاص الصدقات وقيل ان الخطبة هنا بمعنى الفريضة لاستلزام امره بتدبير ذلك للوجوب والعرض ونظر الى
 كون متعلق الامر الصداق الذي فرضه على نفسه لم يكن كما يشتره لزوم العهدة في الاضافة والذي يجب عليكم اعطاءه كما في معنى
 المضع وبقيده ما رواه ابن سنان في العلل عن الرضا ع في جواب المسائل انه وجب على الرجل المهر دون المرأة لان على الرجل مؤنة المرأة
 لان المرأة بايعة نفسها والرجل مشتر ولا يكون البيع الا بين ولا الشراء بغير اعطاء الثمن مع ان النساء عطلوا عن التعامل في
 معاتها الدنيا من الله والطاعة له فيكون نصيبها على التقليل او الحال من الصدقات والخطاب للانزاج كما يرشد اليه الخبران المذكوران
 وخبرهما بل هو المتبادر من السياق وقبل الخطاب الاولياء ودعا لهم عما كانوا يفعلونه في الجاهلية حيث كانوا ياخذون مهرا للشاة
 يخطون منه شيئا قال في جمع البيان وهو المروي عن الباقر ع رواه ابو الجارود عنه **اقول** لا منع لكون الخطاب متوجها الى الاولياء
 والازواج معا وكذا قوله فان طبن لكم عن شيء منه والحق الطيب المتابع للحلال الذي لا ينقص شيء والامر بالجهود العاقبة التام
 الذي لا يضر ولا يؤذي والمراد الهبة الا انه جبر بالطيب للتبينة على انه انما يكون ما ينافيها حينئذ اذا كان عن صلب نفس لا الحشونة
 وسوء معاشرته ولهذا عدا بين المتقنة للتحاوذ والصنف وليشمل الاراء المتعلق بالذمة وتكر الشيء مما يحل الطالب من كون
 انما يجاوز عن البعض دون الكل والاطول طابت فتنها عن الجميع لجواز وقتنا نصيب على التميز ووجهه لانه لبيان الجسد كما يقال في
 ذرها ووجه الصميم المخرز من مع انه راجع الى الصدقات نظر الى جانب المعنى من حيث كونه الى او المهر المفروض من وجهه ويجوز حمل
 هنا على نوع من الاستخدام وهو ان يرجع الى ما كان له من المال وان لم يكن من الصداق وبذلك على ذلك ما رواه العياشي في تفسيره عن
 بن مهران عن ابي عبد الله ع او ابى الحسن ع عن قول الله عز وجل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا قال يعني بذلك امر
 النبي في ابيدين تمام ملك ورواه الشيخ ابي في باب عن سماعه وفي الكافي عن زارة عن ابي عبد الله ع قال لا يرجع الرجل فيما يهب لمرأته ولا
 المرأة فيما يهب لزوجها جزا ولم يحز النبي الله بارادته يقول ولا تأخذوا مما آتاكموهن شيئا وقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا
 مريئا وهذا يدل على ان الصداق والهبة وما رواه عن سيد بن زياد قال قلت لابي عبد الله ع امرأة دفعت الى زوجها ما لا من مالها العمل
 وقالت له من دفعت اليه انفق منه فان حدثت به حدثت فافقت منه خلا لا الى ان قال في الجواب ان كنت تعلم انها اخضت بذلك
 بما يملك ويهبها وبين الله خلال طيب ثلث مرات يقول الله عز وجل في كتابه فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا الشيا
 في هذا الاطلاق دلالة على ان المهر ما تراضيا عليه فليدركا وكان كثيرا عينا او منفعة ويحده في جانب الفلذة باقل ما يصدر عليه
 الاسم ولا يحد له في جانب الكثرة كما هو المشهور وبذلك عليه روايات كاسية الكلام ان شاء الله تعالى ثم العاشرة في اطلاق النكاح غير
 قبيل المدخول بها دلالة على انها تملك المهر بمجرد العقد كما هو أحد القولين في المسئلة وهو المشهور وبذلك عليه بعض الاخبار
 وذهب ابن الجدي انها انما تملك بالعقد النصف الباقي تملكه بالواقع لانه بعض الاخبار والاول ظاهر لواقعة الخبر الاول لظا
 النكاح واعتقاده بالشبهة وامكان حمل الثاني على الاستقرار جما بينها ونظير المائدة في النكاح المجردة بعد قبل الواقع لو طلقها

في تفسير قوله واولا
 النكاح صدقة فكلوه

في قوله واولا
 النكاح صدقة فكلوه

مات

فَالْأَوَّلُ لَوِ اعْتَمِدَ عَلَى الْفِعْلِ
الَّذِي عَلَيْهِ حُضِرَ الْأَوَّلُ
فَعَلَّ عَلَى الْفِعْلِ وَالْأَوَّلُ
الْمُعْتَمَدُ

تاریخ و احوال

فالأخيه العالمين
بوزارينا
الشرقية
الخاصة

في الزمان الذي تملكه

في شعبة قبل غير ذلك

لبن لغيرهما ما يصح الاستناد اليه وعلم ان معنى الاجاح طليكم فيما تراخيتم به من بعد الفريضة اي لا اثم في ان ترتد بها في الاجورين
 في الملة رد في الكافي عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل الاجاح الآية فقال ما تراخوا به من بعد النكاح فزوجا
 وما كان قبل النكاح فلا يجوز الا برضاها وبشي يطيقها فترى في تفسير النيسابوري عن ابي بصير عن ابي جعفر في المنة قال تركت
 هذه الآية فما استمتعتم الى قوله من بعد الفريضة قال لا باس بان ترتدوا وترتد اذا افطع الاجل فيما بينكما تقول استحل طهر
 اخر برضا منها ولا تهل لغيره حتى تنقضي حدة بها وحدها حضنت ان الله كان عليهما بمصالح عبادته وما يصونهم عن ارتكاب المحرمات
 بتخليل المنة كما يرشد اليه قوله ما زلت الاشق حيكما حيث يحفظ بذلك الانساب والاموال فائدة روى في الكافي عن علي بن
 ابراهيم رفته قال سأل ابو حنيفة ابا جعفر محمد بن النعمان صاحب الطاق فقال ابا جعفر ما تقول في المنة انتم انها حلال قال نعم قال
 فما يمنعك من ان تامر بذلك يمتنع ويكسب طليكم فقال ابو جعفر ليس كل الصناعات برعب فيها وان كانت حلالا ولا تأمر باقذار
 برضون اقدارهم ولكن ما تقول يا ابا حنيفة في التبتا انتم انتم حلال قال نعم قال فما يمنعك ان تعدد نكاحا في الحوائث بتاذا ان يكسب طليكم
 قال ابو حنيفة واحدة واحدة ونهيك انتم قال له ابا جعفر ان الآية التي في مثل ما تل تخلق تحريم المنة والزواجر عن النكاح قد جاوزت
 بنسخها فقال له ابو جعفر يا حنيفة ان سورة مثل ما تل مكية وآية المنة مدنية وذو ايتل شاذة روية فقال ابو حنيفة وآية الميراث
 تنطق بنسخ المنة فقال ابو جعفر قد ثبت النكاح بنسب ميراث فقال ابو حنيفة من اين قلت ذلك فقال له ابو جعفر لو ان رجلا من المسلمين تزوج
 امرأة من اهل الحجاب ثم توفي عنها ما تقول فيها قال لا تراث منه فقال قد ثبت النكاح بنسب ميراث ثم افترا **السار مستغنى**
 المذكورة ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملككم ايمانكم من المؤمنين الله اعلم بايمانكم بضمك من بعض
 فانكحوا من اهل بيوتهم او من اهل بيوتهم في المرفق محصنات غير مسافحات ولا مخدرات اخذن فاذا احصين كانا في فاحشة فليمن
 نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خفي السنتنكم وان صبروا خير لكم والله غفور رحيم من شرطية ويستطع حرم لفظا لم
 لغيرها وحل من ومنه منكم للتبسيط والبيان وطولا منصوبا بنزع الخافض اي بعدد على طول او يستطع على بعض من لم يجد طولا
 وهو النسا الذي يمكن جملة مهر ونفقة بالفضل والقوة كدوى الحرف وغلة الاملاك وهو ذلك واصلة الفضل والزاد بقا
 لفلان على طول اي فضل وزيادة ومنه يقول على بكذا وان ينكح مجردة وذات من لم يجد ما لا اجل ان ينكح به المحصنات او
 منصوب بفعل مقدّر نصفه طولا اي طولا يبلغ به نكاح المحصنات رد في الكافي في الموقوف عن ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد
 الله قال لا ينبغي ان يتزوج الرجل الحر المملوكة اليوم انما كان ذلك حيث قال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا الطول المهر
 ومهر الحر اليوم مهر الامة واقل والمراد بالمحصنات الحراري المحصنات من الزنا والمؤمنات المشكيات وقوله فيما ملككم جواب الشرط
 يتزوج من جنس المملوكات المؤمنات والفتاة الامة وان كانت عجوزا لانها كالصغيرة في انها لا توفّر قوتها ولا توفّر الحرة والمراد ماء الغير
 يتزوجها بقدر انها اخف مؤنة وقل مهر ويحصل ان يراد ما يثل السراى والحللة وقوله الله اعلم الخ وسطها بين الجمعتين
 ترغيبا لم ينكح الامة وقد فعل الاستنكاف من ذلك لان الترفع عن ذلك ان كان جهة نقصان ايمانهم فانه اعلم بذلك بخديكون
 ايمانها كاملا واكمل وان كان من جهة الشك فالاب واحد فهو ادم ويمكن ان يكون الجملة الاولى للاشارة الى الاكتفاء بالايمان
 الظاهري واتما الباطن فلا يعلم سوى الله والجملة الثانية لدفع الاستنكاف المعروف هو ما تراخوا عليه او ما دخره الشرع
 جملة مهر وهو الحلال والمراد اعطاء بلا مطل ويمكن عمله على الاعم ومحصنات فرقي بفتح الصاد وكسرها حال من فعلوا انكحوا من
 المراد العفاف وغير مسافحات حال مؤكدة والاخذ بالاختلاف في الشر لثناها مسترا والمراد انكحوا من لم تزن جهرا ولا مسترا وقوا حنة
 فرقي بفتح المهملة والصاد اي اذا احصن انفسهم بالاخذ بالزواج وفرقي بضم المهملة وكسر الصاد اي احصن الادواج والفتن
 قال في القاموس هو الفساد والاثم والهلاك ودخول المشقة على الانسان والزنى ونحوه قال في الصراح والمراد هنا الاجور والافاضل
 ان جملة شدة التيق على ذلك رد في النيسابوري في تفسيره عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن المحصنات من الامة
 من المسلمات وعن جناد بن صهيب عن ابي جند الله قال لا ينبغي للرجل المسلم ان يتزوج من الامة الا امر حتى لا يجل له من الامة
 الا واحدة اذا علمت ذلك فاعلم انه فينبط من الامة احكام **الاول** وظاهر الآية يدل على انه لا بد للنكاح من المهر وان لم يكن ذكره
 في العدة لا يرد بل هو ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال جاء امرأة الى النبي فقلت قد جنى فلان

في الاصل النكاح من غير مهر
 الاصل النكاح من غير مهر
 في الاصل النكاح من غير مهر

في الاصل النكاح من غير مهر
 في الاصل النكاح من غير مهر
 في الاصل النكاح من غير مهر

رسول الله ﷺ من لهن فقام رجل فقال يا رسول الله ذبحنها فقال ما تعطيهما فقال مالي شوخي فقال لا قال فاعادت فاعاد رسول الله ﷺ فلم يبق احد غير الرجل ثم اعادت فقال رسول الله ﷺ في المرة الثالثة احسن من القران شيئا قال نعم فقال قد ذبحتكما على ما احسن من القران ان تسلمها اياهم في السند المستبرح من ابني جبر من ابني عبد الله ﷺ قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل فرجها حتى يسوق اليها شيئا قد فاقه وهدية من سويق وجزيرة والمواد انه يسوق اليها شيئا ما بالفضل قبل ان يدخل بها او يدها بذلك فيكون دينا عليه ودية عليه ما روي في السند المستبرح من ابني جبر من بعض اصحابنا عن جند الحميد الحارثي قال قلت لابي عبد الله ﷺ ان تزوج المرأة وتدخل عليها ولا اعطيها شيئا قال نعم يكون دينا عليك والتبني على الاول على استبناها التقديم على الدخول وسياتي لهذا ما يؤكده في بيان قوله ان امرأه وهبت نفسها للبعث لا يثاء الله ﷺ الثاني في شهر بيجان النكاح مع التمكن من المهر ودية الكلام فيه الثالث دلالة الآية بصريحها على جواز نكاح الامة بالعقد المحرم فقد اقول وحكي المت و هذا لا خلاف فيه وبذلك عليه الزوايا المستبينة وتدل من جهة المفهوم على انه لا يجوز ذلك مع فتدا حد الشترين لان المفهوم الاول مفهوم شرط وهو حجة عند اكثر المحققين كما هو الحق والثاني وان كان من قبيل مفهوم الصفة لا آية لا يقتصر في هذا المقام عن دلالة المنطوق من حيث الاشارة واللام في الآية ذهب الشيخ في احد قوليه وكثير من المتأخرين واكثر المتقدمين بل نقل عن ابي حمزة عدي دعوى الاجماع على ذلك وهو مذهب الشافعي وبذلك عليه ايقم ما رواه في الكافي في الموثق عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر ع قال سألت عن الرجل يتزوج الامة قال لا الا ان يضطر الى ذلك وما رواه عن ابي بصير عن ابي عبد الله ﷺ في الحر يتزوج الامة قال لا باس اذا اضطر اليها وما رواه عن يونس عنهم عليهم السلام قال لا ينبغي للمسلم الموشن يتزوج الامة الا ان لا يجد حرة وكذلك لا ينبغي له ان يتزوج امرأة من اهل الكتاب الا في حال ضرورة حيث لا يجد مستحرة ولا امة وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ﷺ قال لا ينبغي للحر ان يتزوج الامة وهو يتدبر على الحرمة ولا ينبغي له ان يتزوج الامة على الحرمة ولا باس ان يتزوج الحرمة على الامة وما رواه الشيخ بسبب معتبر عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر ع عن الرجل يتزوج الامة قال اذا اضطر اليها فلا باس وبذلك عليه ايقم ما سنده في النوع الاخر من رواية الحنفية والاضطر ان يكون من جهة عدم الحرمة وعدم الطول وخوف الوقوع في الزنا ولفظ لا ينبغي يدل على الحرام كثيرا وذهب جماعة من الاصحاب الى الجواز على كراهية واليه ذهب ابو حنيفة للاصل ولهم قوله نعم وانكحوا الايام والآية وقوله ولا امة مؤمنة خير من مشركة واحل لكم ما رواه ذلك وهو ذلك ما ذهبوا اليه والاطلاق على الجواز وبذلك عليه ايقم ما ذكرنا من موثقات بغيرها حيث انه عمن يلفظ لا ينبغي الظاهر في الكراهية واجبة عن الآية بان دلالتها من طريق المفهوم ولا نسلم حجية ذلك لو سلم فلا بد ان جواز تخصيص عموم المنطوق بصفة نظرية لان التحقيق انه حجة وبخصوصه كما حققه محله ولكن يمكن ان يجاب بانه نعم لما امر بالنكاح وحسنه وانه لا ينبغي تركه كما تدل عليه الاخبار السابقة ارشدكم الى انه ينبغي نكاح الحر ايراد من لم يستطع ذلك فليكن الاماء وان هذا التاكيد انما هو بالنسبة الى من خشي الموت واما من لم يخش فلا بد ان كراهية النكاح بل الصبر له او المعنى ان هذا واجبا بالنسبة الى من خاف الوقوع في الزنا كما مر في تقسيم النكاح الى الاحكام الحسة ويكون قوله وان خسر خسر لكم بالنسبة الى من يطيق الصبر ويعلم من نفسه القوة او مقاساة العزوبة كما مر في الاشارة في بيان قوله نعم وليست عقوبة الدين لا يجوز نكاحا فقل هذا لا تدل الآية على عدم الجواز مع فتدا حد الشترين وليست منافية لمفهوم ما دل على الجواز حتى تكون مختصة له والتي في موثقة زرارة محمول على الكراهية والباشر الذي فهم من رواية ابي بصير ع من الحرام وبقية الروايات ظاهرة في الكراهية كما يفسر قوله وان خسر خسر لكم وبالحلة لا شك في دخول جواز نكاح الاماء بالعقد مع فتدا حد الشترين في العمومات الدالة على الاباحة وهذا لا ينافي الروايات المدونة لانتفاء التخصيص لمدى صحتها في ذلك لما ذكرنا ولا يمكن ان يقال انها جرت على الغالب فلا يكون المفهوم ههنا وظهور الروايات في كراهية قرينة لذلك وفي المسئلة قول ثالث نقله الشيخ في الخلاف وهو تخصيص المنع من نكاح الامة بالعقد بمن كانت عند حرة وحجة جعل نقل الصول بالفضل شرط لا القدرة عليه كنكاح الاخت والخامسة وبذلك على ذلك رواية ابي بصير المذكورة وما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله ﷺ قال تزوج الحرمة على الامة ولا تزوج الامة على الحرمة ومن تزوج امة على حرة فكأنها باطلة وفيه نظر لان تخصيص هذا الطول بالفضل خلاف الظاهر والرواية انما تدل على امكانه في الجملة لا على جواز مطلقا والحق ان المسئلة ليس لها تعلق بقد الطول وعدمه ولا من من وجه بل هي مسئلة بامسها وهي انه لا يجوز نكاح الامة بالعقد لمن خسر حرة وحجة ذلك اكرام الحرمة وتفضيلها وليس ذلك على حد محرم الجمع بين الاثنين والخامسة فامة لا يجوز مطلقا بخلاف هذه فامة اذا

في ان نكاح الزنا لا يجوز
بالعقد المحرم ولا يفسد الطول
خصيصا للحرمة

في ان نكاح الزنا لا يجوز
بالعقد المحرم ولا يفسد الطول
مفهوم الشرطين

استاذها ورضيت بذلك جازلا كما يدل عليه ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله ع عن رجل تزوج امرأة على
 حرة فقال ان شاءت الحرة ان تقيم مع الامه اقامت وان شاءت ذهبت الى اهلها قال قلت فان لم ترض بذلك وذهبت الى اهلها الذي
 عليها سبيل اذ لم ترض بالمقام قال لا سبيل له عليها اذ لم ترض من قبل في رواية حذيفة بن منصور قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل
 تزوج امته على حرة ولم يستأذنها قال يفرق بينهما قلت عليه د ب قال نعم اثنا عشر موطا ونصف من حد الزاني وهو صاغرة قلت ها ان زوايا
 على الجواز مع طهرها ورضاها بذلك فتكون حجة للقول الاول في رواية محمد بن زبير قال سألت الرضا ع هل يجوز للرجل ان يبتاع من المملوك
 باذن اهلها وله امرأة حرة قال نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرة قلت فان اذنت الحرة يمتنع منها قال نعم فظهر من هذه الرواية وجوب
 المتنع بها عن حوم الاية وانه لا يحل قوله ثم فانكوهن باذن اهلها واذا لم يمتنع ذلك المتنع لم يمتنع في القامع فلا يمتنع من المتنع وعلم
 انه لو ابدى الى ادخالها على الحرة بغير اذن فالعقد صحيح يكون بالاطلاق لالة الرواية ويجعل ان يمتنع موقفا على رضاها ومن ثم اختلف
 ذلك الاصحاب وكذا لو عقد على الامت مع وجود الطول فقد اختلف فيه كلام المائتين منهم من قال ان انتهى بوجه الى الوطى يمتنع
 العقد فيبطل العقد كالعقد على اختار الزوجة واحدا من المحرمات فانه حيث حرم الوطى يبطل العقد ومنهم من قال ان انتهى بالفرج
 الى العقد خاصة فلا يبطل لان النكاح في الاصل لا يوجب البطلان الرابع في تعيين الفتيان بالمؤنات لانه على عدم جواز نكاح الكافرات
 دائما ومنقطعا وهو في غير الكتابية موضع اتفاق بين العلماء كافة وفي الكتابية خلاف وسياتي تحققة ان شاء الله ثم الخامس في
 اباحة النكاح بالاذن يدل بمفهومه على عدم الجواز بدونه ويدل عليه ايضاً عموم قوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه ووجود
 تماثل على عدم جواز التصرف بماله لغيره لا باذنه وخصوص ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ع عن نكاح الامه قال لا
 يضر نكاح الامه الا باذن مولاه وظاهر العموم مشمول للذات والمنقطع وانه لا فرق بين كون المولى رجلا او امرأة وفي حجة البرهان
 من الرضا ع قال سألته يمتنع من الامه باذن اهلها قال نعم ان الله عز وجل يقول فانكوهن باذن اهلها عز وجل الى العمل بمقتضى هذا العموم
 ذهبوا كرا الاصحاب بل هو المشهور بينهم وذهبوا في المقتضى والشيخ في النهاية الى جواز المنة المرأة بغير اذنها الصحيح سيف بن حمد
 ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يمتنع الرجل امرأة المرأة بغير اذنها فاما امته الرجل فلا يمتنع بها الا باذنه وروى هذا المصنفون سيف
 على بن النيرة قال سألت ابا عبد الله ع وذكر نحوه وعنه داود بن فرقد انه سئل ابا عبد الله ع وذكر مثله وهذا الخبر افرجه به سيف و
 السند على بن الحكم واقطع انه المنة فهو من الصحيح الا انه مضطرب لان سيف تارة يرويه بغيره وتارة بالواسطة ومثله لا يختص به
 الكتاب وما دل على ذلك بعموم من الروايات واحتمال انه رواه مكررا وان امكن لكن لا يصير دليلا للاختيار الذي يختص به الدليل
 المتن وكيف كان فالله اعلم بما لم نذكر من ذلك فلا يجوز قطعا والمراد بالاذن الصحيح فلا يكره السكوت وعلم المولى اذ لم يحصل الاذن كذا في
 ولا يبعد القول بالاكفاء بذلك مع القدرة على المنع ولم يمتنع فانه كما يقول الفقيه ويؤيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن وهب قال
 الصادق ع فيها اذا صحت من يملك بذلك فقد اقر وهل يقع العقد اطلاقا او يقف على الاجابة يظهر من بعض الاخبار الثاني فرج
 اذن بالعقد القام فحل له المنقطع او العكس ام لا الله الثاني اقتضاه على محل الاذن ولاختلاف الفرض واولا المنع لو كان الاذن باطلا
 او للبرهان لا يجوز له العقد مطلقا كما لا يجوز له الوطى السادس في مولداته من جوارحه من والمراد بالبرهان بذلك لانه عموم
 واصناف البرهان مع كونهم مملوكا ما بينا على انها قد تملك اذ ملكها المولى او كان المأذون قد جرت بتقديم المهر فيحصل لها الاذن بالزواج
 يكون ذلك اذا نالها بعض المهر او يكون ذلك كناية عن لزوم المهر في العقد فلهن اولاً الاضافة اليهن من اضافة المولى لان العبد
 يملك لولاه او يكون ذلك من حياز الخذف والمعنى اقاموا اليهن جوارهن والفاضة هي الزنا والحد والحصان هنا الحراري
 على ذلك ما روى النعماني في تفسيره عن عبد الله بن سنان عن قول الله عز وجل فاذا احصن قال احصن ان يدخلهن قلت اذ لم يدخل
 من فاحش حدثا هل عليهن حد قال نعم نصف الحر فان زنت وهي محصنة فالزيم وعن محمد بن مسلم عن ابيها عليها السلام قال سألت
 قول الله ع في الاماء اذا احصن ما احصن قال يدخلهن قلت فان لم يدخلهن ما عليهن حد قال بل يروى الشيخ في الصحيح عن
 بن السري عن ابي عبد الله ع قال اذا ذاق العبد والامة وهما محصنان فليس عليهما الزيم انما عليهما الضرب خمسين نصف الحد وعن ابي
 عن ابي جعفر ع مثله في الحسن عن زيد بن ابي عبد الله ع قال اذا ذاق العبد ضرب خمسين فان عا د ضرب خمسين فان عا د ضرب خمسين
 الى ثمان مرات فان زنى ثمان مرات قتل واذا ذاق الامام قسمة الى مائة من بيت المال وفي اخرى عن عبيد بن ذرارة او عن يزيد الشامي

في شجرة الأحكام غير ذلك

في شجرة الأحكام غير ذلك

والمرقون
 تدعى بامر
 السامعي وقوله
 اخبرني الشيخ والملا
 مع القولين

وَأَنْ تَصْبِرُوا عَلَيْهِمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا جُحُودًا

منه ايجامع الثمانين

فَوَافِي
أَمَّا تَكْرَانِ
الْمَرَامِ عَلَى الْخَفَةِ
بَارِغِ الْإِيْتِ وَهُوَ
ثَلَاثَةُ خَشَرٍ

في الزمان الأول المعظم

اڙکان

فَإِنْ كَانَ الْإِسْلَامُ فَهُوَ

فمن اراد ان يخلص نفسه
فليترك ما هو فيه
ويعمل في الحق
فانه لا يخلص الا به

في بيان المحرمات

وان نزل هذه في جميع المحرمات النسبية لكن في التغير عنها بالافاظ المذكورة يجوز في الافاق الاخوات وذلك لان اطلاق الاموال
 اجلة وكذا البنت على بنتها وبنت الابن خلاف المتبادر وصحة التلبس وكذا الكلام في البواقي فلا بد من الحمل على عموم الجواز يكون التغير
 جسيما لجمع كالقرينة على اذاعة ذلك وبقا ان القرينة كانت حالية لمشاغبي الخطاب ولنا البيان الصادق من ملحد الوحي والنزول
 صلوات الله عليهم او يقال ان الكلام جرى على الحقيقة واستفادة ما خلا ذلك من دليل اخر واعلم ان اللغف في ضبط المحرمات النسبية
 عبارات احدها تفصيلية وهي ما ذكرناها والثانية اجمالية وهي اخصر وهي ان يحرم على الانسان اصوله وفضوله وضمير اول
 اصوله واول فضل من كل اصل بعده اي بعد اول الاصول فالاصول الامهات بالنسبة الى الذكر والاباء بالنسبة الى الانثى والاصول
 البنات والبنون بالنسبة الى الامهات وفضول اول الاصول الاخوة بالنسبة الى الرجال والاخوات للانثى واولاد الاخ والاخت وان
 نزلوا واول فضل من كل اصل بعده الامام والعمات والاخوال والحالات والثالث ان يحرم على الانسان كل قريب بعد اولاد
 العمومة والمخولة **فهر كل الاول محرم النكاح** من احد الطرفين يقتضي التحريم من الطرفين الا ايقاف فلا محالة يكون المحرم محرم
 الام وان علت على الولد وان نزل مقتضيا التحريم الولد وان نزل على الام وان علت وكذا الكلام في البواقي ولعله المتكفي في
 الله ثم في الآية الكريمة الرجال ولم يذكر النكاح ويدل على هذا الحكم الاخبار المستفيضة والاجماع الثاني لاختلاف بين العلماء في
 في ثبوت النسب المذكور بالنكاح الصحيح والراد به الوطى المستحق شرعا عند الفاعل او في نفس الامر وان حرم بالمارض كما وطئ في الجفوة
 وقتنا بنفس الامر لم يدخل فيه من وطئ بقصد الزنا ثم تبين انها زوجة وامته فان نكاحه صحيح وان اثم باقاده على ذلك وقتنا
 عندنا على ان يدخل به نكاح الجوسى لانه واخوته ولها وليين يرد على النسبة اذا كانت من الطرفين ولو اخضعت باحدها اخضعت
 الولد على الاظهر اما الزنا فلا يثبت به النسب اجماعا وبذلك عليه اخبار كثيرة وهما يثبت به التحريم المتعلق بالنسب فحرم على الزاني
 المخوفة من ماته كما يحرم على الزانية المتولدة منها بالزنا يظهر من جماعة من اصحابنا كالتامة في التدبر وولد في الشجر وخبرهم
 الاجماع على ثبوته ولعله الفاضل بالفرق بينه وبين بقية الاحكام واما التليل بكونه ولدا لعمته ولا اصل عدمه القابل على الوطى
 بعده ثبوت لحاق الشريعة فغير تام والارز ثبوت بقية الاحكام المترتبة على الولد كعتبة على المهرج وتورثه وعتبة فتودن وال
 وعدم جواز نكاح خليلته ويحذف ذلك من الاحكام وكذا الاستدلال ببوله ان امهاتهم الا لا يثبت ولد لهم فان نسبه الوالد مطلقا ايما
 لا تستلزم كون المتولدة واقفنا على هذا الحكم ابو حنيفة وانكر الشافعي التحريم ويجوز على الزاني البنت المتطهقة من ماله بالزنا وادوا
 مالك لانها مباحة شرعا ولقوله ثم الولد للفراس وللها المهر والنكاح والفرقان على محرم ولد على امه لو كان ذكرا فان بعض
 وهو من يدعي تحريم المثنى على الاب بعد الفراق وفيه ما قل وعلى القول بالتحريم فيلحق النظر اليها لانه لا ينافي للتحريم وقيل لا نظر
 الى ان الاصل يحرم النظر والتحريم النكاح اعم من مباحة النظر لثبوته مع عدم جواز النظر لمطابقة دعوى الثاني لحرمان الرضا عترة
 اعلم ان ظاهر ظاهر الآية دال على ثبوت الحكم على ماله كيف يقع وعلى حاله وبه اخذ القامة ولكن النص الوارد عن ابي داود الوحي
 التوليد صلوات الله عليهم قيده بشرط الاول كونه من امرأة لا من رجل ولا من خنثى مشكوك كونه عن نكاح اي وطئ محلل فنزج فيه
 المعقود عليها بالعقد الدائم والمنقطع وملكت لبيمين الشامل للحليلة اجماعا وليحق به نكاح الشبهة على الشهود ويدل عليه
 اطلاق ما سنده من مفهوم روايه يعقوب ويوزن واطلاق بعض الاخبار وزعمه فيه ابن ادريس فلو رد لاعت نكاح او كان من الزنا
 فلا يفسد المحرمه بلا خلاف لصحة عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال سالت عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امراة من لبنك و
 لبن وللك امرأة اخرى وقد استفيد منها انه لا يكفي مجرد الوطئ بل لابد من كون اللبن عن حمل منفصل ويدل على ذلك ابقه ما رواه
 عن يعقوب بن شبيب قال قلت لابي عبد الله ع امرأة در لبها من غير لادة فارضعت ذكرا واناثا انا يحرم ذلك ما يحرم من الرضا ع
 لي لا وروي في في الموثق عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله ع نحوه واطلق بعض الاصحاب اعتبار النكاح وقيده اخرون
 والافق اعتبار الانفصال كما قال في الخبر ولما هو الزنا بين المذكورين ولانه المستطوع بكونه عن النكاح وكونه للفحل وغيره
 ليس كذلك لما عرفت من انه قد يدر بغير نكاح فلا يبعد عن الاصل مع قيام الاحتمال الشبهة الثاني قد يدره بواحد من امور ثلاث
 الاول انبات اللحم وشدة العظم ويدل عليه ما رواه الشيخ في الحسن عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال لا يحرم من الرضا ع الا ما
 اغتية اللحم والدم وعن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا يحرم من الرضا ع الا ما اغتية اللحم وشدة العظم وله رواية اخرى

في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات

في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات

في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات

في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات
 في بيان المحرمات

الثاني القول في
بشره

عن أبي الحسن قال قلت له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا إلا ما أشد العظم ومنبت اللحم والأجسام
بذلك مستفيضة ولا خلاف في شرا حرمة به ويظهر من المحضر الوارد في هذه الأخبار أن هذه ليست علامة براسها بل هي من الجمل الذي يمتنع
ما سبغهم من القدر باليوم والليلة والعند والأيدي ذهب بعض الأصحاب كالشيخ زين وبطل عليه آية ما رواه في الصحيح عن عبد الله بن
عمر بن عبد الله قال قلت لأبي عبد الله يحرم من الرضاع فقال ما أنبت اللحم والدم فقلت وما الذي يثبت اللحم والدم فقال كان يقال عشر
رضعات غلت فهل يحرم بعشر رضعات فقال لا قال ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع لم ينسب إلى نفسه بحجة النقية
لشبهة التحديد عند الماتية ما دون ذلك وإنما يقال بالتحديد بالعشر منهم أحد ولعل في اعتراضه عن الجواب إياه إلى ذلك لأنه كما هو
إلى ما هو معلوم عند السائل حيث كان سهل لذلك لأنه إذا علم أنه يربط بالعشر أحد منهم علم أنها مذهبهم وما رواه في المحضر
عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال لا يحرم من الرضاع إلا ما أشد العظم وأنبت اللحم وأما الرضعة والرضعتان والثالث حتى
يلج عشر إذا كن متفرقات فلا بأس فأنه يبدل بمفهومين العشر لو كن متواليات لحصل من أشد العظم وأنبت اللحم المحضر المحض
في ذلك كما أنه يشر بأن المتفرقة ولو كن زبد من العشرة فلا يحرم وبشره إلى ذلك أن الرضاع قائم به بالبلوى وقد ذكر السائل
عن منع الجواب بما يدل على المحضر بذلك ومن استبعد أن يكون إطلاق الآية حواله إلى بيان والتقدير في أهل الحيرة مع أنه ما نزلت
الآية كبراستها في المواضع التي لا يحصل فيها العادف بذلك ومن ثم قال في المسالك أن ظهوره للرضع عسر الإطراح عليه مشكل لأن
خاذاً فلذا كانت غايته قليلة انتهى وجهه فأنه مع حصول الرضاع من لبنين أو ثلثة من ذوا أخرى من الآخر وهكذا كيف يظهر
على المحض كون أنبات اللحم وشدة العظم من أحدهما مع الاشتراك في اللبنين والتعريف الرضاع كونه من أحدهما مع قطع النظر عن الآخر
فإذا كان ذلك وتبين أن حصل فأنما يحصل لنا من الحدائق فكيف يحسن حوالته مثل هذه الأمور الحاشية البلوى إلى اتخاذ الحدائق ويظهر
من الاكثار هذه الثلاثة أصول براسها فأنما حصل كونه في التعريف وتبدل عليه الإطلاق الروايات المذكورة من دون تعيين أحدهما
أن يكون أهم منهما أو يبين وبين كل منهما ما هو من وجه ليم المحضر والحوالة في معرفة أهل الحيرة وعدم ظهوره الحسن إنما هو
إلى أقل ما يتحقق به وأما كونه فظاهر عند كل أحد مثلاً لو ارضعت امرأة سنة كاملة أو أكثر وكان يشربها في كل يوم وليلة امرأة أخرى
رضعة باليوم والليلة مرة فلهذا كان ذلك كما يقطع بحصول الرضعة والاستدراك مع فقهاء وسنن وقال الشيخ في أن الأسر هو المصدق
الباقين إنما يستبرأ عن عدم انضباطه وقال في التذكرة أن اليوم والليلة لمن لا ينقطع الثدي فلي تقدر الرجوع في ثوبه هذه الصلاة
إلى قول أهل الحيرة من الأطباء العادفين هل هو شهادة أو من باب الخبر قبل الأول فيعتبر فيه ما يثبت الشاهد من التقدمة والعدالة
على الثاني يكفي الواحد ثم الظاهر من الفتاوى والنصوص اعتبار اجتماع الوصفين فلا يكفي أحدهما ويستلزم بعض الأصحاب القول بالاجتماع
بأحدهما وهو خلاف الله من الشر وهو لا يرد من التلازم بينهما غير معلوم ثم قد عرفت أن في بعض النصوص عدم بدل العظم فلهذا القول
بالاكفاء بأحد هاتين اللحم الثاني والعند وقد اختلف فيه الأصحاب على ثلثة أقوال لا خلاف في روايات في ذلك فذهب إلى الجحد إلى الاكفاء
رضعة واحدة تملأ جوف الولد ما بالحق ولو بالوجود استدلوا به يوم الأثر وصحبه على من مذهبنا عن أبي الحسن أنه كتب إليه يسأل
عما يحرم من الرضاع فكتب إليه فليدركه حرام وما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال الرضاع الذي
اللحم والدم هو الذي يربض حتى ينضج ويحل ويؤتى من نفسه وهو قمار وابتدأ من أبي بصير عن عبد بن علي عن أبيه عن علي بن عمار أنه قال
الرضعة الواحدة كالمائة رضة لا تظهر أبداً وهذه الأخبار مخالفة لما سلكوه من الروايات وحملها الأكثر على النقية ولو فتمت
لما ذهب إليه أبو حنيفة وما لك لا يمتد إليها إلى الاكفاء برضعة واحدة وأكفى الشاخص واحد بمنسبات لا أقل ومن أخصها
من أكفى بالثالث وتكفي عن بقية القول بالاكفاء بمسناه وهذا كروايات المتقدمين من أصحابنا كابن أبي عمير والمفيد وسائر
البراج وأبي السلاج وابن حمزة ومن المتأخرين العلامة في المختلف وولد غير الحقين والشمس في النقة وابن فهد في المذهب
إلى أن المعتبر عشر رضعات وبه قال ابن إدريس في أحد قوليه وبطل على ذلك عموم الآية وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
خرج ما دون العشر بالروايات والاجماع نظر إلى أن غاية ما معلوم النسب خبر قاصرة وبطل عليه آية مع الأخبار والمدن كذا
صحة منسوبة من زياد السدي عن أبي عبد الله قال لا يحرم الرضاع إلا ما أشد العظم وأنبت اللحم فاما الرضعة والثلاثان
والثالث حتى بلغ عشر إذا كن متفرقات فلا بأس ودائرة الفضل من أخبارنا عن الباقر قال لا يحرم من الرضاع إلا الجورة فلهذا

في بيان الحرمة

قلت وما المجبورة قال أم تربي أو ظمشتا جوا وامة تشتري ثم ترضع عشر رضعات يروي الصبي فينام وهذه الرواية وإن كان في
 سندها محمد بن سنان وقد ضعفه جماعة إلا أن الشيخ المحدث وثقه ووجه بعض المناوون كالمعلاة في الخ وهو قوي وما قبل أن قوله
 الجارح مقدم فعينه نظرا لمحض المد كوراشارة إلى اشتراط التوالى في الرضعات لأن الغالبية في المجبورة حصول ذلك بخلاف التوبة
 فلا ينافي ثبوت الحرمة فيها لو حصل التوالى وأما قوله فينام فهو تأكيد لقوله يروي لأن النوم شرط فيكون نفسه الكل وضعة
 والغرض الرتبة بذلك على من اكتفى بالمصات من العامة فإنه لا يثبت اللحم ولا يشد العظم ويدل على ذلك ما رواه عمر بن زبارة
 سألت الصادق ع عن العلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يجزئ فذكرت عليه حتى اكمل عشر رضعات قال إذا كانت منفردة
 فلا وهذه الرواية عدها في المسالك تبعاً للحق في شرح العواص في الموتى ولكن في السند بن الزبير وهو مجهول لأنه لا يجوز
 بخلاف من اعتداهما فحدث معتبر وهو يدل بمفهوم الشرط على حصول الحرمة بالموتالية ومفهوم الشرط جرحه وبالحجة قد ثبت بصل العلام
 كون الرضاع مما يحصل به الحرمة وثبت النصوص المذكورة أنه لا يجزئ منه إلا ما أنبت اللحم وشد العظم وذلك الروايات المذكورة
 بمنطوقها ومفهومها على حصولها بالمشتر المتواليات فاما صحيحه على بن زبارة عن أبي عبد الله ع قال قلت ما يجزئ من الرضاع قال ما
 أنبت اللحم وشد العظم قلت فخر عشر رضعات قال لا لأنها لا يثبت اللحم ولا تشد العظم عشر رضعات وهو ما رواه عبد بن زبارة
 وعبد الله بن بكير فلا ينافي الروايات المذكورة لأن هذه مطلقة وتلك مفصلة متضمنة للفرق بين المتواليات والمنفردة فحل هذا
 على المنفردة جماعاً بينهما ويدل على ذلك أيضاً رواية عمر بن زبارة سمعت أبا عبد الله ع يقول خمس عشر رضعة لا تجزئ حيث ردت
 مطلقة أيضاً فيجب جعلها على المنفردة كما أشرفت به رواية السابقة ولا جماع الاضحاب على حصوله بالخمس عشر المتواليات وقيل يؤيد
 هذا القول أيضاً إطلاق صحيحه بن مهران في المذكورة لضمها كون القليل يجره يخرج عنه ما دون العشر لبل وقيل الشيخ وأكثر
 المناوون إلى التقدير بخمس عشرة رضعة استدلالاً على ذلك بأصالة الإباحة وموثقة بن زبارة موقفة قال قلت لأبي جعفر هل
 للرضاع حد يؤخذ به فقال لا يجزئ الرضاع أقل من رضاع يوم وليلة أو خمس عشرة رضعة متوالمات من امرأة واحدة من لبن
 فحل واحد يفضله بينهما رضاع امرأة غيرها فلوان امرأة أرضعت حلماً أو حواشي عشر رضعات من لبن فحل واحد ورضعته امرأة
 أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها ويمكن أن يجاب بأن الأصل قد عدل عنه بإطلاق الآية والرواية بأنه لا يجزئ
 كلمة المتبأ لأن الإجماع والروايات السابقة خرج ما دون العشر فيبقى الباقي تحت الإطلاق وأما الرواية فقول ما فيها أن
 من رجاها غداً التا بطي وحاله معلوم فلا تقاوم ما هو أضع منها سنداً وأما ما يثار من دلالتها على نفى الحرمة في أقل من خمس عشرة
 دلالة مطلقة ومن الجواب بنقيدها بما دون العشر وأما التشيل الواقع في غيرها فضعف الحرمة فيها يمكن أن يكون من جهة اختلاف معنى
 الشرط ولا يخفى ما فيه من البعد فافهم وأما ثالثاً فلا تها رواية واحدة وما تضمنه المشر من الروايات متعارضة التي ترجح له فكيف
 مع اعتضادها بطل المتقدمين الذين هم أقرب عهداً إلى معرفة الأحكام من مداوكمها وبرئتها إن العمل بمقتضاها هو الاحوط في
 الدين والعمل به يرجح لقوله عدها في المسالك ليدل وأصالة الإباحة المعارضة بعنوم الآية والرواية مشكوك فيها فالعمل بمقتضاها
 محل الرتبة وقال عدها ما يربك وروى عنه أنه قال ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام على الحلال وبعبارة الرضعات في قوله
 ثلثة كمال الرضعة وأمتصاص من الثدي وأن لا يفضل بين الرضعات رضاع غير المرضعة وإن كان صاحب اللبن واحداً فإنه لا يجزئ
 صاحب اللبن مع اختلاف الرضعات أباً ولا أبوه جد ولا الرضعة أمراً قل في التذكرة على ذلك إجماع علمائنا ويدل عليه صحيح
 الملا عن أبي عبد الله ع قال لا يجزئ من الرضاع إلا ما أرضع من ثدي واحد وعن زبارة عن أبي عبد الله ع مثله ويدل عليه
 ابقه موثقة بن سودة المذكورة وغيرها الثالث التقدير بالزمان والمشهور أنه يوم وليلة وقد نقلنا عن التذكرة أن ذلك لم
 لم يضبط العدد ودليله رواية بن سودة المذكورة وقد عرفنا في السند عدها فالعمل به مشكوك الآن يثبت الإجماع على ذلك ولم
 اعثر على من ادعى ذلك مع أنه نقل عن الصدوق في المنع أنه قال لا يجزئ من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وشد العظم ثم قال وروى
 أنه لا يجزئ من الرضاع إلا رضاع خمسة عشر يوماً قلباً بهن لبس بينهما رضاع وبه كان يفتي شيخنا محمد بن الحسن عدها وروى
 فبين لا يحضره الفقيه في الصحيح عن العلامة بن زبارة عن أبي عبد الله ع قال سألت عن الرضاع فقال لا يجزئ من الرضاع إلا ما أنبت
 من ثدي واحد سنة وعن محمد بن زبارة عن زبارة عن أبي عبد الله ع قال سألت عن الرضاع قال لا يجزئ من الرضاع إلا ما أنبت

هذا الحديث
 عن أبي عبد الله ع
 يمكن أن يكون من
 أن الرضعة خمس
 الحلال وليست
 من مكانة

الثالث التقدير بالزمان
 وهو يوم وليلة

من ثري واحد حولين كاملين وعن جبير بن ذرارة عن الحلبي عن أبي عبد الله **ع** أنه قال لا يجر من الرضاع إلا ما كان حولين بكما
 وظاهرهما إنما كان دون ذلك لا يجره وإن تحقق حصول أحد التقديرات الثلاثة فهي مخالفة للأخبار السابقة وعمل الأصحاب
 وهي من ذكره وجعل الشيخ قوله حولين طرفا للرضاع أي لا يجره إلا إذا كان في الحولين ولا يخفى ما فيه من البعد والتباعد من حل
 بعضهم رواية العلامة أنه يشهد بالنون أي ستة الرضاع وهو مدة السنتين وعلى القول بالكفاة باليوم واللييلة يعتبر أرضعا
 فيها كالمطلبة واحتاج إليه عادة وإن لم يتم العدد وأعتبر بعضهم صحة المراجع وسلامته من المرض ولا فرق بين كون اليوم طويلا
 أو قصيرا وذلك لإطلاق النص ولأنه يعتبر معه الليل فيجره فصره وهل يجري الملق منها احتمالا للشرط الثالثان يقع قبل استكمال
 الحولين لما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الملك عن أبي عبد الله **ع** قال الرضاع قبل الحولين قبل أن يظلم وحسنة الحلبي عنه
 قال لا رضاع بعد فطام وعن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله **ع** يقول لا رضاع بعد فطام قال قلت جعلت فداك وما الفطام
 قال الحولين الذي قال الله عز وجل حكى في التذكرة إجماع الأصحاب على ذلك وأنه قول أكثر أهل العلم وقال ابن الجبدي أنه لو حصل الرضاع
 بعد الحولين قبل الفطام بشرط الحرة ولو رواية داذ بن الحصين عن أبي عبد الله **ع** قال قال الرضاع بعد حولين قبل أن يظلم يجره
 حملها الأكثر على التقية لموافقتها لبعض العامة لأن ما لكافة بجمعة وعشرين شهرا وبوجبة ثلثون وزفر ثلثة أحوال
 قرأ بعض الفضلاء يجره بخفيف الرأى والمشهور بين الأصحاب أن الرضاع الواقع بعد الفطام قبل إتمام الحولين ينشر المحرمات كما هو
 المتبادر من رواية حماد حيث ظهر منها أن المناط هو الحولان لا الفطام وعليه يحمل إطلاق الفطام في رواية الحلبي ويكون قوله
 في رواية عبد الملك قبل أن يظلم تأكيداً وقال ابن أبي عمير الرضاع الذي يجره عشر رضعات قبل الفطام من شرب بعد الفطام
 لم يجره ذلك الشرب وحمل بعضهم عبارة على الفطام الشرعي وهو بعيد ولعل ظاهر الروايتين شاهده والتفسير لو اردت رواية
 عبد الملك يمكن أن يراد به نفي الرضاع الواقع بعد كمال الحولين فالمسئلة محل تأمل وهذا كله بالنسبة إلى الموضع وأما قوله
 الموضع فالتأني لا يعتبر خالداً وبذلك قال الأكثر وقال جماعة أنه يعتبر فيه أيضاً أن يكون قبل الحولين كالنفس والاول أقوى لأن البناء
 من الأخبار إنما هو الموضع خاصة الشرط الرابع أن يكون اللبن للفحل واحد فجره أحد الرضيعين على الآخران تعدت الموضعة
 لا يجره أحدهما على الآخر لو تعدد وان اختلفت الموضعة ويدل على ذلك ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن هشام
 بن سالم عن يزيد الحلبي قال قلت لأبي جعفر **ع** أرايت قول رسول الله **ص** يجر من الرضاع ما يجر من النسب فقير في فقال كل امرأة
 أرضعت من لبن غلها ولداً امرأة أخرى من جارية أو غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله **ص** وكل امرأة أرضعت من لبن فحلبين كاهما
 واحداً بعد آخر من جارية أو غلام فإن ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله **ص** يجر من الرضاع ما يجر من النسب لأنه
 خبر ذلك من الروايات المتعددة وقد ذهب الشيخ أبو علي صاحب التفسير إلى عدم اشتراط اتحاد الفحل بل يكفي اتحاد الموضعة لأنه لا يكون
 بينهم أخوة الأم فيدخل في عموم قوله وأمهاتكم من الرضاغة وهو قولهم يجر من الرضاع ما يجر من النسب لأن الأخ من
 الأم يجره إجماعاً وما رواه الشيخ عن محمد بن عبيد الله **ع** قال قال في الرضاع ما يقول أصحابك في الرضاع قال قلت كأفراد
 يقولون اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية عنك أنه يجر من الرضاع ما يجر من النسب فخرجوا إلى قولك قال فقال في ذلك لأن
 أمهاتكم من سألني عنها البارحة فقال أشج لي اللبن الذي للفحل وأنا أكره الكلام فقال لي كما أنت حتى سألك عنها ما علمت رجلاً
 لها أمهات أو لادشتي فأرضعت واحدة منهن بلبنها غلاماً غريباً ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من أمهات الأولاد الشقي يجره
 حل في لك الغلام قال قلت بل قال فقال أبو الحسن **ع** ما بال الرضاع يجر من قبل الفحل ولا يجر من قبل الأمهات وإن كان لبن الفحل
 أي يجره وهو مجهول الراوى يمكن تأويلها لاحتمال أن يراد بها التحريم بالنسبة إلى من يربى بها من جهة النسب مطلقاً
 يحمل على التقية فإنهم يجرمون أولاد الموضعة من جهة الرضاع على الموضع كما نقل في التذكرة وأما صنوم الأيتام والرواية في
 بالأخبار الصريحة فإذا اجتمعت الشروط وحصل الرضاع الحرة انتشر التحريم وضوابط المرشدة إنما كما اقتضاه نص الكتاب وعليه
 لا أنه ويعملها في ذلك بآنها وأمهاتها وإن علوا فيصيرون أجداداً وجدات للرضع وأخوتها وأخواتها يصيرون أخوالاً وأخواتها
 وأولادها يصيرون أخوة وأخوات لأن ذلك من لوازم الأمومية فيدخل تحت مقتضى الأية بطريق الإلزام وكذلك حكم الموضع
 بالشمس على هؤلاء لأنه لا يجره النسب فمضمر ولد لها وأولاده وأن تزوا أحدها لها ولا بابنها وأمهاتها وابن أخت للأخوال

في نسخة من نسخة
 الرضاغة قبل الحولين

في نسخة من نسخة
 الرضاغة قبل الحولين

وأما
 الرضاغة
 قبل الأمهات

الرعايان

طاهر بن محمد بن عبد الصمد

هذا هو النكاح
عند الرضا والرضا
في النكاح

الروايات رواها ابن بابويه في القمص ايقه وهما صريحان الدلالة على تحريم اولاد المرضعة وبطلان على تحريم اولاد صاحب اللبن
الا لزام وطريق الاولوية وظاهرها ان الحرز اولادها النسبية لان المتبادر الا ان الفانين هذا القول صريحاً بغير
اللبن من الرضاع ايقه وبيّن تأمل وتبرّك على ذلك تحريم زوجة اب المرضع عليه اذا رضعت حلبة لامة سواء كان صاحب اللبن
ام لا وذلك لان الرضاعة من حلبة اولاد صاحب اللبن ان كان جدياً ومن حلبة اولاد المرضعة نسباً ان لم يكن ولا يجوز لاب المرضع
اختار له من الرضاع والرضاع كما يمنع سابقاً بطلانها وكذا الحكم في تحريم زوجة اب المرضع عليه اذا رضع من بعض نسائه
لامته وبالحيلة مفتحة القاعدة المذكورة عدم التحريم في هذه المسئلة لان تحريم اخت الابن من النسب انما كان من حيث كونها بنتاً او
بنت الزوجة المدخول بها فحرمها بسبب الدخول بها وهذا المعنى منقطع هنا والتبقي هم انما قال بحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
ولم يقل بحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة ولكن وردت هذه الروايات بالتحريم وهي صحيحة السند وهي الحجة لها من اصل
للك القاعدة والظاهر لا يعتد بالتحريم ان غلبت الرضعة من اولاد الاب واخوته وابناء اقصادا وايضا خالف القاعدة على النقص
فجعل الاخوة المرضع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن ان ينكحوا اولاد هذه المرضعة واولاد حليتها لعدم ما يدل على التحريم ولان
الاخ من النسب يجوز نكاحها كما اذا كانت من طرف الام فيجوز من الرضاع بطريق اولي وكذا يجوز للرضع ان ينكح اولاد المرضعة
من غير لبن ذلك الفل دون اولادها نسباً مع تحقق الاخوة في الجملة فيعلم من ذلك ان اخوة الاخ من حيث هي اخوة الاخ ليست تحريم
فالحرمة هو الاخوة لاب والام لا اخوة الاخ مطلقاً وكذا الكلام في جدد المرضع وجدة واعمامه وعقائه والى هذا ذهب اكثر
وذهب الشيخ في رواية الى اعتد بالتحريم انهم استنادا الى ظاهر التعليل المذكور في الروايات فالعلة تنص صراحة ومقتضاها كونهم
بمنزلة ولدا لاب واجيب بان تعدبها مشروط بوجودها في العدة البنة وهما ليس كذلك لان كونهم بمنزلة ولدا لاب ليس بوجودها
في محل النزاع وليس المراد بحجة منصوص العلة انه حيث ثبت العلة وما جرى مجراها ثبت به الحكم وهذا على القول بحجة منصوص
العلة ويدل على هذا القول ايقه ما رواه في الكافي بسند معتبر عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع في رجل تزوج اخت اخيه من الرضا
فقال ما احب ان تزوج اخت اخي من الرضا عاق استعمل لفظ لا احب في الجواز مع الكراهة هو الشايع المتكرر واعلم ان الذي
وقف عليه في مؤلفات اكثر اصحاب نقل الخلافة في المسئلة في اب المرضع واولاده ولم يترصوا بالغيرهم من اجداده واعمامه ونحوهم
ان التعليل المذكور يقتضي تحريم الجنية نظر الى ان اولاد المرضعة اذا صاروا بمنزلة ولده يكون اباء اجداد وجدة واعمامه
عقائه واعمامه وعقائه وكذا اخواله وخالاته ونقل في الخ عن ابن حمزة انه قال يحرم القبي على كل من يحرم عليه اولاد الفل نسباً او رضاعاً
ويحرم على القبي كل من يحرم القبي عليه ويجوز له اولاد الفل على اب القبي واخوته النسبية الى ابنة نسباً ورضاعاً ويحرم اولاد القبي
على الفل واولاده نسباً ورضاعاً وجميع اولاد امه نسباً ورضاعاً من والد القبي وبنه على الفل وعلى جميع اولاده نسباً ورضاعاً
ويحرم القبي ايقه على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة والرضاع الذي يكون من لبن هذا الفل دون غيره وهم يحرمون على
القبي وعلى ابنة واخوته النسبية الى ابنة نسباً ورضاعاً انتهى وظاهره انه جعل القبي كاولاد صاحب اللبن فيحرم على جميع من يحرمون
عليه من اباء صاحب اللبن واخوته واخواله واعمامه واولاده ويحرمون هم عليه وهذا لا شك فيه وظاهر منه ايقه ان اخوة القبي
نسباً وابناء نسباً ورضاعاً انما يحرمون على الفل واولاده دون اباء الفل واخوته وعقومتهم وان الحرز على اب القبي واخوته
اولاد الفل خاصة وقد عرفنا ان موضع النقص هو كون اولاد صاحب اللبن بمنزلة ولدا اب المرضع وذلك يقتضي كون اولاد الفل
بمنزلة اولاد صاحب اللبن لا شراً كما في العلة الموجهة لذلك وجوبها بما فيها من محرماتهم عليه كاحرام اولاده واعقابه على
اب القبي ومن ذلك يعلم انه لو ارضعت امرأة اخاها حوت على زوجها الثالث المحرمات بالمصاهرة وهي ثمان الاول ما يقتضيه
الحریم عينا وهو اربع مسائل الاول ان الرضعة الثانية بينهما مع الدخول بالام والثالثة حليسة لابن والرابعة منكوبة الا
وقدمت الكلام فيها والثاني ما يقتضي التحريم جماً وهو ثلث مسائل احدها الجمع بين الاربع وما زاد والثانية الجمع بين الاخوين
الثالثة الجمع بين الام والبنت مع عدم الدخول بالام فالاولى اعنى ام الزوجة لا خلاف في تحريمها بين الامة في الجملة ويدل على ذلك
بما اخبار الطرفين وفي التبرير جسيماً لجمع اشياء يكون المراد ما يشبه الجذات وان علون وما يشبه النسب والرضاع ولا خلاف
فيه ايقه وفي التبرير بلفظ المشاء دالة على كون المراد ما يشبه العقد الدائم والمنقطع والخطوة بالملك الشامل للتعليل

وعلى القول
على جميع اولادها
نسباً

هذا هو النكاح
عند الرضا والرضا
في النكاح

في بيان المحرمات

في بيان المحرمات

ايضا لا خلاف فيه ويدل على جميع ذلك الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام ثم ظاهر اطلاق الاية يقتضي محرم الادب
ان علت وان لم يدخل بالبيت واما التوضيف بقوله من نسائك فهو اطلاقا راجع الى الامهات خاصة والى الرابيات خاصة والى الماهيات
معا والاول باطل باجماع الامة والاخبار المستفيضة واما الثالث فالظاهرة كذلك ايضا لما تقر في الاصول من وجوب عود العهد
الى الجملة الاخيرة الا ان يدل دليل على خلافه وان في وجوبه اليها معامانا وهو ان تكون مع الاولى يانية ومع الثانية
ابتدائية والمشاركة لا يجوز حمل على معنيين معا ولا يجوز ان يقال ان العهد يصدق من الاول لدلالة الثاني لانه خلاف القانون مع عقده
الغريبة ويدل على ذلك ما رواه الشيخ عن ابي بصير بن حماد عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا كان يقول الرابيات عليكم حرام
مع الامهات الا ان دخلتم بهن في الجور وغير الجور سواء والامهات مبهات دخل بالبيات ولم يدخل بهن فخرموا واهبوا ما
اهم الله وتوهم هذه الرواية موثقة عن ابي بصير بن حماد عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا كان يقول الرابيات عليكم حرام
عقيل الشرط عند الارسول في الامهات والرابيات جميعا الدخول واذا تزوج الرجل المرأة ثم مات عنها وطلعت قبل ان يخل
بها فله ان يتزوج بامها وابنتها وهذا هو ظاهر الصدوق فيمن لا يحضر الغيبة والبعد كغير من التامة حتى يتم قراب
امهات نسائك الا ان دخلتم بهن وهي قراءة شاذة ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج وحماد بن عثمان
عن ابي عبد الله قال الام والبيت سواء اذا لم يدخل بهن اذ تزوج المرأة ثم طلعت قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج امهات
ان شاء ابنتها ونحوها صحيحة منصور بن حازم وصحيحة محمد بن اسحق بن عمار وهذا الاخبار صحيحة السند واضحة الدلالة و
الاخبار الاولى قاصرة السند لا انها موافقة لظاهر القرآن ومن ثم توقفت في ذلك في المحرر وتحتها الشيخ على الشذوذ لخالفتها
لظاهر الاية ويمكن حملها على النسخة ونقل عن بعض المناظرين القول بكراهتها مع عدم الدخول وتكمل دليل الجمع بين الاخبار
واما الثانية المعبر عنها بالرابيات فلا خلاف في تحريمها وفي كون مشروطا بالدخول كما تدل عليه الاخبار المذكورة وغيرها
الرواية بنت امرأة الرجل من غير منتهى ذلك لانه يرتبها كما يرتب ولده ففعل بمعنى مفعول ولحق التاء للنقل من الوضعية الى
الاسمية والتجوز جمع المحرم بالغيب والكسر يقال نشأ في حجره اي في حقه وسره وهي محرمته وان لم تكن في حجره سواء كان ولدها قبل
او بعد مفارقة لها باجماع اصحابنا والنصوص مستفيضة كما مر في رواية قال اكثر التامة والعقد جري مجرى الغالب ولما هي من تقوية
العدالة والتميز الى انها بحكم الولد ولعل في قوله وان لم تكونوا دخلتم بهن الاشارة الى ذلك بحث على دفع الجاح على مجرد عدم الد
فيلم انه السبب التام ودخول بنات الرتبة والرتب وان تزل في هذا الحكم يعلم من النصوص والاجماع وبذلك في الانباء الولد من
الرضاع الحديث المشهور واما ان اسام الوطى لثمة مباح وهو الوطى في نکاح صحيح او ملك وهذا يتعلق به حرمة المضاهة
بلا خلاف الثاني الوطى بالثمة وهذا يتعلق به التحريم ونقل عليه في التذكرة الاجماع وبذلك عليه الاخبار الدالة على التحريم بان
ولكن لابد من تقييده بما اذا كان قبل النكاح والا فلا يحرم كما يدل عليه صحيحة زرارة الانية المقصنة ان من تزوج امرأة ثم تزوج
امها وهو لا يعلم الثالث الوطى الزنا اي اذا زنى بامرأة فهل يحرم عليه امها وابنتها لا نقول ان كان ذلك متاخرا عن العقد
الصحيح فلا ينشأ التحريم اتفاقا وعليه ذلك الاخبار واعلم ان مقتضى اطلاق كلامهم انه لا فرق بين الدخول بها وعيها وهو الذي
يظهر ايه من اطلاق اكثر الاخبار ولكن رواية ابي الصباح تضمنت انه اذا كان بعد العقد وقبل الدخول بطل العقد ولم نعم بها فلا
والعمل بها احوط وان لم تكن نقيته السند وان كان سابقا فقد اختلف فيه الاصحاب باختلاف الروايات ظاهر والاكثر على التحريم
لدلالة الاخبار الصحيحة وعموم الاية المذكورة وذهب المعتمد والمرضى الى عدم التحريم وبه قال ابن ادریس وهو المنقول عن كثير
من اهل الخلاف لعموم قوله وحل لكم ما وراء ذلك ودلالة بعض الاخبار والقول الاول اظهر صحة مستنده وصراحته سيما
في الزنا في العمة والحال فان بذلك يحرم ابنتها وبه قال المرضى والشيخان وبذلك عليه الخصوص بعض الاخبار واعلم ان
التحريم بالمضاهة كما ثبت في الشك كذلك بشتى الرضاع للعموم والخصوص وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جهم في رجل
بامرأة ابنته تزوج ابنتها من الرضاع او ابنتها قال لا وفي حكم ذلك الوطى بالغانم فانه يحرم ما حرمه الله وانه
حد الدخول المعبره التحريم هو الوطى فلا ادور كما هو المتبادر من الاطلاق ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القيس
قال سألت ابا عبد الله عن رجل باسرا امرأة وقيل غير ابنة لم يرض لها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى الى الام فلا بأس به

في بيان المحرمات

في بيان المحرمات

كان اخصى فلا يزوج فقد الرتبة مطابقة لظاهر القرآن فالعمل بها وجبه والى ذلك ذهب الاكثر من اصحاب ربه فابعض العامة وهو المنقول عن ابن عباس وذهب ابن الجبدي الى انه اذا اتى الرجل زوجته وامته محرما على جنبه كالقبلة والملازمة والنظر الى عورة عمداء قد حرم عليه بينهما من نسي كانت او رضاع وبه قال ابو حنيفة وهو المنقول عن عمرو عطاء قال الطبري في تفسيره وهو مذهبنا وقده الشيخ في الخلاف بما اذا كان كجبهة وادخل فيه ما اذا كان ذلك عن شبهة واستدل على ذلك باجماع الفرقة و اخبارهم ويدل على ذلك صحة محمد بن مسلم عن احدهما جلها السليم قال سالت عن رجل تزوج امرأة فظفر الى راسها والى بعض جسدها ايتزوج ابنتها قال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس لان يترجى ابنتها ونحوها رتبة ابى الزين عنده وتحملا الاكثر على الكراهة الشديدة ويمكن حملها على التقية وقيل ان ظاهر الطبري وصريح كلام الشيخ دعوى الاجماع على التحريم بذلك مع احتمال ان يراد بالافضاء في رواية النص ما يشتمل النظر في المسئلة محل شك وطريق الاحتياط اسلم قمت من مذهبنا الزاني الذي يترجى على تحريم المصاهرة البلوغ ام لا يظهر من الاخبار الا دلالة جبريل في الرجل ويحتمل انه لا يعتبر فيه ذلك ويكون المهر بلوغ الثمان سني والعشر نظر الى انه قد يحصل والا تعاطى والقبض فيكون التقدير بالرجل جريا على الغالب والاول ظهور الثاني في حوط الثاني حكمه الملوكة في هذا الحكم حكم الزوجة في شرمه المصاهرة فلو وطئ امته حرم عليه امها وان علت وبناتها وان سفلن وكذا المستمتع بها وكذا خلاف في ذلك والاحبار الواردة بذلك كثيرة واما الثالثة اعني حبله الابن اما من الحبل ضد الحرام او من الحلول لانها محل معتد في فرائض او من الحبل ضد العقد لانه يحل اذا ردها عند الجماع وقبدا لاصحاب اخرج ولد البنت ويدخل في ذلك حلل او لا الاولاد وان تزوا وكذا حلل او لا ولد البنات ولا خلاف فيه بين المسلمين وفي حكم الولد من الرضاع لقوله لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واطلاق الحلل فيحل الدائم والمنقطع سواء دخل من ام لا وهل يدخل في ذلك السراي احتمال ان من حيث ان المتبادر منها الانواع فلا يدخل الملوكة تحت اطلاق الابنة بالنظر الى معنى الحبل فتكون داخله وكيف كان فلا يحرم مملوكة الابن على الاب بالملك تحريم بالوطئ ويدل على الحكمين مع الاجماع الاخبار الكثيرة واما المنظورة والملبوسة ففي صحة محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن ومحمد بن مسلم عن الصادق ع انتهى عنها اللاب والابن لكن اذا كان ذلك بشبهة وفي رواية علي بن عيسى عن الكاظم ع واخرى عن الصادق ع نفى الناس وهو الموافق للاصل وقوله لا يحرم ما وراو ذلك ولا يظهر عدم التحريم وحمل الاخبار الدالة على المنع على الكراهة طريق الجمع بينهما قمت من مذهبنا لا يستند في التحريم المنظورة والملبوسة وبهنا للاصل والعمومات في الابات والزوايات وصحة البعض من القسم المذكورة وقال الشيخ في مقتضى التحريم الى الام وان حلت والبنت وان تزوت واستدل باجماع الفرقة واخبارهم ولم تنف في الروايات على ما يدل على ذلك كراستدلاله في الخ بصحة محمد بن مسلم عن احدهما جلها السليم قال سالت عن رجل تزوج امرأة فظفر الى راسها والى بعض جسدها ايتزوج ابنتها قال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس لان يترجى ابنتها ولا يخفى ما فيه لان مورد الرواية الزوجة وهي غير محل النزاع ومع ذلك ينبغي حملها على الكراهة جمعا بينهما وبين صحة البعض المتقدمة وذكر في الحقين في شرح القواعد ان النظر الحر الى الاجنبية والنسب هل يحرم الام والبنت في خلاف قال بعض المحققين لم تنف على القائل بالتحريم ولم ينزل على دليل واما الثاني وهو ما يقتضي التحريم جمعا فالمسئلة الاولى قدمتها بانها في قوله تعالى مشي مثل تدافع واما الثالثة فقد علم حكمها ايضا مما مر في الثانية واما المسئلة الثانية وهي المشار اليها بقوله وان تجعوا بين الاختيار اى حرم عليكم الجمع بينهما فخذنا الفعل لانه سابق عليه كما في قوله فمن تزوج الحواجبة العيون فاحكم فيها بما اجع عليه علماء الاسلام وبهنا احكام **الاول** ظاهر اطلاقها يقتضي تحريم الجمع بينهما في العقد والوطئ وانه لا فرق في ذلك بين النكاح الدائم والمنقطع وملك البهين ولا بين كونها من النسب او من الرضاع ولا بين كونها من الابوين او من احدهما وكل ذلك لا خلاف فيه بين الاصحاب والنصوص فيه كثيرة وبه قال اكثر العامة ونقل عن بعض رؤساء اهل الخلاف ان الجمع بينهما في الوطئ يملك البهين مكره ليس بتحريم استناد الى قوله تعالى الا على اروجهم او ما ملكك ايمانهم والحوابا انما مختصة بالاية الهرة وهي حوت عليكم ايمانكم الاية واما الثالث في الملك فانه وان اقتضانا الاطلاق لانه خرج بالاجماع والنصوص من الطرفين الدالة على حواج الجمع بغير الملك بين الاجنبين الام وبهنا **الثاني** ظاهر الخلاف تحريم الجمع يقتضي انه لو جمع بينهما بالعقد يكون باطلا لا مقصدا انتهى السواد والى هذا القول ذهب اكثر المتأخرين ونسبه في التذكرة الى اهل الخلاف وقيل ان الحواجبة للعقد معتدلة في التحريم وصف الجمع فلا يقتضي فسادا

هذا الخبر في النكاح
فيما اذا تزوج من مملوكة

في النكاح
فيما اذا تزوج من مملوكة

في تبليغ خبرها

في تبليغ خبرها
في تبليغ خبرها
في تبليغ خبرها

من أصله فلو زال هذا الوصف بمفارقة أحدهما كان العقد صحيحاً بالشبهة إلى الأخرى كالمستند على الملوكة بدون أدنى سند هام
يصل بعد ذلك لادن ومن ثم ذهب الشيخ في باب الجحد وابن القراج إلى أنه يكون خبراً في مسائلها يتماشى واختار هذا القول
في آخ ويدر عليه أنهم ما رواه في الكافي عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما
عليهما السلام أنه قال في رجل تزوج اخته عقد واحد قال هو بالحيا ويمسك بيدها شاء ويخبره عن الأخرى في هذه الرواية وإن كان
مرسلة إلا أن الصدوق رواها في الصحيحين وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مناقبة لظاهر القزويني لهما مفارقة في حق العمل بها وبوتيرة
ما رواه في الكافي في هذا السند وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مناقبة لظاهر القزويني لهما مفارقة في حق العمل بها وبوتيرة
أرباباً **الثالث** لو سبق العقد على أحدهما صح ونيل للأخرى سواء كان ظاهراً أو باهلاً وسواء دخل بالآخر أم لا ويدل على ذلك
ما رواه في الكافي والفقهاء الصحيحين عن زرارة بن ابي أنس قال سألت أبا جعفر عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج إلى الشام وتزوج امرأة
أخرى فإذا هي اخت المرأة التي بالعراق قال يرق بيننا التي تزوجها بالشام ولا يقرها المرأة حتى تنقضي مدة الثانية فلو كان تزوج
امرأة ثم تزوج أمها وهو لا يعلم أنها أمها قال خذ وضع الله عنه جهالة بذلك ثم إذا علم أنها أمها فلا يقرها ولا يقرها البنت حتى
تنقضي مدة الأم منه فإذا انقضت مدة الأم حمل له نكاح البنت فلو كان تزوجها بالأم لا يولد له ولد ويكون ابنه وانجاء امرأته وهذا
القول ذهب إليه أصحابنا بل ادعى في التذكرة الإجماع على ذلك وذهب ابن الجندب إلى أنه لو تزوج باخت امرأة وهو لا يعلم ذلك يسهل
كان لم يدخل بالثانية فإن دخل بالآخرى بنتاً يتماشى ولا يقرها التي تزوج حتى تنقضي مدة التي فارق ويدل على هذا القول حسنة
أبي بكر الحضرمي قال قلت لأبي جعفر عن رجل تزوج امرأة ثم أتته امرأة أخرى فزنا بها وهو لا يعلم قال يمسك أيهما شاء ويخبر عن الأخرى
وقبلة أمها ليست بصحة في مدة وطى بالآخرى ومع ذلك فيكره حملها على أن المراد بذلك الإشارة إلى نفي التحريم البتة لا خلاف أن
له أن يطلق الأولى ويمسك الثانية بمقدار ما كانت له أمساك الأولى بمقدار السابق ومفارقة الثانية بلا طلاق **الرابع** لو دخل
بالثانية جاهلاً ثم علم ففارقها فإن لها المهر وعليها العدة وحل فمهر عليه الأولى مدة حرة الثانية ذهب الشيخ في النهاية وجماعة
إلى التحريم حللاً برواية زرارة المذكورة وقال لا كراهة لعدم لصحة عقد ما ظاهراً وباطناً وعقد الثانية طارئة فوجه النهي إليه وتحمل الإقرار
على الكراهة أو على النقيض لأن مذهب بعض أهل الخلاف يوجب الإضرار مدة العدة **الخامس** قد عرفت أنه يجوز الجمع بين الامتنان
وعليه دلالتنا لنصوص فاما رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن علي في رجل تزوج امرأة ثم تزوجها ثانية فقال
علي بن أبي حمزة ما أريد من هذا أنهما انهما فنفى ذلك لأن المراد أحلهما أمة الملك وحرمتها أمة الجمع بينهما
بالوطى وقوله أنهما فنفى ذلك في قوله لا يقرها في ذلك لأن الثاني أصح الوطى أي يقرها الوطى على نفسه وولده كما يشهد
موثقة معتبرين يحيى بن سالم قال سألت أبا جعفر عماري عن الناس من المؤمنين عن أسباط من الزوج لم يكن أيمنها ولا يمينها
الأنفوسة وولده فقلت كيف يكون ذلك قال أحلهما أمة وحرمتها أمة أخرى فقلت أفل لا أن تكون أحلهما أمة الأخرى أم حكماً
ينبغي أن نحل بما ضال فبين لهم أنهما فنفى ذلك في قوله لا يقرها في ذلك لأن الثاني أصح الوطى أي يقرها الوطى على نفسه وولده كما يشهد
ثبت قدماء أقام كتاباً لله كلاً والحق كلاً ويجوز أن يكون إذا اجمع بالملك ويكون ذلك على ضرب من الكراهة لأن من جمع بينهما
بالملك ربما شوق نفسه إلى طيبهما فيكون ما يؤمراً كما يدل عليه موثقة علي بن يقطين قال سألت أبا إبراهيم عن رجل تزوج امرأة ثم تزوجها ثانية
وجمعهما قال مستقيم ولا حجة قال وسئل عن الأم والبنت المملوكتين قال هو أشدهما ولا حجة لك **السادس** لو دخل أحد
الاختين المملوكتين فلا تحل له الأخرى حتى يخرج الأولى عن ملكه بموت أو بيع أو نحوها ولو طوى الثانية أقيم أم ولا تحل له الأولى
حتى يخرج الثانية عن ملكه لا بقصد الرجوع إليها هذا إذا كان ظاهراً بالتحريم وأن كان باهلاً فلا تحرم عليه الأولى وإن لم يخرج
الثانية عن ملكه وبهذا القول يجمع بين الأخبار وهو المستند وإن كان لا يحوط اجتنابها حتى يخرج الثانية عن ملكه أتم كما ذهب
إليه الشيخ في النهاية وبقية على ذلك بعض المناظرين كابن البراج وابن حزم وعليه اعتماد في آخ والأظهر عندى حمل الجمل الوارد في
موثقة الحلبي على الجمل يكونها الخافض من الوطى شبهة لا الحيل بالحكم فانه في حكم العلم والعدو عليه حمل عبد العقد والظن
وعلى هذا فلا منافاة بين الأخبار وقال الشيخ في قوله إن درج وكره المناظرين أن الأولى تبقى على التحليل والثانية على التحريم سواء
أخرج الثانية عن ملكه أم لا وسواء كان جاهلاً بجهنم وطى الثانية أم ظاهراً أو باهلاً حتى يخرج الأولى عن ملكه حلت له الثانية سواء كان

في
الرجوع
إلى
الأم

في تبليغ خبرها
في تبليغ خبرها
في تبليغ خبرها

ذهب جماعة من اصحاب كابن الجيند والميند وابن حزم والمحقق وهو الذي قوام في المسالك فحملوا ما ورد من النكاح من زوج حيز الو
والمؤنة بالمعنى الاخص على الكراهة كما يدل عليه ما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا جعفر عن المرأة المارة تزوجها
الرجل خبرنا صاحب لا العار فيقال حينئذ حبلى او على النكاح للعداوة لاهل البيت عليهم السلام فانه لا يجوز اجماعا للكفر ولا لالة
الاخبار الكثيرة على النكاح عن ذلك وقد ذهب ابن اذني الى انه لا يجوز للمؤمن ان تزوج بالخالف ولا للمؤمنة ان تزوج بالخالف ولعله
لا يبعد لالة الاية على ذلك من حيث التعليل بالدخول الى النار فيكون كالغريبة على كون المراد بالامان هو المعنى الاخص وعدل شيخنا
في عصره صلوات الله عليه في ذلك لو سلم لا يدل على عدم ارادته من الاية وبذلك على ذلك ان الخالف لما حله لامة لامة عليهم
والماجد كما فراما محودهم فواضح واما ان من جحد فهو كما مر فلو رأت الكثرة الدالة على ذلك ولعله قد في الزيادة الجامعة من
جحد كافر مما رواه الشيخ عن فضيل بن يسار قال قلت لابي عبد الله ع ان لامرأت اختا عارفة على رايها وليس على رايها بالبرق وال
فلنكحها فزوجها من لا يرى رايها فقال لا ولا نكحها ان الله عز وجل يقول فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقد
الدلالة انه تم ستمهم كفارا وقال ولا تمسكوا بهن الكوافر في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه اتاه قوم من اهل خوات
من وراء النهر فقال لهم فضاخون اهل بلادكم دنناكمهم اما انكم اذا صاغتهم انقطعت عردة من عرى الاسلام واذا نكحتمهم اهدت
الحجاب بينكم وبين الله عز وجل وبمكن الجواب بان الخالف وان كان كافرا حقيقة الا انه باعتبار الاقرار بالشهادتين فيسمى مسلما
ظاهرا كما قال سبحانه قال لا عربا متاعا لم يؤمنوا ولكن قولوا المسلمين اقل من زعم انهم امنوا فقد كذب ومن زعم انهم لم يسلوا
تقد كذب وقد قد من اسطر ما يدل على ذلك الاحكام جارية على الاسلام الظاهري فيكون النكاح محولا على الكراهة الشريعة
جنابا بين الادلة سيما في جانب الزوج لان له على الزوجة سلطانا ويقهرها على دينه ومن ثم ذهب اكثر اصحابنا الى اعتبار الايمان
بالمعنى الاخص في جانب الزوج خاصة فيحل للمؤمن ان يزوج الخالفة غير الناصبة دون النكاح بل يفتل الشبهة الثانية في حقهم
دعوى الاجماع على ذلك لدلالة الاخبار المستفيضة عليه **الخامسة** في سورة التوراة التي لا ينكح الا اريسته او
مشرقة والارايته لا ينكحها الا اري او مشرقة وذو حرم ذلك على المؤمنين وهذه الاية ظاهرة الدلالة على المنع وبذلك عليه ايضا اخبار كثيرة
والاكثر من اصحاب حملوها على الكراهة جنابا بينها وبين ما دل على الجواز وذهب الشيخان واتباعهما الى التحريم الا ان توبت
اعتبر الشيخ في توبتها ان يدعوها الى الزنا فلا يجنبه لدلالة بعض الاخبار على ذلك وكذا الخلاف لو زنت امرأة فاصرت على ذلك
فذهب اكثر الى الجواز عملا بدلالة بعض الاخبار وذهب جماعة منهم الميند وسلا الى التحريم في حال الاصرار عملا بالاطلاق
الاية وبعض الاخبار لغوات اعظم الفوائد المطلوبة في النكاح وهو الشل والاول اظهر **النوع الثالث** في طلاق
النكاح من المهر والنقعة ونحو ذلك وقد سبق في قوله ان تبغوا باموالكم حصصين في قوله انوهن من جودهن في قوله ومن ربيح
طولا في قوله واوقوا النساء صدقاتهن نحلة ما يدل على ذلك ولقد ذكرنا في ايات **الاولى** في سورة النساء وان اردتم
استبدال زوج مكان زوج واستيم اخيهن فطوا فلا تأخذن منهن شيئا انا خذنه منهن انا ما و انما ميئنا وكيف اخذنه وقد اقصي
بعضكم الى بعض واخذن منكم ميثاقا فليظا اعلم ان النكاح بالنسبة الى المهر ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يخلو عن ذكره بالنسبة
وتسمى مفوضة البضع واما ان يذكر ارجا لا كان يفوض الحكم فيه الى احد الزوجين وتسمى مفوضة المهر واما ان يذكر مسمى على
كل واحد من الثلثة فاما ان يفارقه بطلاق او نحوه من الاسباب قبل الدخول او بعده فالانقسام مشتهر وسياتي احكامها ان شاء
تعالى مفصلة والاستبدال هنا المقدر على زوجة بعد مفارقة الآخر بالطلاق والقتل والمال العظيم من قولهم مظربا الشيء اذ
ومنه القنطرة وفي القاموس القنطار بالكسر وزن اربعين اوقية من ذهب او فضة او الف دينار او الف ومائة اوقية او سبعمائة
دينارا او مئو مسك ثوب ذهب او فضة والمراد انه لا يجوز لمن ياخذ تمامها شيئا وان قل اذ اطلقها وقيد بالاستبدال
على الغالب والاستفهام في اخذونه لانكار والتوبيخ والبهتان الكذب المقتضى على من هو برى منه واصلة الخبر كقوله ثم
الذي كثر في تحريمه لا يقطع حجة وقد يستعمل في الفصل الباطل ولذا فسرنا بالنظم قيل كان الرجل منهم اذا طهرت عليه عياله
امرأة بهت على التي تحته ورواها بافاحنة حتى يلجأها الى الافتداء منه بما اعطاها ليضطر الى التزوج بالجددة فهو واضع
فالتعب فيه وفي الامم على الحال اي هاتين واثنين ويجوز كونه على التعليل فان اخذ مسبب عن الاول وسبب الثاني وعلى التفسير

في الزنا والفساد

في الزنا والفساد

في لزوم المهر في النكاح

المذكور يكون صفة لحدود محدودة وقوله كيف لا تكيد لا تكاد والافضاء هنا كتابة عن الجماع وقبل المراد به الخلوة الصحيحة
وان لم يجمع قال في مجمع البيان وكلا القولين رواه اصحابنا والبيان هو الكلمة التي عقد بها النكاح ووصفه بالغليظ باعتبارنا
ما يترتب على هذه الكلمة من اباة الجماع وايضا ما نهى الى رجم المرأة ويدل على ذلك وجهه يريد المذكورة في رابعة النوع الاول
وقيل هو المهر المأخوذ على الزوج حاله العقد من امساك بمهر فدا وستره باحسان قال في المجمع وهو المهر الذي عن أبي جعفر
قال في دالة على استقرار ملكها على المهر بعد الدخول وانه لا يجوز استرجاع شيء مما اعطاها عوض البضع سواء كان مفروضاً
اولاً ومنها فوايد **الاولى** في فكر الارادة والاخذ المقتدي بهتات اشعار بان المنهي عنه هو الاخذ بعنوان الاكراه والالغاء
لها على ذلك فلو كان البذل بارادتها هي وطيب نفسها كما في عوض الخلع فلا منع في ذلك فلا منافاة بين هاتين الايتين في
اية الخلع وقوله اصحابنا واكثر الخالفين وقيل ليس للزوج ان يأخذ عوض الخلع عملاً بمقتضى هذه الاية وقيل هو منسوخة
بابه الخلع وكلا القولين باطلان ولا وجه لهذا **الثانية** في الاية دلالة على جواز اكاد المهر الى متى قدر شاء ويدل على ذلك لفظ
الحلاق قوله فانوهن اجورهن وقوله وصدة هن كما مررت الاشارة اليه والحلاق مضمع ما فرضتم وقوله في عدة زوايا متبعة
الاستناد المهر فراضى عليه الناس وفي رواية زارة الصديق ما راضيا عليه من اكثر وقوله الرضام في وجهه لو شالوا وجلا
تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لايها عشرة الاف كان المهر جازا والذي جعل لايها فاسدا وحكى الشيخ في هذا
الحسن بن علي عليه السلام اصدق امرأة من سائمة مائة تجارية مع كل جارية الف درهم والى هذا القول ذهب اكثر اصحاب
وقال المرفوع في الانصار ما انفردت به الامامية انه لا يتجاوز بالمهر خمسمائة درهم احياء قيمتها خسون ديناراً فزاد
على ذلك رد الى هذه السنة واستدل على ذلك بدعوى الاجماع وبعض الاخبار والجواب عنه ان الاجماع لم يثبت في الخبر وهو
على الاستصحاب **الثالثة** ما عرفت ان الظاهر من الافضاء هو الجماع فتح يكون في تعليل التخي والاكاد بالافضاء دلالة على
ان المهر انما يستقر به دون الخلوة وسنذكر الكلام فيه وما يدل عليه من الاخبار انشاء الله **الثانية** في سورة البقرة
لا اَحَاحَ عَلَيْكُمْ اَنْ تَطْلِقَ الْمَرْءَ اِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَمْسُوهُنَّ وَتَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَفَلِ الْمَغِيرَةِ قَدَرَهُ مَتَّاعًا
بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْحَسَنِ وَلَنْ تَكُنْ مَضْمُونًا فِي فَوَائِدِ الْاَوَّلَى قرأه في الكشاف ما توهن بضم التاء والالف والباء توهن وقوله
فاحل هنا بمعنى فصل فضاءهما واحد وقدره قرأه في الدال واسكنها وهما لثان دعاء موصول حتى يتقدر بمضاف محذوف والعلم
طلقا في هذه الآية والى هو الجماع لانه المتبادر والشاي في عرف الشرح وفي الكتاب العزيز كقوله لم يمسس بشر وقوله ولا مسس
النساء وتحو ذلك ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ملازمة النساء هي الا
الايقاع من وعن يوفى بن يعقوب عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول لا يؤجبا المهر الا الوقاع في الفرج وعن محمد بن مسلم قال
سالت ابا جعفر ع متى يجبا المهر فقال اذا دخل بها وفي الكافي في الحسن بن علي بن ابي عبد الله ع في رجل دخل بامرأة قال اذا
التقى الختان وجبا المهر والعدة ونحو حسنة حفص بن البختري وفي رواية داود بن سرجان اذا ولجها فقد وجبا النسل والجلد
والزجم ووجبا المهر في صحيح عبد الله بن سنان اذا دخله وفي الموقوف عن يوفى بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل
تزوج امرأة فاغلق بابا واراحى ستره قبل ان يمسها فقال لا يؤجبا المهر الا الوقاع في الفرج وقال في رجل دخل بامرأة قال اذا
ذلك الزوايا الواردة في العنين طاعة بوجله سنة فان وصل اليها والا اعطيت نصف المهر لان ذلك يستلزم الخلوة الثانية
غالبا واخبار الدالة على ان المعتبر هو الجماع دون الخلوة كثيرة ويقوم منها ان الوقاع في الذبر كالوقاع في العنبر في اثبات الحكم
وبه صرح المحقق في الشرايع فاما ملاواه الشيخ عن زارة عن ابي جعفر ع قال اذا تزوج الرجل المرأة فاغلق عليها بابا واراحى
ستره ثم طلقتها فقد وجبا الصداق وخلاؤه بها دخول ونحوها رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في رواية اسحق بن عمار عن
جعفر عن ابيه عليه السلام عن علي ع اذا طاهرها دال على ان الخلوة في حكم الجماع ومن ثم اختلفوا في ما عدا ذلك على اربعة اقوال
الاول انها تقوم مقام الدخول في استقرار المهر لزوم العدة حكاه الشيخ في فوط وكذا في الاخبار من قوم من اصحابنا واخذوا
بعضهم الى الصدوق في المنع وبطل جليلة الاخبار المذكورة الثاني ذهب ابن الجبدي الى اشتراط بقدا مع الخلوة وهو احد
امر من الاول الوقاع الثاني انزال الماء من غير ايداع اولس حرة او نظر اليها او قبله فان تلذذت به من ذلك خشي كان او

في لزوم المهر في النكاح

في لزوم المهر في النكاح

في لزوم المهر في النكاح

او فلا تربية المهر ومع عدم ذلك فلا يحل لها اكثر من النصف وان وجب قبول قولها في الظاهر اذ لم يظهر هناك مانع كالغنى ونحوه من
الامراض والموانع واعتبرت في المسالك بعدم الوقوف على شاهد لذلك وأبطل في المذهب بالجماع الاصحاح على وجوب النصف في
مع الخلوة بها والاستمتاع بها حولا كاملا ودراية هذا موثقة بتسوي بن عمار عن ابي الحسن قال سألت عن الرجل يزوج المرأة
فيدخل بها فيغلق بابا ويرى ستر عليها ويرى عمامتها ومثقتها فيقول يا بني هذا ما فعلت قال لا قال قلت فانه شيء دون شيء
ان اخرج الماء اعتدتا يعني اذا كانا مؤمنين صدقة اظاهرة ان انزال الماء وان لم يمتها بوجوب العدة اذا اوجب العدة ورجع
المهر وقينه انه لو سلم دلالة على ذلك لم يدك على تمام المدعى مع ان التقيد بانزال الماء يدل على عدم اعتبار غيره الثالث
ذهب الاكثر الى عدم اعتبار الخلوة ومقدما انها عملا بالاخبار السابقة وصرح كثير منهم بان القول في ذلك قول الزوج مع يمينه
اذا انكره لان الاصل عدم ما لا يقع عدم اعتبارها في نفس الامر لكن لما كانت الخلوة مظنة له بحيث لا تنفك عنه غالبا وجب الي
بنفك عن ايجاب كمال المهر المستند الى التدخل غالبا فندعيه حيز يدعي الظاهر ومنكره يدعي خلافه فيحكم للمدعي به مع البين
ولانها تدعي ما يشهد له ظاهرا لا الصريح مع خلوة بها وعدم المانع من موافقة لها والظاهر عند المتأخرين مقدم على الاصل
ولانها تدعي امرا لا يمكنها اقامة البينة عليه غالبا ويدل عليه صحة رواية قال سئل ابا جعفر عن رجل تزوج جارية لم تد
لها جماع مثلها او تزوج رقتا فادخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه فقال هاتان بنظر اليهن من يوثق به من النساء فان
كن كما دخل عليهن فان لها نصف الصداق الذي فرض لها ولا عدة عليها منه الحديث والى هذا القول ذهب الشيخ في تتبعه لابن
ابو عمير واختاره في الجمع ويجمع بين الاخبار وهو المعتبر **قوله** اذا صادف على عدم التدخل يدل ذلك لان يكونا متهمين
برفع الصداق ورفع العدة وبذلك على بعض الروايات الثابتة لفرض التسمية فالفرصة المهر المقدرة فقبل هنا بمعنى
والثاء للثقل الى لاسمية فتكون مفعولا به او بمعنى الواو وجزاء الشرط لاجنح المقام او محذوف لدلالة عليه اي لا ثم عليكم
في الطلاق قبل المسبب والعرض كالا ثم فيه بعد وخصه بالتسمية عليه لانه مظنة للاثم حيث لم يقع الغرض من النكاح المندوب
اليه اولان الابات السابقة في هذه التوبة دللت على الاباحة بعده وان كان الطلاق الواقع بعده يحتاج الى امر اخر كاشتراط كونه
في ظنهم لم يقرها فيه ويجوز ان المعنى لا يتبعه عليكم من ايجاب مضر في هذه الحال كما برشدا لانه قوله بعد وقد فرضتم الآية وذلك لان
الطلاق قبل اخذها فقط ليس بهذه المثابة لا يجاب به مهر المثل في الموسسة خاصة ونصف المهر في المفروض لها خاصة ويمكن ان
يكون او بمعناها على ان المراد رفع الجناح على سبيل منع الخلو وظهور بعضهم كونها بمعنى الاو في رواية الى الصبح الكافي عن
ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ظاهرا نصف مهرها وان لم يكن ستمها مهر فإتباع بالمعروف على الموسع
وعلى المتقدره وليس لها عدة تزويج من شاءت من ساعته او في الآية دلالة على صحة العقد مع اخلاص من المهر وهو الذي عرف
الشرع بقبوض البضع وهو جمع عليه بين الاصحاح الثالث المتعة والامتناع بمعنى التمتع والجملة معطوفة على الجزاء اي اطلقتموه
في هذه الحال فخطوهن من مالكم ما يمتتن به جبرا لا يحاش الطلاق والانكهار الحاصل من منه والموسع الفتي والمقر الفقير
القليل المال من القنار وهو البناء او ما ميرا الدرع او دخان الشم على النار ستمي بذلك المشاهدة في الفكة ولتعتبر احواله
فكان عليه خيار ادوى الشيخ عن جابر عن ابي عبد الله في قوله ثم فستوهن وسترهوهن سراجا جنيلا قال متوهن جلوهن
قادرتم عليه من معرف فانهن رجس بكابة وحياؤهم عظيم وشامة من عند الله فاق الله كرم يستحي ويحب اهل الحياءات
اكرمكم اشركم اكراما لجلالهم الرابعة الآية دلالة على ان المعبرة في المتعة حال الزيج عليه ذلك الاخبار فاما ما رواه الشيخ في الحسن عن
الحلق عن ابي عبد الله في رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها قال عليه نصف المهر ان كان فرض لها شيئا فان لم يكن فرض لها شيئا
فلم يمتها على نحو ما يمتتع به مثلها مثل النساء وعن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ثم ذكره ثم قال قوله صلى الله عليه وسلم ما يمتنع به مثلها
ظاهر الدلالة على انه ينظر في ذلك حالها في الشرف والفضة ومن ثم قيل ان الاعتبار بها معا والظاهر مثلها على الاستحسان
الظاهر منها انقسام حاله الى اربعين البسار والاعتناء والاصحاب فتمتوها الى ثلثة نفي الى الواقع عرفا وعنوانا لكل مرتبة اشياء
فالعتق بالادابة والعبودية والامة والثوب المرفع والذرة ونحو ذلك والوسط والثوب الوسط والفقير الجاتم والذرة والخطوة
الزبيب ونحوها ما شاكل ذلك وليس في الروايات ما يدل على ذكر المتوسط سوى ما رواه ابن بابويه من رواية في التحقيق ليس في الآ

في بيان معنى النكاح
في قوله تزوج
من قوله تزوج

في بيان معنى النكاح
في قوله تزوج

في لزوم المهر النكح من ذلك

ما هنا في ذلك بل فيها ما يثبت عليه حيث بينا لاصل والاسفل قبل من خال الوسط التام في قوله متوهم من وجوه ثلاثة
 على تقدير الامتناع على الطلاق نظر الى ما بدأ الله به وادان الواو قد قيد الترتيب كما اشترط البنية في اول الكتاب والاية المذكورة لانتفاء
 هذه الاية لجواز ان المعنى متوهم ان اردتم طلاقهن وبذلك على ذلك اية ما رواه عن ابي حمزة عن ابي جعفر قال سألته عن
 الرجل يطلق امرأته قبل ان يدخل بها قال يمتنعها قبل ان يطلقها فان الله سمع قال ومتوهم من على الموسع قدره وعلى التقير
 قدره وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر وذكر مثله وبممكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو شعبة المطلقة قبل الدخول المعقود
 بينهما ان يكون قبل الطلاق ومتمعة غيرها تكون بعد فعل هذا الاشارة بين اليتين ولا بين الاخبار وهو غير بعيد مما اشتهر
 ظاهر الامر في المتعة الوجوب وشرطها به قوله حقا وبذلك على ذلك اية ظاهر الامر الوارد في الاخبار المذكورة وغيرها وماذا
 في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع ان متعة المطلقة فريضة واليه ذهب الاصحاب واكثر
 العامة وخالف جماعة منهم ولم يثبت لهم على ذلك ما يستدعيه التام في ظاهر الطلاق واليتين والخيار يقتضي ان يمتنع
 بذلك وان زاد عن نصف مهر المثل وحلته اصحابنا واكثر العامة وممنع ابو حنيفة ما يجاوز النصف فيما سأل عن من سئلها
 لانها احسن حالا فادخلها المهر المثل فكذلك هنا وهو باطل والفرق واضح التام في مقتضى الطلاق والاصل
 اختصاص الحكم بالمطقة قبل المسبب والفرق هو حصلت البينة بينهما بضع او موت او لعان وغير ذلك من قبلها وقبلها وقبلها
 فلا مهر ولا متعة واليه ذهب اكثر اصحابنا وبذلك عليه صحة الحل في الية في الية الية وما رواه في الكافي عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله ع في رجل توفى قبل ان يدخل بها امرأته فقال ان كان فرضها مهر فلها النصف وهي تهره وان لم يكن فرضها
 مهر فلا مهر لها وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع وذكر نحوه وما رواه في تفسير العتبات عن اسامة عن حفص بن محمد بن
 جعفر قال قلت له سئلته عن رجل تزوج المرأة ولم يتم لها مهر قال لها المهرات وعليها العدة ولا مهر لها وقال اما تقر اما قال
 الله في كتابه وان طلقتموهن من قبل ان تمتوهن لاية وجه الدلالة ان المتعة لو كانت لازمة لما ترك بيانها وقوتها في طوبى
 بما يقع من قبله من طلاق وفتح او من قبلها دون ما كان من قبلها وما ذهبت به الى ثوبها الوماث وبقية ابن ابراهيم بن حمزة وهو
 في الجمع وجوبها في الجميع والاقوى ما ذهب اليه الاكثر ثم يستحق لكل مطلقة وان لم تكن مفوضة او كانت مفوضة لقوله تعالى وللطلاق
 مناع بالمعروف حقا على المتقين وبذلك على ذلك موثقة جماعة ورواية ابي بصير وحسن الحل في الواردات في تفسير هذه الية
 صريحة الدلالة على ذلك وان يمتنع ان يكون هذه المتعة بعد انقضائها العدة وحلته تحمل حسنة حفص بن الجعفي عن ابي عبد الله
 في الرجل يطلق امرأته ايمتها قال نعم اما يحب ان يكون من الحسنين اما يحب ان يكون من المتقين بل لو قيل بالوجوب فيها انكر الظاهر
 الامر الزواني وكون المراد بالاية الامر كما يشعر به قوله حقا على المتقين وبذلك قال الشافعي في احد قوله حيث وجب المتعة للسنة
 المفوضة العاشرة بظهر من طلاقها انه لو خلا العقد من المهر ثم فرضه بعد ذلك ثم طلقها قبل السنين انها داخل في المفروض لها
 الحادية عشر قبل ان يمتنعها ان لو طلقها بعد المهر وقبل الفرض فليس لها المتعة وقد دلت النصوص على ان لها مهر المثل وما تضمنته
 صحة الحل في من ان لها المتعة مع مهر المثل محمول على الاستحباب وكذا الحكم لو مات او ماتت في هذه الحال فان لها مهر المثل
 الثانية عشر قوله متاعا بالمعروف هو اسم مصدر كالوضوء من توضع فهو منصوب على المصدرية مؤكدا لمضمون ما تقدم
 وبالمعروف متعلق به والمراد به ما يلبق بحال الزوج وقوله حقا صفة متاعا او يكون منصوبا اليه على المصدرية مؤكدا لمضمون
 ما تقدم وقدره بالحسنين تفسيرها لهم ولا يمتنع هم المستغنون الذين يجوز جلب النفع لانفسهم بالمساعدة الى فعل الطاعة واجتناب
 المخاصية **الثالث** في السورة المذكورة وان طلقتموهن من قبل ان تمتوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم لان
 يعقون او يعقوا الذي يبيد عقده النكاح وان تعقوا فرب للتعقوى ولا نسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير الفرض بقدر المهر
 نقصيلا واجمالا فدخل فيه من تزوجها على كتاب الله وستة اشهر ثم اذ هو مفقود بجهنم تدرهم فنصف ما طلاق قبل الدخول
 ويدخل فيه ايضاً مفوضة المهر وهي ان يقع العقد بمهر احد الزوجين فلو طلقها قبل الدخول الزم من اليه الحكم بالحكم ويكون لها نصف
 ذلك عملا بالاية وحلته فتوى الاصحاب ولو مات الحاكم قبل الدخول فلا مهر لها ولكن لها المتعة وحلته دلت صحة محمد بن مسلم على
 ما في الكافي والفتية عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكم فاته وانما قبل ان يدخل بها قال لها المتعة والى

نصف الفريضة
 في المهر
 في المهر
 في المهر

في المهر
 في المهر
 في المهر

في نكاح المهر والمهر

في نكاح المهر والمهر

ولا مهرها فالت فان طلقتها وقد تزوجها على حكمها لم يحاوجها بحكمها عليه اكثر من وزن خمسة
 درهم فضة مهور نشاء النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا ائني اكثر الاصحاب وقال بعضهم لها مهر المثل وقال اخر لا مهر ولا متعة والصحيح الاقل
 وقد يعنى من طلاق هذه الرواية ثبوت المتعة بموت احدهما وان كان البتت منها المحكوم عليه وحده ويدل على ذلك ايضاً ما رواه
 ابن ابويثرة في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع رجل تزوج امرأة بحكمها ثم ماتت قبل ان تحكم قال ليس لها
 صداق وهي نكحة والكتابان المراد ههنا ابي جعفر موسى الطالق لكن الاصحاب طاعون بانه لو مات المحكوم عليه وحده كان للحاكم
 الحكم وفيه اشكال وقد علم من ذلك ان المطلقة قبل المهر بعد الفرض لها نصف المهر وان المطلقة بعد المهر بدون الفرض لها مهر المثل
 كما تقدم فان المطلقة بعد المهر والفرض تحق جميع المهر وكذا لو ماتت او ماتت ويدل على ذلك مع مفهوم هذه الاية الالهات التي تشر
 اليها والروايات المستفيضة والاجماع وبهنا مسائل **الاولى** ان المرأة المهر بالعقد وان لم يستقر قبل الدخول لا تعوض الصبح
 وهو يملكه بالعقد فتملك هي العوض بدليل عليه عموم قوله ثم انما النشأ صدقاً من غلة وآتوهن جودهن وقوله لا يحل
 لكم ان تأخذوا مما استموهن شيئاً فانه شامل لما قبل الدخول لا ما خرج بدليل وبدليل عليه ايضاً ان لها ان تمنع من الدخول بها حتى
 يقبض المهر ومقتضى ذلك انها تملكه والروايات التالية على ان المتوفى عنها زوجها قبل الدخول تحق جميع المهر كما سذكر شطرا
 منها انشاء الله ثم ومارواه في الكافي في الصحيح عن ابن بكير عن عبيد بن ذرارة قال قلت لابي عبد الله ع رجل تزوج امرأة على ما
 شاء ثم ساق اليها النعم ثم طلقتها قبل ان يدخل بها وقد ولدت النعم قال ان كانت النعم حملت عنده رجع بنصفها ونصف ولدها
 وان لم يكن الحمل عنده رجع بنصفها ولم يرجع من الاولاد بشئ وقد ذكر الكشي ان ابن بكير ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما تصح عنه
 ووجه الدلالة ان ملك التمايع للملك الاصل الى هذا القول ذهب اكثر الاصحاب وذهب ابن الجيني الى ان الذي يوجب العقد هو
 المسمى خاصة وبوجوب النصف الاخر الوقوع وما ظم مقامه كآقلناه عنه وبسند له بالروايات التالية انه لا يوجب المهر الا لو
 ومارواه ابن ابويثرة في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل تزوج امرأة على بيتان له مرفوف وله غلة كثيرة
 ثم مكث سنين لم يدخل بها ثم طلقتها قال ينظر الى ما صار اليه من غلة البستان من يوم تزوجها فيعطىها نصفه ويعطىها نصف البستان
 الا ان شعوف قبل منه وبصلحها على شئ رضى به منه فانه اقرب للفقوى ويمكن ان يجاب عن الروايات الاولى بالحمل على ارادة
 الاستفراغ وعن هذه الروايات ان اعطاهما نصف الغلة لا ياتي ملكها المهر باجماع بالعقد كذا يجب ولا يخفى ما فيه ولا يخفى انها
 ولا يبعد ان يقال بالفرض بين التمايع الحاصل بقبضها المهر قبله وانه على الاول يكون باجمعه لها وان طلقتها قبل الدخول لانه
 تمام حصل له ملكها كالتماء الحاصل في مدة الحيا اذا خضع البيع بخلاف التمايع الحاصل قبله فانه ينصف بينهما وان كانت ملكة
 الاصل بالعقد وبدل للبعث بين الروايتين وعلى ذلك بنى قول الشيخ في من انه لا يجوز لها التصرف في المهر قبل القبض فالفعل
 بالمشهور اقوى لتأييد الرواية الاولى ونحوها بظاهر الكتاب والاشارة بين الاصحاب **الثانية** ردة الزوج قبل الدخول فتد
 صرح جماعة من الاصحاب بانه يستقر جميع المهر بالعقد فيجب الحكم باستمراره الى ان يعلم السقط **الثالثة** موت الزوج قبله
 فان مقتضى اطلاق الايات ايضاً يقتضيه والتقصيف انما يكون بالخلاق وبدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد
 الله ع انه قال في المتوفى عنها زوجها ان لم يدخل بها ان كان فرض لها مهر فله مهرها الذي فرض ولها الميراث وعندها
 اربعة اشهر وعشرة ايام التي دخل بها وان لم يكن فرض لها مهر فلا مهر لها وعليها العدة ولها الميراث وفي الصحيح عن منصور
 بن عازم قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يدخل بها قال لها صداقها كاملا وتريه وتشتد
 اربعة اشهر وعشرة ايام ومارواه العياشي في تفسيره عن منصور بن عازم قال قلت لابي عبد الله ع رجل تزوج امرأة وموت لها صداق ثم ماتت
 ولم يدخل بها قال لها المهر كاملا ولها الميراث قلت فانهم ردوا عنك ان لها نصف المهر قال لا يحفظون حتى انما ذلك المطلقة وفي
 روايات اخرى متعددة والى ذلك ذهب اكثر الاصحاب كالشيخ في النهاية وابن البراج وابن مزة وابن ادريس وكثير من العامة وفي
 مقابل ذلك اخبار كثيرة وفيها صحيح السند انه على التقصيف بذلك وبها ائني في المقنع وهو الظاهر من الكافي في حيث نقل
 الاخبار والدلالة على ذلك واقصر عليها ودرجها جماعة من المناخرين وبه قال جماعة من العامة والآخر من كافيته من جهة الكثرة
 واحسان السند والموافقة للعامة وعندها **الآن** الترجيح للاخبار التالية على المذهب الاول من حيث الموافقة لظاهر القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون
المعنى ما اذا جلا
ما في ما هو ما جلا
مما جلا اذ كان انجمله
ما جلا فدخل بها برضا
منها يكون الدخول
مستويا للرجل دون
المرء لاجل ذلك
الرضا بمنزلة
الابراء
منه

من صداقها

أي الزوجين

من صداقها قليل ولا كثير فهذه الرواية صريحة في عدم الهدم وإن العول قول الزوج كما يدل عليه تكليفه باليمين وحمله
 بقض الاصل على التقية لضمها هدم العاجل خاصة وعند العامة أن العاجل يقدم على الدخول فاما ما رواه الشيخ
 الصحيح عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر في رجل تزوج امرأة ودخل بها وتركها وأولدها ثم مات عنها فادعت شيئا
 من صداقها على ورثة الزوج فجاءت تطلبه منهم وتطلب الميراث فقال أما الميراث فلها إن تطلبه وأما الصداق فأنك لا تطلبه
 من الزوج قبل أن تدخل عليه فهو الذي حل للزوج به فزجها قليلا كان أو كثيرا إذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء
 لها بعد ذلك وعن الفضيل بن عمر قال دخلت على أبي عبد الله فقلت لما جئت من مهر المرأة الذي لا يجوز للبؤ من أن يجوز
 قال فقال السنة المحقة خمسة درهم فمن زاد على ذلك رد ذلك السنة ولا شيء عليه أكثر من الخمسة درهم فان خطاها من المهر
 درهم درهم أو أكثر من ذلك ثم دخل بها فلا شيء عليه قال قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء لها إنما كان شرطها
 خمسة درهم طمأن دخل بها قبل أن يستوفى صداقها هدم الصداق ولا شيء لها إنما لما أخذت من قبل أن يدخل بها فإذا
 طليت بعد ذلك في حيوة منها وبعد موته فلا شيء لها فهاتان الروايتان دالتان على أن الدخول بهذه ما بقي وإن الصداق
 هو الذي أخذته قبل الدخول سواء كانت ممن فرض لها الصداق أو لا وحملها الأكثر على مفوضة البضع فحكموا بأن المدعى
 أن لا هو المهر والبلقي بنقط بالدخول بل ادعى ابن دزيرج الإجماع عليه قال المغيرة لا ينبغي أن يرضى به مهر ما مكنته
 نفسها حتى يستوفى بتمامه أو وافقه على ذلك ويجعل ديناً عليه في ذمته ونحوه قال ابن أبونيه فمن لا يحضر العفة ولا
 يبعدان يستدل على هذا التأويل بما رواه في آخر كتاب الاحتجاج فيما خرج عن صاحب الزمان من جواب المسائل التي سئله
 عنها محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي فيما كتب إليه ومثل فقال قد اختلف أصحابنا في مهر المرأة فقال بعضهم إذا دخل بها سقط
 ولا شيء لها وقال بعضهم هو لازم في الدنيا والآخرة فكيف ذلك وما الذي يجبه فيه فاجاب أن كان حمله في المهر كتاب من هو
 لازم في الدنيا والآخرة وإن لم يكن حمله كتاب فيه ذكر الصداق بسقط إذا دخل بها وإن لم يكن حمله كتاب إذا دخل بها سقط
 الصداق لأن الظاهر من قوله في المهر كتاب من الخ أن المراد مفروض قد تراضيا على ما جيله وبالحمله هذا المذهب هو المشهور بين
 سبها المتقدمين لأنهم يظهرون كثير منهم أن هذا الحكم غير مختص بمفوضة البضع بل شامل لغيرها من وإن المفروض جاز لا يقتضيه
 فسقط الباقي بالدخول لا إذا حصل التراضي بينهما بجعله ديناً فانه لا يسقط بالدخول وإن قدم منه شيئاً ولا يبعد أن يكون
 هذا الحكم مبنياً على ما كان متعارفاً عندهم من تقديم المهر باجماع المرأة كانت تمتنع من تمكن الزوج من الاستمتاع بها
 حتى يقبضه فإذا قبضت البعض ورضيت به كان ذلك من قبيل إبراء ما بقي منه فيكون المقضي للسقوط هو الدخول مع تعاد
 التقدير معاقلي هذا الواضع هي بعد الدخول أو ورثتها شيئاً من ذلك فلا تتم دعواها لأنها تدعى خلاف الظاهر محتاج إلى
 البينة فلم يبق بعارف تقديمه كلاً أو بعضاً كما في زماننا هذا لم يكن الحكم كذلك لوجود مقتضى ثبوت المهر وحده وظهور ما يقتضيه
 خلافه فتكون البينة عليه وهذا المعنى قريب من هذه الأخبار وكلها ووافق الأصول وبه يحصل الجمع بينها وبين الأخبار
 المتقدمة **مسألة** العوازم من الإزهار والهيئة فإن كان متعلقاً بما في الذمة كان يكون المهر ديناً فهو إزاء وإن كان عيناً
 فهيئة وقد تطلق الهيئة على ما في الذمة وطلته تحمل رواية في ذلك قال سئل أبا عبد الله عن رجل يكون لامرأة عليه الدين
 فبهره منه في مهرها قال بل بغيره لم يجوزها له ولا يجب ذلك من مهرها إن كانت تركت شيئاً عن سماعه عن أبي عبد الله قال
 سألت عن الرجل يكون لامرأة عليه صداق أو بعضه فبهره منه في مهرها قال لا ولكن إن ذهب له جاز ما ذهب منه من مهرها أو
 حاصل المعنى هو أن يكون النقي متوجهاً إلى كون ذلك من الأصل أمّا من الثالث فما يرد الذي يبره العقد هو الألب والرجل
 هو عي البهر الذي يتركه المرأة ونولي أمرها يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله
 أنه قال متى طلقها قبل الدخول بها أن يقع عن بعض الصداق وبأخذ بعضاً وليس له أن يبيع ذلك كله وذلك قوله ثم الآن
 به وإن يقع الذي يبره العقد لا يقع سبب الألب والذي يتركه المرأة ونولي أمرها من أخ أو امرأة أو غيرها وفي الكافي
 في الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله قال هو الألب والآخر الرجل يوصى به والرجل يجوز أمره في مال المرأة يبيع لها ويشتري
 فإذا عفا فقد جاز وفي الصحيح عن أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن جماعة عن أبي عبد الله قال مشى ونحوه رواه العباسي في تفسيره

في المهر ما يتركه المرأة ونولي أمرها

في الوفاء للمهر والنكاح

عن ابي بصير عنه و زاد فيه قلت اذ بان قال لا اجز ما يصنع قال ليس لها ذلك انما هي في ما لها ولا تجز هذا وعن اسحق بن عمار
قال سألت جعفر بن محمد عنهما التام عن قول الله الا ان يعفون قال المرأة تعفو عن نصف الصداق ويعفو الذي بينه عقد النكاح
قال ابوها اذا عفا حازله واخوها اذا كان يقيم بها وهو التام عليها فهو بغيره لا بزوجها ولا كان الا ان لا يقيم بها ولا يقيم
عليها لم يجز عليها امره وعن رفاعه عن ابي عبد الله قال الذي بينه عقد النكاح هو الولي الذي انكح ما عفا عنده بعضا
وليس له ان يبيع كله ويجز رواية رفاعه روى في غير ما يحضره الفقيه من سائر افعالهم من هذه الاخبار ان من بيده عقد النكاح هو
الولي الاجباري اعني الاب ويدخل فيه الجد له لشمول لفظ الاب له ومن يثوب من ابه والذي وصى اليه الاب بالنسبة الى الصغيرة
واما الكبيرة فيجوز ذلك لمن يولية امرها صوماء او خصوصاً وان لا يجوز العفو عن الكل بل عن البعض ولا يبعد القول بجواز العفو عن
الكل اذا توقف الطلاق على ذلك وكان فيه صلاحها او كان ذلك هو الاصل لسانها هذا وقال جمع من العامة بان المراد به الرجوع
لانما للمالك لعقده وحله فقل هذا يكون الطلاق قبل الدخول فغير الرجوع به من دفعه كلاً وبين شطيره فلا يكون الطلاق مشطراً
في نفسه وقد يوجد في بعض روايات الاصحاب ما يدل على ذلك ابق على ما نقله في مجمع البيان فيكون محمولاً على المقتضى قوله وان
افترج الخ الظاهر ان الخطاب للزوج لانه بعد ان دل على فطير المهر بالطلاق بين ان للزوج النصف الا ان يعفو هي اربع ففوز
وحش كان ذلك بمنزلة قوله والنصف الاخر لكم قال وان تعفوا اليها الا الزوج اقرب للتقوى وانما كان اقرب لان في جواز النكاح
الحاصل لها بعده ولان فيه ترك المعاصي اللادفة غالباً لاستقصاء الحق وقيل هو خطاب للزوج والمرأة الا انه غلب الذكور في
لعل في صحته ابي بصير السابقة اشعار بذلك فافهم وفي الكافي عن ابي جعفر قيل وقد حلف لغيره بغيره لم يضربه لم يضربه
فقال ليس الله يقول وان تعفوا اقرب للتقوى قوله ولا تنسوا الفضل في هج المبادعة باقى على الناس زمان عضو بعض المور
فيه على ما في يدي ولم يوتر بذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الآية ويحوز ذلك روى ابن ابوشيرة في عيون الاخبار في باب ما جاء عن ابي
من الاخبار والمجوعة ولعل في هذه لشارة الى استحباب العفو عن كان محتاجاً من الزوجين فان كان لم يقبضها المهر يستحب لها العفو
اذا كان هو عاجزاً وان كان قد قبضها المهر كذا وكانت عابرة يستحب له العفو عما يستحقه منها **الرابعة** في سورة النساء
الرجال قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم فاحصا بما اوتوا من كتاب الله ولما انفقوا
واللاذي كفون ثم اورد في الاصل ما في الاصل من اموالهم فاحصا بما اوتوا من كتاب الله ولما انفقوا من اموالهم فاحصا بما اوتوا من كتاب الله
كثيراً تمت لاية ثلث امور **الاول** كون الرجال قوامين على النساء بالتدبير والسياسة والسياسة كما يستلزم الولاية على الرعية
وعليه ما من احد هما موهبي وهو المشار اليه بقوله بما فضل الله والثاني كسبي وهو المشار اليه بقوله وبما انفقوا فالسنة
فيها روى في عيون الاخبار عن ابن سنان عن الرضا في علة اعطاء المرأة نصف ما يعطى الرجل من الميراث قال لان المرأة
اذا تزوجت اخذت والرجل يعطى فلذلك وفر على الرجال وقاله ابيهم ان المرأة في عيال الرجل احتاجت وعليه ان يعولها
وطيئ نفقتها وليس على المرأة ان تقول الرجل ولا تؤخذ بنفقة اذا احتاج فوفر على الرجل وذلك قول الله عز وجل الرجال
قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض وبما انفقوا وروى في العلل عن معاوية بن نجار عن الحسن بن عبد الله عن
ابائه عن حمزة بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال جاء نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن مسائل كان فيها سأل ان
قال له ما فضل الرجال على النساء فقال النبي صلى الله عليه وسلم كفضل السماء على الارض وكفضل الماء على الارض فالماء يحيى الارض والرجل
يحيى النساء ولو لا الرجال ما خلق الله النساء يقول الله الرجال قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض وبما انفقوا
من اموالهم قال اليهودي لاني لا ارى شيئاً كان كذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله عز وجل ادم من طين ومن فضله وبقيته خلقت حواء واول
من اطاع النساء ادم ثم نزل الله عز وجل من الجنة وقد بين فضل الرجال على النساء في الدنيا الا ترى الى النساء كيف يحضر
ولا يمكن من العباد من العذرة والرجال لا يصيبهم شيء من الطم فظهر من ذلك ان ضمن بعضهم راجع الى النساء والرجال
وعبراً بلذكر بقلبي ان التقصيل جهات متعددة كالقوة والعلم وحسن التدبير والراى ومن ثم كان فيهم الانبياء
الاوصياء وخمسمائة كوجوب الجهاد واعطاء المهر والعقد بهم في الصلوة والاذان الى غير ذلك **الثاني**
لما ذكر ان الرجال استلزم ودل بطريق الالتزام على انه يجب عليهم الاطاعة على وفو الدستور المنقول عن صاحب الشرح

في الوفاء للمهر والنكاح

في الوفاء للمهر والنكاح

في الوفاء للمهر والنكاح

عن أبي جعفر
عن أبي بصير
عن أبي حمزة

الان ذوات الصلاح منهم هن القانتات اي المطيعات للارواح فيما فرض الله عليهن الحافظات للغيباي يحفظن ما يحفظه
عند غيبة الارواح من الثمن والمال والفرج والاسرار التي يربونها وبين الزوج روى عن الصادق ع قال قال النبي ص ما استحي
امرؤ مسلم بعد الاسلام افضل من زوجة شتره اذا نظر اليها وتطيعه اذا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله ووضوئها
وفي الصحيح عن الرضا ع ما اذا عبد فائدة خير من زوجة صالحة اذا رها ستره واذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله وعن النبي
خير النساء امرأة ان نظرت اليها سرتك وان امرتها اطاعتك وان غبت عنها حفظتك في نفسها وماله ثم تلا الآية ونحو ذلك
من الاخبار وقوله بما حفظ الله قرا ابو جعفر بالنصب آباء السبيته وما موصولة ولفظ الجلالة منصوب على المفعولية على
حذف المضان وتقديره بالامر الذي يحفظ حق الله ودينه وامانته وهو التقف والتقف على العيال وقراءه غير بالزوج
فما صدقته والباء سببية اي يحفظ الله لمن حيث اوصى به من الارواح في المهرهن واجراء التقف عليهن ونحو ذلك من
الحقوق الواجبة على الارواح لمن ويحتمل ان يكون المراد بالغيب ما غاب من امر الاخوة من الجزاء والباء للاستعانة والمقا
وقاصل المعنى انهن حافظات للعهدة الذي اخذه الله عليهن من الطاعة واجتناب المعصية للارواح طلبا للجزاء الذي رتب الله
على ذلك وذلك بتوفيق الله ثم وهديته روى عن ابي جعفر ع قال جاءت امرأة الى رسول الله ص فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على
المرأة فقال ان تطيعه ولا تعصيه ولا تصدق من بيتها الا باذنه ولا تصوم تطوعا الا باذنه ولا تمتنع نفسها وان كانت على ظهر
قتل ولا تخرج من بيتها الا باذنه وان خرجت بغير اذنه لعنتها ملكة السماء وملكته الارض وملكته النضب وملكته الرحمة حتى
ترجع الى بيتها الى ان قالت من اعظم الناس حقاً على المرأة قال زوجها فقالت فما لي عليه من الحق مثل ما له علي فقال لا لا من كل
مائة واحدة قال فقالت والذي بئس الحق نبياً لا يملك رقبتي رجل ابداً **الثالث** بيان حال غير المطيعات من الزوجات و
هي التي اشار اليها بقوله تخافون نشوزهن ان الظان المراد بخوف النشوز الظن بالحاصل عند ظهور اسبابه واماراته وقبل المعز
تعلون نشوزهن والحمل على ما يثمل العلم والظن اظهر وأما النشوز فاصلة الارتفاع واستعمل لغة وشرا في مترفع الزوجة
على الزوج والخروج عن طاعة وعصيانها له قال في القاموس النشز المكان المرتفع ثم قال والمرأة تنشز فنشوزا استصعبت
على زوجها وبعضه وتبعلها ضربها وجفاها ومقتضى ذلك طلاقة على ارتفاع احد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له و
يكون النشوز تحقيق من الزوج والزوجة كما صرح الاصحاب والقصد هنا بيان نشوز المرأة وأما الزوج فنيباً في اتم وتقدم في
باب الصلح ايضاً والمراد بالوعظ ان تذكرها الاخبار المرفوعة عن اهل البيت عليهم السلام المتقدمة لحقوق الزوج والنوازل المعقاة
المرتبة على الطاعة والمعصية والمراد بالهجر في المصنوع ان يحول اليها ظهري الفرائض ذكر المحقق في الشرايع انه مروى في جميع النسخ
انه مروى عن ابي جعفر ع وآية ذهبنا بابويه وقيل هو ان ينزل فراسها ويبيت على فراش اخر اخوانه الشيخ وابن ادريس ع
المعنى اخرجوهن في بيوتهن التي يبيت فيها اي لا تبايوسهن وقيل هو كناية عن ترك الجماع وقيل معناه اكرهوهن على الجماع واربطوهن
من حجر البعير اذا شله بالحجار وأما الضرب فهو ضرب تاديب كما ضرب الصبيان على الذنب فيقتصر منه على ما يؤمل معه حصول
الغرض المطلوب مالم يكن شديداً مبزها ومدمياً وظاهراً لا يخلو ان لا يجوز كونه بحسب وخيره ونقل عن الشيخ انه يكون بمنزلة
ملفون ودرّة ولا يكون بسيطا ولا خشب في بعض الروايات انه يضربها بالسواد رواه في مجمع البيان عن ابي جعفر ع ولعله مبنية
على ما اذا كان يحصل الغرض بمثل ثم انه ثم ذكر هذه الامور الثلاثة متعاقبة الواو في معنى عملة لكون المراد العقوبة بينها او
الجمع والترتيب من الاختار الى الاقل ومن ثم اختلف العلماء في ذلك فظاهر من الجيدة اذ اذ الجمع لكنه جعلها مترتبة على حصول النشوز
بالفعل ولم يذكر الحكم عند ظهور اماراته وكأنه حمل الخوف على معنى العلم وابقى الواو المفيدة للجمع على ظاهرها وجعل الاكثر من
الثلة مترتبة بان لا ينتقل من الاقل الى الاقل الا اذا لم ينجح وصبر وترتب الوعظ على مجرد ظهور امارات المعصية وبظهر من كلامهم
انه اذا لم يعد الوعظ يكون النشوز متحققاً بالفعل ويظهر من الشرايع والقواعد ترتيب الوعظ والحجر على الامارات والضرب على
تحققه بالفعل وجعل العلامة في ارشاده الامور الثلاثة مترتبة على النشوز بالفعل مع كونها في نفسها مترتبة وفي الخبر وجعل الوعظ
مرتبة على الامارات ومع تحققه قبل الاضرار ينتقل الى الحجر فان لم ينجح واصرت انتقل الى الضرب فيكون معنى الآية واللافتة
نشوزهن فمفهومهن فان نشزن فاجره هن في المضاجع فان اضرن فاصرن بوهن والظان ان الامر هنا للاباحة كما قيل ولا يجد

في لوائح من النفقة

في لوائح من النفقة

كونه للاستحياء لانه من المعروف والظاهر ان الزوج لا يفر من ما تلف بالضرب على الوجه المذكور لانه قصد التاديب على
اطعكم اي رجس الى الطاعة فلا تضره من بيتي لان التوبة قد حلت الذنب فلا يجوز اذنا بها انه كان حلتا كبيرا اي منزها
عن ان يظلم احدا او يفر بالظلم اوان المعنى انه لم يفر مع علوشانه وكبريائه فعوضه عنكم اذ رجتم فيه عليكم ان تكونوا كذلك
سما بالعتبة الى زوجاتكم اللاتي لكم علمتهن سلطان وهن اسراكم لانه لم يكلفن لاداءن الطاعة فلا تكلفوهن الا بطريق
لا يبعد ان يكون فائدة ذكر هذين الوصفين هنا لبيان انصاره من وقوة على ذلك ان هن ضعفن عنه **الحاشية** في السورة
المذكورة وان ختم شقان بينهما فابعدوا احكاما من اهلهم وحكاما من اهلها ان يريدوا احكاما بوقول الله بينهم ان الله عليه خير انقذت هذه
الاية في باب الصلح وذكرها هنا في الجملة واحلنا الكلام في بقية الفروع والاحكام الى كتب اصحاب **السارسة** في السورة
المذكورة وان امرأة خافت من بعلها خشوا او عراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فاخضرت الانفس الشخ
وان تحسنوا وتنقوا فان الله كان بما تعملون خبير هذه الاية تضمنت بيان شؤرا الزوج وقد تقدم شرح ذلك في باب الصلح ايضا
قوله واخضرت الانفس الشخ بالحركات الثلاث للشين والقراءة بالضم لا غير افرط في الحرص على الشخ ويكون بالمال وبغيره من الغر
يقال هو شخ بموتك اي جريص على دماها ولا يوق في ذلك بحيل والجل يكون بالمال خاصة كذا قيل وقال بعضهم ان اجل هو ان
يجل بالمال والصلح بالمال وبالغير وتضمن على انه مفعولان والاول لانفس والمعنى ان النفوس جعلت على الشخ فحصى حاضرية
لا تغادر ابدا ووجه ذكر ذلك هنا هو انه لما مدح الصلح ودفع فيه وهو انما يكون غالبا بالعفو عن بعض الحقوق والامتناع
عنها وكان الشخ ما ناس من ذلك وهو من الصفات المدعومة كما قال ومن يوق شخ نفسه الاية ذكره ثم هنا من قبل الناهي عنه تأكيد
الحث على الصلح وزجرا عن متابعة هوى النفس ثم اشار سبحانه وتعالى الى رجحان الاحسان اليهن بقوله وان تحسنوا الاية اي انتم
على اذ واجكم واجرت النفقة عليهن وصبرتم على مقاومة هوى النفس وميلها الى غيرهن فان الله كان بما تعملون من الاحسان
خبر علما بما زكم بكامل جزائه وافر عطاءه **السابعة** في السورة المذكورة ولان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو
حوصتم فلا تميلوا كل الميل فتدروها كالمعلقة وان تضلوا وتنقوا فان الله كان عفورا رحاما بين سبحانه وتعالى ان من حجاب
الواحدة منهن فمراعاة العدل بينهما والتساوي بالهبة والمودة والميل القلبي والنظر ونحو ذلك من الامور اللازمة لا يجاز
العدل الحقيقي من قبل المستمع غالبا ولو بديل في تحصيله الجهد لان مقتضى الطبيعة وذايتها وما جعلت عليه لا يستعبر فلا يكلف
الله تكم به العباد لعدم كونه في وضع المكلف ثم ما كان منه مقدورا محب مراعاة اذ لا يقطر اليسور بالمسور كما اشار الى بقوله
فلا تميلوا كل الميل ومن ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم بين ازاوجه يقول اللهم هذه فتنة فيما املك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا يملك
وروي في الكافي في الحسن ان ابن ابي العروجه سأل هشام بن الحكم فقال ليس الله حكما فقال بل هو احكم الحاكمين فاجاب
عن قوله عز وجل فانكم اما طاب لكم من النساء منى ثلث وراجع فان ختم الاعتدلو او واحدة اليس هذا فرض قال بل قال
فاخبرني عن قول الله عز وجل ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل اي حكيم يتكلم هذا فلم يكن عند
جوابه رجل الى المدينة الى ابي عبد الله وسئل عن ذلك واجابه بان قوله فان ختم الاعتدلو اي في النفقة وقوله لن
تستطيعوا ان تعدلوا اي في المودة وفي نفسه البتة سأل عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله في ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين
النساء ولو حرصتم قال في المودة فهذه الاخبار تدل على ان الذي لا يستطيعون العدل فيه هو المودة وقال في جمع البيان و
قبل معناه لن تعدلوا ان تعدلوا بالتسوية بين النساء في كل الامور من جميع الوجوه من الثقة والكسوة والفضيلة والسكن
والصحة والبر والبشر وغير ذلك والراد بان ذلك لا يخفى عليكم بل يشغل ويشتت ليلكم الى بعض من فلا تميلوا كل الميل اي لا
تعدلوا با هو انكم عنكم تملكو اجمية منهن كل العدل حتى يهلككم ذلك على ان تجردوا على صوابها في تزلزلا او الواجب من جلتكم
من حق العتمة والثقة والعشرة بالمعروف قد دروها كالمعلقة اي تدروا التي لا يمتثلون بها كالتى هي ذات زوج ولا ايم
عن ابن عباس رجلا هذا والحسن قداده وخبرهم وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان
له امرتان يميل مع احدهما جاء يوم العتمة واحد شقة ما بل وقوله وان تضلوا اي في العتمة بين الزوجات والتسوية بينهما
في الثقة والكسوة وغير ذلك وتنقوا في المستقبل عن المعادة الى الميل الذي هيتم عنه فان الله كان عفورا ماسلفا من

في لوائح من النفقة

الحمد لله الذي جعل القرآن
الكتاب العظيم

Handwritten signature in Arabic script, likely belonging to a member of the family, possibly a descendant of the Sultan.

في لزوم الرجوع بالنفقة عن غير ذلك

عن سعد بن أبي خلف قال سألت أبا الحسن ع من شيء من الطلاق فقال إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فقد بان منه
ساعة طلقها وملك نفسه ولا سبيل له عليها وقتل جثثاً شاءت لا نفقة لها قال قلت ليس الله عز وجل قال ولا تخرجوهن
من بيوتهن قال فقال إنما عني بذلك الذي يطلق نطقاً فذلك الذي لا يخرج ولا يخرج حتى يطلق النطق الثالثة فإذا طلق
الثالثة فقد بان منه ولا نفقة لها والمرأة التي يطلقها الرجل تطليقة ثم يدعيها حتى يخلو أجلها فهذه تعد في منزل زوجها
ولها النفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها وفي الموقوف عن ردة عن أبي جعفر ع قال المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها
هي التي لزوجها عليها رجعة وأخبار الواردة بهذا المعنى مستغضة جداً والله ذهب أصحابنا كلهم وأما العامة فوافقناهم
وذهبوا بخيفة أن للبائن النفقة والسكنى وذهب الشافعي إلى أن لها السكنى لا غير جلاء بالطلاق لاية والجواب أنها تخصت
بالسنة المنقولة من طريق العامة والخاصة وإجماع الإمامية **الشيخ** اسلوباً لا يدعيه حتى أن يكون المراد بقوله كذا
حل المطلقات بالطلاق الرجعي أي يجب استمرار الاتفاق بينهما والسكنى إلى وضع الحمل وذلك لتخصيص لزوم الاتفاق بأوقات
العدة لا غير وضع الحمل منها كما قال وأولاً لا حالاً جلهن أن بعض جلهن لكن الأصحاب جعلوا الحكم في لزوم النفقة للحمل
الحمل مطلقاً سواء كانت مطلقة بآية أو رجعت استدلوا بهذه الآية وكأنه مبني على طريق الاستخدام بالمعنى الآخر وهو أن أراد
بضمير لا تخرجوهن واستكنوهن الرجعات وقوله كن مطلقاً المطلقة ويدل على هذا الحكم حصة محمد بن قيس عن أبي جعفر ع قال
الحامل أجلها أن تضع حملها وعليه نفقتها بالمعروف وحسنه الطبع عن أبي عبد الله ع قال الحامل المطلقة بنفق عليها حتى تضع
حملها وأخبار الواردة بذلك مستغضة **الشيخ** يظهر منها إجماع أن النفقة للحامل لا للحمل وذلك لأن ضمير عليهن يرجع
إلى المطلقات الحوامل والطلاق الأمر بوجوب الاتفاق عليها يقتضي أن يكون النفقة لها وإن كان للحمل دخل في الجملة وقيل
للحمل وتظهر فائدة القولين في مواضع كما إذا ردت بعد الطلاق فإنها تسقط على الأول دون الثاني وكذا لو طلق النفقة
بعد أن قبضتها بلا عقد ونفريط وكما إذا مضت مدة لم ينفق عليها فإنها يجب بقضائها على الأول دون الثاني لأن نفقة
الأقارب لا تقتضي إلا غير ذلك من الفروع وفي حكمها المتوفى عنها زوجها وتكون نفقتها من نصيب الحمل على ما دل عليه بعض
الأخبار وبه قال جماعة من الأصحاب وقيل لا نفقة لها دلالة كثيرة من الأخبار على ذلك **الشيخ** يعرط الطلاق الآية يقتضي أنه
لا فرق في الرجعة بين كونها مسلمة أو ذميمة أو حرة أو أمه وكذا يدل على هذا الحكم الطلاق والزواجات وبما في الأخبار لكن مبني
في الأمان يسلمها مولاهما إلى الزوج لينادوها راحتي يحصل التمكن التام والأفلا تجب النفقة عليه ولا يجب على المولى أن يسلمها إلا إذا
لبسها راحته بل لا يستغنى عنها راحته بل وسطر من الليل كما جرت به العادة **الشيخ** قوله فإن أرضعكم لكم الخ يدل على أنه
لزم الرضاع عليها بل إنما هو على الزوج ويشعر بأنها لو أريدت رضة باجوة فهي ولي ويجب عطاؤها الاجرة إذا طلبت بها
على ما برضى به غيرها أو حصل هناك من نزع بالارضاع فإنه لا يجب على الزوج دفع الرضيع إليها كما أشار إليه بقوله تعالى
وإن كان الأفضل له ذلك ولا يعبدان يكون في قوله وأمرنا ببنكم بالمعروف دلالة على هذا الحكم لأن المعنى لا أمر ببنكم
بعضاً أو يعقل أمره بالذي هو معروف أي الحمل في أرضاع الولدان يعطيها الاجرة إذا رضعت بها وتبرعت وقد دللت
الزواجات السابقتان على ذلك ويدل عليه أيضاً ما رواه في الكافي عن الفضل أبي العباس قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل
أحق بولده أم المرأة فقال لا بل الرجل قال فإن قالت المرأة لزوجها الذي طلقها أنا أرضع ابنه مثل ما تجده من رضعه فهو
أحق به وفي رواية داود بن الحصين قال وجد الأب من رضعه أربعة دراهم وقال الأم لا أرضعه إلا خمسة دراهم فإن كان
بن رضعه منها إلا أن ذلك خير له وأرق به بترك مع أمه والظاهر لا فرق في عدم وجوب عليها بين الباء وغيره وهذا الحكم
المشهور بين الأصحاب وقال العلامة في عدم وجوب أرضاع الباء لانه لا يعيش الولد بدونه وضعفه ظاهر لاشهاد القوم
بخلافه وأما قوله والوالدان رضعوا ولادهن الآية فأنها تدل على وجوبه على الوالدة لأن الجملة الخبرية بمعنى الأمرها والأمر
حقيقة في الوجوب فيمكن أن يجاب بوجوه الأول كون الأمر للاستحباباً عاماً بين الأيتام فكيف واستعمال فيه شائع كثيراً يستحب
لمن أن يرضع ولادهن أما بتره أو يميلن يطمئن الأزواج من الاجرة الثاني أن يكون المراد بمدة الرضاع بمعنى تلبس
لها المطالبة باجوة ما زاد على حولين وأنه ليس للوالد نظامه قبل ذلك لأمع المصلحة والضرورة لما رواه الشيخ في الصحيح عن الجلو

في النكاح
قوله لا تضاروهن
قوله لا تضاروهن

في النكاح
قوله لا تضاروهن
قوله لا تضاروهن

في النكاح
قوله لا تضاروهن
قوله لا تضاروهن

عن أبي عبد الله م قال ليس للمرأة ان تأخذ في رضاع ولدها اكثر من جولين كاملين فان اراد الفصل قبل ذلك عن رضاعها فلهو
حسن وروى في الكافي وابن بابويه في الموثق عن سماعه بن مهران عن ابي عبد الله م قال الرضاع واحد وعشرون شهرا فما نقص
جوز على الصبي الثالث التزام الوجوب الا انه في بعض الاحوال كان لا توجد مرضعة سواها او يكون الاب مفقودا ولا مال للمطلأ ومع
وجوده وفقره وحل هذا يمكن حله على مطلق الرجحان الشامل للواجب خيره وميأ في الكلام في هذه الآية انتم السائلين
قوله لا تضاروهن الاضار بهن ان يفعل معها خلاف ما يناسب حالها في السكن والمأكل والمشرب والملبس نحو ذلك مما يتألف
ففي حصة الحلبي عن ابي عبد الله م قال لا يضار الرجل امرأته اذا طلقها فيضيق عليها حتى تنقل قبل ان تنقض عدتها فان الله قد غفر
ذلك فقال ولا تضاروهن لضيقوا عليهن وروى عنه ابو بصير نحو ذلك فهذا يدل على ان المعبرة في ذلك حال الرزقة المطلقة
فيلزم ان يكون غير المطلقة مكرما ان يكون غير المطلقة كذلك لانه انما وجب لها ذلك لكونها بحكم الرزقة فتكون الرزقة مكان
وبدل على ذلك بقية الاخبار المتقدمة حيث اطلق فيها الكسوة والنفقة فتصرف في معارفها وما به كفايتها من غير تحديد بحكم
الأمع عجزه عن ذلك فيقتصر ما يمكنه ولا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وهذا قول اكثر اصحابنا ذهب الشيخ في ذلك الى ان نفقة
الرزقة نفقة الرزقة مقدرة بمبدأي بطين وربع واستدل على ذلك باجماع الفرقة واخبارهم ورواه الكافي عن شهاب
بن عبد ربه قال قلت لابي عبد الله م ما حق المرأة على زوجها قال يسد جوفها ويستر عورتها ولا يبيعها ولا يزوجها فاذ فعل
ذلك فقد والله ادى حقها قلت فالدهر قال غيبا يوم ويوم قلت فالتم قال في كل ثلثة فليكون في الشهر عشر حررات لا اكثر من
ذلك والضبع في كل سنة شهر ويكسوها في كل سنة اربعة اشواب يؤين للثناء وتؤين للصيف ولا ينبغي ان يعقر بنته مر
ثلاثة اشياء ودهن الرأس والحل والزيت ويقوتها بالمدا في اقوت به نفسى وبعيالى وليقدر لكل انسان منه قوته فان شاء اكله
وان شاء وهبه وان شاء تصدق به ولا يكون فاكهة طامئا الا اطعم حياله منها ولا يدع ان يكون للعبد عندهم فضل في
الطعام ان شئتم من ذلك شئ فلا يشئ لهم في سائر الايام ولعل ذلك محمول على الاستحباب وعلى التمثيل لما اقتضاه ذلك التو
ونحو ذلك والاول هو الاظهر واغلم ان الظم من الادلة ان المعبرة في نفقة الرزقة في سكاها وما اكلمها وملبسها وسائر محت
البنة هو الامتاع لا التملك فللزوج تعيينه ويبيع اليه اذا فارها بموت ونحوه الامادع البها في صحبة اليوم من الماكل لذلك
اليوم فانها تملكه ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة قال سئلت ابا جعفر عن رجل سافر وترك عند امرأته نفقة
سنة اشهر ونحو من ذلك ثم مات بعد شهر واشين فقال برقة فضل ما عندها في الميراث وذهب بعضهم الى كون النفقة
تملك وهو ضعيف فرفع اذا تحقق زمان موت الرجل ولم يبلغها خبر موته لا بعد مضى مدة من الزمان فهل لها نفقة تلك المدة
احتمالان احدهما العدم لاطلاق الرقاية ولزوال موجبها وهو الرزقة وتؤيده ما سياتى من الغول باعتبار دها من جن الوفا
وتشبه الاحتمال الاخر ان الاحكام تنبى على الظاهر في هذه المدة وتثبت لها جميع الاحكام ولما فيه من الضرر وتؤيده ما
سبق من ان المشهور كون الاعتداد من جن بلوغ الحجة والاول احرأ السائلين قوله لنفق ذو سعة ظاهرا ان المراد الاشياء
بذلك الى بيان كيفية الاتفاق على الرزقة مطلقة كانت ولا كما دل عليه بعض ما سبق من الاخبار يدل ليعتد ان يكون الاشياء
فيها الى الاتفاق على انواع الثلثة وحاصل المعنى انه يجب ان بنفق نفقة مناسبة لحال الرزقة ونحوها من العودين كذا
اذا كان المنفق ذاسعة وقدره على ذلك ولا يقتصصر على الممكن وان تعدر عليه بالكلية سقط عنه وذكر الاصحاب انه
في هذه الحال يجب نفقة الولد على ابي الاب وان علم مرتبا ومع عدمهم او فقرهم فعلى الأم ثم على ابائها وتعمل في بعض الاجبا
دلالة على ذلك النوع الرابع في اشيء من نوايع النكاح وفيما يات في سورة النور قوله لا يضاروهن
يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك انهم ان الله جبرما يغضون تحضين الخطاب بالمؤمنين بل علم ما سبق واصل
الغض الغض والمراد ان يغضوا من نظرهم والحرم بلام الامر المفردة اي يغضوا وقبل لا جزء مشط مقدراى قلهم غصوا فان كان
تغل لم ذلك يغضوا وقبل لانه جوابا عن مقدارى قل غصوا يغضوا ومن يمكن ان تكون زائدة كما هو مذهبنا لا غصن وتكون
هي الدالة على ان ليس المراد بغض النظر وكفة مطلقا بل المراد الكف تحا حرم الله م وهي عن النظر اليه على لسان نبى صلى الله
عليه واله ويجوز كونها للتبويض اى ترك النظر الى بعض المصريات وحفظ الفرج من الزنا ومن ان ينظر اليه من غير علم ذلك

عبدالله

مجلس العلماء
بمكة المكرمة
العلماء
بمكة المكرمة

وَأَمَّا
كَانَ ذَلِكَ
مَوْجِبًا لِلْهَلَاكِ
لَا يَصْرِحُ مِنْهُ
الْكَيِّتُ
مِنْهُ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

في بيان قواعد النكاح

نظر بل الظاهر منها الدلالة على عدمه ثم قد يقال ان الشبهة قد يحتمل في معاملة الرجل ومعاملة غيره فيما جرت به العادة
فلو كان النظر الى ذلك محرما لاجلهم لزم المخرج المنع ثم قال وقال بعضهم انما ينظر الى ما يبذل ومن عند المهنة دون غيره اذ لا يخفى
اليدوق بعضهم انما ينظر الى جميع بدنه الا ما بين الشرة والركبة وليس كظن الرجل الى المرأة لان بدنها عورة في نفسه لذلك
يجب ستره في الصلوة ولا ينظر اليها الا بالاحتجاب كالنساء ولا يخفى انه خلاف ظاهر اطلاق الآية وليس في الصحيح
ما يدل على الجواز ثم انتم اعقب ذلك بحريم ابداء الزينة وهي ما بين من المحلى وغيره كالقمر والقلادة الخاتم والواضع
والسوار والخمائل والفتحة والقياب والكحل والخضاب ونحو ذلك مما يتعارف به كل اذن وفي كل قطر فيحمل ان يراد موضع
هذه الاشياء المذكورة على طريق مجاز الحديث الشايع في الكلام الفصيح وذلك لانه لا وجه لحرمة النظر الى المحلى بنفسه ولا
اذا لم يستلزم النظر الى مواضعها وعلى هذا يدل بطريق دلالة التنبيه على تحريم النظر الى جميع الموضع الذي حله الزينة لا
نفذ الموضع وحده ويحتمل ان يراد بنفس الزينة اي انه يحرم النظر اليها ما دام في مواضعها وعلاقتها ولعل وجه تحريم
انه يورث الفتنة فانه يستلزم النظر الى مواضعها غالبا وذلك يحرم فحرم الملبوس وفي التنبيه يحرم الزينة الملبوسة لذلك
المواضع دون مواضع نفسها مبالغة في لزوم التستر وتحريم النظر اليها وذلك انه لا كلام في حيل النظر الى الزينة الغير الملبوسة
فحريم النظر اليها باختيار الملبوسة يستلزم تحريم النظر الى تلك المواضع بطريق اولي ثم استثنى من ذلك ما ظهر منها لان تحريم
يستلزم المحجج المنع واختلاف في تعيين الموضع منها على احوال والظاهر انها الوجه والكفان وما عليها مما منها وهو ظاهر احتياط
اكثر الاحتياط ويشهد له الروايات السابقة الدالة على جواز رؤية ذلك وما رواه في الكافي عن زرارة عن ابي عبد الله
في قوله ثم اما ما ظهر منها الزينة الظاهرة الكحل والخاتم ومن ابي بصير عنه ثم ايتا الحائض والمكروه هو القلب وفي الصحيح
عن الفضيل عن ابي عبد الله ثم قال سألته عن الذراعين من المرأة ما من الزينة التي قال الله ثم لا يبذل بدنه من الابعوا من
قال نعم وما دون الحمار من الزينة وما دون السوار فما فوق الحمار هو الوجه وما فوق السوار هو الكف فهو من الزينة الظاهرة
المستثناة وما دونها كالسوق والصدور والذراع فهو من الزينة الباطنة المحرمة وهو ظاهر الدلالة على انه اذا موضع الزينة
وفي جوامع الجامع عنهم عليهم السلام انها الكفان والاصابع وفي تفسير علي بن ابراهيم في رواية ابي الجارود في قوله ولا يبذل
زينة من الا ما ظهر منها فهي القياب والكحل والخاتم وخضاب الكف والسواد والزينة تلك زينة للناس وزينة للمحرم وزينة
للزوجة اما زينة الناس فقد ذكرناها واما زينة المحرم فوضع القلادة فما فوقها والدمج وما دونها والخمائل وما اسفل
منه واما زينة الزوجة فالجسد كله فلهذا الاخبار يجوز عليها تدل على ما اختاره الاكثر ويؤيده ان يحرم ذلك من قبل المخرج
كما عرفت ويدخل في الظاهر القديمان وما عليها كالفتحة والقياب ثم اكد الحكم بحريم ابداء الزينة بايجاب ضرب الحمار
وهو الفتنة على الجيب رد اعلى ما كان متعارفا مع الجاهلية من جعل الحمار الى خلف وسعة الجيب فيبدو الصدق والصدق
انه ثم استثنى ما يح ابداء الزينة الباطنة المذكورين اما للزوج فظاهر بل يستحب لها ذلك كما دللت عليه الاخبار واما الحمار
فلما جاز الى الحائض طالبا وفي توقي ذلك مشقة شديدة وضيق وعدم خوف الفتنة وجعل الطبع على النقرة عن ماستين ويدخل
ذلك ذوو النسب الرضاع كما عرفت ولا يذكر الاحكام والاحوال كفاء بدلالة التنبيه على مساوئها المذكورين في النكاح اذ
للتبني على كراهية اظهارها لها من حيث انها قد يضغان ذلك لاداءها فيصور ذلك من اوقع ذلك لاقتان وزنا قيل
يحرم ابدائها لها هذه العلة ولا يخفى ما فيه واما النساء والمراد مطلق النساء فلما عرفت من ان المحرم هو رؤية العورة لا
وقيل المراد النساء المؤمنات دون الكافرات حتى يقل عن الشيخ في احد قوليه ان الذينة لا تنظر الى المسئلة حتى الوجه والكمثر
لانه الذي يقيد الاضافة في الآية المذكورة ولما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن حفص بن الغضائري عن ابي عبد الله ثم قال لا ينبغي للمرأة
ان تنكشف بين اليهودية والنصرانية فانهم يصفون ذلك لا رواه من وجه نظر لاحتمال ان يكون استعمال الاضافة هنا طر
للإبصار والمخبر على الغالب بان يكون المراد ابداءها من بين يديها ولا يرد عليها بالحاشرة واما الزينة فهي وان صحت
الا انها حرم صريحة لاحتمال ان يراد اظهار العورة لا يقال الاضافة للتخصيص الكاف فيح لانا نقول الغرض بيان كونها كالمق
في هذا الحكم مع ان لفظ ينبغي والتعليل المذكور ظاهر الدلالة على ارادة الكراهة ومن ثم اختار القول بالجواز اكثر الاجمات

في بيان قواعد النكاح
الفتنة - انتم من علة
من فتنة ومن
بها فتنة
ثم

في بيان قواعد النكاح
صحة النكاح
على

الاماء
والامهات
سكان او غدا
للنفس على ظاهره
يدل على الزنا
المعجزة ما بقا
فانها

يمكن
الشيخ

في كتاب التكاثر
الذي هو في
الكتاب

بل هو المشهور بينهم والمراد بملكها بما هي مناداة على ذلك وما رواه الشيخ الصحيح عن محمد بن سنان عن ابي الحسن
عليه السلام عن نافع النشاء الحراري عن الخصال قال كذا يدخلون على نيات في الحسن لا يتقنعون وراى فيه في مكانا اخر
قال لا بد من ذلك فالاحرار منهم قال لا وفي نسخة اخرى لمؤيد بن قمار عنه انه جرد ربة الشراء والشاق وقيل الامة المذكورة
وبقوله الاحتياج الى الخدمة وفي النسخة مشقة وضيق وهذا هو الذي يظهر من الشيخ في طه مبل الية الا ان اخر عبارة
ظاهر في الرجوع عنه والعدول الى القول بالتحريم وهو مروي عن جابسته وبه قال الشافعي وقيل المراد الاماء خاصة
دون الذكران وان كان خصيا وهو مذهب اكثر اصحابنا وهو المنقول عن كثير من العامة بل اكثرهم ومنهم ابو حنيفة
استدلوا لا بصوم ولا ببدن من ينتمون وتولية للمومنات بغضض من ابصارهن وتخصيصا لقوله ملكها بما هي الاماء
واذ عوا ان ذلك مروي وكلمة ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن اسحق عن الكاظم قال قلت له الرجل الحضي يدخل على
سائر بناتهن الوضوء فيرى شعورهن قال لا واجابوا عن الاخبار الاول بالجل على التقية وايدوه برواية اخرى عنه
انه مثل ذلك فقال اسكت عن هذا وان الحرية ليست مؤيدة فهي كرجل الاخت ولا يخفى ما في هذا الاستدلال والحمل
اما الاستدلال بانه يفيض الجملة دون تنميتها واما الحمل فلما عرفت من اختلاف العامة وان القائل بالمنع منهم اكثر من الجازم
التكوت كان مصلحة اخرى ولم ار ما يدل على تخصيص ذلك بالاماء من الاثار الصحيحة الصريحة فالقول بما وافق ظاهر القرآن
ارجح كنه وهو الحمل اكثر هذا مع ان خبر المنع فيه من حيث رتبة العورة كما يشهره منا وليت هن الوضوء والحمل على الكرا
يجعنا من الاخبار ويؤيده ان الاماء يدخلن في عموم النساء فالحكم بكون المراد بملكها الاماء خاصة تكرار محض والجواب
بان المراد بالنساء المومنات وبالاماء ما يمثل الكافرات لا يخفى ما فيه وبالحمل القول بالجواز مطلقا وفيه من بعضهم ان التزا
نما هو في الحضي واما الحمل فهو خارج بالاجماع على عدم الجواز لا يخفى ما فيه **فمن** اختلف الاصحاب في جواز نظر المولى
الحضي الى غير مولاه فقيل بالجواز لانه لا تطلق كثير من الاخبار على ذلك ولا ية من غير ادلى الية وقيل بعدمه للادلة
المذكورة على المنع وقال ابن الجبنة كتابه الاخدي وقد روي عن ابي عبد الله ع وعن ابي الحسن موسى عليه السلام كراهية
رؤية الخصيان الحرمة من النساء خرا كان وعلو كظاهرا كلامه محل المنع على الكراهية والمراد بالتابعين من يتبعك لاجل
طعامك وشرايك وبغير ادلى الية من لم يكن له حاجة الى النساء كالشيخ الثاني واللاحق الابله الذي ليس له عقل يصف
النساء ويدخل فيه العتيرين فروي في الكافي في الصحيح عن زرارة قال سألت ابا جعفر ع عن قول الله عز وجل والتابعين
اولى الامة من الرجال الى اخوة الامة قال الاحق الذي لا ياتي النساء وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال هو الاحق
المولى عليه الذي لا ياتي النساء وفي الحسن عن عبد الله بن ميمون القداح عن ابي عبد الله ع قال كان في المدينة رجلان
يسمى احدهما هيت والاخر مانع فقالا لرجل رسول الله ع سيمع اذا فتحتم الطائفت انتم فعليكم بانه عيلان النفقة فانها
شروع بخلافه مبتلة هيفاء شباء اذا جلست فثقت واذا تكلمت غنت تقبل باربع وتدبر ثمان بين رجلها مثل القدر فقال الشيخ
صلى الله عليه واله الا واما من ادلى الامة من الرجال فامر بها رسول الله ع فغريبها الى مكان يقال له المرايا فكانوا
في كل جمعة ونحوه روية للعامة عن زبيب بن سالم عن النبي ع وفي مجمع البيان هو الذي يتبعك لئلا من طعامك
لا حاجة له في النساء وهو الابله المولى عليه عن ابن عباس ر قاة وسعيد بن جبيرة وهو المروي عن ابي عبد الله ع ونقل عن الشافعي
ان المراد الحضي المحبوب وربما استند بعض الاصحاب عليه بذلك وعن ابي حنيفة ان المراد البعيد الصغار ووجه الحكمة في الجواز انما
الى ذلك فالبا و عدم الفتنه والمراد بالطفل الجنس الشامل للواحد والجمع فلهذا وصفه بصيغة الجمع بقوله الذين لم يظهر
على عورت النساء اي لم يطلعوا على ذلك ولم يفرقوا العورة ولا يمتزجون بينها وبين غيرها وقبل هو من اطلع على فلان
ظهر عليه وقوى اي لم يطلعوا وان القدرة على الوطى قوله لا يضربن بارجلهن المراد ما يمثل ضربها في الارض وضربها
رجلها في الاخرى الموجب لزيادة تعقيد خلخالها حتى يسمع ذلك الاجاب فانه يورث تحريك الشهوة واثارة الفتنه كالنظر الى
الرتبة الباطنة ومن هذه الية يستنبط ان كلما اجرى الى الفتنه ينبغي اجتنابه كالطبيب والصوت ويحذر ذلك فقي الكافي في الصحيح
عن الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله ع قال اتى امرأة تطيب ثم خرجت من بيتها فهي تلحن حتى ترجع الى بيتها حتى ما رجعت

روي انه كان امير المؤمنين م يكره ان يسلم على الشاة من النساء عاتة الفتنة بصوتها فلو تجرد الصوت عن الفتنة فيه خلوة
 فقبل بغير ما ساءه الاجاب وقيل بالجواز وهو الاظهر قوله نوبوا الخ لما كان النظر من المحرمات وهو عام البلوى كادان لا
 منه احد فحق الله للمؤمنين تفصلا منه باب التوبة وجعلها مفتاحا للفلاح والنور بالجنة وما يشمل سعادة الدنيا ايضا لانه
 باعث لهم تلك الشهوة الملوذمة للوقوع بالزنا الملوذمة للفقر والحاجة وفي عيون اخبار الرضا في باب ذكر ما كتب الرضا ع
 محمد بن سنان وحرم النظر الى شعور النساء المحجوبات بالازواج الى غيرهن من النساء لما فيه من هيج الرجال وما يبدع
 التهييج اليه من الفسا والدخول فيما لا يحل وكذلك ما شبه الشعور بالآثار الذي قال الله تعالى والقواعد من النساء الى قوله من النساء
 غير المحجوبات فلا يابس بالنظر الى شعور مباحين والآثار الدالة على ان الزنا مورث للفقر كثيرة **الثالثة** في الزنا المذكور
 يا ايها الذين امنوا البستازنكم الذين ملك انما انكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلوة الفجر وحين يصفون
 ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء تلك عوراتكم ليس عليكم ولا عليها جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم
 على بعض كذلك بين الله لكم الايات والله يعلم حكيم المراد من لم يبلغ الحلم غير البالغ وبغير البالغ المميز لان غير المميز
 لاحكم له كاسبق ويحتمل ارادة الاعم لان نقصه فيهم التمرين وثبت نصب على الظرفية لان المعنى في تلك اوقات بينهما بقوله من قبل
 الخ وقوله تلك عوراتكم اي مخصوصة لكم للخلوة فيها وعبر عن هذه الاوقات بالعمرة لان العمرة هي الخلوة ومنها الاخرى
 فسميت بذلك لانهم يصفون ثيابهم فيها ويبدون عوراتهم ويحصل كشفها وربما وافقون النساء فيها فهو من قبل العلة للحكم
 المذكور وقوله بالنصب على انه بدل من ثلاث مرات وجعله ليس عليكم ولا عليها جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم
 الخ وبالرفع على معنى تلك ثلاث عورات وجعله ليس عليكم الى قوله بعدهن صفة ويجوز ان يكون هي الخبر على ان يكون تلك
 عورات مبتدأ وقوله طوافون خبر لمحمد وعفاي انهم طوافون وبعضكم بدل من الضمير ويجوز ان يكون مبتدأ خبره طوافون
 على كل حال هذه الجملة من قبل الاستبناف والعلية في ترك الاستبناف وذلك لاجتياج كل منهم الى الحاجة للاخفاف لخدمته مولاه
 والطفل لئلا ينال من ابويه ما يحتاج اليه والمولى لطلب عيده للاستخدام اذا غاب عنه وكذا الوالد في تفسيره على
 بن ابراهيم واما قوله يا ايها الذين امنوا الى قوله تلك عوراتكم قال ان الله تبارك وتعالى ان يدخل احد في هذه الثلث الاوقات
 على احد الاب ولا اخت ولا ام ولا اخادم الا باذن والادوات بعد طلوع الفجر وفضلها لنهار وبعد المشاء الاخرة ثم طاف
 بعد هذه الثلثة الاوقات فقال ليس عليكم ولا عليها جناح بعدهن طوافون يعني بعد هذه الثلثة الاوقات فقال ليس عليكم ولا عليها
 جناح بعدهن يعني بعد هذه الثلثة الاوقات طوافون بعضكم على بعض وروي في الكافي عن جراح المدائني عن ابي عبد
 الله ع قال لبستازن الى قوله تلك ثلاث مرات كما امركم الله عز وجل ومن بلغ الحلم فلا يبلغ على امه ولا على اخته ولا على خالته ولا
 على ما سوى ذلك الا باذن فلا باذنوا حتى يسلموا والتسلط طاعة لله عز وجل وقال ابو عبد الله ع لبستازن عليك خاوك
 اذا بلغ الحلم في تلك عورات اذا دخل في شيء منهن ولو كان بينه وبينك قال وليستازن عليك بعد المشاء التي تنهي العمرة
 وحين يصفون ثيابكم من الظهيرة انما امر الله عز وجل بذلك للخلوة فانها ساعات غرة وخلوة وفي الصحيح عن
 محمد بن يقطين عن ابي جعفر ع قال لبستازن الذين الى قوله طوافون عليكم ثم قال ومن بلغ الحلم منكم فلا يبلغ على امه ولا على
 اخته ولا على ابنته ولا على من سوى ذلك الا باذن ولا باذن لاحد حتى يسلم فان التسلط طاعة الرحمن وفي الصحيح عن الفضل
 بن يسار عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا البستازنكم الى قوله ثلاث مرات قيل من هم قال الملوكون
 من الرجال والنساء والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم يستاذنون عليكم عند هذه الثلاث عورات من بعد صلوة العشاء وهو
 العنة وحين يصفون ثيابكم من الظهيرة ومن قبل صلوة الفجر ويدخل ملوككم من بعد هذه الثلاث عورات بغير اذن ان شاؤوا وعز
 زارة عن ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل ملك انما انكم هي خاصة في الرجال دون النساء قلت فالنساء يستاذن في هذه
 الثلاث ساعات قال لا ولكن يدخلن ويخرجن والذين لم يبلغوا الحلم منكم قال من انفسكم قال عليكم استبذان كاستبذان من
 بلغ في هذه الثلاث ساعات اذا عرفت ذلك فهنا فوائد **الاولى** انه قد خالف المؤمنين بان امرهم بذلك وظاهره
 الوجوب وهو بالنسبة الى البالغ لا اشكال فيه واما غيره فمقتل انه للوجوب ايضا فكل الشيخ في البيان عن الجلي وفيه ان

في شتم قبايع النكاح
 في شتم قبايع النكاح
 في شتم قبايع النكاح

في شتم قبايع النكاح
 في شتم قبايع النكاح
 في شتم قبايع النكاح

تفسير في الزنا والرجل

تفسير في الزنا والرجل

تكليف ولا تكليف غير اليا ليعين ان يقال ان المأمور والمؤمنون ليا أمرهم بذلك والامر بالشيء ليس على حد الامر بالشي
او ان المراد هنا مطلق الرجمان الشامل للواجب وغيره فيكون للبالغ على الوجوب وغيره على المنع او ان المقصد هنا الارشاد الى
تعليم الادب فيكون ادخال الصغار فريضة لكون المراد الامر بالاستحجاب ويؤيد ان المحرم هو النظر الى العورة وتلك الاوقات مظنة
لذلك بل اجزم بمصولة فيها فلا يكون الدخول بدون الاذن حرام في هذه الحال كما انه محرر بعد الاوقات المذكورة اذا حل
بمصولة الثامنة الاستئذان طلب الاذن باي شيء كان ولو بغير الحايطة واخذ الى البيت على الاخرى فآوؤ من الاخبار
من كونه بالسلم فهو من باب التمثيل بالافضل الشاشر ظاهر ملكنا بما نكم شامل للصغير والكبير الذكر والانثى وهو الذي يظهر
من رواية جراح وابن عباس صحيحه صحة الفضيل وقيل هو مخدوم من الرجال دون النساء لانه سباح طين النظر الى العورة فلا
للمنع بالتبعية اليقين الآن براد من محرم النظر عليها من غير رجل عليه رواية زرارة المذكورة ويؤيد التفسير بصيغة المذكورة
الحمل على التعليل خلافا لظاهره ان ما دل على المنع فيه صحيح السند اكثر من الجاز ان تكون العلة اعم من ابداء العورة
ولان التعليل في المعطوف فريضة للمعطوف عليه مع انه شايع صار من قبيل الحقيقة سيما في مثل هذا المقام هذا ويجوز ان يكون
خال الشاء في هذا الحكم اسهل من الرجال اما ان يكون الامر فيمن حل جهة الاستحباب فيهم على جهة الوجوب وان قلنا ان
الامر ينما على الاستحباب فيهم اكد ونحو ذلك من التوجيه التي اجتمعت فادركت ان المأمور بالاستئذان هنا هم غايك المدخول
عليهم ومن لم يبلغ الحلم وانه يجوز لهم الدخول بعد هذه الاوقات الثلاثة بلا اذن فهي خاصة بهم بخلاف ما سبق من قوله تعالى
لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم الآية فان المراد هناك الاحرار البالغين فلا منافاة فلا نسخ وقيل ان هذه ناسخة لتلك وهو ضعيف
لا وجه له قوله كذلك بينناي هذا البيان بينكم لكم الايات والذلة على الاحكام والله علم بواطن الامور حكيم في
مواضعها فما شئكم من الاحكام **الكتاب** في السورة المذكورة واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستادوا كما استاد
الذين من قبلهم كذلك بين الله لكم آياته والله عليم حكيم قوله منكم في موضع نصب على الحال اي كائنين منكم ايها الاحرار دون
المالكة لان حكمهم علم من الآية المقدمة حيث اطلق في المالكة وقيد غيرهم بمن لم يبلغ الحلم فعلم ان من بلغ الحلم فليس هذا حكمه
والمراد بالحلم هذا البلوغ وقدر الكلام فيه وحاصل المعنى ان الاطفال ما داموا اطفالا لا ما ذن لهم في الدخول بغير اذن الا
الاوقات الثلاثة كما عرفت فاذا بلغوا فلا يجوز لهم الدخول في الاوقات الثلاثة وغيرها الا بالاذن كما لا يجوز للذين بلغوا قبلهم
من الرجال الكبار الا بالاذن واحتمل بعضهم ان المراد بالذين قبلهم الذين ذكرنا قبلهم في الآية السابقة في قوله يا ايها
الذين امنوا لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على اهلها الآية وتبدل على هذا الحكم مع مفهوم قوله لم
يبلغوا الحلم منكم ظاهر صحيح ابن عباس وظاهر رواية جراح المذكورين حيث قال فيهما ومن بلغ الخ وهو ظاهر في الاحرار
ويشده اليه ايضا ما في رواية جراح من قوله ليستأذن حليلك فادخلك اذ بلغ الحلم في ثلث عورات الخ فان ظاهر قوله خاد
ارادة المملوك وانه في غير الثلاثة يجوز له الدخول بلا اذن وظن قوم ان هذه الآية منسوخة وقال في الكشف هذا عند
كالشريعة المنسوخة وعرض ابن عباس انه لا يؤمن بها اكثر الناس اذ لا يؤمنون بالاذن والى امر جاري ان تستأذن على وسأله رجل استأذن
على اخي فقال نعم وان كانت في محرك تموتها وتلك هذه الآية وعرض ابن سعد عليكم ان تستأذوا على ابائكم وامهاتكم و
اخوانكم وقوله عليم حكيم كثره تاكيدا للحكم بالاستئذان **الكتاب** في السورة المذكورة والمواضع من آيات الله
لا يجوزون نكاحا فليس عليهم جناح ان يضمنوا بغيره من غير استئذان ويستعففوا عن ما فيهم والله سميع عليم القوا على
فاصل ذات فتود كتابا بل ودارع اولاته كما يرضى وطاقي والمراد الجوز التي قد عرفت من الجبض وقوله لا يجوزون نكاحا لا يبطر
فيه ولا يرتفع الكبر من ذمها الشيخ عن يونس قال ذكرنا نحن انه كتب اليه انه سأل عن هذا القواعد من النساء التي اذلفت
جائزها ان تكشف عن راسها واذراعها فكتبت من قد عرفت عن النكاح قوله غير متبرجات هو منصوب على الحالية من فعل يضمن
والشيخ بالزينة تكلف اظهارها وهو من الافعال اللازمة والباء اللزامة اي بلج طرح الثياب عند الاجابة حال لا
يكون فاصداً بذلك اظهار الزينة التي امر الله باحسانها في قوله ولا يبدن بغيره من بل مجرد التشفيع طلب الاحسان
من خص من في ذلك ومقتضى ذلك انهم لو قصدوا بذلك اظهارها حرم وقال الشيخ التبرج اظهار المرأة من عظامها

في تفسير قوله تعالى النكاح

عليها ستم ولما كان وضع الثياب لها من باب التخصيص سبحانه ان تركه خير لمن وذلك لانه ابتعد من البهنة واكمل في
المستر الذي هو اقرب الى التقوى واحسن للحفظ من طرق الفاسد وقد مر في مكانة بن سنان ان المراد بالثياب غير الجلباب
وهو ما يلبس فوق الدرع اي انها تضع القناع والازار وانه يباح رؤية شعرها او ان المراد به ما يلبسه فوق القناع فيكون
المراد انها تضع ما فوق الجلباب كالازار دون ما تحت القناع والدرع وروى في الكافي في الحسن عن حمزة بن عبد الله عن
ابي عبد الله ع انه فرح بان يضع من ثيابه من قال الجلباب والخار اذا كانت مستديرة في الحسن عن الجلباب عن ابي عبد الله ع انه
فرح بان يضع من ثيابه من قال الجلباب قلت بين يدي من كان قال بين يدي من كان غير متبرجة رتبة فان لم تفعل فهو
خير لها والرتبة التي يبدى من ثيبي في الالة الاخرى وفي حسنة محمد بن ابي حمزة عنه قال تضع الجلباب حذو وجهك
محمد بن مسلم عنه في قوله والقوا احد من النساء الآية ما الذي جعله من ان يضع من ثيابه من قال الجلباب وفي جمع النسا
وقد روى عن النبي ع انه قال للزوج ما تحت الدرع وللابن والاخ ما فوق الدرع ولغير ذى محرم اربعة اوتار
وغار وجلباب وازار فظهر من هذه الاخبار ان المراد انه يباح لها ان تبدي شيئا من محاسنها كالوجه والراس والشعر
والذراع والقدم اذ لم تكن فاصدة للتبرج باظهار الرتبة والله سميع لا فوالكم عليكم بغيركم وبيانكم السابعة
في سورة البقرة يسأؤكم حوثكم اني شتمت وقيموالا شتمكم والله واعلموا انكم ملائكة وكثير المؤمنين في الصحيح
الحديث كتب المال وجعله في القاموس الكسبي جمع المال والزرع واني تستعمل بمعنى ابن ومتى وكيف والكلام في الالة على
التشبيه بموضع الحث فخرت اداة التشبيه ووجهه مبالغة كما في زيد اسد والشهور عند العامة انها تركت ردا على اليهود
حيث قالوا ان من جامع امرأته في دبرها من خلفه خرج الولد احوال فذكر ذلك لرسول الله ع فترك الالة وهو ايقه مرفوع
من طريق الاصحاب عن اهل البيت عليهم السلام فروي الشيخ في الصحيح عن معمر بن خلاد قال قال ابو الحسن ع اي شئ يقولون في
ايتان النساء في عجاذهن فقلت انه بلغني ان اهل المدينة لا يرون به بأسا فقال ان اليهود كانت تقول اذا اتى الرجل
المرأة من خلفها خرج الولد احوال فانزل الله ع نسأؤكم حوثكم اني شتمت من خلفه وقدام خلافا لقول
اليهود ولم يكن في ادبارهن وهذا الخبر رواه العباسي في تفسيره ايقه عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن الرضائي ع وروى
ايقة عن صفوان بن يحيى عن بعض اصحابنا قال سألت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل نسأؤكم حوثكم اني شتمت من خلفه فقال من قدماها ومن خلفها في القبل واعلم ان العامة ذهبت الى تحريم ايتان المرأة في دبرها الا ما كانت قد
ما ادرت احدا اقتدى به في ذين يشك في ان وطى المرأة في دبرها خللا في فم فرمى الالة المذكورة ووافقه من اصحابنا
على ما نقل ابن بابويه وابن حمزة والمشهور بين الاصحاب القول بالجواز واستدلوا على ذلك بوجه **الاول** في الاصل
حدم المانع من جهة العقل **الثاني** الالة المذكورة فان ظاهرها ذلك لان استعمال الالة في المكان اكثر الجمل على الالة
فكيف وقد روى الشيخ عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس
اذا رضيت قلت فابن قول الله فأتوهن من حيث اكره الله فالهذه في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث اكره الله ان الله
تعالى يقول نسأؤكم حوثكم اني شتمت وهذه الرقابة ليس في سندهما من توقف عنه الاعلى بن اسباط والظاهر
ثقة جليل كما قاله النجاشي والعلامة في الخلاصة ومحمد بن حران والظاهر انه التفت في الثقة وهذه الرقابة رواها الشيخ
في تفسيره عن ابن ابي يعفور ع ايقة وروى عن زارة عن ابي جعفر ع في قول الله عز وجل نسأؤكم حوثكم اني شتمت من خلفه
شتمت قال حيث شاء وعن الفقيه بن يزيد الجرجاني قال كتبت الى الرضائي ع في مسألة فورد منه الجواب سلك عن ان جارية في
دبرها والمرأة لينة لا تؤذى وهي حوث كما قال الله والدلالة لظاهر **الثالث** قوله ع هو لآدم بن ابي هاشم ع اظهر لكم
وجه الدلالة انه ع علم وجنتهم في الذنوب فيكون لآدم بن مصرية اليه دليل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن موسى بن عبد
الملك عن رجل قال والحسين بن علي بن يقطين وموسى بن عبد الملك عن رجل قال سألت ابا الحسن ع الرضائي ع عن ايتان
المرأة من خلفها فقال حلتها اية من كتاب الله قول لوط هو لآدم بن ابي هاشم ع اظهر لكم وقد علم انهم لا يريدون الفرج وفي
بعض النسخ القبل بدل الفرج **الرابع** عنهم قوله ع اما ترون الذكرا من العالمين فندرون ما خلق لكم ربكم من ذنوبكم

قوله
من كان اي
كل من كان ولو
كان اجنبيا رفق
فيه من جهة
على الحالة

قوله
في قوله تعالى
ان الله عز وجل
هو لآدم بن ابي
هاشم ع اظهر
لكم

والقريب ما من الخائض عموم قوله نعم والذين بينهم لغيرهم حافظون لأعلى أرواحهم أو ما ملك بها منهم لا يبر وجهه لئلا يظن
ظاهر السادس ما رواه في التهذيب والكافي عن علي بن الحكم قال سمعت صفوان بن يحيى يقول قلت للرضا صلوات الله عليه
أن رجلا من مواليدك مر في أن أسلك عن مشقة هابك واستحي منك أن يسالك قال ما هي قلت الرجل يأتي امرأة في دبرها قال ذلك
له قال قلت فانت تفعل قال أنا لا تفعل ذلك وهذه الرواية صحيحة لأن علي بن الحكم الواقع في سندها هو الكوفي الثقة الجليل يمتنع
رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه فمأذركم بعضهم من الطعن فيها بالاشتراف فخير جيد ما رواه الشيخ في الموثق عن عبد الله بن
أبي يعفور قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يأتي المرأة في دبرها قال لا بأس به وقد وصفنا لعامة في التنكرة وأما هذه الرواية بالغة
ولا يخلو من وجه لأن ليس في رجاها من يوقف فيه سوى معوية بن حكيم وقال النجاشي أنه ثقة جليل في أصحاب الرضا ع ولم يطر
فيه شيء وتلك في صدره عن كثر أنه قال أنه فطحي وهو عدل عالم وعلي هذا تكون من الموثق وبالجمله من المستبرر لا يشبهه وعن
حفص بن سوفة عن اخبره قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل يأتي أهله من خلفها قال هو أحد المائتين فيه الغسل وعن حماد
بن عثمان قال سألت أبا عبد الله ع وأخبرني من سألته عن الرجل يأتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت جماعة فقال دفع ضوئه
قال رسول الله ع من كلف ملوكه ما لا يطيق فليعنه ثم نظره وجه أهل البيت ثم اصغى إلى فقال لا بأس به وفي بعض النسخ فليعنه بدل
يلسه وهذه الرواية فيها الحسن بن الجهم ويحتمل أنه الزراري الثقة فتكون من الموثق باين فقال لأنه في السند وعن ابن أبي
يعفور قال سألت أبا عبد الله ع عن ثياني النساء في عجاذهن فقال ليس به بأس وما اجتبان فعله ونحو ذلك من الأجبار وسئل
من قال بالتحريم من العامة بقوله نعم فإذا نظرت فأتوهن من حيث أمركم الله ولما مر به القبل ورواية أبي هريرة عنه ع لا ينظر
الله إلى رجل جامع امرأة في دبرها تروى عن عمة عنه ع أن الله لا يسيح من الحق قال ثلثا لا تأوا النساء في دبرهن الحيا
عن الأية أنه لا يمنع فيها أمارة أحد المائتين ولأن الأمر هنا الإباحة والمكروه داخل فيه وعن الزايتين بعده الصحة وسئل
من قال من أصحابنا على ذلك ما رواه الشيخ عن سدير قال سمعت أبا جعفر يقول قال رسول الله ع حاش النساء على امتي حيا
وعن هاشم بن بكير عن أبي عبد الله ع قال هاشم لا تقربى ولا تقربى وأين بكير لا تقربى أي لا تأوى من غير هذا الموضع والحيا
أو لا تضعف السند وبالجمله لظاهر القرآن ثانياً تأمناً على النقية والكرهية ثالثاً كما تشبه الروايات المذكورة قوله
قدّموا لأنفسكم من أفعال الطاعات والقرابات وأنقوا الله في ترك المعاصي والمحرمات ومواضع الشبه وقيل المراد التسمية
الحاج والنعاء عنده أو طلب الولد ثم أرفه بقوله علّمواكم ملاقوه الخ وعذر وعيد وهو من قبيل التاكيد لا التاكيد بقاء
السابعة في التوراة المذكورة والوالدات برضعن ولأدهن تولين كما ملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى الولد
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لأنتها والآية بوليها ولا مولود له بولي وعلى الوارث مثل ذلك فإن
أراد أيضا لأغن راضيهما ونسأد بغير جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما أنيسم
بالمعروف وأنقوا الله وأعلوا الله ياتملون بصير اللام الحارة لمن شغل بقوله برضعن والرضاعة بكسر الراء وهما فرقي
بهما روي في الكافي في الموثق عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله ع قال والوالدات برضعن ولأدهن تولين قال ما دام الولد
في الرضاعة فهو بين الأبيين بالسوية فإذا فطم فلا بأس حتى يبر من الأم فإذا ماتت لا بأس فالأم اختبر من الغيبة فإن وجد الأب
من يرضعه باربعة دراهم وقال الأم لا أرضع إلا بحسنة دراهم فان لم يرضع منها إلا أن ذلك خير له وأرفق به يقول معاشة وقد كره
هذا هذه الرواية فيما سبق وهذا أحكام **الأول** ان جملة برضعن لفظها خبر لكن معناها الأمر أي ليرضعن كقولهم برضعن وهو
جاء مشهور في البلاغة في مقام المباعدة والحث على الفعل تنزيه منزلة من يراجع إلى الاشتغال بإيقاع النسبة في الخارج
فاستحق أن يعبر بصيغة الاخبار عنه والقرينة على إرادة هذا التورية لولا لزم الكذب لأن الواقع بخلاف ذلك لأنه قد يقع أزيد
من الحولين وقد يقع انقص وقيل ان هذه الجملة على ظاهرها من الخبرية أي أنه تم إخراج الرضاعة في هذه المدة حتى لا يرد
يجب على الأب أن يملكها من ذلك ولا يجوز له أن يأخذ منها ويبدفها إلى غيره أو ينفقها فأمثل لأن ظاهر التسمية بالفعل يقتضي
الحاجة به بدل على أناطته ما خينا والزوج وذلك باق كونه حقاً للام واجبا على الزوج بمكيتها منه فكيف مع قوله وإن أردتم
الخ فالظاهر أنها على الأمر وقد ذكرنا الوجه فيه في ثامنة النسخ الثالث وتبدل على عدم وجوب الرضاعة عليهما ما رواه في سنة

في حديثي في كتابي
في كتابي في حديثي
في كتابي في حديثي
في كتابي في حديثي

في استحباب الرضاعة

في استحباب الرضاعة

عن سلمان بن داود المنقري قال سئل أبو عبد الله عن الرضاعة قال لا تجبر الحر على الرضاعة الولد وتجبر أم الولد وهو
 به بين الأصحاب وتقل عليه في إجماع الفرقة **الثاني** التقيد بالحوالين يدل على تمام الرضاعة ووصفها بالكمالين للمنع
 احتمال الفوت في الحلاق التحول على ما نص عنه عرفا بل وشرا كما في قول الزكاة حيث يحقق جلال الثاني عشر من إتيانهم وقبل أراد
 بالكمال التمسك لانه الذي يوصف به دون القسري لنقصان بعض شهره ولا يخفى ما فيه من البعد وفي قوله لمن أراد ان يتم الرضا
 دلالته واضحة على جواز الانقضاء فيه على ما دون ذلك وهو الذي يظهر من قوله فان اراد انضالا لا يحكم كساي في مائة
 النساء الله ثم وقد سئل في ثمانية النوق الثالث في صحيحه الحلبي ما يدل على ان الرضا على ذلك انهم وهو قوله وان اراد انضالا
 قبل ذلك محض لكن في رواية مسماة ان ما نقص عن الواحد وعشرين سهلا جواز الرضا على ذلك على ما تقدم في القصة بذلك
 وبه ائني جماعة من الاصحاب منهم المحقق وحملها على الاستصحاب له وجه وان كان العمل بمقتضاها محوط وهذا مع الاختيار
 الاخذ بالضرورة يجوز الانقضاء على اقل ما تدفع به قطعا وليس في الآية والروايات صراحة بالمنع من الزيادة على الحولين بل في
 صحيحه سعد بن سعد لا شرقي عن ابي الحسن الرضا قال ما لانه عن القسري هل رضع اكثر من سنتين فقال عامين فقلت فان
 زاد على سنتين فهل على الوالد من ذلك شيء قال لا ما يدل على الجواز ثم الا ان المشهور بين الاصحاب حصر الزيادة على الحولين
 بالشهر والشهرين والمنع مما سوى ذلك ولم يشرهم على دليل يدل عليه الا ما يظهر من صحيحه الحلبي المضممة ان ليس للمرأة
 ماخذ في رضاع ولذا اكثر من حولين وذلك لانه لو كان مشروعا لكان مما تستحق عليه الاجرة وفيه ما مل **فائدة** نقل
 عن ابن عباس انه لما ولد له الحولين ليس لكل مولود بل لمن ولد ستة اشهر وان ولد لسبعة فثلثة وعشرون شهرا وان كان
 لسبعة فاحد وعشرون شهرا وقال الثوري وجماحة هو لكل مولود وانه اذا اختلف والداه وجع الى ذلك وهذا هو المعتد
 للآية المذكورة ولقولهم فضلا في عامين والروايات واما قوله وحده فضلا لثلاثون شهرا فهو للاشارة الى اقل مدة الحمل
 فانه قد يكون ستة اشهر اقل من ذلك فلا تافى بين ما تضمنته الآيات وبين الوقوع من كون مدة الحمل قد تكون ستة وتكون
 سبعة وتكون ثمانية وتكون تسعة وعشرة الا انه قيل ان من ولد ثمانية لا يعيش ورواه في حرامير المؤمنين ثم وعلانية
 اذا كان ستة طلب الخروج فبضطر يضطر لما شديدا فان انضت حركته الى الخروج فذلك والاضيق بدنه لذلك فان خرج الشا
 خرج ضعيقا فلا يعيش غالبا وان استمر في تلك المدة يعيش وقوي على المير في التاسع يخرج **قوله الثالث** قوله على المولود
 له وهو الاب الذي ينسب اليه الولد حقيقة واما لام فهي دعاء ومع ذلك ففي التفسيرية لك دون ان يعتبر بالزوج تنسب على ان
 بالزوج قد يكون غير المولود له كما يطلق ولا نفقة عليه وانما يجب من حيث كونه والد والنفقة عليه من هذه الحيثية وللفظ على
 الوجوب عليه كما دل عليه قوله واتوهن اجورهن على ما سبق والرزق هو ما يحتاج اليه من المأكول وفي اضافة الرزق والكفو
 اليهن اشارة الى ان الاعتبار فيها حالها قوله المعروف هو قيد الرزق والكسوة اي ان قدر الواجب من ذلك ان لا يجاوز المعروف
 عند اهل المعروف فقيده لانه على ان ذلك من قبل اجرة المثل وقوله لا تكلف نفسا الا وسعها اشارة الى انه لا يجوز ان تنقص
 هي عتبا يناسب حال مثلها من الاجرة وانه لا يجب على الزوج الا ما دخل في رصده وكان من قدرته ولا سقطت عنه النفقة
 وقدرتها لاشارة الى ذلك في التامنة وبمعنى من ذلك انما لا يجب نفقة الرضاع على الاب اذا كان فقيرا وانما يجب على الام وهذا كله
 مع اعتبار الطفل والام نفقة عليها بل انما هي ماله وحيث ظهر من الآية لزوم النفقة للرضعة على الوالد من حيث كونه والد
 ان نفقة ولده عليه وان الارضاع ليس بواجب على الام فظهر انما يجوز للام الحررة ان تاخذ الاجرة على الارضاع وانما يجوز
 للوالد استيجارها لذلك سواء كانت في حاله او مطلقة وهذا هو المذهب المشهور بين الاصحاب المدلول عليه بقوله واتوهن
 اجورهن كما مر ويظهر من الشيخ في هذا القول بالمنع من ذلك اذا كانت في حاله وبذلك قال ابو حنيفة وذلك لان الزوج يملك
 منافعها كالاجير الخاص فلا يجوز ان يوقع عليها عقد اجارة فعلى هذا يكون الرزق والنفقة المذكورة في هذه الآية لنفقة الزوج
 لا اجر الرضاع وضمه ظاهرا لانه انما يملك الموضع دون سائر المنافع ونقل عن اكثر المفسرين ان المراد بالرزق والكسوة اجرة
 الرضاع كما مر شد اليه مقابلته للرضاع لكن المراد من المطلقات بالطلاق البائين لا الزوجات وذلك لان نفقة الزوجات انما
 يجب بسبب الزوجية لا بسبب الرضاعة وبهذا هذا القول كون ذلك في سياق بيان احكام المطلقة وما روى في الكافي في

في استحباب الرضاعة

بنيان
الكتاب
في
النكاح
والطلاق
والزنا
والأفلاك
والأفلاك
والأفلاك

في
النكاح
والطلاق
والزنا
والأفلاك
والأفلاك
والأفلاك

الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله قال الحبل المطلق ينطق عليها حتى تضع حملها وهي حي بولدها إن رضعت بما تقبله امرأة أخرى
إن الله عز وجل يقول لا نضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك قال كان المرأة متى ترتفع يدها إلى زوجها
إذا أراد بها فمقتول لا ادعك أني أخاف أن أخل على ولدي ويقول الرجل لا أجاملك في أخاف أن تقتل ولدي فني
الله عز وجل أن نضار المرأة الرجل والمرأة وأما قوله وعلى الوارث مثل ذلك فانه من أن يضار بالصبي ونضار أمه في حيا
وليس لها أن تخذ في رضاعه فوق حولين كاملين وإن أراد أفضلا لغير رضاع منها قبل ذلك كان حسنا والفضل هو الطعام
فقد دلت هذه الرواية أن الفضل في الآية بيان حال المطلقة وذلك أي على بيان أحكام آخرت من غيرها الآية منها بيان معنى لنضار
والدة الخ وظاهره أن نضار سله نضار بكنز الراء الأولى بالبناء للفاعل أي لا تمنع زوجها من الجماع بسبب مخافتها على ولدها وكذا
المولود له لا يجوز ولدان يترك جاعها لذلك ويحمل حملها من البسني للفعول وعلى الأول والدة مرفوع على الفاعلة وكذا مولود
له وعلى الثاني على الشيا به عنه وبذلك على هذا المعنى أي بظاهره ما رواه في الكافي عن أبي الصباح الكافي عن أبي عبد الله قال سئلت
عن قول الله عز وجل لا نضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فقال كانت الموضع مما يدفع أحدهم عن الرجل إذا أراد الجماع
تقول لا ادعك أني أخاف أن أخل فاقول ولدي هذا الذي ارضعه وكان الرجل يدعو المرأة فيقول أخاف أجاملك فاقول
فيدها فلا يجاملها فهي الله عز وجل عن ذلك بان يضار الرجل المرأة والمرأة الرجل والنهي على هذا المعنى يحتمل أنه على
الكرهية أو على التحريم بناء على أن في تركه مضرة كالمرض والوجع بالزنا ونحو ذلك وبعد ذلك لا ريبه أشبهه بالمسبة إلى المرأة
فانه لا يجوز ترك جماعها زيادة عليها وههنا وجه آخر يبين من رواية أبي الصباح المذكورة سابقا وههنا المضارة منعها من الإجماع
إذا ارضعته ومضارة المولود له هي أن تكلف زيادة على حجة المثل أو خلاف مقدرة فهو من قبيل البيان لقوله لا تكلف نفسك
الأوسعها وههنا وجه ثالث ذكره بعضهم وههنا لا توقع به الضربان ترك ارضاعه تعنتا وعظيما على أبيه فانها أشق عليه
من الأجنبية ولا يوقع الأب أيهم الضرب بولده بان يرضعه من أمه ويمنعها من ارضاعه فليكن هذا تكون المضارة بمعنى الاضرار
ويكون الاثنان وجه المفاعلة بحجة المبالغة **الراجح** قوله وعلى الوارث مثل ذلك ظاهره أنه عطف على قوله وعلى الولد
لأنه والي المعنى أن وارث المولود له عند موته يقوم مقامه في الرزق المرضعة وكسوتها ويكون ذلك المعروف ونجس المضارة على
ما مر في رواية أبي العباس عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن عيسى قال سألت عن قوله وعلى الوارث مثل ذلك قال هو النفقة
على الوارث مثل ما على الوالد وعن جميل عن سودة عن أبي جعفر مثله وفي تفسير علي بن إبراهيم مثله وفي تفسير العباسي أيهم عن أبي
الصباح قال سئل أبو عبد الله عن قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك قال لا ينبغي للوارث أن يضار المرأة فيقول لا ادع
ولدها بابتها ويضار ولدها إن كان لهم عنده شيء ولا ينبغي أن يقر عليه وقدمت حسنة الحلبي بهذا المعنى وقد عرفت مما أشتر إليه
فإنما من نفقة الولد تكون على الوالد ومع فقد الوالد فليكن الأب وهكذا ثم على الأم وانه مع بسا والولد نفقة على نفسه لأنه غفور
بذلك فانه لا يراد بالوارث الأقرب من أجداد الأب من باب اطلاق المطلق وإرادة المقيد وبذلك عليه اطلاق الروايتين الأولتين
يحتمل أن يكون المراد بالوارث وارث الأب أي الطفل كما يدل عليه قوله في الرواية الأخيرة إن كان لهم عنه ما رواه فحين لا يحضره
الفقهاء أنه قضى أمر المؤمنين في رجل توفي وترك صبيًا واستضع له أن أجر رضاع الصبي مما يرث من أبيه وأمّه **ما رواه**
الضحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله في رجل مات وترك امرأة ومعهما من ولد فالفقة على خادها فأرضعته ثم جاءه طلب
رضاع الخلام من الوصي فقال لها اجلسي وليس للوصي أن يخرج من حجرها حتى يترك ويدفع إليه ماله ويكون الذي يلي
هذا الأمر الولي والوصي الحاكم ويحتمل أن يكون المراد ما يملك الطفل إن كان ذمًا مال وأجداده للأب إن لم يكن له مال ويحتمل
أن يكون المراد ما يملك الأم على الترتيب الذي أشترنا إليه سابقا وقبل المراد بالوارث الباقي من الأبوين كما في قوله ثم الله متقنا
باسمنا وأبصارنا وقوتنا وأجمل الوارث مما أي الباقي والمعنى على الباقي من الأبوين الرزق والكنوة ويحتمل أن يكون المراد
الوارث قال في جميع البيان وقد روي في أخبارنا أن على الوارث كأيما من كان النفقة قال وهذا موافق الظاهر فالتقادة وأخذ
استحقاقه ولعله أشار بالمرور في أخبارنا إلى الروايتين الأولتين ونحوها فنظر إلى إطلاقها وأعلمه لا يبعد العمل بإطلاقها نظر
إلى موافقتها لاطلاق الآية ويكون هذا مستثنى من عدم وجوب النفقة على غير الأبوين ويحتمل على عموم الجواز الشامل للأنثى

في اشتراطات النكاح

فقط الى ان المشهور بين الاصحاب انها لا تكون واجبة على من هذا ما ذكرناه بل يجب علم اي الورثة ان ينفقوا عليه بل لجميع الاقارب
وحكي العلامة في القواعد قول ابو جوب النفقة على الوارث واستدراك التراج الى الشيخ مع انه قطع في ذلك باختصاصها بالسودين وتقدم
وجوبها على الوارث الى رواية وحملها على الاستصحاب قال بعض الاصحاب لم تنفق على هذه الرواية ثم مقتضى صحة الحمل على وجوب
النفقة على وارث الصغيرة والعمل بها يتجه لصحتها ووضوح دلالتها وهذا وحمل بعض الاصحاب الاخبار الواردة بايجاب النفقة على
الوارث مطلقا على ما اذا وقتنا الاجارة قبل موت الاب وقبل ان يسلم الاجارة كلها او بعضها الى المرضعة فانه يجب على الوارث فيها
الى المرضعة ولا ينبغي ما فيه من البعد **الحامس** في قوله وان اراد افضالا الخ الذي هو من قبل التفرغ على قوله كاملين لمن اراد
بتم الرضاة دلالة على ان ارضاع الحولين الكاملين ليس من الامور الواجبة بل يجوز الفصل والقطام قبل تمامها كما دل عليه
مفهوم قوله لمن اراد ان يتم الرضاة الخ ودلت عليه صحة الحمل في المدونة سابقا لكن ذلك منوط برضى الابوين وتشاورهما
بما يصلح حال الطفل وعدم اضراره واعتبار رضا الاب لاشد فيه لانه وليه واما الام فكذلك لان لها به حق وهي اعرف بحال
غالبها مع كثرة شفقتها فاناسب اعتبار رضاها سيما اذا تبرعت بالرضاع وقصدت صلاحه فانه لا ينبغي جبرها على الفصال
فهم من ذلك ان الفصال قبل ذلك اذا كان فيه ضرر على الطفل ففيه جناح قيل وفي اطلاق الفتاوى من دون الاضافة اليها دلالة على
انه لا ينبغي اخلاء ذلك من مشورة العارفين بحال الصبي وهو قريب وعلى كل حال هو من قبيل المقدم لما يفهم من اطلاقه من اراد
ان يتم الرضاة ويقيم ان الارادة تكون للابوين معا فانهم هذا وتقتل به مجمع البيان عن ابن عباس قوله بان المراد الفصل قبل
اتمام الحولين وبعدها وهو وان كان موافقا لما ذكرنا من جواز الزيادة على الحولين في الجملة الا انه بعينه عن السياق وخالف
للرواية الصحيحة **السادس** في قوله ان تسترضعوا اي تسترضعوا المراضع ارادكم اي تطلبوا لهم مرضعة قبل الام فخذوا هذا المعنى
اقتفاء بما دل عليه من القرين والخطاب للزوج بالرضعة لهم بذلك ويكون اطلاق الرضاة لهم مقبلا بما اذا كانت الام مفقودة
او ابت عن قبول رضاعه مطلقا وعن قبول ما يقبله غيرها او بخلاف ذلك ولا يبعد ان يكون الخطاب للاباء والامهات لا سيما اذا
ظاهرا في الكلام على لزوم الارضاع على الام وعلى كون مدة حولين كاملين ورفع لزوم الكمال بقوله لمن اراد بقوله ان اراد افضالا
ثم رفع ايقم لزوم الارضاع عنها راسا اي انه لا يجب على الاب ان يسترضع الام بان يعطيها ما طلت منه وان كان زيادة على اجرة
المثل ولا يجب ذلك على الام ايضا عند فقدها لانه ان تليه بنفسها بل لعل ان تستاجر له غيرها وقوله اذا سلمتم الخ اي سلمتم المراضع
ما تراضين عليه بالمردون من الاجرة وهو من قبل التغير بالغالب من ان غير الام لا يرضع الا باجرة وانما الاجرة تدفع عند دفع الطفل اليها
وليس الغرض ببيان ان رفع الجناح لا يكون الامع دفع الاجرة بالفعل فانه يجوز الاسترضاع مع تأجيل الاجرة وكان في التبرع بذلك
ندبا وحاشا لهم على قبيلها ودفعها الى المرضعة لما فيه من مصلحة الطفل لانه اذا كان الارضاع بالاجرة وقبضتها المرضعة كان ذلك
لازما عليها مفرضا فثبتت كدعايتها بارضاعه فهذا الشرط كالقيد في رفع الجناح ثم استحسننا على هذه الاحكام وزجر عن ارتكاب
المخالفة بقوله وانقوا الله اي عن مخالفة ما امركم به والله بما تعملون من الاعمال الموافقة لارادته الموجبة للتعاضد حذو الخ
لارادية المردية في عذابه بصبره بذلك لا ينبغي عليه شيء **فأجل** روي عن ابن عباس ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز و
جل يعلم ما تحمل كل انثى وما تنقبض الارحام وما تزداد قال العيص كل حمل دون تسعة اشهر وما تزداد كل شيء تزداد على تسعة
اشهر فكما اذا ان المرأة الدم الحاصل في حملها فانها تزداد بعدة الايام التي رأت في حملها من الدم فهذا الخبر يحمل بالتسوية للقيصة
عن التسعة والزيادة عليها وقوله وحمله وفضاله ثلثون شهرا مع ملاحظة قوله وفضاله في عامين وقوله رضوانا ولا دهن جوب
كاملين يدل على ان اقل مدة الحمل تسعة اشهر كما لا يخفى والظاهر ان ما لا خلاف فيه من الناقمة والخاصة واما اكثر الحمل المشهور
بين اصحابنا انه تسعة اشهر وقيل ثمانية اشهر وقيل سنة ولا خلاف عندنا في عدم الزيادة على ذلك وجهه اختلاف الاصحاب في اختلاف
الروايات وتعمل الجمع بينها بجملة ما ورد بدون السنة على العالم في القول الثالث اظهر وقد دل عليه كثير من الاخبار قال القاضي
في الانتصار ان هذا القول مما انفردت به الامامية وادعى على ذلك الاجماع والبه دهب ابو الصلاح ومال اليه في الخ ولذلك
وتقل في المذهب ان الشيخ وابن حمزة حكاه عن الاصحاب واما العامة فتعد اي حنفية اكثر ثلثون شهرا وعندنا في الشافعية
سنتين وعند مالك واحد وست سنين والوقوف الصادق بكاتب قوله **الثامنة** في السورة المذكورة لا جناح

في قوله فانما
النفقة على الوارث
فانما النفقة على
الوارث

في قوله فانما
النفقة على الوارث
فانما النفقة على
الوارث

كتاب النكاح

كتاب النكاح

كتاب النكاح

كتاب النكاح

عليكم بما عرضتم من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله انكم ستدركون من ولكن لا تواعدوهن سرا إلا ان تقولوا قولا
مفروفا ولا تفرقوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وأعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم وأخذوا وأعلموا ان الله عفو
رحيم التبريز بالخطبة ضد التصريح بها وهوان ياتي بلفظ يحمل الرغبة في النكاح وغيرها كان يقول انك لصالحا وسعيدا
تكونين عنده او اطلب من الله ان يوفقك في زوجة صالحا او انا محتاج الى الزواج او نحو ذلك من الكلام الموهوم انه يريد بها كاحها حتى
تخس نفسها عليه ان رغب فيه والحاصل ان التبريز هو الايمان بالكلام المحتمل للدلالة على الرغبة فيها احتمالا لا رجاءا كما يقول
الفقيه المحتاج اذا جاء نحو الغنى المفضل جئت لاسم عليك وتيتي بقية التلويح وهو خبر الكاينة لانها عبارة عن ذكر الشيء بما
يدل عليه الا ما كطويل القنادرجان الكلب وكثيرا لما حكاه حكم التصريح بل قد تكون ابلغ وقوله اكنتم اي اضمتم في انفسكم
من نكاحهن بعد مضى العدة ولم تذكره بالسنتكم علم الله انكم ستدركون من لا محالة ولا تصبرون على الكتمان والتكوت عن الطوف
بأظهار الرغبة فيهن لان شهوة النفس في باب النكاح كالمحبة الى ذلك فهو كالعلة لرفع الجناح عن التبريز بالخطبة وقوله
لكن لا تواعدوهن سرا السند المذكور عن محذوف دل عليه سند كره من اي فا ذكره من ولكن لا تواعدوهن سرا وهو كناية عن
المواعدة بالجماع او يكون المراد المواعدة بما يستجيب التصريح به من افعال الجماع ونحوه من الرث والبيع او هو كناية عن الخلوة
بها والقول المعروف هو التبريز لها بالخطبة والاستثناء يجوز ان يكون متصلا وان يكون منقطعا والذي يكف بما ذكرناه من
البيان ما رواه عبد الرحمن بن سلمان عن خالته قالت دخل على ابو جعفر محمد بن علي عليه السلام وانا في عرفة فقال قد علمت
من رسول الله ص وحي جدي عليك وقد في الاسلام فقلت له غفرا الله لك ان خطبتني في عرفة وانت بوعدة عنك فقال او فعلت
انما انجزت بك بقرابي من رسول الله ص وموضعي قد دخل رسول الله ص على ام سلمة وكانت عند ابن عمها ابى سلمة فتوقى عنها
فانزل بذكرها منزلة من الله وهو مقام على يده حتى اثر الحصى في يده من شدة تحامله عليها ما كانت تلك خطبة وفي النكاح
في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله ص في قول الله عز وجل ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قال هو الرجل يقول للمرأة
قل ان تقضي عهدي او اعدي بيتي فلان ليعرض لها بالخطبة ويعني بقوله الا ان تقولوا قولا معروفا التبريز بالخطبة ولا يبر
عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وعن علي بن ابي حمزة قال سئلت ابا الحسن ع عن قول الله عز وجل ولكن لا تواعدوهن سرا قال هو
الرجل اعدي بيتا فلان ليعرض لها بالزرق ويوق يقول الله عز وجل الا ان تقولوا قولا معروفا والقول المعروف التبريز بالخطبة
على وجهها وحملها ولا تفرقوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ص في قول الله
عز وجل الا ان تقولوا قولا معروفا قال يلقاها فيقول اني فليس لراغب واني للشاء لكم فلا تبقين في نفسك في السر لا يخلو معها حيث
وجها وعن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله ص عن قول الله عز وجل لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قال هو
موعدي بيت فلان ثم يطلب اليها ان لا تسبق نفسها اذا انقضت عدها قلت قولها الا ان تقولوا قولا معروفا قال هو طلب الحلال
في غير ان يبرم عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وفي تفسير العياشي عن ابي بصير عن ابي عبد الله ص لا تواعدوهن الا ان تقولوا قولا معروفا
في عدها تقول لها قولا حبيلا ترجعها في نفسك ولا تقول اني اصنع كذا واصنع كذا الفقيه من الامر في البضع وكل امرئ يرجع وعن
سعد بن صدقة في قول الله الا ان تقولوا قولا معروفا قال يقول الرجل للمرأة وهي في عدها يا هذه لا احب الا ما استرك ولو قد مضى
عديك لا تقويني ان شاء الله فلا تبقين في نفسك وهذا كله من غير ان يبرم وعقد النكاح اذا عرفت ذلك ظهر لك من الآية
والروايات المذكورة ان المراد من النساء المستدات وان الفاعل لذلك غير الزوج وان الجواز لغير الزوج انما هو التبريز لها بالخطبة
دون التصريح بها وان التصريح بها محرمة وهو موضع وفان بين الاصحاب كما نقل لكن خص جواز التبريز بالخطبة بدار العدة
البائنة واما المطلقة رجعتا فلا يجوز التبريز لها وذلك لانها بحكم الزوجة فكما لا يجوز لذات الزوج كذلك لا يجوز لغيره واما
الزوج فمحرز له ذلك تبريرا وتصريحا في الرجعة والباين الا ان تكون البائنة من محرم عليه اما مطلقا كالمطلقة تسعائه
لا يجوز التبريز لها الا والتصريح او قبل التحليل كالمطلقة ثلثة فدهج جماعة من علمائنا الى عدم جواز التصريح لها بالخطبة في محرم
التبريز وقوله لا تفرقوا عقد النكاح المراد لا تفقدوا حبلها مادامت في العدة والتبريز بالخطبة في العدة في النهي كقوله لا
تفرقوا الزنا لا تفرقوا الصلوة وانتم متكادون وقوله حتى يبلغ الكتاب أجله يمكن ان يكون المراد القران اي حتى يحصل ما اجل

لها القرآن من العدة المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويحتمل ان يراد بالكتاب هنا المكتوب اي المفروض اي حتى ينهي المفروض
 لها الى نهاية وهذه الآية تدل على تحريم العقد عليها في هذه الحال ولا يبعد دلالتها على فساد العقد بناء على ان النسيء
 بفسخه وليس فيها دلالة على تحريم العقود عليها مع الذخول وعقدية اوقع العلم او الجهل وانما يستفاد تفصيل ذلك من آ
 وقد دلت الروايات على انه اذا كان معه دخول بجر مطلقا ولا يفسر ما يبدل مع العلم بالحكم والعدة وانما مع الجهل فيجوز له بعد انقضاء
 العدة العقد عليها وقوله واخبروا الخ اي ما اصرتموه فيها وقصدتموه وانما ذكر سبحانه هذه الجملة لانه ذكر قبل دفع الجراح
 عما اكثروا ذكره للاشارة الى انه عالم بذلك ولان منه زجر وتحذير لمن خالف الله فيما امر به وادبها عنه اذا كان الخلاف صادرا
 عن قصد واوادة لانه تم لا يخفى عليه شئ ولا يجوز عليه التعويل على هذا فيما دلالة على ان من صدر منه التصريح بالخطبة
 على سبيل المطالبة والمراح عن العدة والسهو فلا اثم عليه في ذلك وقيل انه تحذير عن العزم على فعل المعصية وان فيها كالا
 على ترتيب العقاب على مجرد العزم على فعل المعصية وقد ينسب هذا القول الى المرفعي وهو ضعيف مخالف للروايات الكثيرة العترة
 ثم اورد سبحانه توطئة من بالامتنان بان من خالف فله طريق الى الخلاص من وزر الحالفه باظهار الندم على ما فات والعزم على
 الطاعة فيما هو آتٍ لان من صفاته سم انه كثير المغفرة عن الذين يدين رجيم بعباده لا يرد سائلهم **النوع الخامس**
اشياء تتعلق بنكاح النسيء واذ واجهت في باب **الاول** في سورة الاحزاب آية النبي قل لا زواج لنا بكن نكح الحي
 الدنيا ونكحها اي السعة والشفقة فيها فقالين **متعكن اي اعطيك منعة الطلاق واسير خكن سيرا جميلا اي فراقا مشاجرة ولا**
كن يرد الله ورسوله والدار الآخرة فان الله اخذ للنبي نكاحا عظيما وروى في الكافي في الموثق عن زرارة قال سمعت
ابا جعفر يقول ان الله عز وجل جعل لرسول الله من منة ما لا يملك احد الاخر فانه قال الله اخذ للنبي نكاحا عظيما وروى في الكافي في الموثق عن زرارة قال سمعت
ابا جعفر يقول ان الله عز وجل جعل لرسول الله من منة ما لا يملك احد الاخر فانه قال الله اخذ للنبي نكاحا عظيما وروى في الكافي في الموثق عن زرارة قال سمعت
 ليلة في مشربهم ثم دعاهن فخرهن فخرته فلم يكن شيئا ولو اخبرن انفسهن كانت واحدة بانه قال وسألت عن فقائه المرأة ما هو
 قال فانها قالت ترى عمتا ان لو طلقنا ان لا ياتينا الا كفءا من موتنا فيترد جونا وعن ابى الصباح قال ذكر ابو عبد الله ع ان زينب
 لرسول الله ع لا تعدل وان رسول الله ع قال حصصه ان طلقنا وحدثنا في وقتنا الكفاء فاحبس الوحي عن رسول الله ع سمعوا
 حشرين يوما قال فانفا الله عز وجل لرسوله ع فانزل بآية النبي لا ية فخرنا الله ورسوله ع ولو اخبرن انفسهن بكن ولو
 الله ورسوله ع شئ اي ان اختياره من الله ورسوله الواقع بعد تخرجهن لا بعد تطبيقه واحدة كما قال بعض العامة ونبى عليه
 تعالى ويخوها رواية داود بن سرحان ورواية ابى بصير فسمعت تلك المقالة على ما نقل في تفسير علي بن ابراهيم انه بعد رجوع النبي ع
 من غزوة حنين واصاب كثر الالى الحقيق قلن اذواجه اعطانا ما اصبحت فقال رسول الله ع سمعت من المسلمين على امر الله ع
 من ذلك وقلن المقالة المذكورة وان الله ع لم يزل لآية وهذا فاول **الاول** دلت الآية والروايات المذكورة على جواز
 امر الطلاق الى المرأة ونكحها في نفسها مع قصد الطلاق بذلك القبر وانها اذا قالت اخبرت نفسي كاذب للطلاق وهل هذا الحكم
 خاصا بالنبي ع او جازا وغيره من الامة اكثر اصحابنا على الاول وبطل عليه ما رواه في الكافي في الموثق عن العيص بن القاسم عن ابى
 عبد الله ع قال سئلت عن رجل خيرا امرأة فاخارت نفسها بانه قال لا انما هذا شئ كان لرسول الله ع خاصة يريد ذلك
 ولو اخبرن انفسهن بالطلاق وهو قول الله عز وجل قل لا زواج لنا بكن نكح الحي وروى عن مردان بن مسلم عن بعض اصحابنا قال قلت له ما تقول
 في رجل جعل امرأته سبدا فقال ذلك الامر من ليس اهله وخالف السنة ولم يجر النكاح ونحوها موثقة محمد بن مسلم وذهب
 العامة الى الثاني وبه قال جماعة من اصحابنا كابن الجعيد وابن ابى عمير وهو الظاهر من ابى بويه فتمن لا يحضره الغيبة قبل
 عليه الثاني به ع وما رواه ابن ابى بويه في الغيبة في الصحيح عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل قال لامرأته
 قد جعلت الحيار والبراء فاخارت نفسها قبل ان تقوم قال يجوز ذلك عليه قلت فلها مائة قال نعم قلت فلها مائة ان ما الزوج
 قبل ان تنقض عدتها قال نعم وان مات هي وروى الزوج وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر ع قال اذا خيراها او جعل
 امرأته سبدا في غير قبل عدتها من غير ان يشهد شاهد بن فليس شئ وان خيراها وجعل امرأته سبدا في شهادة شاهدين
 في قبل عدتها فهي الحيار والم ينفق فان اخارت نفسها في واحدة وهو احق برجعتها وان اخارت زوجها فليس بطلاق
 وعن الحسن بن زياد عن ابى عبد الله ع قال الطلاق ان يقول الرجل لا مراة اخارى فان اخارت نفسها فقد بان منه

فيما يتعلق بنكاح النسيء

التي
 النسيء
 شئ من الطلاق
 كما قال بعض
 العامة

فيما يتعلق بنكاح النسيء

وهو خاطب من الخطاب وان اختارت زوجها فليس بشئ ويقول انت طالق فاق ذلك فعل فقد حرم عليه ولا يكون طلاقا
ولا خلع ولا صيانة ولا تحبير الا على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين ونحو ذلك من الاخبار واجاب عنها الاصحاب لما قالوا بان
الاول بالجل على القيتلواقفتها لمذهب المائدة وبردشدا ليه موثقة اخرى لمحمد بن مسلم رواها عنه الكافي قال قلت لابي عبد الله
ان سمعت اباك يقول ان رسول الله تم خبره ناه فاخبرن الله ورسوله ولم يسكن على طلاق ولو اخبرن انفسهن ليقن فقال ان هذا
حايث كان يروى عن عائشة وما للناس من الخيارات هذا شئ فخر الله به ورسوله ثم قال فسمعت ذلك في الرواية عن عائشة مشقة
بان هذا الحكم كان مشهورا عند العامة وانه مذهبهم ومن بعض مبتدعهم التي ابتدعوها في الدين وتعلمها العامة في الخ على ما
اذا طلعت بعد التحبير ولا يبعد حمل الاية على ذلك حيث قال استرجع لان الشئ كناية عن الطلاق كما قال مسالك بمرقا وستر
باحسان فانه كناية عن الطلاق قطعاً وفيه ما قل لصحة هذه الاخبار واشتغالها على اعتبار الظاهر في الجماع والشاهدين في ذلك
بما في الحمل على التيقن لعدم اعتبار ذلك عندهم في الطلاق الآن يقال انهم يشترطون ذلك في التحبير دون الطلاق ولم يخبرني
من مذهبهم ما يدل على انهم فرقوا بينهما واما حمل المختلف فلا يخفى ما فيه من البعد من ثم حل بعض من اخرى الاصحاب الاخبار
الاولى على ان المواد انه لا ينبغي للرجل ان يجعلها الاختيار من نفسها وذلك لا ينافي صحة ولا يخفى ان هذا التوجيه انما لا يصح
لكرها كالروايتين الاوليين الابتغى فالتسلة على اشكال وان كان القول الاول اقوى لما في التمهيد بين الاصحاب واما الحق فيما
خالف العامة واما كان حل روايات الجواز على جعل التحبير الذي تضمنه كناية عن جعلها وبكذلك في الحديث فانه جائز لادخل وقوع
الاول في القول بالجواز يشترط فيه ما يشترط في الطلاق من الطهارة وعدم الجماع وحضور الشاهدين كما دل عليه رواية بن زياد
في رواية بن زياد من الاصحاب **الثاني** يشترط وقوع الاختيار في المجلس ويدل عليه صحيح ابن مسلم وروايت بن ابي عتيق ولعله
مذهب بن ابي عتيق نقل الرواية وقال ابن الجنيادة يشترط عدم الفاصلة المرفقة بين الاختيار والتحبير **الثالث** يجوز له الرجوع
ما لم يخبر وهو الظاهر من الروايات **الرابع** يظهر من كثير من الاخبار انه في حكم الطلاق الرجعي دية قال بن ابي عتيق وهو الظاهر من ابن
بابويه حيث نقل الروايات وقصص ابن الجنيادة في جعل الاختيار والمقرن بوضو او كان غير مدخول بها في حكم البائين ولا فهو حكم
الرجعي ولعله وجه الجمع بين الاخبار **الخامس** يظهر من الاخبار انها لو اختارت نفسها طلاقاً واحدة والاول طلاقاً واحداً
ولا اكثر وهو الذي يظهر من قول بذلك من الاصحاب واليه ذهب بعض العامة كابي حنيفة واصحابه وذهب الكافي الى انها لو
نفسها في تلك تطلقات فلا محل له حتى تنكح زوجاً غيره وان اختارت زوجها وقت واحدة وهو قول زيد **الثاني** تضمنت الاية
المتعة وتقدم الكلام في ذلك وانها بالنسبة الى المدخول بها على الاستحباب ولا يبعد ان يقال انها واجبة عليه في خاصة او
وقلى غيره بالنظر الى خصوص التحبير **الثالث** ظاهر الامر ان التحبير واجبة عليه وبردشدا ليه ما ورواه نعم ان لبيت في ذلك
يمكن ان يكون ذلك على جهة التذليل **الرابع** عدد نسائه ثم عشرين على ذلك ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن عمر
بنية نساء النبي وبنهين وصفتين عايشة وحفصة وام حبيب بنت ابي سفيان بن حرب وذهبية بنت جحش وسودة بنت زمعة
وميمونة بنت الحارث وصفية بنت حيي بن اخطاب وام سلمة بنت ابي امية وجويرية بنت الحارث وكانت عايشة من ثم وصفية بنت
وام سلمة من بنى مخزوم وسودة من بنى اسد وقد ادها من بنى امية وميمونة بنت الحارث من بنى هلال وصفية بنت حيي بن اخطاب
من بنى اسرائيل وماتت عن تسع وكان له سواهن التي وهبت نفسها للنبي ووجدت بنت خويلد وذهبية بنت الجون التي غدت
والكنية وفي الحديث ان الصادق قال تزوج رسول الله ثم بخمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة منهن وفضل على تسع فاما
اللتان لم يدخل بها فعمرة والشبثا واما الثلث عشرة اللاذخ دخل بها فاولهن خديجة ثم سودة ثم ام سلمة ثم عايشة ثم حفصة
وذهبية بنت خزيمة بنت الحارث ثم زينة بنت جحش ثم ام حبيب بنت ابي سفيان ثم ميمونة بنت الحارث ثم زينة بنت جحش ثم جويرية بنت الحارث
ثم صفية بنت حيي بن اخطاب والتي وهبت نفسها للنبي ووجدت بنت خويلد وذهبية بنت الجون التي غدت
في جمع البهائم من مروتى عن علي بن الحسين وكان له جاريتان يسميها مع ازواجه مارية القبطية ورجانة الخديجة وقيل
الشهيد الثاني في المسائل انه تزوج خمس عشرة ودخل في ثلاث عشرة وجمع بين احد عشر ومات عن تسع **الثاني**
السوق المذكورة وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله اي في علي او الاعم من ذلك ولا ان تنكحوا الزوجة من بعد ما بدا اليكم

الحديث في النكاح

في النكاح

في النكاح

فصل فی بیان احوال و حال

[illegible]

فانما هو الذي لا يملكه

بدون استحقاق المهرى انها لا يجب لها مهر بعد الدخول كما لم يذكر في العقد ويدل على ذلك روايات كثيرة روى اكثرها في النكاح
كيفية الجلي عن ابن عبد الله قال قلت قوله لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج فقال الرسول الله ص ان ينكح ما شاء
من بنات عمه وبنات حماته وبنات خاله وبنات خالته وازواجه الا ان يهاجرن معه واحل له ان ينكح من عرض المؤمنين بغير مهر وهي
ولا تحل له البتة الا لرسول الله ص فاما لغير رسول الله ص فلا يصح نكاح الا بهم وهذا معنى قوله ثم وامرأة مؤمنة ان ذهبت نفسها
وعن ابي بكر الحضرمي نحوه وعن زاذرة عن ابي جعفر في تفسير الآية قال لا تحل البتة الا لرسول الله ص واما غيره فلا يصح نكاح الا بهم
وعن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع مثله وكذا عن ابي القبايح وكذا عن ابن المنيرة عن رجل عنه ع وفي نسخة اخرى الحلبي قال
سألت ابا عبد الله ع عن المرأة تهب نفسها للرجل ينكحها بغير مهر فقال انما كان هذا للبتة فاما لغيره فلا يصح هذا حتى يوضه شيئا
يقدم اليها قبل ان يدخل بها قل او كثر ولو وثبا ودرهم وقال يجري الذم فلهذا الاخبار صرحه الدلالة على كون البتة من جنس
وكا لغيره في المعنى الذي ذكرناه من كون المراد بالبتة ان لا يذكر مهر في العقد ولا يقدم شيئا امام الدخول ولا يجب مهر بعد لان قوله
الروايات المذكورة لا يصح نكاح الا بهم يعني كون المراد بهما الجماع لا العقد لانه يجوز اخلاءه عن ذكره بلا خلاف كما عرفت فابا
فقول الشافعي يلزم المهر في البتة بعد الدخول وان الخصوصية بالبتة انما هي باعتبار جواز العقد بلفظ البتة ضعيف بل الخصوصية
يجوز ان تكون بالنظر الى المعنى خاصة واما العقد فينبغي ان يورده بلفظ النكاح او الزواج مفرقا بما يدل على بية المهر كان تقول زوجك
فهي بية او بلا مهر ومخولك ويجوز ان يكون بالنظر اليهما معا اي انه يجوز عقدهم بلفظ البتة ولعله الظاهر المتبادر من لفظ البتة
وهنا جواب الاول المتبادر عن قوله خالصته بالوهوبة وهو الذي يظهر من الروايات المذكورة لا الاربع كما ذكره بعض النسخ
الثانية تظهر من الروايات السابقة الواردة في تعداد نساءه ان الوهوبة كانت منهن وانها من جملة من دخل بها فاذكره بعض
انه ثم اباح ذلك له لكنه لم يقع ضعيف الثالث قال بعض العامة يجوز وقوع النكاح بلفظ البتة لمساواة الامتلاء في افضاله
الاما اخراج الدليل وضعف ظاهر لان قوله خالصته ظاهر الدلالة كما عرفت **الرابعة** في سورة المذكورة لا يحل لك
النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن لا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء شديدا المراد بالنساء
النساء اللاتي ذكرهن الله ص في قوله حرمت عليكم امهاتكم الآية وقوله من بعد ان من بعد ان بين ذلك لك وشرحه ويكون الغرض
من التكرار التاكيد لما اشبهه عند الجاهلة من اباحة ذلك كما هو معلوم للشيخ لا ما والتلفيد على ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح
عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سألت عن قول الله عز وجل لا يحل لك النساء من بعد الآية قال انما عني بالنساء اللاتي حرمت عليكم في
هذه الآية حرمت عليكم امهاتكم الآية ولو كان الامر كما يقولون كان قد احل لكم ما لم يحل له انا احكم بغيركم كلما اراد ولكن ليس
كما يقولون ان الله عز وجل احل لبنية ثم ما اراد من النساء الا ما حرمت عليكم هذه الآية التي في النساء ونحو ذلك روى عن ابي بكر
الحضرمي عن ابي جعفر ع وكذا عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع وفي رواية اخرى عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قلته ارايت قول
عز وجل لا يحل لك النساء من بعد فقال انما يحل له النساء التي حرمت الله عليه هذه الآية حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم في هذه الآية
كلها ولو كان الامر كما تقولون احاديث محمد بن خلف احاديث الناس ان الله عز وجل احل لبنية ان ينكح من النساء ما اراد الا ما حرمت الله
عليه في سورة النساء في هذه الآية وقوله وان اعجبك حسنهن اي حسن ما حرمت عليكم في الآية المذكورة قال في جميع البيان وهو المروي
عن ابي عبد الله ع اي لا يجوز ذلك بان حصل ما حرمت من النساء بذكره من زوجة محلة لك من ايجاز متعلقة بتبدل وعلى هذا فالأخ
قوله الا ما ملكت يمينك عاطفة اي لا يحل ايها شيئا من النساء المحرمات بذكره من ايجاز يملك اليه وعلى ما ذكرناه من البيان
المدلول عليه بهذه الاخبار فليس في هذه الآية ما يحضه ع قال في كثر العرفان بعد ان ذكر الرواية عن الصادق ع انها ضعيفة
لخالفها الحكم المجمع عليه من جواز تبدل نساءه وجواز تبدل امته بالطلاق والفسخ انهم لا يخفى ما فيه ونقل عن بعض المستبرين
ان المراد بالنساء المذكوريات في قوله حللنا لك ازواجه اعني انواع السبعة وعن بعض النسخ ان المراد بالنساء اللاتي اخبرنا الله
ودرسوله مكافاة لحسن صنيعهن حيث اخبرتهن انهن لا يصح لهن ان يكون امهات المؤمنين الا ما ملكت يمينك من الكافيات فانه
يحل لك ان تسلمهن وقيل ان الآية منسوخة بقوله حللنا لك ازواجه الآية وان رتبنا النزل ليس على ترتيب المصنف قال في الكثر

عن ابن النضر عن ابي جعفر ع

في تفسير قوله
ثم وادبر وجهك
اورههم انهم كانوا
يسهلون الزنا
وابنه الا انهم
بين الاخمين
متين
كان قد احل لكم ما لم يحل له
ان احكم بغيركم كلما اراد
ولكن ليس الامر كما يقولون
ابن النضر
او بغيره
ذاتة ولا امين
لرسول الله
وهذا يستلزم
غيره في الآية
متين

فِي شَيْءٍ تَتَعَلَّقُ سَكَاحُ كَيْسِيَّةِ

فِي شَيْءٍ تَتَعَلَّقُ سَكَاحُ كَيْسِيَّةِ
النفوس

فوقى احكامنا وضعفه ظاهر لقدم ثبوت الحزيم وقيل منسوخة بقوله ثم ترضى من شفاء الآية وقيل منسوخة بالسنة وقيل روى عن
 غايصة انه لم يميت ثم حتى احل له من الشاء ما شاء وقيل ان الحزيم باق لم ينسخ لكن على احد الوجوه وضعفه هذه الاقوال ظاهر بعد
 الوقوف على كلام من عندهم اسرار التاويل صلوات الله عليهم وقوله وكان الله الخ وعيد من خالفنا احل الى ما سقم وانه لا يخفى
 عليه شئ **الخامسة** في السورة المذكورة روي من شفاء منهن وثوبى اليك من شفاء ومن ابتغيت من عزلت عن الاجاح عليك
 ذلك ادنى ان تقرأ عينهن ولا يحزنن برضين بما آتاهن كلن والله يعلم ما في قلوبكم وكان الله عليهما حليما الارباع بالهنة وعيد
 وقيل هما بمعنى التاخير والمراد هنا المغفرة اتماما للطلاق او باي لفظ يدل على ذلك ويكون من خواصه والآبوا وضمتها اليه ايقافا
 نكاحا فزوى في الكافي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله قال رايت قوله روي الآية قال زاولي فقد نكح ومن ارجم فلم ينكح
 ونقل هذا المتن في مجمع البيان عن الباقر الصادق ع وفي تفسير علي بن ابراهيم عن الصادق ع ومن ارجم فقد طلق ثم نقل ان هذا لا
 ترك مع قوله بايتها النبي قل لا زواج لك من الآية وانما اخوت عنها بالتاليك وكان مراده ان الحزيم واحد وفيه ان ظاهر
 هذه الآية انه لم يجل الحزيم في امرهن له ثم ذلك تضمنت كون الحزيم رهن وانه لم يجره من امرهن وهو الظاهر من الاخبار الواردة في تفسيرها
 ايجهت تضمنت الاخبار السابقة انهن لو اخرن انفسهن لبن وتضمنت هذه ان من ارجم فلا ينكح قالوا انه لم يجل الحزيم في ارجائه
 مطلقا كما جعله في الزمان الذي الله الله ثم لم يجل من ظن له تلك المقالة فالحكم في الآيتين مختلف وتبين ان متعلق الآبوا والآبوا
 الشاء الواهبات انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وآله ثم من شفاء وظهر من مجمع البيان انه نزل الحديث المذكور على هذا المعنى
 وقيل ان الواهبية واحدة واعقبها ثم بصيرتها مفردا وهنا عبر بلفظ الجمع فلم ان الصيغة راجع الى الانواع ويريد الله ان يقر بان
 لما باح الحلاق للمؤمنين وخالطهم بقوله بايتها الذين اموا اذا طلقتم النساء الآية واعقبها بالخطاب له وبيان بعض الاحكام
 احلتها لزوجها لانه لا يرد في الرخصة له ثم في امره ان يقر بانها لا تفسد بانه واكراما كما جعل للمؤمنين لطلاء والحديث المذكور ظاهر
 ذكرنا بالصحاح فيه على ما نقله علي بن ابراهيم وهي هنا اقوال اخونها ان المراد الدعاء الى الفراش اي ان تدعو من شئت منهن الى
 فراشك وتترك من شئت وبهذا استدلل بعض الفقهاء على عدم وجوب الفسقة بين النساء عليه ثم وفي الاستدلال لها على ذلك
 نظير لقيام احكامها المذكور بالظهور ما فيه قوله ومن ابتغيت من عزلت من اسم شرط وتم بيان لها وحملت على اجاح جوابه وحاصل
 المعنى انه لا اجاح عليك في ايواء المعزولة المستعزة من شائك بل لك اجاعها وضمتها اليك اي وقد شئت ولا يتعين عليك اجاعها
 وقوله ذلك اني الخ الاشارة الى ان التحريم بين الامرين او بين امرأتين ورضا من وعدم حزن لانه حكم يساوي كلهن فيه فان
 ساويت بينهما عرفنا ان ذلك تقتضيه منك ومجرد احسان وان ارجيت بعضهن على ان يحكم الله فلا يحزن وقيل معناه انهن اذا عجز
 ان لدرهقن الى فراشه بعد ما اخترهن فترت عينهن ولم يحزن ويرضين بما يفعل من الشوية والتفضيل لانهن يعلسن انهم يطعنون
 وقيل ان الاشارة الى نزول الرخصة منه سبحانه وتعالى فليكون هن وادنى الى رضا هن بذلك لعلمهن بما هن من الاجر والثواب في طاعة
 الله ثم ولو كان ذلك من قبل الحزن وحمل ذلك على ملك الى بعضهن وقيل ان الاشارة الى المعزولات والله يعلم ما في قلوبكم من
 الرضا والتخط والميل الى بعض النساء دون بعض وكان الله عليهما بمصالح عباد حليما في ترك ما جلتهم بالعقوبات **السادسة**
 في السورة المذكورة واذا قول للذي اسم الله عليه وانعت عليه اسمك عليك زوجك اني الله ونحفي في نفسك الله مبدل
 ونحفي الناس والله اخوان نختاه فلما قضى نبدتها وطرا زوجها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في اذواج ادعيائهم اذا
 قضوا منها وطرا وكان امر الله مقضوا لاجل اسمك وجملة ان مقبول القول وجملة نحفي وجملة نحفي وجملة والله منصوب
 على الحالية من فاعل تقول في الجملة الاولى والثانية والثالثة من ضمير نحفي وانما جاء الرابطة فيها بالواو مع انها مضارع مثبت
 لانها بقدر الامة اي وانست نحفي الخ ويمكن ان تكون الواو فيها للمطف على قول وفي الثالثة للحال والاولا لظهور في قرينة هذا البيت
 زوجكم كما روي عن الصادق ع الله قال ما قرأها على ابني الا اكد لنا اني ان قال وما قرأها على علي النبي ع الا اكد لك وانعام الله
 عليه هو بالهداية الى الايمان وانعام الرسول ع بالعتق وقبل انعام الله عليه بما الفى في قلبه من نعمة رسول الله وعلم
 له وترك ابنته وانعام الرسول عليه بالتبني والوطر الحاجة وقضاء الشهوة والآية نزلت في يد بن حارثة الكلبي وما جرى
 له مع زوجته زينب بنت جحش الاسدية وكانت بنت اميمة بنت عبد المطلب عمة النبي ع روى علي بن ابراهيم في تفسيره في الصحيح

في شئ من شفاء منهن
فوقى احكامنا وضعفه ظاهر لقدم ثبوت الحزيم

سیدنا ابوبکر صدیق

بسم الله الرحمن الرحيم

عن ابن عباس عن ابي عبد الله في تفسيره ما جعل ادعياءكم ابناكم ما حاصلا ان النبي استرى زيد بن حارثة ودعاها الى الاسلام
فاسلم واتخذ ابنا حين امتنع من الذهاب مع اميرته حارثة فقال لا افارق رسول الله فكان زيد يدعى ابن محمد وكان حجة
حارثة ابدا وسماء زيد الحجة ثم بعد الحجرة وزوجه ابنة عمن بن بخت جمل وابطاعته هو ما قال رسول الله من منزل له يسئل
فاذن بن جالس وسط حجرها وكانت حسنة جميلة فلما نظر اليها قال سبحان الله خالق النور وتبارك الله احسن الخالقين ثم رجع رسول الله
الى منزله ووقعت زينب في قلبه موقعا عجيبا وجاء زيد الى منزله فاجرت به زينب بمقالته ثم قال لها زيد هل لك ان اطلقك حتى تزوري
رسول الله ثم فطنت وقت في قلبه فقال اخي ان تطلقني ولا تترد حتى جاء زيد الى رسول الله وقال يا ابي انت داعي رسول الله
اجرتي زينب بكذا وكذا فهل لك ان اطلقها وتزوجه فقال رسول الله ثم اذهب واتق الله واسكن عليل زوجك ثم حكى الله عز وجل
واسكن عليلك زوجك لاية فزوجه الله من فوق عرشه ونكح المنافقون فقالوا يا محمد طعنا شاء ابنا وانا وبتزوج امرأ ابنة
زيد فزل وما جعل الآية وفي رواية ابى الجارود عن ابي جعفر في قوله وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امران
يكون لهم الخيرة من امرهم وبذلك انه لما خطب بن بخت جمل الاسدية من بنات سدين خويمة وهي بنت عم النبي ثم قال يا رسول
الله حتى او امرت فزلت لاية فقالت يا رسول الله امرى ببدك فزوجه اباء ونقل الله ما قال اليها عشرة دنانير وستين درهما
مهملا وخادوا ولحفة ودرهما وازار وخمسين مدام من الطعام وطش من صناعا من تمر ثم قال في الرواية المذكورة فكثرت عند زيد
عاشاء الله ثم اتها فتاجرا في شئ الى رسول الله ثم نظر اليها فاجبت فقال زيد يا رسول الله ما اذن لي في طلاقها فان فيها
كبرواتها لو ذهبي لسانها فقال رسول الله ثم اتق الله واسكن اليك زوجك واحسن اليها ثم ان زيد اطلقها وانقضت
فانزل الله نكاحها على رسول الله ثم فلما اتق زيد منها وطرا تزوجها وفي غير هذه الاخبار قال الرضا ان رسول الله
قصدا وزيد بن حارثة بن شرجيل الكلب في امراده فرأى امرأته تغسل فقال لها سبحان الله الذي خلقك وانما اراد تنزيه الله ثم
عن قول من زعم ان الملكة بنات الله فقال ثم فاصفكم ربكم بالبين واتخذ من الملكة اثا انكم لتقولون قولا عظيما فقال النبي ثم لما
واها فتغسل سبحان الله الذي خلقك ان يخذل ولا يحتاج الى هذا الظهور والاعتك فلما عاد زيد الى منزله اخبرته امرأته بجح النبي
وقوله لها سبحان الله الذي خلقك فلم يعلم زيد ما اراد بذلك فظن انه قال ذلك لما احببه حسناتها فجاء الى النبي ثم قال يا رسول
الله ما ان امرأتني في خلقها سوء واتى اريد طلاقها فقال له النبي ثم اسكن عليلك زوجك واتق الله وتحفي في نفسك الله مبدل
وقد كان الله عز وجل عرفه صرا وزواجه وان زينب منهن فاخفى ذلك في نفسه ولم يبد له زيد وخشى الناس ان يقولوا ان محمد
مولود ان امرأتك ستكون لي زوجة فيعيون به بذلك فانزل الله ثم واذا تقول للذي انتم الله عليه يعني الاسلام واعنت عليه يعني الحق
اسكن الآية ثم ان زيد اطلقها وتزوجها رسول الله بعد العدة كما حكام ثم بعوله فلما قضى الآية ثم علم عز وجل ان المشافقين
سيعينونه بتر فيجها فزال ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله وفي رواية انه ثم ما تولى تزويج احد الا تزويج فاطمة من علي
الله عليه وزيد من رسول الله ثم وحو ا من ادم وروى ان زينب كانت تقول للنبي ثم اني لادل عليك بشك ما من ضا امة
تلك من جذي وجلدك واحد وزوجك الله ثم والسفر جبرائيل اذا عرفت ذلك فظهر لك ان الذي اخفاه هو كونه من جلد ناقة
وان سببا خافوا ذلك عن الناس وعدم اظهارهم بانها ستكون له زوجة الحشية منهم وترشاد الى ذلك ان الله الذي ابداه الله
للناس هو انهم تزوجه من الله ثم فعل ان ذلك هو الذي اخفاه لاختراذ لو كان خير ذلك لا بد وان زيد لما استأمره في
طلاقها امره بانها كها وترك طلاقها وامره بتقوى الله في مفادتها ومضارتها بالطلاق فتابه سبحانه على ذلك الامر قال في جمع البيان
وروي ذلك عن علي بن الحسين وحاصل المعنى ان عتابه سبحانه له لم ليس له وجه الزجر والنهي عن محرم او مكروه بل الارشاد
الى ان ما يظهر الله عز وجل فيه فلا تخشى من اظهاره ولا تقابلهم الجاهلين وقيل ان الذي اخفاه في نفسه هو ان طلقها زيد تزويج
وخشية لامنة الناس ان يقولوا امره بطلاقها ثم تزوجه ونقل هذا وجوه اخر ثم اعلم ان بين الروايات المذكورة توافق فلفظه
غير خفي ومعنى الآية ظاهر النوع السادس في دوافع النكاح وهو اقسام الاول الطلاق وقبة ايات
الاولى ان سورة الطلاق بالآية التي فيها خلقتم للشياخنة من اميين بين واحصوا العدة واتقوا الله ثم لا يخرجوهن من
ولا يخرجن لان اياتين بياحشية مبينة تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا يدري لعل الله يحشرهم بذلك

في دفع النكاح

في دفع النكاح

أما الخطاب لهما ولجميع امتة ولكن خصته بالذكر لانهما الرئيستان المقدم جري سبانه في ذلك على المتعارف في توجه الخطاب الى امر
 القوم فيما براد منهم ويؤشد الى ذلك التقدير عن الحكم بصيغة الجمع والاجماع على ان حكمه في الطلاق حكم لثمة وقيل المعنى قل
 لا تملك اذا طلقتم وهو مبني والمعنى اذا اردتم فهو من الجازا المشهور في القاموس طلق المرأة من زوجها كضركم طلاقا
 بانتم منه فهي طالق ونحوه قال الجوهري وشراها ان التعيد النكاح بصيغة طالق من القادر على النطق بها وبالاشارة من العاجز مع
 كون ذلك من غير عوض والعقد الاخير لا يخرج الطلاق بالعوض فانه من اقسام الخلع كما هو أحد القولين في المسئلة وهو ينقسم الى
 بدعي وسني والمراد بالبدعي ما لم يقع على الشروط التي اعتبرها الشارع في صحة كائن المراد من السني ما اجتمع فيه الشروط
 بغيره بالسني بالمعنى الاعم لشموله لكل طلاق صحيح وهو انواع فمنها ما يمكن للطلاق فيه الرجوع ويسمى البائن كذلك غير
 المدخول بها والصغيرة والخلع والمباواة والمطلقة ثلثا بينهما رجعتان والمطلقة ثلثا للعدة والابن ومنها ما يطلقها بغير
 في العدة وبواقعتها ويسمى طلاق العدى ومنها ما يطلقها وبواجبها بعد انقضاء العدة بعد جلد ومهر ويسمى السني
 بالمعنى الاخص ومنها ما يطلقها وبواجبها في العدة لكن لم يوافقها ومنها ما يطلقها ولم يوافقها مطر وهذا يدخل في السني
 بالمعنى الاخص منهم من الروايات وقد عبر عما عدا البائن بالرجعي لانهما يصح فيه الرجوع وان لم يرجع فزوي الشيخ
 الصحيح عن ذرارة عن ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على السنة او على طلاق العدة فليس شيء قال ذرارة قلت لا
 فستر طلاق السنة وطلاق العدة فقال ما طلاق السنة فاذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فليست لها حتى تطهر وتطهر فاذا خرج
 من بيتها طلقها تطيقة من غير جماع وبشهادتين على ذلك ثم يدعيها حتى تطهر طستين فتغضي عدتها ثلث حيض وقد بان منه
 يكون خاطبا من الخطاب ان شاء تزوجه وان شاء لم تزوجه وعليه نفقتها والسكنى ما دامت في عدتها وهما يوارثان حتى
 تنقضي العدة قال واما طلاق العدة التي قال الله تم فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة فاذا اراد الرجل منكم ان يطلق امرأته
 طلاق العدة فليست لها حتى تحيض وتخرج من حيضها ثم يطلقها تطيقة من غير جماع وبشهادتين عدلين وبواجبها ان
 يومه ذلك ان اجت او بعد ذلك باتام قبل ان تحيض وبشهادتين عدلين وبواجبها ان تكون معه حتى تحيض فاذا حاضت خرجت
 من حيضها طلقها تطيقة اخرى من غير جماع وبشهادتين على ذلك ثم يراجعها ابق متى شاء قبل ان تحيض وبشهادتين عدلين
 وتكون معه الى ان تحيض الثالثة فاذا خرجت من حيضها طلقها الثالثة بغير جماع وبشهادتين على ذلك فاذا فعل ذلك فقد بان منه
 ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قبله وان كانت ممن لا تحيض فقال مثل هذه تطلق طلاق السنة الطلاق المراد بالسنة هنا المعنى
 الخاص ولعل وجهه ان طلاق العدة يخرج الى مدة كثيرة كالاجفى ويمكن ان يراد السنة بالمعنى العام وهو ان يكون الطلاق مع كونه
 بدون الوقاع وفي الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع نحوه وكذا صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع وفي صحيح الفضلاء عن ابي بصير
 والصادق ع انهما قال الطلاق الذي امر الله به في كتابه وستة نفيه ع انه اذا حاضت المرأة وطهرت من حيضها اشهدت حليين
 عدلين من قبل ان يجامعها على تطيقة ثم هو حق برجعتها ما لم تمض ثلثة قمره فان راجعها كانت عنده على تطيقتين اي بآيتين
 وان مضت ثلثة قمره قبل ان يراجعها فهي املا بنفسها الحديث وهذا الخبر يدل بالاطلاق على ان المراجعة تصح بدون الوقاع كما
 هو صريح في اخبار كثيرة وسنشير اليه ان شاء الله ع وفي الحسن عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا الحسن ع عن رجل طلق امرأته
 بعد ما غشيها بشهادة عدلين قال ليس هذا طلاقا فقلت جملت فداك كيف طلاق السنة قال يطلقها اذا طهرت من حيضها قبل ان
 ينشئها بشهادة عدلين كما قال الله في كتابه قلت فان طلق على طهر من غير جماع بشهادة امرأتين فقال لا يجوز شهادة النساء في الطلاق
 الحديث وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع اذا اراد الرجل الطلاق طلقها في قبل عدتها في غير
 جماع الحديث قال في القاموس القبل بضم القاف من الجبل سخر ومن الرمن اوله والمراد الطهر الذي لم يوافقها فيه فانه يجب من عدتها
 انما حالي خيرة ذلك من الاحبا اذا عرفت ذلك فهم هنا تواذا **الاول** قد ظهر ان طلاق السنة قد يطلق ويراد به ما سنشئ
 على الطهارة المذكورة في الروايات وعليه ينزل ما ورد في بعض الاخبار من قولهم كل طلاق لا خير العدة فليس طلاقا اي انه يطلقها
 في طهر لم يبرها منه قال ابو عبد الله ع لا طلاق الا على السنة ان عبد الله بن عمر طلق ثلثا في مجلس واحد وامرأة حايض فزوي رسول
 الله ع طلاقه وقال ما خالف كتاب الله ع والى كتاب الله ع ويقابل البدعي وقد يطلق ويراد بها اذا رجعها بعد انقضاء العدة ونظا

قوله
 وان شاء
 الخ يدل على ان
 الطلاق الا بالحيض
 الاخص هو ما كان
 بالشروط المذكورة
 التي منها ان لا يراجعها
 في السنة سواء تزوجها
 بعد ذلك ام لم يزوجها
 وعقدام لا دلالة له
 في موطنه في يراجع
 في السنة

في دفع النكاح

في تفسير قوله تعالى
ولا يحل للمسلمين

في قوله تعالى
ولا يحل للمسلمين

في قوله تعالى
ولا يحل للمسلمين

العدتي اجماعا راجعها في العدة وبما فيها وظاهر ذلك انهم صرحوا الرجوع في العدة بدون المواقعة وهو داخل في السنة بالمعنى الاول
كدخول الطلاق الذي لا يتعقبه رجعة مطلقا فيه **الثانية** قوله العدة التي يحتمل ان يراد طلاق العدة المقابل للسنة بالمعنى
الاخص كما دلت عليه صحة زارة ونحوها فاللام للاختصاص ويكون في الآية دلالة على رجحان هذا النوع وبجمل ان يكون للزوج
مثلا في قوله ثم اتم الصلوة لدلوله الشمس اي طلقوهن في زمان يصح احسابه من العدة وهو المظهر الذي لم يتر بها فيه
لان طهر المواقعة لا يحسب من العدة باجماع الامة فلا يكون مرادا والطلاق زمان الحيض ليس بما موربه بل منهى عنه بانفا
الامة فيكون باطلا عند اصحابنا لان الامر يقتضي التهي والتهي يقتضي الفسك مطلقا كما هو قول جميع من اهل السنة لا يقتضي
ذلك في هذه الآية لان مقتضاها ايجاب وقوعه في هذا الوقت الخاص الصالح للعدة والمعين لها وهو الطهر لان الاقراء في
الاطهار كما سيحكي بيانه ثم ووافقتنا على كون العدة انما يكون بالاطهار والثاني فلو طلق في زمن الحيض بطل واقفا
بقية العامة فذهبوا الى انه يكون فعل حراما وصح طلاقه قالوا اما انه فعل حراما لان الامر بالشيء يستلزم التهي عن ضده
اما الصحة فلا تقتضي الاستلزام الضاد والجواب اننا نمنع الصحة هنا ويدل على هذا المعنى الرواية المذكورة عن ابن المؤمنين
وما رواه محمد بن مسلم في الحسن بن سالم بن جعفر عن الرجل قال لامرأته انت على حرام او باينة او برة او برة وخطية قال هذا
كله ليس بشي انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة بعد ما نظهر من حيضها انت طالق او اعتدى يريد بذلك الطلاق ويهدد
على ذلك رجلين عدلين وفي الموثق عن زارة قال سمعت ابا جعفر يقول الطلاق الذي يحبه الله والذي يطبق الفقيه
وهو العدل بين الرجل والمرأة ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين واردة من القلب الحديث وبهذا هذا قوله
في قبل عدتهن قال في مجمع البيان روى عن النبي صلى الله عليه واله وابن عباس وابي بن كعب وجابر بن عبد الله وعلى بن
الحسين عليهما السلام وزيد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد مطلقوهن في قبل عدتهن فظهر من هذه الروايات ان الاقراء هي
الاطهار فيكون المستقبل به العدة الطهر الذي لم يتر بها فيه وعندنا في خيفتها انها الحيض يجوز كون المستقبل به العدة الحيض
وقد عرفت مثله **الثالثة** ظاهر عموم الآية الثمولا لكل مطلقة سواء كانت مدخولا بها ام لا لكن خرج من ذلك الابر
والغير المدخول بها والتي لم تبلغ فانه لا عدة لمن كاسيا في اثم وكذا من كان زوجها غائبا او في حكمه فانه لا يلزم فيها احتيا
الخلو من الحيض بدليل الاجماع والسنة وربما قيل ان النساء اسم جنس للاث من الاث وهذا الجنسية معناه قائم في كل هذه
وفي بعضها فلا عموم فجاز ان يكون المراد هنا البعض اي المدخول بها وزوجها حاضرا وما في حكمه من ذوات الاقره وفيه
نظر لان النساء اسم جنس بمعنى الجمع او جمع حقيقة للمرأة من غير لفظها كما قاله في الصحاح اقيال هو مثل قوله ثم احل لي
في ارادة الاستغراق عند الطلاق والانا في الحكمة كما حقق في الاصول ويمكن ان يقال ان الايسر والتي لم تبلغ لا تدخل في
هذا العموم لان المراد بالعدة الاطهار كما بينا عليه وهما فاقدا تازالا طهارا لعدم حصول الحيض **الرابعة** في
الخطاب يتوجه الى البالغ العاقل المختار القاصد لذلك فلا عبرة بطلاق الصبي اجماعا الا من بلغ عشرين فان بعض الاخبار
على صحة منه كما اشترنا اليه فياسق وتبر قال بعض الاصحاب وكذا المجنون المطبق والعكران الذي يبلغ سنه وضع قصده
على ذلك مع الاجماع الاخبار وكذا المكره وبديل عليه اي مع الاجماع الاخبار وكذا الساهي والتائم والمالط والهازل
والمغضب الذي ارتفع قصده وفي حكم ذلك من القى الصيغة ولا يفهم معناها وبديل على ذلك مع رواية زارة المذكورة
رواية اخرى له عن ابي عبد الله قال لا طلاق الا ما اراد به الطلاق وعن هاشم بن سالم عنه ثم نحوه وعن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر قال لا يقع الطلاق باكره ولا اجبار ولا على سكر ولا على غضب **خامسة** في قوله ثم اتم الصلوة فاعلم
لا يقبل منه كما في سائر القصرات لقولية لان الظاهر ان البالغ العاقل المختار القاصد الذي يذلول للفظ ذهب جماعة من الاصحاب
الى انه يعتدل ذلك منه ظاهرا وبدين بنيتة باطنا وان تأخر تفسيره الا ان نخرج من العدة وبديل عليه ما رواه في الخبر
عن اليسع عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال فيه لو ان رجلا طلق على سنة وعلى طهر من غير جماع واشهد ولم ينو الطلاق
لم يكن طلاقا فان ظاهره قول دعواه لذلك ويمكن جملة على ان المراد انه باطل في نفس الامر وان حكم عليه
بالطلاق ظاهر وهذا القول بالنسبة الى ذات العدة لا بالنسبة الى ان وقع ذلك في زمان العدة لان مثل بعدة في جملة

في ذوا الفرج النكاح

أما البان فلا الحامس المتبادر من قوله طلقت النساء الزوجية بالعقل والدوام فلا يقع بالاجنية مطلقا باجماع اصحابنا
 ولعمركم صلوات الله عليهم انما الطلاق بعد النكاح وقوله لا يكون طلاق حتى يملك عقد النكاح وقالوا في ذلك العامة
 تحكم بعضهم بوقوعه على الاجنية مطلقا وبعضهم اذا علقه بزوجه وكذا لا يقع بالمستمتع بها والمذكورة **السابعة**
 قد عرفت ان النكاح عصمة مستفادة من الشريعة فيتوقف ذوالها على ما جعل الشارع سببا لذلك والآية المذكورة دللت على الطلاق
 ولا يخل على المعنى اللغوي الذي هو مطلق الفراق باجماع الامتثال لآية من اللفظ الدال على ذلك وقد تطابق النص والاجماع
 على انه يقع بلفظ طالق ولم يثبت وقوعه بغيره وبديل على المحض هذا اللفظ في الجملة حسنة محمد بن مسلم المذكورة ونحوها
 حسنة الحلبي ومنها يظهر عدم وقوعه بقوليات مطلقة او من المطلقات كما هو المشهور عند اصحابنا خلافا للشيخ فانه قوي
 وقوعه بها وهو ضعيف وخالف العامة في ذلك فحكموا بوقوعه بكل لفظ دال على ذلك صريحا او كناية واصحابنا يرون ذلك لما
 ذكرنا من الدليل لعدم الصراحة في الاحتمال اذ ادة غيره فلا يقع الطلاق بذلك وان قصد به نعم استلغوا في وقوعه بلفظ
 اعتدى فالتشويذ يقيم عندهم حدهم وخالف فيه ابن الجنيدي فحكم بالوقوع بهذه القظة للروايتين المذكورتين لاعتبار سند
 ووضوح دلالتها وهو مذهب علي بن الحسن الطاطري ومحمد بن ابي حمزة كما نقل في الكافي ومال الى ذلك في المسالك و
 حملها الشيخ على انه انما يعتبر ذلك اذا تقدم لفظان طالق قيل هذا الحمل بعينه لانه جعله منطوقا وفي الرواية الاولى
 ومعطوفا عليه في الثانية وهي مفيدة للتخيير قول يمكن ان يقال ان او هنا بمعنى الواو ويكون الغرض التأكيد يقال ان
 قوله اعتدى انما هو على جهة الاخبار بمعنى انه لو قال زوجتي اعتدى جازها الاعتماد على هذا القول ولو اعتدى
 جازها ان تزوج ونه بل شهادة من يشهد عليه لها بذلك ولا يبعد ان يكون هذا مراد الشيخ واما قوله يقصد بذلك الطلاق
 فالاشارة فيه الى ان العقد معتبر بصدقه لفظ ذلك الموضوع للاشارة الى البعد **السابعة** من تعيين المطلقة باللفظ
 كان يقول اننا وفلاننا وهذه اوالنية شرط في صحة الطلاق وهو الذي يظهر من الاخبار ولان النكاح عصمة معلقة
 كما عرفت فيقف ذواله على تعيينها لانه المتفق عليه وبدون ذلك مشكوك فيه فيستصحب بقاءه وآلية ذهب اكثر اصحابنا
 وذهب جماعة الى عدم الاشتراط اجتماعا بعزم ما دل على كون الطلاق سببا والجواب انما يمنع العموم ونسأله لما ذكرنا
 وللقول بعدم فروع كثيرة **الثامنة** المراد بقوله احضوا العدة ضبطها بالاقراء امر سبحانه بذلك لانه امر من علية
 احكام كثيرة كالمنع من النكاح والنفقة والكسوة والرجعة ونحو ذلك وآبهم مقدار العدة هنا لانها تختلف
 الى الامة والحرمة المستقيمة الحيض والمستربة فوكل بابها الى موضع اخر **التاسعة** في تقسيم ذلك الامر بالتقوى حاشية
 الحافطة في هذا الحكم لانه ما يرتب على مخالفة فيه مفسد كثيرة كاختلاط النسل والنجور والاضراب بها او بغيره ونحو ذلك
العاشر تقتضى التخيير عن اخراج المطلقة من الموضوع الذي جازها مادامت في العدة وعن خروجها من العدة وهذا الحكم
 بالنسبة الى ذات العدة الزوجية كما يدل عليه قوله لعن الله محدث بعد ذلك امر كما ينبغي بآية انشاء الله تعالى لانها مادام
 فيها بحكم الزوجة دون غيرها من ذوات العدة فانه يجوز ذلك لها وله وهذا مذهب اصحابنا بديل عليه ايضا ما رواه
 الشيخ في الموقن عن ابي بصير عن احمد بن حنبل في المطلقة ان تسعد فقال في بينها اذا كان طلاقا له عليها رجعة ليس
 لمان يخرجها ولا لها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وفي رواية اخرى المطلقة تعتد ببيتها وتظهر له زينها لعن الله محدث بعد
 ذلك امر في الصحيح عن سعد بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن شيء من الطلاق فقال خالط الرجل امرأته طلاقا لا
 يملك فيه الرجعة فقد بان من ساعة طلقتها وملك نفسها ولا يسئل له عليها وذهب حيث شاءت ولا نفقة لها ثانية قال قلت
 الله يقول لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن فقال انما اعني الذي تطلق تطلقه بعد طليقة تلك التي لا تخرج ولا تخرج حتى
 تطلق الثانية فاذا طلقتا الثالثة فقد بان من ولا نفقة لها والمرأة التي يطلقها الرجل طليقة ثم يدعيها حتى يتخلوا اجلاها
 فهذه ايضا تعتد في منزل زوجها ولها النفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها الى خبر ذلك من الاخبار وتقدم ايضا في قوله ثم
 استكونهن من حيث سكنتم ما يدل على ذلك ثم الظاهر من الايتين والروايات انه لا يجوز الاخراج والخروج من جهة حتمها
 وحقة فحتمها السكنى والنفقة وحقة بعضها وهذا لا ينبغي لها ترك الزينة في تلك الحال فلوراضيا واذن لها بالخروج

في ذوا الفرج النكاح

في ذوا الفرج النكاح

في ذوا الفرج النكاح

جاز ذلك لها واليه ذهب كثير من الاصحاب ويؤيده استصحاب حال الزوجية وان المطلقة بجلها فكما جاز لها الخروج باذنه في تلك الحال جاز هنا وبذلك عليه صريح ما رواه في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى تنقض عدتها ثلث قروء او ثلثة اشهر عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت من يقول المطلقة تخرج في عدتها ان طابت نفس زوجها والمراد بالجمع المندوب لانه يجوز لها الخروج الى الواجب وان لم تطب نفسه لانه حتى مضيق لله ثم وذهب كثير الاصحاب والعامة الى انه لا يجوز لها الخروج وان اذن لها الزوج مية لان ذلك حق الله تعالى فلا دخل لاذن الزوج فيه لظاهر قوله لا يخرج من حيث توجهه انتهى الى نفس الخروج غير مفيد بشئ فيكون ذلك حق الله وفيه نظر لان قوله لا تزدى لعل الله الخ من قبل العلة لعدم الخروج فنية بنية واضح على كونه حق الزوج فكيف مع دلالة ما ذكرناه من الروايات وهذا مع عدم الضرورة وعندنا تخرج قطعاً فروي فيمن لا يحسن الفقه في الصحيح عن الصادق فيما كتب الى ابي محمد الحسن بن علي عليهم السلام في امرأة طلقها زوجها ولم يجر عليها الفقة للعدة فهل يجوز لها ان تخرج وقبيل من منزهة العمل والحاجة فوقع عليه السلام لا يابى ذلك اذا علم الله الصفة منها وفي بعض الاخبار انها تخرج ببند نصف الليل ثم تعود وهو محمول على ما تأدت الضرورة بذلك والاجاز لها مطلقاً ما قوله الا ان ياتين بفاحشة مبينة فربما بكسر الياء اي ظاهرة وبفصحها اي اظهرتها فالتأخر ان الاستثناء من الاخراج وبذلك على ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا عليه السلام في تفسير الآية قال يعني بالفاحشة المبينة ان تؤدي اهل زوجها فاذا فعلت ذلك فان شاء ان يخرجها من قبل ان تنقض عدتها فليدفع في رواية اخرى قال اذا ما لاهل الرجل وسوء خلقها وقيل يرجعها الى الخروج اي ان خروجها قبل انقضائها العدة في نفسة فاحشة وحاصل المعنى انه لا يطلق لمن الخروج الى الاخراج الذي هو فاحشة وقد علمت انه لا يطلق لمن في الفاحشة يكون ذلك مع العلم من الخروج على ابلغ وجه وما تضمنته الروايتان من تفسير الفاحشة هو قول الشيخ في رت وهو المشهور بين الاصحاب وهو قول ابن عباس قال لا يجمع البيان وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله وقبل هي الزنا فتخرج لاقامة الحد عليها فقل ذلك عن الشيخ المفيد في المغنعة وعن الشيخ الطوسي في النهاية وهو الظاهر من ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه حيث قال فيه وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل وانكحوا الله ربكم لا يخرجوهن من بيوت ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قال لان تزي فيخرج ويقام عليها الحد وهو المنقول عن جماعة من مفسري العامة ايضا وقيل هي الفروج فاذا طلعت على نكح منها سقطت حقها من التكني وقيل هي كل معصية لله ظاهرة وروى في كمال الدين بسند الحسن بن عبد الله الفقيه قال قلت لصاحب الزمان عليه السلام اخبرني عن الفاحشة التي اذا كانت منها المرأة في ايام عدتها حل للزوج ان يخرجها من بيوت فقال الفاحشة المبينة التي دون الزنا فان المرأة اذا زنت واقيم عليها الحد ليس لها ان تخرج من بيتها بعد ذلك من التزويج بها لاجل الحد واذا أصبحت وجب عليها الرجم والرجم خوي ومن قد امر الله برجمه فقد اخواه ومن اخواه فقد ابغده ومن ابغده فليس لاحد ان يعبره ولو قيل بتفسير الفاحشة بجمع ما روي من الآذ والزنا والحق كان له وجه وحل في كل حال فاخراجها يقطع عنه حق التكني دون النفقة ولو تاب وتجهل عوده اليها زال المانع **الحادي عشر** قوله تلك طلاق الله الاشارة بذلك الى جميع الاحكام المذكورة الشاملة لخروجها واخراجها ما كذا الحكم وتحذير من الفاحشة المبينة عن سخط الله وعقابه روي في الكافي عن اسحاق بن عمار عن الفضل الهاشمي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يقع الطلاق الا على الكتاب والستة لانه حد من حدود الله تعالى يقول واذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد ما تحسن واحضوا العدة ويقعدوا شهداً ذوى عدل منكم ويقول ذلك خلع والله ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزوج طلاق عبد الله بن عمر لانه كان خلا في الكتاب والستة ومقتضاها اطلاق الظالم على كل المعصية **الثاني عشر** قوله لا تزدى الخ هو على النهج السابق في توجيه الخطاب ومن قبل العلة في فرض العدة وعدم الاخراج والخروج كاذب عليه روية ابي بصير المذكورة وفي رواية زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تكفل وتغضب تطيب وتلبس ما شاءت من الثياب لان الله يقول لعل الله يحدث بعد ذلك امرها ان تقع في نفسه فيرجعها ومن تمة مؤثمة زائدة المذكورة المتضمنة لقوله احب لله فيه الى ان قال وهو الذي لا الله عز وجل لعل الله يحدث بعد ذلك امرها يعني بعد

لا يجوز له ان يخرجها من بيوتها الا باذن زوجها

لا يجوز له ان يخرجها من بيوتها الا باذن زوجها

لا يجوز له ان يخرجها من بيوتها الا باذن زوجها

والا ينجس النكاح
بما لا ينجس النكاح
في دفع النكاح

الطلاق وانقضاء العدة التزوج طام من قبل ان تزوج زوجا غيره اي ما بين الطلقة الاولى والثانية وما بين الثانية والثالثة
فهو حلة يجعله سحابة الطلاق مرتين والثالثة تحتاج الى الحلل فيز لا يحضره الغيبة فياكتب الرضا عليه السلم الى ابن سنان علة
الطلاق تلك الماينة من المهلة فيما بين الواحدة الى الثلث لرغبة محدثا وسكون غضبان كان وليكن ذلك خوفا وادبا للنبأ الحديث
وفي هذه الآية والروايات لا كراهية على عدم لزوم الحداد بل على سحاب تركه كما هو المصولة عند اصحاب **الثانية**
في السورة المذكورة فاذا بلغن اجلهن فاستكوهن بمفردين فما وهن بمفردين واستشهدوا ذنبي فقل منكم واصبروا الشهادة وبعده
بوعظهم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر **الثالثة** في سورة البقرة واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فاستكوهن بمفردين
اكثر جوهر من مفرد في ولا تستكوهن خبرا او يسفروا ومن يتفعل ذلك فصفه قل من الله ما الاجل من العدة التي امر الله بها والزوج
ببلوغة المشارة على اخوه على الانتفاع في ذلك والطلاق على مثل ما في كلام الفقهاء وانما حمل على ذلك ليرتب عليه
فاستكوهن لانه قد ثبت انها بعد الفراغ من العدة نيبين منه ولا يملك رجعتها ويكون خالطا من الخطاب الامساك بالمعروف
حسن الشريعة معها واجراء الثقة عليها وان راجعها بقصد ذلك لا للاضرار بها فقي من لا يحضره الغيبة عن المفضل من صحتها
عن الحلبي قال سألته عن قول الله عز وجل ولا تستكوهن خبرا او يسفروا قال لا تقولن انا طلقنا حتى اذا كادت ان يطلوا اجلها واجهنا
ثم طلقها بفعل ذلك ثلث مرات فهي اقصر عز وجل عن ذلك عن البربطي عن عبد الكريم بن عمر وعن الحسن بن زياد عن ابي عبد
الله عليه السلام قال لا ينبغي للرجل ان يطلق امرأته ثم راجعها وليس له فيها حاجة ثم يطلقها فهذا الصواب الذي هو الحق
عندنا لان يطلق ثم يراجع وهو ينوي الامساك قوله واستشهدوا الخ راجع الى اصل الطلاق لان الكلام فيه وهو المقام الاول
من سورة البقرة من توابعه فتوسطها غير قاصح والامر خفيف في الوجوب فتدل على وجوب الاستهاد وعلى كونه شرطها
في حقته وبديل على ذلك الاجماع المستفيضة عن معدن الوحي الالهي وقد ذكرنا منها شطرا بل للاجماع من اهل البيت صلوات
الله عليهم واجماع شيعتهم وجهان يكون بحضور من الشاهدين ومنع منهما سماعا فلا يصح الطلاق لو وقع متفرقا بان
كل واحد منهما في وقت وبديل على ذلك الاجماع والاشهاد ايقم وقد استفيد منها ايقم انه لا يكفي فيه شهادة النساء الخ
لأعضات الى الرجال ولا سفريات وهو الذي دل عليه الاجماع المعتبر وهو المشهور بين اصحاب ومآزر في بعض النسخ
من قول شهادتهن فيه على بعض اصحاب وهو ضيف ومحول على الثقة واستفيد منها ايقم بقول شهادة المالك وبديل عليه
ايضا كثير من الاخبار ومآزر في محمول على الثقة كما ذكره في باب ما اما العامة فتعلق الكشاف ان الاشهاد راجع الى
الرجعة والفرقة جميعا على التنب عند اي حينة كقولوا وشهدوا اذا تابعتهم وعند الشافعي هو واجبة الرجعة مندوب اليه
في الفرقة وفي الاول انه خلاف ظاهر الامر بل امره بقرينة صادرة بل بقرينة السياق تقتضي الوجوب وفي الثاني انه حكيم بلا دليل
يدل على الفرق الذي ذكره بل هو من قبيل الانذار والعتبة مع انه من استعمال الشيء في الحقيقة والحجاز وعلى تقدير تسليم
الى القرينة وكذا لو حمل على مطلق الزحان والقرينة هنا مفقودة حتى ان تعلق الاشهاد في مفردة لا معنى له ان يكتفى في استنباط
الطلاق فلا حاجة الى الاشهاد نعم يمكن على مذهب الامامية تعلق الاشهاد في الآية في الطلاق والرجعة معا على ان يكون
الاول على الوجوب والثاني على التنب لاجل الامر على مطلق الزحان المتلقى بيانه من معدن الوحي كالايات المجلة المتلقى
بيانها منهم صنوات الله عليهم وكما امر سبحانه بالاشهاد امر الشاهد باقامتها واذا انها اذا طلقت الشهادة فقال ايقموا الشهادة
لله اي امثال لا امر سبحانه وتعالى وانه وفيه حث لهم على التزام الصدق والفر عن الكذب واما ما على الصدق وكما
غيره امر اخر قبلت لا انه لا يحصل له الثواب قوله ذلك الاشارة به الى الشهادة واقامتها او جميع الاحكام وقبة مباينة على
الفرق بين ذلك بان من لم يفعل ذلك فليس من المؤمنين **الرابعة** في سورة البقرة واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن
فلا تسفلوهن ان يكتفن اذ اجهن اذ اترضا بينهم بالمعروف ذلك بوعظهم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر والله يعلم وهم
لا تعلمون مثل الخطاب للطلقاتين وبلوغ الاجل عيان على المشاهدة من الفراغ من العدة والعسل عيان عن المراجعة من
بقصد الاضرار لا الرغبة فيهن وحاصل المعنى لا راجعوهن عند زيارتنا انقضاء العدة لا بقصد الرجعة بل من نكاح الا
الازواج وقت الترافع بينهم اضراوا وهذا المعنى قاله الرازي وتجلت في مجمع البيان ظاهر الآية وفيه انه تكون الآية

الوارد
بالفرقة هنا
المخرج من العدة
لانها الماينة
مستكونة في
ان يطلوا
سنة

في دفع النكاح
في دفع النكاح
في دفع النكاح

في النكاح
المؤنة
المؤنة

في النكاح
المؤنة

لسابقتها وان الحمل على المشاهدة مجاز وان التراضي بينهما وبين الزوج صح يكون في العدة لان المراد بهم من يتكون زوجا وانما
في العدة محرمه فالأظهر ان يكون الاجل عبارة عن انقضاء العدة ويكون الخطاب ما للناطقين الذين ينعون من ذلك بعد انقضاء
العدة طلبا لمحبة جاهلية او لغصدا لاضرار بها او ليطلعهما سرا ولا يغلها فيدها كذلك وانما ان يكون الخطاب للاولياء فلا
يجوز لهم منعها من نكاحها زوجها الا قبل اذا تراضت معه بامر مباح وقبرج دلاله على ان الولي تسقط ولايته في هذا الحال
ذلك المذكور بوعظ به المؤمن المصدق بالله وقبوعه ورحيله في اليوم الاخر فيجوز ثوابه ويجوز عقابه وحسن المؤمن
لانه المنفعة بذلك وقبوعه دلاله على ان من لم يتعظ بذلك ولم يأخذ بما امر به لم يترك ما نهى عنه فهو ليس من المؤمنين
والله يعلم ما يصلحكم وانتم لا تعلمون **الحاشية** سورة المذكرة والمطلقات يترتب عن انفسهن ثلثة قروى ولا يحل
هن ان يكمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويؤمنن انهن يتردنه في ذلك ان ارادوا احصاها
هن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عز وجل حكيم المطلقات يترتب عن جلد خبرته في معنى الامر
الثبوت التاكيد والاشارة بما يجبا المسارعة الى امثاله فكانه وقع منه فاجبر عنه وبناؤه على المبتدأ يعيد زيادة
التاكيد باعتبار تكرار الاسناد وجعل الخبر فعلا مضارعا للدلالة على لزوم الاستمرار والتجدي في العدة والترتيب لانظرا
اي لا يتردجن في هذه المدة ولندكر جملة ما تضمنته الآية في ضمن فوايد **الاول** ظاهر المطلقات التمثول لكل مطلقة لا
جمع على بالدم لكن يخرج من هذا العموم غير المدخول بها لقوله تعالى من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها
والمستبراة فانها تستدل بالاشهر لقوله تعالى واللا في بطن من الحوض من نشأتم ان اوتيتهن فعدتهن ثلثة اشهر كما ياتي بنا
ذلك انشاء الله تعالى ويخرج عن ذلك لا يبر المعلوم واسما والحق لم تكمل التسع سنين فانه لعدة عليهما على الاشهر
الامة فان عدتها قرآن وبالحجة الالهية ليست على عمومها بل المراد بها مستقيمة الحيض وهي من ايها الحوض على مقتضى
عادة النساء في كل شهر مرة وفي معناها من كانت تحيض في كل شهر اكثر من مرة ومن كانت تحيض فمدا دون ثلثة اشهر مرة فانها اعتدلت
بالاطهار ايضا فظهر من ذلك ان الحكم يكون العدة ثلثة اقراء مخصوصا بالحرمة المدخول بها اذا كانت من ذوات الاقراء على
الوجه المذكور وعلى ذلك عمل الاصحاب واعتقد اجماعهم وبذلك عليه الاخبار والمستنبضة **الثانية** القروى جمع القروى
بالفتح والقروى وهو يطلق في اللغة على الحوض والطهر وهل ذلك على جهة الاشتراك اللفظي والمعنوي ان يكون موضوعا
للافتعال من معتاد الى معتاد او على انه حقيقة في احداهما مجاز في الاخرية احوال والمعروف من مذهب الاصحاب ان الاول
هنا الاطهار ربل الذي يظهر من كثير من الاخبار ان المعنى الحقيقي للقرء هو الطهر لا غير فردي في الكافي في الحوض وروى
قال سمعت ربيعة الراي يقول من راي ان الاقراء التي سمي الله عز وجل في القرآن انما هو الطهر فيما بين الحيضين فقال
كذب ولم يقله برأيه ولكنه انما بلغه عن علي عليه السلام فقلت له اصلها الله ان كان على عليه السلام يقول ذلك قال نعم انما
القرء الطهر بقري من الدم فجمعه فاذا جاء الحيض دفعه ولغظ انما تعيد الحوض في معناها بواحدة اخرى لمرارة
ايضا وحسنة ثالثة له عن ابي جعفر عليه السلام قال القرء ما بين الحيضين ومثلها حيضة محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام حيضة رابعة له ايضا قال الاقراء هي الاطهار وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي
لم تحضوا ثلثة اشهر وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلثة قروى والقرء جمع الدم بين الحيضين
فظهر من هذه الاخبار بيان وجه التسمية انه حقيقة في ذلك اذا الحيض من حاض الوادي اذا سال فهو خلاف الجمع
وبدل على كون المراد بالاقراء الاطهار وايضا اخبار كثيرة مستفيضة مع ظاهر قوله فطلعوهن لعدتهن على ما عرفه قوافي
اصحابنا على ذلك الشافعية وجماعة من الصحابة والتابعين وذهب الحنفية الى ان المراد بمر الحوض مستدين على ذلك
بما روى عن النبي صلى الله عليه واله في الصلوة ايام اقراءك وقد وجد في بعض اخبار الخاصة ما يدل على ذلك فردي
الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلثة اقراء وهي ثلث حيض و
حيضة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مثله ونحو ذلك من الاخبار كقوله في صحيح محمد بن مسلم هو المذهب
ما لم يحل لها الصلوة وحملها اصحابنا على الحقيقة ويدل على ذلك حصة ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له

في ذوايق النكاح

اصلى الله رجلا طلق امرأته على طهر من غير جماع بثلاثة عدلين فقال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت حدتها و
 حلت للزوج قلت اصلح الله ان اهل المراق يرون عن علي عليه السلام انه قال هو املك برجتها ما لم تغسل من الحيضة
 الثالثة فقال كذبوا ففسدت الرواية بذلك الى اهل المراق فشرى ان هذا المذهب كان مشهورا في ذلك الزمان فكون هذه
 الاخبار خرجت على التقية ونقل الشيخ في باب عن المعيد وجمها اخر للجمع بين الاخبار وهو انه اذا طلقها في اخر طهرها عتبت
 بالحيض وان طلقها في اوله اعتدت بالاقراء التي هي الاطهار ثم قال وهذا وجه غير ان الاول ما قدمناه من الجمل
 على التقية انتهى وفيه نظر اما اول فلان هذا الوجه يقتضي ان لا يصح طلاقها في اخر الطهر وذلك لما تقدم في قوله
 لعدتها من اي في الزمان الذي يصح كونه من العدة كما بيناه وهو خلاف اجماع الاطحاب واما ثانيا فلا خلاف في الروايات
 الدالة على انها بين بروية الدم الثالث من غير تعبد بكون الطلاق واقعا في اول الطهر واخره واطلاق المعارض يكون
 الاقراء هي الحيض وليس في الاخبار ما يشير بهذا التعبد فكان من قبل الانفاذ والتعبد المستلزمة لتاخير البيان عن وقت
 الحاجة فلا وجه لما ذكره فالحمل على التقية متعين **فروع الاول** يستفاد من اعتدادها بالطهر الذي طلق فيه
 لا بد من بقاء شئ منه بعد الفراغ من حيضة الطهر ولو لم تحظ طهره كان اخر الصيغة مقارنا لابتداء بروية الدم كان الطلاق
 صحيحا وكان اعتدادها بالطهر اخر ثلثة فلا بين في البرؤية الدم الرابع وبما ذكرنا صرح بعض الاطحاب لاينا في ذلك
 الاخبار الدالة على انها بين بروية الدم الثالث لان هذا الغرض نادر فحمل تلك الاخبار على الغالب **الثاني**
 يستفاد من الروايات الدالة على انها بين بروية الدم الثالث انه لا فرق بين كونها من حيض بروية الدم وبين من الحيض
 الاعمى قل الحيض وهو ظاهر طلاق كلام اكثر الاطحاب وقيد الحق بالاولى والزم الثانية الصبر الى انقضائها
 الحيض اخذ بالاحتياط وما ذكره **الثالث** لما كان نكاح الاطهار باعتبار الفضل بالحيض كان الحكم بالعدة و
 مرتبا على ما ذكره في مباحث الحيض فمن انقطع دمها على العشرة فما عداها طهر من تجاوزت العشرة من ذوات النسا
 الوقتية العندية ترجع اليها وما عداها طهر لا يخرج الى التمييز حصل لا فالي سائها ان امكن والافعال
 قبل على هذا الحكم الطلاق الروايات فانه ينصرف الى ما ذكره مفضلا في الحيض وبذلك عليه من بحار رواية جميل عن بعض
 اصحابنا عن احمد بن عليهما السلام قال تستد المسخاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها وبالشهر وان سبقت ليلها فان شئت
 علم تعرف ايام حيضها من غيرهما فان ذلك لا ينفك لان دم الحيض دم عبيط حار ودم الاستحاضة دم اصفر بارد فاما رواية
 ابي بصير المذكورة فهي محمولة على من لم يحصل لها شئ مما ذكرنا فكانت عدتها بالشهر **الثالث** قوله لا يحمل
 ان يكمن الخ الظان المراد في الارحام الحمل وحرمه نعم لانه تصنيف مثل ذلك ما في تفسير النجاشي عن ابي بصير عليه
 السلام عن ابي عبد الله في قوله والمطلقات الى قوله في ارحامهن يعني لا يحملها ان تكمن الحمل اذا طلقت وهي جلي والزوج لا يملك
 فلا يحملها ان تكمن حملها وهو احق بها في ذلك الحمل ما لم تضع ويحمل ان يراد ما يشبه الحيض والطهر كما في تفسير علي بن ابراهيم
 لا يحمل للمرأة ان تكمن حملها او حيضها او طهرها وقد فوض الله الى النساء ثلثة اشياء الطهر والحيض والحمل وقد يستدل في الآ
 على ان قولهن مقبول في امر الحيض والعدة نظر الله انه لو لم يكن كذلك لما حسن انجاب اطهار ذلك علمهن وتحريم الكتمان و
 لانهن مؤتمنان على ارحامهن ولا يعرفن الا من جهتهن غالبا واما البينة على مثله عشرة في التاليف لما رواه في الكافي في الحز
 عن زيادة عن ابي جعفر عليه السلام قال العدة والحيض للنساء اذا صدقت ولا يخفى انه انما يقبل قولها فيما اذا ادعت الزنا
 الممكن كان تدعى الحرة انقضت **الحكمة** في ثلثة وعشرين يوما ولحظتين وعلية يتزل ما في حصة الحمل عن ابي عبد الله عليه السلام
 وما كان في الشهر لم يزد في الحيض على ثلث حيض فعدتها ثلث حيض ورتبا قبل ان لا يقبل منها غير المتأدا لاجل هذه اربع
 من النساء المطلقات على ارجل امرها ويشهد له بعض الاخبار واحتمل بعضهم انه يقبل غير المتأدا اذا كانت ثقة صالحة او شها
 النساء وقوله ان كن الخ زجر وعيد وقا كيد تحريم الكتمان بان ذلك مما يخرج عن ايمان **المراد بعدة** قوله وبعبارة
 الخ ان كان المراد بما خلق في الارحام الحمل فالعنف ان له عليها الرجعة مادامت حاملا لانها انما بين منه بالوضع كما تضمنته
 رواية ابي بصير المذكورة وان كان المراد الاثم فالحق ان له عليها الرجعة مادامت العدة وعلى التقديرين المراد بالعد

انما يكون في الحيض

في قول النجاشي
 ان الحمل الحيض

نكاح الزنا
بالقول
والفعل

نكاح الزنا
بالقول
والفعل

الرجعية وقد عرفت ان ظاهر المطلقات العموم لكل مطلقا الشامل للباقيات كما دل عليه الاخبار وذكره الفقهاء والمفسرون ولا
شك في ذلك عندهم فيكون الضمير اخص من المزوج وخالفنا لمصلحة حيث اريد به بعض ما تناوله ولا يمنع مثل ذلك لان باب النكاح
والاستخدام شائع ولان الضمير الراجح الى ظاهر من قبيل تكرار الظاهر وعادة وكما ان ارادة المخصوص في الثاني لا تستلزم
الاول فكذا ان ارادة المخصوص في الضمير لا تستلزم المخصوص في المزوج وتحقيقه في الاصول ان ظاهرا كثيرا من الاخبار ان المفسر
بجامع الحمل فيكون قوله وبمولتهن من قبيل المخصص للترتيب فلهذا من لست بحامل ولا اضلاع هنا عبارة عن الرجوع اليها بعد
الغضب والرجعة اليها بعد الرجعة عنها وقيل المراد به ما قابل لاضرارها ويكون هذا من باب الحجة للزوج والحقير على اتم
ان راجوا فليسوا بهذا القصد لا بقصد الاضرار وليس هذا شرطا لصحة الرجوع لانه يصح الرجوع وان قصدا لاضرارها
وان فعل خواما ثم ان الرجعة تكون بالعقل كقوله رجعت الى وفدا كالوطى والقبلة وفي حكم ذلك انكار الطلاق والاختار
بالاشارة المعنوية والتواضع لبيت شرط في صحة الرجوع وسند ذكر ذلك في الآية التاسعة ان شاء الله تعالى وقد اشترطنا اليه فيما
سبق ولا يجبا لاشهاد في الرجعة بل يستحب لاجل اثبات الرجعة عند المنازعة وحليته تنزل الاجماع والمقتضى للامر بالاشهاد
ويستحب ان يكون الشهود عالين بكونها في العدة حين رجوعه ولا يشترط اعلامها بذلك ولو لم يشهد فليكن اعلامها بذلك
والا فلا يثبت بغيره دعواه كما يدل عليه حسن محمد بن عيسى ورواية الحسن بن عيسى صالح **الحاشية** ما ذكره في كتابه
ان الزوج احق بها في مدة التبرص وان له عليها حق اربعة ما يدل على ان لها اربعة مثل الذي عليها والتشبيه في اصل الزوج
وحق الزوج اعظم وهو على قمين واجب ومندوب فمن الصادق عليه السلام قال حق المرأة على زوجها ان يشبع بطنها
فيكون جنتها وان جهلت عفرها وعن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ارضا في جبريل ثم بالمرأة
حق طنت ان لا يبغي طلاقها الا من فاحشة مبيتة وقال رسول الله صلى الله عليه واله خيركم خيركم لسانه وانا خيركم
لساني وفي حديث اخر لو امرت احدنا ان يجعد لا جعد لامرت المرأة ان تقعد لزوجها وفي اخرايتها امرأة باتت وزوجها
عليها ساخط في محط لم يقبل منها صلوة حتى يرضى عنها وفي اخراها خرجت بغير اذنه فلا نفقة لها ولا اخبارا الواردة بذلك
كثيرة وقد تقدم في شرح قوله لرجال قوامون على التشايع بعض الاخبار **السابعة** ظاهر الاطلاق يقتل كل مطلقة
المسلمة والكافرة الحرة والامة والمطلق المسلم والكافر الحرة والعبد لكن خرجت الامه بدليلها على النصف من الحرة وان
كان زوجها قواما الكافرة فهي كالحرة على المشهور بل قيل انه موضع وفاق وروى الشيخ في الصحيح عن زرارة قال
سالت ابا جعفر السلمي عن نضرائي كانت تحت نضرائية فطلقها هل عليها عدة المسلمة قال لا لان اهل الكتاب هم ما يلد
للامام اما ترى انهم يؤدون الجزية كما يؤدى العبد الضريبة الى مولاه قال ومن اسلم منهم فهو حرة حتى ينظر عن الجزية فليته
فان اسلمت بعد ما طلق فما عدتها ان اراد المسلم ان يزوجها قال اذا اسلمت بعد ما طلقها كانت عدتها عدة المسلمة قلت فان مات
عنها وهي نضرائية وهو نضرائي فاراد رجل مسلم ان يزوجها قال لا يزوجها المسلم حتى يتيقن من النضرائي اربعة اشهر وعشرا
عدة المسلمة المتوفى عنها زوجها قلت كيف جعلت عدتها اذا طلقها عدة الامة وجعلت عدتها اذا ماتت عدة الحرة المسلمة و
انت تذكر انهم ما يلد للامام ليس عدتها في الطلاق كمثل عدتها اذا توفى عنها زوجها وهذه الرواية صحيحة وهذه على
نقد وجود المعارض يمكن حمله على الاستحباب فيهم **السابعة** في سورة الطلاق واللائي ييسرن من الحيف
من نساكن ان اربتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن واولات النكاح ان يضمن حملهن ومن بقى الله يحسن
له من امره ليس لما ذكر سبحانه حال المطلقات من ذوات الاقراء المستقيمات لبعض ذكر حال من لا يكون كذلك روى انه لما
الاية السابقة في عدة ذوات الاقراء قيل فما عدة اللائي لم يحضن فنزلت هذه الآية واللائي ييسرن مستأفدة فعدتهن ثلثة
اشهر والخبر صحيح دخول الفاء لتضمنه معنى الشرط وقوله واللائي لم يحضن مبتدا وخبره محذوف لدلالة الاول عليه
فعدتهن ثلثة اشهر ولما ذكرنا تضمنه في مسائل **الاولى** قد ثبت ان بلوغ المرأة لا يكون الا بعد كمال التسعة سنين والدم
الذي تراه قبل ذلك ليس بحيض قطعا فلا تكون من ذوات الاقراء والتي كلها المدونة فان رأت الدم مستقيما
الوجه الذي ذكرناه سابقا فهي من ذوات الاقراء وعدتها بالاقراء كما مر في الاصل منها بالاشهر وهو المعنى بقوله واللائي

في دواغ النكاح

لم يحضن لأن المعنى واللائي لم يحضن من هي في سن من يحض كما تكلف عند الزواني في شجرها هذا الحكم حتى تبلغ سن اليأس وفي حد
 خلاف بين الأصحاب لا اختلاف لأخبار ظاهر الظاهر في الجمع بينها أنه في غير القرشية يتحقق بلوغ الحائض فيها بالسنين حتى يحصل
 بلوغ سنّها المدة المذكورة فهي آيسة قطعاً وان لم يحصل القطع بذلك وانقطع عنها الدم ولم يره فهي من ذوات الرتبة والشا
 في كون انقطاع الدم عنها الكبرام لعاد من ربح او غيره وهذا هو المقصود في قولنا ان رتبة هذه بالاشهر اية بدل
 ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن حكيم عن عبد صالح قال قلت لعل صلوات الله عليه الجارية الشابة التي لا تحيض ومثلها تحمل طلقها
 زوجها قال عدتها ثلثة اشهر وفي الحسن عن ذارة عن ابي جعفر قال امران ايها مسبقات المطلقة المستترية تسرياً الحضانة
 مرت بها ثلثة اشهر حتى ليس فيها دم بانت به وان مرت بها ثلث حيض ليس من الحيضين ثلثة اشهر بان بالحيض وفي الحسن عن الحلبي
 عن ابي عبد الله ثم قال عدة المرأة التي لا تحيض المستحاضة التي لا تظهر ثلثة اشهر وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلثة قروء او
 سئلته عن قول الله عز وجل ان اردتكم ما الرتبة فقال ما زاد على شهر فهو رتبة فلنعد ثلثة اشهر وثلثة حيض وما كان في الشهر في
 في الحيض على ثلث حيض فعدتها ثلث حيض ونحو ذلك من الاخبار الدالة على ان عدة التي حصلت الثابت بلوغها حد اليأس والى لا يحض
 ومثلها يحض ثلثة اشهر وبهم من الاخبار انه لا فرق فيمن لا تحيض وهي في سن من يحض بين ان يكون انقطاع حيضها خلقاً او لعاً
 من حمل ورضاع ومرض وبدل عليه اية ما رواه الكليفي عن ابي العباس قال سألت ابا عبد الله ثم عن رجل طلق امرأته بعد ما ولدت
 وظهرت وهي امرأة لا ترى دماً ما دامت رضع ما عدتها قال ثلثة اشهر وهذا يجمع عليه بين الأصحاب ونذكر لا يبربط
 المفهوم ان من حصل القطع سيلوغها حد اليأس وانقضى عنها الرتبة فلا عدة لها وكذا من لم يكملها المنع وبدل على ذلك
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله ثم عن التي قد عشت من الحيض والتي لا يحض مثلها قال ليس
 عليها عدة وفي الحسن عن ذارة عن ابي عبد الله ثم في الصبية التي لا يحض مثلها والتي قد عشت من الحيض قال ليس عليها
 عدة وان دخل بها وفي الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال التي لا يتقبل مثلها لا عدة عليها ورضع جنداً الرحن بن الجهم
 قال قال ابو عبد الله ثم ثلث يتزوج على كل حال التي لم تحض ومثلها لا يحض قال قلت ما عدتها قال اذا انقضى لها اقل من تسع
 سنين والتي لم يدخل بها والتي عشت من الحيض ومثلها لا يحض قلت وما عدتها قال اذا كان لها اخنونة سنة وفي الغيبة
 في الصحيح في رواية جميل انه قال في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولم يحمل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي قد عشت من
 الحيض وارفع طهرها ولا يلد مثلها فقال ليس عليها عدة الى عترة لك من الاخبار الصريحة في هذا الحكم وهذا هو المشهور بين
 الأصحاب وخالفه ذلك المرتضى فوجب عليها العدة ثلثة اشهر وهو المقول عن ابن زهرة وهو مذهبه العامة على القول
 يشن على من ينفى حد اليأس وقوله لم يحض على الصغيرة دون البلوغ نسفاً اذا دخل بها الزوج وان فعل حراماً او رتبة العدة التي
 الجمل بمقدارها وذلك لانه لم يمتد بها اليأس على سبيل القطع فلا يجوز ان يكون هو متعلق الرتبة لان الرتبة باسها لا تكون اية لانه
 نسباً الرتبة اليهم فلو كان الارتباب في الحيض لقال ان رتب مع ان المرجح في وقوع الحيض وارتباعه الى النساء ومن المصدقات ذلك
 فلو اخرجت باحد الامر لم يبق الارتباب في ذلك معنى وبدل على ذلك من طريق الخاصة بعض الاخبار كصحة الحلبي عن ابي عبد الله
 قال عدة المرأة التي لا تحيض المستحاضة التي لا تظهر الجارية التي قد عشت ولم تدرك الحيض ثلثة اشهر وعدة التي لا يستقيم
 حيضها ثلث حيض من حاضتها فقد جلت للزوج وما رواه ابو بصير قال عدة التي لم تبلغ الحيض ثلثة اشهر والتي قد عشت
 الحيض ثلثة اشهر وروت العامة في سبيل التزول وهو ان ابى بن كعب قال يا رسول الله ثم ان عدة من النساء المذكورة في الكتاب
 الصغار والبنات والاولاد الاحمال فزلت والجواب انه على ما ذكره لا يظهر للشرط فائدة بل الظاهر عدم الاحتياج اليه وحمله على
 الجهل بالحكم بعيد لعدم فهم منه ظاهر مع انه لم يبعد التقييد به في بيان شيء من الاحكام وظاهر ان الاحكام الشرعية قبل ورود
 الشرع جاهل غير معلومة فلا يكون التعليل في هذه الصورة مشروطاً بالرتبة دون غيرها من الصور لعدم الاولوية ومع انه
 لو كان المراد ذلك لكان المناسبات ان يقول ان حملت والمراد باللائي يشن من حصل لها صفة اليأس وهو انقطاع الحيض بعد
 ان كانت مستقيمة الحيض مع عدم العلم ببلوغها حد اليأس فحصل لها الثلث عند ذلك في سبب قطعها فواكون ذلك متعلق
 الرتبة امر ظاهر فثبت اليهم لان الخطاب بهم كما يدل عليه قوله من ذناكم ولا يفتن بوجوه من ثمرها الاحكام اليهم فكان الخطاب لهم

من ذناكم ولا يفتن بوجوه من ثمرها الاحكام اليهم فكان الخطاب لهم

في ذناكم ولا يفتن بوجوه من ثمرها الاحكام اليهم فكان الخطاب لهم

ومن الروايات بالجل على من كان مثلها يحض حفا بيدها وبين ما تقدم من الاخبار واو على التقية لما عرفت انه مذهب العامة وقد
روى انه يؤخذ من الاخبار المتنافية بالخالف العامة فكيف مع كون ما تقدم من الاخبار موافقا لظاهر القرآن كما عرفت فاقبل
ما ذكرتم من الروايات يدل على ان المراد من ذلك من لم يحض ومثلها يحض وذلك خير الرتبة في امر الحوض فكيف تكون مواضع
القرآن قلت مداوها امر كل واحد من لا يحض ومثلها يحض والمراتب بما صدق عليه ذلك ولو سلمنا جواز حمل الابهة على ما ذكرنا
في بيان معنى الرتبة نقول هي محتملة لما ذكرناه واقله ان يكون مساويا لما ذكره وذلك مانع لهم من الاستدلال بها على مدعاهم
في جميع ذلك الى الروايات وما دل على العدم اكثر واوضح سند او متنا وابعده عن العامة هذا ونقل في الكافي عن ابن سماعة
انه كان يخذل رواية في بصير وجل الاخبار الدالة على عدم الشك في الاماء فاقول لا يثبت ان اذ لم يكن يلحق الحوض قال اما الحاريجي فحكم في
القرآن يقول الله عز وجل واللا في الخ وكان معوية بن حكيم يقول ليس عليه منة ثم قال وما اخرج به ابن سماعة فاما قال الله تعالى
انتم واتباعكم الذين آمنوا وما كان ينبغي لانتم ان تكونوا من الذين كفروا فاعلم ان ما اذا جازت الحد وانفع الشك فيها مذهبنا ولم يكن الجارية بلغت
الحد وليس عليه منة انتهى وهو جيد فاقبل قد دلت الروايات على ان المراد بالصغيرة من لا يحض مثلها وهذا المعنى يتناول من
فادستها على الشك اذ لم يحض مثلها فلو قبل بفسوط العدة عنها لم يكن بعيدا كما قال الشيخ في شرح النافع وغيره نظرا لان المراد يحض
المثل من امكن جفنها وحملها ولاشك ان من زادت على الشك يمكن ذلك في حقها فلا وجه لما ذكره الثانية ظاهرا لا يبرهنه بغير
المطلقة حين الطلاق ولو انها طلقت قبل الشك ولو برز من دينه ثم كتبت الشك بعد ذلك فلا عدة عليها ولو طلقت في حال استقام
الحوض ثم حصل اليأس في أثناء العدة اكملت بالاشهر يدرك على ذلك ما رواه الشيخ عن هرون بن حمزة عن ابي عبد الله في امر
طلقت وقد طعنت في السن فحاضت حصة واحدة ثم ارتفع حوضها فقال اعتد بالحوض وشهرين مستقبليين فانها قد بدت من
الحوض والرياسة وان كانت غير صحيحة السند لا ان العمل بمضمونها مقطوع به في كلام الاصحاب الثلاثة ولان الاحمال عند
وضع الحمل ولو لمصلحة روى الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته وهي حبلها قال اجلسها
ان تضع حملها وفي صحبة الحبل عندهم قال طلاق الحبل واحدة وان شاء واجهها قبل ان تضع وان وضعت قبل ان يراحمها
بانت منه وهو خاطب من الخطاب الى غير ذلك من الاخبار وظاهر الاطلاق بقول الحمل الحي والميت والقائم والناقص ببدان
انه مبتدئ فوادى ويدر عليه خبرها ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته
فقتل سقطا قال ثم ادم يتم او مضعة مضعة انه فحق بذلك حدتها فقال كل شيء وضعت يمينه ثم ادم يتم ففقدت حيا
وان كان مضعة وما ذكرنا من انقضاء العدة بوضع الحمل هو المشهور بين الاصحاب بل لم يشر على مخالفه في هذا الحكم الا ما يظهر من ابن
ابو عمير فيمن لا يحضه الفقيه من انها تعتد باقرب الاجلين لا انها اذا انقضت الثلثة اشهر قبل الوضع فلا تفرق حتى يقع ويتسبب هذا
القول الى ابن حمزة ايقم ولعل مستنده ما رواه الشيخ عن ابي الصباح الكافي عن ابي عبد الله في الرجل يطلق الحامل واحدة وحملها
اقرب الاجلين وفي الصحيح عن الحلبي عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله في طلاق الحبل واحدة واجلها ان تضع حملها وهو اقرب الاجلين
وفي الحسن عن الحلبي عندهم مثلها والجواب عنها بانها مخالفة لظاهر الكتاب والاخبار والمستفيضة والمشهورة بين الاصحاب فلا يحسن العمل بها
انه يمكن حملها على ان المراد بالاقرب الوضع لانه قد يكون بعد لحظ من الطلاق كما يشهر به خبر ابي بصير الراية ظاهرها يقتضي ان هذا
للمصلحة حرة كانت او ممتزجا في نوع من انواع الزنا فيدخل فيه اللعان والخلع والمباة والفسخ بانوا وطى الشبهة وانقضت المدة
للسبعة وعشرون يوما والمرة زوجها ونحو ذلك من الموت في حواضها فان عدتها ابعدا كما سياتي في انفسها وانما
داخله في عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الامة ونحوه الجميع بينهما انما يكون بذلك فكيف اذا انضم الى ذلك لا
المستفيضة عن سعد بن الوحي الالهي واجماع الامامية وخالف ذلك العامة وذهبوا الى انها تعتد باقرب الاجلين من الوضع و
انقضت اربعة اشهر وعشر ولم على ذلك وجه ضعيفة الخامسة فها هو تعليق العدة على الوضع ان من كان حملها يوم تبين بوضع الزرع
فحقق الوضع فيه وبذلك افق الاصحاب وهل يكفي في تحقق الوضع خروج شيء من الحمل لا بد من خروجه كذا احتمالان والاقوى الثاني
ويخرج على هذا لوطيها بعد خروج شيء منه قبل انقضاء كذا او بعد عليها احد كذا فافهم السابعة ظاهرا لاطلاق يضيء الى
ما اذا كان الحمل من الزرع لامن الزنا لانه المتبادر ولان ولد الزنا الغيبة ولا يثبت عليه شيء من الاحكام كما مر في الاشارة اليه وكذا

في ان الزنا لا يثبت عليه شيء من الاحكام

في ان الزنا لا يثبت عليه شيء من الاحكام

في دفع النكاح

وكما البتة وفي حكم لو سلمت الرقبة من نطفة فطلت إليها بالمساحة ونحوها لم لو سلمت من نطفة زوجها المنقولة إليها بغير جامع
 فانما لو سلمت لمصلحة كما يدل عليه ما رواه الشيخ عن المولى عن الصادق وغيرهما من الروايات فاعتد لها بوصفه قوي فانهم ذاك
 اطلاقها شامل للامة وهي كل فعل في الصف من الحر كما دل عليه النصوص الواردة عن اهل البيت وهي المقتدة لاطلاقها الشاملة
 ان وقع الطلاق في اول جزء من الشهر اعتبر بالاهلة بلا خلاف وان وقع في خلال الشهر قيل ببقاء اعتبارها لاطلاقها في الشهر الاول
 فيه بالعدة وكان الثاني والثالث بالاهلة وقضية في الاول من الشهر الرابع مائة ثلثين يوما مع ملاحظة الاضافة في الساعات وال
 هذا ذهب الشيخ في وابن ادريس العلامة في التمسك وذلك لان الشهر يقع على ما بين الهلالين وعلى الثلثين بالاشترار وحيث تعدد حكم
 على الهلال في الاول لو وقع الطلاق في ثلثه تعين فيه العدة وقد روينا الاخيرين وفيه ان يكون من استعمال المشترك في معنيين وفيه
 ذهب الميسر الى اعتبار الاهلة في الثلثة فقط من الشهر الرابع بقدر ما فات من الاول وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا كان الشهر
 الاول اقصا والى هذا القول ذهب ابو حنيفة وقال الشافعي انها تعتبر العدة في الثلثة التامة بقاها في هذه الآية دلالة
 على ان المطلقة تحسب العدة من حين الطلاق لا من حين بلوغ الخبر والحق ان الدال على ذلك هو الاخبار وسيأتي الكلام في ذلك
 السابعة سورة الاحزاب يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فالحكم عليهن من العدة فقد
 فتقوهن وسيروهن برأ حجابا حليلا النكاح هنا عبارة عن العقد المسجل بالجماع قبل او بعد او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من جدت لهم الدوام فاعتدوها كقولك كلفه فكذا رويته فارتفع السراح هنا اخراجها من المنزل واليمين يمنع المعروف معها وما
 تقتضيه من انعام العدة في هذه الحال ولزم المتعة فقد تقدم الكلام فيه فمفصل في بحث المهور قبلين من مقدمهم من المقتيد بالمؤمنة
 ان الانواع الكافرات ليس الحكم فيها كذلك وظاهر آيات وبقا في الايات ان الحكم فيها وفي غيرها من الزوجات في امر العدة واحد
 هو المشهور بين اصحابنا بل يميل انه موضع وفاق كما ترى لا يكون هذا المفهوم مستلزما **الثامن** في سورة البقرة والذين يزوجون
 منكم ويبدلون الزواجا يترقبن يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فالحكم عليهن من العدة فقد
 جبرك لئن بدلتن الزواجا يترقبن يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فالحكم عليهن من العدة فقد
 اوازاجهم يترقبن على حذيفة لفاعل والمبتدأ دلالة الاول عليه والجملة خبر الاول ويكون على حذف المضاف من الاول اي ازوج
 الذين يزوجون يترقبن وثابت العشر تغليب الياي وهو شائع في التواريخ كقوله صمت عشرين قوله ثم ان لبثتم الا عشر ابدل قوله
 ان لبثتم الا يوم او يرشد الى اعتبار التغليب الياي غير الشهور فقل هذا يكون المعنى الايام والياي لا يقتضي عدتها الا بعد مضى
 عشرة ايام كاملة وعشرة نياي كاملة بعد الاربعه اشهر ليشوع اطلاق الايام على ما يشمل الليالي كايام الاعتكاف والعكس دلالة
 وبهم من اطلاق كلام بعض اصحابنا حصول نقضاتها بمضى اشهر ايام وان اتفق حصول ذلك في ضمن سبع ليال او اقل الاية ورد
 بصيغة التانيث وكذا اكثر ما وقف عليه من الاخبار ففي رواية محمد بن سليمان عن الجواد قال تعد المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر
 عشر وفي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قضى امير المؤمنين في المتوفى عنها زوجها ولم يميتها قال لا تسع حتى تمت
 اشهر وعشرة المتوفى عنها زوجها ونحو ذلك صحة الحلبي ورواية سماعه الى غير ذلك من الاخبار والتغليب ان كان باه واسم
 انه مجاز وليس في الاخبار ما هو نص على ان المعتل تمامه عشر ليال مع عشرة ايام كاملة حتى يكون ذلك غير من الاداء تمامه من الخلاف
 على انه يتحقق التغليب باعتبار حصول تسعة ايام في ضمن الشهر الى الاكفاء بعشر ليال وان حصلت ضمن تسعة ايام ممكن لا بعد فيه
 وان كان لا حوط توقف نقضاتها على مضى تمامه كالميلين وهذا مسائل الاولى انما تعتبر الاشهر بالهلال لما امكن ظهوره في اول
 جزء من الشهر اعتبرنا اربعة اشهر وعشر من الشهر الخامس وخرجت عن عزوب الشهر من اليوم العاشر ومنه ما لو مات في اثناء الليلة
 الاولى منه بل وفي اول يوم منه لصدة عرفا على ذلك وان مضى منه جزء والا حوطان ايضا في ذلك بعد ما مضى من الكسر كذا لو
 وقد بقي من الشهر عشرة ايام بلا زيادة ولا نقصان فانها تخرج من العدة بهلال الشهر الخامس اما الوفاة وقد بقي منه ايام من الشهر
 او اقل فخرج فيه الخلاف المذكور في عدة الطلاق في هذا المنكر للثلاثين والا كفاه بما فات منه خاصة والاحوط مراعاة العدليين
 فيه الثانية كانت عدة الوفاة في ابتداء الاسلام سنة والتقية والاشكان على ما قاله ثم والتين يوفون منكم ويبدلون الزواجا
 وصية لا زواجهم متاعا الحلال غير احوال الآية ثم نخص بغيره الآية واجماع اصحابنا وبالاثر المروية عن سعد بن الوحي الاطهر

بالشهر
الذي مات فيه
واذا غير ما

في دفع النكاح

في دفع النكاح

في دفع النكاح

لا يملك الزوج
منها الا ما
هو له

في امره من خلقه
فلا يملك
ذلك

مستحب
في النكاح

في النكاح
في الطلاق

وعند الشافعي الاسكان ثابت لم ينسخ وقال ابو مسلم الاصفهاني ان حكمها باق في الحامل وكل ذلك باطل الثالث تظاهرا لا يثبت لكل
زوج ثبوت في عنها زوجها دائما او منقطعا مسئلة او كافرة خائلا او حاملا صغيرة او كبيرة مدخولا بها ام لاحرة او امة زوجها صغيرا
او كبيرا حرا او عبدا وقد خرج عن هذا العموم امور روى بعضها خلاف الاول المتفق بها فقل عن المعيد في بعض كتب والموتون عند
شهران وخمسة ايام لم يسل على ابن ابي شعبة الحلبي عن ابنه عن رجل عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل تزوج امرأة متعة ثم ما عينا
ما عديها قال خمسة وستون يوما وهذه الرواية ضيقة بالارسل لا تصلح لتضييع القرآن مع انه قد ورد في صحيح زرارة قال سأل
ابا جعفر ما عدة المتعة اذا مات عنها الذي تمتع بها قال اربعة اشهر وعشرا قال ثم قال باذواة كل النكاح اذا مات الزوج فقل
المرأة حرة كانت وامة او على ابي وجب كان النكاح منه متعة او تزوجا او ملك بمين فالعدة اربعة اشهر وعشرا وعدة المطلقة
ثلاثة اشهر وامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك المتعة عليها ما على الامة وروى ابن ابوبويه في الصحيح عن عبد الرحمن
بن الحجاج عن المرأة تزوجها الرجل متعة ثم توفي عنها هل عليها العدة فقال اربعة اشهر وعشرا والى هذا القول ذهب الاكثر
وهو الاقوى الثاني الحامل فان عدتها البعد الاجل لانه مقتضى الجمع بين الاثنين كما عرفت وبذلك طبع مع اجماع اصحابنا المتفق
الاخبار المروية عن معدن الوحي الالهية الثالث الزوجة اذا كانت متعة فقد اختلف اصحابها على ثلاثة اقول احدها على انها النصف من
عدة الحرة مطلقا وقيل انها كالحرة مطلقا وهو مذهب الشافعي وقيل ان كانت ذات ولد من مولاهما كالحرة والاصل في النصف منها والاول
قوى لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال الامة اذا توفي عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام ونحو صحيح
محمد بن قيس عن ابي جعفر وحسنه الحلبي رواية ابي بصير رواية سماعة واما رواية زرارة المذكورة ونحوها مما دل على المساواة للحرة
في العدة فممكن حمل على الاستصحاب وعلى التقية لو افقت لذهب الشافعي والافقير والاحوط به العمل بمقتضاها موافقة لفظ الآية
ونحوها العامة فان الاشهر عندهم القول بالتضييق فيحمل الاخبار والآلة على التقية وهذا اذا لم تكن حاملا ولا امة بعد الا
من وضع الحمل وما قيل به من المدة اجماعا واما الخلاف في خصوصية المدة الرابع قد ورد في بعض الاخبار امة لعدة على غير المدخول
بها مع موت الزوج وهذا مخالف لظاهر الكتاب وللأخبار المستفيضة ولا يجمع اصحاب فلا يصلح لتضييع الاخبار فإلى قولنا
تطلق الزوجة على ما يثبت الموطوعة بالملك وتلك في تنكيرها اجماعا الى ذلك فبذلك في هذا العموم وبذلك على ذلك مع صحيح زرارة الذي
حسنه الحلبي عن ابي عبد الله قال قلت لكون الرجل متعة الترية فيسقطها فقال لا يصلح لها ان تنكح حتى يقضى عدتها ثلثة اشهر وان
توفي عنها مولاهما فعدتها اربعة اشهر وعشرا ونحوها موثقة اخرى رواية اخرى لزرارة والى هذا القول ذهب المعينة في المتعة
الشيخ في كتاب الاخبار واختاره بعض المتأخرين وهو قوي لعدم ما يعارض الاخبار المذكورة وذهب كثر المتأخرين الى انها اذا لم تنكح ثلاث
زوج لعدة عليها لانها ليست زوجة بدليل المصنف في قوله ثم الا على اذواجم او ما ملكت يا غل لآية وحكم العدة مختص بالزوجة الا
براءة الدمة من التكليف بذلك فيكون منسبها لغيره انكح لغيره فاما ما قلنا من روى الشيخ في الصحيح عن داود الرقي عن ابي عبد الله
في المدبرة اذا مات مولاهما ان عدتها اربعة اشهر وعشرا من يوم يموت سيدها اذا كان سيدها يطأها الا بعد طهرها الحائض لآية العدة
وهو ترك الزنية والدال على هذا الحكم مع اجماع المسلمين الاخبار والمستفيضة من الخاصة والعامة ورواها اشربة قوله لا جناح عليهن فيما
فعلن في انفسهن من معروف والظاهرة لغير من المدة فلو اختلفت اثبت ما غنقت عدتها وهذا هو المشهور وقيل عن بعضهم القول بربع
استيفاء العدة وهو ضعيف لانه لا منافاة بين المعصية بذلك وانقضائها الحامسة تستد المطلقة من حين الطلاق حاضر كان المطلق
او غائبا اذا عرفت الوقت تفضيلا لكثر التمسك بالان في الجملة كان يكون الزوج في بلد بعيد فان بلغ الخبر اليها توقف على مضمون
زمان فخصت من العدة منه ما حصل لها العلم بتقدم الطلاق عليه وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر بهذا قال اكثر الاصحاب وهو
الشافعي في الجديد وذهب اكثر العامة الى انها تستد من حين الموت بذلك على الاول ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله
قال سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اي يوم تستد فقال ان قامت بها بيته صل انما طلق في يوم معلوم وتبين
طلقت من يوم طلق فان لم يحفظ في اي يوم واي شهر طلقت من يوم يبلغها ونحوها رواية زرارة وصححه ابي بصير وفيها بدل
شاهد عدل والاخبار الواردة بذلك مستفيضة وبذلك على الحكم الثاني ما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في الرجل
يموت ويختار امرأة قال تستد من يوم يبلغها واما ما روي الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم وروين بن موية الحلبي عن ابي جعفر انه قال

الكاشفة

عَلَى الْمَدِينَةِ

لا تفرق بين
 ما بينك وبين
 افواه
 في صورة العلم
 بالامر بعد الامور
 بغير العقل من جهة اخرى
 وذلك لانه قد بين ان
 الحقائق والتكليفات
 انما يكون اذا لم يقترن
 فهو من قبل من كل
 شئ عصفان عما شئ
 حرم العقل حصل الخط
 في شاء التهاون قبل
 من كل طائفة عصفان
 بين امره مكتوب بالجملة
 علم الامر اننا في شئ
 سبطا التكليف
 برفع التكليف
 حقا

کتابخانه

سید الفیض المصطفیٰ

وفي
بعض النسخ
يعني في التطبيق
الثالث يدل
قوله في التطبيق
الشارح
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

ویپر

في ذوا الفرج الكحل

في ذوا الفرج الكحل

وقيل على ذلك اخبار كثيرة وهو مذهب الاصحاب لانهم في مخالفا الا ابن بكير فانه جعل استيفاء العدة هادما للفرقة في الثالثة وثبنا
 يظهر ذلك من ابن ابويه فبين لا يحضر الغيبة وجهه مردودة عند الاصحاب الثانية اذا كانت زوجا بعد الطلقة الاولى والثانية فالظاهر ذلك
 بينهم كما يهتدم بعد الثالث وهو مذهب اكثر الاصحاب يدل عليه بعض الروايات ولكن لها معارضة صريح في عدم الهدم ويستحب ان
 بعض الاصحاب لا انه يجوز القائل اقول لا بعدان يكون القائل بذلك هو محمد بن يعقوب في الكافي لانه نقل الروايات الدالة على ذلك
 ولم ينقل لها معارضا وظاهر القوي بها وهي مع كثرتها وصحتها ليست مخالفة لظاهر القرآن مع ان الروايات الدالة على الهدم
 ليست بصحة المستدقة على ما قلنا لان الاكثر علوا بها وحلوا المعارض على الاستصحاب لئلا يستحق بالطلاق والشيخ عليه السلام
 احد وجهين الاول كون الزوج الثاني لم يكن دخل بها او تزوجها متعة او يكون الزوج غير بالغ الثاني الحمل على المتعة لان القول
 بذلك مذهب حمزة ونقل رواية عبد الله بن عقييل بن ابيطالب قال اختلف رجلان في قضية على وعمره امرأة طلقها وزوجها طليقة
 او اثنين ففرقه بها اخر فطاعتها او مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمره هي على ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين
 سبحانه الله هيد بلثا ولا يهتدم واحدة والاحيطا في هذه المسئلة طريق النجاة الثالثة اطلاقها بئنا ولا تحرر العبد وهو المعنى به وبذلك
 عليه اطلاق الروايات وشروط بعضهم كونه مسلما وعموم التقيد بدفعه الرابعة يشترط المحلل امرا والاول البلوغ وهو المتبادر من اطلاق
 الابية والروايات ويدل عليه خصوص ما رواه في الكافي عن الفضل الواسطي قال كتبت الى الرضا ع رجل طلق امرأته الطلاق الذي
 لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ففرقها غلام لم يحتمل فالاحتى ببلغ وفيه في هذه الرواية وكتبت اليه ما احل البلوغ فقال ما اوجب على
 المؤمنين الحد ورويه قال اكثر وقوي في طوق حصوله بوطى المراهق الثاني الوطى في القبل فلا يكفي الدبر واكفى بعض العامة بحد
 العقد لان النكاح يستعمل فيه وهو ضعيف لورود النص بما ذكرنا ولانه المتبادر هنا والعبر منه ما يوجب لعنل حتى لو حصل واحد
 المحقة بالاستعانة كفي في ذلك كما قيل في الاخط اعين حصول اللذة لقوله حتى يدرك عسلها الثالث كونه بالعقد الدائم فلا
 المتعة لقوله نعم فان طلقها فلا جناح عليه ما ان يراجعها المتعة ليس فيها طلاق والروايات الصريحة وكذا الملاء التحليل الحامسة
 اذا طلقها فادعت انها تزوجت ودخل وطلقت وكما في ذلك في مدة يمكن فيها ذلك صدقت وقبل قولها وذلك لانه قد يستسر عليها
 اقامة البيت فتكون هي المصدقة ولا يقبل قولها في امر العدة ولا يشترط في النكاح الاسهاد ويؤيده ما رواه في الكافي في الصحيح عن
 فضالة عن يسير قال قلت لابي عبد الله ع القى المرأة في القفلة ليس فيها احد فاقول لها الذي زوج فقول لا فارتزجها قال هي المصدقة
 على نفسها وعن ابن بن تغلب عن ابن عبد الله ع انه قال في عود ذلك ليس هذا عليك انما عليك ان تصدقها في نفسها والاحوط انه
 يقبل قولها اذا كانت ثقتا رواه الشيخ في الصحيح عن حماد عن ابن عبد الله ع عن رجل طلق امرأته ثلثا فاراد من اجبتها فقال اني اريد
 ما اجبتك فزوجي زوجا غيري فقالت قد تزوجت زوجا غيرك وحملت لك نفسي ايصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع قال اذا كانت
 المرأة ثقتا صدقت والظاهر ان المراد بكونها ثقتا انها ممن يوثق بعجزها ويستكن النفس اليه وان لم تكن متصدقة بالصفة المعتبرة بالعدالة
 المعتبرة في قبول الشهادة وكذا الكلام في كل امرأة كانت مروجتها دعت ففرقه بموت ونحوه مع احتمال قبول قولها مطلقا على الروايات
 المذكورة وبني ونحوها من الاخبار الدالة بسوؤها او اطلاقها على هذا المعنى الثاني استداخلا فيها يتناول الامة الا ان النص الوارد عن
 معدن الوحي لا يفي صلوات الله عليهم خص هذا الحكم بالحرة وان الامة تحتاج في الطلقة الثانية الى المحلل فروع الا
 لو وطى المحلل في وقت يجرم عليه الوطى فيه كالحايض والصائم فظاهر حصول التحليل علما بالاطلاق وبه قال اكثر
 اهل العلم وخالف فيه مالك الثاني لو كان عقدا للمحلل فاسدا ثم حصل منه الجماع فالظاهر انه لا يحصل التحليل لان
 المتبادر من قوله حتى تنكح زوجا النكاح الصحيح وهو الظاهر ايضا من الاخبار الثالث النكاح بشرط التحليل اي بشرط ان
 ينكحها ثم يطلقها لتحل على الزوج الاول المنقول عن الاصحاب انه لا يصح الشرط ولا العقد وبه قال اكثر الشافعية
 وفي استغادة من الادلة نظر وقد ذهب ابو حنيفة الى صحة كل كراهية قوله تلك خذوا الله الاشارة الى جميع الاحكام
 المذكورة نيبتها ونوضحها على لسان القيم للكتاب لقوم يعلمون بان لهم ذبا امرأته هيا بواخذهم على ترك خدودهم
 يحصل لهم الجحيم والثواب بامثال او امره ونواهيته فيهم ذلك على العمل فلذا خصهم بالذكر لانهم المستغفون
 خصهم بالذكر لانهم المستغفون بذلك كذلك كما خص المؤمنين كثير من خط الاحكام قد تم كتابنا بالعدة سنه

في ذوا الفرج الكحل

قوله
الحدود
المراد به
مدا حقيقة فلا
يدخل فيه
بل لا يلائم
بل عليه
من

في ذوا الفرج الكحل

الشأن الثاني في الجمع بين قوله في سورة البقرة لا يحل لكم أن تأخذوا أموالهم وقرشاً

[illegible][illegible]

باب في الفصح عن
ابن محبوب عن ابي اقبال الخزاز
وفيه من موطأ الحسن بن سالم
عليه السلام وحججه محمد بن علي
وآخا بلشبح عن زائدة عن
جعفر الجعفي عن النضر بن
لوثر عن الوضئ بن الكفاز
فاذكر الاطباء في الكفاز
لوجود التساؤل في الكفاز
الوطي الخزاز في الكفاز
بالشبح التام في الكفاز
الطاف في الكفاز في الكفاز
هذا فان توافقي مع باقي الكفاز
وان الكلام من اجري على الكفاز
وان الشرح من اجري على الكفاز
يخرج عليه اعله من موطأ
الاستفهام كالملة كما قال
نفس الاطباء في الكفاز
لان لا اصل عدم الخزاز في الكفاز
فذكره والتشبيه لا يصح في الكفاز
صغيرة كما عرفت في الكفاز
الوطي لانه النص في الكفاز
في موطأ ولا في الكفاز
في الشرح والعرف في الكفاز
في الوطى فلا تشارك في الكفاز
عليه ما رواه الشرح عن جعفر
خديج عن ابيه في الكفاز

فِي الْأَرْوَاحِ

[illegible][illegible]

[illegible]

الزكاة

فنا مشرق

الحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شوال الحرام
للحلال في الحرم
فمنع من الخروج
في هذه الأوقات
وإذا خرج من الحرم
أو إذا خرج من الحرم
أو إذا خرج من الحرم

محمد مصدق
فرید میرزا محمد علی خان
صدر المظاہر علیہ السلام
لن یضرب النبی
و جبرائیل
ج

فَحَسَنَةٌ
عِنْدَ الرَّحْمَنِ

بسم الله الرحمن الرحيم

او حركة تدل على استنفار الجحوة فان حصل احدهما جلا والا كان خروما ونفى باجونه مستقرة ما يمكن ان يعبر مثله اليوم
او الالبام وبقدر استنفارها بقصه يومه عاجلا انتهى ولا يخفى ان اعتبار استنفار الجحوة بهذا المعنى ليس له دليل ظاهر الا بانه
والروايات بنافه ومن لم يقبل به احد من العلماء بل نقل في الحديث عن الشيخ يحيى بن سعيد ان اعتباره ليس من المذهب قال
ونعم ما قاله واعلم ان الله ما ذكرناه في كنفنا للنجس من حيث الاوداج والنجس في الله انما هو في حال الاختيار واما عند الضرورة
كالمردي والمنصوح ونحوها فكيف طعن وعقده ابن بشر وعليه ذلك الاخبار الكثرة وهو من المجمع عليه ونقدم في كتاب الطهارة
كيفية الطهارة بالازلام وذكر صدق الالبام في مواضع من القرآن الثاني في سورة الانعام فلا يصدقها الا على ما هو محقق على الامم
بطاعة الا ان يكون منسوبة او دما مسفوحا او لحم خنزير قاتل او قوما اهل لغير الله به من ان اضطر غير قاتل ولا غادر فان ركب
عنود ورجم قومه ابن كثير وحمله بالقاء ونصب منسوبة على انها نافضة واسمها صفة العنود والنفس وقرع ابو جعفر وابن حارم بالقاء
ودفع المنسوبة على انها قاتلة وقرع الباقون بالقاء ونصبها على انها نافضة وفيها صفة راجع الى ما واصل المعنى انه سبحانه
لا يذم ذكر ما حرمة المشركون عقبة بيننا والمحرمات فقال فلما حمله هؤلاء الكفار اجد فيها اوجاه الله في القرآن الذي فيه
كل شيء مما اوجبه الله مطه سواء كان ذراعا او غيره وفيه دلالة على ان الاحكام انما بعينها صلى الله عليه واله وحي الله نعم
الاله لانه لا ينطق عن الهوى شيئا محمدا على كل ما حكمه والوصف فيه للتاكيد كما في قوله تعالى طار يطير بحاجته والمراد باللبنة
كلنا فارضة الجحوة بغير ذكوه شرعية فتشمل جميع ما تقدم في الالبام نافضة وازاد بالمنسوخ غير المختلف منه بالحم والعروق
تأبى تخليصه والرجل المستغلة المنزوعة عنه فالصحيح راجع الى جميع المقدمة ويحذف عوده الى الحم المحرر خاصة وقوله
فلما اهل لغير الله به عطف على منسوبة والمراد ما دمج على النصب وما ذبحوه لالههم فان فلها عقرات كثيرة غير الاربعة
المذكورة فاوجه المحضر قلت مفقود منها في الابواب انه رد على العرب بحث حرما على انفسهم اشياء لو تكن محرمة شرعا
فالمحصر من قبل الاضافي ويمكن ان يجاب عنه بان هذه الالبام ليست اخر القرآن نزولا فمن الجائز ان يكون هذا في منته الامر
ثم حرمة بيده ذلك اشياء اخر لا ترفع قد يذكر بحجهم بعض الاشياء شيئا نوطنا للكافرين على القول كما في نجرهم المحر
على ما رواه في الكافي في حديث يذكر فيه حال المحر الى ان قال وذلك ان الله عز وجل اذا اراد ان ينزل من ربه نصرا لولاهما شيئا بعد
شيء حتى يوطئا لتاسر انفسهم عليها وبسك ذلك الامر الله عز وجل ونهيه فيها وكان ذلك من الله عز وجل على وجه التدبير فيهم
اصوب ارب لهم الى اخذها واخذ لغارهم منها وقال الباقون عليه السلام ليس احدا من المؤمنين الله عز وجل من وفده ان يعلمهم
من خصلته الى خصلته ولو علم ذلك علمهم جملته او بعضها لانها انما تفيد الا باحد ما سوى المذكورات لانما اخرجه الدليل كانه
كل عام وخاص واما ما روي الشيخ في الصحيح عن زاذة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الحديث فقال وما الحديث فقصة
الى الالبام قال لم يحرم الله شيئا من الجحوات في القرآن الا المحرر بعينه وبكره كل شيء من الجحور ليس له فشر مثل الورق وليس
بحرام انما هو مكره وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الجحري والمارماهي والزمر وما ليس له فشر من السهل
حرام هو فقال لا يجزئ هذه الالبام التي هي في الانعام فلا يحد الالبام فاذن انها حتى فرغت منها فقال انما المحرم ما حرمة
الله ورسوله في كاهه ولكنهم قد كانوا يافون اشياء فحسبنا فيها وفي صحبة اخرى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له الفئاض والوطواط والحجر والبنغال والمخلد فقال ليس المحرم الا ما حرمة الله في
كاهه وفنوه رسول الله صلى الله عليه واله يوم خيبر عن كل لحم الجحور والمجهر وانما هم من اجل ظهورهم ان يفنوه وليس الجحور
ثم قال اقرء هذه الالبام فلا تجد الا احدا في هذه الاخبار والمخلد على التبعة لموافقها العامة ومخالفتها الاخبار
المروية عن هذا البيت الجحور المحرر والمارماهي فانه لا يحد من جوارح الجحور الا ما له فليس لا يحد كيف يصح هذا الرواية الاخرى
على التبعة مع نصها الحكم بجمل الدواب لثلاثة وقول كثير من العامة بالجحور لا نقول المخلد على التبعة بالتبعة الى من قال
منهم بالمخلد لان ظاهرها غليل سباع الطير العامة ونحو ذلك مما لا يقول به احد من اصحاب بدلا للاخبار الصريحة
على الجحور ثم اشار سبحانه بقوله من اضطر غير باغ الالبام وقوله عيب الالبام المذكورة سابقا من اضطر في محصة غير محتاجة
لانهم فان الله غفور رحيم وقوله في هذا اخرى فمفصل كونه ما حرمة على كراهي الا ما اضطررهم اليه الى ان هذه المحرمات انما يحرم

هذا الحديث في الجحور
في كتاب المطاع على الشارح

قال لا
احد منها
اربع

لا يحد من جوارح الجحور
الا ما له فليس لا يحد

وهو ذلك
على قوله عليه
السلام في حديثه
كل حي من الجحور

تناولها عند الاختيار واما عند الضرورة فيجوز الا اذا كان باغيا او غاديا فانه لا يجوز فروق في الكافي عن ابن جعفر عن ذكره عن
 ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل من اضطر غيبا ولا غادا قال الباغي قال الباغي الصبي الذي يخرج على الامام والغاد
 الذي يقطع الطريق وروى الشيخ في الصحيح او موقوف عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله من اضطر غيبا ولا
 غادا قال الباغي باغي الصبي والغادى السارق والسرقة انما هي الاكل المنة اذا اضطر حرام عليهما ليس عليهما كراهة على المسلمين
 ليس لهما ان يقصرا في الصلوة وفي الرقابة لذكرناهما عن عبد العظيم عن الجواد عليه السلام في اضطر غيبا ولا غادا فلاثم
 عليهما ان ياكل المنة قال فقلت يا ابن رسول الله متى يحل للضطر المنة فقال حدثني ابي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال رسول الله انما يكون بارض فصبنا الحصة فنفى ثلث المنة قال ما لم يصبها او يبقوا او يحفظوا ابلان
 بهذا قال عبد العظيم صلى الله عليه وآله قال رسول الله فامتنعوا من اضطر غيبا ولا غادا قال الغادى السارق والباغي الذي
 يبغي الصبي بطرولها والابعد بغيرها ان ياكل المنة اذا اضطر حرام عليهما في حال الاضطرار كراهة حرام في حال
 الاختيار المحبث فذلك الايات الرقابة على الرخصة في ذلك للضطر اما استثنى فممننا مسائل الاولى المراد
 بالضرر من يخاف التلف او يربو ذلك وكذا لو خاف المرض بالترك او غيره يربو ذلك او حتى الضعف المؤدى الى التلف عن
 الرضا مع ظهور اماره العط او العصف عن الركوب المؤدى الى خوف التلف وتفسير الاضطرار بهذا المعنى هو المشهور بين
 الاصحاب ومدلوله طلاقا به مع عموم كثير من الروايات التي على ان الضرر ان يبيح المحظورات وعموم ما جسد عليكم
 في الدين من حرج والشريعة التمهيدية وقبله هو خوف تلف النفس اليه ذهب الشيخ في مرتبة الغاية وازداد ريبا
 في الخرج وربما استند له بزيادة عبد العظيم المذكورة وفيه ما ملكت انفس الظاهرة بغيره في هذه الحالة على ما ساذف
 به الضرورة لانه المقتضى في الرخصة وما عداه داخل في المنوع منه ومدلوله بعض الاخبار الثلاثة فظهر من الروايات
 ان الباغي هو الذي يخرج على الامام الغادى والباغي طلب الصبي او بطرول الغادى هو الذي يخرج لقطع الطريق
 او للسرقة وفي حكم ذلك من خرج طلب للعداوة والنساء والعقل والتهب من المسلمين والاقرب يحوم من العصاة فيسرق لانه
 مجتنب للاثم وما ملكت انفسه الرابعة لا يجوز للضطر الترك اذا أدى ذلك الى هلاك النفس لانه الغاء لها بالهلكة
 المنهية عنه ولما رواه في الصبي عن الصادق عليه السلام انه قال من اضطر الى المنة والدم ولحم الخنزير فمأكلا شيئا من ذلك حتى
 يموت فهو كافرا وهذا في نوازل الحكم المحمدية بن محمد بن يحيى عن حماد بن عثمان لا شعرت به نعم لو كان المضطر باغيا او غاديا فلا رخصة له ولا
 هلك لعموم الايات والروايات بمعنى انه لو اكل في هذه الحالة من المنة مثلا كان عليه اثم الاكل مع اثم عذابه وبغيره وقبل
 يجب عليه في هذه الحالة لان اثم المرتب على هلاك النفس اشد من اكل المحرم حيا ركابا لاسهل وفيه نظر لانه لا ملاذ
 الاية والروايات قلعل مراد هذا القاط ان يجب عليه في هذه الحالة مع كونه اياها كما يشعر بصيغة التفضيل وهذا قريب لان
 فيه جمعا بين الايتين ولا بد لانه العام اقوى من دالة المطلق الخ اصسر فظهر من قوله نعم فقل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
 اليه بناء على ان التفضيل على ان التقي منه او مطم انه عند الضرورة يباح كل محرمة ولا يخفى بوجاهتها وبذلك صرح جماعة
 من الاصحاب منهم المحقق واهلهم هذا من اطلاق الاضطرار في الايتين وعدم بغيره بنوع المضطر اليه ومدلول ذلك ملاذ
 كثير من الاخبار فلي هذا يجوز شرها في هذه الحالة كما قال بعض الاصحاب وذلك عليه بعض الاخبار ايضا ولكن هنا اجاب
 كثير على المنع مطلقا وبما قال جماعة من الاصحاب فقل بعضهم يجوز عند خوف هلاك النفس من العطش دون اكل المحرم بها للجوع
 ودون التداء بها ولعل هذا هو الاقوى لان جوعها النفس في التهلكة اشد من ذلك ولكن يقدم عليه لبول بل سائر
 السكرات فلا رخصة فيه مع وجودها هذا وبالجملة المحرمات المحللة عند الضرورة لها ريب فنظر اولاه الى الاضطرار في الجوع
 الغارضة وما حرمه غارضة ونحو ذلك فقدم الماء الخ على البول وما لا الغرض من اكله او شربه اذا كان قادرا على الصبر
 والمحرمة يقدم الصبي على المنة في سورة البقرة يسئلونك عن المحرمات الميسرة فيها اثم كبير ومنافع للناس وانها
 اكبر من نفعها ما تقدم في كتاب الطهارة وفي المكاسب بيان ذلك وتجريم المحرم من ضرورات الدين حتى ورد انه اكبر الكبار في
 لو صب في اصل شجرة ما اكل من ثمرها ولو وضع في برصه بغيره منارة ما اذن عليها ونحو ذلك من الاخبار الدالة على ان

في بيان المنع المصطفى

في بيان المنع المصطفى

في بيان المنع المصطفى

في تحريمها لكثرة مفاسدها وفي الكافي في الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ما ثبت الله عز وجل
فيها قط لا وفي علم الله عز وجل انه اذا اكمل له دينه كان فيه تحريم الخمر ولم يزل يخرجها ما ان الدين لما يحول الى جهنم ثم اخرى ولو
كان ذلك جملة قطع بهم دون البنين في معناه احسنه ذلالة والاية المذكورة ذلة على تحريمها من وجوه الاول من حيث ان فيه
انهم ويحرم ما موزون اجتناب المائم كلها واشتال على المنفعة لا يبيد الا ما يجر من حيث اشتال على الاثم الذي به يجلب اجتنابه و
الثاني وصفه بالكبر فانه ينفقون في طاعة من الكبار والثالث التصريح بكونه اكبر من النفع لبقاء الفوز واخطاع النفع لانها
دينونة التي هي المال والطريق لا سئلوا في دعوى الطبيعة ونحو ذلك وان الغنى ان لمفاسد كثيرة على ذلك وانه داس كل اثم
وان شاربه كافرا وانه مفتاح كل شر عظم من المنافع كما عرفت مما روي في الكافي عن علي بن يقطين قال سئل ابا المهدى ابا الحسن
عن الخمر قال هي محرمة في كتاب الله عز وجل قال اناس انما يعرفون الله تعالى عن غيرها ولا يعرفون الخمر لها فقال له ابو الحسن عليه السلام بل هي
محرمة في كتاب الله عز وجل فقال ابن ابي ابي الحسن فقال قول الله عز وجل انما حرم الله عز وجل رقبى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والنجس
غير الخمر فاما قوله ما ظهر منها وما بطن في الفواحش في الجاهلية واما قوله وما بطن يعني ما
تخرج الا لئلا تاس كما توافل ان يغيب النبي صلى الله عليه واله اذا كان للرجل دفعة ومات عنها فربما ان من بعده اذا لم يكن اثم
فحرم الله ذلك واما الاثم فانها الخمر بعينها وقد قال الله في مواضع اخرى يسئلونك عن الخمر والبسر الاية فالاثم في كتاب الله الخمر
وفي حديث اخر قال اول ما نزل في تحريم الخمر قول الله عز وجل يسئلونك عن الخمر والبسر الاية فاحسن العوم تحريمها وعلوا ان الاثم ما ينبغي
ولا يحل عز وجل من كل طرفة لانه قال ومنافع للناس ثم انزل الاية اخرى انما حرم البسر والبسر الاثم الا ان كان من عمل الشيطان فانه
فكانت هذه الاية اسئلة في الاولى اعطى في التحريم ثم كانت باية اخرى في كانت اعظم من الاولى والثانية واشد من الاولى
بربع الشيطان ان يوضع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والبسر وبصدة عن ذكر الله فهذا اثم منهن فامر الله باجتنابها وقصر عليها
لئلا لها من اجلها حرمها ثم بين الله تحريمها وكشفه بقوله انما حرم رقبى الفواحش الاية فحرم عز وجل ان الاثم في الخمر وغيرها وانه
حرام وذلك في كتاب الله عز وجل اذا اراد ان يفرض الى اخرنا فقلنا في حرام واطلاق الاثم على الخمر ثابت في لغة العرب قال شاعرهم
شرب الاثم حتى ضل عقله كذا الاثم مذهب بالعقول فافلح عن بعض المفسرين وبعض الفقهاء من انها كانت قبل حلال الاثم
لذلك الاثم واجماع الاصحاب ونقلوا عنه عن بعضهم ان قبله الذي لا يبلغ حد الاسكار حلال كما هو منقول عن بعض المتأخرين
وهو اصح ما نقله الظاهر الايات وصرح الروايات المنقولة عن اهل البيت صلوات الله عليهم وهو اجماع اصحابنا مشتمل ان ثبت
الطلاق الخمر على كل مسكر الايات ذلة على تحريمها والا لا بد لما روي بطريق الاستفاضة عنهم عليه السلام ان الله حرم الخمر
وحرم النبي صلى الله عليه واله كل مسكر وقد ذكرنا ذلك فيما سبق الثالث في اشياء في المباحات وفيه باب الاول
في سورة المائدة يسئلونك ما اذا حمل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون من جاءكم من غير ذلك فاعلموا انه حرام اما ما
علمكم واذا ذكروا اليهم الله وانفوا الله ازاله سيرع الحساب فذكر من تفسير الطيبات المراد هنا ما فاعلموا ان الجنب فسد بالجهنم على
تحريمها وبالمعروف على ما حذر كلام الشريعة الطباع المستقيمة وما علمتم موصول عطف على الطيبات بتقدير مضاف الى
وصيد ما علمتم او شرطية وجوابها فكلوا والجوارح جمع جارية وهي الكواكب من الطير والبهائم سميت بذلك لانها يابها
يكنون الطعام بصيدها ويكنون في سميت بذلك لانها يخرج ما يابها او طغافها والفران المشهورة مكلين بالشد
اي اصحاب صيد الكلاب واصحاب ليل الكلاب فهو نصب على الحال من فاعلموا وعلمهم والتقدير بذلك للذلة على انه لا يحل
من صيدها الا ما صحفهوه واغروهوها لاختلاف الاية لا يحل الا صيد الكلب دون سائر الجوارح كما سبقت في بياننا ان الله
روى عن ابن عباس وابن مسعود والحسن مكلين بالتحفيض في غيرهما بالصيد وقوله تعلمون من كذا اخوه جملة منصوبة على
الحال اي ما علمتم حلالا او مراد من على الكيفية الى علمكم الله على لسان نبيه صلى الله عليه واله وفيه المعنى لو دونهم حتى
يصرن مقلد ما الحكم الله بغيركم حتى يترنم من المعلم وغيره روى الشيخ في الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب
على علمه لم الا ما علمتم من الجوارح مكلين في الكلاب وفي الصحيح عن ابي عبد الله الحذاء قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن
الرجل يبيع كلبه المعلم ويبيد اذا سرقه ما اكل ما امسك عليه ان ادر كذا فقلنا وان وجدت معه كلبا غير معلم فلا اكل منه

في تحريمها لكثرة مفاسدها وفي الكافي في الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ما ثبت الله عز وجل فيها قط لا وفي علم الله عز وجل انه اذا اكمل له دينه كان فيه تحريم الخمر ولم يزل يخرجها ما ان الدين لما يحول الى جهنم ثم اخرى ولو كان ذلك جملة قطع بهم دون البنين في معناه احسنه ذلالة والاية المذكورة ذلة على تحريمها من وجوه الاول من حيث ان فيه انهم ويحرم ما موزون اجتناب المائم كلها واشتال على المنفعة لا يبيد الا ما يجر من حيث اشتال على الاثم الذي به يجلب اجتنابه والثاني وصفه بالكبر فانه ينفقون في طاعة من الكبار والثالث التصريح بكونه اكبر من النفع لبقاء الفوز واخطاع النفع لانها دينونة التي هي المال والطريق لا سئلوا في دعوى الطبيعة ونحو ذلك وان الغنى ان لمفاسد كثيرة على ذلك وانه داس كل اثم وان شاربه كافرا وانه مفتاح كل شر عظم من المنافع كما عرفت مما روي في الكافي عن علي بن يقطين قال سئل ابا المهدى ابا الحسن عن الخمر قال هي محرمة في كتاب الله عز وجل قال اناس انما يعرفون الله تعالى عن غيرها ولا يعرفون الخمر لها فقال له ابو الحسن عليه السلام بل هي محرمة في كتاب الله عز وجل فقال ابن ابي ابي الحسن فقال قول الله عز وجل انما حرم الله عز وجل رقبى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والنجس غير الخمر فاما قوله ما ظهر منها وما بطن في الفواحش في الجاهلية واما قوله وما بطن يعني ما تخرج الا لئلا تاس كما توافل ان يغيب النبي صلى الله عليه واله اذا كان للرجل دفعة ومات عنها فربما ان من بعده اذا لم يكن اثم فحرم الله ذلك واما الاثم فانها الخمر بعينها وقد قال الله في مواضع اخرى يسئلونك عن الخمر والبسر الاية فالاثم في كتاب الله الخمر وفي حديث اخر قال اول ما نزل في تحريم الخمر قول الله عز وجل يسئلونك عن الخمر والبسر الاية فاحسن العوم تحريمها وعلوا ان الاثم ما ينبغي ولا يحل عز وجل من كل طرفة لانه قال ومنافع للناس ثم انزل الاية اخرى انما حرم البسر والبسر الاثم الا ان كان من عمل الشيطان فانه فكانت هذه الاية اسئلة في الاولى اعطى في التحريم ثم كانت باية اخرى في كانت اعظم من الاولى والثانية واشد من الاولى بربع الشيطان ان يوضع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والبسر وبصدة عن ذكر الله فهذا اثم منهن فامر الله باجتنابها وقصر عليها لئلا لها من اجلها حرمها ثم بين الله تحريمها وكشفه بقوله انما حرم رقبى الفواحش الاية فحرم عز وجل ان الاثم في الخمر وغيرها وانه حرام وذلك في كتاب الله عز وجل اذا اراد ان يفرض الى اخرنا فقلنا في حرام واطلاق الاثم على الخمر ثابت في لغة العرب قال شاعرهم شرب الاثم حتى ضل عقله كذا الاثم مذهب بالعقول فافلح عن بعض المفسرين وبعض الفقهاء من انها كانت قبل حلال الاثم لذلك الاثم واجماع الاصحاب ونقلوا عنه عن بعضهم ان قبله الذي لا يبلغ حد الاسكار حلال كما هو منقول عن بعض المتأخرين وهو اصح ما نقله الظاهر الايات وصرح الروايات المنقولة عن اهل البيت صلوات الله عليهم وهو اجماع اصحابنا مشتمل ان ثبت الطلاق الخمر على كل مسكر الايات ذلة على تحريمها والا لا بد لما روي بطريق الاستفاضة عنهم عليه السلام ان الله حرم الخمر وحرم النبي صلى الله عليه واله كل مسكر وقد ذكرنا ذلك فيما سبق الثالث في اشياء في المباحات وفيه باب الاول في سورة المائدة يسئلونك ما اذا حمل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون من جاءكم من غير ذلك فاعلموا انه حرام اما ما علمكم واذا ذكروا اليهم الله وانفوا الله ازاله سيرع الحساب فذكر من تفسير الطيبات المراد هنا ما فاعلموا ان الجنب فسد بالجهنم على تحريمها وبالمعروف على ما حذر كلام الشريعة الطباع المستقيمة وما علمتم موصول عطف على الطيبات بتقدير مضاف الى وصيد ما علمتم او شرطية وجوابها فكلوا والجوارح جمع جارية وهي الكواكب من الطير والبهائم سميت بذلك لانها يابها يكنون الطعام بصيدها ويكنون في سميت بذلك لانها يخرج ما يابها او طغافها والفران المشهورة مكلين بالشد اي اصحاب صيد الكلاب واصحاب ليل الكلاب فهو نصب على الحال من فاعلموا وعلمهم والتقدير بذلك للذلة على انه لا يحل من صيدها الا ما صحفهوه واغروهوها لاختلاف الاية لا يحل الا صيد الكلب دون سائر الجوارح كما سبقت في بياننا ان الله روى عن ابن عباس وابن مسعود والحسن مكلين بالتحفيض في غيرهما بالصيد وقوله تعلمون من كذا اخوه جملة منصوبة على الحال اي ما علمتم حلالا او مراد من على الكيفية الى علمكم الله على لسان نبيه صلى الله عليه واله وفيه المعنى لو دونهم حتى يصرن مقلد ما الحكم الله بغيركم حتى يترنم من المعلم وغيره روى الشيخ في الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب على علمه لم الا ما علمتم من الجوارح مكلين في الكلاب وفي الصحيح عن ابي عبد الله الحذاء قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع كلبه المعلم ويبيد اذا سرقه ما اكل ما امسك عليه ان ادر كذا فقلنا وان وجدت معه كلبا غير معلم فلا اكل منه

قلت فلهذا قال ان اذرك ذكاته فكله فليس ينزله الكلب فقال ليس شيء مكبل لا الكلب وعن زاده عن
 ابى عبد الله عليه السلام قال في صيد الكلب ان ارسله وسمي فلما اكل ما امسك عليه وان قتل وان اكل ما بقي ان كان غير معلم فعليه ساعته
 حين يرسله فلما اكل منه فانه معلم فاما خلاف الكلاب فاصيد الفهوذ والصقور واشياء ذلك فلا تأكل من صيده الا ما اذرك
 ذكوه لانه سبحانه قال مكبلين فما كان خلاف الكلب فليس صيده بالذبح يؤكل الا ان يذرك ذكاته وعن الحلبي في الصحيح قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام قال في بغي وكافق يخزن في صيد البزاة والصقور فاما الان فاما لا تخاف ولا يحمل صيدها الا ان يذرك
 ذكاته وانتهى كتاب الله ان الله قال الا ما علمتم من الجوارح مكبلين فمضى الكلاب وفي رواية ساعته صيد البزاة والصقور والهر
 الذي يصيد ليس في الفزان وعن النعم بن سليمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن كلب فلت فضا فاذركه صاحب ومفعله
 اناكل منه فقال لا واما اذا صاد وقد سمي فلما اكل واذا صاد ولم يسم فلا تأكل وهذا مما علمتم من الجوارح مكبلين وفي رواية
 انما اذا ارسل كلبه وسمي غيره لا يجزى وقال لا يسمي الا صاحبه لانه ارسله ويخونها رسالة الى بصره وفي رواية اخرى انه اذا سمى
 القمبه فلا بأس فهو بمنزلة من ذبح وذبح النصف وفي رواية اخرى انه اذا ارسل الكلاب ودخل فيها كلب غريب لا يغرون له
 صاحباً فاشرك جميعاً في الصيد فلا يؤكل منه لانك لا تدري اخذ معلم ام لا وفي صححه سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن كلب المجوق اخذه الرجل المسلم فسمي حين يرسله ما اكل ما امسك عليه فقال نعم لانه مكبل وقد ذكر اسم الله عليه
 فهذه الاخبار ونحوها كاشفة عن بيان معنى الآية الشريفة فمنها احكام **الاول** اطلاق ما علمتم ثم تعينه بقوله يعلمون
 الحق يفتنى ان التعليم له كهيئة خاصة متلفاة من الشرح ما حوزة في اباحه ما قبله الكلب وقد ذكر له علمنا شرائط احدها
 ان يرسل اذا ارسله لانجازا اذا زجره وهذا في شرطان مما انفقت عليه في الخاصة والعامة **الثالث** انما كذا الصيد
 عدم اكله منه وهذا الشرط اختلف فيه لخاصة لاختلاف الروايات المروية عن هذا البيت صلوات الله عليهم واختلف فيه
 العامة ايضا لاختلاف الحديث النبوي الى الاشارة ذهب الشيخ واكثر العامة والعامة وبدل عليه صححه رفاع بن موسى قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يفتل فاكل فقلت اكل منه فقال اذا اكل منه لم يمسك عليك انما امسك على نفسه
 وفي رواية ساعته فاذا اكل منه قبل ان يذبح فلا تأكل منه واما الاخبار الدالة على عدم اشراط فهي كثيرة وفي بعضها ولو اكل ثلثه
 وفي بعضها ولو بغير نصفه وبذلك قال الصدوقان وابن ابي عمير وفي بعضها فيصح بان لا تأكل اذا كان بعد الفل فلا بأس كما
 لا يصح اكل السبع من الذبح بعد كائنا وبذلك قال ابن المجاهد وهو وجه جميع من الاخبار وحمل الشيخ واباعه رواية المنع
 على الاعيان والفتنة كما يشعر به بعض الاخبار وعلى انها مختصة باكل الفهولة يسمي كلبا لغة وحل رواية الجواز على الاكل
 نادرا جمعا بينهما اقول ما ذكره ابن المجاهد يفتنى ان لا يكون عدم الاكل شرطا في التعليم بل انما هو شرط في اباحه ما قبله لانه اذا اكل قبل
 ازها في الفتر جاز كون الاكل سببا لموت الصيد والمسئلة محل تأمل واشكال وما ذكره الاكثر احوط ولا يفتح شرب الدم قطعاً نعم
 اكل الخشابا فادح ثم انما ظاهرة لانه من تكرار الامور المعبر في التعليم حتى يحصل الظن وبهم العرف بانه صار معلوما وهذا هو الظن
 من اطلاق الآية واكتفى بعضهم بالكثرة مرتين واخرون ثلثا ورواية زاده المذكورة يمكن حملها على بعض الكلاب التي يحصل الظن
 ببؤنه لها من ولعة لان طباعها مختلفة وتعد في قوله فانه معلم اشعاراً بذلك الثاني في اطلاق الجوارح وان كان فاما الان
 بالكلين يختص بالكلاب لانه المتبادر وبدل عليه جهة الاستغناء والتفاف هذا التغير على ان المكبل هو صاحب الكلب كما قاله
 في الجهر على ما قبله لم يفتى مع اخلا كون من المجازة هنا للقبض فتذكر انما من الاخبار ما يدل على ذلك وهذا هو المشهور
 اصحابنا بل ادعى عليه لبعض اصحابهم وفلان عن ابن ابي عمير القول بجواز صيد كلبا اشبه الكلب من الفهد والتمز ونحوها المصو
 الجوارح ودلالة بعض الاخبار والجواب فامنع دلاله الآية ومحل الاجابة على الفتنة لموافقتها للمذهب كثر العامة ثم ظاهر
 اطلاقها يشمل انواع الكلاب السلي في غيره الاسود وغيره وهو المشهور بين اصحاب غيرهم واستثنى ابن المجاهد الكلب الاسود
 وهو مذهب بعض العامة ويبدأ على ذلك رواية السكوني عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تأكل من صيد الكلب الا ما اذرك
 الاسود اليهم لانه اكل صيده لان رسول الله صلى الله عليه واله امر بفعله وهي مع صنعها يمكن حملها على الفتنة الكراهة **الثالث**
 فدينه فاد من كون الخطاب للسليمين لا للجوز الاصطحاب بالكلب الذي عليه الكافر ويبدأ على ذلك رواية عبد الرحمن بن ابي

في اختيار المباح

الفتنة

في اختيار المباح

سبابة ودوابه التوكوفي ذلك ذهب الشيخ في طويرة نظر لان خطا بان لفران عامة ومن ثم كلفوا بالفرع وتخصيص
المسلمين بالذكور في بعضهما لانهم المنفوعون وانه من الجاهل كونها جرت على الغالب لا على جهة الاشتراط او ان لغرض ارشاد الى
اخذا لصيغة الحكم التبيين في اخذه ومن ثم ذهبوا لاكثره لان لا يشترط ذلك وان المغير اسلام المرسل ومن ثم حكمه ولا
عليه في قاطع الفرقة وبذلك عليه صرحا صححة سليمان بن خالد المذكورة وبوقفا لطلاق الرقابات كونه بمنزلة الالة
بجواب عن الرقابتين بالضعف وجواز الحمل على الكراهة فسلم من ذلك انه لو كان المرسل كافرا فلا يحل صيده ولو كان المعلم مسلما
الا اذا كان ادرك ذكوره المسلم وذكاه **الشرائع** فاعلم من قوله مكليين وقوله يعلمونهم وانمكن عليكم انه بشرط ان يكون
ارسله للصيد فلو اسرسل من نفسه لم يحل اكله ما قبله ولو اغراه فراد عدوه حل على اخطائه لو جره فوفته اغراه حل طعنا
في سلم انما بشرط ان يرسل للصيد فلو ارسله للصيد فعرض له صيد فسلمه لم يحل وبذلك على ذلك رواية العنبر بن سليمان
المذكورة ويعلم انما بشرط ان لا يغيب الصيد عنه وجوبه مستغفرا وبذلك عليه قول الصادق عليه السلام في رواية عيسى بن حماد
كل من صيد الكلب ما لم يغيب عنه وفي الحديث النبوي كل ما اصبحت ودفع ما امنيت **الخاص** استفيد منها اعيان النعمه
من المرسل والظان انه لا يشترط كونها عند الانسال بل يكفي ولو حصلت بعد الحين حفنة الكلب وهو الظان من اكثر الاخبار
فلا يشترط كونها عند الانسال لانه قوله عليه السلام في صححه المختار وبقي اذا سحره ولا ان ارسله بمنزلة الذكاه فكما اعترض
الشميه عندها فينبغي ان يغيب عنه وفيها نظر والتحلاف في حال النعمه ما في التبان فلا يباح تركها راسا فضلا عن تاجها
كما دل عليه الاخبار وفي الحاق الجاهل به اخطا لان تم المنقادر من ذلك انه بشرط كون السبب الجامع للشرائط التي من جملتها
الارسل او النعمه وفندا لصيدها بسند اليه لا فها من وحده فلو اشترك معه كلب غيره لم يعلم او ارسل شخص رسمى اخرا
او ارسل شخص وفندا اخر رسمى ناك لم يحل ما قبله وبذلك على ذلك الاخبار **الشكر** فدينفاد من قوله كلوا مما امنكن انه
بشرط في الاباحه ان يحده فذات الامه يباح اكله دون الحي ولا خيال ان يكون قوله واذا ذكروا اسم الله واجماله ما اسكن
بان يكون المعنى اذا ادركتموه حيا كما هو احد الوجهين فلو وجد ذاجوه مستغفرا لم يحل حتى يذبحه وبذلك عليه صححه ابن
دراج قال شاك يا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل الكلب على الصيد فباخذه ولا يكون معه سكين يذبحه فيها اذ عرجه
يفسده وباكل منه فالاباس قال الله نعم فكلوا مما امنكن عليكم لان مفهوم الجذرة لو كان معه السكين لم يحل الا بالذبح وبذلك
بذلك لفظ الاصحاب وهذا سببه حكم اخر وهو انه يجوز ان يذبحه حتى يفسده في هذه الحالة ثم ياكله وبذلك لفظ الاكر ومع
ذلك ان اردت ان لا ينجزه ففصل **الشابيع** فلا ظاهر لطلاق الابهة يدل على طهارة موضع منع العضه وكذا ظاهر لطلاق
الاخبار ذهب الى ذلك جماعة منهم الشيخ في وط وذلك فالبعض العامة ومنهم من ذهب الى انه عفو لو كان الحاجز
عبر الاخر او لا فوي فاما لاكثر القول بالنجاسة لان الابهة والرقابات وانما دل على الاذن في الاكل من حيث انه صيد وذلك
لانما في المنع من جهة اخرى كالنجاسة المأخوذة بالانها على الاطلاق كقوله كلوا مما في الارض خلا لالطبا وبخوها فانه لا يباح
النجس لانها والله فيها نهيكم ولا تخالفوه فيما امركم فان الله يبرح الحساب **الشابيع** في السورة المذكورة **احل لكم الطيبات**
وطعام النبي او نوا الكتاب **احل لكم** وطعامكم **احل لكم** هذه الابهة المذكورة بعد النهي الاولى بالفضل فالغرض من التكرار التاكيد عطف
يا في المحللات عليه والمراد باليوم الزمان الحاضر وما بعده والمراد بطعام هذا الكتاب الحبوب ونحوها من الجمادات لانه المنسادر
من لفظ الطعام ولا نه مدبب نجاستهم كما مر في كتاب الطهارة فنصرف الى ما عدا المائعات ونخرج ابيضا بما يحتم لانهم لا يذكرون
اسم الله وان ذكروا فانما يذكرون من كان لغيره او السبع ابنه وهو غير الله نعم وفندا لله ولا فاكلوا مما يذكر اسم الله عليه وبذلك على
ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح عن ثوبان الا عنه قال شاك رجل يا عبد الله عليه السلام فاعنني ضال للنعمة ترسل فيها اليهودي
والنصراني فعرض فيها النارضة فبذبح انا كاذب فضا ابو عبد الله عليه السلام لا يذخل ثمنها نالك ولا فاكلها فانما هو الاسم ولا يورث
عليها الا مسلم فضا الرجل اليوم **احل لكم** الطيبات لانه ضا ابو عبد الله عليه السلام كان ابي صلوات الله عليه يقول انما هو الحبوب
واشباهه ونحوها ورواه سماعه عنه عليه السلام وكذا رواه ابني الجارود وفيها المحبوب البقول وفي رواية رويها التمام عنه
قال لا فاكله بجزء النعنان سمى وان لم يسم في نفس المباشرة عن هشام عنه عليه السلام قال هو الصبر والحبوب وفي

لا يشترط ان يكون
الكلب الكلب الصيد

في رواية اخرى
فلا يشترط ان يكون

في رواية اخرى
فلا يشترط ان يكون

في اشياء من المناجاة

في اشياء من المناجاة

فمنهم من يراهم فالعقيل منهم ههنا المحبوب الفاضل غير النجاس التي بدخولها فانهم لا يذكرون اسم الله خالصا على
 ذبايحهم ثم قال والله ما استحلوا ذبايحكم فكيف يشطون ذبايحهم وفي بعض الاخبار انهم يذكرون عليها اسم المسيح وهي المخصصة
 لعموم الامة والكاشفة عن مضاهاتها والتمسك في ازارها بالذكور مع دخولها في الطيبات دفع دخولها في المحرمات من حيث كونها
 مصوبة لمن حكم بكفره ونجاسته وورجاسته وفناؤه وخبره وهنا اخبار اخرها ان على امة امة ذبايحهم وفي بعضها اذا سمعته في
 اوسمه عندك مسلم بذلك فكل ومن ثم اختلف الاصحاب في ذلك فذهب الاكثر الى التحريم عكسا للاخبار الاولى وحكاه لما خالفها
 اما على الضرورة او على الفينة لان ضمها العامة فائكون بالتحليل وذهب جماعة منهم الى ابي عبيد وابن الجبلة ابن بابويه الى القول
 عكسا بالاطلاق الامة والاخبار الثانية وحكاه الاولى على الاستحباب لكن اشد في شرط سماع التسمية وسأوي من الجوسه وغيره
 من اهل الكتاب في هذا الحكم وحتمها ابن ابي عبيد اليهودي القاري قال في المسالك الحمد على الفينة الامة في جميعها الا ان احدا
 من العامة لا بشرط في ذبايحهم سماع التسمية فكيف يصح حمل ما نطق ذلك على الفينة والحمل على الضرورة انما ينافي التسمية بهما
 التسمية مع انه ينبغي ان تكون الضرورة الامة بمباشرة الضرورة الى اكل الميتة وظاهر الاخبار بخلافه فان المفهوم منها انه يجوز الاكل فيها
 وان لم تكن الضرورة على حد الضرورة الى الميتة ويمكن ان يجاب بانه يمكن ان يكون في ذلك الزمان احوال يذهبون الى ذلك وان لم ينقل
 منها هم البناء وغايته عدم الوجوه لا هو لا بد على عدم الوجود مع انهم صلوات الله عليهم كانوا يفتون على سبعمهم وبخافون
 عليهم من هلا زانهم وروى في الكافي في الحسن عن ابي الحسن قال ما سمعنا الله عليه وسلم عن قوم مسلمين باكلون وحضهم نحو
 ابي عبيد الى طعامهم ضالا اما فلا او اكل الجوسه واكره ان اكرم عليكم شيئا تصفونه في بلادكم فكم اكرهه عليه وسلم لم يجرؤوا بصفته
 في بلادهم رغابة لنا بصلحتهم خوفا عليهم والاخبار الدالة على مثل ذلك كثيرة ولا بعد ان يكون في الاخبار المتقدمة بخلاف
 الاكل اذا سمعت التسمية نوع انما الى الاثماء والخوف نظرا الى انه لا يمكن التصريح بما نحن في كثير من المواضع واما الضرورة هنا
 فليست على حد الضرورة الى اكل الميتة بل هي اوسع دائرة وذلك لاستنباء دولة اهل الباطل المبين لذلك فابحس للتوسمين عند
 حصول الشقة دفعا للحرج فالقول بالتجريم اقوى وقوله وطعامكم حل لكم اي يجوز لكم ان يتناولوهم بالبيع ويخوه من الغاملات وغيرها
الثالث في سورة الانعام فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم باما فيه مؤمنين وانما لا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقد
 فصل لكم ما حرم عليكم الى قوله ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واقية لصفق والمراد الامم المحضرة سبحانه اما الصفة المحضرة
 كالغدير والرحمن ويخوها فافاجري اي اطلاق لم تاكلوا على ما قبل الصفة شايع وهو المعنى في قوله لله الاسماء المحقق فيكون
 الامة بهذه الامة كك والفضل هو قوله لا احد فيها اوحي الى الامة او ما ذكر في سورة المائدة من قوله حرم عليكم الميتة وفيه
 انها اخر القرآن نزولا ويمكن ان يجاب بان هذه الامة كانت بعد المائدة او المعقون الفصل على لانه صلى الله عليه واله
 في ذل على اشراط التسمية وانه مجرم بتركها عمدا باجماع اصحابنا خلافا لبعض العامة ثم الامة ذل على تحريم ذبايح الكفار لانهم
 لا يذكرون اسم الله كما مر وظهرها اي سائر ذبايح كل المسلمين الامم من خارج مبدل كاصحاب العذرة لاهل البيت عليهم السلام
 المحتمة ونحوهم اي انه لا بشرط ايمان الذابح وبه قال اكثر الاصحاب وبدل عليه بذابح معتدة وذهبنا الى التراج الى منع ذبح
 غير اهل الحق وضربا دبر على الحل على المؤمن بالضعف الذي لا ممان ولا مناجاة القبا واستنق ابو الصلاح من مخالفا
 النقص واجاز في الخ ذابح مخالفا غير لنا صبي مطه بشرط اعتقاد وجوب التسمية وبدل على ذلك بعض الاخبار كحجته كذا
 ادم وحملها الاكثر على الكراهية جمعا وهو الاقوى دفعا للشقة **الرابع** في سورة النحل هو الذي يستحل لكم البحر اذا كلكوا منه
 كما طرأ في سورة المائدة وما يستوي البحران هذا عند قرات ما يبع شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل ما كلكون كما طرأ في الآية فيكم
 يجوز ان يكون للقطيع اي لا جلا نفعكم وان تكون للعافية بان يكون السبب من اخرا كان عافية ان كلكوا منه كما لا يمان في الاثان
 على امة حيوان البحر والروايات المتوالة عن معدن الوحي الاله في اجماع الامامية خصها بالملك الذي له نفس ولعله في نكبر كما
 ابناء الى ذلك والتسمية بالطرية لا طيب فالامانة به اكل وقدره لا لعله اطلاق اللحم على السمك فيحت من حلفان لا باكل لحم
 ما كلكه وقلنا انه لم لغة لاعراف ولا ايمان منبهة على الحقيقة العزبة لا القوتية لما نقر في الاصول من تقديم العرف على اللغة كونه
 طاريا فانما الحكمها وفيه فاما **الخامس** في سورة النحل وادعى ذلك الى الحل اني اخذ من الجبال سونا ومن البحر وما يفرشون

في اشياء من المناجاة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

الحقوق

الاعضاء به سبحانه ومع هذا فقد ما وادوا امر ابنه غيرهم فيكون التداوي مطلقا على ما لا ينافي في التوكيد والاعضاء لقوله عليه السلام اعطوا نوكلكم لا تقولوا لا بعد ان يكون ذلك للاذن فيه ولا رشاد الى الجواز بيان انهم يحرم عليهم صلوات الله تعالى بحري على الله عزهم للخلافة ونحو ذلك من الحكم ثم ما دل على الرجحان من الاخبار اكثر مما صرح بالعلم بها اولى الشا لشرعوا بعبادة في نفسه عن سعد بن سعد عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود في قوله وادعى الامة فالحق الامة عليهم السلام والجبال العرب التجار الموالى عتامة وما يعرضون يعني الاولاد والعبيد من لم يعلق وهو بنو الله ورسوله والامة عليهم السلام والتمتات المختلفة الوانة فون العلم التي هي من علمه الامة شيعتهم فيه شفاء للناس يقول في العلم شفاء للناس الشيعه هم الناس ولو كان كما يزعم امة العسل الك ما جله الناس اذا ما اكل منه ولا شرب ورواه في الاشياء لقوله الله فيه شفاء ولا خلف لقوله الله واتما الشفاء في علم القرآن لقوله ونزل من القرآن ما هو شفاء للناس ورحمة لاهل لا شك فيه ولا مرية واهل امة اهتدوا الذين قال الله نعم وادرسنا الكتاب الذي اصطفينا من عبادنا في وادى ابن الربيع الخ رسول الله صلى الله عليه واله اخذ من الجبال نروج من فريش من الشجر في العرب وما يعرضون الموالى في نفسه على نرا بهم عن حري عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى من الجبال نروج من فريش من الشجر في من شجر من الجبال من الموالى في الشرب الخلف لوانه العلم الذي يخرج من اية كتاب الميراث وله تفصيل واحكام روى تحت على علمها وسلمها بل روى انه نصف العلم وموجبه امان نسب سببا الاول في ثلث مراتب الاولى الاباء والاولاد والثانية الاخوة والاحفاد والثالثة الاغلام والاحفاد والثالثة اربعة انواع الرجحية وكلاء الاعضا شريها من الجيرة مشترا الامام وفيه ايات **الاولى** في سورة النساء وكلما جعلنا موالى مما ترك الوالدان والافرون والذين عاهدت ايمانكم فانهم يصبونهم ان الله كان على كل شيء شهيدا اصل المولى من دى الله ببله ولا نه وهو انما الله بالشئ من غير فاصل وهذا مستعمل في معان مستعدة والمراد هنا الاولى بالثبوت او الواو و يدل على ذلك ما رواه في اصول الكافي في الموقوف عن زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وكلما جعلنا موالى مما ترك الوالدان والافرون قال انما عتد بذلك الى الارحام في الموارث ولهم بعض ولها الغنم فاولاهم بالميراث من اية من اية التي تجزى اليها ويدل على بعض قوله نعم فبلى من لدنك ولها برثت في وادى ما برثت في وادى من غير والذين في الكل عوص عن مضاف اليه اي لكل تركيز مما ترك الوالدان والافرون جعلنا موالى جعلنا موالى برثت في وادى ما برثت في وادى من غير والذين في الكل عوص عن مضاف اليه اي لكل تركيز مما ترك الوالدان والافرون جعلنا الوجبه بعد ان كل نصف من اصناف التركة وادى ما هو فاسد لان الوارث مشركون في كل جزء من كل نصف من التركة ولا يخفى ما فيه لان التقدمة هنا باعتبار تقدم من ترك ويجوز ان يكون المعنى وكلهم جعلنا موالى وادى ما نصيب مما ترك الوالدان والافرون بان يكون جملة جعلنا نصفه للمضاف اليه المحذوف وعامها محذوف والكلام مبني وخبر فيه مكلف ويجوز ان يكون المعنى جعلنا الكل ميث من الناس برثت في وادى ما برثت في وادى من غير والذين في الكل عوص عن مضاف اليه اي لكل تركيز مما ترك الوالدان والافرون جعلنا كانه قبل من موالى الوالدان الخ او المعنى لكل واحد من النساء والرجال جعلنا موالى في وادى ما نصيب مما ترك الوالدان والافرون الخ والافرون والذين عتدنا باننا موالى على هذا يكون الحجاز والمحذور متعلق بخبر محذوف منه موالى او متعلقا بموالى لانه بمعنى الوارث ويكون ضمير نواو نصيبهم راجعا الى الموالى في فانوا كالا نصيب من الميراث والخطاب للنفاء والحكام وبلان الموصول في موضع رفع مبني وهو متعلق بالشرط وجملة اوهم المحذوف في موضع نصب على شرطية الفسيفساء اخلف في المراد بالذين عتدنا باننا موالى فضلا المراد الحلفاء وذلك انهم كانوا في الجاهلية بغاوا بعضهم بعضا فيقول دمي دمك وحرى حريك وسلمي سلمك ودرتني وارثك ونفلي عني واعقل عني فيكون الحلفا السدس من ميراث الحليف وقوله فانوا نصيبهم اي فاعطوهم حظهم من الميراث اعني السدس ثم نسخ ذلك بقوله اولوا الارحام الامة وهذا هو الذي ذكره علي بن ابراهيم في نفسه وادى المراد اعطوهم نصيبهم من النص والعقل والرق لا من الميراث فعلى هذا تكون الامة غير منسوخة وبقيت عموم الامر بالوفاء بالعقود وقوله صلى الله عليه واله في خطبة يوم فتح مكة ما كان من حليف في الجاهلية فمستكوابه فان لم يرده الاسلام الاشد والحق ان الحكم بالوارث بالمعاهدة والمعاودة وهو المستحق فيها من الجيرة ثابت والامة لا عليه وليس بمسوخ لان اصل عدمه الا ان لا دلالة له على الوارث بذلك جملة نفقه شرائط ومخصصات علم من مواضع اخر من الكتاب ومن السنة الشريفة او من اجماع الاصحاب على الحكم المذكور ووافنا على

والذين عتدنا باننا موالى على هذا يكون الحجاز والمحذور متعلق بخبر محذوف منه موالى او متعلقا بموالى لانه بمعنى الوارث ويكون ضمير نواو نصيبهم راجعا الى الموالى في فانوا كالا نصيب من الميراث والخطاب للنفاء والحكام وبلان الموصول في موضع رفع مبني وهو متعلق بالشرط وجملة اوهم المحذوف في موضع نصب على شرطية الفسيفساء اخلف في المراد بالذين عتدنا باننا موالى فضلا المراد الحلفاء وذلك انهم كانوا في الجاهلية بغاوا بعضهم بعضا فيقول دمي دمك وحرى حريك وسلمي سلمك ودرتني وارثك ونفلي عني واعقل عني فيكون الحلفا السدس من ميراث الحليف وقوله فانوا نصيبهم اي فاعطوهم حظهم من الميراث اعني السدس ثم نسخ ذلك بقوله اولوا الارحام الامة وهذا هو الذي ذكره علي بن ابراهيم في نفسه وادى المراد اعطوهم نصيبهم من النص والعقل والرق لا من الميراث فعلى هذا تكون الامة غير منسوخة وبقيت عموم الامر بالوفاء بالعقود وقوله صلى الله عليه واله في خطبة يوم فتح مكة ما كان من حليف في الجاهلية فمستكوابه فان لم يرده الاسلام الاشد والحق ان الحكم بالوارث بالمعاهدة والمعاودة وهو المستحق فيها من الجيرة ثابت والامة لا عليه وليس بمسوخ لان اصل عدمه الا ان لا دلالة له على الوارث بذلك جملة نفقه شرائط ومخصصات علم من مواضع اخر من الكتاب ومن السنة الشريفة او من اجماع الاصحاب على الحكم المذكور ووافنا على

والذين عتدنا باننا موالى على هذا يكون الحجاز والمحذور متعلق بخبر محذوف منه موالى او متعلقا بموالى لانه بمعنى الوارث ويكون ضمير نواو نصيبهم راجعا الى الموالى في فانوا كالا نصيب من الميراث والخطاب للنفاء والحكام وبلان الموصول في موضع رفع مبني وهو متعلق بالشرط وجملة اوهم المحذوف في موضع نصب على شرطية الفسيفساء اخلف في المراد بالذين عتدنا باننا موالى فضلا المراد الحلفاء وذلك انهم كانوا في الجاهلية بغاوا بعضهم بعضا فيقول دمي دمك وحرى حريك وسلمي سلمك ودرتني وارثك ونفلي عني واعقل عني فيكون الحلفا السدس من ميراث الحليف وقوله فانوا نصيبهم اي فاعطوهم حظهم من الميراث اعني السدس ثم نسخ ذلك بقوله اولوا الارحام الامة وهذا هو الذي ذكره علي بن ابراهيم في نفسه وادى المراد اعطوهم نصيبهم من النص والعقل والرق لا من الميراث فعلى هذا تكون الامة غير منسوخة وبقيت عموم الامر بالوفاء بالعقود وقوله صلى الله عليه واله في خطبة يوم فتح مكة ما كان من حليف في الجاهلية فمستكوابه فان لم يرده الاسلام الاشد والحق ان الحكم بالوارث بالمعاهدة والمعاودة وهو المستحق فيها من الجيرة ثابت والامة لا عليه وليس بمسوخ لان اصل عدمه الا ان لا دلالة له على الوارث بذلك جملة نفقه شرائط ومخصصات علم من مواضع اخر من الكتاب ومن السنة الشريفة او من اجماع الاصحاب على الحكم المذكور ووافنا على

والذين عتدنا باننا موالى على هذا يكون الحجاز والمحذور متعلق بخبر محذوف منه موالى او متعلقا بموالى لانه بمعنى الوارث ويكون ضمير نواو نصيبهم راجعا الى الموالى في فانوا كالا نصيب من الميراث والخطاب للنفاء والحكام وبلان الموصول في موضع رفع مبني وهو متعلق بالشرط وجملة اوهم المحذوف في موضع نصب على شرطية الفسيفساء اخلف في المراد بالذين عتدنا باننا موالى فضلا المراد الحلفاء وذلك انهم كانوا في الجاهلية بغاوا بعضهم بعضا فيقول دمي دمك وحرى حريك وسلمي سلمك ودرتني وارثك ونفلي عني واعقل عني فيكون الحلفا السدس من ميراث الحليف وقوله فانوا نصيبهم اي فاعطوهم حظهم من الميراث اعني السدس ثم نسخ ذلك بقوله اولوا الارحام الامة وهذا هو الذي ذكره علي بن ابراهيم في نفسه وادى المراد اعطوهم نصيبهم من النص والعقل والرق لا من الميراث فعلى هذا تكون الامة غير منسوخة وبقيت عموم الامر بالوفاء بالعقود وقوله صلى الله عليه واله في خطبة يوم فتح مكة ما كان من حليف في الجاهلية فمستكوابه فان لم يرده الاسلام الاشد والحق ان الحكم بالوارث بالمعاهدة والمعاودة وهو المستحق فيها من الجيرة ثابت والامة لا عليه وليس بمسوخ لان اصل عدمه الا ان لا دلالة له على الوارث بذلك جملة نفقه شرائط ومخصصات علم من مواضع اخر من الكتاب ومن السنة الشريفة او من اجماع الاصحاب على الحكم المذكور ووافنا على

على ذلك ابو حنيفة وخالف فيه الشافعي وادعى نسخها وقال بعضهم المغارة هنا المصاهر فكأنوا شارة الى ايراث الزوجين و
لو قبل بمثلها لا يرث الزوجين وضمان الحجرية امكن نظر الى عموم اللفظ و بالجملة الابنة ذالة على النورث مما ترك الميت بل فيها
اشعار بان لا يرث ابدا في الفصل يعلم من اماكن اخر لا نرى في كل شيء شبهة اي لم يرزل غايما بجميع الاشياء مطلقا عليها
جلبتها وختمها فهو الحكم النجيز ولا يخفى ما في ذلك من لو عند من خالف حكمه الشافعي في سورة الاحزاب واذا لولا الارحام
بعضهم اولى ببعضهم في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان يفعلوا الا اولياكم مفعول في تصحيح الرحم القرابة وفي الغاموز
ما لكثرة وكلفت بيتا لولد و دوامة والقرابة واضلها واسبابها وفي المصباح الميراث موصغ يكون ولد ثم سبقت القرابة والوصلة
من جهة الولاء رجا فالرحم خلافا لاجتهاد الركن في المصنفين و قد ذكره هو الاكثر في القرابة انتهى هذه الابنة فاحضر
لما كان في ضد الاسم من الوارث بالمعروف والموا لامة في العين لا بالقرابة فالغافلون بهم كما قالوا لا غراب باعطاءهم سبها من
الصدقات وروى ان النبي صلى الله عليه واله اخي من المهاجرين الانصاف لما هم المدينة وكان يرث المهاجرين من الانصار ي
وبالعكس لا يرث فادبره بمكة وان كان مسلما لقوله نعم اني لذي منوا والذين هاجروا وجاهدوا ما مؤا لهم وانفسهم في سبيل الله
والذين اودوا وبضروا اولئك بعضهم اولياء لبعض والذين امنوا والذين هاجروا وجاهدوا ما مؤا لهم وانفسهم في سبيل الله
الابنة بالابنة المذكورة وهو المراد بقوله في كتاب الله و يحل ان يزداد ايات المواريث والوحد المحفوظ وقوله من المؤمنين اي الانصاف
والمهاجرين من هذا هو الفصل عليه اي ان اصحاب القرابة اولى بالميراث منها باقلا و حياء ان يكون من بيان لا ولى الارحام فذلك
على منع الكافر من الميراث و اعلم ان الابنة وان ذلك على تسليم بعض الارحام على بعض الا انها لا تفيد لعين المقدم على المقدم
عليه ولا تفرق بين المقدم لا بعد على الاقرب وقد شاركنا لا بعد الاقرب كا ولا لا ولا في الكفا في اولاد الا لاخوة مع الجدة
بجملة ابنتها والاختا من كنفه لا يباين قد تقدمت موثقة نذارة وروى الشيخ في باب من احسن عن زيد الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام
قال ابيك اولى بك من ابنك و ابنك اولى بك من اخيك و اخوك اولى بك من اخيك و اباك اولى بك من اخيك و اباك اولى بك من اخيك
لا يبيك اولى بك من اخيك لا امك و ابنك اولى بك من اخيك و اباك اولى بك من اخيك لا يبيك اولى بك من اخيك و اباك اولى بك من اخيك
قال و عك اخوابك من ابنة و امته اولى بك من عك اخي ابيك من ابنة قال و عك اخوابك لا يبيك اولى بك من ابنك في الكفا في اولى بك
من عك اخي ابيك لا امته اخي ابيك لا يبيك اولى بك من عك اخي ابيك لا يبيك و في الكفا في اولى بك من عك
اخي ابيك من ابنة اولى بك من ابنك اخي ابيك لا امته و عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا التفت القرابات قالت ابني احوال ميراث
في بيده فان سنوت فام كل واحد منهم مقام في بيده و في الصحيح عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني في كتاب علي عليه السلام
ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم التي بهجرة الا ان يكون وارثا فربما الميت منه فحجبه و في رواية اخرى قال اذا كان وارثا من له فرضه
فهو احوال و في الكفا في صحبة عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام اذا مات مولاه
ورثت ثرايرة لم يزد من ميراثه شيئا ويقول اولوا الارحام بعضهم اولى ببعضهم في كتاب الله و في صحبة ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
قال الحال والحال لا يرثون فام يمكن معها احدا انه يقول اولوا الارحام الابنة و في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال والله ما ورث
رسول الله صلى الله عليه واله العباس ولا علي عليه السلام ولا ورثة فاطمة عليها السلام و ما كان خد علي عليه السلام السلاح وغيره
الا لا تفرق بينه ثم قال و اولوا الارحام الابنة و في تفسير العباس عن سلمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام
لا يسطي الموالى شيئا مع ذي رحم سميت له فرضه ام لم يرثه لم يرثه وكان يقول اولوا الارحام الابنة و سميت له بعض الاخبار عند
ذكر قبيلة الايات المتفقين للبيان انهم و هي الابنة ذالة على نفي المقتضي الذي اشهر عند القامة اسنادا الى ما رواه عن ابي طلحة
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يحسوا القراب من ولا في عصبته ذكر و ما رواه عبد الله بن محمد بن جعفر عن جابر بن عبد
الرحيم قال يوم احد و ان النبي صلى الله عليه واله لم يرز امره فاجت ما بينه سعد فالت بارسولا الله ان اباها فلما يوم احد و ان النبي صلى الله عليه واله
واخذ عمتها المالكه ولا شكنا لا اوليها فاما الوفا لا التيق صلى الله عليه واله فالت سعد فالت بارسولا الله ان اباها فلما يوم احد و ان النبي صلى الله عليه واله
اولادكم الابنة مدعى اليه عمتها فالا اعطى الجار بين الثلثين واعطى امها الثلثين و ما بقي فلك و الحجر لا تفرق بين علي بن عبد الله
انتم يرث منكم و انكم و الثاني رواه عبد الله وهو ضعيف عندهم مع انه انفرج بالرواية فكيف يبعد ما عن ظاهر النص مع مخالفتها

ابن زيد
ابن زيد
ابن زيد

ابن زيد
ابن زيد
ابن زيد

ابن زيد
ابن زيد
ابن زيد

في فوجيل الارث

لاجماع اهله اليك عليهم السلام الذين هم معدن الوحي والهدى قوله الان ففعلوا الخ الاستفتاء هنا منقطع والمعروف الوصية
 وظاهر الجلاء الاولياء بهذا الكلام فيه وليس فيها دلالة على عدم جواز الوصية للوارث كما قاله في الكشف وظاهرها
 شمول الوصايا بالبخرة منذ على ثبوتها على الميراث وكونها من الاصل خارج من ذلك بخبر المخرجة من الثلث لدليل فيقول المخرج وقد
 مر الكلام في ذلك الثالث في سورة النسا للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب وللنساء نصيب مما ترك الوالدان
 الاقربون بما قلته وكثير نصيبا مفروضا نصيب للنساء على المصدرية ما كيد المبطلون بحيلة او على انه حال او على الاختصاص
 حاصل المعنى انه نعم جعل لكل واحد من الرجال والنساء حصته من الميراث على الاجمال ثم بين نصيب كل واحد وان ذلك مع النسا
 في العترة بعد ليل اخر كالابن الابنة فليان الابن ترك لابطال ما كان مغارفا عند الجاهلية من عدم ثبوت النساء والاطفال
 فيها دلالة واضحة على بطلان النصف ووجه ذلك انه نعم فرض للنسا كما فرض للرجال في التركة فترك بينهما وذكر الوالدان فقط
 الاقرب بدل على انه ليس المراد مطلق الرجال ومطلق النساء بل المراد الميراث اذن في التدرج ومن ثم لا يرث ولد الولد مع ولدا اصل
 فافضت مشاركة جميع اهله تلك التدرج من النساء والرجال في التركة فترث العمة مع العم وبنات العم مع ابن العم والاخت مع الاخ والعم
 بالنصف بمنعون ذلك ويحسون ما فضل عن القرينة بالرجال دون النساء وهو خلاف مقتضى الآية فيكون ما جلا ولا يرث لولدها
 حرمات النساء لاجاز حرمات الرجال لان المقتضى لورثتها واحد وهو ظاهر الآية والتالي ما جلا اجازة فالمقتضى مثله وفي قوله
 دلالة على ان هذا النصف بعد ذلك ملك الوارث بغير اخياره او عرض عنه لم يخرج عن ملكه الا بنا فلا شرع في الحاق في سورة النساء
 للرجال نصيب مما ترك الوالدان والنساء نصيب مما ترك الوالدان فليان ان مقتضى الآية ان مقتضى نصيبها من الميراث على ما فهم الله وهو مروي عن
 ابن عباس ان قوله في سورة المائدة بعد الآية المنطوقه ببليل من قبل البان لاجلها يوصيكم الله في اولادكم للذكور
 مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنين فلهن مثل ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورث كل واحد منهما السهم
 ترك ان كان له ولد وان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث لثلاث فان كان له اخوة فلا ميراث للسهم من بعد وصية يوصي بها او دين
 فاذا ذكرنا اننا نكسر الامد دون ايمهم اقرب لكونه نفعاً فرضية من الله ان الله كان عليمًا بحكمنا نذكر حيلة ما يقتضيه الآية في مسائل الاول
 وصية الله عبارة عن ميرز وفرضه كما في قوله ولا تغفلوا النفس التي تترك الله الابا لمجد ذلك وصية ميراي ما فكر ويهتد اليكم في اولادكم
 اي في ورثتهم بعد الموت الخطاب للاخياء بان يعلموا ويستموا بينهم التركة اذا نزل باحدهم الموت على الوصي الذي امرهم الله به ولحقا
 والعشاء بان يسموها بينهم كك والامداد بالاولاد ههنا ما يلد وجاز ذكر كان وان في من سجنه ما اوصاهم بانه اذا اجمع
 منهم في ترثه ذكر وان في اولادهم ذوات فللذكر منهم من التركة مثل حظ الانثيين هو مبني وخبر مقدم بخلافه الدلالة لانه
 عليه وقد روي بوجهه الضعيف فلا روى في الغيبة في الصحيح عن هشام ان ابن ابي العوجا قال لحدثني النفس الاول ما بال امرئ
 الضعيف طاسهم واحد للرجل القوي المورثه فان قال فذكرت ذلك لابي عبد الله عليه السلام فقال لا ان المرأة ليس عليها ما طرد
 ليس عليها نفقة ولا جاد وعتدا شياء غير هذا وهذا على الرجل فلذلك جعل له من ثمنها ولها من ثمنهم وفي الكافي عن يونس بن عبد
 الرحمن عن الرضا عليه السلام قال قلت له جعلت فداك كيف صار الرجل اذا مات وولد من الغريبة سواء ورثت النساء نصف ميراث الرجال
 وهن ضعف من الرجال واخبر جليله فاضا للآل الله فضل الرجال على النساء بدرجة ولا في النساء برجن عن الاعلى الرجال وروى
 عن الصادق عليه السلام انهم انما جازا لانه اكلها ادم عليه السلام وحواء كانت ثمانية عشر فاكل ادم ثلثه عشر واكلت حواء
 صا للذكر ضعف الانثيين وفي رواية اخرى في عيون الاخبار عن جليله السلام صار الميراث للذكر ضعف الانثيين من قبل السبلة
 كان عليها ثلث حبات فادرت حواء فاكلت واحدة واطعمت ادم عليه السلام حبتين ونحو ذلك من الاخبار واعلم ان هذه الآية التي فيها
 ثلث الانثيين وخبرهم وهذا شع ان فاطمة عليها السلام قد اجمعت على ان ميراثها من ثمنها فداك بهذه الآية فيكون ما روي في ذلك جلا
 لخالفة الكتاب الشايب من اشار سبحانه الى حكم النساء المنفردات عن الاولاد المذكور بولده فان كان له الاولاد نسا فالتايب
 باعتبار ان ميراثهم او باعتبار النسا وطول الموقوفات والميراث كان فوق اثنين في ملك فضاء وهو مفسد نساء او ميراث فليس ثلثا فان كان
 الميت يترك ميراثا وان كان ثمانية وان كانت المولودة واحدة فلها النصف وفي رفع فاحذر على ان يكون كان فاقته فالتايب فرض النسا
 والنصف فرض الواحد وما يفي من القرينة برده عليهم كما في ذلك عليه الاخبار واعلم ان مفهوم الواحد يقتضي ان اثنين لا يكون

في النسا نصيب مما ترك الوالدان والنساء نصيب مما ترك الوالدان

في النسا نصيب مما ترك الوالدان والنساء نصيب مما ترك الوالدان

في النسا نصيب مما ترك الوالدان والنساء نصيب مما ترك الوالدان

كتاب الميراث

كتاب الميراث

كتاب الميراث

فرضها النصف بل الثلث ومعلوم فوفوا شئنا فيه ومن ثم اختلف في ذلك فقلنا عن ابن عباس ان لهما النصف على ما فهموا قوله
 نعم فوفوا شئنا فيه ونظر لها ذكرنا من المغارضة ولا يرجح له فان قيل يجوز ان يكون للثلاثين نصف وفيما طرأ مثالا كما عساه النظام في
 كتاب التكملة عن ابن عباس قلت هذا قوله بالثلاثين لان الواسطة بين النصف والثلثين سدس بالحكم بالقرابة مع احتمال الاربعة الا انفسر
 قوله بلاديه ومن المستبعد جدا ان نفعه اهل في هذا المقام حكم البنين فلا بد انهما في واحد من الحكمين المذكورين كون حكمهما
 الثلثين ارجح لوجوه **الاول** انه نعم ذكر ان التكملة خطأ لاثنين ومقتضاه ان للثلاثين الواحدة مع اخيهما الواحد لثالث في الطريق
 الاولى ان يكون لهما مع اخيهما الثلث في كل لهما الثلثان ولا يبعد ان نفعه كفى بهذا البيان عن النص على الثلثين بخصوصهما وصرح
 بما زاد عليهما ما لواحدة وهذا الطريق الظاهر الذي ذكره محمد بن يعقوب في لكافي ولا يبعد ان اخذه عن الامام عليه السلام في الثلث
 النصوص الواردة عن معتدل لوجي لا هي صلوات الله عليهم واجماع الطائفة والاجماع الامة **الثالث** انه نعم ذكر ان لثلاثين
 الثلثين فبدل بطريق الاولية على ان لثلاثين كل لهما اتمس رجحا والصورة ان لهما لا يخلون من الارث في حال من الاحوال بخلاف
 الاخوين واعلم ان من منقصه سبحانه على بيان حكم الجميع من المذكور والاثاث وبيان حكم الاثاث المنفردة عن المذكور يعلم حكم
 المذكور المنفرد من منتهى وامر ان كان واحدا فله المال والا فله من مساوون فيه **الثالث** اشار بسجاعة الى حكم الابوين بقوله ولابوين
 اي بوي الميت لانه السباني لكل واحد منهما هو بدل بكره الغامل وفضل بعد الاجمال لانه ارفع في النفس لست مما ترك هذا
 ان كان للثلاثين ولما زاد به هنا الجفر الشامل للذكر والانثى والمنفردة والمعتدة والصلب ولما ولد لولد غير ان كان بننا واحدة
 فابقي بعد النصف الثلثين يرد اخوات ان لم يكن هناك حاجب الا اذ جاءه كما سبكر النسبة عليه اشم وان كان معها ذكر او
 ذكر او كان لولد كثر من واحد او كان لولد ذكر او ذكر او ولد لها سوى السدس والله على الرتبة اولوا الارحام والاجتبا
 واجماع الطائفة وقد تطلبن القول بالنقص على كون الرتبة بالطريقة المذكورة تساوي والذين يولون في القرابة بالنسبة الى
 الميت فيكون على نسبه سبهم وذلك لا يبعد فدمي لكل واحد منهما السدس ولها النصف لورثه واحدة والاخرى بدل عليه لا يابا
 والاجماع من الطائفة وان لم يكن للثلاثين لم يرد وورثه اياه معا احدهما لانه لو كان لوارث واحد منهما فان كان لاربعة المال كله لورث
 ان كان الام كان لهما الثلث لثمة والباقي يرد عليهما فالعز هذا بيان صورة اجماع الابوين فلامعة الثلث اي مما ترك وحذره للعلم
 به بما سبقت لورثه حصته الاب هنا لانه ليس بها حاجب في هذه الصورة بل جميع الباقي في هذا اذا لم يكن للميت اخوة فان كان له
 اخوة فلامعة السدس خاصة فانهم بمنعوني عما زاد عنه فوفوا للاب من جهة العيلة كما تقتضيه النصوص وبحجج الاخوة للام شرط
الاول كونهم ذكرين وذكر اخوين واربع اخوات وبدا على الحجج بالاربعة والتكملة لا شئنا كون الامرين بمنزلة الرتبة في سائر
 الاحكام وقد ورد بذلك اخبار معتدة عن اهل البيت صلوات الله عليهم وهي كما شاع عن بعض القران مع انفعاد الطائفة
 المحقة على ذلك ولا ينافي ذلك التعريف بصفة الجمع لانه قد ثبت لهما على الاثنى حصة كما قاله بعض اهل الاصول واهل
 البرية يورد في القران بخود ذلك ولو سلم كون ذلك ليس بحصة فيقول يمكن ان يقال ان لا اخوين مع الاضافة الى الميت بصفة الاخوة
 ثلثة وبدا على هذا الموضع غارواه الشيخ في الحسن عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ترك الميت اخوين فمهم اخوة
 مع الميت حجبا الام وان كان واحدا لم يحجب قال اذا كان اربع اخوات حجبا لام حصة الثلث لانه بمنزلة الاخوين وان كان ثلثا لم يحجب
 على ان لا يستعمل فيه مجاز الاشك والقرينة فيه هنا اجماع السلف واختلف على ذلك لانه لم ينفذ اعتبار كون الحجب بصفة فضا على
 الاعراب عن عباس الثاني ان لا يكونوا كغيره ولا ارقاء وهو مرد في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وعن الفضل بن الربيع
 عنه عليه السلام ولا خلاف فيه بين اصحاب المشهور ان ابا مالك بك لا ينفذ عليه الشيخ في قنا الاجماع وخالف في ذلك لصد فان
 وابن جعفر بن نظر الى الامة وعدم دليل صالح للتخصيص **الثالث** ان يكونوا للام والاب وبدا على ذلك الاخبار وهو
 موضع وفاني من اصحاب الزاوية كون الاب حيا وبدا عليه سباني لا يردوا به بكره عاب عبد الله عليه السلام قال الام لا تنقص
 من الثلث ابدا الا مع الولد والاخوة اذا كان الاب حيا وحسن زيادة وهي ان كانت مرفوعة في حكم السنة كما لا يخفى على من علمها
 وبدا عليه نسبه القليل المذكور وهذا هو المشهور بين اصحاب وقلنا عن بعض اصحاب القول بعدم اشتراط ذلك في ضعف الحجة
 فيها منها كونهم منفصلين بالولادة لان من كان في البطن لا يمتنع اخاها وبدا على ذلك مع القليل المذكور وبدا على هذا الفصل

وہم

[illegible]

لا تخفكم مني ولا تخفكم مني

ويعجزون ما
يعجز الله الصلح
محمد

لا يغيرها ولا يزلها

ومستندهم انهم اولاد حبيبة فدخلون في عموم بوصيكم الله في اولادكم المذكورين مثل حظ الانثيين و يدل على كونهم اولاداً بنجرهم
 حلالهم بقوله نعم وحلال انسابكم ونجرهم نيات الابن والبنات لقوله نعم وبناتكم التي تحزن لكم كما يدخل فيه اولاد الاولاد والنجباء المنع
 من صحة الاطلاق عليهم حبيبة لانه خلاف المبادر ولحقه السلب لانه هو من علمهم المجاز وهذا الاحكام التي ذكرت من النجس وغيره
 مستفادة من دليل خارج كالاجماع والاشكال في صحة الحمل على المعنى المجازي مع الغرضية وهي الاجتناب المذكورة الدالة على قيامهم
 مقام ابائهم لان المبادر من ذلك نفيهم من نسلهم لو كانوا موجودين معه كك وعلى ما قلنا من عموم الابن لهم ولو تجاوزا نعيم اولاد البنات
 نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين وبوثة التقليل المذكور انفا وربما يلوح ذلك من بعض الاخبار وهذا الحكم هو انما هو انما
 وخالف فيه بعض الاصحاب على ما حكاه الشيخ في هـ ونجس ابن البراج نظرا في نفيهم بالانثى ومن شأن المنع بها المساواة في منتهى
 الميراث وربما يدل عليه الاطلاق ما دل على قيامهم مقام ابائهم وقبلة ما قلنا من العمل على المشاهدة في نفيهم من الابن ان الورثة
 بشر كونهم في جميع النكاح لكن خرج من ذلك ما يحجب به اكل الولد من النكاح الدليل وهذا الحكم كما انفردت به الامامية والاختلاف
 في كونه ما يحجب به الاكبر مخالفة والافضل على السبب الحائز والمصحف شاب جلد احوط ولا يظهر ان لا اختصاصا من ذلك على جهة
 الوجوب والله تعالى اولد من بعد وصية يوصيكم الله فربما يفتح القصد وكسرها وهو متعلق بجميع ما تقدم من طرية الموارث وقدر الكلام في ذلك
 في باب الوضايح وقوله لا تدرون انهم اربابكم نعمنا لعلهم من قبل العلة في ورثتها الفروع والاصول ومثا ذكر في الميراث قبل ان الميراث
 النفع الاخرى لما روي انه شفع بعضهم في بعض فان كانا لوالد ارفع درجة شفع في ذلك بان يرفع له وان كانا لولد ارفع درجة شفع
 في والده ان يرفع له في نفسه اعتبارا من بعض اصحابنا وقد روي امرأته ثم جاء به بنت وقد شملت عليه طالع ابو عبد الله ع
 لعلكم كرهتم ان الله عز وجل يقول يا ايها الذين آمنوا ان الله عز وجل يقول يا ايها الذين آمنوا ان الله عز وجل يقول يا ايها الذين آمنوا
 من لطف من ان كانا احدهما محنا جادونا الاخر فليدرون انكم يموت فليصاحبه فشفع الاخر بما له قوله من فضة منصوب
 على المصدة لثا كيدا لجملة الاول اي فرض الله ذلك فرضا وهو منصوب بوصيكم الله فربما يفتح القصد وكسرها وهو متعلق بجميع ما تقدم من طرية الموارث وقدر الكلام في ذلك
 كان عليهما بمصالح العباد حكما بما في هذا الخامس من في السورة المذكورة ولكم نصف ما تركا وانما حكم ان لم يكن لهن ولد فان كان
 لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دينه لهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الثلثين مما تركن
 ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الثلثين مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دينه لهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الثلثين مما تركن
 والزوج عن العن احد والله لا يجمعها عن المتصبا لا على الا الولد بشرط ان يكون ذكرا وقد مر ان المراد هنا ما يشهد له ولد ذكر
 كان وانتهى فدل على ما ذكرنا من الاولاد مطه وان نزلوا ولا باء وان علوا ولسائر الورثة بالطريق الاولى في قوله لهن دلا لا على ان
 العن في هذه الصورة ولدها وان لم يكن ولدها للزوج كما ان في قوله لهن دلا لا على ان العن ولدها وان لم يكن ولدها لهما وهذه الاحكام
 بجمع عليها والاختلاف الواردة فيها مستفيدة من ههنا فاما الاولى فظاهر لفظ الزوج شاو ولا اخرا والعبد المسلمين
 والكفار والنكاح التام والمنقطع لكن خرج غير الاخرا وغير المسلمين بالنكاح والاجماع على كون الكفر الرق مانعا من الميراث
 واما النكاح المنقطع فاختلف فيه الاصحاب على قول الاختلاف لاختلاف الاختلاف والظاهر عدم الموارث لامع شرطه ويدل على ذلك
 صحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المنة ان شرط الميراث فما على شرطها وحسنه البرقة عن الرقنا عليه السلام
 قال في زوج المنة نكاح بمنزلة نكاح بغير ميراث ان شرط الميراث كان وان لم يشترط لم يكن وفي رواية عبد الله بن عمر عن النبي
 من جددوها الا نزلت في ذلك اي مع الاطلاق فكذلك رواية التوقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل تزوج ثلثة نكاح
 ونكاح الميراث ونكاح بملك لهن فان المراد بالنكاح الذي به بلا ميراث نكاح المنة لان ميراث مع الاطلاق املع شرطه فثبت فاما
 رواية سعيد بن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل تزوج المرأة منة ولم يشترط الميراث قال لهن فيه ميراث
 اشترط او لم يشترط فثبتها اولها غير صحيحة الاستدلال في دعائها المحسن بالجمع وهو محمول وفيها الحسن من مائة وهو مشترك
 وثانها مخالفة لفظ الفرائض لفظ الاختلاف المعنى وثالثها انما يكون حملها على ان المراد بقوله اشترط اي شرطه او لم يشترط اي الملو
 وذلك لانه انما يحتاج الى ثبوت الى شرط لا ارتفاعه فان قيل ما ذكرتم من التبدل في الغاية لفظ الفرائض فثبت انما عدلنا من
 ظاهر التبدل المعنى كونه مفعلا للظاهر لا انما عدلنا لاجلنا الشايب من اطلاق الزوج والزوجية فيها ولا المعنوية عليها وان

لا يثبت في الميراث

فانما لا يثبت في الميراث

لا يثبت في الميراث

اوضح

الذخيرة في علم التنجيم

تجدید
ایمان

وَقَدْ تَابَ

وزارة ومحمد بن
 مسلم عن ابن جعفر عليه
 السلام قال الغناء لا يؤمن
 من الأرض ولا من
 اعصار
 شيئا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا ينفك الميراث عن الميراث
ولا ينفك الميراث عن الميراث
ولا ينفك الميراث عن الميراث

في الميراث
في الميراث
في الميراث

او شجر او بناء وورثتها من اعيانها من الاشجار والالات والابنية ونحوها على هذه الابنية والالات الاشجار بل انظر حرمانها من
الشجر عينا وفيه لدخوله في العقار والعرض هو الضبعة التي تضمنت الاخيلا حرمانها منها على الاطلاق وعدم استثنائه فيما يعطى
بمنه ودخوله في الخشب والالات ضعيف كما لا يخفى وبل بحرمانها من الرباع وهي الدور والمساكن ودون البنايين والضياع ونحوها
فهذه الالات الابنية من الدور والمساكن وبل بحرمانها من الرباع خاصة لان من منبه الميراث يعبر بغيرها انظر منها ان لا يدخل الرباع على
النصف لا المرأة على الربيع في حال من الاخوال وهو مع وجود مشارك من الوترية كك وبدا عليه اخبا المنكثرة والاجماع اما
اذا لم يكن هناك مشارك فان كان الميت هو الزوج فظاهر ان ميراثه يورث المال كله نصفه نصفه ونصفه بالرد عليه وبدا على هذا الحكم
صححة محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام في امراءه وقت ولولعها احدى ولها زوج قال الميراث لزوجها ونحوها صححة ابي بصير
ورواية مشقة وغيرها من اخبا المنكثرة وهذا الحكم هو المشقة من الاصحاب بل ادعى جماعة منهم الشطرنج والميراث الاجماع على ذلك
ونظروا من سائر وجوه الخلاف في هذه المسئلة لانه قال في رسالته وفي كتابنا طر من قال اذا مات امرأة ولها خلف بن زوجها
فالمالك له بالنسبة والرد انما في ظاهر كلامه يؤيد ان البعض الاخر لم يقولوا بالرد كما يفهم ان ذلك هو فواء ولازم ذلك ان
يكون الباقي ورثا بسند له برزائه محمد بن راجع عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الرد على زوج ولا زوجة والحوان هذا الميراث
يصرح في وجود الخلف ولو كان فهو ضعيف لما قلنا للرد انما في المنكثرة المقيدة لاطلاق القران والرد في المنكثرة مقيدة بوجوب
المشارك او يكون المنكثرة حرة او لا رقام فانه لو انفرد ما البنت فلا فائدتنا رثت نصفها بالنسبة ويرد عليها الباقي لانها اقرب
نهي في المولود والاولاد والارحام الا في خلاف الزوج فانه لم ير الرد عليه من حيث كونه من ذوى الارحام بل بالاجماع وان كان الميت
هو الزوج فالظاهر انه لا رد عليها بل يكون الباقي للامام يدفع البنت اتم حصونه وفي غيبته يكون الحكم فيه كما حكم في مسائل اموالهم
وهذا هو المشهور بين الاصحاب وبدا عليه مع ظاهر الآية وانما في بصيرة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت وترك زوجها
لا وارث لها غيرهما قال اذا لم يكن غيره فله المالا والمرأة لها الربيع وما بقي للامام ورؤية محمد بن يعقوب انما كانت في غير
واو ضل في ترك امراء لم يترك وارثا غيرهما فكيف لي في غيبته ما في غيبته في الميراث واخبر الباقي الباقي ورؤية محمد بن رافع
عن ابي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امراء قال لها الربيع ويدفع الباقي الى الامام وصححة علي بن محمد بن ابي الحسن
حمزة العلوي في ابي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك او ضل في باء درهم وكنت سمعته يقول كل شيء هو في مولود لا في مات وتركها
ولها ما فيها شيء وله امراة او اما واحدة فلا اعرف انها موضع الساعرة واما الاخرى فليهم ما الذي في ما في في هذه المائة الدارهم فكيف
انظر ان يدفع هذه الدارهم الى زوجي الرجل وحدها من ذلك الثمن ان كان له ولد وان لم يكن له ولد فالربيع ونصده الباقي على امر
نفسا له البنت خارجة انما فاما صححة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل مات وترك امراء قال المالا لها فاما
فلما امراء مات وترك زوجها قال المالا له فان ظاهرها فبغيرها ان رتبته وقد كالتزوج بذلك حال الغيبة في المنكثرة ويمكن
خلفها على ان المالا الدارهم حكم عليه السلام بانه لها هو ما كان يصلح لها وقد عني من ماتت البنت فانه ما لها وليس ذلك
جمعة الميراث ويمكن ان يجعل لها نفقلا واحدا فالامة ما لم يفعل فيها ما شاء او بعنوان الصدقة عليها كما ذكر في صححة بن محمد بن
ويمكن ان يكون ذات فرأيه من الزوج فربما الربيع بالزوجية والباقي بالفرأيه كما بدأ عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن بن
الفضل قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل وترك امراء فرأيه ليس له فربما غيرهما قال يدفع المالا كله لهما واما ما ذكره جماعة من
الاصحاب منهم ابن بابويه والشيخ في ترويح الدين بن سعيد والعلامة في جملة من كبر والشهد الا انهم لا يرون الحل على حال غيبة الامام
عليه السلام لانه ليس بظاهر حتى يدفع اليه الباقي فربما عليها فربما غايه البعد لا يخرج من روى عن الامام الحاضر ولا فربما صار فربما
للجواب الى من الغيبة وبالحكمة هذه الرأيه مطاعه والربايات السابعة مطلقه انما وليجمع بينهما وجوه واحتمالات فلا يكتفى بحجة
الاخلاق للدلالة على الحكم فاقولهم انما مسند في قوله من ان لا يرد على امراة كمن عني فاذا عتد من وبدأ على ذلك الاخيلا والاجماع
السائلين في السورة المذكورة وان كان رجل يورث كلاله او امراء وله اخ او اخوات فليكن فاحيد بينهما السائلين وان كانوا اكثر من
ذلك فمهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين وصية من الله والله عليم خليم قال العز الكلاله ما خلا لوالده والولدهموا
كلاله لا يستأثرهم بنسب الميت الاقرب فالأقرب من كلاله الشقة اذا استأثر فكل وارث ليس بوالد الميت ولا ولد له فهو كلاله مؤثر

فان كان

ع
و علی خواجگان
حال سیه

فانما انما انما انما

فما نرى من ظواهر الحروف
فما ننظر في حروفها
فما ننظر في حروفها
فما ننظر في حروفها

لائق خاص

وَمِنْ حِكْمَةِ الْإِسْلَامِ

فقد عرفت
الكاتب

الجزء الثاني

فصل فی بیان احوال و حال

في تفسيره في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
والميراث من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل

في تفسيره في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
والميراث من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل

في تفسيره في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله
والميراث من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل
فإنه من أموالكم بالباطل

لا تطلب ولتأولوا الغصب بل يحقر الطلب بل قال أولئك أولئك فلتا خصصه به دل على أن بني عمر بن لؤي مع الولية فذلك لم
يطلبها والجواب ولا بالمنع من تخصيص لولي قضا بالذكور المراد ما قبل الذكر لا لأنه ولو سلم فنقول بخصيصه بذلك جوا على ما
عليه طابع البشر من الرعية في البنين وذوات النابات واما ما قبله فلا يمكن أن عليه لتسلم طلب من يرث المال ويعوم بأعباء النبوة معاً
ومثله لا يصلح له الشا واما ما كانا فلان ذلك في شرع من قبلنا وامله فبينا صلى الله عليه وآله وسلم شرع من كان قبلنا وفي الاجرام
الثالث المبادر من الوارث ان يكون بعد الموت وسبقاً لانه يقتضي اتم نعم استحباب دعا ذكره وذهب له بحجج وانه قد
صريح به قوله يا يحيى خذ الكتاب بالغ وقد اشهر بين الكل ان يحج عليه لتسلم فلان من ذكره عليه لتسلم وفي اخبارنا ما في ذلك
وبعداً على ما قلنا وروى في الفقه عن الحسن بن محبوب عن معاذ بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انما استبد النبي ووصيه استبد الوصيين ووصي سادة الاوصياء ان آدم عليه السلام قال الله نعم ان يجعل له وصي ساداً
فاوحى الله اليه اني اكرمك لا ميثاء بالنبوة ثم اخبرني خلفاء جعلت اخبارهم الاوصياء فواضح في ذكره اليه بادم اوحى الى شيث
ان قال وادعى اصف بن برخيا المذكر ما قد فعلها ذكره الى عيسى بن مريم واوحى عيسى بن مريم الى شععون بن حوزل الصفا وادعى
شععون الى يحيى بن زكريا الحديث وروى في الكافي في باب خالات لا تمة عليهم السلام في الصحيح عن زكريا الكافي قال سألنا ابا
جعفر عليه السلام كان عيسى بن مريم حين تكلم في الهند فحضر الله على اهله فانه فقال كان يومئذ نبيا فحضر الله عندهم فاما الله فمع لول
حين قال اني عبد الله انا في الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت واوحى اليه بالصلاة والزكاة فادمت حيا فالت فكان
يومئذ فحضر الله على ذكرا في تلك الحال وهو في الهند فقال كان عيسى في تلك الحال لا يترى الناس ورحمة من الله لم يمت حين تكلم فحضر
عنها وكان نبيا فحضر على من سمع كلامه في تلك الحال ثم صمت فلم يتكلم حتى مضت له سنين وكان ذكره بالحجة لله على الناس بعد
صمت عيسى سنين ثم مات ذكره فوردته ابنه يحيى الكتاب الحكيم وهو صبي صغير لما لقوه لنعنا ما يحج خذ الكتاب بقوة وامناه الحكم
صبياً فلما بلغ عيسى سبع سنين تكلم بالنبوة والرسالة لرحيل وحي الله اليه فكان عيسى فحضر الله على يحيى وعلى الناس جميعاً الحديث
فكفون هذا الفاعل من مضائق ما اشهر بينهم رتبته مشهور لا اصل له وفي اخبارنا ما يحضر عن عبد الله بن مسلم العامري عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان عيسى بن مريم جاء الى قبر يحيى بن زكريا عليه السلام وكان مثله الله ان يحسبه له فدعا فاجابه وخرج اليه من القبر فقال له ما
بريد مني فقال له اريد ان اوتيه فاكف في الدنيا الحديث ولا يخفى ان هذه الرواية منافية للسابقة لولعبر قوله نعم برئى ان فرقة
بالحج فهو جواب الدعاء وان فرقة بالرفع فهو صفة وقال في المنهاج الاولى تجل على الاستيفاء كانه مثل ما نطلب لولنا هذا الجبا
برئى كانه برئى لانه لا يترى الله لو وجب من وصفه فان يحيى مات قبل ذكره واعترض بان تجل على الاستيفاء وجب لاننا لم نرى
كذب النبي اشنع من كونه غير مستجاب الدعوة واجب بان عدم ترتيب الفرض من طلب لولنا كذب وعلى ما ذكرناه بنسخ ما قاله
من موته قبل ذكره الثالث عشر في سورة النساء واذا حضر العتمة اولوا القرية والثاني والمساكين وروى عنهم من قبلهم فلو لم يردوا
المراد انهم شهدوا التركة واولوا القرية هم قرابة الميت من لا يرث ويحمل الام منه ومن قرابة الوارث ويدهم في مجمع البيان باللفظ
خلاف الظاهر والثاني المساكين فدهم في مجمع البيان بالاقرار بالرجوع للتدبر وهو خلاف ما يفتنه ظاهر العطف وادعواهم اى اعطوهم من
اصل التركة قبل العتمة او قاصدا اليهم بعد العتمة وقولوا لهم وف الاغطاء ولا حسنا باعشا لا غراهم ولا تحشوا عليهم ما بالكلام الباعث
لاذ لا لهم واهانهم فالحق بذكرهم الوارث ويحمل ان يكونوا او يفتنه او اى اعطوهم او ردوهم باحسان فانه خير من صدقة يفتنه
اذى والمعق اعطوهم وذلك انه اذا كان الوارث كما او ردوهم باحسان اذا كانوا اصغارا فالحق بالاولياء والاوصياء او حكام
الشرع والفضاء وروى العتمة في تفسيره عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل واذا حضر العتمة الامة قال استخما
ابن الفراض وفي مجمع البيان اخلفا الناس في هذه الامة على قولين احدهما انها محكمة غير منسوخة عن بن عباس وسعيد بن جبير
والحسن بن ابراهيم ومجاهد والشعبي والزهري والشيخ وهو المروي عن الباقر عليه السلام واخاره البجلي والزهري واكرام المفسرين والفقهاء
والاخر انهم منسوخة باية الموارد عن سعيد بن المسيب ابي مالك والقصاك فان كان الامر للوجوب كما هو الظاهر في القول بالشرع اوفى
تحمل الرواية عن الباقر عليه السلام على نفي بر صحتها على الفقه وان كان للشك في القول بكونها اظهر لان اصل عدم النسخ ولكن يفتنه
كون الوارث كبارا والعمل بظاهرها بالنسبة الى الوارث الكبار احوط وذلك لانه ليس في اية الاثر منافاة لهذه الامة حتى يحكم بالشرع

عن محضر العدل المأخوذة من حبس اشرك ابى بصير مغاوضه بالرقا من عن ابى جعفر عليه السلام كتاب الجود واعلم
 انهم كما لم يجر الجلال على الافعال والمعاصي والطاعات لم يقتصروا بها بل امتنهم سننا وفرض عليهم فرائض وحدتهم حدودا وجد
 على من غفرت ذلك لطف منه سبحانه لم يوصل عباده الى طاعة الموجهة لرحمة فاعلموا روي في جملتها الشارع
 عفوية مقدرة وما لم ينكح بقوله في انفسهم منها حد الزنا وقية باب **الاولى** في سورة النسا والآيات الفاحشة
 من نساكم فاستهيدوا عليكم من رغبة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفى عن الموت او يحلل الله لهن سبيلا في جميع البيوت
 وحكم هذه الآية منسوخ عند جمهور المفتين وهو المروي عن ابى جعفر عابى عبد الله عليه السلام وروى العباسي في تفسيره عن ابى
 بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألته عن هذه الآية والآيات الفاحشة من نساكم الى سبيلا قال هذه منسوخة قال قلت
 كانت فاكنا المرأة اذا خرجت ضام عليها اربعة شهود ادخلت بيتا ولم تحدث ولم تمك ولم تطالس او بنت بطعامها وشرابها حتى
 يموت قال او يحلل الله لهن سبيلا ايضا الجسد والرقم والامساك في البيوت وروى في اصول الكافي عن محمد بن مسلم
 عن ابى جعفر عليه السلام في حديث طويل يقول فيه وسورة التواتر بعد سورة النسا وضيق ذلك ان الله عز وجل انزل عليه في سورة
 النسا والآيات الفاحشة الى سبيلا لا سبيلا الا في قوله عز وجل سورة التواتر انزلناها وفرضاها الى قوله وليس شهدنا بها طاعة
 من المؤمنين وروى في غوالي الثاني قال صلى الله عليه وسلم اخذنا من البيوت البكر جلدناها وبشر بعام والثبت
 بالثبت جلدناها والرقم وهذا فاضل من احكام **الاولى** المراد بها الفاحشة هنا الزنا كما دل على ذلك لا سيما في الاكثر بل اضل
 في جميع البان عليه خراج المفتين وقبل المراد الفاحشة وهو ضعيف **الثاني** في قوله ما بين الفاحشة الى سبيلا في نسخة البان
 دلالة على ان المكروه على الفعل لا يكون عليها هذا الحكم **الثالث** في قوله نساكم يمكن ان يكون المراد المؤمنين يمكن ان يزداد الزنا
 والاول اظهر لان الحكم عام كما في نسخة الرقاب المذكورة وفي جميع البان بعض المحررات **الرابع** في اشهد الخطاب بحكم الشرع ان
 الحلوا اقامة شهود اربعة وهي صريحة الدلالة على ان شهود الزنا ينبغي ان تكون اربعة في قوله نساكم دلالة على انه يشترط فيهم الاسلام
 المذكورة وبقيته الشرط المعبر فيه يعلم من دليل اخر الخافض مفسر الآية ان الامساك في البيوت كك عفوية وحد لهن وهو قوله
 ذلك عليه روي ابى بصير المذكورة وقبل ان ذلك ليس على وجه التحديد بل صيانة لهن وتحفظ لهن من ان يغلبن بذلك الفصل
السادس في قوله او يحلل لهن سبيلا لا دلالة على ان هذا الحكم من سبيلا المعية بغيره فليس من الضم المصطلح المشروط فيه التأييد
 ويمكن الجواب بان الشرط هو ان لا يثبت بغيره معلومة كما تموا الصيام الى التلبا اما المعية بالغاية المحمولة كقولها او يحلل لهن سبيلا
 فليس بشرط للنسخ وهذا منه **الثاني** في سورة المذكورة الذي يابى بها منكم فاذوها فانما باوا صلحا فاعرفوا صلاتهم ان الله كان
 نوابا رجا في اخوار الزنا التي رواها العباسي عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال قوله والذين يابى بها منكم فاذوها فان الله كان
 الفاحشة التي انما هذه البيت فاذوها قال بحسن فانما باوا صلحا فان الله كان نوابا رجا فاعرفوا صلاتهم ان الله كان
 من النسا وهذه في البكر منهن وان حكمها معا الحبر فيه اشكال لا يترتب على بضعته شبهة المذكور فلا يثبت هذا التفسير مع انه عرفت
 ما بحسن في البيوت وهذا لا يبداء ويمكن التوجيه بان المراد بقوله بعض البكر الجنس الشامل للذكور والانثى اي الزنا والزانية كما قال جميع من
 المفتين ويكونان ان النسبة بصفة المذكور من باب التقلب فتكون الآية الاولى لبان حكم البتتين وانه حبر مؤيد في بيت كما وصفه
 هذه لبان حكم البكر وانه حبر مؤيد بكونه على الوجه المذكور في الاولى لا يخفى ما فيه من التكلف على كل حال هي منسوخة وقال على بن
 ابراهيم في تفسيره كان في الجاهلية اذا زنى الرجل يؤذى المرأة مخبر في بيتا الى ان يموت ثم تنسخ ذلك بقوله الزانية والزاني لا يدرى
 وكما بينه فاذكره على ان المراد بالذين الجنس الشامل للذكور وهذا المراد بالابن شيء واحد وان هذه الآية كانت سابقة على الاولى
 نزولا وكانت عفوية الزنا ابتداء ثم نسخ ما بحسن ثم نسخ ما بحسن والرقم واستقر الحكم على ذلك وهذا في الاولى لبان حكم النسخ والاثم
 اللواط وان حكمها باي غير منسوخ والى هذا الثاني ولا يذهب اهل الغرائف ولو قبل ان الاولى لبان حكم الزنا بالنسا والثانية اذا شهدوا
 الاربعة وبالاثر روي الحكم **الثاني** في قوله او يحلل لهن سبيلا لا دلالة على ان هذا الحكم من سبيلا المعية بغيره فليس من الضم المصطلح المشروط فيه التأييد
 ما لا يفران حكمها الا ابتداء بالنسا بالبوتج والتبرج والاهانة وان هذا كان في مبداء الاسلام ثم نسخ الى الرجم والجلد ممكن الا ان
 لم احضر على ما يدل على ذلك من كلام معاذ بن ابي حنيفة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال علم عند الله حجة رسول الله عليه السلام

كتاب الجود

كتاب الجود

كتاب الجود

في الحديث الثامن والعشرون
عن أبي عبد الله عليه السلام

في حديث طلائع الأبرار
عن أبي عبد الله عليه السلام

في حديث أبي عبد الله عليه السلام

الثالث عشر في سورة النور الآية والرا في فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما ذمة في دين الله أي كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولشهادتهما ما يؤمن من المؤمنين فنهضوا على الاستداء والخروج فغداي تأبلى عليكم حكم الزانية والرا في قوله فاجلدوا جلدة معطوفة على سابقتها وهذا عند مسيوه والجلد وقال البربر بل هو الخرج وفتح دخول العناء لخصم المبدأ معقول لأنه لا ينفق إلى ذنب والذنب ذمها وقدّم الزانية هنا للاهتمام بشأنها لا لأن الزانية من أشنع والشبهة أكثر من حيث الجدل ولا في الغالبية منها يرض بنفسها وتدعو الرجال إليها وفيه الزانية في إهانة الكساح لأنها مسوفة لذكر الكساح والرجل هو الأصل فيه وهذا مقتضى الآية

مسألة الأولى الموجب للحد في الزنا هو إدراج الإنسان في كلف المخار ذكره في فرج امرأة محترمة بحراً أصلياً من غير قصد ولا ملك ولا شبهة ويحقق ذلك بعبودية المحض من معطوفها أو فداً المحض من معطوفها فلا أود براو اعتبار هذه العبودية كما لا يشهد فيه عند الأصحاب فيشهد له مع كونه المباد من طلائع الأبرار الأخبا

الثاني من ذلك بغير بطلان على جلد المائة خاصة وباطلها على شتم الكافر والمسلم والملوك والمحرم وغيره وكذا في الزانية من المحارم أم لا مكرها لها أم لا وهذا الاطلاق منسب ما يشاء ولا جلدتها الدليل فيها ما في صحيحه عليه السلام من أن قال أبو عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج امرأة فوليها الشئ والبشره وجوها البش فأنها فضيلة الشهوة التي خير ذلك من الأخبا الدالة أنه لا يمتنع من قبل المحض والمحصنة فالحكم فيها أمّا البرم خاصة مطلق وهو مع جلد المائة مطلقاً أو لا يجمع أمّا هو في الشئ والبشره وأما السابق السابقة البرم خاصة والقول الآخر للشيخ في النهاية وسبليل البرج وابن حزم لعله لا ينعقد الأخبا وصريح الدلالة منها غير في السند والقول الثاني لأكثر الأصحاب بل ادعى عليه لم ينعض إجماع الطائفة المحقة ومدر عليه الأخبا الصحيح والقول الأول منسوب إلى بعض الأصحاب وهو قول أكثر أهل الخلاف ومنهم من فهمها ثم مدر عليه بعض الأخبار وتعلمها على التفسير طرأ الجمع بينهما فاعلم أنه لا أكثر من تحت مسئلة وموافقة للاطلاق الآية لا تفسر فيها ما ينافي في الجمع من الجدل والبرم التي يجمعوا عليه بالقبلة في المحض والمحصنة فلهذا فانه منسب ما يشاء من الماردا الاخضار ما رواه الشيخ في الصحيح عن أنس بن مالك عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لربنا المحض يملك الله فالمن كان له فرج ينعقد عليه ويرفع في صحيحه حرز قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحض قال إذا كان له فرج ينعقد عليه ويرفع في صحيحه حرز قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البرم قال إذا هو زني وعنده البرم والأمة بطاها محضنة الأمة تكون عنده فداً نعم أما إذا كان عنده ما ينعقد عن الزانية قال فان كانت امرأة متعة محضنة قال لا إنما هو على الشئ الدائم عنه ومن ذلك يعلم إحصان المرأة ومنها الجرح والتعزيب سنة وهو المحرم الذكر غير المحض وبهم من بعض الأخبار ومحض هذا الحكم بمن ملك ولم يخل فيه قال الشيخ جماعة والمرأة ليس عليها جراحاً عاماً ولا تعزيب على المشهور خلافاً لأبي عبد الله ومعه منها العبد الأمة فأنها بجلدان نصف الحد وان كانا من زوجين لقوله نعم فجلدت نصفها على المحضات من العذاب للأخبا ولا إجماع الطائفة المحقة ومدر الكلام في ذلك في كتاب النكاح وفيه قال أكثر العلماء وقال بعضهم أن العبد كالحرة فأنما الأمة فعلها النصف أن كانت غير زوجة وحقق بعضهم النصف بالزوجية لقوله في الآية فإذا احصن أي تزوجن ومنها إذا كان المنة بها أحد المحارم كأمه وأخته أو مكنته أو كان الزاني بالمسلة كافراً فإن الحكم في هذه الأمور القتل وإن لم يكن محسناً ولا ظهراً في هذه الأقوال تلك لاكتفاء بالقتل لأن ظاهر خط الأخبا الدالة على هذا الحكم يقتضي في ما سواه وفيه بيان بجلد الأمة لا ينعقد جعاً من ذلك الآية والرواية لعدم المناقاة وفيه ما مدر ومنها من يحرر بعضاً من جحد لا خوار قبل ما حرره والباقي بجلد العبد ومدر على ذلك الأخبا ومنها أحد المبرر فانه يضرب بالنصف المشتمل على العدة كما سألني وفيها الزينة الأوقات لشبهة كثر ومضائق والامكنة المشرفة فانه يحد بالحد المقر ثم يرد محمولة بنظر الحاكم للشرع الثالث الرأفة الرحمة في دين الله أي في طاعته وأما من حدوده وحظ منه روي الشيخ في الموثق عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوله نعم لا تأخذكم بهما ذمة في دين الله قال في إقامة الحدود وفي قوله نعم ولشهادتهما ما يؤمن من المؤمنين قال الطائفة فاحصاً لا ينعقد مائة لا يجوز لكم ترك إقامة الحد للمرأة والزوجة فيها كذا لا على عدم جواز الشفاعة في حدود الله كما تدل عليه الأخبا ومدر أن المراد ما يشاء من الجدل فالتعق لا يجوز الزامة من التحجيف عنه بل يجب أن يضر به لأنك ضرباً موجهاً شديداً محرطاً من الشك على جميع جسد ما عليه الوجه والمذاكر في مؤنة السخى فلا شك أن إبراهيم عليه السلام عن الزانية كيف يجلد قال اشتد الجدل في من غفوا الشك بالابل عجزوا وموثة مناعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال حد الزانية كاشتد ما

في بيان حد الزنا

بموجب الحد وروى في مؤلفه زياره على جعفر عليه السلام قال يضرب الرجل فامسا والمرأه فاعنه وضرب على كل عضو وبترك الوجه والمذاكير في ذنوبه اخرى قال يفرق على الحد كله وينقي الفرج والوجه ويضرب بين العقبين واستثناء الوجه والمذاكير لا ينافي في النهي عن الزنا لان المراد بها ما يمكن من طئه للاهلاك او افساد عضو او تقرب على هذه يحصل في ذلك منه ذلك غالبا ومن ثم ورد في الاجابة انه ان كان الحد في البرد يوقر الى دفع التماس وعكسه في الصيف يوقر الى ان يضع حملها والمريض الى البرد ونحو ذلك مما يمكن فيه حصول الاضرار وفي قوله ان كتم النكاح دلالة على سلب الابان بترك الحد كما او كتمنا ولعل المراد به الكمال والاعتدال في قوله ولشهادة عليها طائفة من المؤمنين في محضر امامه المحدد وأعتبر حضور طائفة لاجل الشهادة وشيوع الامر ليكون ذلك شرا وادع عن محلة الحد ودلالة وقيدتها بالمؤمنين لا يتم المنفوعون والمنفوعون لاخذ الاحكام وقولها اولئك يمنع الكفار من الدخول في الاسلام ومن ثم يكره اقامه الحد في ارض العدو وقد مر في مؤلفه غياثنا قالها واحد في غوالي اللثالي عن الباقر عليه السلام ان اقل الطائفة الحاضرة للحد هي الواحد وبه فالمن هذا اللغز القارئ في العا مونس الطائفة الواحد فصاعدا الى الالف اقلها رجلان ورجل يكون بمقتضى النص وبه قال الشيخ في النهاية والعلامة وذهب في الخلاف الى ان اقل عشرة وقال ابن ادريس انه ثلثة لشهادة العرف به بل وهو قوي لا مكان لمخالفة الاجابة على حال الضرورة وعدم التمكن ونسب الى ابن عباس انه اربعة وبهذا انما تم مقتضى الامر باحضار الجماعة حال اقامه الحد على الوجوب وبشهادة طواهر الاجابة والذهب جماعة من الاصحاب وذهب بعضهم الى انه على الاستصحاب اليه ذهب اكثر العلامة شرا طواهر الاجابة ان هذا الحكم للحد الزواني قد على ان ابرم كذا انه وهو المقتضى وفي بعضها لا يبرم منه وفي جملته حد وروى ذلك عن ابن المؤمنين عليه السلام وانه لم يبق الا الحسن والحسين عليهما السلام وهذا التقي هنا للتحريم والكره وجهان من حيث ظاهر النقي ومن اضا للعدم التحريم لكن لا يبعد تخصيصه بمن اقر على نفسه ومن فامت عليه ليقينه والتعظيم محله وهذا يفرق بين ما حصله التوبة منها وبغيره طواهر الاجابة والنسب في ذلك لان ما تاب عنه فاعله سقط عنه بقاء على وجوب قبول التوبة كما يفسر طواهر الاجابة وكثير من الروايات ونظير من الجرح المذكور عدم الفرق لانه من المستبعد ان يكون جميع اصحابه لم يسيروا من ذنوبهم ذلك الوقت لان في الوقت ضعفنا الحاشية الخطاب بذلك لائمة الشريعة حتى بعضهم على ذلك اجماع الامم ومن ثم احتج بذلك بعض المخالفين على وجوب نصب الامام على الرقبة نظرا الى ان ما لا يبرم الواجب لا يبرم فواجب وفي رواية جعفر بن غياث قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تعظيم الحد السلطان والفاضل فقال اقامه الحد والى من ابرم الحكم والدين ابرم الحكم هو الامام عليه السلام ومن نصبه بالخصوص فاما المنسوب لغيره كالغفلة فانظروا له في تعظيم الحد وروى ان الامام عليه السلام جعله خاكما لقول الصادق عليه السلام في مقبوله عبرت خفلة نظرا الى من كان منكم ممن روى حديثنا ونظر في حلالتنا وخرامتنا وعرف احكامنا فليزنا به حكما فاقى فاجعلنا عليه خاكما الحديث ومقتضى جعله خاكما الصوم الشامل للحدود وغيرها وقوله عليه السلام في رواية اخرى اجعلوا بينكم رجلا من عرف حلالتنا وخرامتنا فاقى فاجعلنا خاكما الحديث فان مقتضى الجعل فاضا بمقتضى الصوم الى تجزئ لك من الروايات لدلالة بعونها واطلاها على ذلك بل هو مقتضى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجب ومن ثم قال العلامة في القواعد اقامه الحد ودفعاتها للامام خاصة ومن اذن له وللفقهاء الشبهة في حال الغيبة ذلك وفي اندوس الحد ووالقبريات الى الامام ونايه ولو عموما فيجوز حال الغيبة للنسود بما ياتي في الفضل اقامتها مع الكثرة ونحوها فاكثير من الاصحاب بلا اكثر وقال الشيخ في النهاية فاما اقامه الحد فليس يجوز لاحدا فامتها الا لسلطان الزمان المنسوب من قبل الله نعم ومن نصبه للامام لا فامتها ولا يجوز لاحد سواها فامتها على حال وهذا رخص في حال قصور ابدى ثمة الحق ولغلب الظاهر ان عليهم الانسان على الحق على ذلك واهله ونما ليه اقامه الحد في ذلك من الظالمين ومن يواهمهم من لو ابرم ذلك لم يجز له التعرض لذلك على حال ومن استخلفه سلطان ظالم وجعل اليه اقامه الحد وجاز له ان يقنه عليهم على الكمال ويقتضيه انما يفعل ذلك ما ذن سلطان الحق لا ما ذن سلطان الجور ويجب على المؤمنين مؤنسة وممكن من ذلك ما لم يفتد الحق في ذلك وما هو مشروع في شرعية الاسلام فان تصدى فيما جعل اليه الحق لم يجز له القيام به ولا لاحد معاونة على ذلك الا مع الخوف على نفسه فاقية يجوز له ان يفعل في حال الغيبة ما لم يبلغ فلا النفس ومقتضى كلامه جواز اقامتها في هذه الحالة وفي الغيبة فالرسول الله صلى الله عليه واله لا يجزى لوالي يؤمن بالله واليوم الاخر ان يجعله اكثر من عشرة اسواط الا في حد واذن في اذن الملوك من ثلثة الى خمسة ومن ضرب مملوكه حدا لم يجب عليه لو لم يكن كفاؤه الا حفنه وروى الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر

في بيان الحد الذي هو الحد في الزنا

في بيان الحد الذي هو الحد في الزنا

في بيان الحد الذي هو الحد في الزنا

روى الشيخ في كتابه
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام

في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام
 في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام

فان ضربوا جلودهم على الجدران من غير جد وجب الله على الملوك لم يكن نصارى كعادته الاعنفه وعن طهر بن زيد عن جعفر عن اسير
 على عليهم السلام قال اضرب خادمك في معصية الله واعف عنه فيما داني اليك ومقتضاه ان الوالي يحل له ضرب الجند وهو من ابناء الحكم
 القضاء بين الناس فيقبل الناقيل العام ويكون المراد بضرب عشرة اسواط البقر في خامس ليلة لا يجوز ان يضرب النصارى باو على
 عشرة الآحاد عليه بخصوصه كنوم الاشبه في خلاف واحد ويمكن ان يكون المراد بالوالي غير امام الزمان في امه لا يجوز له الزيادة
 في البقر على ذلك واما الامام فان له ذلك بحسب ما يراه وظاهره الاقتصار في ادب الملوك على المحنة وفي رواية ثالثة ادب الصبي
 والملوك خسة وندوة عن امير المؤمنين عليه السلام ان صبيانا لكتاب العوا الواعين من يديه فخر بينهم فقال لا تهاكومتهم ولا تجور فيها
 كما يجوز في الحكم ابقا معكم ان منكم فوقي قلت ضربت في الادب لضرب من افنى جماعة من الاصحاب بكرة فهاذا زاد على المشقة
 ادب الملوك والصبي كان السند هذه الرواية وهي تدل على انه يجوز للوالي اقامة الحد على الملوك كما هو المشهور بين الاصحاب لا بعد
 حمل الوالي على ما يثبت المولى في الزوج والاب بالنسبة الى ولد وان نزل فيدل على اقامة جوار الحد على الثلثة كما اتفق به الشيخ وجماعة كثيرة من
 الاصحاب ويدر عليه بعض الاجاب لكن شرط بعضهم ان يكون الزوج والاب بصفات الجهاد الجامع للشرائط وبعضهم قال ان الزوج
 ذلك الا الرجم والقطع فانه لا يجوز له وفي بعض الاجاب ان من جدد على امرائه رجلا ظهرا فلها وهو يدل على الجواز مع الامن وقد ذكرنا
 المسئلة في بحث الامر المعروف في الرابع عشر في المائة بآيات الرسول لا يخرجك الذين يشارعون في الكفر من الذين قالوا امنا يا اوليهم
 ولما لم يزلوا بهم الا به وهذه الآية باعتبار سب نزلها ذلة على ثبوت الرجم فانه روي عن الباقر عليه السلام ان امرأ من خيرة ذات شرف ذلت
 مع رجل من سراقهم وهما محضان ففكرهما فادخلهما في يهودا المنيرة وكذا اهلهم في ذلها واليها صلى الله عليه واله عن ذلك
 طسعا في ان باي لم يرضه فانطلق جماعة منهم اليه صلى الله عليه واله ودا له عن ذلك فقال صلى الله عليه واله من رضون بفضلي
 في ذلك فقالوا نعم فجل جبريل عليه السلام بالرحم فاجزم بذلك فابوا ان يخذلوا الى اخر الحديث على ما ذكره في مجمع البيان ويزيد
 على ان الحكم بالرحم فاجزم بذلك فابوا ان يخذلوا كان فابا في مله موسى عليه السلام وانه كان في التوراة واما حكم القواطع فعمل من السنة
 وفعله على ان كان قد قذف القنب فاحرقه وان قنب وهو ان يدخل المحنة في الدبر فحكم القنب بالسيف ويجزى بالنار والرحم او يلقى
 من شاطئ او يلقى عليه جدارا وكذا المغوذ به وطرفا الثوب اما شهودا ربيعة والافراد رابع مرات وشرط ان يكون بالغاعا غلاما عا
 وجبر الصبي المحزون الحاسر في قوله نعم قلنا اذا باسنا قالوا امنا بالله وحده وكهنا يا كاهن مشركين فلم يكتفهم ايمانهم وانشا
 راوا باسنا سنة الله التي قد خلت في عيادهم وخير هذا لك الكافرون حروى عن جعفر بن رزق الله قال قدم الى المنوكل رجلا نصراني فخر
 بامرأ مسلمة وازاد ان يقيم عليه الحد فاسلم فقال يحيى بن ابي كهم هتم ايمانهم شركه وفعله والابضهم بضرب ثلثة حذود وقال بعضهم
 بفعله بكذا فامر المنوكل بالكتاب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام وسواله عن ذلك فلما قدم الكتاب كتب عليه السلام بضرب حتى يموت
 فانكر يحيى بن ابي كهم وانكر فها هو العسكر ذلك وقالوا امير المؤمنين سلم عن هذا فانه رشت لم ينطق به الكتاب ولم يحكي به سنة فكتب
 اليه ان فيها المسئلة وهذا نكر وهذا وقالوا لم يحكي به سنة ولم ينطق به كتاب فبين لنا بما اوجب عليه لضرب حتى يموت فكتب عليه
 الاية فامر به المنوكل بضرب حتى مات فهذا الخبر يدل على ان الكافر اذا رضى بمسئله بفعله محضنا كان له ويدر عليه نعم ما رواه جماعة
 من عوالي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته عن يهودي فخر بمسئله قال بفعله والحكم بجمع عليه بين الاصحاب كما اشرفنا اليه فامر بذلك
 الاية على ان التوبة بعد الثبوت عند الامام لا تطفئ الحد وهو المشهور بين الاصحاب ويدر عليه كثير من الروايات المنقولة لا يجوز
 قطل احد ودالله وقلنا ان الامام فيه عجرة به قال المعبود ابو الصلاح وقد سئل له بمهزوم قوله نعم فناب من بعد طه كما سبانه
 برؤا به ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اخطى عليه لبنة امه في قتم هرب فلما انضرب قال ان تاب فاعليه شوق ان وضع
 في هذا الامام اقام عليه الحد وان لم مكانه ثم تعث اليه فان ظاهر قوله وان وضع في هذا الامام الخ اذ لم يعرف توبته كما يدل عليه صدد
 الحديث ورواية ابي الاختب الدال على انه اذا قرئ من المحنة فلا يطلب ورواية ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 حيث قال فيها المحض هرب من القتل ولم يهرب الا الى التوبة الحديث فان ظاهره ان تاب لا يلزم عليه الحد ويمكن الجواب عن الخبر المذكور
 مع الاية بان ذلك فيمن لم يعلم صدق توبته وهذا كله فيما اذا كان طريق ثبوت الزنا البينة اما لو كان بالافراد فالامام مخير بين العفو
 واما اية الحد على المشهور بين الاصحاب فخصه بزيادة رجم فاما رجم دون الجلد فسباني الكلام في ذلك انتم له الشاوي سن

فان لم يلقوا الذين في البيت
فليكنوا من الذين في البيت
فان لم يلقوا الذين في البيت
فليكنوا من الذين في البيت

أشرف ذلك فمنا فمنا **الأولى** اللفظ الذين عام للسلم والكاذب والمحرور والملوك والصغير والكبير والافلح وغيره وشيوع القلب
 سبما في أحكام القرآن يدخل في هذا الحكم ويدل عليه لاجبا المستفصلا والاجماع وتعلق الخطاب بالكلمتين يخرج الصغير والمحرور
 لكنهما بقرآن بما يراه الحاكم واما الملوك فيبقى تحت الصوم ويدل عليه مع الواقعة المذكورة حسنة الجلي على ان عبد الله عليه السلام قال
 اذا فذلحتم جلدنا من ذل هذا من جلودنا اس وعز ذلك من لاجبا وهو المشهور من الاحباب وفلان على الشيخ في ما بين ابويه
 القول بانه بجلبا رعين على النصف من الحر لقوله نعم فلهن نصف ما على المحضات ولما راية القسم من سلمان قال سالت ابا عبد الله
 عن الصادق افرى عن الحر حره بجلبا قال اربعين وقال اذا انى فباحته فله نصف العذاب وصححه محمد بن عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال كان في يقول هذا ملوك نصف هذا حر ونحوها راية حماد بن عثمان واجيب عن الامة بانها عضو صفة الرأيا لما
 عرف من نفسه الفاحشة بالانزاع ولا يمتا كره مثبته فلا عموم فيها واما راية القسم فضعفه وتبينه الرأيا بان غير صححه فلا
 بغا رضى بها الاخباء المعيرة الصريحة الموافقة لظاهر القرآن المعصنة بالشتهر من الاحباب **الثانية** المراد بالرقى هو العذبة
 بالرقا كما يدل عليه بغيره بالمحضات الاخباء والاجماع دل على ان اول الرجال فلو فذلحتم الرقا وجب عليه تحت المذكور وفي
 حكم ذلك فلو فذلحتم الرقا كما دل عليه لاجبا والاجماع لكن لا يقان يكون الرقى بلفظ صريح الدلالة مع المعرفة بمذلوله فلا يثبت
 بالكتابة والنقض ولا مع الجمل عبد لول اللفظ نعم لو كانت الكتابة والعرض بما بعد العذبة في عرف العامة لزمه الحد وان لم ينع
 لعذر حجاب الجانب المعروف على اللغة كما لو لم ياد بوث ما فزان او ما مضوح او نحو ذلك بل دل على ذلك حسنة حماد بن عبد الله
 عليه السلام انه سئل عن رجل المضويرة بفري عليه رجل ففعل له ما يرا لفاعلة فقال ارى عليه تحتها من جلد وبسبب الى الله عز وجل
 تمام قال وراية صهيبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول كان على عليه السلام يقول اذا قال الرجل للرجل فامضوح ومضو
 في دبره فان عليه تحتها لفا ذلحتم الرقا به المنقصة لستبه الى عمادهم لو انى في غير ذلك من الاخباء واما اذا كانت الكتابة والنقض
 تمام يعرف فاقبها او كانت مضبوقة لزمه فلاح للرقا بان التا لزم على ذلحتم الرقا به الشهادت لكن اذا ذلحتم فامضو بكرهها الموجه
 او المضويرة اليه بقرآن وكذا ينطبق النقص بكل كما ينبغي لا ذخرنا او وضعا كقولنا ولدنا حر او ابا خبيثا او فاسقا او فاكرا او ذابا
 كلبا او باحسون ونحو ذلك ومنه لو قال له خا مئة مائة في الطيف واما لواجبك عذر او ذلك لانه قد ثبت ان ذى المؤمن محرم
 بغير لفعل الحر او يد عليه بغير الحر منى عن الها شتى وصححه محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل سب رجلا بغيره في عرض به رجلا ففعل قال عليه السلام لغيرنا اما لو لم يعرف مذلول اللفظ داسا بان كان خباها لا بالغة والعرف فلا ينع
 وكذا لو كان المذلول فاسقا من ظاهرا بالفسق مستحقا للاستخفاف به لاروى عن الصادق عليه السلام انه لا مؤنة له ولا عيبه وفي
 بعض لاجبا من تمام العبادة الواقعة في اهل البيت الاولى راية البرية **الثانية** محمد بن ربيع وفي صححه داود بن سرجان عن الصادق
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اراهم اهل البيت البع من بعدى فاطمة والبراءة منهم واكره من سبهم والقول منهم والواقع
 واما هوهم كذا بطعنوا في الاسلام ويحذرهم الناس لا يعلمون من مبعهم بكبكم بذلك الحشاش ويرض لكم الذخا في الاخوة ويدل
 عليه بغيره موثقا من المذكورة وغيرها وقد بعضهم جواز ذلك بان يكون سببه البه كخطا بالكدب وانه بغيره نذ لك انه على طرفي
 النقي ظاهر ملافا لادلة بعض الجوارثم في هذه الكفار قد وردت في الامع الاطلاع كصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه منى عن فذلحتم الرقا على الاسلام الا ان اطلع على ذلك منهم قال وادبوا يكونان يكونان كذب وحسنة الجلي عن ابي عبد الله
 اقرنى عن فذلحتم الرقا على الاسلام الا ان يكون اطلع على ذلك منهم ونحوها راية ابي الحسن تحتها غنة عليه السلام ومقتضى الكافة
 لا يجوز في غير الكفار انهم الامع الاطلاع عليه **الثالث** المراد بالمحضات هنا العفاض من التثا في حكمها الرجال بدلا لادلة
 والاجماع ولعل خصصهم بالذكور ما عدا سبب لثقلنا فلما تارتك في غابسة وغيرها والبحري على الغالب قد لا امله على انه
 بشرط في المذوف لانه يجب بغيره الحد المذكور الاحسان في المراد به هنا الجمع لا هو راية التكليف والحرية والاسلم والعهدة من
 الرقا اي عدم التظاهر بذلك فمن حصلت فيه لصفات المذكورة وجب بغيره الحد ومن فذلحتم الرقا او بعضها فلاحه بغيره ولكن يجب التفرق
 للاخبار والية بغيره الاحباب اطلاق كلامهم بغيره ان يظهر الفسوق في الرقا بغيره ولعل وجهه عموم الادلة وبيع العذبة
 ممل بخلاف مواجهة المظاهر بغيره من انواع الاذى كما عرف ويظهر من صححه بن سرجان ومروعة بن ربيع وجمان لغيره فلا يكون

فان لم يلقوا الذين في البيت
فليكنوا من الذين في البيت
فان لم يلقوا الذين في البيت
فليكنوا من الذين في البيت

الغاذف له منحنى للفرق وهو المستفاد انهم من صوم ذواته البرية والى ذلك يميل الشهادان وهو الاوى واليه ذهب كثير من
 العامة **الرابع** اعتبار الاربعه الشهادان وان وضع مقامه الا ان الرقابا المتعارفة ذلك على اعتبار الاجتماع في وقت الاذنة بل في
 وقت الصلاة كما قبل وان يشاهد المبلدة المحلة وان يكونوا عدولا واليه ذهب اصحاب كبر من العامة وذهب الشافعي الى انه لا
 بشرط الاجتماع في الاذنة فلو انوا منفردين جاز وهو مقام الاربعه في دفع الحجة بثلاثة رجال وامر ان يدرج ان يدرج ثلثة رجال في
 حكم الاربعه في استيفاء الحجة لا في رد الوتر واحد وان لم يثبت على المقر الا بالثلاثة رجال بعد تقديم الكلام في جواز كون الردج
 احدهم **الخامس** في بطلان من غلق الرق بالمحضات ان هذا الحق للمنفذ وفيه مدرك الرقابا بغير محضها فهو الذي يطالب
 بذلك وهو العفو قبل ثبوته عند الحاكم وقومات قبل الاستيفاء كان هذا الحق للوارث ولتوحيده المنفذ فثبت الحد ولو كان الغا
 واحدا الا اذا كان قد فسخهم جميعا بكماله كقوله انهم زناه ثم آثم انوابه مجمعين لا منفردين فان عليه في هذه الصورة حدا واحدا
 بدل على ذلك فادواه الشيخ في الصحيح عن جيل فاداهما باعته الله عليه السلام عن رجل اخر في يوم جازع فقال ان انوابه مجمعين
 ضرب حدا واحدا وان انوابه منفردين ضرب لكل واحد منهم حدا وعن محمد بن حمران عنه عليه السلام مثله في الموثق عن الحسن العسلي
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قد فسخ جميعا فقال بكماله واحد فلت نعم قال يضرب حدا واحدا وان قرأ بينهم في العتق
 لكل واحد منهم حدا وعن زرارة عن سفيان بن عيينة عن جيل فاداهما باعته الله عليه السلام فاداهما باعته الله عليه السلام فاداهما باعته الله عليه السلام
 بقية وذلك لا مفسر فدل شهادته الله عنه وان كان صادقا في فضل الامر ومن كان كذلك فهو قاضيا اماما بالاربعه شهود كما
 حكاه الله ثم يقول واوكلت هم الفاسقون وهم من قبل العلة لعدم قبول الشهاد والواو فيه للعطف على خراء الشرط فيكون من جللة
 الخراء ويكون الاستثناء من قوله لا يقبلوا هم شهادته ابدا ومن الجملة الثانية فدل على قبول الشهاد بعد التوبة كما هو من ذهب الى
 رداهم على ذلك الشافعي واكثرنا بعض وقال ابو حنيفة لا يقبل شهادته ابدا الا ان يشهد قبل اقامته الحجة عليه او قبل ثبوتها عليه
 ان الواو للاستثناء والاستثناء من الفاسقين وهو قول جريح وابن المسيب والحسن لا يفتي بضعف هذا القول لانه لم يفر على اخصا
 الاستثناء بالجملة الا بغيره دليل تام وجواز الرجوع الى الكل يجمع عليه بين هذا الاصول وان اختلفوا في كون حجة او جازا ومقام
 الدليل الوارد عن معدن الوحي الالهى رجوعه الى المجملين فغير العبرة بالاشاعرة استثنى بضعه من رد شهادته الناب
 بعد اقامته الحجة المصلحة بالاعمال الدالة على صدق ثبوته فامة بغير شهادته بدل على ذلك بقية الاخبار وروى الشيخ في الصحيح عن ابن مسعود
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرود اذا تاب قبل شهادته فقال ان تاب وتوبته ان يرجع فيها قال ويكذب نفسه عند الامام وعند
 المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك وعليه التصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الغاذف بعد ما
 بقاء عليه الحد ما توبه قال يكذب نفسه ذلك ارباب ان يكذب نفسه وتاب قبل شهادته قال نعم وعن يونس عن بعض اصحابه عن ابي حمزة
 قال سألت عن التوبة بعد في المحضات قبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته قال يفتي بكذب نفسه عند الامام ويقول قد
 اقرئت على فلانة ويؤوبها قال وعن الحسن بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفتد الرجل بجلل حداثته يتوب ولا يعلم
 منه الاخر الا يجوز شهادته فقال نعم ما بقي عنده قلت يقولون يوبه ما بينه وبين الله لا يقبل شهادته ابدا قال بشر ما لو كان في عهده السلام
 يقول اذا تاب لم يقبل منه الا بغيره اذا تاب شهادته وعن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حداثا
 فقام عليه ثم يتوب الا جازت شهادته وفي الكافي في مؤخره سماعه عنه واما قول الله عز وجل ولا تقبلوا شهادته لهم امرا الذين تابوا قال قلت
 كيف تعرف توبته قال يكذب نفسه على رؤس المحلات حتى يعرف ويستغفر توبه واذا فعل ذلك ظهر توبته وظاهر هذه الاخبار انه يكذب
 نفسه وان كان صادقا وانه ان لا كتاب في هذا الحال من الكذب لبعض ومن ثم كان المشهور قبل الاصحاب لزوم التوبة هناك فاعلم
 المحرور وقبل انه لا يحتاج الى التوبة لانه كاذب شرعا كما يظهر من الآية ثم الظاهر من الاخبار ان توبته ان يعرف بامة كاذب فيها قال ربه
 قال الشيخ في التهايم وقال في طائفة اختلفوا في كذب نفسه فقال نعم ان يقول العتق باطلا خرام ولا اعوذ الى طاعت وقال بعضهم التوبة
 الكتاب نفسه وحجبه ذلك ان يقول كذب فيما قلت وروى في ذلك اخبارنا والاول الاوى لا مرة اذا قال كذب فيما قلت وتما كان كاذبا
 في هذا يجوز ان يكون صادقا في الباطن وقد نعت عليه بحجبه فاذا قال الكذب بطعام فذلك كذب نفسه ونحوه قال ابن ابي
 ورجع بعضهم القول بالتفصيل وهو انه ان كان كاذبا كانت توبته با كاذب نفسه بما قال وان كان صادقا اعترف بجرم ما قال وظهر لا

في سبل الحدائق

في سبل الحدائق

شهادة
 عند رجل
 قد قطعت يده ورجله
 بهارة فاحاز شهادته بعد
 كان تاب وعرف توبته بعد
 الاستعداد قال قال امير
 المؤمنين عليه
 السلام

منه من غير ان يصرح بالكذب نفسه فتركوا الاجتناب على ذلك وانت خبر بان هذا المحدث قد دفع ما للتوبة المعلوم لزومها في تحذيرك من
 عموم الاجتناب مشتملا على ان المراد بالاصلاح هو الاستمرار على التوبة والاضرار عليها وان لا يظهر منه الا الحرج والاشتباه في وقط
 اذا كذب نفسه وقاب لا يغفل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح وفضل عن جماعة الاجزاء ما للتوبة في قبول الشهادة ثم قال ولا بد
 من صلاح العمل لظا لا يبره قال في هذا التحقيق ان التراجع هنا لفظي فان البقاء على التوبة شرط في قبول الشهادة وهو كاف في صلاح
 العمل لصحة عليه الشاهد لو نفذ لرجل ولد له ومحمد وكذا لو نفذ زوجة المسنة ولم يكن لها اولاد ثم لو كان لها ولد
 غيره كان لهم الحد فاما وكذا لو كان لها غيره وبدا على هذا الحكم حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ونحوها فبدا محقق لزوم الابنة
 الثالث عشر مدد عنهم عليه السلام في كفته جلد العاذا فانه يضرب بين الضربين بضر جسد كله فوق الشارب وفي خبر اخر لا يضرع من
 شارب الا الرءاء العاشر روى في العلل ما يستند الى علي بن ابيهم عن زاده عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا لما
 جعل في الزنا اربعة من الشهود وفي العلل ما هذان فقال ان الله عز وجل احل لكم المسعة وعلم انما استكر عليكم فمما لا ينبغي شهود
 احببنا لكم ولا ذلك لا في عليكم وقلنا ما يجمع اربعة شهاده ما من واحد وروى الشيخ عن ابي حنيفة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 كيف العلل يجوز فيه شاهذان والزنا لا يجوز الا اربعة والعلل اشهد من الزنا فقال لا في العلل فضلا فاحد الزنا فضلا عن ثم لا يجوز الا
 شهود اربعة على الرجل شاهذان وعلى المرأة شاهذان **الثاني** في السورة المذكورة والذين يرمون المحصنات العاقلات لقوله في
 الدنيا والاخرة ولم غدا عظيم فوزا العذف روى في الكافي في حديث طويل عن الباقر عليه السلام قال رزق الله فيه بالمسنة والذين يرمون
 المحصنات ثم لم ياولا قوله رجم فراء الله فكان معينا على الفرية من ان يسمي الايمان قال الله عز وجل ان كان مؤمنا كفى كان فاسقا لا
 يستون وجعله منافقا قال الله عز وجل ان المنافقين هم الفاسقون وجعله الله عز وجل من اولياء ابليس قال ابليس كان من الجن
 فسوق عن امرية وجعله ملعونا فقال ان الذين يرمون المحصنات العاقلات الى قوله يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا
 يعملون ولينبت لهم الجوارح على مؤمن بما تشهد على من حقت عليه كل العذاب فاما المؤمن يعطى كتابه بمبينة قال الله عز وجل
 فاما من روى كتابه بمبينة فاولئك يقرن كتابهم ولا يظلمون فيها **فاما** روى الشيخ في الصحيح عن زاده عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قال علي عليه السلام ان الرجل اذا شرب الخمر سكر واذا سكر سكر واذا هتأ افترق فاجلده حد لم يفرق فعدم من ذلك ان العلة في حد
 السكر هو كونه مشملا على الفرية فيكون حد ثمانية **الثالث** حد الشريفين وقبيلان الاول السارق والثاني فاقطعوا ايديهما
 جزاء بما كتبناكم لا من الله والله عز وجل حكيم في اعقاب الامة الوجهان المذكوران في الزانية والزاني ونصب جوارحها لا والتمس لا العذاب
 لانه اضلوا بهم ذلك مجازاه لم فاضلوا ردعهم عن العود الى مثل اولئك غير نكال عن مثل فعلهم من كل شكل اذا حيز ويجوز ان يكون
 النصب على المضد المدلول عليه باقطعوا لان معنى جازوهم ونكلوهم وفي عيون الاخبار عن الرضا عليه السلام وعنه قطع اليدين من
 السارق ولا ترميها بشرا لا شفاء بمبينة وهي افضل اعضاءها واقربها الى الجسد نكال او غير النكال لا ينبغي اخذ الاموال من غير جلد ولا
 اكثر مما يباشر الشرف بمبينة وطم السارق لامة العالين حصول الشرف منه والطلاق الشرف او عمومها فبدا الصغر والكبر والحر
 المملوك والمسلم والكافر وما يجره محقق الشرف والقطع ظاهر في الابانة وان كان منسبغا في غير الابانة وظاهر الاية بشمول اليدين
 واطمها من المنكبة ان كانت تطلق على غيره ولكن ظاهر الابنة غير اذ قطعها وبجكم ما اذا كثر الرسول فخذوه وبشرا للسارق اقلهم نص
 اني تخلف فيكم ما ان تستكم بهن فضلو اكتاب الله وعنه الحديث يعني يفر من بيناهم المراد بها هي من السارق وهو ما اخذ
 من الحر فهو الصادق عليه السلام في صحبة محمد بن مسلم كل من سرق من مسلم شيئا فداواه واحرزه فهو يبيع عليه ثم السارق وهو غلته
 السارق ورواية التكو في عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال كل من دخل بيتا فغيره غير اذن يبرئ من السارق فلا قطع عليه
 يبيع الحما والارحبة فبدل بمفهومه على ان اخذ من الموضع الذي يحتاج في الدخول اليه الاذن بعد شرفه وان كانت الابواب مفتحة
 كما بد عليه طلاق ورواية المسلم بالمدكودة وحسنة ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام وشيئا من سرق من منزله ابيه فقال لا نقطع لان
 ابن الرجل لا يحجب من الدخول الى منزله ابيه هذا خائن وكذا ان سرق من منزله اخيه واخيه اذا كان يدخل عليها لا يحجبانه عن الدخول وكذا
 ما ورد في الاجرة والصنف فانه لا قطع عليها اذا سرقا ويطع ضيفا الصنف ذلك حصول الاذن لها وروى في الجملة هذه الاخبار
 ونحوها مد على ان الحرز هو كل موضع لم يكن فيه المصرت فيه الدخول الابانة وان كانت بابها مفتوحة وربما يقيد بكون صاحبها

والذين يرمون المحصنات العاقلات لقوله في الدنيا والاخرة ولم غدا عظيم فوزا العذف روى في الكافي في حديث طويل عن الباقر عليه السلام قال رزق الله فيه بالمسنة والذين يرمون المحصنات ثم لم ياولا قوله رجم فراء الله فكان معينا على الفرية من ان يسمي الايمان قال الله عز وجل ان كان مؤمنا كفى كان فاسقا لا يستون وجعله منافقا قال الله عز وجل ان المنافقين هم الفاسقون وجعله الله عز وجل من اولياء ابليس قال ابليس كان من الجن فسوق عن امرية وجعله ملعونا فقال ان الذين يرمون المحصنات العاقلات الى قوله يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون ولينبت لهم الجوارح على مؤمن بما تشهد على من حقت عليه كل العذاب فاما المؤمن يعطى كتابه بمبينة قال الله عز وجل فاما من روى كتابه بمبينة فاولئك يقرن كتابهم ولا يظلمون فيها

فاما من روى كتابه بمبينة فاولئك يقرن كتابهم ولا يظلمون فيها

الذين يرمون المحصنات العاقلات

في خذل الحارثي

وما لك غان استطعت ان تبدره ونضرة فابذره واضمه وقال اللص محارب الله ورسوله فافله منك فهو على وعن سورة بن كلب قال
 فلن دجل يخرج من منزله يريد البصرة ويحاربها فلما وجد رجل او سبعة فبصرهم وباعدهم فقال اي شيء يقولون من قبلكم قلت
 يقولون هذه غارة معلنة واما الخوارج في قومي شركية اعظم حرمه دار الاسلام واذا الشرك قلت دار الاسلام فقال هؤلاء
 من اهل هذه الامة اتما جزاء الامة وعزاليه صالح عزاليه عبد الله عليه السلام قال منهم على رسول الله صلى الله عليه وآله فواحدة
 فاذا برئتم منكم في سيرة فقالوا اخراجنا من المدينة فبعثهم الى بل الصنفه يسيرون من ابوابها وكلون من ابوابها فليكنوا واشتدوا
 فلو ائمتهم من كانوا في الابل فليقع رسول الله صلى الله عليه وآله والرحمة فيقتلهم عليا عليه السلام في واد من بخره ليس يبعدون عن بخرها
 منه قريب من رضى اهلهم فاسمهم وجاءهم الى رسول الله عليه وآله فمركت هذه الامة اتما جزاء الذين الخ وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر عليه السلام قال من شهر السلاح في مصر من الامصار فمصر افضونه ونق من تلك البلد ومن شهر السلاح في غير الامصار وضرب وعفر
 واخذ الاموال ولم يقبل هو غارب فخره جزاء الحارثي امر الى الامام ان شاء فله وان شاء صلبه وان شاء قطع يده ورجله قالوا
 ضرب وقيل واخذ الى اهل الى الامام ان يقطع به العنق بالسرقة ثم يذهب الى اولياء المقتول فيضيغونه بالمال ثم يقتلونه قال قال ابو
 عبيد اصلحك الله ارايت ان عفوا لواء المقتول قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان عفوا عنه فان على الامام ان يقتله لانه هذا رايته
 وقيل وسرق قال قال ابو عبيد ارايت ان اذا ولوا المقتول ان باخذت لعنة القيمة وبمعونة لهم ذلك قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 في الامة الحارثية عشر من كتاب المجاهد ردا على طه بن يزيد المنقصة ان الخيرة المذكورة في هذه الامة في الاسير المأخوذ والحرب فائمه لم تضع اوزار
 في اعرف ذلك فمنها قوله **الاولى** القيمة بضم القاء المنكر يخرج التشاوية قال ابن الجبدي بعض العامة وشيوع التغلب في اكراد
 الاحكام والعموم في الرقاب فيضلعون به قال الاكثر وهو الاثر وتعلق الخطاب بطل النكاح يخرج الجوز والصبي ان يعلق بغيرها فمضت
 الما والفسخ في اكثر الاحكام بطل الحكم في ذلك وكانه اعلم على ما ذكره في خبر محمود **الثانية** يظهر من رسومهم في الرقاب
 شمول الكافر المسلم والحر والعبد والفقير والغني والضعيف والقوي في كوف الحارثية في البر والبحر في المضارعة وفي اللبل
 او التهادن في كل طاع الطريق والمكابرة على المال والبضع واعتبر بعض العامة كونه في البر والمواضع البعيدة عن عمران وعموم الادلة منه فغير
الثالثة يظهر من الامة ومن الرقاب امة بشرط ان يكون فاصلا بينهم وبين السلاح وحمل السلاح والاختار والاختار في كل منة الفصد
 الى ذلك بطلان الحكم قطعاً ومن علم منهم العصف الى ذلك لم يعلق به قطعاً ومن لم يعلم منه العصف فالحكم فيه عند الاكثر كالاول مستند
 على ذلك بالسوم وفيه بقتلهم باشرط كونه من اهل الرتبة وهو شرط الشيخ في غير الفاصلة نظر الى امة المسلمين والمجوس ومذاهب الشهاد و
 لرواية الكتابية وفيها فاعلم **اما** الاول فليس العموم اما الامة فان لم يظهر منها ان الحارثية ورسوله هو الفاصلة للخاصة والركاب
 ما حرم الله ورسوله كما لا يخفى حيث لا يحصل العلم بكونه فاصلاً لذلك لا يصدق عليه اسم الحارثية فلا يعلق به الحكم **اما** الرقاب فمضت
 محمد بن مسلم لم يرتب الحكم فيها على مجرد شهر السلاح وكذا الكلام في غيرها **اما** رتبة خاير الظان المراد بالحد بين السلاح والامانة
 العصف الى الضرب **اما** الثاني فثلاث من لم يعلم فصد مشبه امره وتجوز كونه من اهل الرتبة لا يبدل على فصد الحارثية فبذره الحارثية
 اما رتبة الكتابية فمع ضعفها وكونها احسن من المتعدي يمكن حملها على من ظهر منه العصف الى ذلك لا مازات وفرايز في الجمل من ظهر منه ولو ائتم
 والامارات فصد لا اخافة بذلك والاضاد فهو حارثي الاغلا ولا يبعد ان يكون هتافاً من شرط الرتبة فاقم واعلم انه في اكثر
 الاصحاب ما ان الطبع والرد ليس من الحارثية وقيل الاول بانه الذي يربط من يربط بالبر في فعله به او يربط له من يخاف عليه من فعله منه
 وقيل الثاني بالمعنى له فيما يحتاج اليه من غير ان يباشر معلق الحارثية فبذره اذا كان سراً والكان غاراً وبالظان المراد بنقل الحارثية عنه في
 حكمها المذكور في الامة لا امة ليس عليه حكم اصلاً فانه مدوى الشيخ عن السكوني حارب عبد الله عليه السلام ان تلك نذر فصوله اهل القوم
 عليه السلام واحد منهم امسك رسولاً وابل اخر فضله والاخر اقام ففقد في الرتبة ان سئل عنه وخلص اليه امسكه اليقين حتى يموت كما
 امسك والثالث بمثل **الاول** يظهر من الاطلاق امة لا بشرط في مطلق الحارثية اخذ القصاب لا الحارثية لا اخذ في وقت الحارثية
 بالافرايدها ولو مرة وبشهادة اثنين ولا خلاف في عدم قبول شهادة الماخوذ منه فيها اخذ منه ولا في قبول شهادة اذالم يؤخذ وفي قبول
 شهادته في حق الشركاء اذا اخذ منه خلاف في المولد بالعدم اظهر ان حصلنا القيمة لنا ودي الشيخ عن محمد بن الحسن قال قال الشالك با الحسن
 الرضا عليه السلام عن فقه كاشاني في طريق فاضل عليه السلام في طريق فاضل القصور فشهد بعضهم لبعض في مال لا قبل شهادتهم الا باقرار القصور

في خذل الحارثي
 من قوله فافله منك
 من قوله فافله منك

في خذل الحارثي
 من قوله فافله منك
 من قوله فافله منك

في خذل الحارثي
 من قوله فافله منك
 من قوله فافله منك

في خذل الحارثي
 من قوله فافله منك
 من قوله فافله منك

لا يغير الله ما عاهد

فصل في الصلاة الصليبية

[illegible]

فمما انقضى عليه حفظ

[illegible]

في فضل التوبة

سنان ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن المؤمن يغتسل في يومه فانه لا يمانه فلا توبة له وان كان
 فله غضب ولسبب شي من امر الدنيا فان توبته ان يغتسل في يومه وان لم يكن به علم احد انطلق الى اولياء القول فافترعهم بغسل اصابعهم
 فان غفوا عنه فلم يغسلوا اعطاهم التوبة واعطوا منهم وصام شهرين متتابعين فاعطاهم سبب التوبة الى الله عز وجل وفي موطنه مناعه
 فالتمس الله عن قتل مؤمنا منعت اهل التوبة فقال لا تحب بؤدي دية الى اهل البيت ويؤدونه ويصوم شهرين متتابعين ويستغفر الله ويؤتي
 التوبة ويصبر حتى ياتي رجا ان يباب عليه اذا ضل ذلك **قلت** فان لم يكن بؤدي دية الى المسلمين حتى يؤدى دية الى
 اهل البيت الاخبار اذا لم يسلطوا الاخرى عن التوبة على الحق المذكور فيها في المصنف الاطلاق الا انه والاطلاق الاخبار
الثاني ظاهرها على ان فاعله هذه الكبرية محب لعملة وخلعة في النار كما هو منها لوعيدته وهو مخالف لقوله نعم ان الله لا
 يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك ومحالف لظاهر كثير من الاخبار الدالة على ان عصاة المؤمنين غفرت لهم ولا تارة على ان لا
 كما تقدمت الاشارة الى ان يمكن الجواب بوجه ان يرد ما يخلو ذلك الطويل لا التام الترتيبى جمعها بين الاشارة **الثاني** ان يكون المراد
 فله المؤمن له دية وانما اذا لاشك ان كفر من العاقل موجب لخلعة في النار **قلت** هل عليه نار اذا التفت عن توبته عن ابي عبد الله عليه السلام
 في قوله نعم ومن يغسل مؤمنا منعت اهل التوبة فله مؤمنا على دية فله ذلك المغتسل ان يغتسل في يومه فانه لا يمانه فلا توبة له وان كان
 بكبر المذكورة المتقدمة ان لا توبة له والرد ان لا يوفق للتوبة كما تقدمت صحة هشام المذكورة فوافي به على الكفر ومن يمت وهو كافر
 فهو غلظة في النار واصل المغفران من حصل منه فله المؤمن له دية وانما دية رسول الله صلى الله عليه واله وحجة الدين فاعلم ان الله اعلا
 لعباده خرج من الاسلام الحائذ للحق وجوده واشتد غضبه عليه ولعنوا وابتعدوا عن التوبة والامانة الى الله فاذا مات ذلك
 يكون مستحقا للخلود في النار وكذا ان الكفار وعلى هذا فكل الاخبار الدالة على قبول التوبة باطلا فله من قبله لا لئلا يضر
 التوبة عليه بطلان ما رواه عن علي بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز وجل ومن يغسل مؤمنا منعت اهل التوبة فله مؤمنا
 جزاءه جمعة ان جزاءه فانه يجوز ان يكون الجزاء اشارة الى الخلود بالنسبة الى من قبله له دية ويكون الاشارة بمعنى الشراطين من قبله
 لا لذلك **والثاني** ان فيه دالة على ان الاخبار الواحدة يجوز خلافه لانه فضل لا يوجب مخالفا لوجه فاقم **الثالث** ان يكون
 المراد من استعمل قوله لان تجزئ الدعاء بما علم من ضرورة الدين عليه بطلان ما رواه ابن ابي عمير في الفقيه في موطنه مناعه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا رسول الله صلى الله عليه واله من فقه ناسكة يفتي في حق الزنا ايها الناس الحان قال لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله الا بطيبه
 نفسه فلا تظلموا انفسكم ولا رجوا بعدى كفارا **الثالث** في سورة البقرة ولكم في الفضاير حجة بما اولى الابواب لعلكم
 تتقون الفضاير من قصارى بعده والرد ان شاع الخافى بجنابته وان يغتسل به مثل ضلته ان يفسد ان طرعا فطرعا وان جرحا فجرعا
 فهو سبحانه ونعم جمل الحفظ التملؤ وحسنها زواجر خوتة وهي ما ذكر من الوعيد بالنار وزواجر دينوتة وهي الفضاير فاشارة اليه
 بهذه الاية اي لكم في شرع الفضاير باحة حجة وذلك لانه اذا علم العاقل انه يكون مناح الدم امسغ منه فيكون ذلك سببا للحوة
 ومن ثم جعل الحكم في الدعاء اليه على النكر واليه على المتدعي على الامور في روي الاجتهاد باستداده الى علة من الحنين جملتها التمسك
 في تفسير الاية ولكم بما اتممتم في الفضاير حجة لان من هم بالقتل يعرفان بقتل من فكيف لذلك عن القتل كان حوة الدين هم بغسله
 وحوة لهذا الخافى اليه ان اذ ان يغسل وحوة لغفران الناس اذا علموا ان الفضاير واجبا لا يجوزون على القتل عفاة الفضاير باولى
 الابواب الى الله ولعلكم تتقون وفيه البلاغة وضرب الفضاير حجة للدعاء وفي ما في الشرح باستداده الى علة عليه السلام اربع اول
 الله نعم نصديقي بها في كتابه الى ان قال وقلت القتل فله القتل فانه لا الله ولكم في الفضاير حجة ومن كلام العرب لو جرت في هذا المعنى
 فوهم القتل اتقى القتل ورجع علماء البلاغة كلامه على كلامهم بكونه اجزاه وضع مع ما فيه من اللطافة والعراية حيث جعل الفضاير
 طرعا للحوة ودلالة الشكر على العظم لان العرب كانوا يغسلون بالواحد جماعة فتورا الفتن ويكثر القتل بينهم **والثاني** المراد بالحوة هنا
 الحوة الاخرية وذلك لانه اذا اقتص منه في الدنيا لم يواخذ به في الآخرة **والثاني** المراد بالامانة في الآخرة المتقدمة وفيه خلاف
 الشبان في كيف مع ورود الروايات بنسبها بالحوة التوبة **فصل** لو قيل المراد ما قبل المغتسل لانه لا الشكر عليه لو لم يكن بعيدا
 لان الزناد ومن كان اشرا البعير مرة لكن عفاة لا يسلط العذاب الا التوبة على الحق المتقدم **الرابع** في سورة الاسراء
 ولا تغفلوا انفسكم الى حرمة الله الا ما يحسن ومن قبله مظلوما ضد جعلنا لوليت سلطانا فلا يدين في القتل انه كان مستورا النفس الجرم

في فضل التوبة
 فان لم يكن بؤدي دية الى المسلمين حتى يؤدى دية الى اهل البيت الاخبار اذا لم يسلطوا الاخرى عن التوبة على الحق المذكور فيها في المصنف الاطلاق الا انه والاطلاق الاخبار

في فضل التوبة
 فان لم يكن بؤدي دية الى المسلمين حتى يؤدى دية الى اهل البيت الاخبار اذا لم يسلطوا الاخرى عن التوبة على الحق المذكور فيها في المصنف الاطلاق الا انه والاطلاق الاخبار

في فضل التوبة
 فان لم يكن بؤدي دية الى المسلمين حتى يؤدى دية الى اهل البيت الاخبار اذا لم يسلطوا الاخرى عن التوبة على الحق المذكور فيها في المصنف الاطلاق الا انه والاطلاق الاخبار

سید محمد علی

ان الملوك القضاة
العقوبات

فِي عَمَلِ الْإِسْلَامِ

الحجر فلا بد فانما وجد ذلك في الاصحاح و منهم من اقامه جواز قتل الامم بالحجر واما قتل الحر بالحجر مع رد نصف الدية فمهم من
المقصود كما ان الخنثى مع رد الربع وهي الدالة على جواز قتل العبيد بها وبالامه و بدل عليها في اطلاق قوله النفس بالنفس فلم يرد من
الطلاق الامة واكثر الروايات انه لا يقتل الحر ولا الحرمة بالصدقة بالامه وبه قال اصحابنا واكثر العامة نعم لو اعتاد قتلهم فلا فساد
لذلك لا كثير من الروايات على ذلك وبذلك قال الشيخ وخجاعة من الاصحاب الامة بحكمة ليست منسوخة الا ان اطلاقها مبني على ما تقدم
من عدم جواز قتل المسلم بالكلية والاب بالولد وكما يجوز القتل لانه الروايات على ذلك واعلم انه يجب في قتل الكافر الذي
الدية فيه ثمانية اوزنهم وعلى الاخرة في قتل الملوك العبيد لولاه ولا يجازي بها دية الحر للروايات الصحيحة ثم يؤدب بالقرابة لشدته
حتى لا يعود وان كان العاقل هو المالك ادب حبس وفي بعض الاخبار تؤخذ منه العينة وتوضع في بيت مال المسلمين وكانه عمول
على ضرب من الناديب وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب عن ابن جعفر عليه السلام وعبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في نظرته
فلا يسلمنا اخذنا لم قال اخذ به فلهذا لم يسله قال يذبح الى ولده المقتول فان شاء اقلوا وان شاء اعفوا وان شاء اسروا وان
كان معه من مال الف درهم الى ولده المقتول هو ماله قوله من عني الخ روى الشيخ في الموثق عن مناهة عن ابي عبد الله عليه السلام في
قوله من عني الامة ما ذلك الشيء قال هو الرجل يقتل الامة فامر الرجل الامة له ليعفي ان يعفو بمعروف ولا يعسر وامر الامة عليه ليعفو ان
يؤدى الية باجنان اذا ايسر لك ارب قوله من عني بعد ذلك فلهذا عتاب الامة قال هو الرجل يقتل الامة وينصالح ثم يحيى بعد مقتله
او يقتل فوعده الله عتابا بالامة وفي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عن الامة من عني الامة لا ينبغي الامة له ليعفي
ان لا يصبر اخاه اذا كان قد ضاع الحر على يده ويغني الامة عليه ليعفو ان لا يمتطد اخاه اذا فاد على ما يقبضه ويؤدى الية باجنان قال وسالته
عن قوله عز وجل من عني الخ فقال هو الرجل يقتل الامة وينصالح ثم يعصى فلهذا عتاب الامة كما قال الله تعالى وعنه وعنه في بعض
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل من عني الامة قال هو الرجل يقتل الامة فيبغى للطالب ان يرفق به ولا يعسر
لا ينبغي للطلوب ان يؤدى الية باجنان فلا يمتطد اخاه من هذه الروايات ان المعقولة هو الجاني وهو المأمور بالاذاء بالاخذ
والاخذ العاني هو ولي الامة وهو المأمور بالاتباع بالمعروف والنهي عن المنكر هو الفضايل في قوله الامة ونسبكم الى الله للاشارة
الى ان المراد هذا النوع من العقول العفوطة الامة هو النوع الاخر وضع اتباع واذا على معنى فالامر اتباع واذا او فليكن
وقال في مجمع البيان ان قوله شيء دليل على ان بعض الاولياء اذا عفا سقط العود لان شيئا من الامة لم يمتطد بالعفو والله نعم قال
في عفو من اخبره شيء الامة والقبيل له واخبره باجنان في من وهو العاقل الذي من ترك له العفو ورضي عنه بالدية ثم قال وهذا قول
اكثر المفسرين **فحول** وهذا هو الظاهر من لكتشاف التباين و يدل على هذا القول روايات متعددة كحجته عبد الرحمن عن ابي
عبد الله عليه السلام في رجلين قتل رجلا عمدا ولم يأتان ضما احد لوليتي قال فقال اذا عفا بعض الاولياء وداعها المقتول وطرح
عنهما من الامة بعد حصص من عقوباتها التباين في مواثيقها الى الذين لم يعفوا وحجته ابي عبد الله في سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا باثان عفا ولده الكبار قال فقال لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا كبر الصغار
كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الامة ويحجوا دية زارة وعبرها وهذا اخبرنا عنه في ذلك كحجته ابي عبد الله في سالت ابا عبد الله عليه السلام
سالت ابا عبد الله عن رجل قتل ولدا بام وابن ضالا الابن فاراد ان يقتل فاذا في حال الابن اعفو وقال الام اما اخذ الامة قال
فليعط الابن المقتول الستم من الامة ويعطى دية العاقل الستم من الامة حتى لا يلب الامة عني عنه وليقتله وحجته جليل بن
دراج قال فطوى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل ولدا بام ضعا احدهما واذا الاخران يقتل فلهذا يقتل ويرد على ابناء المقتول
العفا ونصف الامة التي تجزى لك من الاجابة بها عملا اكثر اصحابنا وهو المشهور بينهم بل قال في شرح التلعة لا يعلم خلافا وكانه بجوابنا
ذكره الطبري من باب الاحمال وبالحمل ما قاله الاصحاب فولى لان العود حق للجميع فمعفو البعض لا يفسد ولا مكان حمل الاجناس
الاولى على العينة والاصحاب ذلك ابي الحكم بجواز العفو على النحو المذكور يخفف من ديم لان حكم التوزيع الفضايل لا يرد حكم
الاخذ العفو من غير دية **فاما** في القبر بالاخوة دلالة على عدم كسر العاقل بالقتل وبشعرها اتباعا بالمعروف والتخفيف
الشارع في سورة النساء وما كان لويمان يقتل مؤمينا بالخطا ومن قتل مؤمينا بغير ذنب مؤمينا ودية مسلمة الى اهله وبغير ذنب
ان يقتلوا فان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن بغير ذنب مؤمينا وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وبغير ذنب

والله الشاكر المذبح المذبح
فلا تحطوا

شاء فهو له فان ظاهره ينصف ثوبنا العظم وهو خلاف القنوى لا ثم انما يجب فيها العظام اذا غلبت يمكن ان يجاب بغير
 بان المراد ببولها هو ذى الشاة ما يصل الشاة وانما لزم الدية بسبب اخرو هو معتدرا استيفاء المثل بعد زيادة ولا نقصان او
 يقال انها مستثناة من سائر العظام لانها مشاهد من كثر الجوانب يمكن فيها استيفاء المثل كما قاله في المسالك وهذا هو
 الانسان وانما التذاع فلا واعلم انه يشترط فيها انما ما تقدم من التساوى في الاسم والجنسية وقوله من فدية ذلك ما انفصل
 هو اى القصد في كفارة اى لذنبه واعتبر للصدقة كما دل ذلك عليه ودان به بصير المذكورة انما لكشام من سورة الشورى
 وجرأ سبعة سبعة بمثلها فمن عتق واصلى فاجره على الله ان الله لا يحب الظالمين هذه تدل على نحو ما دل عليه الآية المتقدمة من جواز
 المقاصد والمثل وسمى الجزاء سبعة مع كونه حسنا ضربا من الجاز من ثمنه المثل بالمعابد او لا يرد من يوضع فيه ودرج ان العفو والحق
 عليه وفي قوله ان الله لا يحب الظالمين دلالة على ان زيادة على استيفاء المثل ظلم لا يجوز ومكابرة وقبحه اشعار بانه اذا اعتد واستيفأ
 سبب الدية ونحو هذه الآية قوله نعم وان غابتم فضاها بمثل ما عوفتم به ولئن ضربتم فهو خير للصوابي الثالث عشر في سورة
 حنق ولئن ضربتم بغيره فاولئك ظلمت من سبيل ظلم مقتد مضاف الى المفعول وهو تعذيب العوم ومن زائدة ومن ماصلا المفعول
 من ارفع عليه ظلم في نفس وطرفا وشجاج او مال فاضرب بغير ظلم على مال وامكنه استيفاء حقه من ظلم عليه حرج في ذلك بل انه
 المقاصد وقبحه دلالة على جواز الانقضاء من دون ذل الحاكم كما مر من الاشارة اليه والاختيار الثالثة على جواز المقاصد بالمبال
 كبره وقد استوفى من ذلك ما لو رضى بمسئله عند الحاكم فانه لا يجوز المقاصد بعد ذلك وكذا لو كان لما ارد بغيره على الظلم وقيل
 ما يجوز على كراهه وروى في المختار عن علي بن الحسين عليه السلام وحق من سالك ان يغفوه وان علك ان يغفوا يضرب قال الله
 ثم ولئن ضربنا لانه وعزايه عبد الله عن ابيه علمهم السلام قالوا لرسول الله صلى الله عليه واله ثلثة ان لم نعلم ظلمك المقتلة والروية
 والملك الحاسم في سورة المؤمن ولقد خلقنا الانسان من سلايل من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه
 خلقنا العلقه مضغة فاعلمنا المضغة فلما فادونا العظام لحام انما خلقنا الانسان خيرا لانه احسن الخلقين المخلوقين ما يعق الا بها
 ويجوز ان يكون يعق النطفة والتلا له لغه ما التلا من الله فالمراد بها هنا صفوة الطعام والشراب فان ذلك ينصف نطفة والطعام
 اضله من الطين ويحتمل ان يكون المراد ما الطين ادم عليه السلام فيكون المراد بالانسان ولد ادم فيكون من ابنا شجرة في الموضعين ويحتمل
 ان يكون المراد بالانسان الجنين الشامل لادم وذريته ويكون المراد بالتلا لما استل من ادم الارض وجرى عليه الماء حتى صار
 طينا كما ورد في الاخبار النطفة لا ابتداء خلق الانسان ونقله من سحى ادم لانه خلق من ادم الارض وقال الله في سورة المؤمن هو الله
 خلقكم من تراب ثم من نطفة الآية وعلى هذا فيكون من ثلثة ما بينه وقوله جعلناه نطفة اى صبرناه والضمير راجع الى الانسان بالنظر
 الى بعض افراده وغالبها وهو اولاد ادم عليه السلام والقران المبين يمكن ان يكون رعايا الامهات ويمكن ان يكون المراد اصلا لا باء وارعا
 الامهات ويشهد لذلك ما روى في المختار عن علي بن عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام فها عطف لعن ابنه امه قال يابني
 لعن من فصر بمسئله وضعف قوته في طلب الرزق في قوله عليه السلام ام ان ذلك فانه كان في بطن امه يذفرها في فرجها ويمكن
 حب لا يؤذيه حر ولا برود ثم اخبره من ذلك ويشهد للثاني ما مضته دعاء الحسين عليه السلام في يوم عرفة خلقني من تراب ثم
 استكنني الاضلايا من الربا المنور باخلافا لله هو علم ازل طاعنا من صلب ابي رحمة واعلم انه في هذه الآية عطف بعض
 الخلال وبعضها بالفاء وفي الآية الثانية ثم كما هو في الصحفة السجدة على صاحبها السلام كما نعت في كتابك نطفة ثم علقه ثم مضغه
 ثم عظاما ثم كونا العظام لحام انما خلقنا الانسان خيرا لانه احسن الخلقين المخلوقين ما يعق الا بها فان نطفة النطفة
 الى العلقه بعد ان يعين يوما وكذا من العلقه الى المضغة والناسب العلقه فيم حصول الترخي من هذه الخلال ويجوز ان يكون الفاء
 في الآية بمعنى ثم كما في قوله نعم المراد ان الله انزل من السماء ماء فصبغ الارض فخره على ما ذكره بعض المحققين ويمكن ان يقال
 النطفة الى العلقه ومن العلقه الى المضغة تدريج كما سنده ما يدل عليه قوله ثم خلق هذا فان لم يخلق الخا لربنا لكانا فاسبا لعطف
 ثم وان لم يخلق الا ابتداء فاسبا الفاء فمن ثم ورد العطف بها في هذه الخلال فاما ما يدل على العطف بالا ربين فما روى في الكفا
 في الصحيح عن زرارة عن جعفر عليه السلام قال ان الله عز وجل اذا ان خلق النطفة الى اخذ عليها الميثاق في صلب ادم عليه السلام او
 ما سنده له ويجعلها في الرحم ترك الرجل للجماع وان في الرحم ان افنى بابك حتى يطبع فيك خلقا فضا في التامه وتدرى فتعجز الرحم

لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله
 والناظر في الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين
 آمين

في أحكام الطبيعة

في أحكام الطبيعة
في أحكام الطبيعة
في أحكام الطبيعة

بأنها فصلت النطفة إلى الرتم فردة فيه أربعين صنفاً ثم تصير مضعفة أربعين يوماً ثم تصير لها بحري في عود
 مشبكة ثم يبعث ملكين خلافتين مختلفان في الارحام ما يشاء فيفتحان في بطن المرأة من غير المرأة فصلان في الرتم وفيها الروح العنيفة
 المنفولة في اضلاع الرجال والارحام النشأ فيفتحان فيها روح الحيوة والبغاء ويشقان له السمع والبصر جميع الجوارح وجميع ما في البطن
 ما ذكر الله ثم توحى إلى الملكين اكثبا عليه فضائي وقد دى ما صار مني واشترط له البقاء الكيان فيقولان يا رب ما كتب قال فوحى
 الله عز وجل اليهما انصارا وسكنا في ناسا من فرغانة وشمالها فاذا اللوح يرفع جبهة امه فينظر ان فيه فتحات في اللوح صورة وروية
 واجله ومبشاة شعبة او سبعة وجميع شانه قال على احداهما على صاحبه فيكتبان جميع ما في اللوح ويشترطان البقاء الكيان ثم
 يفتحان الكتاب فيجعلان من عنبه ثم يقبلا منه فاما في بطن امه قال ودربا عا فاعقب ولا يكون في ذلك الا في كل عا او امارد فاذا بلغ اواخر
 خروج الولد فاما او غير تام او حي الله نعم إلى الرتم ان افح با ملك حتى يخرج خلقا إلى ايمنه وينفذ فيمزمي بعد بلع وان خرج فاك
 فيضع الرتم ما بل ولد فيبعث الله اليه ملكا يقال له زاجر فيزوجه فيفرغ منها الولد فيغلب منها فيضرب رجلاه فيؤاخره وداشر
 في اسفل البطن ويسمى الله المرأة المحرّج قال فاذا احسب زجره الملك زجره اخرى فيضبط الولد إلى الارض ما كما فرقا من الزجره و
 رزاة اخرى ان الله نعم ما رها بان يكثا عليه ليشا في الله اخذ عليه في لذت من عنبه فاذا في خروج بعث اليه ملكا يقال له زاجر فيزجر
 فيفرغ فوعا فيبقى المباش في يقع إلى الارض بيك من زجره وعن الحسن بن الجهم قال سمعت ابا الحسن الرضا عليه السلام يقول قال ابو جعفر
 ان النطفة تكون في الرتم أربعين يوماً ثم تصير مضعفة أربعين يوماً فاذا اكملت اربعة اشهر بعث الله ملكين خلافتين فيقولان يا رب ما خلق
 ذكر اولئك فيقولان ثم ذكر نحو الاول وفي الصحيح عن محمد بن اسعبل او غيره عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يدعوا للجن في الجسد
 ما بينهما ذكر اسوتا قال يدعونا بنسبه وبيننا وبيننا اشهر فانه اربعين ليلة نطفة واربعين ليلة علقه واربعين ليلة مضعفة فذلك تمام اربعة
 اشهر الحديث وفي العلل باسناده الى الحسن بن خالد قال قلت للرضا عليه السلام انا وبناتنا عن النبي صلى الله عليه واله ان من شر ما يجر
 له عشب صلوته اربعين صنفاً قال صدقوا فقلت لا تحب صلوته اربعين صنفاً لا الاخر من ذلك ولا اكثر قال لا والله سبارك ونعم
 قد خلق الانسان النطفة اربعين يوماً ثم تغلبها فصرها علقه اربعين يوماً ثم تغلبها فصرها مضعفة اربعين يوماً الحديث في هذا
 الاختلاف على الصمدية بالاربعين يوماً وعظمتها ثم للراخي بين هذه الخلافات وقد دل على بيان صفتها ووجه كل واحد من الامور ما رواه
 في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام بضر المرأة فطرخ النطفة فما لعشرون دنيا قال قلت فضرها فطرخ العلقه
 فقال اربعون قلت فضرها فطرخ المضعفة قال عليه ستون دنيا قال قلت فضرها فطرخه وقد صار عظم الا ان قال قلت فضعف النطفة
 التي نرفقها فماذا النطفة تكون بضواء مثل النخامة العلقه فقلت في الرتم اذا صار في اربعين يوماً ثم تصير إلى علقه فقلت فما
 صفة خلقه العلقه التي نرفقها قال هي صفة كعلقه دم الحجة الحامدة فكذلك في الرتم بعد نحو بلعها على النطفة اربعين يوماً ثم تصير
 مضعفة فقلت فما صفة المضعفة وخلقها التي نرفقها قال هي مضعفة لحم خرافها عود في خضر شبيكة ثم تصير إلى عظم فقلت فما صفة خلقه
 اذا كان عظاما اذا كان شقوله السمع والبصر ونبت جوارحه قال اذا كان كذلك فان فيه الله كالملة وعن مسمع عن ابي عبد الله ع
 قال فخلق امير المؤمنين عليه السلام ان فيه الجنين ماء دنيا وجعل عقه الرجل الى ان يكون فيها خمسة اجزاء فاذا كان جنينا فبدا في لحم
 الروح ماء دنيا وذا لك ان الله عز وجل خلق الانسان من سلاله وهي النطفة فيمن اجزاء ثم علقه فهو جران ثم مضعفة ثلثة اجزاء ثم
 عظامها اربعة اجزاء ثم يكسح لها في تفرجتها فيكمل له خمسة اجزاء فانه دنيا والمائة دنيا خمسة اجزاء فيجعل للنطفة خمس الماء
 عشرين دنيا والعلقه خمس الماء اربعين دنيا والنفقة ثلثة اقسام الماء سبعة دنيا والعظم اربعة اقسام الماء ثمانية دنيا واذا
 كس اللحم كانت له ماء كاملة فاذا انشأ فيه خلقا اخر وهو الروح فوج نفس الف دنيا واذا كان في ذكر او كان في نساء فخمسة دنيا وان
 قلت امرأة وهي جلي ولم ينفذ ولها ولم يعلم اذكر هو ام انشأ ولم يعلم ابدا ما نام قبلها فبشره نصفان نصف ذكورة وذكورة لا
 وذكورة المرأة كاملة بعد ذلك وذلك ستة اجزاء من الجنين واتفق في معنى الرتم فيفرغ عن عرسه فيغرل عنها الماء ولم يرد ذلك نصف
 خمس الماء عشرة دنيا فماذا افرغ منها عشرة دنيا واتفق في ذكورة الجنين من جناب الماء على ما يكون من جراح الرجل والمرأة و
 جسد له في فضاء من جراحه ومغلكه على قدر ذكورة ماء دنيا وعن يونس الشيباني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام خرج في
 النطفة فطره دم قال العظم عشرة النطفة فيها اثنان وعشرون دنيا قال قلت فان فطره فان قلت فالنصفه وعشرين دنيا

علقه
اربعين يوماً
شهرين

في أحكام الطبيعة
في أحكام الطبيعة
في أحكام الطبيعة

تأليف الشيخ محمد بن عبد الله

فِي مِثْلِ الْوَيْلِ الْوَيْلِ

فما يتعلق بالقبض

لكن لا بد ان يكون الحاكم فارغاً لما ينفذ حكمه لا على الحق المفضل في كتب الاصول فتأمل في دفعه في مفرق الاحكام
 من الجهد في بذل جهده في محض ذلك كما وصل اليه انزل الله في كتابه وشرع فيه صلى الله عليه وسلم حكم بما انزل الله وان اخطأ
 حكم الله الوافق لا ان التكليف تمامه بالاحكام الواسلة واما من لا يكون كذلك فهو ممن لم يحكم بما انزل الله قال تاجر العلوم عليه السلام
 من خطى الناس بعينه علم ولا هدى من الله لفسد ملكة الرخمة وملكه العذاب فخذ من جعل في بناء وفي محبة الحق والعدل في
 عبد الله عليه السلام وبما كان بين الرجلين من اخطائنا المارعة في الشيء فبما بيننا من برهاننا فقال للبشر هوذا كتابنا هو الذي به يجرى القدر
 على حكمه بالشفق والوسط اى ليس المذموم هو هذا لانه يحكم بحكمنا بل المذموم انما هو من كان بهذه الصفات من فضاه الغاية ومن ليس له
 علم بحلالنا وخرامنا وقدرتنا الاشارة الى ذلك فبما سبوهنا والقبض الغاية هذه الثلث حيث وردت في حكمنا ما انزل الله على
 اهل الكتاب فهي مختصة بهم وروى عن ابي رباح عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله ان الايات الثلث في الكتاب خاصة اورده مسلم في
 الصحيح وما ذكره من ذلك ان الامة غافرة ولما عرفت من الايات الواردة عن معاذ بن ابي ماعز عن النبي صلى الله عليه وآله في سورة
 النسا واذا حكمتم بين الناس ان يحكموا بالعدل في الخطاب للولاة والحكام والكلام معطوف على ما قبله انما امرهم بما امرهم من الناس
 ان يحكموا بالعدل والانصاف والتشوية بين المتخاصمين من غير ميل الى احدهما ولا اكرام لاحدهما دون الاخر بالجلس والكلام بلا سواد
 بينهما بالسلام عليهما وورده وفي اجلاهما والقيام لهما والنظر في طائفة الوجوه وسائر انواع الاكرام لثلاث بكتسرة قلب احدهما وبند علم
 ما يمنع افاته حجة وروى الشيخ عن التوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ابلى من ابلى بالفضائل
 بفضيحه هو غضبان قال امير المؤمنين عليه السلام من ابلى بفضائله واس بنهم في الاشارة وفي النظر في المجلس وعن مسلم بن
 الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لشيخ انظر الى اهل المعك والمطلو وضع حقوق الناس من اهل المقتدره واليك امر من ابلى
 المسلمين الى الحكم فخذ الناس بحقوقهم منهم وتكلم العفارة والتأدي في تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام المظالم المسلم المونسر علم
 للسلمين ومن لم يكن له عفا ولا مال فلا يسبل عليه واعلم ان اهل الجمل الناس على الحق الامن ردهم عن ابلانهم واس من المسلمين بوجه
 ومنطقك ومجلسك حتى لا يطعن فيك ولا يباس صدوك من ذلك الحديث وروى انه لا يضاف خصم الا مرة خصمه
 لا يبارو ظاهر هذه الاخبار وجوب هذه الاذابة التي ذهب لاكمه في الجماعة انما على الاستصحاب لا ان يكون احدهما كافرا لما
 روى من هذا امير المؤمنين عليه السلام اما المبدأ القلق فقد عرفت انه لا يجزى التشوية فيه عند الاصحاب وقد عرفت الكلام في صدر الاية في
 بحث الامانات وروى الشيخ عن معلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له قول الله عز وجل ان الله يامركم ان تؤدوا الامان
 الى اهلها وما اذا حكمتم بين الناس ان يحكموا بالعدل قال على الامان ان يرفع فاعنه الى الامان التي يرفع وامرنا لا نعلم بالعدل وامرنا
 امر الناس ان يتقوا في سورة المذكورة ايا انزلنا اليك الكتاب بالحق ليحكم بين الناس ايا الله ولا تكن الخائفة
 خصباً للبناء للسلامة وقيل يجوز ان تكون سببته وهذا يستدل بها على ان احدهما امرهم خالف بينه صلى الله عليه وآله والذين
 يحكم بما اراه اى علمه في كتابه وادعى اليه وذلك يستلزم انه لا يجوز لغير الحكم الا بدليل من الكتاب ومن شرعية النبي صلى الله عليه وآله
 الله والثاني نهىه سبحانه ان يخاف البري لاجل الخافين بان يذب عنه ويبلغ من ماله من ذى المحو وذلك يدل على انه لا يجوز
 للحاكم المتنازع عن احد الخصمين ولا يفسدونه في طريق الحاجة **الخامسة** في سورة المذكورة فلا وربك لا تؤمنون حتى يحكموا
 فيما شجر بينهم فلا يجزى في انفسهم حرجاً فصبت بكموا قسماً ذلك الايات السابقة على انه يحل الحاكم ان يحكم بالعدل وهذه
 الاية تدل على انه يجب على الناس قبول حكم الحاكم وفي الاية مباعدة في الدلالة على ذلك حيث نفى الايمان حتى لم يذعن وبسم لذلك
 بقلبه وفي مقوله عمر بن الخطاب انظر الى من كان منكم مذموماً قد شئنا ونظرنا في حلالنا وخرامنا وعرفنا احكامنا فليس صوابه
 حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً فاذا حكم بحكمنا فلم يعبدنا فانا بحكم الله استخف وعلمنا ردوا وادعينا الراد على الله وهو وحد
 الشريك بالله عز وجل وروى الطبري في كتاب الاحجاج بسند صحيح صاحب الزمان عليه السلام قال واما الخوارج على الواحدة فارجوا
 فيها الى رضاء حدثنا فانهم حتى حكمكم وانا حجة الله عليهم **السادسة** في سورة البقرة ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل واملوها
 الى الحكم لانا لكانوا من اهلنا من اهلنا بالامر فانه يعلمون **السابعة** في سورة النسا ان الذين يرمون عورتهم امنوا بما انزلنا
 اليك وما انزلنا من قبلك من بعد ان جاءكم اليها فاعرفوا انهم لم يذنبوا شيئا من ذلك الا بما زعموا فلا يصح ان يفسدوا ذلك الايات

في بيان الايات الثلاثة

في بيان الايات الثلاثة

على انه لا يجوز الرجوع في شيء من الاحكام الى غير الفضاة الساكنين منكم هذا البتة صلوات الله عليهم بل في الاية الاخرى دلالة
على ان الحكم الى غيرهم ليس من هذا الايمان حتى موثقة المحسن بن علي بن فضال قال فرأت في كتابي في الاسد الى ابي الحسن الثاني
عليه السلام وقرأته بخطه ما لا يفسر قوله ولا ناكلوا اموالكم الاية قال فكيف بخطه الحكم الفضاة قال ثم كتب بخطه هو ان يعلم الرجل
انه ظالم يحكم له الفاضل فهو غير معذور في اخذ ذلك الذي يحكم له اذا كان قد علم انه ظالم وعلم ان لا يبيعه بالملك لابي عبد الله عليه السلام
قوله الله عز وجل في كتابه ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوها الى الحكم فقال يا ابا بصير ان الله عز وجل قد علم ان في الامم حكما
يجوزون اما انه لم يبين حكم العدل ولكنه عني حكم الجور بما يجحد لو كان لك على رجل حق فمعه ثمن الى حاكم هذا العدل فاني علمت
الا ان يرضى الى حكم اهل الجور ليعضوا له كان من حاكم الى الطاعون وهو قول الله عز وجل الرضا الى الاية وفي مقبوله بن خطه
قال لما كان ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما منازعة عن رجل دين ومنزلة فخاضا الى السلطان والى الفضاة اجمع
ذلك فضا الى حاكم الى الطاعون فعلى الحكم له فاما باخذ سخاوان كان حصة ثابنا لامة اخذ بحكم الطاعون وفما مر الله عز وجل
ان يكفر بها وفي صحبة عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال انا ما مؤمن من مؤمن في خصوصته الى حاضر وسلطان جاز
ضيق عليه بغير حكم الله فقد شرك في الامة وفي رواية ابي خديجة عن عبد الله عليه السلام قال انا ما ان يحاكم بغيرك بغيرك اهل الجور الى غير
ذلك من الاخبار المأثلة على النقيض الرجوع اليهم في شيء من الاحكام وان الذي يؤخذ بحكمهم فهو صحيح مقتضى الادلة المذكورة
ان لا يثبت في ذلك من زاد ذلك باختيار من اجاز على ذلك فليس ثاب ولا ما اخذ بحكمهم سخا الشا من في سورة المائدة
فان جاء ذلك فاحكم بينهم واخرجهم عنهم ذلك على الخبرين من الحكم بينهم على طريقه شرعية الاسلام وبين تركهم والاخر عنهم وهي ان كانت
ظاهرة في كون الخبرين ذلك للنبى صلى الله عليه واله الا ان عموم ما استكم الرسول لخدمته وعموم الشا بصرى الله عليه واله ينفق
ان من قام مقامه من الامة والعقلاء الذين يعلون بسنة كك وهو الذي ذلك عليه اخباره فروى الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي
جعفر عليه السلام قال ان حاكم اذا اناه اهل التوراة وهذا لا يجحد بكونه كان ذلك لانه ان شاء حكم بينهم وان شاء تركهم
على ظاهر الاية والرواية عمل اصحابنا الامامية وقاضهم الشا في حقهم واوجبوا بحقه الحكم باحكام الاسلام ونزل عن بعضهم ان الاية
منسوخة بقوله نعم وان حكم بينهم بما انزل الله وهو باطل للروايات المأثلة على ثبوت هذا الحكم ولا في الاصل عدم النسخ وهو قوله
المائدة اخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرموا حرامها ولا في الحكم بينهم بما انزل الله لانه في جواز الاخراج عنهم والنفق اذا حكمت
بينهم فاحكم بما انزل الله والا فاحض عنهم كما يدل عليه قوله نعم وان حكمت بينهم فاحكم بالفسط ولا في الخبرين في ذلك كما انزل الله في
هذا اذا كان الخصمان من ملة واحدة ام اذا كانا من ملة واحدة فانه يفتن الحكم بينهم بطريقه الاسلام قطعاً وكذا اذا كانا من ملة
مختلفة والاخر فضلنا او يجوزنا فانه يفتن الحكم بمذهب الاسلام لان ذلك مما لا احد المسلمين موجب لا دارا الفسقة كما قبله وفيه
ما لا لان ظاهر الاية والرواية ينفق الشا يخرج منه ما اذا كانا من ملة واحدة فانه يفتن الحكم بمذهب الاسلام لان ذلك مما لا احد المسلمين موجب لا دارا الفسقة كما قبله وفيه
شرايا ما يثبت فلان لا اي لا نسبوا العمل باحكام الله التي يثبت عليها التقيم لقائم الاطاع التي يثبت عليها فانه يثبتها لانه
يجوز الرتبة على الفوضى في الشهادة ويخول ذلك مما اوجبه الله نعم واحقره العاشر في قوله تعالى فاما الله نعم يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله و
اطيعوا الرسول واولي الامر منكم اي اطيعوهم في الاوامر والنواهي وجميع الاحكام والمراد بولي الامر الامامة المعصومين صلوات الله
عليهم كما استفاضت به الروايات عنهم صلوات الله عليهم لانهم الذين جعلهم الله تع خزان علمه وادب حكيمه وادبائه فبهم وجد
طاعتهم طاعتهم في الامور والمعادهم على الاطلاق وتبما ينفق في لزوم الطاعة من دينهم وعرف حلالهم وحرامهم ومبدل جهنم في
مخصب احكامهم من علماء الامامية من جعلوه حاكما والمشهور عند العامة ان المراد بولي الامر من اهل البيت الحكماء عليهم السلام وان كانوا
خارجين فيجب عليهم طاعتهم وان كانوا غائبا وهذا واضح بطلان لا موقفة امرا بالعدل والفسط وهي عن الحاكمة الى الطاعون والركون
الى الذين يملكون والابناء العبيد الطالبين فكيف يامر باتباع الجائر الظالم والمفسد ويأمر طاعتهم مع طاعتهم والمادة رسول الله
هل هذا الا لا لعب في الدين والعام عن الحق ومنا بغيره للموت الى الهلاك وما يدل على فساد هذا ان حكم الجور كبره في
في الغالب مخالفتهم بها لا بعضهم بعضا فلا يثبت من يجب طاعتهم ولو قالوا انما يجب طاعتهم من امر بالعدل منهم وكان على الحق
لعلنا لاختصاصه امة لا امة لا طاعة من يكون جارا وان كان ما امر به في مادة خاصة مواضعا للحق والعدل لعدم دفع من هذا

في الاية الثانية والثالثة
في الاية الثانية والثالثة

لا يملكها ولا يملكها
فلا يملكها ولا يملكها

في كتاب ابي الفضا الشافعي
في كتاب ابي الفضا الشافعي
في كتاب ابي الفضا الشافعي
في كتاب ابي الفضا الشافعي

عز وجل ان الفضة في هذه الفضة ما مضى سلفه من الحديث (أ) عرف ذلك فنهى الاختلاف على ان الخبر كان كما وان كان
الحكم جاريا فيه وفي مطلق الزرع كما جدد عليه رواه ابى بصير الا في رواية عن ابي الحكم بالقياس انما يكون اذا حصل النقص في البذر لا ذكر
من العلة واليه ذهب جماعة من اصحاب مناهج الشافعي والاشباع ورواه ابن اذرى عن محمد بن ابي النضر عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا
ما رواه الشيخ عن التوفي عن جعفر عن ابيه عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا عن ابي الفضا
صاحب الزرع حفظ نفعه وكان يفتن ما افسدت البهائم ليلها وهو من هذا الشافعي وعندي حنفية لايمان لان يكون معها فاف
لهول صلى الله عليه واله روج الجاحياد وذهب كثير المتأخرين من اصحاب كابن اذرى عن المحقق ومن تأخر عنها الى اغلب البقر
في القمان سواء كان لا فساد ليلها او نهيا لضعف مستند التفسير وانه لو صح لا يمكن حمله على الغالب في هذا الامر وهو حفظ
الذات ليلها والزرع نهيا فخر خالف فخر وطريقه نظر لان رواه عن الحسن مؤيدة بغيرها وعدم حصول المغاير الصريح
في القول الاول هو الاقوى وعلى كل حال فالمتعارف عند اصحابنا المضمون فيهما التالف ومثله لا الصوف والذين الاولاد
ذلك فيه يفتن في هذا الشافعي وبعض هو المفهوم من القواعد المقررة في شرع نبينا صلى الله عليه واله وما ذكره في رواية ابى بصير
من قوله عليه السلام وكك جرحا سنة فممكن ان يرد في الشرع الذي بعد لان جازت بشرعية نبينا صلى الله عليه واله مع انها
تستد ويمكن ان يكون المغايرة جرحا سنة القمان المطلق وانه باخذ بهذا التالف من الاصول الابان والاولاد شق
ظاهر الا انها عليه السلام حكما يحكم بها الفتن وان حكم داود عليه السلام كان بما حكمت به لا بما حكمت به فلو كان حكمه بالنقض
وحكم سلفه ابى بالقياس الله ووجهه انه يكون ما سئل لما قبله باعتبار التغيير المصلحة فليس في هذا دالة على جواز الاجتهاد على الانبياء
ولا على ائمة الهدى والتغيير يصح الجمع باعتبار الاضافة الى حكم الانبياء وقلنا ان اعتبار اضافة المتأخرين الى الحكمين بقول الكلا
في رواية زرارة المقتضية فانها اذا لم تكن في الحكم وهو صنف لظاهر الاية وصريح اكثر الروايات الدالة على ان داود عليه السلام
حكم برباها وسلفه عليه السلام بمنافعتها ويمكن في وجه الحكم في نفسه بالنسبة الى تلك الفضة الخاصة وما دل على ثبوته يكون
بالنسبة الى الفضا بالتابعة على هذه الفضة وخاصة المغايرة داود عليه السلام كان يقول في تلك الفضة سليمان عليه السلام
ينبغي ان يكون تكديما ثم نزل الوحي بضروب ما ذكره سليمان عليه السلام حكم عند ذلك ولعل في رواية معوية اشعار بذلك فاقام
الثانية عشرة في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا ان جانتكم قايوسيت فليستوا ان تصيبوا قوما يجهلون فيصيحوا على ما فعلتم
فادبروا فليسوا لغزو الخروج عن الحق وسبب الفارة فوبقته يخرجونهم عن بيوتهم في الاضطرار هو الخروج عن طاعة الله والظن ان المراد
هنا ما يخرج صاحب عن العدل والقبول والخروج عنها بشرا في المراد الصوم في كلا الموضعين والمغايرة اذا جانتكم اي فاسو كان باي خير
كان فليستوا اي تفرقوا وتخصوا بينا في الامور انك اذا حقولا فغدا على محمد قوله الفاسو وجروا لان من يتجاسر جنس الفسوق لا يحسن
الكذب الذي هو من مودعه فليستوا اي فاسو على العدل حتى يثبت لكم حجة الحال لا تصيبوا او كراهة ان يصبوا او ما بسبب
جهنم حجة الحال في خبر من لا يعتمد على خبر او جاهلين بما لهم فيصيحوا فادبروا على ذلك عدم موافقة الحق وهذا مستند الاصحاب
وغيرهم بهذه الاية على اشراط العدل في الرأي وفي الشاهد على جواز العدل بخلاف ما دله لهما على الاخر فلا يملك على النية
على عبي الفاسو عند نفاذ عكلا بمفهوم الشرط واذ الم يجب التثبت عند مجي خبر الفاسو فاما ان يجب القول وهو المطلوب والرد
هو بالادلة لا يفتن كونه اسوة خال من الفاسو وقصده من يتجوز ذلك استند على الاولين بناء على ارادة الصوم ومقتضى ذلك
قول جرح مجهول الحال لعدم الحكم عليه بالفسوق الذي هو شرط الرد وهذا ذكرنا في بحث الدين والشهادة عليه ما يدل على ذلك من الاخبار
ومما لا يخفى من اصحاب بل ادعى عليه في الاجتماع وما يقال من انه كان الفسوق شرط للرد وما منع من القول كك عدمه شرطا يكون
للقول وذلك لان بعد نصيب حال الجرح لا يثبت من الحكم عليه اما بالفسوق والعدالة فلا واسطة بينهما مع قوله نعم واشهد اذ ذى عند
جهنم ان يجب عنه بان المبادر هنا ان الرد ودخول معلوم الفسوق والتفتيش غير لازم والعدالة هناك لم تقع شرطا للقول حتى يثبت
ان الجرح لا يوجب بالشرط وانما جازت وصفا ومفهومه ليس بجرح مع ان الاصل في المسلم العدالة وعدم الفسوق والمشرورين الاصحاب
انه لا يكتفى بالقول على ظاهر الاسم بل لا بد من البحث والتفتيش عن العدالة وعرفوها بانها ملكة نفسانية ثبتت على ملازمة القوى
والمرقة ثم رزق بفعل كبيره او اضرا على صغيره والكبار به التي يؤيد الله نعم عليها في كتابه بالتأثير واختلاف الروايات في هذا

فَيَايَعْلُو الشَّامِلَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَقِي كِبَرُ مِنْهَا اِتِّهَاسِيعَ الْكَفَرَةِ وَفُلَا النَّفْسَ عَفْوًا لَوَالِدِيْنَ وَكُلَا مَالَا الْبَيْتِ طَلْمَا وَفَرَارًا مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْعَفْوِ
 بَعْدَ الْجَهْرِ وَفِي ذَا بَنِي عَبْدِ الْعَظِيمِ عَنِ الْجَوَادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِهِ فَالِاسْمَعَانِي مَوْسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَقُولُ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ
 اِلَى عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا سَلَّمَ وَجَلَسَ بَلَغَهُ الْاِبْنُ الَّذِي يَجْنُبُونَ كِبَارًا لَامَةً وَالْفَوَاحِشُ ثُمَّ امْسَكَ فَخَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَا اسْكَنْتَ فَخَالَ احْبَلْنَا عَرَفَ الْكِبَارِ مِنْ كَابِلَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَخَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكِبَارُ بِالْاَشْرَافِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَاسَ مِنْ رُوحِ
 اللَّهِ وَالْأَمْرَ مِنْ مَكْرَاهِ اللَّهِ وَالْعَفْوُ وَفُلَا النَّفْسَ وَالْعَفْوَ وَكُلَا مَالَا الْبَيْتِ وَفَرَارًا مِنَ الرَّحْمَةِ وَكُلَا مَالَا الْبَيْتِ وَفَرَارًا مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْعَفْوِ
 وَنَمِيعَ الرُّكُودِ وَشَهَادَةِ الرُّكُودِ كَمَا نَالُوا لَشَهَادَةِ وَشَرَّ الْجَهْرِ وَرُكَّ الصَّلَاةِ وَطَبْعُهُ الرِّقْمُ فَمَهَذَا الْجَهْرِ يُدْرِكُ عَلَى اِتِّهَاسِيعَ عَشْرَةٍ وَفِي ذَا بَنِي
 مَسْعُودٍ بِنِصْفِهَا اِتِّهَاسِيعَ عَشْرَةٍ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَاءِ الْاِطْلَافُ الْكَبِيرُ عَلَى غَيْرِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُ الْأَخْبَاءِ فِي سَبْعِينَ قَوْلًا لِجَاهِ
 الدُّنْيَا بِكُلِّهَا كِبَارًا لَا شَرَّ لَهَا فِي عَالَمِ الْأُمُورِ الَّتِي لَكِنْ فَدَلُّوا عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ عَلَى التَّبِيعِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا قَوْفُهُ إِلَى مَا حُفِّدَ فَالْعَبْلَةُ
 صَغِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرِّقَابِ وَكَبِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّظَرِ بِشَبْهُةٍ فَالْإِشْبَعُ الطَّرِيقُ بَعْدَ فُلَا الْعَوْلِ إِلَى هَذَا هَبَّ اصْحَابُنَا وَصَوَّاهُ عَنْهُمْ
 فَأَتَمُّ مَا لَوَا الدُّنْيَا بِكُلِّهَا كِبِيرًا لَكِنْ بَعْضُهَا الْكَبِيرُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا بِكَبِيرٍ وَصَغِيرَةٍ وَأَتَمُّ مَا يَكُونُ صَغِيرًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ كَبِيرٌ وَبِشَبْهُةٍ
 عَلَيْهِ كِبَرًا فَالْإِبْنَانِ فِي الْأَرْبَعِينَ لَا يَجْنِي أَنْ يَكْلَامَ الطَّرِيقَ شَعْرًا بَرَّ كَوْنًا لَدُنْهُ بِكُلِّهَا كِبَارًا بِرُفْقٍ عَلَيْهِ مِنْ الْعِلْمَاءِ الْأَمَامَةِ وَكَهْنًا بِالشَّيْخِ
 مَا خَالَ إِذَا مَا لَمْ يَحْلُمَ فَصَدَّقُوا وَلَكِنْ صَرَّحَ بَعْضُ فَاضِلِ الْمُنَاسَخَةِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ مَخْلُفُونَ وَأَنْ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَبْغِضْ الْأَوَّلَ السَّالِفَةَ وَنَسَبَ
 هَذَا الْعَوْلَ إِلَى الْمُعْتَدِ بْنِ الرَّاسِجِ وَابْنِ الصَّلَاحِ وَابْنِ دَرِيْسٍ وَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ قَوْلُهُمْ أَنَّهُمْ يَجْنُبُونَ كِبَارًا مَا يَهْوُونَ عَنْهُ نَكَرَ عَنْكُمْ شَيْئًا نَكَمَ ظَاهِرًا عَلَى
 الْعَوْلِ بِأَنْ بَعْضُهَا كِبَارٌ وَبَعْضُهَا صَغِيرَةٌ وَأَمَّا عَلَى الْعَوْلِ الَّذِي نَسَبَ الطَّرِيقَ إِلَى الْأَمَامَةِ فِيهِ خِلَافٌ لِلسَّابِقِ بِغَيْرِ الْكِبَارِ حَتَّى يَكُونُ
 اجْتِنَابُهَا كَقَارَةِ لَهُ وَاجِبٌ عَنْهُ بَارٍ مِنْ عَقْلِهِ ذَنْبًا لِأَحَدٍ مِنْ الْاِخْرَافِ عَنْهُ نَفْسٌ يَجْتَنِبُ لَا يَهْوَى لَكَ فَرَكُ الْأَكْبَرِ فَصَلَا الْأَصْغَرُ فَاتَّةً
 يَكْفُرُ عَنْ الْأَصْغَرِ بِهَا اسْتَحْتَمَ مِنَ الثَّوَابِ بِرُكَّ الْأَكْبَرِ عَنْ عَقْلِهِ الْقَبِيلَ وَالنَّظَرِ بِشَبْهُةٍ فَكَفَّ عَنْ الْقَبِيلِ وَارْتَكَبَ النَّظَرَ فِيهِ نَظَرًا لَمْ يَلْفِ
 مِنْهُ أَنْ مَنْ كَفَّ عَنْ فُلَا شَيْخٍ وَطَعَّ بِهِ يَكُونُ رُكَّكَ لِلصَّغِيرَةِ وَكَوْنُ مَكْفُورَةٍ عَنْهُ أَلْتَمَّ الْأَنْبِيَاءُ أَنْ يَرَادَ بِالْأَصْغَرِ مَا لَا أَصْغَرُ مِنْهُ وَهُوَ
 فِي هَذَا الْمَثَلِ الْاِخْلَاقُ بِصَدَقَ عَلَيْهِ لَقَرًا لَطِيعَ الْبَدْوَةِ فِيهَا فَهَذَا قَوْلُ الْاِخْلَاقِ فِي خَاشِعَةٍ لَارْبَعِينَ قَوْلًا يَكُونُ أَنْ يَرَادَ بِالْكِبَارِ
 فِي هَذِهِ الْاِبْنَةِ نَافِلًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كَابِلَةِ الْغُرُورِ وَغَيْرِهَا الْاِثْمَةُ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الرِّقَابِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَكْفُورَةِ عَنِهَا وَمِنْ ذَلِكَ عَلَى
 ذَلِكَ مَا رَوَاهُ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ بِسَبْدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ الْحَلِيقِ فَالْاِثْمُ الْاِبْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ اللَّهُ أَنْ يَجْنُبُوا الْاِبْنَةَ فَالْمَنْ جَانِبَهَا
 أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَنَا إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا كَرَّمَ اللَّهُ عَنْهُ سِتَامَةً وَمِنْ خَلْدٍ مَدَّ كَرَّمَ الْاِبْنُ وَالْكِبَارُ السَّبْعُ الْمَوْجِبَاتُ فُلَا النَّفْسَ عَفْوًا لَوَالِدِيْنَ
 وَكُلَا الرِّقَابَ وَالْعَفْوَ بَعْدَ الْجَهْرِ وَفُلَا الْمُخْصَنَةَ وَكُلَا مَالَا الْبَيْتِ وَفَرَارًا مِنَ الرَّحْمَةِ وَنَحْوُهَا ذَا بَنِي عُمَرَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ الرِّقَابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَحَسَنَةُ ابْنِهِ حَبِيرٌ عَنِ الْكَافِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرُهُ لَكَ مِنَ الرِّقَابِ وَبِالْجَمْعِ حُلَا الْكِبَارِ فِي الْاِبْنَةِ عَلَى أَنْ يَرَادَ بِهَا خُصُوصُ السَّبْعِ الْمَذْكُورَةِ
 لَا يَهْوَى فِي الْاِثْمِ الْاِبْنُ الْكِبَارُ الْمَذْكُورَةُ فِي غَيْرِهَا عَلَى السَّبْعِ كَمَا نَسَبَ الطَّرِيقَ إِلَى الْأَمَامَةِ هَذَا وَبِمَكْنٍ أَنْ يَكُونُ الْمَرَادُ اجْتِنَابُهَا بِالْبُؤْبُؤِ عَنْهَا
 وَالْإِسْتِغْفَارُ عَنْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَقَارَةِ التَّبِيعِ لَنَسَبِهَا وَأَمَّا الْأَضْرَارُ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْهَا وَأَمَّا صَغِيرُهَا وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْهَا
 بِالْبُؤْبُؤِ وَالْاِكْتَارُ مِنْ خُصْلِ الصَّغِيرِ بِالْبُؤْبُؤِ وَأَمَّا حَكْمِيٌّ وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى فُلَا ذَلِكَ الصَّغِيرُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا أَمَّا مِنْ فُلَا صَغِيرَةٍ وَلَمْ يَنْبَغِ لَهُ
 يَغْرُفُ فِيهِ وَغَيْرُ مَقَرٍّ كَمَا قِيلَ فِي الْكَافِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْأَضْرَارِ وَلَا كَبِيرَةٌ مَعَ الْأَضْرَارِ
 وَغَيْرُ جَابِرٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يَتَّخِذْ عَلَى مَا ضَلُّوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ قَالَ الْأَضْرَارُ أَنْ يَنْسَلِبَ لِنَسَبِهَا فَلَا يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ
 وَلَا يَحْدِثُ نَفْسَهُ بِالْبُؤْبُؤِ فَذَلِكَ الْأَضْرَارُ فِي الْمُتَوَقَّعِ فِي بَعْضِهِ فَالِاسْمَعَانِي بِصِبْرِ فَالِاسْمَعَانِي بِصِبْرِ فَالِاسْمَعَانِي بِصِبْرِ فَالِاسْمَعَانِي بِصِبْرِ فَالِاسْمَعَانِي بِصِبْرِ
 طَاعَتُهُ عَلَى الْأَضْرَارِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَغَاصِبِهِ وَنَظَرُ مِنْ اِطْلَافِ ذَا بَنِي خَابَرِ إِلَى التَّبِيعِ بِمَثَلِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرَةِ لَا يَنْفَعُ عَنْهُ الْأَضْرَارُ إِلَّا مَا لَا يَنْفَعُ
 وَأَنْ يَحْدِثُ نَفْسَهُ بِالْبُؤْبُؤِ وَنَظَرُ مِنْ اِخْرَافِهِ لَا يَنْفَعُ الطَّاعَةَ مِنْ مَرَّةٍ مَعْصِيَةٍ وَأَمَّا لَافِلَا الْبُؤْبُؤِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ فُلَا خَرَفَةٍ كَلَامٍ
ثُمَّ قَالَ اللَّهُ لَعْنَةُ الَّذِينَ يَجْنُبُونَ كِبَارًا لَامَةً وَالْفَوَاحِشُ لَا أَلْتَمَّ فِي حَسَنَةِ عُمَرَ بْنِ مَسْلَمٍ عَنْ اِصْدَاقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَوْلُ اللَّهِ
 يَلْمِزُ الرِّجَالَ مَكْتَبًا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يَلْمِزُ بَعْضَهُمْ فِي مَحْجَرٍ عَنْ أَحَدِهَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ اللَّهُ لَعْنَةُ الَّذِينَ يَجْنُبُونَ كِبَارًا لَامَةً وَالْفَوَاحِشُ لَا يَنْفَعُ عَنْهُ
 فِي مَوْثِقَةٍ نَحْوِ بَعْضِهَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَالْاِبْنُ مِنْ ذَنْبٍ لَا وَطَبْعَ عَلَيْهِ عَبْدُ مَوْثِقَةٍ الرِّقَابِ ثُمَّ تَلَاهَا وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِينَ يَجْنُبُونَ
 الْاِبْنَةَ قَالَ اللَّهُ الْعَبْدَ الَّذِي يَلْمِزُ بَعْضَهُمْ فِي مَحْجَرٍ عَنْ أَحَدِهَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَالْاِبْنُ مِنْ ذَنْبٍ لَا وَطَبْعَ عَلَيْهِ عَبْدُ مَوْثِقَةٍ الرِّقَابِ ثُمَّ تَلَاهَا وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِينَ يَجْنُبُونَ

لَا يَجْنُبُونَ كِبَارًا لَامَةً وَالْفَوَاحِشُ لَا يَنْفَعُ عَنْهُ الْأَضْرَارُ إِلَّا مَا لَا يَنْفَعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب القضاء الشهادة

كتاب القضاء الشهادة

الرجل بالدين يستغفر الله و عن ابن رثاب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان المؤمن لا يكون بحجة الكذب والخطا والجور
وربما امرت لك شيئا لا بدوم عليه فله فتر في قال نعم ولكن لا بد له من تلك النطفة وفي بعض الاخبار ان المؤمن لا يذكر ذنبه بعد
عشرين سنة حتى يستغفر ربه فغفر له وان كان كافرا لم يشاء وفي بعضها ان الله قد يحب عبده فما يغفر ان يغفر من الذنبا التي يغفره الا
لكي يخافه وان لم يكن صدور الذنب من المؤمن لطفا من الله على العبد وذلك لئلا يذنب اخله بحجة كثره ما حاطه فاذا ذنب خاف من
الله نعم و اما المردة الماخوذة في تعريف العدالة فهي من هذا النفس عن الامور الدينية التي لا يلبس بها مثالا كالسجدة وكثرة المزاج والاعمال
في الاسواق والمال واللبس الغريب لاسر المحبة بحجة بغير منه ونحو ذلك من الافعال التي تكون سببا للتجربة وليس من ذلك القضاة
الذين هم كالكنس المحجاة والمحباكة والتمسح عنها **الكتاب الثاني عشر** في سورة القضاة بابها الذين امنوا كانوا من القضاة
سنة الله ولو على انفسكم او الوالد او الابن او الاقربين ان يكن غيبا او فقيرا فالله اولي بما فلا يتبعوا الهوى ان يغفلوا وان يملوا او يرضوا
فان الله كان بما يعملون خبيرا متناذرا المؤمنين باعبار كونهم المستغفرين فامرهم بالكون والقيام على العدل والمحافظة عليه في
الافعال والاموال وان ياتوا بالشهادة على الوجه الذي امر الله او طلب ثوابه غير ناظر في احد سواء وهو خيرنا وخال من امم كان ولو
كانت الشهادة على انفسكم بان يقرها عليها وذلك لان الشهادة هي الاخبار عن الحق على غيره او على نفسه او الوالد او الابن ولا
تكمونها طلبا للثروة فامرهم فانه ان يكونوا لشهود عليه غيبا او فقيرا فالله اولي بما فلا يتبعوا الهوى ان يغفلوا وان يملوا او يرضوا
وللرجل على الفدية فانه انظر في امورها اذ لو لم تكن الشهادة صلاحا لها لما شرعها وقصير التبينة راجع الى حبس النفس عن الغفلة والوقوع
في بكن نظر الى ان الشهود عليه واحد من هذين المجنسين وقرى شاذ او لم يجر وهو يوقد كونه لمراد الجسد قبل ان يقيم كبريا جاحا الى
كل واحد من المشهود له والمشهود عليه وهو محتمل لفريقه المقام مشترك كدستجانه ذلك بقوله ولا يتبعوا الهوى ان يغفلوا وان يملوا او يرضوا
فامر الله الشهادة ولا تخطوا مصالحكم التوبة في الامر المذكور وغيره كراهة ان يغفلوا عن الحق اولان شهدوا عنه وان يملوا او يرضوا
انفسكم وانفسكم عن شهادة الحق وتبدلوا او لغروا عن اذنها وتكمونها وهو امر في عن ابي جعفر عليه السلام وقبل المعقولات
في الحكم لاحد المجنسين على الاخر او لغروا احداهما الى الاخر فان الله كان بما يعملون خبيرا فاجازكم على ما يصد منكم من الخلفاء
فيها ما لعله في الهند يمد وي الشيع من داود بن الحصين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا شهدت على شهادة فاروت
ان يفتها فغيرها كيف شئت ودينها وصحتها بما استطعت حتى يفتح الله لصاحب الحق بعد ان لا تكون لشهادته لا يجتمع ولا يرفعه
فمن الحق ما ليس بحق فاما الشاهد بطل الحق وبحق الحق وبالشاهد بوجوب الحق وبالشاهد بغيره يعطى ان لا تشهد في اقامة الشهادة
بشخصها بطلانها بطلان السبل من زيادة الالفاظ والمغاي في القبيحة الشهادة ما به يثبت الحق ويصحح ولا يؤخذ به زيادة على
الحق مثل اجزاء الصائم الفائم المجاهد سيفه في سبيل الله وعن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
من كتم شهادة او شهد بها بالهتد بهما دم امره مسلم او يرضى بها ما امره مسلم الى يوم القيمة ولو جهه مد يد النصر في
وجهه كدح يعرفه الخلايق باسمه ونسبه ومن شهد شهادة حتى ينجح بها حق امره مسلم الى يوم القيمة ولو جهه نور على وجهه كدح
يعرفه الخلايق باسمه ونسبه ومن شهد شهادة لم ينجح بها البصر يعرفه الخلايق باسمه ونسبه ثم قال ابو جعفر عليه السلام ان الذي ان الله نعم
يقولوا هموا الشهادة وعن علي بن سويد التميمي عن ابي عبد الله المحسن عليه السلام قال كتب الى في رسالة الى قسائل عن الشهادات لهم قال فام
الشهادة لله عز وجل ولو على نفسك او الوالد او الابن او الاقربين فيما بينك وبينهم فان خفت على اخيك شيئا فلا وعن داود بن الحصين قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اجمعوا الشهادة على الوالد او الابن ولا تولدوا لغيرها على الاخ في الدين الضمير ملك وما الضمير قال اذا
تدنى فيه صاحب الحق الذي يدعيه فله خلاف ما امر الله به ورسوله ومثله ذلك ان يكون لا خسر الاخرين وهو معسر فله امر الله
بانطاة حتى يفسر فالقطر الى ميسره وبالشك او يقيم الشهادة وانت تعرفه بالصرف فلا يملك ان يقيم الشهادة في حال العسر في
الفتح عن محمد بن ابي نصر بن الفضل عن ابي الحسن عليه السلام قال لا تشر عن الرجل من مواليك عليه دين لرجل يخالف بين يديك وبينه وجبه
وهو علم الله عز وجل انما البينة عنه ولا يبدل عليه وليس غريمه ميتة هل يجوز له ان يحلفه مذبذب عن نفسه حتى يبين الله له وان كان عليه
الشهود من مواليك فمعرفة الله لا يفتد هل يجوز ان يشهدوا عليه ولا يبنوا عليه الى اعرف ذلك فله يستفاد من الخلافا لانه امور
الاول وجوب اقامة العدل في المحونات على نفسه وعلى غيره وفي الاولان والامانات وسائر الامور **الثاني** وجوب

فما يتعلق بالقاض

افراد الانسان على نفسه بالحق والصدق في ذمته **الثالث** تقوم بفتح الشهاده على الخوالت به بحسب ما اذا الحق الرابع عدم
 جواز اقامتها على من علم اعشاه لا فقهه امره لا يطره فلا يجوز مطالبته في تلك الحال ونحو ما ورد في اقامتها على الوجه والخال الذي امر
 له امره بالخذ من المعسر فلا يجوز الشهاده عليه كما دل على ذلك لا يخفى ولا يفتن في قوله فبما انما افاد لذلك لان الفقرة من المعسر لا المعسر
 من لم يملك زيادة على فضل اليوم والليله ثم ان كان الفقه مجرد اثبات الحق وجبنا **الخامس** لزوم اقامتها على الولد ونحوه بالافاد
 وعلى الاصل فانه بطريق اولي ولو كان المشهور خلافه وهذه الجملة لا خلاف فيها الا في شهاده الولد على الوالد فانه ذهب جماعة
 اصحابنا كابن الجبند والرفيع وقواه في الدروس الى جوازها للايه والروايات المذكوره ونحوها من اطلاق الاباء والروايات وذهب
 الاكثر الى عدم الجواز بل ادعى عليه الشيخ في اجتماع الطائفة واجتمع العلم بان الشهاده عليه نوع عقوب وبطريقه وصاحبها
 في الدنيا معروفا وليس من المعروف الشهاده عليه والرد عليه واظهره وتكذيبه واجب على الابن بان يزوم الاقامة لا يستلزم القبول لان
 الاقامة صدور بالحق وهو من القبول وعدمه وقيل نظر في اجماع فقهاء الشافعي على الوجه الذي ثبت به الحجة لان اكثر المفتين
 لم يرضوا على هذا الحكم بغيره لا اشارة مع مخالفة المرفعه واما الابن فان قول الحق ورد على الباطل ويخلص منه من حق الناس هو احسن
 المعروف كما تيسر من بقوله انضاراك ظالما او مظلوما فبذل ما رسول الله كف نصر ظالما فالرد من ظلمه فذاك نصر له او عيونه قوله
 لا طاعة لمخلوف في معصية الخالي وعموم لزوم انكار المسكر واما ما اجب به على الابن فواضح البطلان اذ اولاد فلاته لولا ذلك لكان
 حثا واما ما افادته معطوف على القبول كما ان المعطوف عليه كك فلو كان خبر ذلك لزم عدم النظام واما الجمله لمرافعة القول الاكثر
 دليل تام بعد له عن ظاهر الابن ونحوها فالقول بذلك قوي وعلى القول الذي به اختاره الاكثر قد يستدل بالحكم من علام الاماء
 ومن سفل من الانباء ووجهان من اقامتها صدق الولد والوالد على ذلك حقيقه ام لا وهذا لا يظهر لعدم ولا يفتي في الابن الولد من اقامتها
 لعدم التسديد حقيقه واما الامم فيجوز الشهاده عليها كما صرح به بعضهم ومقتضى دليلهم عدم الجواز **السادس** ثبت فلان ان يقتضيه
 لزوم اقامة الشهاده في القبول بل من جوازها للولد والوالد في الزوجه ومبدل على ذلك اجاب كثيره وخالف في ذلك كثيره لانهما
 لما فيه من التهمة الماسة من القبول ولا في الولد بعض والد يكون مخلصا من نطفته والوالد مادة للولد فهو كما يجوز منه فيكون كل واحد منهما
 شاهدا لنفسه وكذا الاقارب والجواب في ظاهر الابن يمنع ذلك ولا انتم امر فوجه البطلان ولا في البعض بخلافه ومن ثم لا يجوز
 لاحدهما ان يصر في مال الاخر الا بامره وجازكون احدهما خيرا والاخر فذلك خبر لك فابدل على في الخبر بحقيقه **السابع** يخل
 في عمومها شهادة الملوك ولو لبسته او علمه وابد على ذلك صححه محمد بن مسلم عن يحيى بن عبد الله بن سالم قال يجوز شهادة العبد المسلم
 على الحر المسلم وحسنه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا اقبل المؤمن على ابا من يشهد به الملوك اذا كان عدلا
 ونحوها رواه محمد بن مسلم ورواه غيره وجعلنا الشهادتين في مالك من الحسن وفيهما ان قل من قد شهداه الملوك غيرنا لخطاب
 غيرك من الاجاب وهذا ما بان اخره على المنع كصححه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن التميمي قال في حديثه قال ما الاخره العبد الملوك
 لا يجوز شهادته و صححه الجليلي عن ابي عبد الله قال لا تشهد من شهداه ولدا الرضا فالاولا عبيد وروايت معاينة قال لا تشهد من
 الشهود فقال الرب المحض والشرك وفاض مفر والاجر العبد التابع والمتمم كل هؤلاء ردت شهادتهم ونحو ذلك من الاجاب ومن
 ثم اختلفوا لاصحاب في طريق الجمع بينها على احوال **الاول** في قولها ما ذهب اليه بعض اصحابهم من يحسنه في الجامع وهو قال
 بعض العامة انه يشهد له انما الملاقاة واشهد اذ في عندكم وشهيد من رجالكم ونحو ذلك من الاطلاقات ويجاب في جوابه
 عن المنع بالجملة على التفتة لان المشهور عند العامة عدم القبول منه او على ان يكون عدلا كما هو الغالب في المالك الثاني عدم القبول
 منه ذهب اليه الحسن بن علي بن فضال واليه ذهب اكثر العامة وقيل ان ذوات المنع وان كان فيها الصحيح الا انها غلظة لظاهر امره
 والروايات السابقة ومع ذلك هي مواضع لندب كبر العامة فلهذا على ما ذكرنا راجع **الثالث** في قولها ما اعلى مولا وهذا هو
 منه حيا لاكثر مما لا يخفى الا في دخلا للشهادة على شهادته على مولا كالمولود على والد له لانه في لزوم الطاعة ولا يخفى ما فيه **الرابع**
 عكسه وهو عدم قبولها ما اعلى مولا وهذا هو عندنا لاكثر مما لا يخفى الا في دخلا للشهادة على شهادته على مولا كالمولود
 على والد له ولم يعلم فانه وصفتها ظاهر **الخامس** في قولها على ملة وعلى الكافر ومن المسلم واليه ذهب بن الجبند وجماعة مع الجمع بين
 الاخبار قول الصادق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم لا يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم فانه يرد بميمونه على ذلك وله

في قوله فبما انما افاد
 ذلك لان الفقرة من المعسر لا المعسر

لا يجوز شهادة الملوك
 ولا العبيد ولا اقلية

فَقَالَ لَهُمُ الْيَهُودِيُّونَ إِنَّ هَذَا يَسْعَى لِيُفْتِنَنَا
وَيَقُولُ إِنَّهُ ابْنُ مَرْيَمَ وَهُوَ الْمَسِيحُ

قطر واصلها
١٣٣٧

